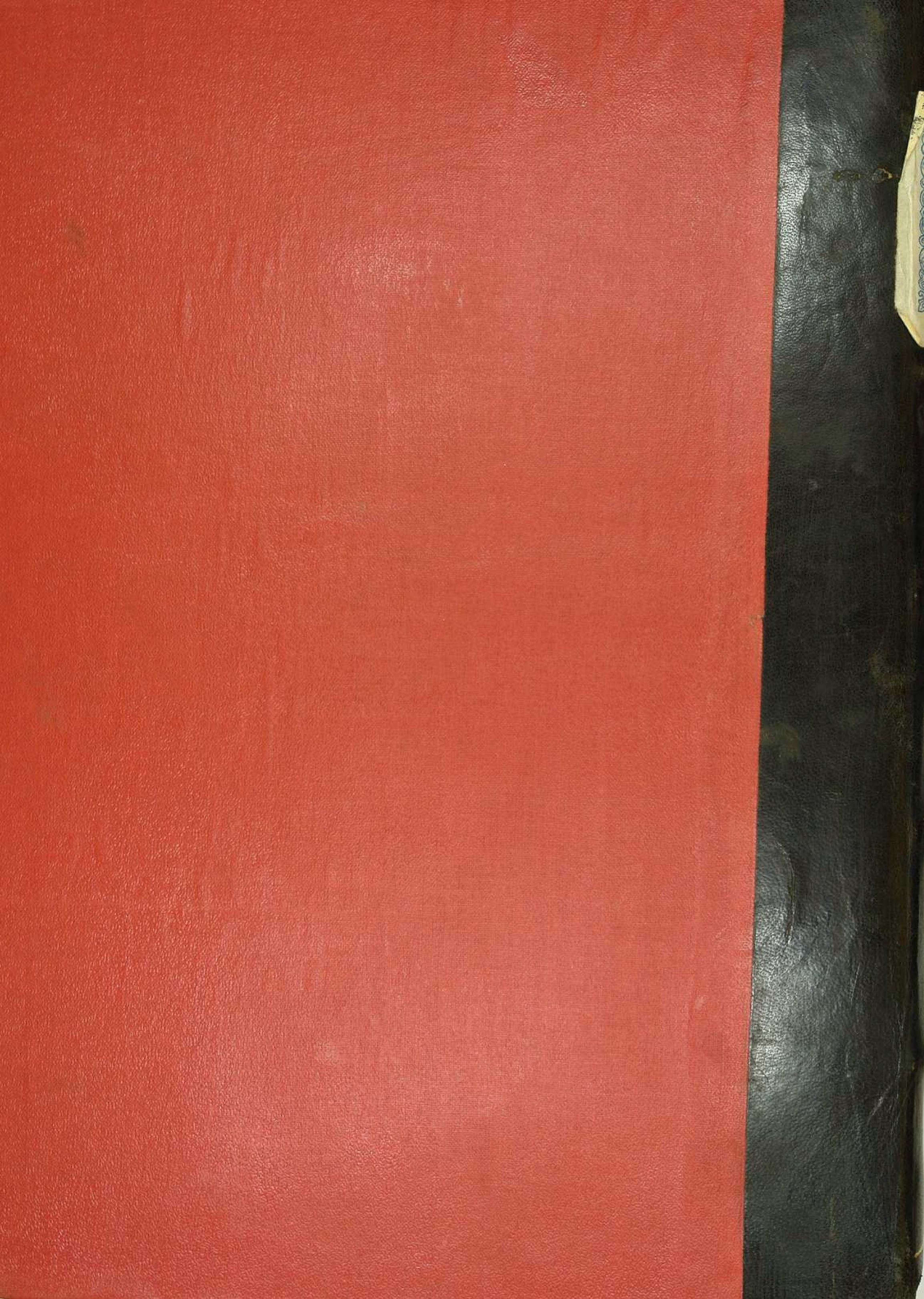


٧٨٥٠

شرح المنهاج



٢١٧٣

تـ ح

تحفة المحتاج شرح المنهاج، تأليف ابن حجر
الهيتمي، أحمد بن محمد - ٩٧٤هـ. كتبه أحمد بن
الجيلاني بن محمد الجيلاني بن رضي الدين الحضرمي
سنة ١١٣٥-١١٣٦هـ .

ج ١، ٤ (٣١١+٢٥٤ق) ٣٢-٣٥س ٣٣×٢٣سم

نسخة حسنة، خطها نستعليق مقروء بأولها
وأخرها فوائد، طبع سنة ١٢٩٠هـ .

٧٨٥٠

عب

الأعلام ٢٢٣:١ معجم المطبوعات ٨٢:١

١- المذهب الشافعي أ- المؤلف ب- النسخ
ج- تاريخ النسخ د- شرح منهاج الطالبين
للنووي .

تحفة المحتاج شرح المنهاج

تأليف

شيخ الإسلام محمد بن أبي بكر

الحمد لله

١١٢٤

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٧٨٥٠
العنوان: تحفة المحتاج شرح المنهاج
المؤلف: أبو بكر محمد بن أبي بكر
تاريخ النسخ: ١١٢٤ هـ
اسم الناشر:
عدد الأوراق: ١٢١ (٢١٢ هـ)
ملاحظات:

سئل كيف صور انقطاع العصاة والخلق كلهم هو ادم حتى ينقل به رآه الى الموات
 ثم الى بيت المداو وهذا يتصور في احكام كثيرة كالارث والعقل وولاية الكفاية احاط
 بالعرفان في الاعتبار بثبوت النسب الانسان الحار يعلم اتصاله بثبوت النسب الى اب ثم ابوه
 الى من هو فوقه فان يقال فلان ابن فلان بن فلان فادنا انتهى العلم بالبنوة
 اب تعلقته الاحكام المذكورة ولا تتخلل بها ليعلم اتصاله وان علم انه لم يولد فلان
 ولا يعلم اتصاله لم يتعلم النسب في الميراث والعقل وعمد ذلك وان علم انه لم يولد فلان
 ويخبر احاط الرمي وقال في حق من هو هذه المسئلة مما تخرج به البلوى بحسب الاعتناء بها وقدرتها
 متفقهم العصر وانبتوا النسب او ولاءه النصاح لذكر ان فلان اعل الاسنف خذ
 من يولد او يرجع الى من يولد وذلك في صورة فلو علم النسب في المعصية مرفقا وكره في الجحيم
 رحمه الله حول سبل العلة احدى سبلهم حمام

هذه هي المسئلة
 فانه من علم العلم
 انه تميزت نسبة
 فانه تميزت نسبة

الكتاب الحجز الاول
 من التحفة شرح المنهاج
 لشيخ الحجز اليميني
 سنة ١١٢٤

لمر احمد اليه

وعظم بل لا يهتكم كوع وما يلي لخصه الكرسوع والرسع ما وسطه وعظم بل لا يهتكم رجل ملتفت يهوع في

منه بل هو له المجد الوصف بالجميل قيل اختروا بالاختيار عن صفات تعالى الذات وقيل باختصار قد علم ما الحكيم من ذلك رجوا الحس في ذلك فبدل الاختيار عن تعالى صفات الذات عن ان يسمى هذا القدمها على ما ياتي لانه يتناولها سعا او انها مختاره لانه على ما يعبر تغليبها وحاصل دفع فساد العكس بان كتاب محار في التعرف من غير قرينة اذا خفا الهم من فساد العكس لانه كخرج الحد عن موضوع من كونه جامعا مانعا اي مطردا منعكسا اما القول بحدوها باختصار قد علم هو وان نسب للامدى واطه عن صحح عنه لا يوافق قواعد اهل السمع بالاختيار لا يكون الا اذا ثبتا لفساد الاختيار وانما حاول بعضهم اسنادها الى الذات بطريق الايجاب ووصفها بالامكان تعني الاحتياج الى الذات لا يعني سبق العدم عليها يستفاد من قول السعد العقائد ولا استحالة في قدم الممكن اذا كان قابلا بذات القدم واحياءه غير منفصل عن الحد بل عليه الفلاسف من انقسام كل من القدم والحدوث الى ذاتي ورفائي وفيه فرض كثر من ذلك حدوث كل ممكن وامتناع الحدوث الزماني واستناد شئ الى البارئ سبحانه بطريق الايجاب في العالم لاننا نقول كل مخصوص بما عدى الصفات اذ وصفها بما ذكر اولي من وصفها بكونها لا تخافقها وقول كثر واجب الوجود لذاته هو اطله وصفات فيه تجوز اذ الصفات لا بل لما ليس عينها ولا غيرها فهي واجبه لذات الواجب وان كانت ممكنة في نفسها كلام السعد وحاصل كلام الغزالي انها واجبه الوجود وليس ممكنة بمعنى انها مستغنية عن ودلالة الحوادث على وجوب وجود الصانع منتزعة لدلالة انها على وجوب انتصافها

باب في بيان صفات الله تعالى

مع اذ انتم صي شربغ لو تفع صلاتي بدلا النهم لان نهم كهد هذه الصلاة حقيفة عن وكرهه

والكلام على الذات من سبعة اوجه حدها بعضهم في قول

حقيقة حكم محل وزمن

كيفية شرط ومقصود حسن

في حقيقتها لغة القصد وشرعا قصد الشئ بغيره وحكما الوجوب وجعلها الله في ربه اول الواجبات وكيفيتها تختلف بحسب الابواب وبشروطها السلام المأوى والنفوس بما تغيرت العبادة عن العادة كاجلوس الاستغفار في الصلاة احد اشرف الاعمال كالصلاة تكون في وقتها وحدها ولا يكون في غير ذلك

الفرع يتبع اشرف الابوين في ه دين وفي بدل واخذ الجزية واخس في نجس وحرمة اكله ه ونكاحه مع حرمة لذيقه واباه في نسب ويتبع امه ه في سومها والرق والحرمة واخفى في باب الزكوة واعطاه الابوين في باب الجرا وقت

الفرع اقولون هم المذكورون وطهر البدن من

ابو الطيب التتاشي ثم سليمان وذا التتاشي المشهور بالعلم والعصا وشاكن شيراز واحمد لديهم وبالبنديجي المقدم في النقل

باب في بيان صفات الله تعالى في حقيقتها لغة القصد وشرعا قصد الشئ بغيره وحكما الوجوب وجعلها الله في ربه اول الواجبات وكيفيتها تختلف بحسب الابواب وبشروطها السلام المأوى والنفوس بما تغيرت العبادة عن العادة كاجلوس الاستغفار في الصلاة احد اشرف الاعمال كالصلاة تكون في وقتها وحدها ولا يكون في غير ذلك

في حقيقتها لغة القصد وشرعا قصد الشئ بغيره وحكما الوجوب وجعلها الله في ربه اول الواجبات وكيفيتها تختلف بحسب الابواب وبشروطها السلام المأوى والنفوس بما تغيرت العبادة عن العادة كاجلوس الاستغفار في الصلاة احد اشرف الاعمال كالصلاة تكون في وقتها وحدها ولا يكون في غير ذلك

احمد بن محمد بن علي

واذا نظرت الى شروحه ٢ لعن كبرك الغاصر المتحلل ٢

و هو من اول
في الجاهل و له اعداء
الوكلاء من دول
وعلى من هم

فان قيل
المسألة الاولى ان الناص ضد الرقص ومدح على النوى عن اهل اللغة ان الرقص جمع ضنوف الاموال غير الذهب والفضة
والدليل على ان الناص هو الذهب والفضة مطبوعا او غير مطبوع اورد

[illegible]

فأدنى يقهر من كلام العلماء كان محروفاً في تحفة الرمل في نهايته والتزيين في شذوذه
لا في شجاعته بظهوره وأما تغيرة محروفاً تزوج وقول السحر في التحفة على قول المتن
وكذا المجاور الخ إذا التغير بالمجاورة ومنه الجوار إلى أن قال إذا المشاهدة
فأصبه في الدخان أنه مجاور ويطفوا على الماء عبارة الرمل ويظهر في الماء المخ
الذي غير الجوار طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلبه الظهورية لأننا لم نتحقق انحلال
الأجزاء أو المخالطة وإن بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة قال
المخس السبيل أملي قوله في دخان النجاسة أي فإن قلنا دخان النجاسة ينجم الماء
قلنا هنا بسلب الظهورية وإن قلنا بعدم التجسس ثم قلنا بعدم سلب الظهورية
لكن لم نجد عدم سلب الظهورية هنا مطلقاً والفرق أن الدخان أحمر
تفضلها النار وقد اتصلت بالماء فتحمته ولو مجاورة إذا فرق في تأثير ملاقاته الخمس
بين المجاور والمخالط كحلق الجوار فإنه طاهر وهو لا سلب الظهورية إلا أن كان
مخالطاً ولم يتحقق المخالطة وقول شارح الشريفي على قول المتن والمنعبر بما أي بني خالطه
ن الأعيان فظهر من منطوق هذه العبارة أن الماء المذكور باق على ظهوريته

والله اعلم وحل اعلاب وصله عليه من والده وصيه

[illegible]

المطلق اذا قيد بعد من معاوس طرحا وبقي العمل الاطلاق اذا لم يقيد له حينئذ
تعلق بالاندر غير مندرج

فرع شك بعد غسل الحنب في استيعاب المحل الغسل صاس مائيا في في الشك في بعض
الفاتحة بعد فراغها ان ذلك لا يؤثر ومثله الشك في عدد اجزاء الاستنجاء بعد فراغها
وفي استيعاب غسل عضو كذا وهو ظاهر خلاف الفصية كلام الزركشي ان الفروع من كل
العمدة كالزواجر فيها يدل على وقوع في الشك في بعض الفاتحة بعد فراغها من اجزاء

انما هو على كونه الغسل على الغسل

ويعني ان يعبر في
والثوب، ثم يشتم المصطفي
عالمينش الثوب
فانه قد روي عن ابي بصير
عن الصادق عليه السلام انه قال
ان الله عز وجل خلق آدم
مكة من طينة واحدة
ثم جعل منه النور والظلمة
فمن نورها نبت النبي
ومن ظلمتها نبت السجين
وقال علي بن ابي طالب
ان الله عز وجل خلق
الناس من طينة واحدة
ثم جعل منهم نورا وظلمة
فمن نورها نبت النبي
ومن ظلمتها نبت السجين

بالحسن هنا
لهموه
فان احرا
قاه الحسن
الا ان كان
شي خالطه
يب

ارام
اغنام وفيه اقبال قيامه
تكن من قوتها الا اذا اول
العالم
الدركتي
كذا واحد

من خطه في سنة
الملك محمد بن عبد الله
في سنة ١٠٢٥ هـ

هذا هو الكتاب الذي
هو من خطه في سنة
الملك محمد بن عبد الله
في سنة ١٠٢٥ هـ

هذا هو الكتاب الذي
هو من خطه في سنة
الملك محمد بن عبد الله
في سنة ١٠٢٥ هـ

Handwritten notes on a piece of aged paper, possibly a flyleaf or endpaper, with some text visible in the upper right corner.

في القوم

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها
احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها
والفرق بين المثلين والشرع بين العبادات استباحا واستحراما
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له **والله** ان سيدنا محمد عبده ورسوله
الذي مبرر على حق الله وحده لا شريك له وحده لا شريك له وسلم عليه
وعلى آله وصحبه الذين فطموا اعد الذين القوم عن ان يلقوا في مرقا صده
او مباد به شهيد او اعوجاجا صلاوة وسلاما دايمي يدوم وجوده الذي
لا ينال الا بالحق **والله** فانه طال ما نظرت في ان لا ينال الا بالحق
من كتب الفقه للفقه الرباني والعلم الصمداني وفي الله بلا عيب او عثر
المناصب بلا دفاع الي دكم يا يحيى الخاوي قدس الله روحه ونور صحبه
المرتب في الحان عزمت ثاني عشر مجرم سنة طمان وحسين وتسع ما به على خدمة من
الواضع ظاهرة الكثرة كنوز ودخايرة من مفضل شروحة المتداوله وحجبا عفاها
منه براداة الله طاولا بسط الكلام على الدليل وما فيه من الخلاف والتجمل على
عن والمفاتيح والمفاتيح لا يراها النقط المجمع عن التفتيات فكيف باطنها
مشيرا الى المتنايل برقة قياسية او علمه وعما يميز به اصله لثاقلة فشرفت في ذلك
مستعينا ومفكلا عليه وماذا الا الضلالة والافتقار اليه ان يسمع علي واسع حرم
وسمه وان لا يماثل في فيه عاقصرت من خدمة لا سيما في امره وحرمة انه الجواد
الكنيم الروقي الرحيم وبسمه تحفة المحتاج شرح المحتاج قال المؤلف رحمه الله تعالى
بسم اي اولق او افترقا بيني وبين الله المصاحبة ويصح كونها الاستعانة نظر الى
ان ذلك الامر المبدى باسمه تعالى لا يتم سزعا بدونه واصل اسم سمو من العو
وهو ان يتنازع حدوقه وعوض عنه كهيئة الوصل فورا في افع وقيل اقر من
السماء على من الوسم وقولت اليه لتكون عوضا عن حدوقها وهو ان امره به
اللفظ عبر المسامحة الى الذان عينة كما لو اطلق لان من قواعده ان كل علم
ورد على اسم فهو على قدر لوله او الصفة كان قارة غير كما كالحائق وقارة عينا
كالله وتارة لا ولا كالعالم ولم يقل بالله حدرا من الجوام القسم وليعلم جميع
اسمايه تعالى **الله** هو علم على الذان الواجب الوجود المحقق لجميع الكمالين لذاته
تعالى ولم يسم به غيره ولو تفتنا في الكفر بخلاف الصريح على ان فيه واصله **الله** حقيقة
هزينة وعوض عفا الى وهو اسم جنس لكل معبود فمن استعمل في المعبود خلق
فوصف ولم يوصف به وعليه مفهوم الجلاله نظرا لاصله كذا وبالنظر اليه جرى ومن
ثم كان من المعلوم الخاصة من حيث انه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث
ان اصله لوله لا نظرا لاستعماله في المعبود خلق فقط وكان قول كاله **الله**
كله توحيد اي معبود خلق لاله الواحد الحق ومن ثم انه اسم لمفهوم الواحد
لا

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الوجود لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كل الخصم في حد ذاته يكون علما لان
مفهوم العلم جرى فقد سماه الله لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا نعبد الا الله لا نعبد الا الله
بسمه في شرحه لبيان ان الله لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا نعبد الا الله لا نعبد الا الله
بسمه اذا عباد الله الله اذا ارتفع او اذا احجب وهذا يكونه نظر لاصله
قبل العلم لا بما في علمية وهو غربي وورد في غير العربية من باب توافق
اللعان كما ان الحق وفاقا للتساقعي حجة الله تعالى والمكثري ان كل ما قيل في
انفقات من غير المعلوم انه محرم ليس كذلك بل عرفت في توافق وفيه اللغات
وهو يدع ان الحق على مثل بن عباس كونه عريضا كما اخفى عليه معق فاطره فاعلم وقد
قال للتساقعي رضي الله عنه لا يحيط باللغة بالحق ومشتق عند الماكثري وقد
الحيان في لفظه ليس مشتقا عند الماكثري بل لغة الله ان الله من النجاة واعرف
المعارف وان كان علما **الرحمن** هو صفة في المصطلح على صفة المرحمة جدا
ثم علب على اللبابة في الرحمة والمعام لم يسم به غيره تعالى وغلبة
عليه المقضية لا عار به بدها كما منع اعتنا بوصفة فيكون كونه تعالى غلبة
لوصف وصفة ولكونه بارا المعنى وعجبه غير نابع للعلل الخفية موصوفة في
صوفة وعلمه لتعارض سببها **الرحيم** اي ذي الرحمة الكثير والمرحمن المبلغ
منه بشهادة المستعمل ولا يعارضه الحديث الصحيح بالرحمن الدنيا والآخرة
ورحمهم ما والقياس لان زيادة البناء على زيادة المعنى غالبا وجعل التثنية
لما دل عليه من جلال الرحمة الذي هو المقصود في العلم لا يعقل عماد دل
عليه من دقايقها فلا يراى ولا يعطى ومن حين انبدي لان الموصوف كاعلم كما
تقرب وكلاهما صفة مشبهة من رحمة كسرعينة بعد قوله لم يسم به غيره تعالى
من لته والرحمة ميل فيسأل ان يمدحها للمعنى لثباتها في حقه تعالى عايتها من
المعام او امادته وكذا كل صفة المتنازعها في حقه تعالى **الرحمن** الذي
هو لوجه الوصف بالجميل وعرفا فعل بني عن تعظيم المبلغ في رحامة وهذا هو
السكر لوجه واما اصطلاحها فهو صرف للعباد جميع ما انعم الله عليه او ما خلق
لاحله فهو اخص مطلقا من الغلبة فله اي ماهيته ان جعلت الى الجس
وهو المصطلح او جميع افراده ان جعلت للاستغراق وهو يلحق مملوكا ومستحق
الله اي لذاته وان انتقم فلا منة لعنه تعالى بالحقيقة والحقيقة خفية
لفظا انتائية معني اذا قصد بها التنا على الله تعالى بمضمون المذكور من انشاء
تعالى بصفتان ذواته وافعاله الخبيلة ومملكه واستحقاقه لجميع الخلق من الخلق
فيل ويرادفة المديح والبرح وانعزض وقيل يوصفها في حقيقة اقوال
وجمع بين المصطلح الحقيقي بالاسمية والاضافي بالجدلية اقتداء بالكتاب العزيز
وعملنا بالجنس الصحيح كل امر ذي بال او اي حاز نعمه في اي وليس لغرام ولا كونه
وقد خرجنا في المبالاة لان الظاهر ان المراد بالاسم والاسم والاسم والاسم

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الحمد لله الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها احكاما وحججا وهو الذي جعل لكل امرة شرعة ومنهاجا وحسن هذه الامرة باوضحها

الله لم يفعله وهو في فعله متفضل وفي تركه عال **في** اي الدلالة على سبيل
 الخير والايصال اليها **الادراك** اي طريق **الادراك** وهو
 كما يستند ضد النفي ومن اعظم طرقه وافضلها التيقن فلذا اعتبه بقوله **الادراك**
 اي المقدر فهو جري على من لا يخرج غير التيقن اذ لم يوهب **للقدر**
 اي التيقن واحدا الفقه نذرا وهو اعني الفقه لغة الفهم من فقه بكسر عينه
 فان صار الفقه سجية له قيل فقه بضمها واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية
 العملية النافذة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاود تلك
 الاحكام عليه واستمراده من الملازمة المجمع عليها الكتاب والسنة والجماع
 والقياس والمخبر فيها كالاكتفاء واستصحاب ومسايلة كل مطلوب خبري بوجه
 عليه فيه وفائدة اعتبارها في امر واجتناب النواهي وغاية انتظام امر المكلف
 والمعاد مع الفوائد كل خبر ديني واخروي **الادراك** وهو عرفا وضع الحق سائلا
 العقول باختبارهم المحمود لما هو خبرهم بالذات وقد يفسر بمراسع من
 الاحكام وتساوية الملة ما صدق كالشرعية لاها من حيث الفائدة ان اي شخص
 تسمى دينيا ومن حيث الخلق عليها او على احكامها تسمى ملة ومن حيث انها تقدر
 لانقاذ القوم من مهلكة كما تسمى شرعية **من** مفعول اول للوقوف المتعدي للثاني
 بالادام **لطف** اي اي الاحكام الخيرة وسهولة عليه لكونه من عليه بفهم تام ومعلوم
 وشدة الاعتناء بالطلب ودوامه **واختاره** اي انتقاءه للطفه ولزينة **من العباد** يصح ان
 يكون بيان ما قاله في العمل والمحمود ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وشاهد
 ذلك الحديث الصحيح من يرد الله به خيرا اي عظيم يفهمه في الدين وفي رواية
 ويلهمه لشدة ومفعول ثاني لاختياره في الدنيا والعدل لذة الانشغال واصطلاحا
 المكلف وقومك او جنبا **احد** اي اصفه لجميع صفاته اذ كل منها عمل شرعية جميعها يقع
 في التعظيم ومع هذا التحقيق ان الحمد لا يخلو ولا يخلو وافضل ومن ثم قدم بل اخذ التلقي
 من اشارة القرات الحمد لله رب العالمين بالابتداء بفتح صيغ الحمد وجمع بين ما نسب
 لحدث ان الحمد لله حمدا ويصح بين ما نسب على دوامه واستمراره وهو الاول وعلى
 الحمد وحده وهو الثاني **الادراك** اي الفهم من حيث الجمال لا التفصيل لعم
 الخلق عنه حتى الرسل حق اكملهم نبينا صلى الله عليه وسلم حيث قاله احصى ثنائه
 عليه انت كما اثبت على نفسك **والادراك** اي ايقه ورواية الكتاب فقط كالذي بعده
 وبان التمام غير الكمال كما يوحى اليه اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي فاقام
 لاد الله نقص المصل والكمال لاد الله نقص العوائق مع قاطع المصل ومن ثم قال
 تعالى تلك عشرة كاملة لان التمام في العدد قد علم وانها في احتمال نقص بعض صفاته
 ويرد بان هذا التام في الماهيات الحسية لا باعتبارية كما هي الحمد وبان
 الكمال في الماهية للدين والتمام في النعمة التي من جملتها ذلك الكمال لا الكمال في النقص
 العام على كل منافع ومعاند فلم ينعادوا على شيء واحد فالحجة الضامية بمعنى واحد

مذهبهم

قوله على التيقن والكلية

وان التمام

وبان

وان التمام بشره سبق نقص الخلق الكمال ويرد بنقص شبيهة بنحو ما قلناه **قوله**
 التمام **اشبه** اعلم ان الله لا يفتقر الى المصالح كل خطبة ليس فيها انشراح في
 كالمبدأ الحدا اي الفلية البركة **ان** لا يلازم مع وجود الحق **الادراك** وفي تشريح زيادة
 وحده لا يشترك له وحده فوحدة تأكيد لتوحيد الذات زوايا اولاد ودون ذلك
 باسناد صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه وما بعده تأكيد لتوحيد الخلق
 من اعلى نحو المعتزلة **الادراك** اي الله فلا تعدله بوجه وصفاته فلا نظير له
 بوجهه واخلاقه فلا يشترك له بوجهه ولما نظر الحق فيها وما يليق بها حجة الظاهر
 العراقي قال ليس في التمام كان ادع مما كان اي كل كايين الى الله يدق ذلك في خبر
 كان لا ادع منه من حيث ان العلم انقضى وبطلان رادة خصمته والتقدمه ببرهانه
 ولا نقص في هذه التلافة فكان من برهانه على ادع وجهه والجملة ولم ينفوا
 في التسمية لباريه ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت بل لرواياته باعتبار الاحكام
 فاعتراضه باسنادهم ذلك كبحر المصالح هذا العالم عن اتحاد ادع منه او كماله
 به او وجوب فعل المصلح عليه او انه موجب بالذات هو عين الحق والحق على
 انه لو امكن ادع منه بان تتعلق القدرة باعدامه حال وجوده لم يقع اجتماع
 التضاد وهو محال لا تتعلق به القدرة فلم ينافي ذلك صلاح القدرة للطرفين
 على المبدأ لية بان تتعلق بكل منهما ادع من ثم لم ينافي من انما يتوهم حيث
 لم يجعل ما مصدرية كما هو ظاهر **الادراك** اي الاستدلال بقرينة من شأنه عبادة الله
 فلا يوافقها ولها كان من شأن الواحد الواحد الفهر اشارة على القهار لئلا تنزع
 القلوب من تواليها وليتم له ما بينهما من الطباق المعنوي كما تنزهه في مقام
 الخوف والثنائي لضده فليس في الواحد الواحد والحمد واصلا وحده بان
 احدا يختص بأدب العلم والتميز ان امر الله الواحد او الواحد لا ينبغي
 التثنية فاكترها به يستعمل الموت ايضا الحق لمعنى كاحد من النساء للمعز
 والجمع بوجه من احد عنه حاجر من وفاء له جعلا من لفظة وهو الحدوث
 والاحتداد وقوله اي عبيد بن ارفهم اذ لخص الخلق استعمال احد بعد
 النفي لاحتساب الله **واشهد** اي علم منقول من اسم مفعول المصنوع سمي به نبيا
 صلى الله عليه وسلم انه لم يولد قبل او ان ظهوره بالتمام من الله لحيه عبد
 المطلب استادة لظاهرة حمالة المحوود ورجا ان تحده اهل السما والارض كاسما
 ان صح ما نقل انه رأى سلسلة بيضا خرجت منه اضاء لها العالم فاولت بولك
 لمخرج منه يكون كذلك **قوله** قد علم لان وصف العبودية اشرف الوصف ومن ثم
 ذكر في التمام مائة اسرى بجده من الافرقان على عبده فاولى له عبده
وسيلة لكافة التعلق بالحق والانس اجماعا معلوما من الدين بالضرورة فلهذا
 منكره وكذا الملكية كما حجة جمع محققون كالسبكي ومن تبعه وردوا على
 من خالف ذلك وصح اية ليكون للعالمين نذيرا اذا العالم ما سوى الله

قوله في قوله لا اله الا الله
ابدع مما كان

على الله هو وصفا له دون واحد ووصف
 وان تسمية نبي المصطفى ونبي احمد

قوله في السلسلة

من جده

وجعلهم من الخلق ماوة بوقد ذلك وقول الباري الله اسئل حتى الى الجاد ان
 بعد ان جعلهم من الخلق ماوة بوقد ذلك وقول الباري الله اسئل حتى الى الجاد ان
 ودخولهما في دعوتهم واتباعه تزيلا له على سائر المسلمين واليه يؤول من البشر
 ذكرهم كل معاملة غير الدنيا عقل ووطنه وقوة مراكبي وخلقها بالفتح وعقده
 موسى ربييت بدعوتهم عند المرسال كما في الآية معصوم ولو من صغيرة سجدوا
 قبل النبوة على الاصح من دناءة اب وخنائم وان عليا ومن منكره في وبرص
 وحذاء ولا يرد بالابوب وعسى لحو يعقوب بنا على الله حقيق لظروعه بعد
 المنارة والكلام فيها فامية والفرق ان هذا بعد بخلافه فمن استقرت
 نبوته ومن قلة مروة كما كل بطريق ومن دناءة صنعة كجامة او حي اليه شرع
 وامر بتبليغه وان لم يكن له مكان ولا شيء كيقوشع فان لم يوجد فبني حسب
 وهو افضل النبي اجماعا لتبليغه بالرسالة التي هي على المصحة خلافا لابي عبد
 السلام افضل من النبوة فيه ورغم نفعها بالحقيرة ان الرسالة فيها ذلك
 مع التعلق بالخلق فهو زيادة كما فيها وصح خبر ان عدد الانبياء مائة الف
 واربعة وعشرون الفا وخمسة عشر الف الف الف الف الف الف الف الف الف
 الحديث المشغل على عددها في سند له ضعيف وفي اخره مخطوط الكثر الخبر
 بتعدده فصار حسنا لخبره وهو حجة وما يقوته تكدر سرور ربه الحمد له
 في مسنده وقد فرغ وان ما فيه من الضعيف في مرتبة الحسن وما ذكر
 الصريح في تعابير النبي والمرسول يتبين غلط من زعم انهما في اشتراط
 السليح واستتراح ابن المقام مع الحقيقة في نسبة ذلك الغلط للفقهاء
 وقد صرح قبل ان الخبران مع تعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على
 ان الذي في كلام محقق ائمة المسلمين وغيرها خلافاً لذلك الخاد وحي
 محققين خلافاً وهو لا يرايت تلمذة الكبارين الي شيوخ استار للرد عليه
 ببعض ما ذكرته ووقع في بعض كتب التواريخ والتفسير ما ياتي ما ذكرناه
 من الشروط وهو نقول اصل له فوجب اعتقاد خلافاً **المشط** اي المستحسن
 من النبوة **الخبر** من العالمين لدعائهم اليهم فهو افضل من نص كتبه خبر ائمة
 اخرجت للناس اذ كان الامم تابع الكمال فيهم بافهم اذ قدره اذ لا يكون
 ممثلاً له الا ان حوى جميع كمالهم اناسيد وادام ولا فخر ادم ومرتبة
 ومن دونه تحت لو اي الحقيقة عن التفضيل بين الانبياء وعن تفضيله عليهم
 محله لقوله تعالى فقلنا بعضهم على بعض فيما يودى الخضوة او تنقيص بعضهم
 او هو فواضح او قيل على بانه **الفضل صلى الله عليه وسلم** من الصلوة وهي من الله
 الهة المفرونة بالتعظيم وحض الدنيا بلفظها فلا تستعمل في غيرهم المتعاضدين
 لما بينهم المصحة والحق لهم الملايكة لمساكنهم لهم في الكسبة لصلوة وان كان
 الانبياء افضل من جميعهم ومن عداهم من الكمال افضل من غير خواصهم والام

سليم

في عدد الانبياء
 على عدد الانبياء

في عدد الانبياء
 على عدد الانبياء

والسليم

هو التفضل من الخلق المفاضلة لغايات الكمال ان وحج بيننا لثقله عن العلم الكرم
 امراد احدهما عن الآخر لفظا لا خطا خلافاً لمن عزم قبل والامر انما يتحقق
 ان اختلاق المجلس او الكتاب اي بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى الله لاها متحجة
 عليهم بالفضل وصحة لا تختم لمخوفهم فبنايس اولى بالفضل من الب
 لا متحجة لهم وانظر لما فيهم من البضعة الكرمية انما يقتضي الشرف من حيث الذات
 وطلا منافي وصف يقتضي اكثرية العلوم والمعارف **وبادع** **الفضل** **الظاهر**
 مراد فمهما فالجوع لا طناب واختلاف الفرق بان الاول لطلب زيادة العلوم
 والمعارف المباشرة والثاني لطلب زيادة الاختلاف الصريحة الظاهرة ثم لا ي
 من فرق بان الاول ضد التقصير والثاني على المجد وهو اميل الى الاول
الرب اي عندة وسوا الى زيادة ما يشعر بسبق فضل لان الكمال يقبل زيادة
 الترتيب في غايات الكمال فان دفع ربح جميع امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم
 عقب حجة الحق الفراق بالهم جعل ذات زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم
 على ان جميع ائمة ينضاه عن له نظيره كما له السبب فيها اصحابا مضاعفة لا تخفى
 هي زيادة في شرفه وان لم يسأل له ذات فسوق الى تفرخ بالعلوم **اما بعد**
 بالنسبة على العلم الخلف المضاف اليه ونية معناه فان لم يتوسل بوقت وان نوى
 لفظه نصيب على الطريقة او جرت من وهي للانتقال من اسلوب الى اخر وكان
 صلى الله عليه وسلم بالان في خطبه في سنة فيل اولى من فالحاد اورد
 صلى الله عليه وسلم في خطبه في سنة فيل اولى من فالحاد اورد
 الخطاب الذي اوتيه هو فضل الخصومة او غيرها بكلام مستوعب لجميع المعنى ان
 من غير اخلا لفيها بشي وفي خبر ضعيف ان يعقوب قالها وتكرم الفاني حيزها
 غالما لثمن اما معنى الشرط مع من يربط بصله ومن لم اقاد ما لا يد ذاهب
 ما لم يفده ديد ذاهب من انه لا محالة ذاهب وانه من عرفة ومن لم كان
 الاصل لها كما اشار اليه بسبوبة في تفسيره مهما يكن من شئ بعد ما ذكره **فان**
المتشغل **افتعال** من الشغل بفتح او له وضمه **بالعمل** **المعهود** شرعا وهو التفرغ
 والحديث والفقهاء واختصاصه بالمشاهدة او له وعرف خاص بضم الوصية
من افضل اطاعان ففتح عينة افضل الفروض العينية للتفرغ بالفضل معرفة
 الله تعالى لان العلم يشرف بشرف معلومة وهي واجبة اجماعا وكذا النظر
 الهادي اليها ووجوبها بالشرع عند اكثر المشايخ اذ لا حكم قبل الشرع وعند
 بعض منا والمعتزلة بالعقل وبسط ذلك بطول قيل ذكرتها بغير **الفضل**
 لا يحدد عنه انتهى وليس كذلك وفرض الكمال منه افضل خروض الكتابات
 ونقله افضل من بقية النوافل وكوكب معرفة الله تعالى افضل مطلقا ثم بنية
 العلوم على ما تقر دعائم التفضيل لا ياتي كذلك من الفضل اذ يخصه افضل
 قد يكون افضل بنية افراده وقد لا من علم خروض المعرفه او اير ادها غير

اشكال

عليه

الفضل

من

غير صحيح وميند فاول معطوف على افضل كما ياتي ويصح عطفة على من افضل لما
نقرب ان كونه افضل ما ياتي في انه من افضل ويوليه ما صح عن انس كان صلى الله
عليه وسلم من احسن الناس خلقا فاتي هنا عن مع انه صلى الله عليه وسلم احسن
الناس خلقا اجماعا فيصح ان كون الشيء من افضل لا ياتي كونه افضل بصر كلام
ان من الذي هو فوق حجة في مثل ذلك وقالت عائشة رضي الله عنها كما صح عنها
ايضا فاذا انتهك من محارم الله تعالى شيء كان من استلحق في ذلك غصبا فانت
بمن مع الله اشجع وذم بعض من لا يحقق عليه ان من هذا ان ابدت بخلها
في كلام ايضا فان قلت ان انقرب ان لا تستلحق لاطم افضل الطاعات فما قاله
من الموهمة خلا ولا ذلك كما هو المتبادر منها قلت فاذا قلنا بالاشارة الى التفضيل
الذي ذكرته وهو ان كلام من العلوم الثلاثة افضل من بقية افراد نوعه
ومفضل بالنسبة لشيء اخر علامه لا يرى ان فرض الكفاية منه وان كان
افضل من بقية فروض الكفاية والنواقيل وعليه حمل قول الشافعي رضي
الله عنه لا يستلحق العلم اي الذي هو فرض كفاية افضل من صلوة التواضع هو
مفضل بالنسبة للفروض العينية غير العلم وفعله افضل النواقيل كما هو ظاهر
كلام الشافعي اذ جملة المذكور تعبد لان فرض الكفاية من العلم وعبر افضل من
قول الصلوة فلا خصوصية للعلم بهذا ولا يبع ان يخص قول افضل عبادة المدين
الصلوة بخير ذلك ومفضل بالنسبة لفروض الكفاية والعين من غير العلم
فان يقع خذ من هذا الاعتبار لئلا يوهى انه افضل من غيره وان اختلفوا
الحسن فتامله في فضله الوارد فيه من الابواب والاختلاف ما نحل من له اذ
نظر على الاستفراغ الواسع في تحصيله مع الاختلاف فيه الماهو من عمل ما عليه
حق يحقق فيه وراثة لا ينفصله المصالحين الفاضلين بما يحتم عليهم من حقوق
الله تعالى وحقوق خلقه ويظهر حصول ذلك من اتي ذكره بالانصاف بوصف العزلة
الحال في باب الشهادات ومن **اوطأ الفتق** انه لا ينافي فيما صرف في خير
وما عداه ولو في مكرهه يقال فيه ضريح وخسر وعزم وبنائة للجهول للعلم بما علة
ولكون عيذه غير منظور اليها لخصوها وليعلم **في تعلل** او تعلل **في اوقات**
من اضاوت الا هم الى اخص او الصفة الى الموصوف او هي بيانها ومعه دوافيس
تفسيه لا تفسر كما افادته الى من التفاسير المستحادات اذ يقال انما يكون جمعا
لجميعه فاصنافه الاوقات التي هي جمع مذكر لتا ويلها بالاسماء شتى شغل الاوقات
بالعلم بصرف الما في الخير المكنى عنه بالافتقار ووصفها بالانفاضة المقتضية لخلق
الوقت وعرة التطير لاشارة الى ان وايضا لا خير لا يمكن تعويضه ومن ثم
قلت الوقت سبق ان لم تقطعه قطعك **وقد** للتخفيف هذا **الاصحاب** الذين
نظروا وديهم سلك اتباع الشافعي رضي الله عنه تشبيها بالجمعة من في العتق جامع
الموافقة ومثارة الارتباط وهو جمع صاحب الذهو اسم جمع لها صاحب لان افعاله لا

الى حال على استفراغ

في

اسم

محل العمل

محل العمل **في حقه** من اللهم لا تشق له بعقوب الوقوع فاولا وفيه
اختلاف من اني الله تعالى علمه بقوله عز وجل قالوا الذي جاءنا من بعدكم اياه فافرك
لم نبعثنا في الاية قلت اشارة الى حصول المفسود بكل دعاء اخوي على ان في
اشارة لفظ الرحمة تاسيا بقوله صلى الله عليه وسلم رحم الله ابي موسى **من الظاهر**
انها باليدة لصحة المعنى بدونها وقيل معنى في كما ان اورد في الصلوة من المرحمة
وفيه نقص والفرق ظاهر وقيل للمجاورة كما في نبي افضل من غيره اي جاوره
في الفضل كما انهم كما هنا جاوروا **والكنا في النفس** وهو جعل الشيء امثالا
متميزة وخصص هذه التاليف للاستدلال به بآية وفي الفاع الا لانه بين انواع
المتميزة وكتب **الاصحاب** من ذلك فالمصنف هنا معنى التاليف وهو في العلوم
الواجبة لا المتكسبة كاللحروف خلا فالمن غرض من جملة فروض الكفاية
من البدع الواجبة التي تحدث بعد عصر الصحابة واختلفوا في اصحابها ومن
اخرجه فقيل عند المحدثين من خرج شيخ شيخ المشافعي وقيل غيره وكذا في العلم
مستحبة وقيل واجبة وهو وجه في الما ذممة المتأخره والاصح ان العلم
واذ اوجبت كفاية الوقوف لحفظ الحقوق فالعلم اولى **مفضل** ببيانها وفيه
ان لم يجعل المصدر معنى اسم المفعول نظرا لان التفتيش غير المبسوط والختم
فالوجه انه بدلا لاختلاف دعاة الحار والاصول وقد اكد اصحابنا المصنفات
المبسوطان فيهما تكرر لفظها ومعناها **المتخصصان** في ما قل لفظها وتكررها
فيل والبيان لكونه حذق قول الكلام وهو الكتاب غير الاحتضار في نهج
تكميله مع اتحاد المعنى ويشهد له وان ودعا بعض وفيه حكم واستدل **الاصحاب**
بما يدل ان ليس في الما حذق ذلك الجرح فضل عن تسميته فالحق ان ادعاه
كما في الصحاح **وانفق** احكم كل **ختم** من المختصين ففيه تفصيل مسوغ للابتداء
بالمسكرة وهذا مبني على هذا مذهب سيبويه انه يستلحق من قاعدة اذا اختلفت
معرفة وتكره تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيبويه محلي
في تكرر غير اسم استفهام لحوكم ما لك وغيره فعمل التفصيل لحوخير من ذلك
نقل في هزمت كيتعين عنده ان المبتدأ التكررة وقال ابن هشام يجوز كل من
الوجهين للتفاه من دليل الجمهور وسيبويه وذكر السبيل في شرح المنهاج ان
كون **هو التكرار** المبتدأ اي في غير صور في سيبويه لتكرار في كلام الفصحى
وكايرد على الجمهور لانه من باب القلب المحو للحكم على كل منهما بما لا يجر عليه
فهو على قول ابن هشام من حيث المسوع فهو عند ابن هشام لغرض
الرد ليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب وان قلت خص المضي ومن تبعه
كون افعال المبتدأ عند سيبويه بما اذا وقع جبر الحولة وقعت صفة لتكررة
مكررت برجل افضل منه البوة قلت هذا الاستزواج توهي من هذا المثال
وغفلوا عن كون سيبويه مثل اخير مكررا يد كما رايته في كتابه وهذا مبطل ما

واختلفوا

في

اشترطوه ولما كان المحققون كآل هاشم وغيره مستخفيين كآله متلو انما له
هذا واعرضوا عن ذلك الا شترطوا الذي رعبه هو لا وقد سمعنا من محقق
مشايخنا ان قولهم لا مقدم على نقل العلم لا ستر واحتم فيه كثيرا ونقول لهم على الفقه
بالعقول اكثر من المنقول فان قلت المناسب للسباق المفضو ومنه مدح المحرر
وملة الملاح كما ذكره كون المحرر هو المحرر عليه ذلك فليكنه فليكنه فليكنه فليكنه
لمخرجه على انه من اسلوب الحكم الملاح اقضي ذلك والشك في ان الشرايين
المختصين ولا حاجة الى المحرر ولا كما ذكرنا جوابا لما مع كثير من المتأخرين
في ان مقتضى مقتضاها هو المحرر فاحتج اليه بخبره المقتضية المحصورة فيه دون
غيره وحديثه بغير ذلك الا عرابي لكون العرفان العارض لان غرضه بالبدعية
مخرج لذلك كما يعرف من اساليب البلاغ المتقى المذهب ولا مانع من كون الموضوع
في الأصل محل علمه او شخصه بالبدعية وقد خففنا بان سمي به اسما لم يغلب
على بعضه واسمينة مختصة لفظة لا يكونه على ما من كتاب بعينه فليكنه
التحقيق ان اسما للكتب من غير علم الجنب لا اسمه وان مع اعتباره ولا علم
المتخصص خلافا لمن زعمه وان التوفيق بما يحتاج مرده الى سبب ليس هذا المحل
وان اسما للعلوم من غير علم الشخص **الامام** هو من يقدر به في الدين **الرافعي**
امام الدين عبد الله بن ابي طالب وهو من التكنية لا توافق ما سمي من حرمة ما مطلقا
بل ما اختاره من تخصيص المذهب بمرئته صلى الله عليه وسلم او ما سمي المرافعي
من حرمة ما فقه من سنة في حق فقط انتهى ويرد بان من الواضح ان محل الخلاف انها
هو وضعها او لا قلما اذا وضعت لاشان واشهر بها فلا عزم ذلك لان النسخي
لا يشمله والحاجة كما اعتقدوا والتقليد بغيره فليكنه لذلك نرايت بعضهم
اشارة الى ان ويرد بالخبرين الفاعلة المفردة في الامور ان العبرة بعموم
اللفظ لا بكونه اكنيني لا خصوص السبب نعم صح خبر من تسمى باسمي فلا يكتفي
بكتبي فلا يسمى باسمي وهو مخرج في الاخبار ان يجب ان الاول اصح فليكنه
الرافعي نسبة المرافع بن خديج الصفاي رضي الله عنه كما حكى عن خط الرافعي
نفسه وقول المصنف نسبة المرافع بلدة من بلاد قزوین اعترضوه **رحمه الله**
نظير ما مر في اي صاحب وانتهى الى اقتضائها تعظيم المضاف اليها او هو موقوف
لها خلافا ومن ثم قال تعالى معرض مدح يوشى طملى الله عليه وسما ود النون
والنهي عن اتباعه كصاحب الحوت اذا النون لكونه جعل فالحق كسورة
الحج واشرف من لفظ الحوت وباني في الجملة صحة اضافتها للمعرفة بما فيه **الرافعي**
في العلم حقيقة وهي المارة من التحقيق وهو انباء المسئلة بدليلها وعلتها مع
قوادحها وحقيقة الشبهة وما هيته هو كالحوان الناطق للانسان وقد يترقان
اعتبارا وكون الحيوان الناطق ماهية حقيقة جعلية خارجية هو الصواب
بناء على ان الماهية تجعل الماهية كالمحل كالمذهب المتكلمين وعلى انها لا يشترط شي هو حجة

ملح

تقنية

عرض

في نسخة

عامة المراجع

محرر

خارجا كما هو المشهور عندهم والند فيق اثبات الدليل بدليل اخر فان قلت جمع
السلامة للقلة باتفاق النجاة ومدلول جمع القلة العشرة فما دونها ولا مدح
في ذلك قلت في مثل هذا قيد العموم اذا صح ان الجمع المحرر باللام او لا
ضاقة للعموم ما لم يتحقق عهد ولا مانع فان بين هذا او ما ذكره عن النجاة اما
لان كلامهم في جمع السلامة المتكرر كلام اصوليين في المحرر كما قاله امام
المهرين ولو صح ان مفيد العموم كان ما دخل على الجمع فان قلنا ما عليه
اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان امراده التي عنها وجد ان فقد ذهب
اغتبار المحرر من اصلها المستلزم للنظر الى كون احاده عشرة فاقول جمع وان
قلنا بما عليه جمع من المقتضى ان امراده مجموع فلا تنافي بين اشتراط كل جمع جمع
وكون ذلك المجموع لكل جمع منها عدد معين وامراده لا مانع من ان يكون
اصل وضع جمع السلامة للقلة وغلب استعماله في العموم يعرف او شرع
فنظر النجاة لاصل الوضع والاصوليون لغلبة الاستعمال فيه توفى سنة ثلاث
او اربع وعشرين وسنهاية عن ثلثي وستين سنة وله كلامان منها ان شجرة
عنب اصاب له لفقدها شجرة وقت التصديق وولد المصنف بعد وفاته نحو
سبع سنين بنوي من قرى دمشق ومان سنة وسبعين وسنهاية عن نحو
ست واربعين سنة وذكر لهذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين
مراى انه قطب وان الشيخ كاشفة بذلك واستلهمه وكنى لبعض الصالحين
عنة بعد موته انه وقح له حظ وافر من ثلثي ربه تعالى عليه برضاه وعطفه
فصار يعود بعضه على كثره فعاد فمخ النفع لها شرقا وغربا للشافعية وغيرهم
كما هو مشاهد **هو** اي المحرر ومدحه بما ياتي مدح كثره لا شمله عليه مع
ما هو بديهي وليس مدح الجماعة لكتبتهم في ان هو حث على الحزبي الموفى والمحل
مبالغة في النفع للمسلمين **كتاب النور** التي ابتدعها مولفه ولم يعثر عليها
من قبله جمع قاذبة وهي ما يرغب في استفادته من النوادر لانها تعجز به وقد
عليه استفادة وميزة فارة وعرفت بكل نافع ديني او دنيوي من قادياني
ينفع **عمدة في تحقيق المذهب** بيان المراجع وايضا الماشية منه واصله مكان
الذهاب لم يستعير ما يذهب اليه من هو كالحكم تشبيهه للمعقول بالمحسوس
لن غلب على المراجع ومنه فوطهم المذهب في المسئلة **لا** **محرر** توفى لانه بلغ
من عمدة فهو معن عنه لولا عرض المطالب في المدح **للعقدي** اي المحرر
في النوادر كما يستنبطه او بوجهه وحديثه واوله وقوته شبة بالفتي في
النس من فتى بعثي كطبع لم يستعير له لفظ الصنفى بالفتح والفتية
بالضم **محرر** وهو المستفيد لنفسه فاده غيره من بيانية **اول** صاحب **الرافعي**
بفتح الراء جمع مرجية بسكونها وهي لا تنافي على الخبر طلبا لحيارة معاليه تقبيل
ما افهمه كلامه من جوار النقل من الكتب المعتدلة وشبهة ما فيها لمؤلفيها

سنة

اولا

اخذ بظاهر ما مر **الوجه** او الوجه للامعان خرجوها على قواعد او
 نصوصه وقد يشدوت عليها كالمركب والحق في شئها ولا تعد وجوها في
 المذهب **والطريق** او الطرق وهي اختلاف في حكاية المذهب في كل بعض
 نصيب وبعضهم نصوصا وبعضهم بعضا او مغايرة حقيقة كوجه بدل اقوال
 او عكسه او باعتبار كنه في مقابلته اطلاق او عكسه فلهذا اختلفت الطرق
 في كثير من المسائل **والنص** اي المنصوص للشايع في اللغة عنه من نص الشئ اي
 رفعه واظهره لانه لما نسب اليه من غير معارض كان ظاهرا مرفوعا الزيد
 على غيره **ومرئى الخلق** قوة وضعوا حيث ذكر **في جميع الحالات** غالبا لما ياتي
 والمركب في دين وادراكه ولا ينافيه حكمة مسائل في مخالفا لانه لا يلزم ذكر
 كل خلاف فيه ذكره بل انه حيث ذكر خلافا بين مرتبة او بينا من غير
 ذكره لان قضية سياقه التي انه لما يذكر نصا يقابله وجه او طرح
 وانه لا يذكر كل نص كما ذكره لا يكون الا كذلك فقام له **فصل**
 بالضم في الجود الفقه والكسرمع الله اليه او او الفاء وفي دالة على المكان
 حقيقة او هات الا في الله اعلم حيث جعل رسالته بتضمن اعلم معنى ما بعد
 الى الطرف اي الله انما علمها حيث جعل اي هو في هذا العلم في هذا الموضوع
 فان في ما قبل يتبين انه مفعول به على السعة لان الفعل التفضيل لا ينصبه
 المظهر فالله تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم
 نفس المكان المتحقق لوضع الرسالة لا شيئا في المكان قبل وكما هذا الكتاب
 وهو عيب اذا التزم فكل مكان من هذا **اقول** فيه ورغم الاحتشاش انها
 نزلت لان **الظاهر او الظهور** من متعلق بآلة ظهور او المشهور لكونه كالنص
 له اي فاحدها كالمركب من جملة **القولين** او **الاقوال** فان قوي **الخلاف** لفظة
 مدرجة غير المراجع منه بظهور دليله وعدم شذوذه ونكافي دليله في
 في اصل الظهور وبيان المراجع بان عليه المعظم او يكون دليله او ضيق وقه
 لا يقع منه **قلت** **الظاهر** لا شعارة بظهور مقابله **والا** يقول المذكر **فالشهور**
 هو الذي اعتر به لا شعارة لمخالف مقابله ويقع الموقف تناقض بين كنه في المراجع بنشأ
 عن تعبير اعتاده فليعتبر بتحرير ذلك من يريد تحقيق الاشياء على وجهها **وجبت**
اقول **الاصح** **والفصح** **من الوجه** **اول** **وجه** **ثان** ان كانت من واحد فالترجيح
 بما مر في الاقوال او من اكثر فهو ترجيح محتمل **فان قوي** **الخلاف**
 بظهور ما مر في الاقوال **قلت** **الاصح** لا شعارة بصحة مقابله وكان المراد بصحة
 مع الحق عليه بالصدق ومع استعماله اجتماع حكمين متضادين على موضوع واحد
 في ان واحد ان مدرسه له حظ من النظر لبحث يحتاج في رده الى غرض في المعاني في
 الدقيقة والادلة الخفية بخلاف مقابل الصحيح التي فانه ليس كذلك بل يبرده الى النطق
 وبسبب صحة من اول وهلة فكان ذلك صحيحا بالاعتبار المذكور وان كان ضعيفا

اعلم

هذا الكتاب
 من كتب الفقه
 في مسائل
 الفقه

الخاتمة

بالحقيقة لا يجوز العمل به فلم يخرج حكمان كما ذكرنا من ذلك واعرض عما وقع
 هنا من الاشكال واحوية لا تنضي وقد رفع المصنف انه في بعض كتبه يعبر
 بالاظهر وفي بعضها يعبر عن ذلك بلاحص فان عرف ان الخلاف اقوال او اوجه
 فواجب والاصح الدال على انه اقوال لان مع قابلية زيادة على نقله عن
 الشافعي رضي الله عنه بخلاف نافية عنه **والا** يقول **الصحيح** هو الذي يعبر
 به لا شعارة باعتبار ان الصحة عن مقابلة وانه فاسد ولم يعبر بشعارة
 في الاقوال بل اثبت لنظيره الخفا وان القصود في فهمه انها هو ما حسب
 تاد بامع الشافعي رضي الله عنه كما قاله ورفا بين مقام المحيود المطلق
 والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض فساد مقابله
 فيقتضي ان كل ما عرضة لا يسن الخروج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم
 فساد كما صرحوا به وقد صرحوا في مسائل غير واجبه بالصحيح بين المخرج
 من الخلاف فيما قبل يجب بالاعتناء قد يكون من حيث الاستدلال الذي
 استدله لا مطلقا فهو فاسد اعتبارا به وبفرض انه حقيقي قد يكون بالنسبة
 لقواعدها دون قواعد غيرنا او بما ظهر للمصنف مثلا والذي ظهر لغيره
 قوته وندب الخروج منه **وجبت** **اقول** **المذهب** **من الطريق** **او الطرق**
 كان حكما بعض القطع اي لانه لا نص سواه وبعض قوله او وجهها واكثر
 وبعض ذلك او بعضها او غيره مطلقا او باعتبار كماله من المخرج المعبر عنه
 بالمذهب قد يكون طريق القطع او موافقا من طريق الخلاف او مخالفا لهما
 قبل الغالب انه الموافق وهو مستفاد انما قص المقيد للظن بولده وبما في
 لا يجوز كالغير استعمل الطريقين موضع الوجهين عكسه **وجبت** **اقول** **الصحيح**
فصل **فيما** **الفرق** **المطلب** **الملتقي** مع النبي صلى الله عليه وسلم في حقه الذي
 عبد مناف وعمر بن الخطاب بن قيس بن كلاب بن كعب بن عبد مناف بن عبد
 بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف **الشافعي** نسبة لشافع المذكور اهل هذيل
 بوه السائب صاحب رواية فريش يوم ردد **في الله** **صحة** امام الهدية على اووعا
 ورهنا او معرفة ودكا وحفظا وشيئا فانه يرفع في كل ما ذكره وفاق فيه اكثر من
 سبقه لاسيما ما عده كمالا وسننا من عبيدة ومشافهم واجتمع له من تلك
 المراجع وكثرة الاحتجاج في الامر اقطار الامم وتوزع اهل هذه واهله فيها
 لاسيما في الحرمين والمؤمن المقدسة وهذه الثلاثة واهلها افضل الامم
 واهلها ما لم يجمع لغيره وهذا هو حكمة الحقيقة في الحديث المعمول به في
 ذلك ودم وضوء حسدا او غلظا وحسن وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 عالم قرين على طاق الامم على قال احمد وغيره من ائمة الحديث لاهلها
 وكاشق اصحابه بوقايح وقعت بعد موته كما اخبر ورأى النبي صلى الله عليه
 وسلم وقد اعطاه ميراثا قال له بان مذهبه اعدل المذاهب واوفى

انها

وشافعي

في المسألة من ان الشافعي لا يلازم الاحتجاج بالكتاب والجمعة
 في المسألة من ان الشافعي لا يلازم الاحتجاج بالكتاب والجمعة

للسنة الغرة التي هي اول الملل ووفقا للحكمة العلية والعلية والذرية على الاصح
سنة خمس ومائة لم يغير الاوان وهو من نحو خمس عشرة سنة ثم جعل ما لا يافى
عنده مدة لم يبعث اذ وثق ناص السنة لما كان كابرها وظهر عليهم كبحار
الحسن وكان يوسف اذ اكرمته لم يبعث من مع الملك لم يبعث الا سنة
فان وسعيس لم يبعث سنة لمصر فقام بها كحفلا لها الى ان تقطع ومن الحوارث
التي لم يبعث نظيرها المحتمل غير استنباطه وخبر به لمدته الجديد على سعة
المفرطة في الحوارث من سنين وتوفي سنة اربع وما بين بها واتيك بعد اربعة
تفلة منها بعد اذ فطر من قهره لما فتح روال طيبة عطلت الحاضر من
احسانهم وتركوه وقد اكرت الناس القضاة في ترجمته حتى بلغت الحوارث
نصفها وكرت خلاصتها في شرح المشكاة وليست في كثير مما وقع في رحلته للار
كالسيف فان فيها موضوعان كثيرة **ويكون هذا وجه مقابل له صعب**
لا يغيره وان كان في مريكة قوة بالاعتبار السابق **او قول** له بناء على ان الحج
ينسب اليه وفيه خلاف في الاصح لانه لو عرض عليه لربما الذي قارقا مقيدا
كما افاده قوله **مخرج** من نصه في نظير المسئلة على حكم الحلق بان ينقل بعض صحابه
نص كل الى الاخرى فيخرج في كل منصوص ومخرج ثم المخرج اما المخرج واما المنصوص
واما تقدير النص والفرق وهو الغلب ومدة النص في مضغة قال القوابل
لوقيت لصور على انفسار العدة بها لان مدتها على نيفين براءة الحجم وقدره
وعد حسو لامية الولد لان مدتها على وجود اسم الولد ولم يوحى **وحيت**
اقول الجديد وهو ما قاله الثاني يعني الله عنه بمصر ومدة المختصر واليوبي
وهو خلاف ما من شد وقيل ما قاله بعد خروجه من بغداد الى مصر **والقديم**
وهو ما قاله قبل دخوله خلافة ومدة كانه الحجة **او قول القديم او قول**
قد لم لا ينافي عام وقوع هذه في كلامه لا انه لم يذكر ان قاله ان صدرت في
كسافيا **والجديد خلافة** والعقل عليه الذي نحو عشرين وعبر بعضهم بيق
وتلاقي مسئلة ياتي بيان كثير منها وانما لخصوصية الحديث به عملا لما تواتر
عن روية الشافعي هذه انه تعالى انه اذ اصح الحديث من غير معارض فهو
مذهبه ولو نص فيه على ما لم ينص عليه في الحديث وجب اعتناؤه لانه لم يثبت
مجموعة عن هذه الخصوصية **وحيت اقول** وقبل **كذا المجموعة ضعيفة**
او الاصح خلافة وحيت اقول في قول **كذا انا المراج خلافة** وكانه تركه لبيان
قوة الخلاف وضعفه في ما لم يرد ظهوره له ولا اعتراض الطالب على تأمله والاعت
عدة لتقوية نظره في المدارك والمأخوذ ووصف الوجه بالصحيح دون
القول قاذبا **ومن مسائل** جمع مسئلة وهي ما يبرهن على ثبات محموله لموضع
في العلم ومن شأن ذلك ان يطلب ويبال عنه فلذا يسمى مطلوبا ومسئلة
لعموم لعمى ومن الحاجة اليها ووضوح الجمع بالمعنى رمانية لمعنه شاع

البحث
خذ

اي المصنف

اي المختصر في مظانها الدابقة بها عالم **يبقى** اي يطلب ومن كان الغالب في الاستيعاب
في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد شتم عمل الحوارث او الترجيح ولا ينبغي
قد تكون للتجرب والكرهية **ان لا يحل الصواب** الذي تكرر منها وهو المختصر مما فهم اليه
وقد سماه في ظهر خطبته خطبة المخرج وهو كالمخرج والنسخة ففتح فسكون الطريق
الواضح من فتح كذا او صيغة وقد شتم عمل معنى ذلك فقط **منها** لنفسها ومفها
بالمناسبة والفهم افاده كلامه السابق كذا اعادها هنا بزيادة ينبغي ومعموله
اظهار السبب ربا حقا مع حلوها عن المتكلمين في سلفها **اقول** عالم
فلا يرد خوفه في فضل الخلا ولا يتكلم وان كان بزيادة مسئلة براسها
وسيعلم من قوله وفي الحاقه قيدا الى الحرة ان له بزيادة من غير قيس
ومن الاستقراء انه يقول ذلك ايضا استدراك التخصيص عليه **او ما قال**
في اخرها والله اعلم اي من كل عالم وزعم بعض الحنفية انه لا ينبغي ان يقال
ذلك قيل مطلقا وقيل للاعلام حكم الذي لا يرد بانه لا يهاجم فيه بل فيه غاية
التوقيف المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر
صلى الله عليه وسلم ما لا يدركه وهو قوله صلى الله عليه وسلم
فيه فغلب على موسى اي حيث سئل عن اعلم الناس فقال انا اذ لم يرد العلم
التي اذ رده اليه صادق بان يقول الله اعلم القرآن دار له وهو قوله
تعالى الله اعلم حيث جعل رسالته وقيل على كرم الله وجهه وابره على
كبري اذ سبكت على اعلم ان قول الله اعلم ولا ينافي ما في البخاري ان
عمر سأل الصحابة عن اعلم الناس عن سورة النمر فقالوا الله اعلم فغضب وقال
قولوا نعم ولا تعلم في رواية انه قال لمن قاله مرة قد تيقنا ان كلنا نعلم ان
الله يعلم الغيب جملة على انه فيمن جعل الحوارث به دراية الى عدم اخباره
عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر القيمة في الله البر واعلم فلوها ما يبرج حسن
ما فعله المصنف فليكن به وما يوليه ايضا قوله يسئ لمن سئل على اعلم ان
يقول الله ويسئ له اعلم ومنع حقا اعلم الله نظر التقدير الصالح المذكور في
التعجب بتوضيرة كذا مرود بان فيه غاية الاجلال ونحو قوله تعالى
قل الله اعلم عا لنبوا الله غيب السموات والارض البصيرة واسمع اي ما البصر
واسمعه كما قاله بن عطية وغيره لقول فتادة لا احد الاصر من الله ولا اسمع
وقد بر النخاة المذكور غير لازم ولا مفرد لان كلامه مقام ما يباسية كش ومعه
لذلك اما نفسه او من شام من خلقه **وما وجد** اي الجها الناظر في هذا المختصر
من زيادة لفظة اي كلمة كظاهر كثير في قوله انتم في عفو ظاهر ومخرجه
دم كثير **وحوها** كالحمرة في الحق ما يقول العبد فانه اخبر كلمة لا كلمة **على**
ما في الحديث فاعلمها **فلا تبه منها** اي لا غنى ولا عوض عنها الطالب العلم
لتوفق صحة الحكم او المعنى او ظهور معلها **وكذا ما وجد** فيه من ذلك

14

لله

في

جمع ذكر وهو لغة كل مذكور وشرعا ايضا فلو سبق لشيء او دعاء وقد يستعمل
 شرعا لكل قول شرابي قاطبة **عنا لما في الخبر وغيره من كتب الفقه واعية**
فان حقيقته اي ذكرته واقتبته واصلة لغة من منه على يقين كحقيقته
من كتب الحديث وهو لغة ضد القدر واصلا حاصلا على وجه احوال
 فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلا وقولا وصفة **المعقولة** في قوله
 عننا اهله بالقطرة والفقه اغانيتون غالبا معناه دون غير المعقولة
 فقيه حث على اتيان وفعله لان كل احد يوثق المعقولة على غيره **وقد اقرض**
مسائل افضل مناسبة اي لوقوع النسبة بين المشيئين حتى يكون بينهما وجه
 مناسب **او اختصار** قبل احدها كاف لا يستلزمه الاخر الفهم ويرد
 يمنع الاستلزام اذ قد يوجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد الامع
 عدوه وقد يوجد اختصار من حيث اللفظ دون المناسبة من حيث المعنى
 وذلك كما وقع له اول الجراح فانه اختار حث المكرة عن نكت السبب الموجب للقول
 ليجتمع اقسام المسئلة **محل واحد** **ومرعا** للتقليل كما جاز عليه عرف الفقهاء وان
 قيل انما التكثر اكثر وقد قيل انما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا
 مسلمين **قدمت فصلا** وهو لغة الجاحدين بين الشيئين وهو في الكتاب كذا لفصله
 بين اجناس المسائل وانما **المناسبة** كفصل كقارن محرمات الاحرام على الاحكام
وارجوا من الرجا عند اليأس فهو جوفيز ووقع محبوب على قرب واستعمل في
 غيره كما في ما لا يخرجون له وقادرا اي لا يخافون عظيتمه فحاجتحتاج لقربة
ان غير ما مع ان المناسب للرجاء اذا اشارة الى انه مع جارية ملا حظ المقام
 الخوف المقتضى للتزدد في التمام اللامع للمرجو **ثم هذا المختصر** الحاضر هذا
 وان تقدم على وضع الخطبة كما هو مبين في او شرعي للاستشارة وقد مرها يد اعلية
 صنيعة في موضع وقد تم ولله الحمد **ان يكون في معنى الشرح** من شرح كشرح
 ودين **للخير** قيامه بالكل وصانيف الشرح من ابد الى الغريب والموهوم وذكر في
 المسئلة وبيان اهل الخلاف ومراعاة وهم زبادان نفيسة اليه ولم يبق الا ذكر
 نحو الدليل والتعليل ولهذا لم يقل شرحا ثم خلد ذلك بقوله **فان لا احد** بالعلم
 الذي لا اسقط **منه شيئا** حسب ما مر من **من الاحكام** التي في نسخي ولم يكن
 فيما ذكرته ما يفهم ما حد فنه فلا يرد عليه شي مما اعترض عليه لحد فنه من اصله
 والحكم الشرعي خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشيء عند الله
 اكثر ايمتينا ما يصح ان يعلم ونظر بعينه وعليه اكثر الاستعمالات في القرائن ومعه
 وعند اجراء كالمسألة او حقيقة في الوجود محاذ في المعدوم ولم تحتل في الشارة
 والمغتركة في اطلاق الوجود والعدم انما بين ما في شبهة المعدوم معنى
 ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الله شاعرة لا وعند المعتزلة **نعم**
 قال المصنف وغيره ووافقوا على ان الحال لا يسمى شيئا ومحل بسط ذلك كتب الكلام

استأ

جا

الحج

عنت

اصلا

اصلا في عرف المصنف لغة في النفي مصدرا او حالا مؤكدة لا لا حذف اي مساملا
 من قولهم استاملا قطعة من اصله اي قاطعا لا حذف من اصله **ولا** احذف من
 شيئا بالمعنى السابق **من الخلاف ولو كان** اي ضعيفا جدا فجار عن
 الساقط **مع ما** اي في جميع ذلك مع مصحوبها **اشرت اليه من النفايس**
 المتقدمة **وقد التحققت شرعت** بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السابق
 اومع شروعي فيه عرفا ولا ينافي ذلك السابق والتغيير بالتمام الاحتمال انه
 باعتبار ما في المتن **في جميع حيز** اي كتاب صغير الحجم تشبيها بمعنى الخبر
 لغة وهو بعض الشيء **لطيف** حمدا على صورة **الشرح** صفة ثانية لحيز
لدقائق جميع دقيقة وهو ما حتى ادراكه لا بعد زيادة قامل **هذا المختصر** من
 حيث اختصاره لعبارة الخبر لا لكل دقائق الكتاب كما اشار اليه لغة المختصر
 وصرح به قوله **ومقصودي به التنبيه على الخطية** اي السبب والتحقيق الخفا
 في نحو ومن يؤمن الحكمة العلم والعمل المتوفرين بها بشاير شروط الكمال او مقابلة
في العدل **وهن عبارة المختصر** **وقد الحاق** المراد على المختصر بلا تنبيه من **يد**
 للمسئلة **او حرف** في الكلام كالمصنف في الحق **او شرط للمسئلة** وهو بالثبوت
 لغة تغليق امر مستقبل مثله واصطلاحا ما يأتي في او شروط الصلوة والتمتع
 هل الشرط برادق الفقد ورجح ان ما التماسا شي واحد ويريد ان من اقسام القيد
 ما جى به لبيان الواقع كما مر وهو يقتضيه الشرط **وهو مبتدأ** **ذلك** وهو التنية
 على التماسا وما قد تخفى ومنه بيان شمول عبارة ما لم تشملها عبارة اصله
 ويصح **مخرج** وهو ظاهر **انكروا** **انكروا** **من النصوص** **وهو** **ملاوحة** **منه**
 عنه وتفسيرها بما يحتاج اليه قاصروا ومنه **مفسر** **فوقه** **التي لا بد منها**
 لمزيد الكمال معرفة الاشياء على وجهها **قال الشارح** واحترق بذلك عتقا
 ليس بضرورة بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان القطع لم يحل
 قبل الغسل غير الصور والطلاق مع انه لم يذكر في المحرمات ومع ذلك اصله
 له في الطلاق ووجه حسنة التنية على ما لعله تخفى في محل احتيج اليه فيه وفي
 صحته نظرا لان المشار اليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة
 وهذا الذي اخرجوه به مسئلة مستقلة نظيرا لا ينسب الساقطة فلا يصح اخرجوه
 به فالوجه انه لما احتجرت بذلك عن الحاق الحرف فانه بعض المشار اليه
 وهو غير متروك كونه فينبذ كونه لا تتوقف صحة المعنى عليه **نعم** ان كانت
 التماسا لجميع ما مر من النفايس والمراد بالحرف مطلق الكلمة ولو بالمعنى اللغوي
 الحق ما قالوه كما اية متجة على جرح **وعلى الله** كغيره **الكرم** بالنظر في المسائل
 او مطلقا ومن **نفس** **فسيادة** الذي عرطا به جميع مخلوق بلا سبب مالم ونفسه
 بالحق او العلى بعد **اعقاد** **نعم** بان يقدري على التماسا كما اورد في على الشرع
 فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفي هذا كالمذي سبق اذ ان سبق وضع

منه

الشرح

ذكر

قبل

الخطبة **والله** لا رغبة في الدنيا والآخرة **تفويضي** من فوض امره لله تعالى **واعتقاداً**
لكمال **واستلزامي** في ذلك وغيره فانه لا حجب من استند اليه ولا اعتماد ولا استناد
يصح ان يدعى ترادفهما وان الاعتقاد يخص ولما لم يجزوا به جارية دعائه وقدره
وقوع مطلوبه فقال **واسأله النفع به** اي بئس ثبته بنية صالحة **في الآخرة** اذ لا
معول الا على فعلها **ولسائر المسائل** اي باقهم او جميعهم من السور او سور البلد
بان يلهمهم الاعتناء به ولو مجرد كتابة ونقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لانه
السبب فيه **ورضوانه عني وعن اجبائي** بالمتناهي والهمز اي من يحوي
واجمهم وان لم يأت فيهم لانه ينبغي ان يحجب في الله كل من التصق بكما لساناً
ولا حقا **وجميع المؤمنين** فيه تكرير للرضا للبعض الذي هو منهم والاسلام والامان
طائفة بينهما من السبب الكلام والحق انهما متحدان ماصداق اذ لا يوجد شراً
مومن غير مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلظظ بلسانه مع قدرته عليه
فقل المصنف انما جمع على تحليده في النار لمن اعترض بان كثيرين من المؤمنين على
خلافه مختلفان مفهومهم الاسلام والاعتقاد ومفهومهم الزمان المقدس
الجامع بكل ما علم من الدين عليه وسلم لا ضرورة لاجل في الاطلاق وتفصيلاً في
التفصيل هذا **كتاب** احكام الطهارة المشتملة على وسائر الرتبة
ومقاصد ذلك وافرد هذا بتراجيم دون كتاب الطهارة لظهورها في فروع
المقاصد بالذات وغيرها والكتاب كالكتاب في لغة الفهم والجمع واصطلاحاً
اسم جملة مخصوصة من العلم بقوامها باق على مذهبها او بمعنى اسم المفعول والاعمال
والاضافة اما بمعنى اوبائية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل جمعت كان
الاولى للمشتملة على الاخبار والثنائية للمشتملة على الثالث وهو للمشتملة على مسائل
غالبها في الكل والطهارة بالفتح مصدر ظهر فيه هاية الفهم من ضمنها يظهر بعضها
فيها واما يظهر بمعنى اغتسل فمقتضى الهمزة لغة الخاوص من الرتبة ولو معنوية بالجمع
وشتر على اوصاف حقيقي وهو والى المنع الناشئ عن الحدث والخبث وتجاهلي
من اطلاق اسم السبب وهو الفعل الموضوع لافادة ذلك او بعض اثاره كالتيهم
وبها الوضع عرفها المصنف بالتميز حدث وان التمس او ما في معناها كالتيهم
وطهر السلس او على صورتها كالغسله الثانية والظهور المندرج وفيه يعني التغير
بالمعنى والصورة بشاره لقولنا بالرفع الخافي هذين من معاني التسمية لان الخاف
عنه منوعة وانما الخافيها حقيقة عرفية كما مر جوارده في التيمم وقد اوردنا بالطهارة
لغير الخاف وغيره مفتاح الصلوة الطهورة لم يبعدها على الوضع المبدع الخافي
لامر من الماوراء الخبر المشهور في الاسلام على خمس واسقطوا الكلام على التمهلات
لانه افرح بعلم الكلام والتميز والرواية تؤيد ان الصلوة على الخ لا تفويدي متكررة
وافراد من تكرر اكثر والناظر ان العزم من البعثة انتظام امر المعاش والمعاد
بكل القوى النطقية ومكملها عز الخلق المعاملات ووطيا وكوه المناجاة و

الاستعلام

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

علاء الدين

العباد استقوا شعوبكم ومكملها

لغوي

لغويته ومكملها التردد عن الجايات وقدعت لها ولشرفها في الثانية لشدة
الحاجة اليها في الثالثة لانها دونها في الحاجة في الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة
لها قبلها وانما حتمها بالكثر بالحق قفا ولا وند او من مقدمان الظاهر بها
لان يحصل في الخفا وافتح هذا الكتاب بآية لتعود بك على جميع الكتاب
لا تكونها دليله لان من شأنه ان يخرج من المدلول على انه اذ كان قاعداً
كلية ينطبق عليها اكثر المسائل كما هو مقدم ولم يراع ذلك في غيره وانما راعاه
اصله كالتفاني حتى يدعنه لخصه **قال الله تعالى** **السر** اي انزاله
بأمر الحقول ناشئ عن عظمة من **السر** اي الحرم المجهود ان اريد الابتداء
او السحاب ان اريد الانشائها فيه عموم من حيث انه لا امتنان ويحد الاستفاد
منه انه ظاهر **الامتنان** بالخير ومن كان **طهوراً** معناه مطهراً لغيره
والجزم التأكيد والتأسيس خير منه ويدر لذكره ايضا لظهوركم به وانه اصل
في فصول وان حاصره او للمبالغة بان يدرك على زيادة في معنى فاعل مع
مساراة له تعدياً كضروب اولر وما كضرب ولا لانه كسجور كما ينسحب به وبذا
المشتركة مع كونها اصل ما ذكرنا اذ في الاستدلال به الظهورية المستعمل نظر
للافادة المبالغة على ان فيما قلنا قلنا ايضا لرفع احد ان احد العضو الواحد
بحرية عليه اما المفهوم فيختص بالمصدر وقيل ياتي بمعنى المطهر لغيره ايضا
واختصاص الطهارة بالما الذي انما است آية بآية ولا يبرر شراً بآية
طهوراً لانه قد وصوباً على صفات الطهارة تعدي او لما فيه من الرقة والطلا
التي لا توجد في غيره ومن ثم قيل لا يكون له في هذا الاختصاص يتضح منهم
القياس عليه لا المفهوم لانه لقب **بشرط رفع الحدث** اجماعاً واعتراض
وهو من امر اعتيادي قائم به اعضاً يمنع صحة نحو الصلوة حيث لا مخرج او المنع
الترتب على ذلك وتكون التيمم برفع هذا الا بحد الان مرفوع حاض بالنسبة لمن
واحد وكلها في الرفع العام وهو اخص بالما وهو اما اصغر ورافعة الوضوء
واما اكبر ورافعة الغسل وقد ينقسم هذا نظر المتأخرين ما لم يجرم به الى
متوسط وهو ما عدا الحيف والنفاس واكثر وهو ان ما لم يجرم بهما اكثر
ومرفع الحس وهو شرط مستفاد بيمين صحة نحو الصلوة حيث لا مخرج
او معنى بوصفية المحل الملاقي لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد لانه
الذي لا يرفع به الا ما وان المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرر وهو لا يصح
فيه حقيقة الا على هذا المعنى اما على الاول فوصفة به من في اوجها وانه الحدث
وكانه عدوله عن تعبير اصله بالان سعاية للا ولانه حقيقة وباراه
هو محذور وهو ابلغ من الحقيقة بان في البلوغ ان ذلك هو هو اذ يبرأه غير الما
وخصيصاً لا فمما بالاصل والما لظهور المسنون وطهر السلس الذي لا يقع
فيه كالدنية والمجنونه لتحل للمسلم والميت كذلك كما يعلم من كلامه فيما ياتي

النها

47

التارك امتثالاً شديداً حر وبرد متعدياً السباع أو للضرر فان قلت ينافي هذا الحديث
 وسابع الوضوء على المكركب **قلت** لا ينافيه لان ذلك في سماع على مكرهه لا يتبدل
 الشدة وهذا مع قلة ما الذي من شأنة وقوع العبادة على كل المطلوب منها
والشمس ولو مغربا لكن كراهية المكشوف استدل بعني ما ائتمن فيه الشمس
 بحيث قوت لا تها تفصل بحد فها منه وهو مع ما كان او ما يعلو وكل شرط
 للمطولان وهي ان يكون بغير حار وقت الحرق ان منطبع وهو عند تحت المطرقة
 ولو بالفة في حبل حديد غير فوق ومغشى به يمنع انفصال الزهومة خلاف
 فقد غشي به او اختلط بها فتولد في منه ولو غير غالب خلاف للزركشي والحا
 الخ لا تولد الا من غالب او متصل بالنداء ممنوع وبويده قوله وان مرددته
 في شرح العباد تولد بها من الصدري بل هو شرط فيما عنده سواء النقد وغيرها
 شملت عبادته وهي تختص بالكراهية بكل ان منطبع مصدري وان يستعمل وهو
 ولو في ثوب لينة رطبا في ظاهر او باطن بدن كبر من تخشى زيادة برصه وغير
 ادعى تخشى برصه وذلك للغير الصحيح مع ما يربك المماكة بربك واستعماله
 مريب لان تخشى مدة البرص كما يصح عن عمر بن عبد الله عنه واعتد به بعض محقق
 الأطباء لقتل تلك الزهومة على مسلم المردن فتحبس الدم في جوارحه او ما قبله حيث
 لم يكن يفور عدل او معرفة نفسه ضرره لا لخصومه والا حرم فيلزمه التيمم
 ان لم يجد غيره ولم يتعبد ولا بالانام تعدي غيره وقد ضاق الوقت وحسب استعمال
 وشراة ولا كراهية مسخن بالنار ولو بخصي معظا لانها تذهب الزهومة لقول
 خلافا في الطعام المايح لاختلاطها باحراره وبلوه ما وثران كل ارض غضب
 عليه لا يتبر النافذة بارها قود **ولا يكره** الظاهر عار من زم ولكن لا وفي عدم
 ازالة الخس به وجزم بعضهم بحرمة صعبين بل شاذ وهو افضل من ما الكون
 خلافا لمن زعم فيه ويكره الظاهر بفضل المرأة للملاقاة فيه بل ورد النهي عنه
 الظاهر من قول الخناس **والاستعمال في فحش الطهارة** اي مالا بد منه في فحش
 كالغسل بالزيت ولو من طهره لم يميز لطواف او سلس او حنفي لم يتوا وصلاة
 فقل او غسل ميت او كتابية انقطع دمها ثقل الحليل مسلم اي يعتق بوقوف الحبل عليه
 كما هو ظاهر لان لا كنفان بينهما انها هو للتخفيف عليه او محبونه او ممتنعة
 غسل الحليلها المسلم من ذلك لثقل له غير طهور اما المستعمل في الحنث فوافي
 واما المستعمل في الحرن فكذلك لا يحصل باستعماله في زوال الطبخ من خواصل
 فينقل اليه كما ان الغسالة لها اثر في المحلثة اثره وان لم يجب غسل الفحش المحفو
 عنه ومراة غير مطلق ايضا **قلت** المستعمل في فحشها ومنه ما غسل به الرجل
 بعد مسحه الخف لا بد من زما ناعلا فاق ما غسل به الوجه مع بقا التيمم لرفع
 الحرن عنه **غير طهور** ايضا لان المار على فادى العبادة به ولو منادونة
 ويرد بانه لا مانع فينقل اليه حتى يتاثر به وكان باقيا على طهورة وبعاد

في
 في
 في

المني

به المني يندفع المني من عليه بالمشاهدة ان هذا الوجه بشرط اجتماع المني
 مع النفل والحق انه لو قال او كان اوضح لم قولنا ان المستعمل في فحش غير طهور
 انها هو في الموضع في المني لا الفذ لم لان المني لا ينافي استغاله للماء فحاش
 بانه انتفا لا اعتبار في فان جميع المستعمل على الحد يذبلع **قلت** **فطهور**
 وان قل بعد توفيقه في الموضع بنا على الموضع ايضا ان استعمال القليل اضعة
 وقيل ان الزونة من اصلها الحنا صيغ به لا يوشع بعد وكما نجس اذا بالجمعا
 فلا نجس واو في ورجعنا وصق في استعمال لا يوشع لان وصفه لا يضر مع الكفر
 لما ذكره المستعمل اذا انزل في ما قليل قدر في الماء وسطا من او ثلثه لم
 يقدرك لانه بوصوله اليه صار طهورا فعلى ان المستعمل لا يثبت المني فله
 المياري وبعد فصله ولو حكا كان حارون متلب المتوضي او مكنته ان
 عاد المحل او نقل من يد لاخرى نعم لا يضر في المحلث حرق المحو وقلا
 للما من الكفن الى الساعدا ولا في الجنب القصد من نحو الرأس
 للصدور ما يعلب فيه التناؤق وهو حريان الماء اليه على الاضار ولو اخل
 يده للغسل من الحرن او لا بقصد بعد بنية الجنب وتكثرت وجه المحارث
 مالم يقصر عن اقتصار على الاولى ولا في جوارها بلا بنية اعتراق ولا قصد
 الحد الما المضى بخر صا مستعملا بالنية لغيره فله ان يغسل بها فيها
 باقي ما عداها وواضح ما ذكر ان من يصب عليه لحصل له التثليث مالم
 يقصر عن اقتصار على الاولى لم يرفع حديث بده بالثانية حينئذ مالم يتوضوء
 ولو انجس محارث لم يوا او جنب في قليل انقع حدة ومادام لم يخرج له
 ان يرفع ما يطرأ عليه فيه من اصغر او اكبر بلا نجاسة ولا اعتبار ولو
 بيده وان توفي اعترا فاحكم سبله كلهم **ولا تحبس قلنا** **الماء** ولو
 احتمل ان كان شك في ما بلغهما ام لا وان تليقت قلته قبل **بالماء** **ان نجس**
 المني الصحيح اذا بلغ الما قلين لم يحمل المني اي لم يقبله كما صرح به
 لم نجس وفي صحبة ايضا وخرج بقلا اما الصريح في انهما كلهم من محض
 الماء يقص عن قلين ماني يعا فله فبلغهما به وبغيره فز صا لوقر مخالفا
 فانه نجس بمجرد الملاقاة ولا يرفع الاستعمال عن نفسه وانما نزل ذلك
 المانع من ثلة الماء في جوار الطهارة لكل لانه اخوا ذهوفه وذكر دفعه
 اقوى غالبا لا يري ان الماء القليل الوارد يرفع الحرن والحنث ولا بد في
 لو ورد عليه **ومن** لم يغتسل في مستعمل كثر انشائها هل يرفع كثره استعماله
 ام لا وانفقوا في كثير ابتد على له يرفع المستعمل عن نفسه وخرج غالبا
 نحو الطلاق فانه يرفع الكلاخ ولا يدفعه لاحتياج المطلقه وعكسه
 المحارم وعدة المشبه فهو اقوى تاثيرا منها فعلم ان الغنى قد يدفع
 فقط طهورين وقد يرفع فقط كالطلاق والماء وان الرفع ان الموجود

10

في
 في
 في

لا بالاعتراق

مل

232

三

حركاتها وان لم ينزل دورة واحدة ومضي زمن برور فيه تغير لو كان او نحو
كوز واسع بحيث يتحرك كما ذكره من غمس بها وقد ملك فيه بحيث لو كان ما فيه متغيرا
في ان تغيره لقوة حينئذ خلاف ما لو قد شرط من ذلك ويتبع في احوال تلك الحقت
المكافاة بغير تلك الملاءمة الذي يبلغ به الفلن هرون غيره **فان يكون باسرها**
عليه اكثر من الخمس كما افهمه المفسر لكن بالنسبة للصحيح المستند كونه اكثر المشروط
كما يعلم ذلك مما ذهب اليه اكثر المفسرين في ولائهم تستلزمون وان كان التحقيق
نظرا للقياس انه يفي عن البذر لطلب الخلاء مطلقا **فان يلهجها لم يظهر** للقليلة وبه
يعلم ان قولهم ان النواردة كانت الماخذه بملاءمة الخجاسة وقولهم ان الملاءمة تظهر حاله
بإدارة ما على حوائضه اي ولو بعد ان ملكت الماخذه مدة قبل الإدارة على ما جاز به
غير واحد اخذ من كلامهم اي لان ابراهمه من نخجسة بالملاءمة فلم يضره خبر
الإدارة عنه كالماء في وارد على حكمية او عينية ان الجميع او صافها لولا ما لو
على عينية بغير بعض او صافها كنقطة دمر او ما من نخجس ولم يلهجها ثم رايه لا سوي
وغيره صرحوا بذلك فمافي الجواهر وغيرها انه لو صب ما يابا فيه نخجس ما يبع
ولم يتغير به طهره في إدارة ضعيف **وقيل هو ظاهر لا ظهور** ككتاب غسل ويرده
مفهوم حديث القلتين السابق والحاج عن قياسية بان الثوب ان التفتت استسه
بما ورد عليه دون الماء واستفيد من كلمة ان الضعيف يشترط كونه واردا
طهورا واكثر اي وان لا يكون فيه نخجس عيني ولا هذا اسم معني غير لفقد بعض
شروطه كعطفا ومناه ان لا يصدق احد متعاطفها على الآخر طهورا عارضا فاما
بعدها لكونها على صورته كحرف تنبيه قبل يوحذ من كلامهم انه لو صب ما من الثوب
انابه ما قليل على سرحين مثلا فصارت كالغوار الذي اولى به بالاناء واخره منضبط للنخجس
نخجس حتى مافي هذا كليل ما اتصل بعينه بنخس وفيه نظر حكما واخذ ان الذي
يخجس تشبيهه بالجاري المتدفق في صلب بل هو لكونه اقوى تدافعا بضايرة من
العلو الى السفل اولى منه بحكم انه لا نخجس هذه المماس للنخجس دون ما قبله
وهذا واضح وانما الذي يتوعد فيه النظر نظير ذلك في المايح ايلحق بالما
في ما ذكره فلا ينجس هذه ايضا بالممتصل بالنخجس لكون الجاري له تاثير فيه
بل يكون ما فيه من الانصباب اقوى مافي الجاري مع تسمية غير المماس
متصلا بالنخجس او يعرف بان المايح يستوي فيه الجاري وغيره اعتبارا بالتواصل
الحسي فيه لضعفه خلاف الماكل من كل لسان كلام المايح في الطبيع قبل قبضه
ظاهري في الاورثانه نقل عنهم في ريت افرع من اناني انا اخذ فيه فائمة مينة ما و
حجة بما يفيد ان ما هو في هوار الطرف الثاني المضروب فيه الصادق بالتضاد بما
في انايه وبالغاية بالهوان هو المتبادر من صب مايح انا في انا مجرد بالنخجس منه
لما انا فيها وجهه ما يمينته من انه لم توجد فيه حقيقة التضاال العربي ثم رايه
الركشي صرح في فوائده بان الجيرة من المايح الجاري اذا وقع بها النخجس صانطة

القياس على ما في

هذا

نحو

لجساعته والما ومع ذلك الذي يتجه انه لا فرق هنا ما تفرق من الانصباب هنا
قوى مافي الجاري الاخره لم يمينته في شرح المحدث صرح نقلا عن المصنف ان ملكته
انه لا انصباب فيها في ما ولا مايح وعبارته بعد ان قرر ان المصلح يوحذ من خروج
دمه يتدفق ولو ان البشرة قليلا لم يتصل صلوته وانصبابا بالحديث الحسن في ذلك
فالواو لان المتصل عن البشرة ايضا واليها وان كان بعض الدم متصلا ببعض
والما الذي يوجب اليها من البريق على الخجاسة وانصل طرف المايح الخجاسة لم يتصل
الما الذي يوجب البريق وان كان بعضه متصلا ببعض اي حصة احكاما انتهى
بطلان ما قيل يوحذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل يكون ما في المايح
الاخره ويبيانه القيم جرحوا بان المتصل عن الشيء لا يضاف اليه وان تواصل
بعضه مع بعض حتى اتصل او لم يمتص في الاخرين واخره بالنخجس والخروج
من البريق منتج اصنافه الخارج منه لما فيه ما كان او مابعا فلم يمتصا
فيه بالخارج المتصل بالخجاسة وان اتصل بمافيه ايضا ما تفرق من ان
هذا لم يتصل لا عبرة به مع كون العرق قطع اضافته اليه كما ذكره ولازم
يعق عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بغيره في الارض مثلا ونفيا سمي مسئلة
الدم على مسئلة المايح علم المصنف من ان لا فرق بين المايح والما في عدم
اضافته مافي الجاري الى الجاري من هذا مل ذلك فانه مهم وقد فعل عنه كثير
قلدوا ذلك الى ان ابل انه يوحذ من كلامهم الخجاسة **فان يلهجها** ما ينجس قبل
الما المتعلق به كثير غيره وقيل بملاءمة فاقه في الخلاف الا في المايح ايضا فلا
وعملان المايح يوحذ من قصصه بالمايح فاما الى انه قسم لمعند القها وغفلة عما
المستثنى منه **فان يلهجها** اي نجسها **فان يلهجها** اي نجسها **فان يلهجها** اي نجسها
وبعوض وقمل وسراخيت وخنافس وبق وعقرب ووربع وبتان وندان وند
نور وسام البرص لاجبة وسليمانية وضيق ووشك في متنجس شي يسيل دمه
او لا يخرج فيما يظهر خلافا للحن الى كمينته في شرح الارشاد وغيره بل انه
حكم ما يسيل دمه تنبيه جود في الجوع في سائل الرفع والنصب ووجهها
ظاهر والحق واعتراض الغافل بها بسطت رده في شرح العباب فارجعه
فانه مهم **فان يلهجها** اي نجسها **فان يلهجها** اي نجسها **فان يلهجها** اي نجسها
الا في في البرص لا ينجس به فلا اعتراض عليه بملاءمة له اذا لم يتغيره
على التفرقة اي البرص الصبي اذا وقع في الزباب في شراب احكم قليلا طهه
ليزعه فان في احد جناحيه داء في الاخر شفا وفي رواية صحيحة وانه
ينقي جناحه الذي فيه الداء في الاخر احد جناحي الزباب سم والاخر شفا اذا
وقع في الماء فلو اى اغمسوه فيه فانه يورم السم ويخرج الشدة وعمه يودي
الى موته لا سيما في الماء فلو نجس لم يامر به وقيل بالزباب غيره من كل ما ليس
فيه دم متعفن وان لم يعم وقوعه لان عدم الدم المنعفن ينجس خفة الخجاسة

كما

نحو

نحو

النصل

نحو

بلطها واما عند جماعة كالنصارى فكانت لانا طاعة الله ومع ذلك لا بد من رعاية ذلك
 بل لو طرح فيه ميث من ذلك خفيه اذ لا حاجة عندنا وان كان الطراح غير
 مكلف من جنسه او المظروح ما اوما يعاقب فيه على ما اقتضاه اطلاقه ان يقال
 بخلافه الذي نابعه ان يعترف فيه مقصود او يؤوله ما هو في وضع المتغير بما ليس
 على طبعه وغيره ولا ينافي في ذلك تأخير اجرائها وان تعددت بصوابها
 واحدا من ان فيه ملاقاتا قصد الوضوح الفرق فانهما يحتاج بل مضطر
 لاخرهما وبلها طاهر فلا موجب للتجسس ومن عيّن الخجاسة وهو فعل
 لا ضرورة اليه وانما يورد ذلك قول الزكري الذي ينبغي ان يستثنى من ضرر
 المظروح ما يحتاج اليه كوضع لحم مرد وفي ذلك الطبيب فقد صرح الذي يانه
 لا يتجسس على الموضع انتهى وبوجه من ان لا يضرك المظروح مطلقا اذ لو اذله
 هذا الموضع لا يستغنى في اماله ولا ينافي ذلك قول غير واحد لو طرح فيه قصدا
 ضرر بما لان القصد في المظروح لا اصل الحكم كما هو واضح **فهم** لو اخرجها باصبعه
 مثلا فسقطت فيه بغير اختيار لم يضرك ذلك الوصف ما في فيه من حرقه على ما
 اخذ اذا طرح هذا اصلا لا ان لا يطرح نحو الطرح كما هو ظاهر لانه ليس من جنس
 المكلفين ولا لطرح المظروح او الميتة التي تشوه امته كما هو ظاهر كلامهم اي من
 جنسه وفرض كلامه في حي طرح فيها تشوه منه ثم مات فيه بدليل كلام الترمذي
ممنوع اذ طرحها حية لا يضرك مطلقا وبعبارة المجموع قال اصحابنا فان اخرج هذا
 الحيوان مما مات فيه والى ما يبيع غيره اورد اليه فقال تجسس فيه القولان
 في الحيوان الاحيوي الذي وقع بنفسه وهذا متفق عليه في الطريقين انه لا يضرك
 انتهى فتأمل لم يندفع به مالك كثر في **تنبيه** ما ذكرته من التفصيل في المظروح
 وهو ما عليه جمع من محقق المتأخرين وحرى ان يترجم ان المظروحة تصرفا على
 وجمع منهم البلقيني وغيره ودر عليه كلام تنقيح المصنف انه لا يضرك المظروح
 مطلقا وجبت ما في ذلك في شرح العيان **تنبيه** اخبرني عن الحارث
 السابق قد غمست الذباب لدفع ضربه وظهر ان ذلك لا ينافي في غيره
 بل لو قيل بغيره فان فيه تعديا بل لا حاجة لم يبعد ثم رايته الترمذي **شرح الترمذي**
 بالندب وتبعه في ان كل يسمى ذبابا لغة المفضل حرمة قتله انتهى
 والوجه مما ذكرته وتلك التسمية تنافى على ذلك لم يعور عليها في القاموس وبعبارة
 في الذباب معروف والخل وغيره في الروضة فانه يظهر وما هنا اولى اذ لا قوة
 لاختلاف مع هذا الخبر **وكذا يستثنى في قول الجس** غير مغفل وليس بفعله على
 الوجه **لا بد منه** قلته ولو اخرجها بان شك اليه ام لا فيما يظهر عملا
طرح اي معتد لمع فرضه في ان يكون الواقع عليه له فلا تجسس وان
 لغا حثها له ولو اجتمع كثر على خلافه في شروط الصلوة برطبا للمثقة
 ايضا اي نظرا لما من شأنه ومن ثم مثاوه بنقطة **حرق** **ذات الفول** **اظهر**

لكن

ب

قوله

بالاصلي

من الفول

من الفول الجحر الذي لا يستثنى **ان الله** **يعلم** ويستثنى صور اخر استوعبها مع ما
 ما في شرح العيان فلها ما على رجل الذباب وان روي **تنبيه** قد عرفنا من شعرا
تنبيه المكون يعني عن كثرة شعره وعن دحان او بخار يصعد من انفا
 كثر وشح دبر رطب فظاهر ونحو القوي في جاسة جميع وعين اصابة كثرة لونه
 مردود بانها ما فلا يتجسس الا مما سمع فقط ولا يظهره الما ومن غير مرجح
 وما على من لا غير ادي مما اخرج منه ودون ما شوه منه ودر في طير وما
 فمه **وقد** كل مجتزأ كما نقله المحب الطبري عن الصباغ في البعير واعتقده وفي
هي قال **الحج** **وكذا** اميل بقية الذين ان من الروث في جبانة الاولية اذ اعلم
 من الية ويورد تحت الفزاري العفون بغير فائدة في ما يبيع علمه **تنبيه** لا بد
 ذلك كله ان لا يغير وان يكون من غير معالاة وان لا يكون بفعله فيما يشوه
 فيه ذلك **تنبيه** علم من كلامه في هذه المستثنيات الخجاسة تجسس ما في وفي
 شروط الصلوة ان المعتقد ان تجسس على لا تطهرها الصلوة مثلا وحيث
 بشكل الفرق فان الضرورة او الحاجة الموجبة للضرورة هو جود في الكل ان يقال
 على بعد ان اصل الضرورة هنا اكد وقد يورد ذلك عدم تأثير المظروح في جاسة ظهرا
 اذ الخلل واختلاف في قليل شعير الجرد اذ اندفع هل يظهر يتعاله كالذي
 قبله او يعني عنه فقط الي لانه اخوض ضرورة فقط منه ولو تجسس ادي او حيوان
 طاهر ان ندر اختلاطه بالانسان ثم غاب وامتن عاده طهره حتى من مغفل
 والنزاع في هذه بان ما احاطه بلسا خفا قليل لا يظهر فيها بوجه انها كثر
 خذنه عند شربها او جوارب فيها ويظهر حيرة لم تجسس باسمه وان حكما
 ينقلها منه عملا لا اصل لصنعة باحتيا طهره مع اصل طهارة المسوس ويورد
 منه انه لا اصابة من احد المستثنى شي لم يجسه للشك وهو صحيح قبل الاحتياط
 اما بعده فانه اذ المجره التجسس فاما ما دعى منه فانه يجسه كما هو ظاهر **تنبيه**
 هل يعطى الحكم على ما سمع قبل فهو جاسة بالاحتياط لبعدها البعض مع بقا
 ذان ما في الا على حالها او لا وخرى والاختلاف انها هو في خارج عنها وهو
 المستك قبل الاحتياط والظن بعده او لا لانه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه
 ان عارضه ما هو مقدم على اصل وهو لا جنة دلتم عليهم في طرح النقد
 للاصل بعد الاحتياط كل محتمل **فلا بد** **اظهر** وادعاه قاصر معارضة ما ذكر على كثرها
 بعد الاحتياط ممنوع بل يعطى المعارضة في معنى ايضا ثم رايته في شرح العيان
 تحت الثاني وعلته بما حاصله ان الخجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الظاهر
 لغلبة الظن وان ثبتت على الاحتياط ولا جازمة امتناع التطهير بما غلب على
 الظن جاسة بالاحتياط لانه ان استعمله في حدث تغذ حرمه بالنية اوفي
 خبث وهو محقق فلا يكون بمشاور فيه لو حل التطهير به حل التطهير مطلقا
 الطهارة بالاولى فيلزم استعمال الذين الخجاسة يعلم من قول التكملي فضية

شعر

او الية

الكل

صحيح

من

ما نالوه عن ابن سريج فيما اذا تغيرت احواله بغيره موارد اول العلم بتجسسه ههنا ان قولنا
 انظر لظنه في احواله ما اصابه الرضا بال نسبة لعدم تجسسه له ما سه حيث لم يستعمل
 ما ظهر به من احواله بالنسبة لصفة صلاحه فمثل ذلك يثبت التجاسة **والجواب**
 وهو ما روي في الخبر او مستوفى ان كان امامه ارتضاع فهو كالمركب وحرمة مع ذلك
 متبادرة لا يخفى به **كرامه** في تفصيل السابق من تجسس قليلة بالملاقاة وكثيره با
 لتغير لان خبر القلتين عام **وفي العلم لا يفسد** قليلة **بلا تغير** لقوته وعلى
 الحد في الخبرات وان انزلت حساسي منفصلة حكما فكل حربة وفي الدعوة
 بين حافتي النهار ما يرتفع منه عند توجه الحقيقا وتوذي اطلاله لما
 معها رقة ما وراها فان كانت دون قلتين بان لم يبلغها مساحة الجادة
 الثلاثة تجسس بمجرد الملاقاة ولا بالتغير من حرج التجاسية في حربية
 تجسسها طهرها ما بعدتها والافضل ما مر عليها من الحيات القليلة لحس حتى
 يقع لها ومن ثم يقال لنا ما فوق القليلة من غير تغير **والقلتان** بالمساحة
 بالربع ذراع ذراع طولا ومثله عرضا ومثله عمقا لا ذراع واحد وهو شرا
 تقريباً ومجموع ذلك ما به وهو خمسة وعشرون رجا على استكمال حساسي فيه
يتبين مع جوابه في شرح العيان وهو الميزان فكل ربع أربعة ارطال
 لكن على ربع المصنوع رطل بعد اذ وعلى ربع المرافق لم يتعمه وانه ويتوجه
 بانه لا يظهر هذا بين تفاوت اذ هو خمسة دراهم واربعه اسباع درهم ومثل
 ذلك يظهر به التفاوت بالمساحة وفي غير المربع ذراع وربع ربع رجب
 ما تبلغه الجادة فان بلغ ذلك قلتان والافضل قد حذر **والشرا** بانه ذراع
 من سائر الجوانب بالذراع الاذي وذراعان عمقا بذراع التجار وهو ذراع
 وربع وقيل ذراع ونصف **تلييه** الظاهر ان مرادهم بذراع التجار رطل
 العمل المعروف حينئذ في تحديد بما ذكرناه فيه قول المصنف في تاريخ الكبير
 ذراع العمل ذراع وثلث بذراع الحد المستعمل بمصر وذلك اننا وثقنا
 في اطار كرام اليد الذي جردناه احدى وعشرون رجا اذا انتهى به يتايد القائل
 اذا التفاوت حينئذ بين ذراع ونصف بالميد وذراع العمل قيراط ولست
 لقلته وباللون **حسابية رطل** بفتح الراء وكسرها وهو فصح **بعد اذ** بالحا
 معها واحدها لهما واحدها واحدها والآخرى ابدال للآخره نونا للآخر
 الشافعي والترمذي والبيهقي اذ ابلغ الماقلين لم يحل حينئذ بقله لم تجسس
 وفي بفتح او ليها قرية بفتح الميم النبوية على مشرفها افضل الصلاة و
 السلام وقرية الشافعي معنى ابيه عنه القلة منها اخذ من شيخ شيخه
 بن حبان الرازي لها فزنتين ونصف بفتح الحاء والواحدة منها لا تزيد غالبا
 على مائة رطل بعد اذ في حينئذ فان تصاد ابن دقيق العيد لم يعلم الخبر
 القلتين محلي بانه مبهم لم يبين عجب اذ لا وجه للمناداة في شيء مما ذكر

عمل

بالتجسس

حدود

ب

بالتجسس
 في احواله
 في احواله
 في احواله

سلم منع من زياده من قولنا ههنا لانه اذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب
 فالكليات كذلك بل ابو حنيفة لم ينجح به مطلقا واما انما اذا الشافعي لما هو
 يدل على انه اما لعلنا او لثبوتها عند **تغير** في احواله من المناقب امر كذا
 فلا يضر نقص رطلين فاقول على العمارة وخلافه بين ما فيه في غير هذا العمل
والجواب ومثلها في قولنا لا يضر نقص اي شيء كان وبر دانه
 اقراط وتفسير التفسير ثم والتجسس ههنا يعلم ان التجسس لم يغير التجسس
 ههنا **والشرا** الموزن بطا **وغيره** **طعم و لون اذ** وحمل طعم ومثله
 باعتبار ما اشتمل عليه صحيح اي تغير طعم في احواله فان دفع ما قبل هذا العمل
 غير مقول لا يقال سلمنا اذ انه هو لا يتغير بالموت لان غير الموت تغير
 طعم الى احواله ايضا لا نقول ليس المراد حمل كل على حدته حتى يرد ذلك
 حمل ما فاده جميع المتعاطفات من الحواس والموت في احواله فلا يشترط
 اجتماعها في الموت غير الحواس او مودة فاما مودة تلو وتخرج بالموت
 بطا ههنا لتغيره ليس به والموت تجسس التجسس بغيره بالشرط والوجود
 فيه وصف لا يكون **للخجاسة** فلا يحكم بخجاسته فيما يظهر من جبهة في
 الثاني خلافا للبعوي ومن تبعه لاحتمال ان قفيرة تفرق ولا ينافيه
 ما لو وقع فيه تجسس لم يغيره خلافا لمدته فانه يسأل اهل الحيرة ولو
 واحد اقل يظهر فان حرم بانه منه فحس والافضل لا يتحقق الوقوع ههنا
 في ذم وبما يصح بما ذكرته في ما مر في عود التجسس ولا ينافيه بل ذكر
 اول من هذا التحقيق الجاسة فتاثيرها اذا كان كمن لمار التي مضى ثبوتها
 فلم يوثق عودها ولا الم يوثق عود المحقق قبل فاقول ما لم يتحقق صلاحه قبل
 كان عمل كلام البعوي على ما اذا علم ان كجاسة لم يتغير وجهها قلت
 بغيره ولو لم يوثق لوراع في فراشه او في حديقته لا يتغير لانه من غير لزمه
 الغسل وقولهم لو راى المني في راس ذكره بل لا يلزم لانه من غير لزمه
 الوضوء وقولهم اسفرت المضمضة والاستنقاء في غير طم الماء ورجله ووجد
 ما ذكره في المني وبلل راسه اذكر انه لو وقع في ما كثر تجسس وطاهره وتغير
 فان احتمل انه من احواله فقط ومدة ان يكون التجسس لو فرض وحده تغير
 فله حكمه وان شاك فان تذبذبا في الوقوع وتغير التجسس عما استندنا الى
 الثاني اعتد امن مسألة الطيبة وان وقع ما لم يوثق لان الماصل طهاره لما
 ههنا اما يظهر في هذه المسألة ووقع في الخادم وغيره ما لا يوثق بانه ولو
 خلط بها قبل الوقوع فتجسس لان التجسس بالتجسس كالتجسس ومن ثم قال في المجموع
 ان خان التجاسة واختجس حكمها واحد اي خلطها من فرق بل ذكر شخص
 هذه نعم ان خال التجسس واختجس العرض للعرض بان وقع هذا المختلط
 فيما يوافقه فرضا المختبر تجسس وحده لان ما يمكن طهره او ما يجره الى النكاح

بالتجسس

بالتجسس

بالتجسس

للتجسس

ولما كان قد روي في اشتباهه بين الظاهر
وغيره ذكر المصنف غيره من الاشتباه
فقال ولو اشتبهت بينهما

لأن عين الجميع مارت بحسنة لا يمكن ظهورها كما هو ظاهر **ولو اشتبه** على من فيه اهلية
لاحتجاب في ذلك المشتبه بالنسبة لخواص الصلوة ولو صيها فظهر ما كان هو ظاهر **مما**
اقترب وتكرره لأن الكلام فيه والافساح ما سبقت في شروط الصلوة ان التبرك
وهو صحة وغيره سواء اختلفت ماله بهالة او مال غير ملحور الاحتجاب في ظاهر
انه لا يحد فيها بالنسبة لخواص المالك باحتجابا غير المكون **ظاهر** اي ظهوره ليوافق
قوله وتظهر في الظاهر **بصير** اي متبحر او مستعمل **مختار** وان قل عدد الظاهر
كواحد في مائة بار يثبت عن امانة بطنها ما يقتضي الاقدام والاحتجاب وجوبا
مكتفيا بضيق الوقت وموسعة بعدة لان لم يحد غير المتبحر ومن يبالغ في الحلة
قالتين فان ضاق الوقت عن الاحتجاب بينهم بعد ذلك في وجوات ان واحد ظاهر
او ظهر ما يقتضي وزعم بعض الشراح وجوبه هذا ايضا مستند لان كل من
حصل الاحتجاب يصدق انه واجب ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذ حصل
المختبر المختص بالانصاف وهي مقصودة لذاتها والاحتجاب وسيلة للعلم بالظاهر
فان لم يحد غير المتبحر يثبت كسائر طرق التحصيل وان وجد غيرها لم تحضر التوبة
في هذا بل لا يصدق عليه حد الوسيلة فلا يجب اصلا فاما **ظاهر** ما ظن بالا
جحد مع ظهور الامانة **ظاهر** فلهذا فلا يجوز الاحتجاب من غير احتجاب ولا
اعتقاد ما وقع في نفسه من غير امانة فان فعل لم يصح طهره وان انما استعمله
هو الظهور كما لو احتجب وتظهر على ظن طهارته لان خلافه لما هو مقرر ان
العبء في العباد ان بما في نفس الامر وظن المكلف وسبيل في الظن وعرضوا
في هذا الكتاب عن اصل طهارة الما في خدمته ان ما ظن طهارته باحتجاده
لا يجوز لغيره استعماله ان احتجاده فيه بنسبة وظن ذلك ايضا وظاهر
ان الاحتجاب يظهر لخواص حليته المبنية او غير مبني للطوائف **ابصار**
قوله على ظاهر اي ظهورا غير المتبحر في افاده كلامه خلافا لما
اعترضه **بصير** فلا يجوز له الاحتجاب في الامان كالفقهاء ورد بالحق في حجة
واحدا فطلبها من غير احتجاب في الامان والحقه ومن لم يوفق على ظهور
يقين كما يراه من السامع ان له تركه والتطهر بالمطهر وقد كان بعض القوم
يسمع من بعض مع قدرته على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ومع هذا المقتضى
لشد وشد هذه الوجه لا يبعد ثوب بهاية لم يمانية مصرح به **ولا على بصير**
مرفلا برعية ان له التقليد ايجولو اعني اقوى منه ادراكا كما هو ظاهر اذ لا غير
الحال **البصير** في **الظاهر** لقد رتبه على ادراك الشخص بخو ليس وشم وذوق ومعه
ذوق الحاسة مختص بغير المشتبه والاحتجاب له في المواقف التقليد ابتداء
لان ادراكه له اعلم منه هنا فان فقد تلك الحواس لم يحد جزميا ويتبع فيما
اذ الحيز وفقد من قدرته ولو اختلفا في بصير من عليه لم يتبع احد من الحدة
ويظهر ضبط فوق التقليد بان تجد مشقة في الذهاب اليه لمشقة الذهاب للجهة

فان كان

فان كان محل بل من قصد له لواقفت فيه لزوم قصده لسؤاله هذا فلا **او**
اشتبه **ما وادور** نحو انقطاع الراية **لم يحد** فيها **على الصبح** لان البول لا يصل
له في التطهر بحد الاحتجاب اليه ولا نظر لاصله لاستحالة الحقيقة اخرى
مغايرة لما استأ وطبقا بخلاف الما المنصص فاذا فتح تفسير الركني له ما كان
مرده للظواهر بوجه وهو في الما ممكن بمكان شدة دون البول انتهى على ان
فيه غفلة عن قوطم لو كان مع جميع ما كثيرا لا يفهم الا ببول يستدل فيه واغفر
لاستحالة كونه كرمهم خلطة به وقيل له باحتجابا هذا لشرب ما يظن طهارته
وهو غفلة عما بالي في الخوض وخره ليس ان ان وليس ما كوله **بل** هنا وفيما بالي
اشتباها لا باطالة كما هو لاكثر فيها **قوله** قال **الحج** في حقون لم يقع الثاني
في القرآن لانه في الامايات انما يكون من باب الخلط فرغم ان هناك
وهم غير صحيح **عظا** عطف على جملة لم يحد او يصان او يصيب من احده
في المخرج والاحتجاب ان صلب من الظاهر فبوق على طهرته ليس اولى
من صلبه فان نظر اذ على ان المدا على ان يكون معه طهره يقيى وبذلك الصب
لا يفي معه طهره يقيى فلا استكمال اصلا ولا حلا اعني جعله من التناقص
شي من احدهما في الآخر يتايد قول القولي كالمراقبي بشرط لحوال الاحتجاب
ان لا يقع من احدهما المشتبه شي في الآخر لتنجيس هذا ايقين فان التعدد
المشروط كما بالي انتهى **فهم** تغليظه على صحيح والما الحق تغليظه بما ذكرته
فان قلت بشكل عليه ما في رواية المروضة وحري عليه القولي ايضا
انه لو اختلف من رتبتي فيها ما قليل او ما في ان اقر في فارة بحد وان
الحدث المخرقة مع انها حادثة اما القصاب ان كانت في الاول والثاني ان
كانت فيه فهو نجس بقيا فان التعدد المشروط **قوله** يفرق بان الاحتجاب
هما محل التناول وفي الماين القائلين فيكي فيه لصحة لعدم توفقه على النية
التعدد صورة ليتناول الاول او يتركه ثم **وايت** الفتى استشكل الاحتجاب في
مسئلة المروضة بان الثاني متيقن الحاشية وشروط الاحتجاب ان لا يتيقن
الحاشية احدهما بعينه لم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك اذا جعل الثاني بعد
ذلك اي في سبيل التعدد فيظهر له الثاني من الاول فترابني في شرح العباب
بسط الكلام في ذلك فراجوه فانه منهم وهذه الجواب عن الاشكال المستلزم
لتناقض القولي بان الاحتجابا هنا انما هو لبيان محل النامة وكل من الاثني
لحمل القائل فالحق فيه باق على تعدد محل وقوله وبني بالخلط على حقيقة
الواع التلو فلا اختراص عليه **لم يحد** بعد خلطه فلا يقع قبله هذا
يختل عليه اثبات ولا يخرج لان معه ما طاهر بين له ذرية على اعلمه وبه
فارق التيمم بحصة ما منع منه خو سبغ **او** اشتبه عليه **ما وادور** انقطاع
منه **نوصا** وجوبا ان لم يحد غيرهما وجوات ان وجد خلافا لمن منع حينئذ

لما

١٢

لوم
في قوله
لو اشتبه
بما ذكرته
في قوله
لو اشتبه
بما ذكرته
في قوله
لو اشتبه
بما ذكرته

لوم

كل منهما مرة وان اردت قيمة ما الورع الذي يملكه على ثمن ما الظاهرة لان النظر
 لذلك التماثل في الحصول مع ضعف ما يملكه بالاشياء المأخوذة لا يبرأ
 عقد البيع عليه ولا يجرى فيه ما يجرى في الاصل غير المأخوذ في النظر
 وبلزوم وضع بعض كل في كونه يغسل بكيفية مع وجهه من غير خلط ثباتي له
 في الحرر بالنسبة حينئذ لم يمتزجها لغسل جزء من وجهه ظهور يستعمل في توضيح
 في كونه كما يصرح به كلام الجمهور لعدم جرمه بالنسبة مع ذرية على الاحتجاج بالان
 في تلك الكيفية كما حردته بما فيه في شرح الارشاد الصغير **وقيل له الاحتجاج** فيهما
 كالمأخوذ وبردته ما انفردت عن الفرق **لعمري** في الاحتجاج ثم اذا ظهر له الاحتجاج
 اما جاز له النظر به على ما قاله الماوردي لا يخفى في الشيء نفعه لا يخرجه من ماله
 ونظيره من الاحتجاج للولي ابتداء او جواز في الاحتجاج للمالك **واذا استعمل ما طهره**
انظر من المأخوذ في الاحتجاج اى كله او بعضه **اراق** لذبا **الاجر** ان لم يجز
 في الاحتجاج بفرض انه لم يرد ما يستعمل اذا لانه لا يتحقق الاحتجاج عن آخر الامة
 غالبا فلا ينافي ان المأخوذ ذب الا لافقة فله قبله فلا يغسل او ينشوش طهره **وان**
تركه بلا ارافة فان لم يبق من الاول فنية لم يجز الاحتجاج لان شرطه على الاحتجاج عند
 المصنوع ان يكون في متعدد حقيقة فلا يجوز في كمين لنوب ما اما متصل
 به وورع الامة اذا انفق احداهما ينبغي استعمال الباقي للاحتجاج كما لم يشكوك في الامة
 نظر للاصل في ردود بان باب الاحتجاج ترك فيه الاصل بالشك اى اصل الظاهرة
 واصل عدم وقوع الخمس في كل ما يخصه كترك الاصل في طيبة روي ببول
 في ما كثر في روي عقب البول من غير اعلا بالظاهر لقوته باستناده معين مع
 احتج اخلافه وان بقي من الاول بقية **وه ان قلت** لوجوب استعماله التناقض
 لزومه عند ازالة الوضوء اعادة الاحتجاج فان وافق البول فوافقه **وان تعير**
 فيه **لم يعمل** بالثاني من طهره **على النص** لئلا ينقض الاحتجاج بالاحتجاج ان غسل جميع
 ما اصابه الاول او يصب يبين نجاسة ان لم يغسله والتميز بين المخرج والمؤقت قياسا
 على القلة بعبد لان هذين السائلين لا ياتي في العمل بالثاني في الاحتجاج لجهة
 الثانية للصواب كالأولى فلم يلزم عليه نقض احتجاجه اصلا واخذ بالقبلي مما
 ذكرناه لو غسل بين الاحتجاجين جميع ما اصابه بما عجز عن العمل بالثاني الاول
 عليه ما ذكره حينئذ هو نظير مسألة القبلة وظاهر كلامهم في عجز عن العمل
 الثاني وما يترتب عليه وهو انه لو تغير احتجاده ووضوه الاول فله ولا نظيره
 نجاسة اعضائه لان ما عملت من الغا هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد للثاني
بل يتيمم بعد نحو الخلط لا قبله كما مر **بلا اعادة** حيث لم يغسل وجوده في محل التيمم
في الموضع لانه ليس معه ظاهر يبين ولا نظر الى ان معه طهر بالظن لا يبرأ
 الظن لما يلزم عليه من الفساد كما تقرره **تغيب** ما قرنت به المأخوذ من فرض قوله
 وتغير طهره فيما اذا ان من الاول فنية انها هولياني على طريقته انه لا يجوز الاحتجاج

هوى

الاعراض

قد استخرج
 من كتاب
 الاحتجاج

في التيمم

لاني متعدد ومن التقييد في نحو الخلط انها هولياني قوله بلا اعادة كما هو من قوله
 بل الخلط ان يتيمم ان شرط صحة التيمم تلغيا او تلفا احدهما او اما اشتراط ان لا
 يغلب وجود الماء فيكون من كلامه في التيمم فعلى الاحتجاج عليه بوجه وان يصح
 يخرج كلامه على طريقة الراعي ايضا من حوال الاحتجاج مع عدم التردد وانه لا يحتاج
 عليه في عدم الاعادة التقييد بنحو الخلط لانه ليس معه طهر ولا طهر معه
 يبين هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الموضع فيجوز النظر اليه فيجب الاحتجاج
 على راي الراعي فقط لانه لا يظهر مقابل الموضع مع نحو الخلط المشترط على راي
 المصنف بوجه وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وان لم يصح في الموضع في الموضع
 في على طريقة الراعي لا يجب وعلى طريقة المصنف لا يجب لان معه طهورا يبين غلبة
 عن وجوب تقييد ما اطلقه بما قد مر من ان الخلط اى او طهره شرط لصحة التيمم
 وهذا الذي سلكته في تقرير عبارته من التفصيل اولى مما وقع للمتكلمين عليه من
 إطلاق بعضهم يخرج كلامه على الرايين وبعضهم حصروه على راي الراعي **وقيل**
 فامر في البول وانما ان شرط الاحتجاج ايضا ان يشاء باصل محل المطلوب فلا يجزى
 عند اشتباه خلطه او ليس ان كان يبين ما كثر او مداه عينة ومما ذكر في مواضع
 الكناح ان شرطه ايضا ان يكون للعلامة فيه مجال ومن ثم تعذر في صورة
 اختلاط الحمر الاتية ثم وما قد مر في المخرج انه يشترط للعلامة طهر والعلامة
 فلا يجوز له الا اذا لم يجد محلها محجرا للحدث والتيمم كما مر وانما كان هذا
 شرطا للعمل بخلاف ما قبله لان ذلك اذا وجدت الاحتجاج ثم ان طهره نشي
 عمله ولا يكره ادرا عليه طاهر لروضة نفعه لا يخرجه من ان الاحتجاج شرط
 للاحتجاج ايضا غير مراد وعند بعض اصحاب التيمم ان يكون طهره او احد
 ولا يظهر كل با نية كما في ان كان ذا غرض في طاهر وعكسه الاخر ولم يغسل
 روضة كل غسله وورد بان الوضوء يستدعي منك الوضوء للمحل والوضوء يصح
 معصوب او وضوء منه انه لا مجال له للاحتجاج في الاضباع فافتيها كل على
 اصل الحل اذا لنية ثم تباين بالشك وهناك مجال من حيث انه يصح من
 كل النظر في الظاهر من فوجب لنا في النية بالشك في حق كل منهما **ولو**
احترق اي انها وهو متاخر واستعماله ولو على الاحتجاج او بطارته
 على التيمم قبل استعمال ذلك او بعده وفاق الجمهور في التيمم هنا بان التيمم
 على الاحتجاج بوجوب احتجانهما والظاهرة على الاحتجاج لا يجوز استعماله بعد منه
 استويا في اعادة الاحتجاج في كل جواز الاحتجاج بينهما **مقبول الرواية** وهو المكان
 العدل ولو امرأة ومما عدا نفسه او عدل اخر فلا يكفي اخبار كافر وفاسق
 وممن لم يلقوا اعدا التواتر واخبار كل من فعله فيقول قوله مما امر بنظره
 طهرته لا يظهر **وهي المسألة** في نجاسة او استعماله او طهره كقولهم الكلب طاهر
 في هذا وقت كذا ولم يعارضه مثله كان في ذلك الوقت في هذا كذا ولا كان سوا

فصل

المشروا

هنا

١٢٤

قوة أو لينة أو كان أحدهما أو ثلثهما أو سقطا وفي أصلها **وكان فيها**
أي عارفا بأحكام الطهارة والنجاسة أو استعمال وإطلاق الفقيه على الشائع
عرقا نظريا ما يأتي في حق الوثوق والوصية وتخصيصها بالجمهور اصطلاح خاص
مواضا لا اعتقادا بطريق ذلك أو عارفا به وإن لم يعتقد فيما يظهر لأن الظاهر
أنه لا يخبره باعتقاده لا باعتقاده نفسه لعلها بآية لا يقبله في التغيير بأولئك الخلق
فإن قلت تحتمل أنه يخبر باعتقاده نفسه فيخرج من الخلاف قلت هذا احتمال العبد
من يعرف المذهبين ولا يجوز عليه على أنه مظهر **أعقل** وجوبه وإن لم يربب خلاف
عالم ويحتمل لم يبين سببا لا نقا الثقة بقولها وإنما قيلت الشهادة على المردة مع إطلاق
على ما يأتي في خلافها على المرد لا مكان أن يبرهن عن نفسه وجوب التخصيص في
الشهادة بالبرج ولو من الغيبة لموافق على ما فيه لأن الحكم بغيره الاحتياط وبمنه
أن لا يجوز على أحوال غير مطلقا على أي حال وأما **استعمال كل ما طام**
من حيث كونه طاهرا وإن حرم من جهة أخرى كالأدوية غير حرجي ومردود الغصن
خلاف الخمس فيحرم في ما قبله أو جاف ولا جاف بغيره وظاهر أن المراد
بالخمس ما بهما المتخصص ولا ينافي الحرمه هنا ما يأتي من كراهة النول في القليل لأنه
لا يمنع إجماعا لم أصلا والكلام هنا في استعماله من غير التخصيص بالنجاسة في ذلك
وكذا نوب ما على حرمه التخصيص بغيره وهو ما صح في المستحق في بعض منبه ويؤيد ذلك
تصريحهم **استعمال الخمس في حق من طين** منقطع أن نظرا الحائز ويل الكسب
ذهبوا أي إنا ولو بآيا ومردودا أو خلا لا كله أو بعضه من أحدهما أو من
استعماله في أكله أو غيره وإن لم يولد كان كره على راسه واستعمل أسفله في أكله
له كراهة إطلاقا ولم يولد على كراهة كراهة كراهة الجلاء للشيء عن ذلك مع أن
عليه بما قد يوجد منه أن ذلك كبرية وتحويلهم لا يستثنى بالمثل في قطعه لم يها
في حاشيته لا نجد أن لم نطبع له احترام لها أو اتخاذ الراس من التقلد لأمر محله
أيضاً لم يسم أن كان صفيحة لا تفصل عرقا لشيء مما يصلح له الإقية ومع ذلك
تخرج نحو وضع شيء عليه للأكل منه مثلاً كما هو ظاهر لأنه استعمال له فهو بالنسبة
إليه وإن لم يسم أنا على الإطلاق نظير الحلال والمردود والعلية العين بنوطهم
الحيلة أي التنازع والتعاطف ومن ثم لم يولدوا لوصدي إنا الذهب أي حيث ستر
المردود جميع ظاهره وباطنه حل استعماله ليقوات الحيلة أو به يعلم أن تغشية الذهب
الساخرة لجميعه كالصدي بل أولى وإن لم يحصل منه شيء خلا فالجرح وظاهر أن المراد
على استعمال الحرفي أخذ من قولهم حرم الحرام لا يحتوى على حجرة المقدس وشتم ما يحتملها
من قرب يمين بعد منطوقها من بعد ونحوه بخبر لبيت بها انتهى فلا يخبر
الملاقاة بالقيم أو غيره من المطر النازل من مبر إلى الكعبة وإن مسه الفم على مناع
فيه لأنه لا يعد استعماله عرفاً وليس من جهة سلسلة النار وخلقة ولا عطا
الكون أي وهو غير ماسة السابق صورة وصفيحة فيه موت للكين إن وماله

ولا بد من الاحتياط في كل ما هو مشكوك
ولا بد من الاحتياط في كل ما هو مشكوك
ولا بد من الاحتياط في كل ما هو مشكوك

تتم

حيث لم يكن شيء من ذلك على هيئة إنا والمطلق لا يقتضي حرم ومن الجليل المبرور
صبي ماضيه ولو في غول لا يستعمله لعدم استعماله منه لا يحرم في الاستعمال
الوضع في الماء أو في حرمه الخاذه فنقطن له **تبيين** صرحوا في نحو كس
المرام الحرجي عليه وعلموه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق
به فيصطلح أن يقال بنظر هذا أهنا ويؤيد تعليلهم حل نحو عطا الكون بأنه منفصل
عن الماء لا يستعمل وتتمثل الفرق بأن ما هنا أعطاه وأعطاه له فرب وحل تعليلهم
المذكور حيف لم يكن على هيئة إنا كما علم ما نقرر **تبيين** آخر محل النظر
لكون سمي إنا بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو سلسلة مطلقا
نظير ما يأتي في الضية لعلها **وكان حرم** أي إنا وهو خلا فالمن وهم
فيه في الأصح لأنه لا يستعمله غا كذا كذا الله هو قال المرئي كاشفاته
ورماتة الرعاة وكلب الخبز كذا أي حمله وقدره وأما الفواشق الخمس وهو
نقش على غير ممتحن وشق مموه بنقش يحصل منه ثقب انتهى وما ذكره
في الفرع غير صحيح كتصريحهم **تبيين** في ذلك انتفاع به وما لا يفي المصيبة
له حكمها وأما حاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية
من عبد السلام الذي استوجبه بعضهم لأن النفس مبرأة ذنباً لذكر أن ذكره
بالحاشية مظنة استعماله لحاشية **تبيين** أي المظني من إحداهما نحو
عنا سوطاً كما مر من غيرهما بإحداهما أي استعماله حيث لم يحصل بغيرها
منه شيء وبعبارة أخرى فهو لا يولد أو يولد في قول النكاحي يظهر في الورن بالمراد
تبيين ذكر بعض الحاشية المرجوع إليه في ذلك أن لهم ما يسمي بالحادوالة
الحرج الظلي فيحصله وإن قل خلاف النار من غير ما كان القليل ما هنا فيحصل
بالحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية الحاشية
به نعمت بغيرهم أن ما خلط بالزيت لا يحصل منه شيء فما وإن كثرت فيحصله
فيظهر اعتبار الحاشية عن الزيت والاحتياط في حصوله حال حصوله منه شيئا أو لا **في الأصح**
لأننا العين حينئذ فإن حصل حرم لوجودها والكلام في استدانة كما أفردت
المعروفه أفعال القولية فحرام ولو في نحو شق وإنا وغيرها مطلقا خلا فالمن فرق
لأنه صناعة مال بلا فائدة فلا يحرم لصانعه كذا في إنا ولا يشاء على من يله أو كس
والكعبة وغيرها سواء في ذلك نعمت تحت علم في الله الحرب فيسكنان كلامهم
يشمله ويوجهه بعد سلسلة بأنه حاشية كما يأتي **تبيين** يؤخذ من أطرافهم
هنا على شيء حاشية شذوذ قول الماوردي والرواية على ما يؤخذ منه وحرمه
كالنحو لأنه عن طيب نفس وبز ما عللا به أن كسب الزاوية كذا وكذا والخبر
الصحيح أن كسب الكاهن حثيث وإن يذل المال في مقابلة ذلك شقة وأكله
من أموال الناس بالمال ومن ثم شنع الإمامة في الرد عليه ما وليس من التورم
لصوق قطع نقد في جوانب إنا المعبر عنه في الزكوة بالخلافة لا مكان فصل

تبيين

حل

أكل

المجلس الأعلى
للمعالي
العلمية
والثقافية
والفنية

ان

هو لیس

123

محمود علی

[illegible]

طالع رنقند ع

وكتبني انسداد احد هذه اذا ناسبه
او نائب الحاج من القبل
او وقع مع انسداد القبل

و رقت

مجلسه و مقررین

المستقر

القصر

82

حال المتغير وقبيل به اللبس بغيرها ولولا ان الشئ معلوم بغير مشهورة واختصاص
 بالحق بطن الكي لان المظنة لم تنحصر فيه والبقرة ظاهرة للجلد والحق لها لحواس
 بالاشياء واللسان وهو متوجه خلافا لما قيل اي لا باطن العين فيما يظهر لانه ليس
 مظنة الشهوة للذة اللبس بخلاف ما ذكره فاذة مظنة لذكره لا ترى ان لحواس
 الحولية بلتد بمصه ولمسه كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم في لسان عائشة رضي الله
 عنها ولا كذلك باطن العين وانه يرد قولهم بنقضة توهم ان لذة نظره تستلزم
 لذة لمسه وليس كذلك بل دليل السن والشعر والفرق بينهما ما يطرأ ويبروز ولا يخفى
 انهم لم يلاحظوا في عدم تقصيرها لانه بلتد بنظرها دون مسها وهذا موجود
 في باطن العين فاذة مهمة لا يكتفي بالحيال الباطل في الفرق قاله الامام وعنه
 بما يبين ان المراد به ما يتقدح على بعد دون ما يغلب على الظن انه اقرار من
 الجمع وعبر عنه بان كل فرق ممكن موثر مالم يغلب على الظن ان الجامع اظهر اي
 عند ذوي السلفية السلية والافغيرها بكثرته الذي في ذلك ومن ثم قال
 بعض المذاهب الفقة فرق جميع **المحرمات** باللبس او مضاع او مصاهرة ولو احتمل
 كان مختلط محرم بغير محصور فلا ينقض لمسه ولو بشهوة **في المظهر** لانه
 ليس مظنة للشهوة فاستنبط من النص معنى مخصوص ولا يلحق به لحوسية
 وان لم يكن العارض يبروز وجعلها كالرجل اقرانها وقلصها باللقطة انها هو
 لقيام المانع بها المخرج عن منافاة ذلك لاعارة الحواري للوطي فاندفع ما لبعضهم
 هنا وعلم من ان لقائه لا ينقض اللبس من وراء حائل وان رق ومنه ما يجهل
 من عبا فبان فصله اي من غير خشيته جميع بينهم فيما يظهر بخلاف ما ياتي في قول
 لوجوب ان اللة لامن لحواس حتى صار كالحجر من الجلاء وانه لا فرق بين اللبس
 واللبوس لكن فيه خلاف صرح بهما لاجله فقال **واماموس كلام** في انتفاض
 وقويه **في المظهر** لا شئ الا في مظنة اللذة كالشعر واللبس في الجماع وان لم ينقض
 وضوء الممسوس فرجة لانه لم يوجد منه مس لمظنة لذة اصله بخلافه **هنا ولا**
تنقص صغيرة وصغير لا يشبهان كما مر **وشعر وس** ويبلغ ان يلحق به كل عظم
 ظهر بل اولى لان في نظر السن لذة اي لذة بخلاف نظرها وقول الامام
 المراد بالمشرة هنا غير الشعر والسن والظفر من اده ما صرحوا به هنا من الغاظر
 الجار وما الحق به كما مر وقول جميع بنقضة برده ان هذا لا يكتد بل لمسه ولا ينظره كما
 نقرر **قطر** بضم قشون اوضم وبلسر قشون او كسر والخامسة **اطفوس في الموضع**
 لا تنفذ لذة اللبس عما ولا نظر لا تكتد ان ينظرها ولا جوار منفصل اي وان المنص
 بعد الحرارة الدم لوجوب فصله كما ياتي في الجراح بل وان لم يجب فصله لعارض
 محذور فبينهم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وانما لم يجب الفصل
 لعارض بل دليل انه لو انت الحشية وجب نكح لوضف عود الحياة فيه
 بان نفي ذكره الى الدم احتمال ان يلحق بالمتصل بالاصل وله وجه وجيه وان المحتمل

والظفر

نايحه مهمه

المهم

راجع راجع يوم من ان راجع
 كنت التزمه ان ينقض الرضوخ
 طلاق ما لوجوب الفاء اولها
 كاحت الزوجه لوجوب الفاء
 كالتزام والحيثية
 مستند لوجوب الفاء

ان لا فرق وهو القرب المطلق فم لانه بالمتصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر لعود
 حيوته ولا لغيره ومن ثم لو التصق موضعه عمنوحيوان لم يلحق بالمتصل
 وان لم يجر ما كما هو ظاهر فعلمنا ان عود الحيوة وصق طرفيها لا يثر له
 ان كان فوق النص بخلاف ما قيل قال ينقض النص ايضا ولعن قال ينقض
 الما المنص الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لوجوه مع وضوح ضاده
 لان الفرج لا يدخل له هنا ولا ما سلك في نحو الوشمة او حنوتته ان قرب
 الاحتمال عادة فيما يظهر من كل م غير واحد وبس الوضوء من كل ما قبل فيه
 ثمة انه نافض كل مس للمرد تنبيه ظاهر لكلهم في هذا الباب انه لو جبر
 غير عدد النواثر بخونا قض منه اوله لم ينفذ وفيما س ما مر في اخبار
 عدل الرواية بنجاسة الما فبوله هنا ان يفرق بان ما ادير الامر فيه
 على فعل النساء كالعد في الصلوة والطواف لا يقبل فيه الجبر والشدت
 من هذا الخلاف النجاسة ثم رايبت الما ما بين قطعهم فمن غلب على ظنه
 الحديث بعد تيقن الطهارة بان له الماخذ بها وهكذا يتهم الخلاف في غلبت نجاسة
 بان المسباب التي يظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحديث فانها قليلة
 ولا اثر للنادر فكان التمسك باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تأكيد لما ذكره
 وما يتي في شرح العباب قلت مانصة وظاهر انه لو جبره على مسها له او نحو
 خروج رذخ منه حال دونه ممكنا وجب عليه الماخذ بقوله ولا يقارن ما صلتها
 الطهارة فلا ترفع بالظن اذ خبر العدد لانا يفيد فقط ما نفق هذا الظن
 اقامة الشارع مقام العلم في تجسسي الجباه كما مر وفي غيرها كما ياتي انتهى
 وهذا هو الذي ينبغي وبقرب بين ما هنا والعدد في ذلك بانه لا يلزم منه
 الحساب اذ قد توجد في السبع او السبع والاغص من ماله الما وحده لتزكو
 يكن او وجود صارف فلم يجد المحارب به المقصود فالج ولو بلغ عدد التواتر
 على اقتضاء اطلاقهم كما ياتي بما فيه وهنا الما حيا رهفد للمقصود اذ الاحتمال
 يسقطه فوجب قبوله على ان الحارث قد يكون من غير فعله **الراجح مس**
 الواضح والخش جند او لوسهوا ومكرها من **فيل المادي** الواضح الوجه
 والنقض منه ملحق بنفري المحيطين بالمنفذ احاطة الشفتين بالفم دون ملعدا
 ذلك والذكر حتى فلقية المتصلة ولو بعضها منها منفصلا ان بقي اسمه كدبر قورة
 وفي اسمه وقول الزركشي لا يتقيد بقدر الحشوة منه موهو ومشتبهاته وكذا
 لا بد عمل او كان على تنقذ الاصلي بخلاف **نظن الكفن** الماصلية والمشتبهه بها وكذا
 السابرة من كفن او اصبح ان عملت او سامت الماصلية بان كانت الكفن على بعضها
 والاصح على كفاها واسمائها وحت ان العبرة في العمل والمسامة بوقت اللبس
 دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر وذلك لخير الصحيح خلافا لما نزع فيه
 اذا افق محكم بيده الى فرجة وليس بينهما حيل ستر ولا حجاب فليتوضا

المهم

٢١

ان الشئ

وسمى هذه الاشياء على اداة الشرط خصوصا عموم الخبر الصحيح ايضا من مس ذكره
فليتوضا اذا لا فضلا لغة المس بطن الكف وهو بطن المرحطين و بطن المصراع والخبر
اليهما عند انهما مع بعضهما بل رواية من مس ذكره فليعلم ان عموم النكرة الواقعة
لخوا المكرة والنا سمي خبرها بل رواية من مس ذكره فليعلم ان عموم النكرة الواقعة
في خبر الشرط والخبر الناص على عدم النقص قال القوي كالحطاطي مشوخ و
ان جرى عليه بن حبان وغيره نظرا لظهوره في شح المشكاة مع ميات
ان لا حذر في خبر النقص ارجح فتعبد لانه لا يحوط بل ولا يصح عند كثير من الحفاظ
تفصيلا لا ينافي ما تقدم من نقص كل من يدعي او ذكره او فرجيا ان اشتهى اورد
او سامت عدم النقص باحد فرجى الخشي وتوجه بان كلامه لا يصدق عليه وحده
انه فرج رجل او انى فلم يوثق المشية الصورية فيه بخلاف كل من ذلك فانه يصدق
عليه انه يد رجل او انى وذكر فرج انى فان شرفه ذكره **وكذا في الحد بدخلة**
بساوئ اللام على الشهر **دبر** كقوله لان كلا ينقص خارجة ويسمى فرجا وهو ملق
المفرد فلا ينقص باطن صفة وانثيان وعانة وشعره من فوق ذكر وفرج وحده
من مس فرجة او فرجة اي بغم البراء والواو المحبة اصل لحد دبره فليعلم ان
والها هو من قود عرفة وحيد لا يبين الوضوء من ذلك خروجها من الخلاف **لا فرج**
ومنه ان هذا الظاهر فلا بد عليه وذلك لعدم حرمتها واشتباهاه طبعاً ومن جاز نظره
والحق الحرفية تنبيه ظاهر كل مريم بل فرجة ان القدر لم ينقص دبر الجملة
لا كبر لا دي وهو مستكمل حد الم ان يعرف بان دبرها مساو لمزجها من كل وجه فانه
اسم الزوج لحد دبره ليس مساوياً لفرجة لقائلها كما هي في فرج كثيرة فلم يسم
الفرج على التقدير الناظر للوقوف على مجرد انظاره من رايث الراقعي فخط
ذلك لا شك في نقص الخلق قبلها وقطع في دبرها لعدم النقص قال لان دبر
المؤدي لا ينقص في القدر فدبرها اولى انتهى وقد علمت ان لكل مريم وجهها
وينقص فرج الميت والصغير لصديق اسم عليهما **وحمل الحب** اي القلع لانه
اصل الذكر او الفرج وتبقى ادى من نقص منه نقص قطعاً **والذكر** اي الفرج
بالشمل وبالميل **السلالي** **الحكم** لسموا به قبل ادخال الباهن منعين لان المضافة
في مس قبل للفعل ومضى كانت البهيم مسوسة للذكر كما ينقص الوضوء كاذبه
قولهم بطن الكف الصريح في بالالة المفتى كونه الة المس انتهى وما ذكره في
صافه صحيح وقوله ومضى الى اخره فاسد كنه عمه تغيب الباء لالة لان جعل
البهيم الة الله ما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك لانهم انكروا على ما يهدوه
من انما مظنة اللذة الصريح في انه لا فرق بين كونها ماسة للذكر او مسوسة
له **والنقص** **رفس** **المصاح** **وما بينهما** وحرفها وحرف الكفى الخبر المفضاء
السابق مع انها ليست مظنة اللذة **والحرم** على غير فاقداً كالمزور وخو السلس **الحرم**
الذي احذر الغيبان او المانع السابق ونقص اهارة الميع لكن يتكفى اذا قد يغفل

لانه

هو

المعروف

المعنى الواردة تحريم بغير الميع من نحو الصلوة وكذلك الميع هو التحريم فيكون
الشي سبباً لنفسه او بعضه **الصلوة** اجماعاً ومثلاً لصلوة الجنان وسجدة
الزوجة او تسب وخبرة جمعة **والطواف** نقلاً وفرضاً للدين الصحيح على راي
في فرجه صحيح المصنوعة عند الطواف بمنزلة الصلوة ان مدة طوافه فيه
تنطق **وحمل المصحف** بتقليد ميمه وخرج به ما شئت تلاوته وثيقة الكتب
المتركة **ومس ورفه** وكواليا من الحرام الصحيح لا لمس القرآن بل طاهر
والحمل ابلغ من المس **وكذا احالة** المنصرفة يحرم مسه **على الصحيح** لانه
كالجريمة ويؤخذ منه انه لو جلد به المصحف عابره حرم مسه الحلال والجامع
لحما من سائر جهاته لان وجوده في معة لا يمنع نسبة الجلد اليه وتسلم
انه منسوب اليهما فتغلب المصحف من غير نظرها ياتي في تفسيره وقرآن
استويا فان قلت وجوده في معة فيه يمنع اعداده لتقلت اعداده
انما هو قدر في غيره مما ياتي في مصحفها عليه واما هو فكل خبر كما تقدم فلا
يشترط فيه اعداده ويلزم من غير ما تقدم من كونها محمولة او نوسده ان خلاف
عليه نحو عرف او كاف او تحس ولم ينقل ما يابو دعة اياه فان خاض طه روح
جاز العمل بالنوسد لانه اقيم وتحرم نوسد كتاب علم يحرم لم ينقص
لخوسرته وقول الحلي الطيب كالحرم انهم عند فقه المالحمة ضريحه **وحمل**
ومس خريطة **ومس ورفه** بفتح ا و له وطه ومثله كرسني وضع عليه كما
هو ظاهر **في المصحف** وقد اعد له اي وحده كما هو ظاهر تشبهه ما حث
لجده بخلاف ما اذا انعم كونه فيهما او اعداده له فيحمل حملهما ومهما وظاهر
كلامه انه لا فرق فيما اعد له بين كونه على حدة وان لا وان لم يعد مثلاً نقلاً
وهو قبيح **وحمل ومس ما كتب لدرس** **قربان** ولو بعض اية **كوح في المصحف**
لانه كالمصحف وكما هو في بعض اية ان نحو الحرف كاف وفيه بعد لا ينبغي
في ذلك البعض كونه جملة مفيدة وقوله كتب لدرس ان العبرة في قصر
الدراسة والتبرك بحال الكتابة دون ما يعدها الكاتب لنفسه او غيره تروا
وبها فامره او مستأجره وظاهره عطف هذا على المصحف فليعلم ان ما ينبغي معناه
عرفاً لغيره وفيه بقصد دراسته ولا يترك وان هذا انما يعتبر في الاستماع
فان قصده دراسة حرم او تبرك لم يحرم وان لم يقصد به شيء نظر القرينة
فيما ينظر وان افهم قوله لدرس انه لا يحرم كذا التسم المور **والصحيح** **حمله** في
هي عني كما عير به غيره فلا يشترط كون المتاع ظراً له **اشعة** بل متاع ومثله
خمار حمله بقصده لان المصحف تابع حيزه اي بالنسبة للمصدر فلا فرق بين
كبر جرم المتاع وصغره كما شمله اطلاقه ام ومطلقاً اعلم ما اقتضاه كلام المرفق
وعبري عليه شيئاً او غيره لكن قضية ما في المصحف عن الما وردي الومة وهي
قياس ما ياتي في استواء التفسير والزمان وفي بطلان الصلوة اذا اطلق

الصلوة والمراد

الظاهر للمصحف ومن ملخصه انه لا فرق بين الالة والكتاب

طهران

نقد

حينئذ

وبالكلام

فان قصده تفهيمها والافادة ويورد في تعليلهم الخ في الاول بانه لم يخل بالاعتقاد
 في حملها هنا على ذلك فقد يصرح عنه فان قصد المصنف حرج وان قصد
 فقصده عبارة سليم بل صرحها خلافه في قوله في الحجة وحري على من
 المتأخر في القياس وحري على من احد من العرب على الحمل والتمس هذا كالحمل
 فاذا اوضح بده واصاب بعض المصنف وبعض غيره في قوله في التفسير المذكور ولو
 ربط متابع مع مصنف فقل في هذا ذلك التفسير كما شمله كلامهم او لا لانه لربطه
 به مع علم بذلك لا يتصور قصد حمله وحده كل محتمل فان قلت يتصور كون
 مصدره هو المقصود بالحمل والمقاييس التي ولو مع الربط قلت انما في هذا
 ان فصلنا في قصدها متعلق الحجة فيه بين كونها تالعا والآخر متعلقا بغيره
 بعد من كلامهم بل الظاهر انه عند قصد حملها في فرق حملها ومسه في الحروف
 كتب عليه **تفسير** انزله مع الكفاية وكذا في حملها مع متابع الخ في حجة
 ايضا في قوله لا سيما وتبين القرآن عنه ام لا لانه المقصود حينئذ وفارق استا
 الحرج مع غيره متعلق القرآن وهذا العبرة هنا في الكثرة والقلية بالحروف المتفاوتة
 او المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما ياتي في بدل الالف
 بان المراد من على القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهذا على الجواز
 وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل ويظهر ان كثير يكون غيره تابعا
 له وعلى الثاني فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصنف في الاما
 وان خرج من مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعيا اعتبارا
 به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لم يرد فيه شيء فوجب الوجوع
 فيه للتوابع المتقدمة عند اهله ولو شك في كون التفسير اكثر او مساويا لاهله
 مما يظهر لعلم الحق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الطبعة والخرطوم
 بعضهم في الحرج على الحجة فقياسها كذا بل اولى ونحو ذلك فيما لو شك ان قصد
 الدراسة او التبرك ويفرق بين هذا وبين ما قدمه فيما لم يقصد به شيء لانه لا
 يوجد ثم مقتضى حملها والحجج نفي النظر للفرق على انه من جنس ما يقصد
 به تبرك او دراسة وهذا احتمال لان تعارضا فنظرا لمقوى احاديث وهو
 اصل عدم الحجة والمانع على الاول والجور لم اعتبر فيه بانه متعلق على ان
 التحقيق انه لا يقع فيه وحمله ومسه في **دنا** علم سورة الاحزاب او غيره
 لان القرآن لما يقصد هذا لما وقع له من الدراسة والحفظ لم يخ على علمه بحكامه
 ولذا حمل كل طعام وهو حرجا نقش عليه وفي معنى مع فيما لا ظهور النظر فيه
 كما تقدمت الاشارة اليه **احل قلب ورقة** او ورقة منه **تجو** دنا من جانب
 الاخر ولو قامة كما قبله اطلاقهم في **الصحة** لانتقاله بعبارة فصلا كانه حاملة
 و**الصحة** ان الصبي المميز اذا لم يوجد مملكين غيره منه مطلقا لانه قد ينسلكه
المحدث حديثا اصغرا واكبرا ونحو ذلك منع الجنب قراءة القرآن وانما علم رولية

هذا هو المقصود بالحمل والمقاييس التي ولو مع الربط قلت انما في هذا
 ان فصلنا في قصدها متعلق الحجة فيه بين كونها تالعا والآخر متعلقا بغيره
 بعد من كلامهم بل الظاهر انه عند قصد حملها في فرق حملها ومسه في الحروف
 كتب عليه **تفسير** انزله مع الكفاية وكذا في حملها مع متابع الخ في حجة
 ايضا في قوله لا سيما وتبين القرآن عنه ام لا لانه المقصود حينئذ وفارق استا
 الحرج مع غيره متعلق القرآن وهذا العبرة هنا في الكثرة والقلية بالحروف المتفاوتة
 او المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما ياتي في بدل الالف
 بان المراد من على القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهذا على الجواز
 وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل ويظهر ان كثير يكون غيره تابعا
 له وعلى الثاني فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصنف في الاما
 وان خرج من مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعيا اعتبارا
 به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لم يرد فيه شيء فوجب الوجوع
 فيه للتوابع المتقدمة عند اهله ولو شك في كون التفسير اكثر او مساويا لاهله
 مما يظهر لعلم الحق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الطبعة والخرطوم
 بعضهم في الحرج على الحجة فقياسها كذا بل اولى ونحو ذلك فيما لو شك ان قصد
 الدراسة او التبرك ويفرق بين هذا وبين ما قدمه فيما لم يقصد به شيء لانه لا
 يوجد ثم مقتضى حملها والحجج نفي النظر للفرق على انه من جنس ما يقصد
 به تبرك او دراسة وهذا احتمال لان تعارضا فنظرا لمقوى احاديث وهو
 اصل عدم الحجة والمانع على الاول والجور لم اعتبر فيه بانه متعلق على ان
 التحقيق انه لا يقع فيه وحمله ومسه في **دنا** علم سورة الاحزاب او غيره
 لان القرآن لما يقصد هذا لما وقع له من الدراسة والحفظ لم يخ على علمه بحكامه
 ولذا حمل كل طعام وهو حرجا نقش عليه وفي معنى مع فيما لا ظهور النظر فيه
 كما تقدمت الاشارة اليه **احل قلب ورقة** او ورقة منه **تجو** دنا من جانب
 الاخر ولو قامة كما قبله اطلاقهم في **الصحة** لانتقاله بعبارة فصلا كانه حاملة
 و**الصحة** ان الصبي المميز اذا لم يوجد مملكين غيره منه مطلقا لانه قد ينسلكه
المحدث حديثا اصغرا واكبرا ونحو ذلك منع الجنب قراءة القرآن وانما علم رولية

عليها

تعليمه منه انما ياتي على تحت منع الجنب منع الجنب هذا من المس وليس كذلك
 على انه اكد الحجة على المحاجات بخلاف القراءة فلا قياس **لا يمنع** من مسه
 وحمله عند حاجة تعلقه ودراسة ووسيلة له كحمله للمكتب ولا يبان به
 للمعالج منه في يظهر ذلك في دوام طهره ثم رايه ان العمل في الحروف
 تعليمه من حمله للدراسة او التبرك وتعلقه الى محل اخر وان هذا هو صريح
 كلامهم اعتبارا بعامن شانه ان يحتاج اليه انتهى وفي عمومته نظر فخصيص
 الاستدلال ومن تبعه بالحمل للدراسة فله وجه ما ذكرته **قلت** **المصنف**
قلب ورقة مطلقا بعدا ونحوه **وقطع العراقيون** والله اعلم لانه ليس
 بحمل ولا في معناه ومن ثم لم ينفصل الورقة على العود حرجا اتفاقا كما هو
 ظاهر لان كل من كان له حمله عليه وقلب بها ورقة منه وان لم يتفصل في حرج
 مسه ككل اسم معظم فتجسس بغير معصية وحرج بعضهم بانه لا فرق
 نفيها له ووطي شيء نقش به ويفرق بينه وبين كلمة ليس ما كتب
 عليه المستلزم لجوابه عليه المساء وي لو طرأ باقا لوسلنا هذا الى
 سننهم المساء اولا امكنا ان نقول وطوئه فيه اكله له قصد او لا ذلك
 ليسه ويغفر في الشيء تابعه له يغفر فيه مقصودا او وضع لحجود درهم
 في مكتوبه وحمله وقاية ولو لمافية قران فيما يظهر ثم رايه بعضهم
 تحت حل هذا وليس كما زعم وقوله عينا لانه اذا كانه وذكر رفعه
 عن المرض ويخفى ان لا يحمله في شيء لانه قد يستقطب فيهنه وياقها
 ما كتب عليه بخلاف اكله لروا صورته قبل ملاقة للمعدة ولا يفر
 ملاقاته للريق لانه ما دام معدته غير مستقرة ومن ثم جاز مضمرة
 من الخليله كما ياتي في الامثلة قال الزركشي ومدر الرجل للمصنف والحجج
 كنية بلا مس ويبقى القيام له كالعالم بل اولى وصح انه صلى الله عليه
 وسلم قائم للتوراة وكان له حله بعد ذلك قبلها وكثيره حرق ما كتب عليه
 في الغرض نحو صيانة ومعه محتج عثمان رضي الله عنه للمصاحف والغسل
 او رفته على الوجه بل كلام الشيخين في السير في حجة الحق المانع
 علمانه من حيث كونه اضاعة للمال فان قلت مران حرق الحرق موجب للحمل
 مع الحديث والتوسر وهذا مقتضى الحجة الحق مطلقا قلت ذاك مفروض
 في مصنف وهذا في مكتوب لغرض دراسة او لها وبه نحو بلاها يتصور معه
 قصد نحو الصيانة واما النظر لاضاعة المال فمرعا لا يختص بها على الجوز
 لغرض مقصود ولا يكره شرب محوة وان تحت ابن عبد السلام حجة ومن
هذا حديثا **وقتا** اي ترددوا سنوا او رجحان **في صحة** اطرا عليه امر لا عمل
 بيقينه باعتبار انهما مستحسان فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لانه صلى الله
 عليه وسلم الشاك في الحديث عن ان يخرج من المسجد انه ان يسمع صوتا او نكاح

هذا هو المقصود بالحمل والمقاييس التي ولو مع الربط قلت انما في هذا
 ان فصلنا في قصدها متعلق الحجة فيه بين كونها تالعا والآخر متعلقا بغيره
 بعد من كلامهم بل الظاهر انه عند قصد حملها في فرق حملها ومسه في الحروف
 كتب عليه **تفسير** انزله مع الكفاية وكذا في حملها مع متابع الخ في حجة
 ايضا في قوله لا سيما وتبين القرآن عنه ام لا لانه المقصود حينئذ وفارق استا
 الحرج مع غيره متعلق القرآن وهذا العبرة هنا في الكثرة والقلية بالحروف المتفاوتة
 او المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما ياتي في بدل الالف
 بان المراد من على القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهذا على الجواز
 وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل ويظهر ان كثير يكون غيره تابعا
 له وعلى الثاني فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصنف في الاما
 وان خرج من مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعيا اعتبارا
 به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لم يرد فيه شيء فوجب الوجوع
 فيه للتوابع المتقدمة عند اهله ولو شك في كون التفسير اكثر او مساويا لاهله
 مما يظهر لعلم الحق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الطبعة والخرطوم
 بعضهم في الحرج على الحجة فقياسها كذا بل اولى ونحو ذلك فيما لو شك ان قصد
 الدراسة او التبرك ويفرق بين هذا وبين ما قدمه فيما لم يقصد به شيء لانه لا
 يوجد ثم مقتضى حملها والحجج نفي النظر للفرق على انه من جنس ما يقصد
 به تبرك او دراسة وهذا احتمال لان تعارضا فنظرا لمقوى احاديث وهو
 اصل عدم الحجة والمانع على الاول والجور لم اعتبر فيه بانه متعلق على ان
 التحقيق انه لا يقع فيه وحمله ومسه في **دنا** علم سورة الاحزاب او غيره
 لان القرآن لما يقصد هذا لما وقع له من الدراسة والحفظ لم يخ على علمه بحكامه
 ولذا حمل كل طعام وهو حرجا نقش عليه وفي معنى مع فيما لا ظهور النظر فيه
 كما تقدمت الاشارة اليه **احل قلب ورقة** او ورقة منه **تجو** دنا من جانب
 الاخر ولو قامة كما قبله اطلاقهم في **الصحة** لانتقاله بعبارة فصلا كانه حاملة
 و**الصحة** ان الصبي المميز اذا لم يوجد مملكين غيره منه مطلقا لانه قد ينسلكه
المحدث حديثا اصغرا واكبرا ونحو ذلك منع الجنب قراءة القرآن وانما علم رولية

هذا على انها قد

هذا هو المقصود بالحمل والمقاييس التي ولو مع الربط قلت انما في هذا
 ان فصلنا في قصدها متعلق الحجة فيه بين كونها تالعا والآخر متعلقا بغيره
 بعد من كلامهم بل الظاهر انه عند قصد حملها في فرق حملها ومسه في الحروف
 كتب عليه **تفسير** انزله مع الكفاية وكذا في حملها مع متابع الخ في حجة
 ايضا في قوله لا سيما وتبين القرآن عنه ام لا لانه المقصود حينئذ وفارق استا
 الحرج مع غيره متعلق القرآن وهذا العبرة هنا في الكثرة والقلية بالحروف المتفاوتة
 او المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما ياتي في بدل الالف
 بان المراد من على القراءة وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهذا على الجواز
 وهو انما يرتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل ويظهر ان كثير يكون غيره تابعا
 له وعلى الثاني فيظهر انه يعتبر في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصنف في الاما
 وان خرج من مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم لا يقاس عليه فتعيا اعتبارا
 به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لم يرد فيه شيء فوجب الوجوع
 فيه للتوابع المتقدمة عند اهله ولو شك في كون التفسير اكثر او مساويا لاهله
 مما يظهر لعلم الحق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الطبعة والخرطوم
 بعضهم في الحرج على الحجة فقياسها كذا بل اولى ونحو ذلك فيما لو شك ان قصد
 الدراسة او التبرك ويفرق بين هذا وبين ما قدمه فيما لم يقصد به شيء لانه لا
 يوجد ثم مقتضى حملها والحجج نفي النظر للفرق على انه من جنس ما يقصد
 به تبرك او دراسة وهذا احتمال لان تعارضا فنظرا لمقوى احاديث وهو
 اصل عدم الحجة والمانع على الاول والجور لم اعتبر فيه بانه متعلق على ان
 التحقيق انه لا يقع فيه وحمله ومسه في **دنا** علم سورة الاحزاب او غيره
 لان القرآن لما يقصد هذا لما وقع له من الدراسة والحفظ لم يخ على علمه بحكامه
 ولذا حمل كل طعام وهو حرجا نقش عليه وفي معنى مع فيما لا ظهور النظر فيه
 كما تقدمت الاشارة اليه **احل قلب ورقة** او ورقة منه **تجو** دنا من جانب
 الاخر ولو قامة كما قبله اطلاقهم في **الصحة** لانتقاله بعبارة فصلا كانه حاملة
 و**الصحة** ان الصبي المميز اذا لم يوجد مملكين غيره منه مطلقا لانه قد ينسلكه
المحدث حديثا اصغرا واكبرا ونحو ذلك منع الجنب قراءة القرآن وانما علم رولية

هذا هو المقصود بالحمل والمقاييس التي ولو مع الربط قلت انما في هذا

عليها

الطهاره

عَلَّمَ

فِيهَا

Q7

برق

[illegible][illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

المعز من دون استدلالها قلت هذا انما افاد فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا بد
 وان كان المصحح ما ذكر وعليه ففرق بينهما علويان فلا تنافي فيهما بالحق
 في استدلاله فلا يترك في خلاف القبلة فانه يتلقى فيها كل منهما فيحضر في كل الكراهة
 هنا حيث لا سائر كقوله بل اولى ومنه السحاب كما هو ظاهر وشمل كل ما
 مما اذلة القمر فاعلم انه هو المحتمل والمحمّل بالتقيد بالليل لا بالسلطان عليه
 فاجعل الصبح ملحق بالليل نظير ما اتي في الكسوف فترى ان من الفقيه اسهل
 انه لم يصر في التقيد بالليل واحبا عما يحتاج به الى اطلاق من رعاية ما
 معه من الملازمة فانه يكره عليه كراهة ذلك في رويته كما معهما من الحنطة
ويجوز ان كان في النص ان حيث لا يسمع الى اربعة صوت ولا يشم له
 شئ ونظير ان النبيان كذلك ان سهل منه ذلك فترى ان من فقهنا نقل عن الحلبي
 ان غير ما لا يجد فلهذا لكن تقيد به لم يجد بعد بل الوجه هو ان لا يسمع
 ان سهل كما ذكرته فان لم يسمع لهم لم يجد عذرة كذلك ويصح ان يوجب
 شخصه عن الناس الاتباع بل صح انه صلى الله عليه وسلم كان وهو عذرة
 بوقفي حاضره بالخمسة اصل على نحو ميلين منها والظاهر ان هذه الملازمة
 في البعد كانت لعدوكا انتشار الناس لم يجد **ويستتر** بالسانن السابق
 ان من عرق من منع مروة عورته وماله في الجالس كما دل عليه تغليظ بعض
 له بان يستتر من سرته الى فرجه فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القاييم
 من ارتفاعه من بادية على ما مرحتي يستتر من سرته الى كبريته ومن عذرة
 حتى يستتر عورته هذا ان لم يكن بغيره يسهل تسقيفه عادة ولا كفي وان بعد
 عنه السائر وفارق ما مر في الفتاة بان القصد لم تغطها كما مر وهو لا
 يحصل مع ذلك وهذا هو روية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم
 الخادها ليس في محله وماله ذلك كله حيث لم يكن ثم من منظر لعورته غير
 حليقة وعليه ولا لزوم الستر على المنقول المحقق وسن رفع ثوبه شيئا فثبت
 هبالغة في الستر فان رفعة دفعة وبجرة قبل دوة كره الحليقة في تحجب
 ولا يخرج على كس العورة في الخلوة لانه يباح جلد على عرض وهذا ائمة وان
 يوجب الحجاب او العاقبة جازمه ولو تعارض الستر والابواب او الاستقبالات
 استدلالهم الستر في الاولي كما اخذ وفي غيرهما ان وجب فيما يظهر **ولا يبول**
 ولا يتغوط في ماء متلوك له او مباح غير مسبل ولا موقوف **ما كلف**
 لو كثر الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اخفى عذا ذلك فان فعله كرهه ما لم
 يستتر حيث لا يخافه نفس البتة اما الخارج فلا يكره في كثيره لقوته ولحق
 المصنوع منه في القليل لان فيه انلا قاله عليه وعلم غيره جوازه وان
 واقفه المستوي في بعض تفصيل اعلمه ما ذكره ان الكلام في متلوك له
 او مباح وظهره ممكن بالمكثرة نعم ان دخل الوقت وتعين لظهره

حرم كائلا وقد عجز في مسبل وموقوف مطلقا وما مر وافق فيه وان قل لحرمة
 تحجب البدن ويكره في الماء لئلا يبول مطلقا كما عتسار لما قبل ما وجد الحين
 عجب استنتاج الكراهة من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض ان لها
 اصلا كانت التسمية دافعة لشرهم فلنحمل الكراهة هنا على الارشاد به وقد عاب
 بالتميز اما الشرعية ويوجه انظر ما مر في كراهة الشمس اذ مر به
 وفي الحديث دع ما يربيك الى ما يربيك ودفع التسمية الى انك انما بين
 في غير علة تفريقهم فان قلت اما العذاب مروي لانه معلوم فليهم
 البول فيه مطلقا كما اطعم قلت هذا ما تحمله بعض الشراح وهو ان
 لان الحكم يحبس ولا يمكن نظيره ما رويته والما له قوة في دفعه القسوة
 عن نفسه فلم يلزم هنا بالمطعم وما **ولا يبول** ولا يتغوط في **محل** لصحة النهي
 عنه وهو الثوب اي الخرق المستدير التارك في الارض والمقوده السرب
 بغير اربعة اي الشق المستطيل فان جعل كراهية ان يتأذى او يودي
 حيوانا فيه ومنه يوحى ان الكلام في المعدل وان لا يلقى المعدل اذ هنا
 بالفتور تنبيه وقع لشيئا وغيره ان يوقلوا عند الحيض اذ هنا
 الحمة هنا لصحة النهي وانه قبل الكراهة يجبر المعدل ولم اذكر في
 علة نسخ فيه هنا فان كان فيه محل اخر اوفى بعض نسخته والمكلام
 موصول بان يقتضي محته في الملا عن الحمة لصحة نهيا ان هذا احتلها
 فنسبوه اليه نساما نعم قل ذلك المذموم وغيره عن المصنوع المتعدي
 صيما ان هذا متكلما ولم ينسبوه لكان من كتبه قبل ونفي عن البول في البالوعة
 ونحت الميراب وعلى راس الجمل **ولا يبول** ولا يتغوط في محل صلب ولا في
محل اي جمرة هو بها الغالب في ذلك الزمان فليكره ذلك وان لم تكن
 هاربة بالفعل لئلا يجود عليه شيئا من الخارج وكما يبيع جملته يخشى عود
 لثمة والتأذي به **ولا يبول** ولا يتغوط في مستحم لا منفلا له لانه محال
 الوسواس ولا في **محل** وهو محل اجتماع الناس في الشهور وشاوا الظل
 صيفا والبراد هنا كل محل يقصد لعرض كمعيشة او مقيل فليكره ذلك ان
 اجتمعوا الجائز ولا فلا **وطريق** فليكره وقيل يحرم التغوط وعليه جماعة
 وذلك لصحة النهي عن الخلق فيها معللا بانه محال للجن كثير **ولا يبول**
 ولا يتغوط تحت شجرة **ممنوع** اي من شئ اذا فكره ما لم يظهر المحل ويعلم
 متى ما يظهره قبل وجودها خضبة تلويثها فتعاق منه ومنه يوحى ذلك
 الكلام في فقه ما كونه **لا** ان يقال ان غيرهما يعاق استعماله وان ظهر
 وفي عمومته نظر ظاهر الكراهة في الغائط الحق من حيث انه يرى فيجنب
 او يظهر وفي البول اخف من حيث انما الناس غالبا على اكل ما يظهر منه
 بخلاف الغائط وعلى هذا الحمل لا اختلاف في ذلك **ولا ينكح** اي يكره له ذلك

2 Luti

عبد
حکیم

القول في بيان النقص والزيادة
في الصفات مع التعليل
والبيان ان الصفات لا تنفك عن الذات
بل هي من صفاتها
والتعليل بان الصفات لا تنفك عن الذات
بل هي من صفاتها

کتابخانه

والله اعلم

من

20
21

10

صبر

قشر مزید

۴۲
و حیرت

الخارج او بعضه والماضي الحاف وكذا غيره ان اتصل به وان بالانطواء
ما عايناه ولم يتصل غير ما صاب له ولا كما اقتضاه اطلاهم لمعين الما بالحاف
ولا يترفع بما حدث الحق قال جمع متقدمون باجزيه ح وكانت تكون الطاري
من جنس البول فصار كشيء واحد وبه يعلم سخط بعضهم فيه بل لم يمتني انه
محرمة الخبوة غير جنسه ولو غسل ذكره لم يبال قبل الحفاف لم يخص غير
البول كما يفهم قوله في شروط الصلوة والماء غير المستقيم وان لا يتصل
الخارج الملوث عما استقر فيه عند حروجه اذ لا ضرورة لعدم انتقال فساد
كتجنسه باجنبي وان لا يجرى على الحال المتخصص بالخارج اجنبي محض مطلقا
او ظاهر حاف اختلط بالخارج منه لها من في الغراب او رطب او مال العبر نظيره
لا يعرف الا ان سال وجاور الصفة اذ لا يمنع الا ابتلاية جديدة خلافا لمن رآه
وولد بالخارج كعدمه او استرق في العادة الغالبة وقبل عادة نفسه واما
غايه صليته وهي ما ينضم من البيت عند القيام وبوجده حشفة وهو ما فوق محل
الختان وباني في فاقدها او مقطوعه بالنظر ما ياتي في الغسل كما هو ظاهر حاله
الحج في المظهر الخا قاله بالاعتدال ان جنسه مما يشق وان جاور نعين الما
في الجوار والمضاهيه مطلقا وكذا ان لم يجاور وتفصل عما انفصل بالما فيتمتع
في المنفصل فقط ويظهر اخذ الما ياتي في المنوع من الطعن خروج مفردة البسوة
وسر هابيله ان من ابتلى بها محجورة الصفة او الحشفة دايماء وانما عني عنه
يجوز الخ للضرورة ويظهر في شعر بياض الصفة انه مثله ولا نظر لندب ان الله
فلا ضرورة لتلوته لان تكليف ان الله كمال ظهر منه شيء معق مصاد للترخيص
في هذا الحال ونحوه اجزا الى ايضا بالانسيان للمبني الصحيح عن الاستصحاب
باقل من ثلاثة بها روي بطريق آخر بان يتلو في الثانية فظهوره والما الله يطق
واحد لانهما حقق الخاصة فلم يوترق الاستصحاب بخلافه وتكون التواب
بذلك على حكمة او باطرافه فلا يتناولان القصر عدد المسحات مع ما لا يوازيه
فارق عنه في الجوار واحد لان القصر عدد الرميات قال لم تنحل المحل بالان
ان في اثر من يله ما فوق صغار الخراف اذ يقام له بزيادة الاهي معفو عنه
الحج فربا وحدها ثم انقرب فواضح وان من منار للضرورة ولم يرها
تثلث كما في رالة الخاصة لانهم علموا احاطت التحفيق في هذا الباب وفي
عمر الكاحلة يحمل عطفه على ثلاث فيفيد وجوب تعميم كل مسحة من الثلاث
لكل واحد من المحل وهو المنقول للمعتمد الذي لا محذور عنه كما يبينه في شرحي
المستشار العباب وعلى انه يتار فيفيد لذلك ان كان من حيث الكيفية بان
يبدأ بالما من مقدم صفته اليمنى ويديره المحل ابتداءه وباللغني من
مقدم اليسرى ويديره كذلك ويجوز الثالث على سيرة وصفته جميعا ويدير
قليل قليلا ولا يشترط الوضع او الا على محل ظاهر ولا يضر النقل المضطر اليه الخ

34

اولی

بیتا

۱۲۸

2

من لا يملكه **فصل في الوضوء** أي المجرى **الوضوء** فيسبح نحر الصفحة
 اليمنى أي أولاً وهذا مراد من غير توحيدها ثم يعمد ويثني اليسرى أي أولاً
 كذلك وبثالث الوضوء أي أولاً كذلك فالخلاف في الوضوء لا ينافي ما سبق
 من وجوب التعميم لأنه ليس من محل الخلاف كما صرح به ثم يحرك يمينه ثم يمسح
 بيمينه على وجوب الثنائي والثالث وان التثنية الأولى وعملوه باليمين جليلاً لا يظهر
 كذا في الأثر والشافعي العدة والناحية كيفية استعمال التثنية وفيه مع قول كل
 قائل بالتعميم وكيفية الاستصحاب في الذكر قال الشافعي إن مسحاً على ثلاثة مواضع
 من الوجه فلو لم يمسح على موضع مرتين يغنيهما وهو المعتقد ولو مسحاً صغيراً
 أو ثلثاً ولا يوجب للمسح باليمنى أن يقدم القبلة وباليمنى أن يقدم الذراع لأنهما
 جفا **فصل في الاستنجاء** أي التطهر من البول والغائط على ثلاث **بسم الله** للنفق
 الصحيح عنه باليمين قليلة كسنة لها والاستعانة بها في الاستنجاء لا يوجب حرجاً وقيل
 وعليه جرح ما ذكر من غير الاستنجاء **فصل في الوضوء** **باب الوضوء** وهو غسل الوجه
 إذا لم يمسح على الرأس ومقابلة بوجهه أكفاً فخطبة التلوين وأن يحقق عذره وبه
 قال الشيخ عليه السلام ولهذا يظهر قوته ومن لم تأكل الاستنجاء منه حرجاً من الخلاف
 وتكرره من الترخيص أن يخرج من المجرى فلا يكره وقيل يكره وتكرره
 شاذ ولو شك بعد الاستنجاء غسل ذكره أو هل مسحاً يغني أو لا لم يزل
 أعادته كما لو شك بعد الوضوء وسلام الصلوة هل يترك فرضاً ذكره الغوى
 قوله ليعمل بصلية صلاة أخرى حتى يلبس حتى يلبس حتى يلبس حتى يلبس
 طهارة من غير أن يمسح على الرأس في أصل الطهارة على أن الذي يتجدي
 بالوضوء وجوب الاستنجاء في الذكر وليس قياساً ما ذكره لأن بعض الوضوء
 الصلوة داخل فيها وقد بينت في كتابي أنها بخلافه هذا فإن كلا من الذكر
 والذكر مستقل بنفسه فثبت مطلق الاستنجاء لا يقتضي دخول غسل الذكر فيه
باب الوضوء هو اسم ممدح وهو التوضي والوضوء وضوءه إن شاء
 به الفعل الذي هو استعمال الماء في الأعضاء الدنية مع الكنية وهو المبرك له
 وقيل إن أريد به الماء الذي يتوهم به من الوضوء وهي النضارة لأن الماء
 لظلمة الذنوب وفرض مع الصلوة ليلة أو نوى وهو من التزايح القديمة
 كما دل عليه الأحاديث الصحيحة والذي من خصايصها ما الكيفية الصلوة
 أو الغيرة والتجمل وموجبه الحديث مع الصلاة نحو الصلوة وتختص حلولة
 بالعضل المبركة وحرمته من المصالح بغيرها لا تنافي الطهارة الكاملة البهجة
 للنس وهو معقول المعنى وإنما التمسح حرجاً من الرأس لأنه مستوفى
 غالباً فكأنه الذي طهارة لأن تشريفه المقصود يحصل لذلك وشروطه
 كالفضل ما مطلق وقيل أنه مطلق أي عند الاحتياط وعدم حرجه في
 غير الوضوء غسل اليدين والرجلين على العضو ما يغنيها ما يغنيها ما يغنيها

بوحدها

فتأمل

واحد

الوضوء

والأفضح

في القصد الطاهر

كنو

تشترط في وصوله إلى البشرة لا نحو خضاب ودهن ما يبع وقول الفقهاء إن الوضوء
 على العضو يمنع صحة الصلوة ولا النقض بالمسح ببعضه فيها إذا صار جزءاً **الوضوء**
 من البدن لا يمكن فصله عنه كما مر وكذا يفسر اختلاف الفقهاء بالتواضع لأن الأصل
 فيه الطهارة فقد اجتزأ بعض الخبر أن ينعقد من الخضاب من غير أن يغسل عليه
 بالبخاسة فغايتة أنه نوعان وعند الفقهاء بخاسة على الأول مدة ما مائة مرة
 وهي المتين وهو ولا يفسر الوضوء عليه بالبخاسة وتخيّل أن رأسه أنه منعقد
 من دهانها سبب لذلك العقد مع الخضاب كما أنه غير متحقق الاحتياط لأنه
 منعقد من الخضاب وحده وإن دخلها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه
 وهذا يعلم استرواح من جرم بخاسة التواضع حيث وجد وكذا يفسر في
 الخضاب تنقيطه للجلد وتزيينه بالمسحرة عليه لأن تلك القشرة من عين الجلد
 كما من جرم الخضاب كما هو واضح وتحريراً ما عليه وأن الله الصلوة على فصل
 بالي وتحقق المقتضى أن حاله لا يفسر الاحتياط بأن تيقن الطهارة
 في الحرج فتوضأ من غير أن يمسح أصابعه أو يمسح الخال ولا يكتفي بالنقض قبله
 لها فيه من نوع مشقة لكن المولى فعله خروجاً من الخلاف وإنما صح وضوء
 الشاكر في طهره بعد تيقن حدثه مع نزده وإن كان حاله لا يصلح لصلوة
 بل لو دوى في هذه أن كان مبرقاً والمفرد يصرح وإن تذكرت سلاماً وتيمناً
 في الوضوء غسل كذا به مع نيتها لتحليلها المسلم وتقبله لجللته الميمونة أو
 المستنوعة مع النية منه بخلاف ما لا أكرهها لا يحتاج لنية للصلاة وتجب الصلاة
 بعد وال الكبر والحبون أو المتتابع لزوال الضرورة وعدم المارف بأن
 كذا بالي نفاق للنية كذا أو قول إن شأنا الله كالبينة التبرك أو قطع لا نوم طول
 مع التمكن من الاحتياج لتحديثها أن كان السباغ على كذا بالي فإن قلت لم يلحق
 الموطأ في هذا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت نعم فإن
 الحرج المعتبر في النية ينتفي به لا نضارفة لمذلوله بل نضارفة عنه بنية التبرك
 وأما في الطلاق فقد تناقض من تعاقب لفظ الصيغة الصحيح في الوقوع
 ولفظ التعليق الصحيح في عذره لأن لما مضى الصحيح كونه كثيراً ما يستعمل
 للترك احتج بما أخرجه عن هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل إخراج النظام
 تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كنيته والافان ظن الكل
 مرضاً أو شركاً ولم يفسد بغيره معنى التعليق مع أو فلا فليكن هذا
 في الصلاة والخوض وهذه الخمسة بالاحتراف بشرط في الحقيقة للنية وردي
 وجوب غسل اليد اشتبه بأصل وجبه يتحقق به استيعاب العضو وفيه
 نظراً لهذين من جملة الأماكن كما صرح به قوله ما لا يتم الواجب إلا به وهو
 ويرد السلس بدخوله الوقت وظن دخوله الوقت لم يحرج استنجاء الخفة
 احتج إليه والظاهر ما بين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلوة

الوضوء

هرة

كره

هذا

وهو

وهو

فهر

المراد

سنباحه وحدها وخرج من اجزاء الرفع وحدها ان حدة لا يرتفع وقيل لا بد
من جميعها لتكون الاولى لا تخفى والمقارن والثانية السابقة وعلى الموضع
يسن الحج بينهما خروجا من هذا الحلق وقيل كافي نية الرفع لثبوتها
سنباحه ويرد عليه على انه لو سلم كان من ما بعد اوهو لا يكتفي
في النيات وحده في نية ما يستبيح حكم المنيهم كغيره في اجزاء النية الرفع
الحديث ان اراد به دفعه بالنسبة لفض فقط كذلك اهلنا وبه يرد
نعم ان تفسير رفع الحدث برفع الحدث حكمه فيما مر بالسليم وخاص وهو
المباين للسنة وتجدد الوضوء لا يحصل له سنة التحديد بل بنية عامر
حق نية الرفع او لا سنباحه على ما قاله ابن العباد وهو قريب ان اراد
صورتهما مع عبد الصلاة ينوي بها الغرض ولا نعم ان ذلك في المعادة خارج
عن التقاعد من نوع كغيره والشيء يسمى تحديدا او معادا الى ان يعيد
الاولى وبوجهه هنا ان المطلق هنا كان كقولهم فلا يشترط ارادة القوة
بل ان لا يبريد الحقيقة اكتفاء بانها لم يلد لها الشرعي هناك الصورة
التحديد هنا كالعادة **وهي نوى تيردا** او تنظرا **مع نية معتبرة** ما
مرحله ذلك اي لم يضره في نية المعتبرة **على الصحيح** حصوله وان لم
ينو فلا يترك فيه لكن من حيث الصحة بخلافه من حيث الثواب
ومن ثم اختلفوا في حصوله والوجه كما بينته بادلة الواضحة في
حاشية البصاح وغيرها ان قصد العبادة يثاب عليه بقدره وان
انتم له غيره مما عدا الرياء وخوفه شيئا او رجاها وخرج عن طوعها بعد النية
المعتبرة فتبطل ما لم يكن ذلك المثل لها حينئذ فقد قاطعة لاحتج اعادة
ما غسله للتبريد بنية دفع الحدث كالحج والجموع وغيرها وينوي استباحة
ما عدا له الوضوء كغيره الا لقران وحديث او علم شرعي او الله له ولا
او كناية لشي من ذلك وكذا قوله **مسجد** وزيارة قبر وبعد تلفظ بمصيبة
والحق لله وعلى وعقب وحمل ميت ومسه كحوا ابرص او طودي وخو
قصد وقصد ظفر وكل ما قبل الله ناقض ويحذر ذلك لما استوعبته في شرح
العباد **لا يجوز له ذلك** اي لا يكتفي في رفع الحدث **والصحيح** لانه جابر
معه فلا يفتن قصاره قصد رفع الحدث نعم ان نوى الوضوء للمقاة
لم يبطل ان قصد التعليق بها او لا بخلاف ما لو لم يقصد به الوضوء
الوضوء مثلا لصحة النية حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد او القراءة ان لفت
والفعل الصلوة صح على ما مال اليه في البحر كما لو نوى ركعة ملكه الغائب
ان نوى ولا خلاف اعترض بان الوضوء عبادة بنية وهي اضيق لعدم
قولها بالنية على ان الهالية وقربان بان كونها وسبيلة اضعفها لم
يعد لها الهالية اما لا يندب له وضوء كناية وزيارة خوف

في قوله لا يرتفع وقيل لا بد من جميعها لتكون الاولى لا تخفى والمقارن والثانية السابقة وعلى الموضع يسن الحج بينهما خروجا من هذا الحلق وقيل كافي نية الرفع لثبوتها سنباحه ويرد عليه على انه لو سلم كان من ما بعد اوهو لا يكتفي في النيات وحده في نية ما يستبيح حكم المنيهم كغيره في اجزاء النية الرفع الحديث ان اراد به دفعه بالنسبة لفض فقط كذلك اهلنا وبه يرد نعم ان تفسير رفع الحدث برفع الحدث حكمه فيما مر بالسليم وخاص وهو المباين للسنة وتجدد الوضوء لا يحصل له سنة التحديد بل بنية عامر

حق نية الرفع او لا سنباحه على ما قاله ابن العباد وهو قريب ان اراد صورتهما مع عبد الصلاة ينوي بها الغرض ولا نعم ان ذلك في المعادة خارج عن التقاعد من نوع كغيره والشيء يسمى تحديدا او معادا الى ان يعيد الاولى وبوجهه هنا ان المطلق هنا كان كقولهم فلا يشترط ارادة القوة بل ان لا يبريد الحقيقة اكتفاء بانها لم يلد لها الشرعي هناك الصورة

الوجه

قبولها

والدوام

والدوام وتبليغ جنابة وخروج لسفر وعقد نكاح وضوء ونحوه لا
يكون بنية جزما **والجواب** اي النية **باول** مضمون من الوجه ومنه يلج
غسله من نحو النية قال بعضهم ومنه ما يخرج من نحو الراس وظاهر
كلامهم في الرفع ويظهر ان ما يجب غسله من الاطراف ليس كالطاهر
لان هذا يدل على جز من الوجه فاعطى حكمه بخلاف ذلك وكذلك بعد
بالوجه فلو قرئنا بما به كفى وجب اعادة غسل ما سبقها لو قوعه
لغوا لخلوه عن النية المقومة **بغيره** الوجه فمن سقط غسل
وجهه فقط لعله ولا حجية وجوبه فيها ودفعه من اليد فان
سقطنا ايضا فالراس فان رجل ولا كفى بنية التيمم كاستقلاله كما لا كفى
نية الوضوء في غسلها عن تيمم نحو اليد كما هو ظاهر **وقيل كفى** قرئنا
بسته قلنا لانها من حملته وماله ان لم يدرم الغسل شي من الوجه ولا
كفت قطعا وقتلها بالواجب حينئذ نعم ان نوى غير الوجه كالمضمة
عند غسل حمة الشقة كان ذلك صار فاعن وقوع الغسل عن الوضوء
لا عن الاعتداد بالنية لان قصد المضمة مع وجودها يغسل اجزاء
من الوجه لا يصح ما صار فالوجه من مامد قات المنيهم لهما بل لا انفصال
عن الوجه لتلازمها على محل واحد مع تناوبها فانقطع بهذا الذي
ذكرناه لانه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمقتضى
عن الوجه لا بخلاف مله لهما فاما مله لتعلم به اندفاع ما مال اليه مع
هنا **وهو نية** اي بنية دفع الحدث والظاهر عنه لا غيرها لعدم
نصوره فيه **على اعضائه** اي الوضوء كان ينوي عند غسل الوجه دفع
الحدث عنه اوفيه كغيره وهكذا **في الاصح** كما يجوز تفريق افعال
الوضوء وفي كل من هاتين الصورتين يحتاج لتحديد النية عند كل
عضو لم يتعمله بنية ما قبله ولو ابطله او نحو الصلوة في المشايخ
على ما مضى ان كان لغزلا والخطي وظاهرا بخلاف التفريق في
في الغسل وقد يشك ما هنا بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية
فيه مع حوا تفريقه كالوضوء وقول الركني ليجوز التفرقة بطواف
وحدة ضعيف وفزع الجاب بالحق والطواف في هذا الصلاة
الترشيها بها من غيرها **الثاني** **غسل وجهه** يعني الغسل ولو فعل
غيره بلا اذنه او سقوطه في غوطر ان كان ذكر النية فيها و
كذا في سائر اعضائه فان ما وقع منها بغيره كغرضه للمطر ومشي
في الماء لا يشترط فيه ذلك اقامة له مقامها فالنحو فاعسلوا وجوهكم
وخرج بالغسل هنا في سائر ما يجب غسله مسسا لما لا حرج بان قد
يكفي اتفاقا بخلاف غمس الوضوء في المعاقاة يسمى غسلا **وهو طولا**

ليفتد

الوجه

ظاهر ما بين منابت شعر راسه غالبا وحتي متى اي طرف المقبل من فيه بفتح
 اللام على المشهور وهو من الوجه دون ما حته والشعر النابت على ما حته
 وبنو بل الرافعي له بان المشي قد يرا دبه ما يليه من جهة الحنك لاجله
 يندفع الى اعتراض على المتن بانه يقتضي خروج منها هما من البنية وهما
 العظمان اللذان عليهما اللسان السفلي وقسم المشي بما ذكرته يشتمل
 طرف المقبل مما تحت العذاز الذي الذفن التي هي من منها هما اي هاتين
 ومن ثم عتر عتيره بمتن الحيين والذفن وعرضا ظاهر ما بين اذنية
 حتى ما ظهر بالقطع من جرم نحو القف قطع لوقوف المواجعة الماخوذ
 منها الوجه بل كبحلاف باطن عيب بل لا يسن بل قال بعضهم بكرة للفر
 وانقوض وان ظهر بقطع جفن وانق وشقة وانما جعل ظاهرا اذا
 تجس لظا امر الحامسة واختلفت فتاوى المنا حرة في اشارة اواف
 من ثور النخ وحشي من ان الله عز وجل فيهم والذي يظهر وجوب
 غسل ما في محل الالتحام من الاذن لا غير لانه ليس بجزء الاعن هذا الاذن
 المقطوع لا يجب ان يغسل بالظهور بالقطع الاما اشارة بالقطع فقط وكله
 من الامانة لانه بل عن جميع ما ظهر بالقطع وليس هذا كالحيرة
 حتى يمسح باية يد لا عا حرة من محل القطع لا يما خصه ويضد
 الزوال ويأتي ذلك في عظم وصل ولم يكتسب ومع ذلك لا ينقص لانه
 كما هو ظاهر لا اختلاف المذكرين واذا اقرر ان الوجه فيه ما ذكره في
 الحيينان وهما جانبنا الحية والكياض الذي بين الاذنين والعذار
 وهو الشعر النابت على العظم الناقب بقرب الاذن وموضع الغم
 وهو ما بين عليه الشعر من الجهة لا موضع الصلح وهو ما في الشعر
 الشعر من مقدم الراس وعنها احترز واقطوع غالبا قال الامام
 وغيره وهو مستند بكون محل البول ليس من منابت الراس والثاني
 ليس من منابت الوجه قبل الا حسن قوله اصله الراس لان منابت
 شعر راسه شئ موجود لا غالب فيه ولا نادرا نتجى وليس في محله
 لان الوجود كذلك هو الشعر واما محل نبذة الغالب وغيره فلا ينفرد
 فيه بين التعيين بالرأس ورأسه كما هو واضح وكذا الخديف بالعام
 للزال اي موضوعة من الوجه في الموضع لها اذ انة بياض الوجه اذ هو
 ما بين العذار والزعرة بغير اذنية ليشع الوجه الصراغ
 وهما المتصلان بالعذار من فوق وتحت الذي لانه لا يكثر غسل الوجه
 لا يغسل كل منهما كما يجب ما يأتي ولا التزعرة بفتح الزاي اقص من اسكافها
 وهي ايضا منابت الكتف الباصية اي الكتف لانه ليس من الوجه بل من
 الراس كما في لذريرة قلب صح الجمهور ان موضع الخديف هو الراس

ظاهر ما بين منابت شعر راسه

العام

ظاهر ما بين منابت شعر راسه

لا يفرق

لا يفرق الشعر بشعره والله اعلم وليس غسل كل ما قبل منه من الوجه كالصلح ولا
 نزع عتير الخديف وجب غسل ما ذره من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل
 جمعه لا يغسل لان لا يتم الواجب المطلق الا به واجب واجب غسل شعر
 المجازي وان كثرت كما يجب غسل كل هدير بالمحملة وجاب وعذار
 بالمحملة هو ما مر وما لا يطاعة الى الحرة عارض وحكمه حكمها ومشارب
 وحد وعنفقة شعر او بشر الحنة وان كثرت لذريرة الكفاية فيها فاحقت بالغالب
 ومن يفرق مع ان ذلك اسما للشعوب لا الخديف ليعين ان الخديف هو الهي وحملها
 وقيل يرجع بقدر الخديف وشعر العيرة وفيه ثلاثة بل العام ان واجب الخديف
 غسل شعره فقط وغيره غسل بشرة فقط وقيل لا يجب باطن عنفقة كشفة
 بالمتلثة اي غسل شعره ولا بشرا لان بياض الوجه لا يحيط لها في غلبة الكفاية
 في احكامها بالاندية واللحية بكسر اللام اقص من فتحتها وهو الشعر النابت
 على الذفن التي هي مجمع الحيين ومنهها العارض واظفها ابن سبيرة على
 ذلك وشعر الخديف حقت فخر وجب غسل داخلها وباطنها ايضا والامام
 الحق بان كثرت بان لم ترا البشرة من محلها في مجلس الخطاب عرفا قبل
 بل من عليه ان الشارب مثلا لا يكون المكتسب لتعذر مودة البشرة من خلاله
 غالبا ان لم يكن دليلا مع نصرته فيه بانه مما ترو فيه الكفاية فله ولى
 الضبط بان المكتسب ما يغسل اليها لباطنه لا بمسقة بل بالحقائق انتهى
 ويرد بان هذا الضبط فيه ايهام لعدم انضباطه المسقة والحق ما ظنوه
 وكبر ما ذكره في الشارب لان مراده ان حبش تلك الشعور الحنة
 فيه عاكسة بخلاف حبش الحية والعارض نعم لما حكى الرازي الاول
 قال وقيل الخديف ما يصل الى الفتحة بلا مبالغة وقد يرجح بان الشارب
 من الحقيق والغالب منه الروية انتهى ونحوه بان يكون الشارب
 من الحقيق الفا هو بالنسبة للحق كما قرر اذ كثرة حقيقه حكما واما
 بالنسبة للحق فالوجه فيه هو الخديف ولا يرد عليه الشارب لما قرر
 فليغسل الذكر الحق ظاهرها ولا يكون غسل باطنها وهو البشرة
 ودخلها وهو ما استتر من شعرها لغسل الباطن اليها اذ كثرت فتحتها
 غير نادرة ولما خرج منها عن حد الوجه بان كان لومخرج بالمد
 عن جهة نزوله اخذ ما يأتي في شعر الراس لانه لا تنقطع شدة
 عن بشرة الوجه لباقي فيه الخلاق الذي لا حيدر وبويره فباس
 الضعف الحق على ذق اية الراس ويجعل ضبطة بان يخرج عن ذق
 بان طال على خلاف الغالب حكمها لوقوف المواجعة به كما قد يوقف
 بين هذا وعدم اجزاء مسخ ذكر لانه لا يسمى راسا فيجب غسل باطن
 الحقيق ايضا وظاهر الكثيق فقط كالسلعة المتدلية عن حد الوجه

بابه في غسل الخديف كالمقدم في باب
 الخديف والاشارة الى موضع الخديف

128

بحرارة الجو والفضل للقاء عدة الاموالية انه لا يجوز ان يستنيط من النقص بعد
عليه بلا بطلان **فان هذا ليس من تلك الاموالية** قاعدة انه يستنيط من النقص
معنى بجملة وهو ما يتعلق به معقول المعنى الرخصة في هذا الحضور فاما
كما ان حيزه فيلزم من الاحتياط في بطلان كل الاحتياط في الاحتياط على
وصور التمثل المصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل وهذا يعلم وقد
السؤال على التاثير بالاعتدال ان يكونا قائلين بتعيين المسح وجواز **وضوح**
الامر على الامور المقصود المذكورة **الخامس غسل جليله مع نية**
من كل رجل ومسح خفيه بشرطه **قال الله** وارجع اليك عبيتي بنفسه وهو
واضح ونجده على الجواز حاله من ربح امتناعه وفصل بين المعطوفين الامانة
لوجوب الترتيب او عطفه على الامور من حمل على مسح الخفين او على الغسل
الحقيق في العرب تسمية مسح وحكمته التي مظنة للاشراف فاشبه تركه
بذلك والتمسك على ذلك به جماع على تعيين غسلها حيث اخذ وخلاف الشبهة
في ذلك وغيره لا يجدد في ذلك على جوازها ما في المرفقين وهما الغسلان
الناقبات من الجاهلين عند مفصل الساق والقدم ولو قدر الكعب والفرق
اعتبر قدره من من غالب امثاله فيما يظهر بخلاف ما اذا اطل اقرام **وقال جمع**
متاخرين بغير قدره من غالب الناس والنصوص وكل من لم يمسح على الخشب
وتجب هذا جميع ما من يظهر من البربر بما عليها وما احادها وهذا هو
ما يفسد في وجوب او يضر في تنبيه **السادس ترتيبه هكذا** من قدر على غسل
الرجلين والراس والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم امسح بالوضوء الممورد
ولقوله في حجة الوداع الباء واجبا بد الله به والعبارة بجمع اللفظ الذي المتأخرين
لا بد له من فائدة هي وجوب الترتيب لانه بقرينة الامر في الخبر فلو غسل
امسح عفاه معاملة لم يجب له الوجه ولا يسقط كبقية الفرج والشرطه
لنسيان او اكرهه كذا من باب خطاب الوضع **فلو اغسل عرجه** في ما قليل
او كثير بنية ما رخصت بنية الوضوء على الوجه او بنية نحو الحيازة او اذا
الغسل غلط لا عمل اخلافا للركن **فالاصح انه ان لم يترتب وقوع ترتيب**
في الخارج **بان غطس وقتل** بقدر من الترتيب **صلاة الوضوء** ولا يمكن
بان خرج حاله فلا يبعد **قلت الاصح الصيغة بلا مكن** والله اعلم لان الغسل فيها
اذا التي بنية صلوة له لا لاكثر فاولى الجمع ولا ينظر لكون المنوي حيزه
طهر غير ترتيب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب ولتقدير الترتيب
في خطاب الطهارة وان لم يخص في هذا خلاف الفرض اذ هو لا يمكن هو
تقدير ترتيبه ويرد منع ما علة به كيق والتقدير من المهور الوهمية
الحسية وفتان ما بينهما وقول الروابي ان نية الوضوء يغسله اي اوضح

عن
البلال

بتعين

في غير حاله

في غير حاله العباد كما كان لا يصدق في المكي والركبة قاله بعض الروايات في الحنفية

الركبة

الحديث لا يصح في حيزه اذ لم يكنه الترتيب حقيقة مبني على طريقة الترتيب خلاف
من ربح بناء على الطريقة التي اباي وتحت من الصلاح عند المهر المندرجة
ذلك اي وان امكن لانه لم يقع الغسل من غير الوضوء صديق وما علة به منع
اذا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الامور فاما بل العلة الصحيحة هي ان كان
تقريب الترتيب فلفظه نية ما ينضم ذلك من جميع ما ذكر حتى فقدره في
الوضوء ومن لم كان الوجه انه لا يوتر شيان لمعة او لمع في غير اعضا
الوضوء بل لو كان على ما عدا اعضا الوضوء ما كان كسبح لم يوتر فيما يظهر
امكن تقدير الترتيب امره ومن قبله كل استوي ومن تبعه بامكانه انها
اراد الترتيب على العلة التي في الضعيفة خلافه وان ربح تقريعه على
العلتين وما افهمه الممن من ان الغسل لا يترتب في الخلافا في
هو في المكن وهو كذلك لان تقدير الترتيب لا ياتي في المهور المهور
الوضوء معاني حالة واحدة وما ذكرته من ان الغسل في القليل اي مع
تاخر النية عن الغسل يرفع الحديث عن جميع اعضا الوضوء وان لم
يمكن نظر الزك المقدير هو المهور المهور خلافا لمن ربح ربحه
عن الوجه فقط انه ان يحمل على تقدم النية على مسحها وسيعلم
بالي في الغسل انه لو غسل جنب بنية الغسل الوضوء لم يترتب له
ترتيبها لان لا يصح ان يترجح فكانت له بوجدها وانما استت بنية ربحه
خروجها من خلاف من لم يقل بان ربحه ولا توافق خلافا لمن ربحه
او لا رجليه مثلا لم يترتب كفاه غسلها عن الاكثر بعد بنية اعضا
الوضوء وقبلها وفي ثانياها والوجود في الاخيرين وضوء خالفين
غسل الرجلين وهما مكشوفتان بلا علة اذ لم يجب فيه غسلها كغسل
الترتيب لوجوبه فيما عداها **فصل في الوضوء السواك** هذا المصرا
في اعتبار المذكور هنا فلا اعتراض وهو ممدد مشاك فاه يسوكه
وهو لغة ذلك والله وشيخا استعمال نحو عود في السنان وما حو
فاقله مرة بل ان كان التغيير فلا بد من ان الله فيما يظهر وتحت الاحتياط
فيما اتفق له الحنفية وذلك للخبر الصحيح لولا ان استق على امره
بالسواك عند كل وضوء امر اجاب ومجابه بين غسل الكفين والضمير
لان اول سنة التسمية كما ياتي ويتبين في السواك حيث تدب لا يترتب
في الوضوء وان افهمته العبارة انك لا على ما هو اوضح كونه في
السنان ظاهرها وباطنها لا طولا بل بكرة لغير مرس فيه وخشية اذما
اللثة وقصا د عموم السنان ومع ذلك يحصل اصل السنة نعم السنان
يستاك فيه طولا لغير فيه في الى داود وسقوط السواك ان يكون في
وهو الخشن فيجري **بكل حال** ولو تعدوا السنان لحصول المقصود من الطهارة

نحو

وان الة التغير بغيره غير دعوته ويؤذي وتحمم يدي ثم ومع ذلك حصل
 به اصل السنة لان الكراهة او الحمة لا مرجح والعود افضل من غيره
 واولاه ذوات الخ الطيب واولاه السواك لانها مع ما فيه من طيب طمع وستر
 وشعرة لطيفة تبقى ما بين السندان ثم بعده الخ لانه يخرسوا كاستنار
 به صلى الله عليه وسلم وصح ايضا انه كان اذا كان الى الصلاة او الى
 وقال بحسب علمه ثم الترتيبون لخبر الطبراني نعم السواك الترتيبون
 من شجرة مباركة يطيب الفم ويذهب بالحرق اي وهو ذاق السنن وهو سواك
 وسواك الانبياء قتيلا قتيلا بس المندى بالما اولى من الرطب ومن المندى بماء
 الوتر اي من حسنة وتختل مطلقا وذلك لان في الماء من الجلا ما ليس في غيره
 ويظهر ان الباس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ في الازالة
في امسية المتصلة فلا يحصل فيها اصل سنة السواك وان كانت حشنة
مع قالوا لا يلقى السواك ولما كان فيه ما فيه يختار المصنف وهو
 حصولها اما الحشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المتصلة فتري
 وان قلنا يجب دفعها فورا وتحت لا سوي احدها وان قلنا بها سنها
 كل خشن خمس وبلرمه غسل الفم فورا لعصاها واعترض بان قياس
 عدم احدها سنها بالاحتزام والخمس عارضة هنا وجوابه ان ذلك حصة
 وهي كاتيا بمصيبة والمقصود منه بالباحة وهي الحصل بخسنا خلا وهذا
 ليس حصة اذ لا يصدق عليه حله بل هو عزيمة المقصود منه في ذلك
 النطاق فلا يؤمن فيه ذلك كما ينادي خاله فالبعض خبر السواك مطهر للفم
 لان معناه انه آلة تنقيه وتزيل بقية فطو طاهرة لعودية لا شرعية كما
 هو واضح ولا يجب عتقل الواجب على من اكل الحسل له دسومة ان اتها
 ولو بغير سواك **في** اي يباكر للصلاة وضعا وقلها وان سلم من كل ركعتين
 وقرب الفصل ولو لافا قد اظروهم وان لم يتغير فمه والقياس انه لو تله
 او لم يسه له نذركه انما يفعل قليل كما ليس له دفع المار بيمين يديه
 بشرطه وان سال تنقروا ثوبك كن ولو من مصلا اخر وكسرة التلاوة او
 الشكر وان تسوك للقرأة على الوجه ويفرق بينه وبين تلمس بعض بعض
 المسودة بان يثاوها على الداخل مستقيها ومن ثم كفت نية احدها عن باقها
 ولا كذا كذا هنا لما تقرر انه ليس لكل ركعتين وان قرب الفصل وكانه بين الصلاة
 وان تسوك لوضوئها لم يفصل بينهما ويقعله الفارعي بعد طراغ الية وكذا الطح
 كما هو ظاهر فلا يدخل وقتها في حقه ايضا لانه ممن قال بقيدته عليه لتصل
 هي به لعل لرعاية الفضل والصلاة الحنانة والطواف وذلك لخبر الحميري
 باسناد جيد ركعتان سواك افضل من سبعين ركعة بلا سواك وليس فيه دليل
 على افضليته على الجماعة التي سبع وعشرين ركعة لانه لم يتحد الخبر في الحديثين

مينا

لان درجة من هذه قد تعد كثيرا من تلك السبعين ركعة والاضاحية الجماعة
 اصح بل في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان لحاكم شاهل على
 عادته في تصحيحه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن قتيق العبد
 المراد بالدرجة الصلوة لخبر مسلم صلاوة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من
 صلاة الفرد ينادي عفيه كانه ليس متفقا عليه كما مر جوابه اي لا مكان الاخذ
 بفضليته مضمونا للدرجة التي في غيره فتكون صلاوة الجماعة لخمس وعشرين
 صلاة وخمس وعشرين درجة وهكذا هو لا يلق بباب الثواب المبني على
 سعة الفضل والمابع من حصة تحمل الدرجة على الصلوة ومنعه ايضا ان
 الصلوة خمس وعشرين وسواية الدرجة سبع وعشرين فليكن يتلقى الحمل
 مع ذلك جليل فلا يشكال بوجهه وبمسلم ان الدرجة الصلوة فلا يستلزم
 الجماعة فوايد بحمد الله ايدة على هذا المضعيف في مقابلة الخطا البهاو
 بوقر الخشوع والحفظ من الشيطان لم يند الكمال والثواب وغير ذلك
 كما وردت به السنة وذلك يربط على رتبة السواك بكثير فلا تعارض
 واما الحمل الذي ذكره شيخنا في سترح المرض فلا يخلو عن كلفه ومخالفة
 الظاهر الحديثين فيحتاج لدليل لا مكاب الجمع بغيره ما يوافق ظاهرهما
 كما علمت وجا بسند حسن عن ابن عمر ان الجماعة في مسجد العشرة خمس
 عشرة صلوة وفي مسجد الجماعة خمس وعشرين صلوة ومثل هذا لا
 دخل للراي فيه وهو في حكم المرفوع وانه يندفع ايضا تفسير الدرجة بالصلوة
 لان احاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين واحاديث الصلوة متفقة
 فلا على ان الدرجة غير الصلوة كما انما يختلف بالجار والصلوة تختلف
 بها وان كان من حيث المسجد فتكون الصلوة جماعة في مسجد العشرة
 وهو ما بان بالدروس باثني واسعين صلوة وفي مسجد الجماعة وهو الذي
 لاكثر جماعة غالبا باثني وخمسين صلوة وهذا ايضا ما قدمته ان تصحيح
 الجماعة يربط على تضعيف السواك بكثير وتوعد من عادته ادما السواك
 لغمة استاك بلطون ولا نزك ويجعل لها والغيرها ولو بالسجدة ان امن
 وصور مستقر اليه وكراهة بعض بذهمة له فيه اطا لوان في ردها
تغير الفم نحا او لوانا ببحر فخر او كل كربة او طول استوت او كربة كلام
 لخبر الصحيح السواك مطهرة اي بكس السواك وقصها بمصدر ميم معني اسم
 الفاعل من التطهير او اسم الاله للفم مريضات للرب ويتأكد في مواضع
 بحر قراءة قرآن او حديث او علم شرعي او آله ولذكر كالتسمية او الوضوء
 وكذا حور مشجد ولو خاليا ومثل وغيره لم يحفل بقيده بغير الخالي ومن
 بينه وبين المسجد لان ملكته افضل فروعها وعوا بكراهة دخوله
 خاليا لمن اكل كرها خلا في غيره وتحفل التسوية والاول اضرب وكراهة اكل

على الصلوة

التضحي

حسين

تغير السواك

في

وتوم واستيقظ منه وتجدد في السجدة وعند الاحتضار وللصائم قبل الزوال
 الخاف في غير ذلك للذكر الكسائر للتسمية مع ذلك كل امر ذي بال التماس
 للسواك بغيره كدور طاهره مخلص عنه لا يمنع نذب التسمية له ويوجه
 بانه حصل هناك مانع من طهوره التاهل كمال النطق بها وسبق ان يكون بالهين
 مطلقا لا ينافي مباشر الفذر مع شرف الفم وشرف المقصود بالسواك وان قيل
 بجانب الفم لا يبعد ويتبع ان ينوي بالسواك التسمية كالسبل بالجماع ويؤخذ
 منه انه ينبغي عني يتعم حتى لو فعل ما لم يتصل به نية ما بين فيه بلائمة التسمية
 لم يثبت عليه وان يعود في المني ليل لينة وان جعل ختمه والجماع فحتم
 والاصابع الثلاث في رقبته وقفه وان يبلغ رقبته او لا متباعدة عن العذر
 وان لا يمسها وان يضعه خلق اذ به اليسرى لم يرضه وان اقترا بالاصابع
 بغير اذن عنهم وان كان بالارض لضبه ولا يعرضه وان يغسله قبل وضعه
 كما اذا اراد ان يتكبر به ثانيا وقد حصل له الخوض وكافره ادخاله ما وضو به
 اي اذا كان عليه ما يوقره كما هو ظاهر وان كان يد في طوله على شتره
 لا يستكر بطرفه الاخر قبل ان يذرى يستقر فيه وهو يسواك الغير بلان
 ولا في حرام والاختلاف الاول في التبرك كما فعلت عائشة رضي الله عنها
 ويتأكد التحليل انما الطعام وقيل بل هو افضل من السواك للاختلاف في وجوه
 ويرد بان موجد في السواك ايضا مع كثرة قوا ابدته التي تزيد على السواك
 ولا يبلغ ما يخرج بالخلل في خلاف لسانه لان الخارج به يغلب فيه عدم
 التغير **والذكر في حالة من الحالات** بالهوسنة مطلقا ولو لم يكن لاسنان لها
 مرداة مرضاة للرب **في اللصا بعد الزوال** كان خاوف فيه وهو يوم اوله
 وبقيته في لغة ستادة تغير الطيب عند الله من ريح المسك يوم القيمة كما صرح
 في الحديث وذكر يوم القيمة كانه محل الجزاء والافاضة عند الله تعالى موجه
 في الدنيا كما ذكر عليه حديث اخر واظيبتة تدل على طلب بقائه ودل
 على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر رواه جماعة وحسنه بعضهم ان
 من خصوصيات هذه الامة الفم يمسحون وخافوا فواللهم اطيب عند
 الله من ريح المسك والمطبا اسم لما بعد الزوال ويمتد لخطه الى نصف الليل
 ومنه الى الزوال صباح وحكمه اختصاصه بذلك ان التغير بعده **في**
 عن الصوم الخلو المعد خلافا فله قبله وانما حرمت ان لا دم الشهيد
 لا ففانقوتة فضيلة على الغير فمن لم لو سواك الصائم غيره غير اذ
 حرم عليه لذلك ولو تهاض التغير من الصوم قبل الزوال بان لم يتقاط
 مفطرا يتابعه تغير لئلا كره من اول النهار ولو اكل بعد الزوال فاسيا
 مغيرا او نام وانتبه كره ايضا على الاوجه كانه لا يمنع من تغير الصوم
 فغيره ان الله له ولوضهنا وايضا فورد وجد مقتض هو التغير ومانع هو

عائشة رضي الله عنها والصباح

عليه

الخلوف والمانع مقدم لان يقال ان ذلك التغير اذهب تغير الصوم هو
 لا ضملا له فيه وذهابه بالكلية وذكرها في فتن السواك لذكرها كما
 عليه حج ونزول الكراهة بالعراب تغيبه هل كره ان الله
 الخلو في بعد الزوال يغبر السواك كما صيغته المتصلة كان السواك
 لم يكره لعينه بل لان التسمية له كما تقرر فكان ملحوظ الكراهة له والله
 اهم من ان يكون سواك او غيره او لا كما دل عليه ظاهر تقييد هذا التسمية
 بالسواك والله تعالى اعلم او في الصوم للصائم ان الله الخلو في سواك او
 غيره كل محتمل والقرب المذكور الاول والكلام مع الثاني فتأمل
والشبهة اوله اي الوضوء للاشباع والتغير لا وضوء لمن لم يمس الله وا
 خذ منه جهرا وجوهها وردة اصحابنا لصحة او حمله على الكامل
 لما ياتي في المضمضة واقلها بسم الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم
وان تركها ولو عمدا **في السنة** بابيها انما كانا لا بسم الله
 اوله واخره لا بعد فراغة وكذا في الكل وخوفا كما يصرح به كلام
 وغيره بخلاف نحو الجماع لكراهة الكلام عنده وهي هنا سنة على
 وفي نحو كل سنة كفاية لما ياتي في اربع اركان الصلوة ويتردد النظر
 في الجماع هل يكفي تسمية بماء والظاهر نعم **وعسل كفيه** الموعود
 وان تيقن طهرهما وتبين غسلهما معا لا تنزع قيل ظاهر تفرقة السواك
 اذ اول سنة ثم بوضه التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشق
 وانه صرح جمع متقدمون قال في ذكره وهو المنقول واليه يشير الحديث
 والمنص انتهى وليس كما قال بل المنقول عن السلفي رضي الله عنه وكثير
 من الصحابة اوله التسمية وحزم به المصنف في جموعه وغيره فينوي
 معها عند غسل اليدين وهو المراد باوله في المتن بان يقرن التنية بها
 عند اول غسلها كقرن بابتهايم الصلوة وحيد في محتمل انه يتلفظ بالنية
 بعد التسمية وعليه حديث في شرح الارشاد لشمس بركة التسمية وتحتل
 ان يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التسمية ثم ياتي بالنية الثانية
 كما ياتي بتكبير التحريم كذلك فاندفع ما قيل من انها مستعملان بين التلطف
 بالنية ولا يغفل التلطف معه بالتسمية ومن صرح بانه ينوي خيرا
 اليدين الشيخ ابو حامد والشافعي القائلان في الصلوة والبراد يقرن
 التسمية على غسلها الذي عرفت واحد فقد قلنا على الاشباع وهو هذا القول
 يكون لا يستكر بين غسلها والمضمضة كما سنظهره ابان الصلوة كما
 ووجهه بان اما حينئذ يكون عقبة كالحج بين الاستنسا بالجماع والماء ولم
 الا واخلو الاستنسا عن شموله بركة التسمية له او مقارنتها له دون غسل
 الكفين وهو خلاف ما صرحوا به كما علمت واعتبر قرت التنية بما ذكره لكتاب

كبر

الروضة

٢٢

القلبية

تجرب

بعضهم

على التطهير

الاختلاف

في ما عدا ما لا يباح

في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح
في ما عدا ما لا يباح

والسواك وسائر ذلك كالمسحاة والذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ما
انقص عن التلويح كما في زيادة عليها كالحق وجع وحرم من ما موقوف على
نية الوضوء التطهير والتمسك بالمدوب مما وقف الاكفان لانه يتسامح
في اما التمسك به ما يتسامح في غيره بشرط حصول التلويح حصول الواجب
اولا وحصوله من قسم وضوء ثم اعاده مرتين خلافا لما جع متقدم من كونه
ينقل مع نية غسل العضو وبما رافق ما رافق في المرفق ولو اقتصر على مسح
بعض راسه وثلاثة حصلت له سنة التلويح كما في المرفق وغيره وقوله لا يباح
تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالمطهر وبغيره كيد
وبين حسيان العرة والتخليل قبل الفرض بان هذا غسل على اخر قصد تطهير
لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل المرفق وتوقف على وجود
المرفق اذا لم يحصل التكرير بالحيث **وبأخذ السواك** في استيعاب او عدد
باليدين وجوبا في الواجب وندبا في المندوب ولو في التمام الموقوف
يكون من استيعاب العضو بالفضل والتمسك به كيدته في شريح المرفق
نظر الى الحق في الواقع في رابعة وفي يدعة لا تكون بدعة للمع الحق
ومسح كل راسه للاتباع اذ هو اكثر ما ورد في صفة وضوء صلى الله عليه
وحز وجا من خلاف موحية والفضل في كفيته ان يضع يده على مقدم راسه
ملمصا مسحة بالخرى والى امية تصد عنه ويذهب بها لقوله في
انما مسح راسه لم يديه ليصل اليها جميعه ومن ثم كان مرة وفارقا نظير
في السج كان القصد في قطع المسافة والتمسك بمغزة او طوله فلا يصح
انما مستعملا اي لا يختللا طبله بل يديه المنفصل عنه حكم بالنسبة للثانية
ويضعون البلل اثر فيه اذ في اختلاف ما من من التقدير في اختلاف
المستعمل بغيره وينبغي اقل مجزي هنا وفي سائر نظائره كزيادة خوفه
على الواجب لا يغير النكاح لتعدد الخربة فرضا والباقي قوله على المعتدل
تناقض فيه بينه بما فيه في شرح العباد وعلى وقوع التكرار فضا من عدم
له من السنن انه باعتبار فعل الاستيعاب فاذا فعله وقع واجبا **مسح**
اذنيه ظاهرهما وباطنهما بيا طن التلويح بسبائيه والى امية بما عدا ما لا
ومسح ضميرها بطريق سبائيه بما حديد ايضا للاتباع في ذلك كله نعم
في الثانيه او الثالثه من ما الراس يحصل به اصل السنة مسحا لانه طهر
واقوت لم الغافق ومما على مسح الراس فيس فعلها بعده **فان عرقه**
لنعمامة او القلشوة او الخراج او لم يرد ذلك نعم قد توجه تقيده بان
سببه توقف الخرج من الخلاف عليه **كل بالمسح عليه** وان لم يضعها على
ظهره لانه صلى الله عليه وسلم مسح بيا مبيبة وعلى عمامته وافهم قوله كل
انه لا يكفي المسح عليها استقلاله والخبر المقتصر عليه فيه اختصار بل لا

الاول

الاول وينبغي ان لا يقتصر على اقل من الربع خروجا من خلاف موحية وان
قبل اوجه له وافهم قوله ان التكميل بالمسح عليه اربعة ان شرطه
ان لا يتعدى بلبسها من حيث التلويح كان لبسها حرم من غير عذر كما
يتبع عليه المسح على حق كذا **وتخليل** ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو
العارض **والحبة الحنة** من الذكر والفضل كونهما باصابع يمينه ومن غسل
ودخلة مستقلة وعكر عارضيه للاتباع ومرسش ثلثه وواضح انه كيد
لا يتعدد عرفاته ثلاثا خروجا وحامس خلافا لما في الفقل مستعمل
وتقاس به غيره في ذلك وتخليلها المخرج يد بغير حق اي وجوبا ان ظن
انه حصل منه انقضاء الشئ والافضل **وتخليل اصابعه** اليدين بالشمع
والرجلين بيا كفيته كان والفضل لخمسة يدي يديه ومن اسفل ومثله
عنصر حتى رجليه من شراها ولا مرفق يخليل المرفق وتجب في يديه
الرجلين في حديث حسن ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يدكنا صاب
رجليه لخمسة وتجب في ملتقة لا يصل اليها باطنها الى كيدته خاتم
كذلك وحرم فوق ملتحة ويسن ان يبدأ باطراف اصابع يديه
رجليه وان صب عليه غيره على المعتدل في بالما يديه ولا يكفي يديه
لطيرة لانه ينقطع فلا يعم وقوله ولا يلتقي تحت عطفه على يديه
قباب وكسنة ايضا واستينافه لحيث فحالة ان لم يطن عمومهما
للعضو ولا كفي وان جرى بطبعة كما هو ظاهر **وتقدم اليدين** لغو لا يقع
مطلقا اي ان فضا بنفسه كما هو ظاهر وعنه في اليدين بعد الوجه
والرجلين على في البقية تطهر معا وذلك لانه صلى الله عليه وسلم
كان يمسح اليدين في تطهيره وبثانه كله اي ما هو من بان التكرار
ويجوز به ما تكرمه فيه ولا اهانة كما مر وتكره تركه **واما العرة**
بان يغسل مع الوجه مقدم راسه واذنيه وضفتي عنقه **واما طالة**
خيله بان يغسل مع اليدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض القدين
وان سقط في الكل غسل الفرض لعذر وعائيه استيعاب العقد
والساق وذلك لخبر الصحيح ان امي يدعون يوم القيمة عرا
مجلين من انما الوضوء فحق استطاع منكم ان يطيل عرتي فليقول راد
مسلم وتخليله اي يدعون بيض الوجه واليد والرجل والجل والجرة
وتخليل اسنان اللوحج واطا لهما لفضل اقلها ما رافق زيادة وكما
باستيعاب ما مر ومن فسرهما بغسل ما راد على الواجب فقد اجوز
خالق لولها لغة لغير موجب **والوجه** بين افعال وضوء السلام والخبر
ومن يجوز فيه المصنوع قبل الشروع فيما بعده مع اعتدال المعوى والحل
والزمن واليدان ويؤخذ بالمسح معسولا للاتباع ومرجوهما في طهر

في ما عدا ما لا يباح

مطلع

السنة واذ اذلت فالعبر بالآخره ومضى كان البنا بعد ذلك والوطي فعمله
 لم يقتطع استحضاره للسنة كما هو **واوجه القول** مطلقا حيث لا عذر لانه
 صلى الله عليه وسلم رآه رجلا يصلي وفي ظهره قدميه لمحة مثل الذرع
 لم يصبها الا فامره ان يعيد الصلاة وضوءا واجابوا عنه بان الخبر ضعيف
 مرسل وبانه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الحلقاء لحضرة النبي
 ولم يتركوا عليه **ونكره** **استعانة** بالصليب عليه لغير عذر لانها منزهة لا تقرب
 بشعده في خلاف السنة وان لم يطلبها والسنة اما للبالغ او للتاكيد اما
 في عمل الله عضا فكلوهة وغيب طلبها ولو باجرة مثل فاطلة عما ياتي في
 الفطرة وقولها على من تعبت طريقا لطهرة فان قدرها تيمم وصلى وفي
 وهي في احسن طرقها ما مباحة **ونكره** **اللفظ** لانه كالتي يري من العباد
 فقول خلاف السنة على ما في التحقيق وشرحي مسلم والوسيط وصح في
 والجمهور اباحته والرافعي كراهته لغير ثبوت ورد بانه ضعيف **ونكره**
التسبيح وهو اخذ المالح بنحو خرقه فلا ايقام في عبادته خلافا لما
 نازعه كان حكيمهما مع ان الخلاف بقوته فيما قبله ايضا فغير مقابله
 الحاكم الذي به فلا اعتراض عليه بين نكره في الجهر **الحج في الموضع** لانه
 ينزل انزاع العباد فقول خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم رددنا
 حتى به البية للحل ذلك عقيب العمل من الجناية ما لم يحتج له بخبر او
 خضعة انصافا بحسبه او لثبوت عقبة فلا يثبت نكره بل يترك فعله
 ختار في شروح مسلم اباحته مطلقا وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له
 مدبل يمسح به وجهه من الوضوء وفي رواية حرقه ينضو بها صبي
 الحاكم وضعفه الترمذي وعلى كل ينبغي حمله على انه في حاجة ولا روى عنه
 بخلاف طرق ثوبه وتعله صلى الله عليه وسلم مرة لبيان الخوار ويقف حامل
 المنقوشة هنا وفي الغسل عن يمينه والصاب عن يساره وكانت ام عاتكة
 رضي الله عنها توضع صلى الله عليه وسلم وهي قائمة وهو قاعد **ونكره**
بعده اي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاضل عرفا فيما يظهر نظير سنة
 الوضوء التي لم تلبس بعضهم قال ويقول فوراً قبل ان يتكلم **الاستسقاء** واما
 بيان للاكمل **استحباب** ان لا الله **الحمد لله وحده لا شريك له** **والسنة** ان
عبد الله **ويصوره** **لنكتل** ذلك بفتح ابواب الجنة الثمانية لئلا يلهي ليدخل من الله
 شاك **الحمد لله** **اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين** رواه الترمذي
سبح **نك** مصدر جعل على التسيب وهو يربا الله من السوا اي اعتقاد
 على ما يليق بحاله منصوب على الله بدل من اللفظ لفعله الذي يستعمل فيقول
 معناه ولا تصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدر **سبح** بل **سبح** مشتق منه
 اشتقاقا حاشيت من حاشي ولوليت من لولة وافقت من اف **الحمد لله**

جتي

لا يورث

استحباب

واو من اذية فالكمل حلة واحدة او عاطفة اي وخمسة **استحباب** **استحباب**
الذات **استحباب** **والتوب** **البك** لان ذلك يكتب لئلا يله ولا يتطرق
 اليه الطالح كما صح حتى يرى نقابة العظم وبين ان ياتي بغير هذا
 كذا كما مر مستقبل القبلة بصدرة رافعا يديه ويصير ولو طوى اعني كما
 بين امر الله موسى على الراس الذي لا يشعر به تشبها للسماء وان يقول عقبه
 وصلى الله وسب على محمد وآله **ونكره** ان انزل الله اي نكاحا كما هو الكفر
 فتر ايت بعض الائمة صرح بذلك **تنبه** **معنى** **استغفر** اطلب منك
 المغفرة اي ستر ما صدر منك من نقصان قصوه في الاستغفار في سبق ذنب خلا
 من رعدة وظاهر كلامهم نكاح والتوب البك ولو لم يمتثل بالثوبة وا
 استشكل بانه كذب وتجاوز بانه خبر ببعض الائمة اي امالك ان تتوب على
 اوهوب او على خبر يثبه والمعنى انه بصورة التائب الخاضع الذليل ويأتي في
 وجهت وحج وخضع لك سعي ما بواجب بعض ذلك **وخلف** **دعا** **العقبات**
 المذكورة في الحديث وغيره وهو مظهر **الذات** **اصول** **الحمل** بخذ به ووروده
 من طرق كذا نظر البها لا كمالها لا تخلوا من كذا اب او متهم بالوضع كما قال
 بعض الحفاظ في ما قطة بالمره ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله
 السلي وغيره ان لا يثبت ضعفه فانقص ما قاله المصنف والرفع ما طاله الله
 عليه وبقي للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب
 ومن المشهور منها استقبالات ليلة في جميعه وكذلك وبتا كذا كالموالات ليلة
 الخلق فيها وتحت ريشته وحمل ما يمين منه على يساره وما يعرف منه
 عن يمينه ونكره نكاح بالاعذار ولا بكرة ولو من عاتك لانه صلى الله عليه وسلم
 كل ما هاتفي يوم فتح مكة وهو يغسل وتكلم الوجه بالما واعتراض حديث فديوي
 بانه لبيان الجوار واسراف وفعل شرط وان يكون مائة نحو مد كما ياتي وتعمد
 الخفاف اغفاله كوقية وعقبيه وخاتم يصل اليها ما تحت وغسل رجله يمينه
 وشربه من فضل وضوءه ورش ان امره به وان توجع حصول فقد له فيما يظهر
 وعليه حمل ريشته صلى الله عليه وسلم لانه ربه قيل وان كايص ما انا به حتى
 يطق مخالفة للمحوس وبينت ما فيه في الفتاوى وكان صلى الله عليه وسلم
 اذ التوضا افضل ما حق سبيله على موضع سجوده فيلبي ذب ذلك من
 احتاج لتطبيق محل سجوده بذلك الفضلة خلافا لما يوجهه كلام بعضهم
 من نذبه مطلقا وصلاة كقديم بعده اي تحت يمينان له عرفا كما ياتي
 كما فيه فيل الجراحة وتصلان بغيرهما كخيمة المسجود وفي مسجدة الحق
 خلاف والمراجع عدم نذبه واعتراض بان حديثه يعمل به في الفضائل ويرد
 بما مر في كماله يشير اليه قول المصنف ان خبرها موضوع فينقد بربطه
 من الموضع هو شاذ بل الضعيف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل الفراغ من

فما يظهر

عرب
القياس

حالا

الشيخ
عبد الله بن عبد الرحمن

الشيخ
عبد الله بن عبد الرحمن

ويصح ما اوضح في الفتاوى
 حتى ينزل وضوءه وايضا يراه في
 مخالفه للمحوس

مطلب
في التوضوء

الوضوء بعده ولو في السنة على وجه استصحابه بالاصل الطهر فلا نظر لكونه
 يدخل الصلاة بطهر متأكد فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفلحة وقبل
 الركوع انه لو شك بعد وضوء في اصل غسله لم يرد اعادته او بعضه لم يلزم
 بل حصل كلامهم الاول على الشك في اصل الوضوء نفسه **فرع** صلى الجنب مثلاً
 كلاً بوضوء مستقل لم يعلم ترك مسح الرأس مثلاً من بعد اكله ثم اعادته الجنب
 لم أن كل وضوءه لغتاً يفرض ان التكرار منه واعادته به اجزاه لان التكرار
 ان كان من غير فواضع او منه فقد كمل وان اعادته بأكملها فلا خلاف
 لمن وهم فيه لا متتابع الصلاة به لاحتمال ان التكرار منه فنية غير جارية
 ومن لم يوقع واعادته لم يبق عليه الا العشاء كما لو تضرع عن حدث
 عليه لم يعلم التكرار من هذا ايضا لان التكرار الاول ان كان من العشاء
 فليس عليه غيرها او من غيرها فوضوء العشاء كامل وقد اعادته به مع
 الحزم بالنية في الوضوءين **باب مسح الخوف** المراد به الجنب او
 الحق الشرعي وكلاهما فحتماً هنا مبني في غيره فلا يرد مسح لبس خفي على
 لبسها وخفيها وان كانت الخوف عذلة لوجوب التيمم عن فحتماً
 كالصحية بخلاف ما لو لم يكن الا رجل فان بقي من وضوء الخوف بقية وان
 قلت تعين لبس خفيها لمسح عليها وان لم يبق منه شيء مسح على الخوف وحده
 وذكره هنا لتمام مناسبتها بالوضوء لا بد بعد غسل الرجلين فيه بل ذكره
 في خامس فوضوءه لبيان ان الواجب الغسل والمسح وبخبر جمع التيمم ان
 في كل مسحاً مبرئاً واحاديثه كثيرة صحيحة بل هي متواترة ومن **قال** بغير
 الخفية يعني ان يكون التكرار اي من اصله كقول **الحديث في الوضوء** ولو وضوء
 سلس لم يترك في غسل واجب او مندوب وكذا في ان الغسل بأكمله
 الغسل اذا مشقة واحتمل جود ان الغسل افضل منه نعم ان تركه في
 عن السنة اي لا يتأثره الغسل عليه كما من حيث كونه افضل منه نعم
 سواء اوجد في نفسه كراهية لها فيه من عدم النظافة مثلاً ام لا فعلم ان
 الرغبة عنه نعم وان من جمع بينهما اراد الايضاح أو تسكياً في جوابه اي
 لتحيل نفسه النظافة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوات الحق فاجابة
 ههنا حدث وهو متوضي ومعه ما يكفي لولبسه ومسح كان غسل كان
 افضل لم يكره تركه ومثله في الاولين سائر الرخص وقد يجب لغيره
 فون عرفه او افتاد اسير وجعله بعضهم هنا افضل لا واجباً ويعين
 حمله على جرد فون من غير ظن لكن سيأتي انه يجب المبدأ الى ان تقادس
 ليحي ولو على بعد وانه اذا عارضه اجاز الغسل عن وضوءه فقدم الغسل
 او لكونه لا يسهل بشرطه وقد نصيب الوقت وعنده من الهام لا يكتفي
 لو غسله بكتفيه لو مسح وقد نهيهم كان لبسه محرم نهيهم اذا لبسه

يفرض

لما

مبلغ

عن التيمم

بل

البدار

كلا

بشرطه كانت المدة فيه **المقيم** وكل من سفره لا يبيح القصر **يوماً وليلة** و
للسافر قصر **ثلاثة ايام** **ليلاً** المتصل بها سواء سبق اليوم الاول
 ليلته بان يحدث وقت الغروب او لا بان يحدث وقت الفجر ولو حدث
 اثنائيل او فارق اعتبر قدر المضي من منة الليلة الرابعة او اليوم
 الرابع وكذا في اليوم واللييلة للنص على ذلك في الاحاديث الصحيحة
 واستدل المدة التي تحسب **من** انتهى **الحديث** كقول او يوم او من ولو
 نحو محبتون كما اقتضاه اطلاقهم وبوجه بان المحبتين في كل شرط
 خطاب الوضوء كما يأتي في شروط الصلاة وحديث قائلين و
 غيره سواء في ذلك فيجب ان يلتزم استئذاناً كانه كالصلاة عليه فله
 عند ذلك وعلى الاول ان افاق وقد بقي من المدة التي حسبت عليه
 من الحدث شيء استوفاه وهو فلا على ان عليه التحق الصبي المميز
 بالمجنون فيما ذكره ولا اذن احدا يقول به فلو عبر بانه ليس مثلاً
 للصلاة لسلم من ذلك **بعد لبس** لدخول وقت المسح به فلو حدث فوضوء
 وغسل رجله فيه لم يحدث فابتدأ بها من الحدث الاول ويسن للآخر
 قبل الحدث فقد لبس الوضوء ومسح عليه واغتفر له هذا قبل الحدث
 بان وضوءه تابع غير مقصود ومن لم يحسب المدة المدة من الحدث
 ولا مسح سكتس يحدث غير حدثه الدائم وتيمم لغيره في الما
 كمرض وبرد الما لجل له لو بقي طهره الذي لبس عليه الحق فان
 كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل او بعده مسح للوقت
 فقط كان مسحاً مرتباً على طهره المفيد لذلك لا غير فان اراد
 الفرض وحسب النزح وكما قال الطهر لانه حدث بالنسبة للفرض
 الثاني فكان له لبس على حدث حقيقة فان طهره كابر في الحدث
 واستشكر جوات لبسه لمسح عليه مع بطلان طهره بخلاف اللبس
 بينه وبين الصلاة واللبس في حاله كانه يغتفر له الفضل بما بين ملا
 الحج وهو مسح اللبس وان تكرر وتوضي السلس والتيمم وحسب
 الاستيفاء وغسل الرجلين وضوء المسح في التيمم المحض لغيره في
 اما ان يتكفل الغسل وتكلف حرام على الوجه لان الفرض انه مضروب
 في المصيرة بزداد والذي يجزئ الفاضل لمسح النوافل لا فاق غسل
 لكل فرض ففي بالنسبة لغيره من انفسام السكتس اما تيمم فلو قد اما
 فلا مسح شيئاً اذا اوجده لبطلان طهره بزيده وان قل **فان مسح**
 بعد الحدث ولو اوجده خفيه **حاصل** **مسح** **او غسل** اي مسح سفره
 واقام **استوفى مرة** سفره تغليبا للحضر نعم ان اقام في الثاني بعد
 مضي أكثر من يوم ولييلة واحدة ما مضى وتخرج بالمسح الحدث ومضي

مبلغ

وقت الصلوة خضرا فلا عبرة بغيرها بل يستوفي مدة المسافر وفارق
 هذا اعتبار الحديث في ابتداء المدة فان العبرة في نجوار الفعل
 وهو الجوار وفي المسح باللبس به لانه اول العباد له الدليل ان
 من سافر وقت الصلوة له قصرها دون من سافر بعد جرحه بحرامه
 بها فدخل وقت المسح كدخل وقت الصلوة وابتدأه كابتدأها
وبشرطه ليعود المسح عليه ان يلبس بعد كل طهر فكل بدنة من الجوار
 ولو طهر سلس ومتنهم بغيرها او مفهوما للغسل كما علم من
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اذا تطهر فلبس
 خفيه فلو غسل جلا وادخلها من تحتها لم يجر المسح حتى
 يترفع الاول كل دخلها قبل كل الطهر وغسلها في ساق الخوف في الطهر
 محل القدم او غيرها في مفرها لم يجرها عنه المسافر الخوف ثم اعاد
 اليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها من حديث قبل وصولها
 محل القدم وانما يبطل المسح بان التهمة عن مفرها المسافر الخوف بقيد
 اللات ولم يظهر منهما شي عملا في اصل فيها **سائر** هو وما بعده الخوال
 ذكرت شروطا نظرا لقاعدة ان الحال مفيدة لصاحبها وانما اذا
 من نوع المأمورية او من فعل المأمورية او من مفرها وادخل مكة
 محمدا فالحال اضرب هذا احالة فان قلت هذه المأمورية اي المأذ
 اي القسمين قلت **بشرط** كونهما من الاول باعتبار ان المأمورية اي المأذ
 فيه لبس الخوف والسائر وما بعده من نوعه اي مما له به تعلق
 ومن الثاني باعتبار الحاقه بفعل المكلف او تنفذا عنه **فرضه**
 ولو نجور حاج شفاق لان الفرض هنا منح نفود التاوية فارق سائر
 العورة وهو قد مره بكعبية من سائر جواربه غير المأذ على سائر
 العورة لانه يلبس من اسفل ولا يستر اسفل البدن بخلاف سائرها
 فيها ويكون السراويل من جنس الخفة وان اختلفا فيه ولا يضر
 البطانة وانظارة لا على الحادي ولا نضال البطانة به اجزا السترة
 بخلاف حورب تحت **ظاهر** لا جنسا ولا منتحسا بل لا يعفى عنه مطلقا او
 يعفى عنه وقد بطل به ما المسح لا تنفأ باحة الصلوة به وهي المقصود
 الاصل منه ومن ثم لم يجر له الضاحي من المصحف على المنقول المعقود في
 الجوع وغيره ومن اوهم كلامه خلاف ذلك تبين حمله على لبس
 حدث بعد المسح **نعم** يعفى عن محل حرته بشرط جنس ولو من خفة
 بطبع اليوم البلوى به فيظهر ظاهرة بغسله سيرا بالتراب ويصلي فيه
 فيه الفرض والنقل ان سائر الخوف تتركه ويظهر العفوة عنه ايضا
 في غير الخفاف هي لا يبيسر حرته **الوجه** **بشرط** **نعم** **الشيء** **فيه** **لا** **يغفل**

ق

م

لصوائح المحتاج اليها غالبا في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة
 وخوة وثلاثة ايام للمسافر ويحجه اعتبار هذه في السلس وان كان محروقا
 اللبس لكل فرض لانه لو تركه ومسح للتوافل استوفى المدة كما لها ففقد
 قوة حقه بها وتحتل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فعمله لا
 يبرهن قوته وان افعد لاسية **لنرد** **مسافر** **حاجة** المعتاده ثلاثة
 ايام والماض المسح عليه كواسع داس اوضيق ولا يتسع بالمشي عن قرب
 وريق لم يجلد قدمه **نعم** **لنرد** **مسافر** **حاجة** المعتاده ثلاثة ايام
 ذكرهم له وللمقيم ان المراد التردد لحواله سفر يوم وليلة للمقيم وسفر
 ثلاثة ايام للغيره والذي ينبغي ان نخبرهم بالمسافر هنا للعالم وان المراد
 في المقيم حتى تزدده الحاجة اقامته المعتادة عالميا من واما فذكر سفره
 وخواتمه له واعتبار تزدده لها فلا دليل عليه ولا حاجة اليه مع ما قرره
 فتأمل **فيل** **بشرط** ايضا ان يكون **حلالا** فلا يكفي حرر لرجل وخوة
 معصوب ونقد ان الرخصة لا تنطبق بالمعصية والاضح ان ذلك لا يشرط
 كالتيتم معصوب لان المعصية ليست لذات اللبس بل الخارج ومن كبر
 حق الحرم لان معصيته من حيث اللبس لا غير فهو كمنح الاستحباب
 لان المانع في ذاته وانما منعت المعصية ما لفسر الخخص لانه مبيح و
 لمعصون هذا ليس مبيحا بل مستوفي في ذاته وانما منعت **والجبري**
لا يمنع ما نصب على جلية اي نفوذة وان كان قويا قلن تنابع المشي
 عليه **في** **الضاحي** لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف اليها المنصوص وليس
 كخوف البطانة والظاهرة بلا اتخاذ لان هذا مع عدم منعه لنفوذها
 الى الرجل يسمى خفا فهو كمن يصل لما من محل حرته بخلاف ذلك كجلدة
 سندها على جلده واحكامها بالربط لجامح ان كالا لا يسمى خفا وفي وجه
 ان اعتبر ما المسح كالمسح وهو ضعيف نقلا ومدركا وان جرى عليه
 لان ادنى شيء يمنع ما المسح اما مسح يمنع ما الغسل فيجزي طيلة وجرح
 مطبقة **ولا جرم** **موقاف** نعم الجرح وهو عند الفقهاء خف فوق مطلقا
 والبراد هنا خفان صالحان وقد مسح على اعلاهما فلا يجري **في** **الظاهر**
 لان الرخصة انما وردت في خف نعم الحاجة اليه وهو ان نعم
 الحاجة اليه اي عالميا فلا تنظر لعمومها اليه في بعض الاقاليم الباردة
 مع انه يمكنه ادخال يده مثلا ومسح بعض الاسفل وتوصل البلل
 اليه من موضع حره فان قصده او لم يعلو وحده فلا لوجود الماء
 بقصده ماله يمسح مسحة وان لم يصلح الاسفل فكاللغافه فيمسح الى اعلى
 او الى اعلى مسح الاسفل فان مسح الى اعلى فوصل الاسفل فانتقلت اليد
 الى ريع او لم يصلح واحد منهما فلا اجزا وذا والطاقين ان خيطا ببعضهما

نعم
الاستحباب

خوف

والظاهر ان
الظاهر

بلله

لحيث نغز في فصل أحدهما كالحرف الواحد كما في قوله في الصلاة
وهو يظهر الفصل أو المسح حار مسح الحرف على لانه صار أصلا أو وهو على
فلا كما للشر على حدث ولا يجري مسح حرف فوق حبيزة لانه ملبوس
فوق ممسوح وهو مسح العمامة **وتحجور مستوفى** **قوله** **شدد** قبل المسح
بالعر الحيت لا يظهر شي من تحت الفرض **تندب** عري سارج بقوله
شدد قبل المسح وقصينته انه لو لم يمسح المشقوق ولم يشده لا يجرى
النه يجزبه المسح عليه وفيه نظير لوجه لانه بالحدث شرع في
المدة وحيفه فليحسب المدة على من لم توجد فيه شروط الحجاز أو
لوجه ان كل ما طاروا وما يمنع المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه
او بعده نظرا لانه **في الأصح** حصول الستر والاتفاق به في الالة
والاعادة بسهولة وبه فارق جملة الاداء السابقة واستشكل بانه
لا يسمى حجابا ولا يبرد بمنع ذلك وتسميته زجورا انها هو اصطلاح
لبعض النواحي فلا ينظر اليه وتسلمية ففقد في معنى الحق من كل وجه
بخلاف نحو تلك الجملة اما اذا لم يشدد كذا فلا يفي وان لم يظهر شي
من الرجل لانه يظهر بالمشي **وبين مسح** **ظاهره** **اعلاه** السائر لظهور الفتة
واسفله وعقبه وحرفته **خطوطا** بان يضع يده تحت عقبة ومناه على
ظهر اصابعه ثم يمر اليمنى باليمنى واليسرى لا طرف اصابعه من تحت يده
بين اصابع يديه ثم يمر في ذلك بحدتها صحيح وبفرض ضعفهما المغير
يعمل به في الفضائل فاندفع ما قبل كان الا وفي ان يقول ولا عمل يدا
بين لانه لم يثبت في سنة على ان الفرق بين العبارتين عجب واستيعاب
خلافه وفي تكرره تكرار مسحه **وتنسى مسح** كما في الرأس ومن
احد امسح بعض شعرة ثقبالة على المواجهة وان تحت جميع اذنه لا يجري
قطعا وله وجه وباله وغسله وكراهة هنا لانه يغسله ولا يجري
شي منه **عادي الفرض** الا باطن باليخاخي الفرض اتفاقا **ظاهره**
ما عادي **اسفل الرجل وعقبه** وهو موخر القدم فلا يفي مسحه ذلك على
امده لانه لم يرد الا قصار عليها وتحت على الاعلا والرخص يتعين
لا تناع قل **حروقه** كاستفاده لما ذكره **والله اعلم ولا مسح** **شك في** **بها**
المدة كان شك في زمن حدثه او ان مسحه في الحضر والسفر كان المسح
بخصه ستر وطها منها المدة واذا استاك بها صح كصل الفصل وظاهر كلامه
ان الشك انما يمنع فعل المسح مادام موجودا حتى لو كانت الحان فعلة
شك مسافر فيه في ثاني يوم ثم ان قبل الثالث مسحه واعادها فعلة
في الثاني مع التردد الموجب لا متناعه وفي المصروع لو شك اصاب بالمسح
ثلاثا فاصوات او اربعها حدث في وقت المسح بلا كثر وفي اداء الصلاة

كلام

بلا قل احتياطا للعبادة فيها قيل هذا اما في لقوله لو شك بعد خروج وقت
الصلاة في فعلها لم يلزمه قضاءها وانتهى وهو اشتباه لما ساد ذكره او ابل
الصلاة انه ان شك في فعلها لم يلزمه القضاء او في كونها عليه لم يلزمه مع
الفرق بينهما **فان اجنب** او حاض لنفسه لا يسه في اثنا المدة **وجوب** عليه ان
اداء المسح **لحد لیس** بان يترجعه ويتطهر ثم يمسح لا تجزبه مسحه بنية
المدة الغسل في الحق لان خوف الحناية قاطع للمدة لا مردا ليزع منها
الدار على عدم جبرها غيره ولا في الاكثر تكرار الحدث لا يصح وانما لم
يؤثر في مسحه الجبرية لان الحاجة فيها اشدد واليزع اشق ولو تجسسا
فغسلها فيه بقيت المدة لا امر باليزع في الحناية دون الحدث وليس
هو في معناها **ومن نزع** خفية او بحدتها والحدث لم يمكن غسله في الحق
او انقح بعض المشرح او ظهر بعض الرجل او اللقافة عليها اي ولم يستر
حاله ولا يحتمل التعوض عنه نظير ما ياتي في كشوف السطح لتساير العورة
ويحتمل الفرق بان هذا ان ادركته خفافه ثم وهو الذي يجره كاهن من طائفة
بظهره ينزل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور با
لفعل ولم يخطوا بتطير ذلك ثم ويشره ان ما هنا رخصة والتأكد في
شرطها يوجب الرجوع للاصل ولا كذا كستر العورة او طال ساق اللق
على العادة فخرجت الرجل الواحد لو كان معقدا الظهور شي منها وانتهت
المدة ولو احتمل لا بطل مسحه فلهذا استيناف مدة بخرى لم ان وجد وحده
مما ذكره **وهو يظهر المسح** وان غسل بعده رجليه لانه لم يغسلها باعتقاد الفرض
لنقطة بالمسح **غسل** **قوله** **مبه** فقط لبطان ظهرها دون غيرها بذلك لان
الاصل الغسل والمسح بدله عنه فاذا قدر على الاصل نعين ويتم راي
الما في قوله **يتوضا** لان الوضوء عبادة يبطلها الحدث فيبطلها كل ما يجرى
بعضها كالصلاة ونحوها بان الصلاة تحب فيها الموالاة بخلاف الوضوء
ثم رابت شارحا اجاب بخوة وخرج بظهر المسح بظهر الغسل بان توضا
وليس الحق انزع قبل الحدث او حدثا ولكن توضا وغسل رجليه
في الحق فلا يلزمه شي **باب الغسل** **بفتح** الغين مصدر
غسل واسم مصدره غسل وبطونها مشتركة بينهما وبين الماء الذي
يغسل به وكسرهما اسم لما يغسل به من سدر وخوة والفتح في المصدر
واسمه اشهر من الفم وافصح لغة وقبل عكسه والضم اشهر في كلام
الفقهاء وهو لغة سبلات الماء على الشئ وشرعا سبلانة على جميع البدن
بالنية ولا يجب فور او ان عصي بسببه بخلاف جنس عصي به لا تنقطع
المعصية ثم رددوا معها هنا **موجبة موت** مسلم غير متهم كالجعل
متاكرة في الجنائز ولا يرد عليه السقط اذا بلغ اربعة اشهر او لم

فبطل

٢٩

في كل موضع للرجل انقطاع الدم
وان كان في موضع واحد من ارجل
الرجل انقطاع الدم
فان كان في موضع واحد من ارجل
الرجل انقطاع الدم
فان كان في موضع واحد من ارجل
الرجل انقطاع الدم

اذا التقطت الحائضات الى
اي حاوية ولا يات
التحاذي الا بتعيب
الحائضات لا بعض
لان حائضات الحرة فوق
فستان الرجل اعم

وفرا المفسر

تظهر فيه اما سارة الحية فانه يجب غسله لان حدة الموت وهو مفارقة الروح
الحية او عدمها على من سقاه الحية او عرض ايضا صادق عليه
وحيف ونفاس اجماعا على منع انقطاعها وارادة لخواصها فالحية
مركب هنا وفيها باليت **وتراد اولا** **دلة بلابل** ولو عدلة ومضغة قال الفقهاء
انها اصل ادمي **في الموضع** لان ذلك مبي منقطع ومن مع الغسل عفيها
والا لم يجب خروج بعض الولد على منعه بعضهم لانه لا يتحقق خروج
منه الا بخروج كله ولو عدل بانقاس اسم الولادة كان الظاهر ان الذي ذلك
عليه الاخبار ان كل جرح مخلوق من منبهما **وحبابة** اجماعا وحصل ادمي
حي فاعل او معول به **بدخول حشفة** من واضع اصلي او مشبه به مثل
او مقطوع لحب الصبي اذ النقي المتعانان فقد وجب الغسل في
حاذها يات فاسلان حثاها فوق ختانه وانما يخاف ان يتعيب
الحشفة لا بعضها وان جازت قدرها العادة على امر في الموضوع
فلم يجب به غسل نعم بين خروجها من خلاف موحية وان شذو
قد رها من مقطوعها او فلولق بدوفا الواضح المنصل المتصل فيها كما
صرح به جمع متأخرون في الاول وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك لانه
من كنهه وقد صرحوا بان بللاج المقطوع على وجهين في نقض الموضوع
منه والموضع نقضه ونجزي ذلك في سائر الاحكام وفي الثاني يعتبر قد
المعتدلة لظالم امثال ذلك الذكر وعليه تحمل قول البلقيني بخبر
الغالب في غيره انتهى وكذا في ذكر البهية يعتبر قدر يكون نسبتها
اليه كنسبة معتدلة ذكر لادمي المعتدلة اليه فيما يظهر فيها ولم يعتبر
المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر البهية لم يساؤلا
المعتدل وهو بعيد ولو ثابته وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة
لم يؤثر والظاهر على الوجه تنبيه قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول
بعض الحشفة انما مل لدخول قدرها قولهم منها من باقي الذكر وان قدر
الذاهبة مثلها انه لو قطع بعضه لا يقد بقدرة من باقية فلا يؤثر بللاج
الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه عبارة لانه اذا قدر كلها الذاهب
فاول بعضها لانه ان نجاب بان الموجب تعيب كلها او قدره فلا يبيح بعض
من بعضها الموصوف وقضية اطلاقهم البعض انه كما فرق بين قطعة
من طولها او عرضها وهو قريب ان يكتفى اللذة بقطع بعض الطول
ايضا ويلزم مما تقدم من عدم الفرق انه لا يقد بقدرة البعض الذاهب
انما لو شئت فسمي اوشق الذكر كذلك لا غسل بتعيب احد الشقين في
ذلك اضطرار لبعض المتأخرين ولعل منشاها ما اشترت اليه من اطلاق
والمدرك المعارض له والذي يجهل مدرسا ان بعض الحشفة يقد بغير باقي

الذكر قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة
المنشوق لا شيء فيه وان الذكر المنشوق ان ادخل منه قدر الذاهب
منها اثر والحفلة ولا بعد في تأثير قدره لذهاب وان كان من
في الشق الا حذر لان الشق صيرها كذكرين مستقلين ورسم ان كل منهما
لا يسمى ذكر امينوع بالطلاقة لتضرعهم بان ما قطعت حشفته وفق
قدرها منه يسماه ولو بعد قطعه كذا اكل من الشقين الباقي منه فانه
ما فقد من الحشفة لا بعد في تسميتها ذكرين جئنا فنامله في ريت عاتل
المجموع وهي ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الاحكام ففوقه قد
يقع انه لا بد ان ينظم لذلك البعض قدر الذاهب من الباقي فيويدها
فرجها وايضا لا يجب غسله منه قبل او دبر او ولو لمسكه وميت حفيه
ان لحقق كعكسه على الوجه فيها وان كان ناسيا او مكرها او الذكر
عليه حقة كثيفة بل ولو كان في قضية كما افق به بعضهم وان نوب عنه
بان الوجه لانه لا يترتب على ذلك حكم اصلا لان القضية في معنى لانه
اذا زاد ان كذا قتها الشامل لها قولهم وان كتبت فالتب الاحكام ما كفي
اما الحقي المولج او المولج فيه فلا غسل عليه الا ان تحقق كان او لم رجل
في فرجه وهو في فرج امرأة او دبر فصعب المشكل قيسا لانه جامع اوجوه
والذكر لا يزال ان يقصر منه وجب الغسل بالاجرة والحفلة **وخروج** **المنقب**
يتشد يد اليه وقد تحقق من مبي صب المظاهر الحشفة وفرج الذكر او
المرأة يظهر عند جلوس الشب على قدميها اي مبي الشخص نفسه او امرأة
او مبي الرجل من امرأة وطئت في قباها او استدخلته وقد قضت
تطويقا بذلك الجماع او استدخال لانه حبيذ تجلب على الطن
اختلاط منيها بالخارج فهو اعتبار للمظنة كالنوم خلاف ما اذا لم
تقضها اذ كان مبي لها حيلة من اختلاط بالخارج **والا فلا من طيرة المعال**
اجماعا ولو لمرض كما صرحوا به في سلس المني **وغبرها** ان استحل بان لم
تخرج طهره او كان من فرج را اذ كاحد فرجي الحثي او من منقطع
لحت صلب رجل بان يخرج من تحت اخر فقران ظهره او نراب
امرأة وفي عظام الصدر وقد استدل اصلي **والا فلا** **الان** الحلق
ممسد له قلى ولو غير مستحكما فيما يظهر قيا ساعا على ما مر في المنق
لحت المعدة **وجز المني** وان خرج دما غليظا خاصة واحدة من
حواصة الغلات التي لا توجد في غير **تدقته** وهو حرجه دفعان
وان لم يلبذ به ولا كان له منج **اولدته** بالمعجزة قوية **لخرجه** وان لم
يتدفق فلهذه مع فتور الذكر عقبه عاليا **ادخ عي** او طلع خل
كما باصه ولعله سقط من نسخة او اكتفى باحد النظمين حال كون

الم

اما الحثي

ح

غيطاء

فَمَا يَنْظُرُونَ

مذکر

٢٠ والترزده من مسلم في ارض اوجدان وهو **المسجد** ولوله شاعة
او الظاهر كونه على هيئة المسجد فيها يظهر ان الغالب فيها هو كونه
مسجد ثم لا يثبت السبكي صرح بذلك فقال اذا ارادنا مسجد اي صورة
مسجد يصلح فيه من غير منارع ولا على ناله واقفا ليس لأحد ان
يضع منه مكانا استمرارة على حكم المسجد دليل على وقفة كدالة اليد على الملك
فدلالة يد المسلمين على هذه المصلاوة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال
والناظر ان على ذلك لبلا يغتبر بعض الظلمة والجهلة منارع في شيء من ذلك
اذا قام له هو في فيه انتهى وقد روي عنه ان حرم مرم غري عليه
بحكم المسجد وكون حرم البيروك يصح وقفة مسجد الناصر عليه اذا علم
ان خارجة عن المسجد القدام ولم يعلم ذلك بل يقتل الظاهر في وقفة وعلم
بحرم على صفة وقوف ما لحاظها مسجد او لا فوق الممر ليس كوقوفهم
الالحاق فيها لعموم المسلمين وكما المسجد ما وفق بعضه وان قل مسجد الناصر
وسبقنا ما في انه لا عبرة في مني ومن دلة وعرفة بغري مسجد الناصر
اي الحاصل من ان ما روي فيه **مسجد** اي المروية ولوه على هيئة وان
حمل على الوجه كان سببا حاملة منسوب اليه في الطواف وخوفه ولو كان
للمرجوع قبل الخروج من الباب بالاحتياط وما اذا قصد له وقوفه لانه
نزدي وهو اعني المروية ليعرفه خلاف الاولى وذلك لخبر الحسن
الي لا يحل المسجد الحايض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبا الا عاري سبيل
والفصل في الاستئذان لصلوات الموحب لتقدم مواضع قبل الصلوة نعم
ان احتل فيه وعسر عليه الخروج منه حان له الملك فيه للضرورة ولزومه
النعم ونظم تراتبه وهو الذي في وقفة ولو فقد الملائكة ومعه اناسهم
ودخل الملية ليغتسل به خارجة وان قور بالاحتياط له الاعتناء فيه واعتنا
له رتبة للضرورة بل لو كان الما في بطون كونه حان له دخوله مطلقا
ليغتسل منها وهو ما روي فيها لعدم الملك ومن خصايمه صلواته عليه وسبب حل
الملك له به حنا وليس غلي مثله في ذلك وخبره ضعيف وان قال الترمذي
حسن غيب قاله في الجوع وخرج بالمسجد نحو الرباط والمدرسة ومطالع
والقنات من مسلم ايضا ولو صبيا كما روي في وقفة اي فزاة باللفظ حيث
يسمح نفسه ان اغتسل سمعة ولا عارض يمنع وبشارة الخرس في ذلك
كساعة كجيتت ذلك مع ما فيه في شرح العباب كما لا يخفى لاجل الحسن لا يفر
الجنب وكالواجب شيئا من القنات ويقر أبكر الممطرة لحي وبضها حرم معتادة
نعم بلرم فاذا الظهور من فزاة الفخوة في صلوة كوقوفهم على الملائكة
نعم ما ذكر ان قصد القنات وحدها او مع غيرها **والجنب** وحايض
وقنات **أذكاره** ومواعظه وقصصه واحكامه **باب قصد القنات** سوا

وقال في قوله تعالى
 والذين آمنوا وهاجروا
 ما ملأ الله قلوبهم
 حسرة من ذلك ولا
 هم يرجعون
 وقال في قوله تعالى
 والذين آمنوا وهاجروا
 ما ملأ الله قلوبهم
 حسرة من ذلك ولا
 هم يرجعون

فقد الذكر وحده ام اطلق ما به اي عند وجوده فربما تقتضي صفة عن موضوعه
كالجناية هنا يكون فزادنا بالفضل وذهب جميع مقتضيات الى ان ما يوجد
لظهوره في الفرائض كالمخلد من نعم مطلقا وهو متجه مذكرا ومنه انما خرج
للمرأة في حال الطلاق مطلقا لكن تنسوية المصنف بين اذكاره وغيرها مما ذكره
صريح في حوان كله بلا فصل واعتدله غير واحد ولو احدثت جنب نبيهم خفي
او سهر حاله الملك والقرابة لبقائهم بالنسبة اليهما وخرج بالقرابة الى
التوردة وما شئت فلا ورة والحديث القدسي وبالمسح الكافر فلا يمنع من
القرابة ان ربي اسلموه ولم يكن معاندا ولا من الملك لا ينعقد حرمتهما وانما
منع من محسن المصنف ان حرمته اكد نعم الذرية الحايض والنفسا فنعان
منها بلا خلاف كما في الصحيح وبه يعارضون في موضع اخر
وذلك لخاله حد فاما واليس له ولو غير جنب دخول مسجد الحاجة مع الاذن
مسما مكلف او جالس قاض للحكمة به ولا يظهر ان جلوس منفت به لا فذلك
واقلة اي الغسل للحي من جنابة او غيرها او لسبب مما يمس له الغسل المندوب
كالمروض في الواجب من جنابة او عند ادائه والمندوب من جبهة كماله نعم
يتفقان في النية كما يعلم ما ياتي في الجملة وبما نقرر يعلم ان في عبارته
استندام كانه اراد بالغسل في الترجمة الموعود من الواجب والمندوب والغير
في موجبة الواجب وفي اقله واجله نعم اذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب
في اقله ولا يحل نية **رفع جنابه** ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه اي في
حكمه على ما مر به في الوضوء **واستباحة مقتدراته** كالزنا لخل وغيره
المسح او **اداء الغسل** او فرض او واجب الغسل او اذا الغسل وكذا
الغسل للصلاة فيما يظن كالتطهارة للصلاة السابقة في الوضوء او رفع اليد
لان رفعه يتضمن رفع الناهية من اصلها وفوطم اذا اطلق الضمير مع قالها
مراد في الطهارة في عبارة الفقهاء او الطهارة علة او الواجبة او للصلاة
الغسل والطهارة فقط كانه قد يكون عادة وبه فارق الوضوء او رفع جنابه
وعليه نحو حيض وعكسه غلطا كنية المصغر غلطا وعليه المكي في رفعه عن
احصا الوضوء فقط غير راسه كانه لم ينو المسح الا غسله غير مطلق
باطن شعرا لا يجب غسله كانه ينو فانه لو اياه ومنه يوجب ارتفاع جنابه على
الغرة والتجمل ان يفرق بان غسل الوجه هو المصل وكذا في حال الغرة والتجمل
ويصح رفع الخبيث بنية النفاس وعكسه ما لم يقصد المعنى الشرعي كما هو ظاهر
كنية المدا في قضاء وعكسه في السلس هنا كما مر فيمنع عليه بنية رفع الخبيث
وطوره ومر في شروط الوضوء شروط للنية والمعاكفة هذه هي النية
كأن نية **مفروضة** بنية كونه صفة لمصدر محذوف معمولة لنية الملتزم
يصح رفعه كما نقل عن حقه **بالرفع** ليعتد بها بعدها وهو هنا اول مصدر

فانما هو الواجب
جنب نبيهم

فانما هو الواجب
جنب نبيهم

بلم

ولو من اسفل اليد من اقلها هنا ترتيب ومن تقد بها مع السن المتقدمة
ليثاب عليها كالتوضوء وباتي في غرضها ما مر من وينوي كالسواك الزرع
الفرق بان ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكن به جرم واحد
لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم في ليس من الوضوء الواجب فاحتاج
الواستصحاب لغسل شئ من الوجه انتهي على ان الذي يظهر ان قصده به
لمقدم كغسل اليد قبل ادخالها الى الماء عند متاركة في طهرها الشبهة صارف له
عن الاعتدال به عن الغسل فيجب اعادة دون النية على ما مر
في غسل بعض الشبهة لغسل المضمضة فاستويا من كل وجه **وتعميم** ظاهر
وباطن **شعرا** ولو حية كنية ما عدا النابت في غوف عين واذن وان طالع
وذلك لظاهر المحسن وان قال المصنف في موضع انه ضيق قال القبطي انه
صحيح عن علي يرفعه من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسله فعلم به
كذا وكذا من انما قال فمن لم يعاديت شعرا راسي فيجب نقض طهارته
لا يغسلها طهرا لئلا يفسد بخلاف ما اعتقد نفسه وان كثرت وثقوت شعرة
لم يغسلها وجب غسلها مطلقا **وبشره** حتى لا يطأ راسها وما ظهر
من صمغ وفرج عند جلوسها على قدامها وشقوق وما تحت فلاة وما
ظهر مما يشرة القطع من غواف جديع وما بر معاطن المبرن وحمل التراب
نعم نعم فتق الملمح وذلك لحاول الحذر بكل البدن مع عدم المشقة
لندمة الغسل ومراده يظهر تغير الناهية اضرارا ولو بها على العضو حذرا
لجرح **والجرح مضطربة واستنشاف** وان اكتشفت باطن الفم والاذن فغسلها
وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند الطباق الجفنين وان اكتشفت بقطعيها
كما في الوضوء وكذا في نية هذا دون الوضوء فلو اخلق هذا وعلم
اغنا الوضوء عما لا نلنا فوكا يوجب كليهما كالوضوء ومن لم يمس يرافقه
في جميع تياتيهما مستقلين وفي الوضوء وكذا ترك واحد من الثلاث
وسا اعادة ما تركه منهما وتكرر اعادة المولين وفارق ما ذكر في باطن
العين وجوب تطهيره من الخبيث كانه الخشخاش ويحذر منه ان متعوده المسح
اذ اخرجت لم يجب غسلها عن الحناية ويجب غسل خبيثها وحاله ان لم يرد
ادخالها وبلازم يجب هذا ايضا **فقد** يستشكل عدم باطن الفم باطنا
هنا وما يظهر من طرح الشيب ظاهرا بل قد يقال هذا اولى بكونه باطنا ثم
رايت الامام صرح بهذه المولية فقال لا يجب غسلها ورايتني الشافعي
كباطن الفم بل اولى انتهي وقد عاين بعضا من تشبيه الشافعي المصنف
لباطن الفم لم يباطن العين الذي وافق الختم فيه على انه باطن
ومن تشبيه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين المصالح بان حائل الفم
كالتحذير له حالة مستقرة يعتاد رواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهرا

بلم

فانما هو الواجب
جنب نبيهم

كله بخلاف باطن الفرج فان حايته بعد فيه ذلك بالجوارح على القدمين
المختار بالوقوف وربما فاشية ما بين الاصابع فابيه يظهر بغير قفا المنة
فاستوي في ان الكل حال يطون وهو انما الشفرين والاصابع وحالة
ظهور وهو الفرج كل منهما فكلما انقوا فبما بين الاصابع على انة ظاهر وكذا
فما بين الشفرين وراما ذكرناه مذاهب اخرى في باطن الفرج فمما اذ
ظاهر في الوضوء والغسل وانه قال بعد وغيره ظاهر في الغسل فقط كل غسلك
من السنة مما اجاب عنه في المجموع **واكله** اي الغسل **ان الله القدر** بالار
المجبة الطاهر كني والتعبد كمدني قال المصنف وينبغي ان يتفطن من
يغسل من نحو ان يترك له بقية وهي انة اذ ظهر محل الوضوء لما غسله فاول
رفع الحايطة لانه ان غفل عنه بقدر بطل غسله والفقهاء يحتاج للمسنون
وضوءه اذ الى كونه في لفرقة على يد انة انتهى وهذا دقيقة اخرى وفي
انه اذ اوى كما ذكره من بعد المنة ورفع حياطة اليد كما هو العال
محصل بيده حدث اخر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه
بقية رفع الحدث المصغر لتعذر الجذراع حيث **في الوضوء** كاملا لا اذ
وينس له استصحابه الى الفرج حتى لو احدث من له اعادة ورجع
ومن تبعه اختصاصه بالغسل الواجب متبع كما علم مما قدمته **وفي قول**
يوجب غسل قدميه للاتباع والخلاف في الفضل وارجح الاول لان في لفظ
رواية كان المشعة بالكثر لا قليل الثاني الما يدرك على الحوائج لا غير وعلى
كل حصل سنة الوضوء بتقدم كل واحد وبغيره وتأخره وتوسطه اثنا الغسل ثم
ان تجردت حياطة عن المصغر بوفيه سنة الغسل اي او الوضوء كما هو
ظاهر والافوي به نية غير ان كما مر في الوضوء من وجوب خلاف موحية
القابوعم الجذراع وهذه النية بقسمها سنة لا حرامية الغسل على كل
نية الوضوء من خصوص نية المضمضة نعم لو احدث بعد انقاع
اعضا وضوئية لزمه الوضوء مرتبا بالنية لزال اندراج الموجب لسقوط النية
والترتيب او بعضها لزمه غسل ما احدثه في محله بالنية كما علم مما
اتفق **ثم بعد الوضوء يتعمد معاطرة** وهي ما فيه التواء العظام كاللذان
وطبق البطن والسر بان يوصل اليها حتى يتيقن انه اصاب جميعها
والفلم يجب ذلك حيث ظن وصوله اليها لان التعيم الواجب يتحقق فيه
بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الماذن بان ياخذ كفاه من ما يجمل اذ نية
عليه ليا من وضوءه لماطرة وتجي نعين ذلك على الصائم لا من به من
ثم بعد تعمره ايضا ما على ماسة **و** قبل الافاضة عليه الاول اذ كان
له شعر في الجوارح او طهره **انه للخلل** بان يدخل اصابعه الشفرين
اصور شعره للاتباع وينس تحليل شعوره لان ذلك اقرب الى الثقة بعينه

باب من يغسل بغير ريق
قوله غسله اي لم يغسل
في الغسل عن غسل المنة
ليبقا جردا لانه لم
يغسل بريقه
دسوقي
٥

ايضا

الاهل والمعم كعوره لكن يتجرى الشق خشية لا تنتقل **ثم** بوج الفرج من الرس
لحليله **ثم** او اذ بفيض الماء على شقه **لا عين** من مذكوره وهو جرح بعد
شراعه منه جميعه بفيضه **على شقه لا يبر** كذلك وفارق ما ياتي في غسل
الميت بان ما هناك يستلزم تكرار قلبه وورده شقة بخلافه هنا وملا كذا
من هذا الترتيب هو مراد من غير بعد ذلك بين ترتيب الغسل خلاف
لما نوهه بعض الحفاظ **تنبه** **د** وقع في الروضة وغيرها
ما يصرح بانه يقدم غسل اعضا وضوءه على الافاضة على ماسة لشرها
ونازع فيه الركني ثم اورد بها تنبيهه على ما ذكرنا وقد جرحه على
بعد لا يشر في اعضاء الوضوء فان في تكرير طهارتها بالوضوء او لا يغسلها
في من الافاضة على الرأس من البدن **ولا بد** كما الفصل به من بدنه
خروجا من خلاف من اوجبه دليلنا ان الايدي واليدين فيهما
نغرضه مع ان اسم الغسل شرعا والحق لا يفتقر اليه ويوجد من
العادة ان مالم يغسل له يده يتوصل الى ذلك بغير غيره مثلا اذ الخلق
يوجب ذلك **وبل** بالشرائط السابقة في الوضوء تحليل ماسة ثم
غسله للاتباع ثم تحليل شعوره وجهة ثم تحليل شعور بقية البدن ثم غسل
قبا ساعديه وهذا الترتيب ظاهر ان الزمان صريح به وتكرير
الايدي يغسل شقه **لا عين** ثم لا يبر ثم تكرر انا جنة ثم ثالثة او يواي
ثالثة لا يبر ثم ثالثة لا يبر وكان قياسا كيفية التثالث في الوضوء
لعين الثانية للسنة واقضاه كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق
بين ما هو في يدي من المصنوع ثم كاليدين في غير مفضل هذا الاخر
فتعين فيه تلك الكيفية لذلك خلاف ما هنا فان تون البدن فيه
كالعضو الواحد منع قياسه على الوضوء في خصوص ذلك ووجب له حكم
متين به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمله وكذا ابن تين
الذلك والسمية والركن وسائر المسنن من نظير ما مر هناك ومن ثم
هنا اكثر من الوضوء كسمية مفروضة بالنية وادب سنمها بها وتكررها
وتشيق واستعاذة وكذا لتعذر وكذا لتعذره ولا يستفاد والموا لا
بفصلها السابق ثم وسند رها في التيم وغير ذلك ويكفي في كذا وان قل
لغير جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قد اريد المصلح اخر على الوجه ماض
فيه بين هو سنوي والمتعدين كلامه لان كل صفة توجب ماسة ملة
ليديه غيرهما الذي قبلها ولم ينظر هذه العينية المتضمنة للانفصال الملقى
للاستعمال لان المداير في الافضال المقتضي له على اتصال البدن عنه
عرفا وما هنا ليس كذلك وكان الفرق انه يغفر في حصول سنة التثالث
ملا يغفر في حصول الاستعمال لانه افساد للما فلا تكفي فيه الامور الاعتبارية

ن
يفتقر

٥

Handwritten marginal notes at the top of the right page, written in a cursive script.

او حيدر او فاس **ح** او حيدر بيته **ح** اي غسلاها وان كان
لاجل افراد كل بغل وان لم يصب الظهر وسننه وخطبة الجمعة والكسوة
بذرة لان في الطهارة على التذلل خلاف الصلوة وما في معناها كقول
او احسن احسن عملها فاه وان لم يندرج المسنون في الوجه
لانه مقصود ومن ثم تنجم للتجديد خلاف النية ومن ثم حصلت
وان لم تنوع ما ياتي لان القصد استعمال النية وانما المانع عدم صحة
الواجب بنية الغل وكذا عكسه لكن يظهر ان قوله ان نعمة والنفقة
حصول النية كذلك لعدم الواجب لاحد واحبين او جدين فانه
موضوع للغل وهو كذلك لانه ان يبي الطهارة على التذلل وظاهر ان
المراد حصول غير النية سقوط طلبة كما في النية **قلت** **والمحرر**
في حجب او عكسه او وجها مقابلي **الصل** وان لم ينعوضه الوضوء ولا
اعضائه **على ان يذهب والله اعلم** كذا راجح المصغر في الكبر ولا نظر في
الجنس مع حصول المقصود وانهم قوله كفي ان الاصغر اضيق ولم يقل
وهو كذلك **باب النجاسة** وان النجاسة قبل كان ينجس ما ينجسها
عن النجاسة كذا راجح فليها عنها او فقلها عذب المياة وبيان بالهدى الصبي
وجها ايضا وهو ان النجاسة لما كانت شرط للوضوء والفضل على ما مر وكان
كأن في بعضها من نيران النجاسة كانت اجزاء طرفا فاما قبلها وما بعد فاف
سقط بينهما اشارة **لذكر** لغة المستفاد وشرعا بالحد مستفاد منع
صحة الصلوة حيث لم يرض وحسن بغير ذكره وقد بسط الكلام عليه في
شرح العباب بما لا يستغنى عن مدارج حجة لكثرة قوايده وعقده اكثرها
وسلكه بسهولة معرفتها واشارة الى ان المصل في الغياب الطهارة
كما خلقت لمناجاة العباد والتمتع بالصلوات والى ان ما عدا ما ذكره
ولغوه كظاهر **مسألة** اي صالح للاستسكار ودخلت القطرة من المسكر فاملا
له هنا مطلق المغلي للعقل كذا في الشدة المطربة والدم يخرج لقلوب **ما**
لحم يسائر انواعها وفي المختارة من العنب وتبيد وهو المختار من غير ان كان
سماها حبا وهو شرعا الحس وكذا يلزم منه نجاسة ما بعده في النية كان
الرجس اما عارضية والجمع بين الحقيقة والحداد وعلى امتناعه وهو ما عليه
المالكون وهو من عموم الحجاب او حقيقة كانه يطلق الضاع على مطلق
المستفاد واستعمال المستفاد في معانيه حايلا استغناء بالنية كما في
الحجة فان دفع ما ليس عبد السلام هذا وفي الحديث كل مسكر خمر وحرج
بالمناجاة نحو النبي والخشيش والافون وجوه الطيب وكثير العنبر
والزعفران ففده كلها مسكرة لكنها جامدة فكانت طاهرة والمراد
سكا وهذا الذي وقع في عبارة المصنف وغيره في نحو الخشيش حرج ونجيب

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten note at the bottom of the right page.

العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بالها غير خلاه المن ومع فيه وما
ذكرته في الحجة من النجاسة بالمعنى المذكور والمفاهيم صرح به في
المذاهب الثلاثة واقضاه كلام الحنفية وكذا بر دعي المتن حامدا لهما
و دردية وكذا ايب نحو خشيش لم يقر فيه شدة مطربة نظر المصلي
وك لا امر بالتطهير من ولو غدا سبعا مع التغير والصلوة والتغير
لا دليل بعينه ولا دليل لذكر **وحسب** كانه اسو حاله انما اذا
لجور الانتفاع به في حالة الاختيار مع صلاحه مع صلاحه له ولا يرد
الحشرات ولا مندوب المقتلة من غير ضرورة **ومع** اي فرع
كل منهما مع الاخر او مع غيره ولو ادميا تغلبا للنجس اذا الفرع
يتبع غير ابوجه في النجاسة والحج لم الزينة والنجاسة وتفرقا
في الرب والحياب الكبر وعقد الحجة به ولا في النسب والجم
في البرق والحرية وحقها في الزكوة والنجاسة وقضية ما تقر من الحكم
تدعيه كاحسن الويه ان الذي المتولد بين ادي او ادمية ومعاظ له
علم المغل في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ولغوها تحت طهارة
نظر الصورة بعين من كلامهم خلافا في التمكن من مناطه العقل
ولنا فيه نجاسة عينية للعفو عنها بالنسبة اليه بل اول غير نظري ما ياتي
في التوشم ولو عطل اذا تعدلت ان الله فيدخل المسجد وعاس
الناس ولو مع الرطوبة ويومهم كانه كالمزلة اعادة وميل المستوي
المع عدم حل النجاسة وحسن ربه غير النجاسة في احد اصلية ملائكة رجلا
كان او امرأة وتولمن هو مثله وان استويا في النجاسة وقضية ما
يا في النكاح من ان شرط حل التثري اي حل النكاح انه
لا يخل له وفي منة بالملك الصالحين لو قبل باستئذان اذا الحق
العت لم يبعد ويقبل بالمراسم قبل عكسه لنقصه وقبالة فطرية
عن مراتب الوكالات ونحوها كالفن بل اول نعم فيه ان كان
حوا لا يغير بآشور **باب** كذا مر قال بعضكم ويعدان
بلحق شبهه بسبب الواجب هنا حتى نرثه استغنى والوجه عدم الحق
لان شرطه حل لو لم هنا غير قابل وهما منتديات هنا نعم يتردد
الطرفي واذا محبوس **باب** ان يقال لعل الموطوعا غير قابل للولي
فتعذر للحاق بالواطي هنا مطلقا فعلم انه لا قريب له الامن
جهة امه ان كانت ادمية والذي يخبره ان له ان يزوج امته
بالمالك لا حقيقة لما تقر انه بعيد عن الوطوعيات قال بعضهم ولو وطى
ادى نجاسة فولد لها الذي ملأ لها انتهي وهو مفسر **باب**
غير الذي **والسك** **والجرا** لغيرهما مع عدم اضراها فلم يكن الا

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten marginal notes on the left side of the left page.

Handwritten note at the bottom of the left page.

لها سنها ودمها من مروج وهي ان الت حيوته بعد ذكاة سريعة فخرج
 موت الحنين ذكاة امه والميل بالصفحة او قبل امكان ذكاة والذكاة
 كان هذا ذكاة من عا واستنى الذي كبره بالذبح وهو الكافر من
 حيث ذكاة فلا يبا في هذا الموضوع قام به والبر المصير لا يتصور موت
 فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وذكر المسلم الخالب ومعنى خاصة المتكبر
 في الجارة خاصة اعتقادهم او افراد محتنام كالنفس والحلاق في غير
 ميتة لم يباصلوا الله وسلامه عليهم قيل ومنهم المنهال والشر
 للأجوع والجلاد للجماع ايضا علم ما قاله غيره وحل في غير الحسن
 لمحت لنا ميتات ودماء السمك والجراد والكبد والطحال لصر
 الصحيح كما في المجموع ان القابل يجلت الى اخره يصر في الله عنهما لكن
 في غير الموضع ورواية رجع ذكاة صغيفة حيا ومن لم قال محمد
 متكررا وحسن الجراد الذي يحدو الله ذكاة ولا يجره صرخ في حيا
 بن وهم فيه وانما لم ياكله لعذب كالنفس على انه جاد عند النجس
 عز واسبح عزوان يا كونه ويا كونه معهم ورواية يا كونه صحت
 في الخارج وغيره **ودم** اجما علق ما بقي على العظام ومن صرح
 ان اذ ذكاة بعنف عذبة واستثنى منه الكبد والطحال والمكدي ولو من
 ان الجسد وانفصل ولا يفسد نجس نجس والعلقة والمضغة وهي ان
 خرجا بلون الدم ودم بيضا لم يفسد **وقد** لانه دم مستحيل وصلا
 وهو ما بقي في الطة دم وكذا ما فزع او نزل ان نجس كما سئل
وفي ان لم يتغير ولا استغرق في العدة لانه فضلة وبلغ المعدل
 من داس افضله كالتسليم من التام ما لم يعلم انه من المعدل
 نعم من انبى به عني عنه منه في القلوب وغيره وان تترك الدم
 كما هو ظاهر ومارجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على
 قاله القفال واطلق غيره طهارة وكلام المجموع في مفايع
 وما يصرح بها ما نقله الزكشي وغيره عن ابن عدي كان واقره
 ان محل بطلان صلاة من ابتلع طرف حيط وبقي بعضه بارئ
 وصل طرفه للمعدة لانها لم تجز له وهو طرفه البارئ بالخاصة
 خلق ما اذا لم يصل اليها لانه ليس حاملا ملتصقا بنجس ونجس
 الاول ان ما جاوره وخرج الحاء الممثلة من ذلك كانه باطن وجرة
 ما خرج من الحيوان كالبقرة ومرة سودا او صفرا وهي ما في المراء
 لا سخا لهما لفساد **وروت** بالمثلثة وهو ما خاص بها من الجودي
 كالعذرة او بياض غير الذي او بياض ذي صفرا او اعم وهو في
 فعلى غيره اريد به الاعم توسعا **وبول** ولو من طائر وسماك وجراد

قل هو الله احد
 لا اله الا هو
 له الملك
 لا اله الا هو
 له الملك
 لا اله الا هو
 له الملك

نفس له سائلة لانه صلى الله عليه وسلم سمي الروث تركسا وهو شرعا
 النجس وامر يصيب الماء على البول وحكاية جمع ما لكبه قول الشافعي
 بطلها روت البول الطفل غلط واختار جمع منتقد موت ومنتقد موت طهارة
 فضلا انه صلى الله عليه وسلم والخالو ابيه ولو قالا او راتب لعمدة حيا
 بحيث لو نزع نبت فهو متنجس بفعل ويوكل والقيل يخرج من في البول
 فهو مستثنى من النقي وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث
 قيل من نجس تحت جناحها فلا استثنا بالانظر الى اده حديد
 كاللبن وهو من غير المأكول نجس وليس العنبر وواخلافا
 لمن زعمه بل هو نبات في البحر فما تحقق منه انه مبلوغ متنجس
 لانه متنجس غلب لا يتجمل وجلد المرأة طاهر ورواها
 كالكرش ومنه الحادة المعروفة لا نعتاها من الخاصة
 كحصى الكلى والمثانة وجلدة الفم من مأكول طاهرة يؤكل وكذا
 ما فيها ان اجازت من مد يوح لم ياكل غير الذي وان خا ورسنتين
 كما اقتضاه اطلاقهم وانفرد بينه وبين الطفل الذي غير خفي وعن
 العدة والحاوي الحرام بنجاسة نجس العكروت ويولد قول الروي
 والقروبي انه من لعابها مع قوتها انما تتعدى بالذباب الميت لحي
 المشهور الطهارة كما قاله السبي ولا ذري اي لان نجاسة توقي
 على طيق كونه من لعابها وانما لا تتعدى الى ذلك وان ذلك السبع
 قيل احتمال طهارة فيها والى بوجد من هذه الثلاثة وافق بعضهم
 فيما عرج من جلد الخوصية او عقرب في جوفها بطلها ردة كالخروف
 نظرا لبعده شبيهة بالخرق بل لا ذري انه نجس لانه حرم من نجس
 من حي فهو كميته وفي المجموع عن الشيخ بقصر العقوق بولها
 الدباسة على الحب وعن الجودي تشدد يد الشكر على البحث عنه
 وتطهيره **وهذا** لان ما يغسل الذكرو منه وهو عجمة وتطهر بها
 ساكنة وقد تكرر مع تحقيق البيا وتشدد ليدها ما اصر فيقول غالبا خروج
 غالبا عن ثورات شهوة ضعيفة **ودى** بها عا وهو عجلة وغور اجها
 ساكنة ما ابيض كدر خين غائبا يخرج اما عقب البول حيث لم تفتك
 الطبيعة او عند حمل شئ فقل **وكذا منى غير الذي في** **المجموع** كسابر الخيلات
 اما منى الذي ولو حضا او مسوحا وخشي اذا الحق كونه منيا
 لما صح من عاتبة رضي الله عنها كانت احكة عن ثوب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو يصلي وصح الاستدلال به لان الحائض يرى في
 فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبا انما كثرها على انها كان من
 جامع فليزم لاختلاف طمني المرأة لانه لا تخلف كما ينبغي صلى الله عليه وسلم

في البول
 في العنبر

وهو من في جوفه
 وجلدته متساوية

في البول
 في العنبر

على ما في
 في البول

في قوله تعالى ان الله عليم الغيوب

قوله
في قوله تعالى ان الله عليم الغيوب

قوله
في قوله تعالى ان الله عليم الغيوب

قوله
في قوله تعالى ان الله عليم الغيوب

قوله
في قوله تعالى ان الله عليم الغيوب

اختلافه الذي افهمه قولنا عليم الغيوب في امساحه ما يحجب
من جماع على اختلاف محمول على ان المستبح المختار من فعل برودة كان
هذا هو الذي يكون من الشيطان بخلافه لا من روية شئ كانه
قد ينشأ عن خوف مرض او شدة او عيبه المني ويترنض صحة هذا فهو ناري
فلا نظر لاحتماله ورمح خروجه من مخرج البول على حق بل قال اهل
الشرع ان في الذكر ثلاثة هي اري على المني ويخرج للبول والودي
للمازي بين البول وبين وفرصة الملقاة باطنها يوشح خلافا في ظاهره
ثم يتنفس من مستبح غير الملقاة في باطنها في ارضها في ارضها
في الطعام الخارج لان الملقاة في باطنها في ارضها في ارضها
ثم ومن لم يلقها به بل في حلق الصدر كما مر وبها تقرت علم ان في
الباطن خمس ركنية في ابي اربعة علم النفس ان الفصل بالظاهر والظاهر
بعض الظاهر كعودية وفي فواعل الركنية اشهاب في ذلك وهذا الظاهر
المعتمد منه بل في هذا الجنس لكنه الى اخره من غسله افضل **قلت في موضع**
من غير الكب والخبر من فروع الحديث والاداء لا به اصل حيوان طاهر
فان شبه في الهدي ومثله بيض ما يوكر لحمه فهو طاهر مطلقا اكله مالم
يعلم ضرره وبيض المبيته ان يصاب طاهره في الفجس **وليس منه يوكر لحمه**
في دمي لانه فضلة وليس اصل حيوان طاهره فيه فارق منه اما ان المأكول
كالفرس فطاهر اصله الا من ذكر او جلاله في فوجس على فوكر ولحمه طاهر
تقبضه لم ارض تعرض له صرح بعض الحنفية في ابي الرملة وهي الفرس
او البرذوننة المتخذة للفصل بانه مسكر فيه بشدة مطبوخة جدا فان ثبت في
لبن بعينه قلنا نجاسته دون غيره كان الطاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطاهر
واما لما علقه الجنس كله لوجوه في افراد منه فبعد نعم قياس ماله
في المبيته التي كائن لها سائلة انه لو ثبت ذلك في افراد الجنس حكما على ان
كله ثابت في بعض كتيهم المعقولة ان الخلاف فيه من حيث اسكاه كانه
جبلد كسر النسخ عندهم وهو مباح اي القليل منه بل من حيث ان اللبن
تبع للم والوجوه له فيه رواية اية لا محل وموضع حله عنده وان كان
ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه اي وهو انه خمض فاد
خمض كان اسكاه على قدر خمضته وقد يتخذ منه عرق ليشد السكاه
وهذا المستك في نجاسته لصديق حد المستكر عليه ولا فرق بين اكل اللحم
وعامة كرا حبل فريسا ومثله ولدت وكلها كاشملاء كلامهم وقولهم
انه لحم قطعاً ممنوع واما لبن الهدي وفوكر كرا وصغيرة ومثله
فطاهر ايضا اذ لا يلبس كرامته ان يكون منسكاً جنساً والزباد لبن طاهر
محرى كما في الحواشي رجة كالمسك وبياضه بياض اللبن فهو طاهر وعرق شق

قوله

رى كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعق عن قليل شعر كالثا
كذا اطلقوه ولم يبينوا ان الحواشي القليل في المأكول ولا استعمال او في المأكول
المأكول منه والذي يتخذ المأكول ان كان حامداً من العبرة فيه عمل
النجاسة فقط فان كثرة في محل واحد لم يعق عنه ولا على غيره والمباح
فان جمعة كالتى الواحد فان قل النجاسة على هيئة ولا فلا ولا نظر
للمأكول **والخبر المنفصل من الحي كهيئة طاهرة** ونجاسة في الهدي
طاهرة طاهرة خلافاً للكثيرين والية الحروف في نجاسة للوبر الحسن او
الصحيح ما قطع من حي فهو ميت نعم فاسه المسك المنفصل في الحياة
ولو احتل على المأكول او بعد ذكاته طاهرة ولا لتنجس المسك بها الحية
قبل انعقاده قيل ومنه يقع من غير مأكول هو الطيبة وهو المسك بالتي
فتعين اجتناب ما علم كانه نجاسته **في الشعر المأكول وطاهر**
للجماع وكذا الصوف والكوبر النجس سواء استقى ام حرا او ناسخ وخرج
شعر المأكول كوبر عضواً بين وعليه شعر فانه نجس وكذا انشعرة وكذا
لحمة عليه ريشة وكذا ان لم ياصلا من الحية حيث كالحمة لشعره مخرج
مع اصله بخلافه مع قطعة جلده في منبته وان قلت لم يحدما تقر
في لحمة عليها ريشة حلق فالما بوجهه كلام بعضهم ولو شق في شعرة او
اهو من مأكول ام من غيره او هل انفصل من حي او ميت فهو طاهر كان
الاصل طهارة نحو الشعر قياساً ان العظم كذلك وبصره في المأكول
وليس العلفه وهي دم غليظ استحال عن المني سمي بذلك لعلوقه
بكل ملامسة **والمضقة** وهي قطعة لحم بقدر ما تضع استحال عن العلفه
وتصويرة الفرج اي القليل وهي ما يبيض من فري المني والعرق يخرج
من باطن الفرج الذي يوجب غسلة بخلاف ما يخرج مما يوجب غسله فانه
طاهر قطعاً ومن ونا باطن الفرج فانه نجس قطعاً كالحواشي من
الباطن كما لما الخارج مع الولد او قبيلة والقطع في ذلك ذكره
بالمقام واعترض بان المنقول جريان الخلاف في الكل **بجس**
من الحيوانات الطاهرة وقول الشارح من الهدي ليس كالحواشي
مع غيره بل لبيان ان مقابل الجمع فيها من غيره اقوى منه فيهما
لهدي كما يعمل من فريه له **في الهدي** اما الاولان فاولى من المني كالحواشي
اقرب منه الى الحيوانية واما قول الاسنوي شربها على طهارة
الرافعي ان يكون من الهدي نجاسة من غير عنده وهي اولى منه
بالنجاسة ويدل له حزم الرافي بطهارة مني الهدي وحكاية
خلفه فاقوا في نجاستها منه انتفى فمردوداً بها اقرب الى الحيوانية
منه وهو اقرب الى الدموية منها وفيه نظر كان اصالة المني بغيرها

قوله

قوله

قوله

فيه ما يطلوها واطلتهما عارضهما عند مقابل المقابل نجاستهما ابطالها
وهو ان العلة في كمالهين والمقدمة قطعة لم تكن كهيئة الجودي الخمسة على
قول الشافعي في هذا الموضع حرم الشافعي بطلانها في كمالهين وحكاية الخلاق
القوي في نجاستهما كجامع ذلك انهما لم يكونا من الجودي بل ذلك محتمل لما ذكر
عاقلة الجودي من قبيلهما بكونهما من الجودي الى اقربيهما من الجودي
ولا طلاق طهما من قبيلهما من الجودي الطاهر نظر الى اقربيهما من الجودي
ولا يعارضه حرم الشافعي بطلانها في كمالهين وحكاية الخلاق في نجاستهما كانه فاق
في ذلك للاصحاب الناظرين لما ذكرته ان اصاله المني لم يعارضها شافعي
اصالتهما واما الاخيرة فلا فرق بين اصالها وعدمه على المعتقد فلا يملك
وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافا لما ذكره في كمالهين او حيث طهما في كمالهين
فضرورة وصور ذكر الجامع والبيض والولد في موضع كمالهين
لا يتجس ذكره كالبعض والولد ومن لم قال في الموضع في موضع كمالهين
عسل المولود اجماعا وان قلنا بنجاسة الرطوبة ونجت المني ان رطوبة
قبة بول المرأة نجسة قطعا ان كان اصلها من الخارج وكذا ان شكك
الاصل في مثل هذه النجاسة لا ما حقق استناده وكذا رطوبة فرج الحيوان
الطاهر فانه يخرج البول وكذا رطوبة الذكر قال وقضية البغوي الحريم
بطاهرة رطوبة الذكر اي وصرح به جمع ولا شك في كمالهين
والبول نجس في قبة فان كان السائل من مجرى المني فطاهرا ومن
مجرى البول او من كمالهين او من كمالهين او من كمالهين او من كمالهين
لما فيه والحق مسألة الشك في كمالهين في كمالهين الطاهرة ودعواه
الاصل السابق فمعرفة كمالهين رطوبة مشبهة للخراف كما علمها
فلا يحكم بنجاستها الا ان علم اختلاطها بنجس **ولا يظهر نجس**
بجس لانه انما شرع لادالة ما حرام على النجس ولا استحالة النجس الى كمالهين
حقيقة النجاسة هنا ان يبقى الشيء حاله وانما غير صفاته فقط لكن
من هذا شيان كالثالث لهما في الحقيقة للنص عليهما ولعوم الاحتياج الى النجس
التيها ومن ثم قل **الحكم** ولو كانت من كمالهين او من كمالهين او من كمالهين
مناخود بيب وقد ذهب لغيره كمالهين في بابي الربا والسلم الحلال ذلك
المستلزم بطلانها على ان اهل الجودي وما كانا في اخره على صفة بل ذلك
هو قول الشافعي **فلا يملك** بنفسها من غير مصاحبة عين اجنبية لها
علة النجاسة والخبر لا يملكه وقد لا يملك الحاد الخلق اجماعا وهو
بالخبر قبل الذي ثلاث صور فلو لم يظهر لتعدر الحاد وهو على الاطلاق
خلافا لما ذكره في كمالهين او من كمالهين او من كمالهين او من كمالهين
لان ما ينجس الطاهرة هنا نجسة لا كونه خمر تنقيب المستثنى عنها هو

بها

فانه

كلام

بالحسن

بمر

بمر

نعمه

بقيد الخلل لا مطلقا كما هو وصرح فان دفع ما قيل في نجاسته تاهل كمالهين
لنوع النجس ويتفرع على سبيل الخلل بالنجس المحب في انت طاهر ان نجس هذا
العصير فخلل ولم يعلم نجس نظرا لثالب او المبرد **وكذا ان نجس من كمالهين**
الرجل وعكسه في كمالهين الا عين **فان حلت بصرح** سبي
كحل او وقع فيها بلا طرح وفي الخلل وان لم يكن له اثر في الخلل او
يخرج وقد انفصل منه شيء او كان نجسا وان نزع فورا كما مر في كمالهين
يسكن في نجس حبان العنقيد بما يعبر التنقيب كمالهين كمالهين كمالهين
وحري عليه مع متقدمون ومتأخرون خلافا لاجنب وان اولوا
كلام البصير ونجس عليه صرح كلام خبره على ضعف الا لا يملك كمالهين
وكذا اما احتج اليه بعصير يابس او استنساخا عصير طاهر كانه من مزرعة
ولا يظهر ونجس بقيد ذلك كمالهين مسلم انه صلى الله عليه وسلم سئل عن
الخمرية تتخذ خلا فقال لا وعلة نجس المطروح بالملقاة فينجس
الخل وقيل لانه استعمل في مقصوده بفعل نجس فحوقب بنقص قصده كما
لو قتل مورقة وعلى هذا لا تظهر في نقل السابق وهو مقابل الموضع لم يظهر
بظهرها طهرها ما استنعت اليه لكن بخبر فعلة نجسها وفي معنى الخلل
الخمر انقلاب دم الطيبة مسكا وخوفه كدم البقرة فرجانه باقلا
اليه يبين انه طاهر لانه اصل حيوان كالمني وعند عدم انقلابه ان كانت
عن كمالهين ذكر وقد لا لصلاحيته في الفرج منه والافلا وية نجس يبين
تناقص المصنوع فيه تنقية كمالهين كمالهين كمالهين كمالهين
متنوع وينقع لم يصق فتصير سائلة الخمر والذي يقفه كمالهين ان ذلك
الطبيب ان كان اقل من الزبيب نجس والافلا ولا عبرة بالمرحلة انما
من قولهم لو اتي على عصير رجل دونه اي ذلك كما هو ظاهر نجس كانه
لقلة الخل فيه بنجس والافلا من الاصل والظاهر عدم النجس ويؤخذ
منه الحكم نظرا في هذه المنطقة حتى لو قال جبريل ان شانه هذناه
من حين الخلط في الموطى الى الخلل ولم يشتد ولا قد وبالربيد بلقت
لقولهم وكذا لو قلنا في الخمر تين شاهدها اشتد بالربيد ونجس الفرق
بالشديد اذ لم يمتد في كمالهين فلو لم يمتد في الموطى خللا وما بعدها
لانها اعتنا هذه الاشياء اذ لم تكن الغافول لهما ان قلنا ان ما يبط
بالمنطقة لا نظر لخلطه في بعض افراده وان العلة لا يملك من كمالهين
وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به في كمالهين اطلاقا من النجاسة والملة
في كمالهين وعدمها في كمالهين وظاهر ان الخلق كمالهين من الخلق
كل ما في معناه من الخلق والنجس ومن وجوده ان غالب اوسا
تنقية الخمر اختلاف في انقلاب الشيء عن حقيقة كمالهين الى الذهب

من كمالهين

من كمالهين

وفرو

ها

فانما لا يملكه

هو وجه اعتقاد المذاهب وغيرها للتأني ولم ينظر المصنف في الامام وخيره
 في الامام ولا في مذهب على قول الامام ومن تبعه بطلانها في الامام في الامام
 الثانية فربما مع بيان ضعفه ولو وصل من مغلطه وما عجب غسلة
 من الفرج فغل غسلة فغسل ما وصل اليه كذا كذا الحامض او لان الباطن
 لا يغسله مطلقا على كل حال في الثاني يستثنى هذا من الماتن **فجواب**
 او عرق **كلم** وان تعدد او متخص به **عسل سباع** فيه رد على من اورد
 عليه فخص ما اكثر بمجوبه فانه يظهر بوزن التفسير على ان الغسل كذا
 و يظهر كذا في قوله الذي يرد على الراي اما طرفة فكل يظهر بها بان
 كانه بعد غسلة بمغلطه لم يبعد طهره بغير التسميح بخلاف الماعه فية
 الطهر بوزن التفسير المكثرة فان تبعية خلافه فاما ردها **احمد اهل**
بالترا الطهور للحدوث طهورا ان احكم اذ لو لم فيه الكلب ان يغسله
 سبع مرات او كاهن بالتراب و اذا وجب ذلك في ولو غس مع ارضه
 طيب ما فيه لكثرة لغته وغيره اورد في رواية اخرها وفي اخرها
 اي لمصاحبة التراب لها بدليل رواية السابعة وفي اخرى بحر اهل
 لمن النص على الاول لبيان الفضل والاخرى لبيان الجواز وبقرض
 علم بوقوفنا لفائدة ان القنود اذ تناقض سقطت وبقى اصل الحكم
 واور رواية اولاهن او اخرها من الرادي كما بيته السبع
 من بدل العين غسلة واحدة وان تعدد وناقروا مرقى المستحق المحر
 ببنائه على التحقيق وبحث انه لا يعتد بالترتيب قبل ان الله العيني وهو
 المعنى الموكب ورسيع حريان وتحريكه سبحانه يظهر ان الذاهية
 والعود بحري وبغفر بينه وبين ما بالي في حريق اليد في الثاني
 الصلوة بان المدار على العرف في الرائد من غير ترا في خوارق
 ايام ريدانه وعلم ان الواجب من التراب ما يلد رها ويصل بواسطه
 لجميع بحر النجس سواء مرجهما قبل تمصيهما عليه وهو المروي
 خروج من الخلاف ام سبق وضع الماء او التراب وان كان المحل
 رطبا لانه واد كالماء وقول لا ينافي ذمه عليه ولا مسحه او ذلك به المراء
 بجرده **ولا طهر تعين التراب** كانه مأموره للتطهير اذ القصد منه
 بين نوعي الطهور فلم يفرغ طهره من الحوائش او ما يوت مقامه كالنسيم
 وبفارق عدم تعين نحو القرط في التراب **ولا طهر ان النجس كلب**
 لما مر انه اسوا حادثة ومثله المتولد منه او من كلب مع طاهر اخر
يكفي من نجس ولا يستعمل في الموضع كانه لم يحصل الجمع بين نوعي الطهور
 ومن ثم اشتراط في التراب هذا لما في التسميم نعم المختار برب
 خشن او ناعم ونحو ذلك لا يورث في التغير يكفي هنا كالماء طاهر محمول

في التطهير النجاسة بغير لانه
 ولا على التطهير النجاسة بغير لانه
 من اهل المذاهب التي لا تشبه المذاهب
 المصنوع بعد المصنوع الكون
 عن التهورات وهو فعل
 ومع كذا

التنظيف

قليل

المقصود به ههنا: والطيب تراب تيمم بالقوة فيكون **ولا ترا** من **مصر** عليه
 وهو هذا ما عدا الماء الطهور **في الموضع** للنص على غسله بالماء سباعا مع
 مصاحبة التراب لاحداهن ومحل عدم الاجزاء فيها اذ اغسله بالماء
 الذي اطلقه في التفتيح ان غير المايح الماء وكان وضع المهر وجهاج
 بعد جفاف المحل بحيث لا يخرج بالما وفي تحقيق محل الخلاف الذي
 في الماتن بسط ليس هذا **ما يخص ببول** ذكره محقق **لم**
نفع بفتح او له اي يذوق للتخذي الماتن **عرا** ولم يجرأ ويثبت
نفع بان يعمه الماء وان لم يسلك فعله صلى الله عليه وسلم مع قول
 المراءى في المنشأ في الماتن المصباح من بول الحايضة وبشر من بول الغلام
 ومثله الماتن وفارقت الذكر بان الماتن بحالة اكثر اما اذا اكل غير لبن
 للتخذي كسمن او حواء وسنتين فيتعين الغسل ولا يضربنا ولا شيء للتخذي
 او الاصلاح ولا لبس ارضي او غيره ولو غسها على الما ووجه الاستعمال
 في الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو اكل او شرب مغلط لزمه غسل
 قبله ودبره مرة واحدة واجبة **الحق** والنص بوجود السبع مع
 التراب محمول على ما اذا من المغلط بعينه غير مستعمل خلافا لما
 في ثوابي البلقيني **والنجس بغيرها** اي المغلط والمخفق **ان لم يكن**
 اي يوجد فيه **عرا** بان كان الذي نجسه حكمة وهي التي لا نجس
 بصرفه شتم ولا ذوق والحيثية خفيف ذلك **كل جرق** التراب على ذلك
 الماتن نفسه وبغيره مرة اذ ليس ثم ما يرد وهو ان لا يسكن سقطت نجاسة
 وجب نفع في بول وعلم طهره في طهر باطنها ايضا بصب الماء على
 ظاهرها وبغفر بينها وبين حق حجر نفع في نجس فان الظاهر انه
 لا بد من نفعه في محض بطن هو صورة تجيب ما وصل اليه الموكب
 بان الموكب يشبه شرب الماء وهو لا يجوز ان يكون له صفة في ما
 فاحسن به في جوفه وايضا لو اظن ذلك نجسه الاحواف وفي طه
 عليها كما تم تخلاف نحو بحر فمعه وفارق نحو السكين لئلا نجس
 بنهاج نجس لم يحرق فانه كما يظهر باطنه بالغسل ثم اذا دق
 وصارت ترابا ونفع حتى وصل الماء لباطنه بيشير مده الى التراب
 وفان نفعه فيه بخلاف ذلك فان في رد بحر بعضه حتى نصير كالماء
 مشقة تامة وصياح مائل وبعضها لا يورث فيه النفع وان طال نعم
 نصا لثافي رضي الله عنه على الخوض عما عمن من الخزن بنجس اى
 بغير رايه فيه واعلمه كثير من الموقر اذ بحر المحجور به **وان**
كان عاب فيه من غيرهما بل او من احدهما على الما ووجه في المعلقة
 والمكثرة بالنفع فيها انها هو الغالب من روادها وما فيها **نصب** بعد

يحل

نعم

2

11

المعقول

رواه عنهما **ان الله** اوصافا من **طهر** وان عسر كان حقا له دليل على انها العين
 والوجه حواء ذوق المحل اذا غلب على طهه ذوال طهه الى جهة **وكما**
 في الحلم يظهر المحل حقيقة **طاهر** يدرك بشم المحل او بالحواس
 وظاهره انه بعد من الطهر كاجب شم ولا نظر نعم ينبغي سنة لها
 فعل انه لو ان شمة او بغيره خلقة او العارض لم يكرهه سوال بخبره ان
 او بغيره **عكر** **والله** ولو من مغلة بان لم تتوقف ان الله على شئ او
 توقفت على خصوصيات ولم تجز فيما يظهر للمشقة وان وحده اي يقين
 المثل فاضلا عما يعبر في التيم فما يظهر ايضا لجامع ان كلافه تحصيل
 حوط به ومن لم الحجة ايضا ان ياتي هذا التفصيل فيما اذا وجهه
 لحد الغون او القرب نعم كاجب قبول هبة هذا ان فيها منة
 بخلاف الماء او توقفت على الخوص وقصر لزمه وتوقفت الطهارة عليه
 ويظهر ان المدار في التوقف على طهر المتكهر وعليه يظهر ايضا ان
 ان كان له خيرة وخبرته لم يكره الرجوع لقولك والاسرار خيرا او
 يظهر ايضا انه لو عرف من غير شئ لم يكرهه فيه لا خلا في التصديق بالمحل
 لا فراق من غوه او من اج كما هو مشاهد وافهم المتي ان المصنوع
 بالجنس متى تيقنت فيه عين الجاسة بان ثقل او كانت تنفصل مع الكمال
 اشتراط والماء او لو فاقط او رغبها فقط وعسر عني عنه ومروى المشقة
 حواء الاستعانة بخو العسل والمخ **وفي الرخ** العسر الزوال **قول** انه
 يضر في اللون وجهه ايضا **قلت** **فان** في معاجيل واحد **ضلل** على
الصحيح **والله اعلم** لقوة كلالها على بقا العين ونسرة العجز عنها خلا
 ما لو بقا بغيره او حال من خوص وباحد وكما ياتي في الحلة في فها
 تفرقت دما في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لكن لان ما لها فها
 ههنا حقيقة وذلك لجنسة معفو عنها بشرط القلة فاذا كثرة ولو بالنظر
 فحسبها ضربة المتولي ولم يضر عند الامام واستغنى من المتي ان
 اذا لم تشر ب ما تنقصت به لا بد من ان الله عسره قبل صب الماء القليل
 عليها كما لو كان في انا وهو المعقد ومروى في شرح قوله فان كوش بايراد
 ظهور الح ما يورده واقترا بعضهم خلا في ذلك توهم من بعض العباد
 غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين ثوب يطهره اذا لم يرد به
 الغسالة لجمال كما اشار اليه التقييد على ان ارا العين دون جرمها وقول
 الماء ودي اذا صب عليها ما فغيرها حيث استهلك فيه طهر المحل والماء
 لا يخل فيه اصحابنا طريقة ضعيفة لان مرادة العراقيون وهم قائلون
 بالضعيف المار في قول المتي ولو كوش بايراد ظهور الح خيرة وكذا
 الجاسة جامدة تنقت واختلطت بالتراب لم يظهر كالمختلط بخو

عجز

وهو من هذا ان لا يوجب القليل صبغ عسر او فحسب راحة كماله من غير غسل مع غلبة اللون وهو في ثوبه او في غيره

لا يضر

باقاة الماء عليه مطلقا بل لا بد من ان الله جميع الخراب المختلط بها
ويشترط في طهر المحل **ورود الماء** القليل على المحل الخس في التمس الماء
 من فلا يظهر غيره استحالته وقارق العوارذ غيره بقوته بكونه عاملا
 ومن لم يفتقر في الحال بين المنصب من انجوب والماعد من فورة
 مناع فلو تنصب على محله الماء بيده الله وان لم يعلم عليه ونحوه
 غسل كل ما في حد الطاهر منه وتوابعه كصب ما في ان متفمس
 واذا رقة نحو انبه ولا تجوز في ابتلاع شئ قبل تطهيره وافق اليك
 في مطرارة وسط ان متفمس كله نجاسة فلا يطهر ويتعين حمله على
 نقط قليلة لم يتجاوز كل محله النجاسة واردة حبيذا اذ هو كمنزلة الليل
 بان ان الله النجاسة عن محل نزوله فيما تقر به او اول الطهارة نحو
 لا فبالداسة وان لم يكن عقب الصب مفروض في واردة قوة كطهرت
 النجاسة بخلاف تلك النقط ولو على ثوب متفمس فان كلامها للملحاح
 محله لم تكن واردة فيها باق على سنة كمالها لاجلها لم يكن للنقط الماء
 في بعض قوة على تطهيره **والعصر** ولو فيها له حل كالبساط في **الوجه** لهما
 الغسالة بشرطها الا في الليل الباقي فيه بعضها وحل الخلق ان صب
 عليه في احالة مثلا فان صب عليه وهو بيده لم ينجح لعمرة قطعا كماله
 الحفقه والحكمة **والطهر طهارة غسالة** لخاصة عني عنها كدم او ك
 والمفرقة بينهم غير صحيحة لان محله قبل الغسل ويؤيد ذلك ما
 ان ما المعنوية مستعمل **تنفصل** عن المحل وفي قليلة **بلا تغير** وكان زيادة
 ون بعد اعتبار ما يخذ التوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر
 ويظهر المكثف فيهما بالظن **وقد طهر المحل** بان لم يبق فيه طمع ولا لون
 او ربح سهل الزوال ونحوها ان تغير احد اوصافها او الزوال من الماء
 او لم يظهر المحل لان الليل الباقي به بعض المتفصل فكم من طهارة
 طهارة ومن نجاسة نجاسة ووجه وجد التحل فحل الماء قبل الانفصال
 عن المحل حيف لم يتغير طهارة قطعا وان حكمها حكم المحل بعد الفصل
 فلو نظرا برشي من اورد غل ان المختلط قبل الترتيب غسل ما اصابه شئ
 لحداهن بتراب او من السابعة لم يجب شئ وان غسالة المذروب كالفلة
 اثاثية والثالثة بعد طهر المحل في المتوسط والمغلظة وكذا الخنفة
 فيما يظهر خلا في بعضهم وسقوط وجوب الغسل فيما للترخيص لا يقتضي
 سقوط نية التثليث فيها لانه لا يري ان الغسل لما سقط عن الراس في القو
 كذلك لم يبق تثليثه واذا اذ في المتوهم كما مر في اولى المشقة طهارة
 وانه يتعين في الحوالد اذا اراد غسله بالصب عليه في حلة مثلا والماء
 قليل المنة عينة ولم تنجس الماء بعد استنقاره معهما فيما وما جمع

مكة

قوله

الى المساعدة مع زيادة الوزن لانه عند عدم الزيادة الخاسرة في الما
الحل او يجرى ولكن اسقط الشارع اعتباره فلم يفرق الحار بين الزيادة
وعدمها ويرد بانها حشمت فوجد فالما فقه الخاسرة واعدمها فكما
لم توجد ولا كذلك مع وجودها ومما يعلم منه انه متى عسرت الزيادة
الخاسرة على الحال نظر للخسالة فقط فان لم ينقطع اللون او التخرج مع الزيادة
ويظهر ضبطه بان يحصل بالزيادة عليه مشقة لا تحفل عادة بالنسبة للمظهر
في الغسل مع خصوصيات او قرظة ارتفاع التكليف واستثنى من ان يحكم الحال
تغيره في الغلظة او زيادة وزنها فيجب التيسير بالتراب من رشاها
مع ان الحال يظهر بما بقي من السبع وفيه نظر وكلامه بانها وكما سويح
في الاكتفاء في الحال بما بقي من السبع مع ان الباقي به فيه عيب الخاسرة
وكذا افسالته على ان كان قد اخذ ما مد ان من قبل العين مرة انه متى ترك
الخسالة متغيرة او ابدية اللون لا تحسب من السبع وانما يعتد بحالها
بعد وادارته غير وعدم الزيادة **واقى بعضهم** في مقصود نجس بغيره
عنه بوجوب غسله وان ادى الى تلفه ولو كان **يترتب** ويتبع فيه
على ما فيه فيها اذا ما است الخاسرة ثبات من القربان خلاف ما اذا كانت في
على الجلد او الحوائثي **ولو نجس ما يع** غير الما وهو المترادف من على
اي عرف كما هو ظاهر ما يبدل في الماحوز منه وضده الجامد **بعد نظره**
لنقطه فلا يعم الما لغيره ومرة كان الزيف مثله وان كان على
صورة الجامد ومن ثم يشرط في نجسه توسط الرطوبة وذلك لانه
يتقطع تقطعا متناظرا كل وقت فتبعد ملاقاته الما لجمع ما نجس منه
ولذلك الويل للحلل بين نجسه وغسله كان لا الجامد فيطهر بغسل ظاهره
نظر الدهن ان نجس بغيره **بفسله** ويرده الحديث الصحيح
في الفارة فتوث في السمن ان كان جامدا قالوا فوها واحولها وان كان
ما بعد فلا تقربوه وفي رواية فارقه اذ لو امكن طهره شرعا لم يضر
صلى الله عليه وآله من اصابته الما فانه من اصابته الما نعم محل وجوب الاقطة
حيث لم يرد استعماله في نحو وفودا واستالاية او عمل خصوصيات
به وبالي قبل العبد حكمه في الفارة في المسجد وغيره والحيلة في نظره
العقل المتفكر استفادته للحل وسياق قبيل السير فرع نفيس
باب النجس هو لغة القصد وشرعا ايضا التراب للوجه
والبدن بشرائط ثلثي وهو نجاسة مطلقا وصحة بالتراب المضمون
لكنة الى الرخصة لا الجوز لها والمنتج انها هو كون شيئا الجوز
معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة الحج وقبل سنة ست والاصل
فيه الكتاب والسنة والجماع **ينجس المحدث** الجماع والنجس المحدث

والمحدث

فيه والنجس والنجس او الما مور بفصل او وضو مسنون وكذا المحدث و
خص الما ولبس لا نجسا محل النص واغلب من البقية **اسباب** وتبقى في
النظر كما قاله الرازي **تنبيه** جعله هذه اسبابا نظرية للمفهوم
المبيحة فلا ينافي ان المبيح في الحقيقة الما هو سبب واحد وهو
عن استعمال الما حشا او شرعا ذلك اسباب لهذا الحجر قبل لوقال
لما حد اسباب كان اولي وبرد بوضوح الما دجها فلا اولوية **جواب**
قوله الما حشا كان حال بدنه وبه سبب فالمراد بالنجس ما نجس
استعماله حشا وبوكيه فوطه في رآلجس فخرج من الاستقامة
لا إعادة عليه لانه عادم لها ويترتب على كون الفقد هنا حشا
صحة نهي العاصي بنظره حيث كان له كذا غير عن استعمال الما
لم يكن لصحة توقفه على ايقونة فائدة في ذلك ما اذا كان مانعه
شرعا كعطش او مرض وعلم انه المبيح كما يتبين للعطش عاص
بشره قبل التوبة اتفاقا وكذا لو كان في قروح وخاف من استعمال
الما الحلال لانه قادر على التوبة وواجب له ما انتهت قالوا
فلم يجدوا ما فيه **فان قيل** المراد بالنجس هنا حقيقة خلافه
وهم فيه لا يبرأ بالي في معنى التوهم **المسافر** او الحاضر وذكر
المال للغالب **فقد نسيتم** لان نجس عيب **وان توهمة**
اي حوز ولو على ندوسا وجود الما وعود الفمير للمضاف
اليه شايح على حقه فانه رخص كل هو التحقيق في الما بالنجس
هنا بفرعية الشايح فلا اعتراض **طلبه** وجوبا ولو على ندوسا
الوقت ولو بناحية الثقة وان انا به قبل الوقت ما لم يترتب عليه
قبله ولو واحد عن ترك الما لانه اذا قيل ان لم يطل لم ينجس
ولا نة طهارة ضرورية ولا ضرورة مع امكان الطهر الما وكذا يبي
طلب من لم يادب الما طلب وان غلب على طهارة صدقة
وانما لم نجس طلب الما اليه والزكاة لان شرط للوجوب وهو كونه
محصلة وما هنا شرط للنجس **تنبيه** عن الواجب الى بدله فلم يطل
الرقبة في الكسرة وامتنعت الما فائدة في الغلبة لان المراد فيها
على الاحتياط وهو الما محوي تحتها باختلاف الما منها
على الفقد الحسي وهو كونه نجس **تنبيه** ظاهر فوطه عليه انه
لا بد من تيقن انه طلب او اناب من يطل وطلب فلو غلب على طهارة
ان او بناحية طلبه في الوقت لم يكن إعلان المصل عدم وجوده ولما
بالي ان ما يتقربا لفعل كعدا السكان لا بد فيه من التيقن ولا
بنافية ما مدع الرازي كان الفقد وما بعده امر خارج عن فعله

والمحدث

كطلب

والثاني بالرم الطلب ما توجبه فيه من **جمله** وهو منزلة وامتنعة بان يفترقها
ورقيقة بتقليد الرأى المتصور من منزلة عادة عادية لا كل الفاظها ان
تفاحش كبرها عارفا كما هو ظاهر الى ان يستوعبهم او يبيحهم الوقت
ما يصح ذلك الصلاة ويكفي الترافع من معه ما يجوز له ولو بالغير فلا
ليتمكن ذلك بشرط ضم اوله لعلية لذلك وفيه وقفة كان فيها تركه
الدلالة عليه **نظروا** من غير مشي **حواليه** من الحياة الخارج الى
الطلب ان كان مستوفى من الارض ونقص من **مواضع** الحاضرة من حيث احتياط
وظاهره وجوب هذا التخصيص وانما يظهر ان توقفت عليه من
الفقد عليه **وان احتاج الى تردد** فان كان ثم الحفاضا او ارتفاع او
خروج **تردد** حيث امن بضعها ونقصا ونقصا او مالا وان قل
واحتصاصا وحكم الوقت **قد رنظروا** اي ما ينظر اليه في المستوي
وهو غلوة سحر المسمى عند العون وضربة الامام وغيره بان يكون
محت لراستعانت بالرفقة مع تشاغلهم وتقاضهم لا غلوة وتغافل
ذلك ما سوا الارض والمخاضها هذا اما في الروضة كاصليها المتشرب الى
الافتاق عليه ليس خالفا في المجموع فقال ان كلهم مخالفة لقولهم
ان كما يستونظر حوالية ولا يلزمه المشي اصلا وان كان بقربه
حليصه ونظر حوالية ان امن قال **الشافعي** رضي الله عنه في القول
وليس عليه ان يردو لطلب المالا ان ذلك اضر عليه من اتيانه اليه
في الموضع البعيد من طرقة وليس ذلك عليه عند احد انتهى **قال**
قد اشار الى نقل الامام على عدم وجوب التردد انتهى **ويكفي** جملة
تردد ينبغي بان كان كوضع احاط بالحد العون من الحيوان لا يرجع الى
لا فائدة مع ذلك لوجوب التردد وحمل الاول ما اذا كان نحو المعود
لا يفيد النظر لجميع ذلك فتعين التردد واعتراض السبكي المثل ونقده
جمع بانه من ان اذ قد رنظروا سوا الحقه عوت احدا خالف كل الاصحاب
اوضبط حد العون فهو كذلك غالبا لكن لو ان نظره عليه او تقم
عنه اعتبر حد العون دون النظر وان لم يصحوا به انتهى وقد علم
الحواب عن المتن مما جمعت به مع ما هو ظاهر ان المراد النظر البعيد
فلا اعتراض عليه **فان لم يجد الما بعد** الطلب المذكور **نعم** حصول الفقد
حينئذ **لو** طلب كذا كتر ونعيم **قلت** **موصفة** ولم يتبين بالطلب الاول
ان لا مان **لا مان** وجوب الطلب مما يوجبه اليه ثانيا وثالثا وقد
حيث لم يفده الطلب يتبين الفقد **لما يطرأ** من الحوادث واسرعة
فان كانه قد يطلع على بغير خفية عليه او تجد من يدل عليه ويؤيد
الطلب الثاني اخفى ونظروا بانه يلزم عليه ان يتركه لو تكرر

ويحان عتق حيث لم يفده التردد اليقين فانه لا بد في طلب من النظر
او التردد عليها مد والما التفاوت في الامعان في النفس وبسبب حيث
افاده التردد اليقين ان ترفع الطلب عنه كما هو ظاهر الى وجه للنظر
حينئذ اما اذا انتقل الى محل واحد ما يوجبه ما كونه مركب او محال
فيلزمه الطلب قطعاً **ملو على** علمنا يقينا نعم يظهر ان هذا العدد
كأن كان الشارع اقامه في مواضع مقام اليقين **لما يطرأ** **المضاف**
للمصلحة كاحتياط **وحب قصده** لانه اذا سعى اليه لشغله الذي يوي
فالذي اولى ويبيح حد القرب وهو ان يرد من حد العون السابق
ومن ثم ضربة بنصف مرسح تقريبا وانما يلزمه قصده **ان** **نظروا**
خروج الوقت وان كان منزلة بغيره لم يلزمه خلافا للرافع وان
تبعه جمع ما خروا بل ينهم ويصلي لا فضا وانما يلزم من معه ما
التفكير به وان على خروج الوقت لانه واحد ومحل ذلك فيمن لا يلزم
القضا لو ينهم واللمز منه قصده وان خرج الوقت لانه لا بد له من
القضا ولم يتحقق **مرقس** او حضوره او يضح له او يعيره او ما كذلك
فوق ما يجب بذله في الماء قننا واحرة فان خاف شيئا من ذلك ينهم
للمشقة فلا مال شجب بل لانه ذاهب منه ان قصد الما وان تركه
فالزمن قصد لعدم العدد حينئذ ونقد في اختصاص لانه لا يضر له
في جنب كغيره الما مع قدرة تحصيله **الشافعي** من المال خبر منه وان
كثر وبعث ان هذا لا ياتي في نحو الطلب ان حل قتله ولا فلا طلب
لانه يلزمه سفاهة والنيهم فكيف يوم يتحصل ما ليس بحاصل ونصحه
عاطف احش لان الحشمة على الاختصاص هنا انما هي خشية احد
الغير له لو قصد الما وتركه لا خشية ذهاب وجهه بل لعطش وجوف
القطاع عن الرفقة حيث توحيث به عدد هذا الا في الجيرة لانه هنا
بالي بالبدن والمصلحة لا بد **لما يطرأ** **لها خوف** **ذلك** الذي هو حد القرب
ويبيح حد البعد **نعم** وان علم وصوله في الوقت للمشفة التامه
في قصده **وتوصفة** اي وجود الما **بغير الوقت** بان يبقى منه وقت
يسح الصلوة كلها ويظهرها منه ولو في منزله الذي هو فيه على ما
وجه خلافا لما ورد في **فانظروا** **افضل** لفضل الصلوة بالوضوء
عليها بالنهم **الطهارة** بغيره او شكره كما علم بالا **فان** **نظروا**
افضل في **الطهارة** لان فضيلة محقة فلا تقوت لمطنون ومن ثم
ترتب على التأخير تقويت فضيلة محقة نحو جماعة من المتقدم قطعاً
ومحل الخلاف ما اذا اقتصر على صلوة واحدة فان صلى بالنهم او لا
وبالوضوء اخره فهو النهاية في احراز الفضيلة ونحوها عن الشكلا

لا مان

لا مان

لا مان

ابن الرفعة له بان الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الوضوء بان الثانية
لما كانت عين الاولى كانت حاضرة لنفسها ويلزم على ما قاله ان اعادة
الفرض جماعة لا تند بان الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الجماعة
فكما اعرضوا عن هذا لم يذكروا قلنا هذا وقولهم الصلوة بالتيمم
لا تعاد لانه لم يوتر مع الاثنيان بالبدل بخلاف الاعادة للجماعة فيه
صلته فمن يرجعوا المأجد وكان وجه الفرق ان تغالي الصلوة مع
رجعها لما ولو على بعد لا يخلو اعد نقص ولذا ذهب الامة الثلاثة الى
مقابل الاظهر ان التأخير افضل مطلقا فيريد ببدل الاعادة بالمأجل
منه يرجع اصله فلا خروج للاعادة في حقها واما حمل الركعتي للاعادة
على منقضيها فما هو في مسألة الظن كما يقرر اما لوطن او يتيقن عدمه
لان كلامهم انما هو في مسألة الظن كما يقرر اما لوطن او يتيقن عدمه
بخبره والتقدم افضل جزما ويتيقن الشرة والجماعة والقيام بخبره وظن
كثيقن اما لوطنه نعم بيننا خبر لم يثبت عرفا لظان جماعة اخر
الوقت ويظهر ان الاخير كذلك ولو علم ذو الوبوة من متر احسين
على نحو بير او شرة عورة او محل صلوة اليه لا تنتهي اليه بعد الوقت
صلى فيه بلا اعادة ان كان من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم
غلبة وجودها فيه كما يعلم مما ياتي وذلك لانه عاجز حال وجبته
غير قادر على اعادة بعد الوقت لا تعتبر بخلاف من عنده ما لا يغتر
او غسل به خبثا خرج الوقت فانه لا يصل لعدم عجزه حاله **ولو وجب**
محدث او جنب **ما** ومنه رد او نكح قدس على اذ ابنته او ثرايا **الاستحالة**
فلا يظهر وجوب استعماله للخبر الصحيح اذا امرتكم بامر فواتية
ما استطعتم وانما لم يجب شرايه بعض الرقبة في الكفاية لانه ليس
وبعض المأما ولم يجد ثرايا ووجب استعماله حرما ولا يكون مسح الرأس
بخو لا يدور ولم يجد من المأما يطهر الوجه واليدين لعدم
نص على استعماله قبل التيمم المذكور في قوله **ويكوب** استعماله و
حول على المحدث والجنب قبل التيمم لان التيمم لعدم المأما ولا يصح
مع وجوده نعم الترتيب في المحدث واجب وفي الجنب الذي
عليه اصغر ايضا كما مندوب فقدم اغضا وضوئه ثم راسه ثم شقه
اليمن ثم اليسر وانما لم يجب ذلك لعدم الجناية لجميع بدنه ولا
يفتضي الوجوب ومن ثم لو فعل ما ذكر من تقدم اغضا الوضوء لم
وجد بعض ما يكفي في فرض فان ايضا وحب صرفه للجناية لان
اغضا الوضوء حينئذ قد ارتفعت جبايتها فكان غيرها نحو
المأما اليه ليرجل جبايته نعم ينبغي اخذها ما قالوه في التيمم ان

عنه

فما اذكر فممن لا قصا عليه فمن يقضي بخير **ووجب شراؤه** اي
المأما للطهارة ومثله التراب ولو جعل يلزمه فيه القضا ونحو ذلك
واستيجاره بعد دخول الوقت لا قبله كما يلزمه شراؤه بساتر العورة
فان امتنع صاحب المأمن بيعة الظهر ولو نعتنا لم نجبر بخلاف امتناع
من بدله بعوض وقد يحتاج المألية اليه لعطش ولم يوجب ما ليطه
لشربة حاله فيجبر بل له مقابلته فان قتل هدر او العطشان ضمنه ولو
لم يكن معه الا من المأ او الشرة فزما لدوام نفعها مع عدم البدل
ومن لم يزره شراؤه عورة فانه كما ما طهره سفر وعلم من جونا
شراؤه بطلان نحو بيع ذلك في الوقت بلا حاجة للوجوب او
القابل ويظل تيممه ما قدر على شئ منه في حد القرب وانما صحى
هبة عبد محتاجة للكفاية لا بما على التزاتي احياله فلا اجر لو قتلها
وهبة ملاك محتاجة للجمعة لتخلقه بالذمة وقد رضي الدارين بها
فلم يكن له حجر على العبي فان عجز عن استرداده تيمم وقضى تلك الصلاة
بما او تراب يحمل يغلب فيه عدم المأما ما بعد هلاله فوئته قبل وقفا
بخلاف ما اذا اكلوه عينا في الوقت لا يلزمه قضا اصلا لفقد حسا
لكنه يعصى ان اكلوه لخبر غرض لانه كثر **دفع** او اجرة **مطلقة** وهو
ما يرجع به فيه من ما وما مالا مالا يذنه المأمر لشد الرفق لان الشرة
قد تساوى دنا نير فلا يكون زيادة على ذلك وان قلت ما لم يبيع مولا
بمئذ الى من يملكه الوصول فيه لمحارما له عادة والزيادة لا يفقة
فلا يحمل عرف **ان احتاج اليه** اي الثمن او الاجرة **لدى** عليه ولو مولا
سوا الذي في ذمته والمتعلق بعين له كضمانة دينها **مستعرق**
صفة كاشفة اذ من لا رزم الاحتياج اليه لا يحله استغراقه **او مونة** **م**
المأج ذهابا وايابا على التفصيل الذي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا المأج
للمسكن والمأدم ايضا ويتجه في المقيم اعتبار المأج من يوم وليلة
كالنقرة **او نفقة** المراد بها هنا المونة ايضا وهي اعم لسقولها لساير
ما يحتاج اليه سفر وحضر كدواء واجرة طبيب واجرة خفارة وغيرها
حيوان اذ هي او غيره ولو لغية وان لم يكن معه على المأج لانه
هذه الامور لا يملكها بخلاف المأ **معتزم** وهو ما حرم قتله ككل يفتفع به
وكذا ما لا يقع ولا ضرر على المعتمد بخلاف نحو حربي ومردد وكل عفو
وتأمر صلوة بشرطه ومنه ان يومه لم ياتي الوقت وان يستنار بعون
فلا يتوب بنا على وجوب استبانة ومثله في هذا كل من وجبت استبانة
ور ان محض فان وجودهم كالعدم والمأ المحتاج لثمنه لشيء مما ذكر
كالعدم ايضا **ولو وهب له ما** او اقرضه **او اعير دلو** او حبلا **وجب**

ملا

جبلد

ل

القول لما في الوقت لا قبله في الجمع وكذا عجب سوال كل من ذلك ان تعين طريقا ولم يخف له المالك وقد ضاقت الوقت اي وقد جردت لذلك له فيما يظهر لعلة المساهمة في ذلك فلم تحتم وكذا المنة فيه ولا صل عليه السلامة لم ينظر للاحتقال بخلق الحواك والكو ولا الى زيادة فتنه على شئ من الما فان لم يقبل التزيم ان يقيم واما ما وجد عند الغريب من عدمه عليه لم يقع تيممه واعادوا بان عدم او امتنع ما لك منه صح ولا اعاده **ولو ذهب** او اقرض **فمنه** او االة الاستيفاء ولا يلزمه قوله اجماعا لعظم المنة وفارضا فرض الما بان القدر عليه عند المطالبة يغلب منها على الثمن وحيث طول وللماء فيه ولو تا فتنه لزمه قوله منه **ولو سئى** اي الما او مئة او االة المستيفاء **في رحله** او اضله فيه بان فتنش عليه فيه **فلم يجره بعد** امتحان **الطلب** **فمنهم** وصلى ثم بان الامعة **ففي** الصلوة **في الما** يظهر النسبة في امر حق نسبة او اضله الى دفع تقصير ومن لم لو تبي بيز القربة قضى ايضا كما اذا لم يجر عليها به وفي ظاهرة الآثار اما اذا لم يجر فيه فتقضي حرما وخرج بتسبيه ما لو ادرج ذلك في رحله ولم يعلمه فلا فضا وعما من ذلك انه لو ورت ما ولم يعلمه لم يلزمه فضا **ولو رحله** الذي فيه الما او الثمن او االة المستيفاء **في رحله** لا فضا بالتيمم بل وجبه فان لم يجر في الطلب قضى وان لم يجر فيه فلا فضا لان من شأن مريم الرفقة او الغالب فيه انه اوسع من عييه فليس هذا لتقصير المنة وختم بها نبي مع انهما باخر الكبار الميكون فيه من القضا اسباب كما يظهر ما دي الراي تذييل لهذا البحث لما استعمله وافادتهما مسال حسنة في الطلب وهي انه لا يبعد مع وجود التقصير النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وان الاضلال لا يعتبر تامة ولا فضا اخرى فان دفع اعتراض الشراح عليه في ذكره اني هنا والصح انهما انسب **الثاني** من اسباب التيمم الفقد الشرعي كما من حيث الحواك كان وعنده بالكثر من ثمن مثله او وهو سبيل للشرب او وقد جاز لعطش كما قال **ان** **الحاجة اليه** اي الما **لعطش** حيوان **فمنهم** يعطشون ويغاد السابغين بان يخشى منه مرضا او خوفه مما ياتي لان نحو الروح لا بد له من شئ فحرم عليه التطهير ما وان قل ما توهم في حرمه محتاجا اليه في القافلة وان لم يجرى وخرجت عن الضبط وكثير من يطهرون فيتوهمون ان التطهير بالما حينئذ قربة وهو خطأ فبان كما فيه عليه المصنف في مناسكه ولا يكون التطهير به فمجمعه لشرب عذابه لاستفادته عرفا ويلزمه ذلك ان خشي عطشه وكما هاهنا

او يليل

ويظهر ان الحق بالمستعمل كل متغير مستفاد عرفا بخلاف من غير نحو ما ورد ولا حزن له شربا لحسن ما دام معظا هره على المعقد بل يشرب الطاهر ويستمم ودعوى ان الطاهر مستحق للطهارة قصا ركانه معدوم بها ان الحسرة لا يعود شربة الى الضرورة ولا ضرورة مع وجود الطاهر وليس تعينه للطهارة اولى من تعينه للشرب بل الامر بالاعتناء لانه لا بد له من شئ فحينما ما ذكره لو احتاج لسقي الدابة لزمه سقيها الحسن ويظهر الحاق غير ميمر بالدابة في المستفاد الطاهر في الغرض وتكون لعطشان بل بين ان صير ابقار معطشان بخر كاحتاج لطهر ابقا محتاج لطهر وان كان حذته اخلط كما اقتضا كاطلاقهم كان الدور حق للنفس والثاني **حق** **في** **نحو** **نحو** **نحو** ما للتطهر ولم يتحروا به فان قد تم العير كان انتهاء المحتاج الى ما مباح من غير حرمه كما يوجب ملكة له **ولو لم يجره** اليه لكان محلا بل **منه** اي مستقبلا وان ظن وجوده لما تقررت ان الشرح لا يلقا فاحتيط لاجلها بان يكونا المستقبلة ايضا نعم لو احتاج ما لك ماء اليه اي ولو لم يجره ولا يقال الحق فيه لغيره كما هو ظاهر مثله ومن لم يجره لاحتاجه لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن لم يعلم بظن حرمه غيره له ما لزمه التزود له ان قد رواه التزود للمالك لفضلك فضا فان ساروا على العادة ولم يمت منهم احد فافضا اي لما كانت تلبية تلك الفضلة باعتبار عادية الخالية فيما يظهر ولا فلا لاجل اذ خارها ولا استعماله لطعم يتسبب ككفا بغيره ولا نحو كعد سهل ككفا بابتا على الوجه فيهما **الثالث** من اسباب الفقد الشرعي من غير ذلك بان يكون به بل ان او يظن حدوثه **بصل** **منه** **مرض** **بجاف** **معه** ليس بشرط بل ان الغالب حقوق ما ياتي مع وجود المرض دون فقهه واطرا ان يخاف **من استعماله** اي الما مطلقا او المعجور عن شغبته مرضا او يار دة وله وقع كخو صداع او قلة خفيف او على **منفعة** **عصو** بضم او له وكرهه ان لا يجر نقص ضوء او سمح فالخوف على ذهاب اصل العضو او الروح اولى نعم من عصى بنحو المرض توفيق صحة تيممه على التوبة لتعديه **وكذا يطوى البرء** بضم البرء ونحوها فيما اي طول مدته وان لم يجره لالم ولد ان يار دة وان لم تطل المدة **او النسيان** **الحسن** من نحو استحضار الحول او نعمة تبقى او الحمة تن يد واصله الما المستكره **في عصو** **ظاهر** وهو ما يبدو اعند المنة غالبا كالوجه واليدين وقيل له بعد كشفه هنك للمروءة ويرجع لاروان ان ارد النظر لغالب ذوي

او

حيث

المراوات وظاهر فقيدها العضو هنا بالمحرم يخرج نحو لبختم فظها
 لرفقة او محاربة بخلاف واحدة القطع لقوله تعالى **فانكحوا**
ظهور لقوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر فاما ان لم تجدوا
 قال لما بلغه ان شخصاً اجتمع به جرح براسه فامر بالرجوع فمات قتلوا
 قتله الله اولم يكن شفا الى السؤال والحق به ما ذكر بالمرض لانه في
 وخارج بالفتش نحو قليل سواد وان جرحه وبما ظهر الباطن ولو
 في امره حسناً ينقص به فيفتها واستشكه ابن عبد السلام بالعلم بكثرة
 في رايه اعلى من المثل ولحب عنه بما يقتضي عدم ذلك وان لم يوافق
 نقصه جاز التيمم وردية يلزم ذلك في الظاهر ايضا ولم يقولوا به
 في محله لان الاستشكاف فيه ايضا بما يقتضي استعمال الماء وان لم يوافق
 نقص ذلك كما يقتضي ترك الصلوة وردية ترك قتله بوجدي الموقوفات
 حق الله بالكلية ولا كذلك هذا لان الماء لا يكون نجس ما اطلقوه
 بان الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن فيكون
 في الظاهر فان طوى الامر بالغالب فيهما ولم يعلوا على خلافه ويقرب بينه
 وبين بطلان الادعاء بان هذا يعد غثا في المعاملة وهي كقولنا
 بالاعتقالي مرتبطة بحاله لا يسمع لهما بالذي فيها كما جاعل ابن عمر
 رضي الله عنه ما ان كان يسمع فيها بالثافة ويتصدق بالكثير فقبل له
 فقال اذكر عني وهذا جودي ثم ان عرف ذلك ولو بالبحرية اعتمد به
 ولا فبا حار عارف عدل في رايه فان انتفى ونظم شيئا مما مر تيمم
 ولزمه المعتادة لئلا يجعلها لا يبعد البراءة وجود من بحيرة جميع التيمم
 وانع ابن العماد في جواز التيمم بما فيه نظر والفرق بين هذا ونظرهم
 فوهمة سم طعاع بحضور اليه بعدل عنه للميتة بان الصلوة هنا
 ذممة بيقين فلا يبرأ منها الا بيقين يرد بان لا يوجب بعد ما حتى يرد
 ذلك بل يجعلها شامعا دائما وهذا غاية الاحتياط مع الخروج قد يكون
 سببا لتلوغ النفس **وشدة الرد** التي تفتي منها عجز وسرها ذكر وقد
 عجز عن تحيينه او تلبس فيه اعضا به خوفا من خوف الهلاك من شدة
 صح ان عمر بن العاص رضي الله عنه يتيهم خوفا الهلاك من شدة
 فافره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك **وانما يمنع استعماله**
في محل من سيرة المذنب **عقل** او غيره لعله ويخرج من تعبيره
 حرمة استعماله لما في خشية محذور مما مر وهو متجه في غير الشك
 ويدل له قولهم السابق وان خشي ضرر نحو الشمس حرم عليه استعماله
 نعم الشك في الظاهر لا يقتضي حرمة في حق نقص قيمته وما
 مالكة كما هو ظاهر وخارج به امتناع استعماله في كل البذر

فيمنها

في

في

كوف

كل

له فاته بكفيه تيمم واحد وكذا لو عمت احضا الوضوء كما ياتي **ان لم يكن**
عليه ساتر وجب عليه قطع اعضاء التيمم الشري من اثنى عشر التراب
 عليه وذلك لئلا يخلو محل العلة عن طهارة **وكذا يجب غسل الصمغ**
 الذي يملئه **على امره** لرواية صحيحة في قصة عمر والسباينة انه
 غسل معاطفه ونوضا وضوءه للصلاة صلى قال البيهقي معناه انه غسل
 ما امكنه ونوضا ونيم للباقي وبطلان من جثني سبلات الماء محل
 العلة بوضع خرقة مبلولة بقرية ليغسل بقورها ما حواله من غير
 ان يسيل اليه شئ ويلزم الحاجر استنجار من يفعل ذلك باجرة
 مثله ان وجدها فاضلة عما يجزئ في الفطرة فان تجاوز ذلك ففي
 لدوره ولا يجب مسح محل العلة بالماء كما افهمه كل من وجب بالتراب
 ان كان محل التيمم مالم ينجس منه شئ مما مر **ولا يربط بينهما**
 اي التيمم وغسل الصمغ **للحجب** والحائض والنفساء اي لا يجب
 ذلك لان الأصل لا يجب فيه ترك فاولي اوله وانما وجب فقد تم الغسل اذا
 وجد ماء بكفيه لان التيمم هنا للعلة وهي هنا مستمرة ولم يفتقد الماء
 فوجب استعماله او لا ليوجد الفقد عند التيمم وهو في قد يم
 التيمم ليرد الماء ان التراب ونحو السنوي ذاب فقد لم يندب
 تقديمه في الغسل وفي جرح في راسه يغسل صحبة ثم يتييم ثم يغسل
 باقي راسه فليست ما افاده المتن ان الحجب اذا احدث ما يبرمه
 الترتيب وان كانت علة في اعضاء الوضوء فمما لو كانت علة في
 اليد مثلا فجميع اعضاء الحيازة لم يحدت فتوضا ومعاد التيمم عن الكثير
 لا راحة فرضا ثانيا فبند رج تيمم الاصغر وان كان قبل الوضوء وهو في
 نظره ما في جنب في جلده فاحذر له غسلها قبل بقية اعضاء وضوءه وما
 او ما اليد كل في الشراخ انه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الاصغر
 وقت غسل العليل فتوضا في كل امرم انه حيث اجتمع المصغر ولا يبر
 اضحل النظر الى الاصغر مطلقا **فان كان محدثا اصغر**
اشترط التيمم وقت غسل العليل رعاية الترتيب الوضوء فلا ينتقل
 عن عضو عليل حتى يكمله غسلا ولا فان كان الوجه وجب تقديم
 التيمم على الشروع في غسل شئ من اليدين وله تقديمه على غسل جميع
 الوجه وهو في وناخيره عنه لان العضو الواحد لا يترتب فيه **فان**
جرح عضو فجميعا يلزم ما ذكره لما تقدم من اشتراط التيمم
 وقت غسل العليل او اربعة اعضاءه ولم نعم الجرحية الراس فثلثان
 يتهافت لار الراس يتي مسح جميعه فان عمته فاربعة يتهافت
 او الثلاثة ايضا فجميعا واحدا عن الوضوء لسقوط الترتيب او ما

خلافا

70

وانما الاستحباب في عصب
 او اشفا كراه تيمم واحد من كراه
 الاكثر عن الظاهر وقت
 غسلا او لا يربط كراه
 لو غسلا او لا يربط كراه
 من كراه تيمم واحد
 مشقوا الفات كراه

عند الرأس فيتميم واحد عن الوجه واليدين تسقوط غسلهما المقتضى
للسقوط ترتيبها خلاف ما لو لم يغسلها لم يغسل عن الرجلين ومن
جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلين **وان كان** على العليل **كجيرة** وهي
خوارق تشد لا لحمار نحو الكراول فوق رقبته او راسه او راسه او راسه
او راسه او راسه ولا قبل وهي اول كلبه ان ما يملك نرجة ليس
سائر انتهى ويرد بان من الواضح ان هذا قيد للحاكم لا لتسميتها سائرا
فلم يخرج للواء **قلت** **وعنه** عند خوفه من رصاصه **غسل المصحح** و
يتلوه غسل ما اخذته الجيرة من المصحح بحسب ما ذكره وما نؤثر
غسله ما خفي وامكنه مسه المبالا افاضة لزمة وان لم يوجد فيه حقيقة
الغسل كانه اقرب اليها من المسح فتعني وحرقت مسه مسحة لم تستكمل
وليس في محله للفرق الطاهر بينهما ومن لم يمسح المسحها هنا وفارق
المسح بانه اقرب للغسل كما تقرر **وتسم** لرواية سندها جيد عند غير
البيهقي في المحتمل السابق ونما بكيفية ان يتميم ويغصب على حرجه
حرقه لم يمسح عليها ويغسل ساير جسده **كاسبق** في مراعاة الحرج
للترتيب وتعدد التيميم بتعدد العضو العليل اما اذا اقلن نزع
بلا خوف من رصاصه من وجوب يظهر ان محله ان امكن غسل الحرج او
اخذت بعض المصحح او كانت بمحل التيميم وامكن مسح العليل بالتراب
والفلا فافسالة لوجوب التيميم وسياط احد الباب قوية من احكام
ومنها انه يجب عليه وضعا على ظهره **وعنه** مع ذلك السابق **مسح كل**
جيرة او نحوها وقت غسل عليه **بها** اما اصل المسح فله من المشي
السابق واما تعميمه فلا نه مسح ايح للرجل عن المصل كالمسح في التيميم
وبه فارقت الحق ومن لم تنافى ولو تفاد اليها نحو حرج الحرج وعنه
عني عن الطه ما مسحها له اخذها بالحق في شروط الصلوة انه
يعني عن اختلاف المعنوية بجنبي يحتاج الى مما يستلزم له **وقيل**
مسح بعضهما كالخف وهو يد لها احذرة من المصحح ومن لم يؤمن تأخذ
منه شيئا او اخذت شيئا وغسله لم يجب مسحها وكان قيا مسه انه كغير
مسح لم يرد على ما اخذته من المصحح كما تقرر ان مسحها انما هو
ليد على اخذته منه كاعين محل الحرج لان بدله التيميم كاخير فوجوب
مسح كل ما مشكل الا ان يجب بان يخذل ذلك العرضا عنه والوجه
الكل محتياط وخارج ما لما مسحها بالتراب اذا كانت بعض التيميم
فلا يجب كانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم بين كل من الحرج
مسح عليه حرجه من الخلاف **فاذا تيمم** من ذكر وقد صلى فرضا
بعد تيممة وغسل صحبة كجيرة **لغرض ثان** لما ياتي انه لا يرد

دع

تيمم الفرض **وم عذر** يعني ولم يطل تيممه لم يعد **الحجب** غسله
من بدنه لبقاء طهره كما ياتي **بعد الجيرة** غسل ما عليله لطلان طهر
العليل وبلزمة بطلان ما بعده عملا بقضية الترتيب الوجوب
على المحرث دون الحجب ويرده ما ياتي ان طهره رتبة باقية
لدليل انه يتقل به **وقيل** **بها** اي الحجب والمحرث يترك
طهرها من اصل ورك فاذا اطل العليل يطل المصل كخرج الحرف من
على الضعيف ان فيه الوضوء **وقيل** **الحجب** فلا يحتاج الى اعادة
تيممه المخذل والمضطر لصحة عنه **داف** فرض ثان به وان قلت قياسا
سقوط الترتيب في هذه الظاهرة الثانية لما تقرر من بقاء طهره هو
لدليل التعليل ان لا يجب اعادة التيميم المتعدد في الولى بل يكفي
تيمم واحد لان تعدده فيها انما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في
الثانية فتعده فيها الذي جرم به في شرح الروض جرم المذهب
انها يناسب مسح الرافع قلت هذا القياس له وجه وان امكن
الجواب عنه بان المصل فيها وجب في الولى ان يجب في الثانية
سقط اليها لبقاء طهره فبقى التيمم المنعقد بحالة لان العلة في الجاه
نقصه عن ادا فرض ثان به وقد مر في الوضوء المخذل انه في نحو
الثنية كالمصل عملا بمقتضى التخييل انه حلاية طهره ويصفتة
هذا مقرر لما هنا فوجوب تيمم التيمم هنا انما هو لتوحد حركته
لهو ولم ينظر كون التيمم الواحد يكفي في املة **قلت** **هذا الثالث**
اصح **والله اعلم** وجهه واضح كما علمته مما تقرر فيه خلافا
فان فيه اما اذا احرث او بطل تيممه فانه يجز جميع ما مر وتوكل
اعاد المحرث غسل عليله وما بعده وما صار صاحباه به او توجه
فان اللصوق ولم يظهر من المصحح ما يجب غسله لم يبطل تيممه وانما
بطل تيمم المبالاة بوجوب طهره واليحيى عنه وكذا كذا تيمم البركوت
جيرة في صلاة بطلت كخرج الحق وماله ما اذا بان شي ما يجب غسله
الا كما كان بقا وهما مع وجوب غسل ما ظهر وكذا اما بعده في المحرث لا مخرج
وما اذا تردد في بطلان تيممه وطال التردد او مضى معه ركن ثم ان علم
البر بطل تيممه ايضا ولا فلا وما تقرر من ان ملط بطلان الصلوة
غير ملط بطلان التيمم الذفع قول بعضهم كانه لا يظهور شي من المصحح
في بطلان التيمم كانه عن العليل وجه الدافعة انما لم يجعل هذا
الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلوة ولما ظهر انما لم يقرر
فصل في اركان التيمم وكيفية وسنة ومبطلاته وما يستباح
به مع قضا او عدمه وتوابعها **التيمم** كل ما صدق عليه اسم **تراب**

في قوله غسل ما عليله
في قوله غسل ما عليله
في قوله غسل ما عليله

7

تيم

دها

لا الصبيح في طرية كفا له من عباس وغيره ومما فتح قلوبه بغيره فويلد نكه
 فامسحوا بوجوهكم واليدكم منه ورسم ان من فيه لا ينزل سفسافا
 يقول عليه وصح جعلت الارض كلها لنا سبيرا وتراها اكر في روايه صحيحه
 ونز بها مترا دوات كما قاله اهل اللغة حلا فالمن وهم فيه لنا ظهورا وهم
 القلب في حين الامتساق له مفهوم كاهوميين في حاله **ظاهر** اراد بها
 يشمل الظهور ليدل قول الطي ولا يستعمل وذلك لتفسير بن عباس
 وغيره للطيب في الآية بالطاهر فلا يجوز بحسب كان جعل في بولي
 لم يحق واختلافه في حروف منتهت ومنه تراب المقبرة المنبوشة
 لا خلاطها بعدرة الحلق وصلبهم المتحد ومن لم يطهره اطهره قال القاري
 ولو وقعت مرة في صبره تراب ليرة تحري وتيمم وهو مبي
 على الضيق السابق انه لا يشترط التعذر في التحري فعلى المصنف في
 ان اذا كان الصبيح لا يتجرى به جعل التراب قسامين نظير ما ياتي في فضل
 الكمين عن القيص بعد نجس جدها ولا يضار حذره من طهر كلب
 لم يعمل التناوة مع مطوية **حق ما يدعي** لا ربي بكسر واو وما
 يوكل سفيها كالمدرس وطيب مصر المسمى بالطفل كما صرح به جمع وما اخبره
 وما به الاضحة منه وان اختلط بلعابها لم يحسب بها نجس حنف وان تغيره
 لونه وطعمه وشكله ويشترط ان يكون له عيار ولم يذكره كونه الفل
 فيه ومن ثم صرح **بمعل خشنا** **فيه عيار** ولو منه بان سحق وصار له كائنه
 في شرح المرساد وغيره من الناعم فلا لانه للصوفيا بالعضو عنع
 صول العيار الية ومن لم لو علم غدر لصوفيه لم يوتر فان اطعمه ذلك
 بالحنن والناعم للخال ولا يبا في ما تقرر اعادة الباء المفيدة للغبارة
 الرمل للتراب لانه ما ينظر لصورة الرمل قبل السحق نعم التيمم
 حقيقة الماهو بالعبارة التي صادرت بالارميل ففي العبارة نوع
 قلب وهو مما يوتره الفصاحة اعراض لا يبعد قصد بعضها **لا يعدل**
 كنورة **وسا** **فخضف** ومثله طين شوي وصار بماد الية ليس به
 في لاق ما اصابته نار فاسود ولم يصير بمادا **ومحطط** **بدقيق** **وخر**
 كحص وعفرا وان قل الخليط حد الحيث لا يدرك لانه لغومته
 يمنع وصول التراب للعضو **وان قل الخليط حار** نظير ما مر في
 وبرده ما تقرر ان قل الخليط هنا يمنع ولو احمى لا وصول المطهر كفا
 مخالفة من لطافة الماد وان التراب لا بد ان يكون طهورا حينئذ
 لا يصح التيمم **مستعمل** في حذر وكذا جئت فيها يظهر با استعمال في معار
على الصبيح كالمابل اولى وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يثبت
 مستعمل بخلاف الما يرد بان السبب في استعمال ليس هو خصوصا

الفضل في الطاهر من التراب الذي هو
 المستعمل في التيمم بالظلال وفيه كذا كذا
 وهو المستعمل في التيمم
 وهو المستعمل في التيمم
 وهو المستعمل في التيمم

ن
لكنه

رفع الحدث كما يدل زوال المنع من نحو الصلوة يدل ان ما الملبس
 مستعمل مع انه لا يرفع حدثا فاستويا **وهو** اي المستعمل **ما بقى بعضوه**
 اي التيمم بغير مسحة **وكذا اما تذاثر** بالمثلثة من صيغة له وان
 لم يرفع عنه فلو حذره من الهواء عقب انفصاله عن مسحة لم يضر وانما
 قول الرافي وانما يثبت له حكم الاستعمال في الفصل بالكلية واعرض
 عنه المحرر اعترضه ذلك كان عارضا انه كالماء وهو بصرفه ذلك
 فاولى التراب نعم فترقان في انه لا يضره ان رفع اليد بما فيها
 من التراب لم يعود لها الية لانه لما احتاج لهذا انما تزلوه منزلة الا
 تمالك لخلافه **في الموضع** كما متقاطر من الماء وما قيل في توجيه
 مقابل الموضع ان التراب كثيف اذا غلق بالماء يمنع عنه ان يلصقه
 لخالق الما كرفته برديان ذلك بفرض تاليه انما يقتضي علوق
 بعض المماس ككله فبعض المماس متناثر وقد اشتبه فتح الك
 لعدم التيمم ومن لم يوقين الما لم يضره من غيره ولحق ان المتناثر
 الماهو ذلك لا خير لم يكن مستعملا كما هو واقع لم يثبت المجموع
 صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما اصاب العضو في تناثره و
 صرح انه مستعمل والى ما لم يمسح التراب البنية وانما في ما الصفا
 به وقال المشهور انه غير مستعمل كالباقي في الموضع انتهى نعم
 لا يضره ان رفع اليد عن العضو لم يعود لها الية مسحة فثبتة للاحتياج
 الية هنا في اليك تقرر وعلم من ذلك حوازيهم كثير من تراب
 يسي مدرات كثيرة حيث لم يقنا تر الية شئ مما ذكر **ويشترط ثمة**
 اي التراب لعله في قسما صعيدا طيبا اي افضله بالفضل للعضو
 او الية **لو سفته** اي التراب **في علية** اي على وجهه او بده **فرد**
 على العضو **ويؤلف** **بغير** نعم اولى لانه لا تنفعا انفسا تنفعا النقل المحقق له
 وان قصد بوقوفه في مبيها التيمم كانه في الحقيقة لم يقصد التراب
 ولما اتاه لما قصد التيمم ومن ثم لو اخذه من العضو ورده الية
 او سفته على اليد فصح بها وجهه مثلا او اخذه من الهواء ومسح
 به مع الية المفترضة بالمخذ في غير التا نية ودفع اليد لما سمي
 بها كفي لوجود النقل المفترضة بالنية حينئذ و ظاهرة انه لو نقي التراب
 في الهواء فمسح وجهه فيه بجزاة ايضا كالمسح به الموضع **ويعم**
 لا اذنه لم يجوز كما لو سفته ربح او **بانه** بان نقل الماذون التراب
 للعضو مسحة به وبقي الماذون بنية مضطرة مفترضة بفعل الماذون
 ومستندامة الى مسح بعض الوجه **حار** ولو بلا عذر اقامة لفعل
 ماذونة مقام فعله ومن لم يشترط كون الماذون مبيها ولا يبطل

م

7

ان

فقل الماذون نحدث الذين كانه غير مباشر للعبادة فهو كجامع المستاجر
في زمن احرام الحج كذا اقاله القاضي ومن تبعه والمعتد ما لحظه
الشيخان انه يبطل كانه المباشر للنية نزل للعبادة لان ما ذروه فيها
ناب عنه في مجرد اخذ التراب ومسح عضوه به ومن لم يمسح بغيره
في النية المقومة للعبادة والحصول لها وانه فارق المقيس عليه المذكور
ويؤيده قولهم لا يصح حدث الماذون لان التراب غيره وانه فارق
بطلان حججه عن الغير لجامعة كانه الترابي لم **وقيل يستلزم عدم جازع الا**
كانه لم يقصد التراب وببده ان قصد ما ذروه كقصده **وان كان خمسة**
وزاد في الرخصة التراب وقصده وقال **الرافعي** الاحسن اسقاطها
لأنه لم يجد والماركناني الوضوء كذا التراب ولا ذره يلزم من النقل
القصده لوجوبه الاول بان اشتراط ظهورية الماهية تحتص بالوضوء
بل بتاركة فيه الغسل وان الله الجس فلم يحسن عدة ركنانية للوضوء بخلاف
التراب فانه مختص فعل التيمم ويرد من اختصاص التراب ايضا لوجوبه
في المحافظة فساوى الماهية ان يفرق بان المطهر لم هو الماهية لخص يشوط
من جهة به واختص استنلاله به بالنظر بخلافه عدة ركنانية بخلاف
الاهم وعن الثاني بان كذا القصد عن النقل ليدل على ما مر من وقوعه
رفع قاصد التراب ورد بان المذني انه يلزم من النقل القصد اي لوجوب
قرب النية به كما في العكس فلا يرد ما ذكر في الوضوء مما يوجب الركنان
الذي فيه انه لم يلزم من النقل نعم قال السبكي افراد القصد بالحركة عليه
بالركبة كما في قوله **او من عكسه المذكور** في المتن لان القصد مدلول التيمم
الهامورية في الماهية والنقل لازم له والخطاب يمنع لزوم النقل كما في قوله
فما في المتأخرات كانه ذكر او لا المزوم رعاية اللفظ الماهية في الالام
لانه المطرد وهو الطريق لذلك المزوم **نقل التراب** او الخوذية من نحو
الارض والوصول الى العضو المسوح بنفس ذلك العضو كان معك وجهه ووجهه
بالارض ولا بد من الترتيب حقيقة اذ لا يمكن قد برة هذا وبغيره من ماذونه
كما مر ومن نفسه كان هذا مسفته الترتيب من الوجهة كما لم يرد الية
وكان سفت على يده او كرهه وتوقيل الوقت فمسح به بعدة لان النقل بالية
انما بعد بعد الوقت وافهم عند النقل ركنانية بالحدث قبل مسح او
ما لم يحدد النية قبل وصول التراب للوجه لوجود النقل حينئذ **فوقيل من**
وجه الية او الى يد بان حدث عليه بعد ذلك والنية بالكلية تراب بها
حذره ومسح به يديه **وقيل** بان نقل من اليد الى وجهه وكذا امتها اليه في
في الية لوجود حقيقة النقل ولو اخذته لمسح به وجهه فتذكر انه مسح
حان ان مسح به يديه او يديه طائفة مسح وجهه فيان التيمم مسح

وجوب

الانقضاء

من الهواء

مسح به لانه قصد غير المنقول اليه لا يشترط على المعتد ثابته **سببه**
استباحة الصلاة ونحوها مما يقتصر للظهر وسياحي تفصيل ما يستتبعه
ولو تيمم بنية طائفة ان حدثه اصغر فبان انما او عكسه صريح في
ما لو غمد نظيره ما في نية المتغسل او المتوضي غير ما عليه والنية
النية والنية استباحة في الحديثين هذا لا يقتضي المسح مع التيمم خلافا
لما وقع لاي الرخصة لانية **رفع المذنب** او الطهارة عنه كانه لا يرد
ولا يلزم بطلان غرضه كروية الماهية صلى الله عليه وسلم قال العبرون
العاص صليت يا صاحبك وخلصت فسماه جميعا بجملة افاضة لعدم
رفوه نعم لو توى بالحدث المنيع من الصلوة وبروغة رفا خاصا بالنية
لغرض ونوا اول حان كما هو ظاهر لانه توى الواقع **نقبي** قوله صلى الله
عليه وسلم ومن العاص مني الله عنه صليت بالصلوات الى اخره من هو يقرره
على امامته وحينئذ فان قيل يلزم من الاعادة اشكال بان من تلمذه لا يقع
امامة او يعلم من صحتها اشكال بان التيمم للرد كلفه المعادة وقد عا
بانه اذا فبعد صحة صلاته وامامة صلاته خلفه في واقعة حال محتملة
الهم لم يعملوا بوجوب المعادة حالة المقتل فيحان اقتداوه لذلك وحينئذ
فلا اشكال اصلا **ولو توى** التيمم لم تكن حزم او **فرض التيمم** او فرض
الطهارة **بنحو** لا يهاطهارة ضرورة غير مقصود في نفسه فلم
يصح ان يجعل مقصودا بخلاف الوضوء ومن لم لا ينجدية فان قلت
كفي كيصح هذا مع انه التاوي الواقع قلت ممنوع باطلا فانه لا
وان نواه من وجه توى خلافة من وجه اخر لان نية الاستباحة
وعدولة الى التيمم امنية فرضية ظاهر في انه عبادة مقصودة في نفسها
من غير تخيير بالضرورة وهذا خلاف الواقع ومن لم يلام يكن في تيمم
نحو غسل الجمعة استنباطه حان نية تيمم الجمعة وسنة تيممها من خصال
المرفيها ويوجد ما قررنا انه لو توى فوضوه المريد الى الاصل مع
ويوجه بانه لو ان توى الواقع من كل وجه فلم يكن لا يربط الوجه **فقط**
قضا اي النية بالنقل السابق فاوله كانه اول الركن **وكذا يجب**
استناب متفاد كذا **الى مسح** شي من الوجهة على الوجه حتى لو عرت قل
منع شي منه بطلت لان المقصود ما قبله وسبيلة وان كان ركن
فعل من كل مهم بطلانه بخلافه فيا يبين النقل المعتد به والمسح
وهو كذلك وان نقل جميع عن المذني الطري الصحة واعتدله
وليس من محل الخلاف كما هو ظاهر ما اذا عرت قبل وصول يده الوجه
لم يفرق بينهما الية لما علم عامر انه حيث بطل نقله قبل وصول يده الوجه
فوى ورفعهما الية او من جهة عليهما كفي **فان توى** بتيممه **فرض**

الاعادة

نقها

وہ علیہ العاصم

29

في مسج الحدم ثبوت شئ فيها ومنه قيل ان الخبز انما لا يتبدل بكنهه شئ
في الروضة على ذلك وانما هي في مسج الوجة وجان مسج الزراعين في الزاوية
لناري فوضها بغيرها بعد مسج الوجة وجان مسج الزراعين في الزاوية
لعدم انفصاله وظلاله لئلا يفسد مسج الزراعين بكنهه فهو كتفل الماهن محل
المأخر مما يوجب فيه التقاض ويعد في رفع اليد ودها كما مر كرر في
يوجب في الما **وحقق التراب** من كفيه ان يكون بالنقض او الترخ حتى لا يفسد
المقدور الحجة للاتباع وليلال يشوه حلقة ومن ثم لا يس كرات المسج
وسين ان لا يفسد التراب عن اعفاء التيمم حتى يبرح من الصلوة **وسيلة**
التيمم بتقدير التراب ما **ما الوضوء** ففسد وقيل يجب كونه بدلة **قلت**
وكذا الفصل من موطنه كالوضوء وحج من الخلاف **وسيد** **فقر**
اصابعه **او** اي اول كل ضربة لانه ابلغ في زيادة الغبار لاختلاف
مواقع الاصابع فيسهل تعميم الوجه بضربة واحدة ولنا ليدان وهو
العباديين الاصابع من التفرغ في الاولى كما يقع اجزاء في الثانية انما
مسح به لما مر من ان ترتيب النقل غير بشرط حصول التراب الثاني
من التفرغ في الثانية ان لم يرد الاول فلو كان ينقصه على ان الحاضر من
ذلك ما كما عاين في الحل وهو كما يجب في مسج الزراعين التيمم ومن ثم
لو عشي عباد لم يكونوا يفسد التيمم بل ان منع وصول ترابيه للعضو وعلى
فصل اطلاق التهديب وجوب النفس وظاهر انه لا يضر وصول الغبار
من الاولى وان لم يقرر ان ترتيب النقل غير بشرط قالوا اصل من الاولى
يصح للتيمم اذا مسحه ويوافق مسئلة التهديب بانه لا نقل فيها ومن ثم لو نقل
لخذ التراب فيها میده ونوى لم مسحه به بحر او ان كثر حتى علم حاضره في الاول
سقطت راحة على وجهه ولا ينافي ذلك التفرغ في الثانية فقل ان الرقعة
الافاق على وجوبه فيكون لا نه محمول على ما اذا لم يرد التحليل والاول على ما اذا
اراده قالوا يجب فيها اما التفرغ واما التحليل فهو مع التفرغ سنة **وهو**
نزع خاتمة عند المسح في الضرورة **الثانية** **والله اعلم** ولا يفي بحركة
لتوفر وصول التراب للحالة على نزع كفايته وان اسح خلافا لما يراه
تغير غير واحد بل لا ان انتقاله الى الما بالتحريك ثم عوده للعضو به
مستعملا وليس كاتقاله للبدن الماسحة ثم عوده الى لجة اذ هذا دون
ذاك وسين في الاولى يمسح وجهه بجميع ليدية للاتباع فان قلت قوله
لان انتقاله الى غير كاف لانه ان وصل الى الما قبل مسح العضو فلا يستعمل
او بعده فقد لمس العضو مسة قلت بل هو كاف في الحالة اخرى اعلمنا حشر
وهي ان التراب لا يدان بسبب حرجها تحت الحاتم الذي يفي هذه وهذا
التراب محمل الكفاية الذي من شأنه انه طهارة فوق اخرى ومعلوم ان

مسح

التفل مستعمله كالماء الماسة دون التي فوقها وتحرر الحاتم بتفقد هذا المستعمل
الى البحر الذي يليه اول عالم يصيبه التراب فلا يطهره وهكذا كل جحر
التراب دون ما يلية فانصح ان المانع موجود مع وجود الحاتم مطلقا
له نعم ان فرض تبين التراب لجميع ما تحت الحاتم من غير تحريك
فلا شك في الجحر **ومن ثم** لم يفسد التيمم بالبرق ولا بالبرق ولا
الماء بمحل الفقد شاملا للشرعي وكذا وحده بان يبرر مانعة ولم يفتقر
مانع اخر **فقد ما في حجة** او شبهه مع امكان شرابه وان قل ان لم
يكن في صلاة بان كان قبل الراء من تكبيرة الاحرام **بطل** التيمم وان ضاق
الوقت عن الوضوء جماعا وكذا لو توه الما وان زال توهه سريعا كان
راي كذا والتحليل سرايا ما او سمع من يقول عندي ما لفلان او نجس او
مستعمل او ما ورد لانه لم يأت بالمانع بل يعود توهه الما بغير دسه
الما تحرك للقطعة بخلاف او دعني فلان ما وهو يعلم عينه وعدم رضاه
بالخلة الما لم يعلم ذلك فيبطل لانه يلزم البحث عنه ولانه اذا شك في الصلوة
صالح اخذه متوهم الحل وانما يبطل فيما اذا رآه مثلا او توهه ان لم يفتقر
وجوده او توهه **عائج كعطف** وسيع وتعدرا استقلاله حينئذ لا لعدم
ويؤخذ منه ان كل مانع وجوب الطلب كذلك ومنه ان غشي من كونه الما
خارج الوقت لو طلبة ففوقه هذا وان ضاق الوقت لم يفسد فلو لم يبرمه
طلبة وان خاف خروج الوقت وهو من نظرية العادة وهذا معلوم مما مر
في الطلب فوجب حمل اطلاقهم هنا عليه كما نقرر وانما لم يبطل توهه خوفا
او بغير لعدم وجوب طلبة لعلية الطهارة بها وعدم حصوله بالطلب فرج
ذكر من ارجح هنا كلاما عن المصلحة في المومنتهم بانهم ممكنة عام يستيقظ
علمه بعد بعبه عنه ولم يبين حكم ذلك عندنا والذي يظهر من كلامهم فيما
اذا ادسح في رجاء ما ولم يقصر في طلبة او كان بفربة يرحية الما في الاولى
واطي متيممة الما دونها لعدم بطلان تيممة او ان وحده لم يمانع ايضا ولا
عبارة متوهمه هنا **في صلوة** بان كان بعد تمام الراء من تكبيرة الاحرام **لا بد**
اي قضا وهابة كونه محل الغالب فيه وجود الما **بطلت** الصلوة لبطان
تيممها كما علم من سياق كلامه اذ البحث في مثله فلا اعتراض عليه **على** لا يبطلها
الشروط وان ضاق الوقت على ما نقرر لعدم الغاية في بياها لوجوب اعادتها
وان سقطت لكونه محل الغالب فيه فقد الما او استوى فيه **ولا**
تبطل الصلوة بل يتيمم ويسلم الثانية لان تيممة لا يبطل لانها لهما وان نقل
الما وهي منها تبعا فاعلمنا لا يجوز دسه لذكره بعد ما وان قرب الفصل
عنها بالسلام صورة وان بان بالعود لوجان ان لم يخرج به ووجه عدم
برهنته هنا انه تلبس بالمقصود كوجود الما في الرقبة بعد شروعه في الصوم

عموم

الحنفية

فصلها

وليس كمن لم يفرق فيها ما فتاحها مع قصير بعد نهيها ولا
لا على قلب في الصلاة فابصر فيها ليناها على امرضيق هو التقليد على ان الكبر
هذا لم يفتن بخلاف التيمم ولا كخفة بالاشهر حاصت فيها لوزنها على المصل
قبل فزاع البدل ولا كاستيضة تسببت فيها لتجد حرجا نعم ان نوى
قاصر بعد روية اقامة او انها بطلت لان الشاة لهذه النية زيادة
لم يستجها كافتتاح صلوة اخرى وهو بعد الروية باطل فاندفع بالتصوير فيها
بالقاصر بالاسنوي هنا اما لو اقام او نوى ذلك قبل روية الما او معها
ولا يتطل والتفتا في الصلوة كروية الما فيها في التفصيل المذكور فان وضع
الحيرة على ظهره يتطل ولا بطلت ولو تيمم ميت لفقد الما وصلى عليه ولو
بالوضوء لم وحده ولو بعد صلاة وجب غسله والصلاة عليه في الحضرة
ذلك خافه امره فاحتج له وقياسه ان من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الما
فجوفه لزمه اعادةها ان كان حاضرا اما المسافر فلا يلزمه شئ من ذلك اذا
وجده فيها او بعدها فقد قل من الرفعة واقررة التوافق بل وشار لنقل
المجامع على ان صلوة الحنانة كالحبس في وجود الما قبل اتمامها او بعده
وإذا اقررة الاسنوي بينهما اخذ من كلام الجعوي والحاصل ان
كغيرها من الحبس وان تيمم الميت كتيمم الحي واما قول من خبر ان
ليس في اصدار تيمم ويصلى على الميت فيرجح لم يكن ثم غيره وان
امكن توجهه بان صلواته لا تقضي عن المعادة وليس هنا وقت مضيق
يكون بعده فضا حتى يفعلها الحرمه بان وقتها الواجب فعلها فيه اصالة
قبل الدفن فتعني فعلها قبله الحرمه ثم بعده اذا روي الما لا سقاها للرض
على ان غاربه اولت بانها في حاضري او مسافر واحد للما خاف ولو نوى
قائمة صلاة الحنانة فهذا لا يبيهم عندنا خلافا الى حنيفة رحمه الله اما
اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها لانه لا ضرورة به
اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلوة السابقة بسوية الما بين الفرض و
النفل **وقيل يبطل النفل** لانه لا حرمه له كالفرض وادخاله النفل في سبيل
بالتيمم تارة وتارة يقضي ان نحو المقيم كما يلزمه فضا الفرض بين له
النفل الذي يشرع قضاءه وانه يجوز له فعل النفل بالتيمم وان لم يشرع
قضاؤه وبه يصح قوله بعد وان المتنفل الى اخره **والاصح ان**
قطعها اي الصلوة التي تسقط بالتيمم الشاملة للنافلة كما يصح
به كلامه في غير غير واحد من الشراح لها على الفرض انها هوك من
جملة مقابل الاصح وجه الحرمه القطع وهو كباقي في النفل **لأنها**
من اقامتها بالتيمم وان كانت في جماعة تفوت بالقطع او نوا اعادها
بالماء بعد فراغها كما لم تكن كلامهم خروجا من خلاف من اوجبه وقام

تيمم
اعتدله

لا يقتضيه

على من حرمه لانه اقوى ولا يجوز له قلبها نقلا وسيل من ركعتين
لاية كافتتاح صلاة بعد روية الما ومراة باطل ونية فارق روية
طن حشي فوت الجماعة كما يات نعم ان ضاف وقتها بان كان
لوتوضا وقع حرم منها خارجة حرم قطعها لتقوية بعضها مع قدرته
فعلها فيه بلا ضرورة **والاصح ان المتنفل** الذي لم ينو عددا بل اطلق
ثم رأى الما قبل ركعتين **لا تجاور ركعتين** بل يلبس منهما لانه لا يحب
المعجود في التوافق فان رآه بعد فعلهما اقتصر على الركعة التي رآه
فيما حصل شراح هذه الحجة لم قال لصديق على انه لم تجاور ركعتين
بعد روية الما قوام ان له ركعتين بعد روية مطلقا وليس كذلك
الاصح ان نوى عددا قبل روية الما وان زاد على ما نواه عند الاحرام
كما هو ظاهر ومنه الركعة عند الفقه والاعتراض عليه باصطلاحه
غير مندرج على ان بعضهم وافق الفقهاء **حقبة** عملا بينته ولا يكون بدعية
لما امران الزيادة كافتتاح صلوة اخرى ونوراه اثنا صلاة تيمم لها بطل
وان نوى قدرا معلوما لعدم ارتباط بعضها ببعض وانه يعلم انه لو رآه
اثنا طواف بطل ايضا لان صحة بعضها لا تنطبق ببعض او راية نحوها
بشأنه حتى يمت له وجب النزاع بخلاف ما لو رآه هو ليقا يمتها لانه
لا يبطل الا بربوبيتها دون روية خلافا لمن وهم فيه **ولا يصلي تيمم** ولو
معي وجب كحذوت حبانة عن الحديث المصغر خلافا لمن عطلوا فيه
ويشكل على الصبي تجويزه جميع المعادة مع الاصلية بتيمم واحد وان يفرق
بان صلاة الصبي صلحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك
المعادة وان استوبأ في وجوب نية الفرض فيها كما ياتي اي صوة
والقيام وغيرها وانما لم يبطل بتيمم لفرض بلع بعده وقبل الدعاء
الفرض فرضا كما صح في التحقيق لاحتيا طاله اذ صلاة في الحقيقة نقل
لم يفسح تيمم الا للنفل **غير فرض** واحد عبي كما مع من عمر قال البيهقي
ولم يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم بل روي الدارقطني عن
بن عباس رضي الله عنهما من السنة ان لا يصلي تيمم واحد الا صلاة
واحدة لم تحدث للتأني تيمم او قول الدارقطني من السنة في حكم
الرفوع ولانه طهارة ضعيفة ولان الوضوء كان يجب لكل وضوء ففسح
يوم الخندق فبقي التيمم على الاصل من وجوب الطهر لكل وضوء وخرج
يصلي بركعتين الحليل من ارا بتيمم وجميعها بين ذلك وصلوة فرضيات
نوته في سجدها كما مر فانه جابر للمشقة وعلم من كلامه في غير هذا المثل
ان الطواف معتزلة الصلوة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه
ومنه الصلوة كالخطبة والجمعة مطلقا لانه لما جرى قول الغنما

فعل

بفضل

لا يجوز له ان يصلي في سجدة واحدة
على وجهين من سجدة واحدة

وتعبره بل بعينه السياق فانه انما هو في بنية فرض واستباحة مع
غيره تبعالة ولو ذكر المسببة بعد فعل الخمس لم يلزمه اعادة الفرض
المستوفى وسبقه اليه صاحب البحر ويقرر بنية وبين ما لو كان حدثا فورا
ثم يتقنه بانه لم يمكنه اليقين بخلاف المسبب فاما **ان سئل** هل
منه وعلم كونهما **مختلفين** كظهر وعصر من يوم او يومين **صلى كل صلاة**
من الخمس **يتيم** وهذه طريقة ابن القاض **وان ضابطهم من ليس** عدد
المسبب **ومل** بكل تيمم عدد غير المسبب مع زيادة واحد ونذكر ما رآه به
فانه فيصلي في هذه الصورة **بأربع** كما ظهر والعصر والمغرب والعشا
وعلم ما مر ان كان الفوات بغير عدد وجب كونهما **بأربع** كالتسليم في هذا
كونهما **والا** كما فيه من المباداة براءة الذمة **في الثاني** **ربما** كذا **الذي**
فيها **التي** **بد** **الحا** كالصبح والعصر والمغرب والعشا فيرا بيقين كانه
ما عليه الصبح والظهر يتيممين فان كانت المسببات فيهن نادون كل واحدة
يتيمم وان كانتا تتنكر نادون الظهر بالتيمم الاول والصبح بالتسليم وان كانت
أحدى اليك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحارث وفي المسئلة
عندهم ولم فيها عبارات وصنوا بطرأما اذا لم يترك ما بداله كان صلى
بالتسليم في الظهر والعصر والمغرب والصبح فليبرأ المحقق ان المسببين
العشا واحدة غير الصبح وبلا ولا يصح غير العشا فتبقى العشا عليه
او **سئل** **متفقين** لا يعلم عنهما ولا يتوكان الا من يؤمن او شك في اقامتهما
صلى الخمس من تسليمتين كانه الفرض في كل مرة واحد فيقع بذلك التيمم
وما عداه وسيلة كما مر ولو تيقن ترك واحد من طواف واحد الخمس طواف
وصلى الخمس يتيمم لان الفرض في الحقيقة واحد وجوب فعل الكل
وسيلة لغير ما مر **ولا يتيمم لفرض قبل** ظن دخول وقت **فعله** كانه
لحاجة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت وانما جاز اوله ليحور فضيلته
ومباداة لبرائة ذمته ولا يقع ايضا النقل قبله ولو لم يكن الا ان جدد المنة
بعده قبل المسح كما مر اما فيه فيصحة ولو قبل بعض شروطه كخطبة
جمعة لغير الخطيب كما مر فيه انه لا بد له من محمدين مطلقا وكثيرا اقله
فورا الروضة واصليها قبل وقته وصرح به في سنوي وغيره ولا ينافيه
زيادة المسبب واصلة فعلة لان الوقت قبل فعل هذه الشروط يسمى وقت
الفعل فلا اعتراض عليها خلافا لمن ظنه وانما يقع اي عند وجود
المسبب مطلقا خلافا لمن وهم فيه في المجموع اذ اقلنا لا يخرج في نادر المنة
او ان رطوبة المزج لا يعلى عنها يتيمم ويقضى وجا في المسبب ان من
دم لا يعفى عنه يتيمم ونظري قبل ظهر جميع البك مما يعفى عنه للضعف
به مع ضعف التيمم لا يكون رواله شرط لصحة الصلوة والمناجاة قبل

سما
سما

فصل في

رتقين الحق بالفرض المسمى وانما يتيمم الجماعة بليتها نظرا لكونها فرض
كثيرة والحاصل ان لما شيعنا متناصلي بالعبادة روي كونه فرضا كناية لاحتياط
فيهما ويؤيده ما مر في السبي فانه روي في صلاة صورة الفرض في الموضع
بين فرضين وحقيقة النقل فلم يصل الفرض لو بلغ وانما لم يجب التيمم لكل
من الخطتين لانهما مترتبة على واحد وتوصل بينهما وجب اعادة
كان ربطا خشية من فساد له اعادة به وان كان فعل الاول فرضا كان الثاني
هي الفرض الحقيقي وان المخرج نظر المبدأ وصلوة الثانية بتيمم هو في نظر المخرج
او كذا اعادة ما يؤخر به كلامهم هناك مراتب في كلام شيخنا ما يؤخره لغير
قياسه هذا اعلم ما يات في المسئلة من خمس لا يتم لان ما عدا الفرض فم
له ولا كذا هذا لان الاول وجبت حرمة الوقت والثانية للحرمان
عمره الفرض فلا وسيلة اصلا ومع ذلك كله فجدد يشكل تمام في المني
لان من رغبة الصورة والحقيقة احتياط وهذا الاول فتأمل **ويستفاد**
لان النقل لا يحصر تحقيقه **والثاني** اي المندور من نحو صلوة وطواف
كفرض اصلي في **الظهر** لان اصل اداء يسلك به مسلك واجب الشروع
ان نذر ان تمام كل أقل شرع فيه حان له نوافل مع فريضة لان ابتداء العمل
والفراة المندورة كذا ان عتبتها نعم ان قطعها بنية المصراع ثم اذا
اقامها أحفل وجوب التيمم لانه لا يعارض عن البنية صيرها كالفرض
المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل
باسباب لان فرضا واحدا **والاصح** صحة فروض كناية لاحتياط
تقنين مع فرض عيني لشبهها امالة بالتسليم في حوان الترك وتعينها بالان
المكسور عارض وانما لم يخرج فيها الجاوس والركوب لانه يجوز عتبتها كناية
وهو التيام ومراتبه النقل يتبعها خلا والفرق شارح وهو لا يتيمم
من غير جنسها في رتبة متوسطة بين الفرض والنقل انتهى ويلزمه ان
النقل لا يتيمم بخمس المصحح لانه من غير جنس وهو خلاف ما مر حوالا
الاصح ان **من سئل** **احدى الخمس** ولم يعلم عنها الزمة فعل الخمس فورا
ان كان الفوات بغير عدد ولا فندا او كسبان احداهن ما لو صلاهن
وضوات لم علم ترك لمعة من احداهن لتيقنه حينئذ ان عليه احداهن
جهل عنها فليبرأ فعلن اذ لا يتيقن براءة ذمته بذلك وان اراد فعلا
كراه **يتيمم** **فرض** لان الفرض واحد وجوب ما عداه من الخمس انما
لغير الوسيلة لتحقيق براءة الذمة قال السبكي والاحسن كانه
بتمام ذلك انه انما يكفي تيمم اذ انوى به الخمس وليس مراد بل المراد
بتيمم يتمما واحدا للمسئلة ويصل به الخمس انتهى والقيام بذلك
ما هو معلوم انه اذا وجد فعلا ما فيه راحة كان التعلق بالذل فف

حاشية

الاصح

٧٢

سما

رواه عن النوب والمكان والحق في الجماعة في القبلة لما مر من وجوب
الجماعة فيها و يدخل وقت فعل الثانية في جمع النكاحين بوجوب الأول
فيتميم لها بعد ذلك فيجمع ان دخل وقتها قبل وجوبها بطلان نية
لا انه انما يصح لها نية وقد زالت النية بل لا بد من رابطة الجمع وبما في
ما مر من استحالة الظهور بالنية لغيره في صحة النية فيستحب عدمه
استباح غيرهما نية وهذا يستحب ما نوى على الصلوة المولية فيستحب عدمه
وقضية بطلان نية بطلان الجمع بطور الفصل وان لم يدخل الوقت
فقد بطل بدخوله في الوقت ولو اراد الجمع في غير وقت النية فيستحب
وقتها انظر الى صلاته ليعلم ان وقتها ليس وقتها ولا يكتفي بها
لان غير ساعة للظهور وقت الثانية نذرهما ولو نية مثا كما في اوقات
لم يبق والمندورة المتعددة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الحارة
لما قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل النكاحين ان يكره **وكذا النفل**
فان كان او غيره لا يتم له قبل دخول وقت في **جمع** لما مر في الفرض سابق
بيان وقت صلاة الرواتب والعبد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء
ارادها وحده انقطاع الغيب ومع الناس اجتماع الخرج وظاهر انه يلحق
بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت من ارادها وحده بخلاف
ومع الناس اجتماع معطهم واعترض التوقف على اجتماع باءه يلزم
ان من اراد صلاة الحارة او العبد في جماعة لا يتم لها الجهر في اجتماع
ولا يابى به ولا يفرق بان صلاة الجماعة موقفة معلوم وهو من فرائع الفل
الى الفرض والعبد وقتها بعد ذلك الطريق كما مكتوبة فلم يتوقف على اجتماع وان
اراده بخلاف الاستسقاء والكسوفين اذ لا يابى لوقتها معلومة فظهر فيها الى
ما مر عليه وظن بعضهم ان كمالها من ذلك في اعتراض واجاب بان الفرض
في منعه للفقد يربط فعلها بالجماعة فاحتمل ان كمالها يتم بعد الخروج الى
القبلة لئلا يحد ثن نية بطلان نية وان فهم ان نية ما يجر الى اجتماع
ويرد بان فيه مخالفة لا خلافه اعتبارا بالجماعة وبانه قد يعلم ان كمالها
مطلوب حدوث ما يجر الى اجتماع ولا وجه لذكره من التفصيل والتجدي
لا يخلو المسجد ويخرج بالوقت المتوافر المطلقة فيتميم لها اي وقت شأها
عدا وقت الكراهية ان يتم قبله او فيه ليصلي فيه **والاصح** فان قلت
هي موقفة ايضا فيبقى ما ذكر قلت المراد بالوقت ماله وقت مجرود
الطرفين والمطلقة ليست كذلك لان ما عدا وقت الكراهية يزيد وينقص
لما يابى فيه اذ منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وينقص **ومسألة**
ما لا يراى لكونه يصح فيها جرا وسهل فوطا او حبس فيه نراى نراى
ولا جرة مع عطفه لها **الرمية في الجليل ان يصلي الفرض** المكتوب في

جمع

مجلس

تعلت

وقيل

ولو الجماعة لئلا لا يحسب من المربعين لنفسه وذلك لحرمة الوقت كالحكم
عن الشرة والسنقبال وان الله الحاشية وهي صلاة صحيحة تلحق بها من
حاول لا يصلي ويخرج المخرج منها ويطلبها الحديث والحوة كسوية ما او نراى
ولو عمل كابقط القضاء ونحوه هو ان لها اور الوقت خلافا لمعنى في
في انه يجب تأخيرها الى ضيقة ما دام يرحوا ما او نراى وعن القول انه افق
فعله لصلاة الحارة وبوجه بوجوب توقيها على الدفن وان لم يفت به
فقل ان وقت الحرة اكملت حرة الوقت في غيرها لكن الذي نقله الركني
عن فضيلة كلام القائل انما يصليها اي لا يفتي رتبة النقل كما مر ثم رتبته على
بقوله كما في حق الميت اذ اغتسل غسله وتيممه بانه لا يصلي عليه ولا يفتي
حكم النقل وهو ممنوع منة الشئ ونحوه غيره فقال قول القائل يصلي فيه
نظر وان نعت عليه وسبقهما لا يكره في ذمعي فقال لا يجوز اذ امة على
فعلها مطلقا لان وقتها امتنع ولا تقرب بالزمن ولا يفتي ذلك ان المنعم
في الحضر يصلي عليها لانه يباح له النقل الى حرة هنية ووقع لا ذمعي
انما قص قصته فقال في باب الجنازة من لا يسقط نية الفرض وقا قد
الظهور بان نعتت على احداهما صلى قبل الدفن ثم اعاد اذ اوجدها
الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فلينصح به دين من قال بالمتن ومن
قال بالحوار واما قول الثاني وان نعتت عليه فنية نظر ظاهر وكما قد
من عليه جنس تخشى من ان الله مبيح تيمم او حبس عليه وخرج بالحق
المذكور ما عداه فلا يجوز له تنقل ولا قضاء فائية مطلقا ولا نحو من يفتي
وكذا الحوارة لغير الحاجة في الصلوة ومكنت في المسجد نحو جنب وكفن
ذبح بعد انقطاع نحو حبس لعدم الضرورة **ويجوز** وجوبه لان عذر ما
لا يدوم ولا بد له هذا ان وحلها وكذا انما يمسك سقط القضاء ولا
لم تجز الجماعة هناك بوجه كانه لا فائدة فيها وليس هناك حرة وقت
حق ثم اني وجدت المصنف يقول بان كل صلاة وجبت في الوقت مع حال
لا يجب اعادتها لان القضاء لا يلزم بان مر حديد ولم يفتي ذلك شي
فيل مراده بالعادة المقضاه صلاة لا مصطلح المصليين ان ما يوقته
اعادة وما يجره قضاء الشئ وليس يصح بالمراده بما يشال اليه
فلزمه فعلها في الوقت ان وجد ما مرفية وفيه في **نقص النية**
النية للفقد الما لندرة فقده في الإقامة وعدم دوا وياح له بالنية
اذا كان جنبا او نحو القراءة مطلقا في قضاء كلام الشيخين وغيرهما وقال
جمع انه كما قد الظهورين وبين له قضا ما صلاة من التوافل التي تقضي الجماعة
يفعلها ويقضي الظاهر **المسألة** في النية فلا يقضي وان قصر سفره لعموم الفقد
فيه والتعريف للمعاليب والضابطة متى نية محل الغالب وقت النية

لغا

لا

م

لا

فيه أو في حوائط الجدران القرب من سائر الجوانب فيما يظهر بخلاف
 مما مر انه يلزمه السجدة عند تيقن المأونة فلا تعتبر الغلبة فيها ورا
 ذلك وجودها أعانها وان غلب ففقدته أو استوى الأمران فلا تعتبر محل
 الصلاة على الوجه **في الغاصي** كذا في قوله فانه يفتي سوا تيمم
 لقدر ما أوجرح أو مرض **في الأصح** لأن سقوط الفرض بالتيمم فيه خمسة
 أيضا فلا يتأثر بمعية ولا لانه لم يرد فعله خرج عن مضاهاة الرخص
 قوله الإمام ويؤخذ منه ان الواجب ليس بخصة محضة ومن ثم قال السجدة
 هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الأصلي وعزيمة من حيث وهو رخصة
 انتهى ووجه تفرقه بين من عبر في كل الهيئة للمضطر بانه رخصة ومن عبر في
 عن عية وأما يرد في ما جازي موضع ان الوجوب هل يجمع الرخصة فيجعل
 مراده هل يجمع الرخصة المحضة هذه أو كذا ان يقول الذي يتجه ما يبرح به
 كلامهم ان الوجوب يجمع الرخصة المحضة والالتزام في تعويضها الى سهولة
 كان الوجوب بوجه المأونة موافقا لغير النفس من حيث انه أخفى عليها من
 الحكم الأصلي عاذا لم يكن ما فيها من التسهيل ويصح تيمم فيه ان فقد
 المأونة كالمأونة في موضع الأمر ولو البان كما شرع في نحو مرض وعطش فلا
 يصح تيمم حتى يوجب لغيره على رواها لانه بالنوبة ولو عصى بالاقامة غير
 لا يغلب فيه وجودها وتيمم ففقدته لم يلزمه القضاء لانه ليس محل الرخصة
 بطريق الصلاة حتى يفتقر الحال فيه بين العاصي وغيره بخلاف السفر فالزوج
 ما ليس في هذا **ومن تيمم بركن** يحضر أو سفر **ففي في الأظهر** لندرة فوجد ما
 به الماء أو يد تربة أعضاء وانها لم يضر صلى الله عليه وسلم عمداً بالعادة في
 حديثه السابق اما لعل بانه يعلمها اولاً ان القضاء على التراخي وتأخير البان
 لو فت الحاجة جائز **وتيمم بركن** في غير سفر معصية لما مر فيه **في**
مطلقاً أي في كل أعضاء الطهارة أو جمعة **في غصونها** ولا سائر عليه **ولا**
 عليه لعموم عذره **ان يكون بركن** أو غيره **دم كثير** لا يعني عية كونه في
 فصد الأوجان محلة أو عاده اليه كما يعلم مما يأتي في شروط الصلاة فالأظهر
 غسله حينئذ أعاد لندرة العجز عن ان الكثرة بها جازاً وأخوه اما البكر والغير
 ان كان حال التيمم ومنع وصول التراب لمحله لتقص البدن والبدن
 حينئذ قيل لأحاجة لهذا الاستثناء لأن من صلى نجاسة لا يعني عية المأونة
 القضاء وان لم يكن متيمماً انتهى **ويجاب** بان فيه فائدة وهي التخصيص المذكور
 في مفهوم الكثير **وان كان** بالعضو أو بعضه **سائر** تحييرة ولم يكن نه دم
 يعني هذا أيضاً وذكره في الأول وتبين لا تقييد **لم يقص** في الأظهر **ان**
على ظهر كشبهه بالحق بل أو في الضرورة ومحله ان لم يكن بالعضو التيمم
 القضاء قطعاً على ما في الروضة لتقص البدن والمبدل لكن كلامه في الجب

هذا هو الوجه الأصح في التيمم

ضعفه فان وضع على جرحه **وجوب شربة** ان لم تحق منه محذور تيمم كانه
 مسح على سائر فاضطرط وضعة على ظهر كالحق **وان تعدد** بركة ومسح
 وصلى **ففي على التيمم** لغوات شرط الوضع وما أو همة صبغة من انه
 لا يجب شرب الموضع على ظهر غير مراد بل هو كالموضع على جرحه كونه
 في وجوب مسحه ما عدا من ان مسحه انها هو عوض عما أخذ من
 التيمم وانه لو لم يأخذ شيئاً من مسحه لم يجب مسحه وجب في مسحه حمل
 قوله وجوب النوع فيهما أو فصل بينهما بين الوضع على ظهر وعلى جرحه على
 ما اذا احدث شيئاً من مسحه ولا يجب شرب ولا قضاء لانه حينئذ كعدم الماء
 تيمم المراد بالظهر الواجب وضعها عليه ليقط القضاء بالظهر الكامل
 كالحق ذكره الإمام وصاحب الاستقصاء ومباركة الجوع صريحة فيه وهي
 تحصيلها الطهارة لموضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي من ان
 عنها بقوله ولا يضعها على وضوءه انتهى وقضية التسمية بالحق المور
 المور لانه لا بد من كمال طهارة **والعضوان** وضعها على شيء من اعضا
 وكلام ابن الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني انه لو وضعها على
 طهارة اعضا التيمم لتفقد المأونة لغيره كما لا بد من الحق في هذه الحالة
 وهو ظاهر أيضاً الثالث انه لو وضعها على غير اعضا الوضوء اشترط طهر
 من الحديث وفيه بعد ومن ثم لم يبرئ من تركه بل يبرح به **في**
 محلها ولو وضعها المحذور على غير اعضا الوضوء كالحاجة لم يجب مسح
 ولا قضاء على طهارة الفضل وهو لا ينتقض بالأحاجة في كل مكان
باب **الحبس** **والاستحاضة** **والنفاس** **ولما كانا** **تبعين** **له**
 أصالته اما الاستحاضة فواضح واما النفاس فلا ان أحكامه بطريق
 القياس عليه وغلبة أحكامه فرده بالترجمة وهو لغة السبلان و
 شرعاً دم جيلة يخرج في وقت مخصوص وأكتفا من الدم الخارج بعد
 فراغ الرحم والاستحاضة ما عداها على وجهه وأكتفا من دم بني إسرائيل
 أو ما وقع فيه الحيض بمطلة حديث المصنفين هذا متى كتبه الله على
 بنات آدم **أول سنة** الذي يقين ان الحكم على ما نزل المرأة فيه بكونه
 حيضاً **سنة** فترية أي أسبوعاً لها ان سبعة قبل قامها بدون
 ستة عشر يوماً لها بها فزعم الإمام هذا ان اتسع كلها طرق وهي
 هنا خبر كونه جلي وشأن ما بينهما وكذا حركه حسنة وكذا فيه تجريد
 سن اليأس بالتبين وسنن سنة لانه باعتبار الغالب حتى لا يعتبر
 التقص عنه كما يأتي ثم وأما ان كان لها مكان حيضها بخلاف مكان
 انزال المني كذا في تمام التاسعة والفرق حرارة طبع الساكن
 قيل ولا وجه انه لا فرق ثم سرائره مرع بذلك في الجوع حيث جعل

الوضوء

مع

الحبس ولا يملكه ليس بملك
 لانه اذا وقع في الوقت
 السجدة

لا يصح فيها استكمال السجدة اي التقديري المعتبر بما مر وذا في الصبي وحده
 تسع ونص ووجهها عشرين واثنا عشر الى ان المام فزف بالخاصة بطول
 منه اي كانه بحر طامنة **واقلها يوما وليلة** اي فذرها متصل وهو
 وعشرون ساعة وان لم تطلق من اربعة عشر يوما مثلا بناء على قول
 السحب الخبز الباب وميل في ما يعلو منه ان المراد بالانقضاء ان يكون
 نحو القطر بحيث لو دخل ثلثون وان لم يخرج الدم الى ما غيب غسله في
 الاستحباب **والزهر من خمسة عشر يوما ليلتها** وان لم تغسل وغالبه سنة
 او سبعة كل ذلك باستقراء الشافعي يعني انه عنه بل صح النص بالاحتمال
اقل رخص طهرين يعني **الحيضين خمسة عشر يوما ليلتها** لانه اقوال
 وجوده ما بين حيض وفاس يكون اقل من ذلك فخرج الحيض او كان
 بل لو رأت الحامل يوما وليلة فما قبل الطلق كان حيضا ولو رأت الفاس
 ستنين لم تقطع ولو غلظة لم يزل الدم كان حيضا بخلاف انقطاعه في الشهر
 فان العايد يكون حيضا ان عاد خمسة عشر يوما **وكاحد كثره** بجماعها
 المرأة فزكيتها اصلا وغالبه بقية الشهر بعد عايد الحيض السابق ولو
 عادة امرأة او اكثر من الفة شئ مما لم تسبح لا تحت الاولين ام وعلم
 على انشاد اول من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقه لما
 امرأة وما بعد من الياس حيث حكموا عليه بانه حيض وان لم يستقر اول
 ناقضا فيها لكنه هذا لم يدل على عدم الحيض وعندنا فيه خلاف في ما ياتي من
 الخلاف القوي في سنة وفي ان المراد ثلثا عشر يوما او كل النساء وعليه المراد
 في سائر المدة او بعضها فهذا كله مودود بصغق الاستقراء فلم يترموافا
 ما التزمه في الحيض فناماله فانه مهم لظهور التناقض في كلامه ما
 الراي **ويحرم به** اي الحيض **ما يحرم بالحاجة** لانه غلظة وتباعدة في الشهر
 بنية التعبد لغير نحو النكاح والعبد لا يفتل هذا المختص بالحيض بل بوجوب
 حبيب بعد خروج منية وقبل انقطاعه اذا طاهر حرمه غسله حيلولة
 القيد حينئذ فلا زيادة لان هذه الصورة داخلية في قوله هل حرم بالحاجة
 لا نقول هذه الحجة ليست بخصوص المني لصحة الطهر بنية التعبد من
 وانما في العموم كونه مانعا لغيرها في غير السلس بخلاف الحيض فان الحجة
 لانه اذا تصور صحة طهر مع وجوده مطلقا فناماله **وعود الحيض**
الخاف ولو عجز الاحتمال كما شمله كلامهم وعليه يفرق بينه وبين
 اشتراط الطهر في حرمه بيع نحو العنب لثقله على بان المسجد تحاطط
 مع وجود قربية التلويث هنا **تلويث** مثلثة بعد التحلية بالدم صبا
 له عن الخبث فان امنت كرهتها وبعثا رقت الخبث وتجري ذلك في
 خشى تلويثه به كذا جرح او نعل به خبث رطب فان امن لم يكره فيها

والظاهر ان الحيض يبرأ من ما يبرأ من الحيض من غير ان يبرأ من ما يبرأ من الحيض

الحائض

وهذا يظهر الفرق ويندفع ما قيل لا يخرج لهذا لانه ليس من خصوصيات
 الحائض كما يقال تجري ذلك ايضا في كل ما يمتنع للغير كما هو واضح ان
 فحصة كالمسحرات لحد ان الغير لا ياتى كذا عند التحقيق او غلبة
 او غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسحرات لعظم حرمة طهر الفرق بينه وبين غيره
 وعلم ما ذكر حرمة البول كخوفه ودمه واستحبابه في انا او قمامة او ثرابا
 من غير روية وان سهل اخراج ذلك خارجة خلافا لغيرهم ونحو ذلك
 من غير روية على ذكره ما منع ما خرج منه سوا السلس وغيره **والصوم** وكما
 يصح لجماعها وهو تحريم ولا يصح انه لم يغيب اصلا ولا يظهر فائدة الخلاف
 في الاموات والتعاليق وفيما اذا اقتضت فلا تحتاج لنية القضاء بانه على ما
 سبق لفعاله مقتض في الوقت وهذا اول ما ذكره المستوي وغيره فليست اهل
وجوب قضاء اجماعا وتسمية قضاء ما لم يسبق لفعاله مقتض في الوقت
 كما اقتضى الغاي بالنظر للصورة فعلة خارج الوقت **علاوة الصلاة** لا يجب
 قضاؤها اجماعا للشبهة بل يكره كما قاله جمع متقدمون او لم كما قاله الباقون
 واقرة ابن الصلاح والمصنف وهو الاوجه ثم ساربت النتائج المصنف حرمه
 في شرحه لجمع الجوامع ولا تتعقد منها عليهما كان الكراهة والحمة ههنا
 من حيث كونها صلواة لا امر خارج فظهر ما ياتي في الاقوال المكره ههنا
 ركعتا الطواف بينهما فها على ما في شرح منسج من الاصحاح ونص
 لكنه صواب في مجموع خلافة اذ لا يدخل وقتها الا فراهة فلا يكون
 اي على القول به في زمن الحيض قال فان فرض طهارة عقب الصلاة امكن
 ذلك ان سلم ثوبها حينئذ انتهى وتسلم ذلك طاهر ان مضى عقد الفرج
 وقبل الطواف وما يسعها لكنه ليس قضاء بلما وقع طهارة في الحيض **م**
ما بين سرها وركنتها اجماعا في الوطى ولو طهر بل من استخلة كراى
 ر من الدم ومفهوم الخبر الصحيح كذا ما فوقه من كراهية عنها وعما
 فوقها مطلقا وعلمنا بما لحاظ في غير الوطى **وقيل لا يحرم غير الوطى** لغير مسلم
 اصنعوا كل شئ الا النكاح ونحوه الا ورمع ان هذا امر منه كراهية عنها وعما
 يتبرح ما فيه احتياط وفي الخبر من حرام حول الحيا يوشك ان يقع فيه وبه
 يضعف احتياط المصنف للثاني وان وجهه بالحديث الاول في مفهومه عموم
 للوطى وغيره وخصوص ما تحت الجوار والثنائي منطوقه فيه عموم للملك
 الجوار ورفقة وخصوص ما عدا الوطى فيكون خصوص كل قاضيا على عموم
 لا مسلم ان هذا امر من باب التخصيص بل من باب ان ذكر بعض افراد العام لا
 تحفصة وحينئذ يتحقق النكاح ويتبع الاحتياط كما تقدم فناماله وعامة مثل
 ان المحرم الاستماع وهو عبارة اصله والروضة وغيرها وانه المباشرة وفي
 عبارة المجموع والتحقيق وغيرها فعلى الاول يحرم الطهر بشهوة لا السلس بغيره

يقع

كما اذا احتل الخنزير فله طهارة ولا طهارة

في كل ما

انما روي في كل ما

من كل ما لا يبرأ من الحيض من غير ان يبرأ من ما يبرأ من الحيض
 كذا في الاستحباب والظاهر ان الحيض يبرأ من ما يبرأ من الحيض
 الا في الاستحباب والظاهر ان الحيض يبرأ من ما يبرأ من الحيض

وعلى الثاني عكسه وهو ما وجهه تحتها سوى تحتها مباشرة بخلافه
فيما بين ما ورد دونه استماع بما عدا ما بين شرفها وركبتها وهو جاز
اذ لا فرق بين استماعه فيما عداها بل من بعد ١٠ ما بين ركنه وركبتها
له لكنها تفتتح منعة ولا عكس وقد يقال ان كانت هي المستتعة انفسها قاله
لانه لا حرم عليه استماعه ما بين شرفها وركبتها خوفا لو لم يحرر من شرفها
لما بين شرفها وركبتها لذلك وحشيت التلوين بالدم ليس علة ولا حرج
علة لوجود الحرمة مع تيقن عدمه وان كان هو المستمع الحجة الحل لانه مستمع
بما عدا ما بين ما وسير كثر في الطلاق حرمة في الحيض ميسوسة ليستعمل
تعد بوضعة فلا اعتراض عليه في ذكره حلة في قوله **فاذا انقطع دم الحيض**
لزم امكانه ومثله الناس **لم يحل قبل الغسل** او **التيمن** **غير** **الغسل** بنية
التعد والصلوة لغاقر الطهورين بل يجب **والصوم** كان سبب حرمة خصوص
الحيض والحرم على الحب **والطلاق** لزم والمقتضى التحريم وهو تطويل العدة
وما يقابل بول الدم بالغسل او بدله لبقاء المقتضى من الحدث المخلط في غير
المستماع واما قوله **فانما حتى يظهر** فتروي في السبع بالشد يد وهو
واضح الدلالة وبالحيض وهو ينزله انه بمعنى المتد كما قاله من العدة
وجماعه واضح ايضا والى قوله عقبه فاذا انقطع فنبهه ذكره وان الجماع
في الحيض يورث علة مولدة جدد الجماع وحذام الولد وذكره العراقي
امثله اذهب الثاني للغسل ويرفع قبل الطهر ايضا سقوط قضاء الصلوة
كذلك كبر الراعي بالقضاء وكان وجهه ان من شأن القضاء سبق مقتضى
له فانقضاء التقييدية بالسقوط تارة وعدمه اخرى ولا كذلك لولا اختلاف
عبارة تحذف للقضاء واستعمال التقوط فيها نفوت التنية على هذه العلة
الدقيقة وكبره ارتفاع حرمة كراح المستراة ناله نقطاع لانه لم يحرم بالحيض
بل منته موجوده قبله فليس ما نحن فيه **والاستحاضة** كان لا يقطع بجواب
الدم خمس عشر يوما ويليها ويستمر حدث **دام كسلس** بفتح اللام اي دوام بول
او خوة فانه حدث دائم ايضا فهو تسيه لبيان حكمها الاجمالي لا التحليلي لئلا
فلان افرع عليه قوله **فلا يبيع الصوم والصلوة** وغيرها مما يحرم بالحيض كالجماع
ولو حال جريان التام الدم والنقص بالصلوة الحاجة جازيها بالذلك الحكم
الاجمالي وقوله **فغسل استحاضة** **فرجها** بيان الحكمها التفصيلي واسارة الى ان
انظر احكامها الاية ثانيا في السلس وجوبا ان لم ترد الاستحاضة بالجماع او خرج الدم
عن الحيض في غير الحيض كمنزل الوضوء او التيمم وعقب الاستحاضة وجوبا بخلافه
للحيض او بخلافه ان انقطع بولها لم يلزمها عصب والدم منها عقب ذلك لها
بفتح فسكونية على كيفية التيمم المشهورة نعم ان نازت بالحيض والحيض
والها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت الحيض لظهور انحصار

٢٢

فصل

على العصب محافظة على الصوم والصلوة عكس ما قالوه فبين ان يطلع خطا
لان الاستحاضة عامة من مئة الظاهر دوامها فلو روي عن الصلوة رجاءة
قضاء الصوم ولا كذلك ثم وية يعلمه قول الركني ينبغي معهما من مع
النفيل لانه ان حشيت افطرت والاضيت فرض الصلوة من غير اضطرار
كذلك ووجه رده ان التوسعة لها في طرق الفضائل بدليل ما بين من
حوار التاخير لمصلحة الصلوة وصلوة النفل ولو بعد الوقت كما في الرخصة
وان خالفه في اكثر كتبه اقتضت ان تسامح بذلك ولا يضرب دم
بعد العصب لان كان لتفكير في الشد وتحت وجوب العصب على
سلس السلي ايضا قتيلا للحدث كالحث قال الحارثي البلقلي ولو انقضى
في مقعدته **دم** فخرج منه غايط لم يعف عن شئ منه وقال والدرة
بعد قول المصنف انما يعفى عن بول الدم السلس بعد الطهارة ما كان
غير مخرج بل يعفى عن قليلة اي الخارج بعد احكامها وما وجب من عصب
وحشوي الثوب واللباس كما في التنية قبل الطهارة وبعدها ونفسهم
لها انها هو لبيان ان ما يخرج بعدها لا ينقضها ونعته في الخادم بل قال
بن الرفعة سلس البول ودم الاستحاضة يعفى حتى عن كثير من الحي
فالطهارة المتأخر اي بالنسبة لكثير البول عقب العصب **وجوب** **الصلوة** لا قبله لا في طهارة
لها تأخير الوضوء عنه كما لا يجوز لها تأخير الحيض عن الاستحاضة والعصب
عن الحيض ويجوز لها ان تنوضا **الا وقت الصلوة** لا قبله لا في طهارة
ضرورة كالتيمن ومن لم كانت كالتيمم في تعين نية الاستحاضة كما قد
في الوضوء في اليا للجمع بين فرضين وعليه من كسبي ذكره وفي هذا ان
فرضا وفلا الجواب لا فيما نونه وغيره ما يكون اعلا منه مما في التيمم
بتفصيله **وتبادر** بالوضوء وجوب الموطاة عليها فيه كمرورها ثلثه و
بقية سنة لها ياتي **وعا** اي الصلوة عقبه تحقيقا للحدث ما امكن وقال
جمع يقتض الفسل لها بين صلاتي الجمع **فلو خرجت لمصلحة الصلوة كستر**
لحورة **وانظار جماعة** من روعة لها واجابة مؤذن واقامة وازان
السلس وذهاب الى المسجد لا عظم ان شرع لها **لم يضر** لئلا يتأخر
لذلك فلا تغربة مقمرة واستشكل بان اجتناب الحث شرط ومراعاة
الحق وتجاب بان ذلك انما يتوجه لو كانت المبادرة تنزلها الكلية
وانما لم يراع تحقيقه لمامران بالاستحاضة علة من مئة والظاهر دوامها
فوسع لها في التوافل وان ادى الى عدم اجتناب بعض الحث ومن لم يفر
الانقطاع في حرمه من الوقت فقد رمايع الوضوء والصلوة ووقت ذلك
لزمها الحزبة فاذا وجد الانقطاع فيه لم يرها المبادرة بالوضوء فقط ولم
يجز لها التاخير سنة فان رجعت ذلك فقط ففي وجوب التاخير له

سج

مل

ثم

جمان بها هما النجاسان على ما في النعم وريح الزمكتي ما حرم به في النجاس
 من وجوب التاخير كما لو كان بيده نجاسة وريحها الما اجزا الوقت فانه
 يجب التاخير لان التاخير قد اذعن انتهي وفيه وقفة لان نجاسة
 لم يسلح ما ذكر في العذر له في التجهيل مع انه يلزم الفضا لو صلى بالنجاسة
 وهذه لها عذر لما مر ان الاستحاضة من منه والظاهر دوامها ولا يمكن
 التاخير لمصلحة الصلوة فيصير على الصحيح لها من تكرار الحدث المستغنى
 عنه **وجوب الوضوء لكل فرض** ولو من غير وضوء وتنفل ما نشأت كالمستحب من خارج
 دوام الحدث فيها ومع فقهه صلى الله عليه وسلم لم يستحاضة فوضي كالمصلحة
 وكذا يجب لكل فرض من غير غسل الفرج والمكشوف **والعصاة في الوضوء** كذا
 الوضوء ولو ظهر الدم على العصاة او ان الت عن جملتها في الالة وقبحه
 التحديد قطعاً لكثرة الحديث مع امكان بلهولة تقبله **ولو انقطع الدم**
 بعد نحو الوضوء ولو في الصلوة او فيه **ولم تغد القطاعة وعوده** وجب
 الوضوء لاحتمال النسيان والاصل ان لا يعود او انقطع فيه او بعدة فقط وقد
اعتاد لا انقطع ويؤخذ على ذلك ما رواه كرام المعظم عن الحسن بن الحسن
 انه قال لعدم **دفعه في الصورتين من الانقطاع المعتاد وضوء الصلوة**
 اي اقل ما عكس من وجهها فيما يظهر من جهة من تردد للاذرعى باعتبار حالها
 والصلوة التي ترتبها على الواحة الذي فهمته عبارة الروضة خلافاً للآسوي
وجوب الوضوء واعادة ما صلته به كما كان اداء العبادة بلا مفسر نهى
 وتبين بطلان الطهر باعتبار انها في نفس الامر ما كونه الدم قبل امكان
 ما ذكره في اعتاد عوده ام لا او هل ثبت قربه عوده بعادة او بغيره
 قبل امكان ذلك ايضا فان وضوءها باق عاكفة فتصلي به نعم ان امتنع
 الرمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوءها وما
 صلته به وتأخر علم ان خبر الطارف الثقة بعوده قريباً او بعيداً كالعامة
 ولو شققة حقيقة لم يلزم فيها الحد بدني لان خارج حدث عند الشروع في الوضوء
 او بعد **فصل** في احكام المستحاضات اذا مر ان المرأة الدم **لن الحيض** السابق
 اي فيه وهو ما بعد التسع **اوله** فاكثر **واما جبر** اي تجاور الدم لا يقيد
 اقله لا سخانة فلم يلزم الاحتراز عنه على انه يصح ان يبريد لا اقل هنا
 ما عدا اكثر وجب له لا يرد على العبارة في شي لا يقال دون ان اكثر يقيد
 لا يمكن ها ورثة للاكثر ايضا فساوي لا اقل لا تقول بل يمكن والفرق
 ان لا اقل يقيد كونه يوماً وليلة لا يتوهم فيه هي اوردت حتى يتبين خلاف
 الدون لشمولة لما عدا اخر لحظة من الخمسة عشر فهو لا تصالة في يوم
 هي اوردت واحتج لنفيه وتظيرة قول المتن فان ما بانها اي الماده
 القلتين كما هو صريح السياق فيه هذا دليل وان كان الظاهر من وجوب

الغدير

الغدير للملا يقيد كونه دون **الكثرة** ولم يكن في عليها حجة ظهر كما هو صريح
 معلوم من حكمة على الطهر بانه لا يمكن ان يكون دون خمسة عشر
 فالدفع ابراد هذا عليه **فكل حيض** على اي صفة كان وبحق لا يغير
 العادة ممكن فلو كانت خمسة اسودت ثم خرجت على احمر ايضا بانه حيض
 ثم ان انقطع قبل خمسة عشر اسما لحيض ولا في الحيض المسود فقط اما اذا
 في عليها حجة طهر كان ذات ثلاثة دماء ثم انقطع فالثلاثة الأخيرة دم
 كالمسود وخرج بانقطع ما لو اشترقا كانت مستداة هي ومبررة او بقارة
 عملت بعدا ففما قاله في المراتب خمسها المعهودة اول الشهر بقا
 اربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر في يوم وليلة من اول العايد طهر
 ثم حيض خمسة ايام منه ويتمادى ورها عشرين فيوم وروية الدم من امكان
 الحيض يجب التزام احكامه في ان انقطع قبل يوم وليلة بان ان كاشى
 فنقصى صلاة كذلك من ولا بانه حيض ولا في الاقطاع بان كانت
 لو ادخلت القطر حرجت بيضا فنية فيلزمها حينئذ التزام احكام الطهر
 ثم ان عاد قبل خمسة عشر وقت وان انقطع فعلت وهكذا خمسة عشر
 ثم كل المرددها التي فان لم يجاوزها بان ان كاشى من الدم والنقا الفوت
 حيض وفي الشهر الثاني وما بعده لا تفعل لانقطاع شيئا مما مر كان الظاهر
 النافية كما لا ورها ما صحح في الرافعي وهو وجه **حيض** الذي في
 في الخلق والروضة وهو المقبول كما في المجموع ان الثاني وما بعده
 كالأول **والصغرة الكثرة حيض في الموضع** لشمول الذي في الجارية لها
 وصح عن عائشة رضي الله عنها ان النساء كن يهتفن بالدرجة فيها الكرسى
 فيه الصغرة فتقول لا تجلن حتى تزيك البصا ولا بعارضة قولاً لم يرد
 كما لا بعد الصغرة والحرمة بعد الطهر فيها لان الموضع وعائشة
 رضي الله عنها افقة والرملة صلى الله عليه وسلم من غيرها على ان قولها بعد
 الطهر يحمل لاحتماله بعد دخول بيمنه او بعد انقضاء والمبين اوله
 وما اقتضاه امتناع من حجاب الخلق في المبتدأة والمعداة في ايام
 العادة وغيرها هو المعتد خلافاً لما وقع في الروضة وغيرها فيلزم
 بوجههما دم المعروف في القياس ان كاشى انتهي وبها ما لا يرد
 على ان قوة الدموبة عنهما من اصلها ليس بصحيح **فان عثر** اي الدم الكثرة
 فاما ان تكون مبتدأة او معداة وكل منهما اما مبررة او غير مبررة
 والمعداة اما ذاك للقدس الوقت او ناسية لها ولا حد لها ولا حد لها
 فالاقتضا خمسة **فان كانت مبتدأة** اي او ما ابتدأها الدم **مبتدأة**
 ففسر المطلق المبررة لا يقيد كونه مبتدأة ترى قولاً وصح **الاستحاضة**
 وان طال **والقوي حيض** ان لم ينقص القوي عن اوله اي الحيض

حيض

حيض

بيد

في الصغرة

بین واسرود حدیث و کاصحیحین و معتبر

ن
انصال

وهذه صفات اقوامها المصفوة وان يعاد الاكاسود

۷۷

کلمہ

وفاقی

مصنفه نان ناسم

✓

سنة في شهر من استحيض ردة للسنة هذا في غلة متفقة والافان انتظمت في
تثبت الميعدين كان حاضرت في شهر ثلاثة في شهر خمسة ثم في شهر سبعة
ثم ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم تسعة في الميعاد فتردد ثلاثة ثم خمسة
ثم سبعة لان رعايت الميعاد المختلفة قد صار عادة لها فان لم تتكرر بان استحيضت
في الرابع ردة الى السبعة اربعين ولو نسبت ترتيب الميعاد لم ينتظم او لم يتكرر
ذلك الدور ونسبت الى السبعة اربعين في السبعة اربعين فحيض من كل شهر ثلاثة في
في كحيض في كل شهر اربعين وطاهر في العادة الى اخر السبعة لكنها تغسل اخر
الحقة والسبعة في تكون كطاهر الى اخر الشهر او معتادة صميرة فزمت
التميز كقوله **وحكم للعبادة المبركة** حيث خالفت العادة التمييز كان
كانت حنة من او كل شهر واستحيضت مرات خمسها حرة في خمسة
سوادا حرة مطبقة **بالتميز كالعادة** فيكون حيضها السواد فقط في
المصحة لان التمييز علامة حاضرة وفي الدم الذي هو محل النزاع والعادة
منقضية وفي صاحبته ومحل الخلاف حيث لم يتخلل بينهما اقل الطهر وال
كانت عادتها حنة او لا الشهر مرات عشر من اخر ثم حنة اسود
كان كل منها حيفا قطعا او كانت **محصرة بان** هي اما على ما لا اله الا الله
المختيرة المطابقة وفي محصورة فيما ذكر فيكون قوله الذي هو محصر
مفهوم الحصر وان حفظ المفيد لقسامين اخرين كل منهما يسمى مختصرة مفيد
راجع المطلق المختصرة كالتفسير المذكور وهذا الحسن او معنى كافي
ليفيد بالمنطوق انما ثلاثة اقسام ايضا هذا الحذر والحران او ادها مقالة
وهو ان حفظت الى اخره فيعين شارح هذا او ادعاوه انه الصواب مع
نسب او جعلت وقت ابتداء الدور **عادتها قدرا** ووقتها ولا غير طاهر
ان قالت دوري ثلاث ثوب ونسي اليها مختصرة بكر اليها فاجرت انفقها
في امرها ومن لم يتخلل اصحابا ونظري بعضهم بعضا بان كحيضها في
قوله كمنه كحيضها حنة فيكون حيضها يوما وليلة على الاظهر من اول
الحذر لانه الغالب على ما فيه وطهرها نقيية الشهر لها في الاحتياط الذي من
الخرج الشد بد المرفوع عن الامة **والمشهور وجوب الاحتياط** بان كل
من يمر عليها محتمل الحيض والطهر والانتقطاع وادامة حكم الحيض عليها
باطل لاجلها والطهر بنافية الدم والتعويض حكم فاقضت الضرورة الاحتياط
على عدة فرقة الحيض فانها لثلاثة اشهر على التفصيل الذي في العود
نظر الغالب ان كل شهر كانا وامن حيض وطهر وكان انتظار من الياس
فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم فدر دورها فثلاثة ادوارها فان مكنت في قد
دورها وقالت اعلم انه لا يرد على سنة قد ردها سنة واذا قدر رجوع
الاحتياط **نحو** على جليلي **والوحي** والتمتع بما بين سرطا وركبتها وحرم عليها

المدفوع

عيا

تمكينه احتمال الحيض كطاهر لان عدة مختصرة من تطويل العدة لا ينافي
هذا لما قرئ في عرقها وعلى وجهها مؤنتها ولا خيار له لان وطهرها
ومن المصحف والمكت بالمسجد الى الصلوة او طواف او عكاف ونحو
فلا والقرارة في غير الصلاة وان خشيت الشيات كمكان دفعه ياما رها
رها على القلب والنظر في المصحف اما في الصلوة في ابرز مطلقا وارقت
فاقد الطهورين بان حنايته حقيقة **وتفصيل المبرك** وجوبه ولو لم يكن
وكذا صلاة الجماره كالحقة السنوي **البد** الاحتمال الطهر **وكذا النقل**
الراتب وغيره **في المصحة** لزيادة من مهمات الدين ولا وجه لها
ايها ولو بعد خروج وقت الفرض كالحقة في الروضة وان صحت في كتب
خلافة لان اوجة النوافل المطلقة لها نذر على اهم وسعوا لها وثان
النوافل وسكت ايها والافضل صريح به في فضل الفرض عن وجوب
قضاها مع انه المعتمد عندنا لطول قتر بوجه ركن التصريح كثير ولحق
وجوبه وانه الذي عليه النص والجمهور **وبغسل كل فرض** في وقته
كما باصلة وكانه اتفق بقوله وتوضا وقت الصلوة وذلك لاحتمال
الانتقطاع كل وقت ومن لم يودكرت وقته كغسل العزوب اغتسلت
عند كل يوم فقط او كانت ذوات تقطع كقوله مدة النقا لانه لم يطرا
بعد دم وطر منها اذ انتمخس ان ترتب بين اعضا الوضوء على الوجه
لاحتمال انة واجبها ولا تكرر منها نية على الوجه ايضا لان جهلا بالحوال
يصيرها كالغايظ وهو بخبرية الوضوء بنية نحو الحيض ولا غيب المباداة بها
عقوبة كانه كيقين تكرار في فطاع بنية وبينها خلل والحزن واحتمال
وفوقه في الحيض والانتقطاع بعده كاحيلة في دفعة لكن ينبغي نذرها كالحقة
تقل الاحتمال كانه في الزمن الطويل طهر منه في التبر فان اخذ حذر
الوضوء حيث يلزم المستحاضة الموحدة **وتوضو رمضان** لاحتمال الخطأ
جميعه **منضوم شهر** اخر **كاملين** حال من رمضان وشهر او تتكرر غير مرة
للمختصة بما قد رتبه وهي مؤننه لرمضان ليلا يتوهم الطلاقة على بقية
لرمضان كحيضها من قولنا **الحيض** والكمال الى اخره وموسسة لشهر
لا فادها ان المراد به ثلاث ثوب يوما متواليه فيحصل لها بفرض ان رمضان
ثلاث ثوب يوما من كل منهما **اربعة عشر** يوما احتمالا ان حيضها اكثر
وانه طرا ثوب يوم والقطع اثنا السادس عشر فيطلمنة ستة عشر يوما
فان نقص رمضان حصل لها ثمة ثلث عشر وثوب عليها ستة عشر فاذا
صامت شهرا كاملا بقي عليها يومان هنا ايضا فالكمال من في رمضان
فبذلك لغرض حصول **اربعة عشر** يوما اليومي كحيضها هو واضح فلا اعتراض
على ائتمن كمالا يعترض عليه بانه كايضا في علمها نسي اذا علمت ان الانتقطاع

ما

شكر

٧٩

لا

كان لبلا لوضوحه ايضا اذا في يومان **نحو ثمانية عشر يوما** ستة ايام
قليلة او ثمانية عشر يوما **لها الوضوح** لان الحيض
ان طرأ ثلثا او رصوما حصل الخبر ان او ثمانية عشر او الثامن عشر
او ثلثة او اقل او اثنا السادس عشر حصل الثاني والثالث او
السابع عشر والثالث والسادس عشر او الثامن عشر والسادس عشر
والسابع عشر ولا تتغير هذه الكيفية كما هو في وطى الطولان بل بالغ
بعضهم فقال قلن تحصيلها بكنهيات تنبع في صورة ولعله في جميع
وسائل الصوم بافاعة في هذه الصورة خصوصها ليداهة فسادة
وقلن فصلا يوم عليها بنذر مثلا يوم يوم ثم يوم الثالث من المور
السابع عشر منه لوضع يوم من التلا في الطهر بكل تقدير كما علم
غامر ولا يتغير هذا ايضا **وان حفظت اي التحيرة** لا تقيد التفسير
كما مر من عادتها ونسبت شيئا كالوقت فقط او القدر فقط **فليقين**
من طهر او حيض **حكمه** وهذه تحيرها تبي فلذا جعلها عقب التحيرة
المطلقة فمن علم ان سبابة تقضي انما من غير مطلقه ليس في محله
وفي الزمان **الحذر** للحيض والظهور كما **يضيق الوحي** ومن المصنف والذلة
في غير الصلوة **وظاهر في العبادة** الحاجة للمنية كما علم من المثلثة الشدة
بصياها كالمحيرة المطلقة **وان احتمل القطع وجب الفصل لكل من**
بصياها ايضا وفي الصوم لكل فرض في حفظ القدر فقط كان قالت كان
حيض سنة ايام من العشر الاول من كل شهر الخامس والسادس
تقينا وما بعد العاشر طهر تقينا ومن السابع للعاشر تحتمل الانقطاع
لكل فرض ومن المور الى امس تحتمل الطر ولا غسل قالوا ولا تخرج هذه
اي الحافظة للقدر فقط عن التحير المطلق لا تحفظ قدر الدور واستدائه
وقد الحيف كحذا المثال بخلاف قولها حيض خمسة واطلنها في دورى
ولا اعرف سوى هذا او دورى ثلثا قوت ولا اعرف استدائه في محير
مطلقة لان كل من مر عليها تحتمل للتلا في الحيض والظهور لا انقطاع وفي
حفظ الوقت فقط كان قالت اعلم ان الحيض في الشهر مرة واكثر في
سادسة ايام ايضا السادس حيض تقينا والعشرة الاخيرة طهر تقينا
ومنه للغيرين تحتمل الانقطاع دور الطر ومن المور للسادس تحتمل
الطر فقط **والظهور ان دم الحامل الصلي** يكونه حيفا ولو بيت
توكي **حيض** الحبر الصبي دم الحيض اسود ويعرف ولا ثمة لا يمنع
الرفاع لو وجد وان نذر فقد الحمل **لها الحكم** السارح براءة الدم
به نظر الغالب وكون الحمل ساد مخرج الحيض انها هو اعلي ايضا
نعم الدم الخارج مع الطلق او الولد ليس حيفا ولا نفاسا واذ ثبت

الحيض

الحيض جرت عليه احكامه بالحرمة الطلاق وان انقصب العدة
بالحمل لكونه منسوب الى الطلق والاحرم لا تقضا العدة بالحيض حديث
والظهور ان التقاض بالدم الذي يمكن كونه حيفا بان لم يرد التقاض
مع الدم على خمسة عشر واحتوش بدمين في الخمسة كونه ينقص مجمع
الدم عن اقل الحيض كما قيده الالعهدي في الدم فاصلاح نحوه
المصنف التي بخطة كذلك الى اقل الحيض ليس في محله **حيض** سحا
لحكم الحيض عليه لانه لما نقص عن اقل الطهر اسببة الفترة بين دفعات
الدم ولا يفرق بينهما ان التقاض شرطه ان يخرج القطرة بيضا تقية
والفترة يخرج معها ملوثة ومن ثم انفقوا على انها حيض ومحل الخلاف
في الحيض والصلوة والصوم والوطي دور انقضا العدة فانه لا يعمل به
فيها عا دور الطلاق فانه لا يعمل فيه **واقل النفاس** وهو الدم الخارج بعد
فراغ جميع الدم وان وضعت علقه او مضخة في موهة خفية بهذا
مما مر في العسل اذ لا تسمى ولادة الاحيدز كما صرحوا به فلا تلحق به
لنا ما ذكره في العدد خلاف المظنة والحلافم الى لا تقضي بعلاقة
محمول على الغالب انه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم اذ به يوم
الحياة والخروج عقب نفوس واذ لم يتصل بالولادة فابترأه من موهة
اعاد على تنافض المصنف فيكم من النفاس لا نفاس فيه فليروها فيه حكم
الطهر ان كركه محسوب من السنين كما قاله البلقيني **لحظة** هو كغيره
محله معنى قول الروضة لاحد اقله ايجل بتقدير بل ما وجدته وان
فلنفاس لكن اللحظة اسبب ليس الغالب ولا كثره ان الكرك من **والأمر**
سورن يوما وعامة الريعون يوما بالاستفراجه كما **وتخرج به من الحيض**
حيث الطلاق به علة لانه دم حيض يجمع قبل قفع الروح وبعد القفع
عند الولد ولا يورث في الحوق به في ذلك كما نفى في غيره اذ النفاس
لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لخصولها قبله بالولادة والامتنان
الناسي عنه العلوق واقله لا يمكن ان يهبط اصله لتخدر استغراوه
لوقتها لان اقل الحيض كذا نقله بن الرفعة عن التلمذ البندنجي وبك
منعه بانه يتصور استفاضة لها بان تكون هيمنة من اول الوقت الى
ان تفي لحظة فتتفسخ حيث تبدفقا مرة النفاس لانه اللحظة اسقطها
الصلوة عنها حتى لا يلزمها قضاؤها ثم شرايت الشرايح اشاروا لذلك
وعورة سنيين يوما **للعورة** اي الحيض **التي** فالت هنا اقسام المتخاض
بالحكمة فان اعتادت نفاسا وحيضا فنفسها العادة وبعد فترتها
المرضي قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر ثم بعده حيض كوادها
او نفاس فقط في مبتدأة في الحيض وطهرها بعد نفاسها المعتاد شدة

نحو
عشر

وعليه

ع

مر

ظل المستوي ان كان لان جبريل صلاها في ثاني يوم حينئذ ولها غير
 الاوقان المبرورة السابقة وقت اختيار وهذا وقت عزرو وهو
 وقت الظهر من جميع وقت كراهة بعد الصلوات فاقا فاسبوعه
 ويريد تأمن على ضيق وهو صلا فاقية بعد افسادها فاقا فاقا
 على جميع ومع منعه هو لا يختص بالعصر وفي الصلوة الوسطى لصحة
 الحديث به من غير معارض في افضل الصلوات وتليها الصبح في العدا
 من الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وانها فاضلوا جماعة الصبح والظن
 لا فيها فمما اشق فرغ عادت بعد المغرب عاد الوقت كما ذكره ابن العباد
 وقضية كلام الزركشي خلافة وانه لو تكرر عندها عن وقت المعتاد قد
 عزروها عنده وخرج الوقت وان كانت موجودة انتهى وما ذكره من
 بعيد وكذا الاول اوجه كلام العباد ولا يصح كون عودها معجزة له صلى
 الله عليه وسلم كما صح حديثه في وقعة الخندق خلافا لمن روى عن عرفة ولا
 مع الفاحشة له عن الغروب ساعة من ليل أو نهار في العجزة
 في نفس العود واما بقا الوقت بعودها فيكم الشرع ومن ثم لما عادت صلوات
 رضي الله عنه العصر اذ ابل عودها لم يكن الا لذلك اشتغاله حتى غرقت بموته
 صلى الله عليه وسلم في حجة قال ابن العباد وحينئذ في وقت العصر
 اذ اطلعت من مغربها انتهى واقول جاني حديث من فروع الجاهل اذ اطلع
 من مغربها تشر الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق وتعاود
 وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر بروجوعها لانه بمنزلة زوالها وقت العزم
 اذ اصار ظل كبريتي مثله والمغرب بحدوثها وفي الحديث ان ليلة طلوعها
 من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مقصدها انبعاثها
 على الناس حينئذ فياس ما ياتي في التنبيه الذي انه يلزمه قضا الخمس
 ان الزايد ليلتان فيقدران عن يوم ويلة وواجبها الخمس **والمغرب**
 يدخل وقت **المغرب** اي غيوبة جميع قرص الشمس وان بقي الشعاع
 وعرف في الحران والصحاري التي لها جبال يروا الشعاع من اعلى
 الجبال والحيال من غروب بعد **وبقي** وقتها حتى يعجب الشفق **الاحمر**
القدح الاحاديث الصحيحة المصرفة فيه والاحمر صفة كاشفة اذا الشفق
 حيث اطلقها انبصر ولا يخرج به الا صفروا لا يبصر ولم يجب ان يكون
 هل محل اعتبار حينئذ عينه باقرب هل الية ولها غير المبرورة السابقة
 وقت عزرو وهو وقت العشاء من جميع وقت اختيار وهو وقت الفضيلة لقول
 الترمذي عن العلماء من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخيرها في اول
 الوقت ويؤخذ منه اذ من هو كذا القابلون بالحديث كراهة هذا التأخير
 وحينئذ فلا يتصور عليهما ان لها وقت جواز بلاكراهة وكأنه الذي

وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فان قلت بان في ضبط وقت
 الفضيلة ما يفهم انه يقرب من وقت الجواز هنا في الحديث قلت
 ادعا قرية منه ممنوع اذ المختبر في وقت الجواز على الحديث ركن
 ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وان نذر وهذا يقرب من ضبط وقتها
 على القدم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص
 عن ذلك بكثير فيتصور على الحديث وقت فضيلة اول الوقت وما فصل
 عنه كراهة فتأمل **وفي الحديث ينقص** يعني **قديرا** من وضوء وغسل
 وتيمم وطلب خفيق وانما حيث يعظم البركة والتوب والمجاهدة
 مغلطا **وسرعون** واحتجاج في القيلة **واذا** ولو في حق امرأة
 على الاوجه لانه يندب لها اجابتة **واقامة** والحق لها سائر الصلوات
 المتقدمة عليها كنعيم وتقوى ومشي قبل الجماعة واكل حايح حتى يشبع
وحسن ركعات بالربح لندب تعين قبلها ايضا لان جبريل صلاها
 في اليومين في وقت واحد وحوا به ان المبين فيه انها هو اوقات
 الاختيار وقد تقدم ان وقت اختيارها هو وقت فضيلة على الله متقدم
 جملة هذه الاحاديث متاخرة بالمدينة فقد رت كاسيما وهي اكثر رواة
 واضح اسنادا واستثبت هذه الامور لتوقف بعضها على دخوله وعدم
 وجوب تقدم باقيةا والعبارة في جميعها بالوسط المعتد من فاعا كل
 انسان واستشكل الحديث باقراهم على جميع التقدم فيه ومن شرطه
 وقوع التامة في وقت الاول **ويجب** بان الوقت السابق سبعا
 سيما ان قدمت تلك الامور على الوقت **ويؤخر في الوقت**
 على الحديث وقد بقي منه ما سبعا واللم تجز الى اوقات اطلووه وبه يندفع
 تحت بعضهم ان من ادر ركعة لزمه المبادرة بايقاع ما يمكنه في
 الوقت او دون ركعة لم يلزمه ذلك **وقد** في صلاة المغرب وفي
 بمنازل اذ سائر الخمس الى الجمعة كذلك بقراءة او ذكر بال او سكوت
 كما هو ظاهر **حق** خرج وقتها على الحديث جاز فيل بلا خلاف فلا كراهة
 ولا خلاف الا وفي او حتى **غاب الشفق** احبات له ذلك المذموم غير
 كراهة لكنه خلاف الاول **على الصحيح** والى بوقوع منها ركعة على
 المعتمد كما صحالة صلا الله عازية وسلم قرا فيها الا عراف في الركعتين
 كلتيهما وان الصدوق رضي الله عنه طول في الصبح فقبل له كادت
 الشمس ان تطلع فقال لو طلقت لم تجدنا غافلين ولطهور شذوذ
 المقار قطع في غير هذا الكتاب بالجواز تعيم لحرم المذاق
 وقت التامة عنها ويظهر ان مثلها ما لو كان عليه فائنة فورية
 وسياق اخر موجود الشهوي بيط يتعلق لذلك واجبة **قلت القدم**

من
 المذكر

أظهر الله أعلم بل هو جليل يدان الشافعي رضي الله عنه علق القول به في الاملا
على صحة الحديث وقد صحت فيه لمحدث من غير معارض **والعشا** يدخل وقتها
وهي بكسر الهمزة والمد لعل اسم لاول الظلام وسميت في الصلاة لوقوعها حينئذ
مغرب الشفق الأحمر لما مر ويأتي يد بالخيرها لزوالمصفر والخبض
خروجها من خلاق من اوجاد ذلك ومكان من لا شفق لهم يعتبر باقرب
بلد اليهم ويظهر ان محله ما لم يوده اعتبار ذلك الى طلوع فيهما والحدان
كان ما بين الغروب ومغرب الشفق الأحمر عند جود الليل هو لا في هذه
الصورة لا يمكن اعتبار مغرب الشفق بقدام وقت العشا حينئذ وانها
الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند اولئك الى بلدهم فان كان البلد
متنلا جعلنا ليل هو لا سدسة وقت المغرب وبقية وقت العشا وارفع
حد انما رايست بعضهم ذلك صورته هذه اعتبار عيوبه في الشفق بالاقرب
وان ادى الى طلوع فيهما فلا يدخل الصبح عندهم بل يعتبرون ايضا
بغير اقرب البلاد اليهم وهو بعيد جدا مع وجود فيهم حسني كيف يمكن
الغاوة ويعتبر في الاقرب اليهم والاعتبار بالغير انما يكون في كيمر
به كلامهم فيمن الغد عندهم ذلك المعتبر دون ما اذا وجد فيدار الله
عليه لا غير ولا ينافي هذا الاطلاق الى حامد الحاف لتعين محله على اقله
ما قرينة بالنسبة **ويبقى وقتها** **الفجر الصادق** لغير مسلم ليس في التي
تقريب انما التقريب على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الفجر فخرج
الصبح اجماعا فيبقى على مقتضاه في غيرها **والاخبار ان لا تخرج عن تلك الليل**
انما قاله جليل **وفي قول يصفه** لمحدث صحيح فيه ومن لم يزل عليه
الكثر وقت ولها غير هذا والمربعة السابقة وقت كراهة وهو ما بين
الفجر كما قاله الشيخ ابو حامد وهو اوجه من قول الرواية في الحاجة
مع وقت الحوائ وان حكاه في شرح الروض ولم يتعقبه وقت عذر
وهو وقت المغرب لمن جمع تعديما تنبيه لو عدم وقت العشا كان
طلع الفجر كما غابت الشمس وجب قضاؤها على الاوجه من اختلاف فيه
بين المتأخرين ولم تغب الا قدر ما بين العشاين فاطلق الشيخ ابو حامد
انه يعتبر حالهم باقرب بلد تليهم وفرع عليه الزركشي وابن العماد
انهم يقدرون في الصوم ليلهم باقرب بلد اليهم ثم يحسبون الى الغروب
باقرب بلد اليهم وما قاله انما يظهر ان لم تنع مدة عيوبها اكل ما يعم
يلتزم الصيام لتعذر العمل بما عتد فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما
وسمع ذلك وليس هذا حينئذ كايام الرجال لوجود الليل هنا وان قصروا
لم ينع ذلك الا قدر المغرب او اكل الصيام قدم اكله وقضى المغرب فيما
يظهر **والصبح** يدخل وقتها **بالفجر الصادق** كان جليل صلاها اول يوم حي

عاشوراء

سنة

لوم

القول

القطر على الصائم والما يحرم بالصادق اجماعا ولا ينظر لمن شذ ولم يحرمه
المطويع الشمس ومن لم يردوا النفل عن اجلا صحابة وتابعين
بانه مخاف للاجماع وان استدرك له بقوله تعالى فمؤا اية الليل ومظلم
اية النهار مبصرة الدال على انه لا اية للنهار اية الشمس الموليد بانيه يطلع في
في النهار الدالة على انه لا فاصل بينهما لان كل ذلك شفق ومنه استبعد
غيره لمصلحة ذلك عن الحد بحدثة **وهو** بياض شعاع الشمس عند قربه من
المقار لشرقي **المشرق** **معرضا في الحاف** اي بواحي السماء خلاق الكادب
وهو ما بين والمستطيل واعلاه اضواء ممن باقية ثم تعقبه ظلمة تنسب
في تحقيق هذا وكونه مستطيل كلام طويل لاهل الحقيقة مبني على الخوض
المبني على قواعد الحكم الباطلة بشرعا كمنع الحق واللائم اوالي لم
يشهد بصحتها كالقول الاول ككبرية على انه لا ينبغي ببيان سبب كون
اعلاه اضواء مع انه ابعد من اسفله عن متمد وهو الشمس ولا يبيات
سبب الغدامة بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به في عدة وقدرها
بأعنة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لا فيا تطول نائمة وتنقص
اخرى ومنهم بعض اهل الحقيقة عدم الغدامة وانها يتناقص حتى
ينعمر في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا باعتبار الحسن
وفي غير مسلم لا يعرف ان اذان بلال ولا هذا لعارض لعموم الصبح
حتى يستظهر اي ينشئ ذلك العمود في بواحي الحاف وقد يؤخذ من
تسمية الفجر بالور عارضا للتأني شيان احدهما انه لا يجوز للشعاع
الناشي عنه الفجر الثاني الحباس قرب قرب ظهوره كما يشعر به النفس
في قوله تعالى والصبح اذ انفس فعند ذلك الحباس يتنفس منه شي من
شبه قوة والملاحظة في المفسرين اذ يخرج بعضها فعدة ان يكون
اوله اكثر من اخره وهذا الكون كلام الصادق قد يدرك عليه ولا يبايه
عن سبب طوله واضاءة اعلاه واختلاف زمنية والغدامة بالكلية
الموافق للحسن اولها ذكره اهل الحقيقة القاصر عن كل ذلك ثانيا يها
صلى الله عليه وسلم اشار بالعارض الى ان المقصود بالذات هو الصادق
وان الكاذب انما قصد لطريق العوض لبقية الناس به لقرب ذاك
فينتهي اليه كوا فضيلة او الوقت لا شغلهم باليوم الذي لو لا هذه العلا
لمنعهم ادراك اول الوقت والحاصل انه نور يجرى الله من ذلك الشعاع
او غلظه حينئذ علامة على قرب الصبح مما له في الشكل ليحصل التمييز
وتنضح العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فانه عريب
مهم في حديث عند احمد ليس الفجر الا بيضاء المستطيل فتأمل ذلك في الحاف
ولكن الفجر هو المعارض وفيه شاهد لما ذكرته من انما يولد بها اثر الى اخر

او انما يولد

٨٢

كلم

من الكوة ما اخرجته عنى واخرج عنى من الكوة ما اخرجته عنى
 وسنن كوة تطلع كالنجم في كوة فلا بدع الا عند قريتها من تلك الكوة
 يحس شعاعها ثم تنفس كما مر ثم مراتب للقراني المالك وغيره كما
 من امتنا وفيه كلاما يوضحه ويبيى صفة ما ذكرته من الكوات ويوافق
 استكمال كونه يظهر ثم يغيب وحاصله وان كانت فيه طول الشمس
 الحاجة اليه ان يبيض يطلع قبل الغروب فيذهب عنه اكثر الانوار دون
 الراصد الجيد القوي النظر وكره كثير المالك انه من نور الشمس اذا
 قريبة من الافق فاذا اظهر استبد به الانوار فيظهر لها انه غاب وليس كذلك
 ونقل الاصمعي ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه ويعود دوما
 ليلا وهذا البعض كثير من امتنا كما مر وان ابا جعفر البصري بعد ان
 عرفه بان عند بقا الخو ساعتين تطلع مستطيلة الى الخورج السما كما مر
 وربما لم يرا اذا كان نقياشا واني ما يكون اذا كان الحوكة راصدا
 اعلاة دقيق وسؤلة واسع اي فلا ينافي هذا ما قد مر ان اعلاة الشمس
 لان ذكر عند اول الطلوع وهذا عند مريد قربة من المادق ولحقه
 ثم يبيض ثم يظهر ضوء الشمس يعني ذلك كله ثم يعترض وكره بان
 نحو خفي سنة فلم يره غاب وانما يحدس ليلتي مع المعترض في السوا
 ويصير ان وجهه واحد او زعم عبيته ثم عوده وهم اوصافه فيكون
 باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو الحركة اذا كانت
 بالعود ويكرهه الله لا يوجد الا نحو شهرين في السنة قال القراني وقال
 خروث هو شعاع الشمس يخرج من طاق جبريل فان لم يطله بان جبريل قاف
 لا وجود له وبرهن عليه ما يردده ما جاعل ابن عباس رضي الله عنهما من
 طرق خرجها الخياط وحمله منهم ممن التزموا الخراج الصحيح وقول الصمعي
 ذلك وخوة ما لا مجال للرأي فيه حكمه حكم المرفوع الى النبي صلى الله عليه
 منها ان ورا استنساخا عينا ثم جبريل يقال فان لم ارها ثم خاتم جبريل
 هكذا حتى عديسها من كل واحد بعض او ليك عن عبد الله بن مريد
 انه جبريل من مريد محيط بالديا عليه كفا السما وعن مجاهد مثله في الذي
 لذلك قوله لا وجود له اندفع قوله انزله ولا يجوز اعتقاد ما دل عليه
 لانه ان اراد بالليل مطلق الامارة فهذا عليه ادلة و الامارة القطعية
 فهذا مما ياتي الظن كما هو حلي ثم نقل اعني القراني عن اهل الهيئة انه يظهر
 ثم يخفي دايما ثم استشكله واطال في جوابه بما يوضحه الامن الثقل على
 الهندسة والمناظرة واولى منه انه يختلف باختلاف النظر لا اختلاف في
 الفصول والكميات العارضة فيل قد يلق في بعض ذلك حتى لا يكاد
 يرا اصلا وحينئذ فهذا اعذر من غير بان يغيب ثم يتقنه ظلمة

ادخله

يجمع

نوعه

ل

تطلع الشمس نحو مسلم بذلك ويكي طلوع بعضها خلاف الغروب الحاقا لطلوع
 يظهر عاظم لقوته **والاحبار** ان لا يخرج عن **سفر** وهو لاضافة لغيره
 جنى الناظر القريب منه لا في جبريل صلاها ثاني يوم لذلك ولما عرفت
 والوقان لا أربعة السابقة وقت كراهة من الحرة ان يفي ما يعها
 تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يريد فيه الثواب من حيث الوقت
 وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الهيئة وبوقت
 الخوان ملا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت
 الحرة ما فيه اثم منها وحينئذ لا ينافي هذا اما بان ان الصلوة غير ذلك
 الصبيب في الوقت المذكورة او المخيري هو لانه لا تتخذ لان الكراهة ثم
 من حيث انقاعها فيه وهنا من حيث التاخير عن الله لا الانقاع والاشفاق
 في امر الشارع بايقاعها في جميع اجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر
 في وقت الفضيلة والاختيار تغايرهما وقد صرحوا بانها في وقت
 المعز بكم وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصر المثلان
 مصر المثلين وقضيلتهما اول الوقت قلت الاختيار له اطلاقان
 اطلاق يرادف وقت الفضيلة و اطلاق يخالفهما وهو الاكثر المتبادر
 فلا تنافي وما يصرح بالثاني قولهم في كل العصر والصبح له وقت فضيلة
 اول الوقت ثم اختيارا الى مصر المثلين والى سفر فصرحوا بانها هاهنا
 على اطلاق الثاني فايدع ان يحددها قيل الحكمة في كون المثلين سبع
 عشرة ركة ان من اللحظة من اليوم واللييلة سبع عشرة ركة غالبا
 انما اعتبر النهار والخو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبل
 الفجر فجعل لكل ساعة ركة ليخرج ما يقع فيها من التقصيرات فانها
 اختصص الخمس لهذه الاوقات بخير ما يقع فيها من التقصيرات فانها
 حكما من احسنها تذكر الانساب لما نشأ له اذ دلالة كطلوع الشمس ونشوء
 كارتفاعها ونشأ به كوقوفها عند الاستوي وكهولته كميلها ونشوء حنيتها كميلها
 للغروب وفيه نقص في ادعائه وقناه خمسة كافيها انزها وهو الشفق
 الاحمر فوجبت العشاش حينئذ تذكر بذلك كما ان كماله في البطن والقيصة
 للروح كطلوع الشمس المشبه بالوكالة فوجبت الصبح حينئذ كذلك ايضا
 وكان حكمه كون الصبح متعدي بقا اسل اليوم والعصرين اربعا
 من عناصر اربعة وفيه لخلط اربعة فجعل لكل من ذلك في حال الشظ
 ركة لتعلمه ونفذه له وهذا اول و اظهر من قول الفقهاء انما يزد
 عليها لان مجموع احادها عشرة ولا يثنى من العدد كخرج اصله عن المعز
 ثلاثا النهار كما في الحديث فتعود عليه بركة الوتيرة ان الله

فوق هذا الس

١٤

دعوى كراهة

العلماء قد مر في الطلوع

قف على الحكمة في عدد
 الركعات في عدد
 الصلاة

وترى في الوقت لم تكن واحدة لانها انتهى البتير من البتير وهو القطع
 والحقت العشاء بالحصرين ليتجبر نقص الليل عند النهار اذ فيه وقت
 وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى **فزع** صحران
 اولها ايام الرجال كسنة وثانيها كسنة ونالها كسنة والامم في اليوم
 وقيل به الاخيرين بالتقدير بان يخرج قديرا وقات الصلوات ويملي
 وكذا الصوم وسائر العبادات الرمائية وغير العبادات كلور
 الجاهل في ذلك فيما لو ملكت الشريعة عند قوم مدة فليس ذلك
 اصح ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع الليل فقد يكون في
 بلد طوعا باخر وعصرا باخر ومغربا باخر وعشاء باخر وما ذكرنا
 ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الشمس لا يوافق كلام علماء الهيئة والهيئة
 لان ذلك انما ينبغي على كربة الشمس والفضل دون ارتفاع الاخر والفضل
 لانه ليس له كبر ظهور في الحسن اذا عظم جيل ارتفاعا على الاخر وتجدد
 وذلك فسر ونسبته الكية الارض تقريبا كسنة سبع عوض شجرة
 الى كية قطرها اذ راع فلم ينشأ ذلك الاختلاف الا من اختلاف اوضاع الشمس
 بالنسبة الى كية الارض فاما من درجة من الفلك تكون فيها الشمس
 في وقت من الاوقات في وقت طالعها بالنسبة الى بقعة غاربة بالنسبة
 اخرى متوسطة بالنسبة اخرى في وقت عصر بالنسبة الى اخرى وعصر
 وصبح كذلك **قلت كية العرب عشاء ونسبة العشاء الى الشمس**
 الصبح عنهما ووردت في الثاني لبيان الجوان **وبكرة اليوم قبل** او قبل
 فعلها بعد دخول وقتها ولو وقت المغرب لمن لم يجمع كية الله عليه
 وسلم كان بكرة وما بعده واه الشيخان ولا كية ربهما استمر يوم حتى
 فان الوقت والحري ذلك في سائر الصلوات ومحل حيوات النوم ان
 عليه بحيث صار لا يميز له ولم يمكنه دفعة او غلب على طنة انه يستيقظ
 وقد في من الوقت ما يبعثها وظهرها ولا حرم ولو قبل دخول الوقت
 على ما قاله كثيرون ويؤيد ما ياتي من وجوب السعي للجمعة على بعد
 الدار قبل وقتها لان تحاب بانها مضافة لليوم والجمعة خلافة
 ومن ثم قال **الجمعة المنقولة** خلافا لما قاله اولئك **والحديث**
 اي بعد دخول وقتها وفضلها فيه او قدره ان جمعها تقديرا لا قبل ذلك
 على الاوجه لا بد منها فون صلاة الليل او اول الصبح او جميعها ولجميعها
 بافضل الاعمال وفضيلة الاول كراهته قبلها ايضا لكن فرق في الاستوى بان
 اراحة الكلام قبلها ينبغي بالامر بابقاها في وقت الاختيار واما بعدها
 فلا ضابط له فكان خوف الفوان فيه اكثر وهو اوجه من قول غيره هو
 قبلها بالكرهه او في تقوية او في الوقت ويرد بما يعلم مما ياتي ان

الم

مطلب في حوائج اليوم
 وحرية

قوله

فصله

المر

الحديث قبلها لا يستلزم تقوية ذلك فصح تقيدهم ببعدها واما ما فيها
 فان موت وقت الاختيار كره اي كان خلافا لاولي والا فلا **لا** يستلزم
 الجماعة لبعدها محرم ولو بعد وقت الاختيار والمسافر على وجه لا
 بعد العشاء المأمول ومسافر والاحد **وفي حديث** كعلم سفر في اولة
 له اقامة او ذكر او مذكرة انار الصالحين او ايناس ضيقا وروحة
 عند رفاقها او الملاطفة بها والحودك **والله اعلم** بما صرح الله صلى الله
 عليه وسلم كانا عند ثم عامة ليلة عن بني اسرائيل ولا نه خير باجر
 فلا يترك لمفسدة منوهممة **وبين** **تجمل الصلوة** **لا والوقية** اذ اتفق
 دخولها للحديث الصحيحة ان الصلوة او وقتها افضل للعمال
 ومعملها ثبته له ما سبيلها عقب دخوله ولا يكلف العجلة على خلاف
 العادة ويختل مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير واكل لقم نوفر
 خشوعه ونقد به سنة سابقة بل لو قد فيها اعني الاسباب قبل الوقت
 واخرها فقد رها من اوله حصله سنة التجيل على ما قاله في الذخاير
 ويستثنى من ذلك التجيل مسابيل كثيرة ذكرتها في شرح العباب
 وغيره ومنا بطها ان كل ما ترجمت مصلحة فعلة ولو اخرجات فقدم
 على الصلوة وان كل كل كمال الجماعة اتفق بالتأخير وخلي عنه التقديم
 يكون التأخير لمن اراد الاقتصار على صلوة واحدة لا حتى لا ياتي ما ياتي
 في الامراة افضل ويبند للامام الموضع على اول الوقت لخره
 تعدد في قد راجع النهر وفعلهم لاسبابها عاده وبعده يصلي من
 حضروا ان قل ان الاصح ان الجماعة الفليلة اول الوقت افضل من كثيرة
 اخره ولا ينظر ولو نحو شرف وعالم فان انتظر كرهه ومن لم لها استغل
 صلى الله عليه وسلم عن وقت عاده اقاموا الصلوة فقدم اليه
 مرة ومن عوف مره اخرى مع انه لم يطل تأخره بل ذكر صلاتيها و
 افتدى لهما وصوب فعلهم **فكم** ياتي في تأخير الراتب فصيل
 لا ينافيه هذا العلم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على اول الوقت
 وقتحب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فون الخ لوصف
 العشاء ومن رأى نحو عريق او اسير لوافقه او صلب على محرم لو
 دفعة خرج الوقت ونجب التأخير ايضا للصلوة على ميت خيف
 انفجاره **تنبيه** **لحب** الصلوة اول الوقت وهو ما موسعا الى ان لا
 يتقاع ما بعدها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن اوله الا ان
 عزم على فعلها انشاء وكذا كل واجب موسع فيل انما يجب ذلك
 حيث لم ين التأخير لا كما مراد وفيه نظر فخر مرأيت بعضهم رده
 بان لا يلزم مريد جمع التأخير الشامل للمندوب والحائز نيته ولا

وم

٨٥

قترن

القليلة

فما قبل التأخير ولو في وقتها

عاشا بطا ما يستلزم من التأخير

عمى وكانت قضاة كان وجه الردية ان نذب التاخير لم يناف وجوب التوبة
وان اختلف ملظ الباين والاولى وجهه ان نذب التاخير عارض قل
يرفع حكم الوجوب المصلي وهو فوق جواز التاخير على الغنم وادرا
لحرها كنية ولم يكن مؤنة فيه فمات لم يعص لانه لم يعصر لكون الوقت
محرودا ولم يخرجها عنه ووجه فارق ما ياتي في الحج ومثله فاجبة بعد
لان وقتها الغرائضا فان قلت مدي التوهم انه لو توهم الفوات معه
حرم فخر فنبه هذا حتى يضيح بتوهم الفوات قلت نعمم ان يفرق
بان من شات التوهم التفويت فلم يحز الجمع ظن الجدرار خلافة هذا
وفي قولنا خير فعل العتيا افضل ما لم يحاو وقت الاحتياط كحادث
فيه ومنه اختار المصنف وغيره لكن قد علمنا هو الذي والطباعة
صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون ومن ان يحمل نذب التعميل ما لم يفرق
مصلحة من جهة فذلك **بين البراد الجهر** اي ادخالها وقت التوهم
دون اذا الخاف او لا وقتها الى ان يبقى للظان ظل ميثى فيه فاصدق
ولا يور بصق الوقت **في شدة الحر** لحر الحار اي اذا اشتد الحر فافترق
بالظهر فان شدة الحر من فيجهم اي عليا نفا وانتساب لهما وخرج
بالظهر الجيرة لان تاخيرها معروض النواهي لكون الجماعة شرطاً فيها وما
في الصحيحين مما يخالف ذلك عمل على بيان الجواز **وبما يصح** بخصاصة اي
الجواز **اد ببلد حار** اي من بلاد الحار كالبحرين وبعض العراق واليمن **وجوز**
مسجد او محل اخر غير **بفصل وانه** كلهم او بعضهم مشقة في طريقهم اليه
شديدة بحيث تسلب خيوتهم كان ياتونه **من بعد** في الشمس مشقة
التعميل حينئذ بخلاف وقت البرد او معتدل وان كان ببلد حار وتلاوه
او معتدله وان وقع فيها شدة حر اي لانه عارض لوضعا فلم يعتبر
منه ان البلد لو خالفت قظرها في اصل وضعا بان كان نشاوة الحرارة
وشاها البرودة كذلك كالطابق بالنسبة لقظر الجائن او عكسها
لم يعتبر القظر هنا بل تلك البلد التي هو فيها ولهذا الجمع بين من غير
ومن غير قظر فالاول في بلد خالفت وضع القظر والثاني في بلد الخاف
كذلك لكن قد يعرض لها ما التوبة وعلى هذا العمل قول الزركشي ان
شدة الحر حال التعميل الرافي الى ان يرد بقوله في شدة الحر
من حيث الجملة لا بالنسبة لفراد البقاع ولا لشخص انشئ في الحار
انه لا بد من كونه وقت الحر وان اختلف بالنسبة للبيعة او شخص
حار وضعا ومن يتيه منفردا او جماعة وجميع مصلي ياتونه بلا مشقة
او حضرة ولم ياتهم غيرهم او ياتهم من غير مشقة عليه لكونهم بمنزلة
او وجود ظن قسني فيه فلا بين البراد لكونه لعدم المشقة نعم نحو

شاة

يعلى

امام محل الجماعة المقيمة بين له تبعاً لهم لا لتباع والذى يتبعه ان الله
فضل له فعلها او لا ثم معهم لان سن الله اذ في حقة بطريق التسع كما
تقرر فشمخ تدقوهم بين لراحي الجماعة اننا الوقت فعلها او لا ثم معهم
وعدم نقل الجماعة عنه صلى الله عليه وسلم لا يستلزم عدم تدبها وخرق
بعضهم بين ما هنا وقولهم بين الواضحة بما لا يصح في حذر وكذا بين
بما دلل يقصد المحمد للصلاة فيه منفردا كما تحته الاستوي وغيره
وفي كلام الرافي انتقارية **ومن وقع بعض صلواته في الوقت** وبعضها
خارجة **فلا يصح انه ان وقع في الوقت** منها ركعة كاملة بان وقع من
السجدة الثانية **فالحج اد اول** يقع فيه منها ركعة كذلك **فصل** كل
سوا اخر لعذر احل الحبر الشيخين من ادرك ركعة من الصلوة اي
مؤداه والفرق اشمال الركعة على معظم افعال الصلوة اذ قال ما
يعودها تكريرها في محل ما بعد الوقت تابعاً لخلق ما دونها ولما كان
في هذه التبعة ما فيها لان التحقيق عند الاصوليين ان ما في الوقت
ادامطلقا وما بعده قضا مطلق والحديث كما نرى ظاهر في ردها
وكخلا في الاقوال كلها كما يعلم من كلام المجموع ان من قال الخلق
ذلك لا بعندة وثواب الفضادون ثواب الاداء خلافا لمن رجع
استواها على انه يتعين فضة في قضا ما اخره لعذر ولا يلاوجه له وير
ان من افسد صلواته في الوقت ثم اعادها فيه كانت اذ لا فضا خلافا
لكثيرين **ومن جهل الوقت** نحو غيم **جوز** حوا ان اذ رعى اليقين
وجوبا ان لم يقدر ولو اعنى نظير ما مر في الاول نعم ان اخبر
قوة عن مشاهدته او سمع اذان عدل عارف بالوقت في صورته
قبوله ولم يتعهد اذ الحاجة به للاحتياط جيبته بخلاف ما لو امكنه الخروج
لمروية نحو الشمس لان فيه مشقة عليه في الجملة والناحر على القادر
على العلم بالقبلة التقليد ولو خرج عن علم عدم المشقة فانه اذا علم عن
القبلة مرة واحدة اتقى بها ما لم ينتقل عن ذلك المحل والوقا منقطة
فيغير العلم كل وقت وللمسجد العمل بحسبه ولا يقدر فيه غيره واذ
الخبر ثقة عمل بجهد لم يخرج القادر تقليده الا اعنى البصر او البصيرة
فانه مخير بين تقليده ولا يحد نطرا لجملة **بور** كقراءة
ودرس **ويجوز** كصنعة منه او من غيره وضا ح ديك محراب وكثرة المؤد
يوم العجم بحيث يغلب على الظن انهم لكثرة تم لا يخطبون وكذا ثقة عالم
بالوقا بومه اذ لا يتقاعد عن الديك المحراب وعلم من كلامه حرمة
الصلوة وعدم انعقادها مع الشك في دخول الوقت وان بان انها في الوقت
لانه لا بد من ظن دخوله بامارة ووقع في حديث عند اورد ما ظاهر

فقد ادرك الصلوة

دله

تبع

ماست

فصل

خالف ذلك في المسافر ولا حجة فيه كونه واقفة حال محتملة الله للمخالفة في الصلاة
وعبرها بل عند التأمل لا دلالة فيه أصلا لأن قولنا كما إذا كان مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم في السفر قلنا أن الله الشماهم لم تر صلى الله عليه وسلم
الذي فيه أنهم شكوا قبل صلواتهم لا سيما في شكهم معها وبصره هو لا حجة
فيه إلا نرى أنه حوز اعتماد خبر العدل وإن شكك فيه الخلل شك وكفا
بوصف العدالة ففعله صلى الله عليه وسلم أولى بذلك ولهذا ينبغي
الذراع قول المحب الطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من حوائج
الظهر عند الشك في الزوال أي مثلاً كما خص بالمقصر وحده **فإن** المحذور
صلى لم يعلج خروج الوقت **نفي صلاة** أي إجماعاً لها قبل الوقت
لو غير عذر رواية عن علي بن أحمد **ففي الظهر** لقوات شرطها وهو
الوقت فإن نيقن في الوقت أعاد قطعاً قبل لو قال أعاد كان أو طرأ
وهو لم يعلمت أن فعل الخلاف إنما هو في نفي ذلك بعد الوقت
يتيقن ما قبله ولو بان لم يبي الحال **فلا** قضا عليه لعدم تيقن التفسر في
صلى في الوقت وصل قبله بل لا يخالف مطلعها مطلع بالبركة لزمه أعادها
نظير ما يأتي في الصوم كذا بحث ولك أن تقول أن أراد عاباً في الموائمة
معهم في آخر صوماً أطرا فليس نظير مسيلنا لا خلافاً في يوم الروية وهو
الموافق وإنما الذي ينوونه نظيرها أن يرى ببلده فصوم ثم يافر
وبصلى أن يكونه ليلته بالأهله وحكمه في لزمه صريحاً بل كلامه محتمل إذا
فضية تعاليمهم بالليله يقال بأنه لا تنقل إلى صوم مثلكم النظر وقضية
تخصيص الشراج قول الحاروي وهو مشاهد فطر آمن سافر من بلده إلى
إلى بلدها أنه يتم صاهاً وبوجه بأنه استند هذا إلى حقيقة الروية فلم يجر
بجاءها في ذلك اليوم إلا ما هو أضعف منها وهو استصحاب المتقل إلى بلده
ما هو أصح لغيره صاهاً فتنقل في ذلك في ذلك اليوم لبلده عيلاً فإنه يفطر كونه
عارضاً به استصحاب ما هو أقوى منه وهو الروية وعلى الاحتال الأول يفرق
بأن الصلوة خفف فيها من حيث الوقت ما لم تخفف في رمضان لأنه لا يقبل
غيره بخلافها فاحتبط له أكثر من ثم لو جمع قد يما لم دخل المفقد في وقت
الظهر لم يلزمه إعادة العصر لم يرب بعضهم مع مقتضى هذا فقال القرب
عدم لزوم إعادة كصبي صلى لم يبلغ في الوقت **وبما** **بالقائت** الذي عليه
وجوبه أن فإن لم يغير عذر ولا يكون لم يتعد به ونيان كذا كذا بأن لم يتأخر
تقصيره بخلاف ما إذا شاع عنه كعب شطرنج أو كجمل بالوجوب وعذر
فيه يبيعه عن المسلمين أو كراه على الترك أو التلبس بالمناجى فندباً فيجلا
لبراة دمنة **وبين ترتيبه وتوابعه** أن فوات عذر **على الحاضرة التي هي**
فولها وإن خشي فون جماعتها على المعتمد خروجها من خلاف من أوجب ذلك

وم

ولا ينافي

ولا يتابع ولم يجب لأن كل واحدة عبادة مستقلة وكفضل رمضان والربيع
في الموديات إنما هو لزوم سنة الوقت وفعله صلى الله عليه وسلم والربيع
للمسافر قد علم على الجماعة مع كونه سنة وهو فرض كفاية لا اتفاق موجبة
على أنه شرط للصحة وقولاً أكثر موجبه ما عينها الخاليست شرطاً للصحة
وكانت حجة فيه الخلاف أكد وبهذا يتدفع ما لا سنوي وغيره هنا
أما إذا خاف قوة الحاضرة بأن يقع بغيرها وإن قل خارجاً في الوقت
فيلزم البداءة بالحزمة خروج بعضها عن الوقت مع إمكان فعل طمها
فيه ونحوه فقديم ما فأت بغير عذر على ما فأت بعد زوال فقد التزم
لأنه سنة والبداء واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة أن
افسح وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر من عليه فائتة بغير عذر أن
يصرف من من غير قضاء كما لا تطوع إلا ما يضطر إليه كالحرم أو مؤنة
من تلزمه مؤنة أو لفعل واجب لجز مضيق تخشى فوته ولو تكرر كما
فائتة وهو حاضرة لم يقطعها مطلقاً أو شرع في فائتة خلافاً لاسعة وقت
الحاضرة فبان صبقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه
لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعله أو يتيقن الوقت في فعل مؤداته
لزمه قضاؤها وفي كونه فاعليه فلا يفرق بأن شكك في اللزوم
مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم وهو الأصل
علمه بخلافه في الفعل فائتة مستلزم لتيقن اللزوم والشك في
المقط والأصل عدمه وسيأتي أنه لا يجوز إعادة الفرض في غير حاله
لأن شك في شرطه أو جري في صحته خلاف وقوع في بعض ذلك
حديث الصحيح التي ناموا عنها ما يقتضي عليها رعمه شارج من ذلك
فعلها فائتة في مثل وقتها من اليوم الثاني قال **لم** **أر** من صرح بها انتهى
وليس كما قال لما علمت أن من اليوم فواتها تقتضي حرمة ذلك ولا
حجة له في ذلك الرواية لأن لفظة صلواتها الخد لوقتها أي لا تقنوا أن
وقتها تغير بصلواتها في غير ذلك وهو ما علمت عليه من صلواتها
في وقتها ويؤيده الرواية الأخرى أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى مع
قالوا يا رسول الله لا تقضيها لوقتها من الخد قال **لم** **أر** من صرح بها انتهى
ويقوله منكم فهذا أصح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة
فعل الفائتة تأنيهاً من غير موجب **وتكر الصلاة عند الاستواء** وإن
ضاق وقته كذا يسع التحريم للشيء الصحيح عنه **الأيام الحرم** ولو لم
تخصها الحديث فيه لكن فيه مقال لعل أن يكون قد اعتقد **وبعد**
إذا فعل **الصحيح** حتى تطلع الشمس خلافاً قبل فعلها يجوز النقل مطلقاً
ومن طلوعها حتى **ترفع الشمس** كرم طولة نحو ساعة أو ربع في مري العين

حيثما

وهو مقتضى قوله

٢٧

الغيب فالاول هو السبب المصلي فكانت انما الحكم اولى قبل وقوع في المحرم
 حرمتها وهو سبق قبل انتهى وليس فيه حله بل الذي فيه حلها وانما
 العزالي في حوار في جوار سنة الوضوء بانه لا يكون سببا لها للصلاة
 بل في سببه فاستحالة نية بان يصليها اليه ويرد بان معنى كونه سببا
 لها انه سبب لتدب صلاة مخصوصة عقبه لا مطلق الصلاة وتكون سببا
 ان مشروعيته كحل الصلاة من حيث هي صلاة ووضح في قوله ما
 بين المقامين فطلعت الاستحالة التي ذكرها والمعادلة لتبين ان الفرق
 سببها المقارن الاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت ولذا العبد والضحى
 على دخول وقتها بالطلوع وبالي في الخية حال الخطبة وفيه شرع في
 قبل الخطبة فضعف الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل
 القياس فيحتمل الفرق بان ذلك اغلظ لاستواء اذات السبب وغيرها كما
 هذا والى نية القبول في الوقت مع ان كلامه يورد له في الركعة
 فالزيادة علم بان صلاة اخرى مطلقا ولا سبب لها هذا في الثانية
 فاذا ادوى اكثر من ركعتين من النقل المطلق لم يدخل وقت الركعة
 ولم يتجزأ خبر بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بل يحتمل انه
 يقتضي في الدوام ما يقتضي في التند **والصلوة في جهة من بقاع حرم مكة**
 المسجد وغيره مما حرم صيده **على الصحيح** الحديث الصحيح بانبي عبد
 مناف لا تمنعوا احدا طواف بهذا البيت وصلاته اية ساعة شأ من الليل
 او نهار ولزادة فضله لم فلا يحرم من استكثارها المقربة وكان الطواف
 صلاة بالنص والتقدم على جوارح فالصلوة مثلها قال **الحاكم** في
 عدم الفعل حرجا من خلاف من احرمه انتهى لا يقال هو حائل
 للسنة الصحيحة كما عرفنا لا نقول ليس قوله وصلى صريحا في امراده
 ما يتبع سنة الطواف وغيرها وان كان ظاهرا فيه نعم في رواية
 صحيحة لا تمنعوا احدا صلى من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف
فصل فيمن يلزمه الصلاة ادا وقضا وتوابعها **الما تحب الصلاة السابعة**
 وهي الخمس **على كماله** ولو في معنى فدخل المراد **بالع عاقل** ذكره
 او خلقا **ظاهر** كافر اصله نسبة للمطالبة بها في الدنيا لان الذي لا يطالب
 شي وغيره يطالب بالاسلام او بدل الجزية بل للعقاب عليها كما في
 اي المجمع عليها كما هو ظاهر في الاخرى فتمكنه منها بالاسلام ولنص في
 من المصلين الذين لا يؤتون الزكوة ولا صبي ولا مجنون ولا معي
 عليه وسكران فلا تعد لعدم تكليفهم ووجوبها على متعد بخواتم
 عند من عبر به وجوب العقاد سبب الوجوب القضا عليه ولا حرج
 ونقشا وان استعملنا ذلك لدولتهما مكنتان يتركها قبل ان حمل عدم

الدر

اشق

الاول

الوجوب على اضداد من ذكره على عدم الاية بالترك وعدم الطلب
 في الدنيا ورد الكافر او على الاول ورد ايضا وعلى الثاني ورد غيره
 ممن ذكر انتهى وليد بعد يد لان الوجوب حيث اطلق التامينصر في
 مدلوله الشرعي وهو هذا كذلك ثبوت وانتفاعية ما فيه ان في الكافر
 تفصيلا والقاعدة ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد بطل ابراده
 على ان قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي **ولا قضاء على الكافر**
 اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام ونقوله تعالى قال للذين كفروا ان يتوبوا
 يعفوا لهم ما قد سلف **المراد** بالحر كذا اقتصار عليه غير واحد ولعله
 لا يقتصر صبي المصنف عليه او لكونه لا يقع فيلزمه قضا ما فات من
 المرة حتى ن من جنونة او غباية او سكره فيه ولو بلا تعد تغلظا
 عليه بخلاف من حيفها ونفاسها ووقع في المجموع ما تحالوه وهو
 سبق قاله ان استقامت عزيمة فلم تؤثر في الرده وعنه رخصة فانزلت
 فيها الدليس المراد من اهلهما وكطريقه الامام بانه لم يعص بالجنون فبقا
 الجنون فلم يؤثر فيها تغلظا عليه بخلاف الفرافنة لم يؤثر فيه مانع
 للاقتصر اصلا فان قلت لم وجب القضا مع الجنون المقارن لها تغلظا
 ومنع الجنون صحة اقراره فلم ينظر للتغلظ عليه لاجلها ووجب
 السكوت ولزم منع الثاني تغلظا فيها مع انها القخش منه قلت
 لانها ليس فيها جنابة بل على حقوق الله تعالى فانقضت التغلظ فيها
 فحسب وهو فيه جنابة على الحرفين فانقضت التغلظ عليه فيها فنامله
ولا قضاء على الصبي الذكر والنفى لما فات من صباه بعد بلوغه
 لعدم تكليفه **ويومئذ** مع التهديد فلا يلي مجرد الامر اي يجب على كل
 من ابوية لم الوصي والقوم وكذا نحو ملتقط وما لك فن ومستعبر
 ووديع واقرب الملقيا فاما ما فصل المصلين فيمن لا اصل له تعلمه ما
 يضطر الى معرفته من الامور الضرورية التي تكفر جاحدها ويشترط
 فيها العام والخاص ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مكة ودفن
 بالمدينة كذا اقتصروا عليها وكان انكار احدهما كفر لكان لا يخصر الامور
 وحينئذ فلا بد ان يذكر له اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة
 ما يميزه ولو بوجه لم ذنبك واما من دالم بها قبل تمييزه بوجه فغير
 مفيد فيجب بيان الشوكة والرسالة وان لم يكن هو الذي من قرين
 واسم ابيه كذا او امه كذا او بعث بكذا او دفن بكذا انبي الله ورسوله
 الى الخلق كافة ويتعين ايضا ذكر لونه نضر كهم بان من زعم كونه اسود
 كفروا المراد ليلاد يرع ان اسود قبل ما لم يعذر ان الشرط في صحة
 الظاهر خطور كونه ابيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر ثم امره اي

ردة كذا له كقارنه العصبية وهذا ما نتردد
 ان الردة الموصية للقضاء ما رده
 وانما يطهر من الاثر وانما على الكراهية
 فيسقط عن العمل بالامر المصير دونه

في

دحوه

دحوه

الصلوة ولو قضا وخبر شروطها وسائر الشرايع الظاهرة ولوسنة كسواك
 ويلزمه ايضا خبره عن المحرم **السبح** اي عقب قامها ان مبرر ولا فعند
 التيميم بان ياتل ويترقب ويستحي وحده وبواقفه خبر الى داود انه
 صلى الله عليه وسلم سئل عن الصبي بالصلوة فقال اذا عرف عيشة من شمله
 اي ما يضره مما ينفعه وانما لم يوجب امره بغيره **ويضرب** ضربا
 غير مبرح وجوبا من ذكر **عليه** اي على تركها ولو قضا او ترك شرط من
 شروطها او شي من الشرايع الظاهرة ولو لم يفد بها المبرح تركها وفاقا لمبر
 السلام وحلها لقول النبي صلى الله عليه وسلم في المبرح كالحرد والفرق ظاهر وسند
 الصوم في باب **الحجر** اي عقب قامها لا قبله على المعتمد للحديث الصحيح
 مروا بالصبي بالصلوة اذا بلغ سبع او اذا بلغ عشرين فاضروه عليه اوق
 رواية مروا اولادكم وحكمه ذلك المدين عليها ليعادها اذا بلغ وهو
 الضرب للعترة لانه عفوية والعشر من مائة من مالها بلوغ به حلال
 مع كونه جليذا يقوي وتحمله غالبا **هم** تحت المذبح في قرب
 صغير لا يعرف اسلامه انه لا يومر لها اي وجوبا لاحتمال كفره ولا يفي
 عنها لعدم تحقق كفره والوجه تدب امره ليا لها بعد البلوغ والحمل
 كفره انما منع الوجوب فقط ولا ينتهي وجوب ذنبك على من ذكرها
 بلوغه رشيدا او حجة تعلقه ذلك كقراة واذا اتى في ماله ثم على امه
 فان علام امه وان علت ومعنى وجوبها في ماله كركونه وثقة
 موهنة وبدا مثله بشوقها في ذمتها ووجوب اخراجها من ماله على ربه
 فان بقيت الى كماله وان تلقى المال لزمت اخراجها ونحوه انما يجمع بين
 كلامهم امتناعا في ذلك **تقريب** ذكر السماعات في روضة صغيرة
 ذان البوكران وجوب ما مر عليهما فالزوج وقضيته وجوب منهما
 ولو في الكثرة ودية صرح جمال الدين لا سلام ابن البرقي بتقدير
 الزاي نسبة لبر الكان وهو ظاهر لانه امر معروف لكن انما لم يشر
 شيئا او اما لانه من اطلاق الزكني الذنب وقول غيره في الوجوب
 نظرا لحواله محتمل او لانه لم يشر الى الكافي الجاهل بالله معرفته تعالى
 عند اكثر من وعند غيره النظر المودي اليها ووجوبها فلهي
 وشرعي لا غنى على المصح ويلزم من كونه شرعا توفقه على معرفة
 النبي صلى الله عليه وسلم ولهذا ينبغي ما صرح به السماعات من ان
 الواجبات مطلقا لا يحد هذا ايضا متوقف على ذلك في الدور كان
 نقول هذا توقف بوجه وذاك توقف بالكلية فلا دور وان قلنا ان
 المعرفة بوجه مائة الحبيبة في ذلك الوجه مختلفة بالمعيار ومروا
 الكتاب اشارة لذلك **ولا قضا على شخص ذي حيف** او فاسر ولو في

فان لم يوفى من ماله او خرج من ماله
 حيف او فاسر او غير ذلك من ذلك
 وراى الصلوة على كل من كان في شدة
 او لا مانع من جوازها في كل وقت
 الا في وقت وضوءه الا في وقت وضوءه
 وقال ابن ابي شيبة في كتابه
 من لم يوفى من ماله او خرج من ماله
 حيف او فاسر او غير ذلك من ذلك

شبهة

اوش

وملا ولا
 والوجوب

ردة كما مر اذا ظهر بل يخرج عليه كما مر او الحيف **او ذي جنون او اعما**
 او سكر بلا تعد اذا افاق في زمن الرده كما مر **الحلاق** **دي السحر**
 او الجنون او الغما المتعدي به اذا افاق فانه يلزمه القضاء وان
 متناول المسكراته لقلته لا يسكره لتعدي به وكذا انجب القضاء على من
 اغنى عليه او سكر بتعدي به جن او اغنى عليه او سكر بلا تعد مدة
 ما تعدي به ان عرفوا الا ما ينتهي اليه السكر فالحال والاعما معرفة
 بالطب ما بعد مدة خلاف مدة جنون المرء كما مر لان من جن في رده
 مرتد في جنونه حكما ومن جن مثله في سكره ليس بسكران في دوام
 جنونه قطعا وظاهرا ما تقرر ان الاغنى اخرج عليه دون الجنون وان
 قال ان الجنون لا يرد بعد طرق الثاني عليه وفي نقود ذلك بعد ذلك
 يقال ان الاغنى مرض وللطبا دخل فيما بين انواعه ومدد هاتل
 الجنون وقد يعكر عليه ما فهمه كلامهم ايضا من دخول سكر على سكر
 لان يقال ان السكر يتم بحارها بالشددة والضعف والقياس بين النوعين
 ممكن ويندب القضاء لخواص جنون كبلرمة ثم هو وقت الضرورة
 السابق انه يجزي في سائر الصوات هو وقت زوال المانع الوجوب
وحكمه انه لو اتى هذه السباب الكفر الاصلي والصبا والجنون **وخطبه**
وقد في من اخر الوقت تكبيرة اي قدرها **وجبت الصلوة** اي صلاة الوقت
 ان في سبيلها من سبغ بحق ممكن منها كركعتين للمسافر القاص ومن
 شرطها على الاوجه خلاف لمن نازح في بعضها نعم بالي في الصبي والكفا
 ما يعلم انه لا يحتاج اليها فيه لانه يكتفي بعملها قبل الزوال مانعة اما في
 الصبي هو اضعو اما الكافر فلو قدرته على زوال مانع ما يحتاج للنية
 في بعضها ومن مودة كركعتين تغلبا للايجاب كما لو اقتدى مسافر
 بتمام لحظة من صلاة يلزمه بها تمام وكان قياسة الوجوب دون
 تكبيرة لكن لما يظهر ذلك غالبا هنا اسقطوا اعتبارا لعدم ضرورة
 المدار على ادراك قدر حركته من الوقت وبه يفرق بين اعتبار
 التكبير هنا دون المقيس عليه لان المدار فيه على مجرد الربط
 وسبغها بما يات ان محله عدم الوجوب لا ادراك دون تكبيرة اذ لم
 يجمع مع ما يعتقها ولا لزوم معها ان خلا من الموانع قدرها **وفي قوله**
تشرط ركعة باحق ما يمكن الحيز من ادراك ركعة السابق وحواله
 ان الحديث محتمل والقياس المذكور واضح فتعين الاخذ به وانما
 لم تذكر الجمعة لدون ركعة لانه ادراك اسقاط وهذا ادراك
 الجاب والحيث فيهما **والاظهر** على الاول **وجوب الظهر** مع العصر
 بادراك تكبيرة **اخر وقت العصر** وجوب المغرب مع العشاء بادراك تكبيرة

في الطواغيات
 ثمانية

الركعة

آخر وقت العشاء الاتحاد الوقتين في العذر ففي الضرورة اولى وبشرط بقا
سلامة هذا ايضا فقد رماهم وما لزمه فلو بلغ من نجس مثلاً قبل ما سيع
ذلك فلا لزوم وان زال النجس فوراً على ما اقتضاه اطلاقهم نعم ان
ادرك ركعة آخر العصر مثلاً فغاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط
لتقدمها كونهما صاحبة الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا ان لم يشرع فيها
قبل الغروب ولا تجبت لعدم قلته من المغرب ونوع فيه مثلاً
تجزي ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب
قدر ركعتين مثلاً وجب العصر فقط كما لو وسع مع المغرب قدر أربع
ركعات للمقيم او ركعتين للمسافر فتعين العصر كلف المتبوعة لا الظن
لكنها تابعة وبأني نظير ذلك في ادراك تكبيرة آخر وقت العشاء فخل
من الموانع قدر شفع ركعات للمقيم او سبع للمسافر فوجب الصلوة ان
الثلاث او سبع او ست لزم المقيم الصبح والعشاء فقط او خمساً فقل
لم يلزمه سوى الصبح ولو ادرك ثلاثاً من وقت العشاء لم يجب وكذا
المغرب على الوجه نظر لنقص تبعيتها للعشاء وحسن ما ذكره ان الصبح
والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحدة منها با دراك جزمها بوجوب
الجميع والبلقي في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعة مع التأمل قبل الوحدة
بجز الفاد وجوب الظاهر با دراك غير الآخر ايضا انتهى وليس بصحيح لان
ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظاهر لان ادرك بعد قدر صاحبة الوقت قد
كما يأتي فتعين في كلامه التقيد بالآخر وان استويا في انه لا بد من ادراك
ما سيع في الظاهر فترافهما في ان ادراك ما سيع في غير الآخر يكون الوقت
وفيه يكون من غير الوقت **ولو بلغ فيها اي الصلوة** بالنسبة بتصورها
حتلام لتوقفه على خروج المني وان تحقق وصوله لقصة الذكر **اعلم**
وجوب **احداته على الصحيح** لا نه اداها صححة بشرطها فلم يؤثر تغير
حالة بالكمال فيها كفن عتق اثنا الجمعة وكوت اولها نقلاً لا جمع وقوم
آخرها وجب على التطوع وكما لو نذر اغنام ما هو فيه من صوم تطوع نعم
تنى للمعادة هنا وفيما يأتي جزواها من الخلاف **او بلغ بعدها في الوقت**
حتى العصر مثلاً في جميع التقدم يس او غيره **فلا اعادة** واجبة **على**
الصحيح كما ذكره فارق ما لو لم يبلغ بنية ما مور بالنسبة فضلاً عن
على تركه وبانه لما وجب مرة في العمر امتار يتعين وقوعة حال الحلال
فيها ومحل هذا وما قبله ان قلنا ان نية الفرضية لا تلزمه هو نواها ما اذا
قلنا بلزمها ولم ينوها فلم يصل شيئاً هنا وليس في صلاة لم تلزمه ولو
ن العذر جمعة بعد عقد الظهر لا يؤثر الا اذا اتضح الخشني بالذكورة والله
الجمعة لتبين كونهما من اهلها وقت عقدها **ولو طرأ مانع حاصت** ونفست او

بأيها
م
بعد صلاة الظهر

اول وقت واستغفره **وجبت تلك الصلوة** ان كان قد
ادرك من الوقت قبل طرمانعه فلا و في كلامه نبي لا يلبس ملبسته
به فلا اعتراض عليه **قد افترض** الذي يلزمه بالحرف من مع
ادراك من ظهر عتق قدرة كتيهم وظهر سلس بحل وقهرة
كانه كان عتقه تقدمة وقد عجز هذا الكيف بالمقدمة قبل الوقت
كالسعي الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم انه لا فرق
هنا بين الصبي والمكافرو غيرهما وادعاء ان الصبي غير مكمل
وان التحقيق على الكافر اقتضى اعتباره قدر الطهارة في حقه بعد
الوقت مطلقاً يردده في الاول انهم نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان
قبل الوقت مطلقاً وفي الثاني انه مكلف كما سلف كما اعتبروا الامكان
في المسألة فذا فيه والتحقيق عليه انها تكون في امره نقض لجميع آثاره
قبل وقت الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمله وجب معها ما قبلها ان
جعت معها والادراك قدرها ايضا دون ما ردها مطلقاً لان وقت لا
ولي لا يصل للحادثة الاولى المخرج ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقاً
وكلاهما لو طرأ المانع اثباته كما علم ما نقرر اما اذا رأت ان شاء فالحال
كذلك لئلا يتأخر استئنا طهر لا يمكن تقدمة في غير الصبح **فلا**
فكته تكبيرة صريح في اصل الروضة والجموع في الصبي يبلغ آخر
وقت العصر مثلاً بتكبيرة انه لا بد في الزوم العصر من ان يدرك من
ضمن المغرب قدرها وقدرة الطهارة وفي اصل الروضة فيما اذا بلغ
اول الوقت اول وقت الطهر مثلاً انه لا بد من ادراك اول الوقت
دون الطهارة لانه كان عتقه تقدمة على الوقت وهذا امشك جداً
لانهم في ادراك المخرج لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع
كونه في الوقت وفي ادراك الاول اعتبروا قدرته على الطهارة قبل الوقت
وكان العكس اولى بل مقتضاه لانه قبل الوقت لم توجه اليه خطاب
من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبرته قدرته على تقديم الطهارة حتى
لو حن بعد ان ادرك من اول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه
وفي الوقت توجه اليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم يعتبروا قدرته
عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا خلوه من الموانع وقت
المغرب بقدرها كالفرض حتى لو حن قبل ذلك لم يلزمه قضا العصر
وحينئذ فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما اشارت اليه الروضة اعتراضاً على صلها
انه ينبغي استواء المخرج والاول في عدم اعتبار القدرة على التقديم كما
لا يجب والوجه ان جماعه لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في الروضة

لو

قد افترض وفي المخرج قدر المخرج كما ان ما هنا الزمان فبانه انما بعد الوقت كما ذكره

قد رماه

التحليل

ن
فعلوا

سنة

رو

سنة

من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن العمل بالمحجوز في الفرق بأمرين أحدهما
 أنه في الآخر لما لم يثبت قدر العصر المتنوع للظاهرة في الوقت وإنما
 قدر عليه بعده لزم اعتنا بها بعده اعطى للتتابع حكم متبوع وحذر من
 تبيين التتابع باعتبار ما في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر بالبعد وفي
 الأول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المتنوع أو الوقت البضاعة الحاصل
 به عن تقدير إمكان تلبية المكين المتقدم أو الوقت البضاعة الحاصل
 المتنوع في أدراك الآخر استيعابا في كونه بقدر الوقت مثله ليل التمييز
 التتابع وفي أدراك الأول التتابع في وقوع المتنوع كله في الوقت من وقوع
 تلبية فيه باعتبار الفرض بمرور ما ذكرنا بينهما أنه في أدراك الآخر
 تعارض عليه أمرا قياسا ما قدرته العصر وفي مقتضى اعتبار الظاهر
 من وقت المغرب والمغرب وفي مقتضى اعتبار الظاهر من وقت العصر
 لما تقرر في أدراك أول الوقت فكل هذا لا يترك فيه ما اعتبروا الظاهر العصر
 بعد وقتها وظاهرة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا إمكانه من الظاهرين في
 وقت العصر لأن فيه إجماعا عليه بالبراهمة بالفرضين في أدراك الثاني
 السلامة قبل تمكنه من الظاهرين في جواز ذلك في الحاق ولم يلزمه
 بالعصر إلا أن أدرك قدر ظهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط في
 الوقت وفي المغرب بالمغرب فقدرته على قدره طهارة قبل وقتها
 المذكر أو لا فليست تعارض فيه شيئا بالنظر لصاحبة الوقت واحتياط
 لها بالبراهمة بها من تمكنه من ظهرها قبل الوقت **فصل في المذاق**
 والقامة سنة والمصلح في الإجماع المسوق بروية عند الله بن عبد الله
 ليلة تشاور فيها جميع المال ورأه عن رضى الله عنه فيها أيضا قبل أبعده
 عشر صحابيا وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم سئل تلك الرواية وخبر
 وصح فؤله صلى الله عليه وسلم بخبره يا خف أشيا الله تعالى وفي حديث عند
 البراء بن ربيعة م قال أنه صلى الله عليه وسلم أريد ليلة لمسه ثم أخر الحديث
 حتى وجدت ذلك المراءى وكان حكمة ترتيبه دون سائر الأحكام عليها أنه
 قبح مع اختصاصه بأنه جامع لسائر أصول الشريعة وكل لا يفتا احتج بها
 بكون محمد النبي وكشك أن في تقدم تلك الرواية مع شهادته صلى الله
 عليه وسلم بأنها في حق ومقارنة الوحي بها أو سفة عليها الرواية إلى
 جود وأخبره أنه قال لعمر رضى الله عنه لما أخبره بترويته سئل
 بها الوحي رفعا لشاؤه وتوطئة لذكره **المذاق** بالمحجوز وهو لغة
 وشرعا ذكره مخصوص شرع أصالة للاعلام بالصلاة المكتوبة والادب
 وهي لغة مصدر أقام وشرعا الذكر إلى لأنه يقيم إلى الصلاة كل يوم
 مشروع إجماعا في الأصح أن كلا منهما سنة على الكفاية لا بتد السلام أتم

وذكر العلي في حكمه الإجماع
 في بعدنا الظاهر في
 الإسلام وكما في حديث
 والإعلام في حوزة
 الصلاة وكما في
 ذكره في
 في سنة

ثبت ما يصرح بوجوبها **فصل في المذاق** كفاية لكل من الخمس للغير
 المتفق عليه إذ حضرت الصلاة وليؤذن لهم أحكم ولا يفهم من التفرقة
 الظاهرة كالجماعة وهو قوي ومن ثم اختاره جمع من أهل البلد
 تركوها أو محذوها حيث لم يظهر الشعار في بلد صغيرة يكفي بمحل
 وكبير لا بد من حال نظير ما يأتي في الجماعة وأنظرا أن يكون محذو
 بمعجم كل أهلها أو أصغوا إليه وعلى الأول لا فتنال لكن لا بد في خصوص
 السنة بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر فعله أنه لا
 ينافي ما يأتي أن إذا ان الجماعة يكفي فيه سماع واحد له لأنه با
 بالنظر كالأصل سنة المذاق وهذا بالنظر كالأصل سنة المذاق
 البلد ومن ثم لو أذن واحد في طرف بلد كبيرة حصلت السنة لأهله
 دون غيره وهذا الإجماع أنه لا فرق فيما ذكر بين أن الجماعة وغيرها
 وإذا كانت في مقام العمل واحد من البلد كان القصد من المذاق أن
 من أقامتها كما هو واضح من قولنا فكل من كان في بلد ما يأتي إلى الخبر
وإنما يشرع في المذابة دون المندورة وصلاة الجماعة والنفل وإن
 شرعت له الجماعة فلا يند بان بل كبيرها لعدم ورودها فيها
 نعم فلا يند بان بل كبيرها لعدم ورودها فيها
 والمصروع والغفبان ومن سأل عنه من أسان أو همة و
 عند من دهم الجيش وعند الحراق قيل وعند أنار الميت لقبره
 قياسا على وأخرجوه للدرى لصرفه في شرح العباد وعند
 تقول الغفبان أي فرد الجن على صريح فيه وهو لا قامة خذ
 المسافر **وقال في العيد والجمعة** من كل قبل شرعت فيه الجماعة
 وصلى جماعة صكسوف واستينافا وتراويع لا حيازة المشيعين لها
 حافرون حالي **الصلاة** بنصه أعرا وشريعة مبتدأ أو حيازة
جامعة بنصه حلا ورفع خبر المذكور أو المذوق أو مستند
 حذ فخيرته لتخصيصه بما قبله وذكر ذلك لكونه في المصهي في كسوف
 الشمس وقبسية ما في معناه ما ذكرنا الصلاة الصلاة أو أهلا
 إلى الصلاة أو الصلاة رحل ولا ولا في **والجديد** أي المذاق
المفرد يعمران أو صحره وأن بلغه إذ أخبره على المعتمد في الخبر
ويروى المودن ولو مفرد **صوت** بالمذاق ما استطاع في الخبر
 الصحيح إذا كنت عمك أو بابتك فاذنت للصلاة فأرفع صوتك
 لتدأقانه كما يسمع مدا صوت المودن جن ولا أس وكاشي لا شخ
 وأنصرفوا فلا يندب فيه الترفع ليلابوهم دخول وقت الصلاة

8

و

لأن

ان

في سنة

او يتكلمهم في وقت الاولى في الغم فيحضر وقت مرة ثانية وفيه
 مشقة شديدة وفيه الذبح ما قيل الحاجة لا تسترط وقوع الجماعة لا ياتي
 على اهل البلد ايضا وذلك لان اهلهم بحق مشقة اذ يعرضونهم
 ما يحصل منهم الحضور في المرة الثانية انها توجب التقييد بالانصراف فيما
 اذا التحرك الجماعة بخلاف ما اذا تعدد كان الرفع في احوالها ينصر
 المنصرطين من التوبة كل ما صلي به او غيره فينتج حينئذ لا بد من الرفع
 وان لم ينصرفوا فقبلة المتي برب الا ان مع الرفع للجماعة الثانية
 وان كرهت وتوزع فيه بانه ينبغي له ان يركبها ولا يركبها
 كراهتها لا يخرج من قبضتي كراهة وسبيلها كما هو ظاهر **وقوله**
قطعا ولا يجوز لها في الحديث لزوال الوقت ولما صح انه صلي
 الله عليه وسلم فان صلاته يوم الخندق فضاها ولم يوزن
قلت القدر انه يجوز لها فقلت جماعة او جزاء اخلاقها ووجه
 كلام شارح ولا ينافيه القدر السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذكر
 حد له اذ لم وهو **اظهر والله اعلم** للنهي الصحيح انه صلي الله
 عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادي سار قليلا ثم تزاد اذن بلال
 فضل ركعتي في الصبح وذكر بعد الخندق قال اذن ان على الله والحق
 للوقت وعلى الثاني حق الفرض وفيه ملاحق للجماعة **وان كان**
عليه فوات وارا ان قضاها متواترة لم يوزن **لغيره** **وان كان**
 فان طال فصل بين كل عرفة اذن لكل ولو جمع ناهيا اذن لا يوزن
 سواء كانت صاحبة الوقت ام غيرها وكذا ان قدما ما لم يبدخل وقت
 الثانية قبل وقتها فوذن لها لروا التبعية ولو اولى بين فانية
 وموداة اذن لا واللهما **ان يقدرا** الفانية ثم بعد الاذن ان لها
 بدخل وقت الموداة فتوذن لها ايضا **وبعد** **جماعة التسلل** والحالة
 ولكل على انفراد ايضا **المقامة** على المشهود لا يفسد استنهاض الجماعة
 فلا رفع فيها تخشى منه هرج وزمما ياتي **الا اذن على الشهور**
 لما فيه من الرفع الذي قد تخشى منه اقتتار والتشبه بالرجاء ومن
 ثم حرم عليها رفع صوتها ان كان في اجنبى يسمع وانما تحرم عنها
 وسماعه للاجنبى حيث كانت لان تمكيتها منه ليس فيه حمل الناس
 على موداة لفتنة تحذر وتمكيتها من الاذن لانه يفسد الموضع
 والنظر اليه وكل منهما اليها مفتن ولا بد من تشبه فيه اذ هو من وضع
 النساء بخلاف الاذن فانه يختص بالذكور فيم التسمية كما وفيه
 وقضية هذا عدم التقييد بجماع اجنبى **ان يقال** لا تحصل التسمية
 الاحتمال ويؤيد ما ياتي في اذني للنساء الظاهر انه لا فرق في

يعود

عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه وان قلت ينافيه ما ياتي
 من حرمة قبل الوقت بقصد الجماعة عام مشروعية كل قلت
 يفرق بان ذكر فيه ما يوجب مشقة للشرع بخلاف هذا اذ لا
 اقتضاه الدليل فيه عدم لزوم لا غير ولا رفع صوتها بالتسمية لان
 كل واحد منقول بقلبية نفسه مع انه لا يفسد الموضع ولا نظر اليه
 ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره وكان ذكر الله تعالى وكذا
 الحنفى **والا اذن متى** معدول عن اثنين النبي اي معظمة الا التليد
 اوله اربعة والتشهد بحرة واحدة **والا قامة** **قاردي** **اللفظ** **الافاق**
 للحديث المتفق عليه امر بلال اي امره صلى الله عليه وسلم كما في رواية
 النسيان يشفع الاذان ويوتر **المقامة** **المقامة** اي لا ينافي
 بالمقصود واللفظ التليد فانه يبنى اولها واخرها واخذت من يات
 على يقين لفظ في الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل التليد
 في الاذان بنفس واحد اي مع وقفه لطيفة على الاولى للانساق فان
 لم يقف فلا وطى الفم وقيل الفتح في لاق بنية الفاظة فانه ياتي لكل
 كلمة في نفس وفي **المقامة** **جمع** كل كلين بصوت **وبين ادراجها**
 اي اسراجها **وترتيلة** اي الثاني وفيه للامر بها ولا نه للعاينين
 فالترتيل فيه ابداع وهي المصيرين **قاردي** **ادراج** فيها اشبه ومن ثم
 ان تكون لخفض صوتها منه **والترجيع فيه** **لثبوت** في خبر مسلم
 وهو ذكر الشهادتين مرتين سرافعت يسمعه من يقره عرفا قبل الجهر
 بهما ليتدبرهما ويخلص فربما اذها المقصود اثبات المنعان وليذكر
 حفاها او لا سلام ثم يظهورها الذي العمالة به على المدة انما
 لا غاية وراى سمى بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد
 ذكرهما فيصير نسيمة كل به لكن الم شهر الذي في الترتيب المصنوع الموداة
والشوب بالمثلثة في كل من اذن موداة او اذن فانية **الصبح** وهو
 الصلوة خير من النوم مرتين بعد الحجة الثانية الحديث **الصبح** فيه
 من ثاب اذا رجح لانه معنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء
 بالصلوة وكبره في غير الصبح كفي على غير العمل مطلقا فان جعله **للعن**
 المحعلتين لم يفسد اذانه وفي الظاهر ان برواية من ضعفه ابن معين
 ان يلا ان كان يودن للصبح فيقول حي على خير العمل فافتره صلى
 عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلوة خير من النوم ويترك حي على
 خير العمل وبه يعلم انه لا مشتبك فيه من يجعلونها بدل المحعلتين
 بل هو صريح في الرد عليهم **وان يودن** **ويقوم قاردا** وعلى حال احتج اليه
والقبلة لانه الما نور سلفا وخلفا وخبر الصحيحين يابلا لم يناد

صالح

وقلت في قوله الا اذن في الغم فيحضر وقت مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وفيه الذبح ما قيل الحاجة لا تسترط وقوع الجماعة لا ياتي على اهل البلد ايضا وذلك لان اهلهم بحق مشقة اذ يعرضونهم ما يحصل منهم الحضور في المرة الثانية انها توجب التقييد بالانصراف فيما اذا التحرك الجماعة بخلاف ما اذا تعدد كان الرفع في احوالها ينصر المنصرطين من التوبة كل ما صلي به او غيره فينتج حينئذ لا بد من الرفع وان لم ينصرفوا فقبلة المتي برب الا ان مع الرفع للجماعة الثانية وان كرهت وتوزع فيه بانه ينبغي له ان يركبها ولا يركبها كراهتها لا يخرج من قبضتي كراهة وسبيلها كما هو ظاهر وقوله قطعا ولا يجوز لها في الحديث لزوال الوقت ولما صح انه صلي الله عليه وسلم فان صلاته يوم الخندق فضاها ولم يوزن قلت القدر انه يجوز لها فقلت جماعة او جزاء اخلاقها ووجه كلام شارح ولا ينافيه القدر السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذكر حد له اذ لم وهو اظهر والله اعلم للنهي الصحيح انه صلي الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادي سار قليلا ثم تزاد اذن بلال فضل ركعتي في الصبح وذكر بعد الخندق قال اذن ان على الله والحق للوقت وعلى الثاني حق الفرض وفيه ملاحق للجماعة وان كان عليه فوات وارا ان قضاها متواترة لم يوزن لغيره وان كان فان طال فصل بين كل عرفة اذن لكل ولو جمع ناهيا اذن لا يوزن سواء كانت صاحبة الوقت ام غيرها وكذا ان قدما ما لم يبدخل وقت الثانية قبل وقتها فوذن لها لروا التبعية ولو اولى بين فانية وموداة اذن لا واللهما ان يقدرا الفانية ثم بعد الاذن ان لها بدخل وقت الموداة فتوذن لها ايضا وبعد جماعة التسلل والحالة ولكل على انفراد ايضا المقامة على المشهود لا يفسد استنهاض الجماعة فلا رفع فيها تخشى منه هرج وزمما ياتي الا اذن على الشهور لما فيه من الرفع الذي قد تخشى منه اقتتار والتشبه بالرجاء ومن ثم حرم عليها رفع صوتها ان كان في اجنبى يسمع وانما تحرم عنها وسماعه للاجنبى حيث كانت لان تمكيتها منه ليس فيه حمل الناس على موداة لفتنة تحذر وتمكيتها من الاذن لانه يفسد الموضع والنظر اليه وكل منهما اليها مفتن ولا بد من تشبه فيه اذ هو من وضع النساء بخلاف الاذن فانه يختص بالذكور فيم التسمية كما وفيه وقضية هذا عدم التقييد بجماع اجنبى ان يقال لا تحصل التسمية الاحتمال ويؤيد ما ياتي في اذني للنساء الظاهر انه لا فرق في

ومعنى قوله في قوله الا اذن في الغم فيحضر وقت مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وفيه الذبح ما قيل الحاجة لا تسترط وقوع الجماعة لا ياتي على اهل البلد ايضا وذلك لان اهلهم بحق مشقة اذ يعرضونهم ما يحصل منهم الحضور في المرة الثانية انها توجب التقييد بالانصراف فيما اذا التحرك الجماعة بخلاف ما اذا تعدد كان الرفع في احوالها ينصر المنصرطين من التوبة كل ما صلي به او غيره فينتج حينئذ لا بد من الرفع وان لم ينصرفوا فقبلة المتي برب الا ان مع الرفع للجماعة الثانية وان كرهت وتوزع فيه بانه ينبغي له ان يركبها ولا يركبها كراهتها لا يخرج من قبضتي كراهة وسبيلها كما هو ظاهر

بل يتركه اذا ان غلب مستقبل القلة فكانم انما يأخذوا بما في خبر الطبراني
 والى الشيخ ايضا ان بلا كان يترك المستقبل في بعضه غير الجليلين
 الحقة للمنفور المتكبر الذي هو في حكم الاجتماع المولود بالحبر
 المرسل استقبال اذن على ان الحبر ضيق لان في سنده من ضعفه
 معين ومعارض برؤية رابعة المذكرة ايضا ان بلا كان ينحرف
 عن القبله عن مينة في مربي في الصلاة وعن بسارة في مربي
 جوي على الفلاح ويستقبل القبلة في كل الفاطمة الا اذا ان الباقية و
 حينئذ كان لا يستقبل في موافق لظاهر والموجب لحجة المرسل
 اثبتت للاستقبال فيما عهد الحجلتين وهو مقدم على الثاني و
 وغير قائم فتم نعم لا بأس باذا ان مسافر راكبا وما شيا وان
 بعد فعل انتهية عن محل ابتداء حيث لا يسمع من في لهما
 بهما واللتان بعقوة لا يصدمة مينة في مربي في الصلاة
 ثم يارامدة في مربي في على الفلاح وخصا لذكرا لها خطا اي
 كلام الصلاة ومن ثم ينبغي ان يكون الالتفات هنا تحذره كالحذر
 نظير ما يأتي ثم وكذا في الخطبة لا يفا وعط الى اضربا في الالتفات
 اعراض عنهم محل بادب الوعظ من كل وجه وانما انذب في الحقا
 كان القصد منها مجرد العلم بعلامه غير في من جنس الا اذا ان فالتفت
 وبخلاف التوبيخ فقال ب عجل لا وقال غيره نعم كرامة في العلى
 دعا كالحجلتين وين جعل سائبة على صحتها اذ نبيه فيه دونه او الذي
 انه الجمع للصوت المطلوب فاسمع رفعة فيه اكثر والى يستدل فيهم
 والبعد وقصتهما الله لا ينس من يوزن لنفسه خفض الصوت ومن
 على من الحاقم لهابة في الالتفات كاهنا **ويشترط** في كل منه ومن
 اسماع القسطنطين يوزن وحده والى فاسمع واحد وعاد بنا فيه
 ما ياتي به كانه يوقع في اللبس وكالح و **ترتيب** ومو كانه لا الاتباع وكان
 تركها يوم اللعب وتخل بالاعلام ولا يضرب بسلام وسكون ووزن
 واغما وجوان ورد وان كره **وفي قوله** لا يضرب بسلام وسكون طويلا
 كسائر الاذكار واللام في طويل لم تخش والى ضرب جزها **وشروط** المود
 والقيم **السلام والقيم** فلا يهيجان من كافر وغير ممت كسرا لعد
 تاهلهم للعبادة ونحوه بسلام غير العسوي بنطقه بالشهادتين فيعبده
 لوقوع اوله في الكبر ويشترط لصحة نصب نحو الامام له تكليفه وانما
 ومعرفة بالوقت او امر صدق كعلامه له لان ذلك ولاية فانشترط
 من اهله **وشروط** المودن **الذكورة** فلا يصح اذ ان امراة او حتى لرجل
 او حنان ولو حار كمامتها لهم واذا لها للنساء جاز كما ويترك كل منها

قوله في الصلاة اي تغالو
 اليه وحوله كل الصلاة
 اي تغالو في الصلاة وهو
 الغور والمقا ابراهيم
 اذ في

للحديث غير المتينم الحبر التزمذي لا يؤذن الامتوضي نعم ان احد انما
 من له اقامة وكساهته **للحبيب** غير المتينم **اشد** لان حادثة **اغلاظ**
قائمة مع احد الحديثين **اغلاظ** منه مع ذلك الحد لتسبيه لوضع الناس
 فيه بانصرافه للظواهر ونحوه الاستوي مساواة اذ ان الحبيب كاقامة
 المودن **وسن** للاذا ان **صبت** اي على الصوت لزيادة الاعلام وللحبر
 الصبح ان يصلي الله عليه وسلم قال لراي الا اذا ان في التوم الفقة على
 بلا ل فانه اندي صوتا منك اي بعد مدى صوت وقيل ليس وسن
حسن الصوت وان كان يلقه لعدم احسانه له كانه ابعت على الحابة
وعدل ليقل حبره بالوقت ولتومن نظره الى العوريات وحكمه بالموافق
 ومن درية مود في صلى الله عليه وسلم فدرية مود في الصلاة فدرية
 محالي ويظهر فقدم درية صلى الله عليه وسلم على درية مود في
 الصلاة وعلى درية صحالي ليس منهم وبكبره اذ ان فاسق وصي
 واعني كانه مظنة الخطا والقطيعة والتعني فيام بتغيره المعنى والى
 جرم بل كثر منه كرفليتنية لذلك ولا يجوز ولا يصح نصب راتب
 ممبر او فاسق مطلقا وكذا اعني ان ضم اليه من جرحه الوقت
والامانة افضل منه في الاصح هو اظنه صلى الله عليه وسلم والحالي
 الراشد من عليهما وكان الصلاة رضي الله عنهم اخذوا انهم
 الصديق رضي الله عنهم للامامة على حقيقة بالخلافة ولم يقولوا
 لذلك في بلا وغيره **قلت** **الاصح** انه مع الإقامة لا وحده كالحذر
 جمع خلافا لمن تارغ فيه **افضل** **والله اعلم** لقوله تعالى ومن حسن
 مع قوله من دعا الى الله وعمل قال عايشة رضي الله عنها هم
 المودنون ولا ينافيه قول من عباس رضي الله عنهما هو النبي صلى
 الله عليه وسلم كانه الاحسن مطلقا وهم الاحسن بعدا واما صراحة
 صلى الله عليه وسلم دعاة بالمحضرة والامام بالارشاد والمعهذ على
 ومن ثم قال الامور في دعاة الامام بالارشاد والخوف رغبة والمودن
 بالمعزة لعله بسلامة حاله وان جعله امينا والامام ضامنا والامين
 خير من الضامن والى قال المودن يخبر له مدى صوته ويشهد له
 كل رطب ويابس ولخدين حبان من خير من اعلى خابرو له مثل
 فاعلم ان المودن يكون له مثل من صلى باذنه وانما هو اطاب
 صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه عليه محتاج مراعاة الاوقات فيه
 الوضوء ولا يواضعون با من الامامة ومن ثم قال عمر رضي الله عنه
 لو كان الخلافة كاذبة واعترض بان الاشتغال لذلك اغايع الخلا
 لا الفعل في بعض الاحيان لا سيما اوقات الفراغ كما اعترض الجواب

قال في كتاب اعلام السادة المشايخ في بيان
 الحديث من اعلا طسيلة المودن
 وهو عايد من المشايخ في
 الاستشهاد باسمه عند الشهادتين
 بقلوب العبد الى كثره من طلاق
 ماله في الوقت على ان لا يشهد الا الله
 وما يروى في حمله الى الكعبة
 ما يروى في دعائه الذي من قوله
 وكنت الزائر الى رسول الله
 حتى عند الاخوات ما عظم
 التعلق بالحق من قوله من حضر
 دعائي الى الله ربه من حضر
 اليك كرم شانه حيا
 في كل الاوقات وعلى كل
 الامانة سائبة من الله
 من راسه امره وسلامه
 فان مدته عند الله انما
 ما يملكه من العرش والى
 امر الله عند الواحد من
 كثر من العلى والى
 من راسه امره وسلامه
 فقلت اني قد سمعت

الحديث

المشايخ

قال في كتاب اعلام السادة المشايخ في بيان
 الحديث من اعلا طسيلة المودن
 وهو عايد من المشايخ في
 الاستشهاد باسمه عند الشهادتين
 بقلوب العبد الى كثره من طلاق
 ماله في الوقت على ان لا يشهد الا الله
 وما يروى في حمله الى الكعبة
 ما يروى في دعائه الذي من قوله
 وكنت الزائر الى رسول الله
 حتى عند الاخوات ما عظم
 التعلق بالحق من قوله من حضر
 دعائي الى الله ربه من حضر
 اليك كرم شانه حيا
 في كل الاوقات وعلى كل
 الامانة سائبة من الله
 من راسه امره وسلامه
 فان مدته عند الله انما
 ما يملكه من العرش والى
 امر الله عند الواحد من
 كثر من العلى والى
 من راسه امره وسلامه
 فقلت اني قد سمعت

٩٢

من الحفظ

فكان الا واحد اختلف فيه ونحو قال الحافظ الحنبلي لا يعرفه ان الملة
اذا اجابة الاذان او الإقامة كان لها حكم آخر من الترتيب ودرجته وللرجل
ضعف ذكره في المتن عليه اذا سمعتم الذاء فقولوا مثل ما يقول
المؤذن ونحوه ومن قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل سمعون انه يجب
في الترتيب وان لم يسمعوا ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق
بالكل والجميع ان قولهم عقب كل كلمة لا فضل فلو سكت حتى فرغ كل
الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفا في اصل سنة الاجابة كما هو
ظاهر في هذا الذي قد رتبه في الخبر وهو من استدل به لقوله الاسوي
ويقطع للاجابة نحو الفزاة والذرة والرداء وتكره لمن في صلاة بالاجابة
او التوبيخ او صدقت فانه يبطلها ان علو تيمم وطعام وقاضي
حاجة بل تخيان بعد الفراغ كحصول ان قرب الفصل واختار السبكي
ان الحنب والحافظ لا يحسان الخبر كرهت ان اذكر الله الا على
والمحرران يذكر الله على كل اجابة بالاجابة ووافقه ولده الشيخ
في الجنب لا مكان طهره خلا لا الحائض لتغذ طهرها مع طول امر
جذبا وتجب مودنين من ترتيب سمعهم ولو بعد صلته والاولا اكد
قال غيره وحده الا ان الصبح والجمعة فانها سوا ولو سمع البعض
اجاب قبل لا يسمع **الاجابة حبلية** وهما على الصلاة وهي على التمام
مقول عقب كل **احول** اي نحو عن المعصية **ولا قوة على الطاعة**
ومنها ما دعوتني اليه **الاجابة** جملة ما ياتي به في الاذان اربع وفي
الإقامة سبع فثمان لما في الخبر الصحيح فن قال ذلك مخلصا من
قلية دخل الجنة قلت **والذي التوب فيقول صدقت ويرت**
بكر المراء وحلى فتحه **والله اعلم** انه مناسب وقول ابن الرفعة لخبره
وورد بانه كاصل له وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويقول في كل من طلق الإقامة اقامها الله وادامها ما دامت السموات
والارض وجعلني من صالح اهلها الحسبي داود به ونحو الاسوي
انه يقول في قوله الليلة الممطرة ونحو الظلمة عقب الحبلية بالاصول
في حاله بخبره بالاحول ولا قوة الا بالله وقوله ذلك سنة حنابلة
ويس لكل من المؤذن والمقيم وسمعهما **ان يصلي** ويسلم على النبي صلى الله
عليه وسلم **بعد في اذنه** من الاذان والإقامة للامير بالصلاة عقب
الاجابة في خبر مسلم وليس بذلك غيره **لم ين له ان يقول عقبها اللهم**
ببهاء الدعوة التامة هي الاذان يسمى لذلك كماله وسلامته من
تطرق نقص الله ولا شتمه على جميع شرايع الاسلام وقوا وقوامه
بالنص وغيره بالامانة **والصلاة القائمة** اي استقوم **الحمد**

ما

عن ابن عمر عن معصية الله
الاله ولا قوة على طاعته
الا بعدتة ورضا

اي صرت ذا برى خير كثير

رد

دات

التي

الوسيلة وهي اعلال درجة في الجنة لا تكون الا له صلى الله عليه وسلم وحده
طلبها له مع تحقق وقوعها له بالوعد الصادق اظهار الاتفاق والتواضع
مع عود عايد فحيلة للسبيل اشار اليها بقوله صلى الله عليه وسلم
لم يسألوا الله في الوسيلة فمن سأل الله في الوسيلة حلت له شفاعتي
اي وحيث كان في رواية يوم القيمة اي بالوعد الصادق واما في
الحقيقة فالجواب لاحد على الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
والفضيلة عطف فغير او اعم وحذف من اصله وغيره والدرجة
الرفيعة وختمه بيارحم الرحمن لانه لا اصل لها **ابعد** **ما**
يهود وفي رواية صحيحة ايضا المقام المحمود **الابعد** من الملائكة او
عطف بيان او نعت للعرف ونحوه القطع للروح والنصب **وعنده**
يقولك عني ان يبعثك **ما** ما هو هو اتفاقا مقام الشفاعة العظمى
في فضل القضا المحمدي فيه المولود والآخرين لانه المتصدى له بحجته
اربع سموات اي سجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حق مجيبا
لما فرغوا اليه بعد فرغهم من سجودهم لاوي العزم نوح فابراهيم ثم موسى
فيعيسى فاعند اكل صلى الله عليه وسلم وبعثوا فيه في الآية
وله شجرة كما هو قول مجاهد هو ان يجلسه الله معه على العرش
اطارا الواحد في رده لفة اذ البعث لا يطلو حقيقة على القعود
بل هو ضده سيما وقد اكد عفا ما على انه يؤهم ما تعالى الله علوا عنهم
كبرا وانما من هذه الدعا لخبر البخاري من قال ذلك حين يسمع
النداء حلت له شفاعتي يوم القيمة وبين الدعاء في الاذان والافتة
لانه لا يرد كما في حديث حسن وتكره المؤذن وغيره الخروج من
محل الجماعة بعد وقيل الصلاة لا تعذر وبين تأخيرها فذكرها
لمجوع الناس في المغرب اي لخلاف القوي في صبي وقتها ومن
ثم اطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن اوله كما مر **فصل**
في بيان استغفار الكعبة او بدلها وما يبع ذلك **استغفار عين القبلة**
اي الكعبة وليس منها الحجر والشاذرون ان لا تكون مما منها ظني
بل امر اضطراري وهو سميت وهو اسم السماء والارض السابعة
ويعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة في الوجه **بام**
فما ياتي في محبت القيام في الصلاة ولا نحو اليد كما يعلم مما ياتي
شرط الصلاة القادر على ذلك يقينا بمعانية او مسدا او بارتسام
امارة في ذهنة فقيده ما يفيد له هذين في حق من لا يحايل

قال

سائر الاجام

اي الكعبة

بام

لك

بينه وبينها او ظنا فمن بينه وبينها حائل فيتم او عجز عن ان المنة كما
ياكي لقوله تعالى فو زوجهما سبطا المسجد الحرام اي عيني الكعبة بليل
ان تصلي الله عليه وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه
الفتلة والخصر فيها ادفع حمل الية على الجهة وخبر ما بين الشرق
والغرب قبله محمول على اهل المدينة ومن سامتهم وقولهم من
احسانهم اجتهاد فخطا الى الحرم حان لحديث البيت قبله كاهل
المسجد والمسجد كاهل الحرم والحرم كاهل مشارف الحرم ومعاريفها
مردودان ما ذكره حكاه وحده لا يعرف وصحة صلاة الصلوات
من المشرق الى المغرب محمول على الخراف وفيه او على ان الخطيئة
غير معينة لان صغير الحرم كمان ادبعه انتفعت مسابقة كالنار
الموقدة من بعد وغرض الرياء فاندفع ما قيل يلزم ان من صلى بالام
بلنه وبينه قد رسمت الكعبة ان لا يقع صلوة والمركب بالصلوة
عرض البدن كما بينته في شرح المارشاد فلو استقبل طرفها وخرج في
من العرض بخلاف غير طريق البدن خلا ولا لقول في عن محاذاته
لم يقع بخلاف استقبال الوكن كانه مستقبل لجميع العرض كجميع الجهات
ومن لو كان اما امتنع التقدم عليه في كل منها اما العجز عن
الاستقبال لخوف مرض او رطب قال شارح او خوف من نزوله عن
دائنة على نفسه او ماله او انقطاع اعان رفقته ان استوحش
به فيصلي على حسب حاله ويؤيد مع صحة صلاة ثلثة ثلثة عذره
ولا يخاف وهو والقيام قد مر كانه اذا لا يسقط في النفل لا لغيره
بخلاف القيام **الذي صلاة شدة الخوف** وما الخوف به ما ياتي في
بابه فليس التوجه شرط فيها نفلا كانت او فرضا للضرورة
ولو امتن ركبت نزل واشترط لئلا يجرى بعد نزوله ان كان يستند
الفتلة **تدبر** ما ذكره ذلك الشارح مشكلا بانه يلزم عليه
ان يستند بشدة الخوف منقطع وفيه نظير للوجه انه متصل
وان كلا من الخافين من نزوله ومن شدة الخوف قد درجسا
لكنه ليس بامس فابيح له ترك الاستقبال وجوب العادة
على الدور دون الثاني انما هو لما علم من كلامهم في التيميم من
الفرق بينهما **والذي نقل السفر المباح** الذي تقصر فيه الصلوة لو كان
طويلا **فلم يسافر** لمفقد معين مع بقاء الشروط الطول السفر **الاستقبال**
ولو خوفي وكسوف مقصده كما ياتي **راكبا** لا لئلا يتردد في
واعادة للنس على الجمع بين مصلحتي معاشهم ومعادهم اذ وجوب
فيه مع كثرة الحاجة اليه يستدعي ترك الورد او المعاش **وما سلك**

هذا هو الوجه في قوله تعالى فو زوجهما سبطا المسجد الحرام اي عيني الكعبة بليل ان تصلي الله عليه وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه الفتلة والخصر فيها ادفع حمل الية على الجهة وخبر ما بين الشرق والغرب قبله محمول على اهل المدينة ومن سامتهم وقولهم من احسانهم اجتهاد فخطا الى الحرم حان لحديث البيت قبله كاهل المسجد والمسجد كاهل الحرم والحرم كاهل مشارف الحرم ومعاريفها مردودان ما ذكره حكاه وحده لا يعرف وصحة صلاة الصلوات من المشرق الى المغرب محمول على الخراف وفيه او على ان الخطيئة غير معينة لان صغير الحرم كمان ادبعه انتفعت مسابقة كالنار الموقدة من بعد وغرض الرياء فاندفع ما قيل يلزم ان من صلى بالام بلنه وبينه قد رسمت الكعبة ان لا يقع صلوة والمركب بالصلوة عرض البدن كما بينته في شرح المارشاد فلو استقبل طرفها وخرج في من العرض بخلاف غير طريق البدن خلا ولا لقول في عن محاذاته لم يقع بخلاف استقبال الوكن كانه مستقبل لجميع العرض كجميع الجهات ومن لو كان اما امتنع التقدم عليه في كل منها اما العجز عن الاستقبال لخوف مرض او رطب قال شارح او خوف من نزوله عن دائنة على نفسه او ماله او انقطاع اعان رفقته ان استوحش به فيصلي على حسب حاله ويؤيد مع صحة صلاة ثلثة ثلثة عذره ولا يخاف وهو والقيام قد مر كانه اذا لا يسقط في النفل لا لغيره بخلاف القيام الذي صلاة شدة الخوف وما الخوف به ما ياتي في بابه فليس التوجه شرط فيها نفلا كانت او فرضا للضرورة ولو امتن ركبت نزل واشترط لئلا يجرى بعد نزوله ان كان يستند الفتلة تدبر ما ذكره ذلك الشارح مشكلا بانه يلزم عليه ان يستند بشدة الخوف منقطع وفيه نظير للوجه انه متصل وان كلا من الخافين من نزوله ومن شدة الخوف قد درجسا لكنه ليس بامس فابيح له ترك الاستقبال وجوب العادة على الدور دون الثاني انما هو لما علم من كلامهم في التيميم من الفرق بينهما والذي نقل السفر المباح الذي تقصر فيه الصلوة لو كان طويلا فلم يسافر لمفقد معين مع بقاء الشروط الطول السفر الاستقبال ولو خوفي وكسوف مقصده كما ياتي راكبا لا لئلا يتردد في واعادة للنس على الجمع بين مصلحتي معاشهم ومعادهم اذ وجوب فيه مع كثرة الحاجة اليه يستدعي ترك الورد او المعاش وما سلك

ويشترط ترك فعل كثير كعدو واعداء وغير ذلك رجل غير حاجة وشتر
شتر تقعد ولحي غوغوس وفيه نظر مطلقا وان عم الطريق فان
سبه رطب غير معفو عنه لا يابس ودائنة الحاجة ما بينه
كذلك كما لو تخس فيها لانه ما الهة حامل المماس او مماس ماس
الحجاسة وهو منطل بخلاف من المماس بلا حمل كما ياتي في شروط
الصلوة ولا يكون ما شتر الخوف عن الخس لانه تختل به خشوعة ودوام
سيره فلو بلغ المحط المنقطع به السير او طرفه من الإقامة او نفاها
ما كنا نصلح لهما نزل واقامها بالركن للقبلة فانه يمكن ذلك عليها
وتجب استقبال ركب السفينة الى الملاح وهو من له دخل في
تسييرها فانه يتقبل الجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال الا في الحرم ان
ان سهل ولا اتمام الركاب وان سهل لانه يقطع من عمله **وكا**
طول سفره على المشي لعموم الحاجة مع المساحة في النفل لحل العود
فيه مطلقا وغيره نعم يشترط ان يكون مقصدا على مسافة لا يبع
منها التدا بشرطه الخفية في الجهة ويفرق بين هذا وحرمة
سفر المرأة والمدين بشرطها فانه يفي فيه معنى السفر بان المدين
هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وتم تقويت حق الغير وهو
لا يتقبل له **كذلك فان امكن اي سهل استقبال الراكب في من قد**
كحفة واطام ركوعه وسجوده وهدى او مع غيره **الزومة الاستقبال**
والاطام لما قدر عليه من الكل او البعض كراكب السفينة اذا لامشقة
ولا يمكنه ذلك كله فالاصح انه سهل الاستقبال المذكور وهو استقبال
الراكب لخوف قوفها وسهولة الخرافه عليها او سيرها وتمامها بغيرها
وهو ذلول **وجب** لتيسره **والاصح** لتخو جوحها او سيرها وفي
مقطوعة ولم يسهل الخرافه عليها ولا لغيرها فلا تلج بصرة **وتخص**
وجوب الاستقبال حيث سهل بالعدم ولا يجب فيما بعده وان سهل
لانه نابع له نعم المتعذر في الواقعة اي طويلا على ما عر به
شارح وعالية ويظهر ان المراد به ما يقطع بقا اصل السير عرفا فادامت
واقفة لا يصلي عليها الا الى القبلة لكن لا يلزمه اتمام الركاب ان ثم
ان سار سير الرقعة الى جهة مقصده او لا تعرض امتنع حتى يتم على
ما فيه مما بينته في شرح المارشاد كانه بالوقوف لزومه فرض الوجه
وظاهر صريح المتن انه لا يجب الاستقبال في الجميع واطام الركاب
كلها او بعضها **المراد** ان قدر عليها معا ولا لم تلج اتمام مطلقا ولا
الاستقبال الا في الحرم سهل وفي كلام غيره ما يوجب ذلك والكلام في
غير الواقعة لما مر فيها **وقيل يشترط** الاستقبال في الكلام ايضا كما

بما سلك

91

144

كما لا يخفى لانه طرفها الثاني ويرد بان مقتضى الاعتقاد ما لا يخفى للزوج من
 ثم وجب اثنان النية بالاول دون الثاني **وتحريم الخلع** عن استقبال
 صوب مقصده عامدا عالما بغيره لا مطلقا لحوال قطع النفل والتنظر
 فيه ليس في محله بل مع مضيئه في الصلوة لتلبسه لعبادة فاسدة لبطاها
 لذلك الخلع لان جرمه مقصود صارف في حقته بمنزلة القنلة فعلا
 بل يلزم سلوك **طريق** بل ان لا يدل عن جرمه المقصود كذا اطلقوه وقصده
 انه في متعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلا يخرف لا يستقبل
 جهة المقصد او القنلة لانه مشتق لم يراهم اطلقوا الله لا يصير سلوكه
 منعطفات الطريق وظاهره المطلق ومن ثم عدل عن واحد الى التغير
 بصوب الطريق ليفهم ذلك **المراد القنلة** وان كانت خلف ظهره على
 المنقول المقصد خلافا لما ختمه مع لاها المصل فافكر له الرجوع اليها
 وان تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصده الخرف اليه فورا
 لانه صانق له بمجرد قصد اما اذا الخرف ناسيا او جاهلا او لغلطة الدابة
 فلا يطل ان عاذ عن قرب كما لو الخرف المصلي على هذه ناسيا ولا يطل
 فيجزم ما سطره فلو الخرف قهر اطلت **ويؤي** ان شارب **ركوعة وسجدة** حاله
 كونه **مخض** من ركوعة وجوبا ان امكنه ليميز عنه ولا يلزم في
 الجبهة على نحو السرج ولا يدل وسوء في الخلع للمشقة **والظاهر ان**
الماتى يتم **ركوعة وسجدة** لسهولة ذلك عليه ونحو المادري الذي
 في نحو التلج والوجل **ويستقبل فيه وفي الركعة** وجلوسه بين السجدين
 وجوبا لما ذكره **وهو في قيامه** ومنه لا يعتد بالسهولة مشي اقام
 فسقط عنه التوجه فيه ليمشي بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين
 لقصره مع محضات قيام فيه وهو ممتنع وبوجه من انه لو كان جرح
 او نحو جرح له فيه **وتشده** ولو المولى وسلا من طوله **ووصل**
 شخص قادر على التزوي **فرضا** ولو نذرا وكذا صلوة حنيفة على المقعد
 ويفرق بين هذا والحاقها بالنفل في التيمم بان المعنى السابق المحو للنفل
 على الدابة مع تكرر الاحتياج للسفر غير موجود فيها فثبت على اطلها
 من عدم الحاقها بالنفل وهذا اولى من الفرق بان الجلوس في محقق
 صورها لانه منتقض با متاع فعلها على السيرة على المقعد مع بقا القيام
 على دابة **واستقبل القبلة** **وامر** **ركوعة وسجدة** وسائر اركانها لكونه نحو
 محفة **وفي واقفة حات** وان لم تكن معقولة كما لو صلب على سيرة او غير متقبل
 او لم يتم كل المركان **او سايره** وان لم تمش الاثلاث خطوات فقط متواليه
فلا يجوز الا بعد ذلك من نسبة سيرها اليه لدليل صحة الطواف عليها فلم
 يكن مستقرا في نفسه وفارقا بالها تشبه البيت بالمقامة فيها مشهرا ودهرا

تستقر

نحو

التيقن

والسير الذي تخلفه جالك بان سيرها منسوب اليهم وسير الدابة منسوب
 اليه وبانها لا تراعي جهة واحدة ولا تثبت عليها خلافا لما قاله المتولي
 قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث لا تختلف الخفة جان ذلك
 وعليه يدل كلام جمع من المتقدمين وهو صريح في صحة العرض في نحو
 محفة بابرة لان من يبدد تمام الدابة يراعي القبلة قال شارح وهي
 مسئلة فنية يحتاج اليها اي لو خلت عن نزاع او محالة لاطلاقها
 اما العجز عن التزوي كان خشي منه مشقة لا تخلف عادة او
 قوت الرفقة وان لم يوصل له المخرج الوحشة على ما اقتضاه الظاهر
 فيصلي عليها على حسب حاله قال القاضي ولا اعادة عليه وعليه وفيها
 بين هذا بعد تخيل فرضه فيما لو استقبل وان لم يكن على ما
 من اقل بان ترك القبلة بخلاف مذهب اطلاق المعولة وتعمل على ما اذا
 لم يستقبل او لم يتم المركان وكان في محض انذار لذلك فرضه ان يصلي
 لمقصده ولو خاف الماتى ذلك لو لم يركعه وسجده او ما يراه **والجواب**
ومن صلي فرضا او فخلا في دخول الركعة من ركعتيه ربعته والركعة
 كالبيت مربع كذا في القاموس وفي كلامهم ان ابراهيم صلي الله
 علينا وعليه وسلم بنى الكعبة مربعة ولا ينافيه اختلاف بعدما
 بين اركانها لانه قليل لا ينافي التزييع وهذا اعني ان سبب تسميتها
 كعبة تزييعها اوضح من جعل سببها ارتفاعها كما سمي كعب الرجل
 لذلك لا يمتنعها واصوب من جعله استدلالا بان يرد ذلك
 بالاستدانة التزييع محار او يكون اخذ الاستدانة في الكعب
 سببا للتسمية لكنه **مخالق** اجماع اللغة **واستقبل احد اركانها** او بالاحاطة
 كونه **مرودا** وان لم ترتفع عتبة ان سامت بعض الباب كما هو
 ظاهر حال كونه **مفتوحا** لكن مع **تقاع عتبة** **تلي** **ذراع** للذراع
 المادي تقريبا **وصل على سطحها** او في عرضها لو اهدمت والعياد
 بالله **تبع مستقلا من قبلها** وما الحق نه كعصى سمرة او ثابته
 او شجرة ثابتة بالخلاف الحشيش ونزاع منها مجتمع **ما سبق حات**
 او خرج بعض دونه عن هو الشاخص لانه منوحيه ببعضه جزا
 او باقية هو اهلها لكن نبعها فلا ينافيه ما ياتي وقضية كلامهم
 ان الشجرة الحافة هنا كالرطوبة وحبيته فيشكل بما ياتي في المصلا
 والقار الخ لا تكون مثلها الا ان عرش عليها مثلا ويجاب ان
 الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وانما التزانه في الوقت فحيز
 الخرب وهذا من زيادة الثبوت فان قلت هذا موقوف للاشكال قلت

م

م

كلام

بناء

جهة

ولو من ذرة واحدة مع جملة **عصر** اي تحضر فعلها بان يدخل وقتها
فلا اعتراض عليه **على الصحيح** وان لم يفرق محله سبحانه في اصابته
الحق ما امكن لان الظن الاول لا ثقة بقاياه فلا اجتihad الثاني ان
وافق فهو زيادة والظن غالبا انما يكون للمقوى ولاخذ بالمقوى
ولجب **ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم المادلة** وهي كثيرة فيها تصانيف قد
كأمن بصرا وبصير تقلد وجوبا **ثقة** في الرواية كامة لا غير مكلف
ولا فاسق وكافر الا ان علمه قواعده صيرت له ملكة بعلم القبلة بحيث
يكنه ان يبرهن عليها وان لم تكن القواعد كما هو ظاهر وكلام المأثور
المخالف لذلك مضعف **عارفا** بالادلة كالعالم في الاحكام فيقلد مجتهدا
فيما فان صلى بلا تقليد قضى وان اصاب وان اخطأ عليه مجتهد ان لم
يقرب **اعلمها** او تفهما ندبا وقال جميع وجوبا **وان قرأ على تعلم الادلة** **والله اعلم**
وجوب التعلم عينا للظواهر دون دقائقها ان كان الحضر او اراد فصل
بغيره العارفين وليس بين قلة متقاربة فيها عارفين مجتهدا كما هو ظاهر
لكثرة الاستنباه خيانتك مع ندرة من يرجح اليه بخلاف من تحضر
او سئل عن عارفة او بين فري كذلك بان يسهل عادة رواية عارف
او حراب معتد قبل ضيق الوقت فان التعلم جليل فرض كفاية فصلا
بالتقليد ولا يقضى وانما وجب تعلم بقية الشراوط عينا مطلقا لا انه يقل
الله صلى الله عليه وسلم والسلف بعده الزموا احاد الناس لذلك فقلنا
تخلو جهة الشروط **تفصيل** الحاق الحضر بالسفر فيما ذكرنا ظاهره وقدره
بينهما انما يبايعا رغبة وجود العارف او ما يقوم مقامه في الحضر
دون السفر وان الزمة التعلم عينا عصى بتركه **فيحرم التقليد** وان
ضاق الوقت عن تعلمها فنصلي على حسب حاله وهو في **ومرضى**
بالاجتهاد منه او من عجز مقلده **متيقن** هو او مقلده **الخطا** معينا
ولو عنة اويرة مشاهدة الكعبة او نحو الجراب السابق او جهات
ثقة عن احد هذين فالقول بانها يتيقن بقرب مكة ممنوع
قضى ان بان له بعد الوقت والاعادمية وجوب ما فيها **في الاظهر**
كالجزم بخلاف النص بخلاف حكمه وسوانيقن الخطا امر لا لكنه انما
يفعل المقتضى اذا تيقن الصواب او ظنه اما اذا تيقن الخطا فلا يقضى
جزم ما وان ظنه اجتهاد لا ان الاجتهاد لا يقض بالاجتهاد وعلى المظهر
ولو تيقنه فيها ولو عنة اويرة وان كان باخيار ثقة عن علمه كاي
وجوب استيفائها لعدم العجز لا بما مضى وخرج بيقن الخطا ثقة فيه
تفصيل مذكور في قوله **وان عجز عن الاجتهاد** تأنيها فيها الى اسرع بان ظهر
الصواب في جهة اخرى او خيرة عن اجتهاد دبة اعلم عنه من مقلده

صحيح

على ما في

عمله الثاني وجوب ثلاثة الصواب في مظنة لكن بشرط مقارنة ظهوره لظهور
الخطا فيه ولا بطلت لمضيه جزء منها الى غير قبلة محسوبة اما لو كان
اجتهاده الثاني فكالعدم وكذا المساوي على المعتد خلافا للمجموع
وبغيره واطلاق الجمهور وجوب الخول محمول على ما اذا كان الدين
او ضيق خرج بالا على عنده المادون والمثل والشكوك فيه وانما لم
يجب الاجتهاد بقول المفضل ابتداء كما مدلا نه هذا التزام جهة لدخوله
في الصلوة اليها فلا يتحول عنها الى اخرى الا بالامر مع خلافة قبلها
فيغير مطلقا فان قلت غاية التزام الجهة ان يستمر عليها لانه
يتحول لغيرها ولو اصرح فكان المناسب وخيرة هذا لا يبتدأ قلت
امرادا بالتزام الجهة انه لدخوله في الصلوة للجهة التزام مرجح
بعد الظن بالجرى عليه بالفعول فاذا خيرة من هو مظنة كور الصواب
معه لزمة الرجوع اليه وقبلها لم يلزم قسما بقي على خيرة وخيار
عن اجتهاد بخياره عن عيان كالقبط قطعها وان كان مقلده
وبقولي فيها ما لو تيقن قبلها فان تيقن الخطا اعتد الصواب وان ظنه
وظن صواب جهة اخرى اعتد او ضح الدليلين عنه ويفرق بينه
وبين ما مر في العلم بان الظن المستند لفعل النفس اقوى من المستند
للغير فان تساوبا لغيره ناد العجوي ثم يعيد لتردده حالة الشر
وما لو تغير بعدها فلا اثر له الم ان تيقن الخطا كما مر **ولا قضا** لما فعله
او لا لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد والخطا غير معين واما د
بالقضا ما يشمل الاعادة **حتى لو صلى اربع ركعات** بنية واحدة
اربع جهات بالاجتهاد اربع مرات بان ظهر له الصواب في كل مرة
للخطا وكان الثاني اقوى من الاول **فلا قضا** لان كل واحد مودة
بالاجتهاد ولم يتعين فيها الخطا وقبل يقضي لا شيئا لصلاته على الخطا
قطعا فليس هنا نقض لاجتهاد بالاجتهاد واختاره جمع لظهور مدركة
والتحليل انما يتفصح في اربع صلوات **كتاب**
صفة الصلوة اي صفتها المشتملة على فروعها في ما هيتهما و
يسمى ركنا وخارج عنها وبشيء شرط وهو ما قاس كل صفة وفائدة
الظهر للغير مثلا موجوده حالة الصلوة فلا ترد خلافا لما رجمه
وبان له تعريف اخر لكن ذكر باعتبار رسمه الما ظهر وهذا باعتبار
خاصته المقصودة منه وهي مقارنة لسائر معتبراتها فكانه المقوم لها
ومر في الاستقبال انه في نحو القيام بالصلو ونحو السجود عظم الله
وعلى سنة وهي اما الخبر بالسجود وتسمى بعض الاما ان كدر بالخبر
استباحت البعض الحقيقي وهو الاول او لا لخبر به وتسمى هيئة وقد

ضعف

من السلف وغيره
في

وع

سواء

معتبر

كشعر

و

بشعر

الاستقلال

تكون

ان

شبهت الصلاة بالبيان فالركن كالمسح والشرط كحبوته والبعض
 كعضوه والجمعة كقشر **مركبات ثلثة عشر** بنا على ان القطر ينبت في
 محلها المربع صفة تاجعة للركن ويؤيد ما ياتي في تحت التقدّم
 والناظر على الامام في الروضة سبعة عشر بنا على ان الماركن مستقل
 بالنسبة للعدالة الحكم في نحو التقدّم المذكور فالخلاف لفظي كذا طبقوا
 عليه وليس كذلك بل هو معنوي اذ من الواضح انه لو شك في السجود
 في طرائقه لا يعتد بالاعتدال فان جعلناها تاجعة لم يوترسكه كما لو
 شك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها او مقصودة لزومه العود
 للاعتدال فوراً كما لو شك في اصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فانه
 يعود اليها كما ياتي وان قلت **المقترن** في كلامهم هو الثاني قلت قبل
 قول من قال ان الاستقبال انها هو بالنسبة للعدالة الحكم فان قلت
 فواجبه الجمع بين جعلها مستقلة في مسئلتنا وتابعة في التقدّم والثاني
 قلت بوجه ذلك بان قاعدة البناء على اليقين في الصلوة توجب
 التسوية بين النابع والمقصود لخلاف التقدّم والناظر فانها موط
 بل هو الحسبة التي يظهر بها خشخاش المخالفة والطمأنينة ليست
 كذلك فتأمل ويفرق بينهما وبين حروف الفاتحة بانه تثبت اصل
 القراءة والمصل مضى على الصحة وهنا شك في اصل الظاهر فانه
 اصل يستند اليه وقد صار شرط للاعتدال بالركن والولي
 ياتي بانه والخلاف فيه في الثالث عشر قيل والقياس عند الفاعل
 مركبات نحو الصوم والبيع تكون الجملة اربعة او ثمانية عشر
 او ثمانية عشر انتهى وقد تجاب بان جعل الفاعل مركبات في البيع
 خلاف التحقيق فلم ينظر واليه هنا فان قلت قياس عدة شرطاً
 فعدة شرطاً هنا لم يقولوا به قلت الشرط ثم عبره هنا كما هو واضح
 واما جعله مركبات في الصلوة فهو لان ماهيته لا وجود لها في الخارج
 وانما تتعقل بتعقل الفاعل فجعل مركبات تاجعة له بخلاف نحو الصلوة
 فوجد خارجاً فمخرج للنظر لافعالها **النسبة** لما مر في الوضوء قبل
 الفاتحة لانها قصد الصلوة لفاعل وهو خارج عنه وبجواب بانه تمام
 التكبير يقيني دخول فيهما من اوله قبل وفاء ببدء الاختلاف انه لو اتمها
 مع مقارنته مفسد بحيث فن الى قبل تمامها لم تقع على النسبة لخلاف
 الشرطية وفيه نظرية اريد بانها لا تتحقق تكبيرة الحرام فهو
 غير مكمل ولا شرط او ما يقا من غير ان يقرأ بنية لبعض التكبير **فان**
صلى اي اراد صلواته **وجب قصد فعله** من حيث كونه صلوة
 ليتميز عن بقية الافعال فلا ياتي احضارها في الذهن مع الغفلة عن

كشعر

لرم

و

مقصود الفعل لانه المطلوب وهو ما بعد النية والتمسك بل
 ومعها الجوانب تعلقها بنفسها ايضا كما لعلم بتعلق غيره مع نفسه
 ونظير الشاة من اربعين مثلاً تركي نفسها وغيرها على ان لا تقع
 ورود اصل السؤال بان كل ركن غير هذا لا يحتاج لنية له مخصوصة
 فهي كذلك وتعلقها بالجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلقها
 بكل فرد فرد من اجزائه **وجب تعيينه** من ظهر او غيره ليتميز عن
 غيره فلا ياتي بنية فرض الوقت قبل الاصول فعلم وتعيينه لانه
 يلزم من اعادة الضمير على فرضه الخافوه والموضع وجوب بنية الفاعل
 لانه معناه انتهى وليس بسد ليد اذ ضمير تعيينه يرجع للفعل كما هو واضح
 وضمير فعله يرجع له من حيث كونه صلوة كما قد روي وقد بينته قوله
 والموضع الى اخره فلم يلزم ما ذكر اصله على انه لو رجع ضمير فعله للفرض
 لم يلزم ذلك ايضا اذ لا يلزم من قصد المضاف للفرض الذي هو الفعل
 قصد الفرض مخصوصه وبسببه فالنية لا يكتفي فيها بالوارد من تسمية
 لا ياتي اعتبار التعيين هنا ما ياتي في انه قد ينوي القصر ويتم
 والجمعة ويصلي الظهر لان ما هنا باعتبار الذات وصلوة غير
 ما بوجه ما باعتبار عارض اقتضاه **والامم** **وجب نية الفرضية** في
 مكتوبة ونذر وصلوة حنابلة كاصلي هي فرض الظهر مثلاً او
 الظهر فرضاً والاولى اولي الخلاف في اجزاء الثانية نظر الى ان الظهر والاولى
 اسم للزمان وذلك لتقريب عن النقل ومعادة على ما ياتي في التماكي
 الاصلية ومنه يوضح اعتماد ما في الروضة واصلها من وجوب
 نية الفرضية على الصبي لخصاكي الفرض اصاله ويؤيد وجوب
 القيام عليه ولو نظروا الكون اقل في حقه لم يوجبوه فتصويب الاستوى
 وغيره فتصويب المجموع وغيره عدم وجوبها عليه لذلك يرد بما ذكرته
 فان قلت لم يختلف المرحون في وجوب نية الفرضية في المعادة
 وصلوة الصبي ولم يختلفوا في وجوب القيام فيها قلت كان الفقد
 المحاذية وهي بالقيام حسي ظاهراً بالنية قلبي خفي والمحاذية اما ظهر
 والاول فوجب دور الثاني فالجواب **دون المضافة الى الله تعالى**
 ولا يجب اي استحضارها في الذهن لانها لا تكون اي بالعلم الواقع
 الى الله تعالى فاندفع ما قيل في تصويب هذا الاشكال لان فعل الفرضية
 لا يكون الى الله تعالى فلا ينفك عن قصد الفرضية عن المضافة الى الله
 تعالى انتهى فدعوى عدم المانع المذكور ليست في محلها لانها
 شرحوها من مع خلاف من اوجبه التحقيق معناه خلافاً لظاهر
 ايضا لانه لا يستقبل عدد الركعات لذلك **والوجه** انه لا يجب نية

من

عبارة

بشعر

المادة او الاقضية بل تنس وان كان عليه فائدة مماثلة للموداة او المقضية
 خلافا لما اعتد به المذموم بل ينصرف للموداة والسابقة من المقضيات
 ويفرق بين هذا وما ياتي في نحو سنة الظهر والعيد بانه لا ميمير في ذلك
 للمتزوج من حيث كونها قلة او بعده او الوقت كعيد النحر وهذا القيد
 حاصل بل كقصر الظهر مثلا ويكون الوقوع كونه قلة او بعده
 او الوقت كعيد النحر وهذا الميمير حاصل بل كقصر الظهر مثلا ويكون
 الوقوع السابق فلم يخرج لذكر ادا ولا قضا وما يوضح ذلك ان الموداة
 من وضع المشترك والثاني من وضع العاوشان ما بينهما قنامله وانه
يقع الاداءية القضا وعكسه ان عذر نحو غيم او قصد المعنى اللغوي
 ان كل يطلق على اخر لعدة ولا لم يقع لتلاعبة واخذ الباربي من هذا
 ان من مكث محل عشرين سنة يصلي الصبح لظنة دخول وفرة فبان
 حطوه لم يلزمه الفضا واحدة لان صلاة كل يوم تقع عما قبله اذ كانت
 نية القضا ولا يعا حنة النص على ان من صلى الظهر بلا جهاد فبانت قبل
 الوقت لم تقع عن فائدة عليه لان محل هذا فمن اد اقصم المظاني
 دخل وقتها وهو وفيه ادى بقصد التي عليه من غير ان يقصد التي
 دخل وقتها **والنفل دو الوقت** كالرأب **والسب** كالخسوف كالقصر
فيما سبق من اشتراط فعل الصلوة وتعيينها اما بما اشتهر كالتراب
 والضحي والوتر سواء الواحدة والرايد عليها او بلا ضافة كعيد
 الفطر وحسوف القمر وسنة القبلية وان قدمها او البعدية وكذا احواله
 رابطة قبلية وبعدية ولا نظر الى ان البعدية لم يدخل وقتها كالمظفر
 لذلك في العيد او الضحي او الفطر المحترمة لم يدخل وقتها ايضا
 وايضا في القران الحالية لا يخصم النيات كما مرق في الوضوء مع ما
 ما تدرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طليها بل الحياتة
 مؤاها كتحية مسجد وسنة احرام واستحارة وضوء وطواف **والاشتراط**
نية النفلية الوجها قبل الحجب كالقصر وقيل لا **قلت** **في صحة**
لا تستتر طنية النفلية والله اعلم لان النفلية لا زمة له خلافا للنفلية
 للظهر مثلا اذ قد تكون معادة وبين هذا الضمانية الموداة والقضا وال
 ضافة الى الله تعالى والاستقلال وعدد الركعات وبطل الخطا فيه
 عمد السهو وكذا الخطا في اليوم في القضا على ما قاله البغوي والفقهاء
 لكن قضية كلام الشيخين في التيمم خلافة دون الموداة لان معرفته
 بالوقت المنعين للفعل تلغي خطاه فيه **وبقي في النفل المطلق** وهو ما
 يتقيد بوقت ولا سبب نية لانه الذي درجها فاذا قصد فعلها وجب
 حصوله **والنية بالقلب** اجماعا هنا وفي سائر ما شرع فيه كالحا القصد هو

تصية

الظهر

متروك
وحل الصلوة

لا

كما يكون المودة ولا يكتفي مع غفلته نطق ولا يضرب اذ اختلف ما في القلب ويترك
 النطق بالموافق قيل التلبيز لسعد اللسان القلب وضوحا من خلاف
 من اوجبه ولو شدة وفيما ساما ياتي في الحج المندفع به الشفيع بانه لم
 ينقل بتبعية قيل له صل ولا دينار فصلي بقصد او قصد دفع غريم
مع ولا دينار له وفعل الفخر الرازي اجماع المتكلمين مع ان اكثرهم من
 اتمنا على ان من عدا وصل لاجل خوف العقاب وطلب الثواب
 لم تقع عبادته فهو على محض عبادة لذكر وجدة لكن النظر
 حينئذ في قوا اسلامه وما يد لعل ان هذا امراد المتكلمين انه محظ
 نظره لما فانه لا يستحقه تعالى على العباد من الخلق لذاته املهم
 محض بان عمله تعالى مع الطمع في ذلك وطليقة فتقع عبادته حرما
 وان كان الفضل فخر بد العباد عن ذلك وهذا العمل قوله تعالى
 يدعونهم خوفا وطمعا بنا على تفسير يدعون بتعبدون واللام يرد
 ان شرط قول الدعا ان يكون كذلك **الثاني تلبيزة المحرم** للحدث
 الصحيح غيرهما التكبير وتخليها التسليم مع قوله للمسي صلوته
 في الحشر المتفق عليه اذ اقمنا الى الصلوة فكبر سميت بذلك لغيرها
 ما كان خلا لا قبلها وجعلت فاحية ليستحضر المصل من هذا الدال
 على ان لا يتكلم بخبره حتى تتم لها الحبيبة والخشوع ومن ثم ردد
 تكبرها ليدوم له استحباب ذيق في جميع صلواته اذ لا روح ولا كمال
 لها بدو ولا الواجب فيها كل قول في اسماء فتنه ان مع سمعة ولا لفظ
 او نحوه **وتعين في القادر** عليها **الله اكبر** للاتباع مع خبر
 البخاري صلوته كما رايتوه في اصلي اي علمه وطلب اذ الحق والكرى فلا
 يكفي الله كبير ولا الرحمن اكبر وبين حرم الراوية غلط وحديث
 التكبير حرم الاصله ويفرض صحة الموداة عدم مذكوره كما حوا عليه
 الحبر الصحيح السلام حرم على ان الحزم المقابل للرفع اصطلاح
 حادث فكيف يحل عليه الالفاظ الشرعية وعدم تكبرها وتضر
 زيادة او ساكنه لانه يصير جمع كاي او منخرطة بين الكلمتين كتحية
 قليها وانما صح والسلام عليهما كما في فتاوى القفال لتقدم ما قبل
 العطف عليه لم لا هنا وكذا كل ما غير المعنى كشد يد البار بانه لا
 بعد هابل ان علم معناه كفر ولا يضروقة بيرة بين كلمتيه وهي سنة
 النفس ونحو المذموم انه لا يضرب ما زاد عليها نحو عي وليس ان لا
 يصل همنة الجلالة نحو ما مؤمنا ولو كبر مران ناوبا لافتح بكل دخولها
 بالون وخرج بالشفع لانه لما دخل بالام على خرج بالثانية لان نية الافتح
 لها منضمه لقطع الاول وهكذا اقل بنود لك ولا تحال مبطل كعادة لفظ

الشيخ

من

الصارف

لعل

والله اعلم

لا

النية فما بعد الموت ذكره بوتر ونظير ذلك ان حلفت بطلاق فانت طالق
 فاذا اكره طلق بالثانية وانحلت بها البين المولى وبالرابعة والخلع
 بها الثالثة وبالسادسة فله الخلع بها الخامسة وهكذا **ولا يصير طلاق**
كافح لهم اي اسم التكبير بان كانت بعبارة مطلقا او بين جزية وكلفت
 وهي من اوصافه تعالى لخلقه وهو وارثهم **كا** الله اكبر من كل شيء وكالله
المعبر لا يما يقيد للمبالغة في التعظيم كما قد تها حصر الكبريا والعظمة
 بامرنا واحدا فانه تعالى ومع ذلك خلاف الاول في الباطل لما قد
 يشكل هذا في المطلق في الله هو اكبر مع انه هو كل في الوضوح وافتاده
 الحصر الى ان يفرق بان هو كلمة مستقلة غير تابعة لخلاف **ولا الله**
الجليل او عز وجل **اكبر** في الموضع لا يها زيادة بيرة بخلاف الطويلة
 كانه لا اله الا الله هو اكبر كما في التحقيق وبه يندفع التمثيل لغيره
 لهذا مع زيادة الذي وللضار هذا مع زيادة الملك **الفردوس لا اكبر**
الله فانه لا يكتفي على **الصحيح** لانه لا يسمى تكبيرا وبه فارق بحر اعلم
 السلام باللات **ومنع** من الخيم افصح من كها عن النطق بالتكبير
 بالعبودية ولم يكتف به في الوقت **نعم** عنه وجوبا باي لغة شأ
 ولا بعد ذلك **وجوب التعلل ان قدر** عالية بالفرار ان وجد
 الموت المعتادة في الخ فيما يظهر وان امكف الفرق بان هذا اقرب
 لانه لا يضبط يظهر هنا اما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشي على من
 قد عليه وان طاك من عصى عجا ورة الميقان يلزمه العود اليه لم يعد
 وى لكان ما لم يتم الواجب عليه واجب وانما لم يلزمه التمسك ما لم
 لانه لا بدوم بعبارة التعلل ومن لم لو قدر عليه احسن الوقت لم
 من الصلاة بالترجمة اولة خلافها في التمسك كما مر وعجب قضا ما صلا
 بالترجمة ان تذكر التعلم مع امكانه ووقته من السلام فيمن طرأ
 عليه وفي غيره من التمييز على الاوجه والجرى ذلك كله في كل واجب
 قول وعلى كل من نحن تحت يديك لسانه على من ارجع الحروف كما عونه
 الم ذري ومن نعه وشعته ولها انه قد را مكانه لان الميسر لا يسطر بالحق
 فان عجز عن ذلك نواه فله تظير ما يات فيمن عجز عن كل الامكان
 اما من لا حسن ذلك فلا يلزمه تحريك لانه عبث وفارق الاول بانه كاط
 من اقطع صوته فانه يتكلم بالقوة وان لم يسمع صوته بخلاف هذا فانه
 عن الفاعل كذا له فيبقى بقدرها ولا يلزمه تحريك فعلم من هذا ما يصح
 به كلام الجمهور ان التحريك ليس للبيان الفقرة وان حال الامام في استكناه
 فان قلت لم اكن في الجنب بغيرك لسانه على راي ولم يذكر شقة ولا
 بالمشارة على راي وكل منهما يباي ما تفرد قلت يفرق بان المداهنة المولى

ع

لا يقطر بالمعسور كما تفرد وفيه على الفقرة وهي في كل من الناطق والامر
 بحسبه **ويس** للامام المهر بتكبيره خزيمة وانتقاله وكذا مبلغ من
 اليه لكن ان توبا لا يكون له شئاع ولا بطت وغير مبلغ تكبر
 له ذلك لا يد له غيره والمصلح مطلقا **ورفع يده** اي كفيه في تكبيره
 للتحريم لهما عا بل قال من خزيمة وغيره بوجوب ذلك **فقد** باعجام
 الدال **منكبيه** بحيث تخاذي اطراف اصابعه اعلا اذنية والاهام
 تخفى اذنية وسراحتاه منكبيه للامام الولد من طرق صحيحة
 متعددة للثبوت لثبوت الطواهر فجمع الثاني بينهما بما ذكر وبركتهما
 ونرا اصابعه وتقرن فيها وسطا **والله اعلم** ان افضل في وقت **الرفع** ان ياتي
 برفعه **مع ابتداء** اي التكبير للامام كما في الصحيحين ولا يذب
 في المنتها كما في الروضة لكنه رجع في الحقيقة ونتيجة ومجموعة
 يذب انتها لهما معا ايضا واعترافه بالمستوي وقدره وسن اياه
 الى ما تحت صدره **وجيب قمت النية** بالضمير كله لا تفسرها
 لا حرا لهما على تحذيره بل لا بد ان يستحضر فيها ما مر وغيره
 كالقصر للقاصد وكونه اماما او ماموما في الجملة والفردية
 كما هو موعدها ان اراد افضل مع ابتداءه ثم يتم مستحضر ذلك
 كله الى الراء وقيل يجب تقدم ذلك على اولة يسير **وقيل** وصحة الرقي
 في الطلاق **يكفي فيها اولة** لان استحضارها واما لا يجب تكرار
 ورد بان لا تعاد لخطا له في الجموع والتفصيل المختار ما اختاره
 الامام والغزالي انها تاتي فيها المقارنة العرفية عند العوام بحيث
 بعد منقضا للصلوة قال الامام وغيره والاول يعيد التقويد
 او مستحالة انتهى لا يقال استحصال الحمل ممكن في ادق لحظة كما
 صرح به الامام نفسه لا نقول ذلك من حيث الامكان والمحل
 فيه من حيث التفصيل والكر صوب السبكي وغيره هذا الاختيار له
 وقال من الرفعة انه الحق وغيره انه قول الجمهور والمزني
 انه حسن بالغ كالتجعة غيره وهو ذري انه صحيح والسبكي من لم
 يقل به وقع في الوسواس المذموم وفي نحو الجليل من الله الجليل
 الكريم مقارنة النية له ايضا كما يصرح به قوله ثم ينتم الى اخره
 وهو متجه وان توبع فيه لا تعاد لا يتوقف عليه وترايدانه
 اذ ان اده صار من جملة ما يتوقف عليه ولا يلزم اجز النية بغير
 كروها وهو يعيد **الثالث** من الامكان **القيام في زمن القادر** عليه
 ولو فرض صبي ومعاذ لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر ابن الخطاب
 رضي الله عنهما وكانت به بواسير صلى قايما فان لم تستطع فقا عدا

فانه ان المأموم
 لا يشر في التكبير
 الا في وقت

الحمد

لم تستطع فعلى حبيب رواء البخاري ان اد النسي فان لم تستطع فمستقلنا
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها وخرج بالقرض النفل وسياق وبالقداس
 غيره كما كب سفينة خاف بخود وسان راس ان قام وكثير غزاة
 او كمنهم خاف ان قام بعبودية العدو وفساد التدبير لكن يحب الخواصة
 هنا للتدبير ومن لم لو كان خوفا من قصد العدو وطمع لم يحب وفاء
 التحقيق وخلافا للمصوح كانه ليس يبادر وهو واضح والتعليل بان
 العذر هو عظم فيه نظر اذ العظمة لا دخل لها في العادة وعدم
 كما يعلم من محبتها وتكسلس لا يستسك خدته بل بالعود والمريض امكنه
 بلا مشقة قتيام لو انفراد كل من صلى في جماعة الخوف الجليوس ونفعا
 الصلوة معهم مع الجلوس في بعضها وان كان الفضل انفرادة قياتي
 بها كلها من قيام وكان وجهه ان عتلة اقتضى مساهمة بتحصيل النفل
 فاندرج قول جمع لا يجوز له ذلك لان القيام اكد من الجماعة وان لم
 كان اذ افرا الناحية فقط لم يقعد او و السورة فعد فيها جان لفرا
 مع القعود وان كان الفضل تركها واخر والقيام عن سابقه مع تركه
 عليها لانها مكان حتى في النفل ولا فة فليهما شرط وتكثيرة انها
 هي معهما وبطلها وبين ان يفرق بين قدميه بشر خلافا لقول
 الخواصة بانه اصابع فقد صرحوا بالشر في تقريقهما في السجود وهو
 الاعتقاد على قدميه او احدهما كما يعلم مما بالي و **نصب فواره** وهو
 مفصل الظهر لان اسم القيام لا يوجد الجماعة ولا يضرب استنادا لما لو
 سقط ان كان بحيث يمكن رفع رجله كانه المن غير قائم بل معاق نفسه
 ومن لم لو امسك واحد منكبته او تعلق بحبل في الكفو ان حيث لم يضرب
 له اعتقاد على شئ من قدميه لم تنفع صلوته وان مستا المرض ولا يضربا
 على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم كانه يكتفي باسم القيام وانما
 يجز نظيره في السجود لانه يني في وضع القدمين المأمورة له **فان قيل**
مختصا كانه او خلفه بان يضرب الى اقل الركوع اقرب لحقيق في الاولى
 وتقدر في الثانية ولا يضرب في ذكر هذه هناك كوف البطلان فيها العدم
 البطلان والاستقبال ايضا لانه ان خارج مقدم به من عن القنلة وكذا
 كانه كجود اجتماع سببي ابطال على شئ واحد على انه قد يخصر البطلان
 في روال القيام بان يكون في الكعبة وهي مسقوفة فاندفع ما للاستوى
 هنا **او قيل** لانه او سائر بحيث لا يسي **فانما عرف لم تنفع** لتركه الويل
 بلا عذر ونفاس بذلك ما لو ان اسم القعود الواجب بان يضرب الى
 اقل ركوع القاعد اقرب فيما يظهر ولو عجز عن التهوض الى موضعين
 ولو بجهة مثل طبعها فاطلة عما يجتبر في الفطرة فيما يظهر وقول

ف

الا

الرفعة لو قدر ان يقوم بعكبات او اعتقاد على شئ لم يلزمه ضعيف كما اشار
 اليه الخواصة او محمول على ما قاله الخواصة على ملازمة ذلك ليستفله القيام
 فاذنياني الاولى كان محليا فيها اذ عجز عن التهوض الى ما لمعين لكنه اذا
 مستقل انتهى والوجه انه لا فرق حيث اطاق اصل القيام او دونهما لمعين
 لزمه **وان لم يطق انتصاها وصار كراخ** كذا وبقية **فالتصحيح** **ان لم يطق**
 وجوبا لقربه من الانتصاب **ويروى** وجوبا **لانتصاها** **وهو** **مختص** **ان قدس**
 على الزيادة قبيرا بين الواجبين وقول الخواصة والخر الى يلزمه القعود
 لا يسي قايما بوجه تصحيحهما انه لو عجز عن القيام على قدميه
 وامكنه التهوض على ركبته لزمه مع انه لا يسي قايما وان امكن الفرق
 بان ذاك انقل الى الركوع المنافي للقيام لكونه بخلاف هذا فان لم
 يقد لزمه كما هو ظاهر اذ اخرج من قدر القيام ان يصرف ما بعده للخ
 بطانية ثم للاعتدال بطانية وتختص قوام لا يجب قصد الكون
 مخصوصه بغير هذا او نحوه لتعذر وجود صورة الركوع بالنية ولو
امكنه كرون الركوع والسجود منه لعله يظهره فتصح المختصا وجوبا
 ولو لمعين وان كان ما يلا على جنب بل وان كان اقرب الوجه الركوع
 فيما يظهر **فعلها بقدر ما يمكن** فتحت صليبه ثم رقبته ثم راسه ثم
 طرفه لان الميسورة يسقط بالمعسورة ولو امكنه الركوع فقط كره
 عنه وعن السجود فان قدر على زيادة على الحلة لزمه جعلها
 للسجود قبيرا بينهما وخرج بقوي منه من قدر عليه الوقوف
 فيصلي قاعدا ويقيمها قايما ويوي بها على ما حرم به بعضهم
 وغلة بان اعتبار الشارع بانها مهما فوق اعتبارها بالقيام لسقط
 في صلاة النفل دونها وكذا في صلاة الغرض فما لو كان في السورة
 او صلى مع الجماعة فعد فيعذر كما مر تحصيله لفضل السورة والجماعة
 ولا يوي بدنيك كاحل ذلك كحلم **ولو عجز عن القيام** بان لحقه به
 مشقة ظاهرة او شديدة عابثا ان المراد منها واحد وهو ان يكون
 بحيث لا يتحمل عادة وان لم ينجح اليك من اخذ امن فتبيل المصوح كما
 صرحوا به كالاكتفاء بهر ذهاب الخشوع **فعد بها عاكف** **فان قيل**
 اقتضاه اطلاق الخبر السابق ولا ينقص قوايه للعدول ولو لم يفت
 المشتقة لم تجز له القراءة في نفوسه كانه دون القيام الصابر اليه وقول
 الفتى ومن تبعه محزنة كانه اعلان من القعود الذي هو مرفعه
 ضعيف برؤية انما تكون مرفعة مادام فيه **واقترانه** ولو امرة
 في محل قيامه في فرض او نفل **افضل** من قوته وكذا **امن يرد في**
الاظهر كانه المجهود في غير محل القيام ما عدا التشهد الاخيرة كانه

لعله

بما لا يثبت في غير هذا الوجه

المتعار

الذي نغضه الحركة ونزعه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز فافضل
 محلي فاضل وينبغي انه لو تعارض الترخيص والتورك قدم الترخيص
 الجواز والقوى في افضليته على التورك ولم يجز ذلك في التورك **ويكفي**
 الجالس ما اذا رجليه و**الوقوف** في جزم من اجز الصلاة للشيخ الفاضل
 عنه ومنه الجوهري **باب التمسك على ركعة** وهذا اصل فخرية وهو المأثور
 كذا قاله شيخنا وبلرمة اتحاد التورك والركعة وليس كذلك في
 القاموس الفخر ما بين الساق والتورك وهو ما فوق الفخذ وتورك
 اعتمد على ركبة وتورك فلان الصبي جعله على ركبة معتمدا
 عليها وتورك في الصلاة وضع التورك على الرجل المني وهذا
 عنه او وضع التورك على الارض او احدها على الارض والركعة العجيرة
 او ما يركب العجيرة من شجر وكى والعجيرة العجيرة وهو موضع الشجر هذا
 حاصل ما فيه في محله وهو موضع في تغاير التورك والركعة والركعة
 الركعة لم يبين الحد الفاصل للتورك عن المحترق وبينه ما قلنا
 ذكر في الجراح ان التورك هو المفضل فعمل التورك من الركعة وهو
 محقق وله انصار بالحواف **باب ما عظم خلاف الفخذ** ويصدق على ذلك
 الحوف ان اعلاه بوضع عليه الصبي واسفله بوضع على الارض
 فذكر القاموس لهذا من مشير لما ذكرته فتأمل وما ذكره من كراهة
 وضعه على المني واضع **باب ما يركب** اذا الوعيدة البنية مع وضع
 له في الارض ولعل هذا شرط لتسميته افعالة لا شرعا وحكمة كراهة
 فافيه من الشبهة بالكلاب والفردة كما في رواية وقيل ان يضع يدها
 وهو قد على اطراف اصابعه وقيل ان يفرش رجليه ان اصابعه بان يلق
 بطونها بالارض ويضع اليه على عقبه قال في الروضة هذا غلط فخر
 مسلم الاقواسنة يبيننا صلى الله عليه وسلم وفسره العلماء اذ قدض
 في التلويط والتمسك على نذبه في الجالس بين السجدين اي وان كان
 الافتراش افضل منه والحق بالجالوس بين يديه اوس قصير جلسة
 المستراحة **باب الجني وجوبا** المصلي فرضا قاعدا **الركوعة** ان قدر
 تحت **الحادي جوفته** ما قد ام **ركبته** من مصلاة هذا اقل ركوعة **باب**
كل ان الحادي جهته موضع سجدة وركوع القاعدي التفل كذلك
 وكذلك قاسا على اقل ركوع القام والتمسك اذ الجواز الحادي فيه
 ما امام قدسية والثاني الحادي فيه فرب عمل سجدة فمن قال
 الحادي ان ركوع القام ان اذ انسبه لهذا الم من التقديري كالتقديري
باب من عجز عن الفعور بالتمسك **باب جني** للشيخ السلف مستقبل القلة
 لوجهه ومقدم بده وجوبا **باب اقل الو** وفي وجوب استقبالات لوجهه

محل
 النجاسة

الركعة

كل

كذا

هنا دون القام والفعور نظر وقيا سهما عدم وجوبه اذ لا فارق بينهما
 لا مكان الاستقبال بالمقدم ووجه وتسميته مع ذلك مستقبلا في الكمال
 بده وتقدم ابقرف بينه وبين ما ياتي في رفع المستقبلي راسه يستقبل
 بوجهه مبا على ما افهمه اقتصار شيخنا في شرح الروضات تبع الطرح
 عليه ما انه لم يمان عكسه بمقدم بده لم يحب فخره لركعة في شرح فخره
 عريتها بالوجه ومقدم البدت ايضا والظاهر انه لا في التوجه على ما اذا
 على ما اذا لم يمكنه الرطح لا بقدر استقبال وجهه فقط والثاني على ما اذا
 امكنه ان يستقبل بمقدم بده ايضا فينبذ بسقط الاستقبال بالوجه لانه لا
 ضرورة اليه حينئذ وبين كونه على جنبه لا يجر كالميت في الحد ويكفي
 كونه على اليسر ان امكنه على اليسر **باب** عن الحب بالتمسك السابق
 ولومعة نفسه او بقول طبيب ثقة ولو عدل رواية فيما ظهر ان
 ميت مستقبلا امكنه مداواة عينيك مثلا **باب** يصل على ظهره وا
 خصاه الى القيلة كعب النسي السابق ونحب ان يصنع تحت راسه
 فحده يستقبل بوجهه القيلة كما ان يكون داخل الركبة وفي مستوف
 او اعلاها ما يصح استقباله وفي دلاله ان يصل منكبا على وجهه ولو لم
 قدرته على الاستقبال فيما يظهر لا سواء الكيفية لبيان المفضل فلا يضر
 في حقه حينئذ وان كان لا سقا او في يظهر ان قولهم وبخصاه او رجاء
 للقيلة كالتصريح لبيان المفضل فلا يضر احراجها عن الالة لا يمنع اسم الاستقبال
 والمستقبلا احصاها بالوجه كما مر فلم يحب بغيره بما لم يجد الاستقبال نعم
 ان فرض نذر به بالوجه لم يبعد الحاجة بالرجل حينئذ محضلا له
 بعض البدت ما امكنه ان اطاق الركوع والسجود الى بهما ولا
 او ما يمان راسه وبغير جهته من الارض ما امكنه ويجعل السجود
 خفضا وظاهرا ان ياتي احدى زيادة على الجاه بالركوع وان قدر على ذلك
 من ذلك خلاف لما تفرقة العبارات فان عجز او ما بالحفاة وكافها
 على الوجه ايما خفض للسجود بخلافه فيما من ظهور التمييز بينهما
 في الجاه بالراس دون الطرف وان عجز كان اكره على ترك كالجهاد كبر
 في الوقت لجره فعال على قلبه كما في ال اذ اعتقل لسانه وجوبا في
 المندوبة ولا إعادة ولا تنقط عنه الصلاة ما اذ غفلة ثابته اما اذا
 اكره على التمسك بفعل من في الصلاة فلا يلزمه شي مادام لم يكره
 وانما لزم المطلوب الجاهل به لم يمنع من الصلاة وهذا يمنع منها مع
 زيادة التمسك بفعل المتاني وبلرمة في حادة لندرة عذره وجعل
 هنا بما ياتي في الطلاق كذا اطلقتهم بعضهم وقيا من مامر من سقوط
 نحو القيام بالمشقة السابقة ان ما هنا اوسع فيحصل بادون مما هنا ك

باب ما يركب العجيرة

والقادر السفل ولو لم يكن عبد الله تعالى ولا كثرة الخصال **وكذا مضطحا**
 والفضل كونه على البهي في الاصح حديث البخاري صلاة الفاعل على النصف
 من صلاة القيام وصلاة التمام أي المضطح على النصف من صلاة الفاعل
 وحمله في القادر وفي غير ذين صلي الله عليه وسلم إلا من خصايمه
 أن تطوعه غير ذين كموافقتهما لآلهمون الحمل ويدرهم المضطح القعود
 للركوع والسجود أما مستلقيا فلا يصح مع إمكان الاصطحاح وإن تم
 ركوعه وسجوده ما مستلقيا لعدم وروده أي والتمام أي بما يجاد منه
 الاصطحاح وتزداد غير واحد في عشر من ركعة من قعوده هل تساوى
 عشر القيام والذي يجهل أن العشر من أفضل من حيث كثرة القراءة و
 التساوي ومما لا يخفى العشر أفضل من العشر أفضل من حيث كثرة القراءة و
 القيام لأنه أفضل مكان الصلوة للحديث الصحيح أفضل الصلوة طول
 القنوت وكان ذكره وهو القراءة أفضل من ذكر غيره وكون المصلي
 أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجدا أي هو بالنسبة كاستقامة الركعة
 فيه فلا ينافي في فضيلة القيام والحاصل أن تطويله أفضل من ذكر غيره
 كالسجود وإن الكلام فيما إذا استوى الزمان فالزم من المصروف والقيام
 أفضل من الزمان المصروف لتكرير السجود فإن قلت ما هو فضل من يتكبر
 الزيادة في قلت هذا الخبر يقتضي منزلة القيام وخبر من صلى قاعدا
 فله نصف أجر القيام وهو يفهم اشتقاقها وتكون المنطوق أنه أقوى من
 المنهوم بريح البرزخ والآخر الثاني طعن في مسنده وأدعى صحة
 وفي الصحيح وإطالة القيام أفضل من تكرير الركعات وللمستقل قراءة
 الفاتحة في هوية وإن وصل لحب الركوع فيما يظهر كان هذا أقرب
 القيام من الجوس ومن ثم لم يزم العاشر كما قد يقع ينبغي أنه كغيب
 ركوعه لا بزيادة الختابة بعد ركوعه لئلا يلزم اتخاذ رأي القيام
 والركوع وحمل أنه لا يشترط ذلك بل ينبغي زيادة طائفة بقصد ولا
 بعد في ذلك المخذل الذي أن المضطح قاعدا أفضل من السجود
 الأول وقبالة ويظهر أن يذكرهما وكون ما هنا سنة وركنا وما هناك
 ركنا ليس له كبير تأثير في الفرق ثم رأيت بعضهم تحت المأوى والخفة
 من قولهم أن الملتصق بالختام في حال الركوع أي صورة من هذا القبيل
 لا للنفذ فإذا كان الخفة في الركوع فقراءة كذلك لكن ينبغي تقييده
 بها ذكرية وبعضهم أفتى في قاعدا الخفي عن الفخوذ كجاءه لا يسمي
 قاعدا أنه يصح ويؤيد الخنا للركوع بحيث لا يبلغ مسجده وهو مضطح
 فيما قد ن به ما قد واعتبر أنه بقولهم أن المضطح يرتفع للركوع
 قاعدا بزيادة لا يمكن هذا الركوع فيما هو فيه فيلزمه ارتفاع المائدة

الرمضان يطول

سجود

أفضاله

التي قبل

التي قبله ثم الركوع منها خلافة في مسئلتنا وبعضهم هو من سجد
 الثلاثة في النفل قراءة الفاتحة في هوية إلى وصوله للسجود **الرابع**
 من مكان **القراءة** للفاتحة في القيام أو بدله لمباين **ومن** وقيل يجب
 بعد **الركوع** بغيره أو قبل ما بعد الصلوة الجذارة ولو على عاب أو قبل
 على **الوجه** **دعنا الافتتاح** لما لم يذكر الإمام في غير القيام ما لم يزل قيل
 أن يجلس أو في العندال ولما لم يكن حاق فون نحص الفاتحة لو أن
 به ولما أن صانق الوقت بحيث يخرج بعض الصلوة عنه لو أن به والوقوف
 مثله في هذه الثلاثة ولما أن شرع في القعود أو القراءة ولو سهوا أو
 فيه أدعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهي أي ذاك وكنت عنها
 بالوجه إشارة إلى أن المصلي ينبغي أن يكون كله وجهه مقلدا بكنيته على
 الله تعالى ولا يلتفت لخبرة بقلبه في لحظة منها وينبغي محاولة الصدف
 عند التلفظ بذلك حديثا من الكذب في مثل هذا المقام الذي فطر
 السموات والأرض أي ابتداء على غير مثال سبق حنيفا أي ما يلاعن
 كل لاديان والطرافين المرد من الحق وطريقه وثاني به وما بعده
 المرأة أيضا على سادة الشخص وجوده أمره صلى الله عليه وسلم
 لقائمة رضي الله عنها بأن صلاته في الله عند شهود أصحيتها وبه
 قول المستوي القياس المشترك والمسلمة وقول غيره القياس
 حنيفة مسلمة وهو جار من وجه قيل لا من غير وجهت لئلا يلزم
 تأخيرته ويرد بانه إذا قرئ أن المراد الشخص لم يلزم ذلك فمسلما
 وما أن من المشترك تأخير لا يف بالجار أن صلاته خفت لا منها أفضل
 أعمال الحديث وكان الكلام فيها وسكتي عبادتي ومما يلى الله من العباد
 لا ينبغي له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وكان صلى الله عليه وسلم
 تأمره بقوله هذا أو فاسم بقوله لا يله لا يله أوى المسلمين مطلقا ولا
 يجوز لخبره ذكره إلا أن قصد لفظ لا يله لا يله أوى المسلمين مطلقا ولا
 أن أم في مسجد غير مطروق في صورته من صلاته لتطويله ولم يطرا
 عنهم وأن قل حفورة ولا تعلق بعينهم كما جاء أو أرقا ومروحان
 بعدة أن الآية بين **العقود** فتم لذلك ترتيبه إذا أراد هذا ليق
 سنة العقود لو أراد المقتصر عليه وذلك لأية المحمول فيها عند
 أكثر العلماء لا مر على الذنب وقيل على إسن فثارة أي أرادتها
 قبل عودها من الشيطان الرجيم **ومن** مكان هو أفضل صيغة
 وسبيل في العبد أن تكبيرة بعد الافتتاح وقبل النغوذ ونحو بعضهم
 عام نذره لمباين في الذكر للفتحة مردود بان الوجه خلافة
 لأن للنائب حكم المتوب عنه ويفوت بالشروع في القراءة ولو سهوا

والجواب عن السؤالين
 وحسب ما لا يراه
 حشرنا لا يضره وجه القنوت
 لشرفنا وحده أو لا
 المعنى الجواز والعدم
 المحمول من قولهم
 من الأربعة من الأرض
 أو على أنها من الأرض
 وممن ومنهم
 جازا

وهي جازية
 عبادتي

جرا

أي إذا أراد
 هذا أم
 ومن أعزنا الله في جميع ما
 والسيطان أم لكل جبار
 كافر من عباده
 شق من شيطان
 بعد بصره من
 الجود والرجو
 والحق من شاط
 والحق من شاط
 والحق من شاط

وبما نذكره في الجهرية كسابر الخ لا وقضية كلامهم انه خاها
 الجهرية الفاتحة وغيرها وعليه اية الفز او محالة في تحت ان كان
 ثم من يجمعه لينتج في الاية فوته من المفروضة قيل ولهذا يفرق بينه
 وبين دخلها ويرد عليه الامام في الجهرية فانه يبره مع ان الاماميين
 ما مبرور فانه يضاف له فاته وفي التعليل بل يتبع ولا وجه انه خارج
 سنة عين ويفرق بينه وبين التسمية للاكلين بان القصد من حفظ
 عن الشيطان وهو حاصل بتسمية الواحد وهذا حفظ القاري فطلبت
 من كل خصوصية وبه يظهر ان التسمية في الوضوء سنة عين **وتنعو**
كل ركعة على المذهب كان في كل صلاة جديدة وهو لا يفتاحها
 ومن ثم في قراءة القيام الثاني من كل ركعة صلاة الكسوف
 وانما لم يصره لونه كقرب الفضل وتخدمه انه لا يعيد التسمية
 ايضا وان كان السنة من ابتدائها من اثناء سورة اي غير اية النجا
 قاله الحنفي ومرد قول الشافعي لا فرق ان يبسمل وكسوف التلاوة
 كل ما يتعلق بالقرآن فلهذا ما اذا سلت احدا او نكحنا بحني وان قل
 والحق في ذلك اعادة السواك **والاولى** كما يوردنا الاتفاق على نديه
 فيها **فتنعى الفاتحة في كل** قيام من قيامان الكسوف للركعة وكل
ركعة كما جاء في نفي وعشر من صحاحنا والخبر المتفق عليه كاصولة
 من لم يقرأ فاتحة الكتاب الظاهر في نفي الحقيقة كما في كتابنا والخبر
 الصحيح كما قاله ائمة حفاظنا لا يخفى صلاة لا يقرأ الرجل فيها نام
 القزات وفي الاحزاب وان لم يقرأ الفاتحة على الخلاف الشهير في القزات
 لكن محله فيما لم تنتف في العبادة لثني بعضها وبفرض عدم ذلك
 على استعماله في الوجوب الخبر الصحيح ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال
 للمسي صلاة اذا استقبلت القبلة فكبر ثم اقرأ بام الكتاب القرآن ثم اضع
 ذلك في كل ركعة وصح ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في كل
 ركعة ومرد خبر صلوا كما رايتموني اصلي وصح انه في المومنين به عن
 القراءة خلفه الامام القرآن حيث قال لعلمكم تقرأون خلفي قلنا نعم
 قال لا تفعلوا الامام الكتاب فانه كاصولة من لم يقرأها **الركعة مسبوقة**
 فلا تنعى فيها لانها وان وجب عليه بخلافها الامام عنه بشرطه بان
 فلا اعتراض على عبارة من خلا فامان ظنه ان احدا ان ظاهرها عدم وجوبها
 عليه بالكلية وذلك لان المتبادر من تعين الشيء عدم قبوله لتكميل
 الغرض وقد عدم تعينه قبوله لذلك وقد تبصروا ذلك في كل الصلاة
 لسبقه في الاول في تخلفه عن الامام بخبر رحمة او نسيان او بطء حركة
 فلم يتم في كل ما جعلها الامام سراج **والسبلة اية** كاملة **مفعلة**

تلاوة

لا

ويكون فيه الظن لا سيما ان قرب من اليقين كجماع الصحابة على ثبوتها
 في المصحف بخطه مع غيرهم في خبره عا ليس بقرآن بل حتى من
 نقطة وشكله واثبتت في حواشي السور والاعشار وفيه من يدع الجاهل
 على انه جعلها بخبر خطه ولقوة هذا قال بعض ائمة الفقه ايقنا
 ويؤيده ثبوتها عند جماعة من قراء السبع وصح من طرق انه من
 الله عليه وسلم عندها اية منها وانه قال كذا في المصحف فافترقوا بسببه
 المرحوم المرحوم لا سيما في القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وسببه
 المرحوم المرحوم لا سيما في القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وسببه
 ولا يفرق بين السبلة اية عا كسبها خلا فامان وهم فيها لما نفي ان المرحوم
 ان تكون اية لا يبين ولا تكفي بظني ثبوتها ولا يثبت بل ولا يثبت في جميعه
 ثبوتها وان اجمع عليه كان ان لم يثبت المرحوم السبلة مع ثبوت المصحف
 والمصحف اية كاملة من اول سورة كما صرح به خبر مسلم في ان المصحف
 الكوثر ولا قيل بالفرق ما بعد ابراهيم لا في انزلت بالمسح باعتبار اكثر
 مقاصدها ومن ثم حرمت اولها كما هو ظاهر **وتشدد** **بها** منها وهي
 اربع عشرة فتعريفه شديد كان في المرحوم بلك الامام ولا نظر كون
 ال لها ظهرت خلفت الشدة فلم يحدق شي لان ظهورها لحن فلم يكتف
 قيامه مقامها بطل قرائته لا نه حرفان او لهما ساكن لا عكسه ولو
 علم معنى اياك الخفق وتعمدة كغيره في ضوء الشمس والاسعد
 للسهو وتجب رعاية جميع حروفها فحينئذ لو ادلح الحمد لله ماء
 او نطق العرب المتروكة بينهما وبين التكاف والمردد بالعرب المنسوبة
 اليهم بخلافهم الذين لا يعتد بهم ولذا نسبها بعض ائمة كاهل العرب
 وصعيد مصر لطلب الامان تغذر عليه التعلم قبل خروج الوقت فا
 قضا كلام جمع بالصفة الفحة في قاف العرب وان قد مضى ولما
 في المجموع انه اذا انطق بين متروكة بينهما وبين الصاد بطلت ان
 قدس والمقال ونحو ذلك في سائر انواع المبداء وان لم يتغير المعنى
 كالعلمون فحينئذ لو ادلح **ضاد** **امها** الى بدلها **نظر** ونعم ان الباع
 الابدال انما تدخل على المتروكة مردود كما مر مع نحويرة في الخطبة **بها**
 قوله لتلك الكلمة **في المصحف** لتغيير النظم والمعنى الى اصل معنى غا بوظف
 يفعل كذا بمعنى فعلة لها ولا نظر لعسر الفيز وقرب المخرج لان الكلام
 كما نفي فحين يمكنه المنطق بها ومن ثم صرحوا بان الخلاف في قاضيه
 وعاجب امكنه التعلم فترك اما عاجز عنه فيجزيه قطعا وقادريه
 متعمدة له ولا يخبره قطعا بل تنطل صلاة ولو اني نزل الذين مهملة
 بطلت قبل على الخلاف وقيل قطعا فرج عدم البطلان فيها مطلقا

كحج

ان علم

لانه لا يغير المعنى ضعيف تفيد وقع في عبادتهم في فروعها ما هو
التنافية والتحقق انه لا يهاجم وانما اطلقوا في بعضها اشكالاً علمياً
فهم من كلامهم في نظيره وقد ثبت ذلك في شرح العباد بما حاصله
انه متى خفف القادر المشدد او الخفيف او الترتيب في الفاعلة او
الابدال في القراءة شاذة كانا النظمين او الترتيب في الفاعلة او
السورة فان غير المعنى بان يظل من اصله او استحوذ في معنى آخر
ومنه سر كافي اياك في ضمها وعلو تعبد بطلت صلاة والم فقرة انية
لذلك الكلمة فلا ينبغي عليها ان قصر الفصل ويحد للسهم فيما اذا
تغير المعنى بما سمي به مثلاً لان ما اقبل عمده في السهولة والجرم
وهذا التفصيل في القراءة الشاذة اذا غررت المعنى واطلقوا البطلان
لها اذا اشكلت على زيادة حرف او نقصه ويتبع حملها كما اشار
اليه بعضهم على انه من عطف الخاص على العام فيخص ذلك بما اذا
تغير المعنى بالزيادة او النقص ويولد له حرف المصنف لهما من فوائده
وتبانه واتصافه على تغير المعنى وانه لو نطق بحرف اخبر لم يظل
مطلقاً وتمتعهم بذلك التفصيل في تحقيق المشدد مع ان فيه نقص
حرف وكذا هذا ليس فيه الم نقص هيبه لان زيادة الحرف في الشاذة
تعمل ذلك فاندفع الماحد بظاهر كلامهم من البطلان في الزيادة
والنقص مطلقاً وخرج القراءة شاذة مطلقاً قبل اتمام عرضها
ما وراء السبعة وقيل العشرة وانتصرت كثير من وتلفيق قارئين
كنصب ادم وكلمات ارفعهما وفي المجموع بين من قرأ بقراءة من
السبع ان يقرأ بها ولا حرج بشرط ان لا يكون ما قرأه بالثانية مرتباً
كلاهما اي لا يستلزامه هيبه لم يقرأ بها لحد في ان غير المعنى بطل
والفلا **وعجب** **ترتيبها** بان ياتي بها على نظرها المعروف للامتناع
ولا نه مناط الماحد ومنه وجب ولو خارج الصلوة فلو بدلتها
الزاني مثلاً لم يجز به مطلقاً لان سمي متأخر الاول ولم يظل
فصل ثني عليه وان تعمد تأخيرها وقصد به التكميل خلافاً لما اوردوه
كلام الركني انه اذا لم يقصد شيئاً كان ذلك او طالت فصل اي بين فراق
وامادة التكميل بان تعمد السكوت لما ياتي انه سهل ولا يضرب وتوقع
طوله الم ان يفرق كما بان استأنفه لان قصد التكميل به صار في وجهه
بندفع ما اطال به المستوي وغيره في حسيابه مطلقاً ويفرق بين هذا
ونظيره في نحو الوضوء والركن والطواف والسعي فانه يحد ما اذناه
ثانياً في فعله مطلقاً لان هذه الكونه مناط الماحد وخرج خارج الصلوة
ايضا في مناطه اكثر ولو ترك حرفاً مثلاً متعمداً استأنف قراءة تلك الكلمة

ان يغير المعنى والم لا الصلوة او غير متعمداً لم يعتد بما بعده حتى ياتي به قبل
طوي الفصل كما علم مما مر **وعجب** **موا** بان لا يفصل بين شيئين متتابعين
كثرت سكتة النفس او الخفي للاختراع مع خبر صلواتي ربي عني
فان فصل باكثر من ذلك سهو او لتذكر به وان طالت السيات
لا يضرك كما مر اية من في عليها ولو لم يغير عذر كما قاله جمع متقدمون
خلافاً للاسوي ومن تبعه او عاد لما قرأه قبل واستمر على الوجه قال
المعوي ولو شك انما هاتي السئلة في كلهما مع الشك لم ذكر انه ان
بها الزمة اعادة ما قرأه على الشك لا استئنا فيا لانه لم يدخل فيها غير
قال في شرح يجب استئنا فيا وهو الوجه لنقصه عاقره مع الشك
فصار كما نه اجبي **وان تحلل** **ذكر** اجبي لا يتعلق بالصلوة كالحمد
للعاطس والفتح على غير الماهام بالفتح والقدر للثنين والتسبيح
لنحو داخل **قطع المواه** وان قل لا شعاره بالعرض ومن ثم
لو كان سهوا او جهلا لم يقطعها وان طالت كما حردته في شرح
العباب وقال جمع يقطعها كما يقطع الترتيب فيما مر ويرد
فترقم بين نيابة ونياب المواه بالها اسجل منه لانه مناط
المحارج خلافها **فان تغلق بالصلوة كتابه لقراءة امامه وفقه**
عليه اذا اسكت تقصد القراءة ولو مع الفتح ولا بطلت صلاة على
المعتمد وكسوده معه لتلاوته وكسوال برمة او استعاذة من
عذاب عند قراءة امامه **لا يقطعها** **في الموضع** لئلا يندب
ذلك له لكن بين له المستنبات خروجها من الخلاف بخلاف فتحه
عليه قيل سكتة لعدم نذره حينئذ **ويقطع** **المواه** **استأنف** **العمد**
الطويل عرفاً وهو كما يشعر مثله بقطع القراءة بخلافه لو ترك سهواً
وجعل او اجاباً فارق ما مر في الترتيب بانه لكونه مناط الماحد
به اكثر **وكذا يبر** وضبطه المتولي بخوسنة تنفس واستراحة **فقد**
به قطع القراءة في الموضع لنا حجة بغير الفعل مع اليه كنقل الوديع الوديع
بنية الحياة فانه مضمّن وان لم يضمن باجلها وحده والمات طلت الصلوة
بنية قطعها فقط لا بها من يجب ادا من حاجتها والقراءة لا تنقطع بنية خاصة
فلم تؤثر بنية قطعها قال الاسوي وقصده ان نية القطع لا تؤثر في الركوع
وغيره من الم ركوعي خرج شق قبل ركوعه في اصل قراءة الفاعلة لزمه ثلثها
او في بعضها فلا وقاسه انه لو شك في جلوس التشهد مثلاً في السجدة
الثلثية فان كان في اصل التيات بها او بطا يثبتها على ما مر لزمه
فعلها او في بعض اجزاها كوضع اليد فلا يكون طاهر طاهر في
الشك في غير الفاعلة لروم التيات به مطلقاً ووجه بان حروفها

118

كثيرة فسوم بالشك في بعضها بخلاف غيرها وورد قرقم بين المتكلمين
وفي بعضها بانها وورد عدم الفعل والظاهر في الثاني مضى تامة هذا
وهذا ايات في غيرها فان **جمل الفظة** كلها ايات عن غيرها في الوقت نحو
ضيقه او بلا دة او عدم معل او معفو ولو عارية او باجرة مثل وحدها فاضلة
عما يعتبر في الفطرة **فسيح ايات** بايت لها ان يحسنها لان هذا العذر
مرعي فيها بنص قوله تعالى ولقد انزلنا سبعاً من المثاني فراعيتها في
لدائها وان لم تشمل على ثبوت دعاوتين تامنة لتخصيل السورة ولا يجوز له
ان يترجم عنها لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا والجمي ليس كذلك ومن
ثم كان التحقيق كما مر امتناع وقوع المعرب فيه وما فيه مما يوهم ذلك
ليس منه بل من توافق اللغات فيه وللتعبد بلفظ القرآن وبه تأري
وجوب الترجمة عن تلك السورة المحرام وغيرها مما ليس بقرآن **متى الية**
على ترتيب المصحف والتخيرية بعيد وضوب ترتيبها بخلاف عكسية
فلا اعتراض عليه خلافا لمن مزجها **فان عني** كذلك **فتمترقة**
قلت الموضع المنصوص في المأم **حوار المتفرقة** وان لم تدر معني
منظوما كم تطرو الحروف المتقطعة او ايل السور كما اقتضاه الاطلاق
وان نازع فيه غير واحد لكن الذي يجبه في هذا انه لا بد ان ينوي به
القرأة لانه حينئذ لا ينصرف للقرات **بمجرد التلطف** به **مع حفظه متوال**
والله اعلم بما في قضاها مضان **والحوصل** المقصود ولو احسن الية او
اكثر من الفاتحة الى به في محله وبديل الباقي من القرآن فان كان الاول
قد مره على البديل او بالآخر قد مر البديل عليه او بينهما ما قدم من البديل بقدر
ما لم تحسن قبله ثم ياتي ما تحسنه لم يبدل الباقي فان لم تحسن بديلا كرها
حفظه منها بقدرها او من غيرها التي لم يبدل الباقي من الاطراف خمسة
والاكثر فبذلك ايضا وكما عبر به بعض الية بلا خلاف ذكره من الرقعة لكن نوع
فيه **فان عني** عن القرآن **ان يذكر** فنوع الى سبعة انواع ليفهم كل نوع
مكان الية ولما في صحيح ابن حبان وان ضحوا ان رجلا جاء الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني استطيع ان اتعلم القرآن فاعلمني ما
تجزئي من القرآن وفي لفظ الدارقطني ما تجزي في صلاتي قال قل سبحان
الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله انما رتبته الى السبعة بذكر خمسة
منها ولعله لم يذكر له الاخرين لان الظاهر حفظه للسمالة وشي من اللها
ولما كان الحمد لله بعض الية وهو لا يتعين لفظ الوارد ويجزي الدعاء للغة
بالخبر اي ان يحفظها سبعة انواع منه وان حفظ ذكر اخره فان لم يعرف
غير ما يتبع بالذات **والاخر** **فقص** **حروف البديل** من قران او ذكر
ع حروف الفاتحة وهي بالسملة والتشديد اذ ان ماية وحسون حروف الفاتحة ملك

الاصول
في ترتيب المصحف
في ترتيب المصحف
في ترتيب المصحف

والله اعلم

ولو بالادغام خلافا لبعضهم لان غايته انه يجعل مدغم مشدد وهو
حرفان من الفاتحة والبديل **تنبيه** ما ذكر من ان حروفها دون
تشديداتها وبقراءة الف مائة واحد **الرعون** هو ما جرى عليه الاسوي
وغيره وهو مبني على ما حذف رسما لا بحسب في العذر وبما انه ان
الحروف المملوطة بها ولو في حالة كالفات الوصل مائة وسبعة واربعون
وقد اتفق ائمة الرسم على حذف ستة الفات الفاسم والف بعد لام
الجملة مرتين وبعدها من الرحمن مرتين وبعدها من العالمين والباقي
ما ذكره الاسوي وخالفه شيخنا في شرح السجدة الصغيرة فقال بعد
ذكرها مائة واحدة واربعون هذا ما ذكره الاسوي وغيره
وتبعته في الاصل والحق انها مائة وعشرون بالابتداء بالالف
الوصل انتهى وكأنه نظر الى ان الف صراط في موضعين والالف
بعد صاد الضالين محذوفة رسما ولكن هذا قول ضعيف والاصح كله
قاله الشاطبي صاحب المرسومين في الاولى والاشبه من ان يقتضي
كلام بعضهم انه متفق عليه ثبوت الثالثة وجبنيذ الجدة ما ذكره
الاسوي وقول شيخنا بالابتداء الى اخره لا يختص بالحق الذي ذكره
بل ياتي على كلام الاسوي ايضا نظر الشوق في الرسم هذا واعتبار
الرسم فيما نحن فيه لا وجه له لان كلامنا في قرأة احرف بدل احرف عجز
عنها او ذكر اغايبها بالملفوظ دون المرسوم لانهم يرمون ما لا يلفظ
به وعكسه الحكم ذكروها على انها غير مطردة ولذا قالوا خطا لا
يقاس عليها خط المصحف الامام وخط العروبيين فاصطلاح اهل
الرسم لا يوافق اللفظ المملوط به القرأة بوجه فالحق الذي لا يخفى عنه
اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفات الوصل نظر الى انه قد يلفظ بها
في حالة الابتداء او لا لانها محذوفة من اللفظ غالبا كل محتمل والاول اوجه
فحب مائة وسبعة واربعون حروفا غير التشديد ان الاربعة عشر
والجملة مائة وستون حرفا فان قلت يلزم على فرض التشديدات
الاربعة عشر كذلك عدد الحروف الواحد مرتين لان لام الرحمن مثلا حبت
وحدها والرا حبت وحدها فترجسيتها واحدا في التشديد قلت الممتنع
حسبانه مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لانها حسبتا ولا نظر
لاصل الفلك وتاينا نظر العارض الادغام كما حسبت الفات الوصل نظر البعض
الحالات فكذا هذه فتأمل ذلك فانه مهم **في الاصح** كما لا يجوز النقص
عن اياتها وانما اجزاء اقضاء يوم قصير عن طويل لعسر رعاية المماثلة الايام
واشتغال قطعهم بوجوب السبع في البديل دون عدد الحروف مع انها المعصومة
بالثواب وبجواب بان خصوص كونها سبعا وقعت منه به كما مر بخلاف

3

بدر

خصوص عدد حر وفها فكما عتبتهم بذلك اقوى واناطة الثوار بها لا
 تختص بالفاخرة فحق امرها وبشرط ان لا يقصد بالذكر غير البديله
 ولو معها فلو افتتح او تعود بقصد السنه والمبدل لم يكف **فان لم يحسن**
شبه من قران ولا غيره وعجز عن التعلم وترجمة الذكر والدعا نظير
 ما مر **وقف** وجوب **قادر الفاتحة** في ظنه اي بالنسبة لزمان قراتها المقدر
 من حاله فانه نظير ما مر فيمن خلق كحق مرفق او حشفة وذلك لان
 القراء والوقوف بقدرها كما ناولحين فاذا تعود لحدوها بقي الاخر ويلزمه
 القعود بقدر الشهد الاخير ويسر له القعود بقدر السورة والفتوت
 والقعود بقدر الشهد الاول **وبين عقاب الفاتحة** لقارنها ولو خارج
 الصلوة لكنه فيها كد ومثلهما بلها ان تصمد عا **امين** مع سكتته لطيف
 بينها عتبت لها عن القران وحسن زيادة رتب العالمين وذلك للخبر المتفق
 عليه اذا قال الامام غير المعضوب عليهم ولا الصالحين فقولهم امين فانه
 من وافق قوله قول المليك اي في الزمان وقيل في الاخلاص والامراد المليك
 اي في الزمان وقيل في الاخلاص والامراد المليك المؤمنين على ادعية المصلين
 والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره
 ان اليهود لم يحسدوا علي شي ما حسدوا علي القبله والجمعه وقولنا خلف
 الامام امين **تنبيه** افهم مع قوله عقب فوت التامين باللفظ
 بغيره ولو سهوا كما في المجموع عن الاصحاب وان قل نعم ينبغي استئنا
 بحور باغفر لي الخ الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب الصالحين
 رب اغفر لي امين وافهم ايضا قوله بالسكوت اي بعد السكوت المتفق
 وينبغي ان محله ان طال نظيره ما مر في الموالاة وعاقدرته يعلم الرد على من
 قال لا يفتوت الا بالشرع في السورة او الركوع نعم ما اشتهر من فوته
 بالشرع في الركوع ولو فور امتحده والاشهر ان ياتي بها **خفيفه الميم**
بالماء وهي اسم فعل معني استجب مئين على الفتح ويسكن عند الوقف
وجوز الاماله والقصص مع تخفيفها ونشد يدها لانه لا يخل بالمعنى وفيها
 الشد يد مع المدايض ومعناها قاصدين فان اتاها واراد قاصدين اليك
 وانت اكرم من ان تحبب قاصدا لم يتصل صلاته لتضمنه الدعاء او مجرد
 قاصدين بطلت وكذا ان لم يرتكبها هو ظاهر **والافضل للماموم**
 في الجهرية انه **يوم من مع تامين امامه** لا قبله ولا بعك ليوافق تامين
 المليك كما دل عليه الخبر السابق وبه يعلم ان المراد بامتن في رواية اذا
 امن الامام فامتنوا اراد ان يوم من لان التامين لقراءة امامه وقد فرغت
 لا لتامينه ومن ثم اتجه انه لا يسن للماموم الا ان سمع قراءة امامه ولو كان
 ما ياتي ان الماموم لا يوم من لرعا فتوت امامه الا ان سمعه وليس لتامين

بلام

مستى

حجب

فيه تحري مقارنة الامام سوى هذا وان لم تتفق له مقارنة امن
 عقبه ولو اخبره عن الزمان المتسبون امن قبله ولم ينتظره اعتبارا
 بالشرع وقد يشكك عليه ما ياتي في جهر الامام او اسراره من ان العبرة
 فيها بفعله لا بالشرع الا ان يحاج بان السبب للتامين وهو انقضاء
 قراءة الامام وحده لم يتوقف على شي اخر والسبب في قراءة الماموم للسورة
 متوقف على فعل الامام فاعتبر وقضية كلامهم انه لا يسن لغير الماموم
 وان سمع قبل لكن في البخاري اذا امن القاري فامتنوا وعمومه يقتضي
 الذب في مسئلتنا وفيه نظر انتهى ويحججه تدما في الجهرية الامام
 والمنفرد قطعاً والماموم **في الاظهر** وان تركه امامه لرواية البخاري
 عن عطاء ان النبي رضي الله عنه كان يوم من هو من وراءه بالمشهد
 الحرام حتى ان للمشهد للجنة وهي بالفتح والشد يد اختلاط الاصوات
 وصح عن عطاء رضي الله عنه انه ادرك ما في صحابي بالمشهد الحرام
 اذا قال الامام ولا الصالحين رفعوا اصواتهم بامين اما السرية فيرون
 فيها كالقراءة **فيسن** في سرية وجهرية الامام ومنفرد كما موم لم يسمع
سورة بعد الفاتحة في غير قاعد الطهورين الجنب لم يسمعها عليه وصلوة
 الجنان لكرهها فيها وذلك للاخبار الكثيرة الصحيحة في ذلك ولم
 يوجب الحديث الصحيح ام القران عوض من غيرها وليس غيرها عوضا
 ومحصل اصل سنتها بانه بل ببعضها ان افاد على الاوجه والافضل
 ثلاث وسورة كامله افضل من بعض طويله وان طال من حيث
 الاتباع الذي قد يربو ثوابه على زيادة الحروف نظير صلوة ظهر
 يوم النحر ممتد دون مسجد مكيه في حق من تزايله لطواف الافاضه
 اذا الاتباع قد يربو على زيادة المضاعفة فاندفع ما لكثيرين هناك نعم
 البعض في التراويح افضل كما افتى به ابن الصلاح وعلمه بان السند
 القيام في جمعها بالقران ومثلهما نحو سنة الصبح لو ردد البعض فيها
 ايضا وافهم قوله بعد الفاتحة انه لو قدمها عليها لم يحسب كما لو كور
 الفاتحة لم يحسب عنها الا اذا لم يحفظ غيرها على الاوجه **التي الركعة**
الثالثة من المغرب وغيرها **والرابعة** من الرباعية وما بعد اول
 الشهد من التوافل **في الاظهر** لثبوته من فعله صلى الله عليه وسلم
 ومقابلته ثبت في صحيح مسلم من فعله صلى الله عليه وسلم ايضا
 وقاعدة قدوم المئتين على الثاني في قوله فلذا صححه اكثر العراقيين
 واختاره السبكي وعليه يكون ان اقصر من الاثنين لندب نقصان
 الثانيه عن الاولى كما صرح به الخبر ولا ان الشناط في الاولى وما يليها
 اكثر وبه توجه مخالفتهم لتلك وحاصلهم قراتها على بيان الجواز لان

مستى

الصحي

الظاهر في الرواية

نك

ينها

للامام
او الامام
او الامام

لان المعروف المستمر من احواله صلى الله عليه وسلم رعاية النشاط اكثر
من غيره **قلت فان سبق اليها** اي الثالثة والرابعة من صلوة نفسه كما
يأتي بيانه او بالأوليتين الدال عليهما فتبناه من صلوة امامه بان لم
يدركهما معاً معاً وانما ادركه في الثالثة والرابعة معاً او من صلاة
نفسه بان ادركهما معاً معاً لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما
قراهما فيهما اي في الثالثة والرابعة بالنسبة للامام وهو خلف الامام في
الحالة الاولى والثانية بالنسبة للنسبة للامام وهو خلف الامام في
الحالة الثانية فيهما ان تمكن لحويطي قراءة الامام ما لم تسقط عنه
لكونه مسبقاً فيما ادركه لان الامام اذا تحمل عليه الفاتحة والسورة
اولى **والله اعلم** لئلا تخلوا صلواته من الصورة بل عذر وانما قضى
السورة دون الجهر لان السنة اخرا للصلوة ترك الجهر وليست السنة
اخرها ترك السورة بل لا يسوق فعلها وبين العبارتين فرق واضح **تنبه**
ما قررت به امكن من ان الضمير الاول والثاني للدولتين اول الثالثة
والرابعة باعتبارين هو التحقيق الذي يجمع به بين كلام الشارحين
وغيرهم المتناقض في ذلك واكثرهم على عود الاول للدولتين والثاني
للاخيرتين وزعم بعضهم ان عودها معاً او الاولى وحده للاخيرتين
ممتنع لانه لا يعقل سبقه بهما مع ادراك الاوليتين بالنسبة لصلوة
نفسه ولا بالنسبة لصلوة الامام يرد ما قررت من ان اعتبارين المذكورين
وفي المجمع عن التنصير متى يمكن المسبوق قراءة السورة في اوليته
لحويطي قراءة الامام قراهما المأموم معاً ولا يعيدها في اخيرتيه اي
ان لم يقرأها معاً وتوجه ما نه لما علق وترك عدم مقصراً فلم يشترع له
تدارك قال عنها ومضى لم يمكنه ذلك قراها في اخيرتيه وعلى هذا لو
ادرك ثابته رابعة وامكنته السورة في اوليته تركها في الباقي اي
لتقصوه كما علم ما قدمته وان تعذر في ثابته دون ثالثة قراها
فيها ولا يقرأها في رابعته اي بخلاف ما اذا لم يمكنه في ثالثة فتؤخر
في رابعته كما افهمه كلامه انتهى بل الاولى عودها معاً للاخيرتين
لانها الملقوظ به الاقرب الذي يمنع سبقت الضمير ولا اشكال عليه
لانه اذا ادرك ثالثة الامام ورابعته ولم يتمكن فيهما من السورة
صار الذي ادركه مع الامام اولي نفسه والذي فاتته معه ثالثة
بعينه ورابعته وحيد يصدرق على هذه الصورة انه سبق بالثالثة
والرابعة من صلوة نفسه وان يقرأ في الثالثة والرابعة حين تداركها
ولظهر هذه اسلكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه
علم رده ما قررت فتأمله وخرج بهما صلوة المغرب فان سبق

تنبيه

بلاول

والثالثة

بلاولتين بالاعتبار السابق ويمكن من قراءة سورتهما في الثالثة
قراهما فيها لئلا من قوتهم تخلوا عنهما صلواته او بالأولى قراهما
في الثانية كما علم مما مر ويأتي في التمكن مع التفويت ههنا ما مر انما
من عدم التدارك **والسورة المأموم** الذي يسمع الامام في جهدة بل
يستمع لصحة تنبيه عز القراه خلفه ما عدا الفاتحة ومن ثم كرهت له
وقيل تحرم واختير ان ادى غيره **فان بعد** بان لم يسمعها او سمع صوتاً
لا يغير حروفه وان قرب منه لخواصهم به **او كانت سرية قراها**
لفقد السماع الذي هو سبب السرية وقضية المثل اعتبار المشرع في
في سرية جهر الامام فيها لا عكسه وصحة في الشرح الصغير لكن
الذي في الروضة اقتضاها المجمع نصريحاً اعتباراً بفعل الامام **وليس**
للمصلي الحاضر ولو اماماً لكن بالشروط السابقة في دعا الافتتاح وان نازع
في اعتبارها هنا الاذري **للصبح والظهر** يضم الطواكر ههنا
المصلي نعم يسكن في الروضة واصلها وغيرها لقض الظاهر عن الصبح
ما يقرأ فيها قريب طولاً له لما يأتي وان النشاط فيه اكثر **والعصر**
والعشاء او ساطة **والمغرب قصارة** التي هي الصحيح الدال على ذلك
وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها جبرت بالطول وقصرت وقت
المغرب على الخلاف فيه وفعلها جبرت بالتخفيف والثالثة الباقية طولاً
وقتها وفعلها جبرت بالتوسط في غير الظهور عامر فيه وفارقهما بانه
لقربه من الصبح النشاط فيه اكثر منه فيهما وتراخي عنهما لقلة النشاط
فيه بالنسبة لهما فهو منته متوسط بين الصبح وبين العصر والعشاء
وطوله من الحجات الى عم فاطمة الى الضحى فقصاره الى الاخر على ما اشتهر
وبسبب الجمع للحاضرات اتع الوقت **المرتبة بل الجمع وفي الثاني**
هل في تكالهما لقوته مع دوامه من فعله صلى الله عليه وسلم وبه يتضح
الدفاع ما قيل الاولى تركهما في بعض الجمع حذراً من اعتقاد العامة
وخوفاً وحديث انه قرا في جمعة بسجدة غير المرتبة بل منظر في
سنة ويلزم من ذلك الحذر ترك اكثر السن المشهورة ولا يابيه فان ترك
الم في الاولى اي بهما في الثانية او قراها في الاولى قرا الم في الثانية
فلا تخلوا صلواته عنهما وكذا في كل صلوة سن في اولهما سورتان معينتان
وظاهرانه يسكن لمن شرع في غير الصورة المعينة ولو سهاوا قطعاً وقراءة
المعينة اما اذا صار الوقت عنهما في سورتين قصيرتين على الوجه
وقول القاري ومن تبعه ببعضهما من تقردة كما اشار اليه الاذري
واما المسافر فليس له في صبحه في الجمعة وغيره الكفرون ثم لا خلاص
الحديث فيه وان كان ضعيفاً وورد ايضا انه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

لذلك

السفر بالمعروفين وعليه فيصير المسافر مخيرا بين ما في الحديثين بل
 قضية كون الحديث الثاني أقوى سندا وإثباتا لهم التحفيف للمسافر
 في سائر قراته ان المعوذتين اولى وليس الجهر بالقراءة لغير المأموم
 في الصلوات الجهرية المعلوم أكثرها من كلامه كركعتي الطواف ليللا
 ووقت صبح ولا بعد ولو قضا وقولهم العبرة في الجهر وضده في التقصير
 بوقت القضا محله في غيرها لان الجهر ما سن فيها في محل الاستصحاب
 نعم المراه لا تجزئ الا ان لم يسمعها اجنبي ومثلها الخشخشة وليكن جهرها
 دون جهر الرجل ولا يجزئ مصل ولا غيره ان شئت على نحو ما مر او مصل
 فبكرة كما في المجموع وفتاوي المصنف وبه يروى على ابن العماد نقله عنه
 نظر الزيادة المصلحة في نظريه فوجب المنع من الجهر بحضرة المصلي ان
 كان مستمعوا القراءة أكثر من المصلين مطلقا لان المسجد وقف على المصلين
 اي اصاله دون الوقفا والقر او نوافل الليل المطلقة يتوسط فيها بين
 الجهر والاسرار بان يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى ونذكر ان بينهما
 واسطة بان يرفع عن سماع نفسه الى حد لا يسمعه غيره **فرفع**
 نفس سكتة يسيرة وضبطت بقدر سحان الله بين التحريم ودعاء الفلاح
 وبينه وبين التعمد وبينه وبين السجدة وبين آخر الفاتحة وامين
 وبين امين والسورة ان قراها وبين آخرها وتكبير الركوع وان لم يقرأ
 سورة بين امين والركوع وليس للأمام ان يسكت في الجهرية فقدره
 قراءة المأموم الفاتحة ان علم انه يقرأها في سكتة كما هو ظاهر وان
 يشتغل في هذه السكتة بدعا او قراءة وهي اولى وحينئذ فيظهر انه يراي
 الترتيب والموا لاه بينهما وبين ما يفرض لغيرها لان السنة القراءة على
 ترتيب المصحف وموالاة وفارق حرمه تنكيس الالى بانه مع كون
 ترتيبها كما هي عليه من فعله صلى الله عليه وسلم اتفاقا يزيل بعض الفواحش
 لا عجزا بخلافه في السور ونقل الباقلاني الاحكام على حرمه قراءة آية آية
 من كل سورة لكن ظاهر قول الحلبي خلط سورة سورة خلاف الادب
 واليه في الاولى بالقاري ان يقرأ على التاليف المنقول بيده ومن صح بكون
 أبو عبيد وحرمته ابن سيرين ولو تعارض الترتيب من تطويل الاولى
 كان قر الا خلاص فهل يقرأ الفلق نظر للترتيب من تطويل الاولى كان
 قر الا خلاص فهل يقرأ الفلق نظر للترتيب او الكثرة نظر للتطويل
 الاولى كل محتمل الا قرب الاول وكذا بين ما موم فرغ من الفاتحة في
 الثالثة او الرابعة او من التشهد الاول قبل الامام ان يشتغل بدعا فيها
 او قراءة في الاولى وهي اولى ولو لم يسمع قراءة الامام سن له وكذا في
 السرية ان يسكت بقدر قراءة الامام الفاتحة ان ظن ادراكها قبل ركوعه

لا يجزئ مصل ولا غيره ان شئت
 على نحو ما مر او مصل فيكم

قوله هذا الفتح

وحينئذ يشتغل بالادعاء لغير كراهة تقديم السورة على الفاتحة **فرفع**
 قال في المجموع ورسن وصل السجدة بالحمد لله للأمام وغيره وان لا يقف
 على النعمت عليهم لانه ليس بوقف ولا متعديا عندنا انتهى فان
 وقف على هذا الميسر له الاعادة من اول الآية وما ذكره في الاول يجب
 فقد صرح انه صلى الله عليه وسلم كان يقطع قراته آية آية لقول
س الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب
 العالمين ثم يقرأ الرحمن الرحيم ثم يقف ومن ثم قال البيهقي والحلي
 وغيرهما بان الوقف على رومن الالي وان تعلقت بما بعدها للاتباع
الخامس الركوع للكتاب والسنة واجماع الامة وهو لغة الالحاق
 وبشرعا الحنا **خاص واقفه للقيام ان يحكي الحنا خالصا مشوبا**
بالحناس والارطال **قد روي** **الحمد** اي كفيه **وكتبه** لو اراد
 وضعها عليهما مع اعتدال خلقته وسلامة يديه وركبته لانه لا يرون
 ذلك لا يسمى ركوعا فلا نظر لبويع واحق طويل اليدين ولا اصابع مفرجة
 وان نظر فيه الاسنوي ولا لعدم بلوغ راحتي القصير ويجب ان يكون
 ملتصقا بطمأنينة للأمر بها في الخبر المتفق عليه وصاحبها ان يسكن
 وتستقر اعضاؤه **بحيث يفصل** **فدعه** منه **عن هويته** بفتح اوله
عن وضمة اليه ولا يكفي عن ذلك زيادة الهوى ويلزمه **ان لا يقصد به**
 اي الهوى **غيره** اي الركوع لانه يقصد نفسه لان نيته الصلوة منسجمة
 عليه **فله هويته** **للتلاوة** او قتل الخوخية **فجعله** **عند بلوغه** حد الركوع
ركوعا **بكونه** **يلزمه** ان ينصب ثم يركع لصرفه هويته لغير الواجب
 فلم يفرغه وكذا سائر الاركان ومن ثم روي في صلو في صلو
 أخرى سمع او قرأ ثم تذكر لم يحسب له ما قرأ ان كانت تلك نافلة لانه
 قرا معتقدا للقلية كذا اطلقه غير واحد وليس بصحيح لما ياتي في قيل
 الثاني عشر وفي سجود السهو واختلاف التصويبه هنا ونظر اليه
 لا تخاد المذكر فيعادل ذلك اولى كما هو ظاهر ولو شئ وهو ساجد
 هار كع لزمه الانتصاب فوراً في الركوع ولا يجوز القيام ركعا وانما
 لم يحسب هويته عن الركوع كما في الروضة والمجموع فيما ذكر في السجود
 انه لم يركع ومنزعة الزركشي كالاسنوي فيه مردودة لانه صرف هو
 المستحق للركوع الى احصي عنه في الجملة اذ لا يلزم من السجود من قيام
 وجود هوي الركوع وبه يفرق بين هذه او ما لو شك غير مأموم بعد تمام
 ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم تذكر انه قرا فيحسب له انتصابه
 عن الاعتدال و ما لوقام من السجود يظن ان جلوسه للاستراحة او
 التشهد الاول فيان انه بين السجدين او التشهد الاخير وذلك لانه

112

في الكل لم يصرف الركن الا حني عنه وان القيام في الاول والجلوس
في الاخيرين واحد وانما ظن صفة اخرى لم توجد فلم ينظر لظنه بخلافه
في مسألة الركوع فانه يقصد الانتقال للجلوس لم يتضمن ذلك قصد الركوع
لما تقرر ان الانتقال الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو شك في اعمالي كركوع
فركع ثم بان انه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام بل انه الهوى من
ركوعه لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد اجنبيا كما تقرر فامل
ذلك كله فانه مهم وبه يتضح ان قول الزركشي لو هوى امامه فظنه
يسجد للتلاوة فتابعه فبات انه ركع حسب له واعتقله ذلك للمتابعة
الواجبة عليه اما باني على نزاعه في مسألة الروضة اما على ما فيها فواضح
انه لا يحسب له لانه قصد اجنبيا كما قررته وظن المتابعة الواجبة لا يفكر
كظن وجوب السجود في مسألة الروضة فلا بد ان يقوم بركوع وكذا قول
غيره لو هوى معه طائفة هوى لجلوس الركن فبان ان هوى الركوع لجزء
هوى عن الركوع ولو جوب المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسألة الزركشي
لاباني الاعلى مغاير ما في الروضة ايضا كما علم مما قررته واشارته لفرق
بين صورته وصورته الزركشي مما يتوجب منه بل هما على حد سواء **واحد** مع
ما مر في نسوية ظهره **وعنه** بان عدلها حتى يصير كالصفيحة الواحدة
للانواع **ولصب ساقية** وفخذه الى الحق ولا يخفى ركبتيه لقوات استوا
الظهرية **واخذ ركبتيه يديه** ولفرق بينهما كما في السجود **ويشترق**
اصابعه للاتباع فيهما تقرقا وسطا **للقبلة** لانها اشرف الجهات بان لا
تتحرف شيئا منها عن جهة مينة او ماسة **ومن جملة** الاكل ايضا انه **يكبر مع**
ابتداهويه يعني قبيلة **ويرفع يديه** كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم من طرق
كثيرة ونقله البخاري عن سبعة عشر صحابيا وغيره عن اصناف ذلك لم
يصح عن واحد منهم عدم الرفع ومن ثم اوجبه بعض اصحابنا كرفعهما **في احوال**
بان يبداه وهو قائم ويدها مكشوفتان واصابعهما منشورة متفرقة
وسطا مع ابتداء التكبير فاذا كذا كفله متكبيرة انما ما دالتكبير الى استقام
في الركوع ليلا يخلو حر من صلوته عن ذكر وكذا في سائر الانتقالات
حتى في جلسة الاستراحة فمده على الالف التي بين اللام والها لكن بحيث
لا يحاوز سبع الفات لانه غاية هذا المد من ابتداء رفع راسه الى تمام قيامه
ومن جملة ايضا انه **يقول** بعد استقراة فيه **سبحان رب العظم** **وكذلك**
للاتباع وصح انه لما نزل فصح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها
في ركعتيكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وحكمته
انه ورد اقرب ما يكون العبد من ربه اذا كان ساجدا فخص بالا على اي من
الجهات والمسافات ليلا يتوهم بالاف وبه ذلك وقيل لان الاعلى افضل

وهو ابلغ من العظام والجلوس والقيام في التواضع فعمل الابلغ والابلغ واقله فيها
واحدة واكمله احدى عشرة ودونه تسع فتلاوت هي ادى كماله كما في رواية
ولا يركع الامام عليها الا بالشروط المارة في الافتتاح **ويؤيد المنفرد** **بدا**
ومثله ما موم طول امامه **اللهم لك ركعت** **وبك انت** **ولك استسبح** **خضع**
لك سحبي **ولصبري** **وعني** **وعطفي** **وعظي** **وعصبي** **ويشعري** **ويشرب**
وما استغفرت **به قدي** بالافراء والالتفات فرماني الله رب العالمين لورود
ذلك كله وليصدق حينئذ ليلا يكون كاذبا الا ان يريد ان يصوره
الخامس وانما وجب للقيام والجلوس الاخير ذكره غير اعين صورتهما العلوية
بخلاف الركوع والسجود اذ لا صورتهما عادة غير اعينها هما والحق بطلان اعلا
والجلوس بين السجدين لان اكتنا فمعا قبلهما وبعدهما فخرجهما عن الهيكل
على انهما وسيلتا لا مقصودان وليس فيه كالسجود سبحانه اللهم ربنا ونعم
اللهم اغفر لي وتكره القراء في غير القيام للتهيئتها **النساء** **وسئل عن اعتدال**
او قاعا مثلا كما كان قبل ركوعه للحديث الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قاعا
وتجب ان يكون فيه **مطمينا** للخبر الصحيح ثم ارفع حتى تنظمين قائما
وفي رواية صحيحة ايضا فاذا رفعت راسك من الركوع فاقم صليتك حتى ترجع
العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا لا تجزي صلوة الرجل حتى يقم
ظهره من الركوع والسجود ويجعل الاعتدال والجلوس بين السجدين والطائفة
فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيرها واقتضا بعض كتبه عدم وجوب
ذلك فضلا عن طمأنينة غير مراد او ضعيف خلا فالجزم الانوار ومن فتعه
بذلك الاقتضا فقله عن التصريح المذكور في التحقيق كما تقرر وغيره بطائفة
ثم وعطميناهنا فتقن كقوله في السجود وتحيك بطمين وفي الجلوس بين
السجدين سطميناهنم لوقيل غير في كالا اعتدال مطمينا دون الاخيرين
اشارة لمخالفتها لهما في الخلاف المذكور لم يبعد **وقد يقصد** بالقيام اليه
غيره **فلو رفع** راسه **فزعاه من شيء لم يلف** نظير ما مر في الركوع فليعد اليه
ثم يقوم وخرج بزعاه ما لو شك راكعا في الفاتحة فقام ليقرأها فتذكر ان قراها
فانه يجزيه هذا القيام عن الاعتدال كما مر تبين **صبط شارح** **زغا**
بفتح الزاي وكسر ها اي لاجل الفزع او حالته وفيه نظر بل يتعين الفتح فان
المضار للرفع لاجل الفزع وحده لا للرفع المقارن للفزع من غير الفزع لاجل
فنامله **ومن رفع يديه** **حزمتيه** كما في التحريم لصحة الخبرية **معها ابتداء**
رفع راسه **قال** **لا سمع الله من حمده** اي قبله منه ويكفي من حمد الله سمعه
وسن للمأموم للامام والمبلخ الجهرية لانه ذكر الانتقال واقبالا في كل
عوام الشافعية على الاسرارية والجهرية كالحجج والخبير اذا قال اللهم
سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد معناه قولوا مع ما علمتم مني من سمع

فخسري

لعمري

ببريات

الاجاز لا الجاهل

فها

112

الله عز وجل لانه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بهذا ويسر بيننا كالحمد
 وقاعدة تاسيهم بحملهم على الاتيان بسم الله من حمد وعدم علمهم بيننا
 كالحمد بحملهم على عدم الاتيان به فامرهم به فقط لانه المحتاج للتنبيه
 عليه **فاد التمس** فاما ارسل يديه وما قيل بجعله تحت صدره كالقيام ياتي
 قريبا رده وقال **يا ايها الله** او **اللهم ربنا** او **وك** او **الحمد** او **الحمد**
 وافضلها ربنا كالحمد عند الشيخين لانه اكثر الروايات اورثنا وكالحمد
 كما في الام ووجه بتضمنه حملتين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما في التحقيق
 وصح انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا يستنفذون الى هذه
 ابهم يكنها **اولا** بالرفع صفة والنصب جلا اي ما لا يتقد برحمته **الثاني**
ولا ارض وعلما **ثالثا** بربهم **رابع** اي بوجهها كالكرمي والعرض وغيرها
 كما لا يحيط به الاعلام الغيوب ومن هذا حتى للامام مطلنا خلافا للمجموع انه
 اعانيس له رشا كالحمد فقط **ويورد المنفرد** وامام من **مرا** اي باهل
 ويجوز الرفع بتقدير انت **المشاي** اي المدح **والحمد** اي العظمة والكرم **ان**
 مبتدأ **ما قال العبد** وكلنا **ك** اي اعترض والخبر **ما اعطيت** **ولا**
معنى **ما منع** **ولا يمنع** **الجد** ففتح الجيم اي صاحب الغنا والمال او
 الحظ والنسب **ثالثا** **الجد** اي عندك حدة واما الذي ينفعه عندك رضاك
 ورحمتك لا غير وفي رواية حق بلا هين كلنا بلا او فالخبر ما قال العبد وكلنا
 الى اخرة بدلها **ومن** بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد خلافا لما قاله
 الا الى ان لا يزيد على ربنا كالحمد **ومن** قال لا ولي ان ياتي بذلك لذكره **القوت**
في اعتدال ثمانية **الصبح** الخبر الصحيح عن انس ما زال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يفتت في الفجر حتى فارق الدنيا ونقل البيهقي العمل بقضاة عن الحنفاء
 الاربعه وصح من اكثر الطرق انه صلى الله عليه وسلم فعله للنازلة بعد الركوع
 فقسنا عليه هذا وحاسد حسن ان اما بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا
 يفعلونه بعد الركوع فلو قنت شافعي قبله لم تجزه ويسجد للسجود فان قلت
 قياس كلام ائمتنا الجمع بين الروايات المتعارضة هنا بحمل ما قيل على اصل السجدة
 وما بعد على كمالها وكذا يقال في نظاير ذلك لاسيما في هذا الباب قلت اما اخر حواص
 ذلك لا فهم راوا من جملة الثانية وقادح في الاول هو ان اما هريرة رضي الله عنه
 صرح بعد وانس رضي الله عنه تعارض عنه رواية حماد وعاصم في القبل والبعد
 فتساقطا وفي حديث ابي هريرة الناصر على البعدية بلا معارض فاخذوا به **وهو**
اللهم اهديني **ومن هديت الى اخرة** اي وعافني فيمن عافيت وتولي في
 قوليت اي معهم لا ندرج في سلكهم او التقدير واجعلني من رجا فيمن هديت
 وكذا في الاثنين بعدة فهو بلغ مما لو حذفت وبارك لي فيما اعطيت وفي شيئا
 قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك لانه لا يذرك من واليت تباركت ربنا وتعاليت

هذا الحديث في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى
 من نسخة اخرى

علم

رواه جميع هكذا بسند صحيح في قنوت الوتر كما في المجموع وقال البيهقي
 صح ان تعلم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح ولقنوت الوتر وسياقي
 في رواية زيادة فاري انك رواه في انه وزاد العلم فيه بعد واليت ولا يعنى
 من عديت وانك اورد لوروده في رواية البيهقي ويقولون تعالى فان الله
 عدو للكافرين وبعد تعاليت فكل الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك
 واما من هذه الزيادة بل قال جميع انها مستحبة لورودها في رواية البيهقي
 ومن المنفرد وامام من مران يضم لذلك قنوت عمر الذي في الوتر وتقدم
 هذا عليه لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم ومن ثم لو اراد احدها فقط اقتصر
 على هذا ولا يتعين كماله فيجزي عنها اية تضمنت دعا او شبهة كخبر البقر خلافا
 سوي ثبت ولا بد من قصده لها لكرهه القرأ في غير القيام فاحص لقصد ذلك
 حتى يخرج عنها **والامام** يس له ان يفتت **لفظ الجمع** لصحة الخبر بذلك
 ولا ياتي في المنفرد فتعين حمل على الامام اللهم عن تخصيصه نفسه بالدعاء
 وانه ان فعله فقد خالفهم سند حسن وقضيت ان سائر الادعية كذلك
 ويتعين حمل على ما لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم وهو امام بلفظ الافراد وهو
 كثير بل قال بعض الحفاظ ان ادعيته كلها بلفظ الافراد ومن يجرى بعضهم
 على اختصاص الجمع بالفتوت وفرق بان الكل ما سرون بالدعاء الا فيه
 فان الامام يوم من فقط والذي يتجه ويجمع كلامهم والخبر انه حيث اخبر
 دعوة كره الافراد وهذا هو محل التخي وحيث مما تورا تبع لفظه **فمن الصلوة**
على النبي صلى الله عليه وسلم في اخرة لصحته في قنوت الوتر الذي علمه النبي
 صلى الله عليه وسلم للحسن ابن علي رضي الله عنهما مع زيادة فاد في انك وواو
 في انه بلفظ وصلى الله على النبي وحين بقنوت الصبح وخرج باخوه اوله
 فلا يس فيه خلافا لمن زعمه ولا نظر لكونها فتن والدعاء ان هذا مستثنى
 رعابه للوارد فيه وسن ايضا السلام وذكر الاول ويظهر ان يقاس بجم العبد
 لقولهم استفاد سن الصلوة عليهم من سائر على الاول لانها اذا است
 عليهم وفيهم من يسن اصحابه فعلى الصحابة اولى ثم رايت شارحا صحيح بذلك
 فان قلت ينافيه اطبا فهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد قلت يفرق
 بانهم ثم اقتصر على الوارد وهذا لم يقتصر واعليه بل زادوا ذكر الاله بحاشا
 فقسنا بهم الصحاب لما علمت وكان الفرق ان متبيلة الاول بالابره في اكثر
 الروايات ثم يقتضي عدم التعرض لغيرهم وهذا مقتضى ذلك فان قلت
 لم لم يسن ذكر الاله في التشهد الاول وما الفرق بينة وبين القنوت
 قلت يفرق بان هذا دعاء فاسب ختمه بالدعاء لهم بخلاف ذلك ولو قرأ المصل
 او سمع اية فيها اسمه صلى الله عليه وسلم لم يستحب الصلوة عليه كما افق
 به المصنف في يس ان لا يطول القنوت فان طوله فسياتي قريبا **والصحيح**
سن رفع يديه في جميع القنوت والصلوة والسلام بعدة للاستباح
 وسنك صحيح او حسن وفارق نحو دعا الافتتاح والتشهد بان يديه

م

١١٢

بشر

منه في نسخة اخرى
 من نسخة اخرى

هذا على ما قبله بخلاف ما اذا تحرك لها بالفعل لا بالقوة في جزء من صلاته
فيما يظهر ثم رايت شيخنا افاقي به لانه حينئذ كيدك واعمالك تفصلوا كذا
في ملاقاته الحسن لما فاته التعظيم الذي وجب اجتناب الحسن لاجله
وهنا العبرة بكون الشيء مستقرا كما افادته خيرا فكل جهته ولا استقرار
مع التحرك ثم ان علم امتناع السجود عليه وتعمد بطلت صلاته والا عاود
نعم جرى على نحو عود او منديل بيده لا نحو كفة كسر يترجى حركته لانه
غير محموله قبل استثنى سجوده على نحو رقة التصقت بجهته وارتفعت معه
فان صلاته صحيحة مع انه يسجد على ما يتحرك حركته انتهى وليس يصح
لانها عند ابتداء السجود عليها غير متحركة حركته وارتقاها معه انما يور
فيما بعد **ولا يحل وضع يديه** اي بطنهما **وركنيته** بضم اوله **وقد عرفت**
اي اطراف بطون اصابعهما في سجوده **في الاظهر** لان الجبهة هي المقصود
بالوضع كما مر ولانه لو وجب وضع غيرهما لوجب الابعاء به عند التحرك **قلت**
لا يظهر وجوبه على مصلاة في حال كونه مطمينا في ان واحد مع الجبهة
ظهر والله اعلم للحزب المتفق عليه امرت ان يسجد على سبعة اعظم وذكر
الجبهة وهذه الستة نعم لا يجب وضع كلها بل يكفي جزء من كل من بطني كفيه
او اصابعهما ومن ركنيته ومن بطني اصابع رجله كالجبهة دون ما عدا ذلك
كالخرف واطراف الاصابع وظهرها وليس كشفها الا الركبتين فيكون لا يجب
التحاشي عليها الا من كان نزع به عبارة التحقيق والمجموع والروضة بخلاف
الجبهة لانها المقصود الاعظم كما يجب كشفها والابعاء او تقربها من الارض
عند تعدد وضعها دون البقية ولا يجب وضع الالف بل يسهل لقوة الخلاف فيه
ومن ثم اختير وجوبه لنصريح الحديث به **تبيين** له ثم اراد احد من المتأخرين
الركبة وعرفها في القاموس بالضم موصل ما بين اسافل اطراف الفخذ والاعلى
الساق انتهى وصرح ما بين في الثامن وما بعده ايضا من اول الفخذ عن اخر
الفخذ الاول اعلى الساق وعليه فكأنهم اعتدوا بذلك لعرف لبعد تقيد الحكم
بحدها اللغوي لعلته جدا الا ان يقال ان ما هو موصل ما قدرناه وهو قريب
ثم رايت الصحاح قالوا الركبة معروفة فبين ان المداها على العرف الكلام
في التشرع وهو يدل على ان القاموس ان لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتدوا
في حد لها بذلك عليه وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة الى غيرها كما ياتي
اول التعريف **ويجب ان يطمئن** فيه الامر بذلك في خير المسمي صلواته وان
ينال سجدة بفتح جيمه وكسر هاء اي محل سجوده **تقارعا** واسمه بان يتقابل
عليه لو كان تحته نحو قطن لا يكس وظهر اثره على يده لو كانت تحته حجر
واذا سجدت السابق وتخصيص هذا بالجبهة ظاهر فيما مر في الركوع **فلو سجد**
قلبي غيرها **ويجب ان لا يهوي لغيره** نظير ما مر في الركوع **فلو سجد**
من الاعتدال **لوجه** اي عليه فهو الم محسوب له لانه لا بد من ثبته او فعل
اختياري ولم يوجد واحدا منهما **وجب العود الى الاعتدال** مع الطائفة

اي

ع

حيث

ان سقط قبلها ليهوي منه فان قلت ما وجه هذا التفرع مع ان
ما قبله يفهم عدم وجوب العود لانه مع السقوط قهرا يصدق عليه انه
لم يهوي للغير قلت بوجه بان الهوى للغير المفهوم من المثل انه لا يعتد به ما
مسئله السقوط لانه يصدق عليها انه وقع هويها للغير وهو لا يخرج
سقوطه من الاعتدال ما لو سقط من الهوي بان هوي ليحجر فسقط فانه
لا يرضى لانه لم يصرفه عن مقصوده نعم ان سقط على جهته بقصد الاعتدال
عليها او لجنبه فانقلب بنية الاستقامة فقط ولم يقصد صرفه عن السجود
فيهم للصارف فيعيد لكن بعد ادنى رفع في الاولى كما هو ظاهر والجلوس
في الثانية ولا يقيم والابطال ان علم وتعمد اما اذا انقلب بنية السجود او لا
بنية سي او بنية ونية الاستقامة فيجزئه **وان ترتفع اسافله** اي عجزته
وما حولها **على اصابه** ان ارتفع موضع الجبهة والافقي مرتفعة كذا قبله
نظر لانه قد يستوي ولا يرتفع ولا يختاس ونحوه **في الاصح** للاتباع وسلكه
صحيح نعم من به علة لا يمكنه معها ارتفاع اسافله بسجدا مكانه الا ان يمكنه رفع
نحو وسادة ومحصل التنكيس فيجب ولا ينافي هذا قولهم لو سجدوا لا يسجدون
راسه او صدغه وكان له اقرب الى الارض وجب لانه مبسوط انتهى لانه هنا
قدر على زيادة القرب وقرب المقدور عليه وضع الوسادة لا القرب فلم يلزم الا
مع حصول التنكيس لوجود حقيقة السجود حينئذ لعدم قد يؤخذ من قولهم
الذكر انه لو لم يمكنه زيادة الاتحاف الا بوضع الوسادة لزمه وضعها وهو
محتمل **تبيين** اليدان من الاعلى كما علم من حد الاسافل حينئذ فيجب فيها
على اليد ايضا **كله** الله **يذكر نيا** **يه** للاتباع **بلا رفع** ليدريه رواه البخاري
ويضع ركنيه وقدميه **ثم يديه** كما صح عنه صلى الله عليه وسلم **ثم جبهته** **والله**
للاتباع ايضا وليس وضعهما معا وكشف الالف **ويقول سبحان رب الاعلى** **وكل**
للاختصاص **بحدت** **وبك** **امنت** **وكلا** **اسلمت** **حدوه** **هي** اي كل يدي وعبر عنه بالوجه
كثير ما قدمته في الافتتاح **للذي خلقه** اي اوجده من العدم **وصورة** على هذه الصورة
البربعة العجيبة **وشق** **حمدة** **ونصرة** اي منفذها بحوله وقوته **نمازك الله احسن**
اي مقابل **متكبيه** وعبارة التمايه ووضع يديه على موضعها في رفعهما انتهى وفي
حديث التصرع بذلك **يا شرا** **صابعة** **مضمومة** **للقلبة** **وبفرق** **ركنيتين** وقدميه
قد رتب موجهها اصابعهما للقلبة ويرزها للقلبة ويرزها من ذيله مكشوفة
حيث لا خوف **ويرفع** **بطنه** **عن** **مخذيته** **ومرفقيه** **عن** **جنبه** **في** **متعلق** **ببفرق**
وما بعده **وكي** **عه** **وسجوده** للاتباع المعلوم من احاديث متعددة في ذلك
الا تفريق الركبتين ورفع البطن عن الفخذين في الركوع فيما سأل السجود **ونظم**
المراة **لدا** **بعضها** **على** **بعض** **وتلصق** **بطنها** **بفخذها** **في** **جميع** **الصلوة** **لان**
استزائها وحديث فيه لكنه منقطع **ومثلها** **الخصي** **في** **ذلك** **الحق** **احتياطا** **وكذا**

والاصابع

117

فبين

لا سيما في شرح العباد والذرائع في الصلوة والسلام على صاحب
المقام المحمود مع الرد الواضح على من زعم شذوذ الشافعي بالحكام
سنة ما في الأول لا يركن في الأخير فثبت كالتشهد **في الصلوة**
في التشهد الأول على الأصح لنبأه على التحقير ولأن فيها ثقل ركعتين
قولي على قول وهو مبطل على قول واختير مقابلة الصلوة أحاديث
فيه والله مروا أول الكتاب وقيل كل مسلم أي في مقام الدعاء والخوة
واختاره في شرح مسلم **فرض** وقع هنا للقاضي ومن تبعه أنه لو شغل
أثناء الصلوة في مبطل لأطهر **فرض** أنه أكثر كالتشك في اليقين والمعتدل أنه
لا يؤثر كما يأتي في سجود السهو **وتن** الصلوة على **الأول** في التشهد
الأخير وقبل يجب للأمر بها أيضا قبل يجب على أربهم لذلك أيضا
التشهد مشهور وفيه أحاديث بالفاظ مختلفة اختار الشافعي منها
تشهد ابن عباس رضي الله عنهما لما خره وقوله أنه صلى الله عليه وسلم
كان يعلمهم السورة من القرآن وفي زيادة المباركات فيه فهو أوفق
بقوله تعالى تحية من عند الله مباركة طيبة وهو التحيات أي
كل ما يحيي به من التثاوي والمدح بالملك والعظمة وجمعت لأن كل ملك
من ملوك الدنيا كان له تحية مخصوصة فجعل ذلك كله لله تعالى بطريق
الاستحقاق الذي دون غيره المباركات أي التاميمات الصلوات أي
الخمس وقبل أعم الطيبات أي الصالحات للتشأن على الله تعالى وحمله
ترك العاطف هنا مرت أول الكتاب لله السلام أي السلام من الألفاظ
عليه خطوب إشارة إلى أنه الواسط العظمى الذي لا يمكن دخول حضرة
القرب الأبد لأنه وحضوره وإلى أنه أكبر الخلفاء عن الله تعالى وكانت
خطابه كخطابه إليها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أي جميع صالح وهو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق عباده
من المليك ومومي الأئمة والجن والشهداء لا اله الا الله والشهادات
محمد رسول الله ولا يسأل أوله بسما الله وبالله قبل والخير فيه ضعيف
واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه ولا يبطل صلواته
أن تعدد وصريح في التيمم بوجوب موالاته وسكوت عليه وفيه ما فيه
وأقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
وعلى عباد الله الصالحين **التشهد** **أنا لله** **والله** **وأشهد أن محمدا رسول الله**
لورود إسقاط المباركات بل صحتة قال في المجموع ولورود إسقاط الصلوات
قال غيره والطيبات ورد بأنه لم يرد إسقاطها كما صرح به الرافعي وعليه
ما فهمنا من تعان للتحيات واستفاد من المتن أن الأفضل تعريف السلام وأنه
لا يجوز إبدال اللفظ من هذه الألف ولورود فيه كالتبني بالرسول وعكسه
ومحمد باحمد أو غيره وكذا في سلام التخلل يفرق بينهما وبين ما يأتي في
محمد في الصلوة عليه بأن الفاظها الواردة كثر اختلاف الروايات فيها

الصحیح

بل
محکم
الایة لا یعلمهم

فدل على عدم التعبد بلفظ محمد فيها لا يقال قياسه أن لفظ الصلوة
عليه لا يتعين لأننا نقول إنما يتعين ما فيها من الخصوصية التي لا توجد
في غيرها ومن ثم اختص بها الأنبياء صلى الله عليه وسلم وقضية كل
الأوزار أنه يراعى هنا التشديد وعدم الإبدال أو غيرها نظير ما مر في الفتح
نعم النبي فيه لغتان الهمز والتشديد فيجوز كل منهما لا تركهما
مع أن فيه إسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام فإنه محذور
غير معبر للمعنى ويؤخذ مما نقرر في التشديد أنه لو أظهر البون المذموم
في اللام في أن لا الله ابطل تركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن بظاهر
الفرع عدم البطالة بأنه لحن لا يغير المعنى ممنوع لأن محله كذا حيث لم
يكن فيه ترك حرف والتشديد بمنزلة الحذف كما صرحوا به نعم لا يبعد عذر
الجاهل بذلك من تخفيفه ووقع لأن كين أن فتحه لام رسول الله من عارف
متبحر حرام مبطل ومن حمله جازم غير مبطل أن لم يمكنه التعلم والأرط
انتهى وليس في محله لأنه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمة ولو وقع العلم
والتعمد فضلا عن البطالات نعم إن قوى العالم الوصفية ولم يضر خبرا
ابطل لفساد المعنى حينئذ **وقيل بحذف** **وبركاته** لأعنا السلام عنه **وقيل**
حذف الصالحين لأعنا إضافة العباد لله تعالى عنه ويرد بصحة الخبر
به مع أن المقام مقام أطنا فلا ينظر لما ذكر **ونقول** **جواز** **وان**
محمد رسول الله قلت **الأصح** أنه لا يجوز له أن يقول ذلك ولا يجب عليه إعادة
لفظ **التشهد** فيقول **وان محمد رسول الله** وثبت ذلك في صحيح مسلم **والله**
أعلم لكن بلفظ **وان** محمد عبده ورسوله فالمراد إسقاط لفظ **التشهد** والحاصل
أنه يكفي والتشهدان محمد عبده ورسوله رواه الشيخان والتشهدان محمد رسول الله
وان محمد عبده ورسوله رواها مسلم ويكفي أيضا **وان** محمد رسول الله **وان**
لم يرد لأنه ورد إسقاط لفظ **التشهد** والأصناف الظاهر تقوم بزيادة عبد الله
وان محمد رسول الله خلافا لما في أصل الروضة أيضا على ما يأتي لأنه لم يرد وليس فيه
ما يقو من مقام زيادة العهد وزعم الأذري أن الصواب إجازة لثبوت
في خبر ابن مسعود بلفظ عبده ورسوله يرد بان هنا ما قام مقام المحذوف
وهو لفظ عبد ولا كذلك في ذلك ولا ينافيه أن التعبد غالب على الفاظ **التشهد**
ومن ثم لم تجز أبدال اللفظ من الفاظ السابقة بمراعاة كما مر أن تعانير الصغ
الواردة هنا اقتضى أن يقاس بها ما في معناها لا غير فلا يقاس **وان** محمد
رسوله على الثابت وهو **وان** محمد عبده ورسوله ويتردد النظر في **التشهد**
أرسل رسول الله وظاهر المتن وغيره إجازة ووقع في الرافعي أنه صلى الله
عليه وسلم كان يقول في تشهد **أنا لله** **والله** **وأشهد أن محمدا**
نعم إن أراد تشهد الأذان صح لأنه صلى الله عليه وسلم أذن مرة في سفر
فقال ذلك **تنبيه** علم حافرة هنا أن الرافعي في المحرر وأصل الروضة
على ما تقتضيه عبارته قائل بجواز **وان** محمد رسول الله فلذا استدل عليه

والله

المصنف ما افهم منه ووقع للشارح خلاف هذا التفسير وهو صحيح في نفسه
لكن يلزم عليه ان قوله قلت الى اخره زيادة محضه وكان شبهه ان ثبت عنه
ان الرافي لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن التوحيد والمحرم **واقل المصلح**
على النبي صلى الله عليه وسلم الواجب **واقل المصلح** **واقل المصلح** **واقل المصلح**
والمستوفى على الاصح **اللهم صل على محمد وآل محمد** **واقل المصلح** **واقل المصلح**
على محمد وآل محمد لما اظهره صلى الله عليه وسلم من رسول الله او النبي كونه
احد وخلقوا الحاشي وبما ياتي في الخطبة بان الصلوة محتاطة لها الا في وقت
عن ادنى الجاهل ولا يجزي عليه ههنا ولا في ذلك **واقل المصلح** **واقل المصلح**
اي عاملا في خلقه ما ثابتهم عليها او محو دبا قوالهم وافتعالهم **محمد اي**
ما جد وهو الكامل شرفا وكرما **سنة في التشهد الاخير** ولو للامام الامر بها
في الاحاديث الصحيحة فيقول اللهم صل على محمد وعبدك ورسولك النبي
الى محمد وعلى آل محمد وآل محمد ودرسته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في
العالمين اترك محمد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد وآل محمد ودرسته كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين اترك محمد مجيد وفي روايات زيات
اخرينتها مع ما يتعلق بهذه الاقاظ وما قاله العلماء في هذا التشبيه وانه لا
دلالة فيه بوجهه على افضلية ابراهيم على نبينا صلى الله عليه وسلم في الدار
السابق انفا وانما في الادريجي تدب هذا الامام غير من مر لظوله ثم تحت
امتناعه لو خرج به وقت الجمعة ونظري غيرها والوجه كما علم مما مر
في المداينة متى شرع فيها وقد بقي وقت يسعها جان الانبياء لذكره فان
خرج الوقت والامم يجوز وكذا الدعاء بعد اي بعد ما ذكر كل سنة ولو للامام الامر
به في الاحاديث الصحيحة بل يكره تركه في وجوب بعضه لاني واما
التشهد الاول فيكره فيه لمنايه على التخصيف لا ان فرقة قبل امامه فيدعو
حينئذ كما هو ظاهره بلحق به كل تشهد غير محسوب للامام بل هذا داخل
في الاول وان المراد به غير نظير الاخير نظير ما مر في الاخير وقضية المتن وغيره
انه لا فرق بين الدعاء الاخر في والدينوي وقا اجمع انه لا اول سنة وفي الثاني
مباح ولو نحو ان في امة صيفتها كذا خلافا لمن منعه اما الدعاء بحرم فيمثل
لها **وما تورد اي المنقول عنه صلى الله عليه وسلم افضل** من غيره لانه صلى الله
عليه وسلم المحط باللاق بكل محل بخلاف غيره **ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت**
وما اخرت لا استخالة فيه لانه طلب قبل الوقوع ان يعفرا ذوقه ولما السقا
طلب المغفرة لان لما سيقع **الى اخره** وهو ما السرت وما اعلنت وما السرت
وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت الموفق لا اله الا انت **رواه مسلم وروي**
ايضا اذا فرغ احدكم من التشهد الاخير فليتعوذ من اربع من عذاب القبر
ومن عذاب القبر ومن فتنه الحيا والممات ومن فتنه المسيح اي بالخلابة
لا ارض كلها الامكة والمدينة وبالحالامة مسوخ العين الرجال الكذاب
واوجب هذا بعض العلماء ويندب التعميم في الدعاء بالخبر المستغنى ما من دعا

بني

ابن

الحمد لله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه
صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول اللهم اغفر لي فقال وعك لو عمت لا يغيب
كفي في اخرى انه ضرب منك من قال اللهم اغفر لي وارحمي فترقا له عمن
في دعايك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي ذلك رد على
من منع الدعاء بالمغفرة للمسلمين اذ لا يلزم منها ولو عامه عدم دخول البعض
النار لصرفها بان تعم افراد المسلمين دون جملتهم فان نوى تعمهم
هذا ايضا امتنع بل ربما يكون كفر المخالفته ما علم قطعا ضرورة انه لا بد من دخول
جميع منهم النار **فيسن ان لا يزيد الامام في الدعاء على قدر اقل التشهد** **واقل**
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بل لا فضل انه يفتن عن ذلك كما في
الروضة وغيرها لانه تبرع لها فان ساواها كره اما المأموم فهو تابع لامة
واما المنفرد ففضيلة كلهم الشيخين انه كالامام لكن اطلالنا خرون في ان
المذهب انه يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو ومثله امام من مروطا
ان محل الخلاف فيمن لم يسن له ان تصار نحو داخل **ومن عجز عنهما اي**
التشهد والصلوة **ترجم** وجوبا في الواجب وينبغي المندوب لما مر في الترم
ويترجم للدعاء اما تورد عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلوة **والدعاء**
المندوب اي اما تورد ذلك **العاجز** عن النطق لهما بالعربية كما يترجم
عن الواجب لحيارة الفضيلة وينتدب النظر في عام جز قصير بالتعلم هل
يترجم عن المندوب اما تورد وظاهر كلامهم ههنا انه لا فرق وفيه ما
فيه **لا العاجز** عن غير المأمور منهما فلا يجوز له ان يخترع غيرهما ويترجم
عنه جزها فتطلب به صلاته **ولا القادر** على ما تورد ههنا فلا يجوز له التزهد
عنهما وتبطل به صلاته **في الاصح** اذ لا حاجة اليها حينئذ في حصر مصل
فرضه في نقل فكل عليه لم يورث على المعتدل وفارق ما مر في وضوء الاحياط
بان النية ههنا بينت ابتداء على يقين بخلافه في غير ذلك فقول التقيض ضابط
محصرا في التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ياتي ذلك قول التقيض ضابط
ما يتبادر به الفرض بنية النقل ان تسبق بنية شتمها من تلك العبادة بنوي به
النقل وصادف بقا الفرض عليه لان معنى ذلك التتميم ان يكون ذلك
يأتي **في الثاني عشر السلام** للخبر السابق وحليلها التسليم ونحو ايقاعه الى انها
ميم عليهم حال التعود او بدله وصدره للقبلة والمعنى فيه انه كان مستغنى لا
عن الناس فتر قبل عليهم كغايب حضر **واقله السلام عليه** لانه الثابت عنه
صلى الله عليه وسلم فارقا عليل او السلام عليه او سلامي عليكم متعمدا عالما
بين السلام عليكم فلا لانه دعا ومر اجزا عليهم السلام مع كراهته وتشرط المولاة
التحريم وعليتهم **واقله** **جواز سلام عليهم** كما يجوز في التشهد والقيام التتوين مقام
القلت **لاصح المنصوص** **لا يجوز** به بل يتطرد به صلاته اي ان علم وتعد **والله اعلم**

لا يجوز

بني

لا يتصل لأنه لم يتصل بخلاف سلام التشهد والتسليم لا يقوم مقامه في التعريف والعموم
 وغيرهما والواجب مرة واحدة ولو مع عدم الثبات فقد صح أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يسلم مرة واحدة تلقا وجهه ويخذه جوارا السلام بكسر فسكون ونفتحة
 عليكم أن كوى به السلام لأنه يأتي بمعناه وبه فارق ما مر في سلامي **والأصح أنه**
لا يصب فيه الخروج من الصلوة كسائر العبادات ولأن النية تلحق بالفعل
 دون الترك فاندفع قياس المقابل وعليه يجب قضاها بآول السلام عليكم كما ليس
 على الأول والخروج من الخلاف فإن قدمها عليه بطلت عليها كما لو أخرها عن أوله
 على الضعيف قيل يستثنى على الأصح مسألة واحدة تجب بنية التخلل وهي ما لو
 أراد متعمدا أن يقطع عدد التقليل عند الانتهاء في صلواته عما لم يتصل عليه بنية
 فوجب قصد التخلل قاله الإمام انتهى وفيه نظر وما يدفعه أنه لا يثبت
 له النقص إلا بنية إياه قبل فعله وحينئذ تبطل علة المار كونه لا يثبت
 للنقص متضمنة لسلامه الذي رآه فلم يخرج لنية أخرى ولعل مقالة
 لإمام هذه مبنية على أنه لا يجب بنية النقص قبل فعله **واكمل السلام** وليس
 أدنى بعد لفظة الخبر الصحيح فيه **عليه ورحمة الله** لأنه المأثور دون
 وبركاته الآتي الجارية واعترض بأن فيه أحاديث صحيحة **من قولهم**
مرة وثلاثا مرة ويسن لفصل بينهما **ملتفتا في المرة الأولى حتى يروى**
الأعين لاخذة وفي المرة الثانية حتى يروى **أليس لاخذة** الحديث
 الصحيح بذلك وحترم الثانية أن وجد قبلها أو معها يبطل كحدث أو
 شك في مدة مسح وبنه إقامه ووجود عار للستره وخروج وقت جمعة
 ويسن ابتداءه في كل مستقبل أو إضافة مع تمام النفاة **ما رواه** المطا
 أما ما رواه ما أو منقرد **السلام على من التفت إليه ممن عن عيینه** بالتبشير
 الأولى **عن يساره** بالتسليم الثانية **من ملبكه ومومني أس وجن** الحديث
 الحسن بذلك قال الأصموي ولا شك في نذب السلام على المخاذي أيضا
 فينبو به على من خلفه أو أمامه بأيهما نشأ والأولى أولى **وينوي الإمام**
 والمأموم كما علم مما فقرر واحتاج له لئلا يغفل عن المقتدين **السلام** أي
 ابتداء **على المقتدين** فينبو به على كل من عن عيینه بالأولى وعلى من عن
 يساره بالثانية وعلى من خلفه أو أمامه في المأموم بأيهما نشأ والأولى
 أفضل **وهم أي المقتدون** يسن لهم أن ينويوا **الرد** على بعضهم ممن يسلم
 عليهم **وعليه** أي الإمام فمن على عيّن المسلم ينويه عليه بالثانية ومن على
 يساره ينويه عليه بالأولى ومن خلفه أو أمامه ينويه بأيهما نشأ والأولى
 أفضل لخبر أبي داود وغيره بذلك واستشكل ما ذكره فيمن على يساره بأن
 الإمام إنما ينويه عليه بالثانية فكيف يرد قبل السلام عليه ويرد بان ذلك مني
 على الأصح أن الأولى للمأموم أن يؤخر تسليمه إلى فراخ تسليمي الإمام
 واحتياج السلام لنية بانه لا معنى لها فإن الخطاب كاف في الصلوة
 وأي معنى لها والصريح لا يحتاج لنية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة

نيماء

في اد السنة ويحجب بأن المسلم خارجها لم يوجد لسلامه صارف عن موضعه
 فلم يحتج لها وأما فيها فكونه واجبا في الخروج منها صارف عن انصرافه
 للمقتدين بالنسبة للسنة فاحتج لها هذا الصارف وأركن صريحها أنه
 عند الصارف يشترط فيه أيضا القصد والحقت الثانية بالأولى في ذلك
 لأن نية الصارف عن ذلك أيضا ولو كان عن عيینه أو يساره غير متصل بركه
 الرد لانصرافه للتخلل دون التامين المقصود من السلام الواجب له ولا أن
 المصلي غير متاهل للخطاب ومن ثم لو سلم عليه لم يلزمه الرد ليس كما يجب
 وقباسة نديه هنا أيضا **الثالث عشر ترتيب الأركان** أجماعا لكن مطلقا
كأن ياتي عددها المشتمل على قرن البنية بالتكبير في القيام والقراءة به والتشهد
 والصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وقعودها فعد ركعتي الجزئية
 لتكبير ومعنى الفرض صحيح ومن ثم صح في التفتيح أنه شرط ودعوى أن
 ما ذكر ترتيبا باعتبار الأركان لا بد من تقدم القيام على البنية والتكبير والقراءة
 والجلوس على التشهد واستحضار البنية على التكبير وهي ترتيب حسي وشري
 لا يقيد لما مر مما يعلم منه أن ذلك التقديم شرط لحسان ذلك لأركن على أن
 في بعض ما ذكره نظرا ويتعين الترتيب لحسان كثير من السن كالافتتاح
 ثم التعمد والتشهد الأول ثم الصلوة فيه وكون السورة بعد الفاتحة وكون
 السورة بعد الفاتحة وكون الدعاء آخر الصلوة بعد التشهد والصلوة وفي الروض
 وأصلها أن الموالاة ركن وفي التفتيح أنها شرط وهو المشهور وهي عدم
 نظول الركن القصير أو عدم طول الفصل أو السلام في غير محلها سببا أو عدم
 طول أو عدم مضى ركن إذا شك في البنية والأوجب الاستيفاء **فإن تركه**
 أي الترتيب عدا بتقديم ركن قولي هو السلام أو فعي **بأن يحذف ركوعه**
 مثلا بطلت صلاته أجماعا لثلاثة إما تقديم القولي غير السلام على فعي
 كشهد على سجود أو قولي كصلوة على تشهد آخر فلا تطل الصلوة لكنه يمنع
 حسان ما قدمه **وإن سهى** بتركه للترتيب **فما أتى به بعد المتروك لغو**
 لوقوعه في غير محله **فإن تذكر غير المأموم المتروك قبل طوع فعل مثله** من
 ركعة أخرى **فعله** بمجرد التذكر والابتطت صلواته والشك كالتذكر ولو شك
 راكمه قر الفاتحة أو ساجدا هل ركن واعتدل قام فورا وجوبا ولا يكفيه في الثانية
 أن يقوم راكمه كذا في التذكر كما مر فما اقتضا كلامه من الافتضار على فعل المتروك
 محله في غير هذه الصورة أو قايما هل قر المرتزمة القراءة فورا لأنه لم يتثقل عن
 محلها **ولا يتذكر** حتى بلغ مثله في ركعة أخرى **فما أتى به** أي المتأمل المفعول **ركعة**
 حسانه عن المتروك **وإن عاود** **وتذكر الباقي** من صلواته لأنه التي ما بينهما
 هذا أن كان المثل من الصلوة والأكسيرة تلاوة لم تجز وعرف عني المتروك
 ومحلها **والأخذ باليقين** وإن بالباقي نعم متى جوز أن المتروك البنية أو تكبيرة
 لأحرام بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا مضى ركن لأن هنا يتفق ترك

ب

عوا

انضم لغيره ما ذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك وفي تلك الأحوال كلها ما
 عند المبط منها يسجد للسهو نعم ان كان المترك السلام الى به ولو بعد طول الفصل
 ولا يسجد للسهو لقوات محله بالسلام المأني به **فلو تيقن في آخر الصلاة** او بعد
 سلامه قبل طول الفصل ونحوه بغير معصية وان مشى قليلا وحول
 عن القبلة وكذا يقال في جميع ما يأتي **ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدها**
واحد تشهد لما مر او غيرها اي الأخيرة **ركعة** لجمال التاقيده بسجدة
 ما بعدها وإلغاها فيها **وكذا ان شك في كونها من الأخيرة او غيرها**
 فجعلها من غيرها لتزيمه ركعة لأنه لا سواها فهو احوط **وان علم في قيام**
ثانيه ترك سجدة من الأولى مثلا او شك فيها نظر **وان كان جالس بعد السجدة**
 التي فعلها من الأولى **سجد** فوراً من قيام واكتفى بذلك الجالس وان ظنه لا يسجد
وقبل ان يجلس ثانية لاستراحة لظنه أنه انى بالسجدة من جميعاً **ثم يكف**
 السجود عن قيام بل لا بد من جلوسه مطمئناً ثم يسجد ركعة لقصد النقل فلم ينب
 عن الغرض كما لا تقوم سجدة التلاوة عن سجدة الفرض وروى بان تلك من الصلاة
 لتناوليتها بطريق الاتصال لا التبع فجزأت عن الفرض كما لا يجوز التشبه
 الأخير وان ظنه الأول هذه ليست منها فلم تشتملها هيتيها اي بطريق الاتصال
 المتضمنة للحساب عن بعض اجزاها فلا ينافي في شمولها لطريق تتبعها القراءة
 المندوبة فيها حتى لا تجب لها ثبوت اكتفاء بنية الصلوة وبذلك يظهر التحاق قول
 البخاري لو سلم الثانية على الاعتقاد أنه سلم الأولى ثم شك في الأولى وان
 أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لأنه انى به على اعتقاد النقل فلو
 للسهو ثم يسلم انتهى فوجه عدم حساب الثانية ان نية الصلوة لم تشتملها بطريق
 الاتصال لوقوعها بعد الخروج منها واختلافهم في انها من الصلوة أو لا وفي موضع
 ما يقتضي كلامهما وجمع باهما من بطريق التبع لا الاتصال وحيد في سجدة
 التلاوة وليست كجلسة الاستراحة وبذلك يتجه ايضا ما لمحت انه لو نوى سجدة
 مطلقاً ففتشها أثناء بنية ان يقوم بعد الركعة او أكثر ثم بدد ان لا يقوم لم يسجد
 ذلك الشك لأنه لم يفعله في محل المتعين له بطريق الاتصال **والا** يكن قد جلس
ثم سجد لان الجالس ركن لا رخصة في تركه **وقبل سجدة فقط** لان الغرض الفصل
 وقد حصل بالقيام وردوه بان الغرض الفصل بحية الجالس كما لا يقوم القيام بمقتضى
 جلوس التشهد **فان لم** او شك في **آخر باعية ترك سجدة** جمل موضعها واجب
 وكعتان لان الاسواق قد يترك سجدة من الثالثة فتتخير الأولى بالثانية والثالثة
 بالارابعة ويلغو باقيا **او ترك ثلاث جمل موضعها واجب ركعتان** كما علم بالأولى
 مما قبله وصوب الاستوي ومن تبعه في هذه ان الاسواق زومها مع سجدة واحدة من الاربع
 خيالاً باطل لان الاسواق قد يترك الأولى والثانية بالثانية وسجدة واحدة من الاربع
 فترك الأولى الأولى يلغي الجالس لأنه لم يسبقه يسجد فيبقى عليه منها الجلوس والاربع
 الثانية وحيداً فيتعذر قيام الأولى الثانية مقام ثانية الأولى لما تقدم ان
 انه لا جلوس قبلها يعتد به نعم بعد جلوس التشهد وهو يقوم مقام الجلوس بان

ثانية
 من الصلاة
 لا اتصال

التشهاد الثاني
 من الصلاة بطريق
 الاتصال

من الركعة الثانية

السجدة من الركعتين ركعة الاسجدة فتكمل واحدة من الثالثة ويلغو
 باقيا والارابعة ترك منها سجدة فيسجد بها لتبني الثانية ويأتي ركعتين انتهى
 وما ذكره هو الجبال الباطل كما بيده التشاي وغيره كالسبكي او ما ذكره خلاف
 تصويرهم لخصهم المترك حساباً وشراً فيه في ثلاث وهذا فيه ترك رابع هو
 الجلوس وانما فهم على ان المترك من الثالثة واحدة بحالها محيلة فانه عليه كم
 بات منها بشي على انهم لم يعقلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس بل ذكره في بعض
 المثل على طبق ما ذكره بناء على الاصح السابق ان القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى
 مقابله فالاعتراض عليهم عطفه عن كلامهم الذي استفيد منه انما في المتن
 مفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعتزضون مفروض فيمن ترك مع الجلوس
 شرعاً وان انى به حساباً **ترك أربع جمل موضعها** **سجدة ركعتان** بلزمه الاثبات
 بها احتمال ترك واحدة من الأولى وواحدة من الرابعة وثنتي الثالثة فتتم له الأولى
 بالثانية وثنتي عليه سجدة من الرابعة فيأتي بها ثم ركعتين او ترك سجدة الأولى
 وواحدة من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل ان ركعتان الركعتان
 فرض ترك جلوس ايضاً وجب ركعتان ترك ركعتان بتقدير ترك الأولى والثانية
 الثانية وثنتي الرابعة فحاصله من الثلاث ركعة ولا يسجد في الرابعة واسوامته
 قد يثنى الثالثة بدل ثنتي الرابعة لا تدجينه يلزمه ثلاث ركعات الأولى
 بغير مجلسه من الثانية وسجدة من الرابعة ويبطل ما عدا ذلك **او ترك خمس ركعات**
 جمل موضعها **ثلاث** من الركعات يلزمه الاثبات بهن لاحتمال ترك واحدة من الأولى
 وثنتي الثانية وثنتي الثالثة والسادسة من الأولى والرابعة فتكمل الأولى بالارابعة
 ويبقى عليه ثلاث **او ترك سبع فسجدة ثم ثلاث** او غان **سجدة ثلث**
 ويتصور ذلك بترك طمأينته او سجود على نحو عمامته وفي ذلك يسجد للسهو فان
 تذكر ترك سنة انى بها ما بقي محلها بخلاف رفع رقع اليد من بعد التكبير والافتتاح
 بعد التعمد لقوات اسمه وفارق الاثبات بتكبير العبد بعد بقا اسمها فكان
 فقد عمن كمنه لا شرطاً **قلت لسنا اذمة نظره** اي المصلي ولو اعمى وان كان عند
 الكعبة او فيها **الى موضع سجدة** في جميع صلاته لان ذلك اقرب الى الخشوع
 وموضع سجدة اشرف واسهل نعم السنة بقصر نظره على مسجدة عند رفعها
 ولو مستورة في التشهد لخبر صحيح فيه وقول الماوردي والرواي يسن نظره
 للكعبة وجه ضعيف كما ذكره لا سيما البلقيني فانه بالغ في تزيفه وردة وبحث
 بعنه المصلي على الجنازة ينظر اليها وكانه اخذ من كلام الماوردي هذا وقد علمت
 ضعفه فليتنظر محل سجدة لو سجد قبل **لكن** اي قال العبد ري من اصحابنا كبعض التابعين
عن الحسن عبيد لأنه فعل اليهود وحال النبي عنه لكن من طريق ضعيف **والا** فقد
 الذهن فيكون سبباً لصور القلة وجود الخشوع الذي هو سر الصلوة وروحها
 ومن افترى ابن عبد السلام مانه أولى اذا شوش عدمه خشوعه او حضور قلبه مع
 ربه اما اذا اختش منه ضر نفسه او غيره فيكره بل يحرم ان ترتب حصول ضرر

121

عليه

مشقة

عليه لا محتمل عادة كما هي ظاهر وقول الأذري كان الأحسن ان يقول ان لم يكن
فيه مصلحة ممنوع عن تبينه قدينا في سلمة الكراهة ما نقل في مجموعته انه يمكن
ترك سنة من سنن الصلوة الا ان يجمع بأنه اطلق الكراهة على خلاف الأولى
او مرادة السنن المتأخرين في خلاف في وجوبها كما يأتي او اخر المطال
بزيادة **ويس** الخشوع في كل صلاة بقلبه بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وان لم يكن
بالأخرة وهو رجه بان لا يبعث باحدها وظاهر ان هذا هو مرادة لانه سبيل الأول
بقوله وفراغ قلبه ان يجعل ذلك سبيله ولذا خصه بحالة الدخول وفي الآية
المراد كل منهما كما هو ظاهر ايضا وذكر لثاء الله تعالى في كتابه العزيز على ما عليه
ولا تنفك ثواب الصلوة بان تنفك كما ذكرت عليه الأحاديث الصحيحة وكان لنا وجهان
جمع انه شرط للصحة لكن في البعض فيكون الاسترسال مع حديث النفس **الخشوع**
كنسوية رداية او عما منه لغرض ضرورة من تحصيل سنة او دفع مضرة وفيما نخرج
ومما حصل الخشوع استحضاره انه بيت ملاك لما هو الذي يعلم السر واخفى
عليه كينائية وانه رعايته بالخير لعدم قيامه بحق دينه فيرد عليه صلواته **ويس**
لذ بر القراء اي تأمل معانيها اجمالا لا تفصيلا كما هو ظاهر لانه يشغله عما
هو بضدده قال تعالى ليديرواياته افلا يتدبرون القرآن ولان به يكمل قصود
الخشوع والادب وترتيبها وسؤال او ذكر ما يناسب ملتزم من رحمة او رغبة او
تنزيه او استغفار **ويس** تدبر الذكر كلقراءة وقضيته حصول ثوابه وان جهل
معناه ونظر فيه الاسوي ولا يأتي هذا في القرآن للتعبد بلفظه فائيب قاري
وان لم يعرف معناه خلاف الذكر لا بد ان يعرفه ولو بوجه **ويس** دخول الصلوة
بشأنه لانه تعالى ذمنا ركيه بقوله عز قايلا واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالا
والكسل الفتور والتواني **وفراغ قلب** عن الشواغل لانه اعون على الخشوع وفي الخبر
ليس للمرأة من صلواته الا ما عفا فيه يتايد قول من قال ان حديث النفس في الصلاة
او الاسترسال مع الاضطراب منه يبطل الثواب وقول القاضي بكرة ان يشكر
في امر ديني او مسكله فقهية ان عمر رضي الله عنه كان يحضر الجش في صلاة لانه
مذهبه او اضطره الامر الى ذلك على ان ابن الرفعة اخذ ان التفكير في امور الآخرة
لا بأس بغيره المحرمه موافقا من اوله **وجعل يديه تحت صدره** وفوق سترته **احدا**
بجبهته يدا للاتباع الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرهما والسنة في كيفية
الاحد كما دل عليه الخبر ان يقبض بكف يمينه كوع يساره وبعض راسعها وسامرها
وقيل بخير بين بسط اصابع يمينه في عرض المفضل يميني فترها صوب الساعد وقيل
يقبض كوعه بالهامه وكروحه كمنصر ويرسل الباقي في صوب الساعد ويظهر ان
الخلاف في الافضل وان اصل السنة يحصل بكلا الرسخ المفضلين الكفو الساعد
والكوع العظيم الذي يلي بهام اليد والكرسوخ الذي يلي خصرها وحكمة ذلك
ارتداد المصلي الى حفظ قلبه عن الحق اطلاق وضع اليد كذلك بحاذيه والظاهر
ان من احتفظ بجنب امسكه بيده فامر المصلي بوضع يديه كذلك على ما يجازي قلبه
ليذكر به ما قلناه **ويس** الدعاء في سجدة لخبر مسلم اقرب ما يكون العبد من ربه

ولا ينافي
بما في غير ذلك

اذا كان ساجدا فاجتهدوا في الدعاء فيه وما توفرت افضل وهو مشهور روي
ابن ماجه خير من لم يسئل الله يغضب عليه **وان يعين في قيامه من السجود**
والقعود للاستراحة او التشهد على طعن راحته واصابع يديه موضوعتين
بالارض لانه اعون وامشيه بالتواضع مع ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم ومن
قال يقوم كالعاجز المولود اراد في اصل الاعتقاد لا صفة ولا فقه شاذ ولا يقدم الحري
رجليه اذا خفض للنهي عنه **وتطويل قراءة الاولى على الثانية في الاصل** لانه
الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم بلفظ كان يطول في الركعة الاولى ما لا يطول
في الركعة الثانية وتاويله بانه احسن بدخل يرد كات الظاهرة في التكرار عرفا
نعم ما ورد فيه تطويل الثانية يتبع كمال اتاك في الجمعة او العید ومن الامام
تطويل الثانية في مسألة الزحام وصلاته ذات الرقاع الآتية **والذكر والدعاء بعد**
فيهما احاديث كثيرة بيتهما مع فروع كثيرة تتعلق بهما في شرح العباب عالم
يوجد مثله في كتب الفقه ويسر الاسرار بهما الاقام يريد التعليم والافضل للامام اذا
سلم ان يقوم من صلاة عقب سلامه اذا لم يكن خلفه شافا ان لم يرد ذلك فاسنة
له ان يقول على مشرفه افضل الصلوة والسلام كما اقتضاه اطلا قهم ويؤيد ان
الخلف الراشد من ومن بعدهم كانوا يصلون بحرابه صلى الله عليه وسلم ولم يعرفوا
احد منهم خلاف ما عرف منه فيبحث استنائه فيه نظروا ان كان له وجه وجبه
لا يجمع رعايه ان سلوك الارض اول من متنا الامن عيته للمؤمنين وسارة
الحراب ولو في الدعاء وانصره لا ينافي ندس بالذكر له عقبه لا يأتي به في محله
الذي ينصرف اليه على اية يوجد من قوله بعدها انه لا يقوت بفعل الرابته وانما
النايت به كماله لا غير تنبيه **ويس** كثير الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد
على الوارد كان سبع اربعا وثلاثين فقال القرائي بكرة لانه سوادب وايد بانه
دوا وهو اوان بد فيه على قايونه يصير دوا بانه مفتاح وهذا اذا زيد على اسنانه
لافتح وقال غيره تحصل له الثواب المخصوص من الزيادة ومقتضى كلام الذين
العراقي ترجحه لانه لا يثبتان بلامر حصوله ثوابه فكيف تبدله زيادة من خبره
واعنده العباد بربا ليع فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول الثواب لانه قول بلا دليل
بل الدليل رده وهو عموم من جابا الحسنة فله عشر مناتها ولم يعثر القرائي على سر
هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاث وثلاثين والحمد كذلك والتكبير
كذلك بربادة واحدة تكلمة الماية وهو ان اسماية تعالى تسعه وتسعون
وفي اما ذايته كالدوا جلالية كالكبر او جمالية كالحسن فجعل للأول التسبيح لانه
تنزيه للذات وللثاني التكبير وللثالث التمجيد لانه يستدعي النعم ويزيد في الثناء
التكبير اولا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخرة لانه تمام اسماية في الاسما
لاسم الاعظم وهو داخل في اسماء الجلال وقال بعضهم هذا الثاني اوجه ثقل وانظر
ثم استشكله عملا اشكال فيه برفيه بالدلالة للمهدي وهو انه ورد في روايات
النقص عن ذلك العدد والزيادة عليه خمس وعشرين واحدى عشرة وثلاث
ومرة وسبعين ومايه في التسبيح وخمس وعشرين واحدى عشرة ومايه

لا

الشيخ النوري

على غير التسبيح في الصلاة

في الصلاة وحده

للفتنة وعورتها خارجها في الخلوة كما مر او عند مخي محرم ما بين السرة والركبة
 وصوتها غير عورة **تفسير** غير شخشا بقوله والخفي رقا وحرية كذا في وقت
 رقا غير محتاج اليه لان عورة الذكر والانثى اللتين لا تختلف الا على الضعف
 عورة الانثى اوسع من عورة الذكر **وسطر** اي الساتر ما الاحسن كونها مغطاة
ينبغي ادراك لون البشرة وان لم يمنع حجمها وسترها ايضا ان يشتمل على المستور
 لبسا ونحوه فلا يكفي نحو زجاج وما صاف وثوب رقيق لا يمتنع على المستور
 لا يحصل به ولا الظلمة لاهلها لا تسمى ساترا عرفا وهذا يندفع ايراد اصباح الاستر
 جردتها فافها وان منعته البون لا تسمى ساترا عرفا نظرا لاختصاصها الثانية عن
 وجود جردتها **ولو** هو حرير والوجه انه لا يلزمه قطع زائد على العورة ان
 نقص به المقطوع ولو يسير لان الحرير يحجب لبسه لحاجة والنقص حادثة
 حاجة ونحوه تعذر غسله كالعدم وفارق الحرير بان احتجاب الجسد ثم
 الصلاة ولا كذلك الحرير وايضا فهو عند عدم غيره مباح والجنس مبطل
 عند عدم غيره **وطيب** وجب وحفرة راسها ضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة
 منه بخلاف نحو خيمة ضيقه ومثلها فيما يظهر فميص جعل جيبه على راسه وازاد
 عليه لانه حينئذ مثلها في انه لا يسما ساترا ويحتمل الفرق بانها لا تقدر
 على المستور بخلافه فترأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا **وما ذكر** او غلبت
 كان صلى فيه على جنازة او بلاها او كان يطبق طول الانفا في **والامح** **وطوب**
التطيين ومثله ذلك لما في ما ذكره وكذا الواكدة السجود على السطر مع تقاض
 به ولا يلزمه ان يقوم فيه ثم سجود على السطر ان سبق ذلك عليه مستقته من ذلك
 لا يعد مستورا حينئذ فيصلي على السطر عاريا ولا يعيد هذا هو الذي يجوز في
 ربه يجمع بين اطلاق الدار في عدم اللزوم وكذا بعضهم اللزوم **هل** من
 الصلاة وغيره خلافا لمن وهم فيه **فاقد** ساتر غيره من **الثوب** وغيره بقدر
 به على الستر ومن ثم اكتفى به مع القدرة على الثوب **ويجب ستر اعلاه** اي
 او المصلي بدليل قوله عورته **الاجن** **وجوانته** اي الساتر للعودة على التقدير
 الاول فهو عليه مصدر مضاف لفاعله وعلى الثاني مفعوله كذا الاول احسن
 لانسب سياق المتن واحتياج الثاني الى تقدير اعلاه عورته اي ساترها فيجب
 للاول ولا مبالاة بتوزيع الضمير في اعلاه وعورته لوضوح المراد **الاسترا**
 لعورة ومنه يؤخذ انه لو اتسع الكم فارسله بحيث تترك منه عورته لم يصح اذا
 عسر في الستر منه وايضا هذه روية من جانب وهي تضر مطلقا **ولو** صلى على حال
 او سجد مثلا لم تضر روية عورته من ذيله او صلى وقد **رويت عورته** اي كانت
 بحيث ترى عادة **من جيبه** اي طوق قميصه لسعته **في ركوع** او غيره **لم يترك**
 هذا القميص للستر به **فلير** او **يستر** **وسطر** بفتح السين على ما يأتي في فصل
 لا يتقدم على امامه حتى تكون عورته بحيث لا ترى منه ويكفي ستر لجنته له ان
 منعته رويته منه وذلك الخبر الصحيح انا نصيذا فاصلي في الثوب الواحد والآخر
 وازالوا لو شئوا فان لم يفعل ذلك انقضت صلاته ثم تطل عند الحاجة

قوله لو سجد عليه هل علم لو كان معجرا
 ومنه حسن فدين على تغييره كذا في
 به الوقت فهل يقيد الخبر
 او العاقل كالمجمل وكلامهم
 الى الثاني اميل
 مشيئة في كذا
 واولا سطر يظهر الثوب
 وفي وان خرج الوقت
 ولا سطر فيه ولا عاريا
 سطره بالاحسن

ترى عورته وفايدة انعقادها واما لو ستره وصحة القدوة به قبل بطلانها
تفسير يجب في زهره ضم الراعي الافصح ليناسب الواو المتولدة لفظا من اشياء
 ضمة الها المقدره الحذف لحفا بها وكان الواو وليست الراو قبل لا يجب لان الواو
 قد يكون قبلها ما لا يناسبها ويجوز في ذلك بشد الضم ابتعا لعينه والفتح الخفة
 قيل والكسر وقضية كلام الجار بردي كان الحاجب استوا الاولين وقول شارح
 ان الفتح اخص لعله ان نظرا لها لا يشار الا حفيه اكثر من نظرها الى الاتباع لانها
 انسب لفصاحه واليق بالبلغة **وله** بل عليه اذا كان في ساتر عورته خرق
 لم يجد ما يستره غير برة كما هو ظاهر وفي هذه هل يفتيها في حالة السجود اذا لم
 يمكن وضعها مع الستر لها العذر او يضعها لتوقف صحة السجود عليه كل محتمل
 اذا الحاجة يجوز كل امن الكسف وعدم وضع بعض الاعضاء كالجبهة مع عدم
 الامادة فيها وجنيد فالذي يتجه تحجب اذ لا مرجح وليس هذا كما مر فيها
 في قولنا فيصلي على السطر المعلوم منه انه اذا تارض السجود والستر قدم السجود
 لان ذكر فيه تارض اصلي السجود والستر واصل السجود كالدلالة ركن وما هنا
 تارض فيه وضع عضو مختلف في وجوبه وستر عضو مختلف في اجزائه
 فتعين التحجب **ستر بعضها** اي العورة **ببره** حيث لا تقص **في الامح** لحصول
 المقصود ودعوى ان بعضه لا يستره ممنوعه وفارق الاستنجاء بستره لاحتمالها
 والاستنجاء باصبعه لانه لا يسهل سترها كعرفا ويكفي بيد غيره قطعا وان حرم
 كالسترها حرير ويلزم المصلي ستر بعض عورته بما وحده وحصيله قطعا
 واما اختلافنا في تحصيل واستنجاء كمالا يكفيته لطهوه لان المقصد منه رفع
 الحدث وفي تحريمه خلاف وهذا المقصد الستر وهو يجزى **فان وجد كافي**
سوته اي قبله ودبره سميا بذلك لان كسفهما يسق صاحبهما **تعين طمها**
 لفتحها وللالتحاق على انها عورة **او كافي احدها فقبله** اي الشخص الذكر
 والانثى والخشي يتعين ستر لانه بارز للقبله والبر مستور بل لا يتبين غالبا
 فعمله يجب ذلك في غير الصلاة ايضا نظرا لبر وزنه يلزم الخشي ستر قبله
 فان كفي احدهما فقط فلاولى ستر الة الذكر كضرم امرأة وعكسه وعند مثله يتخير
 كذا كان وحده **وقيل دبره** لانه الخشي عند نحو السجود **وقيل يتخير** لتعارض المقصدين
ورابعها طهارة الحديث باقسامه السابقة عما اوتراب وجدة والا لم يكن متوطا
 لما من صحة صلوة فاقد الطهورين فان نسيه وصلى اثيب على قميصه لا على ثوبه
 لا يوثق النسيان هنا وفيما يأتي لان الشروط من باب خطاب الوضع وهي
 لا يشر فيه ذكر ومن ثم بطلت بنحو سبقه كما قال **فان سبقه** اي المصلي غير
 لطلان طهوه فاقد الطهورين على المعتمد الحديث او اكره عليه **بطلت** صلوته
 في الحديد ايضا انه يتطهر **وسبي** وان كان حدثه اكره في فيه لكنه ضعيف اتفاقا
 وخرج بسبقه مالم يفسيه فلا تتعقد اتفاقا **وتحريات** القولان **في كونهما**

١٩٢

الظاهر بالمشدود اي او نحوه لو صوح الفرق بينهما عاقد روهو ان محو
 خمس نجس في الاول فلم يشرط فيه نحو شد به خلافة في الثاني فان بينه وبين
 النجاسة واسطة فاستطاع ارتباط بين محو النجس ولا يحصل ذلك الا بنحو شد
 طرف الجبل ذلك لظاهر المنصل بالنجس **فلو جعله** اي طرف ما ذكر تحت **رجله** وصل
صحت صلاة مطلقا بخبرك ام لا لانه ليس حاملا فاشبه صلواته على نحو بساطه
 مفروص على نجس او بعضه الذي لا نجاسة نجس **ولا يضري نجس** مجاور محل صلواته
 وان كان **خاذا** **صديقه** او غيره **في الركوع والسجود** او غيرهما على الصلوات
 ملاقاته لرفع ذكره صلواته بان امتنع نجس في احديهما قد ان قرب منه بحيث
 ينسب اليه لا مطلقا كما هو ظاهر **ولو وصل** معصوم اذ غير الا ياتي فيه التفصيل
 الا في على الاوجه لانه ما اهدر دمه بالضرورة في جنب حق الله تعالى وان خشى
 فوت نفسه **عظيمة** لا احتلاله وخشية مبيح يهزم ان لم يصله **نجس** من العظم وفي
 مغلطا ومثل ذلك الاول دهنه مغلط او ربطه به **لقد الطاهر** الصالح للولاء
 كان قال خبير ثقة ان النجس ولو غلط المغلط اسرع في الجبر او مع وجوده وهو
 ادي محترم **فبعد** **و** ذلك فتقع صلواته للضرورة ولا يلزمه نزع وان وجد
 طاهر اصله كما اطلقا وينبغي حمله على ما اذا كان فيه مشقة لا احتمال عاودة وان
 لم ينجس اليهم ولا نفاس ما ياتي لعذرة هنا لا شر **والا** بان وصله نجس مع وجود
 طاهر صالح **ويجب نزع** ان لم ينجس **طاهر** وهو ما يبيح التيمم وان
 تالم واستتر بالحجر فان امتنع اجبره عليه الامام او نائبه وجوبا كره المقتض
 ولا تقع صلواته قبل نزع النجس لتعديده بحمله مع سهو لانه ان الله فارخاف
 ذلك ولو نحو شين ونطوة بر لم يلزمه نزع **وان خاف** مبيح يهزم لتعديده **وان مات**
 معه بلا اعادة وقيل يلزمه نزع **ان خاف** مبيح يهزم لتعديده **ان مات**
 من لزمه نزع قبله **لم ينجس** اي لم ينجس نزع **على الصحيح** لان فيه هتك الحرم
 او سقوط الصلوة المأمورة بالتحريم لا جلتها قال الراعي فيحرم على الاول دون الثاني
 وقضية اقتضار الحج وغيره عليه اعتماد عدم الحرمه بل قال بعضهم انه اولي
 من الثاني لكن الذي صرح به جمع ونقله في البيان عن اصحاب حرمته مع نقل
 بالثاني وقيل يجب نزع ليل يلقى الله حاملا نجاسة اي في القبر او مطلقا بناء على
 قيل ان العابد اجز الميت عند الموت والمشتهور لانه جميع اجزائه الاصلية فنجس
 ان مراده الاول وحوى ذلك كله فيمن كان او لوجه او حشاة نجس وخاطبه
 او شق جلده فخرج منه دم كثير ثم بني عليه اللحم لان الدم صار طاهرا فلم يفسد استناب
 كما لو قطعت اذنه ثم لصقت حرارة الدم وفي الوشم وان فعله صغيرا على الاثر
 وقوه فزق اصابا ياتي من حيث لا حرمه فمقت امكنه ان الله من غير مشقة
 لم يتعديده وخوف مبيح يهزم فيما تقرى به نظير ما مر في الوصل لزمته
 تقع صلواته ونجس منه ملاقاته والافلا تضح امامته ومحل نجسه ملاقاته
 في الحالة الاولى ما لم يكن جسدا رقيقا لمنعه حينئذ من نجاسة النجس وهو الدم
 المحتلط بنحو النيل ولو عزر ابرة مثلا بيدته او انقرزت فغابت او وصلته

والمعتمد ان نجاسة النجس لا يوجب نزع النجس

فتصح اما منبه

فقد

قليل لم يضر ولم يضر كثير او خوف لم تصح الصلوة لانها نجس **وعلى من حمل**
احتمال بالنجس ونحوه المجزي في الاستنجاء في حق نفسه وان يعرق ما لم ينجس
 الصفحة او الحشفة واخذ من هذا انه لو لمس رأس الذكر موضعاً مبتلا من
 لم نجسه وفيه نظر لما مر ان محل النجس متى طرا عليه رطب او جاف وهو طيب
 لم ينجس **ولو حمل** ميتة لادم لها سائل في بدنه او ثقب به وان لم يقصد كتمل
 قتله فتعلق جلده بظفرة او ثقبه فمقت اطلق انه لا بأس بقتله في الصلوة بتعين
 ان مراده ما لم يحمل جلده وكذا باب ولو علكه من الميتة عقب الموت كما شق عليهم
 وصرح به جمع متأخرون وان اشار بعضهم للعنفوان ما يختص لا يتلى به
 من قليل مع امكان الاحتراز عنه ليس في معنى ما سألوا به والعنفوان عام
 المطلق ايام الموسم لان صحته مقصورة على محل واحد والاضطرار اليه اكثر او
نجس او حامله او يضامد ران ان السمن من مجي فرخ منه او حيوانا عنقده نجس
 او ميتا طاهر نجس وقارورة فيها نجس ولو سقط عنه وان خشي
 عليها نجس رصاص في جز من صلواته **بطلت في** **النجس** اذ لا حاجة لمحل ذلك فيها
 يوخذ ان ما يتخلل شياطة الثوب من نجس الصبيان وهو يبطل التمام يعني عنه
 وان فرضت جوارحه من نجس وهو ظاهر لعموم الابتلاء به مع مشقة فتق
 الحياطة لاجراجه **وطيب الشارع** يعني محل المرور ولو غير شارع كما هو ظاهر **النجس**
نجاسة ولو غلط ما لم يتق عيشها مقيمه وان عمت الطن بق على الاوجه خلافا
 للركشي لندرة ذلك فلا يعم الابتلاء به وفارق ما مر في نجس ملا يدركه طرفه
 ياتي في دم الاحبي بان عموم الابتلاء به هنا اكثر من استخيل عادة الخلوها عنه
 خلافة في تلك الصورة وكالتيقن احبا رعدا راية به **يعني عنه** اي في الثوب
 والبدن وان انتشر بعرق او نحوه مما يحتاج اليه نظير ما ياتي دون المكان كما هو
 ظاهر **لا يعم** لا يتلى به فيه **عما يتعد الاحتراز عنه** **عالم** بالان نجس صاحب
 الى مقطعه او قبله تحفظ وان كن كما اقتضاه قول الشرح الصغير لا يبعد ان يبعد
 الموت في جميع اسفل الخف واطرافه قليلا بخلاف مثله في الثوب والبدن انتهى
 اي ان زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلا وان كثر عرفا فان اد على الجاحه هنا هو
 الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلته والا لعظمت المشقة جدا فمن غير
 بالقليل كالروضة اراد ما ذكرناه **ويختلف** **كل بالوقت** **وموضع من الثوب والبدن**
 يعني في زمن الشتاء في الذيل والرجل عما لا يعني عنه في زمن الصيف في اليد والرجل
 سوا في ذلك الاعى وغيره كما يصرح اطلاقهم به نظر لما مر شانه من غير خصوص
 نجاسته مضمنا منه ومن نجس ثياب حمام وقصاب وكافر متدين باستعمال
 النجاسة وسائر ما يغلب النجاسة في نوعه فكله طاهر الاصل نعم يندب غسل ما
 قربا احتمال نجاسته وقولهم من البدع المذموم غسل الثوب الجديد محمول على
 غير ذلك **يعني** في الثوب والبدن والمكان **عن دليل** **دم البراغيت** لاجلها كما مر
 وفي معناها في كل ما ياتي كل ما لا نفس له سائل **ونيم الذباب** اي ذرقه ومثله يولد

بأنه

١٢٦

بأنه الذي نجس صاحب سقطت عن
 من بدنه او يديه عرق نجس او غلط

والا حرم ان يمس بالرجل نجس
 على حصر المسحوق من نجس او غلط

والمعتمد ان نجاسة النجس لا يوجب نزع النجس

سر

وكتبه الامام الخواجه ولاء بن الحسن

[illegible]

فما يظهر من هذا ما ياتي ووك
البايس واقل ما ينبغي عليه الكا
منه اليك نظام بعضه تفكر في
اما ان تفتي نظام فكل على
نظام كنز مفرق وقطع كذا
ولا يتصل به صلاحه ولا يملك
ان يكون اياها ولا يملك الاصل علم
على قناه الادب والعلوم

عبر

اليه كالنابي بل اولى ادلا قصد **او سجد الصلوة** اي الله فيها كان مسلم ثم حكم
 قليلا معتقدا كالحال لانه صلى الله عليه وسلم تكلم في قصه ذي الابدن معتقدا
 انه ليس في صلاة ثم ربي عليها وخرج بالصلوة نسيانه تحريمه فيها فلا
 بعذر له **او جعل تحريمه** اي ما في به فيها وان علم تحريمه حشده وقول اصل
 الروضة لو علم ان جعل الكلام محرم ولم يعلم ان ما في به محرم فهو معذور
 بعد ذكره التفصيل بين المعذور وغيره في الجمل تحريم الكلام يقتضي الاول
 معذور مطلقا وهو ما وقع في بعض نسخ شرح الروض لكنه في بعضها وشرح المص
 مصرح باجزاء التفصيل فيها ايضا والذي يظهر للجمع كمال الاول على ان يكون ما
 اقبله مما جعله اكثر العوام فيعذر مطلقا كما يوجبها يأتي في مسألة التنصيص
 المصريح بها في الروضة وغيرها والثاني على ان يكون مما يعرفه اكثرهم فلا
 بعذر له الا **ان قرب عهده** **بلا سلام** لان معاوية بن الحكم تكلم جاهلا بذكره في
 في صلاته بحضرة صلى الله عليه وسلم او لشابا بديه بعيدة عن عالمي ذكره وان يكون
 علما ويظهر ضبط البعد عما لا يحرمه من جهة الجواب عليه فلا يمنع الوجوب عليه الا ان
 هذا اصيل لانه واجب فوري اصالته بخلاف الجواب عليه فلا يمنع الوجوب عليه الا ان
 الصوري لا غير فيلزمه مشي اطاعة وان بعد ولا يكون نحو دين موجب عذر الله
 ويكلف بيع حقوقه الذي لا يضطر له ويبحث لا يري ان من شأنا بيننا ان
 لا يعذر وان قرب اسلامه لانه لا يخفى عليه انه لا يخفى عليه ذلك وجعل بطا للتنصيص
 ان الكلام في مخالطة قصت العادة فيه دانه لا يخفى عليه ذلك وجعل بطا للتنصيص
 عذر في حق العوام ويؤخذ منه ان كلما عذر ويجعله مخفاه على غالبهم لا يؤخذ
 به ويؤخذ بتصريحهم بان الواجب عينا اما هو فعلم الظواهر لا غير **او سجد**
 فلا يعذر فيه في الصور الثلاث **في الاصح** وان عذر لانه يقطع نظم الصلوة
 وهيتها وبعده **في التنصيص ونحوه** مما مر معه **للقبلة** عليه لكن ان قلنا
 على المعقل ولو اتى شخص نحو سعال دانه بحيث لم يحل من غير الوقت يسع الصلوة
 بلا سعال مطلق العفو عنه ولا قضاء عليه لو شفي نظيره ما ياتي فيمن به حكمه لا
 يصير معرا على عدم الحائل قضيه هذا العفو عنه وانه لا يكلف انتظار الزمان
 الذي غفلوا فيه عن ذلك لكن قضيه ما ياتي في السلسل انه يكلف ذلك فيها وهو
 ويجعل الفرق بانه يحطاط للنسج لفتحه كالمحتاط لغيره ولو تخلف احد
 فبان منه حرفان لم يجب مفارقتها لاحتمال عذره نعم ان دلت قرينة على
 على عدم العذر تعينت مفارقتها على ما يحسنه السبكي ولو كان امامه في العاقبة
 لحنا يغير المعنى فالوجه انه لا يجب مفارقتها حالا ولا عند الرجوع بل انتظار
 لجواز سجد كما لو قام لمخامسه او سجد قبل ركوعه **ويعذر في التنصيص** فقط اي
 القليل منه كما هو قياس ما قبله الا ان يفرق ثم رايت صنيع شيخنا في منعه
 مصرحا بالفرق وقد ينظر فيه بان التقيد هنا اولى منه ثم لانه لا فعل منه
 بخلافه هنا فاذا قيد مالا اختياره فيه فاولا **وهو** ماله فيه اختيار وان كان
 اما فعله لضرورة توقفا الواجب عليه لانه اذا غايه هذه الضرورة انها الضرورة

فصل في بيان
 قار لذي يظهر

له هذه اقوى لانه لا يحصر له عنها وتلك عنها محصر سكونه حتى يرول
لاجل تعذر القراءة الواجبة او الذكر الواجب بدونه لضرورة **الذكر المندوب**
 ولا **الحرم** بالواجب وغيره اذا توقف على التنصيص فلا يعذر له **في الاصح** لانه
 تكونه سنة لا ضرورة الى احتمال التنصيص لاجله نعم بحثه لا سنوي استثنائا
 الجهر بادكار الانتقالات عند الحاجة الى اسماع المأمومين اي بان تعذر
 متابعتهم له الابه والوجه في صايهم نزلت بخامسة لحد الظاهر من فهمه
 واحتاج في اخراجها لغيره فحين اعتقار ذلك لان قليل الكلام يعنقر فيها
 لا عذر لا يعنقر في نظرها نزول المظفر للجوف وببريقه انه لا فرق بين
 الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم والمفطر حذرا من بطلان
 صلاته بنزولها خوفه **ولو اكره على الكلام** ولو حذر في فقط فيها
بطلت في الاظهر لذرتة فكان كالإكراه على عدم ركن او شرط وليس منه غصب
 الستة لانه غير نادر وفيه عرض **ولو نطق بنظم القرآن** او ذكر اخر كما سئل
 كلام اصله **بقصد التفهيم** قوله لمن استناده في شئ او دخول **في تحفي** **في الكتاب**
 او ادخلوها اسلاما وكتبه امامه او غيره وكالفتح عليه وكالتبليغ وكوم الامام
 كما اقتضاه اطلاقهم بل قال بعضهم ان التبليغ بدعة متكررة بائنا الائمة الاربعه
 حيث بلغ المأمومين صوت الامام لان السنة في حقة حينئذ ان يتولا بنفسه
 ومراة يكونه بدعة متكررة انه مكره بخلافه من وهم فيه فاخذ منه انه لا يجوز **ان**
قصد معه قراءة لم تبطل لانه مع قصد لا يخرج عن القرآنية بضم غيره اليه فهي
 كما لو قصد القرآن وحده **والا** يقصد معه قراءة بان قصد التفهيم وحده او لم يقصد
 التفهيم ولا القراءة بان اطلق واعتبر من شمول المصنف لهذه بان المقسم قصد التفهيم
 فلا يبطل قصد القراءة وحدها ولا الاطلاق برباها اذا عرف ان قصد مع القراءة لا
 يضرب قصدها وحدها اولى وبان لا شغل في كل من المقسم والقسم كما تقرروا كان
 هذا هو المحط المصنف في تصريحه بشمول المتن للصوت **لا يرفع بطلت** اما في
 الاولى فواضح واما في الثانية التي شغلها المتن كما تقرروا صرح بها في الدقائق
 وغيرها وقال انها فبفسه لا يستغنى عن بيانها فلا ان القرينة المقارنة لسوق
 اللفظ تصرفه عنها فلا يكون اما في به حينئذ قرانا ولا ذكر بل يكون بمعنى مادك
 عليه تلك القرينة من الكلمات العادية كالله اكبر من المبالغ فانها حينئذ بمعنى ركع
 الامام كما يدل عليه كلام تعليل المجمع بقوله دانه يشبه كلام لادبي فانصرف رد ما
 لغير واحد هنا وان الواجبة لا فرق بين ان ينهي الامام في قراءته لتلك الآية
 وان لا خلافا لمحتته في المجمع ولا بين ما يصلح للتخاطب وما لا يصلح له خلافا
 لجمع منتقد من وخرج بنظم القرآن ما لو اتي بكلمات مفردة انها منه كما ابره
 سلام من فان وصلها بطلت مطلقا والا فلا ان قصد القرآن وبطلت لوقصد
 مع وصلها بكل كلمة على حالها انما قرآن لم تبطل **تنبيه** ظاهر كلامهم ان
 نحو يا يحيى الى اخره فيما تقرروا كالكناية في احتمال المراد وغيره وحينئذ فيؤخذ
 من قول المتن معه انه لا بد من متارئة قصد القراءة مثلا لجمع اللفظ لكن ما ينجبه

قف
 على قوله والواجب في
 صدر نزلت بخامسة لحد
 الظاهر ٥٥٥

قراءة

جبا

ذلك ان قلنا في الكناية بنظيره اما اذا قلنا فيها بانه يكفي قرفها باولها او اي جزء منها فيحمل ان يقال به هنا ويحتمل الفرق بان بعض اللفظ مقرر الخالي عن مقدار البنية له لا يقتضي وفوقها ولا عده بخلافه هنا فانه مبطل فامشراط مقارضا اما ان جميعه حتى لا يقع الا بطلان بعضه وهذا اقرب وانه يظهر الخفاء ما اقتضاه قول المتن ههنا معه وحكاية الخلاف في الكناية فتأمل ذلك فانهم اغفلوا مع كونهم ما اتي منهم **ولا ينطّل بالذكر والدعاء** الجائز طسروعيتهما فيها ومن ثم لو اتي بهما بالجمية مع احسانه العربية او لامع احسانه وقد اخبر عنها او بدعا منطوقهما قال من عبد السلام او محرم بطلت وليس منهما قال الله تعالى كل الملائكة محض خبار لا تشابه في خلاف صدق الله وتوكل الامام اياك بعد واما ان شتعيين فقالها الامام او قال استعنا بالله بطلت ان لم يقصد تلاوة او دعا كما قاله في التحقيق والفتاوى واعتقد لا اكثر اثنائين آخرين وان نزع في المجموع وغيره ولا ينافيه اللهم انا نستعينك اياك لغيب في قوت الوتر الذي تترصفه اليها بخلافه هنا فانه دفع ما لا يسوي هنا وقضية ما نقرر عز القصة ان لا اثر لقصد التنا هنا وقد يوجه بانه خلاف موضوع اللفظ وفيه نظر ان تسليم ذلك لازم لموضوعه فهو مثلكم احسنتم لي واسات فانه غير مبطل لا فائدة ما يستلزم التنا او الدعاء وحيد يوجب ذلك ان المراد بالذكر هنا ما قصد بوضعه او لا زعمه القريب للتنا على الله تعالى اخذها من في الحق الدين والعقود رايته ما يصرح بذلك هو افتنا الجلال البلقيني فيمن سمع قراءة الله ما قالوا فقل بربّي والله من ذلك بعدم البطلان وتبعه غيره فافتي به فممن سمع وما صام يحضون فقال احاشاه لكل الظاهر ان هذا اما ياتي على الضعيف في استعنا بالله لانه مثله بجامع ان في كل قرينة تصرفه اليها وليس منه افتنا ان زعمه بان صدق الله العظيم عقب سماع قراءة الامام ذكر كنهه بدعه اي لانه لا يختص باب فلا قرينة وفيه ما فيه **اللان يخاطب** غير الله تعالى وغيره صلى الله عليه وسلم ولو عند سماعه لذكره على الاوجه وقياس ما مر عا فيه من الخلق عيسى كما ير الانبياء صلى الله عليه وسلم هنا وسوا في الغير الملك والسيطان والبيت المعمور على المعتدل لكن اعترض حمل قوله صلى الله عليه وسلم في صلواته لا يلبس العناب لعمدة الله على انه كان قبل تحوير الكلام بانه لا ياتي الا على القول بان تحريمه كان بالذلة لا بقوله ذلك كان لها واجيب بانه محتمل انه خصوصيه او ان قوله ذلك كان لا لفظيا كما اشار اليه في المجموع وروعيها على خلاف الاصل لاطلاق او عموم ادلة البطلان وبعده تقييدها او تخصيصها بمحمل **كقوله لعاطس برحمتك الله** من كلام الادميين حينئذ كقولك لسلام بخلاف رحمة الله وعليه لانه دعاء من طلع عطس وسلم ان يحمل بحيث يسمع نفسه وان يرد السلام بالاشارة باليد او الراس ثم بعد سلامه منها باللفظ ونحو ذلك ثم يسميت مصل عطس وهو جهر **ولوسكت** او نام فيها ممكنا خلافا لمن وهم فيه **طوبى** بلا في غير ركن فممن في صورة السلوك الحمد كما معلوم من كلامه **بلا عرض** لم تبطل في الامم

قد علم قال ابن عبد السلام المحقق خلاف اي فلا تبطل في كنهه بغيره

مؤمل

فيهم ههنا اما البسي فلا يضرب جزما **من ملأ به شي** في صلواته **كتيبه** امامه اذا سمي **واذنه لدخل** اي يريد دخول استاذن فيه **والنداء اعني** او نحوه كقائل او غير معين ان يقع به ههنا او نحوه **ان يسمع** الذكر المحقق اي يقول سبحان الله بقصد الذكر وحده او مع التنبية **وتصنع اشراة** او الخشعي الحديث الصحيح بذلك قيل فضيه عيارته سن التنبية مطلقا مع انه قد يجب وقدين وقد يساهج انتهى ويرد بانها لا تقتضي ذلك بل السنة في سائر صور التنبية التسيح للذكر والتصديق لغيره وهو كذلك فلو صنف وسبحت بخلاف السنة خلافا لمن زعم حصول اصلها وانشارها لا مثله الثلثة الى احكام التنبية فالاول والى بدو الثاني لا باحتة والثالث لوجوبه فيلزمه ان توقف الاقتداء عليه بالقول او الفعل ومع ذلك تبطل بكتيرها ويبحث ركب التسيح لها بحضرة شيا او محرم كالحج بالقرارة وفيه نظران اصل القرارة مندوب لها بخلاف التسيح للتنبية واذا صنفه فاست ان يكون **ضرب بطن** وهو الاولى وظن **اليمين على ظهر اليسار** وهذان اولى من عكسهما كما افاده المتن وهو ضرب بطن او ظهر اليسار على ظهر اليمين وفي صور ضرب ظهر اليمين على بطن اليسار وعكسه ولا يبعد انهما معصومان بان بالنسبة لذلك الاربع لان المفهوم من صنيعهم ان كون اليمين هنا هي العاملة وان كون العمل بطن كهما كما هو المألوف اولى بتركها ما كان اقرب الى هذه وابتعد عن البطر على البطن الذي هو مكروه يكون اولى مما ليس كذلك ومحل ذلك حيث لم يقصد اللعب واللا بطلت مالم يحرم البطلان بذلك فيعذر وقول جمع في ضرب البطن على البطن لا يرد مع قصد اللعب من علم التحريم بنا فيه نصيحتهم الشامل لسائر صور التصديق بان محل عدم البطلان الصلوة بالفعل التليل وان ابيح مالم يقصد به اللعب وفي تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلوة وجهان لا صحابنا وشرطه ان يقد ولا يوق الى نظري ما ياتي في دفع الماء واقتضا بعض العبارات بانه لا يضرب مطلقا اشار في الكفاية الحمله على ما اذا كانت اليد ثابتة والمتحرك اما هو الاصابع فقط **ولو فعل في صلواته غيرها** اي غير افعالها **ان كان** المفعول **من جنسها** اي جنس افعالها التي هي ركن فيها كزيادة ركوع او سجود وان لم يطمين فيه ومنه ان يخفي الجالس الى ان تحاذي جبهته ما امام ركبته ولو لتحصيل توركته او افتراشه المندوب هو ظاهر لان المبطل لا يعتقر المندوب ولا ينافيه ما ياتي في الاخذ بالقتل نحو الحجة لان ذلك خشية ضرورة صار عزلة الضرورة وسياح اعتقاد الكثير للمروي فاول هذا لا التي هي سنة كرفع اليدين **بطلت الا ان ينسى** او يجعل بان علم تحريم ذلك وعدمه لتلاعه بها ومن ثم لم يضرب فعله وان تكرر النسيان او الجمل ان عذر عام في الكلام الا في زيادة لاجل تدارك فيعود مطلقا لانه مما يخفى او لم يتابعه الامام بالحج حتى تبطل بالتخلف عنه بركتين كما اقتضاه اطلاقهم فيما اذا اقتدى به في نحو الاعتدال لكن لو سقته حينئذ بركتين كان قام من سجدة الثانية والياوم في الجالس بينهما ما تابعة ولا يبعد لفوات المتابعة فيما فرغ منه الامام وتسيحهم فيما اذا ركع قبله مثلا متعمدا لا يضرب لعدم جلوسه قليلا بان كان يقدر الجالس على السجدين

قف على زيادة

نعم

فخصر في تركه كما لو نزلت نخامه من راسه الى الحد الظاهر من فيه نظير ما ياتي في القصر
ومن ثم اشتراط هنا ان يكون عامدا عالما بالتحرير او قصر في التعلم فتعبر به بطلان
المشعر بالقصد والتعمد والى من تعبر اصله بتسويح وتذوق اي ينزل الجوفه بل
فعل لا يهاجمه البطلان ولو مع النسيان **بطلت صلاة في الاصح** لما مر تنبيه من
المبطل ايضا البقاي ركن مثلا في فعل ركن قبله لانه يلزم العود اليه فوراً
مرو قصد مصلي فرض جالساً بعد سجدة الاولى الجالس للقرأة مع التعذر فلا
حسب جلوسه عما بين السجدين ولم يؤثر ذلك القصد كما هو ظاهر مما مر في
الركوع وقليل الفرض فعلا لا لعدركا درك جماعة والشك في بنية التحريم او شرط
لها مع مضي ركن او طول من او مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه وخرج بالشك
انه في غيرهما كقصر او نفل وان اغتصم مع ذلك كمرؤيته قطعها ولو مستقلاً
او التردد فيه او تعليق على شيء ولو مع الاعاد بيا كما هو ظاهر لما فاته التحريم
المشروط واما لا يشق لها على افعال متغايرة متواليه وهي لا تنظم الا في
قار الصوم والوضوء والاعتكاف والنسك ولا تضيئه مبطل قبل الشروع فيه
لانه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فمنا في البنية يوشحها ومنا في الصلوة
انما يوشح عند وجوده **وبين المصلي ان يتوجه الى جدار او سارية** اي عود او
عمى مغرورة والى هنا وفيما بعد للترتيب وفيما قبل للتحيز لاستواء الاولين وروى
الثالث عنهما فلم يشع العود الى البنية الا عند العجز عنهما وكذا يقال في المصلي مع العجز
وفي الخط مع المصلي **او وسط مصلي** بعد سجدة عما ذكر **او خط خطا ثلثة** عرصار
طولا وهو الاولي عن بينه او عن سارية بحيث سامت لبعض بدنه كما هو ظاهر
بعد العجز عن المصلي فمضى عدل عن مقدم المؤخر مع سهولته ولا يشترط تعذر
يظهر كانت كعدمه واذا استتر كما ذكرناه وان زالت بنحو رخ او متعذرات
صلاته لكن بالنسبة لمن علم بها وقرب من ستره ولو مصلي وخطا لكن العبرة باطلا
بان كان بينهما وبين قربة اي عقبهما او ما يقوم مقامهما ما ياتي في فصل لا يشترط
على امامه فيما يظهر ثلثه اذرع فاقل بذرارح الاذي المعتدل وكان ارتفاع احد
الثلثة الاول قلبي ذراع بذلك فاكثر ولم يقصر بوقوفه في نحو مغضوب او
او في طريق الحق بها انجمن في صحبة وهو معدود من اصحابنا وتبعه غيره
واحد الصلوة في المطاف وقت مرور الناس به او بوقوفه في صف مع فرجة
صف اخر بين يديه لتقصير كل من وراءه في الفرجة بعدم سدها المنفوت لفصله
فلما دخل خرق الصفوف وان كثرت حتى سدها فان لم يقصر والحق حدث من
لمن بها ليصف معه لم يخطاها او سترته بمنزلة ينظر اليه او يراجه نفوراً
قد يستغلها او يجل استقباله بوجهه والافهى ستره فعلم ان كل صف من
فصله ان كل صف من خلفه ان قرب منه ولو شرع مع عدم السترة فوضعت له
وهو في الصلوة حرم المرور بينه وبينها على ما قاله ابن الاستاذ نظراً للصورة
لا لتقصيره سزله وبغير الذي ليس في صلوة ولم يجب على خلاف القياس واحتج
لان وضعها عدم العتبات ما امكن وتوفر الخشوع والرفع ولو من الغير قدما فيه

قفا
قائمة
من في السنة
حالا ومنا في
الصلوة انما
وجوده

منه

المنا بينه وبين سترته المستوفيه للشروط وقد تعدى ضرورة لكونه مكلفا
والصحيح حرمة المرور بينه وبين سترته **حينئذ** اي حين اذ سزله الرفع
وان لم يجد المار سبيلا اما من الصلوة ما ذكر مع تعين الترتيب السابق فيه
فلما ابتاع في الاسطوانة والعصى مع خبر الحكم استتر واجي صلواتهم ولو سهر
وفي رواية صحيحة ايضا ولو يدققة شعرة وخبر في داود اذ اصلي احكم فليج
امام وجهه شيئا فان لم يجد فليصنع عصى وان لم يكن معه عصى فليخط خطا
في الاخرة ما مر امامه اي في كمال صلواته اذ مذهبنا انه لا يطل للصلوة ضروري
للحدوث فيه وقاسوا المصلي بالخط بالاولى لانه اظهر منه في المراد ولذا قرئ
عليه كما مر واما من دفع المار اي اذا وجدت تلك الشروط والاحرم دفعه
لانه لم يرتكب محرما بل خلاف الاولى وهو مراد من غير الكراهة ولو في حال السجود
خلاف الخوارزمي بل وقصر المصلي بها لم يكن المرور بين يديه قلة خبر الصحيح
اذ اصلي احكم الى سبي يستتره من الناس فان اراد احدا ان يبين يديه فليدفع
فان لم يلقه فله فاما هو بيطان او هو بيطان الناس وافاد قوله صلى الله
عليه وسلم فان الى انه يلزم الرفع تحري التحرك لصلابه ولا يدفعه بفعل كذا
متوالي الا بطلت صلواته وعليه حكم قولهم ولا يحل المصلي اليه لرفعها واما
حرمة المرور عليه حينئذ فليج خبر الصحيح لو علم المار بين يدي المصلي استتر اي
ستره بعد بها كما افاد الحديث السابق ما ذاع عليه من الاثم لكان ان يقف
العين اي ستره كما في رواية خبره من ان يمر بين يديه والخبر الدال على عدم خربنا
الحرمه ضعيف يسن وضع السترة عن بينه او سارية ولا يستقبلها بوجهه للنهي
عنه ومع ذلك هي ستره محترمة كما هو ظاهر لان الكراهة لا يخرج لاذات
كراهية ستره تنبيه **هل العورة** هنا في حرمة المرور المقتضية للرفع
باعقاد المصلي او المار او هما كل محتمل وقضية جعلهم هذا من باب النهي عن المنكر
الثاني اذ لا ينكر الا الجمع عليه او الذي اعتقد الفاعل الحرمة وقولهم ما مر في
لم لا يضر ما مر امامه الاول لان هذا حقه لصوته به عن نقص صلواته فليعتبر
اعتقاده وقولهم او لم يستتر بستره معتبرة حرمة الرفع الثالث وهو الذي
يجبه لان الذي دل عليه كلامهم ان علة الرفع مركبة من عدم تقصير المصلي
وحرمة المرور بل دليل ان المراهق لا يدفع وان وجدت السترة المعتبرة فان
قصر المصلي ان لم توجد ستره معتبرة في مذهبنا لم يدفع المار وان اعتقد
حرمة المرور كما لو استتر عالم يعتقل المار الحرمة معها نعم ان ثبت ان
مقدرة بنية عن ادخاله النقص على صلوة مقلد غيره رعاية لاعتقاده دفعه حينئذ
ولو تمارضت السترة والقرب من الامام او الصفاة ولا متلاهما الذي يقدم
كل محتمل وظاهر كلامهم يقدم الصفاة الاولى في سجدة صلى الله عليه وسلم وان كان
خارج مسجدة المختص بالمصانع تقدم نحو الصفاة الاولى **قلت** بكرة المصلي
الركوع وغيره ترك شي من ستر الصلوة وفي عمومته نظروا الذي يجبه لخصيصه
علاوة فيه هي او خلاف في الوجوب فانه يفيد كراهة الترك كما صرحوا به في غير

اي بعد شيطان
فلا سهل

الحج

الجمعة وغيره فترابا ان الكراهه انما هي عبارة المذهب فعلا لمصنف عنها
في شرحه الى التعيين ينبغي ان يحافظ على ما ذهب اليه الدال على ان مراد المذهب
بالكراهه اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا اشكال **والالتفات** في مجزئته
بوجهه عينيا او شماليا وقيل يحرم واختار الخبر الصحيح لا يزال الله متبليا على العبد
في صلاة اي برحمته ورضاه ما لم يلبثت فاذا التفت اعرض عنه وصح انه
اختلاصا من تلبسه الشيطان من صلوة العبد ولو تحول صدره عن القبلة بطلت
كما لو قصد به اللعب **الحج** فلا يكره كما لا يكره مجرد دمج العين مطلقا لان
صلى الله عليه وسلم فعل كلامه ما كان مع عنه **ورفع بصره الى السماء** الخبر الخاري
ما بال افواه رفعون ابصارهم الى السماء في صلواتهم واشتد قوله في ذكره
قال النبي عن ذلك لا تخطفن ابصارهم وضع انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع
فلما نزل الوحي سورة المؤمنيين طأ طأ راسه ومن ثم كرهت ايضا في محطط او
اليه او عليه لانه يخل بالخشوع ايضا وزعم عدم النازية حماقه فقرر انه
صلى الله عليه وسلم مع كماله الذي لا يدرك طأ صلي في خبيصة لها اعلام نزعها وقل
المشتي اعلام هذه وفي رواية كادت ان تفتني اعلامها **وكشف بصره** نحو
اورده تحت عمامته **او قوبه** بنحو تسمي كنه او ذيله او شدة وسطه او غير ذلك
او دخوله فيها وهو كذلك وان كان اما فعله لشغل او كان يصلي على جنازة
المتفق عليه امرت ان يسجد على سبعة اعظم ولا كف ثوبا ولا شعرا وحكوا
ذلك من السجود معه اي غالبا فلا تنز صلوحة الجنازة مع كون هيبته تنافي الخبر
والتواضع ومن ثم كره كشف الراس والمكب في الاضطجاع ولو من فوق المقصر
خلا فالبعضهم لما ياتي في الحوض ويسن طرية كذلك ولو مصليا اخراجه
لافتنه وفي الاجل لا يرد رداءه اذا سقط اي لا العذر ومثله العمامة ونحوها
يد على فمه لصحة النبي عنه وطأ فاته لصحة الخشوع واستارة مفهومة **بالح**
ويؤخذ من ذكره له هنا انما في معناه محاقبله ويعاك مفيد بذلك فلا اعتد
عليه وايضا فالراجح في القيد المتوسط رجوعه للكل والاكثاوب سن له وضوح
لصحة الخبرية قال شارح والظاهر انه يضع اليسرى ايضا لتخية الاذى وفي
نظر بل الظاهر ما اطلقه من انه لا فرق في كسب هذا اذى حسبي اذا المدا في الصلاة
باليمن واليسار عليه وجودا وعدما دون المعنوي على انها هي ليست
اذى معنوي ايضا بل هي لرد الشيطان كما في الخبر فهو اذ ارها على الصلاة
قاي اذى في ما وفي الحديث للتناوب في الصلوة والعطاس في الصلوة
من الشيطان قال بعض الحفاظ هي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة
مسح الحصى ومسح الجبهة من اثر التراب والنفث وتقييع الاصابع ونشبه
والسدل وتغطية الفم والنفث وتغييض العين والتمطى انتهى وجزءه بالنفث
تغييض العين مع كونه ضعيفا كما مر يدل على تساهله في جزئه بقوله في
والقيام على رجل بان يرفع الاخرى لانه تكلف تنافي الخشوع لعدم لا يكره الحاشية
لا اعتماد على احداهما مع وضع الاخرى على الارض **والصلوة حاقنا** بالون

كل

و

حكا

أوصاف بالباي بالغايط او حاقنا اي بالزخ الخبر لاني ولانه يخل بالخشوع مل
قال جمع ان ذهب به بطلت وحسن له تفريع قبل الصلوة وان فانتا جماعة
وليس له الخروج من الفرض اذا طرأ فيه ولا تاخيره اذا ضاق وقته الا ان طرأ
بكمه ضرر له يدع التيمم حينئذ لمحتا الاخراج عز الوقت وجوز بعضهم قطع
بجود فوات الخشوع به وفيه نظروا العبرة في كراهه ذلك بوجوده عند التيمم
وينبغي ان يلحق به ما لو عرض له قبل التيمم وعلم من عادته انه يعود اليه في الصلوة
الخصوة مثلث الحاطم مأكول او مشروب **يقرب** بالنا اي المشاق الله الخبر مسلم
لا صلوة اي كماله محضرة طعام ولا هو يدافع الاختنا اي للوزن والغايط والحق جمع
التوقان اليه في غيبته به في حضرة وقيد ابن دقيق العبد حال اقرب حضرة
لزيادة التوق حينئذ وقضية التعبير بالتوقان انه لا ياكل الا ما يكره الا حولين
فانه ياتي عليه دفعة لكن الذي هو به المصنف انه ياكل حاجته وحديثه او وضعه عشا احرم
واقامت الصلوة فاذا روية قبل ان تصلوا صلوة المغرب صرخ فيه وحمله على قرآن سيرة
فيه نظرا فانه بعد الاقامة وادنى شي يفوتها حينئذ **وان يصبق** يصبق في صلوته
وكذا رجاها وهو بالصاد والزاي والسبي **قبل وجهه** وان لم يكن من هو خارجا
مستبلا كما اطلقه المصنف **وعن يديه** ولو في سجدة صلى الله عليه وسلم على ما اقتضاه
اطلاهم لكن بحث بعضهم استثناء وقد بويد الاول ان امتنا لا امر خير من صلوات
الارب على قول النهي ولا لانه جند دفيه دون الامر كما ارشد اليه حديث اذا امرتكم
بامر فاقولوه ما استطعتم واذا هيئتم عن شي فاجتنبوه وذلك لصحة النهي عنهما
باعن يسارة او تحت قدمه اليسرى او في ثوبه من جهة يساره وهو اولى ولا يفتد
في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اظها الشرف الاول قضية كلامهم ان الطائين
براعي ملك اليمين دون الكعبة وهو محتمل نعم ان امكن ان يطأ راسه ويصبق
لا اليمين ولا الى اليسار فهو اولى وكذا في سجدة صلى الله عليه وسلم ولو كان على
يساره فقط انسان صبغ عن يمينه اذا لم يمكنه ما ذكر كما هو ظاهر سوا من بالمسجد
وغيره لا البصاق انما يحرم فيه ان يفي جرمه الا ان استعمل في نحو ما مضى او
جزا من اجزائه دون هوايه سوا من به ومن خارجا اذا المخط التذير وهو منتف
فيه كالفصد في ان او على تمامه به ولو لم يجر حاجه كما اقتضاه اطلاقهم وزعم حرمته في
هوايه وان لم يصب شي من اجزائه وان الفصد متبليا بالحاجة اليه بغيره غير معور
لا لانه من يقوم بها معلوم كما اقتضاه اطلاقهم دون تراب لم يدخل في وقفه
قبلا ودون حضرة اي لكن يحرم عليها من جهة تقديرها كما هو ظاهر واذا حرم فيه
لم دفعه انقطع الحرمه من حينئذ ومن ثم اطلق المصنف وعبره وجوبه لا ككار
تذيرة وفي الرياض المراد دفنها في ترابها وفي رملة بخلاف الملبط قد لكها فيه ليس
من بزيادة في التذير ونحت بعضهم جواز ذلك اذ لم يبق له اثر البتة والمراد
ان ذلك قطع الحرمه حينئذ **ووضع يديه على خصره** لغير حاجه للنهي الصحيح

نشد

بشافة

١٢٢

عن الاختصار واضح تفاسيره ما ذكر وعلمته انه فعل الكفار او المتكبرين لما صرح
واحدة اهل النار او الشيطان لما في شرح مسلم ان ابليس هبط من الجنة كذا في
فيه بين الرجل والمرأة والخشي وذكر الرجل في الخبر للعالم **والله اعلم** في حقه
عن الطهر في ركوعه وكذا خفصه عن اكل الركوع وان لم يبالح كما دل عليه كلام
الشافعي واصحابه والخبر الصحيح كما صلى الله عليه وسلم اذا ركع لم يخص احد
اي لم يرفع يديه ويضع يديه اي تخفضه وتكره تنزيها ايضا **الصلوة في الحمام** الخ
وغیره ولو غسل في الخبر الصحيح الارض كلها مسجدا الا المقبرة والحمام ولا يدخل
الشيء طين ككشاف العورات به ومثله كل محل معصية بل او غضب كارض قوم
فيما يظهر **والطريق** في صحرا او بستان وقت مرور الناس به كطاف لانه يشغله ولا
يترك ان استقبله كالوقوف به والتعليل بغيره الجاسه فيه مردود بان مقتضى الكلام
تحققها فقط **والطريق** اي محل الزيل ومثله كل جاسه متيقنه لانه يفر منه طاهر
بها وكرهه كراهة كذا في **والكنيسة** وهي يفتح الكاف متعبدا لليهود وقيل
النصارى والبيعه وهي كنس الباطن المتعبد للنصارى وقيل اليهود ونحوهما من اماكن الكفر
لا فيها ما ولا لشيء طين وتحرر دخولها على من منعوه وكذا ان كان فيها صور يعطي
كحاشيات **وعن** **الابل** ولو طأها وهو ما ينجي اليه اذا شرب لبشر غير طأها
اجتعت شققت منه للمرجى الخبر الصحيح صلواتي من ارض الغنم اي من اقرها او اقراد
جميع محالها ولا تصلا في اعطان الا بغيرها خلقت من الشياطين بل في حديث ان علي
حين خلقت منه علم ان الفرقان الا بخلقت من الشياطين بل في حديث ان علي
كواحد من الشياطين والصلوة تكره في ما ولا لشيء طين والغنم تركه لغيره
داود والبيهي انهما من دواب الجنة وايضا فالابل من شلتها ان يشترط الحشوع وطهر
فلاوجه ما قاله جمع ودلت عليه رواية لكنه في سندها بجهول ان نحو البقرة
كن نظرية الزركشي والله لا كراهة في طعن الابل الباطل في حال عيبها عنه وحبس
مباركها ليللا او ضارها كالعطن لكنه استدلال نفاها فيه اكثر ومتى كان محل الجوارح
جاسه فلا فرق بين الابل وغيرها لكن كراهة فيها حينئذ لعين وفي غيرها
واحدة **والمقبرة** سلب لبا **الطاهر** لغيره لا بيا صلى الله وسلم عليهم بان لا يركع
تحتها او يحرق وفرش عليها حيا **والله اعلم** الخبر السابق مع خبر مسلم لا يتخذ والمقبرة
مساجدا كما حكى عن ذلك مع خبر لا تجلسوا على القبور ولا تصلا اليها وعلمته هذا
للجاسه سواء لم تكن وامامه او بجانبه نص عليه في الام ومن ثم تفرق الكراهة
بين المنيونة والحابل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن فيها
ميت بل لو دفن ميت مسجد كان كذلك وتنفي الكراهة حيث لا محالة وان كان
فيها قبر غيرهم مكرهه ايضا كما افاده خبر ولا تصلا اليها في الكراهة العينية
القبر وسحابة الجاسه وهذا الثاني من تنقيح الانبياء والاول يقتضي الحرمة في
بالقبر الذي ذكرناه لانه يؤدي الى الشرك وتكره ايضا على طهر الكعبة لانه خلاف
وفي الراي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم عن صلاة الصبح لنصه على ان فيه
شيطان دون غيره من الوجوده وحمل الكراهة في الكل ما لم يعارضها خبيثة

والراي بطريق كذا في
بغيره من غير ما
لا يبعد عن هذا
لا يبعد عن هذا

في حقه

والراي بطريق كذا في
بغيره من غير ما

وقت وكذا فوات حيا على الوجوده واغالم تقتضي الفساد عند الخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلوة
بالاوقات المذكورة الشارع جعلها اوقاتا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلاف العظيم بخلاف الامكنة
تصح في كلها ولو مفسوبا لان النهي فيه كالحركة لا يخرج بتعلقه عن العبادة فلم يقتض شيئا من
بالشؤون في بيان سبب جود السهو واحكامه **سجد السهو** الذي في سنة متاكره ولو في النافله ما عدل
الجارية كذا قالوه وظاهر ان سجدة التلاوة والشكر كالتلاوة فان قلت كيف يجزئ شيئا باكثر منه قلت ان
ازدائه جازم للمتزك والافعل بمعنى انه نائب حتى يصير الاول كالمفعول والثاني كالعدم فصرفه
يكون اكثر كهي لترك كلمة من القنوت او زيادة سجدة او جلسة او انه جازم لنفسه لصلوة اي دفع لقمه
وهو لا يكون الا اقل منها فنهج اذا جازم لا يختص به ذلك الا ترى ان الجامع في يوم من رمضان اذا لم يدر
العتي يصوم شهرين وهما اكثر من الجور وسوا جعلناه اليوم او الشهر لا يقال الصوم بد عن العتق لان
هذا راي والاصح ان كلا من خصلتي الكفارة الاخيرتين مستقل لا يدر عما قبله وذلك لان الحديث لا يثبت
ولم يثبت لانه لم يثبت عن واجب بخلاف جبران الحج واغاب عن ترك ما يورده من الصلوة ولو احتمل
بان سجد فعله او لا **وعند فعل** شي **سجد** عنه فيها ولو احتمل لا فلا يرد عليه خلافا لمن رجمه ما لو شك
اصلي ثلاثا ام اربع فان سجوده كفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ المأمور به وفرضه الفعل المنهي عنه
فيما فهم لم يخرج عنها **فالاول** وهو المأمور به المتزك من حيث هو وان كان ركنا **واجب** **لما ركه** ولا
يغني عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه **وقد يشرع** **السجد** **للسهو** مع تداركه **كره** **بالكافي**
حصلت تدارك ركن كما سبق بيان تلك الزيادة في اخر محبت **الركن** وقد لا يشرع كما اذا كان المتزك
السلام فاذا ذكره او شك فيه ولم يأت بحبل في به وان طأ الفصل ولا يبعد لغوات محل السجود به او
البية او العزم فاذا ذكره استأنف لصلوة وكذا ان شك فيه شرطه قيل قوله كراهة الزيادة الى اخره غير محتاج
لذكره لانه معلوم من قوله او فعل مني عند واجبه ان المراد بالمنهي عنه ما ليس من فعل الصلوة وهذه الزيادة من افالها
لكن لم يستلها لعدم الترتيب انتهى وفيه نظر لما من شمول كلامه بحسب الشك فالوجه انه اذا ذكره ايضا
او كان المتزك بعضا من او لصفة الصلوة وحده تحميته بذلك **وهو القنوت** السابق في الصبح او وتره
رسمان الثاني دون قنوت التلاوة او كلمة منه ومحل عدم تعيين طائفة اذا لم يشرع فيه وفارق بدله بانه
لاحله **وقامه** بان لم تحسنه فانه يسئله القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا تركه سجده وقوله
زيادة الى اخره اندفع ما قيل قيامه مشروع لغيره وهو لا اعتدال فكيف سجدة لتركه ولو اقتضى شافعي
خفي في الصبح وامكنه ان يأتي به ويلحقه في السجدة الاولى فعلى الاقل وعلى كل سجد للسهو وعلى المنقول
العتق بعد سلام امامه لانه تركه له لحقه سهوة في اعتقاده بخلافه في نحو سنة الصبح اذا قنوت
بوجه على الامام في اعتقاد المأمور فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو **والشهادة** **الاول** اي الواجب
فيه في التشهد الاخير او بعضه **او يعود** بان لم تحسنه نظير ما مر في القنوت وقياس ما رفيه من انزل
كونه رتبة التشهد ذكرها ايضا في سجدة التي بصلوة التسيح او رتبة الظهور رعا وترك التشهد
الاول كذا في تشهده حينئذ دون ما اذا صلى رعا فعلا مطلقا بقصد ان يشهد تشهدين فاقصر على الاخر
ولو سوا على الاوجه **وكذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم** **في** اي القنوت او التشهد الاول وقصر
وهو على الثاني وزعم فرق بينهما غير حسن لان العطف باوفا فزاده لذلك لا اختصاصه بالتشهد
وجوه في التشهد في الجملة لا يصلح ما نالها حقها من القنوت بها من التشهد لان مقتضى السجود ليس
الوجوب في الجملة لقصوره لئلا يلزم عليه اخراج القنوت من اصله بل كون المتزك من شعائر الظاهر المحرم
بما فيها استقلال لا تبع كما ياتي وهما مستويان في ذلك **في الاظهر** ويضم لذلك لقيام لها في الاول والثاني
في القنوت **كما** اتبعها في الاواخر المذكورة والابنة اثنا عشر بل اربعة عشر ان قلنا يندب لصلوة على الاصح
وذكر لم يشرع خارج الصلوة بل فيها مستقلة محل معا غير مقدمة ولا تابع لغيره فخرج نحو ما الانشراح والمو
وتكريرات العبد والتسبيحات والادعية ولو نحو سجود وجهي لندبه في سجود التلاوة والشكر ايضا وهي المستان

١٢٤

وقيل ان ترك بعض هذه الاعراض تركا لا يبيح له تركه لتقصيره بنفوت السنة على نفسه ورؤى
 بان خلل العمد اكثر فكان الى الجرح كالتقليل بالنسبة الى الكفاية **قلت وكذا الصلوة على**
الاختصاص **سماها والدعاء** وذلك في القنوت ومثلها قياها وفي التشهد الاخير ومثلها قعوده وصلى
 السجود لها ان يتيقن قبل سلامه وبعد سلامه امامه او بعد سلامه وقبل طول الفصل تركا ما عدا لها
 فانه دفع الشك كانه بان لم يتركها قبل سلامه التي بها الوعد فان محل السجود **لا يجوز سائر السن**
 اي باقيها بالسجود على طول الاصل في معنى الوارد فان سجد شي مما بطلت صلاته الا ان
 يسهو او بعد غصله واستشكل بان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محل
 اي مقتضيه ويرد منع هذا التلازم لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير
 فيظن عمومها لكل سنة واولت محله عادة كانه الذي يحسن فيه والامر يبق للاستكثار وجه اصلا
 رابت بقاها على ظاهره واجل ب عنه عالا يلا في ما نحن فيه اذا الكلام ليس في سجوده في غير
 محله وهو قبل السلام بل في سجوده في محله لكن نحو تنجيد الركوع فتعين ما ذكرته **والثاني** اي
 فعل المنهي عنه من حيث هو ان **لا يبطل عمله** الصلوة **كالا لثبات** **وتحطت** **بمن لم يسجد سهوا** ولا
 لعمد عا لما ياتي من المستنبات **والا** بان يبطل عمله كركعه زائدة **يسجد** **سهوا** لانه صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو متفق عليه هذا **ان لم يبطل الصلوة سهوا** فان بطلت
 سهوا **ككلام كثير** فانه يبطلها في **الاصح** كما مر لم يسجد لانه ليس في صلاة في الاصح راجع للمثال
 لا الحكم واستثنى من هذه القاعدة ما لو حول المتنفل دابته عن صوب مقصده سهوا
 نزعاً وفوراً فانه لا يسجد لسهوه على المعتد مع ان عمله مبطل ويفرق بينه وبين سجود
 لحوجها وعودها فورا بانه هنا مقصود تركه الجوع او بعد ضبطه خلاف النسي فيجوز
 عنه مشقة السفر وان قصر ما لو سجد وتركه لسلام فانه لا يسجد لسهوه مع ابطال العمل ورد
 بانه ان تركه وفعل منافيا فهو المبطل والاخر سكوت وهو مبطل وان طال وما لو سجد بعد
 سجود السهو فبعد السهو ساهيا فانه يسجد لهذا السجود مع ابطال عمله **وتطويل الركن القصر**
 بان يزيد على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلوة بالنسبة للوسط المقدر لا الحال
 المصلي فيما يظهر قدر الفاحشة ذكر كانه وما كانا وعلى قدر ذكر الجحوس بين السجودتين المشروعة
 فيه كذلك قدر التشهد الواجب وقوي في تلك الصلوة ليس المراد من حيث ذاتها بل من حيث الحال
 الراهنه فلو كان اماما لا تسن له الا ذكر الذي تسن للمنفرد واعتبر التطويل في حقه بتقدير
 كونه منفرد اعلى الاول وبالنظر لما يشترط له من الذكر على الثاني وهو الاقرب لكلامه
يبطل عمله الصلوة في الاصح لانه مغير لموضوعه اذ هو غير مقصود في نفسه وانما يشترط
 للفصل اي بين المقدمه وهو الركوع او شبهها وهو السجود الثاني لما مر انه مشكك
 لما اهل له من القرب بالسجود الاول وبين المقصود بالذات وهو السجود الاول
 فيهما وخرج بقوي المشروع فيه الى اخره تطويله بقدر القنوت في محل
 او التسبيح في صلاة او القراءة في الكسوف فلا يوتر واختر حوا
 تطويلهما للصحة الاحاديث فيهما ومن شمر كان الاكثر ثبوت عليه وصحة
 في التحقيق في موضع وقد تنحل للتجدي به باخا وقايح فعلية محتملة **فصل**
في تركه **قلت** لا يبطل عمله تركه التحفظ اما مورده على التاكيد
والاعتدال القصير لما مر انه للفصل بدليل انه لم يجب فيه ذكر مع انه
 عاوي ومن شمر لما كانت القيام وحلوس التشهد الاخير عاديين
 وجب لهما **ذكرهما** **فما** **من** **العبادة** **التي** **يجوز** **في** **الاصح**
 نحو الركوع وجوب الطمانينة فيه ليحصل الخشوع والسكينة
 المطلوبات في الصلوة **وكذا الجالس بين السجودتين في الاصح**
 لما ذكر في الاعتدال حرفة الجالس

٤٣
جيم

اول

٤٥

طولا

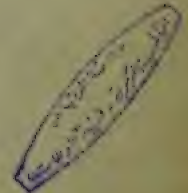
١٢٥

سنة

اولا لان ذكره اقصر فان قلت ما وجه اختصاص الخلاف بهذا لان بعد
 جالس طويل في نفسه بشبهة وهو جلوس التشهد الاخير بناء على انه طويل فامكن
 قياسه عليه والاعتدال ليس له طول بشبهة هذا وظاهر ما مر من اكثر من
 ان الخلاف بينهما فيما في المتن مع كونه على طبق عبارة المجموع الا ان بحاج
 بان جريانه فيهما لا يقتضي انه في الجلوس اقوى وذلك من حيث اصل جريانه فيهما
 وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني وجهه انما تقر ان له طول في التشهد
 بخلاف الاعتدال لا ينافي ما تقر من انهما غير مقصودين ولا يطولان ما وفرح
 في عبارات انهما مقصودان لان معناه انه لا بد من وجود صورتهما مع عدم
 الصارفيهما كما مر **فوقنا** **كما قولنا** لا يبطل فخرج السلام عليكم وتكبيره التحم
 بان كى يقصد وجبيل لا نظرية خلاف الاسوي **كفاية** **في ركوع** **الجلوس**
تعد **اخر** **اول** **وتقدير** **تاريخ** **بلا** **اخر** **ليس** **في** **محل** **وتقدير** **في** **قيام** **او** **سجود**
يبطل عمله في الاصح لانه غير محذور صورهما بخلاف الفعل **وسجد** **سهوا** **في الاصح**
 لانه التحفظ نظير ما مر وكذا العمل كما في المجموع وتقل بعضه ككلامه اذا اقرر
 على لفظ السلام فانه من اسماء الله تعالى ما لم يبق معه انه بعض سلام التحلل والخروج
 من الصلوة سهوا لكن هذا من القاعدة لان عمله مبطل حينئذ **وعلى هذا** **الاصح**
استثنى هذه الصورة من قولنا السابق **لا يبطل عمله لا يسجد سهوا** **واستثنى**
 معها ايضا ما لو اتي بالقنوت او بكلمة منه بنية قبل الركوع او بعده في الوتر في
 غير نصف رمضان الثاني فانه يسجد وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام بخلافه
 قبله لانه محلهما في الجهر وقباسة انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد
 لم يسجد لان القنود محلهما في الجهر وما لو نقل ذكر اختصاصه بعمل لغيره بنية انه ذلك
 الذي يسجد وبخلافه انه لو سجد او التشهد او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد
 لا يسجد للسهو وعليه محلهما كلام شيخنا في فتاويه وغيرها ومن اعترضه بانه
 مبني على تعيين ان الصلوة على الال ركن في الاخير فقد اعدنا تقريران نقل المبرور
 كذلك شرطه وما لو قرأه في الخوض اربع فرق وصلى بكل ركعة او فرقتين وصلى
 بواحدة فلا تافا انه يسجد في الفتنه بالانتصار في غير محله الوارد فيه ونظر فيه بانه
 يسجد بعد ذلك ايضا ورد بان هذه الصورة كلها يسجد بعدها ايضا كصوره المتن وليس
 منها زيادة في القاصر او مصل فضلا مطلقا من غير بنية سهوا الا ان عمله مبطل فهو
 من القاعدة **ولو سجد** **الامام** **او** **المنفرد** **التشهد الاول** **وحده** **او** **مع** **قعوده** **نكص**
بعد النصابه اي وصوله لمحذري في القيام **لم يرد له** اي يحرم عليه العود لاحات
 صحيحة فيه وتلبسه بفرض فعله فلا يقطع سنة **فان عاد** **عاما** **او** **مجازا** **نكص**
 صلاته لزيادته قعودا بلا عذر وهو مغير لهيبه الصلوة بخلاف قطع القوي كالفاتحة
 للعود ولا افتتاح فانه غير محرم نعم لا يتعد كراهته **او** **عاد له** **ناسيا** **انه** **في** **صلوة**
 او حرمة عوده ويفرق بينه وبين ما مر من ابطال الكلام اذا نسي تحريمه باز ذلك
 انفسا فسيان حرمة نادر فابطل كالا كراهه عليه ولا كذلك هذا **فلا** **تبطل** **رفع**
 القلم عنه نعم يلزمه القيام فوراً عند التذكرو **ويسجد للسهو** لا يبطل العمل ذلك عادله

جاء خلاصة وان كان مخالفا لالان هذا ما يخفى على العوام **فكذلك لا ينظر** الصلاة
في الامام لما ذكره ويلزمه التمام فورا عند تعطله وسجد للسجدة فيما اذا تركه الامام
ولم يجلس للاستراحة لا يجوز له الامام التخليف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير
تشهد لان المدار على خش الخلفه من غير عذر وهي موجبة فيما ذكره والابطال صلا
از علم ونقد ما لم يتوقف فترته وهو فراق بعد زكوة او لا فان جلس لها جاز
له التخليف لان الصار انما هو احداث جلوس لم يفعل الامام على ما يأتي في فصل
المتابعة **تدبير** ظاهر كلامهم هنا انه حيث لم يجلس الامام للاستراحة ابط
جلوس الامام وان قل وفيه نظر وقولهم لا يضر كلفه الامام بقدر جلسة الاستراحة
لان ليس فيه خش يخلفه يقتضي انه لا يضر جلوسه هنا قدرها وان اتى فيه بعض
التشهاد لعدم خش الخلفه ولو انتصب معه فعاد له لم يعد لانه اما متعذر فله
باطله او ساء او جاهل وهو لا يجوز مواقفته بل ينتظره قايما حلا لعودة على السجود
او ينوي مفارقتها وهو الاولى وكذا لو قام من جلوسه بين السجدين فينتظره في
سجوده او مفارقتها ولا يجوز له متابعتها ولو قعد وانتصب امامه ثم عاد لزوم الامام
القيام فوراً لانه توجه عليه بانتصاب امامه وفراقه هنا اولى ايضا لقوله الخاف
القوي في جواز الانتظار كما يعلم مما يأتي فيما لو قام امامه الخامسة **وللما موم**
انتصب حده سهوا **العود** **متابعة امامه في الاصح** **عذرة قلت** **الاصح وجوب**
والله اعلم لوجوب متابعتها الامام اما اذا تعدى ذلك فلا يلزمه العود بل من له كما
اذا ركع مثلاً قبل امامه لان له قصدا صحيحا بانقله من واجب مثله فاعتد بفعله
بينهما بخلاف الساجي فكانه لم يفعل شيئا وانما يخبر من ركع مثلاً قبل امامه سهوا
لعدم خش الخلفه فيه بخلافه هنا كذا قالوا ويرد عليه ما لو سجد وامامه في الاعتدال
او قام وامامه في السجود فان جريا في ذلك في كل منهما الذي زعمه شارح مشكل
او الخلفه هنا الخش منها في التشهد فالذي يتجه تحصيل ذلك ركوعه قبله وهو
قام وسجوده قبله وهو جالس وان ثبت كل لصورتيه باق فيهما ما مر في التشهد
اقتضاه فرقم المذكور ثم رآيت شارحا استشكل ذلك ايضا ثم فرق بطول الانتظار
قايما هنا الى فراغ التشهد بخلافه خزا بطله بخلافه بما لو سجد قبله وهو في القنوت
وبه يتجه ما ذكرته وكان وجه عدم نديهم العود للساجي ثم ان عدم الخش
اسقط عنه الوجوب سقط عنه اصل الطلب لعذره ولو لم يعلم الساجي حتى قام
امامه لم يعد قال البغوي ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه ككلو ظن مسبوقة سلافا
ما عليه فانه بلغى اكثر ما فعله قبل سلامه لوقوعه في غير محله مع مقارنته بنية قطع
القدوة له فكان الخش من مجرد القيام في مسئلتنا ويفرق بين حسان قيام الساجي
اذا وافقه الامام فيه وعدم حسان قرأته بان القيام لم يقع في غير محله من ركوعه
اذا لو تعدى جاز فلم يبلغ من اصله بل توقف حسانه على بنية المفارقة او موافقة الامام
له فيه واما القراءة فشرط حسانها وقوعها في قيام محسوب للقاري وقد تقرر ان
قيامه لا يحسب له الا بعد موافقة الامام له فيه وما تقرر يعلم ان من سجد سهوا او
جهلا وامامه في القنوت لا يعتد له بما فعله لانه لم يقع عن روية فيلزمه العود

للاعتدال



للاعتدال وان فارق الامام اخذ من قولهم لو ظن سلام امامه مقام شغل في
قيامه انه لم يسلم لزم الجلوس ليقوم مرة ولا يسقط عنه بنية المفارقة وان
جازت لان قيامه وقع لغوا ومن ثقلوا اتجهلا لاما الى به فيعيد وسجد
للسجدة وفيما اذا لم يفارقه ان تذكر او علم وامامه في القنوت قوا صح انه يعود
اليه او هو في السجدة الاولى عاد للاعتدال اخذ ما تقرر في مسئلة المسبوق وسجد
مع الامام ما تقرر من الغاء ما فعله ناسيا او جاهلا او فيما بعد ما الذي يظهر انه
يتابعه وباتى بركعة بعد سلام الامام كما لو علم تركه لفاتحه وقد ركع مع الامام ولا
يمكن هذا من العود للاعتدال لخش الخلفه حينئذ فان قلت ما ذكرته اخر امر عني
للاعتدال بخلافه فويلهم لو قام امامه لم يعد قلت يفرق بان ما نحن فيه الخلفه فيه
الخش فلم يعتد بفعله مطلقا بخلافه قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود
لا حيث لم يطمع الامام ويؤيد ذلك قول الجواهر عن القاضي عن العبادي لو ظن ان
امامه رفع من السجود فرجع فوجد فيه تحييرا وبوا فقه ما ذكره في ركعة
قبل امامه سهوا انه يخبر وقرأ بينه وبين ما مر في مسئلة التشهد للخش الخلفه
فالمصلحان هاتين لقلة الخلفه فيهما اذ ليس فيهما الا مجرد تقدم مع الاستوا في
العود والقيام خير في مسئلة التشهد لما كان فيها ما هو الخش من هذين وجب
العود للامام ما لم يتم ومسئلة القنوت لما كان فيها ما هو الخش من الكل وجب
العود للاعتدال مطلقا ومحال على ان لا خشية تأثير لانه في مسئلة التشهد سقط
عنه العود بنية المفارقة وكذا بقيام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق قال القاضي
ومما خلا في قوليهم لورفع راسه من السجدة الاولى قبل امامه طائفا انه رفع
واق بالثانية طائفا ان الامام فيها ثم بان انه في الاولى لم يحسب له جلوسه
ولسجدة الثانية ويتابع الامام اي فان لم يعلم بذلك الا الامام قايما او جالسا
بركعة بعد سلام الامام انتهى ويوجهه العا لما اتى به هنا مع انه ليس فيه خش
مخالفة بان فيه خشا من جهة اخرى وهي تقدمه بركن وبعض اخر بخلافه في
مسئلة الركوع وما قبلها **ولو تذكر** الامام او المنفرد الاول الذي فيه او علم به
وقد تركه جهلا لا قبل **لنصاحته** بالمعنى السابق **عاد** ندب بالتشهاد لانه لم يتلصق بغير
وسجد للسجدة **وان صار الى القيام اقرب** منه الى القعود لان ما فعله مبطل مع
نوع بغيره بخلاف ما اذا كان الى القعود اقربا واليهما على السواء لعدم بطلان
الاسرى وغيره ومع ذلك لا وجه الاول وعليه فالسجود لله من مع العود لان تركها
مبطل كما قالوا **ولو فرض** من ترك عن التشهد الاول **عاد** اي قاصدا تركه وهذا قد تقرر
وما غير نظمها بخلاف ما اذا كان للقعود اقربا واليهما على السواء وهذا مبني على ما قبل
الذي ويوجهه المذكور عن الأكثرين لا بطلان مطلقا وان كان للقيام اقرب لكن بغيره
وان كان قد نوى تركه **تدبير** في الجمع ان كل هذا التنزيل في البطلان ان

منه

ن

الى

منه

فما الجمع قلت لا جمع بل هو مخالف حقيقي الا ان يحاب على بعد باهم ساجد في حال
 السجود فلم يجعل ذلك الموضع مقتضيا للسجود لانه قد يجوز نظيره كالحمام
 في التشهد مع عدم الخشوع فيه لا في حال العبد للخشعة **الرابعة** في نفس المأمور الا في
 بها اما قبلها ثالثة **سجدة** لتردده حال القيام اليها في زبادتها فقد انى بزياد
 بتقدير فان تذكرها خامسة لزمه الجوس فوراً ويشهد ان لم يكن تشهد
 والامر بزمه اعادة ثم سجدة السجود ولو شك في تشهد اهل الاول والاخر
 فان زال شكه فيه لم يسجد لانه مطلوب لكل تقدير ولا نظراً لتردده في كونه
 واجبا او نفلا او بعد او قد قام سجدة لانه فعل زائد بتقدير **ولو شك بعد السلام**
 الذي لا يحصل بعد عود للصلوة في ترك فرض غير النية وتكبيره التحريم **سجدة**
على السجود والا لعمرو وثق وان الظاهر مضى على السجدة وبه يحكم ان شرط
 خلافاً كالركن لما وقع في الجوع فقد صرحوا بان الشك في الطهارة بعد طواف الفرض
 لا يؤثر ويجوز دخول الصلوة بطهر مسكوك فيه فيما اذا اتقن الطهر وشك
 هل احدث فتعين حل قول الجوع ولو شك بعد صلوة هل كان متطهراً ام لا
 ان على ما اذا لم يتقن الطهر قبل عود على الشك في الشرط يستلزم الشك في الاعتقاد
 بردها كلامهم المذكور لا فهم اذا جوز والله الدخول فيها مع الشك كما علمت في
 ان لا يؤثر طهارة على فرائضها فعلم انهم لا يلتفتون لهذا الشك عملاً باصل الاستصحاب
 واما قوله ان الشك بعد السلام في كون امامة ما موماً يوجب اعادة فليس مما في
 فيه لانه لا اصل هنا يستصحب فهو كما لو شك بعد السلام في اصل الطهارة او الاستصحاب
 او الاستصحاب واما وجبت اعادة فيما لو توضع في جرد ثم صلى ثم يتقن ترك مسجدة
 الوضوء من لانه لم يتيقن سجدة وضوءه الاول حتى يستصحب والا عاده هنا مستند
 لتيقن ترك مسجدة لا لشك فليست مما حذر فيه اما سلام حصل بعد عود للصلوة كما في
 فيون ترك الشك بعد لتيقن انه لم يخرج من الصلوة والشك في السلام نفسه يوجب
 الايمان به من غير سجدة لفوات محله بالسلام كما مروى في انه سلم الا في ترك
 الترتيب واما الشك في النية وتكبيره الاحرام فيكون شرعاً للمعتمد خلافاً لما راجع
 الفرق لشكه في اصل الاعتقاد من غير اصل اعتقاد ومنه ما لو شك في فرض الصلوة
 لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة واما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نية
 مشقة الا عاده فيه ولا انه اغتفر فيها فيه ما لم يفتقر فيها هنا واما هو قبل
 فقد علم ما قبله ان كان في ترك ركن الى به ان بقي محله والا في ركعة وسجد
 للسجود فيها لاحتمال الزيادة او لضعف النية بالتردد في مبطل ويد فارق ما لو
 في قضا فائته فانه يعيد بها ولا يسجد ولم يقع فيها تردد في مبطل ولو سلم وقد
 في ركنها واحرم فوراً باخرى لم تعتقد لانه في الاولى ثمران ذكر قبل طول فعله
 السلام وتيقن ترك ولا نظرها التحريم بالثانية خلافاً لمروهم فيه نية في
 وان تحلل كلام يسير ولا يستند بر القبلة وبعد طول استأنفها لبطالة عاده مع السلام
 بينهما واذا بنى حسب له ما قرأه وان كانت الثانية لثاني اعتقاده ولا اثر للوقت
 قرا بظن لفعل على الاوجه كما مروى من ترك لوظن انه في صلوة اخرى فرضاً وفعل
 فان عليه لم يؤثر ولا ياتي فيه تفصيل الشك في النية لانه يضعفها بخلاف الظاهر
 لا يعتد ما يقره مع الشك فيها العير المبطل لها وخروج بفوراً ما لو طال الفصل بين

سجدة

لنتى

السلام

السلام وتحريم الثانية فيصبح التحريم بها ومن قال هنا بين السلام وتيقن تركه فقد
 وهم ولا يشك على ما تقتضيه خلاف الزكيات لانه لو شهد في الرابعة ثم قام لخامسة
 سهواً كفاة بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل لانه هنا في صلوة فلو تضر
 زيادة ما هو من فعلها سهواً ونتم خروج منها بالسلام في ظنة فاذا انضم اليه
 طول الفصل صار قاطعاً على ما يريد كما لها به **وسهواً** اي المأمور اي مقتضاه
 من السجود له **حارفة ونية** ولو حكمه كما ياتي اول صلوة الخوف وكما في المزحوم
خطا امامه المتطهر كما يتكلم عنه الفاضلة وغيرها ومن ثم لم يحمله الحديث ونحوه
 الخفي لعدم صلاحية التكلم ولذلك لو ادركه راكعاً لم يدرك الركعة واما اثبت
 المصلي خلفه على الجاهل لوجود صورها اذا يختص في الفضائل ما لا يختص في غيرها
 كالتمتع هنا المستند على لقوة الرابطة وخروج حال القدوة بعدها وسياق وقبلها فلا يتكلم
 على المعتد واما الحقيقة فليس هو امامه قبل اقتدائه به لانه عهد تعدي الخلل من صلاة الامام
 لصلوة المأموم دون تحمله **فلو ظن سلامه فسلم فان خلافاً** اي خلاف ما
 ظنه سلم معه اي بعد **ولا سجدة** لانه سهواً في حال القدوة **ولو ذكر المأموم في**
جلس تشهد ترك ركن غير سجدة من الاخرة لما مر في ركن الترتيب وغير السلام
 لما مر فيه وغير النية والتكبير للتحريم او شك فيه **قام بعد سلام امامه الى ركعة**
 الثانية نفوات الركن كما علم مما مر ثم لا يجوز له العود لندار كماله من ترك المأموم
 الواجبة **ولا يسجد** في التذكر لو وقع سهواً حال القدوة بخلاف لفعله بعدها زائداً
 بتقدير ومن ثم لو شك في ادراك ركوع الامام او في انه ادرك الصلوة معه كماله ان
 ناقصة ركعة الى ركعة ويجوز فيها الوجود لشكه المقتضى للسجود بعد القدوة ايضا
 اما النية وتكبيره التحريم فتذكر احدها او الشك فيه او في شرط من شروطه اذا طال
 ومضى معه ركن مبطل الصلوة كما مر **وسهواً** اي المأموم بعد سلامه اي لا امام
لا يحصل الامام لانقضاء القدوة **فلو سلم المسبوق سلام امامه** اي بعد ثم تدبى
 ان قصر الفصل **وسجد** لان سهواً وقع بعد انقضاء القدوة ومحلها قاله البغوي ان
 اتى بعلم لان السلام من ايمانه تعالى ومحلها ان لم ينو معه الخروج من الصلوة لانه
 يبطل بعد حينين وعليه محمل قول الانوار السلام في غير وقت مبطل وان لم
 يتمه اما لو سلم معه فلا يسجد كما رجحه ابن الاستاذ لو وقع سهواً حال القدوة وله
 احتمال انه يسجد لانقطاع قدوته بشروطه فيه وفيه نظر لما ياتي في الجماعه انها
 تذكر فمالوا بها المأموم بعد شروع الامام في السلام وقبل نطقه بالميم من عليم
 محصورها حينئذ صرح في بقا القدوة فان قلت لم يحكموا بانه بوا التحريم يتبين
 دخوله في الصلوة من حين النطق بالصمت كما مروى في ذلك لانقضاء القدوة به قبل
 الراول محكم هنا بانه بالميم يتبين خروجه منها بالالف من السلام حتى لا تصح
 القدوة به قبل الراول لم يحكموا بانه بالميم تبين خروجه منها بالالف
 من السلام حتى لا تصح القدوة قبل الميم قلت يفرق بان القول بالتبين هنا
 يلزمه فساد وهو ان السلام ليس من الصلوة وذلك مخالف لصرايح الاحاديث
 وحينئذ يتوجه قول المخالف انه يخرج منها بالحدث ونحوه واما القول بالتبين

عكسه

الحجوع

ثم فلا يلزم منه شيء وكان مقتضاه صحة القدوة لكن ترك احتياطا لا اعتقاد
وبالحقيقة **سهو امامه** المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه كما يحتمل
الامام سهو فان **سجد** امامه **لزمه متابعتة** وان لم يعرف انه سهو ولا بان
هو السجدة الثانية كما يعلم مما يأتي في المتابعة لانه حينئذ سبقه تركها
بطلت ان تعد نعم ان يتقن غلطه في سجدة لم يتابعه كان كتبوا اشار
او تكلم قليلا جاهلا وعذرا وسلم عقب سجدة فراه ما ويا للسجدة لبطح ركعة
او لم يسجد لجهله به فاحذر ان سجدة لتركها لجهرا والسجدة فلا اشكال في كون
ذلك خلافا لمن ظنه واستشكا لحكمه ان من ظن سهوا فسجد فبان علمه سجدت
سهو بالسجدة فيفرض ان الامام لم يسهو في سجدة وان لم يقتض موافقة طائفة
بقتضي سجدة جوازه ان الكلام اما هو في انه لا يوافق في هذا السجدة لانه
غلطا واما كونه يقتضي سجدة بعد نيته المفارقة او سلام الامام المذكر احر
فتلك مسيلة اخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها ولو قام امامه لزيادته كما
سهو لم يجز له متابعتة ولو سبق او فكا في ركعة ولا نظر لاحتمال انه تركه
ركعا من الركعة لان الفرض انه علم الحال وظنه بل يفارقة ويسلم او يشتطع على المعتد
تدبيره قضية كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام له يمتنع على المأموم يصير
كالركعة لو سلم بعد سلام امامه ساهبا عنه لزمه ان يعود اليه ان قرب الفصل
والا عاد صلواته كما لو ترك منها ركعا ولا يأتي ذلك ما يأتي انه لو لم يعلم سجود
امامه الثلاثة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثمرات محله بخلافه هنا وظاهر
البطلان بسبقه لامامه بسجدة وهو لا يخفى بل اولى لان التقدم القس
والا يسجد الامام عمدا او سهوا او اعتقاد انه بعد السلام **فيسجد** المأموم **على النبي**
حتى التحلل الخاص في صلواته من صلاة امامه هذا في المواقف **اما لو اقتدى** في
عن سهو هذا اقتداء وكذا لو اقتدى من سهو قبله في الاصح وسجد الامام سهو
فالصحيح فيهما انه اي المسبق **يسجد مرة** للمتابعة ولا نظر الى ان موضعه اما
هو اخر الصلوة ومن ثم لو اقتصر امامه على سجدة لم يسجد اخرى بخلاف المواقف كما يأتي
ثم يسجد ايضا في آخر صلواته لانه كل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر الى انه لم
يسجد اذ صلواته اما حلت بسبب قترانه بسلام فتتطرق نقص صلواته اليه كما من
فان لم يسجد الامام يسجد لئلا بالمسبوق المقتدى به **اخر صلوة نفسه** في الصلوة
على النبي ما في المواقف ولو اقتصر امامه على سجدة يسجد اثنين كذا يفعل المتابعة
للا بعد سلام امامه لاحتمال سهو وتداركه لثباته قبل سلامه ولا نظر الى احتمال
عوده لها بعد السلام وقيل لو لم يفسد لان الاصل بعد سلامه عدم عودته او تركه
اعتقادا ان سجدة سلام امامه وان لم يأت بسجدة تشهدا والسجود تلاوة في
امامه لانه يقع خلال الصلاة فتحتل المتابعة بخلاف ما هنا لانه اما يأتي ب
بعد سلام امامه كما نقرأ في **سجد** الامام بعد فراغ المأموم الموافق من
التشهد ووافقه وجوباً في السجود فان تخلف يأتي فيه ما من انفا ونزاعا في نظر
في السلام خلافا لما اقتضاه كلام بعضهم لان المأموم المتخلف بعد سلام الامام

التشهد
فعل

باب في سجدة الامام
في الصلاة

او قبل اقله تابعه وجوبا كما اقتضاه كلام الخادم كالمحر ثم يتم تشهد كما لو سجد
للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه بعد السجود لبيان فضيلة الخادم نعم ويوجه
بانه قياسا تقر في المسبق كما بان الخلو من الاخير كما يحسن في السهو في الجملة
كما لو في السجدة قبل الفاتحة لا يسجد لتقلها لان القيام محلها في الجملة وفي
في ذلك من يدينه في شرح العباب ثم ياتيه في شرح المذهب قطع عار حجة من
عدم اعادته وحاصل عارته في صلوة الخوف في الفقرة الأخيرة واذا قلنا بكون
عقب السجود ويستظهرهم بالتشهد فتشهد قبل فراغهم فادركوه في آخر التشهد
فيسجد السهو قبل تشهد فصل يتابعونه وجهان احدهما لا بل تشهدون ثم
يسجدون السهو ثم يسلم والثاني يسجدون لانهم تابعون له فعلى هذا هل يعود
بعد تشهدهم قالوا فيه القولان وينبغي ان يقطع بانهم يعودونه انتهت في موافقة
لما رجحت انهم لا يعودونه ومقيد ان في وجوب موافقة له فيه قبل فراغ المأموم
منه وجهين لم يرحم منهما شيئا **فيسجد** ما رجحت من الوجوب ظاهر كما لا يخفى ما قرره
والقولان في كلامه هما القولان في المسبق لم يسجد او لا اخر صلاة وانما قطع لعدم
الاعادة لوضوح الفرق فان المسبق لم يسجد او لا اخر صلاة نفسه بخلاف هذا لما
فرقه ان التشهد الاخير كل سجود السهو في الجملة فتأمل ذلك فانه مهموم
بوجه من نقل فيها ذكر احتفالات الروايات وغيرها **وسجود السهو وان كثر السهو**
يسجد ثانيا بينهم جلسة لاقتضاه صلى الله عليه وسلم علمها في قصة ذي الديرين
مع تعدده فيها لانه سلم من اثنين وتكلم ومشى والاوجه انه يقع جازا لكل ما سجد
به ما من محضة ببعضه واحتمال البطلان الذي قاله الروايات لانه غير مشروع لان
يودع ما علمه بل هو مشروع لكل على انفرادة واعاذجة الامر انما دخلت
فاذا نوى بعضها فقد اتى ببعض مشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة ومن ثم ابطال
الصلح كركعة ان نوى الاقتصار عليها ابتداء بالعرض بعد فعلها فلا يبي تركها
هو ظاهر لا فائلا ولا يصير واجبا بالشرع فيه وكونه يصير زيادة من جنس
الصلح وهي مبطله محل كما مر ان تعدد هاهنا لم يتعد كما تقرر وعلى هذا التفصيل
لحل ما نقل عن ابن الرفعة من اطلاق البطلان وعن اطلاق عدمه وهما
كالجلسة بينهما **سجود الصلوة** والجنوس بين سجديتها في واجبات الثلاثة ومنه
السابقة كالذكر فيها وقيل يقول فيها مسحان من لا ينم ولا يسهو وهو لا يبق بالحال
لكن ان شهى لا ان تعدد لان اللايق حينئذ الاستغفار ولو اخل شرطا من شرط وطالبه
او الجلو فاعادته ياتي ما في السجود من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله
او معة وفعله بطلت صلواته وان طرأ له انما فعله الاخلال به فاخل وتركه
غورا لم يطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاسوي عدم البطلان ونوضح فيه
عابرة ما قرره وقضية التشبيه انه لا يجب نية سجود السهو وهو قياس عدم
وجوب نية سجدة التلاوة لكن الوجه الفرقان سببها القراءة لا المطلوبه
فتشبهها بنية ابتداء من هذه الحثية وان لم تشبهها من حيث قيامها مقام سجدة
الصلوة لا فائلا من افعالها المطلوبة فيها من حيث كونها صلاة بل لغرض

فعل في سجدة السهو
والسجدة في الصلاة

١٢٩

الفرقة فيها التي قد توجد وقد لا تختلف جلسة الاستراحة وأما السجود
السجود فليس سببه مطلوب فيها وإما هو منهي عنه فلم تشملها بينها ابتداء
أي على الإمام والمنفرد دون الإمام كما هو واضح لأن أفعاله تنصرف لمحض التلاوة
بلا شبهة منه وقد مر أنه تلزمه موافقة فيه وأن لم يعرف سببه فكيف يتصور
منه بينة له حينئذ بينة بأن يقدمه عن السجود عند شروعه فيه وتقوي عزه
علم أن معنى البنية المنبثت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السجود
وجوبها في سجود التلاوة قصدتها عنه فمطلق قصد يكفي في هذه دون تكرار
وهذا يرد على من توهم اتخاذ البنية التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض
الفرق بينهما بأن الطواب وجوبها فيهما أو لا يتصور الاعتذار بسجود
بلا قصد قالوا قول ابن الرفعة لا يجب بنية سجدة التلاوة ضعيفا لأن
أنه لا يجب فيها التحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من معانيها هذا
المفارقة لمعناها فترتأمل ذلك فانه مهم قيل ولا يتصل بالتلفظ هذه البنية
وفيه نظر بل لا وجه له فانه لا ضرورة لذلك نظير ما مر في نحو بنية الصوم
والجهد بدان محله أي سجود السهو لزيادة أو نقصان وهما **بين تشهد** وما
يتبعه من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومن لا يذكرها **وسلامه**
من غير فاصل بينهما لما مر في خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع
الزيادة لقرئته عقبه فان كان صلى الله عليه وسلم إلى آخره لقول الزهري أن السجود قبل السلام
آخر الأمرين من فعله صلى الله عليه وسلم والخلاف في الجواز وقيل في الأفضل وهو
ضعيف لأن جرى عليه ما ورد في بل نقل اتفاق الفقهاء عليه وقال ابن الرفعة أنه لا يرد
المشهوره وسيعلم من كلامه في الجمع أن من استخلف عن عليه سجود سهو سجدة
وأما مومن آخر صلوة الإمام ثم يقوم هو ما عليه وسجدة أخرى صلوة نفسه أيضا ولا يرد
لأن سجدة هي لمحض التمام كما في المسبوق وظاهر أنه لو سجد للسهو قبل الصلوة على
الأول ثم أتى بها وبالماتر حصل أصل سنة سجود السهو ولم يجر له إعادة وقد يرد
من قول له بين تشهد وسلامه أنه لا يسجد للسهو في نحو سجدة التلاوة لكن مر أن
خلافا في سجدة بعدها وقبل السلام سجدة بين وسجد كلامهم على الغالب وأخذ من قولهم
بين المفيد له أنه لا يتخلل بينه وبين السلام شيء أنه لو أعاد التشهد بطلت سجدة
حلوها لا تقطع جلوس تشهد سجدة وليس في محل وما علل به ممنوع إذ عدم ذلك التحلل
أما هو مندوب لا غير كما صرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد **فإن سلم**
بأن علم حال السلام أن عليه سجود السهو **فإن السجود وإن قرب الفصل** **أي** لفظة
له سلامه **أو سهو** أو جهلا أنه عليه ثم علم فيما يظهر **وطا الفصل** **أي** فافا
لنعدر البنا بال طول كالمشي على نخاسة وكفعل وكلام كثير بخلاف استدراك القبلة سقوطها
في نقل السفر فرج فيما أكثر **والأبطال لا يفتق** **على النص** لعدده ولأنه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر خمسا فقبل له فجد للسهو بعد السلام متفق عليه ومحل حيث لم يطل ما مر
السلام والحرم كان خرج وقت الجمعة أو عرض موجه لا قام أو رأى منهم لما مر
انتهت مدة المسح أو أحدث وتظهر على قرب أو يفتي دأيم الحدث أو خرق الغفلة

متن

متأخرون أو ضاق الوقت وعلموا بأخراجه لبعضها عز وقتها وفيه نظر لأن الموافق
لما مر في إدارته لو شخ و قد بقي من الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك نحو إذا طرده
حينئذ وإن جرح الوقت والعود مردوان لم يبق ما يسعها لم يتصور ذلك ثم رأيت
بعضهم صرح بذلك فقال زعم أن هذا الخراج بعض الصلوة عن وقتها فيجوز غير
معج مجازا من حينئذ انتهى وكذلك تقول إنما يتوجه الاعتراض بأن قلنا المراد بسجدها ما
يسع أقل من أن يكافأ بالنسبة محاله عند فعلها أما إذا قلنا بأن ذلك بالنسبة للحد
الوسط من فعل نفسه وهو ما حرت عليه في شرح العباب فيتنصرون أنه يسعها
بالنسبة لأقل الممكن من فعله لا للحد الوسط فإذا شخ فيها ولم يبق بالنسبة للثاني
لجدها قالوا بحرمة مردها حينئذ فان قلنا إذا لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت
صريح البغوي بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنة خرج بعضها في
السنة وإن لم يخرج بالسجود قال ويحتمل أنه لا يأتي بما لا يجزئ لم يدرك ركعة أو
ونظير الاستوى فيه بأنه ينبغي أن لا يأتي بها لحرمة إخراج بعض الصلوة عز وقتها
مردود الذي يتجه أنه إن شخ و قد بقي ما يسعها فله ذلك مطلقا والأفلا إخراجا
تقر في المدفان قلت كيف يسر هذا مع قولهم أنه دخل إذا لم يبق قلت يمكن الجمع
بأن هذا على ما إذا وقع ركعة وذلك على ما إذا لم يبق قضاها **والسجدة** أي شخ في سجود
السهو بان وصلت جهته للأرض وكذا أن نواه على ما اشعره قول الإمام والغالي
وغريهما وإن عن أنه ان يسجد بين أن لم يخرج من الصلوة **صارت عابدا إلى الصلوة**
أي أي بان أنه لم يخرج منها لاستحالة حقيقة الخروج منها في العود إليها وإن
سلامه وقع لغو العود فيكون له ما يات منه لا نسيان ما عليه من السهو فيبعده وهو
ينظر ملائمة نحو حدث ويلزمه الظاهر خروج وقت الجمعة ولا تمام محذور
موجبه وإذا عاد الإمام لم يقرأ ما موم العود والابطلت صلواته ما لم يعلم خطاة فيه فيما
ظهور إذا ما من أو يتعد السلام لعمره على عدم فعل السهو دله أو يتخلف يسجد سوا
السجدة عودا ما مأمرا لقطع القدوة بتعمد ويتخلفه سجدة فيفعل منفردا وفاق
عنا ما لو قام مسبقا بعد سلامه فانه يعود يلزمه العود لما بعده لأن قيامه لواجب
عليه فلم يضمن قطع القدوة وتخلفه هنا ليس من محذور فيه فإذا احتار كان اختياره
منعنا لقطعها ولو سلم أمارة الحنفية مثلا قبل أن يسجد ثم يسجد لم يتبعه بل يسجد
منفردا فافقه سلامه في اعتقاده والعبارة به لا باعتقاد الإمام كما يأتي **وإن**
سجد السهو وإن تعدد سجدة في اعتقاده ولكنه قد يتعدد صورة فقط في صورته المسبوق
خطبة الساهی وقد مر أنها ومنها **لوسهي** **أي** الإمام الجمعة أو المقصود **وسجد** **أي** السهو
بأن بعد سجود السهو **فوقها** أي الجمعة أو موجب تمام المقصود **أو غواظها**
أو لوطن **أي** السهو ثانيا آخر صلاتهم لبيان أن الأول ليس بأخر صلاة وأنه وقع لغو
لعمد ولو سجد للسهو ثم سجد لم يسجد ثانيا لأنه لا يامن من وقوع مثله
بأنه سجد للسهو ثم سجد لظنه فإن أن المقتضى غيره لم يعد له لا خيرا للحلل
بأنه لا يكرر بالظن ليس بخطاة **باب** في سجود التلاوة والتسليم وقدم

سجد

سجد

بلغ

سجود السجدة اختصاصه بالصلوات الثلاث لانه يوجد فيها وخارجها والامر
 الشكر لخدمته فيها **ثلاث سجودات** فتعبد بحسن **ثلاثة** للاصحاء على طهرها و
 غيرهم على ما كان عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه وصحة عن عمر
 عنه التصريح بعدم وجوبها على العسر ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبره واما
 وظاهر جوازها وهو بعيد والقباس جرمته وقول الخطابي يقوم بشاذا ولا
 فيه للجواز عند غيره كما ظاهر **وهذه السجدة اربع عشرة سجدة** منها **ثلاثة**
 سواها **الحج** لما جاء عن عمر بن العاص رضي الله عنه بسند حسن واسلامه انما كان
 بالمدينة قبل فتح مكة اقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن
 منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدتان وروى مسلم عن ابي هريرة واما
 سنة سبع انه سجد مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشقاق في اربعين سجدة
 وخبر ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني من الفصل
 نحو المدينة ثمان وضعيف على ان التكرار ثمان في الوجوب ومما انا معروضة
 صح ان اخيرا انها في النحل يومرون وقيل ستكرتون وفي النمل العظيم وقيل بعلون
 والتصريح لا درعي ورد قول الجمهور انه باطل وفي صوابا وقيل مائة وفي فصل
 يسامون وقيل تعبدون وفي الانشقاق سجدة ووقيل اخرها **تسعة** لان
 قبل لم تختص هذه الاربع عشرة بالسجود عند هاج ذكر السجود ولا مراد
 صلى الله عليه وسلم في ايات اخرها **الحج** وهما التي قلنا لان تلك فيها مرجع السجود
 صحتها ودم غيرهم تلوحا او عكسه فشرح لنا السجود وحيد لغنم ملح نارة
 من الدم اخرى واما ما رواها فليس فيه ذلك بل نحو امره صلى الله عليه وسلم سجدة
 غيره وهذا لا دخلنا فيه فلم يطلب منا سجود فتأمله شري او قصما يتضح كذا
 واما يستلون ايات الله انا الليل وهم سجدة ووقيل ليس محض فيه لانه سجدة
 فضيلة لمن امن من اهل الكتاب **الحجدة ص** وقد كتب ثلاثة احرف في المصحف
 فاذا ليست سجدة ثلاثية وان كان خلاف ظاهر حديث عمر **بل هي سجدة** **شكر**
 للحج الصبح سجدها داود ثوبه وخبر سجدها شكر اي على قبول ثوبه ثوبه داود
 صلى الله عليه وسلم من خلاف الا على الذي ارتكبه غير لا يقبل على كماله بعصمة كذا
 صلى الله عليه وسلم ومن قصة الذب مطلقا خلافا لما وقع في كثير من الناس
 كان الواجب تركه لعدم صحته بل الوضوء وجب تاويله لثبوت عصمتهم ووجوب
 اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفساف الذي لا يقع من اقرصا **الحج** هذه الامة كليات
 الله لنبوته واهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بين بينه وبين خلقه قال
 ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لادم وادوب وغيرهما قلت
 اعلم انه لم يحكم عن غيره انه لقي ما ارتكبه من الحزن والبكا حتى ثبت العقب
 والقلق المزيج ما لقيه الاما جاء عن ادم ولكنه مشوب بالحزن على فراق الحج
 بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلي قربه وانه انعم عليه نعمه فتوجب دوا
 من القهال الى قيام الساعة وايضا ما وقع ان توبته من اصراره ان ونبوة ان
 بزوجه المقضى للعقب عليه بالرسال الملكت له تحتها من عند حق خلقه

الغناء

فعله ذلك ما رآه الذي هو خلاف الفضل فتأب منه مشاء لم يقع لبنا
 صلى الله عليه وسلم في قصه رتب المقتضى للعتب عليه بقوله تعالى له وتحكي في
 نفسك عليه فلما استوفى سب العتب ثم روى بضما عنه غايه الرضى كان ذكر
 قصه داود وما التلبيه من على النعمة مذكر القصه بلبا وما التلبيه مما هو لا يقع
 واجل اقتضى ذلك وام الشكر باطوار السجود له فتأمل واستفيد من قوله شكر
 انه نبوه بها ولا ينافيه قوله سبها التلاوة لانها سبب لذلك قبول تلك
 النبوه اي لاجل هذا لم ينظر هنا ما يأتي في سجود الشكر من هجوم النعمة وفيه
 في متوسطه بين سجد محض لتلاوة وسجدة محض لشكر **فحجب عن غير الصلوة**
الحج الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قراها على المنبر فنزل فسجد وسجد الناس معه
 وماي في الحج انها لا تفعل في الطواف لانه يشبهه الصلوة المحرمة هي فيها فلم يطلب
 وما يشبهها وانما لم يحذر فيه مثلها لانه ليس ملحقا بها في كل احكامها **وتحرم**
بها وتطلب في الصلوة كسائر سجود الشكر وان صم قصد الشكر قصد لتلاوة كما هو ظاهر
 لانه اذا اجتمع المبطّل وغيره على مبطّل واتفق بين هذا وقصد التعميم والقراءة
 او الاكرام التعميم ثم عارض التلفظ فلم يقو على البطلان الا اذا لم يضم له ما يصادف
 مما هو موافق بمقتضى اللفظ بخلاف السجدة هنا فانها من حيث هي لا تختص بتلاوة
 ولا شكر فان قصد المبطّل بها وانما تطلب ان تعجل وعلم التخيير والافلا وسجد للمسلم
 ولرسولها امامه الذي يراها لم يحز له متابعتها بل انه ان يتطرق وان يفارقه
 فان قلت ينافيه ما ياتي ان العبرة باعتقاد الاماموم قلت لا مافاه لان محل فيما يرى
 الاماموم حشيه في الصلوة ومن يقرأ الوانجوان في قنديل الحكي يرى القصر في اقامه لا يراها
 فخران جسرا القصر جاري عندها ولهذا انضح ما في الروضة من عيب وجوب اطرافه
 واما قولها انه لا يسوي للمسلم لان الاماموم لا يسجد لسهو نفسه فمعناه انه لو سلم ان
 قد اسهوا نظر الى انه انتظر من ليس في صلوة في عقيدته لولا ما قرره كان غير مقتضى
 للسجود لان الاماموم يعمل نعم يسجد لسجود امامه كما علم مما قال في ترك امامه الحنفي
 المكتوب لانه ما الى عيب في اعتقاد الاماموم واعترف لما مر ان بمنزلة الساجي وتعليق
 الروضة المذكور مشبه لهذا فلا اعتراض عليها خلافا للدهنوي وغيره فتأمل **وليس**
السجود للشارع ولو صحيبا وامارة ومحدثا تظهر عن قرب وخطيبا امكنه بلا
 كلمة على منبره او اسفله ان قرب الفصل **واستمع** لجميع اية السجود من قراءته وشروعه
 لقراءة منبر ومكة فحجي ومحدث وكافرا في رحي اسلامه كما هو ظاهر وامارة كما في الجمع
 قبل ان استماع القرآن مشروع لذاته واقران المحرمه به اما هو لعروض الشهوة
 وقديما فيه قوله لا يسجد للقرآن في غير قيام الصلوة لكرهتها ولا لقراءة الحب لكرهتها
 فالوجه التعليل بان المذاهب كما علم من كلامهم على حل القراءة والسماع اي في عدم كراهتها
 وخلافها يرفع صوت محضه الجانب وبخلافه مع خشيته فتنه او تلذذه فيما يظن
 فان حجب بان اكرهه والمحرمه في ذينك لذات كونهما قراءة بخلاف ما في المرأة مطلقا
 وطبر ومن بخلافه من كل من كرهت قرأته من حيث كونهما قراه فيما يظهر وما في الشيان

131

في السكران يتعين جملة على مكران له نوع معين وفي الجنب يتعين حل أيضا على من
 حلت له الفراه لكن بخلافه ما ياتي نحو المنكران في كل صارفا ولو قرأ انتها في صلاة
 الجنازة لم يجد لها عقب صلاة لا فراه غير مشروعة والوجه في مستمع لها قبل
 صلواته التحية لانه جلوس فصيل بعد زواجر لا يوقها تكبيره مقتضى قولهم
 لجميع اية السجدة الاخرة انه لو استمع الاجرة من قارئين كل نصفهما مثلا سجدة
 اعتبارا بالسماع دون السمع منه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على الفراه في
 السجدة في حقه والاصل عدم التلخيص وتصوير المجموع قد يقتضيه وهو الذي يتبعه
 رابن اصحابنا ذكروا فيما اذا ترك السجدة من متعدد ان الحكم هل يضاف للاخير او للآخر
 فروعها بعضها يقتضي الاول كما لو روي الى صيد فلم يزمه ورحا ليه اخر فاعلمه في
 من كل الصيدين من وجها انهما اخذ للنا في كون الا زمان عن فعله وقيل له
 اذ لو فعل الاول لم يحصل الا زمان ولو ملكا عليها طرفة واحدة فقلت له ان طرفة
 ثلاثا فلك الف طرفة تلك الطرفة استحق الا ان شاد البليونة لها وقيل ثلثه لانه
 لو تقدم ثنتين لم يحصل وكل من هذين الفرعين وما شابههما يوفى واحد وصرح عاكر
 في مسئلتنا اذ اضافة الحكم بسماع الثاني الذي هو قياس ما ذكره في هذين
 اعتبار السماع الاول ويوجب استماع جميع الاية من شخص واحد وبما افق
 قولهم ايضا على الحكم اذا زالت وظلها بعد اخرى اضيف للثانية ويلزم من اضافة
 للسمع الثاني عدم السجدة كما تقرروا في رواية السماع ماله تعلق بذكر القاعدة الاولى
 وغيرها ومقتضى تعليلهم عدم السجدة في نحو الساجي لعدم القصد استماع قصده
 في الذكر وليس مراد افيما يظهر وانما الشرط عدم الصارف وقولهم لا يكون الفراه قرأ
 الا بالقصد محله عند وجود قرينه صارفة له اموصوعة ويورد ذكره في المجموع من
 رواية المنكران لانه وجده صارف للقراءة عن موضعها ومثله المستبدل كما هو
 ظاهر في السجدة الفقه القرأ على ان التلميذ اذا قرأ على الشيخ لا يسجد فان صمما قال
 فحدثت زيدا في الصحيحين رضي الله عنه انه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم
 فلم يسجد حجة له وانتهى وفيه نظر ظاهر بل لا حجة لهم فيه اصلا لان الضمير في
 يسجد النبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به قول زيدا قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم
 فلم يسجد وسببه بيان حوازي ترك السجدة كما صرح به اجمعا فترك زيدا للسجدة انما هو ترك
 صلى الله عليه وسلم له ودعوى العكس المنقولة عن زيدا او عجيبة فان قال القائل التلميذ
 لا يسجد اذا لم يسجد الشيخ لذلك فلنا لا حجة فيه ايضا لان ترك زيدا يحتمل انه لم يترك
 التخصيص فلا حجة فيه للترك مطلقا والحاصل ان الذي دل عليه كلام اجمعا انه يسجد
 لكل من الشيخ والتلميذ وان ترك احدهما لا يقتضي ترك الاخر له **وبما كذا له يسجد**
القاري لا يفتدي به قلت **وقد قلنا** جميع الاية من قراءة مشروعة كذا ذكر
 وهو قاصد السماع وبما كذا له يسجد القاري لكن دون تاركها المستمع **والله اعلم**
 بما صيحه انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلوات يسجد ويسجد ويسجد حتى
 بعضهم موضعها الجحمة ولو قرأ اية سجدة او سورة خالفا لمن زعم بينهما فراقا

في السكران يتعين جملة على مكران له نوع معين وفي الجنب يتعين حل أيضا على من

قبلها

في مسئلتنا اذ اضافة الحكم بسماع الثاني الذي هو قياس ما ذكره في هذين

والله اعلم

او الوقت المذكورة او افتدى بالامام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط او يسجد
 المصلي ليس سجدة امامه كما يعلم مما سنده من خبره وتطلبت صلواته ان علم ونهروا
 التبيان لا يخالف كذا خلافا لمز وجهه فيه لان الصلوة منه عن زيادة سجود فيها لا السبب
 كما ان الوقت المذكور منه عن الصلوة فيه لا السبب الفراه فيها بقصد السجود فقط كما في
 السبب باختياره فيه لتفعل الصلوة كدخول المسجد بقصد التحية فقط واعتراض الملبني
 ذلك ان السنة الثانية قراءة المرتبة من السجدة في اول صبح الجمعة وذلك يقتضي
 قراءة السجدة بسجدة مردود كما بسطه ابو زرعة وغيره بان القصد هنا انما هو سنة
 الفراه المخصوصة والسجود لها وذكر غير ما من من خرد بقصد السجود فقط ولما لم
 يشر قصد فقط خارج الصلوة والوقت المذكور لانه قصد عبادة لا مانع منها هذا بخلاف
 فروعها ان محل الحرمه فيما في الفرض لا النقل يجوز قطعه الا ان يقال السجود في كل
 القصد تلتس بعبادة فاسد فيحرم حتى في النقل كما انه يطله وخرج بالسمع غير
 وان علم بروية السجود وزعم دخوله في اذ قرأ عليهم القرآن لا يسجد ون يرد
 بانه لا يطل عليه انه قرأ عليه الا ان سمعه وضع عن جميع صحابه رضي الله عنهم السجدة
 على من استمع اي سمع **فان قرأ في الصلوة** اي في قيامها او درله وتوقبل الفاحته لانه
 فعلها في الصلاة **يسجد الامام والمنفرد** الواو يعني او يدل على افراده الضمير في قوله
 لفاته واثرها لا يخفى في التفسير كما هنا الحود من او اي كل منهما فيحين دناءة كل
 من قرأ ويسجد وحاز اعمال احدهما من غير محذور فيه وجوز عدم التنازع لمعمل
 فاعل قرأ مستتر افيه على حد ثم بداهم اي يروى فان قرأ في الاخرة **لقراءة**
قط اي كل قراءة لنفسه دون غيره لعدم التلخيص الامام من قرأ لا عز الفاحته لانه
 عنها اية سجدة قال فلا يسجد له السجود لبل لا يقطع القيام المنفرد واعلمه التناج
 السجدة ووجهه ما لا يد منه لا يترك الامام لا بد منه انتهى وفيه نظر لان ذلك لفتاوى فيهما
 في القطع لا يجزي اماما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه كذا لا يسجد
 قطع كما هو واضح **ويسجد اماما مؤمرا** **امامه** فقط فتبطل بسجوده لقراءة
 غير امامه مطلقا وقراءة امامه اذا لم يسجد ومن تركه اماما مؤمرا قراءة اية سجدة
 ومنه يؤخذ ان اماما مؤمرا في صبح الجمعة اذا لم يسمع لا يسجد له قراءة سورة الفاحته
 لما عد انتها بزمه الاخلال بسنة الامواله **فان يسجد اماما** **فخلف عنه**
العكس الحال ان يسجد هو دون امامه **بطلت صلواته** لما فيه من المخالفة الفاحته
 ولو لم يعلم الا بعد رفع راسه من السجود انتظره او قبله هو في فان رفع قبل
 سجدة رفع معه ولا يسجد الا ان يفارقه وهو فراق بعد زواجر لا يكره لامام قراءة
 اية سجدة مطلقا لكن يسجد في السجدة تاخير السجود الى فراهه لبل لا يشترط الامام
 بالبحث ذنب تاخير في السجدة ايضا في الجوامع العظام لانه خلط على الامر
 واعتراض الامام ان صلى الله عليه وسلم يسجد في الظهر للتلاوة وسجد
 انه كان يسمعهم الاية فيها احيا فلعله استمعهم انتها مع فلهم فامن
 عليهم التشوش وقصد بيان جواز ذلك ولو تركه الامام سن للامام
 بعد السلام ان قصر الفصل لما ياتي من فواتها بطوله ولو بعد ذلك لانه لا يفتي

فيها

في مسئلتنا اذ اضافة الحكم بسماع الثاني الذي هو قياس ما ذكره في هذين

في القطع لا يجزي اماما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه كذا لا يسجد

فيها

على المعتمد **فصل** في سجدة ابي ابيد ان يسجد خارج **الصلوة** **نوى** سجدة التلاوة وان لم يكن
انها محدث اما الاعمال والنيات وليس له التلفظ بالنية **وكبر** **للأحرار** **مما** كالمصل
ولغيره لكنه ضعيف **رافعا يديه** كرفعه السابق في تكبيرة الاحرام ولا يسجد له
ان يقوم تكبيرا من قيامه لانه لم يرد **كبر الصلوة** **ملا** **رفع** **يديه** فان
اقتصر على تكبيرة بطلت ما لم يرد التحريم فقط نظريا ياتي **سجدة واحدة** **كسجدة**
الصلوة في واجباته ومندوباته **ورفع يديه** **من السجود** **مكبرا** **من** **جلس** **من** **كلام**
الصلوة في واجباته ومندوباته **وتكبيره** **للأحرار** **مشرطا** **فيها** **على الصحيح** **اي** **لا**
مبها لافها كالتبني **وكن** **كذا السلام** لا بد منه **فيها** **في** **الظاهر** **قيامه** **على** **التحريم** **ولا**
تشهد وقضيه كلام بعضهم ان الجلس للسلام ركن وهو لجيد فانه لا يشهد
الباقية وسلامها بالركوع مع الاصطلاح فهذا الذي نعرفه سنة **وشرط** **للصلاة**
الصلوة والكلف عن مفشلها السابقة لافها وان لم تكن صلوة حقيقة ملحق بها
وقراءة او سماع جميع انهما فان سجدة قبل انهما بحرف فسدت لعدم دخول وقتها
وان لا يطول فصلان فابن ابي ابيد **من** **سجد** **اي** **اراد** **السجود** **فيها** **اي** **الصلوة**
وتكبر **في** **غيرها** **مما** **يحبه** **هنا** **كما** **هو** **ظاهر** **ومن** **سجد** **اي** **اراد** **السجود** **فيها** **اي** **الصلوة**
كبر الصلوة **والرفع** **مما** **ما** **صح** **انه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **كان** **يكبر** **في** **كل** **خضوع** **رفع**
في الصلوة ويلزمه ان ينتصب منها قايما ثم يركع لان الصلوة من القيام **ولجس** **لوقر** **ايها**
فركع بان يرخ اقل الركوع ثم يدله السجود ثم يركع فوات محله او يسجد ثم يدله العود
قبل ان يركع لافها فلزم بالشرع ولو هو للصلوة فلما بلغ حد الركوع مرف
له لم يكن عنه كما هو الذي يجزئ انه لا يسجد منه لانه بنية الركوع لم
القيام كما علم مما في الركوع لعدم اذا دعا للقيام له الصلوة منه للسجود كما هو
ولا يرفع يديه **فيها** **لعدم** **وروده** **قلت** **والجلس** **لما** **بعد** **ها** **للاستراحة** **والصلاة**
لعدم وروده ايضا ولا يجب لها نية كما حكى ابن الرفعة الاتفاق عليه ومن توجه
في سجود السهو وان لا ينافي قولهم لم تشهدا نية الصلوة **ويقول** **فيها** **في** **الصلوة**
وخارجها **سجد** **وحجتي** **الذي** **خلق** **وصورة** **وشق** **نعمه** **ونصره** **بحوله** **وقوله** **فقد** **بارك**
الله احسن الخلقين رواه جمع بسند صحيح الاوصاف فرواها البيهقي وهذا افضل
ما يقال فيها وان ورد غيره للدعاء بما سب سباق ايها حسن **ولو** **كره** **نية** **فيها**
سجدة تلاوة خارج الصلوة اي في غيرها من **جلس** **سجد** **كل** **عقبها** **لعدم**
السجد بعد توفيقه الاول مقتضاها فان لم يسجد للمرة الاولى كما عرفت سجدة
كذا الصلوة شارح ومحل ان قصر الفصل بين الاولى والسجود كما هو ظاهر وقضيه
تغيره بكونه انه سجود واحد ها وهو نظري ما ياتي فيمن طاف اسابيع ثم ركع
الا ان يفرق بان سنة الطواف اغتفر فيها التاخير الكثير سوجه فيها ما لم يسمعها
هنا **وكذا المجلس** **الاصح** **ما** **ذكر** **ركعة** **جلس** **ان** **طالت** **وركعتان** **جلس** **وان**
قصرتا نظر الاسم فاذا ركعها في ركعة سجدة لكل في الاصح **وركعتان** **جلس** **فلكذلك** **بلا** **خلاف**
وعلى التعدد فظاهر انه ياتي بالتأنيبه عقب الاولى وهكذا من غير قيام ولا يظهر
البطلان لانه زيادة صورة ركن من غير موجب **فان** **قرأ** **الاية** **او** **سمعها** **ولم** **يسجد** **فان**

فيها

الفصل **ع** **ق** **ا** **ب** **ن** **ا** **خ** **ر** **ها** **و** **السجود** **لم** **يسجد** **وان** **عذر** **بالتاخير** **لانها** **من** **نواحي**
القرآن مع انه لم يدخل للقضا فيها لافها السبب عارض كالكسوف فاذا لم يطأ الي
ها وان كان محدثا بان يظهر عن قرب كما **من** **سجدة** **الشكر** **لا** **تدخل** **الصلوة** **لان**
سببها لا تعلو لها فان فعلها فيها عامدا عالما بطلت صلوة **وانما** **سجدة** **الجهنم**
سجدة **له** **او** **لخو** **ولده** **او** **لعموم** **المسلمين** **ظاهر** **من** **سجدة** **لا** **يحتسب** **وان** **توقع** **ما** **كرد**
او ضيعة دينية اي ان تاهل لها او طلب منه قبولها فيما يظهر او مال او حاجة او
نصر على عرو او فرد ورغبا لشفاء مرض شرطا لالمال او ما بعدة كما هو واضح وليس
الجهنم **سجدة** **عند** **القيدين** **بعد** **ولا** **يحتسب** **لهم** **بالولد** **منا** **فيا** **للأحرار** **خلافا** **لما** **عنه** **مما** **لان**
الرد للجهنم النبي مقاحاة وقوعه الصادق بالظاهر وما ينسب عادة لتسبيبه وصرفها
بالظاهر ان يكون لها وقع عرفا وبالاخير ان لا ينسب وقوعه في العادة لتسبيبه والولد
وان نسب فيه لكنه كذلك **وهجوم** **الدفاع** **نقمة** **عنه** **او** **عن** **ذكر** **ظاهري** **من** **سجدة** **لا**
يحتسب كذلك كخلافها الغالب وقوع نحو الهلاك فيه كعدم وغرق البحر الصحيح
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا جأه امر يسره خرسا جدا ورواه في دفع النقمة ابن
حيان وحجج بالجهنم فيما استقر رها كالا سلام والاعاقبة لانه يودي الى استغراق
المرء في السجود كذا قيل فقد يعكر عليه قولهم في مواضع ولا ينظر لذلك لانه لا ينافيه به الا
اذا لم يعارضه ما هو اهم منه فالوجه التعليل بان ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم
بغيره المذكورين وبالظاهر ملا وقع له كحدوث درهم تقفير وان دفاع ملا وقع لانه
عادة لاصابة واما الخراج الباطنة كالمعرفة وسائر المسامحة فنية نظرا لافها
من لعل النعم فالذي يجزئ السجود لحدوثها وبالاخير ما حصل عقب سببه عادة كرج
لنارف لتاجر ومن اظهرها للسجود لذلك الا اذا سجدت له ثروة او حاجة او ولد مثلا
يخفى من يسر له ذلك علم بالحال لا يتكسر قلبه ولو ضم للسجود صدقة او صلوة كان
لوطا واقامها مقامه فحسن فقول الخوارزمي لا يغنيان عنه اي لا يحصلان الاكمل
اروية مبتلى في عقله او بدنه شكر الله تعالى على سلامته بخير الحاكم انده صلى الله عليه
وسلم سجدة لروية زمز في خبر من **سجد** **لروية** **رجل** **ناقص** **خلق** **صغير** **حرك**
بالصبر وقيل مبتلى وقبل مختلط عقل وسن من رأى مبتلى ان يقول الحمد لله الذي
عاقبني وما ابتلاني وفضلني على كثير من خلقه تفصيلا لخبر الترمذي من قال ذلك عوفي
من كماله ما عاش **اروية** **عاصم** **وكاف** **او** **فاسق** **متجاهر** **قال** **لا** **اروي** **او** **مستتر**
لأنه مبتلى بصغيره لان مصيبة الدين استر واما بسجد لروية المبتلى السليم من بلاد وان
اوضحه كمن سجد كرامته وكذا يقال في العاصي والمراد بوجه لحدتها العلم بوجه
مثلا لا ينافيه به كذا لا اذا لم يوجد اثم منه يقدم عليه **ويظهرها** **اي** **سجدة**
السجدة بالجهنم نعمة او اندفاع نقمة ما لم يكن محض من ينظر بذلك كما هو يظهرها
غير ايضا **للعاصي** **الذي** **لا** **يتوب** **على** **اظهارها** **له** **مفسدة** **تعيير** **له** **لعله** **يتوب** **كالمبتلى**
والفاسق مبتلى لا يتكسر قلبه فان اشر الاولى وظهره ذلك الذي يظهر فوات الحال
والكراهة هنا لان فيه نوع ابد احاصح به تعليلهم المذكور اما الفاسق

فيل

122

كمقطع في سرقه لم يثبت بيقين او ظاهرا في القياس بذلك فيما يظهر
 له وصحوا به مع ان الظاهر في الحقيقة للفقهاء المستمر لئلا يتقهران بدينه دافع
 لذلك ومن ثم كانت بدينه لم يتشأن فسقة اظهر حاله ايضا على وجه لكن يبين
 انها لفسقة لئلا يتقهر انما الدليله فيفسد قلبه **وهي اي سجدة الشكر كسنة التلاوة**
الرجلة للمساكين بلا اجالا فضا نقل فسمع فيصا وان اذهب لا يجا اظهر اركافها
 من ثياب الجسد بخلاف الحنانه وجوازها لما شي المسافر لا خلاف فيه لغوا في تعليق
 لفقها الذي شرت لردة بقولي وان اذهب لا يجا الى اخره **فان** مقتكنا في مرقه
او لتلاوة صلاة جار عليها بلا اجالا قطعنا تبعا للنافله ولا ياتي هذا في سجدة الشكر
 لما مر انها لا تدخل الصلوة **تليق** في نفوت هذه بطول الفصل عرفنا بدينها
 وبسببها نظير ما مر في سجدة التلاوة والله عز وجل علم بما **ب**
 بالتبوين في صلاة النفل هو السنة والتطوع والحسن والطرف فيه والطسحب
 والمندوب والاولى صريح الشارع فعله على تركه مع جواز في كل ما مر ادفعه
 للقاضي وثواب الفرض ينضله سبعين درجة كما في حديث صححه ابن خزيمة قال
 الزكفي والظاهر انه لم يرد بالسبعين لمصر فزعم ان المندوب قد فصل
 كابر المفسر المعسر وانظاره وابتد السلام وردة مرود بان سبب الفضل في
 هذين اشغال المندوب على مصلحة الواجب ومن زيادة اذ لا يزال الانظار
 وبلا يتداحل من اكثر مما في الجواب ويشع ليكمل نقص الفرض بل وليقوم
 في الاخرة لا الدنيا ايضا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعذر كسبها كان
 عليه وعليه يحمل خبر الصحيح ان فريضة الصلوة والزكوة وغيرها اذ لم تترك
 بالتطوع واوله البيهقي بان الممكن للتطوع هو ما نقص من سنة المندوبه فيها
 اي فلا يقوم التطوع مقام الفرض مطلقا وجمع مرة اخرى بينه وبين حديث
 لا تقبل نافله الاصل حتى يودي الفريضة بحمل هذا ان صح على نافله هي بعض الفرض
 لان صحتها مشروطة بصحته والاولى نافله خارجة عن الفرض وظاهر ان حسن
 النقل عن فرض لا يصح فيها في ما قدمه ويؤيدنا قوله الاول الحديث الصحيح من
 صلاة لم يبقها ريد عليها من سببها حتى تنجز فعل التيمم من السجدة اي النافله لغير
 صليت نافله لا متركه من اصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا وجري
 عليه ابن العربي وغيره لحديث احمد الظاهر في ذلك افضل مما يدان البدن بعد
 الشهادتين للصلوة ففرضها افضل للفروض ونفلها افضل للنوافل ولا بد من
 العلم وحفظ القرآن لانها من فروض الكفاية وتليها الصلوة في حال تركها
 على ما حرمه بعضهم وقيل افضلها الزكوة وقيل الصوم وقيل الحج وقيل غيره
 ذلك والخلاف في الاكثر من واحد اي عرفا مع الاقتصار على اكثر من الاخر
 يوم افضل من ركعتين وقسم على ذلك نعم العمل القلي لعدم تصور الربا فيه
 من غيره قال الحلبي ثبت بالكتاب والسنة ان كل عمل لم يعمل بحمد التقرب
 الى الله تعالى لم يثبت عليه وان سقط بالفرض منه الوجوب ومراده السائر في

لو

التتميم

واما ما صاحبه غيره فقصده وقصد التجارة وله ثواب بقدر قصده العباد كما
 نص عليه لان ما قدره بها غير منافع لها بخلاف الربا كما اشرت لذلك في بالوضع
 واطلنا الكلام فيه في حاشية ايضا انما سلكه **صلوة النفل قسما** **قسم لا ين**
جماعة فمير يحول عن ثواب الفاعل لاحال الفساد المعنى اذ مقتضاه في سنيته حال
 الجماعة الا افراد وهو فاسد بل هو مستون والحاجز لا كراهة هو وقوع الجماعة
 فيه **فمنه الزواجب مع الفرائض** وفي السنن التابعة لها **وجاءت كعتا قبل الصبح**
 وليس تخفيفه للاتباع وان يقرأ فيهما ثابتي البقرة وال عمران او بالكافرون
 وال اخلاص وان يضطجع والاولى كونه على شقة اليمين بعدهما وكان من حكمته انه
 يتذكر بذلك صحة الفرض حتى يستفرج وسعة في الاعمال الصالحة وتهيأ لذلك فان لم
 يرد ذلك وصل بينهما وبين الفريضة بخلاف كلامه او تحول بها في هذا في الفريضة وفيما لو
 لم يرد الصبح عنها كما هو ظاهر **فركعتان قبل الظهر وكذا ركعتان بعدها**
و ركعتان المغرب في الكفاية يسن نظرا لهما حتى ينصرفا اهل المسجد رواه
 ابو داود لكن قضيه ما في الروضة من انه يدرج فيهما الكفرون وال اخلاص خلافا لالا
 ان يحمل على انهما بان اصل السنة وذلك كما لها ويسن هذا ان اوصا في سائر السنن
 التي لم يرد فيها قراه مخصوصه كما بحث **وركعتان بعد العشاء** اولها حاج بمن دلفه
 وانما من ترك النفل المطلق ليستريح ويتهيأ لما بين يديه من الاعمال الساقية يوم
 الغد وذلك للاتباع في الكمال **فيلان** **ركعتان بعد العشاء** لان الركعتين بعدها يجوز ان تكونا
 من صلاة الليل ويروى انه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها خفيفتين
 فيرطها فدل ذلك على ان يتنكب ليستأمنها ولوخذ من قوله الا في وانما الخلاف الى اخره
 ان هذا الوجه اما ينفي التاكيد لاصل السنة ومعنى تعليلها بما ذكرناه اذ اجاز كونهما من صلاة
 الليل انتقت المواظبة المتعصية للتاكيد **وقيل اربع قبل الظهر** لانه صلى الله عليه وسلم كان
 لا يركعها رواه البخاري **وقيل اربع بعد** الخبر الصحيح من حافظ على اربع ركعتان قبل
 الظهر واربع بعدها حرمة تعالى على النار **وقيل اربع قبل العصر** للخبر الحسن انه صلى
 عليه وسلم كان يصلي قبلها اربعيا فصل بينهما بالتسليم وصح رحم الله امرأته قبل
 العصر **واو الجميع سنة** رتبة قطعاً لورود ذلك في الاخبار الصحيحة **واما التلاوة**
في الركعة من حيث التاكيد فعلى الاحبر الكل موكد وعلى الاول الرابع الموكد ذلك
 العشر لانه صلى الله عليه وسلم واظف عليها اكثر من النماز الباقية وكان في الخبرين
 السابقين في اربع الظهر واربع العصر لا تقتضي تكراراً على الاصح عند محمول الاصوليين
 وما درته منها امر عري ولا وصي لكن هذا انما يظهر في الثانية لا الاولى لان التاكيد
 لا يؤخذ فيها بالادع الا ان يحايك باذنه لا اغلب بدليل انه ترك لعدية الظهر لا شقلا
 وفرد عليه وقضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلاً وكبر مني
 الماكذ ولا غيره انصرف للماكذ كما هو ظاهر لانه امتنا درو الطلب فيه اقوى **وقيل**
في التلاوة خفيفتان قبل المغرب لما ياتي في **فيلان** **ركعتان** **على الصحيح**
ان يحذفها الناس سنة اي طريفة لازمه فليس المراد في سنيته ما لمعنى الذي نحن فيه

فالسنة ان يقرأ ركعتين من الفريضة
 والاولى ركعتان من الفريضة
 والاولى ركعتان من الفريضة
 والاولى ركعتان من الفريضة

في

سورة

غير

والصحيح وعلى الاول ذكره وقصيدته ان تطويله لا يبطل ومن ثم ما يوافقه ومن ثم قول
 شيخنا هذا ولعله محله ما اذا لم يطل به الاعتدال وكان سهوا نعمة في الانوار ما قد
 يوافقه وهو كقولنا **الصحيح** في لفظة ومحل الجهر ورفع اليدين في غير
 ذلك مما مره **ويقول** **لدينا قبله اللهم انما استجبتك مستغفركا والآخر** وهو
 مشهور قبله يزيد فيه اخر البقرة وردة بكراهية القراءة في غير القيام **قلت**
لا يصح انه يقول ذلك **لعل** لان قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزجر
 والاحرام بات عنه صلى الله عليه وسلم فيه شيء وانما اختاره عمر رضي الله عنه ولحق
 فكان تقديرا له والى وانما يجمع بينهما امام المحصورين بشرطه السابق ولا يقتصر
 على قنوت الصبح **والاصح ان الجماعة تدب في الوتر** اذا فعل في رمضان سوا الفعل
عقل **والاصح** ان يردوا من غير فعلها وسوا فعلت لئلا يروى جماعة ام لا والله اعلم
 نقل الخلف ذلك عن السلف نعم من لم يحد لا يوتر معهم بل يوتر وحده لما بعد من
 اما وتر غير رمضان فلا تنزل الجماعة كغيره **ومن** اي ما لا تنس جماعة **الضمي**
 الاخبار الصحيحة الكثر في فيها ومن نفاها اراد بحسب علمه **واقامها ركعتان** للغير
 البخاري عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم اوصاه بصلواته وانه لا يدعهما وادنى
 كمالها اربع ماض كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربعاً ويتر ما شئت فقلتان
 قال بعضهم ومن فيها قرأة والشمس الضحى لحدت فيه رواية البيهقي النسخ ولم يبين
 انه يقرأها فيما زاد على ركعتين في كل ركعتين من ركعات الوتر في الاولتين فقط عليه
 مما عداها يقرأ فيه الكفرون والاخلال من علمه **واما ثلث عشرة ركعة**
 للغير فيه ضعيف ومن ثم صح في المجموع والتحقيق ما عليه الاكثر ان ان كان
 ويصلي جملة ليوافق جماعة الوتر على انما افضلها لها اكثر ما صح عنه صلى الله عليه
 وسلم وان كان اكثرها ذلك لوروده والضعيف يعمل به في مثل ذلك حتى تصح بية الضحى
 بالزيادة على الثمان والافضل السلام من كل ركعتين وكذا في الرواتب فاما المندرج جمع
 اربع في التراويح ايضا اشبهت الغزايض بطلل الجماعة فيها ولا مرد الوتر فادون
 حاز جمع اربع منه مثلاً بتسليمه مع شبهة لذلك لكنه ورد الوصل في جنسه بخلاف
 التراويح ووقتها من ارتفاع الشمس كرمح كافي التحقيق والمجموع كالشرحين وقول
 الروضة عن اصحاب من الطلوع قال لا بد من غروب وسبق فلم الى الزوال وهو مراد
 من غير بالاستوى ووقتها المختار اذ مضى ربع النهار ليكون في كل ربع من صلوات
 والغير الصحيح صلوات الاوابين حين تر مضر الفصل الذي يفتح الميم تترك من صلاة الغز
 في اخفائها **تدب** ما ذكر من ان الثمان افضل من اثني عشرة لا ينافي قاعده ان
 كلما كان ومنتق كان افضل للغير مسلم ان صلى الله عليه وسلم قال العائشة رضي الله عنها ان
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه رواه في ذلك لا ينافي عليه لنتصرحهم بان العمل القليل ينزل للكثير
 في صور كالقصر افضل من الاتمام بشرطه وكالوتر ثلاث افضل منه خمس او سبع او تسع
 على ما قاله الغزالي كونه مردود وكالصلوة مرة في جماعة افضل منها خمسا وعشرين
 مرة وحده كذا ذكره الزركشي ولا يصح لان اعادة الصلوة مع الاقرار بالغير وفوق
 خلاف في صحتها لا يجوز فلا تتعد كما ياتي في ركعة الوتر افضل من ركعتي الجهر

لا
تج

واعودك منك لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك **تدب** **قضية**
 كلام بعضهم انه لا تحصل فضيلة الوتر الا ان صلى في خيرة وهو منجته ان اراد كمال الفضيلة
 لا اصلها كما قدمت **وقته** اي الوتر **صلوة العشاء** ولو بعد المغرب في جميع التقدير
وطول **الجهر** للصحيح بذلك وقت اختياره الثلث الليل من لا يريد الجهر ولم
 بعد الاستيقاظ اخر الليل ولو خرج الوقت جازله فضا ولا قبل العشاء كالرواية المعروفة
 على ما روي بعضهم قصر التبعية على الوقت وهو كما تخم بل في موجوده خارجة ايضا
 ان القضاء يحكي الا اذا لا وجه له لا يجوز تقديمه في فكر على الفرض في القضاء كالاداء
 فترد بان يحل مرجح هذا ويحت بعضهم انه لو اخر القبلية او ما بعد الفرض جازله
 جميعها مع التعدية بسلام واحد وقرئ في هذا واستباح نظيره في العبدان بازالهم
 بقصر يصير نصفها قضاء ونصفها اداء ولا نظير له وبانها اشبهت بالفرض بطلل الجماعة
 فيها فلا تفرق عما ورد فيها كالترواج وما تحته اولا فيه نظرها لاختلاف النسخ
 فلعل الحجة مبني على الضعف انه لا يجب فيه القبلية والبعدية على ان الوصل كما يفرق
 يختص ببعض صلوة واحدة وليست القبلية والبعدية كذلك لاختلافهما وقتا وغيره
شرط جواز الا بتأخير ركعة سبق **نقل** **بعد العشاء** ولو من غير سنتها اذ تقع في مؤنة
 كذا نقل في روجه بانه يكفي كونهما وتر في نفسها ومؤنة لما قبلها ولو فرضا **ومن**
 لم يوفق ببقائه واراد صلوة بعد نومه **خلفه** كذا **لآخر صلوة الليل** التي يصليها بعد
 نومه ولم يتج الى انها حيثما طلقت نصرت لذلك من رتبة او وتر او غير
 للامرية في الخبر المتفق عليه واللائح ودية يحصل فضل التمجيد لما بينهما من العزم
 والخصوص والوجهي التجمعان في صلوة بعد النوم بينه الوتر وينفرد الوتر بصلواته
 قبل النوم والتجيد بصلواته بعد من غير بنية الوتر فما وقع لهما هنا من صدق على الراجح
 قولهما في التكاح انه غير على ان القصد هنا مجرد التسميد وتثريان ثناء التمجيد الواجب
 عليه صلى الله عليه وسلم اولا لا يكفي عنه الوتر وان الذي اختلف في شيخ وجوبه عنه ما عدا
 الوتر وخرج نكته بعضه فلا يصلي جماعة اثر الوتر او في قبل التوابع بقايقه بعد فان
 اراد الجماعة معهم فيه فذلك مطلقا **وان وتره بعد** او عكس ولم يتجيد اصلا **لعله**
 اي لم يندب اي يشرع له اعادته فاذا اعاد بنية الوتر والقيام بطلانه من العار والظني
 لا ياتي والا وقع له نقلا مطلقا وذكر للغير الصحيح لا وتران في ليلة ولا يكون في ركعة
 بعد وتر لكن ينبغي تلخذه عنه ولو وتر ثم اراد صلوة لآخرها قبله **وقيل** **بمنفعة** **ركعة**
 اي يصلي ركعة حتى يصير وتره منفعا **فيلعبه** ليتبع الوتر اخر صلواته كما كان يفعل
 جمع من الصحابة رضي الله عنهم ويسمى نقض الوتر لكن في الاحكام الصبح الذي عنه **ومن**
الفتوت **اخروته** اي اخر ما يتبع وتره لا ينافي بركعة كما هو ظاهر خلافه من
 اوردها عليه في **النصف الثاني من رمضان** لان ابي بن كعب رضي الله عنه فعل ذلك
 لما جمع الناس في الوتر في يوم الجمعة واه ابوداود **وقيل** ليس في اخره الوتر **كل** **السن**
 واختير لظاهر الخبر الصحيح عن الحسن بن علي رضي الله عنهما علي بن رسول الله صلى
 عليه وسلم كلما شغل في الوتر اي قنوته اللهم اهروني فمن هربت الى اخر ما ذكر

الصحيح

السي

قاع
على
التر
والوتر

وقد دلل على ان كثر ذكره في المطلب قال اول سبب ذلك استحباب حكمها على ما تقدم بها
 اي كونهما صبي وصايف يومه وليلتنه ونرا والله تعالى وترى في الوتر وتخفيف ركعتي
 الفجر افضل من قنوت يومه بغير الوتر وكعتي العيد افضل من ركعتي الكسوف ويكفيها
 الكامل لان العيد لتوقيته اشبه الفرض مع شرف وقته وكوصل المصنوع والاستساق
 افضل من فصلها وفي صور اخرى وكذلك تقول لا يرد شي من ذلك على القاعدة لان هذه
 كلها لم تحصل الا بفضلها فيها من حيث عدم استيفائها بل من حيثية اخرى اقررت بها
 كالانواع الذي يردوا فواجبه على ثواب الكثرة والمنفعة فتأمل له لتعلم ما في كلام الزركشي
 وغيره وان المجتهد قد يرى من المصالح المختلفة بالقليل ما يفضل على الكثير ومن قال
 الشافعي رضي الله عنه استكتنا ربيعة الاضحية احب الي من استكتنا رعدوها والفقير
 بالعكس لان القصد من طبع العلم وهذا تخفيف الرقبة ولا ينافيه حديث خير الرقاب
 انفسها عند اهلهما واغلاها ثمنها ما كان حمل بل تعبته على من اراد الاقتصار على واحدة
 ونظير ذلك قاعدة ان العمل المتعدي افضل من الناصر فهي عليه لان الفاضل يكون
 افضل كالامان افضل من نحو الجهاد واختار ابن عبد السلام كالأجبان افضل
 الطاعات على قدر المصالح الناشئة عنها كتصدق بخيل يدرهم فائدة افضل من قيامه ليلة
 وصومه اياما ومنه **تعبد المسجد الخالص** غير المسجد الحرام والداخله على طهر
 او حدرت ونوصا قبل جلوسه ولو مدرسا ينتظر كما في مقدمه شرح المهدر وعار
 واذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فان كان مسجدا تذكرا كذا الحث على الصلوة انتهت
 يستخضر الزركشي فنقل عن بعض مشايخه خلافة اوزحفا وجوا وان لم يرد الجلوس
 خلافا للشيخ نصر الخير المنتق عليه اذا دخل الحرم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
 فلا يجلس للوالد العله تعظيم المسجد ولذا ذكره تركها من غير عذر نعم ان قرب قيام
 مكتوبة جمعة او غيرها وقد شرعت جماعة وان كان قد صلاها جماعة اهمل
 على الوجه وخشي لو استعمل بالتحية فوات فضيل التجرم انتظره قائما ودخلت
 التحية فان صلاها وجلس كره وكذا بكرة الخطيب خروا وقت الخطبة متمكنا منها
 لحصولها بركعتيه فان اخل شرط من هذين يمينته قال الحاملي ومن خشي فوت سنة
 رافعة والارباب انه يخرطوف القدر اذ خشي سنة موكدة **وفي ركعتان** الحديث
 اي افضلها ذلك فتجوز الزيادة عليها بتسليمه والا لم يتعد الثانية الا نحو جاهل فقل
 لقلا مطلقا **وحصل بغيره او نفل اخر** وان لم يبين جماعة لانه لم يثبت حرمة المحدث
 المقصودة اي يسقط طلبها بذلك ما حصل ثوابها فالوجه توقفه على انه حديث
 اعم الاعمال للنبات وزعم ان الشارع اقام فعل غيرهما مقام فعلها فتحصل وان لم
 ينو بعد وان قيل ان كلام الجميع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل له شي من ذلك
 اتفاقا كما هو ظاهر اخذ اجماعا بحبه بعضهم في سنة الصلوات واغاضرت بنية ظهورها
 مثلا مقصودة لذا انها خلاف التحية **لا راحة** فلا تحصل بها **على الصحيح** الحديث
وكذا الجنادة وسجدة التلاوة وسجدة الشكر فلا تحصل هذه ولا ببعضها على الصحيح
 الحديث ايضا **وتكرر التحية** اي طلبها **تكرر الدخول على قرب في الموضع** والله اعلم
 لتجدد السبب وسقطت نيتها بتجدد الجلوس ولو للوضوء من محل واحد على الوجه لفتق

ت
الحكمة

لا

مع عدم احتياجه للجلوس فيه فارق ما يأتي في العطنان ويطلوه مطلقا لا يقتصر
 مع نحو سهر او جعل ولا قيام وان طالع واعرض عنها كما هو ظاهر في صلواته وله
 على الواحد اذا اقامها قايما ان يجلس ويتمها لا المحذور والجلوس من غير صلاة ولو دخل
 عطفيا لم تقف بشرية جالسا على الاوجه لانه لو ركب تقرب لم يحكم التلاوة
 عليها لانه اكد منها الخلافة لشهيرة في وجوبها وانما لا تقف بها لانه جلوس
 قصير بعدد من ثم لم يتعين الاخر امرها من قيام خلافا للاسوي وهذا لا يوجب
 غير ما ذكرنا حذرهما ويتردد النظر في ان فواتها في حق ذي الجوارح والرجل عاذا
 ولو قيل لا تقف الا بالاضطرار لانه رتبة ادون من الجلوس من ان الجلوس ادون
 من القيام فكما فانت هذا كما بعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع او المصلح
 او المجهول اذا دخل كذلك ويكره للمحدث دخوله ليجلس فيه فان فعل ودخل غير
 ولم يمكن منها قال اربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لافاض
 الطيبات الباقيات للصالحات وصلوات الحيوات والجمادات **ودخل وقت الصلاة**
اللائي قبل الفرض دخول وقت الفرض يدخل وقت الصلاة **بعدة بعة** كالوتر
وتخرج النوعات اللذان قبل الفرض وبعد **تخرج وقت الفرض** لا يمان
 له لعدم يقوت وقت اختيار القليلة بفعله واذ لم يصله تكون البعدي قضاء لم
 يدخل وقتا داهية ويظهر ان قوله الفرض يعني الوقتين كالوقت الواحد كما يهرج
 ادوانا فعلها في وقت الثانية لا وقت الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يهرج
 به كلامهم ونحو بعضهم فوت سنة الفرض بالاعراض قال بخلاف نحو الصبي
 وان اقتصر على بعضها في الوقت فقصدا لعارض من باقيا فبسن له قضاؤها وبعضهم
 بالحديث وبعضهم بطول الفصل عرفا وهذا الوجه يدل له قول الروضة ويستحب
 لمن ترصا ان يصلي عقبه وقولها في الوقت المذكور ومنه ركعتان عقب الوضوء واطلاق
 الشيخين ان من ترصا في الوقت المذكور يصلي ركعتين يحكم على ما اذا قصر الز من خلافا
 من عكس فحمل الاول على فساد ما يراه وهذا على امتداد الوقت ما بقيت لطهارته لان
 القصد بها صياغتها على التعطيل **ولوقات النفل الوقت** كالعيد والضي والروايات
للرب قضاءه ابدأ في الظاهر لاحاديث صحيحة في ذلك كقضاياه صلى الله عليه وسلم سنة
 الصبح في قصبة الوادي بعد طلوع الشمس في سنة الظهر البعيدة بعد العصر ما استغفل
 عنها بالوفد وفي خبر حسن من نام عن وتره او شبهه فليصل اذا ذكره ويخرج بالوقت
 والسبب كالكسوف والاستسقاء والتجديد فلا يدخل للقضا فيه والصلوة بعد السقياس
 عليه لا قضا نعم لو قطع نفلا مطلقا سن له قضاؤه ولو فاته ورده اي من النفل المطلق
 ندرسه قضاؤه حرم ما قاله الادريجي وخلا بين جماعة ركعتا عقب الاثر او بعد
 خروج وقت الكراهة وهي غير الصبح ووقع في عوارف المعارف للامام الشافعي وردي
 ان من جلس بعد الصبح يكر الله تعالى الى طلوع الشمس وارتقاها كرمح فصلي بعد ذلك
 ركعتين بنية الاستعاذه بالله من شر يومه وليلتنه ركعتين بنية الاستعاذه لكل
 عمل عمله في يومه وليلتنه قالوه هذه تكون بمعنى الدخول على الاطلاق والافلا لا يستحان
 التي وردت فيها الاخبار وهي التي يفعلها امام كل امر يريد ان ينهي وهذا يجيب عنه مع

هذه فائت

في سجدة ان يصلي ركعتين بعد الدخول في الموضع
 في ركعتين في الموضع المذكور ولو نوى ركعتين في الموضع
 المذكور في الموضع المذكور في الموضع المذكور
 في الموضع المذكور في الموضع المذكور في الموضع المذكور

صلوة الاوابين

حسن

م
ع
ع

اما منه في الفقه وكيف راج عليه صحة ايام دخول صلاة بنيه محترمه لم يرد
اصلي في السنة ومن استخصر كلامهم في رد صلوات ذكرت في ايام الاسبوع علم انه
لا يجوز ولا يصح هذه الصلوات تلك التي استحسنها الصوفية من غير
ان يرد لها اصل في السنة نعم ان نرى مطلقا لصلوة تزداد عابدها بما يتضمن
خواص الاستعاذة واستحارة مطلقة لم يكن بذلك بأس وعند ارادة سفر عزله وكل
نزل وعند قدومه بالمسجد وبعد الوضوء والخروج من الحمام وعند القتل وعند
دخول بيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلوة الاوابين عشرون
ركعة بين المغرب والعشاء من تسمية الصبح بذكر ايام وصالوة الكليم وال
اربع عقبه وصالوة التيسير كل وقت والا في يومه وليلته او اجمعا او قاسمها ولا
فقهروا الا في سنة والا فالعمر وحديثها لكثرة طرقه ووهو من زعم وضعه وفيه
كتاب لا يثبت في حديثها بان فيها تغيير للنظم الصلوة اما ما ياتي على ضعفها
بالدين والقلع في حديثها بان فيها تغيير للنظم الصلوة اما ما ياتي على ضعفها
فاذا ارتقى الى درجة الحسن اثبتها وان كان فيها ذلك على انه ممنوع بان النفل
يجوز فيه القيام والقعود وفيه نظير فان فيها نظير يحول اعتداله وهو مطلق
لولا الحديث وهي اربع بتسليمه او تسليمتين في كل ركعة خمس وسبعون سجدة
الله والمحمد ولا اله الا الله والله اكبر وزيد بها وفيها من في النجدة والحوار لا قوة
الا بالله العلي العظيم خمس عشرة بعد القراءة وعشر في كل من الركوع والسجود والخطبة
والاعتدال في السجود وجلسة الاستراحة او تشهد ويكر عند ابتداء الجهاد
القيام منها ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحديث تكون عشر جلسة للزوم
بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يحز العود اليه ولا فعلها
في الاعتدال بل ياتي بها في السجود تنبيه **هـ** هل يتخير في جلسة التشهدين
كون التسبيح قبله او بعده كهو في القيام ولا يكون الا قبله كما يصرح به كلامهم
ويقر بانه اذا جعل قبل الفاتحة يمكنه نقلها في الجلسة الاخيرة بخلافه هنا
الاول والصلوة المعروفة ليلة الرغائب ونصف شعبان برعة فيجوز وجوزها
موضوعة بين الزمانين السلام وابن الصلاح مكاتبات وافنائت متناقضة فيها
بينها مع ما يتعلق بها في كتاب مستقل سميت الايصاح والبيان لما حان في ليالي
الرغائب والنصف من شعبان **و قسم من النفل** **يس جماعة كالعيد والكيوم**
والاستسقاء لما ياتي في ابوابها وافضلها العيدان الخ وفطر وعكس ابن
عبد السلام ومن تبعه اخذ من تفصيلهم تكبير الفطر للنص عليه وبجواب بانه لا
تلازم فالكسوف والخسوف فالاستسقاء فالوتر وغيرهما من كما قال **وهو**
حالا يس جماعة لان مطلق بيتها فيها تدل على ناكدها ومشافقتها للفرق
والمراد تفصيل الجنس على الجنس من غير نظر للتعدد **كن الاصح** **تفضل الاربعة**
للفرائض على التراويح **هـ** لما اظنه صلى الله عليه وسلم على ثلاثون هذه فانه صلاة
ثلاث ليال فلما كان الناس في الثالثة حتى غصنهم المسجدين تر كها خفوا من
ان تفرض عليهم وفي الزيادة ليلة الاسراف في فرض متكرر مثلها فلم يبق خشيته

و
والا

ولا يصح ان الجماعة تسبق في التراويح للاتباع او لا واجمع عليه الصحابة رضي الله
عنهم واكثرهم فاصل مشروعيتهما مجتمع عليه وهو في رد بالغرض اهل المدينة
عشرون ركعة كما اطلقوا عليها في زمن عمر رضي الله عنه لما اقتضى نظر
السيد جمع الناس على امام واحد فوافقه وكانوا يوترون عقبها بثلاث
وتر العشر ان الرواية مؤكدة في غير رمضان عشر فوضعت فيه لانه وقت
جد وثمير ولهم فقط لشرفهم بجوارزة صلى الله عليه وسلم ست وثلاثون
جبر الهم من زيادة ستة عشر في مقابلة طواف اهل مكة اربعة اسابيع بين كل واحد
من العشرين سبعه وابتدأ حدوث ذلك كان او اخر القرن الاول ثم اشتهر ولم يترك
فكان بمنزلة الاحياء السكوني ولما كان فيه ما فيه قال الشافعي رضي الله عنه
العشرون احب الي قال الحلي عشرون مع القراءة فيها بما يقرأ في ست وثلاثين **لهم**
افضل لان طول القيام افضل من كثرة الركعات ويجوز التسليم من كل ركعتين
كما مر ان زادها لاصارت نفلا مطلقا وان ينوي التراويح او في ايام رمضان
ووقتها كالوتر وسبقت تراويح لانهم لم يطولوا فيها من كل تسليمتين
ف ما اعتيد من زيادة الوتر عند ختمها جاز ان كان فيه نفع والاحرم
ما يقع فيه نفع وهو من مال محرم او وقف لم يشترط واقفه ولم تضر العادة به
في زمنه وعليها تنبيه **هـ** علم هامر وفيه ان الا فضل بعد الخوف والنظر في الكسوف
والخسوف فالاستسقاء فالوتر فركعتا الفجر وعكسه القديم واطيل في الاستسقاء
وبردة قوة الخلاف في الوتر وكل ما كان اقوى كان مراعاة اكد وقد قال بعض المحققين
لا يترك الترايح عند معتقده مراعاة مرجوح في مذهبه او غير الا ان قوي مدركه
بان يقر قوي الزهن عنه لان نهض محنة ولم يود لخرق اجماع وامكن الجمع بينه
وبين مذهبه فبقية الروايات تحت تفاوت فضلها بتفاوت منبوعها وبرهان
العصر فضلها ولا موكب لها والمغرباد وفها ولها موكب والمركب افضل فعمله للنظر
ونفيه عن المناضل وضع دليل على رد ذلك الحديث **هـ** فالترايح والضحى مما تعلق بفل
كسبه طواف الخلاف في وجوبها انا اخرها الى هنا مع قوة الخلاف في وجوبها مشكل
فتحية لتحقيق سببها فاحر ام لا حق ان لا يقع سببها كزاقيل فسنة وضوحها
تعلق بغير سبب منه كسنة الزوال والنفل المطلق وبعضهم اخر سنة الوضوء عن
سنة الزوال **لا يحصر النفل لمطلق** وهو لا ينتقد بوقت ولا سبب للخبر الصحيح
الصلوة خير موضوع فاستكثر منها او اقل فله صابرة ما شاء ولو من غير بنية عدد ولو
ركعة بشهر بل كراهه **فان حرم باكثر من ركعة فله تشهد في كل ركعتين**
هـ في كل ركعة محل التطوع بها **قلت الصحيح** **منعه في كل ركعة والله اعلم**
لانه لم يحدد له نظير اصل ولا كلامهم امتناعه في كل ركعة وان لم يطول
جلسة الاستراحة وهو ممكن لانه لو شهد في المكتوبة الرباعية مثلا في كل
ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما ان يحمل ما هنا
على اذا طويلا تشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطويلها مبطل او يفرق بان

عمر

والا وحده الجماعة فيها؟

وفيما لم يرد الجماعة فيها بالنذر والنافله ومرشوعيتها في بعضها دون بعض
وقيل هي فرض كفايه للرجال كما لغير العتلا الاحرار المستورين المتقين
المودة فقط للخير الصحيح ما من تلا في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الجماعة وفي
رواية الصلوة الا استحوذ اي غلب عليهم الشيطان فغلب بالجماعة فانما ياكل الذب
من العزم القاضيه واذا تقرر ايضا فرض كفايه **فتجب** لسقوط الحرج عن الباقيين
اقامتها في مودة من الخمس بجماعة ذكر احرار بالغين على الاحرار وحده تقرر ان شارحا
رحمه ايضا وعليه فيفرق بين هذا وسقوط فرض صلوة الجماعة بالصبي بالانفرد
تقرر الدعا وهو منه اقرب للاجابه وسقوط فرض اجبا الكعبه بنحو الصبيان والارقا
على ما فيه بان التصديق حضور جمع من المسلمين في تلك المواضع حتى تنتفي عنهم
اهلها وهذا حاصل بالتأقضي ايضا وهذا اظهر الشعار الاجبي وهو مستدعي
كل القاعين به في محل الاقامه اي الذي تتعقد به الجمعه لو وجدت فلا يعتد بها
بحيث لا يظهر لها الشعار عرفا فيه في ذلك فيما يظهر ويعددها لها **بحيث** يظهر
الشعار في ذلك محل البادية او غيرها وضبط بان يكون مردها لوسيع اقامتها وتقرر
امكنه ادراكها وفيه ضيق والظاهر ان الامر واسع من ذلك في ان يكون كل
من اهل محلها لو قصد من منزله محلا من محالها لا يشق عليه مشقة ظاهرة فعل
انه يكفي **في القرية** الصغيرة التي فيها نحو ثلاثين رجلا اقامتها محل واحد وان
الكبير لا يرد من قريتها فيما تقرر وظاهره انهم للصغيرة عا فيها ثلثون رجلا
ولما بعد ما ياتي ان الطار في الصغير والكبير على قلة الجماعة وكثر تضم على التساع لفظ
وضيقها وقد يشك بان الطار على دفع مشقة الحضور وهي تقتضي النظر الثاني وقد
يوجه الاول بان سبب المشقة انما انشا من تفرق مساكنهم فلم ينظر لمشقتهم واكتفى
بمحل واحد في حقهم وان كانت قريتهم بقدر بل كبرية خطتها ولو عدها بعض
المتقين دون جمهور وظاهر الشعار كفي ولو قل عدد سكان قرية بحيث لو اظهر
والجماعة لم يظهرهم شعار قال الامام لم تزلهم وسكت عليهم في الروضة لكن عير
بقوله عقبه هذا كلام الامام واختاره المجمع خلافا وهو الوجه لخبر عام من ذلك
المذكور وان الشعار اسري في صورة كل محل محسبه ولا يكفي فعلها في البيوت
وقيل يكفي وينبغي جملة على ما اذا فحيت بوابها بحيث صارت لا يجتنب كثير ولا يغير
من دخولها ومن ترك ان التهيي بنحو الكفا باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك
والا فلا لان لاكثر الناس من روات نافي دخول بيوتها من الاسواق تقرر
الشعار بفتح اوله وكسرة لغة العلامة والمراد به هنا كما هو ظاهر اجلا لعلامات
الاجمان وهي الصلوة فظهر ارجا صافقا الظاهرة وهي الجماعة **فان** لم يظهر
الشعار كما تقرر بان **امتنعوا كلهم** او بعضهم كما هو محل من قرية كبيرة ولم يظهر
الشعار **لا فقول** اي قال الامام الممتنعين او نايبه لظهور هذه الشعبية العظيمة
وعلى انها سنة لا يقاتلون ويظهر انه لا يجوز له ان يفاحيهم بالقتال المحرر الذي
كما هو في قوله امتنعوا بل حتى يامرهم به فيمتنعون من غير تاويل لافدا ما ياتي في
ترك الصلوة نفسها **ولا يترك الذب للنساء كذا للرجال** بنا على انها سنة لهم

٢٤

لخشية المقدس فيمن مع كثرة المشقة فيكون تركها لهم **قلت** **فان** **الجمعة**
المنصوص لها اذا وجدت جميع الشروط السابقة **فرض كفايه** للخير السابق وذكر افضل
في الخبر قبله بمحمل على من صلى منفرد القيام غيره لها اولعز كمرضا ما اذا اختلف شرط عامر
فلا تجب وان تحضت الارقا في بلد وعجبت ترد شارح في هذه مع قولهم ان الارقا
لا يتوجه اليهم فرض الجماعة بل قدس لهم وقد لا تنس لامرأة وخشي وعجز نعم يلزم
وليه امرها ليتعودها اذا اكل من فيه رقا لعز عجي او في ظلمه والا فهي مباحة
ولسافر من وظاهر النص المقتضي لوجوبها عليهم بمحمل على نحو عاص بسفرة ومسلمين
مستغنية الحدث **وقيل هي فرض عين والله اعلم** للخير المتفق عليه لتدبره ان امر الصلوة
فتمام تقرر امر رجلا فيصلي بالناشر ثم انطلق معي برحال معهم برحال معهم حزم من
خطب في قوم لا يشهدون الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار واحادوا عنه بانه
وارد في قوم من فقيين بقرينة السابق وهو بالاحراق قبل تحريم المثل بالناشر الجماعة
في المسجد للمرأة والخشي من تركه ولو صيبا **افعل** منها خارجة للخير المتفق
عليه افضل صلوة المرء في بيته الا المكنونة اي هي في المسجد افضل لعمان وجدت في
بيته فقط قصر افضل وكذا لو كانت فيه اكثر منها في المسجد على ما اعتد به الادريج وغيره
والوجه خلافا لا عشا الشارع باجبا المساجد اكثر ونحوه لا سنوي ولا ادريج ان
دهابه للمسجد لو قوتها على اهل بيته كان اقامتها معهم افضل وقيل فيه نظر انما
وكان رحمه ان فيه ايثار بقريته مع امكان تحصيلها لهم بان يعيدها معهم ويرد
بان الفرض فواتها لودع للمسجد وان جماعته لا يتعطل بغيثته وذلك لا يثار فيه
لان حصولها لهم بسببه رعا عاد افضلها في المسجد او زاد عليه فهو مساعد للمجور
من الصلوة امر اقل جماعته في بيته افضل للخير الصحيح لا تمنعوا ساكن المساجد
ويؤتون خير لمن فان قلت اذا كانت خير اهلها فما وجه النهي عن منعهم المستلزم
لذلك الخبر قلت اما النهي فهو للتنزيه كما يصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه علمه
على من منه صلى الله عليه وسلم او على المستهيات اذا كن مبتدلات فالمعنى انه لو ان
اريد به ذلك فضلا عن منعهم لان في المسجد خيرا فيؤتون مع ذلك خير لمن لاها بعد
عن التهمة التي قد تحصل من الخروج لا سيما اذا امتنعت او تنبت ومن تركه لها
حضور جماعة المسجد ان كانت تستهي ولو في ليا ب رفته ولا تستهي وها شي
من الزينة او الطيب وللأمام او نايبه منعهم حيث يدرك ان له منع من كل دار تخ
كرهه من دخول المسجد ومحرم عليهم بغير اذن وفي او طيل وسيد اوها في امه
متروجة مع خشية فتنة منها او عليها ولا اذن لها في الخروج حكمة ومثلها في كل
ذلك الخشي ونحوها لحاق الامرد الجميل بها في ذلك ايضا وفي اطلاقه نظر **قلت**
تكره اقامة جماعة مسجد غير مطروق له امام **الرب** بغير اذنه قبله او معه او بعده
ولو عا بالان لا ينتظر نذرا ان ارادوا فضل ولا الوقت امر غيري وان لم يردوا ذلك
لم يرد غيري ان خافوا فوات الوقت كله ومحل كذا حيث لا فتنه والاصل او افراد
مطلقا والجماعة في الجمع في الصبح في العشاء العصر افضل ولا ينافيه ان
العصر الوسط لان المشقة في ذلك اعظم ويظهر تقديم الظهر على المغرب

هم

هم

افضلية وجاعة **وما اكثر جمعه** من المساجد وغيرها **افضل** الخبر الصحيح وما اكثر فهو
احب الى الله تعالى نعم الجماعه في المساجد الثلاثة افضل منها في غيرها وان قلت بل قالوا
ان الافراد فيها افضل من الجماعه في غيرها لكن لا وجه خلافة **الا بدعه امامه** التي
لا تقتضي تكفيره كرافضي افسقه ولو محرم والتهمه اي التي فيها نوع قوة كما هي واضح
اوغربها مما يقتضي كراهية الاقتداء به فالاقول جماعه بل الافراد افضل وكذا لو
كان لا يعتقد وجوب بعض الأركان او الشرط وان الخصاله بقصد منه التفسير فهو
مبطل عندنا ومن ثم ابطال الاقتداء به مطلقا بعض اصحابنا وجوزه الأكثر من رعاية
لمصلحة الجماعه واكتفاء بوجود صورتها والا لم يصح اقتداء الخالفين وتعطيل الجماعه
ولو تولدت الاخلاف من يكره الاقتداء به لم تنفك الكراهه كما نقله كلامهم ولا نظرا لافقه
تعطيلها السفوط فرضها حينئذ وما نقرر علم ضعف اختيار السبكي ومن نفعه ان الصلوة
خلفه ولا ومنهم الخالف افضل من الافراد فان قلت بما وجه الكراهه التي ذكرها
في الخالف قلت ما يلزم ما يأتي في محبت الموقف ما وقع الاختلاف في الادلة من حيث
الجماعه يقتضي الكراهه من كل الحيثية **او** كون القليلة مجتهد متيقن حارضه وما لا يثبته
او امامه يبادر بالصلوة او الوقت وبطيل الفراهه حتى يدرك نطق الفراهه
والكثيرة بغير ذلك **وتعطيل مسجد قريب** ويجوز عن الجماعه فيه **بغيره** عنه كونه اماما
او يحضر الناس بحضوره فقليل الجماعه في ذلك افضل من كثرة بل تحت منارح ان الافراد
عن الصلوة فيه لغيبته افضل لكن لا وجه خلافة واما اعتقاد شارح التقييد بالغير بل كان
له حق الجوار وهو مدعو منه فمردود بانه مدعو من المعتقد ايضا وحق الجوار يعارضه
خير مسلم اعظم الناس في الصلوة اجزا البعد هم اليها عشي ولو تعاضل الخشوع والجماعه في
اولى منزكا اطلقوا عليه حيث قالوا ان فرض الكفاية افضل من السنة وايضا فالحل والجماعه
فرض عين وكونها شرط للصحة الصلوة اقوى منه في مترطبه الخشوع وافتا ابن عمه
السلام بانه اولي مطلقا ما يأتي على انها سنة وكذا افتا الغزالي بانه اذا كان الجمع
يعتبه الخشوع في اكثر صلواته فالافراد اولي على انه بعيد لان القائلين بشرطية مع
شدو ذمهم انما يقولون بها في جز من صلواتها في كل حال فان قلت فقد عينا ينافي ما يأتي
من تقديمه في ذي جوح او عطش قلت لا ينافيه لان ما هنا منروض فعين مترم ذم
بها من حيث ابتاده العزله فامر بها قصر النفس المتحملة ما قد يكون سببا لاستيلاء الشيطان
عليها كما دل عليه الخبر السابق اما يا كل الذيب من الغم القاصيه واما ذاك فما نفعه ظاهر
فيقدم لانه بعد عرفا كمد افعة الحديث ثم رايت للغزالي افتا اخر صرح بما ذكرته منارح
عن ذلك لا فتا فيمن لا ربح الرياضه في الخلوة حتى صارت طاعته تنفرق عليه بالاجتماع بانه
رجل مغرور اذ ما حصل له في الجماعه من الجوار اعظم من خشوعه واطا في ذلك **اورا**
كثيره الاحرام مع الامام **فصله** ما مورطها لكونها صفوة الصلوة كما في حديثه ليراد
ولان ملازمها الرجب يوما تكتله براه من النار وبراءة من اللئاق كما في حديث ضعيف
وانما يحصل بحضور كتيبة الاحرام **وتلا شتغال** **الخبر** **عقب عمر** **امامه** فان لم يحضرها
او تراعى فاته نعم يفتقر له وسوسة خفيفة واستشكل بعدم اعتقادهم الوسوسة في
الخلع عن الامام بتمام ركعتين فعلمين ويرد بها حينئذ لان كون الاطاهره فلا ينافي

وفرق بينهما وذلك فيما نظر **وقيل** تحصل **در آن بعض** لقيامه لا من محل الحرم **وقيل** تحصل
بأن **الاول الركوع** أي بالركوع الأول لأن حكمه حكم قيامها ومحلها أن لم يحضر لحرمان
الإمام والافتائه عليهما أيضا **والصحيح** **در آن الجماعة** في غير الجمعة ومنه فيما ينظر
مدرك ما بعد ركوعهما الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره لأنه أدرك الجماعة في
جماعة **والثاني** الإمام أي ينطق بالمسلم من عليكم لأنه لا يخرج إلا به على ما مر فيه أو آخر
شجود السجدة في أدركه قبله أدركها وإن لم يجلس معه لأنه أدركه معه ما يعتد به من النبوة
وتكبيره الأحرام وللانقطاع على جواز لا قدره حينئذ فلو لم يحصل له لا بطل الصلاة ولا
زيادة بطلا فائدة أما الجماعة فلا قدرها إلا بركعة كما يأتي وشمل كلامه من أدرك جزءا من الوضوء
فأدركه وأخرج نحو حدث ومعه أدركها بذلك لا يكتف به أصل ثوبها وأما كمالها له
فأنما يحصل بأدرك جميعها مع الإمام ومنه في قولنا لو أمكنه أدرك بعض جماعة ورحى
جماعة أخرى فلا فضل انتصارها يحصل له كمال فضيلتها تامة وبظهور أن محلهما
لم تقتض انتصارهما ففضل الأول وقتا ووقت الاختيار وسوا في ذلك الرعا واليقين ولا
يباينه ما مر في منفرد رضى الجماعة لوضوح الفرق بينهما وافتى بعضهم بأنه لو قضا
فلم يدركها كتب الله له أجرها حديث فيه وهو ظاهر دليله لا نقلا **والصحيح** **الإمام**
نبايع فعل **الأنصار** في النهي **الذي** بقية السن جميع ما يأتي به من واجب ومندوب
بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي التحمل السابق في صفة الصالح والأكبر بل يأتي بأدنى
الكمال كما مر في الخبر السابق عليه إذا أمر أحكم الناس وليحق فإن فيهم الصغير والكبير
والضعيف والمرضى وهذا الحاجة وإذا صلى لحرك نفسه فليطأ ماشا **الأن** **رضي**
الجميع **بتطويل** باللفظ لا بالسكون فيما يظهر وهم **محمضون** محض غير مطو
لم يطأ غيرهم ولا يعينهم حق كالجراعين على عان ناحروا رقوا ومن وجات كما مر
فيندب له التطويل كما في المجموع عن جمع واعتد جمع متأخرون وعليه يحمل
الأخبار الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وسلم أحيانا أما إذا انتفى شرطها ذكر
فكرهه التطويل للنصر عليه نعم اختلف في الصلاح فيما إذا لم يرض واحد أو اثنان أو
أكثرها العذر بأنه برأى في خمرة لا أكثر رعاية نحو الراصين ليلاليون حفرهم
بواحد أي مثلا وفي المجموع أنه كفتين واعتزضه لا رضى كالمسكي بالله صلى الله عليه
وسلم خفف لهما الصبي وتدد الفكر على معاذ في تطويله ولم يستفصل وما من مفسد
تتبر غير الراضي لتساوي مصلحة واجب في فضيحتي كما الصبي معاذ لا كرهه ثمما
وفيه نظر **وبكره** للإمام **التطويل** وإن كان **البحر** **الخروج** لا ضرر بالخاصين
مع قصير المتأخرين لعدم المبادرة وإن كان المسجد محل عاده فم يأتونه أفواجا
واعتزضوا في أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الأولى ليدركها النك
قيل فليست في من أطلاقهم ما لم يبالغ في تطويلها انتهى والذي دل عليه كلامهم نذب
تطويلها على الثانية لكن لا بهذا القصد بل لكون النشاط فيها أكثر ولو سوسه أقواس
صرح بأن من حكمة في الإمام أن يدركها فاصدا الجماعة مراده أن هذا هو فوايدها
لأنه يقصد تطويلها لذلك قول الراوي كي يدركها الناس لعين عما فيه لانه
صلى الله عليه وسلم قصد ذلك في الحق ما قالوه قبل أنما جزواها بالكرهه وحكم الخلاف

وإن أدت دواخلنا السان في الجملة إلى الأدب فيها لا يسلم من الأدب في العوالم

٢٠

هرو

لا

في المسئلة عقبه لان تلك فمن مغل وعرف به الامام بخلاف هذه انتهى وهو بعد از معرفته
 ان اردوها معرفة ذاته يقتضي زيادة الكراهه ومن ثم كان لاكثر من عليها فيما ياتي
 لان فيها تشريكا وقصدية التود اليه كان حراما على ما ياتي في الاحصاس بدخول الم
 يكن ذلك مجردة كافيافي الفرق فالوجه الفرق بان لا دخل في تارك حقه بل هو فيما يتوقف
 انتضاره فيه على ادراك الركعة والجماعة فعذر بانتضار في خلافه هنا ولو احسن
 الامام الخلاف والتفصيل الا في انما ياتي فيه واما المنفرد احسن بدخل يرد لاقتدا
 به فينتظره ولو مع تحيظ لعل ان ليس ثمر من يتضرره ويؤخذ منه ان امام
 الراضين بشرطهم المذكورة كذلك وهو منته نعم لا بد هنا ان يسوي بينهم
 في الانتضار لله تعالى الصافي **الركوع الذي يدرك به الركعة او التشهد الاخير** **الركوع**
 الى محل الصلوة يرد لاقتدا به **لم يكره الانتضار في الاظهر** لعذره بادراكه الركعة او
 الجماعة وخرج بفرضه الكلام في انتضاره في الصلوة انتضاره قبلها بان اقيمت
 فان الانتضار حينئذ يحرم اتفاقا كالحكاية الماوردى ولا امام واقرة ابن الرفعة وغير
 لكن جماعة على محل وظاد ذلك لا انه مشكل لانه بسبيل من الصلوة بدونه على ان يحل
 تمام محل على في الحال المستوي الطرفين فخر رايه بعضهم صرح بالكراهه وهو يرد
 ما ذكرته هذا **ان لم يبالغ فيه** اي في الانتضار والاثبات كان لو وزع على جميع افعال
 الصلوة لظهر له اثر محسوس في كل على انفراد كره ولو لحق اخري ذلك لركوع او ركع
 اخري فانتضاره وحده لا مبالغة فيه بل مخرج صمه للركوع ايضا عند الامام **ولم يعرف**
 بضم الراء **بين السجدين** بانتضار بعضهم لبعض ملازمة او دين او صداقة دور بعض
 بل يسوي بينهم في الانتضار لله تعالى بفتح الادي فان ميز بعضهم ولو لم يعلم وتوف
 وادوة او انتضارهم كلهم لا لله بل للتودد اليهم كره وقال للفوراني حرم للتودد في الصلاة
 بين داخل لم يصح قولا واحدا لكن اعترضه ابن العماد انه سابق فلم من لم ينتهي الى الصبح
 لانه حتى لو عد في البطلان قولين وخرج بدخل من احسنه قبل شروعه في ادخل فلا
 ينتظره لانه الى ان لم يثبت له حق ووه يبدفع استشكاله بان العلة ان كانت التظن
 انتقض بخارج قريب مع صغرا سجد ودخل بعد مع سعيته **قلت المذهب استحباب**
انتظاره لكن بالشروط السابقة وان لم ينع صلوة المأمومين عن القضاء على الواحدة وكانوا
 غير محصورين بل مع علمهم ان المحصورين الراضين لا يثبت فيهم شرط التظن بل
والله اعلم بخبري داود كان صلى الله عليه وسلم ينتظر ما دام جمع وقع لعل ولا علة على
 خير من ادراكه الركعة او الجماعة نعم ان كان الداخل يعتاد البطى وتأخير الاحرام الى الاخير
 من عهده زجر له او خشى خروج الوقت بانتظاره حرم في الجمعه وكذا في غيرها ان
 كان مشرع وقد بقي ما يسمع لا ممتناع المحدثين فيصير كما مر او كان لا يعتد ادراك
 الركعة بالركوع والجماعة بالتشهد كره كالا منتضرا في غيرهما لان مصلحة الانتظار لما
 ولا مصلحة له هنا كما لو ادركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوف **ولا ينتظر في غير**
 اي الركوع والتشهد الاخير فبكرة لعلم فائدتة نعم ليس انتظارا لموافق المخلوق لان
 الفاتحة في السجدة الاخيرة لفوات ركعته بقيا به منه قبل ركوعه كما ياتي في غير الركعي

من انتظار بطى القراة او النعظه فيه نظر والذي ينتج انه ان شرب على انتظارها
 ادراك من شرطه والافلا **تفسير** ما قرئته من كراهة الانتظار عند احتلال
 شرط من شروطه السابقة حتى على تصحيح المتن فهو ما في التحقيق والمحسوس كما بينته في شرح
 العباب فتول الشارح انه مباح لا مكره مردود ولو راي مصلح نحو حزين خضف وهاهنا لم
 القطع وجهان والذي ينتج انه يلزمه لاقتدا بحيوان محترم ويجوز لاقتدا بحيوان لا كذلك
وسن المصلي قرنا موادا غير المنذورة طامر فيها وغير صلوة الحوائط وشدته على الاخر
 لانه احتل لم ينل فيها الحاجة فلا تكرر وغير صلاة الحائز نة نعم لو اعادها حتى وفوت
 فعلا كما في المجمع وكان وجه خروجها عن نظر ايها ان الاعادة اذ لم تطلب لا تتفقد
 النوسه في حصول نفع الميت لا تحتاج له اكثر من مرة ولو مقصود اعادة ما ناله
 سفرا او بعد اقامته وزعم انه يعيد ها بعد الاقامة مقصودة مع من يقصر لاضحا كيه
 للادنى يعيد ونظيره اعادة الكسوف بعد الاجلا ومغرا على الحد يدلان وفنها عليه
 يسع تكرارها مرتين بل اكثر كما علم مما مر فيه وجمعه حيث يتأخر لبلد اخري وجاز بقدره
 وتوقع فيه بما يصح وفرضا يجب قضاء كمتقير يتمم وظهر معذوري في المجمع على
 الاوجه خلافا للادري فيهما ما لا ينتج ما ذكره في الاول ان قلنا يمنع النقل لانه
 لا ضرورة له اليه اما اذا قلنا له النقل توسعه في تحصيل الثواب فلا وجه لمنع الاعادة
 بل يتعين بدنها كذلك وقلنا تس فيه الجماعة ككسوف كما نضر عليه ووتر رمضان
وحده وكذا جماعة في المصاح وان كانت اكثر وافضل ظاهرا من الثانيه **اعادتها** قيل
 الماد معناها اللغوي في الاصولي ياتي بنا على انها عذرهم ما فعل لم يخل في الاول من فقد ركن
 او شرط اما اذا قلنا انها ما فعل لم يخل او عذر كالتواب فنصح الزادة معناها الاصولي
 او هو حينئذ فعلها ثانيا رجا الثواب **مع جماعة يدركها** زيادة ايضاح او المراد بركن
 فصلها فتخرج الجماعة المكرهه كما ياتي ويدخل من ادرك ركعة من الجمعة المعادة لا قبل
 الا لا تتعد جمعة ودونها في غيرها وهو ظاهر وكذا من اولها وان فارق لغير عذر فها يظهر
 فخر رايه ترك شي صرح بذلك فقال لو اعاد الصبح والعصر في جملة فخر اخرج نفسه
 منها بغير عذر احتل البطلان هنا ياقاعه باقله في وقت الكراهه ولا قرب الصبح
 لانه لا حرج لها صحيح وهي صلاة ذات سب فلا يجوز الانفراد في ابطالها لان الانفراد وقع في
 الروايات انما هو مع واحدة كما نص عليه لا ان يد منها في الوقت كما في المجمع ولم يرد من نقله
 عن المتأخرين كخارجه اي بان تقع تحريمها فيه ولو وقع باقها في سوال كانت كالواقعه
 كلها في رمضان قولها وغيره فخر رايه شيخنا بعد ان ذكر ان اكثر من على الاعادة قسم من
 لا اذا احصونه وان البضاوي في مناجاة ونسعه التفتاراني على انها قبله قال ابو حنيفة
 كونهما قسما من الاول اي وهو الصواب ايضا تطلب وتكون اعادة اصطلاحية على الصحيح
 وان لم يبق من الوقت ما يسع ركعة انتهى وهو موافق لما ذكرته لانه لا يوافق كلام الامويين
 في غير ذلك ولا كلام الفقهاء من استراط ركعة واما الذي يوافق الاور تحت اشتراط وقوع
 كلها في الوقت لكنه مع ذلك يعيد لان المدا في الفروع الفقهاء ما يوافق كلام الفقهاء
 لا اصوليين والذي ينتج لان استراط ركعة وان كان ظاهرا للمجمع يوجب استراط الكل
 كلام م

حق

١٥٥

ما جاء في قوله تعالى في سورة النور
 ما جاء في قوله تعالى في سورة النور

له فوابل الاعادة فالكرامه لا من خارج انتهى قلت هذا البحث يوافق ما قدمته
عن الشيخين لسابقين وامامنا هنا فالمدار فيه على ثواب عند التحريم في صلوة
المنفرد من حيث الجماعة وفي هذا لا يحصل كخلافا لهذا الباحث ومروى في
انده لو صلى به ولم يبرح اما شروجه لم تسر له اعادتها واعتراض بما صح ان
الله عليه وسلم قال طسافرتم من صلى اجزا صلواتك واصبت لسنة وقال الذي
اعاد بالوضوء كذا لاجرم من لا يؤخذ من الاوادم ندماء فقام مع الجماعة فلا
من عه لان ذكر في اعادتها منفرد لاجل اما واما اعادتها مع الجماعة فلا
فيه لان المتضمن في الاعادة جماعة كالمتموضي **فرضه الاوادم** لمغنية عن
وغيرها بنا على ما من ندماء عادتها في **الجديد** الحرام الاول لسقوط الطلب بها
والاصح انه بنوي بالثانية **الفرضية** صورة حتى لا تكون نفلا مستد او
هوى فرض على المكلف الجملة لا عليه هو لانه اما اعادتها لينا لثواب الجماعة
فرضه واما بنا له ان نوى الفرض ولا حقيقة الاعادة اجماعا التي تاتي
بصفته الاولى فقامت استقامته في الوضوء المحدد لانه لا يرد فيه من نية مجردة
الا ولا يتجه ما هنا دون ما اعتقه في الروضة والجموع انه يكفي للنية الطهر
مثلا على انه اعتراض ايضا بانه اختيار للامام وليس وجهها فضلا عن كونه
اما اذا نوى حقيقة الفرض فتبطل الصلوة لتلاعبه ولو بان فساد الاولى
جزء الثانية على المنقول المعتمد عند المصنفين ورواها سائل وكثير يروى
الغزالي بحديثه ونبوه ابن العماد ونبوه شيخنا في شرح في معجزة غافل عن
على رايه ان الفرض احدها كذا قيل وفيه نظر بل الوجه البطلان على القول
اما على الثاني فواضح لانه صرحا عن ذلك بنية غير الفرض وكذا على
لانه بنوي به غير حقيقة او تانيلا اجزا بغسل للمعة في الوضوء بالثابت
واقامة جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين السجدتين ليس في محله لان
هنا في فعل مستأنف فهو كالفعل للمعة وضوء السجدتين وقد قالوا بعد
لان نية لم تنوجه لرفع الحدث اصلا فها هو نظير مسلتنا واما غسلها للحدث
فاما اجز الان بنية اقتضت ان تكون ثانية ولا تالفة لا بعد عام الاولى
جلسة الاستراحة لا بعد جلوس السجدتين فبنيته متضمنة حساب
واما بنية في الاولى فلما يتعرض لفعل الثانية بوجه وجود اوله عدا
فيها ما قاربها ما منع وقوعها فرضا كما تقر **فرضه** بوضوء من كلامهم في غسل
النسيان انه لو شئ هنا فعل الاولى ففصلها مع جماعة ثريان فساد الاولى
الاولى بحزمه بنية اجنبية **فرضه** بنية القيام كما مروى بحرم القطع لاهم
لها احكام الفرض لكونها على صورته ولا يابا فيه حوازمها مع الاصليين
ويقر بان النظر هنا لحقيقة الفرض وشر لصورته كما تقر انها على صورته
فروي فيها ما يتعلق بالصورة وهو النية والقيام وعدم الخروج ونحوها
فنامله **ولا يخصه في تركها** اي الجماعة **وان قلنا انها سنة** لثابتها
الصحيح من سماع الندا فلم يات فالاصلوة له اي كامله الا من عذر قيل السنة في تركها

في تركها اي الجماعة

السنة في تركها اي الجماعة

بخصه مطلقا فكيف ذلك وجوابه اخذ من المجموع ان المراد لا رخصه تقتضي منع
الحزمة على الفرض والكرامه على السنة لا بعدد ومن ثم فرغ على السنة ان كانا
على الاوجه وترد شهادته ويحب ان الامام الامع **عذر عام** **كخط** وثلج بيل ثوبه ويرد
ليلا او فطار ان قاضي كذا الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امر بالصلوة في الحال يوم
مطر لم يبل اسفل النعال اما اذا لم ينادى بذلك لحفته او كن لم يغشس نقطير من سقوطه
على ما قاله القاضي لا الغالب فيه النجاسة فلا يكون عذرا **او رشح عام** اي شديد او
نحوه بارح وظلمه شديد **بالليل** وقت الصبح لخبر بذلك ولعظم مشقتها فيه دون
النهار **وكذا فصل** **فرضه** الحواشي اسكانها **شديد** بان لم يات من معه التلويح والزلزال
على الصحيح ليلا او فطار لانه استثنى من المطر وحذف في التحقيق والمجموع التقييد
بالشديد واعتمده الا في **او خاص كرض** مشقة مكشقة المشي في المطر وان لم يسقط
القيام في الفرض لا لئلا يحرم روه البخاري **وحرر** من غير عموم **ويرد** **شديد** بيل او فطار
كالمطر بل اولى لكن الذي في الروضة وكذا اصلها اول كلامه تنبيذ الحر بوقته لظهور وان
وحد ظل لا يمشي فيه وفيه فارق مسلة الابراد اما حرشا من عموم وهي الرشح الحارة فهو
عذر ليلا او فطار حتى على ما بينهما ولا فرق هنا بين من لفهما او لا لان المدار على ما به
التأدي والتمسكه وصوب عذر الروضة وغيرهما من العام وعجاب بان المشقة قد
يختص بالمصلي باعتبار طبعه فيصعب عدها من الخاص ايضا فترايت شارحا اشار الى
ذلك **وجمع وعطش ظاهر** اي شديد لكن يحضره ما كولا ومشرب وكذا ان قرب
حضوره وغيره اخرون بالثوقان اليه ولا ياتي في ان المراد به شدة الشوق لا اصله وهو
مسألة شدة احدهم ينك وقول جمع متأخرين شدة احدها كافيته وان لم يحضر راي
ان ارادوا ولا قرب حضوره بانه مخالف للاخبار لخبر احضر العشاء واقيمت الصلوة
فادوا بالعشاء وخبر لا صلوة يحضر الطعام ونصوص الشافعي واصحابه انتهى والذي
يجه حمل ما قاله او ليك على ما اذا اختل اصل خشوعه لشدة جوعه او عطشه لانه حينئذ
كمدافعه الحدث بل هو اولى من المطر ونحوه مما صلا في مشقة هذا الشد ولا تالان منه
في الصلوة بخلاف ذلك وحمل كلام الاصحاب على ما اذا اختل خشوعه لا يحضر ذلك
او بقرب حضوره فيهدا باكل لقمة يكسر بها حدة جوعه الا ان يكون مما يستحق في دفعه
كلين وهو يرد ما ذكرته كراهة الصلوة في كل حال سوى فيه خلقه وشدها في الخلق
كما صرحوا به وكل ما اقتضى كراهة الصلوة عدها ومن ثم عذر بعضهم من الاعذار
هنا كل وصف كرهه معه القضا كشدة الغضب والحاصل انه متى لم يطلب الصلوة
والجماعة اولى **ومدافعة حديث** بول او غايط او رشح لم يمكن تقريع نفسه والتطهر في
وقت الجماعة كراهة الصلوة حينئذ ومحل ما ذكر في هذه الثلاثة ان اتسع الوقت
نحت لوقتها اذ كان الصلوة كاملة فيه والاحرم ما لم يحش من ترك احدها مبيح نعم ولا
قدمه وان خرج الوقت كما هو ظاهر **ووجوه** مضاف ففعله **على** معصوم معرض
او **فيسر** او مال واختصاص فيما يظهر له او لغيره وان لم يلزمه الذي عنه فيما يظهر
ايضا خلافا لمن يقيده وذكر ظاهر قشيل فقط وان خرج به ما ياتي اذ الحوف على كونه
في تنوع عذر ان هذا اذا لم يقصد بذلك استفاط الجماعة ولا لم يرد وبع ذلك في خشي

في طه **فبان** رجلا وخنثى بامرأة فبان انثى وخنثى خنثى فبان مستويين
مثلا **لم يسقط القضي في الاظهر** لعدم انعقاد صلوات بعد جزم نيته وخرج
في طه ما لو كان خنثى في الواقع بان كان الشبهة حاله موجودا حينئذ لكنه طه فلا
ثم بان خنثى بعد الصلوة ثم اصاب بالذكورة فلا تكرر له إعادة على الوجه الجزم
بالنية بخلاف ما لو صلى خنثى خلف امرأة طاهرا انما يصارح بغيره انوثته الخنثى كما صح
الرواية لان للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فوضعت مقصودا وجزم بالنية
والعدل ولو قنا مفضولة **اولى** بالامامة **من الفاسق** ولو حرقا فضلا اذ لا فوق فيه
في الحق فطه على المشروط بخير الحاكم وغيره ان سركم ان تقبل صلواتكم فليؤمكم بخياركم
فانهم وفركم فيما بينكم وبينكم وفي مرسى صلواتكم خلف كل من وفاء جرحه ويحصد ما يصون
ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الجراح وكفي به فاسقا وتكره خلفه وهي خلفه
لم يكف يبر عنه انشد لان اعتقاده لا يفارقه وتكره امامة من يكرهه اكثر القوم عذوم
فيه شرعي غير نحو ما ذكر لورود تغليطات فيه في السنة حتى اخذ منها بعضهم ان ذلك
كبرية لا يتعام به قال الماوردي وتحرم على الامام نصب الفاسق اماما للصلاة لانها
مراعات المصالح وليس منها ان يوقع الناس في صلوة مكر وهذه انتهى ويؤخذ منه
حرمة نصب كل من كره الاقترانه وناظر المسجد وناظر الامام كهو في غير ذلك كما هو
ظاهر **والاصح ان الاقترانه في الصلوة** وسابقتها وان لم تحفظ غير الفاتحة **اولى**
لاقرء غير الاقترانه وان حفظ كل القرآن لان الحاجة للفقهاء اهم لعدم الحصار حواش
الصلوة ولانه صلى الله عليه وسلم قدم ابي بكر رضي الله عنه على من هو اقرب منه لخبر
الخاري لم يجمع القرآن في جوفه صلى الله عليه وسلم الا اربعة انصار خزر جيز زيد
بن ثابت ابي ابي كعب ومعاذ بن جبل وابوزيد رضي الله عنهم وخبر احقهم بالامامة
اقروهم بحول على عرشهم الغالب ان الاقرء افقه لا فقه كما في المجموع وينبغي حمله على من
لا يعرف علوهما نعم يتساوى فن فقيه وحر فقيه فقيه كما في المجموع وينبغي حمله على من
افقه وحر فقيه لا بمقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعد الخلاف مقابلتها باصل
الفقه فهو اولى بالتوقف صحة الصلوة عليه ووضا ثم راي المسكن اشار لذلك **والاصح**
ان الاقترانه اولى من الاقرء لان حاجة الصلوة الى التقيد اهم كما مر ويؤيد الاقرء الاوجه
والاصح ان المراد بالاقرء الاصح قراءة فان استويا في ذلك فلا كثر قراءة ولا تحت
ان التميز بقراءة السبع او بعضها من ذلك وتزد في قراءة متخله على من لا يعرف المعنى
والذي يتجه انه لا عبرة بها ولا تحت ايضا فتدبرم لان زهدا على الاقرء لانه اعلم منه اذ الله
تجنب فضل الحلال والورع تجنب لشبهه خوفا من الله تعالى فهو زيادة على العدل
بالعفة وحسن السيرة ولو تم غير المفضل من هؤلاء الثلاثة ببلوغ او اقام او عدل
او معرفة سب كان اولى **ويقدم الاقترانه** **اولى** كل منهما وكذا الاوجه **على الاقرء**
والنسب فعلى احد هما اولى لان فضيله كل من اوليى لما تعلق تام بصحة الصلوة او
كما في الخلاف لاخير بين **والجديد** **تقديم الاسن** في الاسلام **على النسب** لان فضيله
الاولى اذ اتته والثاني في ابائه اذ هو المنسوب لمن يعتز في الكفاة كالعرف بتفطيم
وكالعلم والصلح والاعية سن في غير الاسلام فتقدم شابا اسلم على شيخ اسلم اليوم

منها

اصح

تعمد في الطهرى الصالحا واسمها واستويا في الصفات قدم الاسن لعموم خبر
مسلم بتقديم الاسن ومن اسلم بنفسه اولى من اسلم بالتبعيه لان فضيلته في ذاته نعم
اذا كان بلوغ التابع قبل اسلام المستقل قدم التابع لانه اقدم اسلاما حينئذ وخبر
لوملة البرك كان يجمع متقاربين في الفقه كما في مسلم وفي رواية في العلم وتعتبر
الجهة ايضا فيقدم افقه فاقرا فاورع فاقدم هجرة بالنسبة لا بآية الا رسول الله
صلى الله عليه وسلم والنسبة لنفسه الوار لا اسلام فاسن فالسنة علم ان المنتسب
للاقدم هجرة مقدم على المنتسب لغيره مثلاً وان ذكر النسب يعني عن ذكر الاقدم هجر
فان المستويين في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالحجر **بمنطقة** الذكر بان لم يشتم
من لا يعلم منه عدوانه بنقص يسقط العدالة فيما يظهر ثم نطافة **الغوب واليد**
من الاصلح **وحسن الصوت وطيب الصنعة** بان يكون كسبه فاضلا كخارجة ورعاة
وغيرها من الفضائل يقدم بكل منها على مقابلة لا فضيلة الا اشتغالة القلوب وكثرة
الجمع ومن شتم قدم على الوجه من تناقض المصنف عند الاستويا في جميع ما مر انفا
ثم لا حسن ذكر ان لا تضيق باوجهها فبدا فصنعة ثم الاحسن صوتا فصورة
فان استويا وتشاحا اقرع بينهما هذا كله حيث امام رتبة واسقط حقه للاولى
ولا قدم المراد على الكرم هو من ولاية الناطر ولاية صحيحة بان لم يكن الاقتران لغيره
ما مر على الماوردي المتقضي عدم الصلوة لان الحرمة فيه من حيث التولية او كانت
بشرط الواقف **ومستحق المنفعة** يعني من خال له الانتفاع محل كما اشارت الية عبارة
اصله **بملكه** **ولحقه** كاجارة واعارة ووقف فاذن سيد **اولى** بالامامة فيما سكته بحق
من غيره وان عجز سائر ما مر في يومهم ان كان اهلا ولو خاف اسبق على ما اقتضاه
اطلاقهم بناء على ما هو متبادر ان المراد بالاهل من نصح امامته وان كرهت **فان**
لا يمكن المستحق للمنفعة حقيقة وهو من عدا نحو المستعير اذ لا يجوز الولاية الا
من له الاعارة والمستعير من المالك لا يبرى وكذا القن اذ ذكر حضر المعير والسيد او غابا
خلافا للتقيد شارح الامتناع محضرة المعير وما تقرر علم ان في كلامه نوع استنزام
اهلا للامامة كما مر كرامة ارجال او للصلوة كالكا فوان عجز سائر ما مر **فان** ان
كان يشهد **التقديم** لاهل يومهم اي يندب له ذلك بخبر مسلم لا يوم من الرجل الرجل سلطان
وفي رواية لا يدي اود في بيته ولا في سلطانه اما المحجور عليه اذا دخلوا بيته لمصلحة
وكان زمنا فقد رز من الجماعة فاذا اذن وليه لو احد تقدم ولا صلوا فرادى
فاله الماوردي والضمر في نظره في القوم في كانه لمح ان هذا ليس حقا ليا
حتى يولي اولى عنه فيه وهو ممنوع لان سببه المالك هو من قوايح حقوقه ولولي
دخل فيها **وتقدم** السيد **على عبد** **السكن** مكال السيد وهو واضح لاهما ملكه
او ملك غيره لان السيد هو المستعير في الحقيقة لا على **مكانة ملكه** اي المالك يعني
فيما المتحق منفعته ولو نحو اجارة واعارة من غير السيد بدليل كلامه السابق
فلا تقدم سيد عليه لانه اجنبي منه ويؤخذ منه بالاولى لانه لا يقدم على فقه
المعسر فيما ملكه ببعضه الحر **والاصح تقديم المكبري** ومقرر نحو الناظر على الكبري
والمقرر نظر المالك للمنفعة وقيد شارح المالكى بالملك وهو موهم لان يراد المالك

ليه

ما

٤٥

١٥٨

للمنفعة ومع ذلك فهو موهم ايضا اذ لا يكرى الاما لكها فهو لبيان الواقع لا للاحتراز
على المستعير لكنه الرقعة والمنفعة واختار السبكي تقديم المستعير لسمو في بيته
اما في الخبر والارزاق تقديم الموجه ايضا وجاب عنه بان الاضافة للملك او
الاختصاص وكلاهما متحقق في ملكه لمنفعة فدخل مستأجر وخرج المستعير
غير مالكها **والوجه في محل ولايته او من الافقه والملك** الاذن في الصلوة في ملكه
وان لم يردن في الجماعة بخلاف ما اذا لم يكن فيهم وال ولا نقام الجماعة في ملكه
الا بدنه فيها لئلا يلزم تقديم غيره بخلاف ادنه وهو محتج وظاهر ان محل الاول
وان لم يرد من الجماعة والا احتيج لادنه فيها وعلم من كلامه تقدمه على غيره
بالاولى وذلك لخبر السابق ويقدم من الولاية الاسم واليه وهو اولى من الراتب
ثم لا يثبت الامامة بخلاف ولاية نحو الشرطه على الوجه ولو كان الامام او نائبه
الراتب قدم على وال البلد وقاضيه على الوجه ايضا بل يظهر تقدمه على من عد الامام
الا عظم من الولاية **فصل في بعض شروط القدوة وكثير من افعالها ومكرها**
الامام على امامه في الموقف يعني المكان لا يتقيد بالوقوف التقييد به للعالم لان ذلك
لم ينقل **فان تقدم القاي** او غيره يقينا في غير صلوة شره الخوف وفاقا لابي ابي
عصرون **بطلان** ان كان في لا يتد او لا ثناء وتسميته ما في لا يتد ابطالا فليقلع الا
في لم تتعد في **الحديد** لان هذا الفحش من مخالفة في الافعال المتبطله لما ياتي امو
شك في التقدم عليه فلا تبطل وان حاشا امامه لان الاصل عدم البطلان تقدم على اصل
بقا التقدم **ولا نصر مساواة** للامام لعدم المخالفة ككها مكر وهبه مفعولة لتفضيل
الجماعة اي فيما ساوى فيه لا مطلقا وان اعتد بصورتها في الجمعه وغيره احق
سقط فرضها فلا تنافي خلافا لمنظونه وكذا يقال كما يصريح به كلامهم لا سيما كلام
الجمهور في كل مكر وه من حيث الجماعة كخالفه السائل لانه في هذا الفصل والذين
بعده والمطلوبه من حيث الجماعة تنبيه **من الواضع** ما مر من اذ ركع الخمر
قبل سلام الامام حصل فضيلة الجماعة والي السرخ والعشرون لكنها دون من حصلها
من او طاب او في ثنائها قبل ذلك ان المراد بالفصيله القاينه هنا فيما اذا ساواه في بعض
السبعه والعشرون لكنها متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكر وه هنا امكن تبغيضه
ونزب مخالفه عند قليله بان تناخر اصابعه عن عقاب امامه فيما يظهر لانه لا بد
نعم قد رسن المساواة كما ياتي في العراة والتاخر الكثير كما في المرأة خلوة رجل **والاعتبار**
في التقدم والتاخر والمساواة في القيام وكذا في الركوع كما هو ظاهر **بالعقب** الذي
اعتد عليه وان اعتد على المتاخر ايضا كما هو قيا من نظائره خلافا للبخوي وهو ما
يصح لا ريب من موخر القدم دون اصابع الرجل لان فحش التقدم اما يظهره فلا اثر
لتقدم اصابع الامام مع اخر عقبه بخلاف عكسه ولا للتقدم ببعض العقب لمعتد
جميعه ان تصور فيما يظهر ترجحه من خلاف حكمه ابن الرقعه عن القاضي وعلل النهي
بالتاخر لانه لا يظهر فاشبهت المخالفة البسيطة في الافعال فبغير قبي ما هنا وضرب التقدم
ببعض نحو الجنب فيما ياتي لان فلك مخالفة فاحشة كما هو ظاهر في القعود بالايه ولو
راكبا وفي الاصطلاح بالجنب اي جميعه وهو ما تحت عظم اكتنف الى الحاصرة فيما يظهر

عليه من ذلك وهو موهم ايضا اذ لا يكرى الاما لكها فهو لبيان الواقع لا للاحتراز

في الاستلقاء بالعقب ان اعتد عليه ايضا والا فخر ما اعتد عليه فيما يظهر ثم رأت
الاذني قال هنا تحتل ان العبرة براسه وتحتل غير ذلك وما ذكرته او قولكم
كما هو واضح سواء في كل ما ذكر الخدا قيا ما مثلا او لا ومحل ما ذكر في لعقب ولعله ان
اعتد عليه فان اعتد على غيره كما صابغ القيام وركبه القاعا اعتبارا اعتد عليه على وجه
حق لوصلي قايما معتد على خشبتين تحت يديه فصارت رجلاه متعلقتين في
الهي او محاشيتين للاوض من غير اعتماد بان لم يكدنه غير هذه الهي اعتبر
الخشبان فيما يظهر ويتردد النظر في مصلوب فخذ ان يكره لانه لا اعتد عليه على
شي الا ان يقال اعتداده في الحقيقة على منكيه لاضما الحاملان له فليعتبر او كان
هذا المخط الاسوي في اعتبارهما فيمن تعلق بحبل ورده بطلان صلوة افا هو
من جنسية اخرى هي ان الهيبة فوجب اختيارها عدم اعتقاد الصلوة كما علمها
مري محنتا القيام ولما ارادهم كلاما في الساجد ويظهر اعتبار اصابع قدميه ان
اعتد عليها ايضا والا فخر ما اعتد عليه بخير ما مر ثم رأت بعضهم تحت اعتبار اصابع
وبغير حمل على ما ذكرته **ويستدبرون** الامام مومن ند بان صلواتي **المحرم الحرام**
عزل الكعبه كما فعله ابن الزبير رضي الله عنهما واجمعوا عليه ويوجه بان هي اطارا
لغيرها وتعليقها وتسوية بين الكل في توجههم اليها ويوجه اطلاقهم ذلك الشامل
لكثرة الجماعة وقيل تضمن خلافا لمنزلة الذب كذا فيهم ويند بان يقف الامام خلف
المقام للاتباع ومعلوم مما مر في الاستقبال لانه لو وقف صراطا بل في اخر بان المحرم
الحرام صح تقيد السابق **ولا يضر كونه اقرب الى الكعبه في غير جهة الامام في الاصح**
اذ لا يظهر بذلك مخالفة فاحشة بخلافه في جهته ويؤخذ من هذا الخلاف القوي ان هذه
الاقربيه مكر وهه مفعولة لتفضيل الجماعة وهو محفل بل من جهة كذا تفراد عن الصل
او لان الخلاف مذهبي وفي ما اشرافه من غيره ولو توجه احد الركعتين فكل من
جانبه جهته **وكذا الوقوف في الكعبه والخلف ههنا** بان كان وجهه لوجه
او ظهر لظهره او وجهه او ظهر احد وجهي الجنب الاخر فيصع وان تقدم عليه جنيذ
خلاف ما اذا كان وجهه الامام لظهر الامام كما اجمعه اثنان لتقدمه عليه مع الخاف
جهتهما فايراد هذه عليه في غير محله ومحل كلامهم في هذه ما لو استقبلوا سقفا وكان
الامام ارفع من الامام لصدق تقدمه عليه في جهته حينئذ اذا اظهر ان تصويرهم
يكون ظهرهم الامام الى وجه الامام ليس للتقيد بل المراد ان يكون مستقبلها
واحد الامام اليه اقرب وان لم يصدق ان ظهره لوجهه ولو كان بعض مقرر
لجهة الامام وبعضه لغيرها وقدم ضري على الاوجه تغلبا للمبطل اما لو كان الذي
فيها الامام فلا حجر على الامام او الامام امتنع توجهه لجهة امامه لتقدمه عليه في
جهته **ويقف غيره** ههنا وفيما ياتي للغالب ايضا **الذكر** ولو صلبا لم يحضر غيره **عن عبيد**
والايس للامام تحويلة للاتباع **فان حضرا اخر احرم عن مكانه** فان لم يكن هناك
محل اخر مخرقة تترأخ اليه من هو على اليمين **ثم بعد احرامه** لا قبله **بقدم الامام**
اوتناخران في القيام والحق به الركوع **وهو اي** تاخرها **افضل** للاتباع ولان
الامام متبوع فلا يباسية الانتقال هذا ان جعل كل منة السعة المكان والاتقن ما

وجده

ح

أحو

159

شبهه به من الداعية
الافقه

وہ علی و ابیہ علیہ السلام

بصطفوا
ن

ह

مفهوم

[illegible]

قلبه صدقه في باقي نظيره هنا واما قول المجمع يكفي اخبار الصبي فيما طويته
المشاهير هذه كالغروب فضيحة وان نقله عن الجمهور رواه عن غير واحد فعليه
يشترط كون المبلغ ثقة ولخواص اعلم احكامه من نجاسته ان كان ثقة على ما تقدم
ذهب المبلغ في اتنا الصلوة لزمته المفارقة اي ما لم يرج عوده قبل مضي ما يسع ركعة
في ظنه فيما يظهر **واذا اجتمع ما يجد** ومنه حداد ورجيته وهو ما جرح عليه لا جرح
وان كان **مجد** بينهما طريقتان ينقن حدوها بعدك والخاصة مسجد ومنازلة التي
بالها فيه اولى رجيتها وهو ما هي الا لتلخص قمامته **مع الاقتل الصاعا والرجية**
المسافة وحالها **بنيه** التي فيه امتثافه الابواب اليه او الى سطحه كما افهمه كلام
الشيخين خلافا لما يوهه كلام الاثنا عشرية بسطه بيت لا باب له وانما يزل اليه من سط
كفي وان توقفه منارح وسوا اعلقت تلك الابواب لم لا خلاف ما اذا التفتت على ما
وقع في عبارات لكن ظاهر المثل وغيره انه لا فرق وجري عليه شيئا في فتاويه
فقال في مسجد سدرت مقصودته وفي نصفين لم يشهد احدهما الى الاخرانه يصح اولا
من في احدهما عري الاخرانه يعد مسجد او احدا قبل السد ولعن انه في كل ان تقول
ان فتح لكل من النصفين باب مستقل ولم يكن المتوصل من احدهما الى الاخر فلو وجد
ان كلا مستقل جيبين عرفا ولا فلا وعليه يحمل كلام الشيخ وسيا في فيما اذا حال
بين حائلي المسجد نحو طريق ما يورده ما ذكرته فتأمله والمساحد المتلازمة المتساوية
للأبواب كما ذكر كمسجد واحد وان انفرد كل امام وجماعة لعمر التمييز هنا ينبغي
ان يكون ما ناطقا وبشرط ان لا يحول بين حائلي المسجد وبينه وبين رجيته او
بين المساجد نورا وطريق قد يرم بان سبعا وحيوة او وجودها اذ لا بعد ان محقق
تجديد محل واحد فيكون كالمسجد وغيره وسيا في **ولو كان بقضا** كيت واسع كما
لو وقف احدهما بسط والآخر بسط اخر واخر حال بينهما شارح ونحوه **شرط ان لا يورده**
ما بينهما على ثلاث مائة ذراع يذراع اليد المعتدلة لان العرف بعد ما محققين في
هذا دون ما زاد عليه **تقريباً** لعدم صابطه من الشارح **وقبل تحديد** او غلط في الاول
لا يضر زيادة غير متناهية كثلاثة اذرع وما قايضا واعتشك كل بعضهم على التقرب في القلبين
لم يغتفر والانتقص بطليين هما الفرق مع ان الزيادة كالنقص وقد يفرق بان الزيادة
من الذراع قضا يقوا اكثر لانه لا يبق به على ان الملحظ مختلف وهو نثرنا ثلثا بالواقع
فيه وعدمه وهنا حداهل العرف لهما محققين او غير محققين فلا جامع بين المسجلين
فان تلاحق اي وقف خلق الامام **بشخصان او صفات** مترتبان وراه او عن عينه او
عن سائر **اعتبرت المسافة** المذكورة بين الشخصين او الصف **الاخير والصف** او الشخص
الاول فان تعددت الاشخاص او الصفوف اعتبرت بين كل شخصين او صفين وان بلغ
ما بين الاخير والامام فراسخ بشرط ان تمكنه من بعته **وسوا** فيما ذكر **القضا الملوك**
والوقوف والموات **والمنع** الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعته ملك وقف
وبعضه موات سولي ذلك المستفك او بعضه وقف وبعضه ملك لا يملك الا بالانصاف
ولا يضر في الجاولة بين الامام والماموم **الشارح المطروق** اي بالفعل فاذ فرغ اعتد
بان كل شارح مطروق اذا مراد كثره الطروق ولا محل للخلاف على ما ادعاه الامام

قوله
مسافة
بنيه
المسافة

مسافة
بنيه

ورد بحكاية ابن اربعة الخلاف مع علم الطروق وفيما لو وقف بسط بينه والامام
بسط المسجد وبينهما هو افعل للرجاء في الصحة وغيره المنع اي والاصح الاول
كما مر **والنهر الموجع الى سباحة** بكسر السين اي عوم على الصبح فيهما لا في الا
يودح لا عرفا كما لو كان في سفينتين مكشوفتين في النهر **فان كان في بنين كصحن**
وصفة او صحن وصفة او بيت من مكان واحد كمد رسة مستقلة على كراوس
مكابين وقدر ادى الاسفل لا على ان كانا على ما ياتي **فقطرتان** **امعهم** ان كانا
الماموم اي موقفة عين الامام او سماعا له **وجبا** اتصال صف من احد البنين **كالصحن**
لان اختلاف الابنية يوجب الاتراف فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا
الاتصال ان يتصل منكبا اخر واقف بين الامام منكبا اخر واقف بين الامام وما
مداهين من اهل البنين لا يضر لو ادهم عنهما ثلثماية ذراع فاق ولا يفي عن ذلك
وقوف واحد طرفه بهذا البن وطرفه بهذا البن لانه لا يسي صفا فلا اتصال **ولا يضر**
فرجة بين المتصلين **المذكورين** **لا تسع** **واقفا** او تسعة ولا يمكنه الوقوف فيها في الاصح
لان الصحن معصا عرفا **وان كان الواقف خلفه الامام** فالصحن صحة **الوقوف** بشرط
ان لا يكون بين الصحنين **الصفين** **الماموم** والآخر بين الامام اي بين اخر
واقف بين الامام والآخر واقف بين الامام **الماموم** **الآخر** **ادع** تقربا لان الثلاثة لا
تحل بالاتصال العربي في الخلف بخلاف ما زاد عليها **والطريق الثاني** **لا يشترط** **الوقوف**
في مابى الاحوال السابقة بل لا يزيد ما بين صحنين على ثلثماية ذراع **القضا** اي قياسا عليه لان
المدار على العرف وهو لا يختلف فمشتا الخلاف العرف كما هو ظاهر وانما يكتفي بالقرب
على هذا **ان لم يكن جابلا** بان كان يرى الامام وبعض المتدينين به وعكبه الذهاب اليه
ارادة مع الاستقبال من غير ازورار ولا انعطاف بقية الجاني في الجفيس او جان بينهما
جانب فيه باب فن وقوفه عليه واحد او اكثر اذ لا يرد الايد كاذرنا وهذا الوقف بازا
المسجد كالامام بالنسبة لمخلفه فلا يتقدموا عليه بالحرام والموقف فضل احدها دون
التقدم بالافعال لانه ليس بامام حقيقة ومن قرأه جواز كونه امرأة وان كان من
خلفه جلا ولا يضر زوال هذه الرابطة اثنا الصلوة فيقفوا خلف الامام ان علموا المشكلا
لانه يغتفر في الروايات لا يغتفر ولا يتدوا ما قررته في حال الداعية مقابلة بقوله لا في
او جدارا يدفع اعتراضه بان النافذ ليس بجابل فترأيت شارحا ذكر ذلك ايضا اخذا
من اشارة المشرع **فان حالها** اي بنا **جمع المروس** **لا التوحيد** كالشك والباطل بدود
فوجهان اصحهما في المجمع وغيره المطلق وقوله لا في والشك يفهم ذلك فلذا
لم يصح هنا بتصححه **وتحت** **لا يتصور** ان هذا في غير شباك جدار المسجد والامام اذا
التي جدار المساجد الثلاثة صحت صلوة الواقف فيها لان جدار المسجد منه والحيلة
فيه لا تضره جميع وان انتصر له اخرون بان مشرط الابدية في المسجد تناقذا بوابها
على ما رفقاية جدار المسجد ان يكون كبا فيه فالصواب انه لا يضر من وجود باب
حوزه فيه يستطرق منه اليه من غير ان يزور كما مر في غير المسجد ويظهر ان المدار
على استطراق العادي **او حال جدار** ومنه ان يقف في صفة شرقية او غربية من مدرسة
غير كبرى الواقف في احدها الامام ولا احد خلفه او باب مغلق ابتداء **بطلت** القدوة

الامام

الوجهان

اي لم يلقه **بالتفريق** او دوا واما علمه بالتفريق لا امام ولم يكن فعله ولا
امكنه فتحه لم يضر على الوجه لا حكم الدوام اقوى مع عدم نسبته لتقصير او كلفه
بذلك مشقة وعدم دليل نصح به معتد به **قلت الطريق الثاني اصح** لان المشاهدة
قاضيه بان العرف يوافقها او لا او يملك موافقة ما قالوه للعرف لعله باعتبارهم
الخاص وهو لا نظر اليه اذا عارضه العرف العام **والله اعلم واذا اصح اقتداءه** في
اخر غير ما لا امام للاقتداء على الاولى ومطلقا على الثانية **مع اقتداء من خلفه** وان
حال جدار او حذر منه **وبين الامام** اقتداء هذا الرابط ومن رآه لم يخله كالامام
في التقدم عليه موقفا واحدا فاعلم لا يضر بطلان صلواته في الثاني لا في الدوام اقوى
نظير ما في الباب **ومن تفرع الطريق** لا يخل خلافا لجمع انه لو وقف على اوله
في سفل وعكسه شرط محاذات بعضه **بانه** كما ان يكون بحيث يحاذي راسه لا سفل
قدمه لا على مع فرض اعتداله فامه الاسفل اما على الثانية المعتقد فلا يشترط الا القرب
لعمري ان كان محاذيا وفصاح مطلقا باقتضائها **تبيين** فتحه ان رآه على
اعتبار المحاذاة انه لو قصر كمحاذ ولو قدر معتدلا حاذي ص و هو ظاهر وان
لو طأ الخاضع ولو كان قد رجع لا لم يحاذ لم يصح وتبعه شيخنا وقد استشكل
بانه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فيما مرهك التي بالفعل ولو لا ان يقال المبدأ
على هذا الطريقه على القرب العرفي وهو لا يوجد الا بالمحاذاة مع الاعتدال لا مع
الطول ونظيره ان من سجد وسمع العادة لا يعتبر سماعه لئلا الجمعة بغير ذلك فلا
يلزمه بتقدير انه لو اعتدل لم يسمع وان من وصلت راحته لركبته لطمح ولو
اعتدلت لم يصل العريف **ولو وقف في موانع او شارع وامامه في مسجد** اتصل به الموكب
او الشارح او عكسه **فان لم يخل شي** مما مر بينهما **التقارب** بان لا يزيد ما بينه على ثلثي
دراع واعتداله لم يخل شي انه لو كان بجدار المسجد باب ولم ينفج بجداريه احد
تصع القدوة ويرد بان هذا فيه حائل كما علم من كلامه فلا يرد عليه **معتدلا** ذلك التقاطع
من احسن المسجد اي طرفه الذي يلي من هو خارج له لانه لما بني للصلوة لم يعد فاصلا
وقبل من اخوصف فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه ومحلته ان لم يخرج الصفوف
عنه والافمن اخوصف قطعاً وان **حاجب الدواب** مغلق **منع** لعدم الاتصال
الباب **مردود** وان لم يغلظ خلافا للامام **والشباك في الاصح** منع الاول والمنافاة
والثاني الاستطراق وما تقرر علم صحة صلوة الواقف على اي قبس من في المسجد وهو
ما نص عليه ونصه على عدم الصحة بمحوي على البعد او على ما اذا احدثت اليه بحيث لا
يصلك بنا الامام لو توجه اليه امامه الا ان زوارا او غطاف بان يكون بحيث لا
الي امام من مصلاته لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهوره اليها **قلت** **الارتفاع**
الامام على امامه اذا امكن وقوفهما مستوي **وعكسه** وان كان في المسجد كاتبا
عليه ومن ثم طلقه الشيخان كالاصحاب ولم ينظروا الى نصه الاخر بخلافه لان
الملاحظ ان رابطة الاتباع يقتضي استواء الموقف وهذا جاز في المسجد وغيره وعندنا
تكم من الارتفاع وعدمه خلافا لما نظر لذلك وذلك للشيخ من الثاني رواه ابوداود والحكم
قباسا للاول عليه وظاهر ان المبدأ على ارتفاع يظهر حسا وان قل ثمرات عن الشيخ

ولا ما

في سفل وعكسه

فالنسب

الي حاد ان قلة الاتباع لا تؤثر وينبغي حمل على ما ذكرته **الاحكام** تتعلق
بالصلوة كتبليخ توقف اسماع المامومين عليه وتعليمهم صفة الصلوة **فصل**
في الاقامة من مصلحة الصلوة فان لم يتعلقها ولم يحذر الامور عاليا ايسر
وفي الكفاية عن القاضي انه اذا كان لا بد من ارتفاع احداهما فليكن الامام واعترض
بانه محل النهي فليكن الماموم لانه مقبس وشباب بان علة النهي من مخالفة الادب مع
المتنوع اثم في المقبس فكان ايتنا الامام بالعلو او لا **فصل** **في القنود** وهو
شيء اي لا يسن له القيام ان كان جالسا والجالوس ان كان مضطجعا ولا توجه ان
اراد ان يصلي على حالة التي هو عليها **حق في خروج المودن** يعني المقيم ولو لا ما
الغالب بحسب **من الاقامة** جميعها لانه وقت الدخول في الصلوة وهو قبله مشغول
بالاجابة ولا ينافي فيه الخبر الصحيح اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى تروني قد
خرجت لانه صلى الله عليه وسلم كان يخرج عقب الاقامة ولو كان نعليه المصنوعة حين
لواخر لا فراغها فانتة فضيلة التزم مع الامام قام في وقت يعلم به اذ رآه التزم
ومن رآه الاقامة من قيام فليكن قيام المقيم قبلها ولا يخلو داخل عندها او قرب
ان يستمر فاما كراهة الجالوس من غير صلوة والنقل حينئذ كما قال **ولا يبدل نقلا**
وضله الطراف كما هو ظاهر **من شروعه** اي لم يقيم فيها اي الاقامة وكذا عند قرب
شروعه فيها اي يكره من اراد الصلوة معهم ذلك كراهة تنزيه الخبر الصحيح اذا
اقيمت الصلوة فلا صلوة للملكية ويؤخذ مما تقرر ان من التزم الاقامة وهو
فانم فلا يسن له الجالوس ثم القيام لانه مشغول عن كمال الاجابة فهو كقيام الجالس
المذكور المتش **فان كان فيه** اي التفرع حال الاقامة **اقامة** ندبا سواء الرتبة والمطلقه
اذ انوى عدد اقل من ثبوت الجاه لاقتدار على ركعتين **ان لم يخف فوت الجماعة والله**
اعلم لاحراز الفضيلتين فان خشى فوتها وهي مشروعه له ان اتمه بان يسلم امام
قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها ما لم يغلب على ظنه دخول الجماعة اخرى فتمت
كما اتمه المتش يجعل في الجماعة الحسن والكلام في غير الجمعة اما فيها فيجب قطع
لا دراكها اذ ركعتين كركعتي الثانية وخرج بالنقل الفرض فاذا كان في تلك الحاضرة
وقام لثالثتها اتمها نه باي ما لم يخف فوت الجماعة لو صلواتها ولا ندب له
قطعها ولو خشى فوت الوقت ان قطع او قبل حرم وان كان في فائته حرم
عليها قبلها نقلا لان تلك الجماعة غير مشروعه فيها ويجب قبلها نقلا ان خشى
فوت الحاضرة كما اتمه كلام المجمع وسلم من ركعتين ليستقل بالحاضرة وظاهر
ان له بعد قبلها نقلا قطعها بل ينبغي وجوبه اذا توقف لا دراك عليه والحاصل انه
اذا امكنه القلب الى ركعتين وادراك الحاضرة بعد السلام منها وجب وعليه يحمل
قول القاضي الذي قرره في المجموع عليه انه يحرم قطعها والا بان كان القلب للركعتين
يكون الحاضرة وجب القطع وعليه يحمل ما قدمته او اخر الصلوة تبع الشيخنا وغيره فان
يجب قطعها **فصل** في بعض شروط القدوة ايضا **شروط** انعقاد القدوة ابتداء كما
افاده ما سئل كره انه لو نواها في الاثنان فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه
ان يروي الماموم مع التبليغ للتحريم **الاقتداء بالجماعة** او لا يقيم او يكونه ماموما

175

في هذه النية او يتك في هذه النية

او موعدا ان امتناعه عمل فافتقرت للنية فلا يصح كون الجماعة تصلح للامام
ايضا لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعي في من الامام غيرهما من اهل
فترت كل على ما يلق به وبه يعلم ان قولهم لا يكتفي بنية القدوة والجماعة بل لابد
ان يستحضر لاقتداء بالحاضر ضعيف والامارات اشكال الراجح في المذكور في الجماعة
والجواب عنه ما تقر ان اللفظ المطلق لا يخرج فان قلت من ان القران الخا
لا عمل لها في النيات قلت النية هنا وقعت تابعة لانها غير شرط للاقتداء ولا
محصلة لصفة تابعة واغتفر فيها ما لا يفتقر في غيرها نيات بعض المحققين صرح
ما ذكرته من اخذ ضعفها ذكره اولئك من اشكال الراجح وجوابه ثم قال كل منهما
في ان نية الاقتداء موضعها الشرعي ربط صلوة الامام بصلوة الامام الحاضر فلا
يحتاج لنية ذلك فتعبر كثيرين بانه لا يكتفي بنية الاقتداء بالامام الحاضر مرادهم بنية ما
يدل على ذلك قد تقر ان نية الاقتداء محورها موضوعه لذلك شرعا وخرج عن القليوب
تأخرها عنه فتعقد له فرادى ثمران تابع فسياتي **والجمعة كغيرها في اشتراط النية**
المذكورة على الصحيح وان افترقا في ان فقد نية القدوة مع تحررها يمنع انعقادها
تخلو في غيرها وكون صحتها متوقفة على الجماعة لا يعني عن وجوب نية الجماعة فيها
ومر في المعادة ما يعلم منه وجوب نية الاقتداء عند تحررها في الجمعة **وتابع** مطلقا
في الافعال او في فعل واحد كان هو الركن متابعه وان لم يطمئن كما هو ظاهر
او في السلام بان قصد ذلك من غير اقتداء به وطال عرفا انتظاره له **بطلت صلوة**
على الصحيح لانه متلاعب فان وقع منه ذلك لثاقلا قصدا او انتظارا سببا او كذرا
بلا متابعة لم ينط جرمها وما اقتضاة قول العزير وغيره ان الشك هنا كهي في اصل
النية من البطالان بان انتظار طويل وان لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بديل
قول الشيخين انه في حال سكه كالمفرد ومن غير شراكة في الجمعة وارتطال زمنة وان
لم يتابع او يضي معه ركن لان الجماعة فيها شرط فربى كالمشك في اصل النية ويوجد
منه انه يوشك فيهما بعد السلام فستثنى من اطلاقهم انه هنا بعد لا يوشك
لا ينافي لاقتداء بغير نية بعضهم استثنائها واستدل بكلام الركني وان العاد
ولا يجب تعيين الامام باسمه او صفته كالحاضر والاشارة اليه بل يكتفي بنية الاقتداء ولو
بان يتولى الخو لا التباس للامام بغيره نية القدوة بالامام منهم لان مقصود الجماعة
لا يختلف وقال الامام بل الاولى عدم تعيينه **وان عينه باسمه واخطا** فيه بان نوى
لاقتداء بزيد واعتقاد ان الامام فبان انه عمدا **بطلت صلوة** ان وقع ذلك في
في الاثناء والامام تعتقد وان لم يتابع على المنقول ونظر فيه السبكي ومن تبعه ثم
رده عليهم الركني وغيره من ان فساد النية مبطل وما منع من الاقتداء كما ياتي فمن فاده
في الحرم وفادها بطلت بنية الاقتداء كما في عبارة اي وهو غير واجب ليس في
صلوة كما في اخرى اي مطلقا او في صلوة لا تصلح للربط بها وهو زيد فالمراد بالربط في الاصل
الصوري وفي الثانية المنوى وخرج بعبارة باسمه الى اخره ما حكاه في علق القدوة
بالشخص سواء اعني فيه عن ذلك في الجواب ام يزد هذا او الحاضر ام عكسه ام هذا الذي
ام هذا ام الحاضر وهو يظنه او يعتقده زيد فبان عمدا فيصير على المنقول الراجح في
والجميع وغيرهما وان اطلق جمع في رده وقول ابن الاستاذ بانه ثم تصور في

وجه

ما

اسمه من يذ فضل او اعتقد انه الامام فظهور انه غيره فلم يصح للعلنين المذكورين
المعلوم منها انه لم يجز بامامة ذلك لغيره وهنا حزم في كل تلك الصور بامامة
من علق اقتداءه بشخصه وقصده بعينه لكنه اخطا في الحكم عليه باعتقاد او ظنا بان
اسمه زيد وهو اعني الخطا في كل لا يوشك لانه وقع في امر تابع لا مقصود فهو لم يقع
في الشخص لعدم تأييد حينئذ فيه بل في الظن ولا غيره بالظن لبيان خطئه وهذا يتبع
قول ابن العماد محل ما رجحه النووي من انه متى علق القدوة بالحاضر الذي يصلي
لم يضر اعتقاد كونه زيدا من غير ربط باسمه ان علق القدوة بشخصه والامان
نوى القدوة بالحاضر ولم يخطر بباله الشخص فلا تصح كإقتداء الامام عن الامام
لان الحاضر صفة لزيد الذي طهره واخطا فيه ويلزم من الخطا في الموصوف الخطا
في الصفة اي فبان انه اقتدى بغير الحاضر وما تقر من ان القدوة بالحاضر لا تستلزم
تعلق القدوة بالشخص ومن فرق بين الاستاذ السابق بغير دفع استكمال الامام لصور
كون نية الاقتداء بغير الذي هو الربط السابق فوجد مع غفلته عن حضوره لا يستلزم
ذلك لاقتداء بغيره وجوده وبعده صدور ذلك من عاقل وقول ابن المتري لا يستلزم
هو لعلق ثوابه بغيره من يذ ولا ياتي ما مر في يذ هذا الخ من الامام وغيره
الصحة فيه على ان اسم الاشارة فيه بدل وهو في نية الطرح كانه قد اختلف هذا
وعمرها على انه عطف بيان فهو عبارة عن زيد وزيد لم يوجد لان هذا انما هو لبيان
مدارك الخلاق واما الحكم على المعتد فهو ما قدمته ومن ثم استولت هذا وهذا زيد
في انه ان وجد الربط بالشخص صح والا فلا واما النظر للبدل وعطف لبيان فاعايناتي
عند عدم ذلك الربط والمراد بها هنا معاني لان الحق في النية القلبية ومن ثم قالوا
لا يخرج الخلاق هنا في بعت هذا الفرس فبانت بطلان العبارة المعارضة للاشياء
مدخلات لا هنا ولو تعارض الربط بالشخص وبلاسم كخلف هذا ان كان زيد لم يصح كما
هو ظاهر مما تقر لان الربط بالشخص حينئذ بطله التعليق المذكور ونحو بعضهم
صحتها بيدة مثلا لان المعتدي بالبعض منتد بالكل اي لان الربط لا يتبع بعضه
الطالها لانه مثلا في ورد منع ما عليه على الاطلاق ومع ذلك هو لا وجه لاما
علله فحسب لان الربط انما يتحقق ان ربط فعله بفعله وهذا مفهوم من الاقتداء به
لا يحدده او راسه او صفته الشايع الا ان نوى انه غير البعض عن الكل وخرج
هذا على قاعده انما يقبل التعليق كطلاق وعق يصح اضافته الى بعض محله وما لا
كنكاح ورجعة لا يصح فيه ذلك والامامة من الثاني فيه نظر لان القاعده في الامور
المعنوية المحفوظ فيها السراية وعدمها ونحو فيه ليس كذلك لان المنوى هنا
المتابعة وهي من حسي لا يتصور فيه تجزؤا ولا يتحقق الا ان ربطت بالفعل كما
تقر به فارق ما هنا ما ياتي في الكماله من الفرق بين الين وبين نوى الراس **وتابع**
للجامع في صحة الاقتداء به في غير الجمعة **نية الامامة** او الجماعة لا استقلاله بخلاف
الما مومر فانه تابع اما في الجمعة فيلزمه ان لزمته نية الامامة مع الحرم وان زاد على الاثنين
ولا لم تعتقد له فان لم تلزمه واحرمها وهو ما ايد عليهم اشتراط ايضا وان لم يفرقا
فلا ومنه في المعادة تلزمه نية الامامة فتكون حينئذ كالمجمعة **وتابع** له نية الامامة

174

نوي

خروجاً من خلاف من وجبها ولينال فضل الجماعة ووقتها عند التحريم وما قبلها
لا تصح معه لأنه حينئذ غير امام قال لا بد من غيب وبطله وجوبها على الامام
في الجمعة عند التحريم والا لم تعتد له فان لم يتوكله لعدم علمه بالمقتدين حاز والفضل
دونه وان نواه في الاثنان حصل له الفضل من حينئذ **فان اخطأ الامام في تعبير**
تابعه في غير الجمعة كان يتوكل الامام به بغير بيان عمره **المريض** لان خطاه في الغيب
لا يزيد على تركها وهو جاز له بخلاف يئنه في الجمعة وبه الامام ومروءة وطهارة
توافق نظم صلاته ما في الافعال الظاهرة وحينئذ **نصح قدوة المودعي بالقاضي**
واستعمل بالمفتي وفي الظهر والعصر **والعكس** اي بعكس كل مما ذكره نظر الاتفاق
الفعل في الصلاة وان تحالف لينة والانفراد هنا افضل وعبر بعضهم باولى
خروجاً من الخلاف وقضية انه لا فضيلة في الجماعه نظير ما مر في فصل الموقف ورد
بقولهم لا في الانتظار افضل ذلك كانت الجماعة مكرهه لم يقولوا ذلك في الاذرع
ان الانتظار معتد او مكرهه ضعيف على خلاف في هذا الاقتران ضعيف جدا في نفسه
تقويت فضيلة الجماعة وان كان الانفراد افضل في وقتي الاذرع وما ورد في اجماع الصحابة
على صحة الفرض فلو التفتل وصح ان معاداً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
بقومه هي له تطوع ولهم مكنته به ولا يصح صحة الفرض خلف صلوة التسبيح وبنظر
في السجود اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام اذا طول جلوسه
لاستراحة وبه يعلم انه لو اقتضى شافعي بطله فخر امامه الفاتحة وركع واعتدل
ثم شرع في الفاتحة مثلاً لا ينبغي له ان يتنظر ما جاز اذ صرح القاضي واعتدل
البعوي واستوضحه الزركشي واماماً اقتضاه كلام القفال انه له انتصار في الاعتدال
وتحتل بطول الركعة القصيرة في ذلك فتعبد وان مال اليه شيخنا فخير بين الامرين
وذلك لان تطول القصير مبطل والسبق لا انتقال للركن غير مبطل وروي ذلك
لخطة وعدم خروج للتطويل **وكذا الظهر بالصبح والمغرب** ونحوهما **وهو**
كمسوق فاذا سلم قام واخر **ولا يصح متابعة الامام في القنوت في الصبح والمغرب**
الاخير في المغرب كما مسوق بل هي افضل من فراقه وان لزم عليها تطويل اعتدال
بالقنوت وجلوسه الاستراحة بالتشهد لانه لاجل المتابعة وهي لا تضر وبشكل عليه ما
في صلاة التسبيح الظاهر في وجوبه الا ان يفرق بان هيئة تلك غير معصية ومن
قبل عدم مشروعية خلاف ما هنا **وله فراقه اذا اشتغل بها** وهو فراق بعدد
بقوت به فضيلة الجماعة كما قاله جمع من اخرون واجروا ذلك في كل مفارقة خيرة
بينها وبين الانتظار **ونحو الصبح خلف الظهر في الاظهر** كعكسه وكذا الصلاه
اقصر من صلاة الامام لا اتفاق نظم الصلاتين **فاذا قام الامام للثالثة انشأ فراقه**
بالنيه وسلم لان صلاته قد تمت وهو فراق بعدد وان **شا انتظره** فلم يضر
فان انتصاره لم يضر معه افضل والله اعلم ليقع سلامه مع الجماعة وعند الانتظار
بالتشهد كما قاله الامام ثم يطيل الراء على الوجوه من تردد فيه للاذرع فان قلت
فتشهد كقله يبا فيه ما ياتي ان في تقديمه عليه بركن قولي قول بعدد الاعتدال به
قلت الظاهر ان محل ذلك في متابع للامام لانه الذي يظهر فيه المخالفة اما مخالفة

فصلاً لا ياتي فيه ذلك القول ذلك المخالفة حينئذ وخارج بفرضه الكلام في الصبح
المغرب خلف الظهر فاذا قام للارابعة امتنع على الامام انتصاره وان جلس
لاستراحه كما يصح به كلام الشيعيين وغيرهما خلافاً لمن جوز اذ احل الاستراحه
كما بينته في شرح الباب وذلك لانه لم يحدث به جلوساً مع تشهد لم يفعله الامام
فيخشى الخلف حينئذ فتبطل صلاته ان علم وتعد ولا اثر لجلسه الاستراحه بها
ولا جلوسه للتشهد من غير تشهد في المحصر بالظهر لان جلوسه للاستراحه نظيرها
يبطل فما استدماه غير ما فعله الامام بكل ركنه فلم ينظر ليعمل الامام وان جلوسه من
غير تشهد كجلوسه لانه تابع له فلم يعتد به بدونه وعلم من هذا الاول انه لو ترك
امامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقة لانه المخالفة حينئذ الخش فليس التعبير
بالجلوس والتشهد جرياً على الغالب بل بايد قصماً ببيان عدم خش المخالف عند وجودها
بإيمانه فيما كان فيه الامام ويصح اقتدار من في التشهد بالقيام ولا يجوز له المتابعة
بل ينظره الى ان يسلم وهو افضل وله مفارقتها وهو فراق بعدد ولا ينظرها الى ان
أحدث جلوساً لم يفعله الامام لان الحدوث احداثه بعد بنيه لا اقتدار لادامه كما
هو هنا **وان امكنه القنوت في الثانية** باي وقول امامه يسير **اقت** بل بالخلاص
للسنة مع عدم المخالفة **ولا يمكنه تركه** نذراً خوفاً من التخلو المبطل قال الاسنوي
والقياس انه يجب للسجدة انتهى وكان له لم ينظر لتكمل الامام لان صلوته ليس فيها فساد
وفيه نظر ثم رأيت غيره جزم بعدم السجود وهو القياس **وله فراقه بالنية** **يقوت**
تخصيصاً للسنة وهو فراق بعدد فلا يكرهه ولا يفارق وقت بطلت صلوته يصوي
امامه الى السجود كما لو خلف للتشهد الاول كذا اقي به القفال والمعتدل عند الشيعيين
انك لا بد من تخلفه له اذ الحق في السجدة الاولى وفارقاً للتشهد الاول باضماً هنا
انما كان في الاعتدال فلم يفرد به الامام وكثير لو جلس الامام ثم للاستراحه لم يصح
التخلف له على ما اقتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قد منه انما انه يصي نظراً هو قول
الشيعيين وغيرهم هنا اذ الحق في السجدة الاولى لم يولم الحق فيها بطلت صلوته
لكنها فيه اطلاقاً قسم لا يان التخلف بركن بل بركنين ولو طوى يمين لا يبطل فارقاً
هنا فيه خش مخالفه وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلاً او تركاً وخشيت المخالفة كجزم
الاعلوه والتشهد الاول بطلت صلوته والتخلف للقنوت من هذا قلت لو كانت
هنا من هذا التعيين اعتماد كلام القفال وقيامه على التشهد الاول وقد قرر ان غير
معتد فتبين ان التخلف للقنوت ليس من ذكر ويفرق بان التخلف نحو التشهد الاول
احداث سنة بطول زمنها ولم يفعله الامام اصلاً فخشيت المخالفة واما تطويله
للقنوت فليس فيه احداث شيء لم يفعله الامام فلم يخش المخالفة الا بالتخلف تمام ركنين
فعلين كما اطلقوا والحاصل ان الخش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وان
الفرق احداثه لم يفعله الامام مع طول زمنه خش في ذاته فلم ينجح ضم شيء
بل بخلاف مجرد تطويل ما فعله الامام فانه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الخش به
بل بان تمام ركنين تامين اليه فتأمله وحينئذ فقولهم هنا اذ الحق في
السجدة الاولى لم يعد لعدم الكراهة لا لبطلان حتى يصوي للسجدة الثانية وعلى هذا

172

يحمل قول الركن الثاني المعروف للاصحاب ان التخلّف للقنوت مبطل بدليل قوله
في محل آخر وقدر حكمي الخلاف في ذلك بل القول بالبطلان موقوف على ان لا يثبت
اي بان تاخر ركبتين وليس كلام الرافعي فيه بدليل قوله اذ الحق على القرب فان
اختلفت فعلهما كمنكسر وكسوف او حارة قال البلقيني وسجدة تلاوة او سجد
لم يصح لا اقتداء فيها على الصحيح لتعذر المتابعة مع مخالفة في النظم وزعم
الصحة في القيام الاول منهما اذ لا يخالفه فيه فترافقه يرد بان الرضا مع مخالفة
منفرد فصح لا اقتداء به فارق لا انعقاد في ثوب يرى منه عودته عند الركوع
وفي ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية واخر تكبيرات الجنائز لا تقتضي مخالفة النظم
ومثلها ما بعد السجود فيما قاله البلقيني اما لو صلى الكسوف كسنة الصحيح فيصير
لاقتداء به وحكم من كرامته في سجدي السهو والتلاوة انه يشترط ايضا الصحة لا في
به موافقة الامام في سائر فحش مخالفة فيها فعلا ونزكا كجدة تلاوة وسجود سهو
وكشهادة اول وفي قيام منه وان لم يفرغ من سجدة الاول والامام قائم عنه بعد ما اذا
به فان خالف عامدا لمّا بطلت صلواته لعدم الايضاح لتمامه بقوله الذي في شرح
قوله فان لم يكن عز خلافا جلسة الاستراحة **فصل** في بعض شروط
القدوة ايضا **كتاب متابع الامام في افعال الصلوة** في غير الصحيحين اما جعل الامام
ليوترقه فلا يخلف عليه فاذا ذكر فليروا واذا ركع فاركعوا ويؤخذ من قوله في افعال
الصلوة ان الامام لو ترك فرضا لم يتابعه في تركه لانه ان تعطل بطل ولا ينعقد
وتسميه الترك لتضمنه الكلف فعلا اصطلاح اصوي فترامته الوجبة افعالها
بان يتاخر جميع حرمة عن جميع حرمة وان لا يسبقه ركبتين وكذا يركن
لا بطلان ولا يتاخرهما او باكثر من ثلاثه طويله وكذا مخالفة في سنة فحش مخالفة
فيها وهذا كله يعلم من مجموع كلامه واما المندوبية فتحصل بان **يتاخر**
فعله اي لما موم عن ابتداءه اي فعل الامام **ويستقدم** انتها فعل الامام **على**
اي لما موم منه اي من فعله واحكام من هذا ان يتاخر ابتداء فعل لما موم عن جميع
حركة الامام فلا يشترع حتى يصل الامام لحقيقته المنقولة اليه ودل على ان هذا هو
الحال المتابعة كما تقر ولا يفيد وجوبها قوله **فان قارنته** في الافعال كما دل على السجدة
فلا استثنى منقطع وعدم ضرر المتاركة في الاقوال معلوم بلا وفي الاقوال ولا
السلام كما دل على حذف المعمول المفيد للعموم والاستثنا الا اذا اصل فيه الاتصال
فصل في انضمام القدوة مع ذلك نعم تذكره المقارنة وتفاوت بها فيما وجدت فيه فضله
الجماعة كما مر مسوطا في فصل لا يتقدم على امامه ويصح ان يكون ذلك تفسير الواجبة
ايضا بان يراد بالتاخر والتقدم المفهوم من عبارة المبطل منهما الدال عليه كلاما
بعد ولا يرد عليه جنيته المقارنة في التحريم ولا الخلاف بالسنة السابقة للعلم بهما من
كلامه وخرج بالافعال على الاول لا قول فانه لا تجب المتابعة فيها بل تنسب لا تكبير ولا
قبل الحاجة اليها ان اراد به في الغرض والنقل وردت عليه جلسة الامام الذي دل
في الغرض فقط ورد الشاهد الاول انتهى وكفى بسند يلما مر قبيل الفصل الذي دل
عليه كلامه ان المراد الاول لكن لا مطلقا في النقل بل فيما فحش فيه مخالفة وجلسة الامام

تخلّف

نحو

لانه أم

ليس كذلك **لا تكبيره الا حراما** فتضر المقارنة فيها اذا نوى الاقتداء مع التحريم
ولو بان شكها فانه فيها اولا وكذا التقدم ببعضها على فراغه منها اذ لا تتعقد
صلواته حتى يتاخر جميع تكبيرته عن جميع تكبيره الامام بقينا لان الاقتداء به قبل
ذلك اقتداء من ليس في صلاة اذ لا يتبين دخوله فيها الا تمام التكبير وايراد ما بعد
كذا عليه يتدفع بحال المقارنة على ما يتصلها في البعض والكل ولو ظن واعتقد تاخر
جميع تكبيرته مع ما لم يبين خلافة واختا البغوي بانه لو كبر فبان امامه ثم يكبر فغنى
له منفردا ضعيفا وان اعتدله شارح والذي صح به غيره اذ لا تتعقد وان اعتد
تقدم تحريم الامام وهو الذي دال عليه نص ليوطى وكلام الروضة ولو زال شكه في ذلك
عن قرب لم يضر كالتكليف اصل له **وان تخلف بركن** فعلى قصير او طويل **بان**
في الامام منه سواء وصل للركن الذي بعده ام كان بينهما وهو اي لما موم **فيها**
اي ركن **فله** لم تبطل **في الاصح** وان علم وتعلم الخبر الصحيح لا يتبادر في الركوع
ولا في السجود فمهما سبق به اذ ركعت تدرك في بداهة اذ ركعت وافتر قوله في
انه متى ادركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعا فان قلت علم من هذا ان الامام لو طوى
الاخذ اعلا يبطله حتى يسجد اماما وجلس بين السجدين فله الحق لا يضر وجنيد
عليه ما لو سجد اماما للتلاوة وفرغ منه والما موم قائم فان صلواته تبطل لان الحق
قلت الفرقان السجدة لما كانت تخرج خارج الصلوة ايضا كانت كالفعل الاجنبي فغشيت
الخالفه فيما خلا لا دامة بعض جزا الصلوة فانه لا يفسد لان تعدد **فصل**
فعلين متساويين **بان** في خروج الامام **منهما وهو** فيما قبلهما بان ابتداء الامام الهوي
للسجود يعني زان عند القيام فيما يظهر والابان كان اقرب للقيام من اقل الركوع فهو
الان في القيام فلم يضر بل قولهم هو في السجود يفهم ذلك قول في شرح الارشاد وان
كان في القيام اقرب الي منه الى السجود او اكمل الركوع **فان لم يكن** بان لا يخلو لمرأة
الماخه وقد تعد تركها حتى ركع الامام او كسنة قراءة السورة ومثله لو خلف جلسة
الاستراحة او اتمام التشهد الاول اذا قام امه وهو في اثنائه لتقصيره بهذا الجلوس
الغير المطلوب منه وقول كثير من ان خلفه لا تمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق
المعذور عن كون كقول بعضهم انه كالمسوق في رايه شيخنا وغيره صرحوا بذكره
ومرافا في خلفه للقنوت ما يوافق هذا على ان ذلك مستند بمر لوجب هو لا يعتد
فلم يخلف لفعلي مسنون بخلاف هذا **بطلت** صلاته لفحش مخالفة **وان كان** اي
وجد **عدو** **بان** امرع الامام **قارنته** والما موم رضى القراءة ليجز خلق لا يؤمن
او انظر سكتة الامام بقراءة فيها الفاتحة فركع عقبا على الواحد او سمي عنها
حتى ركع الامام ولم يقيد الوسوسة هنا بالظاهرة وان قدمت لها في ادراك
فضيله التحريم لثاني التخصيص ثولا هنا اذ التخلّف لها الى تمام ركبتين يستلزم ظهور
وينبغي في وسوسة صادرة كالحقيقة بحيث يقطع كل من رآه بانه لا يمكن تركها
ان ياتي فيه ما ياتي في بطل القراءة اما من خلف الوسوسة فلا يسقط عنه شي كغير
تركها فله التخلّف لا كما لها الى قرب فزاح الامام من الركن الثاني في حين بطلان
صلواته بشروع الامام فيما بعد بينه المقارنة ان بقي عليه شي منها لا كماله ونحو

التلاوة

170 مام

بالمعنى

ان محال اعتقاد ركبتين فقط للموسوس ذ السقوت الموسوسة بعد ركوع الامام
فان تركها بعد اعتقاد الخلف لا كما لم يسبق باكثر من ثلاثه اركان طويل
لانه لا تقصير منه الا ان وفيه نظير بل الوجه انه لا فرق لان تقصيرت اركانها
ركوع الامام نشا من تقصير بتريديد الكلمات من كطي خلق في لسانه سوا الشا
ذلك من تقصير في التعلم ام من شكه في اتمام الحروف فلا يفيد تركه بعد ركوع
الامام رفع ذلك لتقصير الحق منتظر سكتة الامام والساعي عنهما من نام
منكنا في تشهد الاول فلم يثبت الا الامام ركع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما
بان كلامه في ذلك درك من القيام ما يسعها لخلاف الناجي في الوجة انه كمن يتخلف
او حركه وقد اتي جمع فمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية فجلس للركعة
طافا ان الامام يثشهد فاذا هو في الثانية تكبير للركوع فظنه لقيامها فقام
فوجده راكعا بانه ترك معه ويحكم عنه الفاتحة لعذر اي مع عدم ادراكها
فيه برد افتنا متاخرين انه كالناسي للقراءة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود
ثم تذكر فلم يفرغ من سجدة الامام ركع ركع معه كالمسبوق ففرقه بين
هاتين الصورتين صرح فيما ذكرته من الفرق بين من يدرك قيام الامام ومن لا
يدركه **وركع قبل اتمام الفاتحة فقبل يتبعه ونسقط البقية** لعذر كالمسبوق
والصحيح انه يتبعها وجوبا وليس كالمسبوق لانه ادرك محلها **وسعى خلفه** على ترك
صلوة نفسه **ما لم يسبق باكثر من ثلاثه اركان مقصودة** لذاتها **وفي الصلوة**
فلا تحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لا ضمما وان قصد الكرا
لذا تقابل لغيرهما كما في سجود السهو ولا بد بعد السبق بالاكثير المذكور ان يثني
الامام الى الرابع او ما هو على صورته فمضى قام من السجود مثلا ففرغ المأمور
من فاتحته قبل ان تكلم الامام بالقيام وان تقدمه بجلسته الى سترحة او الجوز
وبل للشهد الاول كما اقتضاه كلامهم فيهما وبقوى بان تلك قصيرة لم يطل
لظولها فاعتبرت بخلاف التشهد الاول فيبقى على ترتيب نفسه او بعد تبسبه
فكما قال **فان سبق باكثر مما ذكر بان انتهى الى الرابع كان ركع والمأمور في الاعتدال**
قام او قعد وهو في القيام **فقبل يفارق** بالنية وجوبا لتعذر المأمور منه **ورفع**
انه لا يلزمه مفارقتها بل يتبعه وجوبا ان لم ينو مفارقتها **فيما هو فيه** الخ
المخالفه في سعيه على ترتيب نفسه ومن ثم ابطال من علمه عالمه واذا تبعه فركع وهو
الى ان لم يتم بالفاتحة بخلاف كما لم يسبق باكثر ايضا **فقد اركع** ما فاتته بعد
سلام الامام كالمسبوق ولو لم يتم المأمور الفاتحة لشغله بدعا الافتتاح مثلا
وقد ركع امامه **فبعد ركع** كطي القراءة فحكمه ما مر وظاهر كلامهم هنا عذره وان لم
يندب له دعا الافتتاح بان ظن انه لا يدرك الفاتحة لو اشتغل به وجنبه في كل حال
في نحو تارك الفاتحة متعمدا لا يفرق بان له هنا نوع شهده لا اشتغاله بصور
سنة خلافه فيما مر وايضا فالتخلف لا تمام التشهد منه هنا عا ياتي في ذلك
ان سبب عدم عذره كونه اشتغالا بسنة عن الفرض لا ان يفرق بان المسبوق
يتمتع عند الامام فاحتياط له بان لا يكون صرفا شيئا الغير الفرض والموافق لا يتم

المأمور

سعى

ان

عنه فعذر للتخلف لا كمال الفاتحة وان قصر بصره بعضه لزم من غير هذا
تقصيره باعتبار الواقع دون ظنه والحاصل من كلامهم اننا بالنسبة للعذر
وعدمه ندين الامر على الواقع وبالنسبة لندب الا تيان بخلاف التعوذ للمسبوق
ندين الامر على ظنه **هنا كذا في المأمور الموافق** وهو من ادرك من قيام الامام
زمن يسع الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة للقراءة الامام ولا لقراءة نفسه على
الوجه كما بينته في شرح الارشاد وغيره وقول شارح هو من احرم مع الامام
غير صحيح فان احكام الموافق والمسبوق تاتي في كل الركعات الا ترى ان الساعي
على ترتيب نفسه وخوفه كطي النمطة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان
ادرك مع الامام زمانا يسع الفاتحة فوافق ولا فمسيوق ولو شكه هو مسبوق
او موافق لزمه الاحتياط فيتحلف لان تمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الوجه من
تأخر فيه المتأخرين لانه تعارض في حقه اثلاث عدم ادراكها وعدم تحمل الامام
عنه فالزمناه اتمامها رعاية للثاني وفاتته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية للاول
واحتياط فيهما وقضية كلام بعضهم ان محل هذا ان لم يحرم عقب احرام الامام
او عقب قيامه عن ركعته ولا لم يثبت شكه وهو غايي على ان العبرة في الموافق
بادراك قدر الفاتحة من قراءة الامام والمعتد بخلافه كما ذكرنا **مسبوق ركع الامام**
في فاتحته ولا يصح انما لم يستغل بالافتتاح والتعذر بان قرأ عقب تحريمه
ترك قرأته وركع وان كان كطي القراءة فلا يلزمه غير ما ادركه هنا بخلاف ما مر
في الموافق لان ما هنا رخصه فمنا سبها رعاية حاله لا غير بخلاف الموافق وهو يركع
معه او قبل قيامه عن اقل الركوع **مدرك الركعة** بشرطه الا ان لا يدرك
غير ما قرأه فيحكم الامام عنه ما بقي كما يحكم عند الكل لو ادركه راكعا او ركع عقب
تحريمه **والا** بان اشتغل بهما او باحدهما او لم يستغل بشي بان سكت زمانا بعد
تحريمه وقبل قرأته وهو عالم بان واجبه الفاتحة **لزمه قراءة** من الفاتحة سوا علم
انه يدرك الامام قبل سجدة ام لا على الوجه **فقد ر** اي ما بقي به اي بعد ر
حروفه في ظنه كما هو ظاهر او قد رز من ما سكته لتقصيره في الجملة بالعدول
من الفرض الى غيره وان كان قد امر بالا فتتاح والتعوذ لظنه لادراك فركع
على خلاف ظنه وعن المعظم بركع ونسقط عنه البقية واختير بل رخصه جمع
متاخرين واطالوا في الاستدلال له وان كلام الشيخين يقتضيه وعلى الاول
مضى ركع قبل وفاء ما لزمه بطلت صلواته ان علم وتعد كما هو ظاهر والاليم
بعد ما فعله ومتى ركع الامام وهو متخلف ما لزمه من الركوع فاتته الركعة
بناء على انه متخلف بغير عذر ومن غير عذر فباعتباره مووله ثم اذا فرغ قبل هوي
الامام للسجود وافقه ولا يركع والابطال ان علم وتعد وكذا حيث فاتته الركوع
وان لم يفرغ وقد اراد الامام الهوى للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وفا
ما لزمه وبطلان صلواته بهوى الامام للسجود لما تقرر انه متخلف بغير عذر فلا
مخلص له عن هذين الايتين المفارقة فيتعين عليه حينئذ حذر من بطلان صلواته
عند عدمها لكل فقد يثبت له ما مر في متعذر ترك الفاتحة ويطي الموسوسة ثم

وقام

من شرط صلواته ان يفرغ من ركوعه
من ركعة ماله

رايت شيخنا اطلاق ثقلنا عن التحقيق واعتمد انه تلزمه متابعتة في الهوى حينئذ
وعلى قبحه ما به لما لم يمتد قبل المعارضه استصحب وجوبها وسقط موجب
تصحيحه من الخلف لقراءة قدر ما لحقه مغلب واجبا لمتابعة فعله ان صح لا تلزمه
مفارقة اما اذا جعلت واجبه ذلك بخلافه لما ذكر متخلف بعد قوله القاضي **ولا**
يشغل المسبوق بسنة بعد التجرى اي لا يسر له الاشتغال بها بل **بالفائده** لاها الام
ومشع فيها ليدركها **الا** منقطع ان اريد بالمسبوق من مرعا اعتبار ظنه ومنصل
ان اريد من سبق باول القيام لكنه يقتضي ان من لم يسبق به يشغل بها مطلقا
والظاهر خلافه وانه لا فرق بين من ادرك اول القيام واثناه في التفصيل المذكور
وحينئذ فالتعريف بالمامور اولى **ان يعلم** اي يظن باعتقاد الامام التطويل
ادراكها مع ما ياتي به فيا ياتي به ند بالخلاف ما اذا جعل حاله او ظن منه الاسراع
وانه لا يدركها معه فيبذل بالفائده **ولو علم المامور في ركوعه** اي بعد وجوده اقل
انه ترك الفائده او شك في فعلها لم يعد اليها اي لم يجعلها فان فعلت بطلت صلاته
ان علم وتعمل لغوات محلها بل يصلي **ركوعه بعد سلام الامام** نذار كما مافاته كل من
ولو علم او شك في فعلها وقدر ركع الامام ولم يركع هو اي لم يوجد منه اقل الركوع
وان هوى له قراها بعد عوده للقيام فيما اذا هوى لبقائها محلها **وهو متخلف بعد**
فيما ياتي فيه حكمة السابق من الخلف لا عما بها بشرطه ويوجد منه انا حيث قلنا بعد
للمركن كان متخلفا لعد فيا ياتي به وسعي على نظم نفسه ما لم يسبق باكثر من ثلاث
اركان طويله والا وافق الامام واتى بركعة بعد سلامه **وقيل يركع** لاجل التمام
ومندرك بعد سلام الامام مافاته وامهم قوله وقدر ركع الامام انه لو ركع قبله
ثم شك لزومه العود وبوجه بان ركوعه هنا يسر له تركه والعود للامام فكان ذلك
متمم له شك قبل ان يركع بالكلية ويأتي ذلك في ركن علم المامور تركه او شك فيه بعد
تلبسه بركن بعد يقينا وكان في الخلف له فحش مخالفه كما يعلم من المثل لانه فيا ياتي
الامام ويأتي بدله بركعة بعد سلام امامه فعلم انه لو قام امامه فقط فشكل ركع
معه سجدة كما نقله القاضي عن الائمة لانه تخلف يسير مع كونه لم يلبس بعد اركن فيها
لان احط في شكه يقتضي انه في الجالس بين السجدين ومثله لو شك بعد رفع امامه
من الركوع فيا ياتي به ركعة معه او لا يركع معه لذلك فيكون تخلفه يسيرا مع الحداحوط
شك يقتضي انه ما في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام هوى مع امامه
او قبله فيما يظهر من تشاك في السجود فلا يعود اليه لفحش مخالفه مع يتقن التلبس
بركن بعد وهو القيام ومثله لو شك وهو ساجد هل ركع او لا فلا يركع لذلك
وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة او انا هض للقيام في السجود عاد له وان
كان الامام في القيام لانه لم يلبس الى الان بركن بعد ولو كان شكه في السجود في الركعة
الاخيرة فهل يلزمه للتشهد الاخير كفيما فيما ذكرنا مع انه تلبس في كل بركن او
يفرق بانه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا مع فحش المخالفة بالعود بعد ما ياتي
والسجود بخلافه في صورة الجالس فانه لم يلبس بركن يقينا لما قررنا ان احط في
شك يقتضي انه الى الان في الجالس بين السجدين مع عدم فحش المخالفة لغير

ع

ل

هنا

بين الجالس والسجود ويؤيد به صورة الركوع فان هذين موجودان فيها القربا بين
القيام والركوع ولان احط في شكه يقتضي انه الى الان في القيام فلم يتقن التلبس
بركن يقينا وهذا القرب ولا يخالفه ما في المتن في الفائده لانه بالركوع اي بصورته
او هو المراد في الضابط المذكور على كل من طرقي الشكل سوى فرض انه قراها ام لا
فان قلت عدم العود هنا يدفع ما تقر من التقييد بفحش المخالفة قلت لا يدفعه لان
عمل التقييد في ركعتين فعليين لا ضمما للذان يظهر فيهما فحش المخالفة وعدمه بخلاف
القولي والفعلي ومن ثم لم يحولوا على السبق او التاخر بالقولي مطلقا **ولو سبق امامه**
بالخروج لم يتعقد صلاته كما علم بالاولى مما مر في مقارنته له فيها وذكره هنا
قوطية لما بعد **او بالفائده او بالتشهد** بان فرغ من احدها قبل شروع الامام فيه
لم يضر وخبره لا يثبت به في محله من غير فحش مخالفه **وقيل يجب اعادته** مع فعل
الامام او بعده وهو الاولى فان لم يعد بطلت لان فعله مترتب على فعله فلا يعتد بها
سبقة به ومن مراعاة هذا الخلاف بل يسر ولو في اولى الترتيب تاتخير جميعه
فان حجة الامام ان ظنا انه يقرأ السورة فان قلت لم يقدم مراعاة هذا الخلاف على
خلاف البطلان بتكرير القولي قلت لان هذا الخلاف اقوي والقاعدة اخذ من
كلامهم انه اذا تعارض خلافان قدم اقواهما وهذا كذلك لان حديث فلا تخلفوا عليه
يؤيد وتكرير القولي لا يعلم له حديثا يؤيد من روايت الانوار قال في التقدير بقولي
لا تن اعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في الخلاف انتهى وما ذكرته اوجه مدركا
وفيه كالتبته لو علم ان امامه يقتصر على الفائده لزومه ان يقرأ الفائده مع قرانه انتهى
وفي قوله لزومه نظر ظاهر الا ان يكون مراده انه متى اراد البقاء على متابعتة وعلم
من نفسه انه بعد ركوعه لا يمكنه قراتها الا وقد سبقه باكثر من ركعتين يحتمل عليه قراتها
معه لانه لو سكن عنها الى ان يركع يكون متخلفا بغير عذر لتقصيره بخلاف نحو منظر
سكتة الامام لانه لم يعلم من حال الامام شيئا فعلم ان محل ذنب تاخير فائده ان
رجا انه امامه يسكت بعد الفائده قدر اسعها او يقرأ سورة بسعها وان محل ذنب
سكوت الامام اذا لم يعلم ان المامور قراها معه / ولا يرى قراتها **ولو تقدم** على امامه
لفعل ركوعه وسجود فان كان ذلك **بوركين** فعليين متواليين **بطلت صلواته** ان
علم وتعد التجرى لفحش المخالفة فان سعى او جعل لم يضر لكن لا يعتد له بها فاذا لم
يعد لا يثبت بها شيئا او بجعلها الى بعد سلام امامه بركعة او لا بعداها بصورة
التقدم بهما ان يركع ويعتدل ثم يهوى للسجود مثلاً والامام قائم وان يركع قبل
امامه فلما ان اراد الامام ان يركع رفع فلما ان اراد ان يركع سجدا فلم يجتمع معه
في الركوع ولا في الاعتدال وفارق ما مر في التخلفان التقدير لفحش ومن ثم حرّم
بركن ان علم وتعد بخلاف الخلف فانه مكروه ومن تقدم بركن يسر له العود ان
تعدوا لتخير **والا** بان تقدم بركن فعليين بوركين او قولي وفعل كالفائده
والركوع **فلا** تبطل فان علم وتعد لقلة المخالفة **وقيل تبطل بركن** تام مع العلم
والتعد لفحش التقدم بخلاف التاخر والكلام في غير التقدم بالسلام اي بالميم اخر
الاولى فهو مبطل ويفهمه بالاولى ما ياتي انه لو تعد المسبوق القيام قبل سلام

ولا

امامه بطلت وقول الانوار ان هذا مبني على ضعفان التقدّم بركن مبطل غير
صحيح نقلا ومعنى فاذا ابطال القيام لما فيه من المصلحة الفاحشة فالسلام اولى
لانه الخش **فصل في زوال القدوة والحدادها وادراك المسبوق للركعة**
واو صلواته وما يتبع ذلك **ادخل في الامام من صلواته** تحدث او غيره **انقطع**
القدوة به لزوال الرباط فيجد له هو نفسه ويقتدي بغيره وغيرة به وظاهر
انها تنقطع ايضا بتاخر الامام عن المأموم كذا في النسبة لمن لا خسر عنه لا من يتاخر
عنه في انقطاع بنية الامام قطعها لا في الشوق على نيته فلم يتركها ويترك
منه الانقطاع حيث لزمته كالجدة وسيعلم مما ياتي انقطاعها ايضا بنية الامام لا
بغيره **فان لم يخرج وقطعها المأموم** بان نوى المارقة **جان** مع الكراهة الموقوفة
لفضيلة الجماعة حيث لا عدد ولان ما لا يتعين بالشرع فيه ولو فرض كفاية الا
في الجهاد وصلوة الجنازة والنسك **في قول** قد يخرج **القطع** **لا بعد** لان الحال
الحمل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فان فعلت بطلت صلواته والمراد
قال الامام ما **يؤخر** **ترك الجماعة** ابتداء فله يجوز قطعها لان الفارقة الاولى
في ذات الرقاع فارقت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما صلى بهم ركعة **ومن القدر**
الملحق بذلك ويؤخذ من الحاقه بالمرخص في الاثنا الحاقه به في ترك الجماعة
ابتداء وهو متجه وتخيل فرق بينهما بعيد بل ربما يقال ذلك **تطوى** **بل الامام**
القرأة او غيرها كما هو ظاهر وتعتبرهم بالقرأة لعله الغالب لكن لا مطلقا بل
بالنسبة لمن لا يصبر لضعف وتغلب ولو خفف فان يذهب خشوعه فما يظهر
وظاهر كلامهم انه مع ذلك لا فرق بين ان يكون في محصورين رضوا بتطويل
بمجرد غير مطروق وان وهو متجه لما صح ان بعض المومنين بمعاذ قطع
القدوة لتطويله بهم ولم يترك عليه صلى الله عليه وسلم ورواية مسلم انه
استأنف معارضة برواية احمد انه بنى على ان الاولى شاذة ويفرض غير
شذوذها في حجة ايضا لانه اذا جاز ابطال الصلوة بعد زوال الجماعة او في
القصة ما يدل على التعدد فيحمل فمما يخص وان شخص واحد مرة في مرة
استأنف ثم قطعه للصلاة مشكلا لان حجاب بانه ظن ان التطويل يجوز
للقطع واستدل لهم بهذه القصة للمفارقة بغير عذر يحجب مع ما في الخبر ان
الرجل شكى العالج في جزئه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فان دفع ما قبل
ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم ان قلنا بانها تخصا وشئت
في رواية شكاه مجرد التطويل انضح ما قالوه **او ترك سنة مقصودة** **تند**
اول وقوت وكذا سورة الذي يظهر في ضبط المقصودة ايضا ما جرد
السهو او قوي الخلاف في وجوبها او وردت الادلة بعظيم فضلها او لا بطل
المارقة كان عرض مبطل الصلوة امامه وقد علمه فيلزمه بنية فورا ولا بطل
وان لم يتابعه اتفاقا كما في المجمع ويوجه بان المناهضة الصورية موجودة فلا
يلزم قطعها وهو متوقف على نيته وحينئذ فالواستد بر الامام او تاخره المأموم
انجه عدم وجوبه لزوال الصورة **ولو احرم منقردا** **انقوى القدوة في خلاف**

فقط
فانما
فانما
فانما
فانما

صلواته جان فلا تنطصل صلواته به **في الاظهر** مع الكراهة الموقوفة لفضيلة الجماعة
وذلك لما فعله الصديق رضي الله عنه لما صلى الله عليه وسلم وهو امام فاض
واقترى به اذ الامام في حكم المنفرد وصح انه صلى الله عليه وسلم احرم منقرد
ثم تكرر في صلواته انه جنب فذهب فاغتسل فخرجوا واحرم منقرد وهو معلوم
انهم انشأوا بنية اقتداء به لان صلواتهم هنا لم ينقطع بصلوة الامام بخلاف
ما ياتي في ما وهل العذر كما في صورة الخبر وكانه اقتدى ليتمم منه الفاحشة
فدرك الصلوة كاملة في الوقت ما لعله الكراهة نظير ما مر او يفرق بانه مع
العذر لا خلاف فيه بخلافه هنا على ما افتضاه كلامهم محل نظر وهو الثاني
اميل قال لجلال البلقيني لم يتعرضوا للامام ان اراد ان يقتدي بالخبر ويعرض
عن الامامة وهذه وقعت للصديق رضي الله عنه مع النبي صلى الله عليه وسلم
لما ذهب للمصالح بين جماعة من الانصار وفي مرض موته فخرجوا وهو في الصلوة
فخرج نفسه من الامامة واقترى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحاب اخرجوا
انفسهم عن الاقتداء واقترى بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضيه استدلالهم
بالاول لاظهر كما مر جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهر انتهى ملخصا -
واستظهر ان الثاني فيه نظر بل لا يصح اما اوله ففي الصحيحين ان ابا بكر استخلفه
النبي صلى الله عليه وسلم وعند الاستخلاف لا يحتاج المأمومون لنية بل يخرج
الامام من الصلوة اي والامامة كما صح به قولهم اذا جاز الاستخلاف مع عدم
ظلال الامام فمع بطلانها اولى ثم قد مر هو او بعض المأمومين او تقدم اجني
ولو غير مقتدر به بشرطه لم يحتاجوا لنية كما ياتي فان دفع قول الجلال والصحاب
اخرجوا انفسهم الى اخره ووجه ادراعه ان الجماعة باقية في حقهم لكن رابطة
الاول زالت وخلقتها رابطة الثاني من غير احتياج استئناف بنية منهم واما
ثانيه فقد صرح القفال ان الامام لو اقتدى باخر سقط اقتداءهم به وصاروا
منفردين ولهم الاقتداء بالامام الثاني الذي اقتدى به الامام لقصة الصديق
رضي الله عنه فقوله صاروا منفردين وان كان ضعيفا كما علم مما تقرر في قول الجلال
اخرجوا انفسهم عن الاقتداء به واما قوله واقترى بالنبي صلى الله عليه وسلم اي
بالعروة لما تقرر انهم لا يحتاجون لنية فصح كما صرح به رواية الصحيحين
والحاصل ان ابا بكر رضي الله عنه اخرج نفسه عن الامامة بتاخره عنه صلى الله عليه
وسلم الثاني في الصحيحين ثم اقتدى به صلى الله عليه وسلم والصحاب به تقدمه
صلى الله عليه وسلم بعد استخلاف ابي بكر رضي الله عنه لم صاروا مقتدين به وان
لم يتووا ذلك ومعلق رواية والناس مقتدون بالابي بكر انه كان يسمعهم تكبيره
صلى الله عليه وسلم لا امتناع الاقتداء بالامام موما تفاقا **تند** **في المجمع** في
روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف
ابي بكر رضي الله عنه واجاب الشافعي رضي الله عنه والاصحاب عنها ان صحت بانها
كانت مرة مرتين مرة كان صلى الله عليه وسلم مأموما ومرة كان اماما انتهى وقد
يجمع بانه اولا اقتدى بالابي بكر ثم تاخر ابو بكر واقتدى به ولعل الجمع هذا اقرب

711

الانبياء

هنا وفي الحلة واضع **الخراب** الذي بعده ان اتخذوه مزارع او محروقة
 بالتحويل على العامر او ذهبت اصول البيته ولا اشترطت مجاوزته ولا **الانبياء**
 والمزارع كما هي متبلاوي وان حوطت واتصلت بالبلد لانها لم تتخذ للبناء
 نعم ان كان فيها ابناء تسكن في بعض ايام السنة اشترطت مجاوزتها على
 جزاها لكنه استظهر في المجموع عدم الاشتراط واعتقد الاستوى وغيره
كذلك في جميع ما ذكرنا ونرى ان اتصلنا عرفا كقربة وان اختلفت اقسامها
 كفي مجاوزة قربة المسافر وقولنا اوردني ان الاتصال بذراع كان في اطلاقه
 نظر ولا وجه ما ذكرته من اعتبار العرف ثم رايته لا ذري وغيره اعتدوا
واوردنا في الحتام مجاوزة الحلة فقط وفي بكرة الحايوت مجتمعة او منفردة
 بحيث يجمع اهلها للسم في ناد واحد ويستغي بعضهم من بعض ويشتط مجاوزة
 من اقصاها كمطرح رماد وملعب صبيان وناد ومعا طرا بل وكذا ما اورد خطيب
 اختصاصها وقد شمل اسم الحلة جميع هذه فلا يرد عليه وذلك ان هذه كلها
 وان اتسعت معدودة من مواضع اقامتهم هذا ان كانت مستوية فان كانت
 بواد وسافر في عرضه وهي بجميع العرض ويرى او وهذه اشترطت
 مجاوزة العرض ومحل الصعود ان اعتدلت هذه الثلاثة فان افرطت سقطت
 او كانت ببعض العرض اكنفي مجاوزة الحلة ومن فقها اي التي تنسب اليها
 عرفا كما هو ظاهر وبفرق بينهما وبين الحلة في المستوي بان لا يهيئ في الحلة
 هنا والنازل وحده محل من البادية بفراقة وما ينسب اليه عرفا فيما يظهر
 وهذا محل ما بحث فيه ان رحله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل البلد اي الذي لا سوا
 له من جهة البحر كما هو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران والسور ساحل البحر
 اشترط جري السفينة او زورقها وان كان في هو العمران كما اقتضاه اطلاقهم
 وينتهي السفر ببلوغ ما شرط مجاوزة ابتداء مما سوا كان ذلك لا بدول
 اليه امر لا بان رجوع من سفرة اليه كما قال **واذا رجعة** المسافر المستقل من مسافة
 قصر الى وطنه مطلقا او الى غيره بنية الاقامة **انتهى سفره** بلوغه مسافة
مجاوزة ابتداء من سور او غيره وان لم يدخله لان السفر على خلاف الأصل خلاف
 الاقامة فاشترط في قطعها الخروج لا مجرد رجوعه وخروج يرجع بنية الرجوع
 وسياق الكلام فيها وهي مسافة قصر ما لو رجع من دون الحاجة وفيه وجه
 فيصير مقيما بان بدو رجوعه خلافا لمن نزعوا فيه او غير وطنه فيخرج
 وان دخلها ولو كان قد اقام بها او للاقامة فينقطع بمجرد رجوعه مسافة
ولو نوى المسافر وهو مستعمل **اقامة** ملك مطلقة **او اربعة ايام** بلباها
 عينة قبل وصوله **انقطع سفره بوصوله** وان لم يصلح للاقامة او نوى اقامته
 وصوله او بعدة وهي ما كانت انقطع سفرة بالنية او ما دون اربعة ايام
 او اقامتها بلباها انقطع سفره بتمامها او نوى اقامة وهو ما يرد في
 ذلك انه تعالى اباح القصر بشرط الضرب في الارض في السفر وينت السنين
 اقامة ما دون ذلك لا يورث فاته صلى الله عليه وسلم اباح للمهاجر اقامة ثلاثة

منه

منه

ايامه مع حرمة اقامته عليه بها والحق باقامتها بنية اقامتها وشمل وصوله
 ما لو خرج نوبا مرحلتين نزع عن له ان يقصر ببلد قريب منه فله القصر
 ما لم يصلح له ان يقيم سبب الرخصة في حقه فلم ينقطع الا بوصولها غير اليه
 تنبيه يقع كثيرا من الحجاج انهم يدخلون مكة قبل الوقوف بخمسة ايام
 نوا من الاقامة مكة بعد رجوعهم من منى اربعة ايام فاكثر فصل ينقطع
 سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظر النية الاقامة بها او حطهم سفرهم الى عودتهم
 اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلم يورث نيتهم الاقامة القصيرة قبله ولا
 الطويلة الا عند الشروع فيها وهي اما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم
 مكة النظر فيه مجازا ولا مهم محتمل والثاني اقرب **ولا ينسب منها يوما** او
 ليلا **دخوله وخروجه على الصحيح** لان فيها الحط والترحال وهما من اشغال النفس
 المقتضى للترخص وبه فارق حسابها في مدة مسح الحن وقول الداركي لو دخل
 ليلا لم يحسب ليوم الذي يليها ضعيفا ما غير المستعمل كزوجة وثن فلا اثر
 لنيته المخالفة لنيته متبوعة **ولو اقام ببلد** مثلا **انتهى** **انتهى** **انتهى**
توقعا **كل وقت** يعني قبل مضي اربعة ايام صحاح دليل قوله بعد ولو علم فاتها
 الاخيرة ومن ذلك ان تضرار النحر لمسافر في البحر وخروج الرفقة لمن يريد السفر
 معهم ان خرجوا والا في حدة **قصر** يعني ترخص في المنقول المعتقد ان له ما يبر
 رخص السفر ولا يستثنى الاستقوط الفرض بالتيهم لان مديرة على عليه اما وفقه
 ولا صلح النافله لغیر القبله لانه منوط بالسير وهو مقصود هنا **ثمانية عشر**
يوما كماله غير يومي الدخول والخروج لانه صلى الله عليه وسلم اقامها بعد
 فتح مكة لحرب هو ان يقصر الصلوة بحسنة الترمذي ولا ينظر لان حوزان
 احد رواية وان ضعيفه الجمهور لان متواتر حديثه وصحت رواية عشرين
 تسعة عشر وتجمع حمل عشرين على عدوي الدخول والخروج وتسعة عشر
 على احدى اربعة عشر وخمسة عشر بتقارير صحتها على انه يحسب علم الحلي
 الراوي وغيره زاد عليه فقدم **وقيل اربعة ايام** اي لا ازيد عليها اي ولا مساوفا
 لا يدر من فضل عنهما لان بنية اقامتها يمنع الرخص فاقامتها اولى **وفي قولنا**
والخلاص فيما فوق لا اربعة **في خايف القتال** **لا الشايع** **وجوه** فلا يقصر ان
 فيما فوقها اذا لورد اما كان في القتال والمقاتل الحوج للترخص واجيب
 بان المرخص انما هو وصف لسفر والمقاتل او غيره فيه سوا **ولو علم بقاها اي**
 حاجته او الكره وعلم بقا الكراهه كما هو ظاهر ومن تحت جواز الترخص له مطلقا
 فقد اوردوا معنى **طويلة** بان زادت على اربعة ايام صحاح **فلا قصر اي**
 لا ترخص له بقصر ولا غيره **على المذهب** لبعده عن هيبة المسافر والجر الحلاق
 في غير المحارب الذي اقتضاه المثل غلط كما في الروضة فتعين رجوع صير علم
في خايف القتال **فصل** في شروط القصر وتوابعها هي ثمانية ايام
 سفر طويلا وطويلا **السفر ثمانية ايام** **واربعون ميلا** اذا بها فقط محل بدا ولو طنا

منه

ولو في الاشهر

ولو في الاشهر

منه

المراد

كما مروكذا قبلهما ان علموا ان سفره يبلغها لوجود الشرط نعم من نوى منهم
الحرب ان وجد مرضه او الرجوع ان زال ما نفعه لم يترخص بالاعذار الا اذا
لانه حينئذ وجد سبب ترخصه يقينا فلم يوش فيه قصد قطعه قبل وجوده بخلاف
قبلهما لم يوجد ذلك ولا تحقق فيه متبوعه فانزلت نيته للقاطع لضعف السبب
حينئذ وهذا التصحح الفرق بين ما هنا وما في قوله ولو اقام ببلد لان هناك سبب
متأخر من فتوى تقدم مقتضى نية المتبوع لا قواى وهذا بينه التامع
وفعل المتبوع فلا تعارض وعند عدمه ينظر لقوة السبب وضعفه كما تقدم
والاوجه ايضا ان روية قصر المتبوع العالم بشرط القصر مجرد مفارقة محل
كلمه معصية بخلاف اعادة عدة كثيرة لا تكون للسفر طويل اعادة فيما ينظر
خلافه لا اذرى لان هذا لا يوجب تيقن سفر طويل لاحتماله مع ذلك لنية الاقامه
عما روي في روية منا طول بل اما اذا عرف مقصد متبوعه وانته على مرحلتين فيبقى
وان امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم **ولو نوى مسافة القصر**
ووجد دون متبوعه او جعلوا حاله **قصر الحادي** **دوهم** لانه ليس تحت
يد الامير وقصره بخلافهما كالاسير روية يعلم ان الكلام هنا في جندي متطوع بالسفر
مع امير الجيش قصم اكل امره باعتبار تطوعه بالسفر مقوضا امره اليه وليس تحت
قصره باعتبار ان له مفارقه وليس للامير اجبار على السفر معه ولا ثبات في قوله
او كما اكل امره والتعليل بانه ليس تحت قصره فان دفع ما لشارح هنا ما حذر من
في الدبوان فلا اثر لنيته وكذا جميع الجيش لانهم تحت يد الامير وقصره اذ
اجارهم لانهم كالأحرار تحت يد المستأجر روية يعلم ان اجير العين تابع لمستأجره
كالزوجه لزوجها **ولو قصد سفر اطر يلا قضا** **الفرق** **المستقل** **سواء** **او**
فيه الى وطنه مطلقا او الى غيره لغير حاجة **انقطع** سفره بمجرد نيته ان كان لا
لا مابر الجهد مقصده لما مر ان نية الاقامه مع السير لا يوش فيه الرجوع معه كذا
وبدل هذا القيد قوله **فان سافر** **لمقصده** **الاول** **ولغيره** **ولو لم يخرج منه**
سفر حادي فلا يترخص الا ان قصد مرحلتين وفارق محله نظير ما مر اما اذا
ذواه الى غير وطنه لمحله فلا ينتهي سفره بذلك وثالثها جواز سفره بالنسبة
للقصر وسائر الرخص لا التيمم فانه يلزمه لكن مع اعادة ما صلا كما مر
وحينئذ لا يترخص **لعاصي** **بمسفرة** **كابق** **وامسفرة** **ومسافر** **بل اذن**
اصلها استبذانه ومسافر عليه دين حال قدر عليه من غير ان ذابنه
لان الرخص لا تنال بالمعاصي اما العاصي في سفره وهو من يقصد سفره
فيعرض فيه معصية بتركها فيترخص لان سبب ترخصه معصية
وتعديها ومن سفر المعصية ان يتوب نفسه وادبته بالركض من غير
او سافر مجرد روية البلاد والنظر اليها كالتفلاة واقرارة وان قال المحل
في الاول ظاهر كلام الاصحاب بالحل وفي الثاني المتأخر انه مباح **ولو اقام**
سفر امباحا **ثم جعله معصية** **فلا يترخص** **من حين جعله** **للمعصية** **ولو اقام**
النسبة للسفر بقصد المعصية فان تاب قصر جزما كما في قوله **ولو اقام**

فان تاب **قوية** **صحيحة** **فمنشئ** **سفر من حين التوبة** فان كان بين
حمله ومقصده مرحلتان قصر والا فلا ولا يترخص للترخص طوله كالميتة
تسبحه من حين توبته مطلقا وخرج بصحيحة ما لو عصى سفره يوم الجمعة
فان تاب فانه لا يترخص من حين توبته بل حتى تقوت الجمعة **ولو اقام** **دم**
اقتدا به **ولو اقام** **فمنشئ** **سفر** **ولو مسافر** **الحطه** **ولو دون** **تليين**
الحرام كما مر قبل الا ان مع الفرق كان اذ ركه في اخر صلاته ولو من صبح
او جمعة او مغرب او نحو عبد اوراثته وزعمان هذه الصلوات لا تنهي تامة
والظاهر على المتن غير صحيح **لزمه الاقام** **لان** **ذلك** **سنة** **الى** **القصر** **محل** **على** **الله**
عليه وسلم كما مر عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل تاخير الحطه عن منتهى يومهم
انه لو لم يلام الاقام لم يدر فراق الاقام له لزمه الاقام وليس كذلك انتهى
والاقام لا يختص بذلك بل يأتي وان قدمه على انه يعيد اذ منتهى اسم فاعل وهو
حقيقه في حال التليين فيفيد ان الاقام حال الاقتراف فلا يرد ذلك **راسا** **ويعرف**
ثبوت عبته وافصحها الفسخ وهو مثال اذا المدا على بطلان الصلاة **لزاما**
السافر **القاصر** **واستخلف** **لم** **بطلان** **صلاته** **برعاقة** **كثيرة** **كما** **علم** **مما** **قد** **منه**
في شرط الصلوة **مما** **ولو** **غير** **مقتدبه** **ان** **المقتدون** **المسافرون** **وان** **لم**
يروا الاقترابه لا قصر محرم للاختلاف ساروا مقتدبين به حكاه ومن ثم لم يترخص
سهوة وتحمل سهوة هم نفسهم ولو فراقه حين احسوا بالزراعة او حرثه
فلا يترخصوا لاختلاف قصره كما لو لم يستخلفه هو ولا اماما موقون واستخلف قاصرا
فان **الوعاء** **للامام** **واقترابه** **يلزمه** **الاقام** **لا** **قن** **لديه** **في** **جزء** **من** **صلاته**
ولو **نوى** **الاقام** **مقتد** **يا** **فقد** **ت** **بعد** **ذلك** **صلاته** **او** **صلاته** **امامة** **او** **بان**
امامة **محدث** **ومنه** **الجنب** **او** **النجاسة** **خفيه** **كما** **هو** **ظا** **هر** **طامرا** **ان** **الصلوة** **مطلق**
كالمسححة وجماعة **ان** **لا** **قن** **صلاته** **لزمه** **اقام** **مما** **لم** **يترخص** **له** **قصر** **ها** **كما** **كانت** **نيته** **للمسح**
وخرج بقصدت الى اخره ما لو بان عدم العقد بها لغير المحرث او لحدث الخفي
فله قصرها **ولو اقتدى** **من** **ظنه** **مسافرا** **فنوى** **القصر** **الظاهر** **من** **حال** **المسافر**
انه بنويته **فبان** **مقيما** **يعنى** **مما** **ولو** **مسافر** **او** **عن** **جعل** **سفرة** **بان** **شك** **فيه**
او لم يعلم من حاله شيئا فنوى القصر ايضا **ان** **ان** **بان** **مسافر** **اقصر** **التقصير** **بشرع**
مؤدى افيما يصل كسنة لظهور شعاع المسافر اليها وخرج مقيما ما لو بان مقيما
محدثا فان بان لا اقامه او لا وجب الاقام كما لو اقتدى عن عليه مقيما فبان حرثه
او لحدث او لا واما معا فلا اذ لا قدوة باطنا لحدثه وفي الظاهر ظنه مسافرا
وهو فارق ما مر في قوله او بان امامه محدثا ومن ثم لو اقتدى عن ظن سفره فتر
لحدث الامام وظن مع عروض حدثه انه لو نوى القصر بغير ان مقيما قصر الى ان
ظنه نية القصر عند عروض حدثه منع النظر الى كون الصلوة حلقا للمحدث
فان تاب مقيما فانه يتروان علم حدثه او لا وانما صحت الجمعة مع تبين حرث
امامها الزائد على الاربعين اكتف فيها بصورة الجماعة بل حقيقتهما لقوله نعم ان

بم

14

يأتي وهو منقطع فيها والحق بها كل من تلزمه الاعادة وفيه نظر ظاهر لان
 الاول جمع ذلك صحيحه فلما منع وكالظهر الجمعه في هذا خلافا لما منع فيه
 وتأخير في وقت الثانية **وبين المغرب والعشاء** اي تقدما وتأخيرا في **الوقت**
الطويل المجرى للقصر للاتباع الثابت في الصحيحين وغيرهما في جميع التقدّم
 والتأخير فممنوع جميع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهو مع الظهر القصر
 على الوارد **وكذا القصر في قول** لا خير كما تنتقل على الرحله واسان ويجوز ان لا يفضل
 ترك الجمع خروجا من خلاف منعه وقد يشك في قولهم الخلاف اذا خالف منبه
 صحيحه انه لا يرعى الا ان يقال ان تأويلهم له نفع مما شك في جميع التأخير وهو
 في بعضها في جميع التقديم محقق مع اعتقادهم بكمالهم فزوى نعم الجمع لعدم
 ومن دلفه مجمع عليه فليس وهو السفل للترك وكذا الغير هما لمن شك فيه او وجد
 في نفسه كراهته او كان ممن يقتدى به وكمن لم يجمع اقتربت صلواته بكمالها
 عن جريان حديث سلس وعري وانفراد وكذا ذكره عرفه او اسير بل قد يجب
 في هذين **فان كان سائرا وقت الاولى** واراد الجمع وعدم مراعاة خلافه في حينه
فتأخير افضل والاخر فله للاتباع ولانه لا فرق وان كان سائرا وان كان
 وقتيهما فالنقد مراد فيهما يظهر ثم رايث مشيئا اشار اليه وقد يشبه قول
 المثنى والاولان **الوقت سائرا وقت الاولى** دون الثانية اي والايسر وفيهما
 اوسار وقتيهما او وقت الثانية دون الاولى لان فيه التمسك لمرأه الدم
 ويقوي اراد الجمع الى اخره اذ دفع ما يقال من ان ترك الجمع افضل اي فهو
 مباح فكيف يكون افضل فيما ذكر ومران اقتزان الجمع بكمالهم بوجه فكذا
 اذا اقتزن احد الجمعيين به ان غلب ذلك غايته كما هو ظاهر ترجح على الآخر
 سو كان نازلا ام سائرا **وتروى جميع التقديم ثلاثه** بل اربعة احدها **الاول**
بانه لان الوقت لها والثانية تتبع لها والتابع لا يتقدم على منبوعه **ثانيه**
 مبتديا بالثانية في باطله وله الجمع او بالاولى **ثالثه** فان فسادها **رابعه**
 اي لم يقع عن فرضه لقوات الشرط اما وقوعها له فعلا مطلقا فلا بد
 كما لو احرم بالظهر قبل الوقت جاهلا بالوقت **وتأنيها** **بنه الجمع** لتتميز عن
 تقدّمها سهوا او عشا **ومعها الاصل** ومن ثم كان هو الافضل **اول تركه**
الاولى كسائر المنوبات فلا يكتفي بتقديمها عليه اتفاقا **وتحوي في الثاني** مع
 محالها ولو بعد بنيه فعليه تركه لبقا وقتها او بعد سير ولو بغير اختياره على
 وان العتدات في الحضر ويعرف بين هذا وبين ما ياتي في المطر بان الجمع
 بالسفر اقوى منه بالمطر **في الاظهر** لان الجمع ضم الثانية للاولى في الموضع
 الاولى فوق ذلك لضم باق وانما امتنع ذلك في القصر لمضي جزء على التمام
 وبعد استحبال القصر كما هو ولو تركه بعد التحلل ولو في اثنا الثانية لم
 ارادة ولو فور المخرج كما بينته في شرح العباب ومنه ان وقت التمام
 انقضى فلم يعد العود اليها مشيا والامر اجزاؤها بعد تحلل الاولى وفيه
 يفرق بين هذا والردة اذا لقطع فيها ضمير وهذا صحيح ويعتقد في القصر

كذلك

الصلوة

هذا هو الوقت الذي
 يجب فيه الصلاة

ملا يعتد في الصريح **ثالثها المولاه بان لا يطوى** **فصل** لانه الماتون
 ولهذا تركت الروايت بينهما وكيفية صلاحهما ان يصلى سنة الظهر القبليه
 ثم الرضين ثم سنة الظهر البعد به ثم منه العصر وكذا في جمع العبادين
 وخلاف ذلك جائز لعدم كونه نقد يمدد اليه الثانية قبلهما في جميع
 التقدير ولا نقد يمدد به لاولى قبلهما مطلقا كما علم عامر **فان طال الفصل**
 بينهما **ولو بعد ركعتين** **وجب تأخير الثانية الى وقتها** لزوال رابطة
 الجمع **ولا يصح فصل يسير** ولو يتخو جنون وكذا ردة او تردد في انة
 ترك الجمع في الاولى اذا تدكرها على قرب على الوجه فيهما لانه متى ادرك
 عليه وسلم امر بالاقامة بينهما وانما اثرت لانه في بنيه الصوم قبل الفجر
 على الاحتياط لعدم اتصالها بالبنوى ضعيفه وان ثرت فيها الردة لخلافها
 هنا ولا يجب هنا عادة اليه بعد ما مروى يفرق بينهما وبين ما هنا
 واثنا الوضوءان وقت اليه ثم ياق كما يشهد له جواز تقرييق اليه على الاحتياط
 بخلافه هنا وايضا فما بعد هاتين ففصل صحيح ما قبلها واحتاج ما
 بعدها اليه حديثه وهنا الاولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يخرج كونه
 اخرى **وبعرف طوله** وقصره **بالعرف** لانه لم يرد له ضابطا ومن الطويل
 قد يصلح ركعتين ولو بخف محتمل كما اقتضاه اطلاعه **والثاني** بين
 الصلاتين **الجمع على الصحيح** **ولا يصح طيل طلب خفيف** بان كان دون قدر
 ركعتين كما علمه لاقامه بل اولى لانه شرط **ولو جمع** **تقدما** **ثم علم** بعد
 فراغه او في اثنا الثانية وقد طال الفصل بين سلام الاولى والتذكير
ترك ركعتين من الاولى بطلان الاولى لترك التذكير ونقد التذكير بطلان الفصل
 والثانية بالمعنى السابق لبطلان شرطها من صحة الاولى وذكر هذه اول بيان
 الترتيب ثم هاتين المولات وتوطيته لقوله وتعيدهما جامعان **ثالثه**
 قد جازعنا سعة الوقت او تأخير الامة لم يصل اما اذا لم يطل فيلغوا ما
 اتاه من الثانية ويبني على الاولى وخبرج بالعلم المشك في غير اليه والتم
 فلا يوتر بعد فراغ الاولى كما علم عامر في كونه السهو **واعلم من الثانية**
 بعد فراغها **فان لم يطل فصل عرفا** بين سلامها وتذكير **ثالثه** **وتأنيها**
والا بان طال فباطله لتعد رالتذكير **ولا جمع** لطوله فيعيد هاتين
ولو جعل فلم يبين من الجها هو عادتها **فان وقتها** رعاية للاسوا في عادتهما
 وهو تركه من الاولى وفي منع الجمع وهو تركه من الثانية فيطو الفصل
 لها واولى المعادة بعد ما نعم له جميع التأخير اذ لا مانع له على كل تقدير
 ولا بعدا ولا مسفرة الى عقد الثانية كما سيذكره بقوله ولو جمع تقدما
 فصار الى اخره **واذا خول الاولى الى وقت الثانية** **لم يجب الترتيب** **ولا المولاه**
 بينهما **ولا يبعد الجمع في الاولى على الصحيح** لان الوقت هنا للثانية والاولى
 هي التابعة فلم يخرج شيء من تلك الاما اعتبرت في تحقيق التبعيه لعدم
 صلاحية الوقت للثانية نعم تن هذه الثلاثة **والذي** **هنا** **هنا**

دو

14

هنا

الصلوة بشرط الاداء او صحتها وقد ينشأ من ذلك

احدهما دوام سفره الى تمامها وسبب كرهه وتاثيرهما **كون التأخير فيه المحرم**
في وقت الاولى لا قبله خلافا لاحتمال فيه لو ادرك الرواي وفيه الصلوة خارجة
عن القياس فلا يقاس عليها وذلك ليقين عن التأخير المحرم ويؤخذ من قوله المحرم
انه لا بد من بنية ايقاعها في وقت الثانية فلو نوى التأخير لا غير عصى وصارت
الاولى قضاء **الا** يتواصل او نوى وقد بقي من وقت الاولى مالا يسعها **بعض**
لان التأخير اعاجاز عن اول الوقت بنية العزم على الفعل فكان انقضاء العزم
كانتعا الفعل ووجوده كوجوده **وفيما اذا تركه لنية من اصلها او نوى وقت**
بقي من الوقت مالا يسع ركعة تكون قضا لما تقر بان العزم كالفعل وعدم
ركعة في الوقت تكون قضا فكذا بعد العزم قبل ما يسع ركعة تكون قضا
وما ذكرته من ان شرط عدم العصيان وجود البنية وقد بقي ما يسع ركعة
المعتمد وبه يجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض في ذلك **ولو جازي**
اراد الجمع **تقدرا** بان صلى الاصل بنية **فصل في الصلواتين** او قبل في الاولى
كما صلىه وعدل عنه لايهامة وطمعها كرهه **مقبها** بنحو بنية اقامة او غيرها
بطل الجمع لرواى سببه فيؤخر الثانية لوقتها ولاولى صحبة **واذا صار فيها**
في الثانية ومثلها اذا صار مقبها **فان لم يطل الجمع في الاصل** اكفأ باقية
العذر باول الثانية صيانة لها عن البطالة بعد الانعقاد وانما مشعته لا اقامة
انها القصر لانها تنافيه بخلاف جنس الجمع لجواز المطر واذا تقر هذا
في الثانية بعد فراغها اولى من نفي كان الخلاف فيه اضعف **او جمع تأخيرا**
بعد فراغها او **بغيره** اتفاقا لجمع التقديم واولى واقامته **قبله** اي فراغها واولى
انما الثانية خلافا لما في المجموع **فصل في الاصل** لان الاولى تنع للثانية
فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعه وقضيتها انه لو قدم المتبوعه
واقام انما الثانية فانها تكون ادل لوجود العذر في جميع المتبوعه وهو
قياس ما مر في جميع التقديم ذكره السبكي واعتقد جميع مخالفه اخرون
وفرقوا بين الجمعين بما بينته في شرح الارشاد **وتجوز** ولو للمقيم **فصل**
بين ما مر ومنه الجمعة بدل الظهر **بالمطر** وان ضعف بشرط ان يبيل الثوب
ومنه شقان وهو ريح باردة فيها مطر خفيف **تقدرا** بشرطه الساقط
لغير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا جمعا وثمانيها جمعا
زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال البيهقي الساقط كما لا رضي الله عنه
ذلك لعذر المطر واعترض بروايته ايضا من غير خوف ولا مطر واجيب بانها
شاذة او لا مطر كثير فاندفع اخذ امة بظاهرها **والجدة بدعة** **تأخيرا**
لان المطر قد ينقطع فيؤدي الى اخراج الاولى عن وقتها بغير عذر وفارق
السفر باستمارة اليها فاشتراط العزم عليه عند ذمة التأخير كذا عبر به
بعضهم وفيه نظر وصوابه فاشتراط عدم عزمه على ضده عند ذمة التأخير
وشروط التقديم ووجوده اي وجود المطر **والصلواتين** اي الصلواتين
الجمع مع العذر **والظهور** **شرطا** عند اخر **سلام** **الاولى** يستحق الصلوة

آخر

لغير الاولى باول الثانية في حال العذر وقضيتها اشتراط امتدادها وهو كذلك
وتيقنه له وانه لا يكفي الاستصحاب وبصرح القاضي فقال لو قال الاخر
بعد سلامه انظر هل يقطع المطر ولا يطل جمعه للشك في سببه ونقله
بعضهم عن غير القاضي وعن القاضي خلافا ولعله سهوا لم يكن
القاضي قنا قض فيه على ان لا يسكوى مال الى انه يكفي الاستصحاب وهو
القياس لان يقال انه رخصه فلا بد من تحقق سببهما ويؤيد ما مر فيها
لو شك في التأخير في الثانية **والثاني** **والثالث** **والرود** **كالمطر** **ان** **باب** **او** **بلا** **الثوب** **لوجود**
منابطة فيهما حينئذ بخلاف ما اذا لم يزد وبكذلك ومشتق ما نوع اخر
لم يرد نعم ان كان احدهما قطعاً كما راى الحنفى منه حاز الجمع على ما صرح به
جمع **والاظهر تخصيص** **الرخصة بالمصلى جماعة** **عند** **وغيره** **بعد** **عن**
جملة بحيث **يتأذى** كما لا يحتل عادة **بالمطر** **في** **طريقه** **لان** **المشقة** **انما** **تجد**
حينئذ بخلاف ما اذا انتهى شرط من ذلك كان يصلى في بيته منفردا او جماعة
عسى المصلى في كن او قرب منه او يصلى منفردا بالمصلى لا تنفك الثاني
فيما عدا الاخرة والجماعة فيها فلا ينافيه جمعه صلى الله عليه وسلم مع
ان يبيت ازواجه بحسب المسجد لانها لم تكن كذلك بل اكثرها كان بعيدا
عنه فلعلة كان فيه حين جمع على ان للامام ان يجمع لهم وان كان مقبها
بالمسجد ومن اتفق وجود المطر وهو بالمسجد ان يجمع ولا احتياج الى صانع
العصر او العشاء جماعة وفيه مشقة عليه سوا اقامه رجوع ثم عاد ولا
يخفى الجمع بخي وحل ومرض وقال كثير من المجوز واختير حواره
بالمريض قد جاز وتأخير او برأى الارفق فان كان يزداد مرضا كان كان يحرم
وقت الثانية قدمها بشرط جمع التقديم او وقت الاولى اخرها بنية الجمع
وعا الغممة ما قررته ان المرض موجود وانما التفصيل بين يادته وعدمها
عادة يدل فع ما قيل في كلامهم هذا جواز لغاي الرخصة قبل وجود سببها
اكفأ بالعادة وقضيتها حل العطر قبل نفي الحي على العادة وعلله الحنفية
بانه لو صير طحها لم يستمر بالطعام لا شغل البدن ونظيرة نذبل لفظ
قبل لقاعدوا اذا اضعمته الصوم عن القتال انتهى وضبط جمع متأخرون
المرض هنا بما قدما يشق معه فعل كل فرض في وقته مشقة المشقة المطر
يختل بين ثباته وقال اخرون لا بد من مشقة ظاهرة زيادة على ذلك بحيث
يخرج الجلوس في الفرض وهو لا وجه على انهما متقاربان كما يعلم مما قدمته
في ضابط الثانية والله اعلم **باب** **صلوة الجمعة**
من حيث ما تقرت من اشتراط امور لصحتها واخرى للزومها وكيفية لادائها
وتوابع لذلك ومعلوم انها ركعتان وكانت حكمة تحفيها من مشقة الاجتماع
بأدب مناب مناب الركعتين الاخرتين وهي باسكان الميم وتثنيها والضم
افصح وتسميت بذلك لاجتماع الناس لها ولان خلقا من صلى الله عليه وسلم

117
لشغال

كحقيقة

جمع فيها أو كونه اجتمع فيها مع جوار في الأرض وهي فرض عين وقيل كتابه
وهو شاذ وفي خبر من رواه كثيرون منهم أحمد بن يونس ومحمد بن أسيد لا يام
واعظمها واعظم عند الله من يوم الفطر ويوم الأضحية وفيه ان فيه خلق
أمر وأهبطه إلى الأرض وموته وساعة الاحياء وفيام الساعة وفي خبر
الطبراني وفيه دخل الجنة وفيه خرج وصح ابن جبار خير لا تطلع الشمس
ولا تغرب على يوم افضل من يوم الجمعة وفي خبر مسلم فيه خلق آدم وفيه
دخل الجنة وفيه اخرج منها وفيه تقى الساعة وانه خير يوم طلعت عليه
الشمس وصح خبر وفيه يحب عليه وفيه مات واخذ احمد بن حنبل من خبري مسلم
وابن حبان انه افضل حتى من يوم عرفة وقيل كثيرون من الخصال ليلته
على ليلة القدر ويردها ان ليلته دليل خاصه فقد من وفرضت مكة
ولم تفرق فيها القدر لعدد لان شعاعها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم
لها من كنفها أو لم يزل قام بها بالمدية قبل الهجرة اسعد بن زرارة يروي
على ميل من المدية وصلاتها افضل لصلوات **أما تعبد** أي يجب عبادة
على كل مسلم كما علم من كلامه أو كتاب الصلوة **مكلف** أي ما لا يخفى على كل مسلم
كما علم من كلامه ثم منع من عزل عقله فتلزمه كغيرها فيخصها بظهر وان كان
غير مكلف وذكر ان لم يختصها بقرطية لقوله **ذكر جرحه** بمحلها أو
يجمع منه النداء **بلا مرض وخوة** وان كان اجبر على ما لم يختص به
العمل بغيرته كما هو ظاهر وذلك للخبر الصحيح الجمعة حق واجب على كل
مسلم في جماعة إلا لضرورة أو ملة أو صبي أو مريض فلا الجمعة
غير مكلف ومن الحق به ولا على من فيه رق وان قل كما يأتي وامرأة وخوة
ومريض للخبر لكن يجب من الصبي لها كيفية الصلوة ان كان مريضاً
فان يادرك في حضورها أو تجوز في بذلها حيث لا تثبت ان حضورها
كما علم مما مر أو لصلوة الجماعة وكذا أمر بصل طاعة وصا بطة ان يلحقها
مشقة كمشقة المشي في المطر أو الوحل وان نازح فيه الأذري ونازح في
في قوله وخوة وقاله في المطر لها فائدة واجاب غيره بان المراد به الأذى
المخصوص في ترك الجماعة ورد بانه ذكرها عقبها ويرد بان هذا نص في
ما خرج بالضايط كقوله ومكاتب إلى آخره وحاصله انه ذكر الضابط في
ذكر اقرابه المرض لانه منصوص عليه في الخبر وما قيل به من جهة الاعتدال
أو القياس بقوله وخوة فمبين بعض ما خرج به لا هيئته ومنه ما خرج به
الخو المبهمة مما مثل المقيس كما لم يقس عليه وهو قول بالليل واستشكله جمع
مريض في ترك الجماعة مما يمكن محبة هناك كالتجريح بالليل والعين عام
بان من ترك الجموع وبعد ترك الجمعة به وبانه كيف يلحق فرض العين عام
سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستند في قول ابن عباس رضي الله عنهما
للجمعة فرض كفاية ونجاء ما اشرت اليه انما وهو منع قياس الجموع
على الجماعة بل مع بالنص ان من اعذارها المرض فالحق بانه ما هو في الجموع

أي

لا

ما مشقة كمشقة أو أشد وهو ساير اعذار الجماعة فانضح ما قالوه وبان
كلام ابن عباس فهو ما سلوه لانه الدليل لما ذكره ومن العذر هناك لو تيسر
المأ الطهر محل النجس ولم يجد ما لا يحضره من نجس من طهر لغيره ولا يفسد
نظرة عنها لان في تكليف الكسيف جليل من المشقة مما يزيد على مشقة كثير
من الاعذار ومن العذر هنا كلف غيره عليه ان لا يصلها بالاحتياط عليه
اخرج اليها لكن الخلو في عليه لم يثبت ذلك لان في تجنيبه جليل مشقة
عليه بالحق العذر لم يثبت له فإبرار كذا ليس مريض بل اولى وايضا
والضايط السابق يشمل هذا اذ مشقة تجنيبه أشد من مشقة نحو المشي
في الرجل كما هو ظاهر وليس ذلك عذرا لان ما ذكرته بالحلف في هذا
قد نسب فيها إلى روافد ايراني كل محتمل ولعل الاو اقرب ان عذر
في طه الباعث له على الحلف لشهادة قريبه **ولا على كتاب** لانه عذر
ما بقي عليه وهو وقبل يجب عليه **وكتد من اعطه** وفيه لاجمعة عليه ولو
في نوبته **على لعمري** لعدم استقلاله وعطفها مع عدم وجوب الجماعة
عليها ايضا لستير ان الخلاف في المبعوض وكذا المكاتب كما مر وان كان المقتن
مصرحاً انه لا خلاف فيه **ومن جعت** ظهوره من لاجمعة عليه **صحت جمعة**
لما قيل تعبد اصله باجرائه أصوب لا شعارة باسقاط القضاء بخلاف الصحة
التي وهو ممنوع بل هو مقرر في الاصول **وله** أي من لا تلزمه **ان الصلوة**
تغيره لا يستلزم الترتيب وليس في محله لان الكلام في المعذور والذي لا تلزمه
وهو صريح في ان له الترتيب من اصله فيتحيل عدم ذلك الاستلزام بحجب وحاصل كلامه
ان جواز الترتيب من اصله للمعذور ولا تقضي فيه وأما التفضل في الانصراف بعد
الحضور **من جامع** يعني من محل اقامتها واثر الجامع لان اغلب اقامتها فيه
قبل الاحرام بها لا بعد لان نقصه المانع لا يرتفع بحضوره **لا المرض وخوة**
ممن عذر عن ركعتي ترك الجماعة ولو اكل كربة كما شمل ذلك فنضر الحاضر من
به محتمل أو سهل أو آله بنوقى ربحه **بصرفه** **في الوقت** لزوال **ان دخل**
المشقة بحضوره **لا ان من مرضه** **بالتصاير** لعلها فيجوز انصرافه مالم
تقر الا اذ انفاحش ضرورة بان زاد على مشقة المشي في الوحل زيادة لا تخفى
عادة فيما يظهر فله الانصراف وان احرمها ما قبل الوقت فله الانصراف مطلقا
ولو اعني لا يجد قايدها شمله اطلاقهم وان حرم انصرافه بعد دخول الوقت اتفاقا
واستشكل ذلك السبكي ونفعه لا سنوي ولا ذري بانه يبيح في ان يمشي على المطر
لم يفرقه عن انصرافه كما يحسب السبكي قبله على بعد الدار ونجاء بان بعد الدار
يؤثر ذلك فان قلت فلم فرق فيه بين دخول الوقت وعدمه مع زوال المشقة
قبله لانه عذر له بخلاف الخطأ بعد كونه الزاميا لا اعتناط له
وترد الأذري في ان حرمها بغير اذن سيده ونضر بغيرته ضرر لا محتمل

قال السبكي

قال

والذي يتجه انه ان ترتب على عدم قطعه قوت كما للسيد قطع كالحق القطع
لا نقاد ما الفخو انيس فلا تنفي **في ظاهر كلامهم** انه لو كان الدعوى
من نحو المرضي بحال لم يلزمهم اقامة الجمعة فيه وان جوزنا تعدد اقامتها
بهم وليس كما لو حضر المريض مع غيره لان امانع مشقة الحضور وقررت
مع كونه تابعاً لهم ومتملاً مشقة الحضور واما مسيلتنا فليس فيها ذلك
انهم محال واحد كما تقرر ويؤخذ من ذلك ترجيح ما قاله السبكي انه لو اجتمع في المجلس
ان يعين لم يلزمهم بل لم يلزمهم اقامة الجمعة فيه لقيام العذر لهم ولان
لم يعين في من اقامتها في حبس مع ان حبس الحاج كان يحتمل فيه العدد الكثير
من العلماء وغيرهم فقولنا لا نسوي القياس لانهما تلزمهم لجواز التعدد عند عسر
الاجتماع فعند تعدد اوله فيه نظراً لان الحبس عذر مسقط عنه يندفع قوله
ايضا يلزم الاما لان ينصب من يقيم لهم الجمعة انتهى ولو قيل لولم يكن في الله
غيرهم وامكنهم اقامتها بمحلهم لم يلزمهم لانه لا تعدد دهنه والمجلس
اذا منع وجوب حضور محلها وقول السبكي المقصود من الجمعة اقامة
الشعائر لا ينافي ذلك لان اقامته موجودة هنا الا ترى ان الاربعين لو اقاموها
في خويبيت واغلقوا عليهم بابها صحت وان فوته على غيرهم كما يعلم مما ياتي
في تلزم الشيخ الهرم والزم يعني من لا يستطيع المشي وان لم توجد حيلة
الهرم وهو اقصى الكبر والزمانه وهي لا يتلى والعاهة **ان وجد مركب** ولو
ادميا لم يزره ركو به كما هو ظاهر باعارة اي لامة فيها بان ينفذ النفقة
جدا فيما يظهر ويحتمل انه في الادبي لا فرق اخذاً مما ياتي في بذل الطاعة المقصود
في الحج وعلوه باعتبار المساحة بالارتفاع بيد ان الغير ما لم يعتد به في طهر
وقد يفرق بان الحج له اكثر لانه لا يجب في العمل لامة ولا يجوز عند احواله
باجرة مثل وجدة فاضله عما يعتد به في الفطرة كما هو ظاهر **ولم يشق الركب**
عليه كما مشقه المشي في الوحل اذا ضرر **ولا على جرد قايه** ولو باجزة مثل
ذلك فان فقده او وجده باكثر من اجرة المشي او بها وفقد ما او لم تفصل عما
لم يلزمه وان اعتاد المشي بالجمع كما قال الجمع منهم المصنف في تعليق على
التبعية خلافا لآخرين وان قرب منه الجامع خلافا للادري لانه لا يفرق
حفره او لصدمة دابة فينظر بذلك **والقول القوي** مثلاً **ان كان فيه جمع**
نص اي تعتد به **الجمعة** جمعهم شريطة الوجوب ولا نقاد لانه بان يكون
اربعين كالميلين مستوطنين لم يلزمهم الجمعة خلافا لابي حنيفة رحمه الله
لاطلاقهم لادله بل يلزمهم عليهم تعطيل محالهم من اقامتها والذهاب
اليها في بلد اخرى وان سمعوا النداء خلافا لجمع راء الضم اذا سمعوا
يخبرون بيزاي البلد من سواها **او ليس فيهم جمع** كذلك لو بان مجتمع بعض
من يتعد به منها كما هو ظاهر لكن **لغيرهم** يعني معتدل الجمع منهم اذا
اصبح اليه ويعتبر كونه في محل مستقر ولو تعدد ايام من اخر طرف عالي بل
الجمعة كما هو ظاهر صوت عال عرفاً من مؤذن بلد الجمعة اذا كان مؤذناً

كما

فانقضى علو الصوت في بقية الايام وان لم يكن عال سوا في ذلك لبلد الكثير لخل
والشجر كطيرستان وغيره كالانفا قد رايه بلوغ بتقدريز والامانح كما صرح
به قوله **في هذه الاصوات** والراح **من طريق** **بهم** **بلد الجمعة** **لهم**
لغير الجمعة على من مع النداء وهو ضعيف لكن له شاهد قوي كما بينه البيهقي
والا **ليكن** فيهم اربعون ولا يلغصص صوت وحده في هذه الشروط **فلا**
تلزمهم لعذرهم واقهرهم قولنا ولو تعدد ايام لولم تلزمهم بقوله جبر وسعوا
ولو استوت لم يسمعوا او اخفضت فلم يسمعوا ولو استوت سمعوا وجبت في الثانية
دون الاولى نظر التقدير الاستوى بان يتقدريز والعالى وطول المقتضى
مسامحة البلد النداء او من حضر والعبد الذي وافق يومه يوم الجمعة الانصراف
لوجه قبل دخول وقتها وعدم العود لها وان سمعوا تخفيفاً عليهم ومن شمر
لولم تحضر والزمهم الحضور للجمعة على لوجه ولا تسقط بالسفر من محلها
لما سمع اهلها النداء مطلقاً عند جملة لانهم لم يسمعوا منها **وتعذر على من**
لهم **الجمعة** وان لم يتعد به كفيلاً يجوز له القصر **السفر بعد الزوال**
لدخول وقتها **ان يمكنه الجمعة** اي يتمكن منها ان يغلب على ظنه ذلك وهو
من اد المجوع بقوله يشترط عليه با در اكها اذ كثير اياما يطلقون العلم ويريدون
الظن كقولهم يجوز الاك من مال الغير مع العلم برضاه ونحوه القضاء العلم
في طريقه او مقصده كما باصلا وحذرة لفهمه مما قبله وذلك لحصول المقصود
وفيه صلاح التجيز هنا بحثاً عما اذا لم تبطل سفره جمعة بله بان كان تمام
الاربعين وكأنه اخذ مما امر انما من حرمة تعطيل بلدهم عنى لكن الفرق
واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر فان فريضة سفره
لغير حاجه اجته ماقاله وان تمكن منها في طريقه اما اذا لم يغلب على ظنه
ذلك فان ظن عدمه او شك فيه فلا يجوز سفره **او يتضرر بخلفه عن الزم**
طافوا لا يحرم ان كان سفره غير سفر معصية دفعا لصحة وقضيته ان
يحد الوضوء غير عذر وهو متخير وان صوبه لاسنوي ونحوه ان الزم
اعتباره واداه باخه لا يحل السفر للمساكين جليل لوصف الفرقان هناك ولا
لها ولا يستلزمه الا عن الجمعة بل كل ضيق في نفسه ومعناه انه لا يخاطب
بالظن ما دام مخاطباً بالجمعة بل يعتد بعذرهما لانه لا يخاطب
اذا لم يحل الا بخطا بحد يد فاولى اذا اخر غايته ان الشارح جعله جليل
فرض الوقت لتعذر فرضه لا وافق هذا يعلم ان قولهم لا ياتي با يقتضى ظن
فيه يجوز وان ارفع في قوله جمع صحيح ما علم مما تقرر ان الظاهر ليست
قضايتها **وقيل** **ان الجمعة** في التفصيل المذكور في **المعيد ان كانت**
سفر **امباح** **لا** **الجمعة** **اليوم** **وطنا** **لجلب** **السج** **على** **بوم** **الدار** **من** **حين**
المركب اذا لوجه وظاهره انه لا يلزمه قبله وان لم يدرك الجمعة لانه وان
كان **طاعة** **مندوباً** **او واجباً** **حار** **قطعا** **لغيره** **فيه** **كسبه** **ضعيف** **فلا** **اصوات**
الطاعة **كالمباح** **والله اعلم** فيحرم نعمان احتاج السفور لا در ان نحو وف

الجمعة

لهم

لأنه لو كان السفر من غير ضرورة لم يلزمه الجمعة

عرفه اوله انما دخوما الى اسير جاز ولو بعد الزوال بل يجب لا نقاد الاسير ونحو
كقطع الفرض لذلك ويكره السفر ليلة الجمعة لما روي بسند ضعيف جدا
من شافر ليلتها دعا عليه ملكه اما امسا فز طعصية فلا تسقط عنه الجمعة
مطلقا لانه في حكم المقيم كما علم من الباب قبل هذا وحيث حرم عليه السفر هناك
يتخصص ما لم تفت الجمعة فيحسب ابتداء سفره من الان كما هو شرع ومنه
عليه وهم بالبلد **فمن الجماعة في ظهر جمعة في الاصح** لعموم الاصل الطالبه
لجماعه اما من هم خارجا فتنسب لهم اجماعا **وتحفظ** كما اذا نذر ما
خفي عذرهم ليل ليلتهم بالاربعه عن صلاة الامام ومن شره اظهرا
عند جمع بخلاف ما اذا كان ظاهرا اذ اظفمه **وبند** **من امكن** **ولا**
عذر **كمن** يرجو العتق ومريض يتوقف الشفا وان لم يظن ذلك **فمن**
الحال **الياس** **من ان رآك الجمعة** بان يرفع الامام رأسه من ركوع الثانية او يكون
عمل لا يصل منه محل الجمعة لا وقد رفع رأسه منه على الوجه رجا التحصيل
فوض اهل الكمال لهم لو اخر وهاجتي بقى من الوقت قد لا يربح ركعات لو
تأخير الظهر قطعا كما قاله المصنف لا يشكل ما هنا بقوله لو احرر بالظهر
قبل السلام ولو احتملا لم تصح لان الجمعة ثم لازمة له فلا ترسخ الا بيقين
بخلافها هنا ومن شر قالوا لو لم يعلم سلام الامام احتياط حتى يعمل تلبية
اربعون كاملون ببلد علم من عادتهم انهم لا يقيمون الجمعة فصل لمن نذر ما
علم ذلك ان يصلي الظهر وان لم يبا من الجمعة قال بعضهم نعم اذ لا اثر للترسخ
وفيه نظر بل الذي يتجه لا لانها الواجب صاله الخطاب بها يقينا فلا يخرج
عنه الا بالباس يقينا وليس من تلك القاعدة لانها في متوقع المعارض متيقنا
وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا بيقين الباس منها فترسخ
صحو ابدل كحيث قالوا لو تركها اهل بلد لم يصح ظهرهم حتى يضيق الوقت
عن واجبا الخطبتين والصلوة ولو صلى الظهر ثم زاد ركعة وامكنه الجمع لم
تكرمه بل تشر له الا ان كان خشي واتضح بالذكور قتلته **وبند**
وهو من لا يمكن ان عذره **كالمراة والزمن** العاجز عن الركوب وقد عذر على
عدم فعل الجمعة وان يكن **تعيها** اي الظهر لها فظه على قصيلة او الوقت
لو عزم على انه ان تمكن او شغل فعلها فبسن له تأخير الظهر للباس منها ولو
فانت غير الموعود ورايس منها لزمه فعل الظهر فور الان العصيان بالظاهر
هنا شبهه بخروج الوقت واذا فعلها فيه كانت اذا خلافا لكن بين لان الوقت
لا يضر لها **والصحيح** **من شرط** اي شروط غير **من الخمس** **شروط** **خمس**
وقت الظهر بان يبقى منه ما يسعها مع الخطبتين للاتباع رواه البخاري وعنه
جوز الخلفا الراشدون فمن عذرهم ولو امر الامام بالقيام دونها او عذر
فالقيام وجوب امتثال امره **ولا يجوز** الشروع فيها مع الشك في سعة
الوقت اتفاقا **ولا تقضي** اذا فاتت **جمعة** بالنصب كفساد الفجر على ما قيل ولا
انقاما فيه بل ظهر والفا في ما في اكثر النسخ وفي بعضها ان لا يوجز بالوقت

شبهة

منه ما صححه
الجمعة

لا وان عدم القضاء لا يوجب من اشتراط وقت الظهر لان بينها واسطة
وهي القضاء في وقت الظهر من يوم اخر وكذا بان هذا انما يتأتى على ان
المراد بالظهر الا عام من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها
وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما افاده السياق وحديثه قاله
صحيح كما هو واضح **فلا صافا** الوقت **عنها** اي عن اقل مجزي من خطبتها
ورفعيتها ولو احتملا **صافا** **الظهر** كما لو فات شرط القصير لم لا عام ولو شهد
فنهاها ان بقي الوقت والا فالظهر صحت بنية ولم يضر هذا التعليق لامتداده
للاصل بقا الوقت فهو كنية ليلة ثلاثي رمضان صوم عدان كان من رمضان
كذا حرم بعضهم وفيه نظير بل لا يصح لانه ان اراد ان هذا التعليق لا ينافي
صحة نية الظهر سواء بات سعة الوقت ام لا بطله وجود التعليق لما نزع الحزم
من غير ضرورة لان الشك في سعة مانع لصحة الجمعة ويتعين الاحرام بالظهر
وحديثه فليس للتشبيه بحسب الصوم صحيحا او صحة نية الجمعة ان
بات سعة الوقت كان مخالفا لكلامهم فان قلت لم يمنع الشك هنا نية
الجمعة ولم يعمل بالاستصحاب وعمل به في رمضان قلت لان ربط الجمع
بالوقت اقوى من ربط رمضان بوقتة لانه يقضي بخلافه ايضا فالشك
هنا في تقاوقت الفعل فانزول دخول وقته فلم يوش **وبند** **الوقت**
يقينا **او ضنا** **وبند** **من** **او** **لو قبل** **السلام** **وان كان** **ذلك** **بأخبار** **عدل** **على**
الوجه **وجز** **الظهر** **وفات** **الجمعة** **لا** **متناع** **الا** **ببند** **الجمعة** **خروج** **وقتها** **ففات**
بقواته **كالج** **ولم** **يوش** **هنا** **الشك** **بخلافه** **فيما** **مر** **لانه** **ببند** **في** **الابتداء** **ولو** **مد**
فيما **حتى** **علم** **ان** **ما** **بقي** **منها** **لا** **ما** **بقي** **من** **الوقت** **انقلت** **ظهر** **من** **لان** **وليس**
لظيرة **مالوا** **حر** **مصلوة** **وكانت** **مدة** **الحف** **تنقضي** **فيها** **وحلف** **لياكلن** **ذا**
الرعيف **غدا** **فاكله** **اليوم** **لا** **تحت** **حالا** **على** **ما** **بقي** **لان** **الاولى** **فيها** **فسد**
لا **بقلاب** **فاحتيط** **لها** **وكذا** **الغاية** **لان** **فيها** **الزام** **الذمة** **بالكراه** **فان** **قلت**
لم **كان** **ضيق** **الوقت** **هنا** **ما** **نفا** **من** **لان** **تعاقد** **بخلاف** **ضيق** **مد** **الحف** **قلت** **يفرق**
بان **المبطل** **لا** **لا** **انقضا** **وهو** **يوجد** **في** **ادنى** **لحظة** **فلم** **يعتبر** **ما** **قبله** **وهنا**
الضيق **وهو** **يستند** **على** **الظن** **ما** **قبل** **الانقضا** **فاذا** **التحقق** **البطل** **وحيث** **انقلت**
ظهر **احمالا** **استمر** **فيها** **بنا** **على** **ما** **مضى** **لا** **فما** **صلا** **وقت** **واحد** **وان**
كانت **كل** **مستقلة** **اذ** **الاصح** **الفاصلوة** **على** **حيالها** **كما** **مر** **فتعين** **بنا** **اطول** **لها**
على **اقصر** **هما** **تنزى** **بل** **لها** **منزلة** **الصلوة** **الواحدة** **كصلوة** **الحضر** **مع** **السفر**
كما **مر** **وفي** **فوق** **لا** **يجب** **لا** **استمر** **فيها** **بل** **يجوز** **قطعها** **وفعل** **الظهر** **استساقا**
لا **اختلاف** **لها** **خروج** **وقتها** **ويرد** **بان** **مثل** **هذا** **الاختلاف** **لا** **يجوز** **القطع** **لوي**
الحصري **ورخصا** **كها** **قضا** **وهذا** **قارق** **ما** **بقي** **من** **جواز** **قطع** **المسوقة** **وقيل**
يجب **ويبطل** **ما** **مضى** **والمسوق** **المدر** **ركعة** **كغيره** **اي** **الموافق** **في** **انه** **اذا**
خرج **الوقت** **قبل** **الميم** **من** **سلامة** **لزمه** **اقامها** **ظهر** **سواء** **كان** **معذورا** **في** **السنة**
او **كما** **اقتضاها** **اطلا** **فهم** **ولا** **نظر** **لكون** **جمعة** **تابعة** **لجمعة** **صحيحة** **لان**

منه ما صححه
الجمعة

لا يشعه

عاشق و مستم

الوقت لهم مشروطا فلم يكن هذه التبعة الضعيفة وسرهم لو سلم
 الامام وحده او بعض العدد المعتبر في الوقت والبقية خارجة بطلت
 صلوة المسلمين في الوقت لانه بان خروجه قبل سلام الاربعين فيه ان
 جمعة سوا قصر المسلمون فيه بالتأخير ام لا كما اقتضاه اطلاقهم لان الخط
 فوات شرط وقوعها من العدد المعتبر فيه وهذا موجود التخصيص وعدم
 ويؤيده انه لو بطلت صلوة واحد من العبد بسلام البقية بطلت صلوة
 لفوات العدد قبل سلام الجميع وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الامام فانها
 تقع لجمعة على المعتد بان الجماعة فصحت مع الحدث في الجملة كصلوة
 فاذا الطهارة ولا كذلك خارج الوقت فكان ارتباطها به التزمه
 بالطهارة ويحت الاسوي انه تلتزمه مفارقة الامام في التشهد ويقصر
 على الواجب في المصلحة الجماعة لا بد لك ويوجد منه ان امام المؤمنين
 الزايد على الاربعين لو طول التشهد وخشوا خروج الوقت لم يقصر
 مفارقتة والسلام تحصيل الجماعة لهم ما يحتج به انما ياتي على ما اعتاده
 انه لا يشترط في ادراك الجماعة بركوع الثانية بقاؤه معه الى ان يسلم العبد
 خلافة كما ياتي **وقيل انها جمعة** لانه تابع لجمعة صحيحة **الناجاة**
تقام في خطبة ابيه التعيين لبنا والجمع للغالب في نحو الغيران والسراري
 في نحو الجبل كذلك والبنا الواحد كاف كما هو ظاهر **وطان الجمع**
 اجماعه بحيث يسمى بالدار او قرية واحدة للاتباع والمراد بالخطبة كما هو
 ظاهر من كلامهم وصح به جمع متقدمون محل معدود من البلاد او
 القرية بان لم يكن من السفر منها القصر فيه نعم افتى الجمال بن الزري
 كسر الباقية ليزر المكان في مسجد خرب ما حوله بجواز اقامتها فيه وان
 بعد البناء عنه فرائض وفيه نظر والوجه ما ذكرناه من الضابط للتصريح
 الام وكلامها به فانها قالا الموضع الخارج الذي انتهى من السفر
 كان له القصر لا يجوز اقامه الجماعة فيه لكن انصر للاولى لجمع بان بقا
 المسجد عامر يصير ما بينه وبين العامر من الخراب كخراب العمران وهو
 معدود من البلد اتفاقا فهو لم يخرج عن ذلك لضابط ويرد منع ان ذلك
 الخراب كمدان العمران لا تخلو عن تخراب تخراب فافتضت الضرورة
 منها خلاف ذلك فان بعدة لا سيما العاشر جعله اجنبيا عن البلد فلا ضرورة
 بل ولا حاجة الى عدة منها وابنية نحو السعف كالحج وقد يلزم مهم اقامتها بغيره
 بان خرجت فاقاموا لعمارتها بخلاف المقيمين لا يحتاجها عملا كالمصل فيه
 قال ابن عجيل لو تعددت مواضع متقاربة وغير كل باسم فلكل حكمة انتهى
 واغابته ان غدا كل من ذلك قرية مستقلة عرفا وقضية قوله هنا في خطبة
 وفيما ياتي باري ان شرط الصحة كون الاربعين في الخطبة وانه لا يصح
 خروج من عندهم عنها فيصح ربطا صلواتهم للجمعة بصلوة امامها بشرط
 وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة يقتضيه ايضا فعلية لو اقتضى اهل

قال في التمهيد على الارشاد
 في بيان صحة التماسه
 ان كان خارج البلد
 انما لا يجوز وهو متفق
 انما لا يجوز الا في حال
 ان يمسى على حاله بعد ذلك
 من البلد فاما اذا غلبت
 فانها اقامة كغيرها
 وانما لا يجوز من غير
 من البلد فيكون

تخلل

لو

حجوا

بل يسمعون او هم يسمعون بالجمعة في بلد وتوفرت شروط القدوة
 جاز في بلد لا في غيره والزركشي اطلقا انه لا يصح خروج الصفوف المتصلة
 من في الابنية الى محل القصر والى قلن في شرح العباب عقبة وهو مقبوس لكن
 الوجة حمل على ما هنا والتبعة اما ينص اليها عالميا في الزايد على الاربعين
 وانقاد جمعة من دوهم اذ بان حدث الباقي تبع الامام خارج عن
 القياس على ان صورة الجماعة المراجعة لم يلزم في الخارج ما ينافيها
 بخلافه هنا فان وجود بعض الاربعين خارج الابنية ينافيها **ولو لا زمر**
اهل الحام الصحرى اي محلا منها كما بصله **ابدا فلا جمعة** عليهم في الاظهر
 لان قبائل العرب كانوا حول المدينة ولم يلزم منهم صلى الله عليه وسلم تخصيص
 ولا يصح منهم محلهم ولو سمعوا الداء من محلهما بشرطه السابقة لم يلزمهم فيه
 تبع اهله اما لو كانوا ينتقلون في الشتاء فلا جمعة عليهم جزما وخارج بالحق
 ما لو كانت خيامهم في خلال الابنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجماعة وتعتقد
 لهم لا لهم في خلال الابنية فلا يشترط كونهم في ابنة **الثالث انما جنتها**
لا تبارها جمعة في بلدتها مثلا وان عظمت لانها لم تنزل في زمرة ماله
 عليه وسلم ولا في زمن الخلفاء الراشدين الا في موضع واحد وحكته ظهور
 الاجتماع المقصود فيها **الا اذا كبرت** ذكره ايضاح اذ المداراها هي على قوله
وعمر اجتمعتهم بقينا وسياقه تخمّل ان ضمير اجتماعهم لا هل البلد الشامل
 لمن يلزمه وترا وانما من تعتقد به لا غير وكلها بعيد والذي يتجه اعتبار من
 اغلب فعلهم لها عادة وان ضابط العسرا ان يكون فيه مشقة لا تخمّل عادة
في مكان واحد منها ولو غير مسجد فتجوز الزيادة بحسب الحاجة لا غير قال
 في الاقوال وحدث اطراف البلد وكان بينهم قتال والاول محتمل ان كان
 البعيد محل لا يسمع منه نداؤها بشرطه السابقة وظاهر ان كان محل خروج
 منه عقبا لم يلزم بل كماله لانه لا يلزمه السعي اليها الا بعد الجرح كما مر ويجوز
 فان اجتمع من اهل محل البعيد كذلك ريعون صلوا الجماعة والاقالظهر
 والثاني ظاهر ايضا فكل قرية بلغت الاربعين يلزمه اقامة الجماعة **وقيل لا**
تنتهي هذه الصورة وتحمّل المشقة لها فقرارها لم يتعد في الزمان الاول
 ومن شرط السعي في الانتصار له نقلا ودليلا وقال انه قول اكثر العلماء ولا
 يحفظ عن صحابي ولا تابعي تجوز تعددها ولم يزل الناس على ذلك الى ان
 احدث المهدي ببغداد حادها **وقيل ان حلال قصر عظيم** يحوج الى سباحة
بين شقيها كانا كبدن فلا يقام في كل شق اكثر من جمعة واعتراضه الشيخ ابو
 حامد انه يلزمه جواز قصر من دخلها الى الاخر بقصد السفر والتزمه
 قابله **وقيل ان كانت قري** متفاصلة **فاصلت** عمارتها **تعددت الجماعة** بغيره
 اي تلك القري استصحب بالحكم الاول **فلا سبقها جمعة** محلها حيث لا يجوز
 فيه التعدد **فالصحيحة السابقة** لجمعتها الشرايط ولو اخبرت طائفة بانهم
 مسوقون باخرى اموها ظهروا والاستيناف افضل ومحلها كما هو ظاهر ان

لم يكتفهم اذ كان جمعة السابقين والالز مهم القطع لادراكها ويعرف
السبق بخبر عدل رواية او معذور كما هو ظاهر كما يقبل اخباره على
المصلي وانما لم يقبل في عدد الركعات خبر العدل لانه لا مدخل له فيه
لا فاطنة على قلب المصلي **وفي قولنا كان السلطان مع الثانية** اما ما كان
او ما هو **في الصحيحة** والا لادى الى تقويت جمعة اهل البلد بمبادرة
مترددة ونائب السلطان حتى الامام الذي ولاه مثله في ذلك وكذا الذي اذن
فيها اما ما يجوز فيه التعدد فتعددت بزيادة على الحاجة فتصح السابقة
الى ان تنهي الحاجة ثم تنقطع الزايدات ومن شك في انه من الاولين او من اللاحقين
او في ان التعدد لحاجة او لا فمنه الاعادة فيما يظهر كما يعلم مما ياتي
فان قلنا فكيف مع هذا الشك بحرارة وهو متردد في البطلان قلنا لا
نظر لهذا التردد لاحتمال ان يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصح لزوم
لان الاصل عدم مقارنة المبطل ان لم يظهر شي يلزم الاعادة **والاعتبار**
التحرر برأى من الامام فان لم يلحقه الاربعون الا بعد احرار اربع المنام
لان بالرائتين الاعتقاد والعدد تابع فلم يعتد وقيل هو المعتد ويدل له
ان الامام لو سلم في الوقت والقوم خارجة فلا جمعة للجميع وبجواب بان
يغتفر للمقيم في السابق لكون الكل في الوقت ملا يغتفر بخلاف الوقت هو
الاصل كما مر **وقيل** سبق الهمزة وقيل سبق **التحالف** هو السلام اي بين الامام
منه من عليكم او السلام كما هو ظاهر وذلك للامن بعدة من مفيد للصلوة
بخلاف التحريم **وقيل** لم يعتد السابق **بأول الخطبة** بنا على ان الخطبتين يدل
عن الركعتين **ولو وقعنا محل** بمتنع تعددها فيه **معا وشك** ووقعنا معا
او مرتبا **استوفت الجمعة** بالاشع الوقت لتدافعها في المعية او اجتماعها
عند الشك مع ان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة ولا اثر
للتعدد مع احدا بالعدل لان الشارع اقام اخباره في نحو ذلك مقام السابقين ولا
لاحتمال تقدم احد هما في مسألة الشك فلا تصح الاخرى لان امداد على ظن
المكلف دون نفس الامر لكن قس مراعاته بان يصار بعد هذا الظاهر **تنبه**
من الواضح انه لا يجوز الاستيناف مع التعدد الا ان علم انه بقدر الحاجة
فقط والا فلا فائدة له وانه ما دام الوقت متسعا لا يصح الظاهر الا ان وقع
الباس من الجمعة اخذ ما مر انفا وان هذه الظاهر هي الواجبة طاهر فتع
للجماعة فيها **في الصحيح** كفاية لاسنة وليس الاذان لها ان لم يكن اذن
قبل والاقامة لها ولا فائدة قوله السابق تسن للجماعة في ظهرهم لان العرس
ثم هو للجماعة وقد وقعت صحيحة مجزئة وان المراد بالفتنة المعية وقوم
على حاله يمكن فيها التبعية وكذا الباقي وقد يقال لو شك بعض الاربعين دون
بعضهم ما حكمه نعم يظهر انه لو اخرج بعض الاربعين عدل بسبق جمعة لم
يلزمهم استيناف لانهم غير شاكين بخلاف السابقين يلزمهم ان امكن شروطه
سبقت **احداها ولم تنع** كان سمع مسافر مثلا تكبيرتين مثلا حقيقتين ومحل

فروع

المتقدم منه منها **او تجبت ونسبت صلوا ظهر** التيقن وقوع جمعة صحيحة
في نفس الامر كنهها غير معلومة لمعينة منها والاصل بقا الفرض في حق
كل من ظهر الظاهر عملا بالاسواق فيها وفي **في قولنا جمعة** لان المفعولين
غير مجزئين **الرابع للجماعة** باجماع من يعتد به لكن في الركعة الاولى بخلاف
العدد لا بد من بقائه الى سلام الكل حتى لو احدث واحد من الاربعين قبل
سلامه ولو بعد سلام من عداه منهم بطلت جمعة الكل وشكل عليه ما ياتي
انه لو كان الاربعون او بعضهم محدثين صحت للامام الاستقلال به
وللمظهر منهم تبعه وقد يجاب بان الذي دل عليه منهم حيث عروا
هنا باحدث وتقر بان ان الفرض هنا انه ظهر بطلا صلوته قبل سلامه
وجنيد في فرق بان العدد ثم وجد صورته الى السلام فلم يؤثر تبين الحدث
الواقع له لما ياتي ان جماعة المحدثين صحيحة حسبا تا وثوابا بخلاف ما هنا
فان خروج احدا الاربعين قبل سلام الكل بطل وجوده صورة العدد قبل
السلام فاستحال القول بالصحة هنا وعليه فلو لم يتبين حدث الواحد هنا الا بعد
سلامه وسلامهم لم يؤثر لانه من جنسيات تلك جنيد فالتفوق في اشتراط
تقدم احرار من تتعد بصحة غيرهم والمنتقول الذي عليه جمع محققون
كابر الرفعة والاسوي وغيرهما انه لا بد منه وحدث عليه في نزع العباب
وردت ما اطال به المستصرون لاسيما الزركشي لعدم الاشتراط لكن ما يوجبهم
ما مر ان احرار الامام هو الاصل وانه لا عبرة باحرار العدد وما ياتي انه لو
بان حدث الاماميين انعقدت للامام فعلم ان من تتعد بهم وغيرهم
تبع للامام وانما جيت انعقدت له لم ينظر للاماميين قبل وعلى الاول لا بد من تأخر
افعالهم عن افعال من تتعد كالاحرام انتهى وهو بعيد جدا لوضوح الفرق
بين الاحرام وغيره كما مر في الرابطة في الموقف بل الصواب هنا عدم اشتراط ذلك
وان قلنا باشتراطه فلو صرح الفرق بين الباين **وشروطها** اي الجمعة كبريا
من الجماعات كالقرب وبينة الاقتداء وعدم المخالفة الفاحشة والعلم بالامام
الامام وغير ذلك مما مر لانية الاقتدى والامامة فالحقما شرطان هنا للاعتقاد
كما مر اذا لم يكن اعتقاد الجمعة مع الانفراد **واختصت** باشتراط امور اخرى منها
ان تقام بالربعين وان كان بعضهم صلاها في قرية اخرى على ما نخته
جمع وقياسه ان المريض لو صلى الظهر ثم حضى حسب ايضا او من الجن كما قال
القنولي ان علم بعد العلم بوجودهم وجود الشروط فيهم وقال الشافعي
رضي الله عنه يعز ردي رويهم محمول على مدعيها في صورهم الاصلية التي
خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقرآن وذلك طاهر ان اول جمعة صليت بالمدينة
كانت بربعين والغالب على احوال الجمعة التعبد وقد اجمعوا على اشتراط
العدد والاربعون اقل ما ورد في الاقضاء من محمل **كثا احرار** كما ميزا
ليخرج السكران بنا على انه مكلف لا فلا تلزم مراد هو لا تنقصهم كما قلنا
فلا تتعد لهم كما ذكره هنا فلا تكرر بخلاف المريض ولو كمل العدد تخشى وجبت

فمنها قولنا

الجمعة

لا إعادة وإن كان رجلا ولو أحرم بالربعين فيهم خشي فأنقض واحد
 وبقي الخنثى لم يتصل كما قاله جمع تبعاً للسلي كما ثبت في الفتاوى
 في وجوده مبطل وهو نوبة الخنثى فلا تضي لان الأصل بقا الفتاوى
 كما أن الأصل بقا الوقت وعدم الفساد فيما لو شكوا فيها في خروجها أو فيها
 أو قبلها في مسح الرأس في الوضوء فتقول بعضهم فبطل في مسألة الخنثى
 إذا لم يصر لها بركة ما قررته من أصله وأما صحتها **مستوطناً** محل إقامتها
 فلا تتعقد بمن يلزمه حضورها من غير المستوطنين لأنه صلى الله عليه وسلم
 لم يقم الجمعة بعرفة في حجة الوداع مع عزمه على الإقامة أياماً وفيه نظر
 فإنه كان مسافراً إذ لم يقم محل أربعة أيام صحاح وعرفه لا أبدية لها فليست
 دار إقامة إلا أن يحجب بأنه لا مانع إلا أن يكون عدم فعلة الجمعة لأسباب
 منها عدم البلية ومستوطنين خروجه من أو باب صلاة المسافر أن منوط
 خارج السور لا تتعقد به الجمعة داخله وعكسه لأنه اعني السور يحلها
 كذلك منفصلتين وافتي سائر فيمن لزمته ففاته وأمكنه أدراكها
 في بلدة لجواز تعدد ما فيه أو في بلدة أخرى بأفها يلزمه ولو لم يجره الظن
 ما دام قادر عليها فمما قلنا في بلدة واضحة وفي غيرها أم لا يتجوز أن
 سمح النداء منها لأن غايته أنه لا بد من الجمعة ببلدة من لا جمعة ببلدة
 وهو ما يلزمه بغيرها أن سمح ندائها بشرطه والمستوطن هنا هو من **لا**
يظن أي يسافر عن محل إقامته **شتاً وأصبغاً الحاجة** فلا تتعقد بمسافر
 ومقيم على عزم عودته ولو كان له ولو بعد مدة طويلة ومن له مسكناً في فيه
 التفصيل الذي في حاضري مسير الحرم نعم لا يأتي هنا اعتبارهم بقرى
 قوى الرجوع إليه للإقامة فيه ثم ما خرج منه ثم موضع إحرامه لعدم تصور
 ذلك هنا وإنما المتصور اعتبار إقامته به أكثر مرات استوت بها ما فيه لا
 ومحاجر ولده فإن كان له بكل أهل ومال اعتبر ما به أحدهما دائماً أو أكثر
 أو لو أحدهما أو أكثر المال اعتبر فيه لأهل فإن استويا في كل ذلك تعقدت
 به في كل منهما فيما يظهر ولا يأتي نظير هذه ثم لتعذر ثمة ذكره بنا فيه ما
 لا توارى فيهم لو كانوا محل شتا وأحضر صفاً ثم لم يكونوا مستوطنين جواً
 لأن محل هذا فيمن لم يتوطنوا محليين معجبيين ينتقلون من أحدهما إلى الآخر
 ولا يتجاوزون وفيما إلى غيرهما بخلاف من توطنوا محليين لكن اختلف حالهم في إقامتهم
 فيهما فإن التوطن بهما أو أحدهما بباط عايناً به التوطن في حاضري الحرم وفي
 الجلال البليتي في أهل بلدة يفرقون في الصيف في مساكنهم في حاضري الحرم
 عنها ولو سافر أقصر لم تتعقد لهم وإن خرجوا عن مساكنهم فقط وتركوا
 بها أموالهم لم يكن هذا ظناً لأنه السفر فتلزمهم ولو فمما خرجوا إليه إن
 من الخطأ والالزام فيهم فيها ومما قاله في خروجهم عن مساكنهم ظاهراً في
 وتركوا أموالهم فليس يقيد وفي سفرهم إن أراد به أيضاً لا تتعقد لهم
 في مصابهم فواضح نعم يلزمهم أن أقامت فيها الجمعة معتبرة أو في بلادهم

سألك

لو عادوا إليها فليس يصحح لا خروجه عن الحاجة لا يمنع استيطانهم
 لها إذا عادوا إليها كما يصح به أمين وأما تسقط عنهم الجمعة لعدم
 سمعوا النداء ولم يخشوا على أموالهم ولو ذهبوا الجمعة لزمتهم مطلقاً والفتاوى
 في بلادهم ولو أكره الإمام أهل بلد على سكنى غيرها فامتنوا الكثرة منهم
 عارمون على الرجوع لبلدهم متى أنزلوا كراهة لم تتعقد لهم في الثانية بل تتعقد
 لهم في الثانية بل تتعقد لهم في الأولى لو عادوا إليها كما هو ظاهر ولو خرج بعد
 الجراهل البلد كلهم الحاجة كالصيف وأمكنهم إقامة الجمعة بوطنهم فهل
 يلزمهم السعي إليها من حين الهجرة لأنه يحرم عليهم أن يعطوها كما مر أو ينظر
 في محلهم فإن كان يسمح أهل البلد أن يلبسهم ثم يتعقد ما مر أنه في حكم بعض
 أجزاءه والأفلا محل نظر والأول أحوط قال الأسوي ومن تبعه وهذا الشرط
 لا يفي عنه قوله أو طائفة المجمعين فإن ذلك شرط في المكان وهذا في الأشخاص
 حتى لو أقامها في محل الاستيطان أربعين غير مستوطنين لم تتعقد لهم وإن
 لم يمتهم انتهى ويرد بان هذه الصورة خارجة بقوله المجمعين لأنه في هذه
 الصورة لغير المجمعين ويحجب بها وإن خرجت به إلا أن ذلك خفي أن المحتمل
 أن المراد بالمجمعين مقيموا الجمعة وإن لم يكونوا من أهلها فاحتاج لبيان
 هنا مع ذلك فيؤيد لا يستغنى عنها منها اشتراط التكليف والحريه وعلمها من
 في التيمم أنه لا بد من اعتناص صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وإن لم أر من صح به
 في غير فاقول الطهورين وسيعلم مما سيأتي أن شرطهما أيضاً أن يسمعوا أركان
 الخطبتين وإن يكونوا قراءاً أو ميامين متخدين فيهم من حسن الخطبة فلو كانوا
 قراءاً أو أحداً منهم فأنه أي لم تتعقد لهم الجمعة كما افقي به المقيول لأن
 الجماعة اشتراطها هنا للصحة صيرت بينهما ارتباطاً بين صلاة الإمام
 ولما مورفصاراً كقنداقاري بأجي وبه يعلم أنه لا فرق بينهما إن يقصر
 لا في التعلم وإن لا وإن الفرق بينهما غير قوي لما قرر من الارتباط المذكور على
 الرقعة لا يحسب من العدد لأنه إذا أمكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطله
 والأفلا إعادة لازمة له ومن ثم أمته لا يحسب من العدد كما مر أيضاً فلا نص في إرادته
 هنا وفي الفتاوى الجمعة أربعين آخرين وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة شروطها
 لأنه عدم صحة جمعهم ولو كان في الأربعين من لا تعتد وجوب بعض الأركان كخفي مع
 حسابه من الأربعين وإن شك في اثني عشر بجميع الواجب عندنا كما تصح إمامته بما مر
 ذلك لأن الظاهر ترقية الخلاف بخلاف ما إذا علم منه ففسد عندنا كما هو ظاهر مما مر
 لبطان صلاته عندنا ثرياً في الحاد من مقتضى كلام الشيخين أن العبرة بعقد
 الثاني ما ما كان أو ما موروما وهو صحيح فيما تقرر **والصحيح انعقادها بأربعين**
أربعة أركانهم على ما مر كما لهم وأما سقوط عنهم رفقاهم **والصحيح أن الإمام**
العدد المعتد ولو تسعة وثلاثين إذا كان الإمام كاملاً والافتراض من أن الضابط
 النص **وبعضهم في الخطبة لم يحسب المنعول** من إركاها في غيبته لا اشتراطاً

وم
على الكراه
الإمام

كالإمام

استماعهم لجميع الركعات **و يجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل الموعود**
عرفوا ان الفضا الغيرة على السير لا يقطع الموعود نظير ما مضى في الجمع وغيره
وكذا يجوز ما السجدة على الخطبة ان الفضا بينهما وعادوا قبل طول الفصل
عرفوا كذلك فان عادوا في صورتين بعد طول عرفا وضبط جميع ما يزيد
على ما بين السجدة والقبول في البيع بعد جدا ولا وجه ما قلناه من الضبط
بالعرف الاوسع من ذلك هو ما ابطال الموعود في جميع التقديرين لايتراعى
صحيح به وسبقه اليه القاضي ابو الطيب وابن الصلاح اطلق اعتبار العرف
ويتبع ضبطه منه كما قررته **وجب الاستيفاء في الاظهر** وان الفضا
لحذر ذلك لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم الامتوا ليا وكذا الامم بعده
وان اقتضوا اي لا يربعون او بعضهم عفا رقة او بطلان صلوة بالنسبة
للاولى وبطلان بالنسبة للثانية ما مضى ان بقا العدد بشرط الى السلام
لخلافا لجماعه فانها بشرط في الاولى فقط **في الصلوة** ولم تحرم عقب
انقضاءهم في الركعة الاولى الزعن سمعوا الخطبة **بطلت** الجمع فيتمها
ظهر لان العدد بشرط ابتداء فكذا دوا ما كالموقت فعليه لو تباطى حتى ركع
الامام فلا جمعة وان ادركه قبل الركوع استترط ان يتمكنوا من الفاتحة
قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام
عن اقل الركوع لانهم حينئذ ادركوا الفاتحة والركعة فلا معنى لاستمرار الركوع
جميع الفاتحة قبل اخذ الامام في الركوع الذي وجهته العارة اما اذا سمعوا
فلا بد من اجرامهم قبل انقضاء هذه الساعات لا يصحون مثلهم لا حينئذ
وفي هذه الحالة لا يشرط قكنهم من الفاتحة لانهم تابعون لمن ركعها وفيه
يعلم انه لو لم يدركوا قبل انقضاءهم استترط ادراك هؤلاء هو ظاهر بخلاف
الخطبة اذا الفضل ربعون سمعوا بعضها وحضر الربعون قبل انقضاءهم
لا يكي سمعهم لباقيها ويترقبون الارتباط فيها غير تام بخلاف الصلوة **وفي**
قوله يضل اي ان كان مع الامام لوجود مسج للجماعة اذا غتفر في الروام
ملا يغتفر في الابتداء ونحو بعضهم ان محل اقامتها ظهر اي والاكتفاء اذ لم
يتوفر شروط الجماعة والا كان عادوا لمهم عادتها جماعة واعتدلة غيره
فتا لمن انقضا او قدموا او بلغوا بعد فعلها اقامتها ثانيا بنية تحطية المصلين
بل يلزم المقصود كالمقضيين ذلك انتهى وما قاله فيمن قدموا او بلغوا غلط لقولهم
المذكور اما اذا لم يسمعوها الى اخره وفي المقصودين يرد كالأول اطلاق الاصحاب
انهم يتموا ظهر او يلزم من صحة الظهر سقوط الجماعة وما يورده عدم فعل
الجمعة قولهم لو ادرار ربعون بها محل لا تعدد فيه فانت على جميع أهل البلد فيملا
ظهر لا امتناع الجماعة عليهم واذا امتنعوا لجمعة هناك تقصير المبادرين
بها ومن ثم قيل لهم يربون فاولى في مسئلتنا ونحو بعضهم ايضا انه لو غاب
بعض الاربعين فصولا الظهر ثم قدم الغائب في الوقت لم تلزمهم اعادتها جماعة
كما لو بلغ صبي بعد فعلها او صلى مسافرا الظهر في السفر ثم قدم وطئه قبل اقامتها

دعيل

ويحتمل ان قدمه بعد اجرامهم بالظهر كذلك **تذنب** ما مضى من اشتراط
ادراك الاربعين قدر الفاتحة في الاولى هو ما قاله الامام وصحة صححه
الغزالي وجوز عليه شراح الحاوى وغيرهم وظاهر الشرح الصغير بل يترجح
لاكتفاء اذ اراكم ركوع الامام فقط او سبقه اليه القفال مرة وقال البيهقي ان
المذهب طلبة غير واحد بان ما قيل ان كوع اذ لم يمنع السبق به الركوع فكذا
الجمعة بشرط الجوابي قرب تحريمهم من تحريم الامام اي عرفا ثم هذا
الخلافا هل هو خاص بالخاص بعد الانقضاء او يجري حتى في الاربعين حضرا
بعد اولا ونبأ طول عنه فالوجه جريانه في صورتين ثم لايت ابن ابي الدرمص
بذلك ثم قال فانفرد به كالتفريع وكذا الرازي كما قاله جمع فانه جعل هذا الخلاف
مبنيا على القول بان صلوة الجماعة تبطل بانقضاء انقضاء وقول ابن الرثمة بل
انما فرعه على ان الانقضاء عنه في لا ثباتا يوجب الاظهار الا بطلان كذا نظر
فيه ويرد وان اقتضى كلام الزركشي تقريره بان افراد الامام ولا حتى لحقوق
كأفراد في لا ثبات فان قلنا انه مبطل ثم ابطال هنا والافلا ووجه افراد الامام
بمعنى الصلوة في صورتين قبل بل البطلان في غير مسئلة الانقضاء ولو
لان افراد الامام وجد فيها ابتداء في تلك دوا ما والشروط يغتفر فيها الروام
لا يغتفر في الابتداء كالركعة السابقة في الموقف ورفع الجنازة قبل اتمام المسوق
صلواته ولا من المقر هنا كلام بي فيه ان الكل ثم طواحي لا انقضاء اذ اراكم
ركعة الاولى وانما الخلاف في ان ركعة الفاتحة ثم استنجز من ذلك ما هو مردود
عليه كما بينت ذلك مستوفى في شرح العباب وقلت في اخره فتا هذا المحل
فانه التمس على كثيرين **فصل في صحة الجسد** اتمتعوا بكل من العبد والصبي
والسافر في الاظهر ان من العدد بغيره اي كل منهم لصحته من هو والورد
العدد بغيره كما في سائر الصلوات بنا على الاصح ان الجماعة وفضلها
محدثين خلفا للحديث ومثل ذلك عكسه وهو ما لو بان اما مؤمون او بعضهم
فوات العدد هنا دون ما في المتن لانه متبوع مستقل كما اغتفر في حقه انقضاء
صلوة جمعة من ان يحرموا خلفه وان كان هذا ضروريا **والا** يتم العدد بغيره
فلا تصح جمعهم كما مر **ومن حق الامام الحديث** **راكع** **الحجب** **ركعة** **على**
هذا ما قبله لان الحكم بادراك الركوع اما هو لتحمل الامام عنه القراءة والحديث
لغيره من المحل التحمل وان كانت الصلوة خلفه جماعة **الخامس خطبتان** ما في
الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم لم يصلي للجمعة الا خطبتين **قبل الصلوة** اما ما
المنشد وفارق العبد فان خطبتيه موحوتان عنه للاتباع ايضا وان
هذه بشرط والشروط مقدم بخلاف تلك فانها تكلم فكانت الصلوة اهم منها في التذنب
والشرط بين كونهما شرطا هنا لا اثر بان المقصود منهما التذنب كبر مهمات التصالح

وروي بعضه في كتابه

١٥٢

قوله

الشريعة حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان ما تكرر كذلك لا ينسى
غالبا وجعل شرطاً لتوقف عليه الصحة مبالغه في حفظه والاستمرار عليه
وشرط في النفوس بما يقتضيه العيد من فحراها ورجحها ذلك من مهمات
المندوبات دون الواجبات فان قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضا قلنا العيد
مختلف لان ذلك من عود السرور الحسى وهذا من عود السرور الشرعى لكثرة
ما فيه من الوضائف الدينية ومن ساعة الاجابه وغيرها كما بينته في كتاب
اللمعة في خصائص الجمعة ويورد ذلك طلاق العيد ثم دأبنا واصافته للمؤمنين
هنا غالباً **واركانها خمسة** من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه وقيل سبعا
مران الشك بعد الصلوة او الوضوء في ترك فرض لا يؤثر عدم تأخير الشك في ترك
فرض من الخطبة بعد فراغها وبه يرفع قول الرواية في ثبوت ركعة ولا ان تكون
شكا في انعقاد الجمعة لان ذلك ياتي في الشك في ترك ركعة من الوضوء مثلاً وهو
لا يؤثر **حمد الله تعالى** للاتباع ورواه مسلم **والصلوة على رسول الله**
عليه وسلم لانها عبارة افتقرت الى ذكر الله تعالى فافتقرت الى ركعتين الذي
صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلوة وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجهك
امتك لا تحزن عليهم خطبه حتى يشهد وانك عهدي ورسولي قبل وهذا ما نقل
به الشافعي رضي الله عنه ورد بانته تفر دصيح ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه
وسلم ليس فيها صلوة لان اتفاق السلف والخلف على التسليم في خطبته دليل
لوجوبها اذ يبعد الاتفاق على سنة دأبنا **لفظهما** اي حمد الله تعالى والصلوة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم **تعيين** لانه الذي مضى عليه الناس في عصر
صلى الله عليه وسلم الى الان فلا يكفي ثنا وشكر ولا الحمد للرحمن او الرحيم مثلاً ولا
رحم الله رسول الله او بارك الله عليه ولا صلى الله على جبريل ولا الصمير كصلى الله
عليه وان تقدم له ذكر كما صرح به في الانوار وجعله اصلاً مقيساً عليه واعتمده
الرواية وغيره خلافاً لمن وهم فيه نعم ظاهر المتن تعيين لفظ رسول الله وليس
مراد بل يكفي لفظ محمد واحمد والنبى والحاشر والمآخى والعاقب وخوها ما ورد
وصفه به وفارقاً للصلوة بان ما هنا اوسع ويفرق بينهما وبين الاذان فانه لا
يجوز ابدال محمديه بغيره مطلقاً كما هو ظاهر من كلامهم وهو قياس لتشهد الخلق
اتفاق الروايات في كليهما عليه بان السامعين ثم عبيد حاضرين فابداً له موهم
مخلاف الخطبة والاضافة لخطبه لم يتعين جميع الفاظها فحفظ امرها والاضافة
فالاذان قصد فيه الامتارة للكليات الشرعية التي اتى بما فيها واشتهر اسمها
وهو محمد ليكون اشتهر لتلك الكليات ومن ثم تعين لفظ محمد في تشهد الصلاة
لانه اشبه بالاذان وظاهر كلام الشيخين كالاصحاب تعين لفظ الحمد معروفاً لكن
صرح الحلي بما اقتضاه المتن من اجزاء انا حامد لله وحمدت الله وتوقف فيه
لا درجي لكن جزم به غيره ويكفي ايضا لله الحمد كعليكم السلام قال ابن الاستاذ
واحمد الله وحمد الله وصلى واصلى وخلافاً لما يؤممه المتن من تعين لفظ الحمد
معروفاً ولا يشترط قصد الدعاء بالصلوة خلافاً للمصطفى لانه موضوعه كذا

بعبارة

الله

وما اسرار مداريها حصلت عليه الا ذكره فيها حكاه اكثر ما يحتمل هذا الغرض في قول العالم المصنف احمد في ذكره
فذكر الرمي المحقق في شرحها على قول في الجمع والجمع في الجمع والجمع في الجمع والجمع في الجمع
وحسنه من بعد السلام في الامام والعرابي بغير الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بغير الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
لاننا نقتطع خبره وخبر رسول صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدعى الناس واما الدعاء بالخبر في قول تعالى تكلموا عن الله
والذي وليه حاله في يومنا واليومين والمؤمنين والمؤمنات وكذا في قوله ورد بصيغة الفعل في سياق الاثنان وذلك لا يقتضي العموم
لان الافعال تارة تكون بغير قصد معبر وخاص وهو اهل زمانه مثلاً هي ايها كل عام بطلب في احسن كلام
ودكر المسمى بعد اصد برقا سم العباد في شرحه لم يمتدح في جمع على خطبته ان على ما يشاء قد روي بالاجابة حدير صالح في ما اشرح
وفي هذا الكلام تنبيه على ما استقر من مشروعي الدعاء والكلام عليه لسبب اطراف كثر اخرها ليلطلب من محله وقد يكون حراماً
وصف طلب مستحبات اعتقاد او عادة الانحولي وطلب نفي ما لا شرع على ثبوت او ثبوت ما لا على نفيهم ومن ذلك اللهم
اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لدلالة الاحاديث الصحيحة الصريحة انهم من تعذيب طائفة منهم بخلاف جميع المؤمنين
او جميع المسلمين ذنوبهم على الاوجه لصرفه بغفران بعض الذنوب للكل والبعض فلا منافاة فيه للنصوص وتوقف بعض
فوقها لا على الظاهر بل على القسمة في دينهم وسواء الخلق ونص بعضهم على ان محال المتع من ذكر في غير الظالم المتجر اما يجوز
والكلام مطرد في الاختلاف في جوارس العاصم مع طائفة الناس من

ما رواه

ما تقدم

الوصية بالتقوى لأنها المقصود من الخطبة فلا يكفي مجرد التحذير من الدنيا فإنه
ما أقام به منكر أو شرايع بل لابد من الحث على الطاعة والنهي عن المعصية
ويكفي أحدهما للزوم الآخر **ولا يتعين لفظها** أي الوصية بالتقوى **على الصحيح**
لأن الغرض الوعظ كما تقدر فيكفي **أطيعوا الله وهذه الثلاثة أو كان في كل**
واحدة من الخطبتين لأن كل خطبة مستقلة ومنفصلة عن الأخرى **والرابعة**
لله مفهومة لا كثر نظر وإن تعلقت بحكم منسوخ أو قصة لا بعض آية وإن طال
الحديث مسلم كان صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة في كل جمعة على المنبر وفي رواية
أنه كان له صلى الله عليه وسلم خطبتان يحلّس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس وأما
أنه في بدل الفاتحة بغير المفهومة لأن القصد ثمران لفظ من باب آخر وهذا المعنى
غالب في **أحدها** لثبوت أصل القراءة من غير تعيين محلها فدل على الاكتفاء في أحدها
ومن كوفها في الأولى بل يسن بعد فراغها سورة ق أو ما للأنبياء ويكفي في أصل السنة
قراءة بعضها **وقبل في الأولى** لتكون في مقابلة الدعاء في الثانية **وقيل فيهما** كالثلثة
الأولى قبل لا تحجب لأن المقصود الوعظ ولا تجزي آية وعظ أو حمل عنه معنى القراءة
الشيء الواحد لا يوردي به فرضان مقصودان بل عنه وحده إن قصده وحده
والأمران قصدهما أو القراءة أو أطلق معناه فقط فيما يظهر في الأخيرة ولو اتى بآيات
تشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلوة لعدم آية تشتمل عليها لم تجز لأنه لا يسمى خطبة
الخامس ما يقع عليه اسم دعا أخروي للمؤمنين وإن لم يتعرض للمؤمنات لأن
إيراد الجنس الشامل لمن لنقل الخلف له عن السلف **في الثانية** لأن الأولى خبره البقي ويكفي
خصيصه بالسامعين كرحمكم الله وظاهر أنه لا يكفي تخصيصه بالغايدين **وقيل لا**
وصفه قال ابن عبد السلام ولا يجوز ولا بأس بالدعاء السلطان بعينه حيث لا مجاوزة في
ولاية المسلمين وجوب شهم بالصلاح والنصر والقيام بالعدل ونحو ذلك ووقع
لأبي عبد السلام أنه أفتى بأن ذكر الصحابة والخلفاء والسلاطين بدعة غير محبوبة
ورد بان الأولى فيه الدعاء كابر الأمانة ولا نقاش وهو مطلوب وقد تكون البدعة
واجبة أو مندوبة وقيل بل يتعين الدعاء للصحابة بحجابه مبتدعه أن أمنت الفتنة
وثبت أن أبا موسى وهو أمير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصديق رضي الله عنهما فأنكر
عليه تقديم عمر فنكح إليه فاستحضر المنكر فقال غا أنكرت لقد جئتكم على أبي بكر فبكي
واستغفر والصحابة حينئذ متوفرون وهم لا يشعرون على بدعة إلا إذا شهدوا
لأفواعد الشرع وقد سكتوا هنا إذ لم ينكر أحد الدعاء بل التقديم فقط وكان ابن
عمر يقول على منبر البصرة اللهم أصلي محمدك وخليفتك عليا أهل الحق أمير المؤمنين
قال بعض المتأخرين ولو قيل إن الدعاء للسلطان واجب لما في تركه من الفتنة غالبا
لربعد كما قيل بد في قيام الناس بعضهم لبعض وولاية الصحابة يندب الدعاء لهم
الأخشيبة فتنة وعالم ليس فيهم لا توقف في حرمة الافتنة فيستعمل التورية
ما أمكنه وذكر المناقب لا يقطع الولاء لم يعد به معرضا عن الخطبة وصرح القاضي

الله عن م

١١٤

سكتون

الطرفية من حيث اطلاقه الثانية الشاملة لعموم الناس فلا يخفى ان من حيث العمل
 في الدلالة الامر بان محله ما لم يقطع نظم الخطبة عرفا وفي التوسط يشترط ان لا
 يطلعه يقطع الموالاة كما يفعله كثير من الخطباء الجاهل ونحت بعضهم ان لا يشترط
 في خوف الفتنة غلبة الظن راد بذلك اشتراط المصنف له في ترك ليس السواد
وقد اختلف في اي الاركان دون ما عداها **عريضة** للاتباع نعمان لم يكن فيهم عريضة
 ولم يمكن تعلمها قبل صديق الوقت خطب منهم واحد منهم ولم يعلم عصولا لهم ولا يعرف
 على كل منهم فان مضت مدة امكان تعلم واحد منهم ولم يعلم عصولا لهم ولا يعرف
 لهم بل يصلونها الظهر وتقليظ الاسنوي لقوله في روضه كل هو الغلط فان التعلم
 فرض كفاية يخاطب به الكل على الصحيح ويسقط بفعل البعض وفادتها بالعريضة
 مع عدم معرفتهم لها العلم بالوعظ في الجملة قاله القاضي ونظر فيه شارح عماد
 واما شرطه اعني القاضي فهم الخطيب لا ركضا فمردود بانه يجوز ان يكون وان
 لم يعرف معنى القراءة وسواء في ذلك من هو من الاربعين والاربعين عليهم ويشترط ان
 الخلف الا في قريبا كونهما **عريضة** **الاركان الثلاثة** **الاول** قبل الحمد
 فالصلوة فالوصية لانه الذي جرى عليه الناس ولا يثبت بين الاخيرين ولا بينهما
 وبين الثلاثة وعلى المعتمد كونهما **احد** **والثاني** **والثالث** **فان**
قد بالمعنى السابق في قيام فرض الصلوة فان عجز بالمعنى السابق ثم جلس والاول
 ان يستخلف فان عجز فكم مر **والخامس** مع الطمانينة فيه **بينهما** للاتباع
 الثابت في مسلم وغيره ويجب على نحو المجلس الفصل بسكينة ولا يجزى فيها الاطماع
 ولا يجزى في الخطبة بل عزم الصارف فيها يظهر وفي الجواهر لو لم يجلس جسا ولو
 فيجلس ويأخذ ثلثه اي باعتبار الصورة والا فهي الثانية لان التي الثالثة لا بد
 مع الاجتماع الفعلي على انما غير محل وقربا بانه وقع تابعا فاعتقد **واحد**
 اي سمع وخلائين وهو يشترط اسماعه واسماعه لانه وان كان اسمهم هاهنا
كاملين من تعقد لهم الاركان لاجمع الخطبة ويعتبر على الاصح عند الشيعيين
 وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة فلا يجب الجمعية على اربعين بعضهم اسم ولا
 تصح مع وجود لفظ يمنع سماع ركن على المعنى فيها وان خالف فيه كثيرون او
 لا يرون فلم يشترط الا الحصول فقط وعليه بدل كلام الشيعيين في بعض المواضع
 ولا يشترط طهرهم ولا كونه محل للصلوة ولا فهم ما يسمعون كما تكفي قراءة الفاتحة
 والصلوة ممن لا يفهمها **والثاني** **والثالث** **لا يشرع عليهم** يعني الخاصين سمعوا الا
 رجوع الصبي للاربعين الكاملين ويستفاد عدم الحرمه على مثلهم وغيرهم لان
 او الاولى ولا يرد عليه تفصيل القدر فيهم لانه مفهوم **الكلام** خلافا للائمة
 الثلاثة بل بكرة ما في الخبر الصحيح ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن الساعه وهو يخطب ولم يذكر عليه ويرى علم ان الامر للدين في واداري
 القرآن فاستمعوا له وانصتوا لانه على انه الخطبة وبدل اكثر المفسرين وان
 المراد باللعو في خبره ابي هريرة المشهور في هذه السنة واعتزوا الاستدلال
 بذلك للاحتمال ان المتكلم تكلم قبل ان يستقر في موضع ولا حرمه حينا
 قطعا او قبل الخطبة او انه لم يرد بحمله ونحوه بان هذه واقعة قوله ولا

اطلاقا
 المعتمد
 بعضنا من الاولاد والاطلاق في الكلام على ما في الخبر

ثم

بهما وانما الذي يسقط بالاحتياط الواقعة الفعلية كمن هو مقرر في محله فان قلت
 هذه فعلية لانه انما قرره لعندم انكاره عليه قلت ممنوع بل جوابه له قول من ضمن
 الجواز سؤاله على اي حاله كان وكانت قوليه بهذا الاعتبار ولا يحرم قطعا الكلام
 على خطيب لا على من لم يستقر في موضع كما تفرد ولا حال الدعا للملوك على ما في الخبر
 ولا على سماع خشي وقوع محذور فافل بل يجب عليه عينا ان احصر الامر فيه
 وطن وقوعه به لولا تنبيهه ان ينصه عليه او علم في غير خيرا انما جزا وضاة
 من شكر بل ويجب في هذين ايضا ان كان التعليم الواجب صيق وانتهى عن محرم
 وليس له ان يقتصر على اشارة كفت وظاهر كلامهم ان الخير والتهى الامر
 الواجبين لا يستبان ولو قيل يستفهم ان حصل كلامهم ان الخير والتهى الامر
 العاطس بل اولى **وسئل** **الانصاف** **اي** السكوت مع الاصفا لا لا يجب سماع
 خلاف ما لو كان من الحاضرين اربعون يلزم مصدر فقط فيحرم على بعضهم كلام
 فوت سماع ركن كما علم من وجوب الاسماع للتخيبة الى ابطال الجمعية ومن ذلك
 وان لم يسمع الخطبة خروجها من الخلاف نعم الاولى لغیر السامع ان يقتل
 بالتلاوة والذكر سر السلا يشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن ايج له قطعا
 ممن ذكره وغيره ككونه قبل الخطبة او بعده او بينهما او لغير حاجة على الاوجه
 وتبيد بالحاجة فيه نظرا لانه صدها لا كراهة وان لم يسمع له قطعا كما هو مكره
 للدخل ان يسلم اي وان لم يأخذ لنفسه مكانا لاستقبال المسلمين عليهم من مرمم الرد
 لا الكراهة لا مخرج ومن تسمت لعاطس والرد عليه لان سببه قهري
 ورفع الصوت من غير ما لزم بالصلوة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند ذكر الخطبة
 له وعلوه ركعتين بنية التحيه وهو الاولى او رتبة الجمعية القبلية ان لم يكن صلاها
 وحيد الاولى بنية التحيه معها فان اراد الاقتصار في الاولى فيما يظهر بنية
 التحيه لانه تقوت بغواها بالكلية اذ لم تنو بخلاف الرتبة القبلية للداخل
 فان نوى اكثر منها او صلوة اخرى بقدرهما لم تنعقد فان قلت يلزم على ما تقر
 ان بنية الركعتين فقط حاجبة بخلاف بنية ركعتين بنية الصبح مثلا مع استوائهما
 فحصول التحيه بهما بالمعنى السابق في باهما قلت يفرق بان بنية ركعتين فقط
 ليس فيه صرف عن التحيه بالنية بخلاف بنية سبيلها في الاولى والثانية
 وطرفة ان يقتصر فيهما على قل مجزي على ما قاله جمع ويثبت ما فيه في شرح
 السبب وان تحذف صلوة طر جلتس الامام على المنبر قبل الخطبة في اشياها بان
 يقتصر على ذلك على ما قلناه ويؤخذ من عدم ٥ اعتقادهم في الدوام هنا لا يفتقر
 في الاثناء انه لو طولها هنا وفي التي قبلها زيادة على قل مجزي بطلت وهما
 محتملان الحرمه هنا عند القائلين بها ذائبة وتحرر اجتماعا على ما حكاه الماوردي
 على من لم يسمع من التحيه كما هو ظاهر وان لم يسمع ولو لم تزمه الجمعية وان
 لا يغير محلها وقد نواها معهم محله وان حال مانع الاقتران الان فيما يظهر في
 الكلام جلتس اللهم على المنبر صلاة فرض ولو فائتة تذكره الان وان ترمته
 شورا او نقل ولو في الدعا للسلطان ولا تنعقد الاطواف وسجدة تلاوة او شكر

اسببه
 كماله
 كماله

١٨٥

العينة مقلدة

الحال

104

لا امانة عليه وهذا خروج المني يشاهد فاذا لم ير لم توجد مظنة وينوي هنا
رفع الجنبه لان غسله لاحتمالها كما تقر ويحذره بفرض وجودها اذ الرب
الحال اخذ اماما في وضوء الاحتياط **وغسل الكافر** اي بعد اسلامه للامر
صحة ابن حبان وغيره ولم يجب لان كثير السلو ولم يوروا به وينوي هنا
كبار الانسال لا غسل دينك كما من المرحل وقوع جنبه منه قبل فيمنه
اليها بنه رفع الجنبه كما هو ظاهر اما اذا تحقق وقوعها منه قبل فليزمه الغسل
وان اعتسل في كفة لبطلان بنية **واغسل الحج** التام للعمرة الا بنية وغسل
اعتكاف واذا ن ودخل مسجد وحرم والمدينة ومكة لحلال ولكل ليلة من رمضان
قال الا ذري ان حضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص بربضان
فخصهم عليه دليل على ندبه وان لم يحضرها شرف رمضان ولخلق عانة او تنق
ابطا كما هو عن ابي عمر وعباس رضي الله عنهم ولبلوع بالسن والحجامة او نحوه
والخروج من حمام وتغير الجسد وكذا كل حال يقتضي تغييره وعند كل جمع ركعتين
الخير وعند سبيل الوادي **واكد هه غسل الميت** للخلاف في وجوده وفي
منكر اهه تركه ايضا **وغسل الجمعة** **وغسله القديم** فقال ان غسل الجمعة افضل منه
للاخبار الكثيرة فيه مع الخلاف في وجوده ايضا واستشكل بان القديم يوجب
غسل غسل الميت وسببه غسل الجمعة فكيف بفضل سنة على واجب ورد بالقرآن
فيه بوجوب غسل الجمعة ايضا **قلت** **صل** **اظهر وجهه الاكثر** **وان**
معيه **وليس الجديد** في افضليه غسل الميت على غسل الجمعة **حديث صحيح وان**
اعلم اي متفق على صحته فلا يرد خبر من غسل ميتا وان صحيح له بعض لحفاظ ما به
وعشرين طريقا على ان البخاري رجع وقفه على انه مبرور وصح جمع انه صحيح
عليه وسلم كان يغسل من اربعة من الجنبه ويوم الجمعة ومن الحجامة وغسل الميت
ولا دليل فيه للقديم ولا الجديد ومن فوايد الخلاف لو اوصى على الاول **وليس**
لغير معدور **التكبير** **ايها** من طلوع فجر لغير الخطيب لما في الخبر الصحيح ان الجاني
بعد اغتساله غسل الجنبه اي كسها وقبل حقيقة بان يكون جامع لانه ليس ليلة
الجمعة او يومها في الساعة الاولى بدنة وفي الثانية بقرة والثالثة كشافرت
والرابعة دحاجة والخامسة عصقور والسادسة بيضة والمراد ما بين الجمرتين
الخطيب تقسم ستة اجزاء متساوية سواء اطل اليوم ام قصر وينوبه الجمرتين
يوم الجمعة ثلثا عشرة ساعة ومنجا او ساعة او وسطها او اخرها بشرط
في اصل البدنة مثلا لكنهم يتفاوتون في كمالها واغما عبر في الخبر الرابع الذي هو
تحقيقه في الخروج بعد الزوال ومن ثم اخذ منه غيرنا ان الساعة من الزوال
خروج لما يولي به بعد على ان لا يلهو قال لانه يستعمل حقيقة ايضا في بطلان
السير ولو لولا وبسليم ان هذا مما تفتن ارا دته لغير يوم الجمعة المذكور
اما الامام فبسببه التاخير الى وقت الخطبة للاتباع وقد يجب التكبير كما في
الداروسن لمطبق الشبان ياتي اليها ككل عبادة **ما شيا** الا لغير الجنب
من غسلي بالتخفيف على الارجح يوم الجمعة اي راسه او زوجته لما من

فيمنه

ساقط
وعكسه

القديم

فيما هو في الصلاة

بالرواج

فيما هو في الصلاة

ليها او يومها كذا قالوا وظاهرة استوا وهي لكن غاها الحديث انه يومها افضل
من ليلتها ووجهه بان القصد منه اصابه كف يصح عما لعله يراه فيشتغل قبله وكما
فمن من وجوه يكون ابلغ في ذلك واعتسل ويكر اي بالتشد يد على الاضطرار بالصلوة
او وقتها وبالتخفيف خروج من بينه باكر او ابتكر اي اذكر او الخطبة او تاكيد
ومشي ولم يكر اي في جميع الطريق وفي من الامام فاستمع ولم يبلغ كان له
تلك خطبة اي من محل خروجها الى مصلا فلا ينقطع الثواب كما قاله بعضهم بوصوله
الى المسجد بل يثبت فيه ايضا الى مصلا وكذا في المشي لكل صلاة عمل سنة اخر
صيامها وقيامها قيل ليس في السنة في خير صحيح اكثر من هذا الثواب فليثبت له
ومحله في غير صلاة مسجد مكة لما ياتي في الاعتكاف من مناعفة الصلوة الواحدة
فيه الى ما يفوق هذا عمل ان لاسيما ان اظم اليها نحو جماعة وسواك وغيرها
بكلها وان يكون طريق ذهابه اطول لانه افضل ويختير في عودة بين
الركوب والمشي لما ياتي في العيد وان يكون مشيه **مسكبه** للامرية مع النهي
عن السعي اي العذر وراه الشبان ومن تركه وكذا في كل عبادة والمراد بقوله
فاسعوا المضوا الذي كره الله واحضره كما قرى به شاذ ان نعم ان ليرد ركها بالاسعي
وفدا طاقه وجب اي وان لم يلق به ويحتمل خلافة الخدام ان فقد بعض الناس
الايام عن غيرها الا ان يفرق **وان يشتغل في طريقه وحضوره محل**
الصلوة **فقرآن او ذكر** وافضله الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة وكذا
وكذا ان لم يجمعها كما مر للاخبار والمرع في ذلك وانما تركة القرأة في الطريق للنهي عنها
لا تقري **مر** قابل للناس للنهي الصحيح عنه فيكر له ذلك كراهة شديدة بالخيار
في الروضة حرمة وعليه كثير من نعم الامام البخاري للمسير والمجربا في المجد
طريقا سواء وكذا الغيرة ان اذ نواله فيه لاجبا على الوجه لغيره ان كان فيه اثار
تقوية كراهة لهم او كانوا يحضروا عبادة او اولاده او كان الجالس في الطريق لو كان من
تعتقد به الجمعة والحاجي من تتقيد به فيخطي لجمع او وجد فرجة بين يديه
لتصيرهم لكن يكره ان يزيد على صفتين او اثنتين الا اذا لم يجد غيرها او لم يرح الغم
سدد ونها عند القيام قال جمع ولا يكره لمعظم الى موضع وقبله الا دركي عن ظهر
ملاحدة ولا يته ليتبرك به الناس وقضيتهما ان محله في تحط من يعرفونه وانته لا
في حينئذ بين ان يتخطى لموضع الفه او غيره **وان يتر من الحصن ثيابا** **لحوت**
على ذلك في الخبر الصحيح وافضلها الابيض لا يلبس في كل من حيث لا عذر على الوجه
لغير الصحيح البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتكم
ولان الابيض ما صلب وفيه نظير عزله قبل نجه ويكره ما صلب بعد لانه صلى الله
عليه وسلم لم يلبسه كذا تركه جمع متقدمون واعتقد المناخرون وفيه نظر
لان اطلاق الصحابة للباسه صلى الله عليه وسلم المصبوغ على اختلافه وانته بدل على
انه لا فرق وفي حديث مختلف في ضعفه انه صلى الله عليه وسلم اني له بعد غسله
معه مصبوغا بالورس والخميط بها قال راويه فيس بن سعد رضي الله عنهما
وكذا في نظر الى الورس على منكبه وهذا ظاهر في انها مصبوغه بعد الشح بل ياتي

تاكم
كاد كره

قبيل العيد انه صلى الله عليه وسلم كان يصبح ثيابا بالورس حتى عامته وهذا
صريح فيما ذكرته **وتطيب** لغرض صائم على الوجه ما في الخبر الصحيح ان الجمع بين التطيب
ولبس الاحسن والطيب والاتصاف وتركه لا يخلو يكفر ما بين الجمعين وليس
للتطيب ان يبالغ في حسن الهيئة وفي موضع من الاحياء يكره له لبس السواد اي هو
خلاف الاولى وتبعة ابن عبد السلام فقال ادامه لبسه بدعه لكن قضية تقيده
تقيده بالادامه ان لا يدعه في غيرها ويهدده ما ياتي وقول الماورقي ينبغي
لبسه على منعه من منع العباد من الخطايا الا انه مستند بين فيه ما رواه ابو عري
وابو نعيم والبيهقي عن جدهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال مررت بالنبي
صلى الله عليه وسلم وادامه جبريل وانا اظنه دحية الكلبي فقال جبريل للنبي
صلى الله عليه وسلم انه اوضح الثياب وان ولده يلبسون السواد فان قلت مع انه
صلى الله عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداوانه خطب الناس وعليه
عمامة سوداوفي رواية دخل مكة يوم الفتح وعليه شقة سوداوفي اخرى عند
ابن عري كان له عمامة سودا يلبسها في العيدين وريحها خلفه وفي اخرى للطبراني
انه عمم عليها بعمامة سوداوفي اخرى وارسله الى خيبر ونقل لبس من كان في العيدين
والتابعين قلت هذه كلها وقائع فعلية محتملة فقدم القول وهو الامر بلبس الثياب
عليها على انه لبس فيها لبس يوم الجمعة بل في نحو الحرب لانه اذهب وفيه يوم
الفتح الامارة الى ان ملته لا تتغير اذ كل لون غيره يقبل التغيير وفي العيدين
لا يقع فيه افضل من البياض كما في **وان الله الطاهر** من بلبسه ورجليه لا احدهما فيكون
كلبس لعل او خف واحدة لغبر عذرو شعر نحو ابطه وعانته لغبر من يد النضيم
في عشرين الحجة وذكر للاتباع رواه الزائر وقص شاربه حتى تبدو حمرة الشدة
وهو المراد بالاخفا المامورية في خبر الصحيحين ويكره استبصاله وحلقه ونزع
في الحلق بصفة وروده ولذا ذهب اية الامة الثلاثة على ما قيل والذي في معنى الحديث
انه يغير بلبته وببلى القطن ونقل الطحاوي عن مذهب ابي حنيفة وصاحبيه ورفق
ان احفاه افضل من قصه فان قلت ما جوابنا عن صحة خبر الخلق قلت هي واقعة فعلية
محتملة انه صلى الله عليه وسلم كان يقص ما يمكن قصه ويحلق ما لا يقصر قصه من عظامه
التي يعسر قصها فان قلت فهل يقول بذلك قلت قد اشار اليه بعض المتأخرين وله وجه
ظاهر اذ به يحتمل الحديثان على قواعدا فليستعين لان الجمع بينهما اما ممكن واجب
وحاق الى ان صاحب الامان تاذى ببنا مشعره او شق عليه تعصده فندب وخبر من
راسه اربعين مرة في اربعين اربعا صار قفها لا اصله والمعتد في كيفية تقليم البدن
ان يبد المسحود عيونه الى خصرها فترها ما تخرج من سائر الاعضاء على التوالي والظاهر
ان يبد الخصر الى الخصر اليسرى على التوالي وخبر من قصها في وقتها في وقتها في وقتها
رمدا قال الحافظ السخاوي وهو في كلام غير واحد ولم اجد في أثر الحافظ السخاوي في
بعض مشايخه ونصاحده على استحبابه انتهى وكذا ما لم يثبت خبر من فرق الله
هو كرم وعلى السنة الناس في ذلك وايامه اشعار منسوبة لبعض الامة وطحاوي في
ويبلغ في البذر يغسل محل القلم لان الحكمة قبله تخشى منه البرص ويس عمل ذلك يوم الخميس

السواد

اوركه الجمعة لورود ذكره المحب الطبري فتعلق قال بل يقصه لحديث فيه قيل
ما في حديث ان في ثيابه امانا من الجذام **والنزع** الكريه ونحوه كالوسخ لئلا يودي
وهذا كلها لا تختص بالجمعة بل تنس لكل من اراد الحضور عند الناس فكيف فيه اكد
مستحب **نزع الكهف** فيه رد على من منعه فكره ذكر ذلك من غير سورة **يومها وليلتها**
والافضل ولها ما يدرى للخبير وحذر من لا يحال وان يكثر منها فيهما الخبر الصحيح
ان الاول يفي له من النور ما بين الجمعيتين والخبر الداعي الى الثاني يفي له من النور
بوجهه وبين البيت العتيق وحكمة ذلك ان فيها ذكر القيمة واهوالها ومقدما قضا
في تقويم يوم الجمعة كما في مسلم وشيخه بها في اجتماع الخلق فيها **ويكره الدعاء**
في يومها رجاء ان يصادف ساعة الحاجة وهي لحظة لطيفة وارجاها من حين تجلس
للتطيب على المنبر الى فراخ الصلوة كما مروى في احاديثها في غير ذلك وتجمع بينهما بنظر
الحنابلة القدر انها تنتقل وفي ليلتها ما حاج عن الشافعي رضي الله عنه انه بلغه ان
الامام يستحب فيها وانه استحبة فيها **والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم**
في يومها وليلتها للاخبار الصحيحة الآمرة بذلك والناس ما فيه من عظم الفضل
والتراب كما بينتها في كتابي الدر المنصور في الصلوة والسلام على صاحب مقام المحمدي
ويوجد منها ان كانا منها افضل منه بذكر او قرآن لم يرد بخصوصه **وتحرم على**
الجمعة اي من لم يفته فان قلت كيف صاف ذي معنى صاحب الى معرفة قلت
انما تصح ان تكون للجنس والعهد الذهني وكل منهما في الذكر كما هو مقتضى
في حقه فصحت الامانة لذكره واصنافها للعلم في ان الله ذوبه بتقدير تنكيره ايضا
فيكون ما قاله الرضي في فرعون موهبي وموسى بن اسرائيل بلاضافة **التشاعر** عن النبي
عليه السلام والشعر الغير ما يضطر اليه **وغیره** من كل العقود والصنایع وغيرها
من كل ما فيه شغل عن النبي اليها وان كان عبادة **بعد الشروع في الاذان بين يدي**
الخطيب لقوله تعالى اذ نادى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
اي التزكوة والامر للوجوب في حرمة الفعل وقيل على كل شغل في حرمة ايضا على من لا
يلزمه مبايعة من يلزمه لا نفيه له على معصية وان قيل ان الاكثرين على الكراهة
وخرج بالتشغل فعل ذلك في الطريق اليها وهو ما يشاء المسجد وان كره فيه والحقق
بما هو ظاهر كل محل يعلم فيه وهو فيه وقت الشروع فيها ويسر له لحوقها بالاذان
المذكور الاذان الاول لانه حادث كما هو فلا يشمل النص نعم من يلزمه السعي قبل الوقت
محرره عليه التشاغل من حينئذ ويذكر الجمعة من يلزمه مع مثله فلا حرمة بل ولا كراهة
مطلقا **فان باع** مثلا **صاح** لان النهي يلحق خارج عن العقد **ويكره** التشاغل بالبيع
وغیره من لزمته ومن يعقد معه **قبل الاذان** المذكور **بعد الزوال** **والله اعلم**
لاستوري للضرورة **فصل** فيما تدرى به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما
يجوز المزحوم وما يمنع من ذلك **من ادرك ركوع** **الركعة الثانية** مع الامام المتطهر
المسبوح له الا فيما ياتي واستمر معه الى ان يسلم كما افادة قوله فيصلي بعد سلام
الامام وهذا يندفع الاعتراض عليه بان قول الصلة ادركا ركوع مع الامام ركوع

ما

مقرر

119

بائع

احسن على ان هذا فيه ايام مسلم منه المترا دقضيته لاكتفاء بادر كل ركعة ركعتين
فقط والمعتد كما افادة كلام الشيخين واعتقاده الادري وغيره وان خالف فيه
كثيرون وحملوا كلامهما على القليل دون التقييد واستدلوا بانصلا لا من غيره
انه لا بد من استمراره معه الى السلام والا كان فارقا او بطلت صلوة الامام لم
يدرك الجماعة وايدة الحنفي ما ياتي في الخليفة انه لو ادرك ركوع الثانية وسجدته
لا يدرك الجماعة وهو استدل لا محتمل وان امكن الفرق وجوب ركعة تنهي
بالفراغ من السجدة الثانية اذ ما بعدها ليس منها كما هو واضح من كلامه كما ياتي
ذلك لان الاحتياط للجمعة يقتضي اعتبارها بالثانية منها فيها لا اعتبارها
بخصوصيات عن غيرها كما علم مما مر وياتي **ادرك الجماعة** حكما لا قولا كما لا
فصل في بعد سلام الامام ركعة جمهور الحنفي الصحيح من ادرك ركعة من الجمعة
فليصل اي فليضم بضم ففتح فتشدد يد اليها اخرى وفي رواية صحيحة من
من ادرك من صلوة الجمعة ركعة فقلادة ركعة للصلوة وتحصل الجمعة ايضا بادر
ركعة اولى معه وان فارقها بعد ما امر ان الجماعة لا تجب الا في الركعة
الاولى وبادرك ركعة معه وان لم تكن اولى الامام ولا ثابته بان قام في الركعة
ولو عامدا كما بينته في شرح الارشاد في محنته لقدرة فقوله اصل الروضة
سهو تصبر بردي ليل انه قاسه على المحرث وهو تصح الصلوة خلفه وان علم
حدث نفسه في حاجاته حاله واقتدى به وادرك كفاية ثم استقره الى ان
يسلم لانه ادرك مع الامام ركعة قبل سلام الامام فهو كمنصل ادرك صلوة
جمعة او غيرها خلو محلها ويؤخذ منه انه لا بد لها من زيادة الامام على الركعة
وفي هذه الاحوال كلها لو اراد اخر ان يقتدي به في ركعة الثانية ليدرك الجماعة
جاد كافي البيان عن النبي حامد وحري عليه الرعي وان كان وغيرهما قال
بعضهم وعليه لو احرز خلف الثاني عند قيامه لثابته احرز خلف الثالث احرز
وهكذا حصلت الجمعة للكل وانزع بعضهم اولى بان الذي قضاه كلام الشيخين
وصرح به غيرهما انه لا يجوز الاقتدى بالمسبوق المذكور انتهى وفيه نظر وليس
هنا قوا للعدد في الثانية والا لم تصح للمسبوق نفسه بل العدد موجود حكما
لان صلاته كمنل اقتدى به وهكذا تايعة الاولى **وان ادرك ركعة بعدة اي الركعة**
فانته الجمعة مفهوم هذا الخبر **فانته** صلاته عالما كان او جاهلا **بعد سلامه** اي السلام
ظهر ايضا من غيرنية لقوات الجمعة وكذا تجزأ ركعة من الجمعة قد نسي ظهر مقصود
والاصح انه اي المدرك بعد الركوع **ينوي** وجوبا على المعتدل في اقتداءه **الجمعة** موافقة
للإمام او لا لا يباين لا يحصل الا بالسلام اذ قد يتذكر الامام ترك ركعة في ركعة وسلم
المأموم ذلك منه فيدرك معه الجمعة وانما قلنا وعلم الى اخره لقوله لا يجوز مناهة
الامام في فعل السهو ولا في القيام الحامسة ولو بالنسبة للمسبوق حمل على انه سفي يركي
ومر الفرق بين البابين هنا وفي المذود **واذا اخرج الامام من الجمعة** او غيرها بان
اخرج نفسه عن الامامة بنحو اخره او خرج عن الصلوة **تحدث** او غيرها كراهة كثير
او بلا سبب **اصلا** **حاز الاستقلال** للامام ولهم وهو الاولى وبعضهم في الظاهر لان

والد

الصلوة

المولود ما مابين على التعاقب جازية كما صح من فعل اي بكر رضي الله عنه ثم النبي صلى
عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قالوا واذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته ففي من
بطلت الاولى لصيرورته الى الخروج منها واحتياجهم الى الامام ومن فعل عمر طعن
في عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما ونحوه ان يتقدم واحدا بنفسه وان فوت
على نفسه الجمعة لان التقدم مطلوب في الجماعة فعذر به كذا قيل ولا وجه كما بينته
في شرح العباد الله لا يجوز له ذلك بل وان قدمه الامام لان الظاهر ان محل الخلاف
في وجوب مثاله ما اذا لم يترب عليه فوات الجماعة ولو تركه الامام ولم يتقدم
مركب الجمعة لم يضمن في اولها فقط لما مر من اشتراط الجماعة فيها وذلك لثاني
في احوال جليلين منفردين وقدم النسوة امرأة منهم جاز كما يفهمه تعبیر
النسوة بصلواتهم المقدم لامامة القوم الذين يقتدون به وان لم يصل الامامة
لجمعة اذ لو اتهم من فرادى جاز للجمعة اولى ولو قدم الامام والمأموم قبل
بداية الاولى واحدا لم يلزمه التقدم على صاحبه ابن الاستاذ وله احتمال بالزوم
للاووية الى التواكل وهو متجه ولا غيره بتقدمه من لا تصح امامته لهم كما مر
في الاصل صلاتهم لان اقتدوا بها وانما يجوز الاستخلاف او التقدم قبل ان
يسردوا ويكره ولو قولنا على ما اقتضاه اطلاقهم والا اقتنع في الجمعة مطلقا وفي غيره
لا يجزئ بذاتك فانه ولو فعله بعضهم في غير حاجتهم من فعله لثبته دون من لم
فعله وفيها ان كان غير الفاعلين اربعين بقيت والا بطلت كما هو ظاهر واقصم
وتبطل الاستخلاف على خروجه انه لا يجوز له الاستخلاف قبل الخروج وصرح
الشيخان في باب صلاة المسافر نقلنا عن اهلنا في غير خلاف ما اذا اخرج نفسه من الامامة فانه
دام اماما لا يجوز ولا يصح استخلافه لغيره بخلاف ما اذا اخرج نفسه من الامامة فانه
جوز استخلافه وان لم يكن له عذر لقوله السابق انفا واذا جاز هذا الى اخره وقوله
في محل من حضر امام اخرجنا هذه استخلافه مرادة ان اخرج نفسه عن الامامة وجاز
بالتقدم بالاحكام **لاستخلافه** هو او هم **الجمعة** **الامتد** **بانه قبل** **بانه** **لا يتقدم**
فيما احسنه الا ان كان كذلك لان فيه انتفاء الجمعة بعد اخرى وفعل الظهر قبل فوات
الجمعة وكل منهما ممتنع وانما اغتفر ذلك في المسبوق لانه تابع لا منشئ ما غير
فلا يشترط فيه ذلك بل الشرط في غير المتقدمي به قبل نحو حديثه ان لا يخالف الامامة
في تركه صلاته كالاولى مطلقا لثبته الرابعة بخلاف ثابتهما او رابعتهما اي
ثالثته المعرب حيث لم يجد دوايته الاقتداء به لانه حينئذ يحتاج للقيام وهم
للتعود اما مقتد به قبل ذلك فيجوز استخلافه مطلقا لانه يلزمه مراعاة نظم صلوة
الامام فيقتت ويتشهد في محل قنوت الامام وتشهده **ولا يشترط كونه** اي الخليفة او
المقدم **محضر الخطبة** **ولا** ان يكون ادرك **ركعة الاولى في الاصح** **فيصلا** لا لا اقتدا
به قبل خروجه صار في حكم من حضر الخطبة فضلا عن كونه ادرك الركعة الاولى
لا يري انه لو افضل لماسمعون بعد احرار غيرهم قاموا مقامهم كما مر ولا يشترط
سماعه الخطبة جزما ولو استخلفه قبل الصلوة امتنعت سماه لها وان زاد على ذلك
كما اقتضاه اطلاقهم لان من لم يسمع لم يندرج في ضمن غيره الا بعد الاقتداء ولهذا

وهو الاقترام

لو ارادوا ان يجمعوا ففعلوا الجمعة انعقدت لهم بخلاف غير السامعين فان
قلنا ان كل واحد من صحة استخلاف من سمع ولو خشي محرم وصبي زاد على الاربعة فان
الفرق قلت بغيره بانه بالسماح الذي في ضمن غيره فصار من اهلها دعاء ظاهر اهلها
كفي استخلافه ولبطلان صلاته او نقصها انتزعت زيادة دونه وامام من لم يسمع
بغير اهلها ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقا ونحوه الاستخلاف في الخطبة
من سمع ما مضى من اركانها دون غيره على ما حررت في شرح الارشاد **فان** اذا انعقد
واحد او قدام نفسه في الجمعة **ان كان ادرك** الامام في قيام او ركوع الركعة الاولى
وان بطلت فيما اذا ادرك في القيام صلاة الامام قبل ركوعها اختلف واحدا
تقدم بنفسه في الجمعة **فان سمع** اي الخليفة ولما هو من لانه قد صار قائما
مقامه **ولا بد** رك ذلك وان استخلف فيها **فتم** الجمعة **دونه** في الاركان
ركعة كالملة مع الامام بخلافه فيتمها ظهر وان ادرك بعد ركوع الثانية ونحوه
كما في كلام الشيخين وغيرهما وان قال المصنف يتمها الجمعة لانه صلى مع الامام
ركعة فتدبر ان المعتد لانه لا بد من بقائه معه الى ان يسلم وفارق هذا الخليفة من
اقتدى به بانه تابع والخليفة امام لا يمكن جعله تابع لهم ونحوه بعضهم انه متى
ادرك ركعة لم يلزمه نية الامامة والا لزمته وفيه نظر لانه ليس اماما من كل وجه
فالوجه انه لا يلزمه نية الامامة مطلقا لئلا يكون له ما هو ما حكمه اذ يلزمه الجرح
نظم الامام الاول **تتميم** في يوحى من تعليلهم هذا في بعض المسائل ومما
انما لا تصح خلافه من تلزمه الا ان زاد على الاربعة والعدد بقاوة شرط الى السلام
ان فرض ما هنا اذا كان الامام زائدا على الاربعة لانه اذا كان منهم بطلت بوجه
لنقص العدد وانه جيت لزم الخليفة الظاهر بشرط ان يكون زائدا على الاربعة ولا
يصح اقتداء بهم به ولا ياتي هذا ما قالوه في صلوة الجمعة في الحرف الجاني في الاس
ايضا كما بينته في شرح الارشاد لان الامام ثم واحد والكل تبع له وهذا ليس
موجودا هنا وافق بعضهم فيمن احرمت بتسعة وثلاثين فاقتدى به اخرون في الثانية
فاحرمت واستحلته اتوا الجمعة لقيام الامام لانه باقتدا به قبل
الحديث السبع عليه حكم الجماعة في بنا العدد دون ادراك الجمعة لاختلاف الخطبة
وما اقتضاه كلامهم من جواز اقتداء بهم به مع كونه ليس زائدا على الاربعة في نظر
واما جسدانه من العدد حتى لا تبطل جمعة لم يأتوا في ذلك **فيما** وجوب
الخليفة **المستوفى** نظم المستوفى يعني الاول وان لم يستخلفه لانه التزم ذلك
بالاقتداء به **واذا صلى** لهم **ركعة** تشهد اي جلس للتحمد وجوبا اي بقدر ما سمع او
التشهد والصلاة كما هو ظاهر وقراه **ندبا** **واشار** الخليفة ندبا فان ترك لم يعد
لدب ذلك لغيره مصل وغيره نظير ما مر من ان من احرمت على يدار الامام ليس له
ولغيره من مصل او غيره نحو قوله الى اليمين ومما هو المتيقن وغيره ذلك اشارت الى
علم ان من وراه لا يخفى ذلك عليهم بوجه وعليه فيوجه بانهم قد يمتنعون او يمتنعون
سهوة **ايضا** **ليمارقوه** ويحييان خشن خروج الوقت والامر بكرة **او** **يستوفى**
سلامه ليسلوا معه وهو الافضل لئلا يقوم الى ما بقي عليه من ركعة ان ادرك الجمعة

كفي

م

لا بد من كون الامام في الصلاة في وقتها

ما لم يسمع من البعوي او ثلاث ان لم يدركها وقوله ليما روي او ينتظر وان
يكون بيننا الحكم المتيقن عليها فلا اعتراض عليه خلافا لجمع وقضية
من عدم صحة استخلاف مسوق جاهل بنظم صلاة الامام وصحة في الروض
في رجب في التحقيق الصحة واعتمد الاسوي وغيره في رجب بنظره فان سمع
مما قام ولا يعد وفي الرابعة اذا هو بالعود قد وتشهد معهم ثم يقوم
ان قاموا معه علم انها فائت بهم والاعلم ايضا احزتهم ولا ياتي هذا ما مر في سيرة
المواهب لا يرجع لقول الغير ولا لفعله وان كثرت هذه مستثنى لصورة
في العلم بالنظم عليهم اي صالة فلا ياتي ان له اعتما كاتفه غيرهم وان شارة
في الجمع عن البعوي واقرة قال عنه كما لو اختاره الامام الذي بطلت صلواته
فيما في من صلواته كذا قاله اعتما بخبره مطلقا **ولا يلزمهم استيفاء نية الله**
في الجمعة او بنفسه في الجمعة وغيرها كما اقتضاه كلام الحاوي وغيره لكن
في الجمعة الادري واقضاه كلام الشيخين وغيرهما انه متى لم يفرجه الامام
في الجمعة استيفاء والذي يجه الاول لان الزامهم له الحري على نظم الامام مطلقا
مخ في انه تابع له ومنزل من لزمه واذا كان كذلك لم يحج الاقتداء به الى نية كما هو واضح
واقر في غيرها يبي من اقتدى به قبل خروجه ومن لم يقتد به الا عند الخلف
النظر او فعل ركن كما علمها من **الامام** لتزليهما منزلة الاولى في رعاية نظمه
وغيره نعم ينبغي ندبا خروجا من الخلاف **ومن رجع** عن الجرح في الجمعة او
غيرها لكن لعلتها فيها ذكر وهذا هنا **فامكنه** بان وجدت هيئة الساجدين
فيه ولو على عضوا **ان** لم تكن منه فتنة احدا مما مر في الجرح من لصف ولو
شاور في بيته وبين ما مر في جرحه فيه استيفاء عليه مضمين بخلاف مجرد
السجود عليه ولو غير مكلف بنا على انه لا يشترط الرضي بذلك وهو ما قاله
في الرد وان لم يحل عن وقفة الا ان يحل على ما لا يدي به او فيه تاذن
في الرضي به **فعل** وجوبا لما صرح عن عمر رضي الله عنه ولا يعرف له مخالف وغير
السان لانه لو اراد عن عمر والافان تعبير بنبي الشامل لم يسميه ومناع وغيرهما اعم
لا يمكنه على شي او امكنه الامام مع التنكس **فالمصحح** انه **ينظر** في حال الزج
في الاعتدال ولا يصح تطويله بعد رة وقضيته انه لو امكنه لا يقتضيه حال الساجدين
لاعتدال لم يحل له وعليه يفرق بينهما بان الاعتدال محسوب له ولزمه البقاء
فيه بخلاف الجلوس فكان كلاجني عما هو فيه نعم ان لم تكن طرقات له
الجمعة الاعتدال جلس فينبغي انظاره فيه جيبه لانه اقل حركه من عوده للاعتدال
والجواب لندرة هذا العذر وعدم دوامه وبسبب الامام ان يطول القراءة للحكمة
فيما قرآن رجع في الثانيه وكان ادرك الاولى بخير بين المفارقة والانتظار ولا لزم
جرح المفارقة لقدرته على ادراك الجمعة فلم يحز لمع ذلك تقويتها فيما اذا رجع
في الثانية لا بدرك الجمعة الا ان يسجد السجود نيتين قبل سلام الامام كما ياتي **ان**
كانت الجمعة في الاولى **وعن** من السجود **ركوع** امامه في الثانية اي قبل خروجه
من السجود لانه ليس بيسوى بانكره من ثلاثه اركان طويلاه **فان رفع** منه **فلا**
وجوبا

191

۱۲

المع

فوق الکتاب

مع تقدم الثاني وتأخر الاول وحمله على الافضل الصادق به المتن كعكسه
 وذلك بشرط ان لا تكثر افعالهم في التقدم والتأخر المطلوب في العكس ايضا
 على الوارد كان الاول افضل فخص بالسجود او لا مع الامام الافضل ايضا واعتقد
 هنا الجاحل من هذا المختلف لعدمه ولا حارسه في غير السجود بين لعدم الحاجة اليها
ولو حرس فيهما اي في الركعتين فرقنا ص على المناوئة فرقة في الاخرة وفرقة
 في الثانية **حاز** قطعاً حصول المقصود وهو الحراسة **وكذا يجوز ان يحرس فيهما**
فرقة واحدة ولو واحد في الاصح اذا لم يجد رقبته وفرضهم الركعتين باعتبار ان
 الوارد والا فللزيادة عليهما حكمهما **الثاني يكون في غيرهما اي القبله او فيها وشر**
 سائر وليس هذا شرطاً لجواز هذه الكيفية بل كافي في المجموع عند الاصحاب
فصل في الامام بعد جعله التوم فرقتين واحدة لوجه العروحين صلوة بالاولى
 ثم تذهب هذه لوجهه وتأتي للثاني اليه **مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلوة**
رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل موضع من جدرانها الثاني في رضى الله
 عنه وبشرط ان يكون هذا كافواً لا جوارها خلاف لما زعمه الاسوي نظر الى انها
 مع فقد بعض الشروط فيها تغربوا المسلمين لان هذا ملحظ آخر لا يتعلق له بالصالح
 على انه لا يغرب فيه الا ان اكرههم على الاقتدى به مع علمه بان فيه ضرراً عليهم
 حتى كثر ما يجب تقاوم كل فرقة من العرواي بالاعتناء السابق كما هو
 ظاهر وخوف هجومهم في الصلوة لولا بعلوها وعبر بعضهم بامان مكرهم والى
 لان المراد منه لو فعلوا والامام ينتظرهم لعم ان امكن ان يورث الثانية واحدة
 منهم كان افضل يسلموا من اقتداءهم بالمتنفل المختلف في صحته في الجملة ومطالع
 صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لا يعم لا يسمي بالصلاة خلف غيره مع وجوده
 يكون العرو في غيرها او فيها وشر سائر وهذا هو النوع الثالث كما افاده قوله
الا في الرابع تقف فرقة في وجهه اي العرو تحرس ويصلي بفرقة ركعة فادارة
للتانية فارقة اي بالنية والابطال صلاتاً وعلمه انه لا يسن لصلاة المفارقة
 الا بعد تمام الانتصاب لانه قائم ايضا فيكون انتصابهم في حال القدوة **واقت**
ود هبت الى وجهه وحال القفوف في وجهه العرو والامام ينتظرهم فاقفوا
وصلى بهم الركعة الثانية فاذا جلس للثشهد قاموا فوراً من غير نية لا يعم مقتدون
 به حكايكا ياتي **فاثباتا يثبتهم ولحقوه وسلم بهم وهذه صلوة رسول الله صلى الله**
عليه وسلم بذات الرقاع موضع من جدرانها الشجرات ايضا وسميت بذلك لقطع جود
 اقدامهم فيها فكانوا يلقون عليها الحرق وقبل غير ذلك ويجوز فيها غير ذلك
 الكيفية ولو مع الافعال الكثير لصحة الحرية كما بينت في شرح العباب **والا**
انما اي هذه الكيفية افضل من بطن نخل وعسفات لا يخالف واعدل بين
 الطائفتين ولصحةهما بالاجماع في الجملة وفارقت صلوة عسفات بجوارها
 في الامن لغير الفرقة الثانية وثبات ان ثوب المفارقة بخلاف الخلف الفاجر
 الذي في عسفات فانه لا يجوز في الامن كذا قبل وفيه نظائر الخلف الذي
 في عسفات يجوز في الامن للعدوك لرحمة وعندئذ المفارقة فكانت اولي بالاج

العدو
 من مكرهم
 في جوارها

لا يكره ان يحرس في الركعتين

مذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لان افرادها لا يجوز في الامن حتى ان
 مات ذلك متفولا عن الرقعي ورايت له توجيهها بوجهه بعض الايضاح وهو
 ان ذات الرقاع اشبه بالقران لما فيها من الجزم وامن عند العرواد وقوف
 الطائفة الحارسة قبل ان تفرق من غير صلاة اقوى في مصابرة العرواد وقوف
الامام ند في انتظار الفرقة الثانية في القيام الفاتحة وسورة طه الى ان
 يحس اليه ثم يرد من تلك لسورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ان بقي منها
 قدرها والا فحين سورة اخرى ليحصل لهم قراءة الفاتحة وبقي من زم السورة
ويشهد ند في انتظارها في الجالس ويدعو الى ان يجلس امعة **وفي قوله**
يتخلل بالاذكر ويؤخر قراءة الفاتحة والتشهد ند بالتخلف ويعاد للفرقة
 الاولى فانه قراها معهم ومن له تخفيف الاولى ولهم تخفيف ما يفر دوزبه
فلا يصلي مغرباً هذه الكيفية فيصلي بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو
افضل من عكسه الجائز ايضا بالهو مكتوبة في الاظهر لان التفصيل لا بد منه فلا يق
 بوليه وسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في اول الثانية **ويشتر**
الثانية اذا صلى بالاولى ركعتين في جلوس تشهد الاول وفي قيام الثانية ويشتر
 اي انتظارها في القيام **افضل منه في التشهد في الاصح** لئلا يسهل على التطويل
 بخلاف التشهد الاول ويقرأ في انتظاره في القيام ويشهد الاول في انتظاره ان
 فارقة الاولى فيه والا في ان لا يقرأ قوة الا بعد لانه محل تشهد هو **وصلي**
بهم من ناحية فيصلي بكل من الفرقتين ركعتين تسوية بينهما والافضل
 انضام الثانية في قيام الثالثة هنا ايضا **ولو فرقتهم اربع فرق في الرابعة**
 وثلاث في الثالثة **وصلي بكل فرقة ركعة** وفارقة كل من الثلاث الاولى ومن
 نفسها ما بقي عليها وهو ينتظر فراغها ثم يجي للاربعه فيصلي بها ركعة ويأتي
 بالباقي وهو ينتظر لها في التشهد ثم يسلم بها **صلى جميع في الاظهر**
 الاخذ ورفقه لجوار في الامن ولو لغير حاجه واعا اقتصر صلى الله عليه وسلم
 على انتظار من كانه الافضل **وهو كل فرقة** اذا فرقتهم فرقتين كما دل عليه كلامه
 بوجهه اصله **محول في ايامهم** لا قتل يصرف فيها حسا وحكما **وكذا الثانية الثانية**
في الاصح لا قتل يصرف فيها حسا والا لاحتاجوا اليه القدوه اذا جلسوا للتشهد معه
 اما الاولى فظاهر اما الثانية فلا يصح بطواصلاتهم بصلاة ناقصة لما مر ان
 من قدرى ان سيقبل اقتدايه به ليحققه سهوة فيسجد ون معه فان لم يجد
 بعد والعد سلامة **وسهوة في الثانية الحق الاولين** لا يعم فارقة قبل السهو
 بل الحق الآخرين وان كان في حال انتظاره يصرف في التشهد الاخير وهذا كله وان
 علم ما مر في سجود السهو كنهم ذكره هنا لانه مما ينبغي ولو كان الخوف في بدل
 وحصة صلاة الجمعة صلواتها على هيئة عسفات وهو واضح وعلى هيئة ذات
 الرقاع كن منوط حررها في شرح الارشاد وحاصلها ان يكون في كل ركعة اذعوى
 سمعوا الخطبة لكن لا يضر النقص في الركعة الثانية **وهي للمصلي صلوة الخوف حل**

في

١٩٢

السلام الذي لا يمنع الصلوة لا خوفاً ولا خوفاً من سب أو غيره من غير أن يذبحه بين يديه أن سهل أخذه كونه
 حمله لغيره في سائر أحكامه وضعه بين يديه أن سهل أخذه كونه
 وهو محمول وهو ما يقتل بخوسيف ورع وسكين وفوس وشاب
 لا ما يرفع كترس ودرع فيكره حمله لترك حمل الأول حيث لا عذر **في هذه الأنواع**
 الثلاثة **وفي قول** يجب لظاهر قوله تعالى وليأخذوا بأسلحتهم وحمل
 الأول على التدب والالطلة لصلوة بتركه ولا قابل به وفيه ما فيه ولو
 خاف ضرراً يجب التيمم بترك حمله وجب في الأنواع الثلاثة على الأوجه
 ولو خاف ما نال السجود والذي ينبغي أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل
 السلاح الخس في حال القتال وإن فرض أن هذا أنذر ولو انتفا خوف الضرر
 وقادى غيره بحمله كره أي أن خلاف الضرر بان احتل جادة والأحرز فيه
 يجمع بين إطلاق كراهته وإطلاق حرمة **الرابع** من الأنواع بحمله كذا قاله
 الشارح مذهباً به على أن قوله الرابع واقع في محله وإن لم يذكر الثالث
 ذكره ضمناً كما مر **ان يلحق القتال** بان يختلط بعضهم ببعض ولا يمكن
 من تركه فثبتها باختلاف حمة الثوب بسداه **ويستدل** خوفاً بلا التمام
 بان لم يأتوا هجوم العدو ولو كانوا أو انقسموا **فصل** كل منهم كيف يقاتل **باب**
وما شئنا ولا يجوز تأخير الصلوة عن الوقت وظاهر كلامهم أن تأخير فعلها
 كذا في الوقت وهو نظير ما مر في صلوة فاقد الطهورين والخوة لكن مر
 أن الرفع باشتراط ضيقه ونقله لا درجي عن بعض شرائع المختص واعتدله
 وغيره وزاد أعني الأذرعان ذلك مرادهم وفيه ما فيه للتوسعة لهم في أمور
 كثيرة مع غلبة كون التأخير هنا سبباً لأمارة الصلوة بأخراجهما عن وقتها
 فكثرة اشتغالهم بها فيه مع عسر معرفتهم بأخر الوقت حتى يوجزوا إليه فأنجز
 ما أطلقوه **وبعد في ترك القبلة** لحاجة القتال لقوله تعالى فان خفتم فرجالكم
 أو ركباناً قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال الشافعي رواه ابن عمر
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز اقتداء بعضهم ببعض وإن
 اختلفت جهتهم كما مامومين حول الكعبة لعدم تجوز التقدير هنا على الإمام له
 للمضورة بل الجماعة لهم حيث لم يكن إلا أفراد هو الجزم أفضل أم لا والخوف
 عنها لا حاجة القتال بل لخوجهاح داينة وطال الفصل فتبطل صلاته **باب**
أعمال الكثرة كضربات متوالية وركض كثير وركوب لاحتاجة في أثناء الصلوة
 وحصل منه فعل كثير بعد زفيرها **الحاجة اليها في الأصح** كما في المذكور في الآية
 أما حيث لا حاجة فتبطل قطعاً **الأصباح** أو نطق بدوينة فلا يعد فيه لعدم الحاجة
 إليه بل الساكن اهيبك فرض الاحتياج إليه لخوتبيه من خشية وقوع مهلك
 جنة أو لزجر الخيل أو ليعرف أنه فلان المشهور بالسجادة نادر **وفي السجدة**
أحمد أو تجلس بما لا يعجز عنه ولم يحتج به فزاد وجوباً حذراً من بطلان صلاته
 بما ساكه وله جعله بفراية تحت سكاكه أن قل من هذا الجعل بان كان قوماً
 من من لا لقا وتغفر له هذه في غيره الحظية اليسيرة لما في القاية من التعرض

لا ماعة المال مع أنه لا يغتفر هنا ما لا يغتفر في غيره ومن ترك لم تكن الأنواع
 الثلاثة كما هنا **باب** **عجز** عن القاية كان احتياج لا مساكه وإن لم يضطر
 إليه كما في كلام الروضة وأصلها **مسكه للحاجة ولا قضى في الأظهر**
 لأنه عذر في حق المقاتل فاشبهه **الأصح** استخاضه والمعتمد في الشرحين **الرابع**
 والجموع عن الأصحاب وجوبه واعتداه الاستنوي وغيره ومنعوا التعليل
 المذكور وقالوا بل ذلك نادر **باب** **عجز عن ركوع وسجود أو** **باب** **عجز**
عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 عذر يجعل المذكور أصلاً **وله** **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 فالأدري نقله عن غيره وكذا الأنواع الثلاثة بالاولى **في كل قتال** **باب** **عجز**
باب **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 في ذلك وفيه عادة لها غيرة بخلاف عكسه بان حكمها بأهم في الحالة الثانية
 في الأمر وقولهم ليس المني سم دم أي ليس مفسقاً وكهرب مسلم في قتل الكفار
 من ثلاثة لاثنين **وهرب** **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 عليه التمسح ولا التحصن بشي **وهرب** **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
باب **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 ان لحقه لعجزه عن بيعة الاعسار مع عدم تصديقه فيه أو لكون حاكم
 ذلك المحل لا يقبل بيعة الاعسار إلا بعد حسمه مدة فيما يظهر ثم رأت غير
 ولم تحت ذلك ولا إعادة هنا **والأصح** **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
باب **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 العشاء **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 بخوف له صلاة شدة الخوف لأنه محصل لا خاف فيه يعلم أنه لا يصلي كذا كطالب
 عدواً إلا أن خشى كرهه عليه أو كميناً أو انقطاعاً عن رفقة أي وخشى بذلك
 ضرراً لم يوظفها هو وإن من أخذه ما وهو في الصلوة لا يجوز له إذا تبعه أن
 على فيها ويصليها كذا على الأوجه خلافاً لجمع بل يقطعها من سبيلها ويتبعه
 أن شاء وإذا امتنع على المحرم ذلك لزمه كما قاله بن المرفعة أخرج العشاء عن وقتها
 وتحصيل الوقوف لأن قصا **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 وأخبرها عن وقتها **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود
 بذكر مغلها ركعة بعد تحصيل الوقوف وجب تأخيرها جزماً قبل العزم
 المندرجة في وقت معين كاللحج في هذا انتهى وليس في محله لأن الحج يفوت
 بغير عرفة والعزم لا تقوت لقوات الوقت وفي الجليل لوضاق الوقت
 الدع الشرعي كالحسي وأبده بتصريح القاضي به في ستر العورة وفيه نظر
 والذي ينبغي أنه لا يجوز له صلاة فاصلة شدة الخوف ما تقر في مسئلة **باب**
 الأولى ومن ترك حتى يخرج منها كما تركها التخليص ما له لو أخذ منه بـ
 أي ولا يخشى منه فقتالاً أو خوفاً أو غرقاً لزمه تخليصه وتأخيرها أو إبطالها
 أن كان فيها أو ما أجاز ذلك وكره له تركه **باب** **عجز** عن السجود **باب** **عجز** عن السجود

أو قالوا بل ذلك

١٩٤

كما في صلته والروضه بدار الاسلام والحرب **سواء ظنوه** ولو لم يخار عدل
فبان ان لا عدوان بينه وبينهم ما يمنع وصوله اليهم كخندق او ان
يقصرهم اي عرفا حصنا يمكن التحصن به منه اي من غير ان يحاصروهم فيه كما
هو ظاهر او انه عدو يجب قتاله لكونه ضعيفا او شكوا في شيء من ذلك اليهم
فمنه في الاظهر لعدم الخوف في نفس الامر او الشك فيه او لوصوله لصلوة الخوف
فان كانت كبطن لخل او ذات الرقاع بالكتفيه السابقة في المثل فلا قضاء لهم
بسقطوا فرضا ولا غير واركانا او صلاة عسافان او ذات الرقاع على رواية ابن عمر
فضوا وفي المجموع وغيره لو بان عدو ولكن بنية الصلح او التجارة فلا قضاء لانهما
لا تقصير منه في تأمله اذ لا اطلاع له على نيته **فصل** في لباسه وذكره الاكثر
هنا اقتدا بالشافعي رضي الله عنه وكان وجهه مناسبه ات المقاتلين كثير من الجاهل
لللبس الحرير والنخس للبرد والقتال وذكره جمع في العبد وهو مناسب ايضا **عنه**
على الرجل والنخس استعمال الحرير ولو قرا او غير منسوج اخذ احما ياتي من استعمال
خيط السجدة وبقية الدواه **فقرئ** لتجو جلوده او قيامه لا مشيه عليه فيما يظهر
لانه لم يفرقته له حالا لا بعد استعماله عرفا **وغیره** من ما يروى وجوه الاستعمال
الاما استثنى مما ياتي بعضه اجماعا في اللبس وكافهم لم يعتدوا عن جوزه اغاظة
للكفار لشدة ذمة كالوجه القليل محل القز وهو ما يخرج منه الدود حيا فكذلك لو
ولا يقصد للزينة والخبر الصحيح انه حرام على ذكور امته صلى الله عليه وسلم واللبس
عز ليسه والجلوس عليه رواه البخاري ولا في فيه خنوشه لا تلبس بشهامة الرجال
وتخل الجاوس على حرير فرش عليه ثوب وغيره ولو رقيقا او مهلهلا ما لم يخل
من خلالة سواء الخلع اذ لم لا يحمل حرمة اتخاذ الحرير بلا استعمال الذي اثنى
به ابن عبد السلام ما اذا كان على صورة حرمة وقضية قول الاذري انما لم يكن
المهلهل المفروش على نجس لانه اغلظ لوجوب احتجاب قليله ايضا بخلاف الحرير
انتمى ان من الحرير من خلالة لا يوثق ويتعين محله على مما سبه قدر لا بعد عرفا
مستعملا له لم يرد قتله والتدثر بخرير استثنى ثوب ان خيطه عليه فيما يظهر
وظاهر كلامهم انه لا فرق في حرمة التدثر بغير المستتر بين ما قرب منه وما
بعد كان كان معلقا بسقف وهو جالس تحته كالنخاعة وهو قريب من صديق
عليه عرفا انه جالس تحت حرير ويفرق بينه وبين محل الجلوس تحت سقف
ذهب مما يتصل منه بان العرف بعدة هنا مستعملا للحرير لانه يقصد لونه
الجالس تحت من نحو غبار السقف فالحق بالمستعمل له في بدنه ولا كذلك
وحمل المرأة لبسه اجماعا **والاصح** حرما **فتراشها** اياه للسرف بخلاف اللبس
فانه يزينها وعليه تحريم تدثرها به بل ولو لانه يجوز للرجل اخراشها على ما
دون التدثر به وتحرمة على الكل ستر سقف ويا ب او جدار غير الكعبة قبل
وبالحق به قبة صلى الله عليه وسلم به اي لغير حاجة فيما يظهر اخذ من قوله
بالترتين وقد يشكل بما ياتي في كيس الدرهم ونحوه الا ان يفرق بان الجلب
هنا اعظم منها ثم **والاصح** ان **اللبس** الاب وغيره **الباسه** لحي الذهب وغيره

هذا هو الوجه في لباسه

المسوق ما لم يبلغ والمجنون اذ لا شهامة له ما تنافي تلك الخنوشه نعم خلافا في
حوادث ذلك يومى العبد لانه يوم من ربه **فلبس الاصح** **فتراشها** اياه **ونه قطع**
العرفان **وغیرهم والله اعلم** لعموم الخبر الصحيح انه حل لاناث امته واطلق
بعضهم ان الرجل يعلو لابسته لانه لا بعد استعماله وظاهرة انه لا فرق بين
طول بقاياه على ما عليه منها وعدمه ولو لم يجر حاجه وفيه ما فيه **وحمل الرجل**
لبسه فضلا عن غيره من بقیه انواع الاستعمال **للضرورة** **وحرره** **ممكن**
او حتى منها ضرر يبعث التيمم والحرقه جمع الالم الشد يد لانه اولى من نحو
الحرب التي **او الحاجة** يضم فضخ والمد وفتح فسكون وهي البغته **وحرره**
ممكن ولا امكنه طلب غيره بقوم مقامه للضرورة وصح في الكفاية قول جمع
بحول القبا وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غير اربابا لم يكتف به السيف وهذا
غير الشاذ الذي مر انه مخالف للاجماع لانت الظاهر ان ذلك يكتفى فيه بغير الاغاط
وان لم يكن رهاب ولا صلاحية القتال **والحاجة** كستر العورة ولو في الخلاء **وحرره**
ممكن وقد اذاه لبس غيره اي تاذا بالاحتلال عادة فيما يظهر ومن خرج هنا لمسح
التيمم لانه رخصه فسوح فيه اكثر وكذا ان لم يودعه غيره لكنه يلبسها كما هو
ظاهر كالتداوي بالنجاسة بل لو قبل ان تحفقه لاسمها كالتها لم يعد وكون
الحكة غير الحرب الذي فاده العطف صحيح وقوله في مجموع وغيره كالصالح
انما هو يحمل على اتخاذ اصل المادة وصورتها وكيفية **ودفع** **فصل** لا يحتل اذا عاده
وان لم يكن حتى يصير كالبدن المتوقف على الدوا خلافا لبعضهم ولو في الحضر في الكل
خلافا لمطال به الا ذري وذلك لخبر الصحيح بان صلى الله عليه وسلم رخص لعبد
الزمن من عوف والزبير في لبس الحرير لحكمه كانت بهما وفي غزاة بسبب القمل وروايه
مسلم ان الاول كان في السفرة لا خصيص ويؤخذ من قوله الحاجة انه متى وجد
معيقا عنه من دوا او لباس لم يحز له لبسه كالتداوي بالنجاسة واعتقد جمع
ونزع فيه شارح بان جالس الحرير مما ايجب تغير ذكر فكان اخف ويرد بالضرورة
المبيحة للحرير لا يتأني مثلهما في النجاسة حتى يتباح لاجلها فلو لم يباحها لغير التناك
انما هو لعدم تأنيبه فيها لا لكونها اغلظ على ان تحولس بحسن العين يجوز
جازه الحرير فيها متنا وان فيها **والقتال** **كديبا** **لا يقوم غيره مقامه** في
دفع السلاح كحاجة دفع القمل بل اولى قبل هذه مفهومة من قوله او الحاجة
حرب بلاولى وداخله فيها انتهى وليس كذلك فان تلك في خصوص الحاجة وعموم
الحرير وهذه في خصوص نوع منه وعموم القتال فلم يغن احد عن الاخر
وحرره **ممكن** من **اللبس** اي حرير باي انواعه كان واصله ما حل عن الرد بعد
موته داخله **وغیره** **ان زاد وزن** **اللبس** **وحمل كعبه** تغليب الحكم الاكثر
ولو طنا كما في الافوار وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما انهما اعاناهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الثوب المصمت اي الخالص من الحرير واما العلم اي بفتح العين
واللام وهو الطراز وسدى الثوب فلا بأس به **وكذا** **ان استويا وزنا**
ولو طنا **في الجمع** اذ لا يسمي ثوب حرير ولا غيره بالظهر مطلقا خلافا لجمع مثله

حل

190

اللباس

ولو شك في الاستواء فالاصل الحل على الاوجه خلافا لبعض نسخ الانوار وصرح
 كلام الامام ويفرق بين النظر للظن في الاولين على ما فيه وعدم النظر اليه في
 معاملة من اكثر ماله حراما بان هناك قربة شرعية دالة على الملك وهي اليد
 يوثق الظن معها بل ولا البقين اذ الم يعرف عن الحرام بخلاف ما هنا ونظر
 منع اجتماعه مع تيسر سوا الخبرين ولو عدل في زوايه عن اكثر وقضية الظن
 ان صورة العكس لا خلاف فيها اي يعتد به فلا يكره لبسه وان قال الجوابي لغير
 حرمه في الفتنة الحديث الصحيح بخلاف المستوي الاول احتجابه لقوة الخلاف
 فيه **وقال اطرون** او وقع تحرير خالص وهو اعنى الطراز ما يركب على الكفين مثلا
 لغير المذكور لكن المعتد كما في الروضة والمجموع وغيرهما انه يشترط ان يكون
 قد راعى اصابع مضمومة اي معتدلة لغير مسلم انه صلى الله عليه وسلم فنهى عن
 الحرير الا في موضع اصبعين او ثلاثا واربع قال الحلبي والجويني وشيخ طائفة
 لا يزيد مجموع الطرازين على اربع اصابع وخالفهما صاحب الكافي فقال لو كانت
 في طرفي العمامة علمان كل واحد رابع اصابع احتمل وجهين والاصح الجواز لانها
 وحكم الكفين حكم طرفي العمامة انتهى وعبارة الروضة والمجموع كلو جيز محتمل الكفر
 من المقابلة بين كنهها الى الثاني اقرب فالشرط ان لا يزيد المجموع على ثمانية اصابع
 وان زاد على طرازين وما اقتضاه قول الكافي لا تفصلهما اي على العمامة طرازان
 منفصلان عنها بجعلان عليهما واحدا حلا لان كطرفي الكفين غير بعيد واما
 اغتفال التعدد في التطريز والترقيع مطلقا بشرط ان لا يزيد كل على اربع اصابع
 المجموع على وزن الثوب فبعد مخالف لكل من كلام هؤلاء والروضة والمجموع وكذا
 قول الحلبي وغيره بخلاف كل منهما وان تعدا ما اذا لم يزيد وزن الحرير على غيره
 وافتي ابن عبد السلام بانه لا بأس باستعمال عمامة في طرفيها حرير قدر رطل
 ان بين كل قدر اربع اصابع منها فرق قلم من كتافها وقطن قال الثوري وهذا با
 منه على اعتبار العادة فيه انتهى فالمراد ان ذلك في حكم التطريف واما تقديره
 على الوجه المذكور لان العادة كانت كذلك فاذا تغيرت اتبع ما ياتي بصورة للملح
 كما هو ظاهر ان السدي حرير وزنه اقل وزنا من الجمجمة وانه لهما حرير في طرفيها
 ولم يزد به وزن السدي فاذا كان الملح حرير يشبه التطريف اما التطريز فله
 فكذلك فيعتبر الاكثر وزنا منه ومما طر فيه كما تحته السبكي والاسنوي قال
 نعم قد حرم في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بحرم النساء
 اي تشبه النساء بالرجال وعكسه وهو لا يصح وما افاده من ان العبرة في لباس
 كل من النوعين حتى تحرم التشبه به فيه بعرف كل ناحية حسن وقول المازني
 الظاهر ان التطريز لا يكره كالطراز بعد وان تبعه غيره **او طرق** اي صنف
 ظاهرة او باطنية **بحرير قدر العادة** الغالبة في كل ناحية الخير الصحيح انه صلى
 عليه وسلم كان له حية مكشوفة الفرجين والكفين بالديباغ وفارق ما مر في
 الطراز بانه محل حاجة وقد يحتاج لاكثر من اربع اصابع بخلاف التطريز فان
 مجرد زينة فتقيد بالوارد ويجوز لبس الثوب لمصبوغ باي لون كان لا يكره

تيسر

لامثاله

لحمه وان لم يبق للونه نخل لان الحرمة للونه لا لثبته لانه لاحرمه فيه اصلا اذ
 لا يتصور فيه تشبيه لان النساء لم يمتحن به نوع منه بخلاف اللون حكم الحرير
 فيما مر حتى لو صبغ الخشب حرم وكذا المعصفر على ما صحت به الاحاديث
 واقتار اليه في وغيره ولم يبالوا بصل الشافعي رضي الله عنه على حله فقد بما
 العمل بوصيته ولا يكون جمهور العلماء سلفا وخلفا على حله لاحاديث تقتضيه بل
 يصح به كغيره ان يصنع ثيابه بالزعفران فمبصو ورواه وعامة قال للزكري
 عن البيهقي في الشافعي نص بحرمته فيجعل على ما بعد الصبح والا وعلما قبله
 وبه يجمع الاحاديث الدالة على حله والدالة على حرمته وردت في الفتنة لا طلاق
 الصبح في الحرمة مطلقا وله وجه وجبة وهو ان المصبوغ بالمعصفر من لباس النساء
 المحصر من فحرم التشبه كما ان المزعفر كذلك وانما جرى الخلاف في المعصفر
 دون المزعفر لان الخيلا والتشبه فيه اكثر منهما في المعصفر ويؤيد ان الزكري
 لم يفرق فيه ما قبل الصبح وبعده كما فرق في المعصفر واختلف في الورس فالحق جمع
 متقدمون بالزعفران واعترض بان قضيه كلام الاكثرين حله وفي شرح مسلم
 عن عياض والمأوردى صح انه صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى
 عمامته واعتقد جمع متأخرون وقضية قول الشافعي بهي الرجل حلا لان
 يزعفران فعل امر بانه يغسله حرمة استعمال الزعفران في البدن ولها صرح جمع
 متأخرون الحديث الصحيح في ان يزعفر الرجل وسقهم لذلك البيهقي حيث قال
 ورد عن ابن عمر انه صفر لحيتته بالزعفران قال في احتمال ان يكون مسئلتني غير ان
 حديث في الرجل عن الزعفران مطلقا صح انتهى فهو مصرح حتى تحرم استعماله في اللحية
 لكن عمله جمع على الكراهة لحرثاني داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم كان يصنع
 لحيته بالزعفران والورس وحمل بعض العلماء الحل على نحو اللحية واليهي على ما عداها من
 البدن وبعضهم انتهى على الحرمة والحل على غيره ويؤيد الحل جزم التحقيق بكرة التظلي
 بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فلو حرمت الزعفران لحرمت هذا او فصل
 بين كونه غالبا او مغلوبا وان المقصود من الخلق هو الزعفران فتجوز تجويز
 للزعفران اذا الفرض بقا لونه المقصود منه ويؤخذ من قول البيهقي غير الى اخره
 انه لا يرد على حرمة الزعفران الاحاديث المصرفة محل لبسه لان الاحاديث الدالة
 على حرمة اصح وحمل ايضا زجر الجيب وما جاعل عمر وغيره مما يصح به بحرمته لعله
 رأى لهما وكيس نحو الدرهم وان حمله وغطا العمامة ولبقه الرواه على الاوجه في
 الكل خلافا لما نزع في الثمانية والثالثة فقد مر حل رأس الكوز من فضة لا تفصله
 فلا بعد مستعملا له فكذاها تان ايضا بالاولى ومن هذا اخذ الاسنوي ايضا بط
 الاستعمال المحرم هيا وفيما ان النقدان يكون في بدنه وصرح في المجموع محل ضبط الجم
 فالجمع نعم لعل الشربة التي يراسها لما فيها من الخيل والحق بها اخرون الذين الذي
 فيها وكان المراد بها العقدة الكبيرة التي فوق الشربة وخالف بعضهم فقال لعل ذلك
 انتهى ولما ان نقول ان كانت لعله في خيط عدم الخيل كما في كلام المجموع جزم لما
 فيهما من الخيل وعدم مباشرته بالاستعمال كالصورة التي قبله جاز او هو لا وجه

ممن

والماري

فان هم

السجد

واي فرق بينهما وبين كبر للراهم وان كان يحمل في العمامة ويسا في اخذها منه لان
 ذلك لا يسي استعماله في البدن او المحرم هو الاستعمال فيه لا غير وعلم خلافه لان
 كتابة الرجل الرجل لا المرأة قطعاً فالمن وهم فيه الصداق فيه ولو امرأة لا
 المستعمل حال الكتابه هو الكاتب كذا افتى به المصنف ونقله عن جماعة من الاصحاب
 ونوزع فيه على تجري وان خالفه خرون ويفرق بين هذا وحياطه ونقش ثوب
 حرير لا امرأة بان الحياطة لا استعمال فيها بوجه وكذا النقش بخلاف الكتابة فانها
 تعد استعمالاً للمكتوب فيه عرفاً لان القصد حفظه ما كتب فيه فهو كالطرف
 له بخلاف مجرد النقش **فهرم** على هذا ما مر من شرط الاستعمال المحرم ان يكون
 في البدن والكاتب غير مستعمل له في بدنه الا ان يدعى العرف بعد استعمال
 مستعمل للمكتوب بيد لا وفيه ما فيه وقول الماوردي يحل لبس خلع الملوكة يحل
 على من تحشى الفتنه ولا يدل له الباس من حذيفة او ابن ابي ربيعة الله عنهم سواري
 كسرى وتاجه لان ذلك لبان المعجزة فهو ضرورة اي ضرورة فاحذر بعضهم منه
 لكلام الماوردي حل لبس الحرير اذا قل المرء من جد اجتناباً لئلا يحل لبس في محله
 وكبره ولو امرأة تزين غير الكعبه مكشوفة صالحة بغير حرير وتحرمة في محل الذي
لبس الثوب الجسدي اي المتجس في جلد ابيه في غير الصلوة **وخوها** كالظفر
 وخطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر ان كان جافاً وبدنه كذلك لان المصنف
 من ذلك يشق اما في خواصله فيحرم ان كانت فرضاً وكذا ان كانت لغلاً وان
 فيه كبراً كرمه ابطاله فانه جائز بل لتلبسه بعبادة فاسدة واما مع رطوبة
 فلا لان المذهب يحرم لبس البدن من غير ضرورة ومع حل لبسه يحرم لبس
 به في المسجد من غير حاجة اليه كما تحته الاذرع لانه يجب تنزيه المسجد من
 حاجة اليه كما تحته الاذرع لانه يجب تنزيه المسجد من **لبس الجسد**
وحذره ورفعه احدهما فلا يحل لبسه لغلظ خاسته **والصلوة كفاية قنار**
 او خوف الخوف ولم يجد غيره نظير ما مر في الحرير وخرج بلبسه استعماله
 في غيره كافتراشه فيحل قطعاً كما في الانوار وان قال الزكي المذهب المنصوص
 انه لا ينتفع بشي منهما **وكذا جلد الميتة** غيرها فيحرم لبسه في حال الاختيار
في الاصح لئلا يسهل عبده مع ما عليه من التعبد باجتناب لبس الاقامة العباد
 ويؤخذ منه انه يحل لباس جلدتها لصبي غير مميز ومجنون ومجنون استعماله
 في غير اللبس نظير الذي قبله بل اولى والباسه جلد كل منهما لاخر على المعقود
 لا ستوايهما وجلد الميتة لدايته وتحريم اقتنا الخنزير لوجوب قتله فوراً لا
 لضرورة كان اضطراراً لمقتاع عليه والكل لا لخنوصه او حفظ حاله لا مقار
وتحل مع الكراهة الاستصحاب بالدهن الجسد بعارض او اصله كوكه الميتة
 اي غير المغلظ **على المشهور** للخبز الصحيح في الفارة يموت في السمن الذي
 استصحبوا به او قال فانتهوا به ودخان الجسد يعني عن قليله **فهرم** المحرم
 ذلك في المسجد مطلقاً محرمة ادخال النجاسة فيه لغير حاجة ومن قد بان لو
 يحل مفرومه على ما اذا احتجج للاسراج به فيه وكذا الدار المستاحرة او المغارة ان

الله

والله اعلم
 والراية لا تعد
 عليها اوزق

تعلقاً

ادى الى تجسس شي منها بما لا يعنى عنه او عابى نقص قيمتها او اجرتها فيما يظهر
 بخلاف قليل دخاها الذي لا يؤثر نقصا البتة ويجوز الحادة صابوناً وسقيته
 للذواب **قوله** **مهم** لان اكثرها ليس في كبر الفتنه واغما ملتقطه من كتب
 الاحاديث ولذا كنت اطلت الكلام فيها ثم رايت انها اخرجت للشرح عن موضوعه فاورثها
 بتأليف جافل ثم خصت منه هناماً لا بد منه باخص عبارة الكلال على ما بسط في اعلم
 الله لم يخرج كما قاله الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها وقت وقوع
 الطير في طولها انه سبعة اذرع وغيرة انه ثقل عن عابته انها سبعة اذرع
 في عرض ذراع وانها كانت في السفر بيضا وفي الحضر سودا من صوف وان عذتها كانت
 في السفر من غيرها وفي الحضر من باهوت في سترها اليه ولا اصل له لعدم وقوع
 خلاف في المذاهب فليل سنته اذرع في عرض ثلاثة اذرع وقيل اربعة اذرع ونصف
 او ثمان في عرض ذراعين وشبر وقيل اربعة اذرع في عرض ذراعين ونصف وليس
 في الآثار الا القول الثاني ومن لكل احد بل يتاكد على كل من يقتدي به بحسين
 الهيبة والمبالغة في التحمل والنظافة والملبوس لساير انواعه لكن المتوسط نوعاً
 من ذلك بقصد التواضع لله عز وجل افضل من الارتفاع فان قصد اظهار النعمة واشكر
 عليها احتل ثسا وفيما للتعارض وافضلية الاول لانه لا حظ للنفس فيه بوجه
 وافضلية الثاني للخبز الحسن ان الله يحب ان يراى نعمته على عبده وينبغي عدم التوسع
 في المأكول والمشرب الا لغرض صحيح شرعي ككرام صيب والتوسعة على الجبال
 واثار شهوة تهم على شهوة من غير تكلف كغرض حرمة على فقير جعل المقرض حال
 الا ان كان له حصة ظاهرة يتخير الوفا منها اذا طولب وورد استحقاقه وفي رواية
 انه صلى الله عليه وسلم مني جافياً وقد يؤخذ منه ذاب الحفا في بعض الاحوال قصد
 التواضع حيث من مودياً ويتجسما ولو احتالاً وبودرة بدمه لئلا يدخل مكة نظراً
 للشرط ويحل كما في المجموع بل كراهه ليس بخوف من وقباً ونحوه اي غير ضرورة
 مبرورة ما ياتي في الطبلسات ولو غير ضرورة ان لم يندعونه للاتباع انتهت في
 ما يعلم منه انه متى قصد لباسه ونحوه نحو تكبر كان فاسقاً وشبهها لبساً او عكس
 في لباسه من حفضه المشبه به حرم بل فسق للمعنة في الحديث وتحريم على غني
 لبس ثمن ليعطى ما ياتي ان كل من اعطى شيئاً لصقة ظنت فيه وخلاعتها باطناً حرم
 عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلولي على جلد سبع كرم وشردة شعروا جعل
 في الارض على الاوجه لانه من شأن المتكبرين وحرم جمع لبس فرق السجادة الصلوة
 طها كجوخ وخفق انتفخ علمهما شجر خنزير لا يفيد علم ذلك الا في فرق معين
 دون مطلق الجسد وقرق الوشق شعرة تجس وان دبغ لانه غير مأكول وليس نقص
 فراش احتل جدوث مود عليه للأمريه وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحريرة
 وهي ثوب مخطط بارص انها احب الثياب له وفيه وقال في ثوب خيطه احمر
 خلعه واعطاه لغيره حشيتان انظر اليها فتفتني في صلابتي وبهذهما تقارض
 مع كون المقر رعدنا كراهة الصلوة في المخطط او اليه او عليه وقرحاً بالها
 حبيته خاصة بغير الصلوة جمعاً بين الحد يثين والافضل في القميص كونه

هي

والله اعلم

عنا

م

الكم

م

م

من فطن ويبلغ ان يلحق به سائر انواع اللباس كالعمامة والطيلسان والرداء
والازرار وغيرها ويليه الصوف حديث في الاول وحديث في الثاني لكن ذكر من
وكونه قصيرا بان لا يتجاوز الكعب وكونه الى نصف الساق افضل وتقصير
الكمين بان يكون الى الرسغ للاتباع فان زاد على ذلك ككل ما زاد على ما
قد روي في غير ذلك بقصد الخيل لا يحرم بل فسق والاكره لا العذر كان غير العلم
بشعاع يخالف ذكر قلبه ليعرف فيسأل المتأمل كلامه بل لو توقفت انما لم يحرم
او فعل واجب على ذلك وجب واطلقوا ان توسعة الاحكام بدعه ومحل في الفاحشة
ويجوز بل كراهه ليس صيق الكمين حضرة وسفر للاتباع وزعم ان هذا خاص بالعمامة
ممنوع نعم ان ارسلته فيه سنة كما صرح به ابن عبد البر لم يعد وتسن العمامة
للصلوة ولقصد التجميل للاحاديد كالكثيرة فيها واشتداد ضعف كثير منها بحديث
كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها تساهل كما هو عادة ابن الجوزي وهذا الحاكم
في التصحيح الا ترى في حديث اعلموا ان زاد واحلما حيث حكم ابن الجوزي بوضع
والحاكم يصححه استرواحا منهما على عادتهما وتحصل السنة بكونها على الراس ونحو
قلنسوة تحتها وفي حديث ما يدل على افضلية كبرها لكنه شديد الضعف وهو
وحدة لا يتجرب به ولا في فضاء بل الاعمال ينبغي ضبطها عما يليق بل اسما
عادة في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك كرهه وعليه يحمل اطلاق كراهه
كبرها وتنقيدها كيفيتها لعادته ايضا ومن ثم الحزم مروة فقيهه يلبس عمامة صوف
لا تليق به وعكسه وسياتي ان خرمها مكروه بل حرام على من تحمل شهادته لان فيه
حينئذ ابطال الحق الغير ولو اطرقت عادة محل بافراجهما من اصلها لم يتغير منها
الروية خلافا لبعضهم وباتي في الطيلسان خلاف ذكره ويفرق بان ثوبها عام
في امر وضعها فلم ينظر لغيره بخلافه فان اصل وضعه للروسا كما هو
بعض العلم المتقدم وفي حديثين ما يقتضي عدم نزعها من اصلها لكن قال بعض
الحفاظ لا اصل لها والافضل في ثوبها البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم
لعمامة سودا ونزول اكثر الملبى يومئذ رجايم صفر وقايح محملة فلا تاتي عموم
الخير الصحيح الامر بلبس البياض وانه خير الاثوان في الحياة والموت ولا بأس بلبس
القلنسوة اللاطية بالراس والمزقعة المضربة وغيرها تحت العمامة وبلا عمامة لان
كل ذلك جاء عنه صلى الله عليه وسلم ويقول الراوي وبلا عمامة قد ينابذ ما اقتاده
بعض التواحي من ترك العمامة من اصلها وغير علم ايم بطيلسان على قلنسوة ايضا
بالراس لكن يتسلم ذلك الافضل ما عليه ما عدا هؤلاء من الناس من لبس العمامة بعدتها
ورعاية قدرها وكيفيتها السابقين ولا ينسحب العمامة عندنا واختار بعض حفاظ
هنا ما عليه كثير من العلم انه يسى وهو تحديق الرقبة وما تحت الحنك والية
بعض العمامة وقد اجبت في الاصل عما استدله اولئك واطاوا فيه وجاني العادة
احاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن ناصية على فعله صلى الله عليه وسلم لها
لنفسه ولجماعة من اصحابه وعلى امره لها ولاجل هذا تعين تأويل قول الشيباني
ومن تعمم فله فعل العذبة وتركها ولا كراهه في واحد منهما زاد المصنف لانه لم يصح

في

اللباس

في النبي عن ترك العذبة شيئا انتهى بان المراد من فعل العذبة الجواز اللباس للندب وتركه
صلى الله عليه وسلم لها في بعض الاحيان انما يدل على عدم وجوبها وعدم تكرر نهيها
وقد استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم رسلها بين الكنفين نارة والى الجانب الايمن
اخرى على ان كلاهما سنة وهذا صحيح منهم بان الاصلها سنة لان السنة في راسها
اذ اخلت من فعله صلى الله عليه وسلم والى ان تؤخذ سنة اصلها من فعله لها وامر
لها متكررا في رسلها بين الكنفين افضل منه على الاعين لان حديث الاول اصح واما
ارسال الصوفية لها على الجانب الايسر لكونه جانب القلب فيذكر فيلحق بتركه مما
سوى ربه فهو يثني يستحسنة والظن بهم انهم لم يبلغهم في ذلك سنة فكانوا
يبدون بها واما بعد ان بلغهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان حكمة نهيها
ما فيها من الجمل الحسن العبدية وابداء بعض محسن الجانب له لجعلها بين الكنفين حكم
يليق بعقده الباطل فاحذره ووقع لصاحب القاموس هنا ما رده عليه بقوله
كقوله لم يفرقها صلى الله عليه وسلم قط والصواب انه كان يتركها اجابا وكقول
مولاه فان اراد ان فيها طولا نسبيا حتى رسلت بين الكنفين فواضع او ازيد من ذلك
فلا وقد قال بعض الحفاظ قل ما ورد في طولها اربع اصابع واكثر ما ورد في راع
وبنهما شبر انتهى ومر ما يعلم منه حرمة الفاحش طولها بقصد الخيل فان لم
يقصد كرهه وذكرهم الا فاحش بل في من اصلها تشيل ما هو معلوم ان
سبب الاشتراف هو قصد نحو الخيل فاذا وجد التصميم على فعلها لهذا الغرض
الشر وان لم يفعلها على الاصح كما هو الاصح في كل معصية صمم على فعلها وفي حديث
حسن من لبس ثوبا اذا انتهره عرض الله عنه وان كان وليا اي من كبسه بقصد
الشهرة المستنزه لقصد نحو الخيل لا يحسن لبس ثوبا يباهي به الناس لم ينظر الله
اليه حتى يرفعه ولو خشى من رسلها نحو خيل لم يورثها خلافا لمن زعم بل
يفعلها ويحاهد نفسه في ازالة نحو الخيل منها فان عجز لم يضر جديدها خطو كزياد
لانه قهري عليه فلا يكلفه كسائر الوساوئ لغيره غاية ما يتكبر به انه لا يستر
مع نفسه فيها بل يشتغل بغيرها فلا يضره ما طرأ قهر عليه بعد ذلك وخشية
اقدامه الناس صلاحا او على خلافه بارسلها لا يوجب تركها ايضا بل فعلها
ما هو قبيح نفسه كما ذكره تحت الزركشي انه يحرم من غير ان يتركها ما هو قبيح
ما قيل الباب المصاحف في احدى باب **باب في احكام تارك الصلوة**
في كل حال او حال لم يتركها لكونه بين اهل البيت باطلا من اهل البيت الذي هو
الحاكم ما سبق عليه ان كونه بين اهل البيت لا يفي عليه صيرورة في حكم الحاكم
لانما يكون له في احدى الامور كما يصح في قولنا لا يفي عن وقت الضرورة
ووصف بصرى من كونه عليه منها لو لم يتركها لكانت التقسيم **باب في احكام تارك الصلوة**
عليه معلوم من كونه عليه منها لو لم يتركها لكانت التقسيم **باب في احكام تارك الصلوة**
وهو معلوم من كونه عليه منها لو لم يتركها لكانت التقسيم **باب في احكام تارك الصلوة**
من القتل والحفاظ على الاسلام واقام الصلوة وايتا الركعة لكن الركعة ليس بالعمامة كما

140

على غير الصالح التري بزيه اي غيرة حتى يظن صلاحه فيعطيه وهو ظالم
ان قصد هذا التغير واما حرمة القبول فهو من القاعدة السابقة ان كل من اعطى بشا
لصفه ظنت به لم تجز له ولا يملكه الا اذا كان باطنا كذلك وعليه يحمل قول ابن عبد
السلام لغير الصالح التري بزيه ما لم يخف فتنة اي على نفسه او غيره بان يخيل
لها اول صلاحها وليست كذا كذا واعلم انه كثير كلام العلماء قد يماز الشافعية وغيرهم
في الطيلسان وقد خصت المهمة منه في المولف السابق ذكره واددت هنا ان الحق
المهم من هذه الملتص بالجزعارة فقلت هو قسمان محكم وهو ثوب طويل عريض
قريب من طول عرض الرداء على ما مر من بيع يجعل على الراس فوق نحو عمامة ويغطي
به اكثر الوجه كما قاله جمع محققون وظاهرا انه لبيان الاجل فيه وتجدد من قطع
العم في الصلوة فانه مكروه ثم يدار طرفه والاولى اليمن كما هو المصود فيه من تحت
الحك ان يحيط بالرقة جميعها ثم يلقى طرفا على الكتفين وهذا الحسن ما يقل
في تعرفه لاما قيل فيه مما عضة غير جامع وبعضه غير مانع وبينت في الاصل كيف
اخرين يقران هذه وقد يلقان بها في تحصيل اصل السنة ويطلق بها في الاصل
الذي هو حقيقة الخنص مما جعل على الكتفين ومنه قول كثير من السلف للحم ليس
طيلسان ثم زرة عليه ومقور فاما ادية ما عدا الاول فيجمل المدور والمثلث
الائتين في الاستسقاء والمربع والمسدور وهو ما يرمى طرفاه من غير ان يضمهما او
احدهما ولو بيرة وسنة الطرحة التي كانت معتارة لفا هي القضاة الشافعية
وخصت به وفعلا اجلا من مند ميات من السنين وهو عجب جدا لا يدرى
منكرة مكر وهذه لكوفها من شعاع اليهود ولان فيها السدل المكره بكيفية المذكورة
في الاصل مع بيان كيفية المقور ووجه تسميته بذلك وبيان ما الحق به وانه
لا وجود له الا ان تسمى بقرب من شكله خرقه المتصوفة التي جعلوها
تحت عما لهم واحرق قسما الطرحة والحاصل ان كل ما كان مشابها على هيئة
السدل بان يلق طرفه في محور ادية من الجانبين ولا يرد دهما على الكتفين ولا
يضمهما بيده او غيرها مكروه واما ما نقل عن ابيك فلعلمهم كانوا مكرهين
كل من الخلع الحرير انصرف لكن ينافيه ما لا يرد التبع منه قول الشافعي لولا ان
على شعاع القضاة لا يطلتها والتج من هذا عدول هذه السقطه في ترجمته
حكم القسم الاول النذب بانفاق العلماء كما قاله غير واحد من ائمة الشافعية والحنابلة
وغيرهم بل تاكده للصلوة وحضور الجمعة والمسجد وجامع الناس قالوا وكل
من صرح او وهم كلامه كراهة الطيلسان فاما اراد قسمة الثاني باقاعه
المتفق على كراهة جميعها وانما من شعاع اليهود والنصارى ولاجل ذلك كان
الاصح ان انكار انس على قوم حضر والجمعة متطيلسين فما هو كون طيلسان
مقور كطيلسان اليهود السبعين الفا الذين مع الدجال فهي مقورة ايضا كما
به الحديث رواه احمد وحاجي الحنك الذي هو الاول لمدا وب احاديث صحيح
وغيرها وانا عن الصحابة والسلف الصالح ومن بعدهم لفعله وطيله والحن عليه
والاشارة الى بعض فوايد وغير ذلك مما يعلم به الرد الشنيع على من وهم كلامه

فنبولم
وحدثنا

الصوفية

وكذا الجائفة اليهودية

بش الطيلسان ان اراد المحتال كور والذي اجبت عنه بانه اراد ما
عند الاول نعم وفع في كثير ذلك التغير عن التطليس بالتفنع وعن الطيلسان
بالفناع ومن ثم قال في فتح الباري في حجة صلوات الله عليه وسلم الى بيت الح
بكر صلى الله عليه متفنعاً قوله متفنعاً اي متطيلسا راسه وهو اصل في ليل الطيلسان
وقد ايدى الله عنه متفنعاً قوله متفنعاً اي متطيلسا راسه وهو اصل في ليل الطيلسان
موجوا بان الفناع الذي يحصل به التفنع الحقيقي هو الرد وهو طيلسان كما كان يسمى
الطيلسان قد يسمى رد الكافر ومن ثم قال ابن الاثير الرد اي يسمى لان الطيلسان
فيما على الراس مع التخييل الطيلسان الحقيقي ويسمى رد الكافر وما على الاكتاف
هو الرد الحقيقي ويسمى طيلسانا مما زا والاكمل جرحهما في الصلوة وضع عن
ابن مسعود وانه حكم المروق التفنع من اخلاق الانبياء وفي حديث اطلاق ان
التفنع بالليل لئلا يسه في تعين جملة على حال يتا في فيه ذلك كما يصرح به كلام
ابن كثير وغيرهما سنة لخوا الصلوة ولو لئلا يجتنب لئلا يسه في تعين جملة على حال يتا في فيه ذلك كما يصرح به كلام
عنه خرج لئلا متفنعاً وفي اخر ما يقتضيه ان لتطيلسا لئلا يسه في تعين جملة على حال يتا في فيه ذلك كما يصرح به كلام
وليس مردا بل هو لمعتكف لكان المقصود من الاعتكاف الخلو عن الناس
وساقي ان الطيلسان الخلو الصغرى ويأتي في الشهادات ما يعلم منه ان
كل سنة التطيلسا اذ لم تخرمه مرونة ولا كلبس سوي طيلسان فقيه كره
له واختلف مرونة به ولا ينافيه تعيهم بل لخوا الصلوة لا تطلق منعاً وانما
الذي يمنع منه كونه بكيفية لا يليق به كما اشار اليه بقوله طيلسان فقيه
فان اراد السنة بسنة بكيفية تليق به وهذا واضح وان لم يصرح به بالتحا
يقوم من اطلاقهم انه لا يبد ب له مطلقا وقد تحت المرونة ترك لتطيلسا فقيه
تركه بانحرمان كان متحملا لشهادته لا فحاق الغير فيحرر التسبب
ما يطله وتوق لا امام في كون تركه تحريمها بالغوا في ردة وفي حديث لا
يتفنع الا من استكمل الحكمة في قوله وفعله واخذ العلماء ما ذكرانه يلبي ان
يكون للعلماء اشعار تختص بضم ليعرفوا فيسألوا او ليمتثل ما امروا به او لفوا
عنه كما وقع لابن عبد السلام انهم لم يعتنوا قوله حتى تجل وليس شعاع العلماء
فليس وان خالف الوارد السابق فيه لهذا التصدر سنة اي سنة بل واجبان
تروق عليه ازالة متكر وللطيلسان فوايد كثيرة جليله فيها صلاح الباطن والظاهر
كالاستحباب من الله تعالى والخوف منه اذ تغطية الراس شان الخاف لايق الذي
لانصر له ولا متعين والجمعة للفكر لكونه يغطي كثيرا من الوجه واكثره فتدفع
عن صاحبه مفا سد كثيرة كنظر معصية وما يلج نحو غيبة وجمعة فيه فيحضر
قلبه مع ردة وعنتي فتشهوده وذكره ونصان جوارحه عز الحالفات فشر
عن الشهوات وهذا كله مما يثار عليه العلماء والصوفية معا وقد كان من
مشاعنا الصوفية من يلزمه لذلك فيظهر عليه من انواع الجلالة والواراهة
والاستعراق والشهود ما يبهرو ويقهر وهذا يتضح قول الصوفية الطيلسان
الخلوة الصغرى باب **صلوة العبد** وما يتعلق بها من العود وهو

١١٤

الحاج الذي يعني وغيرها كما يأتي من **ظهر النحر** لها اول صلاة تلقاه بعد تحلل
 باعتبار وقته الا افضل هو الضحى وقضيته انه لو قدمه على الصبح او اخره
 الظهر لم يعتبر ذلك وهو متجه خلافا لما اناطه بوجود التحلل ولو قبل النحر انما
 تأخيرته بتأخير التحلل عن الظهر وان مضت ايام التشريق وهو بعيد من كلام
 وانه لو صلى قبل الظهر نفلا او فرضا كبر الا ان يقال غيرهما تابع لهما في ذلك
 يتقدم عليها **وتختتم بصرح اخر ايام التشريق** وان نفر قبل او لم يكن لها اصل
 اقتضاها اطلاقهم ولا ينافيه قولهم لا لها اخر صلاة يصلونها معنى لانه باعتبار
 الافضل لهم من النفا بها الى النحر الثاني وتأخير الظهر الى المحصر **وغیره** **الحاج**
كلمه فيما ذكر من التكبير من ظهر النحر الى صبح اخر ايام التشريق **في الاظهر** تعالى
وفي قوله تكبير غير الحاج من مغرب ليله النحر كعيد الفطر **وفي قوله تكبير من حين**
صبح يوم عرفه وتختتم على القولين بعصر اي بالتكبير عقب فعل عصر اخر ايام التشريق
والعمل على هذا في الاضمار والامصار للخبر الصحيح فيه على ما قاله الحاكم ونعمه
 تليده **الامام البيهقي** في خلافا فيه لكنه ضعفه في غيرها وبسليمه هو محجذ في
 ذكره من تراخا في المصنف في المجموع وغيره وفي الاذكار انه الاصح وفي الروايات
 انه الاظهر عند المحققين ثم لايت اذهبي في تلخيص المستدرک اشار الى انه شديد
 الضعف وعبارته خبره واه كانه موضوع ثم بين ذلك ومرضا كذلك ليس
 محجة ولا في الاضمار **والاظهر انه يكبر في هذه الايام** للمعروضة او
 النافله فيها او في غيرها **والمنذورة والراثة والنافله** تعميم بعد تخصيص
 ذات السبب كسوف واستسقاء وغيرها كالضحى والعبد وخونها والنافله الظهر
 وقيله شارح بالمطلقة ثم اورد عليه نحو ذات السبب والضحى وليس يحسن وكذا
 صلوة الجنازة لانه شعار الوقت ومن ثم لم يكبر اتفاقا لما يتبها اذا قضاه خارجا
 كما اهمه قوله في الايام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة لانها
 للاذان وبالطول تقطعت نسبتها عنه وهذا للزمن فيس بعد الصلوة وان
 طال قال في البيات ما دامت ايام التشريق باقية لا سجدة تلاوة او شكر او
 وفاقا للمحامي واخرين لا هما ليستا بصلاة اصلا بخلاف ما على الجنازة فانه يسجد
 صلاة لكن مقيدة والخلاف في تكبير يرفع به صوته ويجعله شعار الوقت اعاد
 استغرق عمره بالتكبير فلا منع **وصيغته المحبوسه** اي الفاضله لا شتمها على نحو ما
 في مسلم على الصفا وزاد فيها شيئا اخذوا بعضها من فعل بعض الصحابة تارة كنسها فلان
 ومن فعل يقبه السلفا اخرى **الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله**
المحمد وسبح كما في الام ان يزيد بعد التكبير الثالثة وما بعدها مما ذكر ان الله الله
 اكبر كبر او الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا اي اول النهار واخره والراحم
 الازمنة لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله
 وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله
 ولا اله الا الله عليه وسلم قال اخذوا على الصفا **ولو شتموه يوم الثلاثاء** وقبلوا في
 وقد بقي ما يبع جمع الناس وصلوة العبد او ركعة منها **برؤية اطلال الليله** الماضية

الامام البيهقي تليده الحاكم

هو

ابطولم هذه

الكسرة

الحاج

صلاحتها الا فيما ياتي ولا زيادة ركوع ثالث فالتكسوف في الكسوف والنقص
اي احدا الركوعين الذين نواها **الاجل في الاصح** لانها ليست نفلا مطلقا وغير
لا يجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى في كل ركعة ثلاث ركعات وفيه ايضا اربعة وصح خمسة وصح ايضا اعدادها
عنه بان احاديث الركوعين اصح واشهر واعتزضه جميع بانه انما يصح اذا خربت
الواقعة اما اذا تعدت ككسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظر لان
كلهم قاضيه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المتخالفه التي تزيد على اربعة
وحيليل والتعارض محقق وعند تحقيقه يتعين الاحتياط في الاصح الاظهر وهو ما
تقرر فتأمل وصورة الزيادة والنقص على المقابل ان يكون من اهل الحساب في
حسابه ذلك على هذا العمل قول من قال بكل الكيفية الآتية الا يضيق الوقت وعلى
جملة على ما ياتي في الكسوف في طلوع الشمس فوقها حينئذ ضيق فلا تكون هذه
الكيفية فاضلة في حقه حينئذ ولو صلاها منفردا او جماعة فثبته جماعة
يصالحها سئل اعادتها معهم كما مروا في ان محله بل من اطلاقها
ولو لم يكن صلاها قبلها اذا لم يقع الاجل قبل تحريمه والامتنع لانه انما صلاها
مع روافد سببها **ثالثا** **نقصها** وهي **الاجل** على الاطلاق وان لم يرض بها المأمومون
الا بعد ذلك اذا بدا بالكسوف فيلزم قوله **ان يقرأ في القيام** **الاول بعد الفاتحة**
وسوايقها من افتتاح وتعود **البقرة** وقد رها وهي افضل من احسنها وفي القيام
الثاني بعد التعود **والفاتحة** **كما في** **ايه** معتدله **منها** **وفي القيام** **الثالث** بعد
ذلك **ما به** **وخمس** **منها** **وفي القيام** **الرابع** بعد ذلك **ما به** **تقريرا** كما
نص عليه في اكثر كتبه وله نص اخر انه يقرأ في الثاني لعمر ان او قدره في الثالث
النساق الرابع المأبذة او قدرها وليس باختلاف عند المحققين بل هو المتفق
متقاربان كذا قاله وبشكل عليه انه في الاول طول الثاني على الثالث وفي
الثاني عكس وهذا هو الانسب فان الثاني تابع للاول والرابع الثالث فكان
الاول اطول من الثاني والثالث اطول منه ومن الرابع ويمكن توجيه الاول ان
الثاني ما تبع الاول طوله الثالث وهو على الرابع ويؤيده ما ياتي في الركوع
فيمكن حمل التقريب على التحيز بينهما لتعاد لا عكسهما كما علمت **في الركوع**
الاول **وقدر** **ما به** **من الايات** **اعتدله** **من البقرة** **وفي الثاني** **قدر** **ما به**
وفي الثالث **قدر** **سبعين** **بالسبعين** **اوله** **وفي الرابع** **قدر** **سبعين** **تقريرا** كما
نص عليه في اكثر كتبه ايضا وله نص اخر انه يسجد في كل ركعة بقدر قرآنه ويؤيد
في كل ركعة سمع الله من حمده ربنا كالحمد الى اخره كبر الاعتراف **ولا يطول الجهر**
في الاصح كما لا يزيد في التشهد والجلوس بين السجدين والاعتدال الثاني قلت
الصحيح **تطويلها** وهو الافضل لانه ثبت في الصحيحين **ونص** **في الجهر**
انه **يطولها** **خو** **الركوع** **الذي قبلها** **والله اعلم** فيكون السجود الاول الجهر
والاول الثاني نحو الثاني **وسن** **جماعة** **ويأيد** **الاعتدال** **فذلك** **للاتيان** **منها** **الثانيان**
واما لم ين هذا الخروج للصحة لانه يعرضها للفوات قيل جماعة بالرفع اي فيهما

صلواته
كما في

او قدرها

عليه

للاتيان

صلاحتها لا اقتضاه به تقيد بالندب بها الجماعة وليس كذلك انتهى وفيه نظر
ما نصيب هو الظاهر وليس بحال دل قمين يحول عن نايبها فاعلم وصح جعله حالا
وذلك الاصل من مقتضى قوله **اولا** هي سنة الظاهر في سببها المنفرد ايضا **ومر**
في كسوف القمر اجما لا ليليه او ملحقه بها **الشمس** بل ليس للاتيان
ومعه الترمذي وغيره **فمخط** **من غير تكبير** كما يحتمل ابن الاستاذ **الاعمار**
اللاتي في كسوف الشمس متفق عليه وقيل به خوف القمر وتكره الخطية في كسوف
قمره ان الامام خشية الفتنة وبوخ منه ان محله ما اذا اعتدلا استبدلته او
كان لا يراها ومخط امام نحو المسافر من الامامة النساء نعم ان قامت واحدة
في مخطتين فلا بأس وكذا في العبد كما هو ظاهر **مخطتين** **بارك** **فيها** **وسن** **ما** **السابعة**
في **بعضه** **قيا** **سا** **عليها** **اما** **شروطها** **فسنة** **مكة** **كالعبد** **لغير** **تحصل** **السنة** **مخطية**
ولما **على** **ما** **في** **الكفاية** **عن** **النص** **وتبعه** **جميع** **لكن** **ردة** **اخرى** **وهو** **المعتد** **لغير**
الخطي **نذبا** **الناس** **على** **التوبة** **والخبر** **عام** **بعد** **خاص** **وحكمة** **افراد** **مزيد** **الاهتمام**
بما **في** **الركوع** **اول** **من** **الركعة** **الاولى** **والثانية** **ادرك** **في** **كسوف** **الشمس** **فيس**
السابق **او** **ادركه** **في** **ركوع** **ثان** **او** **في** **قيام** **ثان** **من** **الاولى** **والثانية** **فلا** **يدركها**
ولا **يظهر** **لكن** **ما** **بعد** **الركوع** **الاول** **في** **حكم** **الاعتدال** **واغا** **وجبت** **الفاتحة** **وسن** **السنة**
في **اللاتي** **كما** **كافة** **للاول** **لتميز** **هذه** **الصاوة** **عن** **غيرها** **في** **مقابل** **الظاهر** **هنا**
لنصل **لسنا** **بصدرة** **وسن** **هنا** **الغسل** **لا** **الذين** **السابق** **في** **الجمعة** **كما** **يحتمل** **بعضهم**
خوف **فواتها** **وتقوت** **صلوة** **كسوف** **الشمس** **ذا** **الشرع** **فيها** **بلا** **يقلنا** **سلا**
لعضها **ولا** **اذا** **تحت** **ككها** **فيه** **لحيلولة** **سحاب** **لان** **الاصل** **تفاوت** **ولا** **نظري** **هذا** **الباب**
لنصل **لجميع** **مطلقا** **وان** **كثر** **والا** **لانه** **تخمين** **وازلطو** **وبفرق** **بين** **هذا** **وجوان**
عمل **المجم** **في** **الوقت** **في** **الصوم** **بعلمه** **بان** **هذه** **الصلوة** **خارجة** **عن** **القاس** **فاحتيط**
لها **وبانه** **يلزم** **القضا** **في** **الصوم** **وان** **صادف** **كما** **يأتي** **فله** **جاء** **وهذه** **لا** **قضا** **فيها**
كما **من** **فلا** **جاء** **لها** **وبان** **دلالة** **علمه** **على** **ذلك** **قوى** **منها** **ما** **ذكر** **لفوات** **سببها**
اما **اذا** **ان** **للتفاوت** **فانه** **يتمها** **قيل** **ولا** **توصف** **با** **دا** **ولا** **قضا** **انتهى** **والوجه** **صحة** **ومنها**
بلا **دا** **وان** **تعد** **القضا** **كركي** **الحمار** **وليان** **وجود** **الاجل** **قبل** **الشروع** **فيها** **فالوجه**
انها **كانت** **كسنة** **الصبح** **وقعت** **نفلا** **قبل** **وقته** **جاء** **لوجه** **او** **كالهيئة** **الكاملة**
بان **بطلانها** **اذ** **انقل** **على** **هيئتها** **يكن** **نصرا** **فما** **اليه** **وبغرو** **بها** **كاسفة** **لروا**
سلطانها **والا** **تنفع** **لها** **وتقوت** **صلوة** **خسوف** **القمر** **قبل** **الشروع** **فيها** **بلا** **يقلنا**
لجميع **مركي** **الشمس** **وطلوع** **الشمس** **لروا** **سلطانها** **لا** **بطلوع** **الحق** **وهو**
خاسف **فلا** **تقوت** **في** **الجهد** **بكفا** **ظلمة** **الليل** **والانتفاع** **بضوي** **وله** **الشرع** **فيها**
اذ **خسف** **بعد** **الغروب** **وان** **علم** **طلوع** **الشمس** **فيها** **لانه** **لا** **يؤثر** **ولا** **تقوت** **بغرو**
خاسفا **ولو** **بعد** **الغروب** **كما** **لغاب** **نحت** **السحاب** **كما** **سما** **مع** **بقا** **سلطانها** **والانتفاع**
به **قال** **الاستاذ** **وهذا** **مشكل** **وان** **اتفقوا** **عليه** **لانه** **قدم** **سلطانها** **في** **هذه** **الليلة** **انتهى**

معه
مطابقا لما في
ووجهه

کتاب

قول ربهم الصوم ظاهر أو باطن يحكم لوم الصوم بظاهر
أدلهة وهو كقولهم أرى قولك غير متقن إلى اليمين
حاصل كلامهم وقد اتفقوا على أن الحنفية
المعاد البر والنجاة لأن الحنفية
الصوم في تلك الأيام أنه لا يفتقر
على الأعام لأنه أعظم من غيره
بأن الأعام له أدلة أقوى من غيرها
لصحة عقائده وأما ما ذكره

4

وان امره تزلزلت من تحت ان المسافر لا يلزمه ان ينصت له لان الامر حينئذ غير مطبق
 لكون الفطر افضل منه وفيه نظرا سيما لقوله لان ظاهر كلامهم وجوب ما مورده عليه
 ان كان مفصولا بل ولو سباحا على ما ياتي واذا لم يلزم المسافر ان ما مورده عليه ان يكون
 كرمضان فاد اجاز الخروج منه لعذر فاولى ما مورده ونحوه الاستدلال ان كل امرهم به
 من خصوصه وعقوبته كالمصوم ويظهر ان الوجوب ان سلم في الاموال والا فالفرق
 بينهما وبين نحو الصوم واضح لمشتقتها على ما على النفوس ومن ثم خالفه الاذرع وغيره
 اما ما يطالب به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وما يفصل عن يوم وليلة في المصروف
 نعم يورد ما يحسنه قولهم بخطا على الامام في امره وفيه ما لم يخالف الشرح اي بان الامر
 محرم وهو هنا لم يخالفه لانه اما امره ان يذبح ليه الشرح وقولهم يجب امتثال امره في
 التسوية ان جوزناه اي كما هو رأي ضعيف لعدم الذي يظهر ان ما امره ما ليس فيه من
 عامه لا يجب امتثاله الا ظاهر فقط بخلاف ما فيه ذكر يجب باطنا ايضا والفرق ظاهر
 وان الوجه في ذلك على كل حال له عينا لا كفاية الا ان خصص امره بطائفة فحين
 بهم فعلم ان قولهم ان جوزناه قيد لوجوب امتثاله ظاهر او الا فلا الا ان خاف فتدبر
 هو ظاهر فيجب ظاهر فقط وكذا يفي الى كل امر محرم عليه وان كان مما يحرم فيه من
 عظم على ما مورده واما لم ينظر الاستدلال للضرر فيما مر عنه لانه مندرج وهو لا
 فيه يوجب جبر امر الامام به للمصلحة العامة بخلاف المباح وهذا بعلم الكلام في
 في المسافر وفي مخالفته الاذرع وغيره للاستدلال الاستدلال في المباح والمندوب لما مورده
 ظاهر فلا شك فيه بل هو اولى مما هنا فتأمل ثم هل المعبر في المباح والمندوب لما مورده
 باعتبار الامر فاذا امر بمباح عندئذ سنة عندئذ ما مورده امتثاله ظاهر فقط او لم
 فيجب باطنا ايضا او بالعكس فيعكس ذلك كل محتمل وظاهر اطلاقهم هنا الثاني لا يفسر
 لم يفصلوا بين كون نحو الصوم المأمور به هنا مندوبا عند الامر او لا ويورد ما مر
 المعبر باعتبار الامر المأمور به لا ما مورده على كل غي قدره الذي يظهر ان هذا
 المباح لان التعيين ليس سنة وقد تقرر في الامر بالمباح انه اما يجب امتثاله ظاهر
 فقط **والجواب** لو جوبها فورا اجماعا وان لم يامر بها او عرضا او مالا وذكرها لاصح
البر والخروج من المظالم التي لله واللعاب دما او عرضا او مالا وذكرها لاصح
 التوبة لان ذلك لا يجب للاجابه وقد يكون منع الغيب عقوبة لذلك خبر الحكم والبر
 ولا منع قوم الزكوة الاحتمال لله عنهم المظروف في خبر ضعيف تفسير الما عني في الباب
 بدوا لا يرضون فيخرج القطر خطا يا هم **ويخرجون** حيث لا عذر **في الصلوة**
 الا في مكة ومكة مقدس على ما قاله الخفاف واعتدلا جمع منهم الاذرع في اقتداء
 والسلف لشرق المحل المفضلة ولا ينافيه احضار نحو الصبيان والبهائم كما صرح به الدار
 المساجد والا ان قل المستحقون فالمسجد مطلقا لهم افضل كما صرح به الدار
 من صياصهم **صياصهم** ما الخير الصحيح ثلاثة لا ترد دعوتهم الصابرين حتى يفضلوا
 العاد والمظلوم وفارق ثوب الفطر يعرفه ولا يعرفه كما شمله كلامهم لانه احد
 النهار فينتق مع الصوم وهنا بعكسه وقضيته انه وقع هنا اخرا النهار حتى يعرف
 وهو محتمل ويحتمل الفرق بان لا احتياجه بعد الفطر الى ما عليه في ليلة الفطر

والصوم

وشهده

لوم

الحاج

المناجاة جوح الى الفطر من المستثنى فلا ينافيه **في ثياب بدله** بكسر فسكون الجع
 اي على غير جديدة **وفي تحشع** اي تذلل وخضوع واستكانة الى الله تعالى في كلامهم
 ومنهم من جعلوا مع حضور القلب مثلا به بالهبة والخوف من الله تعالى احتفال
 عطف تحشع على بذله مدفوع بان ليس ثيابا تحشع مخصوصه كذا قيل وفيه نظر
 بل ثيابا تحشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلا تحوطا لاجلها واذا بالها وان كانت ثيابا
 على فصع عطفه على بذله ايضا خلافا لمن نازع فيه وجب هذا الامر واما ظاهر التحشع
 في ملابسهم ففيه اضم من باذله واذل التحشع الصحيح انه صلى الله عليه وسلم خرج
 الى الاستسقاء متبذلا متواضعا حتى اتي المصلي فرقى المنبر فلم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير
 والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي العبد وقولا لمن تولى لا بأس بخروجهم حفاه مكسوفة
 رؤسهم استبعد الشائني قال الاذرع وهو كما قاله لا بأس لهم بظهور التحشع
 اسوا وغسل ففقط ربح كبره وخروجون من طريق ويرجعون في اخرى **ويخرجون**
الصبيان والذي يمتنع ان موثقه تحملهم في مال الولي كونهن بواولي **تلبس**
 ثياب الصبيان غير المميزين وعليه يخرجون المجانين الذين امت قطعاض او نظم
 ويحتمل التقييد بالمميزين ويورد الاول الخراج اولاد البهايم اشعار بان الكلام مترقون
والجواب والجواب لان دعاهم اقرب للاجابه وفي خبر البخاري وهل يترقون وتنفرد
 بالضعفاء وفي خبر ضعيف لولا شيا تحشع ونهايم ربح وشيوخ ربح اي لكبر سنهم
 وكثرة عبادتهم واطفال ربح نصيبكم العذاب **صبا وكذا البهايم في الاصح** لان الحرب
 قد اصابها ايضا وفي الخبر الصحيح ان نبيا من الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم خرج يستقي فاذا هو بماله رافعة فوايها الى السما فقال ارجعوا فقد
 استجب لكم من اجل ان الله وقدرنا ونعزنا ونعزق بين الامهات والاولاد حتى يكثر
 الصبيح والرفق فيكون اقرب الى الاجابه ونازع فيه جمع عملا بحري **ولا يمنع اهل**
الدمه او العهد الحضور اي لا ينبغي ذكره فيظهر ان محله ما لم ير الامام المصلحة في ذلك
 على انه ليس للامام المنع من المكره كما صرحوا به وسيا في ان يكره لهم **الحضور** الا ان
 يحاربان المقام مقام دله واستكانه فلا تكسر خواطرهم حيث لا مصلحة تقتضي ذلك
 لانهم مستتر قوت وفضل الله واسع وقد تجمل لهم الاجابه استند رجاونه برد
 فلا علم بعدم قبوله الا بعد تحقق موثقه على كثره تزلزلت الاذرع قال اطلاقه بعد
 والوجه جواز التامين بل يدرجه اذا عانته بالهداية ولنا بالنظر مشلا ومنعه اذا جهل
 ما يردونه لانه قد يرد عوا بخرى بل هو اظهر من حاله ويكره لهم الحضور ولنا احصائهم
والجواب اي يكره لنا فيما يظهر فكيفهم من ذلك من حين الخروج الى العود كما هو
 ظاهر وقولنا في مصلانا اظهر انه تصوير فقط ثم ردت الاستدلال صرح بكونه
 الاطلا لا يفسر قد يصيبهم عذاب قال الله تعالى ما نقوا فتنة لا تصيب الذين كفروا
 من خاصه ونصر على ان خروجهم يكون غير خروج يومنا واستكمل لهم قد سبقون
 فلو ان بعض العامة ورد بان في خروجهم معنا مفسدة محققة وفي مصابها قسم
 لنا فذكر من ذلك انهم لم يبقوا الا لئلا يملكه بالمصالح المسترسله منعهم من الانفراد

في الفهم وجمعه ان هذا الصبي
 هو سليمان عليه السلام ومن
 الله دققت على ظهرها
 ورجعت بهما وقال لهم
 ربي خلقتنا من نورا
 والاولاهما من نور
 انهما ان الله ان
 خلقا من نور
 لا غبارا عن
 نور ذلك فلا غبار
 من نور نور
 الكافر

فايد فوجوا اليه
 الكافر من ربه

ایہ/۹

وحيال المراد من قوله اني اريد بالبر
معهما وهو البراءة ملكا ومولا
السحاب وهو سحابه
نحو قوله في بعض ما

كجهد و فاما اشبهه
 بسوطه على الخلا وفيه
 لرعد قال ما وري لانت
 لون عند ذلك الف الف الله
 على ان يمشي و يمشي
 على كل صورة التي
 كالجدي على ارضه و في
 هو في ارضه و في

فان فقد فطين رطب فما تيسر ليل لا يتقح واقله نحو عشرين درهما والظاهر ان هذا
الترتيب لجمال السنه لا لاصلها نظير ما مر في نذب المسك والطيب الى اخره عقب الفصل
من نحو الحيض وان تقدم الحديد لكونه ابلغ في دفع النفع لغيره وبكرة وضع المص
قال الاذري والحقير محتمل انتهى ويتعين الجزم به ان مسك وقرب مما فيه كماله
ولو طاهر او جعل على كفيه تنافي تعظيمه والحق به الاستوي كتب الحديث في العلم
المحترم فان قلت هذا الوضع اعني تنافي عند الاستلقاء عند كونه على جنبه مع ان
كلامهم صريح في وضعه هنا على جنبه كالمحضر قلت محتمل انه هنا تارة من دون
الوضع على جنب ووضع الثقل على البطن فيقدم هذا المصلحة الميت اليه اكثر ويحتمل
ان لا تارض لامكان وضع الثقل على بطنه وهو على جنبه لشدة عليه نحو عصاره
وهذا هو الاقرب لكلامهم وان ما لا اذري الى الاول حيث قال الظاهر هنا الظاهر
على قفاه كما مر لقوله موضع على بطنه ثقل **ووضع** ليد با على سريره **وظهر** ليل تصيبه
ندوة الارض من غير فرش ومن ثم كانت صلته لاندوة عليها لم يكن وضعه على
خلاف الاولى **وترت** ندوة ثياب به التي مات فيها ليل الخمج الجسد فيغير نعم
الاذري بقا فيه الذي يغسل فيه اذا كان طاهرا اذا معى لتزعه فراعته لكن
لحقوه ليل يتجرس يوده تقيد الوسيط الثياب بالمد فيه ومباي ان الشهيد يدري
يثابه فلا تفر عنه **ووجه** الخ القبله كحضر فيكون على جنبه الا من الى اخره **وقول**
ذكر اي جميع ما مر بنا باسهل ممكن **ارفق** محاربه به مع الخالد الذكورة والاندوة وما
احد ان وجب بلاوي لو فور شفقتة **وبه** در دفع الدال **فصل** **ان** **التي** **موتة** **بها**
اذ لم يحسن من التاخير والافوجوب كما هو ظاهر وذلك لمره صلى الله عليه وسلم
بالميت وعلاه بانه لا ينبغي لجمعه يوم من ان تحبس بين طهر الى اهله رواء ابو
داود ومضى شكري موتة وجب تاخير الى اليقين بتخير ربح او خيرة وذكرهم العاد
الكثيرة اما يتقيد حيث لم يكن هناك شك خلافا لما يوهجه كلام شارح وقد قال
الاطباء ان كثير من من يموت بالسكنة ظاهرا يدفنون احياء لانه يعجز ادراك الموت
الحقيقي بها الاعلى فاضل اطباء وجنيد فيتعين فيها التاخير الى اليقين نظير
نحو التقي **وغسله** اي المسلم غير الشهيد **وتكفينه** **والصلاة عليه** وحمله وكان
سبب عدم ذكره له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحفر له عند محله ثم يحركه
فيه **ودفنه** وما الحق به كالتاخير في البحر وتذكيره عليه على وجه بشرطها الا ان
فرض كفاية اجماعا على كل من علم موته او قصر نكوه بغيره وينسب في عدم البحث عنه الى
تقديم وباقي في الكافر وكذا الشهيد فهو كغيره الا في الغسل والصلاة عليه **وقول**
ولو لم يوجب **تعميم** **بدنه** بالمال لانه الفرض في الحي في الميت اولى به يعلم وجوب غسل
ظهن من فرج الشيب عند جلوسها على قريتها نظير ما مر في الحي فقوله بعضهم انهم اعلموا
ليس في محله **بعد** **التي** **الحسن** عنه ان كان بدينا اذ يكف لهما غسلة واحدة ان زالت
عبدته بها بلا تغير كالحج والفرق بان هذا خاتمه امره فليحفظ له التي رويته
الا في انه لو خرج بعد الغسل بحسن من الفرج او اولى فيه لم يجب غسل ولا وضوء
خلقا الحي فاعترفوا فيه ما لم يعترفوا في الحي ولم يخرج للاستدراك ههنا

بله

فروض الاوص

به ما قدمه في الطهارة انه يكف لهما غسلة واحدة خلقا للرافعي فان قلت يوجب
كون الاحتياط له اكثر انه لو اجتمع مع حي وكبريد نذب وجس والمالا يكف لهما
قدم الميت قطعا وما ياتي انه يكف في الاثواب لثلاثة وان لم يرض لورثته قلت
منع اما لا وقلان الحي يمكنه ان لا حثه بعد خلقا لميت فقد ذكرنا
الثاني فلان الثلاثة حقة فلم تمكّل لورثته اسقاطها **وقول** **لصحة** **الغسل**
به **الغسل** **بما** **لا** **صاح** **فكفي** **غسله** **او** **غسل** **كافر** **له** **لحصول** **المقصود** **من** **غسل**
وهو النظافة وان لم ينو ويغني نذب بيه الغسل خروجا من الخلاف وكيفيتها
ان ينوي نحو الغسل عنه او استحابة الصلوة عليه **قلت** **لا** **صاح** **الغسل**
وجوب **غسل** **المغترق** **والله** **اعلم** لا ما مورون بغسله فلا يسقط عنه الا
مغترقا والكافر من جملة المكفمين اي بالفروع فلا ينافي قول جمع انهم مكفون
لايمان بدين صلى الله عليه وسلم بنا على انه مرسل اليهم على المختار واذا كفي
وكفي الدفن لحصول المقصود منه وهو الاستراي مع كونه ليس صورة خلقي
الغسل فلا يقال لمقصود منه النظافة ايضا بل عدم وجوب بيه فيتردد
النظر في الجن لانه من مكفنين بشرعنا في الجمل اجماعا ضروريا ثرايت ما ذكره
اول محرمات الاحرام لانه لا يسقط بفعلهم ويكفي غيرهم لانه من جنس **والغسل**
بغيره **موضع** **خال** عن غير الغسل وسعيه **مستحب** بان يكون مستقفا نص
في الام وان خالف فيه جمع ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه لان الحي يحرس
على ذلك لانه قد يكون بيد فده مايكره الاطلاع عليه نعم لوليه الدخول وان
لم يكن غاسلا ولا معينا لمحرمه على مصلحته كما فعل العباس فان بيه الفضل وان اخيه
عليه كانا يغسلان صلى الله عليه وسلم واسامه بيا واما العباس يدخل عليهم
وتخرج ويؤخذ منه ان الولي قريب لورثته لكن بشرط ان توجد فيه الشروط
لانته في الغسل فيما يظهر وان يكون **على** **نحو** **لوح** مرتفع ليل يصيبه رشاش
والسنة اعلى ليخمد اما عنه **والاكمل** **انه** **يقول** **في** **صحيح** **لما**
لهم ما اخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لا تروا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه وادعا الخصوصية يحتاج لدليل
لانه خلافا لاصل لانه استر بنان اتسح كهمه والافتق دخا رصه فان
قد وجب استر عورته وان يكون **بما** **لوح** **وبه** لانه يشد البدن والسخن
برخيده نعم ان احتيج له نحو شدة برد او وسخ فلا باس ويغني ليعاد
ان الماعن رشاشه كما باصله وان يجتنب ما زمر للخلاف في نجاسة الميت
والفرق نظيره في دخاله المسجد لان ما نعه مخالف للسنه الصحيحة كما يعلم
بما في **مجلسه** **الغسل** **يرفق** **على** **المغسل** **ليرتفع** **ما** **يلا** **الى** **رأيه** **اجلا**
فيقال ان اعتداله قد تحبس ما يخرج منه **ويضع** **بميتة** **على** **كفيه** **واجعله**
بما **قوة** **قفا** **وهو** **محرقة** **لئلا** **يتم** **راسه** **ويستند** **ظهوره** **الى** **ركبته**
اي **لئلا** **يسقط** **ومن** **يساره** **على** **بطنه** **امرا** **ان** **يضع** **اي** **مكر** **را** **مرة** **بعد** **مرة**
مع نوع نحو تحامل لا مع شدته لان احترام الميت واجب قاله اما وردي

لكن

فان قلت يوجب
كون الاحتياط له اكثر انه لو اجتمع مع حي وكبريد نذب وجس والمالا يكف لهما
قدم الميت قطعا وما ياتي انه يكف في الاثواب لثلاثة وان لم يرض لورثته قلت
منع اما لا وقلان الحي يمكنه ان لا حثه بعد خلقا لميت فقد ذكرنا
الثاني فلان الثلاثة حقة فلم تمكّل لورثته اسقاطها **وقول** **لصحة** **الغسل**
به **الغسل** **بما** **لا** **صاح** **فكفي** **غسله** **او** **غسل** **كافر** **له** **لحصول** **المقصود** **من** **غسل**
وهو النظافة وان لم ينو ويغني نذب بيه الغسل خروجا من الخلاف وكيفيتها
ان ينوي نحو الغسل عنه او استحابة الصلوة عليه **قلت** **لا** **صاح** **الغسل**
وجوب **غسل** **المغترق** **والله** **اعلم** لا ما مورون بغسله فلا يسقط عنه الا
مغترقا والكافر من جملة المكفمين اي بالفروع فلا ينافي قول جمع انهم مكفون
لايمان بدين صلى الله عليه وسلم بنا على انه مرسل اليهم على المختار واذا كفي
وكفي الدفن لحصول المقصود منه وهو الاستراي مع كونه ليس صورة خلقي
الغسل فلا يقال لمقصود منه النظافة ايضا بل عدم وجوب بيه فيتردد
النظر في الجن لانه من مكفنين بشرعنا في الجمل اجماعا ضروريا ثرايت ما ذكره
اول محرمات الاحرام لانه لا يسقط بفعلهم ويكفي غيرهم لانه من جنس **والغسل**
بغيره **موضع** **خال** عن غير الغسل وسعيه **مستحب** بان يكون مستقفا نص
في الام وان خالف فيه جمع ليس فيه نحو كوة يطلع عليه منه لان الحي يحرس
على ذلك لانه قد يكون بيد فده مايكره الاطلاع عليه نعم لوليه الدخول وان
لم يكن غاسلا ولا معينا لمحرمه على مصلحته كما فعل العباس فان بيه الفضل وان اخيه
عليه كانا يغسلان صلى الله عليه وسلم واسامه بيا واما العباس يدخل عليهم
وتخرج ويؤخذ منه ان الولي قريب لورثته لكن بشرط ان توجد فيه الشروط
لانته في الغسل فيما يظهر وان يكون **على** **نحو** **لوح** مرتفع ليل يصيبه رشاش
والسنة اعلى ليخمد اما عنه **والاكمل** **انه** **يقول** **في** **صحيح** **لما**
لهم ما اخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم ناداهم مناد من داخل البيت لا تروا
رسول الله صلى الله عليه وسلم قميصه وادعا الخصوصية يحتاج لدليل
لانه خلافا لاصل لانه استر بنان اتسح كهمه والافتق دخا رصه فان
قد وجب استر عورته وان يكون **بما** **لوح** **وبه** لانه يشد البدن والسخن
برخيده نعم ان احتيج له نحو شدة برد او وسخ فلا باس ويغني ليعاد
ان الماعن رشاشه كما باصله وان يجتنب ما زمر للخلاف في نجاسة الميت
والفرق نظيره في دخاله المسجد لان ما نعه مخالف للسنه الصحيحة كما يعلم
بما في **مجلسه** **الغسل** **يرفق** **على** **المغسل** **ليرتفع** **ما** **يلا** **الى** **رأيه** **اجلا**
فيقال ان اعتداله قد تحبس ما يخرج منه **ويضع** **بميتة** **على** **كفيه** **واجعله**
بما **قوة** **قفا** **وهو** **محرقة** **لئلا** **يتم** **راسه** **ويستند** **ظهوره** **الى** **ركبته**
اي **لئلا** **يسقط** **ومن** **يساره** **على** **بطنه** **امرا** **ان** **يضع** **اي** **مكر** **را** **مرة** **بعد** **مرة**
مع نوع نحو تحامل لا مع شدته لان احترام الميت واجب قاله اما وردي

لا فاسموا في الكفاح

في وثنية على الاوجه لحرمة بضعهن عليه وان جاز له نظرها بعد ما بين الشرة
والركبة غير المبطنة كما في النكاح وليس لها ولو مكانته وام ولدان تغسل
لا تنقلها للورثة او عتقها بخلاف الزوجه لبقا اثار الزوجيه بعد الموت
غير الزوجيه والمعتدة عن شبهة وان حل نظرها لتعلق الحق فيها بجنتي ولو
وفي اي غير من ذكرنا ولو ذميه تغسل زوجها اجسا عا وان اتصلت بزوج بارت
وصنعت عقب موقه ويعلم مما في ان الكا فلا يغسل مسلما وان الذميه انما تغسل
الذي **ويلقن** اي السيد واحد الزوجين **خوفه** نذبا **ولا مس** من اخذها يلبس
يصدر رثي من بدن الميت حفظا لطهارة الغاسل اذا لميت لا ينقض طهره بذلك
فان خالفه الغسل لا يقال هذا مكر مع ما مر من لف الحرقه الشامل لحد الزوجين
لان ذلك في نف واجب وهو يشامل بهما كما مر وهذا في لف من دون وهو خاص بهما
فلا تكرار لعدم الذي يتوهم انما هو تكرار هذا مع من غير يانه بسن لكل غاسل الحرقه
على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرار ايضا لان هذا بالنظر كراهة للمس وما
بالنظر لا تنقض الطهره **فان لم يغسل الا اجنبي** كبري واضح والميت امره **واجنبي**
كذلك والميت رجل **بهم** الميت **في الاصح** لتعذر الغسل شرعا لتوقفه على النظر
المحرم ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سايغة ونحضره ميتا وامكن نفسه
ليصل اليها لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر على ان لا ذري وغيره
اطا لواجب الانتصا للفقهاء مذهبنا ودليلا وقضية امتن كلامهم انه يمس وان كان
على بدنه حيث ويوجه بتعذر ان الله كما تقرروا محل توقف صحة التيمم اي والصلوة
التي في المسائل المذكورة على إزالة الجنان امكنت كما مر اما الصغير بان لم يبلغ حد
الشهوة والجنسي ولو كبر المرء وجد له محرم فيغسله الفريقات اما الاول
في اصح واما الثاني فللضرورة مع ضعف الشهوة بالموت وغسل من فوق ثوب
ويحتاط الغاسل نذبا في النظر والمس **واولى الرجال** اي بالرجل في الغسل
بالصلوة عليه ومما في كثرنا لما فلا يرد ان الافقة بباجل الغسل وفي من الاقرب
والاسن والفقيه ولو اجنبيا او من غير فقيه ولو قريبا عكس الصلوة على ما في
فيها لان القصد هنا احسان الغسل والافقة والفقيه اولى به ونظر الدعا وخو
الاسن والا قرب ارق فدعاوه اقرب الى الاجابة والحاصل انه يقدم رجلا عسما
النسب فالولا فالواحي فدوا الارحام ومن قدمهم على الواحي حمله على ما اذا لم ينظر
بنت اما في حال الاجانب فالزوج والنساء المحارم **واولى النساء** اي امه
المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لانهن اشفق قيل قال في الجواهر القرابات من كلام
لان المصدر لا يجمع الا عند الاختلاف النوع وهو مفقود هنا انتهى بحجاب احكامه
يصح هذا الجمع لان القرابات انواع محرم ذات رحم كالام ومحرم عصبية كالاب
وغير محرم كبنات العم **وقد من على زوجي الاصح** لان الاناث عطفن اليه والاولى
ذات محرميه من جهة الرحم ولو حايضا وهي من لو فرضت تحل احرام عليه كاحكام القرابة
لانهن اشفق فان استوى ثنتان محرميه فالتى في محل العصبية كالعمه مع الخالة والاولى
ثم ذات رحم غير محرم كبنات العم وتقدم القرني والقرني فان استوى ثنتان كخالة

هذا ما تقدم به في الصلوة فان استويا في ذلك اقرع ولا ترجح بزيادة احدا من المحرميه
رضاع اذا لم يدخل له هنا اصلا قاله الاسوي لكن خالفه البلقيني فبحث الترجيح في ذلك
حتى ثبت عم بعيدة ذات رضاع على بنت عم قريبه ليست كذلك محرميه المصاهر
واحدة الا ذري على الاوى **ثم ذات الوالد** محرم الرضاع ثم المصاهرة بناء على ما مر البلقيني
من **الاجنبية** ايضا اوسع نظر المحرمين لها **ثم رجال القرابة كترتيب** **اصح** لانهم اشفق
فان لا ابن العم ونحوه وهو كل قريب غير محرم **فكالا جنبي والله اعلم** اي لا حق له في
الصلوة لا يصل له النظر ولا الخاوة **ويقدم عليهم** اي رجال القرابة **الزوج في الاصح**
لانهم ينظر ما لا ينظر ونده نعم تقدم الاجنبية عليه بشرط المتقدم في كل المحرم الكامل
والعقل فان لا يكون كافرا في مسلم ولا قاتلا ولا عدوا ولا فاسقا ولا صبيا وان ميز على
الاوجه **تنبيه** في قضية كلامهما بالصرحة وجوب الترتيب المذكور ومن ثم قال
في الروضة ونقله الرافعي عن الجويني وغيره للاقرب ايثارا له بعد ان يخرج من الميت
والنوصا اليه والا فلا تكن اطال الجمع متاخرون في بدنه وانه المذهب **ولا يقرب**
الحرم اذا مات قبل فعل تحلل العمد او قبل التحلل الاول للحج ولو بعد دخوله وقتة كما
اطنوة خلافا لمن الحق دخوله بفعله لان العمد بحاله في الحيوة ودخوله وقتة لا يبيح
بما من المحرمات **طيبا** ولا يخط ما غسله بكافور ونحوه **ولا يؤخذ شعره وظفره**
اي لا يجوز ذكره وان لم يؤخذ عليه غيره كما اقتضاه اطلاقهم واعتمده الزركشي وغيره اذ
من اشك على ان الغير لا يوجب في بقبته وذلك لان الاثر لا يحل والمخير الصحيح في محرم
ما لا يمسوه طيبا ولا يمسونه راسه فانه بيعت يوم القيمة ملييا وصريحه حرمة
الامس كرمحيط واستروحه امرأة وكيفية بقا زعمه لو تعذر غسله لا يحل له لتليد راسه
ويجوز له على الاوجه وكذا لو تعذر غسل ما تحت ظفيرة الاقبلة ولا بأس بالتخيير عن غسل
كف من المحرم عند متبر ولا ذرية على خالقه ومطهية خلافا للبلقيني **ونظير المعتد**
في الاصح نزول الطعن المحرم للطيب عليها من التفتيح وميلها للزواج او ميلهم
بها بالموت ومن ثم حارز كقبته في ثياب الزينة **والجد يدانه لا يكره في غير المحرم اخذ**
عصا وشعر ابطه وعانته وشاويه لانه لم يرد فيه شيء يستحب لما فيه من النظافة
فان الاظفار كراهته والله اعلم لانه محرم وكذا قد صح النهي عن محرمات الامور التي لم
يحدد الشرع باستحسانها وزعم انه تنظير يعارضه احترام اجزا الميت ومن ثم حرم خبثه
وان عصى بتاخيره او تعذر غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه اطلاقهم وعليه فيهم عالجها
فصل في تكفين الميت وحمله وتجهيزها **تكفن الميت** بعد غسله **عالة لبدنه حيا** فيجوز
حمله من غير عسر للمرأة والصبي والمجنون مع الكراهة لا للرجل وخشي وخش لا ذري
حمله اذا لم يخدر غيره وظاهر ان مراده بالحمل ما يشتمل لوجوب اذا خفي فيه جينذ ولقبيل
المعركة اذا لبسه بشرطه وكان عليه حال الموت ولحق هو وغيره انه يحرم التكفين في متنجس
ولا ينع عنه وجده غيره وان حل لبسه في الحيوة ويقدم على نحو حر لم يجد غيرهما وينظر
مع ما في في المسائل المذكورة ان شرط صحة الصلوة عليه طهر كفته ومع ما مر انما
بدنه وكفن محرم في ثوب زينة وان حرم لبسها له في الحيرة كما مر ونحوه في جلد وجده غيره

الاحرام

الزواج

الحال في موضع

لأنه من وجه وكذا الطين والحشيش فان لم يوجد ثوب وجب جلد شتر حشيش
 طين فيما يظهر **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 المقصود الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بنتها بخروجها **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 يجوز الحبر فيها وفي الطفل واعلم جمع مع ان القياس هو الاول **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 بستر العورة المختلفة بالذكورة والذكورة دون الرق والحريه بنا على الاصح الذي
 صرح به الرافعي ان الرق يزول بالموت وان بقيت ثارته من تفضيله لأمته وقول الرافعي
 لو زال ملكه لم يغسلها برده انه يغسل زوجته مع زوال عصمتها ثم لا كفاهل العورة
 هو ما صححه المصنف في جميع كتبه الا الايضاح ونقله عن الأكثرين كالحلي والكندي
 حق لله تعالى وقال الآخرون يجب ستر جميع البدن **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 لحق الله تعالى كما يأتي عن المجموع ويصح به قولهم هذا سائر العورة فقط لا يسمي كذا
 اي والواجب التكفين فوجب لكل الخروج عن هذا الواجب الذي هو لحق الله تعالى
 جميع من اخرون في الانحصار له وعلى الاول يوجد من قول المجموع عن الماوردي وغيره
 لو قال الغرماء يكفي سائرها والورثة يسايغ كفن في السايغ اتفاقا على ان الزايد على ما روي
 من السايغ حق موكر للميت لم يسقطه فقد مبه على الغرماء كالورثة فيما عدا ما تقدم
 وان لم يكن واجبا في التكفين وهذا مستثنى لما تقرر من تأكيده لقوة الخلافة في
 ولا فقد جزم الماوردي بان للغرماء ما يصح في المستحب فعلى ما تقرر من تأكيده
 وتقدم به بحمل قول بعض من اعتدل الاول لانه واجب كحق الميت في الخروج من
 عهد التكفين الواجب على كل من علم به واللازم بقى في ان الواجب سائرها والسايغ
 فعلم انه بالسائر يسقط التكفين **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 كما يأتي وقوله الشافعي **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 الميت على الورثة والغرماء ومن كونه حقه بحمل نصيحة آخرين بان يسقط بايصافه
 كما يأتي وقول الشافعي رضي الله عنه اذا غطي من الميت عورته فقط سقط الفرض ذكره
 اجل بحقه صرح فيما قررته انه واجب للميت كما افاده قوله لكنه اخل بحقه لا يخرج
 من عهد التكفين كما افاده قوله سقط الفرض وفي المجموع عن المتنولي القطع بانه
 ستر العورة في القطع بالزايد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله تعالى وفيه
 تناقض لان يكون قوله لحق الله تعالى ليس من كلام المتنولي فانه لا تناقض فيه
 تقرر على وجوب سائرها او الكل اما هو بالخط لحق الله تعالى كما تقرر في وجهه
 ولا يخرج عن المجموع النصيحة في ان الوصية باسقاط الزايد قول شيخنا في منجز الرق
 اعلم ان القابلين بوجوب الزايد لحق الميت بالنسبة للغرماء احكام الاتفاق المذكور
 لاحق الله تعالى ولا فهو تناقض بربان الحق انه لا تناقض وان ذلك العمل يصح
 لان الخلاف لا ينفذ لانه واجب لحق الله تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق المذكور لان الوجوب
 فيه لحق المادي فهو مبني على ان الواجب سائرها لحق الله تعالى والزايد لحق المادي وهو
 بالاولى تقدمه بالزايد عليهم على وجوب الزايد لحق الله تعالى فصح الاتفاق ولا بد من ستر
 البشرية هنا كالصلوة **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 لما تقرر ربه حق لله تعالى بخلافها ما زاد عليه خلافا في المجموع عن جميع فانه اما يأتي على
 الوصية ما سقاط الزايد **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح

به

عنه
لاش

خلاف

ان

الصلوة
والزكاة

فائدة

ان الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى فقوله لحق الله صريح في ان الواجب
 الصلوة ان الواجب ستر جميع البدن لحق الله تعالى فقوله لحق الله صريح في ان الواجب
 هذا الصلوة لما تقرر عنه في التفريع على الاول الذي صححه ان الزايد حقه بتقدم به
 على الورثة فصح كما صرح به نقله لاتفاق السابق وما مر عن الشافعي رضي الله عنه فان
 ثبت ظاهر كلامهم بعضهم ان الوصية لا تنفذ باسقاطه وان قلنا انه حقه لان اسقاطه
 بغيره والوصية به لا تنفذ قلت كون وصيته باسقاطه مكرهه ممنوع كيف
 وفرد من المساجحة للورثة او للغرماء لا يخفى وبه يندفع ما يقال هو من زوجه فكيف **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 حازله اسقاطه على ان فيه من التخلي عن الدنيا وزينتها ما هو لائق بالحال **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
فافتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح نعم كل منها البدن غير راس المحرم ووجه المحرم اتباعا لما فعل
 به صلى الله عليه وسلم **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح بلا كراهه لكنه خلاف المستحب **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 الورثة المطلقين التصرف وكذا اكثر تكفي مع الكراهه كما اطلقوه قال في المجموع ولا بد من كونه
 الانصاف ما لا لانه لم يقل به احد انتهى وقال الاذري جزم من يونس بالتقرير
 وهو قضية او صرح كلام الأكثرين فهو الاصح **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
فافتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح لطلب زيادة الستر فيها ويكره الزيادة عليها هذا كله حيث لا دين وكفى من ماله
 والواجب الاقتصار على ثوب ساتر لكل البدن **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح
 بامه نفقته ولغيره يخرج بالزايد او من بيت المال ووقف الاكفان او من مال الموسرين
 فاما ذكره ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها او اكثر وانفقوا على ثوب واحد وكان
 منهم محجور عليه فالثلاثة وليس الزيادة عليها الا ان كانت فيهم محجور عليه والورثة والنعم
 المستغرقون في سائر العورة والبدن فساتر البدن ما مر انه حقه بتقدم به عليهم
 ما ذكره بقوة الخلاف في وجوبه وان اسقطه وهذا فارقا لاجابته في منع ما لم يستجد
 وادقنا بايجاب التكاليف والورثة على السايغ كما تقرر فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغرماء
 بالورثة فاذا انفقوا على ثوب جبرهم الحاكم على الثلاثة لنظير ما تقرر انما حقه بالنسبة
 لهم فقدم عليهم ما لم يسقطها الا كونهما واجبة من حيث التكفين وفارق الغرماء الورثة
 فاما ان حقه في الثلاثة اصنع منه في السايغ فلم يمنع الغرماء تقدرا لراه ذمته
 ومنع الورثة لانه لا معارض لحقه وقول المجموع القول بوجوب الثلاثة شاذ محله
 القول بوجوبها من حيث واجب التكفين وليس كلامنا فيه واما هو في وجوبها من
 حيث انما حقه ولم يسقطه ولا معارض له ومن ثم قال السبكي والاذري جبرهم الحاكم
 على الثلاثة وان كان فيهم محجور قال الاذري او غايب وقول الاذري الاجبا زانما
 ينافي على الوجه الشاذ ان الثلاثة واجبة علم رده مما تقرر في تقرير ذكر الوجه ومن ثم
 ما استدلوا ذلك الوجه السبكي اجاب عما ذكرته انها واجبة لحق الميت لا انها واجبة كما يترك
 لنفسه ستر ثوب يليق به قالوا الشاذ انما هو اجابها لحق الله تعالى فلا تسقط وان
 اوصى باسقاطها **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح قالوا رثا كونه من مالي وقال اخر من لتركه اجيب فعلى
 لغة الواضحة ونحو الاذري **ف**افتي ان الصلاح بحرمته ستر الجوارح يعتبر الاصل فيجب المتبرع لاستغراق
 دين او حيث تركه او قلتهما مع كثرة اطفاله وهو وجبه مدرك لا نقل او قال وارث
 كونه من المسيلة واخر من مالي اجيب لا والله ما حننه الزكشي والوجه ما نقله الماذري
 عن الرضوي انه يحجب الثاني دفعا للعار عنه ومثله قول واحد من مالي والاخر من بيت

الغرماء

١١٥

جلده من سال که ما در در آن می بودیم سال که وضیفه او آن کار منظر اعلیٰ انفس

۲۹۸

224

卷之六

915

طرفم

كما يفعل الحي بالقبول ويجعل الفاضل عند راسه أكثر **فصل في** غير المحرم من رداءه
يعرض لذي المرأة وصدرها بالابتسار عند الحركة والحمل **فصل في** رداءه
الشدة لروال مقتضية وكراهة بقاء شيء معقود معه فيه **فصل في** رداءه
الحمل الأول **فصل في** الجرح في رداءه **فصل في** رداءه
وجه المحرم ولا كراهة بقاءه ما لم يرفع امتناعه ان يقرب طبيا وان يوحى
شي من نحو شعرة قبل الفصل والحشيش بكشف وجهه او راسه في احرامه لما في
فصل في رداءه ان لا يبعد نفسه كفتا الا ان سلم من الكبرياء او حي فيه الخوف
هذا الاحتياط ان يقال وكان من اثر من يتذكر به لانه لا يكتفي بكونه من آثاره الا ان
خفت شيعته فيدخل في الاول فلو ادعيت له تعين كما لو قال الفرض في هذه العين وترجم
الزركشي جواز رداءه كناية بالشهيد فيه نظرا لفرق ظاهر ولو سرق كفته ولو غرقت
ويظهر ان بقاءه مع بقاء الميت كسرقته فيما يأتي وظاهر اخذ ما يأتي من عدم النشك
لحصول المقصود منه لستره بالتراب فلا تتحقق حرمة ان الصورة ههنا ان السارق لا يستر
ولم يطمئنا بالتراب عليه او طعمه فندى لغيره فوري بلا كفن فان لم تقسم الزكوة جرد
وجوبا وكذا ان قسمت عند المنوي وقال لما وردى نداء وانجده الاول وكذا لو كان النكاح
المسوق عليه او من بين مال ولو اكل الميت سبع مثلا ففعل لورثته الا ان كان من اجنبي
لم ينو به فقطم باء الواجب عنهم كانه حينئذ عارده لازمه **فصل في** رداءه
العمود **فصل في** رداءه في الاصل لفعل الصلابة رضي الله عنهم له وورد
صلى الله عليه وسلم هذا ان اراد ان ينصارت كفته كفته ولا فلا فضل الجمع بين
بالحمل تارة كذا وتارة كذا وهو اي الحمل بينهما ان يجمع الحشيش في رداءه
وهما العمودان **فصل في** رداءه بينهما **فصل في** رداءه بينهما
الحائضين والآخر من الجانب كالبسرة واحدا لانه لو توسطهما لم ينظر الطريق وان
حمل على راسه خرج من الحمل بين العمودين وادى الى تنكيس راس الميت **فصل في** رداءه
فصل في رداءه **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
عليه وسلم ثم الصلابة في رداءه ذكر الشافعي رضي الله عنه وتشيع لهما سنة مائة
وتكره للنساء ما لم يخشن قننه والاحرام كما هو قياس نظايرة وصا بطه الى بعد رداءه
يقطع عرفا نسبته اليها **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
وهل جرد المصيبة عند رداءه ما يأتي في رداءه المبيع وغيره او يفرق كل محفل في الفرض
اوجه فان قلت يعكر عليه ما مر ان فقد يعرض له الالباق عذبة في الجملة قلت يفرق
بان اهل لعرف العام يعدون المشي ما حتى من وي المناصب تواضعا واعتناء الله
فلا تتحرره من رداءه بل تزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس لغير رداءه الا في
وكون المشيع **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
الراكب يكون خلفه ما ورد بل قال لا استوي غلظا لكن انصرفه لاداعي لصحة الحرام
في قدره اذ لا المشاة وكونه **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
نحيت لو التفت لراها اي وروية كاملة **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
المشي المعتاد ودون الحجب ان لم يجد نبي ولا سراج والا تاتي به ولو حاق الشيطان

وأي

له

فصل في الصلوة عليه قبل من خصا من هذه الأمة وفيه ما بينته في شرح
العباد ومن جعلته الحديث الذي رواه جماعة من طرق تفيد حسنة وصحة الحاكم
انه صلى الله عليه وسلم قال كان ادم رجلا اشعر طولا كانه لعله يحرق فلما حرق الموت
زال الملكة لحنوطه وكفته فلما مات عليه السلام غسلوه بالماء والسرر ثلاثا وجعلوا
في الثلثة كافورا وكفوه في وتر من الثياب وحفروا له حرا وصلوا عليه وقالوا لولاه هذه
سنة ولد ادم من بعده وفي رواية قالوا يا بني ادم هذه سنتك من بعده فكذلك ما فعلوا
وهذا يبين ان الغسل والتكفين والصلوة والدفن والسرر والحنوط والكافور والادوية
والحد من المشرب القدمة وانه لا خصوص لشرعنا شي من ذلك فان صح ما يدل على
الخصوصية تعين حمله على انه بالنسبة لخوا التكبير والكيفية وقتل جدي ادم احاه
وارسال الغراب له ليرجيه كيفية الدفن كان في جبهة ادم قبل ما غاب الحجر وزعم ايضا
من روى ان ابا بلال يقول عليه **فصل في** رداءه هل شرعت صلوة الجنائز بمكة ام لم تشرع
الا بالمدينة لم يرد ذلك في غير ما هو حديثه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر ابي ابي مرزوق
ما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لهما فشرع كما قاله ابن اسحق وغيره وما في الاصابة
من الواقدي واقرة ان الصلوة على الجنائز لم تكن شرعت يوم موت خديجة وموتها بعد
النبوة بعشر سنين على الامم ايضا لم تشرع بمكة بل بالمدينة **فصل في** رداءه اي الميت المحكوم
باسلامه غير الشهيد **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
فتجب مقارنتها لتكفير الاحرام كما مر اول صفة الصلوة **فصل في** رداءه لا بعد كونه كاهن
فيخيل **فصل في** رداءه ان لم يتعرض لغرض الكفاية كالا يشترط في الخمس ان تعرض لغرض العون
فصل في رداءه **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
الفرضية هي التي فيها ما تيسر الاضافة الى الله تعالى وقياسه نرب كونه مستقبلا ولا يتصور
هنا بيه ادا اوضدة ولا بية عدد كذا قبل وقد يقال ما المانع من نرب بيه عدد التكبيرات لما
باليضا فتادة الركعات **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
عليه الامام واستثنى جمع الغايب فلا بد من تعيينه بالقلبي باسمه ونسبه والا كان استثنى وم
فاسد يركه قصر في البغوي الذي حزمه الاوار وغيره باخه يكتفي فيه ان يقول على من صلى عليه
الامام وان لم يعرفه ونوبة بل يصح به قول جمع واعتدلة في المجمع وتبعه اكثر المتأخرين
ولو صلى على من مات اليوم في اقطار الارض من نصص الصلوة عليهم حان بل نرب في المجمع
لان معرفة اعيان الموتى وعددهم ليس شرطا ومن شرع غير الزركشي بقوله فان لم يعرف
عددهم ولا اشخاصهم ولا اسماءهم فالوجه انه لا فرق بينه وبين الخاص وافاد قولنا
صلى الله عليه وسلم في الجمع قصد هم وان لم يعرف عددهم كما يأتي لا بعضهم وان صلى ثانيا على البعض
الباقى لوجود الابهام المطبق في كل من البعض **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
على يد رقبان عمر **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
في الامام **فصل في** رداءه **فصل في** رداءه
عزفه وحكم بيه القدوة هنا كما مر ولو صلى على عشرة فباوا احدى عشرة لم تصح او عكسه
صح او على كل حي وميت صحتان حملوا لا خلا لتلاعبة وبوخ من قوله نوا هرا نكوا
حضرت جنازة اثناء الصلوة لم تكن فيها حينئذ فيعد سلامه بحب عليها صلوة اخرى

من الجنه

١٢٢

لزوجها في الدنيا وفيه نظر وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح الخبره وهوان المرأة لارض
 ازواجها ورواه ام الررد المداويه لما خطبها بعد موت ابي الدرداء ويؤخذ منه انه فيمنه
 وفيه في الدنيا في عصمته ولم يتزوج بعدها فان لم تكن في عصمته احدهم عند موته احتل
 القول باضاخير وافا الثاني ولومات احدهم وفيه عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم
 ماتت فهي الاول والثاني ظاهر الحديث الثاني وقضية المدرك انها لا وران
 الحديث محمول على ما اذا مات الاخر وفيه عصمته وفي حديث رواه جميع لكنه ضعيف
 المرأة من رعا كان لها زوجان في الدنيا فموت وعوانا ويدرخلان الجنة لا تصاحي
 قال في احسنهما خطبا كان عندها في الدنيا **وقدم عليه ندبا اللهم اغفر لي ما**
وشاهدنا او غفرنا او غيرنا وصغرتنا واننا نالنا اللهم من اجبت منا فاحسن
ومن توفقه فمروقه على الامان اللهم لا تحرمنا اجرة ولا تقبلنا بعد لان هذا
 اللفظ صح عنه صلى الله عليه وسلم يقول **الطفل الذي له ابوان مسلمان مع هذا**
الثاني في التمسك لذكرى المصطفى فربما لا جوية اي سابقا هيبا لمصاحفهما
 في الجنة ومن قرأ صلى الله عليه وسلم انا فرطكم على الحوض وسومات في حياتهما
 ام بعدهما ام بينهما خلافا لشارح والظاهر في ولد الزنا انه يقول لأمه وفيه اسم
 تبعها لاحدا صولة ان يقول اصل المسلم وتخرج المرأة باخروي لكا فركذا من تركه اسلامه
 ولومن والديه بخلاف من ظن اسلامه ولو بقربته كالدار هذا هو الذي يجز من اضطرار
 في ذلك **مسألة وخبرنا** بالمعجمه شبه تقدمه لهما متى نفيس يكون اماهما مدخلا
 الى وقت حاجتهما له بشفاعته لهما كما صح **مسألة** اسم للمصدر الذي هو الوعاء
 واعطاه في ذكره كاعتبارا وقدما تالوا احدهما قبله نظرا ذ الوعاء التذكير بالواقف
 كالا اعتبار وهذا قد انقطع بالوت فان اراد بهما غايتهما من الظفر بالمطلوب الحمد ذلك
واعتبار باعتبار ان موته وفقره حتى يحمله ذلك على عمل صالح **ومسألة** وعنه
 اي بنوا بالصبر على فقره او الرضى **مواز** بينهما **وافرغ الصبر** في هذا
 باقي الا في رضى روضه وغيرها ولا تقتضيهما بعد ولا تحرمهما اجرة وانما هذا
 في المبتدئ صحيح اذ الفتنة تكفي لهما عن العذاب وذلك لورود الامر بالرد لا بوجوبه بالاقية
 والرحمة ولا يضر ضعف منة لانه في الفضائل **ويقول** **الاول** ندبا **اللهم اغفر**
 بضم اوله وفتح الجيم **الاجرة** اي باركاجا معا صي لانه صح انه صلى الله عليه
 وسلم كان يدعو في الصلوة على الجنائز وفي رواية ولا نضلنا بعد زاد جمع واغفر لهما
 وصح انه صلى الله عليه وسلم كان يطول الدعاء عقب الرابعة فيسئل ذلك قبل وضابط النطق
 ان يحقها بالثانية لانه لا خلاف ان كان انتهى وهو تخم غير مرضي بل طاهر كلامهم المأثور
 بالثانية او تطويلها عليها **مسألة** **المنقذ** **بلا** **عن** **رغم** **كل** **حز** **كرام**
 اي شرع فيما يطلب من الله لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات فكان التكبير
 بتكبيره فاحثا كهور كعبه وخروج حتى كبر ما لو خلف بالرابعة حتى سلم لكن قالوا
 نبتل ايضا واقره الاسوي وغيره لتصريح التعليل المذكور بان الرابعة كبركة
 المهمات ان عدم وجوب ذكر فيها ينفي كونها كبركة ممنوعة كيف الاولى كبركة
 فيها ذكر على ما مر وفي كبركة لا تلاقم البطلان بالخلف لهما ولو بنوه على الخلف
 في ذكرها اما اذا خلف بعد ركسيان او بطور ينحو قراة وعدم سماع تكبيره وانما

فهل

عذره فيما يظهر فلا بطلان في اي نظم صلاة نفسه فلا الغرى لكن هاله ضابط
 كما في الصلوة لم ارفه شيئا انتهى ويظهر الجوى على نظم نفسه مطلقا ما مر ان التكبير
 عن له ركعة وقد قالوا بعد التكبير هنا انه يحرى على نظم نفسه فافترقا وكان وجهه
 انه لا خلاف هنا فاحشه في حوزة على نظم نفسه مطلقا بخلافه فمروقه لشارح ان
 الناس يعتقدون له التاخر بواحدة وذكره شيخنا في شرح التلخيص منهجه وغيره مع
 التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم انتهى في الوجه عدم البطلان مطلقا لا كوني
 وتاخر عز امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته قصنا / ولو لو تقدم عدا بتكبيره لم
 تبطل على ما قاله شارح وحري عليه شيئا ايضا ويترك كل عليه ما مر ان التقدم الفحش
 فاذا تلى التاخر بتكبيره فالتقدم بها اولى ويمكن ان يحاب بان التاخر هنا الفحش
 غاية التقدم انه كزيادة تكبيره وقد مر ان الزيادة لا تضره وان نزلوا التكبيرات كما
 بخلاف التاخر فان فيه فحشا ظاهرا **ويذكر المسوق** **وقد قالوا** **وان كان**
امامه في تكبيره غير اهل لا اولى لان ما ادركه اول صلاته في اي ترتيب نفسه ولو
تدلا ما من اخرى قبل شروعه في التاخر كبر مرة وسقطت التاخر نظير ما مر
 في المسوق في بقية الصلوات وهذا انما ياتي على تعيين الفاتحة عقلا ولا كذا قيل وقد
 يقال لاني على ما صححه المصنف ايضا لانه وان لم يتعين لها في منصرفه اليها الا ان
 يصرفها عنها بالتاخيرها الى غير ما تحري السقوط نظر ذلك لاصل لعدم قوله وقرا
 الفاتحة ان اراد به الوجوب لاني لا على الضعيف فلعلة ترك التنبيه عليه للعلم به مما
 مر **وان كبر وحده في الفاتحة تركها وانما بعد في الاصح** ان لم يكن يشتغل بتعويذ ولا
 قرأه في نظيره ما مر **مسألة** **اسلم الامام قدرا** **المسوق** **باني** **التكبير** **بانه اذا**
وجوبه في الواجب ندبا في مندوب وفي قول **المسوق** **الاد** **كار** **في** **باني** **بها** **اشقالات**
 الجنائز ترفع حينئذ وجوابه انه يسرها بها حتى يتم المقديرون وانما لا يضر رفعها
 والمشيها قبل احرام المصلي وبعد وان حولت عن القبلة ما لم يرد ما بينهما على ثلثاته
 ذراع او نحو بينهما حايلا في غير المسجد **ومسألة** **شروط** **الصلوة** **والقدوة** **اي**
 كل من لم يصحها باني في حوزة هنا وظاهر انه يكره ويسن كل ما مر لهما باني محبة هنا ايضا **باني**
 نعم تحت بعضهم انه يسرها النظر للجنائز وبعضهم النظر لمحل سجوده لو فرض ذلك
 اخذ من حيث المتولى ذكره الاعي والمصلي في ظله وهذا هو الوجه وذلك لافصال
 وتقديم طهر المبيت كما ياتي وقول ابن جرير كالتسبيح تضع بلاطها هده ردها خارق
 للاجماع وابن جرير وان عدم التسبحة لا يحد تقدره وجهها كما مر في صحيح
 لا سنوي انه فهم من كلام الرازي وجوبا مستقبلا له القبلة تنزيلا له منزلة الامام
 كما نزلوه منزلة في منع التقدم عليه ورد بانه خيل فاسد اذ المبيت غير متصل فكيف يتقدم
 وجوبا مستقبلا له القبلة وكلام الرازي لا يفهمه وانما المراد منه ان يكون الحاضر غير
 جهة الامام المصلي ابتداء ما نع **مسألة** **الجماعة** **بانه** **لا** **يجب** **بل** **يسن** **لا** **يضر** **صلوا** **عليه** **صلى** **الله**
 عليه وسلم فرادى وان كان بعد عدم الاتفاق على امام خليفه بعد ولا ينافيه الحديث لاني
 انه لو تقدم الولى لتوهم انه الخليفة لا اختصاصا لامامه به اذ ذلك **مسألة** **فريقها**
واحد **لوصفها** **مع** **وجود** **رجل** **لانه** **لا** **يستتر** **فيها** **الجماعة** **فكذا** **العدد** **كثير** **او** **كون**

وبعد الركعة والصلوة اخرى
 على نظم نفسه
 لا انفس

٢١٦

باني

البلقيشي

ودفع

صلوة الصبي نفل لا يورثه فنجزي عن الفرض كما لو بلغ بعدها في الوقت والحصول
المقصود بصلاته مع رجال القبول فيها أكثر ونجزي للواحد أيضا وإن لم يحفظ الفلحة وغيرها
ووقف قدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لأن المقصود وجود صلوة صليبه
من جنس مخاطبين وقد وجدت ومراو آخر التيمم حكم صلوة فأقر الطهورين ومراو
تيممه عز القضا فراجع **وقيل** **تفاوت** **وقيل** **لا تله** لأنه صلى الله عليه وسلم قال
صلوا على من قال لا إله إلا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة **وقيل** **لا يبعد** كما لا يخفى
أن يحملها أربعة لأن ما دونهما لا يثبت ولا يجب الجماعة على كل وجه **ولا يثبت**
ومثلها الخنا **وهنا** أي يحمل الصلوة وما يثبت له كخارج السور القريب منه إذا
مما يأتي من صلح لواله **رجال** أو رجالا لا يخطون بها حينئذ بل أو صبي ميم كخارج
قبل عليه بل من أمره فاعلموا بل وضعية عليها انتهى وهو ليدل له وجه له وإنما الذي
أن محل البحث إذا أراد الصلوة والافتحة الفرض عليهم **في** **لا يبعد** لأن فيه استناد به
ولأن الرجال أكثر فراعاهم أقرب للجماعة أما إذا لم يكن غيرهم فنتزعتهم وتسقط بغيرهم
ومن لم يجمع الجماعة كما يحسنه المصنف لكن نزع بان الجماعة على خلافه وإنما لم يمتنع
وليسقط بغيرهم مع وجود الصبي المراد لعلها على ذلك البحث لأن دعاه أقل الجماعة
منهم وقربا طمأنينة الإنسان وتوقف صحته منه على سبب آخر وكره أن تقول لأقربيه عليه
تأتي حتى في اجتماعه مع الرجال ولم ينظر إليها حينئذ وكونه من جنسهم لا يحسنه
أشركه هنا على أنها هاهنا إنما تقتضي أنه يندب لهذا لا يتمام به لا مع صحة صلواته
إذا الإنسان فإن مخاطبة الآخر يحتاج لتأملات إطلاقه لا يشهد ما نحن فيه وإنما الذي
يشهره أن ثبتت لهم في صورة ما أو حيوانا على واحد أو جمع مسلم ومنعوا سقوطه
إذا أراد غير الخطاب به التبرع فإن ثبت ذلك ليدرك البحث والاكاف مع عدم إضاح معناه
خارجا عن القواعد على أنه ما كان لهم قول المقتضى وغيره وهناك رجالا فلا يقبل فتأمل وفي
الجموع والرجال الأجني وإن كان عبدا أو من المرأة القريبة والصبيان أو من النساء
فيل هذه العبارة مشكلة لا تقتضيها سقوطها بها مع وجود البالغ ورد بان الصورة باله
أردن الجماعة ومعهم بالغ أو غير متقدم أحدها أو من تقدم أحدها انتهى ويجب
من ذلك الاشتكال باقتضائها ما مر أيضا من جهة في أن الكلام إنما هو في الأولوية بالأمه
لا غير حينئذ فكان ينبغي التردد في ذلك كما ذكره لأنه موهم ولو أجمع خشي وإمرام
تسقط بها عنه لاحتمال ذكره بخلاف عكسه **ويصلي على الغائب عن البلد** بأن يكون
محل العبد عن البلد بحيث لا ينسب إليها عرفا أخذ من قول الزركشي عن صاحب الوافي
أن خارج السور القريب منه كدخله ويؤخذ من كلام الأسنوي ضبط القريب
فإنما يجب الطلب منه في التيمم وهو متجه أو يدرجه حد الغوث لا القرب ولا يفتقر
في جهة القبلة وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر بعوت النجاشي يوم موته وصلى عليه هو
وأصحابه رواه الشيخان وكان ذلك سنة أربع وخمسين لله صلى الله عليه وسلم
حتى شاهده وهذا يفرض صحته لا ينفى الاستدلال بها وإن كانت صلواته حاصرا بالنسبة له
صلى الله عليه وسلم في صلوة غائب بالنسبة لأصحابه ولا بد من ظن أن الميت عمل كما لا يخفى
نعم الواجب أن لا يعلق النية به فينوي الصلوة عليه أن يغسل ولا تسقط هذه الفرض عن الغائب

لها

الاستدلال

معله كذا الملقوة وظاهرة أنه لا فرق بين أن يمضي من بقصر ون فيه بترك الصلوة وإلا
وعلى ما ذكره أن الخطاب بذلك له أو لا أو الكل فمر أن الأصح الثاني وجب عدم
السقوط مع عدم تقصيرهم ومع استكمال من علم موته في الخطاب بتجديده فيه
نظر ظاهره ما من بالبلد فلا يصلي عليه وإن كبرت وعذر بخوم مرض وجس كما عليه
إطلاقهم وعند الحضور يشترط كما يأتي أن يجمعها مكان وإن لا يفتد منهم عليه أو
قبره وإن لا يبعد بينهما على ثلثماية ذراع نظير ما مر في المأمور مع أمه **وعليه**
أي الصلوة **على الدفن** لأنه المنقول أن دفن قبلها أثر كل من علم به ولم يعد وتسقط
بالصلوة على قبره **نعم** الصلوة **بعد** أي الدفن للاتباع قبل ويستترط بقا شيء من الميت
انتهى وفيه نظر لأن محله الذنب لا يقتضي كما هو مقدر في محله **والصلوة تحصيلها**
من كان حاله **أدأ** **فرضها وقت الموت** بأن يكون حينئذ مكلفا مسلما طاهرا
لأنه يودي فرضا حوط به بخلاف من طار بكليفه بعد الموت ولو قبل الفيل كما اقتضاه
كلامهما وإن نوزع فيه ومن شر جزر بعضهم بأن بكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كقول
عند الموت وذلك لأن غير المكلف متطوع وهذه الصلوة لا ينطوع بها وقد تردد عليه صلاة
الناس مع وجود الرجال فافضا لحض تطوع إلا أن يحجب بأن من أهل الفرض بتقدير أفراد
من وفاء لم يكن كذلك فكانت صلواته محض تطوع مبتدأ ولا ياتي في هذا الزعمها من
اسم أو كلف قبل الدفن وليس شرعية لأن هذه حالة ضرورية فلا يقاس عليها غيرها
ولا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء صلوات الله وسلامه
عليهم **قال** أي على كل قول للخبر الصحيح لعنه الله اليهود والنصارى تحذوا قبور أنبيائهم
مساجدا أي بصلاتهم إليها كذا قالوه وحينئذ في المطابقة بين الأول والثاني نظر ظاهره
أن يقال لحرمت عليه فعلية كذا وفيه ما فيه وظاهر أن الكلام في غير عبس صلى الله
عليه وآله وسلم فنية يجوز أن كان من أهل فرض الصلوة حين موته الصلوة
على قبره كما يصرح به تعليلهم للتعلم أنه لم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم في تحريم
حضره دفنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز صلواته على قبره وإن كان من أهلها حين موته
برده علتهم المذكور فلا نظر لتعليله بتحيةة الافتتاح على أنه لا خشيته فيه واستدل
بأحاديث فيها أنه صلى الله عليه وسلم لا يفي في قبره ليس في محله لأن تلك الأحاديث كلها غير
قائمة بل القابضة في الأحاديث الكثيرة الصحيحة أن الأنبياء أجيال في قبورهم ويصلون فيها
لا تمنع ذلك قياسا على ما قيل الدفن لأنها وإن كانت حيوة حقيقة بالنسبة للزوج والبر
والغير وارث **نعم** **تحمل** **أنه** **عفى** **حق** **في** **من** **تقر** **بفه** **الخبر** **يدان** **الولي** أي القريب المذكور
ما فيه وتحمل أنه على ظاهرة فيكون الترتيب للندب وهو نظير ما يأتي في الدفن وعليه
يعرف بينهما وبين الغسل بأنه مظنة لإطلاق على ما لا يخفى أثبت فكل ما كان المطاع
أقرب كان له الميت لأنه مظنة للستر أكثر فإن قلت لأمامه وكيفية يتقارنها
وكذلك الغسل قلن لكن لما قوي الخلاف وكثر التأويلون بأنه لا حق له فيها صفة ولا
شر لا ينفذ في الروضة عبر بأنه لا بأس بانتظاره في ظاهره لا فرق بين كونه أذن
من يومه قبل غيبته وإن كان فيكون ظاهره في الثاني **بأما** **تتم** أي الصلوة على الميت

١١٧

له مال

فينا
على

2

التفصيل

مع لعل
منه
الفاضل
عليه السلام

17

۱۰۰
 دارالاسلام
 نظام الملک
 علی قلی
 نظام الملک

على عقله ما جود مناب مكره عنه بالمرض فكم بالاجر مع انتفا العقل المستلزم بالاجر مع انتفا
العقل المستلزم لا انتفا الصبر ويؤيده خلافا لمن وهم ان ظاهر النص مع ابن عبد السلام خبر
الصحيحين ما نصيبا لمسلم من نصب ولا وصب ولا همر ولا حزن ولا اذى ولا ضم حتى الشوكه
يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث لصحيح اذا مرض العبد وسافر كتب له مثل ما كان
يعمله صحيحا مقيما اي انه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قيل تشبه المرض فضلا
من الله تعالى وحينئذ فاد مجموع الحديثين ان في المصيبة المرض وغيره اجون اي احدهما
لنفسها والآخر للصبر عليها وحينئذ نرفع ما سار انه ثواب الامع الكسب وحمل النص على من
صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر على صبره الى حين والى عقله بركة انه سوى بين المرض والجنون
في الثواب ومثل ذلك لا يتصور في الجنون فالحمل المذكور على منشا وه العقل على ذكره في الموت
فترد ايت بعضهم قال عقب هذا الحمل فته نظروا كانه على ما ذكرته والحاصل ان من صبر
حصل له ثوابا غير التكفير لنفسه المصيبة وللصبر عليها ومنه كناية مثلا كان يعمل من الخير غير
ذلك مما ورد في السنة وبينته في كتابي في العبادة وان من تنفى صبره فان كان لا يكثر
فهو كذلك ولا يخرج من ثوابه من ذلك الثوابين شي فان قلت المفسر في المذهب وان
اخبر خلافا ان من خلف عن الجماعة بعد ذكره لا يحصل له ثوابها قلت بتعيين حله على انه
لا يحصل له ثواب الفعل بكمال ضرر ورقه التقاوت بين الفاعل حقيقة وغيره فهو حرقه
الا خلاص بقول ثلث القرآن وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في وان ليس للانسان
الا ما سعى لانه عام مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل اليه دعا الغير وصدقة فيثاب عليها
وتعبيره بالحديث المذكور **واحسن عراك** بالمد اي جعل متوكل وصبر كحسنا **وعرفه**
وقال المعز اليه لانه مخاطب وقيل يقدم الميت لانه احوح ويعزى اليه **بالكافر** اي نقاله
اعظم الله اجره ويضم اليه اما **وسيرك** واما وجب مصيبتك وخوفا واما واخلف عليك فمن
تخلق واخلف عليك في جواب اي كان خليفة عليك ولا يدعى للميت بخلافه لمجتمعه ويعزى
الكافر ان احترم الكافر في فخره عزه على ما قاله الاسنوي والذي يحجه الكراهة نعم ان كان في
نوقيره حرم حتى لذي وقد تسع منته ان رجلا سلامه **بالمسلم** **عزاه** **ليست** **واجب**
وتباح تعزيره كافر محترم عزله بل قال الاسنوي يتجه ندمه من تسع عبادته فيقال اخلف الله عليه
ولا تقص عدد كاي لتكثير الجزية نعم المسلمين في الدنيا والافد الصبر نعم في الاخرة فليس فيه دعا
بدولم الكفر بل قال شارح ولا يحتاج لهذا التأويل اصلا اي لانه لا يلزم من كثرة العدد كونه يوس
الكفر وظاهر انه لا تس تعزيره مسلم عرته او حربي بخلاف نحو حارب وان حصن وتأكل صلا
وان قتل حيا **ويحذر الباطل** هو القصر المذموم وبالمدر رفع الصوت **عليه** اي الميت **قبل الموت** **الاجماع**
وعنه لما صرح انه صلى الله عليه وسلم دعوت عيناة وهو جالس على قبره ختمه وذا قبره انه فنادى
من حوله نعم هو احتيارا بخلاف الاول بل مكر وكما في الادكار عن الشافعي والاصحاب الجبر الصريح
اذ اوجبت فلا تكفي باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت وحكمته انه اسفل ما
وقضية كالم الروضة بركة قبل الموت وبه صرح القاضي قال اظهرا لكراهة فراقه وعدم الرغبة في
وقضية اختصاصه بالوارث قال شارح والاولى ان لا يكون حضر المحتض **وعنه** **الاصحاب**
الباذرية اذ حقيقة الذنب تعدد **شما** **نحو** **كاهن** **ولجباله** **لما في الخبر الحسن** ان من يقال
فيه ذلك لو كل به ملكا كان بهما انه ويقول انه هكذا كنت واللهم لا تدفع باليدي في الصدر فترد

٢٢

التميز

واستلزم في المجموع للتميز اقتران التعدد باليك وغيره اقترانه بنحو واذا خلا
لما وجب والمذموم ومع ذلك المحرم الذنب لا بالك لان المحرم ان لا يصبر حرا مطلقا
جميع ومن ورد الوز بعد قول من قال تحرم اليك عند الذنب او ما حجه او يلق حيا ونشر
عندنا وضرب خد بان اليك جاز مطلقا وهذه الامور محرمه مطلقا ومما يفتي في الشهادة
في اجتماع اله محرمه والله مباحه ما يؤيد ذلك تحريم **الزهر** ولو من غير كاه وهو رفع الصوت
بالذنب لما صرح في الناحية من التقيظا تشديده ومن ثم كان كبيرة كالذي بعدة **وتحريم الزهر**
عزب صدق **وتحريم** كشتى ثوب ونشر او قطع شعر ونحوه ليس بواجب او ترك ليس بمعاقب
كما قاله ابن دقيق العيد وغيره ولا يغتفر بمحله المتفق عليه الذين يفعلونه قال الامام ويحرم
لا في اطلاقه في الصوت باليك كما نقله في الادكار عن الاصحاب **فرض** لا يعذب بشي من ذلك
وما ورد في تعذيبه محمول عند الجمهور على من اوصى به وقيل يعذب مالم يثب عنه لانه
سكروه ينشر برضاة فبتا كذا في الادل عن ذلك خروجا من هذا الخلاف فان في حديث صحيح
ما يشهد له بل للاطلاق **قلت هذه مسائل مشهورة** اي مبددة بعضها من الفصل الاول وبعضها
من الفصل الثاني وهكذا **يار** **وتعز الدارين** **بالتصديق** **الميت** عقب موته ان امكن مساره لكر
فنه نفسه عن جسمه يد بها عن مقامها الكريم كما صرح عنه صلى الله عليه وسلم وان قال جمع على
فمن لم يخلفه فاد فممن عصى بالاستبداد فان لم يكن بالتركه حسن الدين اي لو كان ولم
يسهل التصاميم فور فاما يظهر ما يد بالولي غرما ان يحتالوا به عليه فيخبر فتراد منه
بمجرد رضاهم بتصميمه في ذمة الولي وان لم يحلوه كما صرح به الشافعي والاصحاب **كلام**
صرح به كثير منهم وذكر الحجة والمصلحة وان كان ذلك ليس على قاعدة الحواله ولا الضمان
فالذي في المجموع قال الزركشي وغيره اخذ من الحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم امتنع من
الصلوة على من حتى قال ان الوقت نداء على دينه وفي رواية صحيحة انه لما ضمن الدينار بين
الدين عليه جعل صلى الله عليه وسلم يقول ارحمها عليك والميت منها بري قال نعم فصلى عليه تعين
ان الاجنبي كالولي في ذلك وانه لا فرق في ذلك بين ان يخلف الميت تركه وان لا ويخلف من فعل
ذلك ان سأل الدارين تحليل الميت تحليله صحيحا لغيره يفتي ويخرج من خلاف من رجم المشهور
ان ذلك التحليل والصمان لا يصح قال جمع وصورة ما قال الشافعي والاصحاب من الحواله ان
يقول الدارين السقط حقل عنه او بريده وعلي عوضه فاذا فعل ذلك بري الميت ولزم الملتزم
الزمره لانه استدعا ما لغرض صحيح انتهى وقولهم ان يقول الى اخره مجرد تصوير لما مر من
المجموع ان مجرد تراضيه بالمصير الدين في ذمة الولي يفتي الميت فيلزمه وفاؤه من ماله وان
تلفت الميركة ونحو بعضهم ان تعلقه بها لا يقطع مجرد ذلك بل تدوم رهنا بالدين الى الوفاة
في ذلك مصلحة للميت ويؤرخ فيه وعجاب بان احق بالادب يودي الولي حاسده ولا ينافيه ما مر
من الرواية مجرد التحمل لان ذلك ليس قطعا باطنيا فاقضت مصلحة الميت ولا احتياط له فينا الحجر
في التركه حتى يودي ذلك الدين وتنفيد **وصيته** استجبالا للبر والرعاه ونحوه لا ادري وجوب
المبادرة عند التمسك وطلب المستحق ونحو ذلك في الوصية نحو الفقهاء واذا اوصى بتجليلها **ويكره**
على الموت **لغيره** اي بدينه او ماله للتهيء للصحيح عنه **لا تقتله** **دين** اي خوفه فلا يكره بل
حسن كافي به المصنف لثبنا لكثير ونحوه لا ادري نرب عنه به بالشهادة في سبيل الله كما صرح عن
عمر وغيره وفي المجموع من عتبه بلسان في مكر او المديته او بيتا مقدس ويبيع ان يلحق بها محال

المحرم الزهر

صليت

وقا

٢٢

قطعا
استحلالا

في النفس **لا يحصل الجواز** الا ان كان خفي وانني لا تضعف الشاعنة
فبكرة لمن كان خفي ويحمل على سرير او لوح او يحمل واي شيء حمل عليه اجزائه
في المجموع **وعلم خبايا** على هذه من ربه كعملها في خوفة او عذارة وكل كبير
على تحوير او كنف **وحبه خاف** منها سطرها لانه تعرض لا هانته ما لم يخش نفسه
قبل يقية ذلك فلا بأس بحمل على لا يدي والرقاب كذا قالوه ويتجه ان محله ان لم يغلب
على الظن تخيرة قبل ذلك **والا** يجب حمله كذلك ولا بأس في الطفل يحمل على لا يدي مطلقا
وبين ب المرأة **ما يستها** كذا **نوت** يعني قبة معطاة لا يصالح المومنين رتب
رضي الله عنها به وكانت وكانت قد رآته بالحسنة لماها جرت قال في المجموع قبل
في اول مرحل كذلك وروى البيهقي ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
اوصت ان يتخذ لها ذكر ففعلوه فان صح هذا فهو قبل رتب النبيين كثيرة وزعم ان
ذلك او لما اتخذ في جنازة رتب بنته صلى الله عليه وسلم بامر باطل انتهي لمحضها
صحة ذلك قد يقال هو لا يبا في ما قيل ان اول من فعله ذلك من رتب لان المراد اول من فعل
به ذلك الذي رآته بالحسنة وفاطمة الظاهر ايضا علمت ذلك من رتب فاستحسنته وامر
به **واكثره** **الركوب في الرجوع** منها اية الجنازة لفعاله صلى الله عليه وسلم له رواه مسلم
بخلافه في لذهاب ليعر عذرا كما مر **ولا بأس** بالاتباع بالنتيجه **المسلم جنازة قربة**
الكافر فلا كراهة فيه خلافا للروايات الخيرية داود وغيره يستحسن وقوعه في المجموع
باسناد ضعيف الله صلى الله عليه وسلم امر عليا كرم الله وجهه ان يوارى باطال قال الاستاذ
ولا دليل فيه لانه كان يلزمه تحريكه كونه في حيوة ويرد بان كان له اولاد غيرهم
فلا يلزمه تولى ذلك بنفسه فكان الدليل في توليته له بنفسه ونحوه له زيادة قربة ايضا وكثير
روح وما لك قالنا راجح وجازوا عرض بان لا وجه تقييد برحا اسلامه اى نحو قربة
او شبهة فتنة وافهم التي حرمة اتباع المسلم جنازة كافر غير نحو قريب وبه صح الشافعي
واكثره **الخط** وهو رفع الصوت ولو بالذكر والقرأة **في المشي مع الجنازة** لان الصحابة يمشون
حينئذ رواه البيهقي وكراهة الحسن وغيره استغفر والاحكام ومن قال ان من اقتبله لا غفر
الله له لم يكن متفكر في الموت وما يتعلق به وفنا الدنيا ذكر اربابنا من الاجمير الذين يرون
قبحه **واتباعها** باسكان الناس **مجمرة** او غيرها احما لانه تقاوا قبيح ومن فرقل
بحرمة وكذا عند القبر نعم الوقود عندها المحتاج اليه لا بأس به كما هو ظاهر ورواه
ما مر من الجمي عند الغسل **ولا يفتن** من يصلي عليه من لا يصلي عليه كان استنبة **سجد**
او مسلم **كفاد** او شهيد او سقط لم تظهر فيه اماراة حبيوة تعارة وتعذر طير بعضهم
من بعض **وجعل** **المجموع** وتكفيهم ودفعهم من بيتا لما لا اغنيان حيث لا تركه
والا اخرج من تركه كل شيء واحد بالقرعة فيما يظهر ويختفر كما اشار اليه بعضهم قال
مون تحميهم للصوم **والصلاة** عليهم اذ لا يتحقق الاتيان بالواجب الا بذلك قوله
الاستوي هذا تردد بين واجب وحرام ولينقدم الحرام على القاعد بردد بان لا يكون
حراما لامع العلم بعينه اما مع الجمل فلا على ان ذلك لا يرد في الصلاة اصلا لانه يخصها
بالمسلم وغير نحو الشهيد في بيته ولا في غسل الكافر لا باخه نرايت شيخنا اشار لذلك
شامخ على الجسد صلواة واحدة بقصد المسلم وغير نحو الشهيد **وهو** **الفتن** **والشعر**

عر

ن

قيل في

المر

وليس هنا صلواة على كافر حقيقة واليه جازمه ونقول هذا اللهم اغفر للمسلم منهم **او على**
واحد **او بالصلوة عليه** ان كان مسلما او غير نحو شهيد وتعذر في نرد الية
للمومنين واعترض بانه لا ضرر من لا مكان الكيفية الاولى وبحاج بالها قد خشن بتأخير من
لا فرغ غسل المارقين بل قد يتعين ان ادى التأخير الى تغير وكذا تنقبن الاولى لوقوع غسل الجميع
وكان الافراد يؤدي الى تعين المتأخر **ومر** في الكيفية الاولى اللهم اغفر للمسلمين منهم
كبار وفي الثانية اللهم اغفر له ان كان مسلما ولا يقر في اختلاف نحو الشهيد اللهم اغفر له
ان كان غير شهيد بل يطلق ويدفنون في الاولى بين مقابر ومقابر الكفار **فمن** اتفاقا
بعض الصلوة بقرع غسله او تيممه بشرطه لانه المنقول في الصلاة عليه منزلة صلاته
ومن شرط تطهر طهارة كفته ايضا الى فراخ الصلوة عليه **وتكره** **فمن** **كفته** واستشكل الفرق
مع ان كلاما من المعينين موجودات فيه وقد يحاج بان لا يخف بدليل البشر للغسل دونه ان
مر على بلا طهر بعيد وعار لا يعيد ثم رايتم شيخنا اجاب بذلك **فلا بأس** **بغيره** **وجوه**
كفره في عمق او بحر وقد **لعد** **راخر** **جده** **منه** **وغسله** **وتيممه** **لم** **يصل** **عليه** **لقوات**
الشرط واعترضه الا ذري وغيره واطا لواعا منه بل امتنه ان السوط اما نعت عند القدر
لصحة صلواة فاقد الطهورين بل وجوبها ويرد بان ذلك انها هو حرمة الوقت الذي حد الشارح
طريقه ولا كذلك **وجوه** لصحة الصلوة عليه **ان لا يتقدم على الجنازة الحاضرة** **ولا على**
المرحلة **المدرية** **فيها** انما على الاولين وكلاما اما العاليية فلا يؤثر فيها كوضا والصلوة
كما مر **وعلى** **الصلوة عليه** بل تن **في المسجد** لمحمد صلى الله عليه وسلم صلى على ابي ايضا
اي هو لمسلم ما ومعناه كفلان البيض نفا العرض من الدرس والعيب سهل واخيه
في المسجد ورغم انها كما نأخيه لا يلتفت اليه لانه خلاف لظاهر المتبادر وطا لقر في الاصل
في الطرف بعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي كالصلوة هنا يكون لها بخلافه بعد غير
الحسي يكون للفاعل فقط ومن ثمرات الفاعل ما في ان قتل من يد في المسجد فان طالق
من وجودها فيه بخلاف ان قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط هذا خاصا ما ذكره في
الركعة في حرة وقاداة مفيد بعد قوله مفهوم طرف المكات حجة عند الشافعي وقوله
منعنى كلمة النجاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الطرف الحسي ولكن تقولا قال
في القاعد له وجه وجهه لان الطرف المكاف من الحسيات فاذا جعل الفعل من الفعل
حس متعذر لم كون الفاعل والمفعول فيه لان الطرف المذكور لا يتحقق الا بوجودها
علاو الفعل المعنوي فاذا اجني عن الطرف الحسي فاكفى ما هو لازم له بكل قد يروى وهو الفاعل
فقط واعلموا قلة الاصحاب فهو لا يمشي على مرجح الشيخين وغيرهما انه في القتل بشرط
وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المجدد بربنه على القصد
الرجوع عن التماس حرمة وانما كما يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع بعصبة القتل
فيه ووجوه القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتول وان قتل فعل كما وجه قلت
فمن نوحه بان القتل استلزم عالما بوجوده شرحى حال صدور من الفاعل حال وصوله
المقتول لانه في الحسي في الله لا يرد من وجودها فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما
نور من صدقة مع غيبته المقتول فاشترط كون الفاعل فيه فقط وخرج ما تقر راز ذكر
المجدد بربنه الى حرة ما لو ادله بالدار كان قتلة او قذفة في الدار ولا ينية له ومقتض القاعد

قيل في

قيل في

دنه

بنا على ان القتل نزل منزلة الحسيانة يشترط فيه وجودها فيها وفي القذف وجود الفاد و...
 لكن المحرور في هذه لا بد من وجودها فيها في الصورين ووجهه بان هذه القاعدة لما في
 وجه تحريمه على القاع المطرده وهي ان القيد المتأخر يرجع لمجبع ما قبله فاما ذلك
 فانه كهم وخبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له صعب في الرواية المشهورة فلا شيء عليه وقد
 صلى عمر والصحابة رضي الله عنهم على النبي بكر رضي الله عنه فيه واوصى عمر بالصلوة عليه فيه وفي
 الصحابة وكل من هذين في معنى الاجماع نعم ان خيف تلويث المسجد منه حرم ومن غير كمال
 سنة فاكث **حظر الصلوة في المسجد** لا بد من كمال الخبر الصحيح من صل عليه ثلاثة صفوف فذا وجب
 اي غفر له كما في رواية والمقصود منه عدم النقص عن الثلاثة لا الزيادة عليه او من قال في ذلك
 وفي مسلم ما من مسلم يصلي عليه امة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له الا شفعوا فيه
 وفيه ايضا مثل ذلك في الاربعين وخمسة الركنين وفاقا بعضهم ان الصفوف الثلاثة في مرثية
 واحدة في الفضيلة وهو ظاهر الا في حق من جاز وقد اختلف في الثلاثة والافضل له كما هو ظاهر
 ان يخبر الا في الاثنا عشرين الثلاثة لئلا يتكبرها فتقدم كلهم الا في هذا منتهى ما
 لم يحضر الاثنته بالامام ووفقوا حرمه واثنا عشر صفوا لثلاث صفوا **واذا صلى عليه**
من قبل صلى نذرا لانه صلى الله عليه وسلم صلى على قبور جماعة ومعلوم انهم ائمة فذا بعد
 الصلوة عليهم ومن هذا الخدم جمع انه حسن تأخيرها عليه الى بعد الدفن وتوقع قضا فينبوي
 ويناب لثوابه وان سقط المرح بلاولين بقا الخطاب به نذرا وقد يكون ابتداء الشيء
 واذا وقع وقع واجبا كغيره فرقة تأخرها عن وقوع بلحرامهم الاحا الا في **من قبل** ذنب
 انه لا يوجب **على الصحيح** وان صلى منفرد الا ان صلاة الجنازة لا يتقبلها ومرفي التيمم
 ما اذا وجد ما يجرها مع حكم صلوة خوف اقد الطهورين واذا عاد وقعت له فعلا فيجوز له
 الخروج منها **لا يندب** لا بد **الخبر لزيادة مصليين** اي كثرهم وان نازع فيه السك
 وتبعه الا ذري والركنين وغيرها انه اذا لم يحسن تغييره ينبغي النظر في رواية الاربعين
 حضورهم قريبا للحدث والجماعة اخبرين لم يحقوا وذكر الامر السابق كما لا بأس بها
 لحضور الوالي ان لم يحسن تغييره وعبر في الروضة بالاسم بذلك وفرضية ان التأخير
 ليس بواجب ينبغي بناؤه على ما مر اول فرغ الجديد **وقال نفسه كتب في الصلاة**
 وغيرها الخبر الصلوة واجبة على كل مسلم ومسلمة بركان او فاجرا وان عمل الكافر وهو
 اعتضد بقول اكثر اهل العلم وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لم يصل على الذي قتل
 احاب عنه ابن حبان بانه منسوخ والجمهور بانه لم يخرج عن مثل فعله **وقرئ**
باب **والما يوم صلاة خاضع** **او مكس** **ما كان** **كالو** **صلى الظهر** **خلف** **من يصلي** **العصر** **في**
 بالاول وجواز اخلافها في حاضرين او غائبين **والدفن** **بالقبر** **افضل** **لكثرة** **الرجال** **بكتفه**
 والمبارين ودقته صلى الله عليه وسلم يحسن عابته رضي الله عنها لان من خواص الانبياء
 انهم يرفون حيث يموتون واما القفال بكونه الدفن في البيت صعب في وقت الاذني
 نزل غير المقبرة لغير شبهة بارضاها او ملوحة او ذراوة او نحو مبتدع او فقه فضا
 ظاهره يندب دفن الشهيد محل الولو بقرب مكة ونحوها مما ياتي لان قتلا احد قبل
 للمدينة فامر صلى الله عليه وسلم بدهم صاحبهم فرددوا اليها صحبة الترمذي فم
 لقوله للمقبرة ان اذ لا يفجأه بل يظهر انه ان خشى ان يجره من محله من محل موته وجب

فم
على قوله الصفوف الثلاثة
انه اثنته احد

التا

دنه

ولعله

دقته به ان امكن ولو ملكه **وتكره الميت** **بما** **غير** **عذر** **كما** **هو** **ظاهر** **فانه** **من** **الموحشة** **نعم**
 لو قيل يندبه حيث يتيقن نفقا الوحشة وحمله ذلك على دوام تذكر الموت والبالا
 المستلزم للاغراض عما سوى الله تعالى لم يعد احدا من الخير الا في هذا ذكر الاخرة **ومثل**
من القبر **مما** **عند** **دخال** **الميت** **فيه** **وان** **كان** **الميت** **رجلا** **ليلا** **يتكشف** **ومن** **كان**
 لحشي وامرأة اكرا احتياطا **وان** **يقول** **الذي** **يدخله** **سأله** **اي** **ذكر** **على** **مكة**
ومر **عصلي** **الله** **عليه** **وسم** **اي** **ادفنك** **للانباغ** **بسن** **صحيح** **وفي** **رواية** **سنة** **بدر** **اصله**
 وفي اخرى ومزادة بالله **ولا** **يخرج** **من** **خلفه** **شي** **ولا** **يوضع** **تحت** **راسه** **مكة** **بكسر** **الميم** **اي** **بكرة**
 كما في رواية من اعادة اما الى كنهه لنوع غرض قد يقصد فلان في بين العلة او المعلنات
 بحرمه اضاعة المباح حيث لا غرض لصلا قبل تغييره فيه ركة لان المحنة غير معتد به فان
 اخبر من القبر لم يبق لها عامل برفعها انتهى وهو عجب وكان قابله غفل عن قول
 الشاعر **وربحن الحواجر العيون** **عطف** **العيون** **لفظا** **على** **ما** **قبله** **المتعذر** **اضاع** **الاعمال**
 لما مر هو محتمل وكذا هنا كما قدرته **وتكره** **دفن** **في** **ثاوي** **اجما** **علا** **بده** **الا** **لغدر**
 ككون الدفن في **ارض** **بده** **بتخفيف** **اليها** **التخمة** **او** **خوخة** **بكسر** **اوله** **وفتحه** **او** **بها** **شياء** **تخف**
 ارضها وان احكت او خصرى بحيث لا يضبطه الا الثاوي وكان امرأة لا يسم لها فلا يكره
 للمملى بل لا يبعد وجوبه في مسكة السباح ان غلب وجودها ومسكة الشهري وتتخذ صبية
 من القتل مما يندب فان لم يوص من راس اما ان نزلوا ولا تنفذ بما كره **وهو** **الدفن** **بلا**
 ما كرهه خلافا للحسن البصري وحده مع انه استدلل بخبري مسلم لا يدل له وذلك طاص
 الله صلى الله عليه وسلم فعله والخلف الراشدون **وقرئ** **تراث** **الصلوة** **احياء** **او** **كالصلوة**
 وان السبل التي **ان** **تخبر** **لان** **سببه** **وهو** **الموت** **منقذ** **او** **مقارن** **اما** **اذا** **انجراه** **في** **الوقت**
 المذكور من حيث الزمن فلا يجوز كما في خبر مسلم عن عقبه بن عمر رضي الله عنه ثلاث
 ساعات ثم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فيهن وان تقرب فيهن موتا
 وكره وقت الاستواء والطلوع والغروب قال في المجموع عقبه عن جمع ايضا اجابوا عنه
 ان الجمع دال على ترك العمل بظاهره في الدفن وعن اخرين انهم اجابوا بان النهي انما هو
 عن غير هذه الاوقات للدفن فهذا هو المذكور وهو من الحديث قال وهذا احسن
 من الخلاف من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح الى الطلوع والعصر في الغروب
 بالحكم فيه وان تحرى كما قاله الاستوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الاصحاب
 فيمنه بان المعتل انه لا فرق عليه فليس من التحري التأخير بقصد زيادة المصلين
 وهو ظاهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم لتعليقهم البطلان في التحري بان فيه مراعاة
 شريعه وهذا الامر غم فيه بوجه وان لم يندب كما مر **ففي** **ظاهر** **كلامهم** **بلا**
 صلوة وما يندب اتحاد المحلين المعتد المذكور لانه لا فرق بين الاوقات الزمانية والتعليق
 فم وان الاصحاب هنا اطلقوا الكراهه عند التحري واختلوا اثره بكرة او حرم
 المعتد المحرمه قال جمع فقياسه الحرمه هنا هذا القياس مؤخر في استثناء حرم مكة
 وان التحري كهي ثم وافترقا فيما مر على الاستوي وغيره ومن قصر التحريم عند التحري
 في الاوقات الزمانية بخلافه ثم وافترقا لانه عند عدم التحري لا كراهه بخلافه

والفعل كهم

في
الأنبياء

ثم وكان تقواها من خير ذي السبب المتقدم او المقارن كما تقتضيه رعاها هو كذلك كراهة
له او كراهة فيه الا عند التحري فكذلك هنا فمن شر انتفى اليه عند عدم التحري نظر الى
تسمية هنا وترويضها بوجه ترجيح المعتد المذكور لانه لا فرق من الوقت للعلم والزماني لان
المدار على التحري وهو عام الوقتين ثم فكذلك هنا وبمفرق بين الحادها في ذلك كراهة واختلافها
في حرمة ما كان الصلوة لما لم يزلت فيه عليها في غير المصاحفة الا ليقه التي لا توجد اصل
في غيره فاستبان بوضوح فيه لم يزلها وان تحراها فيه ولم يزلها من خارجها الى خارجها
لذلك المصاحفة التي لا توجد في غير وايضا والتحري الممنوع من المصاحفة لا يتصور في الصلوة
مع قول الشافعي صلى الله عليه وسلم لا تقنعوا احدا طاف وصلى اية ساعة شأ ولا كذلك
في الامرين فانه ليس من شأن الميت ان يخرج من الحرم فلا يتخلى فوات شي وانما التحري
الدفن في هذا الوقت مع حصول المقصود بتأخيرها الى خروج الوقت المذكور فيه من راحة
ظاهرة فتأمل ذلك فانه مهم والحاصل ان من شأن المصلي كونه نازلا في الحرم وتارة
خارجة فوسع له اختتام الحرم ولم يتصور منه مراعاة والدفن ليس من شأنه ذلك فوسع
المراعاة فيه **وعبرها** اي اللبس ووقت الكراهة وهو ما يقع من البها **رافض** للدفن فيها
فامتل عليه لانه مندوب بخلافها لعدم ان خشي من التأخير الى وقت المندوب لقبح
او زيادة على الاسراع المطلوب يذهب تركه فيما يظهر **وتكره** تخصيص القبر بتعيينه بالمص
وهو الجس وقيل الجير والمراد بها واحدها لا نظمينه والبناء عليه في جوعه وخارجة لعم
ان خشي لئلا يحفر سبع او هدم سبل لم يكره البناء والتحصين بل قد يجمعان نظرا لما
وسيعلم من هذا ما بالمسيلة من حرمة البناء فيها اذ الاصل انه لا يهدم الا ما حرم وضعه فلا
اعتراض عليه خلافا لمز وهم فيه **والتمناه عليه** للذي الصحيح عز الثلاثة سواء كانت اسم
او غير في لوح عند راسه او في غيره لعدم تحته لاداعي حرمة كتابة القبر لتعريفه
للامتهان بالدوس والتعظيم بصد يد الموتى عند تكرار الدفن وقروح المطر وندب
كتابة اسمه لمجرد التعريف به على طول السنين لا سيما لقبول الانبياء والصلوات من المشرق
للاعلام المستحب ولما روى الحاكم النخعي قال ليس العمل عليه فان ائمة المسلمين من المشرق
الى المغرب مكتوب على قبورهم فهو عمل اخذه الخلف عن السلف في منع هذه الكربة
وبغرضها فالبناء على قبورهم التمس الكتابه عليها في المفاير المسيلة كما هو مشاهد في المفاير
ومصر وغيرها وقد علموا الذي عند فكذلك فان قلت هو اجماع فعلي وهو حجة كما هو جواب
قلت ممنوع بانه اكثر في فقط اذ لم يحفظ ذلك عن العلم الذين يرون منعه ويفرض كونه اجماع
فعليا فعمل محمته كما هو ظاهر افا هو عند صلاح الازمنة بحيث يغفل فيها الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك من منذ ازمته **فمن** اذ هو اكل من تسبى اليه ما في تلك
للافتاح وسنده صحيح ولا يمتنع عنه بركة تسبى **وتكره** وتكره اخذ ذلك كالحث لما في
من نوع حية وقبحها ما اعتيد من طرح **الابواب** ونحوه وتكره اخذ ذلك كالحث لما في
من تقويت حق الميت وظاهره لانه لا حرمة في اخذها من عرض عنه لغوات حق الميت بعبه ولد
قيد فاندب لوضع بالحضر واعرضوا عن الياسر الكلية لتعيينه صلى الله عليه وسلم عليه حلال
بالاخصر ما لم ييسر **ويؤخذ** نفس القبر لغير حاجة مما مر كما هو ظاهر او نحو توطأ اوقية طلبة حلال
لمن نعم ان المراد الثاني وهل من البناء ما اعتيد من جعل اربعة اجزاء من راحة حجة بالقبر مع

نظرا

راس كل منها براس الاخر يخص حكم اول لانه لا يسمى بناعرفا والذي يتجه الاول لان العلم
السابق من التأييد موجوده هنا **في مقبرة مسلمة** وهي اعتداد اهل البلد الدفن فيها عرفا صلها
وسبلها لم لا ومثلها بالاولى موقوفه بل هذه اولى بحرمة البناء فيها قطعاً قاله الاستوي
ويعرض بان الموقوفه هي للمسيلة وعكسه ورويات تعريتها بدخولها في اعتداد اهل الدفن فيها
بشيء لا موقوفاً فصح ما ذكره **هدم** وجوب الحرمة كما في المجموع لما فيه من التضييق مع
ان البناء بعد الخلق الميت فيحرم الناس تلك البقعة وقد اقي جمع يهدم كل ما يقرأه مصر
من الآية حتى قبة امامنا الشافعي رضي الله عنه التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل احد
هدم ذلك ما لم يخش منه مفسد فيتعين لرفع الى الامام اخذ من كلامه بن الرقعة في الصلوة
غير زرع شي في المسيلة وان ملا من هلاكه لا يخفى من الانتفاع بها لغير الدفن فيقلع وقول
الموتى بجور بعد السلام على المملوكه **ومندسات** **يرش القبر** عام ما لم يتر لمطر يكفي للانتفاع
بالأمره وحفظا للتراب وتقا ولا يبنى بالمصنوع ومن ثم نوب كون الماطهولا وبارد او كره
القبر والحرر قاله الادريجي ويكره طلبة الخلق ورسته عاورد قاله الاستوي ولو قيل بالتحريم لم
يعد ويرد بان فيه عرض طيبة وحسن زينة ومن ثم اختار السبكي انه اذا قصد بغيره
حضر المليك لم يوطأ حرم الزرع الطيب لم يكره وان يضع **عند راسه** ولو انشئ **حجر**
الانتفاع وروى في الاول الشافعي في قبر ابراهيم وفي الثاني ابو داود بسند جيد في قبر
عمر بن مطعون وفيه التعيير بصحة وقضيه نوب عظيم المحرم ومحمد ظاهرا
والفعل ذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظمير قيل وتوضع احده
جملة وفيه نظرا لانه خلاف الانتفاع **وبندب جمع الابواب** ونحوهم كزوجه والمماليك العتقا
والاصدق فيما يظهر **في موضع** للانتفاع ولا يسهل على الزائر وارواح لا زواحم ويرتوت
لوتهم السابق في القبر فيما يظهر **وبندب زيارة القبور** التي للمسلمين **الحال** الحيا او كانت
عصور وقبر عهدهم بحاله في رعا حلالهم على الا ينجي ثم لما استقرت الامور شئت لم
يؤاها لقوله صلى الله عليه وسلم كنت تمهيتكم عن زيارة القبور فزورها فانها نكرا لانه
من كان كاشفا له زيارته حيا لم يوصد راقه واصله وغيره يقصد بزيارته ذكر الموت واليوم
عليه وقول بعضهم تكرير الذهاب بعد الدفن لقراءة على القبر ليس بسنة ممنوع اذ ليس كما نص
عليه قراءة ما يتسرع على القبر والدعاء في ليدعه اما هي في تلك الاجتماعات كالحادته دون نفس
عاه والدعاء على ان من تلك الاجتماعات ما هو من البدع الحسنة كالاستخفي وسن الوضوء
فانما القبور الكفا فلا تنزيها بل قيل تحرم ويتعين برجحه في غير خوف قبح قياسا
لوقوعه في اتباع جنازة **وتكره** للحناني **والناس** مطلقا خشية الفتنة ورفع احوالهم بالناس
لعمري من لحن بزيارة صلى الله عليه وسلم قال بعضهم وكذا ما يراى الانبياء والعلماء والاولياء قال
الارغوان صح فاقارها اولى بالصلة من الطالحين انتهى وظاهره انه لا يرضيه لكن رضاه
غيره من اجل موافقة الحق في ذلك ان يفصل في ذلك بين ان تذهب طشه كرهاها للمهر
عند طها هنا امر من كونهما عموما ليست متى به طبيب ولا حلي ولا ثوب زينة كما في
سنة بل اولى وان تذهب في نحو هو **رح** مما يستشعرها من الاحباب فيمن لها ولو
اجامتها هدمهم وايضا فوارهم يعود عليهم منهم مرد اخروي لا يكره الا المحرمون بخلاف

في
الأنبياء

٢٩٧

بكل من غيره وفيما اذا كان له اربع عايمه لاجل اربع حقائق وخمس ثبات لبون اذا انقص
لاكل ما يتنصل براسها ولا يشك عليه ما ياتي من تعين لا غبط لجل هذا علوما اذا استوفيت
الاعطيه او كان في اجتماع الحقائق وبنات لبون غبطيه وباقيها لا تخص في زيادة القيمة
فصل في الاغبط للفقير اي الاضاق وغلب الفقير منهم اكثر نعم وشهرتهم لان استوائها
في القدر يكون في وجودها التي ورد بوضوح الفرق وليس له فيما ذكر ان يصعدا ويترابا
كان يحمل ثبات لبون اصلا ويصعد خمس جناح ويأخذ عشر جبرانات والحقائق اصلا ويترابا
لاربعة ثبات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع امكان ثقله ومن شر لورضي
في الاول خمس جبرانات جاز ان **وجد ما له** بخير صفة الاجل فالعلم كماله من اوصافه
الاجل حال الاخراج ولا نظر لحال الواجب كماله من فيما اذا وجد ثبات لمخاض قبل الاخراج
نعم لا بعد ان ياتي هنا نظير تحت السنوي السابق من انه لو قصر حتى ثبات الاغبط بمن
غيره **فالمصحيح** تعين الاغبط اي لا تنفع منهما ان كان من غير الكرام او هي كالمعروف
كالحقبة السنوي وكلام المعنى ظاهر فيه بان كان اصله لهم لزيادة القيمة واحتياجه لم
دراو حوت او حمل لا مشقة في تحصيله وانما يخبر فيما ياتي في الجبران وفي المهور والنزول
والاغبط او ياتي بتصرف لنفسه لان الجبران ثم في الزمة فيخير دافعه كالكفاة واخر الفرض
هنا متعلق بالعين فروعيت مصلحة مستحقة ولا مكان تحصيل الفرض هنا بعينه والاشفاق
عن النزول والصعود بخلافه ثم **لا يخبر** اي لا غبط **ان دل** المالك اي بان اخفى
الاغبط او **فصل في الساعي** ولو في الاجتهاد في ايضا اغبط ويترد عنه ان وجدوا الا فقهته
بدل ذلك ولا قصر هذا **فمخبر** عن الزكوة لان رده مشق **والاصح** بنا على الاجز اما بعد
الساعي حل اخذ غير الاغبط ونفوض له الامام ذلك لاجز غير الاغبط جليل **وجوب رده**
التفاوت بينه وبين الاغبط ان كانت الاغبطية بزيادة القيمة لانه لم يدفع الفرض بكامله اذا
كانت قيمة احد الفرضين وبما هي وخمسين واخرج الاول رجع عليه بمخمين **فصل في اخبر**
ادناي او **راهم** من نقد البلد وان امكنه شر كمال لان القصد الجبران وهو حاصل لهذا وهذا الظاهر
من وجوه اخرى على ما لا خلافها مدخوله كما يظهر ثباتها ونحو ان يخرج بقدره جزا من القيمة
لا من الماخوذ فلو كانت قيمة الحقائق اربع عايمه وبنات لبون اربع عايمه وخمسين واخذ الحقائق
فالجبران خمسة اشباع بنت لبون لا يصرف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة بنت لبون
تسعون وقيل **بمعنى** **فصل في الاغبط** **من الزكوة** **فصل في اخبر**
واين لبون في ماله وامكنه تحصيلها بصفة الاجز الا ان رضي ولو ذكر ولو كان الحقا
له وعند بنت لبون **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
فضه خالصه وهي المراد بالدرهم حيث طلق نعم لو لم يخذها وغلبت المغشوشة جاز ما
لاصح من جواز النعمان فيها اخرج ما يكون فيه من المنفعة فنذر الواجب ما اذا وجد لبون
فلا يجوز زنت لبون الا اذا لم يطلب جبرانا كما مر ولزمت بنت لبون نعمها دفع بنت لبون
مع شاتين بصفة الشاة التي في الاصل في جميع ما مر فيها وعشرين درهما **فصل في اخبر**
شاتين وعشرين درهما كآرواه البخاري عن كتاب ابي بكر الصديق رضي الله عنه وذكر ان
لزمه سن فقده وما تولى من ثلثه له الصعود لعل منه ولو غير سن زكوة واخذ الجبران والنزول
لاستل منه ان كان سن زكوة ودفع الجبران وخروج بعد ما اذا وجدها فيمنع النزول

فصل في اخبر

لا يخبر

كل بنت

فصل في اخبر

وكذا الصعود ان طلب جبرانا ونحو المعجب والكرهيم هنا كمعروف نظير ما مر وانما منع
سماها من الصعود والنزول **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
الواحد **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
وكلا وليا رعاية مصلحة المالك **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
لجبران حتى لا يكلف الشرافة سب تخييرة ولومع الجمع بينهما كما ان الزمة بنتا لبون فنزل عليه
من اخبرها بنت مخاض مع اعطاء جبران وصعود عن الاخرى لمحمد مع اخذه لكن ان وافقه
الساعي والا يجب هذا ما تحت الزكوة والذي يتجه المنع مطلقا لان الواجب واحد فاما
ان يصعد واما ان ينزل واما الجمع فخرج عن القياس من غير حاجة اليه وتخلل الخلاف بينهما
ان دفع غير الاغبط والا لزم الساعي قول الاغبط جزما **الا ان تكون ابنة** **فصل في اخبر**
او غير فلا يجوز له الصعود لمعجب مع طلب الجبران الا ان رة الساعي مصلحة لان
الجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوقه لتفاوت بين المعجبين وقد ترد قيمة الجبران
لنحوه على المعجب لم يدفع ومن ثم لو وعد السليم مع طلب الجبران حازوله والنزول لمعجب
مع دفع جبران لثبته بزيادة **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
فصل في اخبر **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
بنت لبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزايد نعم لو صعد درجتين ورضي جبران
واخذها رقطعا مطلقا وصعود ونزول زيدا على درجتين كعطائت من اخذ عن جذعه وعكس
ذكره في خروج بقولنا في حجة المخرجة ما لو زمة بنت لبون فقد هاهنا الحقة وله الصعود
بذمه واخذ جبرانين وان كان عنده بنت مخاض لاها وان كانت اقرب لبنت لبون
من حجة الجوزعة **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
فصل في اخبر **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
زكاة عنها اصالة انتفاها ولا ينعقد الجبران باخراج ما فوقها لان الشارع اعتبر الشهية
والجمله كما في الاضحية اما اذا لم يطلب جبرانا فيجوز جزما **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
واحد لان الحديث يقتضي التحريم بين الشاتين والعشرين فلم يجوز خصله تالفة كالايجوز
لأنه لا يحق اطعام خمسة وكسوة خمسة نعم ان كان الاخذ المالك ورضي بالتفريق جاز
ان الحق له **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
الحق لله **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
الشيخ امه في السرح ويجزي تبعية بالاولى **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
والساعي هنا عما يوجب في بعض النسخ وفي كل اربعين منه وفي ماله **فصل في اخبر** **فصل في اخبر**
سماها ويجزي تبعية بالاولى ويحت ان في اربعين تبعية بها الظاهر انه وهم لان المخرج
من كان في من يجب فيه الزكوة لا تبعية موافقة سنة للمخرج وسباني في راسه شك في اخراج
الصغير وما يصح بذلك وذلك للمخرج الصحيح بذلك وعلم من المتزان الفرض بعد الاربعين
الصغير الا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة في كل مائة وعشرين ثلاث مسنات واربعه

ضم
ما

٢٢١

مع الاصل كما تفرس

اتبعه وبقي فيها تفصيل ما مر في المائتين الا انه لا يجبر ان هنا كالغنم احمى وروده ولا
 في الغنم حتى يبلع او يعين فشاة جده صا اوتليه معز وفي سانية واحدة وعشرين
 سانات وفي مائتين واحدة ثلاث من الشياه وقار ربعه اربع جز في كل سنة
 كما في كتاب الصديق رضي الله عنه ورواه البخاري **قريب** انه اكثر ما يتصور من الوقوف على
 تسعة وعشرون مائتين احدى وتسعين ومائة واحدة وعشرين وفي البقر تسعة عشر
 بين اربعين وستين وفي الغنم مائة وثمانية وتسعون مائتين ومائة واحدة واربعة
قريب في بيان كيفية الاخراج لما مر وبعض شروط الزكوة **ان النوع الماشي** ما
 كانت كلها ارحية او مهيمة او بقرة كلها جواميس وان عرابا او غنم كلها صا او ماعز
النوع منه وهذا هو الاصل لجبران اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص وجب
 اغبطها كالحقاق وبنات اللبون فيما مر ولا نظر لامكان الفرق بان الواجب ثم اصلان
 لا هما لان الملاحظ القياس انه لا يجب على المالك في المثلتين فلا يبا في هذا الفرق الثاني في
 خمس وعشرين معية وفاروا خلافا لصفه هنا اختلاف النوع بانة اسد فان كان
 يبا في الاغبط هنا ما يبا في الا بل يوخذ الحيار قلن يجمع محل هذا على ما اذا كانت كلها
 لكن تعدد وجه الخيرية فيها او كلها غير خيار بان لم يوجد فيها وصف الحيار الا في
 وقد مر ان الاغبطية لا تنحصر في زيادة التيمه وذلك على ما اذا انفرد بعصها بوضع
 الحيار دون باقيها فهو الذي لا يوخذ **ولو اخرج الماعز** او اخرج هو بنفسه عن مائة
او عكسه او عن جواميس عرابا او عكسه **جاء في الاصح** لاتحاد الجنس ولهذا يجوز انصاف
 احدها بالآخر بشرط **رهايه القيمة** بان تساوي قيمة المخرج من غير النوع لعدد النوع
 قيمة الواجب من النوع الذي هو الاصل كان تنقي في قيمة ثبته المعز وجزءه الصا
 وتبيع العراب وتبيع الجواميس ودعى ان الجواميس اذا تنقص عن قيمة العراب فهو
 ولو تساوت قيمة الارحيه والمهيمة اجزأت احدها عن الاخرى قطعا على ما قيل كان
 الفرق بان التمايز بين الصان والمعر والعراب والجواميس اظهر فخرى فيها التمايز
 لهذا منزلة اختلاف الجنس بخلاف الارحيه والمهيمة فان قلت ما وجه تفرع **الاصح**
 في اخصار الاجزائية **وان اختلف النوع كضان ومعز** وكارحيه ومهيمة وجواميس
في قولنا جود من الاكثر وان كان لا يحط خلافاه تغليبا للغالب **فان استوي** **الاصح**
 الذي يوخذ في كونه لا مخرج غيره وقيل بخير المالك **الاصح** **وان اختلف النوع**
 النوعين **مقتضى على ما با القيمة** رعاية للجانبين **فاذا كان** اي وجد فلا يخرج عن احدى
 ان في المعز **وعشر نعام** صا **ان اختلف النوع** **ثلاثة ارباع** عن مجزئ
 مجزئة وفي عكسه ثلاثة ارباع نجه وربع عزو والخيرة للمالك كما افاده المتن **الاصح** في
 قوله اخذ اي ما اختار المالك كذا يقال في الابل والبقر فلو كانت قيمة عز مجزئة دينار
 ونجه مجزئة دينارين لزمه في المثال الاول عز ونجه قيمتها دينار وربع وشرع في ذلك
 نعم لو وجد اختلاف الصفة في كل نوع اخرج من اي نوع سأل لكن من اجوده اي مع افضا
 القيمة هنا كما هو ظاهر **الاصح** **من صفة** **وكمعبيه** ما يورده المبيع عطف على ما في
 للنهي عن ذلك رواه البخاري **لا من مثلهما** اي المراض والمعيبات لان المستحق تركها
 ولو كان البعض اذا من بعض اخرج الوسط في العيب ولا يلزمه الحيار جمع ابل الحين

منسوب الى
الشيخ محمد بن
الشيخ محمد بن
الشيخ محمد بن
الشيخ محمد بن

21

ولو كان ملكا خمساً وعشرين بعيراً معيبة فيها بنت مخاض من الاجود واخرى ووهنا
 عيب هذه لاهل الوسط واغالبهم يحب الاولى كالاغبط في الحقائق وينت الالبون لان
 عيب هذه اصل منصوص عليه ولا خف بخلافه هنا وبوخذ ابن اللبون خشي من ابن اللبون
 ان يبيع ان الخنونة عيب في المبيع ولو انقسمت ما شئتة كلهم ومعيبة اخذت
 من بيع في الاربعةين مثلاً نصفها سليم ونصفها معيب وقمة كل معيبة دينار فوخذ من
 سلمة نصفها نصف سلمة ونصف معيبة مما ذكر وذلك دينار ونصف ولو كانت المعيبة
 سلمة ومعيبة ستاً وسبعين مثلاً فيها بنت لبون صحيحة اخذ صحيحة بالقسط مع
 ربيعة كذا عبر ربه وظاهرة ان المرصدة لا يعتبر فيها قسط وعليه فوجه ان القيمة
 معطوط مع اختلاف من اتى للصحة لا مع اختلاف من اتى ليعيب وصحبتا اخذتا مع ربيعة
 القيمة بان تكون نسبة قيمتهما الى القيمة للمبيع كنسبة ما الى الجميع **وذكر** لان النص
 ولو كانت لانا **اذا ربح** كاي لبون او حق في خمس وعشرين ابلاً عند فخذ من المخاض وحيده ١٤٤
 يمكن ان او شي فيها ودها وكن يبيع في ثلاثين بقرة **وذكر** اخذ الذكر فيما **الربح**
 بالثبته غير الغنم **وذكر** واجهها في الاصل ان في **الاصح** كما فوخذ معيبة من مثلها انهم
 على ابن لبون اخذ في ست وثلاثين ان يكون اكثر قيمة منه في خمس وعشرين لبناً
 سوى بين النصب ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت قيمة الماخوذ في خمس وعشرين
 خمس كانت قيمة الماخوذ في ست وثلاثين اثنتين وسبعين بنسبة زيادة الجملة الثانية
 على الجملة الاولى وفي عمان وخمس خمس ما الغنم كذلك على وجه والاصح اجزا الذكر
 عنها قطعاً وخرج بتقخص ما لو انقسمت الى ذكور واناث فلا يوخذ عنها الا لانا ثلثه
 انا لكان الا في الماخوذة في المختلط تكون دون الماخوذة في المختلط المتخضة لرحب
 ربيعة نظير التسيط السابق فيها فان تعدد واجها وليس عدة الا ان في واحدة جاز اخراج
 ذكرها واراد هذه على المتى نظر الى انها لم تقخص واجزاء اخراج ذكر غير صحيح لان
 عن حاله ضرورة نظير ما في السليم والمعيب **وفي النص** اذا ماتت الامهات عنها وهي
 حواشي على حواشي كما في او ملكا ربيعين من صفار المعز ومضى عليها حواش قد دفع استكمال
 ذلك بان شرط الزكوة الحواش وبعك بملح حواش **اصح** **في الحديد** لقول الصدوق رضي
 عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على عنقها
 والعناقصية المعز ما لم تجذع وتجتهد الساعي في غير الغنم وليتخير من على التسوية بين
 ما قل وكثر فيوخذ في ست وثلاثين فصيلاً فصيلاً فوق الماخوذ في خمس وعشرين وفي ست
 والربعين فصيلاً فصيلاً فوق الماخوذ في ست وثلاثين وهكذا الكلام فيما اذا اخذ الجنس
 في خمس العدة صفار يجر جذعة او ثنية لاهلها ما كانت من غير الجنس لم تختلف باختلاف
 ولو انقسمت ما شئتة كصغار وكبار وجب كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر
 وكذا قال في السابق **ولا فوخذ** اي حديثه عهد بنتاج ناقة كانت او بقرة او شاة وان
 اخذ لاهل اللغة في اطلاقها على الثلاثة سميت **ذكر** ولا فوخذ ترويضها وبسترها هذا الاسم
 الخمس عشر وما من ولا دها والى فتهربين قولان لاهل اللغة والذي يظهر ان العبيد يكونوا
 من حديثه عرفا كانه المناسب لنظر الفقهاء **واكوة** بفتح ضم اي مسمدة للاكل **وذكر**
 والحواشي في الكاينة عن الاصحاب التي طرقها الفل الغلبة حملها به من مرة واحدة بخلاف

بالقسط م
لله دساران و ٢٦

کتابخانه

۱۰۰

92

五

بعد الخراج من كوة الكل وفي المجموع لو اجر الخراج عليه فالخراج على المالك ولا يحل لمجرور اخذ
اجرتها من جيبها قبل ان كانه فان فعل لم يملك قدر الزكوة فيؤخذ منه عشر ما يده او نصفه كما
لو اشترى من كوا لم يخرج زكوة ولو اخذ الامام او نائبه كالفاضي خرطة الا في اخر الباب
الخراج على انه بدل عن العشر فهو كخذ القيمة بالاجتهاد او التقليد والامم اجزاء او ظم
طهم لم يخرج عنها وان فراها المالك وعلم الامام بذلك وقول بعضهم بتحليل الاجزاء في الزكوة بانها
انه قاصد للظلم وهذا صار في عنها وقولهم يجوز دفعها لمن لم يعلم ان الزكوة كان العبرة بنية
المالك على عدم الصارف من الاجزاء اما معه كان قصد بالاجزاء في اخرى فلا يورده في
بعضهم محل الاخر على ما اذا روي لا يخرج ما عليه من الظلم بالزكوة وعدمه على قاصد
الظلم الذي لم يعمل على نية الدافع وهذا يعلم ان المكس لا يجزي عن الزكوة الا ان اخذ
الامام او نائبه على انه بدل عنها باجتهاد او بغيره لا يصحح لا مطلقا خلافا لمن وهم فيه كما
سقطت الكلام عليه في كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر وفي غيره وسياتي ذكره في باب
اجزاء الزكوة من كلامه ان ارض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة انه انكر اقسا
حتى في عدم وجوب زكوتها لكونها خراجية بان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها
ملكاً تاماً وما لم يست كذلك فيجب الزكوة حتى على قواعد الحنفية واجيب بانه في ذلك
اجمع عليه الحنفية انها فصح عنق وان عمر وضع على راسها الجزية وارضها للام
وقد اجمع المسلمون على ان الخراج بعد فوطيته على ارض بيت مال لا يسقط بلا سلام وقد
قبيل الامان ما يرد جزمهم بفتحها عنوة وصريح ايمتت بان النواحي التي يؤخذ الخراج من
ارضها ولا يعلم اصله بحكم يجوز اخذه لان الظاهر انه بحق وعكس اصلها فلم يشرع
فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد المالك وجبته ان ارض مصر من ذلك لانه لا
الخلاف في فتحها اهو عنوة او صلح في جميعها او بعضها كما ياتي بسطه قبيل الامان صارت
في حل اخذ منها وقد تقرر ان ما في ذلك محل على الحل فادفع الاخذ المذكور في باب
اخر قد علم الشافعي وباعه مثلاً لا يعتد بعلق الزكوة به على خلاف عقيدة الشافعي فله
اخذ اعتباراً باعتقاد المالك اعتباراً واعتبر وفي الحكم باستعمال ما وضو به الخالي عن النية وفروقه
وبين ما في اعتبار اعتقاد المعتدي بان سبب هذا رطله الاخذ او لا رطله ثم حقي بغيره
اعتقاد الشافعي وهذا يعينه موجود هنا وايضا مراعاة تحريم على شافعي لعل الشارح مع حل
لان فيه على معصية بالنسبة لا اعتقاد الحنفية اذ لا يتم اللعاب المحرم عند الامساعه الشافعي
له وباتي ان الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يحل عندة وتحريم عند الشافعي لان افسس جند وقال
من يصح تقليده على قوله انفاقاً ولا اعتباراً لعقيدته نفسه ويحجب عن الاول ان اعتبار الاستعمال
المودي للتبرك احتياطاً مع انه مخالفه من الامان به بوجه لا يفسد منه الفعل المودي للوجوب
في ورطه تحريم اما من المحر كمال ما تعلق به الزكوة قبل اخراجها وعن الثاني والثالث بانه وان
لمنما تقرر المحل لكونه يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحريمه خرمه اعانته له بالوف
وهذا هو الذي يجده ترجحه خلافاً لمن مال الى الاول وعبارة السبكي في فتاويه من جهة فساد
وحاصله ان من تصرف فاسد اخذت لمذا هب فيه فادق قصاد بين به لمن يفسد فقيه خلا
والاصح ان من يصح ان كان قوله فيما ينقض لم يحل له وكذا ان لم ينقض وقتاً المصيب واحد
اي وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطل الامر فيه كطاهرة بعد ظاهراً وباطناً كما ياتي

ما

تقليد

وفي

اعانه

يسقط في النضا ونظر فيه على بلاقيه وفي القديم **في الزكوة والزعفران والورق** فذكر
بيت اصفر باليمن يصير به ولودون نصاب لعله حاصلها غالياً **والقرط** بكسر اوله وثالثه وضم
حاصله **والعسل** من الخلق كذا قبله شارح واطلقه غيره ولعل الاول يكون القديم لا يوجبه في عمل
غيره وذلك لا ياتيها عبد الزعفران عن الصحابة لكفا ضعيفه **ونصائح خمسة** **الشيء** من مجموع
رجل الخبر الشيعين ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة في **والورق** وسمايه **رطل** بعد اذ لا
الوسق ستون صاعاً اجماعاً فجاءه لا وسق ثلثا صاعاً والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلثان
وقد ثبت بالبخاري لانه الرطل الشرعي **وبالد مشق ثلثا صاعاً وستة اوسق** **رطل** وثلثان
لان رطل دمشق ستمايه درهم ورطل بغداد عند الراعي مائة وثلثون درهما **قلت الاصح**
الفا رطل الدمشقي **ثلثا صاعاً** **رطل** وثلثان **واربعون رطلا وستة اوسق** **رطل** لان الاصح
ان رطل بغداد مائة وثمانيه وعشرون درهما **واربعه اوسق** **درهم** **وقيل** **بلا صاع** **وقيل**
وقيل **والله اعلم** وقد بر الاوسق بذلك بحديث علي الاصح والاعتبار بالكيل قال الروابي
عن الامام بمكيال اهل المدينة ايجل الخبز الا في اوسق كوة النقد واما قدر بالوزن استظهره
والعبرة فيه من كل نوع الوسط وهو بالاردب المصري ستة ارداب الاسدي اربعة كحجر
السبي بن ايك الصياح قبحان بالمصري الاسبي مد **والعشر الرطل** والعين اي بلوغه
خمس اوسق حال كونه **قمر اوسق** **بيبا ان قمر** **وترب** **خبر** **مسلم** ليس في حب ولا صدقة حتى
بلغ خمسة اوسق **والا** **يتم** **او** **ترب** **قبوسق** **رطلا** **وحنان** **وتخرج** **منه** **لان** **هذا** **الحل** **احواله**
بعض غير المتجمل للمجفف في الحال النصاب لالحاد الجسد وما تحف ردياً كما لا يخفى وكذا ما يطرد
من خفاة كسده كاحتجته الرافعي وله قطع ما لا يخفى اي وما الحق به كما هو ظاهر وان لم يضر لانه
لا يقع في بقائه وكذا ما صار اصله لخوا عطر قال بعضهم او خيف عليه قبل وانه ويخرج منه وان
كان رطلا للصبر ومن ثم لقطعوه من غير ضرورة لزمه ثم جافوا القيمة على ما ياتي اخر الباب
ولم ينفذ في التصف في المظبوط لان الزكوة لم تتعلق بعينه كذا قبل وفيه نظر لما ياتي
قبيل الصيام في مشاة واجبه في خمسة ابعده ان المستحقين شركا بقدر قيمتها فيبطل البيع
في كل لعدم العلم بما عدا قدر الزكوة والمساوي قبضه على الخلق ثم يقسمه بالخصص وبعد قطعه مثلاً
لم يقسمه بما على الاصح ان قسمه امثلياتاً فزاد له بعد قبضه ببعده مصلحة المستحقين ولو
المالك وبقوله ثمة ان يمكن تخفيفه وتقرع بعد القطع والالزمة على الوجه المسله ثم اخرجت
بعضهم ان المالك لا يستقل بالقيمة ويؤيد اطلاق قول التمه عن جمع خوز القسمة بين
المالك والفقرا كجلا او زكاة المالك ان يدفع اكثر من نصيبهم فيستظهر بحجت يعلم ان
مهم من يادة ويلزم على هذه الطريقة تحريم القسمة على النخل بان يسلم اليهم خيل يعلم ان
لهم اكثر من العشر انتهى ويجب على المعتد استئذان العامل لانه زكاة واجبة لان نايهم
ان قطع بغير اذنه وقد سهلت من اجتهاد عز وسماني ان القاضي يستفيد بولاية القضاة
الزكوة ما لم يوطا غيره فحينئذ هو قائم مقام العامل في جميع ما ذكره في باب ما اقصمه ما
ذكر من جهة قبضه على الرطل ليس اطلاقه مراد بل ما يخفى لا يصح قبضه له فيلزمه رده ان
يقبضه له ان تلفه فان اخذه عنده حتى حرقه ساوى قدر الزكاة احوافان زاد من الزكاة
نقصه ما في هذا ما نقله عن العراقيين ثم ما لا يخفى ان قول ابن كح لا يجزي بحال الفساد التيقن
من اصله انتهى وهذا هو القياس وان اختار في المجموع الاول في بوجه بان الزكوة

وجه التفسير بالرد
الزكاة بالرد
الزكاة بالرد

لم

لا

غرم

سواء كان الغرم
بالنسيئة او
بالفوري

ما خرجت عن قياس المعاملات موضح فيها بأجزاء واحد شرط اخراجه ولو بعد قبض الساعي
له فاسدا ويعتبر **الحجر** اي بلوغه نصا بالمال كونه **مصحف من غنائه** وقدره لا يترك ولا
يدخر معه ويظهر اعتقار قليل فيه لا يورث في الكيل **ما** مبتدا او معطوف على فاعل يعتبر
ادخري قنره الذي لا يترك معه **كالارض** ولو في قنره الحمر **والعسل** يفتح اوله ولا يدخل
في قنره غيرها وكافة تشبيه حبيبه لا فائدة عدم الحصار لا افراد الذهبية لا الخارج
فلا اعتراض عليه فنصا به **عشر اوسق** تحديدا اعتبار القنرة الذي دخان فيه اصغر
بالنصف لان حاله ينجي منه خمسة اوسق غالبا وقولني حامد قد ينجي من الارض الثلث
فيعتد بضعته في المجموع وان كان ظاهرا كرام الرافعي اعتمادا واعتمد ايضا ابن الرفعة وغيره
وكذا ضعفه ايضا نقل الماوردي عن اكثر اصحابنا عدم تأثير قنرة الارض الحمر حتى اذا بلغها
خمس اوسق وجبت زكاته واعتمد الاذري وخرج بلاكول معه الذرة فيدخل قنره في
الحساب لانه يترك معه وتجنبت عنه نادرة كقنرة الحنطة ولا تدخل قنرة الباقلا السفل
في الحساب فنصا به عشر على ما اعتد لكن استعمله في المجموع نزع الدخول احتياطا
وغيره **ولا يكل حنجر** اجماعا في التمر والربيب وقياسا في حوائج الشعير **ومن النوى**
الى النوع كثر معقلى ورفعه بر مصرى وشايجي لا تحاد الاسم وقران الدخن نوع من الارز
وهو صريح في انه يضم اليها لكنه مشكل لا اختلافها ولو نأ وطبعها وطعمها ومع الاختلاف
هذه الارزعة تتعد النوعية اتفاقا اخذ من الخلاف لاي في السلت فيجعل كلامهم على نوع
من الذرة يابوا الدخن في اكثر تلك الاوصاف وقران ايضا ان الماشي نوع من الحنظلان فيضم
اليه **ويخرج من كل بقطة** لانه لا مشقة فيه بخلاف كل الطول التي المتنوعة كما مر فان **حصر**
التقسيم لكثرة الانواع **اخرج الوسط** لا اعلاها ولا ادناها راجعة الى انبياء فان كانت
واخرج من كل بقطة فهو افضل **ويضم العسل** وهو قوت لحوال صنعا في كلام جتان فذكر
الى الحنطة لانه نوع منها غير هذا هنام مع قوله قبله النوع الى النوع ليدل ان ما لا يورث
والمقصود منهما واحد **والسلت** يضم فسلون **جنس مستقل** فلا يضم الى غيره لانه اكتب
من تركيب الشبهين الا تبين طبعها انفرديه فصلا مستقلا براسه **وقيل** **شعر** يضم
لانه بارد مثله **وقيل حنطة** لانه مثله لونا وملاسة تشبهه يقع كثير ان الترخيل الطويل
والذي يظهر ان الشعر ان قلنا جيت لومير ليرى في النقص لم يعتبر فلا يخرج اخراج شعير
ولا يدخل في الحساب والا لم يكل حنجر بالآخر فما حمل نصا به اخرج عنه من غير الخلل
ولا يضم نزع الارز الى نزع عام اخر في تكميل النصاب وكوفر من اطلاق نزع العام
الثاني قبل جردا ولا اجماعا **ويضم من العام بعضه الى بعض** وان **اختلاف** رايه لا خلاف
نوعه او حمله جريان العادة الاطعية ان ادراك الثمار ولو في الغلة الواحدة لا يكون في من
واحد اطلاقه لزم التثنية فلو اعتبر النسائي في الادراك لتعد وجوب ثمره فاعتد
القطع في العام الواحد اجماعا على ما حكى وهو اربعة اشهر على ما في الكفاية على الاصح
لجريان العادة بان ما بين اطلاق الغلة الى بدو صلاحها ومنتهى ادراكها اذ ذكره
المعتمد ثمانية اشهر على ما ياتي **وقيل ان اطلع الثاني** بعد اتمام الاول فاشتهت ثمره العام الثاني
واعجم النزال واجملها اي قطعه **ثم يضم** لحدوده بعد اتمام الاول فاشتهت ثمره العام الثاني
ولو اطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول يضم اليه جزما قيل قضيه كلامه انه لو تصور

كل

او كرم يحمل في العام مرتين ضم احدها الى الاخر وليس كذلك الحملان كثر عامين ان
كان كل واحد جذاذ الاخر او وقت نهايته ويرد ابرادة وان صح ما قاله من الحنجر بان
كلامه جري على العالم لمعاد فلا ترد عليه هذه الصورة النادرة وان نقل ثمرات كثر
في مشارق الحنطة ولها اعتراض من غير كالا مستحالة وقد يقال ان اريد ان العرجون
يعد جذاذ ثمره خلف ثمر اخر فهو محالة لا تالمر ضم مثله او انه يخرج تحت تلك
العامين اخرى قبل جذاذ تلك ولعل هو موجود مشاهدي بعض النواحي **وزرع**
العام بزمان وان استخلفا من اصل واختلعا زراعا جذاذ اكاله زرع زراعا وصيف
وغيره فارق ما مر ان حلى العنب والتخل لا يضم ان لان هذين يردان للدوام فكان
كل كثر عام بخلاف المزروع لا يرد للتا بيد فكان ذلك كزرع واحد تجل اذ كان بعضه
والاخصر اعتبار وقوع حصاد **في سنة** بان يكون بين حصادي الاول والثاني دون
اثني عشر شهرا عريه ولا عبرة باندا الزرع لان الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب
وزرع الاسوي في كل ما طال بما لا يحدى ويكفي عنه وعن الجذاذ في الشهر من
الحصاد الى الاوجه ويصدق اما كذا نزع عامين ويختلف ندما ان **الحمر** **والجذام**
الطرا اما المنصلي به من ضرر وجبل وعين او الشالج او الرد **او شرب عروقه** به ويصح
عرو او شرب بعروقه **لنوعه من الماء** وسمى العمل من **نزع العشر** واجب **ما** في من بين
اخر **المنوع** يفسر بعروقه وقرة وسمى الذكر ناضحا والاثني ناضحة وكل منهما سامة **او دواء**
نعم انه وقد يفسر وهو ما يدبره الحيوان او ناعورة يدبرها اما نفسه او دلو **وما**
الغزاة شر اصحابها او فاسدا او غصبة او امتاجرة لوجوب ضمانه او هبة لعظم
الدم من ما اوله او بردها في المني موصولة **نصفه** اي العشر للاخبار الصحيحة الصريحة
في ذلك ومن حكي فيه الاجماع والمعنى فيه كثره امونة وخفتها كما في السائمة والمعلقة
بالطير للوجوب وعدمه فان قلت لم يورث ثلث امونة اسقاطا للوجوب من اصلها وان
قلت لان القصد باقتل الحيوان عما ولا نفسه فنظر للواجب فيه بالحاصل من كثر
نيل الباب ومن اثر الحب عينه فنظر اليها مطلقا فزاد وجوب التفاوت بحسب امونة
وعدمها فنظر الى امانه مواساة وهي تكثر ونقل بحسب كثر عرفانها وللبليغي فتأطيل
في السقي مما عيون او حمله حاصله ان المسقى منها يشتري فاسدا للقر او ربح المسا
والما وحده او معصوب متلافة نصفه لعشر مطلقا لانه مضمون عليه وكذا اذا
نوعه البيع للما وحده في كل زرعه وان فرضت صحته بخلاف ثمره مطلقا ومع الزر
ان الثمر انما يباذل الاول دون ما بعك والموتة في مقابلته انتهى وما فصله العبي
في نظر الذي ينبغي وجوبه لنصف فيه مطلقا كما هو ظاهر كلامهم ان دعت ما عرفت
منه سوي لنصف في سنة الشرا وفي ما بعد ها ايضا ولا شبه ان الثمر مقابل
للاقطط بل لكل ما حصل منه قالوا اذا لم يملك محل البيع لم يملك ما فيجب للعشر مطلقا
والثمن وقضيته وجوبه لعشر في ذلك للعبون مطلقا لا يخرج من حيا غير مملوكة
وان هو القياس لان قولهم لو وجد ناضحا اسقى ارضين لجماعة ولم يعرف انه حصر

كثرة

الفن طرود

قاله
ما جعل صله ملكه في
الدخليه

او الحرف بنفسه حكم لهم ملكه ظاهر في ما تملكه العيون ومن ثم اجمع أهل الجواز قد عاينوا
على ان ما همها ملكه لا هله لكن قال لا ادعي كما ياتي محل قولهم ما جعل صله ملكه في
اليده ان كان ملبعه من مملوك لم يخلو ما منعه مواتا فيخرج من مملوك
كرجلة فانه باق على باحته انتهى وعليه فيجب في اودية ملكه العشرة ما عدا ما
لان جميع مائة في موات قطعا **فلقوات** وكذا السواني في المحفوظ من النهر العظم
كما مطرط الصبيح ففي المسقي بها العشرة كانه كلفه في مقابلة اما نفسه بل في عمارة الارض
او العين او النهر واجياها او فقيدها لان يخرجها ما فيها بطبعه الزرع بخلاف المسقي بخير
الناصح فان الكلفة في مقابلة اما نفسه وفي **ما سقي بعمما** اي بالوعين سواء كان او جاز
كما ياتي **ثلاثة اربعة** اي لعشر رعايه النصارى **فان غلب احداهما في قول بعينه هو**
ترجيح الغلبه **والاظهر انه قسط** كما هو القياس فان كان ثلثه بنحو مطر وثلثه بنحو
نضع وجب خمسة اسداس لعشر ثلثا العشر الثلثين وثلث نصف العشر الثلثين ونصف العشر
على الضعيف والتقسيم على الاظهر **واعتبار بعشر اربعة** لان المقصود في
فاعتبرت مدته من غير نظر الى مجرد الانفع فتعبر بانها المراد به مدته وحده ام لا
وقيل بعد السقييات النافعة بقول الخبر فاذا كان من بذرة الى دراهم ثمانية اشهر
واحتاج في ستة اشهر من الشتاء والربيع الى سقيتين فسقي بنحو مطر وفي شهر من
ربيع الصيف الى ثلاث سقيات فسقاها بنحو نضح فيجب على المعتدل ثلاثة ارباع الب
وربع نصف العشر فان احتاج في اربعة اشهر لسقية مطر واربعه لسقيتين بنضح وجب
ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجهل المقدار من نضح كل باعترابا طر اخذ بالاسو البلاء
الحكم ولو علم ان احداهما اكثر وجعل عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصفه في
اليقين الى ان يعرف الحال لا فرق في كل ما ذكر بين ان يقصد البيع بما فيع من خلافه وان
ويضم المسقي بنحو مطر الى المسقي بنحو نضح في اكمال النصاب وان اختلف الواجب فلهذا
المستلزم لا اختلاف في الارض عاينا يعلم ان من له ارض في محال متفرقة ولم يمل النصاب
من مجموعها الزمه زكاته ويظهر انه لو حصل له من زرع دون النصاب حمل له النصف وان
ظن حصوله مما زرع او سيزرع ويحدد حصاه مع الاول فاذا اتم النصاب بان يظن
حق البيع في قدر الزكوة ويلزمه الاخراج عنه وان تلف وتعدر زكاته بان لزوم الزكوة
ويصدق المالك في كونه مستقيا بما اذا تخلو يد بان اظهر **واجب الزكوة فيما من**
الحب ولو في البعض وباتي ضابطه في البيع كانه حينئذ ثمره كامله وقبله لم يوجبه
ويصدق البعض ايضا لانه كخوف وقبله نقل قال الصلح فلو اشترى او ورت بخلافه
وبدا الصلاح عنده فالزكوة عليه لا على من نقل ملكه عنه لان السبب اعاد في ملكه وحده
للعلم به من حيث تعليقه الوجوب بما ذكره ولا يشترط تمام الصلاح والاشهاد وقوله في ملكه وحده
والجفيف في الحصاد والتصفية وسائر المول من خالصه له وكثيرا يخرجون ذلك من التملك
ثم يكون الباقي وهو خطا عظيم ومع وجودها بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد التصفية
والجفاف فيما يجف بل لا تجزي قبلهما نعم باق في المعدن تصفيه في شرج قوله فيما ينفذ
مجي كله هنا فتنبه له والمراد بالوجوب بذلك انعقاده مسببا لوجوب الاخراج اذا صار
او زيبا او جبا مصفى فعلم ان ما اعتيد من اعطاء المالك الدين لزوم الزكوة الفقهاء

او

ل

وطا عند الحصاد او الجذاذ حرام وان بعد زكاته الزكوة ولا يجوز لهم حسابه منها الا ان
صلى او جف وجبوا اقباضه كما هو ظاهر فقوله في محلها صرح بذلك مع زيادة فقاه كما حصله
ان فرض ان الاخذ من الزكوة فقد اخذ قبل عمله وهو تمام التصفيه واخذ بعد من غير قاض
المالك له او من غير نيته لا يبيحه قال هذه امور لا بد من رعاية جميعها وقد تواطأ الناس على اخذ
ذلك ما فيه من الفساد وكثير من المتقربين يرونه من اجل ما وجد ومصلحة نيل العلم والظهور
التي واعتض ما رواه البيهقي انك الدرد الامرام الدرد اذا احتاجت تلفظ السباب
فدل على ان هذا عادة مستمرة من زمانه صلى الله عليه وسلم واحدة لا فرق بين الزكوي وغيره
فربما في هذه الامور واجرى خلاف في مدتها ان المالك يترك له بخلاف بلا خصرها كلها
ويترك بضائق مثل هذا الذي اعتيد من غير تكري في الاعصار والامصار انتهى وفيه ما فيه
والصواب ما قاله محلي ويلزمهم اخراج زكوة ما اعطوه كماله انفقوه ولا يخرج على ما روي عن
العراقيين وغيرهم لانه يفتقر في الساعي ما لا يفتقر في غيره ويوزع فيما ذكر من الحرمة
بأطلاقهم يذهب اطعام الفقراء يوم الجذاذ والحصاد خروجا من خلاف من اوجه لورود النهي
عن الجذاذ ليلا ومن ثم كره فاقصم هذا الاطلاق انه لا فرق بين ما تعلقت به الزكوة وغيره
ويجاب بان الزكوة لما ذكره حوز النفاط السباب بعد الحصاد قال يحمل على ملائكة فيه
او على انه زكوة او زادت اجرة جميعه على ما تحصل منه فكذا يقال هنا واما قول شيخنا الطاهر
العمري وان هذا القول يفتقر فهو وان كان ظاهرا المعنى ومن شر جز منه في موضع اخر
لكن الاوفق لكلامهم ما قد مرته اول من لزوم اخراج زكوة اخذ باطلاقهم المذكور في الي
مع انه لا يترك الا مصفى ولا حرص فيه ورد بتعين الحمل في مثل هذا على ملائكة فيه وقد
محو ما بان من تصديق بائنا الزكوي بعد حوله تلمذه زكاته ولم يفرقوا بين قليل
وكثير فتعين حمل الزكوة ليجمع به اطراف كلامهم ولا ياتي ذلك ما ذكره في مع خرم
على البصر لانه ضعيف كما ياتي وباتي رد قول الامام والغزالي البيع الكلي من التصرف
خلان الاجماع وضعف ترك شي من الربط للمالك واحاديث المذكورة وامر الشافعي بشرا
القول الربط محمول على ما لا زكوة فيه اذ الوقائع الفعلية تسقط بالاحتمال وكما ينظر
في النسخا وغيرهما في منع بيع هذا في قشرة الى الاعتراض عليه بأنه خلاف الاجماع القلي وكلام
المتكلمين وعليه الامعة الثلاثة كذا في لا ينظر فيما نحن فيه لاختلاف ما صرح به كلامهم وان
اعتراضهم بكونه كذا في المذهب فقرا اذا زادت المشتد في التزامه هنا فلا يعتد على المخلص
باعتراضهم بكونه كذا في المذهب فقرا اذا زادت المشتد في التزامه هنا فلا يعتد على المخلص
وبناء على العادة ولا يفتقر عليه وكذا ما وجدته في اوائه **ومن خرم من الربط** الذي يجب
فيه الزكوة وان كان من يحمل البصر وما اطار به الماوردي في استثنائه ونقل فيه
لاجماع لا يفهم لا يمنعون منه مجازا فيخرج عليهم اكثر ما عليهم والحق لهم من هو
عظيم في ذلك بزوة باذنه طريقه ضعيفه فقرا دلهما **ان يد اصابه** او صلاح بعضه **على**
ملكه للامر الصحيح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه ونحوه بعضهم على الاول اذا علم الام
او بانه تصرفا لما كان بالبيع او غيره قبل الجفاف والحرصه الخجين فهو هنا جزوما
يجوز الربط والعيب محملا او زيبا بان يرى ما على كل شجرة ثم انشا وهو الاول
فلا يعتد بوبته كما عليها رطبا فترجأ وان شاؤوا جميع رطبها فخرجوا فاشترط اتحاد

العلق

كله ان تلف المحروض والتفصيل والا اعبد كبله كله **ف** علمها من الله اذا تلف
التم الذي تحف بعد المحروض والتفصيل والقبول الزمه زكوة جافا او قبل ذلك لا يجوز
ضرر اصله لزمه مثله لانه مثلي على تناقض فيه ونزجيج الروضة هنا القيمة هو مقصود
الشافعي والاكثرين ووجهه هنا وان كان خلاف القياس رعاية مصلحة المستحقين
لخفية فساد الرطب قبل وصوله اليهم كما راعوا صد ذلك حيث الزموا فيما اذا تلف نصيب
المستحقين عتق الحيوان الواجب وان كان متوقفا رعاية للجنس ما امكن بخلاف ما لو تلف
اجني لا يلزمه الا القيمة خسر قوا بين المالك وغيره وايد ذلك جمع بنو لعمير جوابا عن
بحث الرافعي وجوب ثمن الحاف لانه واجبه وقد فوته لا نقول واجبه للحاف لا
جفا وكان ضمنه بالمحروض وسلطانة عليه ولا فرق في لزوم القيمة ما نتم وغيره ولو
تلف كله بعد ذلك قبل ان يملك الاداء لا يقتصر لزمه شيء او عضه زكي الباقي قال الدارقطني
ولو تلف الما بعد هذا اجني لزم المالك الزكوة ان ضمن الحاف والافلا او قبل التضمين فلا
شي غير ويطالب لافا صله انتهى وعليه ان غرم القيمة وفلنا في الواجب بدفعها المالك
ولا يلزمه ثمن واجبه الزكوة بها كما هي ظاهر كلام الروضة واصلها وغيرها واذا تلف
فقال المالك دعني عما لي عليك لم يصح لما فيه من اتحاد القايض والمقتض لا اذا قلنا في
قال طبريزي اشركي كذا احكام عليك ان يصح وبما لان الاتحاد وقع ضمن الاداء لباقي
راجع شروط البيع واخر الوكالة ما في ذلك وفي المجموع عن الامام عن صاحب التتبع لآخر
الشركي في رطب خرصة على صاحبه والزامه حصته ثم فبا زمة وينصرف في جميع
واعتقر عدم رضى بغيره الشركا وهم المستحقون لما ياتي ان شركتهم غير حقيقة لما في
على الفرق ولا ياتي هنا خلاف القسمة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزم ما يوجد ما قاله في
اخر المساقات لو خاف المالك على الثمر العامل وعكسه فله خرصة عليه وتضمينه اياه بغير
قال جمع متقدمون والسامعي ان يضمن بغيره ما في زكوة لان ابن رواحة رضي الله
عنه ضمن بغيره خير زكوة الغائبين لا نفهم من زكاهم في المتمر والابن واحد من الغائبين فضمنا
لم ظاهر في انهم مملوك ذلك بيد له من الثمر المستقر في ذمتهم لانه صلى الله عليه وسلم ساقاه
بشكل ما خرج وهم لا يلزمهم زكوة قال السبي وزعم انه يحتقر في معاملة الكفار لا يقتصر
في غيرها بغيره ذولب **باب زكوة النقداي المذهب والفضة وهوضد**
العرض والدين فيبطل غير المضروب ايضا خلافا لمن زعم اختصاصه بالمضروب كذا قال
غير واحد الذي في القاموس لنقد للوازن من الدراهم وهو صريح في ان وضعه للنقد
المضروب من الفضة لا غير وحينئذ فلا وجه للاختلاف المذكور لانه ان ارد النقد
في هذا الباب ثمل الكلال تقا او الوضع اللغوي فهو ما ذكر والاصل فيه الكا في اليد
والاجماع **نصاب الفضة ما بين درهم ونصاب درهم عشرين مثقالا**
تحديد فلو نقص في ميزان وقمر في اخر فلا زكوة للشك ولا بعد في ذلك مع التقدير
لاختلاف حقيقة الموازين باختلاف حذق صانعها **بورك مكة** الحبر الصحيح المكيل
مكي لا لمدينة والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثلثان وربع
حبه شعير متوسط لم تقس و قطع من طرفها ما دق وطال درهم اختلف وزنه في
واسلاما ثرا استقرار على انه ستة دوانق والدانق ثمان حبات وخمسة حبات والدرهم

عین

لك

فصل

لعمري

خمسون

حسب حبه وخمساحه والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم فعلم انه متى زيد
على الدرهم ثلاثة اسباع كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة اسباع كان
نقل عشره درهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وسبعون مثاقيل
نقل المئتين درهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا واربعة احماس
قيراطا بقرا ابط الوقت وقيل اربعة عشر قيراطا والمثقال اربعة وعشرون وسبعون
ونع اشعي والظاهر ان مرادة بالاشعي القايض باي او البر شيئا هو ودرهم
المصاب بدنانير لمعاملة الحادثة الان على انه حدث ايضا تقبي في المثقال لا يوافق
شيئا من فليتيه وليجتمعا لبا فيهما يوافق كلام الامة قبل التغيير **وركا**
لغيره من صحيحين بذلك ونحب فيما زاد محساسة اذ لو قص هنا وقار والمثاقيل
فمن ثمن المشاركة لو وجب جزا وانكر الواجب هنا بتكرار السنين بخلافه في الثمن
والحجب فيه ثانيا حيث لم يوجب الجزا فان النقد تام في نفسه ومتى لانتفاء متهم
والشراية في اي وقت بخلاف ذلك **ولا يفي في المغشوش** اي المختلط من ذهب معروف
ومن فضة بخمس حتى يبلغ خالصه نصيبا بالخبر الشيخين ليس فما دون خمس
وافق من الورق صدقه فاذا بلغ خالص المغشوش نصيبا وكان عنده خالصه بكل الخرج
قدرا الواجب خالصا او صلا مغشوش ما يعلم ان فيه قدرا الواجب ويصدق المالك في قدر
النقص فلو كان محجبين يمين الاولان نقصت مونة السبيل المحتاج اليه عن قيمة الغش
ونفي فيما اذا زادت مونة السبيل على قيمة الغش ولم يرض لم يتحقق بطلانها انه
الحري اخراج الثاني لاضرارهم حينئذ بخلاف ما اذا لم يرض او وضوا على هذا التفصيل
لما في جميع القمير ومن تنه لو اخرج خمسة عشر مغشوشة عن مائة خالصه
لخصم القطع باجر اما فيما من الخالص عن قسطه ونخرج الباقي من الخالص وقول اخرين
الحري لما فيه من تكليف المستحقين مونة اخلاص بل يصري في المجموع في اخراجه عن الخالص
بذنه وبين الردي وان له الاسترداد لانه لا يخرج عن الزكوة الا اذا استملك فخرج المنافاة
ثم قال لو اخرج عن مائتين خالصتين خمسة عشر مغشوشة فوجد سبق اذ لا يخرج به
وان له استردادها انتهى وحمل الاسترداد ان يبين عند الرفع انه عن ذلك المالك على عدم
الاجر او خصل مغشوش في يد السامعي او المستحق اجزا كما في ثرا لم يعد بخلافه بخلاف
كوت في يد الاخر لم تكن بصفة الاجز اجزواخذ والزاما لمغشوشها بصفة ملكه بخلاف
بغيره وبكره للامام ضربا مغشوشا وبغيره من الخالص لا اذنه ولا يزوج لا بتبليس
كأنواع الكيمياء الموجودة الا ان يدوم اتمه بدوامه كما في الاحياء وشرفه ولا يكون
امساك مغشوش موافق لنقد البذل ولا يحل اخذ النقدين الاخر ويكمل كل نوع من جنس
لغيره ثم يوزن من كل ان سهل والافضل الوسط ويجري جيد وصحيح عن ردي
وكسور ردي هو افضل لا عكسها فيسرها ان بين **ولو اتممتها** اي التقدري ان
اذ بها وصيغ متصفا **وجعل اكثر** كان كان وراضيا الفوا وحدها متصفا به والاخر اعجابه
وجعل بغيره **زكا** الاكثر ذهبه وفضة احتياطا ان كان لغيره محجورا لا تقبل لتبليس الا في فعله
سمايه ذهبه وفضاه فخذ احتياطا وحينئذ يبرأ بقبول ولا تكفي زكوة كلة ذهب لانه لا يجزي
عن الفضة كعكسه **او بين** بينهما بالانوار وحصل عند التساوي لاجزائه بسبيل ادنى جزء او بالمسا

حسب حبه وخمساحه والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم فعلم انه متى زيد

على الدرهم ثلاثة اسباع كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة اسباع كان

اخلاص

بغيره

بغيره

بغيره

لا يملك

غيره بخوشا يكون له بظاهر اليه ولاخل له احده باطلا بل لزمه عرضه على من ملك
 او شارعية وقد علمت ان لا تقتضي ملكا ولا دارا حسيه فلم يخرج ما قبلها عن حكمه وقول
 ولا قابل به برده قول لا ذري وتبعوه بل نقله شراح عن اصحابه ان من ملك منه ثم
 قبله وهكذا الى الخي وباتي هذا في واقف بخير مكره ان يرضى به فليد له ثلث لورثته
 ظاهرا كالمشترى **وجدة في ملك شخص** او وقف عليه والبدله على ما في المجمع عن المعري
 مشير الى التبري عنه بما ايد به في شرح العباب مع بيان ان كسفى اليه وانه محمول على
 الظاهر فقط او بالباطن ان كان وارثا لوارثه مستغرقا لثركته **فلا راد دعاء** او لم
 ينفه عنه على ما صوبه الاسنوي لكنه مردود بل لا يمين كاستغناء الداروقا لا اسنوي لا يمين
 ان ادعاء الواحد وهو ظاهر **ولا لا بدعيه فهو من ملكه** ثم ان قبله وهكذا الحزم
 تقرر حتى **يتم الامر بالمحلي** للارض ومن قطعها السلطان اياها بان ملكه قنيتها وان لم
 يجرها والقول يتوقف ملكه على ايجابها علطا ومن اصابها من غنيمه عامره او غيرها فتكون
 له او لورثته وان لم يدعه بل وان نفاه كما يصح به كلام الدارمي لانه ملكه بالاجابة
 تبعها للارض ولزم ملكه عنه ببيعها لانه مدفون منقول فيخرج خمسة الذي لزمه يوم
 ملكه وكافة باقية للسنتين الماضية كصال وجده وان قال بعض لورثه ليس لورثه سائر
 ما ذكره ان ليس من ملكه تصديق به الامام او من هو في يد ولا ياتي هذا ما مر في نظيره ان
 لبيت لما لان ما لبيت لما للامام ومن دخل تحت يد صرفه لمن له حق فيه كالفقير **ولو نزل**
 اياها كان الوجود ملكا **بع ومشترا او مكر ومكر او معي** وفي نسخة او فلو او معيها وان كان
 سببا يثارها الاشارة الى مغايرة بد الاستغناء ليدلها مستاجر **ومستغني** بان ادعى كل منهما ان له
 وانه الذي دفعه او قال البائع ملكته بلا حيا **صدق دوا** **والبد** وهو مشتري ومكره ومستغني
 يد بحسن اليد السابقة **بجينة** كبقية الامتعة هذا ان احتمل صدقة ولو على بعد ولا يمان
 لم يكن دفعه في مدة ذلك لم يصدق وكان ثنائيا عسما قبل عود العين والافكر او معي
 ان سكت او قال دفعه بعد العود اليه وامكن لا ان قال دفعه قبل خلو اعدا لانه
 سلم له حصول الخود في يد غيره فنحن اليد السابقة ولو ادعاء اثنان وقرروا ملك
 غيرهما فلم يصدق المالك **تقريب** لا يمكن ذي من اخذ بعدن وركاز من دال لانه
 دخل فيها نعم ما اخذه قبل ان يزاح علكه كخطي **فصل في كفاية التجارة**
 قال ابن المنذر وقد اجمع على وجوبها عامه اهل العلم ايا كثرهم ومع خيرة **فصل** في الرصد
 وهو الثبابة بعد البيع والسلاح وزكوة العين لا تجب في هذين فيتعين حمل على ذلك
 التجارة وروي ابو داود ومروعا الامر باخراج الصدقة مما بعد البيع **شرط زكوة التجارة**
 في العبد والعرس في الخير السابق محمول على ما لم يود منهما للبيع **شرط زكوة التجارة**
والنصاب ما قبله لكثرة اضطراب التقييم **وفي قول بطر فيه** قياسا للاول والاخر وفي قول **بجينة**
 كالواشي **فصل في الاول لا يظهر** وكذا الثاني بلاولى محرفة لذلك ولانه ليس من عرضه لورثته
 التجارة الى النقد الذي يقوم به اخراج الحول بان يبع به مثلا **في خلو الحول** هو دون النصف
 اي ولم يكن ملكه نقد من جنسه يكمله اخرا بما ياتي الا ان يفرق **وامشري به سلوة** **فلا يصح**
ينقطع الحول ويبتدى حوله من وقت ضرائف التحقيق لنقص النصاب حصارا للتضييق
 بخلافه قبله لانه مطلقون اما لو لم يرد الى النقد كان مادل بعرضها عرضا اخر او نقد
 يقوم به كان باعه بدارهم والحال يقتضي التقييم بدائيا وليس قد يقوم به وهو دون

من غير
اشترا

من غير
اشترا

هذا هو الوجه في النقص

نصاب ولم يشتر به شيئا او هو نصاب فلا ينقطع الحول طهوا بق على كذا لا في ذلك
 كله من جهة التجارة وقاية عدم انقطاعه في الثالثة التي ذكرها شارح وفيها ما فيها
 لم يملك كلاً من الصريح في ان قول طعن واشترى به سلعة عيش لا تقيدانه لو ملك
 قبيل اخر الحول نقد اخر يحمله زكوة ثمرات ان المنقول لم يغير خلاف ما ذكره وهو ان
 ينقطع الحول ذلك المالك غامه لتحقيق النقص عن النصاب بالتضييق **ولو خسر الحول** الذي
 لما لا التجارة **وقيمة العرض ون النصاب فلا يصح ان يبتدى الحول** **فصل في**
 لزكوة حتى يتم حوائج وهو نصاب ومحل الخلاف ان المراد من جنس ما يقوم
 به ما يحمله نصابا ولا كان ملك ما به درهم فاشترى بضمها عرضا حيا ونحوه
 عنه وبلغت قيمة العرض اخر الحول ما به وخمس ضم ما عنه ولزمته زكوة الكل اخر
 قطع الخلاف ما لو اشترى بالماية وملك خمسين بعد ما فان الخمسين انما تضم في النصاب
 دون الحول فاذا تم حوالا الخمسين زكوا المائتين **تقريب** لا زكوة على صير في مادل ولو
 للتجارة في اثنائها الحول عا في يد من النقد غير من جنسه او غير لان التجارة في النقد من ضعيفه
 بادره بالنسبة لغيرها والركوة الواجبة زكوة عين فقلت وان فيها النقص الحول الخلف
 الغرض وكذا لا زكوة على وارث مات مورثه عن عروض التجارة حتى يتصرف فيها بينها
 لتحديد يستأنف حولها والصير في حوالا الذي يقصد التجارة بالصرف في النقود سواء اكرر ذلك
 منه ام لا **وبصير عرض التجارة** كله او بعضه ان عينه والامر بوش على الوجه **للمنة**
 اي القنية فينقطع الحول بمجرد دينها بخلاف عرض القنية لا يمين للتجارة بنية التجارة لان
 القنية الحبس للانتفاع والنية محصلة له والتجارة التقلب بقصد الارباح والنية لا تحمله على
 ان الاقتنا هو الاصل فكفى ان صار فاليه كما ان المسافر يصير مقبلا باليد عند جمعه
 والتميم لا يصير مسافرا لها اتفاقا **تقريب** لو نوى القنية لاستعمال المحرم كلبس الحول فقل
 ثور هذه النية قال المتنبي فيه وجهان اصلهما ان من عزم على معصية واصبر هل يشر او لا
 انتهى والظاهر ان مراده ما صرح به لان التعميم هو الذي اختلف في انه هل يوجب الاثم او لا
 والذي عليه المحققون انه يوجبه ومع ذلك الذي يجهه رجحه انه لا اثر له هنا وان اذنت
 شر وعرق بان سبب الزكوة وهو التجارة قد وقع فلا بد من رفع له والنية المحرمة لا تصح لذلك
 وانما اقرها المعنى لخر لا يوجب حيا وهو التعليل والرجح عن كون الى المعصية على ان قضية
 التعليل عليه بنية المحرم عدم الانقطاع هنا فاحدا فتأمل **واما بصير العرض** **فصل**
اخرت منها بكسبه عما وصفه محضه وهي ما يفسد فساد عرضه **كش** اعرض او فدا ومن
 حال او محل وكاجارة لنفسه او ماله ومنه ان يستاجر المنافع ويوجر باقصد التجارة فيها
 اذا استاجر ان يوجر بها بقصد التجارة فضي حوائج لم يوجرها بغيره زكوة التجارة فيقرمها باجر
 للمتلحق يخرج زكوة تلك الاجرة وان لم يحصل له لانه حال الحول على مال التجارة وعنده والمال
 مأمور بالبيع وعرضه وان اخره فان كانت الاجرة نقد امينا او دين حلالا او موحلا ياتي فيه
 زكوة التجارة وان استملكه او نوى قبضه فلا زكوة فيه وان نوى التجارة فيه استمر
 التجارة وان اقرت زكوة النيلة لان مقصوده اي لا يصلي الا في رفق التجارة وكثيرا نحو
 اوصع ليعمل به للناس بالعرض وان لم يركب عنه حولا لا كمنه نفسه ولا نحو صابون وم

او لا

لا

في النقص

اشتراؤه لبطل او يعين به الناس فلا يصير مال التجارة فلا زكوة فيه وان بقي عنه حولا
 لانه يفتك فلا يقع مسلما لعمري من شانه ذلك ويعود هذا الاقتران لا يحتاج لثبوت
 في بقية الما ملان ويظهر انه يعتبر في الاقتران هنا باللفظ او بالفعل او المملك ما ياتي
 وكناية الطلاق **وكذا** المعاوضة غير المحضة وهي التي لا تقصد فساد المقلب ومنها المال
 المصالح عليه عن دم **والنهر وعرض الخلع** كان روح امنه او خال روحه يعرض بوجه
 التجارة لصدق المعاوضة بذلك كله **في الامع** كان لهدست الشفعة فيما ملكه لا فيما ملك
بالهبة المحضة بان لم يشترط فيها ثواب معلوم ولا في بيع **والاحتساب** ولا صطبار
 والارث وان نوى الوارث او غيره من ذكر حاله ملكه التجارة اختيارا ملكه لان
 التملك مما لا بعد تجارة واقتنا البلقيني بانه لو ورث ما التجارة فلا يحتاج لنية الوارث
 اختياره جازا اختيار الضعيف ايضا ان الوارث لا يشترط قصد السوء اكتفا قصد
 مورثه **والاسترداد** او **الرجوع** كما لو باع عرض قينة مما وجدته عيبا فردته واسترد
 او فرد عليه بعيب فقصده التجارة واشترى بعرض قينة شيئا ولو عرض تجارة او
 بعرض تجارة عرض قينة فرد عليه كذلك فلا يصير مال التجارة لا نقفا المعاوضة ومثاله الرد
 بغير اقالة او تحالف **اذ ملكه** اي مال التجارة **بنقد** اي بعين ذهب او فضة ولو غيرهما
نصابا ودونه وملكه باقية كان اشتراؤه بعين عشرين دينارا او ما في درهم او بعين
 عشرة وعملكه عشرة اخرى **فحوله من حين ملكه** ذلك **النقد** فيبيح حولا التجارة على عولف
 لا اشتراهما في قدر الواجب وحسنه كما يبيح حولا الدين على خول العيين وبالعكس من النقد
 بخلاف ما لو اشتراؤه بنقد في الزمة ثم تقدم ما عنده فيه فانه لا يبيح عليه لان صرفه
 الى هذه الجهة لم يتعين بخلافه فيما اذا اشتري بعينه فيتعين بتد حوله من الشرا كما في قوله
او ملكه بعين نقد **ونته** اي النصاب وليس في ملكه باقية **او بعرض قينة** او على باع
فحوله من الشرا لان ما ملكه به لم يكن له حولا حتى يبيح عليه **وقيل ان ملكه نصابا**
سائمة يبيح حوله لانه مال الزكوة جازا في الحول كالنقد والصحيح المنع لاختلاف
 الركائز قد راو متعلقا **ودضم الربح** الحاصل لثا الحول مع اخره في نفس العرض كالشرا
 او غيرها كالرفاع السوق **الى الاصل** **الحول** **ان لم ينص** بكسر النون مما يقوم به قوله
 على التناج مع الامهات ولعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب الاسواق
 في كل لحظة ارتفاعا وانخفاضاً فلو اشتري في المحر عرضا ثانيا فساوى قبل الحول
 تلقا به او بغيره مما هو مما لا يقوم به من كل الجميع عند تمام الحول لان الربح كامن
 غير متميز **ان نصرت** ما رابضا ذهبا او فضة من غير مجلس راس مال النصاب وملك
 الى الحول او اشتري به عرضا قبل تمامه فلا يضم الى الاصل بل يزي الى الاصل الحول
 ويغرد الربح **حوله الاظهر** ومثله اصله بان يشتري عرضا ثانيا في درهم وبعده نقد ستة
 أشهر وثلاثة ايام اخر الحول يخرج اخره زكوة ما ياتي فاذا اتمت ستة أشهر اظهره اخرى
 اخرج عن المائة لان الربح متميز فاعتبر بنفسه ولو كونه غير جز من حوله
 التناج مع الامهات ولهذا من القاصب لتناج لا الربح فعلم انه لو نفر نقد جز
 المال فكيف عرض بعرض فيضم الربح للاصل وكذا لو كان لاس مال دون نصاب فيه
 نضر نصاب وامسكه لتمام حوله الشرا واذا لو نض مما يقوم به بعد حوله ظهور الربح

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

او معه ركني حوله اصله الحول **واو** استوف له حوله من نصوصه **والامع** **ان قوله**
 من الحيوان غير السائمة كخيل وجوار ومعلوفة **ونحوه** ومنه هنا صوف وغصن وشجر
 وورقه ونحوه **مال التجارة** لا ضمما جزا من الامر والشجر **وان حوله** **حوله** **بالنقد**
 له كساج السائمة **واوجبهما** اي التجارة اي ما لها **ربيع عشر القيمة** اتفاقا في ربع عشر القيمة
 لان عروضها تقوم به وعلى الحد يدي كونه من القيمة لانها متعلق هذه الزكوة فلا يحق
 اخراجه من عين العرض وعلم مما مر ايضا انما تعتبر باخر الحول فان اخراجه بعد التملك
 ونقصت القيمة ضمن ما نقص لتقصيه بخلافه قبله وان زادت ولو قبل التملك وبعد الاق
 فلا يعتبر ويظهر ذلك كما يتفق بما املك لشقة العارف والساعي تصد بعه نظير ما سرقه
 الماشية **فان ملك العرض بنقد** ولو غير نقد البلد وفي الزمة وان كان غير مضر وبه مفسر
قومه اي بعين المضر وبه الخالص والا فمضروبا وخالص من حنسه **ان ملكه نصابا**
 وان ابطه السلطان وجنيد فان بلغ به نصابا زكاة ولا فلا وان بلغه بنقد لكان
 الحول يبيح حوله فهو اقرب اليه من نقد البلد **وكذا** ان ملكه بنقد **دونه** اي النصاب
في الامع لانه اصله ولو ملك من حنسه ما يكمله قومه ذلك الجنس ولا يحري فيه هذا الخلاف
 لانه اشتري ببعض ما انفق عليه الحول اذا ابتداء من حين ملكه لنقد او ملكه بنقد وجعل
 لوسا **وبعروض** قينة او بغير نكاح او خلع ويقوم **بنقد البلد** اذ هو الاصل في التقويم
 فان بلغ به نصابا زكاة والا فلا وان بلغه بغيره فان لم يكن بها نقد لتقام له بالفلوس مثلا
 اعتبر نقد اقرب لبلاد اليها **فان غلب** في البلد **نقدان** على التساوي او كان الاقرب في مزرعة
 المذكورة يلزم اختلاف نقدها فيما يظن **وبلغ** مال التجارة **بحد** فقط **نصابا قومه**
 مال التجارة كله اذا ملك بغير نقد وما قابل غير النقد اذا ملك بنقد وعرض كما ياتي لدونه
 نصابا بنقد غالبا يقينا وانه قار قمار فيما لو تم النصاب باحد من ايهما بنقد لا يقوم به
 على ان الميزان اضبط من التقويم فاذا تفاوتت فيها لا فان بلغ بها اي بكل منهما **قومه**
بالنقد يعني المستحقين نظير ما مر مع ذكر حكمه اشارة لفقرا بالذكر كاجتماع الحقائق
 واثبات اليقين **وقيل بتخير المال** فيقوم بايهما شاك على الجبران وصحة في اصل الروضة
 الروضة واقتضاه كلام الجميع وغيره واعتقد الاسوي وغيره وبويده ما ياتي في القطع
 في توان لا غالب فيها انه يتخير ولا يتعين الانفع وعليه ففارق اجتماع ما ذكر بان تعلق الزكاة
 بالعين انشد من تعلقها بالقيمة فوسج هنا اكثر **وان ملك بنقد وعرض** كما ياتي درهم وعرض
 قينة **قومه** **ما قابل النقد** **وقوم الباقي** **بالغالب** من نقد البلد وان كان دون نصابا ومن
 احد المالين او المقدمة فقط كما مر لان كلامهما لو انفرد كان حكمة ذكره بخبري ذلك في اختلاف
 الصنف ايضا لان اشتري بنصابا ناثير بعضها صحيح وبعضها مكسر وتفاوتا فيقوم بالحق
 كلمة لكان بلغ مجموعهما نصابا زكاة لانهما جنسهما ويترك بين التقويم بالكمسرها دون
 غير المضر وبه فيما مر لان كسر لا ياتي في التقويم به بخلاف غيره **وتجب خطوه عبيد القانوم**
في العرض سائمة وهو المان والبدن فلم يندخلها كالقيمة والجزا في الصيد ولو
 لم يملك لم يمس **نصابا** **واحد الزكوتين فقط** كتنوع وثلاثين من الغنم قيمتها ما بين ثمان وكاد يبين
 منها قيمتها دون المائتين **وحسن** كونه ما كان نصابه لوجود سببها من غير معارض لكل

فيه

كذلك

بغير اذنه المتحمل نظر الكوفا طهره له فلا تبيد في هذا الضمان خلاف المزمع
الجواب بكونه قوي فتيه نظرها هو لان اجزا نيته هو محل النزاع وجزم في البسيط
نصح من الكافر لغيره في الرخصة وامانها على الامام لعدم صحته نيته وعدم
صاير الى ان المتحمل عنه ينوي لكن في المجمع عنه يكتفي اخراجه ونيته عليها لانه يمكن
بما اخراج انتهى وظاهره وجوبها ويعلل بانه غلب عليها المالية والمراساة فكان كالمعا
اما المتردد موقوفه فهي موقوفه ان عاد الى الاسلام وجبت ولا فلا فطرة على
قريب لا عن نفسه ولا عن غيره لان غير المكاتب لا يملك وهو ملكه ضعيف لا يحتمل المراساة
ولا استقلاله تزلج السيد منزله اجنبي فلم تزلمه فطرته **وفي المكاتب** كتابه صحته
انها تزلمه في كسبه عن نفسه ومجونه ووجه انها تزلم مبيدة لان الكمال ملكه اما المكاتب
كتابا فاسده فتزلم مبيدة **جزما ومن بعضه حرمه** من الفطرة عن نفسه **قوله** هذا
ما فيه من الجرمه وناقضها عنه على ما لا يباقي كالنفقة هذا ان لم تكن لها باة والا لزم من
وقع من الوجوب في نيته بناء على الاصح عند الشيعين وان اعتراضا ان المون النادر
تدخل في المهاباة وكذا اشترى في قن وولدان في اب لها باة فيه ولا فعلى كل قرر حصه
والكلام في نفس البعض كما تقرر اما محاموكه وقريبه فتزلمه كل كانه مطلقا كالموظف
ولا فطرة على مصر وقت الوجوب اجماعا وان امر بعد وقول البغوي لو اصر الارق
الوجوب ثم امر قبل اخراج الابن لزمته الاب مبني على ضعفه فهو هنا بخلاف ما
لا جواب **من لم يفتل عن قوته وقوت من تزلمه نفقته** من ادعي وجوبه واستقل
من ضمن لا يعقل تعليل بل واستقلا لا شايخ بل حقيقة عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافا
زعم **ليلة العيد يومه شي فمصر** ومن فضل عند شي فهو سر لان القوت لا بد منه ومن
انما لم يطر البارة ليلة العيد بل قبل غروب يومه فيما يظهر اخراجها وافهم المات انه لا يجب
الكسبه اي وان لم تنظر في دمه لتعديده وانما اوجب له نفقة القريب لانه كالنفس **وهذا**
في الابتداء **قوله** اي الفاضل عما ذكر **فاصلان** دين ولو موجل على شاقص فيه وبما رقا
باني في كونه المال الذي لا يمنعها لتعلقها بعينه فلم يصلح الدين ما فاضل القوت بخلاف
هذه اذ الفطرة طهره للبدن والدين يقتضي جسده بعد الموت ولا يمكن ان رعاية المخلص
عنا الحبس متدمة على رعاية المخلص وعن دست ثوب لا يق به وعمونه وعز لا يق به
وهم من جو **سكن** بعث الكافر كرها **وخادم محتاج اليه** اي كل منهما يسكنه او لخدمته
ولو لم تنصبه او ضامته او خدمته محقونه لعله في ارضه وما هيته **في الاصح** كما في الكفار
كجامع ان كلا مطهر اما لو ثبت الفطرة في دمه فيباع فيها كل ما يباع في الدين من حرم
وخادم لتعديده بتأخيرها غالبا وية يفرق بين هذا وحالة الابتداء ويضع استسكان الار
لذلك وخروج بلايق غيره فاذا امكنه ابراله بلايق واخراج النفاذ لزمه وان الله
لزمه فطرته اي كل مسلم لما مر في الكافر لزمه فطرته نفسه لاسا **لزمه فطرته** من دين
نفقته بقرابة او ملكا وزوجية لم يفتل بها مسقط نفقته كشفا اذا كافر مسلمين ووجدها
يوديه عنهم لغير مسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقه الا صدقة الفطرة **قوله**
المسلم فطرة العبد والقريب والزوجه الكفار وان لزمته نفقته لم يصر ويظهر في قن
سي ولم يعلم اسلام سايه انه لا فطرة عليه خلافا لاصل بخلاف من في دارا وشك في

هذا هو الصحيح
في المجمع

اسلامه

اسلامه عملا بان الغالب فيمن بدل الى الاسلام **ولا العبد فطرة زوجته** ولو حرة وان لزمه نفقته
في كسبه لانه ليس اهلا لفطرة نفسه فتيه اولى ومن وجوبها على البعض ووجه دخوله اعلى العبد
في القاع ان الاصح ان الوجوب بلا فتيه ثم يحمله السيد عنه فيصدق جنيده انه لزمه فطرته
نفسه لا مونه **ولا الابن فطرة زوجته ابية** وسرته ولو مستورة وان لزمه نفقته لانه لزمه
لاب مع الاعسار فتحملا عنه وان فقدتها بسلطها على الفسخ فيحتاج لا عفا فانه ثانيا بخلاف
الفطرة فهما **في الابن ووجه** انها تزلمه كالنفقة وانصر له الادري ومن يجب نفقته دون
فطرته ايضا مطلقا عند بيت لما لا السيد ومن قوف على جهة او معين ومن على ميا سي للمسلمين
نفقته ومن يجب هذه على واحد وتلك على اخر من شرط عمله مع عامل قراض ومساقات ومن
اجرفته وشرط نفقته على مستأجر ومن حج بالنفقة ففطره الثاني ولا ذلك على السيد والثالث
على نفسه كاهن ظاهره على الحرة المحنة الغنية الحادمة للزوجه بغير استيجان يلزمها ما على ما جزم به
في المجمع وتبعه القوي وغيره انه لا يلزمه فطرته خلافا للرافعي كالمطوق فطرة نفسها
مع ان نفقتها على روح محذومتها اعتبارا راضا ولا لاضا تابعة للزوجه وهي لا يلزمها فطرة
نفسها وان كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم في النفقة فان
ها حكمها الا في مسائل عليها والواجب لها انما هي الاجرة لا غير فهي كاجر لغير الزوجه وعكس
ذلك كما تب كتابه فاسده ومسائل المساقاة والقراض والجاره المذكور في السيد الفطن
والنفقة وكذا زوجة حبل بينهما وبين زوجها فيلزمه فطرته لا نفقتها **ولو اصر الزوج** وقد
الوجوب **وكان عدا لا يظهر انه يلزمه زوجته الحرة فطرته** انما كانت موبسها
وكذا سيد الامه باط الاصح السابق ان الوجوب بلا في المودي عنه ابتداء ثم يحتمل المودي
فاذا لم يصلح للمتحمل مستمرا لوجوب على المودي عنه واستقر وان اصر المودي بعد واذا قلنا
باصح ففيل هو كاضمان وانصر له الاسوي واطال والاصح في المجمع انه كالحواله ومن
ثروا صر زوج الحرة الموصرة لم يلزمها الاخراج فيصحح لعل الحق الى دمة المتحمل فهو
كاعسار الحرة عليه ولو كان المودي عنه ببلد والمودي باخر وجب من قوت بل المودي عنه
والسحقية لانه لا تصح الحواله على غير الجنس وان صح صفاته ولا يلزم المودي بية الاخراج عن
المودي عنه بناء على الحواله بل بية الاخراج ما يلزمه منها في الجملة فالأصح ومن فوايد الخلاف
حراز الاخراج بغير اذن على الضمان وية على الحواله ومرة اخرج المتحمل عنه لانه على الله
مخاطب بالوجوب فلم يحج لا ذن بخلاف على الحواله لكن مرانه لا يحتاج اليه ولو عليها **قلت**
لازم الموصر لا يلزم الحرة الفيو النادرة ولو غنيه لكن ليس لها خروج من الخلاف **والله**
علم ولزم الامه والفرق ان الحرة مسلمة للزوج قليلا كاملا والامه في تسليم السيد وقضت
ومن ثم حل له استدامها والسفر بها وانما وجب مع ذلك فطرته على الزوج الموصر اذا سلمها
للا ولها والاذن يسا ولا يسقط تحمل السيد بل يقتضي تحمله عنه والمعر ليس من اهل التحمل
فاقتزاهما ذكر في زوجة العبد الحرة هو ما في المجمع لكن الذي في موضع اخر من كالمزور
واصلها انها تزلمه لانه ليس اهلا لتحمل بوجه بخلاف الحرة المعسر في المجمع ليس له
عنه مسالية المودي باخراجها وقول الاسوي والادري مطابقتها ولو حبيد ولو
عاقرا في الحرة فقل وزوجه اقتراض نفقتها للضرورة لا فطرته لانه المطالب كذا
لعملة المحتاج **ولما انقطع حبل العبد** اي القن مع تواصل الرفاق **فالله** **جواب**

هذا هو الصحيح
في المجمع

سما

سببه

أخراج فطرته في الحال ليلة العيد ويومها لأن الأصل بقا حياته وقيل لا تجب إلا إذا عاد كذا
المال الغائب وقرئ الأول بأن التأخير إما جازئ للمأخوذ وهو غير معتبر بها وفي قول لا
تجب مدة غيابه لأن الأصل براءة الذمة نعم يلزمه إذا عاد الإخراج لما مضى كذا قيل فقرأها على
الثالث وفيه نظر لأنه يلزم عليه اتحاد مع الثاني إلا أن يقال ظاهر كلامهم بل صرحه أنها
على الثاني وحيث وأما جازئ التأخير إلى عودته رفقا به لاحتمال موته فعليه لو أخرجهما
عنه في غيبته أجزاء لوعاده وأما على الثالث فلا يخاطب بالوجوب أصلا ما دام غائبا فلا
يجزى الإخراج حينئذ فإن عاد خو طربا للوجوب لأن الحال ولما مضى وجيز والفرق
بين القولين ظاهر ومحل الخلاف أن لم تنبذ مدة غيبته إلى ما يحكم بعده بموت المتفق ولا
لم تجب تأقا وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بموته هنا بخلافه في بقية الأحكام إذ محض
حق الله فسوم فيه أكثر من غيره واستشكل وجوبها كالأجر لغيره لغيره العبد وذلك
متعذر وتزداد الاستنابة بين استنابها وأخر اجها في آخر بل بعد وصوله إليه
لأن الأصل بقاؤه فيها أو عطاياها للناضي لأنه نقلها ونفقت ما لم يفوض قبضها
لغيره وعين العري الاستنابة وإبطال الأخير بأن شرطه أن يكون العبد في محل ولايته
ولم يتحقق ويرد بتحقيق كونه في ولايته لأن الأصل خروج منه إذا الكلام في قاض
كذلك وجيز والذي يجه في ذلك أنه يدفع البر للناضي ليخرجه في أي محل ولايته
منا وتعين البر لا جزاؤه هنا على كل تقدير لما يأتي أنه يجزى عن غيره وغيره لا يجزى عنه
فإن تحقق خروجه عن محل ولايته القاضى فالأمام فإن تحقق خروجه عن محل ولايته
أيضا فإن تعدد المتغلبين ولم ينفذ في كل قطر الأمر المتغلب فيه والذي يظهر أنه يتعين
الاستنابة للصورة حينئذ ما إذا لم ينقطع خيره فيخرج عنه في بلدك وهذا مع ما قبله
يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لما زعم عدم الفرق **الأصح أن من البعير**
صاع يلزمه أخواجه عن واحد فقط لأنه ميسور وفارق بعض الرقبة في الكراهة بأن
طامد لا أي في الجملة والتبعيض هنا معهود **الأصح أنه لو وجد بعض صاع أو الصاع**
قدم نفسه لخبر الشيخين إذا انفك فترعن تعول وخبر مسلم إذا انفك فنصدق عليها
فإن فضل شيء فلاهاك فإن فضل شيء فلذي قرابتك وظاهر قوله قدم نفسه وجوب
ذلك وبه صرح أصحابنا وأخذه جميع من أخرجوه أنه لو وجد كل الصبيان لزمه
فقد جرم نفسه أيضا لأن في تأخيرها عن رباحا لثقله قبل إخراجها عنها وخالف بعضهم
فأفتى بأنه لا يجب وهو لا وجه مدركا ولا نظر لذلك لعز ذلك الأصل بقاؤه وفي الأول
والذي يظهر أنه اعتبار بالخرج وإن اشترى بغيره بينه وبين ما يأتي في الحج أنه إذا قدم
التأخير وضع عن المتقدم فقرأ عليه لأنهم توسعوا في بنية الحج عالم يتوسعون فيه
في غيره لشدة تشبته ولزومه الأثرى أن من نواه في غير أشهر انعقد عمره ومن نوى
بعض حجة أو عمر انعقد كما لا شك أن فضل عنه شيء قدم **زوجته** لأن نفقة الذكر
لأهله معاوضه لا تسقط بمضو الزمان **خبر ولله الصغير** لأنه يجوز ونفقتة منصوصه
جميع عليها **قال الأب** وإن علي ولو من حمة الأم لشرقه **في المهر** كذلك لو لا أخيه
وقدمت عليه في النفقة لأنها السيد الحلة وهي أحوج والفطره للتطهر ولأن أخيه
كشرفه ونفقة الاستوى لتقدم الولد الصغير عليها وهي أشرف منه فدل على اعتبار

الحاجة في البابين وحجاب بأن الشرف إما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالأصالة
وجيز فلا يرد ما ذكره فتأمل **في الكبر** العاجز عن الكسب ثم لا رفا الشرف كحرقه وعلاقه
لأزوجه والمالك بصد الزوال ولو استوى جميع في درجة تخير وإن عين بعضهم بفضائل
فما يظهر أن الأصل فيها التطهير وهو مستور وفيه بل الناقض لوجوب إليه **في أي العظم**
عن كل من **صاع** وحكمته أن الفقير لا من مستحله يوم العيد وثلاثة أيام بعده غالبا وهو
يحمل نحو ثلاثة أرطال ما بقي منه نحو ثمانية أرطال لكل يوم أرطالان وهو أربعة
أمداد والمدرطل وثلاث وجملتها بناء على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما **استنباه**
درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث من درهم قلت الأصح أنه ستماية وخمسة
وتمانون درهما وخمسة أسباع لما سبق في تركه النبات أن رطل بغداد مائة وثمانية **درهم**
وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم **والله أعلم** ومن أيضا أن الأصل الكيل وأما فرق
بالوزن استظهارا وإلا فالمدار على الكيل وهو بالكيل المصري قرحان الأسع مدوقا
أن عبد السلام يعتبر بالعدس فكما وسع منه خمسة أرطال وثلاثا فهو صاع وخبر
أن المدرطالان ضعيف على أنه وارد في صاع الما فلا حجة فيه لوصح وقد قال مالك أخرج لنا
نافع ما قال هذا صاع أعطاه ابنه ابن عمر وقال هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقيه فاذا هو بالكيل في خمسة أرطال وثلاث وثمانون فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد
ما حج استندعي بصبيان أهل المدينة وكلهم قال أنه ورثه عن أبيه عن جده وأنه كان يخرج
من ركة الفطرا إلى رسول الله عليه وسلم فكانت كذلك وقضية اعتبارهم بالوزن
مع الكيل لأنه تحديد وهو المشهور وجوز عليه في رواسا ليل لكل سنكل في الروضة صاع
بالرطال لأنه يختلف قدره وبخلاف الحبوب ثم صوب قول الدارمي الاعتداد على الكيل
بالصاع النبوي دون الوزن قال فان فقد أخرج قدره يتيقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا
فالتقدير بالوزن تقر به **ينسخ** **وحسنه** أي لصاع الواجب **الثوب** أي الواجب المقدر
أو صنة ومرباة **والأقط** بفتح فسكون على الأشهر ويجوز أن يكون القاطع مع تثنية المنة
وهو ليس بمحقق في الإظهار لصحة الحديث فيه من غير معارض ومجمله أن لم يرد به ولم يرد له
جوهرة ولا يضر ظهوره نعم لا يحسن فيخرج قدره يكون محص لا قط منه صاعا ويعتبر بالكيل
وعري ليس به زيد والصاع منه يعتبر ما بقي منه صاع أقط على ما قاله الحر السائون لأنه لا زاد
وحيث شرطي الأقط ويعتبر بالوزن وفارق الأقط بأن من شأنه أن يكال وبعد الكيل فيه
صا بطا بخلاف الحبي ولا فرق في هذه المذكورات بين أهل البادية والحاضرة إذا كانت
قربا له لحم ومصل ويخيش ومن وإن كانت قربا لميلد لأنها لا تقتات طعاما **في**
على قوت بذر يعني محل المردى عنه في غالبه لسهل لأن نفوس المستحقين أغنا تشرف
لذلك داو في خبر صاعا من طعام أي بر أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا من شراو
صاعا من زبيب لبيان بعض الأنواع التي يخرج منها ولا نظر لوقت الوجوب خلافا للفرق بين
نعمه وبصرف بين هذا واعتبار آخر الحوائج التي لا بد من القيم مضطربة غالبا أكثر من الأوقات
التي لا بد من غالب يضبطها فاعتبرت وقت الوجوب لتعذر اعتبار ما قبله بخلافه هنا وقت
الشرا في بلدتها غالب بأن المدار يتبع ما يتبعه العاقد من لا غير وهو أغنا يتبع ذلك
ومن لا قوت لهم محوري يخرجون من قوت أقرب محل إليهم فإن استوى محلان واختلاف الإجا

عده

عها

فوت

باحتلاق

سنة

للعشر

٢٤٨

بلد

قاعدة

خير ولو كان الغالب محتلتا كبر متعين اعتبارا كثرها والا فخير ولا يخرج من المختلط الا ان كان فيه قد لا يصاح من الواجب وقيل من غالب قوته كما يعتبر نوع ماله في زكوة المال واردة ما مرفي تعليل الاول والفارق بينهما وقيل بخير بين جميع الاقوات وانه قال ابو حنيفة لظاهر الخبر ويجري على الاولين الاعلى المذكور بلزومه عن **دنا** الذي هو غالب قوت محله وفارق عدم اجز الذهب عن لغضه بتعلق الزكوة ثم بالعين فتعينت المواسات منها والفطره طهره فلهذا فنظر طابه غذاوه وقوامه والاقوات متساويه في هذا الغرض وتعين بعضها اما هو في فاذا عدل الى الاعلى كان اولى في غرض هذه الزكوة وبوخذ منه ان لو اراد اخراج الاعلى فاف المستحق الا قبول الواجب احيانا لما كان وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حينئذ لان الاعلى اما اجزا رفاقه فاذا الى الواجب له فينبغي ان جابته كما لو اخرج لرايين غير حشيش ولو اعلى وان امكن الفرق **ولا عكس** اي لا تجزي لادنى الذي ليس غالب قوت محله عن الاعلى الذي هو قوت محله **والاعتبار** في كون شي منها اعلى وادنى **من زيادة القيمة في وجه** لان لا يزيد قيمة ارفق بغيره **ومن زيادة الاقنيات في الامع** لانه لا يبق بالعرض من هذه الزكوة كما علم مما تقدم **والفرق بين التمر والارز** والشعير والزبيب وسائر ما تجزي والامع ان **التمر** خير من **الزبيب** لانه ارفع في الاقنيات **والتمر خير من الزبيب** لذلك والشعير والتمر والارز خير من الارز كما بحث وفيه نظر ظاهر لكنه ظاهر كلامهم وكافه لعدم كثره الفاء لصدرك الاول له فعلم ان الاعلى البر فالشعير فالتمر فالزبيب فالارز ويتردد النظر في بقية الحبوب كالذرة والدخن والفول والحمص والعريس والماس ويظهر ان الذرة بقسيتها في مرتبة الشعير وان بقية الحبوب الحمص فالماس فالعريس والفول فالمشيه بعد الارز وان الاقط واللين فالجبن بعد الحبوب كلها وما تصور على انه خير لا يختلف باختلاف البلاد وقيل يختلف وانقره بعضهم ولا تجزي ثم من وجع النوى كما قاله جمع بخلاف الكبير فيخرج منه ما ياتي صاعا قبل كسبه **ولان** يخرج عن نفسه من قوت يلزومه الاخراج منه **وعن موهبة نحو قريشه اعلى منه** وعكسه لانه ليس فيه تبعيض لصاع **ولا يعصل لصاع** عن واحد من جنسين وان كان احدهما اعلى من الواجب وان تعدد الموادي كثر يكتفي في قرن لان العبرة ببلد يكون الواجب ملاقيه ابتداء وذلك لظاهر الخبر وكما لا يجوز في الكفاية الخيرة ان يطعم خمسة ويكسو خمسة اما من نوعي جنس فيجوز وقول ابن ابي هريرة لا يجوز سريفة ابن كح وتوقف لا ذري في نوعين متباعين واما عن غير واحد كان ملك واحد نصفي قنين فاخرج نصف صاع فخرج من عشرين نصفه ونصير صاع اعلى من ذلك عن النصف الثاني وان اختلف الجنس فيجوز لتعدد المخرج عنه فلا يحذر حينئذ **ولو كان في البلاد اقوات لا غالب فيها** يخرج منها ما شاء منها **والافضل ان يشرقا** اي اعلاها كالكمارة الخيرة **ولو كان عبده ببلد اخر فالاصح ان لا اعتبار بقوت بلد العبد** للاصح السابق انما تكرر الموادي عنه ثم يتحملها الموادي **قلت الواجب** الذي لا تجزي غيره اذا وجد **الحب** **السلم** اي من عيب ينافي صلاحية الادخار والاقنيات كما يعلم من قواعد الباب وسيعلم مما ياتي ان العيب في كل باب معتبر بما ينافي مقصود ذلك الباب فلا تجزي قيمة ومعييب ومنه ملوس وصلولي الا ان جف وعاد لصلاحية الادخار والاقنيات كما علم مما ذكرت وقدم في رطوبه اولونه او رطبه وان كان هو قوت بلده لكن قال الفقاضي بخير حينئذ وقيد ابن الرفعة بما اذا كان المخرج ياتي منه صاع وفيه ما نظر لانه مع ذلك سمي معيبا والذي يوافق كلامهم لانه يلزمه

اخراج

اخراج السلم من غالب قوت اقرب له الى اليهم وقد صرحوا بان ملا تجزي لا فرق بين ان يفتلوه وان لا ولا نظر الى ما هو من جنس ما يفتلونه وغيره كما يحض لان قيام مانع الاجزابه صيره كانه من غير الجنس ودقيق وسويق وان اقتاتنه ولم يكن له سواه وروايه اوصاع من دقيقه ثبت **ولو اخرج الاب والجد من ماله فطوره** او زكوه مال من هو تحت ولايته من **ولده الصغير** او المحنون او السفية **التي جاز** ورجع عليه ان نوى الرجوع **كاجنبي** **ون** لا يخرج ان يخرجها عنه ففعل فافها تجزيه ان نوى الاذن او المخرج بعد تقويض اليه اليه اخذها ياتي ما اوصى او القيم فلا يجوز له ذلك كاب لا ولاية له على الواجهة الا ان يستاذن الحاكم فان فقد قال لا ذري فلكل اي من الوصي والقيم اخراجها من عنده وتجزي ادا هو والد يده من غير اذ قاض ويفرق بانه لا يتوقف على يده وعلى ما ياتي قبيل الشك بخلاف الزكوة بين قن على يده وعلى ما ياتي قبيل الشك بخلاف الزكوة يتوقف عليها فاسترطكون المخرج مستقل بتلك المخرج عندلانه اذا ما مستقل بذلك والبنية اولى وفرق القاضي بغير ذلك مما لا مدخل له في الفرق كما يعلم بتامله **خلافا** **للداد الكبير** الرشيد فلا يجوز ان يخرج عنه بغير اذنه لان الاب لا مستقل بتلكه بخلاف نحو الصغير فكافه ملكه فطوره ثم اخراجها عنه **ولو اشترى موسى وموسى في عبد او عبد نصفين مثالا لموسى** **نصف صاع** ولا يلزم المعسر شي **ولو ايسر الى الشريك كان واختلف واجبهما** باختلاف قوت محلهما باعلى الضعيفات العبرة ببلد جعما كما افادة المجموع وغيره ولعله اغفله هنا وفي الروض للعلم بما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد **اخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الامع والله اعلم** ولا ينبغي للصاع حينئذ لان كلا يخرج جميع ما لزمه من جنس واحد اما على الاصح ان العبرة ببلد الموادي عنه فيخرج كل من قوت محل الرفيق واول بعضهم المتك ليوافق المعتمد المذكور بان الصغير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد لفظا ومعنى كالاخفى واول منه تأويل الاسوي له محله على ما اذا كان وقت الوجوب محال لا قوت فيه واستوى محل سيديه الذي فيه قوت اليه فصار واجب كل منهما هو واجبه فيخرج كل حصته من واجبه نفسه قال وجبت امكن تنزيل كلام المصنفين على ما قيل لا يعدل الى تغليبهم وظاهرة تعين اخراج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل بخير بين الاخراج في اي البلدين شاء واما الجواب بان الغرض هنا فيما اذا كانا ببلدين وصورة ما قدمه ان العبرة بقوت بلد العبد اذا كانا ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتبارا فيما قبلها والفرق لتعلق الزكوة بمحلين هنا لا ثم وتعلقها بمحلين ينتفي جواز نقلها كالملك عشرين شاة بمئذ وعشرين ببلد تجوز اخراج الشاة باحد البلدين كذلك هنا مطلق تعلق فقر احد البلدين بذمة المالكين بخلاف ما اذا كانا ببلد واحد فهو ببلد واحد والفرق المذكور مجرد جبال لا يعمل عليه ويفرق ما هنا ومسألة الشياه بان الزكوة هنا متعلقة بالعين المتضمنة في البلدين فلفظ كل تعلق بها وشركة فيها كقولنا عشرين متقنين وسات المشاركة جاز تخصيص الواجب بفقر احدهما او ثمة ليست متعلقة بالمالكين المتقنين الاعلى الضعيفاتها المتطابحات بالفرط ولا فعلي هذا يتجه القياس على مسألة الشياه واما على المعتدل انما لزم العبد اولا وهو محل واحد ولا تعدد فيه فلا جامع بينه وبين مسألة الشياه بوجه فالقياس عليها حينئذ انشأه من تفرع الضعيف فهو فاسد كما لا يخفى على من امل بان **من تفرع الزكوة** اي شروطه **وما يجب** الزكوة فيه اي احواله التي يعلم لها انه قد يتصف بمقادير يشرع السقوط وعلا يشر فيه كالغصب وحاصل الترجمة باب شروط الزكوة ونوا بها وختمه بفصل اخرين لما سبقت ماله **شروط وجوب**

مواعيد

لا بد ان العبرة في هذا بالقرن كما قول المصنف
امع

٢٤

بعضها

زكاة المال بأربعة السابغ تفصيلها **الاسلام** نقول لا الصدوق رضي الله عنه في كتابه من
 الصدقة فريضة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين رواه البخاري فلا يخرج على
 كافر أصلي وجوب مطالبه في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة نظير ما مر في الأصل
 ومسقط عنه بإسلامه ماضى ترغيبا فيه وخرج بالمأثرة زكاة الفطر لما مرها تلزم
 الكافر عن مومنه وعلمها بقدره أن هذا شرط لوجوب الإخراج لا لصلو الطلب ولا
 بغيره من الشرط الآخر وهو **الحرية** الكاملة لا أصل لخطاب لأن مدار العطف على
 اشتراكها في الشرطية لا غير وهذا كذلك وإن اختلفت أركانها فلا اعتبار على ولا زكوة
 على من فيه رق وإن قل لعدم ملكه أو ضعفه كما مر **وتلزم الزكوة للموثر قبل وجوبها** **أنها**
ملكه لأن الرتبة لها صنفان والأصح أنه موقوف فتوقف في أيضا كطهر نفسه وقته والم
 بها بعضه وزوجته فان أسلم أخرج لما مضى من الأحوال في الردة لثنتين بقا ملكه وغيره
 في ردة ويختص في عدم النية على ما مر في الفطرة والأبواب زواله من حين الردة فلم يتعلق به زكوة
 وجبته ولو كان أخرج في ردة فعل يرجع على أخذها من لا حق له في التي مطلقا لأنه باب
 الإحقاق فيما أحدهما أن علم الحال نظير ما يأتي في التعجيل كل محتمل والأول أقرب وبصرف
 المخرج له ولاية الإخراج في الجملة فأن ملكه لأخذ المصدق وعدم العلم ولا كراهة لاندان
 أن ولاية له أصلا أما إذا وجدت ثم ارتدت فتخرج من ماله مطلقا وبصرفه لو كان
 أخرج في ردة المتصلة بمنزلة لم يخرج لأنه بان أنه حال الإخراج غير ما كان ولا ولاية له على
 التصرف به وبحكم الإخراج كما هو ظاهر فيما لو أخرج ديونه حينئذ إلا أن يفرق بان إذا
 أوسع لأنه لا يستدعي ولاية لأجزاءه من الإيجبي ولا كذلك زكوة **دون المكاتب** لضعف
 ملكه عن إحقاق الموصاة الموصاة ومن ثم لم تلزمه نفقة قريبه وليرث وليرث
 وصريحه لأنه قد يتوهم من أن له ملكا وجوبها عليه والحريه قد يراد بها القرب منها
 فلا اعتبار عليه وسيعلم من كلامه أنه يشترط أيضا تمام الملك فلا زكوة في دينه على مكاتبه
 كما سبذكره وكونه لمعين حر في الآخرة فلا زكوة في مال مسجد نفذ وغيره ولا في موقوف مطلقا
 ولا في مناجاة ولا غيره إن كان على جهة أو خوربا ط أو قطرة بخلافه على معين كما مر ويقين
 وجوده فلا يزكى موقوف للجنين وإن بان حيوة لأنه في حال الوقف لم يكن موقوف قاته
 ومن ثم يحكم بالاستئصال لو انفصل ميتا لم يجز على بقية الورثة لضعف ملكهم **في**
مال الصبي والمجنون والمجنون عليه سعة والولي مخاطب بإخراجها منه وجوبه إن اعتد
 الوجوب سوا العاقل وغيره وزعم أن العاقل لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد من هو معتبر
 وإن كانا كان قبل تدوين المذاهب واستقرارها ولا عبرة باعتقاد المجنونة ولا باعتقاد
 غير الولي فيما يظهر ذلك بخلاف ما يغفل في أموال البنات كالأصاغر وفي رواية الزكوة
 من سبل اعتد بقدر خمسة من الصحابة وبورده متصلا من طرف ضعيفه والقباس على
 وفطرة الرثة الموافق عليها الخصم أوضح حجة عليه قال ابن عبد السلام ولا يرد وصي أبي
 يرى وجوبها وهو مثال نساء الأمام عن إخراجها فان خافه إخراجها من الشك وهو ظاهر
 في أمام أو نائبه يرى وجوبها أما إذا مر به ونهاه فيبني وجوب امتثاله حينئذ لأنه لم
 ينعقد به بالنسبة لا اعتقاده إلا إذا قلنا ليس له حمل الناس على مذهبه لتعديده حينئذ وكان
 هذا هو المحظ ابن عبد السلام ومع ذلك ينبغي تقييد ما إذا لم يغلب على ظنه أنه يفرضه ما أخرجه

مطالع
في الغاي

بعد

ولو سوا فاقى القفال بان الاحتياط للولي الخفي أن يوجرها كالأه فخيرها ولا يخرجها
 فيعزم الحاكم انتهى والاحتياط المذكور عتق لوجوبه وبالنسبة لضبطها وإحصاء
 هذا الاحتياط ينبغي للتشافعي أن يحتاط باستحكام شافعي في إخراجها حق لا يرفع الحق فيعزم
 وبأن قبيل الصالح ماله تعالى ذلك ولو أخرجها المعتقد للوجوب ثم ولزم المولى ولو
 خفيها فيما يظهر إخراجها إذا كمل وصاح بعرضها أن سارى أجره الصريبي المحتاج إليه
 والتقليص كما قاله السبكي وموافقه **وكذلك يجب على من ملك بعضه الحرص** **بأنه**
ملكه من تركن كالموسر **وجب في المعصوب** والموسر وق الصال ومنه الواقع في محو المولى
 للمسي عليه **والخوف** وسياج الدين **في الظاهر** لوجود النص في المحل **وهو يجب دفعه**
 أي الزكوة حتى يتكأن من إلهيات تكون له بدنه أو لعله القاضي ونقد هو على خلاصة ولا حال
 ومن عليه الدين موسر له أو **عوج** إليه فيزيد بزيك للأحوال الماضية أن كانت ما شية ساهبه ولم
 يقص النصا عما يجب إخراجها فإذا كان نصا فقط وليس عند من جنة ما يعرض قد لا يصح
 لم يجب زكوة ما زار على المحل الأول **وجب على المشتري في المشتري قبل الإجابة** إذا مضى حوال
 حتى دخوله في ملكه لتفكده من قبضه يدفع الثمن ومن ثم لزومه الإخراج خلاصت لمانع
 من القبض **وقيل فيه التوقف** في نحو المعصوب لعدم صحة التصرف فيه ونحوه بان هذا
 ليس هو المحظ لا يجب بل كونه في ملكه ولزم الإخراج بشرطه القدرة عليه وفي موجوده ولو
 على ذلك فهو للمنفق المقبوض قبل قبض المشتري للمبتع الإجابة فلا يلزمه إخراج زكوة رأس مال
 السلم بعد تمام حوله وإن لم يقبض المسلم فيه لاستقرار ملكه عليه بقضه يدل أن تعدد المسلم
 فيه لا يجب لتساح العقد وقد يفرق بان المشتري يمكن أن لا استقرار كما قررنا له حيث
 وفي الثمن الاستقلال باخذ المبيع بخلاف المبيع ليس تمكنا من ذلك لأن قبض المبيع ليس له
 فعل المشتري فلم يكلف به فان قلت يمكنه أن يضعه بين يديه قلت قد لا يجد وقد يخشى أخذ
 عاصبا وسارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شاذ وإضا فالمن غير مقصود
 العين كما يعلم مما يأتي في محض الاستقلال لا في اشتراط قبض الاستقلال كالأجرة لتعام مشافهة لها
 خلاف المبيع فان عينه مقصودة فكمي التمكن من قبضها أو يأتي في أصداق العين ما يؤيد ذلك
في القاي ولا يجب دفعها **في الحال من الغاي** إلا أن قدر عليه بان سهل وصوله إليه
 ومضى من يمكنه الوصول إليه فيه لا يشك في صدق وقده ويجب إخراج عنه في ملكه فان
 كان سائر الميراث إخراج عنه حتى يصل لما كره أو وكيله كما اعتدك هنا فقوله ما في قسم الصدقات
 أن كان بإحدى صورتين فقر أقرب لبلاد إليه محمول على ما إذا كان المالك وكيله مسافرا
 منه وقضية قوله في الحال وجوب إخراجها فوراً وهو ظاهر إن كان المالك محل لا يستحق بدو بل
 المالك أقرب لبلاد إليه وإن اذن الأمام له في النقل وإما في غير ذلك فيظهر أنه يلزمه التوكيل
 فوراً من غير محمول المالك لا بشكل على أخذ القاضي أو الساعي لها من المالك ليدفع على القاضي
 إخراج زكوة الغائبين على ما يأتي وفيه رد الغرض قوله لا ذريته بأخذها **ولا** تعدد عليه لشد
 السفر إليه خوفا وانقطاع خبره أو للمشتري سلامته **فكعصوب** فان عاد لزومه
 الإخراج لما مضى والأفلا والذي يظهر من كلامهم أن العبرة فيه وفي نحو الغائب عتق على
 الوجوب لا التمكن **وأن من كان معسر أو ما شية** لا للتجارة كان إرضاه أريعي شاه أو
 أسلم إليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه أو كان غير كرم **كأنه** **فلا زكوة** فيه لأنه لا عليها

مطالع

حكم

بحر

في الخشرك هو في ملكه ولم يوجد في الماشية السوم ولا سوم فيما في الزمة بخلاف
 التفرقة فان العلة فيه التفرقة وهي حاصلة وكان الجازم بقدر من هو عليه على السقاط في
 شأ وقضية كالمهم في مواضع ان الابل الى الزوم حكمه حكم الازم وخرج على كتاب
 احاله المكاتب سيمد الخوم فتجربة لانه لا زوم **او صرحا بالتجارة او نقدا فكذا في الدين**
 لا يجزئ لانه غير ملكه **وفي الجوز بان كان حيا ابتداء او انتفا وتعد واحدة لاعتباره**
وعينه كمثل او غيبه او جوده ولا يبينه فكيف يصرف فلا يجزئ لاجزاء الا ان قضية اقلها
 مه وهو في الزمة فحاق حتى يتعلق به حق المستحقين فلا يصح الا بام من قدرها منه **ان**
تيسر بان كان على مقر من با لا وجلد منه بينة او اعطاه القاضي وجبت تركه في الحال
 وان لم يقضه لانه قادر على قبضه فهو كما يبدى وقضية كلام جزم ان من التقدر ما لو تيسر له
 الظفر فقدره من غير ضرر وهو بينة وان قيل ان المتبادر من كلامه ما خلافة **او يجرى**
 فاما على ما جازى **فالمده هي ان كعضوب** فلا يجزئ لرفع الابد قبضه **وقيل**
دفعها قبل قبضه كغايب سهل احضاره ويرد قيامه لقوله سهل احضاره فانه العارف
 بينة وبين المرحل وقوله قبل قبضه هو ما ذكره وزعم الاسوي ان لصواب قبل حلول
 ومبايعة تعلق الزكوة بعين المال فعلية بحكم المستحقين من الدين ما وجب لهم ومع ذلك
 يدعى المالك بالكل ويخلف عليه لان له ولاية القبض ومن شذ لا يخلو لانه له مثالا لانه حتى
 قبضه قال السبكي وهو اوجه من قول لا ذري يختص بشركة بالاعيان ونحوها سبكي ايضا
 انه ينبغي للمالك اذا غلب على ظنه ان الدين لا يودي الزكوة مما يقبضه ولا اذها قبل ان يرفع
 قدرها ويصرفه على المستحقين ولا يجوز جعل دية على معسر من تركه الا ان قبضه منه
 فخرها قبل او مع الادا اليه او عطية من تركه فخرها اليه عن دية من غير شرط **وكيف**
الدين الذي في دية من يبدى نصاب فاكثر موجلا او حلا لله تعالى ولا ي **وجوهها علم**
في اظهر الاقوال لا تطلق النصوص الموجبة لها ولا دية مالك لنصاب فاذا انصرف فيه
 ولو زاد المال بنصاب وجبت زكوة قطعا كما لو كان له ما يوفي به غير ما يبدى والثاني
 يمنع مطلقا **والثالث منع في المال الباطن وهو النقد المضروب وغيره ومنه الزكاة**
والعروض وزكوة الفطر وحرفها لان الكلام في زكوة المال الباطن وما تكلموا على ما يخلو او
 بطريق القياس وهو ان ان يودي بنفسه زكوة المال الباطن ذكرها فلا اعتراض عليه خلافا
 لما وقع للاسوي دون الظاهر وهو الموانعي والزروع والثمار والمعادن ولا تزدن على
 قوله النقد لا يخلو فنعقد الابد التخليص من المتزاد ونحوه لانه ينفذ بنفسه بخلاف الباطن
فعلى الاول لا يظهر **لوجوه عليه الدين في الحال الحول في الحجر فكيف يصرف** لان الحجر لما منع من التمدد
 كان حايلا بينه وبين ماله فان غلب المالك ما شاء او نحوه اخرج لما مضى والا فله ان لم يعين
 القاضي لكل غير عينا وعينه من اخرها على ما يقتضيه التقسيط فان فعل ولم يتفق الخبز حتى
 حال الحول فلا زكوة قطعا لضعف الملك جديده وقيد السبكي والاسوي بما اذا كان ما بينه
 لكل من جنس بينه ولا فكيف يمكنه من غير جنسه من غير بيع او تعويض وهو متجه وان اعتضده
 لا ذري تنبيه مقتضى ما ذكره انه لا زكوة وان لم ياخزوه وينافي في الاجرة انه لا ينفذ
 الا مستقرا بتبين الوجوب ففرق بان المانع يفرع عدم الاستقرار المقتضى للضعف ولعدم اخرج
 له بعد الحول لا يرفع ذلك المتعلق من امره وانما المرفق استمارة فالضعف موجود لا يخلو الحول

بنصاب على الدين

فلازم عا

او تركوا فانه ماله **ولو اجتمع زكوة او حج او كفارة او نذر او دين ادي في زكوة** وضائق عنها
فدما الزكوة ونحوها ما ذكر وان سبق تعلق غيرها عليها المحرم الصحيح ومن الله الحق
 بالنصا ولا ينافى صرف للادي في قبضها حق ادي مع حواله تعالى نعم الجردة والدين مستويان
 لانها وان كانت حلاله تعالى فيها معنى لاجره **وقوله** **لا بد** لان حق لادي مبني على
 الصافيته وكما يقدم القود على قتل الجوردة ورد بان حدود الله تعالى منها على الدر اما
 امك والزكوة فيها حق ادي ايضا كما هو روي **قول يستويان** فيكون المالك علمه لا حق الله
 بصرف للادي فهو المنفعة به ولو اجتمع الزكوة ونحو الكفارة قدمت الزكوة ان تعلق بالعين
 بان بقي النصاب والا بان تلف بعد الوجوب والتكليف استوت مع غيرها فيكون عليها
 ويخرج بتركه اجزاء ذلك على صاف ماله فان لم يجر عليه قدمت الزكوة حرما ولا قدم حق
 الجدي من ماله متعلق به بالعين فيقدم مطلقا **والعين قبل النسيئة** وبعد الجارية والنفقة
 الحرب **ان اخذوا العاقول** المسلمون سواء كانوا كالحسين والعبدة كان عز الامام اطاع
 منهم طاعة من الغنيمه **علكم او مضى بعد اى احتيارا التملك حوله الجميع صيب روي**
وبلغ نصيب كل شخص نصيبا او لعله الجميع في موضع ثبوت الخلطة بان فوجد شرطها
 السابقة ويكون بلوغ النصاب بدون الخمس **وجبت زكوة كسائر الاموال** ولا توجد
 كلها بان لم يختار او تملكها او لم يرض حولا ومضى وهي اضاف او صنف غير زكوي او زكوي لم
 يبلغ نصابا او بلغه بالخمس **ولا زكوة** فيها لعدم الملك زكوة فيها لعدم الملك وضعفه في الاول
 بل لانه يسقط بالاعراض وعدم الحول في النسيئة وعدم علم كل منهم بما يصيبه وتم نصيبه
 في الثالثة وضاهاه كالمهم فيها **ان لا يفرق بين** ان يعلم كل ربا نية نصيبه على نصاب والا وليس
 بعد وان استعبد الا ذري لانه لا يعلم مقدارا مستقرة وعدم المال الزكوي في الرابع
 وعدم بلوغه نصابا في الخامسة وعدم ثبوت الخلطة في السادسة لانها لا تثبت مع اهل الخمس
 الا زكوة فيه لانه لا خير معين **ولو اصد فيها نصاب سابعة معينة** او بعضه ووحدت خلطة
 معينة **لزمها زكوة** اذا قصدت سومه **وقم حوله الا اصداد** وان لم يقع وطى ولا يصح لانها
 ملكته بالعدم ملكا تاما ما غير السابعة فلا فرق فيه بين المعين وغيره نعم المعين كالسابعة
 كالمع من كلامه السابق فاذا اصدقا حقا او زرع معين فان وقع الزهوي ملكها الزمها زكوة
 واما السابعة التي في الزمة فيها لا تنفذ السوم كما من فذكره السابعة المضاع لبيان اشتراط تعيينها
 التي لوجوب عن غير السابعة وكلاهما اذ في ذلك الخلع والصلح عن دم قال ابن الرفعة غشا
 وكذا مال الجعالة اي بعد فراغ العمل لما مر ايضا لا تجب في دين جاز **ولو اكرى دارا** ملك منفعتها
ربع سنين **بما بين** **دينا** معينة او في الزمة **وقبضه** لم يستقر ملكه الاعلى كل جزء معنى ما قال
 من الرمن وذكر القبض هنا لتصوير الاستقلال بعدد مضي ما يقابل به علم ما مر ان التقدر على اخر الدين
 قبضه فيجري ذلك هيئا وحيزه **قالا** **لا يرد** **ان يخرج** **الا زكوة** **ما استقر** **دوام**
 لم يستقر لضعف ملكه تعرضه للسقوط باهدام او خوة وفارقت الصداق بانها انما تجب بمقابلة
 المنافع وهو لا يتعين ان يكون في مقابلة الاستقرار بالموت قبل الوطى وبسطة بخو طلاق
 قبله انما يشترط في الزوج المفيد ملك جديد وليس بقصا للملكه من الاصل كما ياتي فيه واذا لم
 يبرمه ان يخرج الا زكوة ما استقر وقد تساوت اجرة السنين واراد الاخراج من غير المتفق
 بقيت ملكه الى اخر عام **المدة فيخرج عند تمام السنة الاولى في زكوة عشرين** وهو نصف

٢٤

فلا زكوة

قبل الحول لم يكن المعجل عن النصاب الذي كمال لان كافي الروضة وغيرها عن الاماكن وقيل
يجزي لان التنازع اخر الحول كالموجود اولى ولظهور وجهه وكونه قياسا ما قبله حرمه
الحاوي ومن تبعه لكن يوافق الاول قول الروضة والمجموع انه لو جعل مثابة عن الاماكن
هلك الاماكن لم يجز المعجل عن النصاب **وجوز التججيل للمال دون الحول في اتمام**
وبعد انعقاد بان يملك النصاب في غير التجارة ويوجد فيها الاول تصرف وذلك في
صلى الله عليه وسلم رخص للعاس فيه قبل الحول ولو جوبها بسببين الحول النصاب في
تقديمها على احدثها كقوله في الميراث على العت **ولا تجب الاماكن او اكثر في الاماكن**
تازع فيه الاستوي واطال ان زكوة السنة الثانية لم ينعقد حولها فكان كالتججيل قبل
النصاب ورواية انه صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس رضي الله عنه صدقة عامين
من سله او منقطعه مع احكامها انه تسلف منه صدقة عامين من ثمن او صدقها من الكا
حول منفرد واذ جعل عامين اجزاء ما يقع عن الاول وقيدة السبكي عا اذ امر واجب كل واحد
المجزي شاة معينة لا مستاعة ولا بعينه **ولا تجب الفطر من زكوة الفطر** ولا فطر
ليومين فالحق ضما القيمة اذ لا فارق ولو جوبها بسببين الصور والفطر وقد وجد احدهما
قلت ينافيه ان الموحب اخر جز من الصور كما لا اولى خلافا لما يوجهه ما ذكر قلت لا ينافي
لان اخر الجز اما استدالية الوجوب لتحقق وجود الكاية وهذا لا ينافي ان اوله اول
السبب الحاصل لهم فطروا الى الاخر بالنسبة لتحقق الوجوب به والى الاول لكونه اول السبب
بالنسبة للتججيل الذي لا يوجد حقيقته الا بالتقديم على السبب كله **والصحيح منه**
تقديم على السببين معا **والصحيح انه لا يجوز اخراج زكوة الفطر قبل صلاحه**
قبل استداده لان وجوبها سبب واحد هو اليد ولا استداد فامتنع التقدمة عليه
الظاهر بغير قطع **وتجوز التججيل بعد حيا ولو قبل الحفاف** والتصفية لا مكان فمقتضى
تحقيقها ان بان نقص كله او زيادة فهي تبرع **وشرط اجراء المعجل اي وقوعه زكاة**
المالك صلاحه الوجوب عليه ويقال للمالك **اخر الحول** فلو مات او تلف المالك لم يقع
لجاءه لم يقع للمعجل زكاة ولا يصح تلف المعجل قبل ان يبر من اهلية الوجوب الثانية لا يبر
والجريدة الوجوب المراد بالتعيين بالاهلية ليس بجدا شئ وليس في محله لان الفرض في
حايه وهو جابر من ان المراد باهلية الوجوب هنا دوام شرطه وممتنع ردة من
بالموت الى اخر الحول نعم بشرط مع بقا ذلك لا يتغير الواجب ولا كان تجل في محاسن
خمس وعشرين فتوالدت وبلغت ستا وثلاثين قبل الحول لم يجر تلك وان صارت بغير
بل مستردها وبغيرها او يعطى غيرها قيل ولا ترد هذه على المتى لانه لا يبر من وجود الشرط
وجود الشرط انتهى واحسن منه حمل المتى على ما اذا لم يتغير الواجب لانه الغالب هو
لغيره فيها فلم ترد ذلك **وتكون القايض في اخر الحول** المراد هنا فيما مر وقت الوجوب المتغير
لتغيره والصلاح واثرة لان الحول اغلب من غيره **مستحقا** فلان الاستحقاق كان
المالك الاخذ اخر الحول في بده او مات وارتد جيبه لم يجز المعجل نحو ردة عاد في حيا
الوجوب **وقبل ان يخرج القايض** على الاستحقاق في اخر الحول نحو ردة عاد في حيا
يجوز اي المعجل المالك كما لو لم يكن عند اخذ مستحقا فخر استحقاقه ولا يصح الاجر النصاب
بالاهلية فيما ذكر وفاقا تلك بان لا تعدى هنا حال الاخر خلافا لشرعية المتى وفيها

في زكوة سنة من اربعين وثلوث
اربعين وثلوث الاماكن قبل
ما اخرج من النصاب وجوبه
بما ياتي في ردة اليد
منع منه ما كان
النصاب اخرج
لجوز اخذها

في زكوة سنة من اربعين وثلوث
اربعين وثلوث الاماكن قبل
ما اخرج من النصاب وجوبه
بما ياتي في ردة اليد
منع منه ما كان
النصاب اخرج
لجوز اخذها

استدلال

استدلال تحقق اهليته عند الوجوب فلو شك في حياته او احتياجه حينئذ لم يجز واعتد جمع
ما خرون وفرضه بعضهم فيما اذ اعلنت غيبته وقت الوجوب وشك في حياته فتركت فيه
وبعضهم وان الرواية في شرح الاجزاء اذ افق الحناطي فترفع ذلك على الصعوبة فيكون النقل
وفرضه المذكور غير صحيح لانه اذ افق على منع النقل لا يحتاج مع علم الغيبة حال الوجوب الى النقل
في جوبه بل ان علمت ولان الذي صرح به غيره ان الماوردي والرواية في شرح اما ذكر الاماكن
فيما اذا تحقق موت الاخذ وشك في تقديمه على الوجوب وبان الحناطي افترض فناء في النقل
المرد وجيبه يندفع بما ترجح الرواية على حوازل النقل واذ المروفي في صورة مقتضى
الحناطي اولى وجمع بعضه من هذا وقول بعض شراح الوسيط اذ لم يكن الاخذ قبل الماروق
الوجوب لم يجز منع النقل بحال عدم الاجزاء على من علم عدم استحقاقه بغيبته عن بلد الماروق
الوجوب وزعم ان حضوره ببلد المال وقت القبض من شرط حضوره وقت الوجوب بعد
كاهو ظاهر ولا يجوز على غيبته عن محل التصرف وحمل حاله من الفقر والحضور وضدها فالحاصل
ان المعتمد الموافق للمنفق ان لا يبر من تحقق قيام مانع به عند الوجوب وان لا اثر للشك لان
الاصح عدم المانع وفيما اذا مات المدفوع له مستلما بلزما المالك لدفع ثابته للمستحقين بخروج الناف
عن اهلية حالة الوجوب **ولا يطر عن غناه بالزكوة** المعجل نحو كثرة او نوال ولو ضامع غيرها
لان القصد بالرفع اليه اعنائه وإما عنائه لغيرها وحين قبض وقيدة الادريجي كالسبكي عا اذ
يقبض وتلف ولم يرد نفعه الى فقيرة ولا لم يسترد منه لانه يعود الى حاله يستحقها ونظر فيه
الغري بانك دبر في ذمته وليس زكوة فتؤخذ منه وان اتقنه وان استغنى بركة اخرى
معلقة او غير معجلة من كذا اعتد لا ادري وصورتها ان تتلف المعجلة ثم يحصل له زكاة يستد منها
بال المعجلة فربما يبر منها ما يغنيه او يبيع ويكون حالة قبضه فاحتمل جالها ثم يبيع حاله عند الحول
فصار يكتفي احدها ويأخذ ويبيع السبكي فيما لو افق حول مجلتي ان الثانية لو لا سوطا
اولى بلا استخراج ولو كانت احدا هما واجبة فالمستخرج المعجل لان الواجبة لا يصح عرض
المانع بعد قبضها **واذا لم يقع المعجل زكوة استرد ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع**
كما اذا جعل اجرة دار ثم اهدمت في المدة اما قبل المانع فلا يسترد مطلقا كمنع تجليل من محل
واما لو شرطه من غير مانع فلا يسترد بل ينظر شراح في صحة القبض مع هذا الشرط **والاصح انه**
لو قال صنه زكاة في المعجل فقط وكبرين وعلى ذلك **استرد** لانه عين الجصة فاذا بطلت رجع كالا
فيما ذكر كون الناصر عدم الاسترداد لا يبر الا لو لم يصرح بانك زكوة معجلة اما بعد فكانه انطوا
الشرع بالتججيل بوصف كونه زكوة فاذا انتفى الوصف انتفى الشرع وهذا فارق قوله هذه عن
مال المعامل فيمان تالفه فقع صدقة لانه لم يذكر بشئ بالاسترداد وعلم القايض بالتججيل كاف
في الرجوع وان لم يذكر كما افاده قوله **والاصح انه لم ينعرض للتججيل ولم يعلمه القايض**
مسترد الدافع لتعريضه لعدم الاعلام عند اخذ ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك ولا
بالعلم بالتججيل بعد القبض على احد الحقلين الا وجه خلافا وان كان قبل تصرفه فيه
على اخرها فان وقع فمقتنع عقب فراغ عهده ودفعه للمستحقين فيان انه ممن لا يبر منه
وبرفق ان شرطه وقال في المعجل او علم القايض بالتججيل رجع والا فلا او تختص هذا بالزكاة
وبرفقها من اصلها بواسطة فرق مجزئها معجلها شريعتا طرق الرجوع له بخلاف

في

على بعضها ما قد خالف قضيته كقوله على الاول يجوز صحتها بلاذن مع اختصاص الضمان
بالدين اللان فلم يقطعوا النظر عن الذمة وسباني في الحواله حوالا حالة المالك الساعي بها
وعكسها فيه وجوزوا الاخراج من اوسط انواع الجبال التمر كما مر للشيء ولو كانت حقيقة
لا وجوبها من كرفوع والوارث لا اخراج من غير التركة المتعلق بعينها زكوة وعلى الرغم فيكون
الواجب في ذمة المالك والنصاب مرسوم به لانه لو امتنع من الاداء لم يوجد الواجب
في ماله باع الامام بعضه واستتري به واجبه كما يباع المرهون في الدين وفي قول **الزم**
ولا تعلقها بالعين كالفطرة وفي قول تعلقها بالعين تعلق لانه في برقة المجاني لاهل الفطرة
النصاب اي قبل التملك كما يقطع الارش بموت العبد **فلا يباع** اي بجميع الذي تعلق به
قبل اخراجها ولا يظهر بناء على الاصح ان تعلقها تعلق شركة **بطلان** في ذمة المالك
بيع ملكا لغيره من غير مسوغ له باطل فيرد المشتري على البايع لان له ولاية اخرجه
ولان له الاخراج من غيره وتحتنه بمرده يتقطع تسلط الساعي على ما بقي بيد المشتري ويؤثر
ما مر ان الشركة غير حقيقة فتزل قبض البايع بقدرها منزلة اختاره الاخراج منه او من
غيره وعند اختياره ذلك ليس للساعي معارضة فيه قبل ويذكر البحث بتأيد ان المطالب
على المشتري بعد اقراره قدرها وانما تحته السبكي محله اذا باع قبل الاقرار وفيه نظرا لما
تقرر ان الذي قطع تسلط الساعي انما هو قبض من له ولاية اخراج قدرها المتراصة لما
ذكر ونجد اقرار المشتري ليس كذلك فلا وجه انه لا يتقطع به تسلط الساعي وذلك
اعق ما تحته السبكي واما لمصلحة اقراره الزرع واخذ جرحها من جهة قبل اخراج ركة
فهو كما لو ابتاعه فللمقر ما لم يمتد له الساعي اخذها من المشتري على كل قول ويرجع عاذا
منه على الزارع ان يسر وطريق يراثة اي المورث من قدر الزكوة الذي قبضه ان يمتد
الزارع في اخراجها او يعلم الامام او الساعي لياخذها منه فان تعدد في بيعه ايصالها
للمستحقين ولما مر من ذكره وينبغي انشاؤه فيرد النظر في انه يوزع عشر ما
قبضه فقط او عشر جميع الزرع او الارض اذا تعدد الوصول للبايع من المالك الذي وقوله ان
ليس قيد المطالبة الاصل الرجوع وقوله في بيعه ايصالها للمستحقين فيه نظر لما تقرر ان
ولاية الاخراج اغناها في مال المالك لا غير فالوجه حفظها الى غير الزارع او المالك
ومن القاصي بشرطه السابق والذي يتجه مما تردد فيه الاول لما يصح به كلام المتن
وبغيره ان الذي يبطل البيع فيه اغنا هو قدرها من المبيع سوا كان كل المال الزكوي ام
بعضه واذا تقرر في بيع بعض النصاب ان الذي يبطل فيه اغنا هو قدرها من المبيع لا من
كل النصاب يعني ما ذكره من ترجيح الاول ثم قدرها الذي فات على المشتري يرجع
على البايع حصته من الثمن ان قبضه كما ان المورث يرجع على الزارع عن قدرها قبضه
ويظهر ان البايع او الزارع لو مات وقبلنا الاجبي ان الزكوة عند ان التركة في الميراث
حينئذ اخرج قدرها من ماله وحينئذ يطالبه الورثة بقدرها من الميراث والارث لانه
على ملك مورثهم والزكوة قد سقطت عنه واخذ بعضهم ما مر ان ما تحقق وجب
زكاته ولم يخرج وقد بقي بيد المالك قدرها منه محل كله ونشأوه سواء ابقاه ببقائه
ام لا اشغى وفيه نظر **ومحتمل في الباقي** فيستحق المشتري ان يحمل بناء على قوله في قوله
الصنفه ومن شرط العلم بقدر الواجب والا فقضية كلام الرافعي البطالان في الكل

الزارع

الزكوة

وبه يعلم البطالان في الكل في خمسة ابعون فيما نشأه لما مر انهم شكا بقدر قيمتها وذلك
لا يمكن معرفته حتى تختص البطالان عاذا لان التقويم تخمين وظاهره ان هذا
لغيره على الوجهين السابقين لا نشأه ولا يهاه لكن بحث السبكي ان ان قلنا الواجب
مشاع مع في غير قدر الزكوة كما لو باع عبدا له نصفه او ماله بطل في الكل كما مر ان المالك
غير معين ونأزعه العري وبهذا البطالان في الكل حتى على الاشكالية لانه يلزم منه تقيص
النشأه على الفقير وهو ممتنع وبما بان هذا المزوم مختلف لانه قضية القول يتعلق
العين الذي فيه غاية الفرق بالمستحقين فلم يبال لاجل ذلك هذا وقد اغترى الترمي
والقيمة في مسائل من الزكوة على خلاف الاصل للضرورة فكذلك انا ما لو باع البعض فان
لم يبق قدرها فبيع الكل وان ابقاه فعلى لشركه في صحة البيع وجماعات اقبسها وجمها
خلا فالن بازع فيه البطالان اي في قدرها لان حقهم شافع فاي قدر باعه كان حقه
وحقهم **فهم** ان قال بعتك هذا الا قدرها صرح فيما عداها قطعاً على الوجه اشتراط
معرفة المتبايعين بقدرها من نحو عشر ونصفه او روجه **فهي** لا يتوهم على تعلق الشركة
تعدا التعلق لغيره وبيننا حاج حدث بعد الوجوب وقبل الاخراج لما مر انما غير حقيقة
فوافق كلام النصفه الاتفاق على ذلك واعتمد به ان بعضهم يقتل فيه لاجماع هذا
كله في زكوة الاعيان الا التمر بعد الحصر والتضمين لما مر من صحة تصرف المالك فيه حينئذ
اما زكوة التجارة فيصحب بيع الكل ولو بعد الوجوب لكن بغير محاباة لان متعلق هذه الزكوة
القيمة وهي لا تقوت بالبيع وكذا الرويها واعتق قنما وهو غير معسر فان باعه محاباة نظر
البيع فيما قيمته ود الزكوة من المحاباة وان اقر قدرها وافق للجلال الملقبي وغيره
بانه لا يكفر عند قيام الحول ببيع عروض التجارة بدون قيمتها اي بما لا يتغابن جد كاهي
ظاهر لغيرها عنها لما فيها من الحيف عليه بل الناحي الى ان تساوي قيمتها فيبيع ويخرج
منها حينئذ قال الجرجاني وغيره ولكل من الشريكين اخراج زكوة المشتركة بغير
اذن الاخر وقضيته بل صرح به ان بنية اخذها بقي عن بنية الاخر ولا ينافيه قول الرافعي
كل حق يحتاج لنية لا يوجب فيه احد الا باذن لان محله في غير الخلقين لاذن الشرع فيه
والقول بخصيصه بالاخراج من مشترك مردود بانه مخالف لظاهر كلامهم والحكم
لان الخلطة تجعل مالهما كمال واحد وقضية كلامهم لاذن الشرع فيه انه يرجع على
شريكه وفي الخلطة وزكوة النيات ماله تعلق بذلك **كلام**
هو لغة الامساك وشرا الامساك بشرطه الا نية واركائه البند والامساك عن ما ياتي وزاد
جمع والصام وهو فيني على عد المصل والمنوصي مثلاً ركا وتحمل عدم البناء والفرق
كما مر ورخص رمضان في شتمات ثافي سبيل الهجر وينقص ويكمل وقوله واحد
كالانصاف وعمله كما هو ظاهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لا ياه اما
يترب على يوم الثلاثاء من ثواب واجبه ومندوبه عند سجود وفطوره فخر زيادة
وعقوقها الناقص وكان حكمه انه صلى الله عليه وسلم لم يحل له رمضان الا سنة واحدة
والنية ناقصة زيادة نظم بين نفوسهم على ما سواه الناقص لما مل فيما قدمنا **فهي**
صور ومضات اجاعا وهو معلوم من الدين بالضرورة من الرخص وهو شدة الحر
وضع السد على مساه وافق ذلك وكذا في نية الشهور كذا قالوه وهو اغنا ياتي على الضعيف

١٥٦

سواء

في الزكوة
والزكاة
والزكاة

ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية ايان الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعها
لادم عند قول مالك لا علم لنا فلا ياتي ذلك وهو افضل الشهور حتى من عشر الحجة للخبر الصحيح
رمضان سيد الشهور ومختار في زرع تفضيل يوم عيد الفطر اذا كان يوم جمعة على ايام
رمضان التي ليست يوم جمعة فيه نظروا وان اطليل في الاستدلال له وتفضيل بعض اصحابنا
يوم الجمعة على يوم عرفة الذي ليس يوم جمعة شاذ وان وافق مذهب احمد رضي الله عنه
فلا دليل فيه نعم يوم عرفة افضل ايام السنة كما صرحوا به في فرض شموله لا ايام رمضان
مضافا كما هو ظاهر ومخالف بان سيرة في خصوصية يوم عرفة من حيث الشهور في سيرة يوم عرفة
ويفر من عدم شموله بخلاف بان سيرة رمضان من حيث الشهور في سيرة يوم عرفة
من حيث الايام فلا ياتي في بينهما وانما لم يقل بذلك فيما ذكر من يوم العيد والجمعة لانه لم
يصح فيهما نظير ما صح في يوم عرفة حتى يخرج من ذلك العموم وياتي في يوم النطق
في عشر الحجة وعشر رمضان في الاخرة ماله تعلق بذلك وافهم ان من لا يكره قولنا
بدون شهر مطلقا وهو كذلك للاخبار الكثيرة فيه واستند من كرهه ما ليس مستند
وهو الخبر الضعيف انه من انما الله تعالى **بالحال شعبان ثلثين** يوما وهو واضح قال
الدارمي ومن راي هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باستكمال ثلاثين من رويته
لكن بالنسبة لنفسه فقط **اورؤية الهلال** بعد الغروب لا بواسطه نحو مرة كما هو ظاهر
ليلة الثلاثين منه بخلاف ما اذا المراد ان اطلق الغيم لخبر البخاري الذي لا يقبل تاويل ولا
مقطع في سنة معتد به خلافا لمن زعموا صوموا الرويته وافطروا الرويته فان غم
عليكم فامروا عدة شعبان ثلاثين ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف موجب وكهذين الخبر
التواتر برويته ولومن كما لا فائدة العلم الضروري وظن دخوله بالاجتهاد كما ياتي
او بلا مارة الظاهرة الدالة التي لا تختلف عادة كروية القناديل المعلقة بالما برويته
جميع في هذه غير صحيحه لانها اقوى من الاجتهاد المصريح فيه بوجوب العمل لا قول
محكم وهو من اجتهاد الغيم وحاسب وهو من يعقد ههنا زل القمر وتقدير سيرة ولا يجوز
لاخذ تقليد ههنا نعم لهما العمل بهما ولكن لا خروضا عن رمضان كما صححه في المجموع
وان اظنا لجمع في ردة ولا بروية النبي صلى الله عليه وسلم في التورق ايلاد من رمضان
لبعد ضبط الراي لا للشك في الروية وفيه وجيه بالوجوب كما كما بما مره ولم
يخالفا ما استقر في شرعه لكنه متنازع حتى القاضي عياض وغيره الاجماع على الاول ولا
برؤية الهلال في رمضان وغيره قبل الغروب سواء قبل الزوال وما بعد للنسبة للمنفق
والاستقبال وان حصل غيم وكان مرتفعاً قدره لولا لروى قطعا خلافا للاسوي لا
الشائع انما اناط الحكم بالروية بعد الغروب ولا ياتي ان المداير عليها لا على الوجود **ويروى**
روية في حق من لم يره يحصل حكم القاضي بها بعلمه على ما فيه من نقد ورد وتعيين
بينهما في شرح العباب وكذا الحكم حكم لكن بالنسبة لمن رضي بحكمه فقط على الوجه
ويشهادة عدول ولو مع اطلاق الغيم اي لا يحيل الروية عادة كما هو ظاهر بلفظ الحمد
اي راي الهلال اخلاقا من راي فيه او انه اهل ونحوهما بين بري قاض وان لم
تتقدم دعوى لانها شهادة حسبه ولا بد من نحو قوله ثبت عندني او حكمت بشهادته
لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معنى مقصود ومن لم يترتب عليه

في حق من رآه
وان كان
فان شأنا

ب
موجود

حق ادعي ادعاه كان حكما حقيقيا لا بلفظ ان عدا من رمضان لكن اطلق غير واحد
قوله وعلى الاول لا يقبل وان علم انه لا يرى الوجوه لا لروية او كان موافقا لمذهب
الحاكم على المعتدل لانه لا يحلوعن ايجار ولفسها والصيغة بعدم التعرض للروية وذلك
الخبر الصحيح ان ابن عمر رضي الله عنهما رآه فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم به فصام
وامر الناس لصيامه وصح ايضا ان اعرابيا شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة اخرى
فقال لا بد ان يكون في الناس فليصوموا ولا يجوز لمن لم يره الشهادة بروية او ما يفيدها
كقوله ههنا وان استفاض عندك بل وان اخبر بها عدد التواتر وعلم به ضرورة لانه
لا يكفي قوله اشهد ان عدا من رمضان كما تقول بل لا بد من التصريح بان رآه وانما يتبادر
منه ذلك وهذا المبرور ولا ذكر له ما يفيد انه رآه والذي يتجه ان الشاهد لا يكلف ذكر
صفة الهلال ولا محل نعم ان ذكر محله مثلاً وبان الليلة الثانية بخلافه فان لم يكن
عادة الانتقال لم يوشروا لعل كذبه فيجب فصام بما افطروا برويته ولو قاضا
في محله مثلاً لم ياتوا قاضا على اصل الروية كما لو شهدت بيعة بكفر ميت واخبر بالسلامة
فاضما بغير ارضان بالنسبة لمصلحة عليه نظر الحق الله تعالى **في قول** لا يثبت الا ان
شهد بها **عدولان** وانضرت له جماعة واطالوا بما رده في شرح الارشاد ورجوع الثاني
رضي الله عنه اليه انما هو من ان ثبت عند الخبر فلما ثبت قدم عملا بوصيته بذلك
على انه علق القواعد على ثبوته وحمل ثبوته بعد انما هو في الصوم وتوابعه كالزواجر
والاعتكاف دون نحو طلاق واحل علق به نعم ان تعلق بالراي عموميه وكذا ان
تأخر التعليق عن ثبوته بعدل قيل صوابا للعبارة وثبت كما باصلا ولا ياتي بالمتبادر
الشعر المحض انتهى وبجواب بان الحصر هنا المعلوم مما هو مقرر في شرح الارشاد اول
الطهاراة لا محذور فيه لان ذكره ليس لا كونه محل الخلاف مع علم ما سواه منه من
باباوط ويتجه ثبوته بالعدل ولو في الثانية وان قيل في كلام الزاكي ما خالفه وعلى
الاول ضمن فوايد وجود قضا اليوم الاول الذي بان انه من رمضان **وشط الا حصر**
العدول في الشهادة في الاصح لا بعد **وامر** لانه من باب الشهادة لا الرواية نعم يثبت
بالمستور كما صححه في المجموع ولا ينافيه كونه شهادة لازوية خلافا لما زعمه لافهم
ساحوا في كمال العدد احتياضا وهو من ظاهره التقوى ولم يعمل عند قاض وتقبل شهادته
على من على شهادته ولا اثر لردد بيني بعد الحكم بشهادته للامتداد الى من معتقد ان
علم قاضا علمه باطنا لا ظاهرا التعرض له للعقوبة ويلزم الفاسق ومن لا يقبل العمل بروية
فقه وكذا من اعتقد صدقة في اخبار رويته نفسه او بثبوته في بلد من بلد مطلقا سواء اول
رمضان واخره على المعتدل والمعتدل ايضا ان له بل عليه اعتماد العلامات بدخول شوال
اذا حصل اعتقاد حان بصدقه كما بينته في شرح الارشاد الكبري قيل قوله صفة العدول
بعد قوله بعد لغيره مركه فان العدل من فيه صفة العدول وزعمه ان المرأة والعدول غير
عدلين ممنوع انتهى وليس في من فيه صفة العدول محله فان العدل اطلاقا ان عدلا وله
وعدا شهادته وعدل الشهادته له اطلاقا ان عدلا في كل شهادة وعدل بالنسبة لبعض
الشهادت دون بعض كالمرأة ولما كان قوله بعدل محتملا لكل منهما عقبة بما بين المراد
منه وهو عداله الشهادة بالنسبة لكل شهادة وفي عدالة الشهادة عن العدول واضح

او البكر

152

د اكما اسحق

جوز على العدول
بشهادة

وعن المرأة باعتبار ما تقر لها لا تعطى حكم العول في كل شهادة فأنصح أنه لا اعتبار بما عارته
وادعيا بعدد لو استور العدل **ولم يزل** **بعدم** **ثلاثين يوما** **افطرا** وجوبا في
الاصح وان كانا **لما مضى** لا كما لا تعدد كما لو قوما بعدلين والشئ قد ثبتت ضمنها
نظري لا يثبت فيها مقصودا كالسنة في الارض لا يثبتان بالنسبة فيثبتان ضمنها للولاية
الثابتة شرعا ولا يقبل رجوع العدل بعد الشروع في الصوم كما رجحه لا ذري لان الشروع
فيه كالحكم ومنه يوحى ان العدلين لا يقبل رجوعهما حينئذ ايضا وقد يوحى من قوله بعدل
وما الحق به من المستوداد لو صام بقول من اعتقد صدقه لا يقطع بعد ثلاثين ولا روية
وهو منجدة لانها صومها احتياطا فلا نفطرة احتياطا ايضا وفارق العدل بان جنة
شرعية فلزم العمل بانها بخلاف اعتقاد الصدوق **واذا راي الهلال ليسل** **لزم حكمه البلد**
القريب قطعا لهما كذا واحد **فهي** **قضية** قوله لزم الحاخرة انه محذور رويته
ببلد لزم كل قربة منه الصوم والقطر لكن من الواضح انه اذا ثبتت بالبلد الذي ثبتت
رويته فيها لا يثبت في القربة منه الا بالنسبة لمن صدق الخبر وان ثبت فيها ثبت في
القربة لكن لا بد من طريق يعلم بها اصل القربة كذلك فان ثبت حكم فلا بد من اثبت
عند حكم القربة بالحكم ولا يكتفى واحدا وان كان الحاكم به يكتفى فيه الواحد لان المقصود اثبات
الحكم بالصوم لا الصوم او يخو استفاضة فلا بد من اثبت ايضا لذلك فان لم يكن بالبلد من
يجمع الشهادة او امتنع لم يثبت عندهم الا بالنسبة لمن صدق الخبر بان اهل تلك البلد ثبت
عندهم ذلك فيعلم انه لو وجدت شروط الشهادة على الشهادة فيشهادتان على شهادة
الراي ولو واحد افي ان كان ثمر من جمعها ولا فحا من ثمر رايته في الجمع وغيره ذكرني
الشهادة هنا من اثبت على شهادة واحد بها انتهى وهو بغير ما ذكرته **اخرا** **ون**
البلد البعيد **الاصح** خبر مسلم عن كريب استعمل على رمضان وانا بالشام فرأيت الهلال
ليلة الجمعة فراه الناس وصام معاوية رضي الله عنه فترقدت بمدينته اخر الشهر فخير
ابن عباس رضي الله عنهما بذلك فقالا لهما رأيت ليلة السبت فلا تزا الصوم حتى تكمل
الثلاثين فقلت لا تكفي بروية معاوية فقالا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
التميزي والتميز عليه عندا كثر اهل العلم **والبعيد مسافة** **القصر** **الشرع** **ما طلع** كثر
من الاحكام واعتبار المطالع يحوج الى تحكيم المجتبهين وقواعد الشرع تايده **وقيل** **اختلاف**
المطالع **قلت** **هذا اصح** والله اعلم لان الهلال لا يتعلق له مسافة القصر وان المناظر تختلف
باختلاف المطالع والغرض كان اعتبارها اولى وتحكيم المجتبهين اما يصرف للاصول
التوابع كاهنا والمرد باختلافها ان يتباعد الهلال بحيث لو روي في احدهما لم يري في الاخر
غالب اقاله في الاثار وقال النجاشي ونسبوه لا يمكن اختلافهما الا في اكثر من اربعة
وعشرين فرسخا وكان مستنده الاستقرار ويد ان صح يندفع قول الراعي عن الامام
يتصور اختلافهما في دون مسافة القصر والشك في اختلافهما الحقيقة لا الامر
الوجوب وعمله ان لم يبين اخر القاطعما والاوجب القضاء كما قاله لا ذري وفيه السببي
وتبعه الاسنوي وغيره على انه يلزم من الروية في البلد الشرقي رويته في البلد الغربي
غير عكس ذلك لان دخل في البلاد الشرقية قبل وعلى ذلك محل حديث كريب فان الشام
عربية بالنسبة للمدينة وقضيتها انه متى روي في شرقي لزم كل غربي بالنسبة اليه العلم

بذلك

بذلك الروية وان اختلفت لمطالع وفيه منافاة لظاهر كلامهم بان اللازم انما هي
الوجود لا الروية اذ قد منع منها مانع والمدار عليها لا على الوجود ووقع تردد لهما
وغيره فيما لو دل الحساب على كذا لشاهد بالروية والذي يجه منه ان الحساب
ان اتفق اهله على ان مقداره قطعية وكان المجتبهون منهم بذلك عدد التواتر
الشهادة ولا فلا وهذا اولى من اطلاق السببي لغير الشهادة اذ دل الحساب القطعي
على استحالة الروية واطلاق غيره قبولها واطال كل عاقلة عاقل بعضه نظر المتأمل
فهي اثبت مخالفا للحال مع اختلاف المطالع لزمنا العمل بقضيتي لثباته لا بد صار من
رمضان حتى على قواعدنا اخذ من قول المجتبه محل الخلاف في قبول الواحد ما حكم
بشهادة الواحد حكم براه ولا وجب الصوم ولم ينقض الحكم اجماعا ومن مقتضى ثباته
انه يجب قضا ما افطرناه عملا عطلنا وان القضاء قوري بنا على ما قاله المتولي وافر
المصنف والاسنوي وغيرهما انه اذا ثبت اثنا يوم الشك في ثلاثي شعبان وان لم يثبت
برويته انه من رمضان لزم قضاة قورا كما ياتي **وادعيا** **وجب** **الصوم** **على اهل البلد الاخر**
لاختلاف مطالعهما **فاسأل** **اليه** **من بلد الروية** **انسان** **لا يصح** **انه يوافقه** **في الصوم** **اخر**
وان اقر ثلاثين لانه لا انتقال اليهم صار مشاهم وانظر لا ذري للمقابل بان تكليف صوم
احد وثلاثين بلا توقيف معنى له وباري ان ابن عباس من كريب بذلك لم يصح وظر
وبسببه فلعلمه انما امر به ليل الاستجابة الظن انتهى وما قاله في الثاني اسهل واما الاول
فليس كما قاله لانه اذا اقر اعتبار المطالع كانه معقاي معنى كاهر ظاهر وافهم قوله
اخرا انه لو وصل تلك البلد في يومه لم يفطر وهو وجبة كما قدمته عاقيه قبل قول المتولي
بالايت اما اذا وجبنا لا يتناق مطالعهما فيلزم اهل العمل المستقل اليه الفطر ويقضون يوما
اذا ثبت ذلك عندهم ولا يزمه الفطر كما راي هلال شوال وحده **ومن** **من** **من** **البلد الاخر**
الذي لم يري في **البلد الروية** **عيد** **اي** **افطر** **معهم** وان كان لم يصم الا ثمانية وعشرين لما مر
انه صار مثلهم **وقضى يوما** اذا عيدهم في التاسع والعشرين من صومه كما باصلا لان
الشهر لا يكون ثمانية وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء فانه لا قضا لانه
يكون تسعة وعشرين **ومن** **اصح** **معيدا** **فاسأل** **اليه** **سنة** **اليه** **بلد** **بلد** **عن** **بلده** **بان**
تختلف في المطالع **اعلم** **اصحاب** **امام** **وصورها** **لغاير** **مسألة** **الاصح** **الاولى** **انه** **شرو** **صل** **اليهم**
قبل ان يعيدوهنا فخران عيدهم وبذلك انه غير كف رصا وهما باسك ووقع لبعضهم
نظرا لصورة بغير ذلك محافية **فالاصح** **انه** **يسكن** **اليه** **اليوم** **ما** **تقرر** **انه** **صار** **مثلهم** **فصل**
في البنية ونواحيها **البنية** **شرط** **للصوم** **اي** **لا** **يرون** **منها** **الصحة** **كما** **باصله** **اذ** **هي** **ركن** **داخل** **الماهي**
طام في الوضوء وغيره ومحلها القلب لا يكتفى بالسان وحده ولا يستتر باللفظ لها قطعها
كما لا يتراجع وينافيه ما حكاه غيره ان موجب التلفظ بالنية بطورده في كعبادة وجت
طائفة وصح فقهيها بان يشاء الله ان قصد التبرك لا التعليق ولا ان اطلق ولا يجوز عضا
الشعر وان قصد به التقوي على الصوم ولا الاستناع من تناول فطر خوف الخمر ما لم يخط
بإكالم الصوم بالصنائ التي تجزئ عنها في البنية لان ذلك مستلزم قصد غالبا كما هو ظاهر
ونه يندفع ما لا ذري **ومشترط** **لرضه** **كم** **مضان** **او** **قضا** **وكفارة** **ومند** **واصوم** **استنا**
الربة لا امام **التبني** **اي** **ايقاع** **اليه** **ليلا** **اي** **فيما** **بين** **غروب** **الشمس** **وطول** **الخمر** **ولو** **في** **صوم**

٢٢

٢٣

المميز وان كان نفلا لانه على صورة الفرض كصلاته المكتوبة وذلك الخبر الصحيح من
لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا يصح له والاصل في النفي حمله على في الحقيقة لا الكمال
ويستلزم التثبيت لكل يوم لانه عبادة مستقلة واختلفوا في اخذ هذا من قوله الا في صوم
عدو الحق انه لا يؤخذ منه خلافا للسبكي ومن تبعه لان ذلك في الكمال القابل بالاعمال
في ليلة من نعمة الشهر عدة ازال الكمال كذا وهذا اولى من توجيه الاستوى لعدم الاخذ بانه
انما ذكره في رمضان خاصة ومن نزل لعدم الفرق بين رمضان وغيره ولو شاكل
وقعت بينه قبل الفجر وبعد لم يصح لان الاصل عدم وقوعها ليل الا في الاصل في كل طهر
تقرب يوما قرب زمن خلاف ما لوتوي ثم شاكل طلع الفجر ولا لان الاصل عدم طلوعه
للاصل المذكور ايضا ولو شاكلها في ليلة او التثبيت فان ذكر بعد مضي اكثر من كافي
الجوع قال لا ذري وكذا لو تذكر بعد الفجر وب فيما يظهر انه في موضع ضعف كقولنا
ان تذكر قبل اكثر من صبح ولا فلا **والصحيح انه لا يشرط لصحة النية اشتراط اخر من الليل**
الاكل والحاج وكل مفسد لا الردة لافضا تزيل النافع للعبادة بكل وجه **بوجها لانه تعالى**
اباح الاكل الى طلوع الفجر **والصحيح انه لا يجب التجرد اذا نام ثم اتمه** لان النوم لا ينافي
الصوم ولو استمر النوم الى الفجر بضر قطعا نعم لوقوع النية قبله احتاج لتجديدها قطعا
لانه اذا غلب فيها ففسد بخلاف نحو الاكل وانما لم يشر قطعها لانه على المعتدل لا ضرورة
في وقتها من غير معارض فاستحال رفعها ولا ان القصد لا ماسك بالنية المقدمه وقد وجد
فارق بطلان كحو الصلوة بينه قطعها **ويصح النفل بينه قبل الزوال** الخبر الصحيح انه
صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضي الله عنها يوما فقال هل عندكم من هذا قال لا قال
فاني اذا صوم والعدا بفتح الحين وبالمسكة والمداسم لما ياتي كل قبل الزوال **وكذا منه في قول**
تسوية بين اجزا النهار ورد كل مواعظهم العبادة عنها وبسقط ليلته على ما مضى فيكون صامها
من اول النهار لانه لا يمكن تبعية **والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من اول النهار** بان
تخلو من الفجر عن كل مفسد ولا يحصل مقصود الصوم والمقابل بسبي على الصبيح اذا الصوم
انما يحصل من حين النية فيكون ما قبله عتابة جز من الليل فلا يصح تعاطي مفسد فيه انما للمفسد
الى فساد وان رواية المتولى له عن جمع من الصحابة ليست بصحيحة ومن ثم رده عليه وغير واحد
بان ذلك من فقرة وصحتي على الاول الواضح ولم ينص صوما فمفسد ولم يبالغ فسق اما اليوم
فمن نوى صوم نطق مع سوا قلنا فيطر بذلك **لا يجب التعميم في الفرض** بان ينوي كل ليلة انه
صائم غدا عن رمضان او الكفارة وان لم يعمم سبها فان عيى واخطا لم يجز والنذر لانه
عبادة مستقلة الى وقت فوجبه التعميم كالمكتوبه نعم لو تيقن ان عليه صوم يوم وشاكله
او نذر او كفارة اجزا منه الصوم الواجب ان كان متردد للضرورة ولم يلزمه الكل من شاكله
واحدة من الخمس لان الاصل بقا وجوب كل منها وهذا الاصل براءة الذمة ومن قرئوا كانت الثلاثة
عليه فادى اثنين وشاكله الثالث لزمه الكل اما النفل فيصح بنية مطلقة نعم بحسن الجمع
اشتراط التعميم في الراتب كعرفه وما معها بما ياتي كراتب الصلوة فلا يحصل غيرها معها وان
لوى بل مقتضى القياس ان ينتمى بمطله كاللوتوي الطهر وسنة او سنة الطهر وسنة العصر
والحق به الاستوى ماله سبب كصوم الاستسقا اذا لم يامر به الامام كصوته وهو اوضح

ان كان الصوم في كل ذلك مقصود لذاته ما اذا كان المقصود وجود صوم فيها وهو ما
اعلمه غير واحد فيكون التعميم شرطا للكمال وحصول الثواب عليها مخصوصة بالاصل
الصحة نظريها من في حجة المسجد **وكذلك اي التعميم** وعبارة الروضة **وكذلك ليله في رمضان**
ان ينوي صوم غد هذا واجب لا بد منه وبكفي عند عموم مشمله كنية او ليلة من رمضان
صوم رمضان فيصح لليوم الاول واما قول الشارح يؤخذ من قوله لراعي لفظ الغدا شهر
في تفسير التعميم وهو في الحقيقة ليس من حيزه وانما وقع من نظره الى التثبيت لانه لا يجب
فيه العرفان ارا وما قلناه اي لا يجب فيه خصوصية بل يكفي عند بنية الشهر كله فصحيح اوانه
لا يجب هو ولا ما يقوم مقامه فهو فاسد على ان اصل هذا الاخذ من ذلك ممنوع فنامله **من**
اد افرض رمضان بالحر لا صافته لما يذره **هذه السنة لله تعالى** لصحة بنية اتفاقا حينئذ
ولنتميز عن اصداها كالنفل والنفل ونحوه النذر وسنة اخرى وتذكر عنها الادلة
قد راجد مطلق الفعل واحتيج لاصاحته رمضان الى ما بعده لان قطعها عنها يصير هذه النية
محتلا لكونه ظرفا للوقت فلا يبقى له معنى فنامله فانه ما يخفى **وفي الاداء والقوسية**
والاصافه الى الله تعالى **الحق في المذكور في الصلوة** كمال لا يصح في الجمع نفلا عن الجملة
انه لا يجب بنية الفرضية هنا لان صوم رمضان من المباح لا يصح الا في هذا والظهور قد كرت
معادة رده السبكي بوجوب بنية الفرضية فيها ويرد بان وجوبها فيها على ما ليس المراد به
حقيقة بل لئلا يفتى بما كلفه الاول كما مر ذلك مفعولها وعلى ما في الجمع لوتوي ولم يشر
للفرضية ثم بلغ قبل الفجر لم يشره **والصحيح انه لا يشرط تعيين السنة** لان
تعيين اليوم وهو الغدا يعني عنه واعتزضه الاستوى بان التعرض للغدا يقيد ما لصومه
وللجنة بعد ما بصومه عنه اذ من نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان يصح ان
يقال له صيام هذا اليوم عن فرض هذه السنة او عن فرض سنة اخرى ويحاط به بلزمه ذلك
في الاداء ايضا وبان الطنباد من ذلك وقوعه عن هذه السنة لا غير واكتفى بهذا المتبادر لظاهر
حدا كما لا يخفى ونظيره فرض الطهر المتبادر منها الاداء لم يوجبه وان صح ان يقال له فيكون الفرض
هل في عن الاداء وقضا فان قلت سبق ان القرائن الخارجية لا تخصص للنية قلت لم يعمل بها بنية
خارجية بل بالمتبادر من المتنوي لا غير ونحوه لا ذري لانه لو كان عليه مثال الاداء كقضا رمضان
قبله لزمه التعرض للاداء او تعيين السنة وهو مبني على الصبيح الذي اختاره في نظيره من الصلوة
بانه يجب بنية الاداء وحيد **لوتوي ليلة الثلاثاء من شعبان صوم غد** نفلا ان كان
منه والافمن رمضان صح له نفلا لان الاصل بقاؤه ما لم يرب من رمضان فلا يصح اصل الاداء
رمضان لا يقبل غيره او صوم غد **رمضان ان كان منه فيان سنة لم يصح عنه** وان زاد
لعده والافا من تنطرح او حرقان وما بعدها لعدم الجزم بالنية / **اد الاصل** نقا شعبان
وحزمه ده من غير اصل حديث فليس عبرة به **الا اذا** قامت عدة قريبة تغلب على طنة كونه
منه كما مر في نحو ابقاء الفناء ديل ولا يصح كما قاله بعضهم ان النية لا شاعه ان الطل لا لزم
اذا بان بعدة اندر وى لان العبرة بظان كونه منه عن النية وقد وجد وكان **اعتقد** ايطي
كونه منه بقول من سبقه من عبدا وامراة ولو كان احد هما غير ربيها لا ذري وامراة
لاستوى ربيها الى هذين غلطا **او صيام ربيها** اي لم يحرب عليهم الا ذري وصبي مير ذلك
كافي للجمع في موضعين واعتد السبكي وغيره وقوله الاستوى المعتدل لاشتراط الجمع لان

١٥٩

حق

واعل

5.

به البدن فكان الواصل اليه كالواصل لغير خوف وردوه بان الواصل للمخلق مفطر مع
انه غير محيل فالحق به كل خوف كذلك **فعلى الوجهين باطن الدماغ والباطن والامعاء**
وفي المصاوين جميع معا يورث رضا **فالله باطنه** وهي مجمع البول **مفطر** لا استطاع
ولا كل ولا يحتمل اي الاختلاف لف ونشر مرتبة والحقنة وهي ادوية معروفة يعلم
بها الله ايضا **والواصل من حافته وما مومر وخوفه** لا نه خوف محيل وكان التمسيد
بالباطن لانه الذي ياتي على الوجهين فانه يقع ما قبل قضيته ان وصوله عن لظاهر الدماغ
والامعاء يفطر وليس كذلك بل لو كان برأيه مامومة فوضع عليها دوا فوصل خربطه
الدماغ افطر وان لم يصل بالباطن لخربطه وبه يعلم ان بطن الدماغ ليس بشرط بل ولا يورث
نفسه لانه في بطن الخربطه فكذلك لو كان بمطنه حافة فوضع عليها دوا فوصل خوفه افطر وان
لم يصل بالباطن لا معنى **والنقط في باطن الاذن والاحليل** وهو يخرج بول وليس وان تجاوز
الحشفة والحلمه **مفطر في الاصح** بما على الاصح ان الخوف لا يشترط كونه محيلا فكذلك افطر باطن
ادنى جزء من اصبع في ديرة او قبلها بان تجاوز ما يجب غسله في الاستنجاء نعم قال السبكي قول
القاضي يفطر بوصول اسنائلة الى مشرته محله ان وصل الخوف مفادون او لها المظنق
اذ لا يسي خوف الحق به او الاحليل الذي يظهر عند تحريكه بالبول قاله وقول القاضي
الاحتياط ان يعطوط بالليل مرادة ان ايقاعه فيه خير منه في النهار لئلا يصل شي الى خوف
مشرته لانه يومئذ خيرة الليل لان احدا لا يورث ضرورة في بدنه **وشروط الواصل كونه في**
منفذ يفتح اوله وثالثه **مفتوح فلا يضر وصوله** يشرب **المسام** جميع سم يتلثا وكد
والفتح افع وهو ثقب لطيفة حر لا يدرك كالموطى راسه وبطنه به وان وجد اثره باطنه
كلو وجد اثره اغسل به **ولا الاكحال وان وجد لونه** في نحو خاتمته وطعمه في الكحل
خلقه اذ لا منفذ من عبه لخلقه فهو كالواصل من المسام وروي البيهقي والحاكم انه يمسح
عليه وسم كان يتخلل لا غد وهو صام لكن ضعفه في المجموع ومع ذلك قال الكوفي وفيه
لنظر لقوة خلاف ما ذكر في الفطر به فالوجه قول الحلية انه خلاف الاورق وقوله الام
المجموع عليه **وكونه يقصد** فلو وصل **خوفه دبا** **وبعوضه** لم يفطر لكن كثر اما
يسعى الانسان في اخراج ذبابة وصلت الى حد الباطن وهو خطا لانه حينئذ في يفرغ نعم
ان خشى منها ضررا يمسح اليهم لم يبعد حران اخراجها ووجوب اقتضا **او غبار الطريق**
وغزلة الدقيق لم يفطر لان الضرر عنه من مائة ان يعسر تخفيف فيه كدم البراغيت
وقضية انه لا فرق بين غبار الطريق الظاهر والخس وفيه نظر لان الخس لا يضر على الصام
تخمينه ولا بين قلبه وكثيره وهو كذلك لان الغرض منه لم يتعمده فان تعمده بان فتح فاه
عمدا حتى يدخل لم يفطر ان قل وقولي حتى دخل هو عبارة الجوع وقضية انها لا فرق
بين فتحه لدخل وبه صرح جميع متقدمون ومتأخرون فقالوا لو فتح فاه قصدا لكان
لم يفطر على الاصح فما اقتضاه كلام الخادم من انه يفطر بحمل على الكثير ولو خرجت مقعدة يسرى
لم يفطر بعدوها وكذا ان اعادها كاقاله البغوي والخوارزمي واعتاده جميع متأخرون
بل جرره غير واحد منهم لا صطارة اليه وليس هذا كالا كل جوعا الذي اخذ منه الا ذرعي
قولنا لا قربا الى كلام النووي وغيره الفطر وان اضطر اليه كالا كل جوعا ان يظفر بالثوب
بينهما فان الصرم شرع ليتمهل المكلف مشقة الجوع المودي الى صما نفسه ففطر جوع يضر

سده المكلف الى الفطر مع اكله اخرا لليل نادى غير دائم كالمرض فجازية الفطر ولم القضا
واما خروج المتعد من لدا العضا الذي ذاقه ثم فاقضت لصنوره المعفوعة
وانه لا يفطر ما يرتب عليه ومضى بلع التمام انه انما رخص فيه لان الحاجه تتكرر اليه
وهذه اولى بالحكمة منه في ذلك فتأمل وعلى المسامحة بها فمما قيل في غسلها عما عليها من القذى
لان كبر روجه معها صار اجنبيا فيضرعوده معها للباطن او لا يخرج لسانه وعليه ريق لا ي
بعلته الحادية هنالان ما عليها لم يفارق معدته كل محتمل والثاني اقرب والكلام كما هو ظاهر
حيث لم يضر غسلها ولا تعين الثاني قبل صرح الزبابة وافرد المعوضة باسمها بلفظ **القران**
لأنه لا يخلو دبا بالعوضة فيما فوقها انتهى ورد بان ذلك لحكمة لان في هذا فالا وحيا بان
بان الذبابة مشتركة بين ما يصح هنا بعضه كبغية الدين فيهما ايهام بخلاف الزبابة فانه
المعروف والحل او غيرهما مما يصح كله هنا **وكيف يفطر بلفظ ريقه من معدته** اجسادا وهو مفطر
فان اللسان قالوا يتبع ريق غيره افطر جزما وما جاز انه صلى الله عليه وسلم كان يمس لسانه
ريحا الله عنها وهو صام واقعة حال فعليه محتمله انه يقبض ثم يلمسه او عسده ولا يربط به **ولو خرج عن**
اللسان لسانه ثم ردة ولو لم يظا هر الشفة **فرد** بلسانه او غيره **او ابتلعه او بل خطا** او سوا
ريقه او ما فرد الى فمه **وعليه رطوبة تنفصل** فابتلعها **او ابتلع ريقه** فخلوطا **غيره**
الظاهر كسيف يخط فته بغمه **او ابتلعه متخسرا** بدم او غيره وان صفي **افطر** لانه باقتضائه لخلط
ونخسه صار كغير اجنبية وظهر المعفوع عن تنلي بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على امر
في معدته ليسور ريق رابت لعضه بحته واستدل له بانه رفع الحرج عن الامه والتيسر على المعفوع
عاش في شروط الصلوة ثم قال في ابتلعه مع علة به وليس له عنه برفعه صحى اما لو اخرج لسانه
وهو عليه ثم ردة وابتلع ما عليه فانه لا يفطر خلا للشرح الصحيح لانه لم يتفصل عن الفم اذ اللسان
كداخله **ولو جوع ريقه** فابتلعه **لم يفطر في الاصح** كما يتلعه متفقا من معدته اما لو اخرج
لا فضل فلا يضر قطعا **ولو سبق ما المضغضة والاستسقاء الى جوفه** الشامل لدماغه او
باطنه **فلم يضر** **ان بالغ** مع ذلك كونه للصوم وعلمه بعدم مشروعية ذلك **فطر** لا الصام
متحيزا الى المبالغة كما هو ويظهر بطلانها بان يحصل بغمه او لونه ما لم يمتد بسبق غالبا الى جوفه
ومن ذلك سبق المسامح غسل بئرا او نظيف كذا وخوله جوفه من خمس من قومه او لونه كره
الغمر فيه كالمبالغة ومجمله ان لم يميز لانه يسبقه ولا اثر في فطر قطعا **وقال** بالغ فلا يفطر ما لم
يزد على المشرووع لعذر ما اذا سبقه من خور لوعة وهو ذكر للصوم عالم بعدم مشي وعينه باللي
صفا كالمبالغة نعم لو تنجس فمه قبل الغ في غسله فسبقه لم يفطر وجوب المبالغة عليه
ليقتل كل ما في حد الظاهر من الفم وينبغي ان لا يذوقه **لو بقي طعمه من اسنائه فحري به**
ريقه لطبعه لا يفعله **لم يفطر ان عرقا** رأت ان كلفه ليلان **عن يمينه** لعذر بخلافه **وقال** اذا
لم يجر وقيل ان تحلل لم يفطر والا فطر ويؤخذ منه تاكد في التحلل بعد الاكل ليل اخر وحاشا
الخلاف فوضح بحري ابتلاعه قصدا فانه مفطر جزما **ولو اوجر طعاما الى اسنائه** فمه وصفه
بكره **لم يفطر** لا نقا فعلة **فان كره** عما حصل به الا كراه على الاطلاق كما هو ظاهر **حق كل او**
شرط **فطر في الاصح** لا ينعله وفعال لضر نفسه كمالوا اكله فاما لضر الجوع **فليس** **ظهور** **لا يفطر**
والله اعلم لم نر في الفقه الصحيح فصا رفعه كلافه وجبنا انتقمه الثاني وبه فارق
من اكل لرفع الجوع قبل ان يصرح الرافعي في كنية بترجيح الاول لافضا المصنف من سياقه

دام

لواء

لا

حلالا ان الكلبين ليس والى ان يقطع ويؤاسه وفساه وفساه حده ٢

ادبجد ان نزلت لکن بعد از چندی از ان شاء
 و در این المصنف منی الحور و در حد المصنف

卷之四

فصل في شروط الصوم من حيث المفاعل والوقت وكثير من مسنده ومكرهاته **صحة الصوم** من حيث الزمان قابلية الوقت ومن حيث المفاعل **السلامة** فلا يصح صوم
كافر باي كفر كان اجماعا **والعدل** اي التمييز **والنقاء** من الحيض والنفاس **والاجتماع** من
قدري الا ربعة فلو طرأ في لحظة منه صوم واحد منها بطل صومه كالموت ولدت وترزما
ويحرم كما في النوار على جايض ونفسا لا مسكالي بنية الصوم فلا يجب عليها تعاطي
مفطر وكذا في نحو العيد خلافا لمن اوجبه فيه وذلك كتنها لعدم البنية **ولا يصح الصوم** في
لجميع النهار **على الصحيح** لبقا اهلبه الخطاب فيه وبه فاروق المغني عليه فالسليق
لحظه مع اجماع **ولا يظهر ان الاضطرار** افاق يعني خلاعه وان لم توجد
افاقه منه كان طلع الجرح ولا اعتنا به وبعد لحظه طرأ الاعما واستمر الى الغروب فها
خلا لا افاق والحكم واحد كما هو واضح **لحظه من هذا** ان كفايا بنية مع الافاقه في جز
كالاعتنا وقول الفقي لو دوى ليل لا شر استغرق سكرة النهار صرح كانه مخاطبا بذكره
هنا الاعادة لخلل المغني ضعيف وهم من راع حمل كلامه على غير المقري لانه مصرح
بانه في المتعدي **قريب** وقع هنا عبارات متنافية فمن شرب في الليل اقل
غيبه فها راد وقد يستعاضا فيها في شرح العباب ثم قلت والحاصل ان شربا للرواحاجة
او غيرها والسكر ليل لا اعتنا ان استغرق النهار اثر في السكر والرواحاجة وبطل
الصوم وكما بقضا في الكل وان وجد واحد منها في بعض النهار فان كان متديا بطل
الصوم واثر وغير متعدبه فلا اثم ولا بطلان وقول المتولي وغيره المتداوي كالمجنون
معناه انه مثله في عدم الاثر في عدم القضا لان المجنون لا يضر له بخلاف المتداوي وفي
المجموع زوال العقل المحرم بوجوب القضا واثر التركة ونظر في ودول الحاجة كالاغصا فيلزمه قضا
الصوم دون الصلوة ولا ياتر بالترك انتهي به يعلم ان التشبيه في قول الراعي شربا للرواحاجة
للمتداوي كالمجنون وسقها كالسكران فهو في صحة الصوم في الثاني اذا افاق لحظة ولا فلا
ويلزمه القضا وعدم صحة في الاولان وجد في لحظة ولا قضا ولا اثر وعجز الحمل ايضا حاصل
ما في المجموع عن البغوي ان شرب الرواحاجة لا اعتنا اي ان كان الحاجة **ولا يجوز** في
في رمضان عن غيره وان ابي له فطره لنحو سفر لانه لا يقبل غيره لوجه ولا صوم **العيد** فطر
والاضحى تفاقار ولا الشبان **وكذا التشريق** ولو للمتمتع في الجديد وهي ثلاثة بعد يوم النحر
للسعي الصحيح عن صيامها **ولا يحل** اي لا يجوز التطوع **يوم الشك** لاسباب مامع عن عارضاته
عنه من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم ولا تختص الحرمه به بل يحرم
صوم ما بعد شعبان ما لم يصله بما قبله بلا سبب مما ياتي ولو اضر بعد صومه المتصل بالنصف
امتنع عليه الصوم بعدة لزوال الاتصال المجوز لصومه **فاوصامه** لم يصح في الاصح كيوم العيد
بجامع التتريم للذات ولا زما **وله** من غير كراهه **صومه عن القضا** ولو نفل كان شرعا في
نفل فافسد **والندرك** كان نذر صوم يوم كذا فوافق يوم الشك ما لو نذر صوم يوم الشك فلا شقة
والكراهة ما رجع لمرارة ذمته ولان له سببا لحاز كظيعة من الصلوة في الاوقات المذكورة
ومن ثم ياتي في النحرى هنا ما مر **وكذا لو وافق عادة** فطوعه كان اعتاد سرد الصوم اي
صوم نحو الاثنين او صوم يوم وفطر يوم فوافق يوم الشك يوم صومه فغير المعجبين بذلك
قال بعضهم وبثبت العادة هنا برة **وهو اي** يوم الشك الذي يحرم صومه لسبب كونه يوم

ضد

٢٩

نصفه

الشك

الشك بعد النصف من شعبان **يوم الثلاثين من شعبان** اذا احتج الناس اي جمع منهم
حيث يقولون في شك في الروية فيما يظهر ولما قول الروي الذي يخرج فيه
بالروية من بطن صدقه فهو مخالف لعبارة اصله وعجب كون شيخنا المرنبة على ذلك
وهذا اوقع في اللسان انه روى ولم يقل عدلا نارا بنية وقاله ولم يقل الواحد وقاله
مرد من الناس او العبد والفساق ووطن صدقهم انتهت فطن لصدق هذا الشترطه
في قول غيري لا هل لا في التحدث فالوجه انه لا يشترط فيه طين صدق بل لو تولد الشك
في كونه **روية** اي بان الغلال روى ليلته وان اطبق الغيب على الاوجه ولم يعلم من
راه **وشبهه** اي اخبارا لا يشترط ذكر ذلك عند حاكم ومن غير اصله بقا **اصيبا او**
مدا فشفقة او فسا فطن صدقهم او عدل وزد فيكي اثنان من كل على ما اخذ من
علم اصل الروية واشترط العدد هنا بخلاف ما مر في البنية احتياطا فيصاف فان فقد ذلك
يوم صومه لكونه بعد النصف لكونه يوم الشك ومن اول الباب ان من اعتقد صدق من
خبره من هو لا رمة الصوم ويقع عن رمضان وقد جمعوا بين ما اوجه كلامه من الرواية
في وفي البنية وهنا ما مور كثره ذكرها مع ما فيها في شرح العباب ومن احصاها ما قرنته
في تحت البنية **وليس طباق الغيم** **شك** لا ناعبدنا فيه باكمال العدد كما سر **ومن يحيل**
النار اذا تيقن الغروب وتقدمه على الصلوة للحبر الصحيح لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر
ومن كونه وان تخرج كما افادته عبارة اصله **على امر** وافضل منه رطب وجد ما صبح كان صيامه
عليه وسلم بغير قبل ان يصلي على طيبات فان لم يكن فعلى غير فان لم يكن حتى حسوات
منه **ولا** يتسرله احدها اي حالة ارادة الفطر فلو تراض التحيل على الماء والتاخير على التمر
منه **ولا** ان التحيل فيه حصل بعد على الناس بشر ان كفايا لا يزال الناس **الح** ولا كذلك التمر
سبب صحيح احب عبادي اليما يحلهم فطر او التثنية الذي افاده المتن في التمر والخبر في
الحكم شرطا كمال السنة لا اصلها كالتزقيا المذكور فيحصل اصلها باي شيء وجد من الماء
يما يظهر ويظهر ايضا في تمر قويت شبهته وما خفت او عرفت شبهته ان الماء افضل
من التمر لكونه البود عن الشبهة انتهى لان يحجب بان سبب شدة ودة ما بينه وبين
ما التمر كالجلة ليس بعد عن الشبهة لان كثير من من الملال التي على حافتها تحفرون
في البود السمك فتمشي ما تفر منه ومن عليه فاذا احزنوا السمك منه فتحول السد فيختلط
بهم الملوكة ويؤيره وهذه شبهة قوية فيه اي ولا ينافيه قوله في الاحكام انه
انما يشركا بعوده للنصر اتفاقا لا لاسلم ذكره مع ذلك تقول انه باق على ملكه وهو
مطلقا **فما** الحبر الصحيح اذا كان احرم صامعا فليطهر على التمر مراد الشاذلي في روايته
بأنه كان فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور واخذ منه ابن المذخر وغيره وجوب الفطر
فيما مر من كلامهم كالحبرين لذل ثم قبل الماء حتى ملكه وقول الحبر الطبري يسر
الحره فيه لو جمع بينه وبين التمر فحسن مردود بان اوله فيه مخالفة للنصر المذكور
بالله عليه وسلم صام مكة عام الفتح ايا ما من رمضان ولم ينقل عنه ما يخالفه في

٢٧٢

المستقرة من تقديم التمر فدل على علمه بها حينئذ ولا لنقل وحكمته انه لم يسهل
مع ان الله لم يضعه لبصر الحاصل من الصور ولا خراجه فضلائها بعد ان كانت
والا فتدبره للاعضاء الربيه وقول لا طبا انه يضعه اي عند المداوم عليه اي
والشي قد ينفذ قليله وضركه كثيره وصنعهما ايضا انه لا شيء بعد التمر غير لما يقول
الرواي ان فقد التمر فاجل وضعيف والا ربحا الزبيب خواتم واذا ذكره ليس غلاما
المدينه ذكر لك ومن البحر كما باصله لما صح انه من سنن المرسلين **فمن** اجتمعوا على
لصوم ينقضي ويتم بتمام الغروب وعلى انه يدخل فيه بالبحر الثاني وما نقل عن بعض السلف
نه بلا سفار وطول النقص في قبحه على ان المصنف نازع في صحة الثاني من قوله قال
صاحبنا ويجعل مساك جز من الليل بعد الغروب ليحقق به استكمالها لها راي فليس الصوم
شترعي وحسن كل محل بطول فجره وغروب شمسها فيما يظهر لنا في نفس الامر قال العياشي
خير مسلم اذ غابت الشمس من هاهنا واقبل الليل من هاهنا فقد افطر الصائم اي حقيقته اما
ذكر هذين ليعين ان غروبها عز العيون لا يكتفى لاهلها قد غيب ولا يكون غروب حقيقته فلا
بد من اقبال الليل في موهله **وقاخير السعي** لان الامه لا يزالون يخبر ما اخبروه رواه
ويحسن كونه يتم بخبر فيه وهو يضم السين الاكل في البحر ونقصها اسم لما كوله جندب بن
اصل سنة ولو خيرة ما يدخل وقتها فصلا الليل وحكمته التوقل ومخالفة اصل الكتاب
وجهاه والذي يغني اخا في حق من يتقوى به التقوى وفي حق من يتقوى به التقوى
وفي حق غيره مما تقتضيه ويريد قول جمع متقدمين اعاب من لم يرحلوا لغيره
ير واحد من خبره ولو خيرة ما فان من الواضح انه لم يذكر هذه الغاية للنفذ لبيان اقل الحد
نفذ او لا **ما وقع في شك** والا كان تردد في طول النحر والاولى تركه خبره ما يربك
ما لا يربك **فمن** يحرم علينا اعليه صلى الله عليه وسلم الوضوءين صومين شرعيين عوام
علم النبي بلاءه **وقا** ان لم يبق له التقرب قال جمع متقدمون وهو ان يستدبر جميع اوقات
الصائمين وعليه فيزول الجماع او نحوه لكن في المجموع انه لا ينعته واستظهره الاستوي ودرناك
ان علمه بالضعف وهو ما طبقوا عليه الحق ما في المجموع ولا يزول الا بتعاطي ما من شأنه ان
يؤكف به بخلاف خبر الجماع وان فيه صورة ابتاع عبادة في غير محلها اثر في فطر كل كلام لا
كالمشروع في الاول **وكيف** نذبا من حيث الصور فلا ياتي بوجوده من جهة اخرى **لما** نذره **عن** **الغيبه**
والغيبه حتى المباحين بخلاف الواجبين ككذب لا نقاء مظلوم وذكر عيب نحو خاطب وجميع غيره
عن كل شيء بخبر البخاري من لم يردع قول الزور والعمارة فليس له حاجه في ان يردع طامه وشاؤوه
الغيبه المحرمة تبطل ثواب صومه كاذلته عليه الاحبار ونص عليه الشافعي والاصحاب واقرهم
في المجموع وبه يردعنا لاذ ربحي حصوله وعليه انهم معصيته اي اخذ اموالهم الحقن
في الصلوة في المعصوب وخبر خمس فطرن الصيام الغيبه والغيبه والكذب والقلم واليمين
الفاجرة باطل كما في المجموع قال الماوردي ويفرض صخته فالمراد بطلان الثواب لا الصبر
فنه قال السبكي ومن هنا حسن عد الاحتراز عنه من ادبه للصوم وان كان واجبا مطلقا اعني
وعن نحو انتم ولو لم يردع فان منته احد فليقل ولو في فعل اي صائم لحبى الصبيحين بذكر الكلى
بقوله في نفسه تذكيرا لها وبلسانه حيث لم يظن بامرئتين او ثلثا لاجرا الحصة **وليس**
نذبا ايضا **فنه** **عن** **الذبول** **المباحه** من مجموع ومبصر ومشهور كظن نجان اومه **وقا**

الحمد لله

المتولى بكذا هذه نظرية وجنح غيره بكذا هذه شتم ما يصل من جهة الدعاغة وملبوس فان ذكر كسر
 الصوم ومقصوده الاعظم ليقترخ اللعبا وه على وجهه الا تحمل ظاهرا وباطنا **وعنه** **فصل**
عن الجاهل والجيش في النقاس **فصل الجاهل** لا يصل الى طان نحو انه او دبره وقضيته ان
 وصوله لذلك مغفل وليس عمره مراد انما هو طاهر اخذ اهما من ان سبق نحو ما المصطلح
 او غسل الفم النجس لا يقطر لعذرة فليجمل هذا على ما علة منهي عنها واخوفا ومكرهه فحذر
 العام من غير حاجة لانه قد يضره فيفطر ومن ثم لوعا دة من غير تاذية البتة لم يكره على
 لغته الا ذكي **وفصل** **عن الجاهل** والقصد ما فرمها **وعن القائل** المكرهه لما
 مرها بمفصيلها واغا اعداها هنا اعتنا بشانها لكثرة الاتي بها من **ذوق الطعام** وغيره بل
 بكرة خوفا من وصوله الى حلقه **وعن العلك** يخرج العين بل يكره ايضا لانه يعطش ويقط على قول
 ما يكرهها فمن المملوك وتصح ارادته لكن يتقذر وضعه والكلام في علك ثم يفصل منه عين بان
 وضع قبلا كذا حتى ذهبت رطوبته او وضع وفيه عين لكنه لم يبلغ من رقة الحارط شيئا من
ان يقول عند طهارة اي عقبه **المصرك** قدم افادة تكال للاخلاص اي لا تعرض ولا احرص
من وعلى رزقك اي عقبه الواصل الي من فضلك لا تخوحي وقوي **افطرت** لا التباس ولا يضر ارساله
 في في الفصا على انه وصل في رواية ورواية ابني داود ذهب الظاهر في شرح الرضا اللهم
 هو الظاهر انما في ابني داود واتخذت العروق وشئت الاخر ان شاء الله تعالى وفيه يا واسع الفصل
 في **وشاي** يتاكر من جفنا الصوم والا فذاك سنة في كل من **ان يكثر الصدقة** **ولا اوه** **ان**
بما كان الخبر الترمذي وقا غريبي الصدقة افضل قال صدقة في رمضان ولا في غيره
 ما عت فيه والخبر الصحيح ان جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة في
 مكان حتى يسلم فيعرض على الله عليه وسلم القرآن عليه **وان اعتكف** كثير لانه اقرب لصوت
 من وتقرعها للعبادة **لا سيما** بشديد البها وقصيف ويحوي في لاسم اعرها الجروهي
 حج وقبما وهي دالة على ان ما عدها اولى بالحكم مما قبلها **في العشر** **والخمس** فتاكر
 كما ان التلاوة المذكورة لا تتبع رجاصا مدة ليلة القدر اذ هي مخصصه فيه عندنا كما رت
 الاحاديث الصحيحة الكثيرة ومن ثم لو قال الزوجه انت طالق ليلة القدر فان كان قال اول
 حرك وعشرون او قبلها طلقت في الليلة الاخيرة من رمضان او في يوم احدى وعشرين مثلا
 لولا ان في ليلة احدى وعشرين من السنة لا تبتدئ نعم لو رها في ليلة ثلاث وعشرين مثلا
 سنة التعلق فهل تحت ان كلامهم طالع باضا تترك وتعلم فهو نظير ما مر فيمن انشود
 في هذا الكلام لا يقياس ذلك لانه لو اخبره من يعتقد صدقة بانته رها حثا ولا لا علاما
 جدا ومعارضة من يصدق صدقة بانته رها فروية بعضها او كلها لا يقتضي تحت لانه
 يشك في كل محقق ولا في القدر ان حصل عند من العلامات ما يدخل على الظن وجودها
 وقوع الطلاق فنظير ذلك في مسائل تعرف من كلامهم في باب **الصدقة** في شروط وجوب
 موم مرضاته **سوط** **وجوب** **وصوم رمضان** **الفصل** **والبيع** فلا يجب على صبي ومحو
 لم يترحق على السكران المتعدي كما علم من كلامه في الصلوة والسلام ولو فيما مضى
 لم يترحق بترمة الفضل اذا دال الاسلام بخلاف الكافر الاصل في نعم يعاقب عليه في
 نظير ما مر في صلوة واخذ من تكليفه به حرمة اطعام المسلم له في هذا رمضان لانه
 لم يوصيه وفيه نظرا لانه ليس مكافاة بالنسبة للحكام الدينية لانه على تركه ولا

له فهو كسبهم ناسي البنية للتقصير حتى يلزمه القضاء ولو ما ذكرته من وجوب الفورية مع
عدم التحدث هو ما دل عليه كلام المجموع وغيره بل تعليل الاصحاب وجوب الفورية بوجوب
الامساك من غير فيه وانما قلنا ذلك في ناسي البنية لانه عذر لهم اظهر من حيثته بالتقصير فكل
في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب وشاب ما مورثا مساك عليه وان لم يكن في صوم شرعي
وامساك بقية النهار من وجوب رمضان غلظا والند والفتا لا تنقض الوقت عنهما ولذا
لم تجز امساكهما الكفاية **فصل في بيان فدية الصوم الواجب** وايضا في جماع القضاء وان
تفرغ عنه من فاقته **في رمضان مات قبل ان يكتم القضاء** بان مات في رمضان او قبل غروب
ثاني العيد واستمره نحو حيض ومن من قبل غروبه ايضا واستمره المباح قبل جهر الموت **ولا تنقض**
له اي القات بفدية ولا قضاء لعدم تقصيره **ولا انتم كما لو لم يكن من الحج الى الموت** هذا ان فات بعد
والا انتم وتدارك عنه وليه فدية او صوم **فان مات** الحرة ومثله القن في لاش كما هو ظاهر لا تذكر
لانه لا صلة بينه وبين اقرية حتى يتوهم عنه نعم لو قيل في حرمانه وله قريب رفيق للمم
عنه لم يبعد لان الميت اهلا للابنة عنه **بعد التكمين** وقد فات عذر او غيره انتم كما افهمه المترجم
به جمع متأخرون واجزوا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها فاحذر مع التكمين الى ان مات قبل
النحو وان ظن سلامه فيعصى من احراز من الامكان كالحج لانه ما لم يعلم الاخر كان التأخير له
مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف الوقت المعلوم الطريق لا انتم فيه بان اخبر عن من امكن
ادايه **ولم يصم عنه وليف في الجدي** لان الصوم عبادة لا تقبل النيابة في الحياة فذكر بعد الموت
كالصلوة وخرج عات من تحز في حيوته معرض او غيره فانه لا يصام عنه ما دام حيا **باب يخرج من**
تركته لكل يوم طعام مما خرى فطرة لحيه فيه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما وقضية قوله من
تركته انه لا يجوز للاجنبي الاطعام عنه وهو متجه لانه يدل عن بري وفيه يفرق بينه وبين الجوفاء
يقال في الاطعام في انواع الالية ومراعاة لا يجوز اخراج الفطرة بلا اذن وباقي ذلك في الكفاية
فما هنا كذلك ويؤخذ مما في الفطرة ان المراد بها البلد التي تعتبر غالب قوتها المحل الذي هو
فيه عند اول مخاطبته بالقضاء **وكذا النذر والكفاية** باداوعها اي صومها فاذا مات قبل تمكنه من قضاء
فلا تدارك ولا اثر ان فات بعد او بعده فات بعد راء لا وجب لكل يوم مخرج عنهما والقدر
انه لا يتعين الاطعام فيمن مات مسلما بل يجوز للولي ايضا ان يصوم عنه بل في شرح مسلم انه
يسن المحي المتفق عليه من مات وعليه صوم صام عنه وليف تدارك خلف تركه وجبا حدها والدية
وظاهر قول شرح مسلم بمن انه افضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجرايه الخلاف النووي
والاطعام لا خلاف فيه فلا وجه ان الاطعام افضل عنه **قلت للقدم** هذا اظهر وقد نص عليه في الجدة
ايضا فقال ان ثبت الحديث قلت به وقد ثبت من غير معارض له وفيه يندفع الاعتراض على المصنف
بانه كان ينبغي له اختياره من جهة الدليل فان المذهب هو الجدي وفي الروضة المنهوية في الامم
يصح الجدي بدو ذهب جماعة من محقق اصحابنا الى تصحيح القديم وهو الصواب بل ينبغي الجدي
للاحاديث الصحيحة وليس الجدي بدجه من السنة والخبر الوارد في الاطعام ضعيف انتهى والتصحيح
جماعه بانه القياس وفيه اقلل لصحابة فتعين حمل الصيام في الحرة على بدله وهو الاطعام كما في الخبر
التراب وضو الكوب بدله وبدل له ان عاقبة قابلية بالاطعام مع كونه رواية وفيه ما فيه **والولي**
كل قريب على المختار لخير مسلم صوي عن امك لمن قالت اي ماتت وعليها صوم نذر وهو مطلق
ان يراد به والي المال او في العصبية ولو كان عليه ثلاثون يوما او اكثر فصامها ما قدره اهلها

بدم

ما ذكره الميت او قربة في يوم واحد اجزأت كما تحته في المجموع وقامه غيره على ما لو كان عليه
السلام وحج نذر وقضا فاستاجر عنه ثلاثة كل واحد في سنة واحد **ولو صام اجنبي** على هذا
بأن الميت بان يكون اوصاه به او باذن **الولي** ولو سفيها فيما يظهر لانه اهل للمادة **صحة**
ولو باجرة كالحج **لا ان صام عنه مستقلا** فلا يجزى **في الاصح** لانه لم يرد وفارق الحج بان للمالك
فيه مطلقا فثبت قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن او لم يتأهل لغوصي لم ياذن الحاكم على
الامور بان كانت تركته تعين الاطعام والام لا يجزى **ولو مات وعليه صلاة او اعتكاف ولم**
يفعل عنه وليفه ولا فدية تجزى عنه لعدم ورود ذلك **وفي الاعتكاف قول** انه يفعل كالصوم
والساعة وفي الصلوة قول ايضا انما تفعل عنه او كما اتم احكام العبادي عن الشافعي وغيره
عن ابي ربيعة وعطاء الخري فيه لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم للولي اي ان خلف
تركه ان يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من اصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدرا واختار
جمع من محقق المتأخرين لا ولو فعل به السبي عن بعض اقرية وعما تقرر علم ان نقل جميع شافعي
وغيرهم الاجماع على المنع المراد به اجماع الاكثر وقد تفعل في الاعتكاف عن الميت كركعتي
الطواف فالحق تفعل عنه تبع الحج وكما لو نذر ان يعتكف صائعا فمات فيعتكف عنه الولي او
ما دونه عنه صائعا **والاظهر وجوب طهر** ولا قضاء عن كل يوم من رمضان او ذر وقضا
او كفارة **على من افطر الكبر** او المرض الذي لا يرجى بروه بان تلحقه بالصوم مشقة شديدة
لانطاق عادة لان ذلك جاعل جميع من لصاحبه رضي الله عنهم ولا يخالف لهم وفارق المرض
المرجوه والمرور المسافر باضما بنوعان زوال عذرهما اما من يقدر على الصوم في زمن لحي بروه
او قصر فهو كمرجوا البر وخرج ما وطر ما لو تكلفه وصام فلا فدية كما في الكفاية عن النجاشي
واعترضه الاموي باذنيا سرها صحوة وهو انه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم
وبالحج بان محل مخاطبته بها ابتداء ما لم يرد الصوم لم يجزى يكون هو المخاطب به
وقضية كلام المتن وغيره وجوبها ولو على فقير فتستقر في ذمته لكنه صح في المجموع سقوطها
عند الفطرة لانه عاجز حال التكليف بها وليست في مقابلتها بزيادة وجوبها فان قلت بزيادة
نولم خالفه المألي اذ اجزى عنه العبد وقت الوجوب ثبت في ذمته وان لم يكن على جهة البر
اذا كانت سبب منه وهو هنا كذلك ذمته فطوره ممنوع ولا لزوم له الفدية القادر فعلم ان
السبب عا هو عجزه عن مقتضى الفطرة وليس من فعله فانضح ما في المجموع فتأمل ولو قد رجع
على الصوم لم يلزمه القضاء كما قاله كثيرون وفارق نظيره الا في المقصود بانه هنا مخاطب
بالفدية ابتداء فاجزأت عنه وقت المعصوب مخاطب بالحج وانما جازت له لانه لا بده الضرورة وقد
بان عدمها **واما العامر والمرض** غير المتغير وليست في سفر ولا مرض **فان افطر ناخوفا على**
نفسهما ان يحصل لهما من الصوم مبيع يتم **وجبا لقضا بلا فدية** كالمرض والمرجوا البر
وان نصهم لذلك الخوف على الولد لانه وقع تبعا ولا يذم اذ الحق المانع وهو الخوف على النفس لا
توان من افطر خوف الهلاك على نفسه بغير ذلك ينتفي عنه المد والمقتضى وهو الخوف على الولد
بالمانع **وحاقنا على الولد** وحده ان يخلص ونقل الدين فتصريح يتم ولو من برون
ارضاها او استرجعت له وان لم تعين بان تعدت المراضع كما صرح به في المجموع **والفدية**
منسوخة الا في حقهما وفي نسخ لزمهما القضاء وكذا الفدية في الاظهر قال الاذني واحبة من

في ناسي البنية

مطلب في ناسي البنية

باب في ناسي البنية

فلا يصح من كافر ومجون وسكران ومغشى عليه ونحو هذا لا يثبت له ولو طرأ الخواص
فما في **النفا من الحيض** والنفا من الحيض **الحجابه** الحرمه المأكلة بالمشعر جديده واخره
ان مثلهم من به خورج بلوت المشعر ولا يمكن التخرج عنها قال لا ذري وهذا
نظر انتهى اي لان الحرمه هنا لغرض لا لذات اللبث بخلافها فلا قياس ومن ثم
اعتكاف زوجة وفق بلا اذن سيد وزوج مع الاخر ومن ان من اعتكف فيما وراء
على غيره صح ولا يشك على ما تقر في نحو الحايض خلافا لمن زعمه لان حرمه المأكلة
من حيث كونه مكنا وعلا ذلك من حيث كونه في حق الغير والاولا في الثاني عارض
ونظيره الحنف لمعصوب وخفا الحرمه في الاول على مطلق الاستعمال وفي الثاني
لخصوصه للباس فاجزا مسح ذاك لا هذا **ولو ان رد المحتك وسكر سكر** اقرى به
اعتكافه من الردة والسكر لا تنافي اهليته **والمدح بطلان ما مضى من اعتكافه**
المتابع فحجبا سنيافه لان ذلك فجع من مجرد الخروج من المسجد ومنه يؤخذ ان المراد
ببطلان الماضي عدم وقوعه عن المتتابع لعدم ثوابه اذ السلم امر تدرك لمصنوع
عليه في الامر بطلان ثواب جميع اعماله وان سلم كما يأتي قريبا وكذا يقال في المتابع
حيث كطل ونفي الصمير مع العطف وفي غير الصديين تنزيلا لهما من التبعهما على ذلك
عليه من اصله اذ العطف يوفي الفعل لا الفاعل فلم يرجع الصمير على معطوف باو ولو
حون او افعلا على المعتكف لم يبطأ ما مضى من اعتكافه ان لم يخرج نعم اوله وكذا ان
اولم اخرج وشق حفظه في المسجد او لا كما صح به كلام الجمهور لعدم كونه وبوجه
ان كماله حيث حارت اقامته في المسجد والا كان اخرجه لا حذر ذلك كخراج المكره ولو
هذا يحمل ما اقتضاه كلام الروضة واصليها انه لا يضر اخرجه ان شق حفظه في المسجد
اي بان حرم بقاؤه فيه واذا بن الردة والاذري من التعليل بالعدوانه لو طرأ
الجنون بسببه انقطع باخراجه مطلقا **وتحسين من الاعمال من الاعتكاف دون الجنون**
لما في الصوم فيها **الطرا الحيض** والنفا من الحيض **الحجابه** الحرمه المأكلة بالمشعر جديده
الخروج لتحرير مكنتهم **وكذا الحجابه** اذا طرأت بنحو اختلاف يخرج الخروج للفصل وان
فقد الفصل في المسجد للصورة اليه ولو كان بينهم بخير وهو ما رفيه لم يخرج له الخروج
فيما يظهر اذ لا ضرورة اليه حينئذ **فلو امكن الفصل فيه جاز الخروج** لانه اقرب المروءة
وصيانة المسجد ويلزمه المبادرة به **ولا يلزمه** بل له الفصل في المسجد رعاية للتابع وحل
بان تكفي للمسيح ما المستعمل حرام ويرد بان هذا لا يضع فيه اد هو ان يوشك
هذا فهو كالموضوع فيه وقد اتفقوا على جواره لعدم جوارزه فيه كما قاله السبكي حيث
فيه بان كان فيه نحو طرأ منه وهو خارج والا وجب الخروج قال لا ذري وكذا لو كان
مستحق الحرمه لحرمه ازالة النجاسة في المسجد اي وان لم يحكم بحجاسة النجاسة او حصل
لغسله ضرورة المسجد الى المصلين **ولا تحسب من الحيض ولا الحجابه** من الاعتكاف اذا
انفق المأكلة مع احدها في المسجد بعد زواله وغيره لانه حرام وانما البيع للضرورة وسياق
حكم البناء في الحيض **وهو** في الاعتكاف المنذور والمتتابع اذا انذر **ولا يستأنس** به
التابع لانه وصدر مقصود ثابته من المبادرة بالعبادة والمشتة على النفس **والصحيح** ان
المشأن **لا يجب المتابع بلا شرط** وان نفا لان مطابق الزمان كاسبوع او عشرة ايام صادق للزمن

منه
في
ما

ثم

فلا يصح من كافر ومجون وسكران ومغشى عليه ونحو هذا لا يثبت له ولو طرأ الخواص
فما في **النفا من الحيض** والنفا من الحيض **الحجابه** الحرمه المأكلة بالمشعر جديده واخره
ان مثلهم من به خورج بلوت المشعر ولا يمكن التخرج عنها قال لا ذري وهذا
نظر انتهى اي لان الحرمه هنا لغرض لا لذات اللبث بخلافها فلا قياس ومن ثم
اعتكاف زوجة وفق بلا اذن سيد وزوج مع الاخر ومن ان من اعتكف فيما وراء
على غيره صح ولا يشك على ما تقر في نحو الحايض خلافا لمن زعمه لان حرمه المأكلة
من حيث كونه مكنا وعلا ذلك من حيث كونه في حق الغير والاولا في الثاني عارض
ونظيره الحنف لمعصوب وخفا الحرمه في الاول على مطلق الاستعمال وفي الثاني
لخصوصه للباس فاجزا مسح ذاك لا هذا **ولو ان رد المحتك وسكر سكر** اقرى به
اعتكافه من الردة والسكر لا تنافي اهليته **والمدح بطلان ما مضى من اعتكافه**
المتابع فحجبا سنيافه لان ذلك فجع من مجرد الخروج من المسجد ومنه يؤخذ ان المراد
ببطلان الماضي عدم وقوعه عن المتتابع لعدم ثوابه اذ السلم امر تدرك لمصنوع
عليه في الامر بطلان ثواب جميع اعماله وان سلم كما يأتي قريبا وكذا يقال في المتابع
حيث كطل ونفي الصمير مع العطف وفي غير الصديين تنزيلا لهما من التبعهما على ذلك
عليه من اصله اذ العطف يوفي الفعل لا الفاعل فلم يرجع الصمير على معطوف باو ولو
حون او افعلا على المعتكف لم يبطأ ما مضى من اعتكافه ان لم يخرج نعم اوله وكذا ان
اولم اخرج وشق حفظه في المسجد او لا كما صح به كلام الجمهور لعدم كونه وبوجه
ان كماله حيث حارت اقامته في المسجد والا كان اخرجه لا حذر ذلك كخراج المكره ولو
هذا يحمل ما اقتضاه كلام الروضة واصليها انه لا يضر اخرجه ان شق حفظه في المسجد
اي بان حرم بقاؤه فيه واذا بن الردة والاذري من التعليل بالعدوانه لو طرأ
الجنون بسببه انقطع باخراجه مطلقا **وتحسين من الاعمال من الاعتكاف دون الجنون**
لما في الصوم فيها **الطرا الحيض** والنفا من الحيض **الحجابه** الحرمه المأكلة بالمشعر جديده
الخروج لتحرير مكنتهم **وكذا الحجابه** اذا طرأت بنحو اختلاف يخرج الخروج للفصل وان
فقد الفصل في المسجد للصورة اليه ولو كان بينهم بخير وهو ما رفيه لم يخرج له الخروج
فيما يظهر اذ لا ضرورة اليه حينئذ **فلو امكن الفصل فيه جاز الخروج** لانه اقرب المروءة
وصيانة المسجد ويلزمه المبادرة به **ولا يلزمه** بل له الفصل في المسجد رعاية للتابع وحل
بان تكفي للمسيح ما المستعمل حرام ويرد بان هذا لا يضع فيه اد هو ان يوشك
هذا فهو كالموضوع فيه وقد اتفقوا على جواره لعدم جوارزه فيه كما قاله السبكي حيث
فيه بان كان فيه نحو طرأ منه وهو خارج والا وجب الخروج قال لا ذري وكذا لو كان
مستحق الحرمه لحرمه ازالة النجاسة في المسجد اي وان لم يحكم بحجاسة النجاسة او حصل
لغسله ضرورة المسجد الى المصلين **ولا تحسب من الحيض ولا الحجابه** من الاعتكاف اذا
انفق المأكلة مع احدها في المسجد بعد زواله وغيره لانه حرام وانما البيع للضرورة وسياق
حكم البناء في الحيض **وهو** في الاعتكاف المنذور والمتتابع اذا انذر **ولا يستأنس** به
التابع لانه وصدر مقصود ثابته من المبادرة بالعبادة والمشتة على النفس **والصحيح** ان
المشأن **لا يجب المتابع بلا شرط** وان نفا لان مطابق الزمان كاسبوع او عشرة ايام صادق للزمن

المحجور

المراد

اذا تدن في المسجد ولا يغسل مسنون ولا ليوم ولا يجب فعلها في غير ذلك كسبابة المسجد
ودار صدقة بجبل طبرستان الجيا مع ائمة في النائية واخذ منه ان من كان ينجي من السقاية
تلك فيها ولا يضربها الا ان يكون له دار اقرب منها او ينجس البعد في موضع
لانه قد يحتاج في عودته ايضا الى البول فيمضي يومه في التردد نعم لو لم يجرعها او وجع
غيره لا يبق به لم يضرب ويؤخذ من التعليل ان صايط الخجل ان يذهب اكثر الوقت المندور
التردد فيه صرح البخاري ولو عاينها او زار قاد ما في طريقه لخوضها الحاحا
ما لم يطأ في وقتها فان طال ان زاد على قدر صلوة الجازة اي اقل مجزي فيها يظهر ضررها
قدرها في تحمل الجميع الاغراض ولم يعدل عن طريقه فان عدل ضر وان قصر الزمن
لغيره الى داود انه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمضي ما يشاء
ولا يعرج وله صلوة على جنازة ان لم ينظر ولا يعرج اليها وهله تكرر بها كالعيازة
على موتى او مرضى من هذه في طريقه بالشرطين المذكورين اخذ من جعلهم قدر صلوة
الجنازة معفو عنه ككل عرض في حق من خرج لقضاء الحاجة او لا يفعل الا واحدا
لا يفرع على فعله لخصوص صلاة الجنازة بانه يسير ووقع تالعا لا مقصودا كل محمدا وكذا
بقائه اجمع بين نحو العيادة وصلوة الجنازة وزياطة القادام والاذي يتجه ان له
ذلك ومعنى التعليل المذكور ان كلا على حدته تابع وزمنه يسير فلا ينظر لظهوره
المقتضى لطول الزمن ونظر مامر فيمن على برفه دم قليل معفو عنه وتكرر بحيث لو
لكن فكل بقدر الاجتماع حتى يفيروا ولا حتى يستمر العن عنه فيه خلاف وهو يوجب
هنا وان امكن الفرق بانه محتاط بالصلوة بالحاجاسة ملاحتاط هنا وايضا فها
في التتابع وهو يغتفر فيه ملا يغتفر في المقصود ولا ينقطع التتابع عرض ومنه يجوز
اوانها خرج الى الخروج بان حثي نجس المسجد واحتاج الى فرش واحد ومثله قد
حرق وسارق بخلاف خوصداع وهي حفيضة بان خرج لاجل ذلك فقد صرعا في
ينقطع بالخروج لشهادة تعين عليه او حدثت بالمدينة او كحضر ان طالعها
بان كانت لا تلوعن الحضر غالبا فتبين على ما سبق اذا ظهرت لانه يغير اختيارها ويصل
ما في المجمع بان تنزل على خمسة عشر يوما واستشكله الاسوي بان الخلافة والعرض
تخلو عنه غالبا اذ غالبه سننا ومنع وفيه الشهر طهر اذ هو غالبا لا يكون فيه الاحين
ولحدو ظهر واحد والناس كالحضر فان كانت بحيث تخلص عن الطهر في الاطهر
المولاة بشر وعما عقب الظهور ولا بالخروج مكرها في حق او ناسيا على المذهب كالا بطل
الصوم لا كراسيا ولا نسلم ان له هيئة تدركه بخلاف الصيام ومثله جاهل بعد حمل
في الاصح لافها مبنية لاقامة شعائر المسجد معدودة من قواعده وقد الف الناس صوته في
وجعل زمن اذ انه كاستثنى من الاعتكاف وما تفر في المدايرة فارتقت الخوة الحارحة على
التي بالها فيه فينقطع بدخولها قطعاما غير راتب فيض صعوده لمنفصلة لانتقاما
في الرواتب واما العبرة عن المسجد اي بحيث لا تنسب اليه عرفا فيما يظهر فتراتب من
ضبطه بان تكون خارجة عن جوار المسجد وجارة ان يعود دارا من كل جانب ويظهر
ضبطه ما حاور حرم المسجد ومبنيه لغيره الذي ليس منصلابه فيض صعودها

فلان

بخلاف المتصل به لان المسجد امتلا صفه حكمها حكم المسجد الواحد واما متصله بان يكون
بها في المسجد ورجته فلا يضرب صعودها مطلقا ويجب قصا او فان كخرج بالاعتكاف
لانه غير معتكف فيها الا اوقات قصا الحاجة لان حكم الاعتكاف ينسحب عليها وهذا
جامع في زمان غير حكمت بطل وبان ع جميع في هذا الحصر والحقوق ينسحب عليها وهذا
اي على خروج مودن لاذ ان وجبت اعتكافا وغيرها ما يطلب الخروج له ونقل زمته
مادة لخلاف ما يطول زمته كحيض وعدة ومرض في سواين اقامة الاعتكاف
وفي عيادة المريض واعتز منه ابن الصلاح بانه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف ففلاه
يقرب لذلك ونحن الملقيني ان الخروج لعبادة خور حرم وجار وصدق افضل والاراعه

٢٧٢

كتاب
هذا الكعبة للمسك لاني بيانه على ما في المجمع وعليه يشك قولهم ان كان الحج سنة الا ان
يولد وهو نفس الافعال لانيته وهو الظاهر بما في الراي لكن يكره عليه ان المعنى الشرعي
في اشتد على المعنى اللغوي زيادة وذلك موجود هنا الا ان يقال ان ذلك على اوان
منه البنية وهي من جريان المعنى اللغوي ونظير الصلوة الشرعية لا شتمها على الدعاء والاصل
له الكتاب السنة والاجماع وهو من اشراج القديمة وروى ان ادم صلى الله عليه وآله
وسلم حج اربعين سنة من الهند ما شيا وان جبريل قال له ان الملكة كانوا يطوفون قبل هذا
الست سبعة الاف سنة وقال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا في الذي صرح به
غيره انه ما من نبى الا حج خلافا لما استثنى هو دا وصالحا صلى الله عليه وآله نبيا وعليهما وسلم وفي
يعود على من قبلنا واجمان قيل لصحيح انه لم يجب لاعتينا واستغرب قال القاضي وهو افضل
امارات لا شتمها على المال والبدن وفي وقت وجوبه خلاف قبل المجمع اول سببها ثانيا
وهذا الى العاشرة والاصح اخذ في السادسة وحج صلى الله عليه وسلم قبل السنة وبعدها حج
الذي عدد ها وتسمية هذه حجها انما هو باعتبار الصورة اذ لم يكن على قواين الحج
شرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النساء وغيره بل قيل في حجة ابي بكر في النامعة ذلك
لما لوجه خلافة لادم صلى الله عليه وسلم لا يامر الا بحج شرعي وكذا يقال في النامعة التي
منها عاتب بن سيد امير مكة هو فرض معلوم من الدين بالصورة فيكفر منكرة الا ان
من خافه عليه وكذا العبرة وهي تضم فسكون او ضم ويقع فسكون لغة زيارة مكان
موسر فاقصد الكعبة للمسك لاني او نفس الافعال لانيته في الاظهر الغير الصحيح حج من
في واعترض من عن عائشة رضي الله عنها هل على النسا حاد قال اجاهد لا قتال فيه الحج
انما الترمذي عدم وجوبها وحسنه انفق الحفاط على صنعته ولا يعني عنها الحج لان كل اصل
في الشكل باجرا بقصد من الاثر ان لها مواقيت غير مواقيت الحج وزمان غير من الحج
عمل الشرع في العمل لا مكره وهي على التراخي بشرط العزم على الفعل ادوان لا يفتيقا
تدرا وخوف غضب الله ما لا يفر منه ولو ضعيفه كما يفهمه قوله ولا يجوز تأخير
لجميع الا ان عليه الظن بكونه منه او كونهما قصاصا عمدا افسده ومتى اخرهما تبيين
منه عودته من حرسى الامكان الى الموت فيرد ما مشهورة وينفذ ما حكمه وسياق
فيستقر عليه بوجود ما له لم يعلمه ومع ذلك لا شك بنفسه لعذر وشروط صحة اللطفه

منه البنية وهي من جريان المعنى اللغوي ونظير الصلوة الشرعية لا شتمها على الدعاء والاصل له الكتاب السنة والاجماع وهو من اشراج القديمة وروى ان ادم صلى الله عليه وآله وسلم حج اربعين سنة من الهند ما شيا وان جبريل قال له ان الملكة كانوا يطوفون قبل هذا الست سبعة الاف سنة وقال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا في الذي صرح به غيره انه ما من نبى الا حج خلافا لما استثنى هو دا وصالحا صلى الله عليه وآله نبيا وعليهما وسلم وفي يعود على من قبلنا واجمان قيل لصحيح انه لم يجب لاعتينا واستغرب قال القاضي وهو افضل امارات لا شتمها على المال والبدن وفي وقت وجوبه خلاف قبل المجمع اول سببها ثانيا وهذا الى العاشرة والاصح اخذ في السادسة وحج صلى الله عليه وسلم قبل السنة وبعدها حج الذي عدد ها وتسمية هذه حجها انما هو باعتبار الصورة اذ لم يكن على قواين الحج شرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النساء وغيره بل قيل في حجة ابي بكر في النامعة ذلك لما لوجه خلافة لادم صلى الله عليه وسلم لا يامر الا بحج شرعي وكذا يقال في النامعة التي منها عاتب بن سيد امير مكة هو فرض معلوم من الدين بالصورة فيكفر منكرة الا ان من خافه عليه وكذا العبرة وهي تضم فسكون او ضم ويقع فسكون لغة زيارة مكان موسر فاقصد الكعبة للمسك لاني او نفس الافعال لانيته في الاظهر الغير الصحيح حج من في واعترض من عن عائشة رضي الله عنها هل على النسا حاد قال اجاهد لا قتال فيه الحج انما الترمذي عدم وجوبها وحسنه انفق الحفاط على صنعته ولا يعني عنها الحج لان كل اصل في الشكل باجرا بقصد من الاثر ان لها مواقيت غير مواقيت الحج وزمان غير من الحج عمل الشرع في العمل لا مكره وهي على التراخي بشرط العزم على الفعل ادوان لا يفتيقا تدرا وخوف غضب الله ما لا يفر منه ولو ضعيفه كما يفهمه قوله ولا يجوز تأخير لجميع الا ان عليه الظن بكونه منه او كونهما قصاصا عمدا افسده ومتى اخرهما تبيين منه عودته من حرسى الامكان الى الموت فيرد ما مشهورة وينفذ ما حكمه وسياق فيستقر عليه بوجود ما له لم يعلمه ومع ذلك لا شك بنفسه لعذر وشروط صحة اللطفه

هذا الكعبة للمسك لاني بيانه على ما في المجمع وعليه يشك قولهم ان كان الحج سنة الا ان يولد وهو نفس الافعال لانيته وهو الظاهر بما في الراي لكن يكره عليه ان المعنى الشرعي في اشتد على المعنى اللغوي زيادة وذلك موجود هنا الا ان يقال ان ذلك على اوان من البنية وهي من جريان المعنى اللغوي ونظير الصلوة الشرعية لا شتمها على الدعاء والاصل له الكتاب السنة والاجماع وهو من اشراج القديمة وروى ان ادم صلى الله عليه وآله وسلم حج اربعين سنة من الهند ما شيا وان جبريل قال له ان الملكة كانوا يطوفون قبل هذا الست سبعة الاف سنة وقال ابن اسحق لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا في الذي صرح به غيره انه ما من نبى الا حج خلافا لما استثنى هو دا وصالحا صلى الله عليه وآله نبيا وعليهما وسلم وفي يعود على من قبلنا واجمان قيل لصحيح انه لم يجب لاعتينا واستغرب قال القاضي وهو افضل امارات لا شتمها على المال والبدن وفي وقت وجوبه خلاف قبل المجمع اول سببها ثانيا وهذا الى العاشرة والاصح اخذ في السادسة وحج صلى الله عليه وسلم قبل السنة وبعدها حج الذي عدد ها وتسمية هذه حجها انما هو باعتبار الصورة اذ لم يكن على قواين الحج شرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النساء وغيره بل قيل في حجة ابي بكر في النامعة ذلك لما لوجه خلافة لادم صلى الله عليه وسلم لا يامر الا بحج شرعي وكذا يقال في النامعة التي منها عاتب بن سيد امير مكة هو فرض معلوم من الدين بالصورة فيكفر منكرة الا ان من خافه عليه وكذا العبرة وهي تضم فسكون او ضم ويقع فسكون لغة زيارة مكان موسر فاقصد الكعبة للمسك لاني او نفس الافعال لانيته في الاظهر الغير الصحيح حج من في واعترض من عن عائشة رضي الله عنها هل على النسا حاد قال اجاهد لا قتال فيه الحج انما الترمذي عدم وجوبها وحسنه انفق الحفاط على صنعته ولا يعني عنها الحج لان كل اصل في الشكل باجرا بقصد من الاثر ان لها مواقيت غير مواقيت الحج وزمان غير من الحج عمل الشرع في العمل لا مكره وهي على التراخي بشرط العزم على الفعل ادوان لا يفتيقا تدرا وخوف غضب الله ما لا يفر منه ولو ضعيفه كما يفهمه قوله ولا يجوز تأخير لجميع الا ان عليه الظن بكونه منه او كونهما قصاصا عمدا افسده ومتى اخرهما تبيين منه عودته من حرسى الامكان الى الموت فيرد ما مشهورة وينفذ ما حكمه وسياق فيستقر عليه بوجود ما له لم يعلمه ومع ذلك لا شك بنفسه لعذر وشروط صحة اللطفه

اي ما ذكر من الحج والعمرة **الاسلام** فقط فلا يصح من كافر اصلي او مرتد بل لو ارتد اثنائه اطل
ولم يحرم مني في فاسدة وهذا فرق باطله فاسدة كجامع كما ياتي ولا يحبط الردة غير المتصل
بالموت ما مضى كذا في حق لا يجب قضاءه بل ثوابه كما خص عليه قيل عبارة لا تفي بقوله
اصلة لا يشترط لصحة الاسلام انتهى وليس في محله لان تعريف الحديث يفيد الحصر على انه اعترف
بانه يشترط ايضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت فاعال لنفسك مندم بعينه الكثرة
ذكر النية بالهاتين ويرد ذكر الوقت بانه معلوم من صريح كلامه الا في في المواقيت وذكر العلم
بانه لو حصل بعد الاحرام وقبل فاعال في الفاعل كفي فليس بشرط لا انعقاد الاحرام الذي لا كلام
فيه بل يكفي لا انعقاد بصورة **فالولي** على المالك ولو وصيا او قريبا بنفسه او ما ذوقه ولو لم
يهرج او كان محرما يحج عن نفسه وان غاب الولي وفارق الاجير بانه يباشر العبادات عن الغير
فاشترط وقوعها منه والولي ليس كذلك ومن ثم لا يبرئ عنه بشرطه الا ان رضى عن نفسه ان
عزم عن الصبي الشامل للصبي اذ هو للجنس **لدي** اي ينوي جعله محرما والاحرام
عنه بخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم في ركب بالروح افرغت اليه امرأة صبيا فقالت
يا رسول الله هذا حج قال نعم وكذا جوفي رواية لابي داود فاخذت بعض صبي فرفعت
من محضتها وهو ظاهري صغير جدا ويكتب للصبي ثواب ما عمله او عمله به ولبه من الطواف
كما افادة الخبر ولا تكتب عليه معصية اجماعا **والجنون** الشامل للمجنون كذلك فيما عدا الصبي
واجابوا عما تقدم من اعتبار ولاية المالك الام ليست كذلك باحتمالها وصيته او ان ولاية
اذن لها ان تحرم عنه او ان الحاصل لها اجر الحمل والنفقة لا الاحرام اذ ليس في الخبر
انها احرمت عنه وحيث صار المولى محرما وجبان يفعل به ما يمكن فعله كاحصانه عرفة
ومنا وسائر المواضع ومثلها كاهو ظاهري الرمي فيلزمه احصانه اياه وان لم يتم منه
لان الواجب شيان الحضور والرمي فلا يسقط احدهما بسقوط الاخر والطواف والسعي
به وان يفعل عنه ما لا يمكن كالرمي بعد رمية عن نفسه ان لم يقدر لو جعل الحصة ببدان
رمي بها ويظهر في جعلها ببدان انه قصدي منه الا انه رضى عن نفسه لانه مقرمه الرب
فيعلم حكمه ويؤدبه انه لو رفع الحصة ببدان غير الولي وما ذوقه لم يعتد به وكذا الواجب
غيرها كما شمله كلامهم وبصلي عنه سنة الطواف والاحرام ويشترط في الطواف في طهر
الولي على الوجه فيوضيه الولي وينوي عنه وخرج بالذي لا عين المير فلا يجوز له الاحرام
عنه على ما نقله الاذري عن النص والجمهور واعتقد لكن المصحح في اصل لروضة الجوار
فان شأنا احرم عنه او اذن له ان يحرم عن نفسه واعتراضه عقلة على ان المفهوم اذا كانت
فيه خلاف قوي او تفصيل لا يرد لافادة التقييد حينئذ وخرج بالصبي والمجنون المعنى على
فلا يحرم احرم عنه اذ لا ولي له على ما ياتي اول الخبر والسيد ان يحرم عنه الصغير البالغ على
المعقد فيها ما يتردد النظر في البعض الصغير فيحتمل انه نظير ما ياتي في النكاح وجنبد
فيحرم عنه وكية وسيرة معالا احرمها وان كانت مهابة اذ لا دخل لها الا في الاكساب
وما يتبعها كزكاة الفطر لا تطبقها عن تلمذ النفقة ويحتمل صحة احرام احرامها عنه والسيد
اذا كان المحرم الولي تحليله والاول اقرب فان قلت ياتي ذلك قول جمع وحكي عن الامام
من بعضه حركه حكم القن في تحليل السيد له الا في المهابة فان احرم في نوبته وسقط
نكحه فله حينئذ حكم الحر قلت لا ينافيه لان التحليل يتعلق بالكسب ايضا فانثرت في المحلة

اي ما ذكر من الحج والعمرة

وكذا الصبي

فيما لم يرد

فيما لم يرد

فلا

خلاف الاحرام لانه صفة لا تتعلق بها بالكسب **لها** تصح **مباشرة** اي ما ذكر من الحج والعمرة
من **المسلم المميز** ولو قنك كل عبادة بدنية نعمت تتوقف صحة احرامه على ان وليه كافر
وسبب الاحتياج للمال اي شانه ذلك وهو محجج عليه فيه ويلزم الولي كل دم لزم المولى
وما زاد على مؤنته في الحضر وموته قضا ما افسدته جماعة لوجود شرط جماعة البالغ المفسد
بانه لا يري ورطة في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة وبه فارق وجوب حرة تعليمه ومن
من وجهه في مال المولى لانه لو لم يعلم احتياج للتعليم بعد بلوغه وقدر ان لو كان تلك
الزوجة التي فيها المصلحة تقوت لواخر للبلوغ **والنكاح** ما اذ به المحرم عن نذر ان كان
مسا مكلنا وعن **حجة الاسلام** وعمرته **بالمباشرة** عن نفسه او عن ميت او عن معصوب
فان دفع قول الاسنوي ومن قبله انه تقييد مضر **اذ ابا** **المكلف** في الجملة لا ياتي في البالغ القائل
ولو بالثنين وان كان حال الفعل فنا ظاهرا **فبحر** **حج** **الفقير** وعمرته عن حجة
الاسلام وعمرته اذ اوقفنا ما افسد كالموت كلف من رض الجمعة وعني خطر الطريق **دون**
لصبي **والجند** فلا يقع نسكهما عن نسك الاسلام اجماعا ولا ان الحج لكونه وطهيرة العروا
سكرا اعتبر وقوعه حال الكمال هذا ان لم يدركا وقوف الحج وطواف العمرة كاملين والبيان
لأنه او عتق قبل الوقوف او الطواف او في اثنيهما او بعد الوقوف وعاد وادركه قبل فخر الخبر
اجزأها عن حجة الاسلام وعمرته لوقوع المقصود الاعظم في حال الكمال والحال لا سنوي لانه
اذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزمه اعادته كالسعي بعد ليقا في حال الكمال ومثلها
الحلق كاهو ظاهري وبوخ من ذكر لانه بحرمة عوده ولو بعد التحلل وان جامع بعد ما هو
محتمل فيعيد ما فعله بعد وقوفه ليقع في حال الكمال وغلبة فيظهر انه لا يعود لاحرامه لان هذا
مواقع الاحرام الا و يفرق بين هذا ونقصيهم في سجود السهويين ان يسلم سمررا
بعد اوجده فلا بان تحصيل الحج الكامل صريح فيه باستدراكه ولو بعد الخروج
من التحللين ما لم يحاسب ثم وقع في الكفاية ان افاقة المجنون حكمها ما ذكر وجزم به
الاسنوي وابن النقيب واعتقد الزركشي والجلال لليليني وغيرهم وتبعهم شيخنا وهو
يأمر ما ذكره في الصبي المميز لكن الذي جرى عليه الشيخان انه يشترط افاقة حتى عند
الاحرام ونقله في المجموع عن الاصحاب وقال معناه انه يشترط ذلك في وقوعه عن حجة
الاسلام ونقل الزركشي ذكر عن الاصحاب ايضا وكلام المجموع يندفع تاويل شيخنا
لكلامه بان افاقة عند الاحرام اعم من سقوط ريادة النفقة عن الولي على ان طبع
الروضة برد هذا التأويل ايضا فان قلت ما الفرق بين الصبي غير المميز والمجنون قلت
الفرق ان في احرام الولي عن المجنون خلافا ولا كذلك للصبي وبقوة احرامه عنه وقع عن
حجة الاسلام بخلاف المجنون وذكرت في شرح العباب فرقا اخر مع الانتظار للمنفق
وان اولى كونه غفلا عنه وان كان ظاهر النص يوجبهم فخر الشترط الا فاقة عند الحلق هو
المعنى فاعلم انه ركن ونازع فيه شارح ما فهم انما سكوت اعنه لانه لا يشترط فيه فعل
حتى ولو وقع وهو نائم فيم يظهر انتهى وبرهان محل كونه لا يشترط فيه فعل
اذا كان متاهلا لا مطلقا كما هو واضح فاجده ما احتاه واذ اشترط لوقوع
الوقوف الذي لا يشترط فيه ولا يوتر فيه صار في حجة الاسلام افاقة عنده فالحق
مثل ذلك **مشرط** **فجوز** اي ما ذكر من الحج والعمرة **الاسلام** فلا يجب على كافر اصلي الا للفتاب

١٤

عليه نظير ما في الصلوة وغيرها ولا انكر استطاعته في كونه اما المرتد في مخاطبه في رده
حتى لو استطاع فاسلم لزمه الحج وان افتقر فان اخذ حتى مات حج عنه من تركه **والنكاح**
والغزوة والاستطاعة بالاجماع فلا يجب على احد اهلها لنقصهم وعلم من كلامه مع ما
مرفقه ان المراتب خمس صحة مطلقة وصحة للغير ما شرة ففوق عن نذر ففوق عن فرض
الاسلام فوجوب وان الاستطاعة الواحدة كافيته للحج والعمرة كذا اطلقوه ومحلها
هو واضح في استطاعة الحج اما استطاعة العمرة في غير وقت الحج فلا يتوهم الا كفاها
الحج **وهي نوعان احدها استطاعة فبأشدة وطا شروط** ظاهرة بل صريحة كسائر كلامهم
ان لا علة بقدرته ولي على الوصول الى مكة وعرفه بل حظه كرامة وانما العلة بالامر الظاهر
العاوي فلا مخاطب ذلك المولي بالوجوب لا ان قدر كمالا دة نذر رايته ما يصرح بذلك
وهو ما ساء كره او اخر الرهن انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي
ابو الطيب في هذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاوليا وطهذ الم يلحق من تزويج عصر
امراة بمكة فولدت لستة اشهر من العتد ونعتبه الزكشي بكلام ابن الرضة اوله عامه
حمله على ان الولي اذا فعل الشيء كرامة ترتب عليه حكمه كما لو حج هنا اما انه يكلف بفعله
قدر عليه كرامة فلا لا طبيا فقم كما قاله الياضي على انه ينبغي له الشرة عن قصد الكرامة
وفعلها ما امكنه **احدها وجود الزاد واوعية** حتى السفره اي مثلا **وصوته** نفسه او
غيرها ما يحتاج اليه في **د هاجه وابابه** اي اقامة يمكن فيها ذلك بالسيرة المعتدالاتي من
بلده مع مدة الاقامة المعتادة بمكة وهذا عام بعد خاص وحكمه ذكر الخاص ورود في
الحج الذي صححه جمع وصحته اخرون انه صلى الله عليه وسلم سئل عن السبيل في الابه
فقال الزاد والراحلة **وقيل ان لم يكن له جلد اهلهم** من تحت ثوبهم **وعشيرة** هي معنى
اولاد وجود احدهما كاف في الحز في اشتراط ذلك وهو قاريه مطلقا **فمن شرط** في حقه
نفقة عندها بعد تعبيرة بموئده ليبين ان المراد منهما واحد وهو مفهوم الموئده الاعظم فاذ
اعتراضه بان التعبير بالنفقة قاصر **الاباب** اي قدرته على موئده من الزاد والراحلة لا سوا
كل البلاد اليه جبيذ وردة بما في الغزوة من الوحشة ومشقة فراق الوطن لما نكف
بالطبع ويؤخذ من ذلك ان الكلام فيمن له وطن ونوى الرجوع اليه او لم ينشأ وبظهر
ضبطه بما في الجملة فيمن لا وطن له وولد بالحج اذما يعني لا يعتبر في حقه موئده الاباب
قطعا لا سوا سائر البلاد اليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة او قريضا **ولو لم يجد ما ذكر**
لكن كان يكسب في السفر ما يفي بزيادته وغيره من المون **وسفره طويلا** اي مرحلتان او اكثر
لم تكف وان كان يكسب في يوم كفاية ايام لا في اجتماع تعبا لسفره والكسب مشقة شديدة
عليه **وان قصر سفره** بان كان دون مرحلتين من مكة **وهو كسب في يوم اول** من ايام
سفره ووقع في نخلة في كل يوم وفي وهم **كفاية ايام كلف** السفر للحج مع الكسب فيه وان
نازع فيه الا ذرعي واطا لا تنقأ المشقة جبيذ لعدم استطاعته ونحت ابن النقيب الزاد
بايام اقل الجمع وهو ثلاثة والاسنوي اخذ من كلامهم وصريحه في الذخاير الزاد
ايام الحج وقدرها ما يقرب مما قدرها به في المجمع من ايام ما بين زوال الساع الحجة
وزوال ثالث عشرة في حق من لم ينفر النفر الاول وكان وجه اعتباره زوال الساع وما بعده
اي ان اراد الافضل انه ياخذ جديدين في استماع خطبة الامام واسباب توجهه من مكة

الى متى والثالث عشر انه قد سئل الافضل وهو اقامته متى وواضح انه لا يرد مع ذلك من
قدرته على موئده ايا مسفرة الى مكة ذهبا او رجوعا وخرج بقولنا اول قدرته على ان يكسب
اعده او في الحصر ما يفي بالكل فلا يلزمه قصر السفر واطا خلافا للاسنوي لان تحصيل
سبل الوجود لا تجب من شرط الجوري الاجماع على ان اكساب الزاد والراحلة لا يحصل
قلت لم يتضح الفرق بين الزاد الكسبي او السفر لا في الحصر بل قد يتخيل ان الزاد ما كسب
في الحصر وفي لانه لا يتحقق عليه به مشقتا السفر والكسب بخلاف ذلك قلت بل الفرق
ظاهر لانه اذا قدر على الكسب او السفره عدم استطاعته ولا كذا قدرته في الحصر لانه لا بعد
بما استطاعه للسفر بل محصلا لسبل استطاعه بالسفر وقد تقرر ان تحصيل سبل الرجوع
لا يجب فانصح الفرق والاجماع المذكور وعلم من هذا الاجماع انه لا يجب اكساب
الزاد سفر او لا حضرا ويعتبر في العمرة القدرة على موئده ما يسعها فالبا وهو نحو نصف
يوم مع موئده سفره **الثاني وجود الراحلة** بشرط الاستيجار بعوضا مثل لا با يزد منه
وان قل نظير ما سرف في التهم وصرح به ابن الرضة كالروايي وكون الحج لا بد له خلاف
التهم بما رصده ان الحج على التراخي فحاجه غير مضطر ليدل الزيادة ثم تبدليه فكذا هنا
للتراخي لو وقف عليه او اتصاله منعقتها مدة يمكن فيها الحج او على هذه الجهة او اعطى الامام
اياها له من بيت المال لا من ماله كما لو وهبها له خيرة للمنة وذلك الخبر السابق **من يهمل**
مكة مرحلتان وان اطاق المشي بلا مشقة لافاضل من شأنه جبيذ نعم هو الا فضل خروجا
منه لا من وجبه والا وجهه ان المرأة التي لا تحشى عليها فتنة منه توجهه كالحج في ندره
وفي الناقدة التي تصلح لان ترحل واراد اياها هذا كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه
الذي سلكه ولو نحو دخل وحمار وان لم يلق به ركوبه ويقرب على صرحه من كل ركوبه
ومعنى كونه لم يلق به كافي الخبر انه ليس المقصود من منافعتها واعتبار المسافة من مكة
هنا وفي حاضري الحرم منه دفعا للمشقة فيها ولو قدر على استيجار راحلة الى دون مرحلتين
وعلى معنى الباقي فطاهر كلامهم انه لا يلزمه وهو لا وجه خلافا للزكشي لان تحصيل سبل
الوجوب لا يجب **فان لحقه** اي الذكر **بالراحلة مشقة شديدة** وفي هذا الباب ما يبيح
اليهم او تحصيله ضررا يحتمل عاوة فيما يظهر **استشرط** وهو **دخيل** لغة ميمه الاو
وكسر الثانية وقيل عكسه دفعا للضرر فان لحقته بالمحمل استشرط كنيسته وفي المسماة
لان بالحجارة فان لحقته بها فحقت فان لحقت بها فسر بحمله رجال على الوجه فيهما ولا نظر
لزيادة موئده لان الضرر بها فاصل عبا ياتي اما المرأة والخنثى فيشرط في حقهما الله
على المحمل وان اعتاد غيره كسب الاعراب على الوجه لافاضل استطاعته ولا يبا فيه ما من من
لذا لم يشي لها لانه تحتاط للواجب اكثر **واستشرط شريك مجلس في الشق الاخر** اي وجوده
شرط ان يلبق به محالسته بان يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو محون او خلاعة ولا
شديد العداوة له فيما يظهر اخذ احماء ياتي في الوليه بل اولى لان المشقة هنا اعظم لطول
مسافحته ومن ثم استشرط فيما يظهر ايضا ان لا يكون به نحو صرمان يوافقه على الركوب
وان قدر على الحمل تمامه لانه بدل الزيادة خسران لا مقابله لكن الوجه انه متى مهلت
معدلاته عما يحتاج لاستصحابه او برودة معه تعبت في او الشريك **ومن بينه وبينها** اي

٢٧٥

لم تكف

فهم

الشرك

مكة **دون مرحلتين** وان كان بينه وبين عرفه مرحلتان كما اقتضاه كلامهم ومقتضاه
 ايضا انه لو قرب من عرفه ولعد من مكة لم يعتبر **هو قوي على المشي يلزمه الحج** لعدم
 المشقة غالبا فان ضعف عن المشي بحيث تلحق به المشقة السابقة **فكالبعد** فيما مر وخرج
 بالمشي نحو الحب فلا يجب مطلقا لعظم مشقة **وشرط كون الزاد والراجل** السابقين
 ومثلهما **فلهما** ولجرة حفارة او نحو محررا امرأة وقايد اعشى ومحمل بشرط وغير ذلك
 من كل ما يلزمه من موانع السفر **فامكن عن دينه** ولو موجلا وان رضي صاحبه او
 كان لله تعالى كند لان المنيعة قد تحترمه فتبطل الذمة مرطنه ويقترض حيوته فلا
 يخرج بعد صرف ما معه للحج ما يسد به وظاهر كلامهم انه لا فرق بين تضييق الحج وعمره
 لكن فضيه لتعليقهم بان الدين ناجز والحج على التراخي خلافة وهو محتمل كاجتماع الدين
 والزكوة والحج في التركة قاله لا ذريه وقوله وهو محتمل فيه نظر لان المدار على التعليل
 السابق ولا تهم مع ذلك صرحوا بان الدين الموجل كالحال قدر على ان تجاوز الزمان غير
 بشرط وكذا تراخي الحج ودينه الحار على ما يفترأ به بينه او يعلمه القاضي كالذي يمس
 والافك المردوم **فهم** ما يسهل عليه الظن به بشرطه كالحاصل ايضا وعن
 دست ثوب يليق به نظير ما ياتي في المفلس وعن نحو كتب الفقيه الا في قسم الصدقات
 وجبل الجندي الا في حالة المحترف وعن المحتاج اليه ما ذكره وغيره **عن موته**
من عليه نفقته مدة ذهابه وايامه واقامته كما علم مما مر ليلا يصيبوا وعدل قول
 اصله نفقته وان كان قد يرادها ما يراى بالموته ومن شر قال نفقته مع ان المراد موته
 لانهم قد تدرون على النفقة فلا يلزم المنفق الا المونة الزائدة لتشمل الكسوة والخدمة
 والسكنى واعاقا والاب وعن دوا واجرة طبيب في نحوها ولا يجوز له الخروج حتى يترك
 تلك المونة او يוכל من يصرفها من مال حاضر او يطاق الزوجه او يبيع القن **والاصح**
استراط كونه اي المذكور الفاضل عما مر **فاضلا ايضا عن مسكنه وعبد محتاج للخدمة**
 لزمانته او منصبه وعن نفسه الذي يحصلها به كما يبينان في الكفاية هذا ان استغنى
 حاجته الدار وكانت مسكن مثله ولا يقربه العبد والاقان امكن بيع بعضهما او الاستبدال
 عنها وعن العبد بلائق وكفى التفاوت موانع الحج تعين وان الفهم فطعا هنا في الكفاية
 لا يطالبه اي يجوز باقلا يعترض بان كلامه حصلها اصل براسه في الجملة فلا ينتقض
 بالمقربة الاخيرة منها واما الخدمة كالعبد فيما ذكر خلاف السرية فان احتاج لها
 لحوق نحو عنت لم يكلف بيعها وان تضيق عليه الحج فيما يظهر لكن يستقر الحج في ذمته اذا
 مما قاله فيمن ليس معه الا ما يصرفه للحج او النكاح واحتاج اليه ان يقدمه ويستقر الحج
 في ذمته وان قلت كين يورث ما يكون سببا لفسقه اذ اقامت عقب سنة القمى قلت لم يورث
 عا هو سبب لكان سببه مطلق تراخيه لا خصوص لما مورده فكان ما مورده يستطاع
 العاقبة ويؤخذ من قوله الا في لا يظن في الحج المستغنى لاسان الملكية باسكان زوج والآن
 في بيت نحو مدرسة لا يتركها مسكن ومحاكمة الاستوي في هذا والذي قبله مردوده
 فظاهر كلامهم انه لا عبرة عا هو مستاجر له وان طالت مدة الاحارة وهو محتمل لان
 هذا له مدة محدودة متروكة الزوال فليس كالمسكن لاصلي خلاف ذلك ثم لا يستلزم
 ان يعتاد السكن بالاجرة لا يتركه مسكن وهو بعيد جدا فلا وجه خلافه لعدم ان

تفصلا

اليه

قصر

قصدانه وان استنزهه لا يمكن فيه بل فيما اعتاده فلا يعتبر في حقه حينئذ كما هو ظاهر
 ونقل بعضهم عن السبكي ما هو قريب منه فليحمل كلامه عليه ومن قرأ بقية الادري
 وغيره ويتردد النظر في الموصى له منفعته مطلقا او مدة معلومة والذي يتجه
 في الاول انه لا يشتري له مسكن بخلاف الثاني يظهر ما مر في ما مر فلو قوف مستاجر ثم رأت
 الا ذريه طلقا المستحق منفعته توصية كقوله قوف هو ظاهر فيما ذكرته اذا كان
 على الوقف يقتضي عدم تعيين المدة والا وجه فيمن لا يصر على ترك الحماح انه لا يتنشط
 قدرته على سريه او وجوده يستصحبها فليست في ذمته **والاصح انه يلزمه**
صرف ما له بخارجه ومن مستغنى عنه الذي يحصل منها كفايته **البعث** الى زاد والراجل
 مع ما ذكر معهما كما يلزمه صرفه في دينه وفارق المسكن والحاجد ما به يحتاج اليها
 حاله وهو يتخذ خيرة للمستقبل والحج لا ينظر فيه للمستغنى عنه به يرد على من نظر
 لها فقل لا يلزمه صرفه لما اذا لم يكن له كسب كحال اسيما والحج على التراخي
الثالث من الطريق ولو طنا الامن اللاتي بالسفر دون الحضر على نفسه وما
 يحتاج لاستصحابه لا على ما معه من مال التجارة ونحوه ان من عليه ببلد ولا
 على ما غيره الا اذا الزمة حفظه والسفر فيما يظهر وذلك لان جوفه يمنع استطاعه
 السيل ويشترط ايضا وجود رفقة تخرج معهم وقت العادة ان خاف وحده
 ولا اثر للوحشة هنا لانه لا يدل له وبه فارق الوضوء ولو اختلص لحوقه لم
 يستقر في ذمته كما بينته في الحاشية **فلو خاف على نفسه** او بعضه **او ماله** وان
 قل **سعا او عدوا** مسلما او كافرا **او رصدا** وهو من يرصد الناس اي يرقبهم في الطريق
 والقرى لا يخدم شي منهم ظلما ولا طرقة **سواء لم يخدم** **الحج** لحصول الضرر لعدم
 من الخروج وقتال الكفار ان امكن ولم يجب هنا وان زاد المسلمون على الضعف
 لان الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلمتهم وضعف جانشهم فلو كفوا الوقوف
 لهم كانوا طعمة لهم وذكر بعد وجوبه وبكره بزمانه لانه دل خلافه للمسلم
 بعد الاحرام لانه اخف من قتاله لعدم ان علم انه به بتقوى على التعرض
 للناس كره ايضا كما هو ظاهر ولو بذل الامام للرصدي وجبل الحج وكذا الجني على
 الاوجه حيث لا يتصور لحوق منه لا يخدمهم في ذلك توجه اما لو كان له طريق
 اخر سواه فيجب سلوكه وان كان اطول ان وجد موانع سلوكه **ولا ضرر ولا**
ركوب البحر على الرجل وكذا المرأة **ان وجدت** لها محلا تنعز فيه عز الرجال
 كما هو ظاهر وتعين طريقا ولو لم يجر جدلا لم يعطشه كما هو ظاهر خلافا لقول
 الجوزي ينتظر زوال عارض البر **وعلى السلامه** وقت السفر لانه حينئذ
 كالبر الامن بخلاف ما اذا غلب الهلاك واستويا للحرمة ركوبه حينئذ للحج غير
 وظاهر تغييرهم بصلية السلامه انه لو اعتيد في ذلك الزمان الذي يسافر فيه
 انه يعزق فيه تسعة وخمسة عشر ركوبه وبودته كالحق صلاستوا بغلبه
 الهلاك ولا يتخلوا عن بعد فلو قيل المعتبر العرف فلا يكتفى بتفاوت الواحد ونحوه
 لم يعد وبودته ما ياتي في الفرار عن الصف وعليه والمراد الاستوا العرفي ايضا
 لا الحقيقي وخرج بها الاطهار العظيمة كبحون وسبحون والنيل فيجب ركوبها

العظيم

قطعا لان المقام فيها لا يطول والخوف لا يعظم وقول الادرعي محله ان كان لها
 يقطعها عرضا والافقي في كثير من الاوقات كالبحر واخطر مردودها ان البر فيها
 قريب اي غالبا فيسهل الخروج اليه **ولا يظهر انه يلزمه اجرة البذر** وقد باهمله
 والمجته معه وفي الحفارة فاذا وجدوا من بحر سهم بحيث يامنون معهم
 طنا لمهمهم اسماهم باجرة المثل ما زيد وان قل لا فها من اهب السفر كاجرة دليل
 لا تعرف الطريق الا به **ويستلزم وجوب ايضا وجود الماء والراد في المواضع المأوى**
وحمله منها بمن لئلا وهو القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان فلو خشي بعض
 المأوى او محال الماء المعتادة عن ذلك فلا وجوب لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه
 وان حمله عظم المونة وكذا لو لم يجدوها او احدها الا بالكثر من مثل لئلا وان قلت
 الزيادة قال الادرعي وغيره وكانت هذا كتمثيل الافرعي حمل الزاد من الكوفة الى مكة حمل
 الماء حلتين او ثلاثا باعتبار عادة طريق العراق واما طريق مصر والشام فاعتادوا
 حمل الزاد الى مكة والمياه الى الاربع والخمس فينبغي اعتبار العرف المختلف
 باحد النواحي انتهى واما يجز مع ما فيه ان اطرء عرف كل ناحية بذلك وكثير من
 اهل مصر والشام لا يحملون ذلك اصلا انكالا على وجوده في مواضع معروفة
 في طريقهم **ووجوده على انما به في كل رحله** لان المونة تعظم في رحله لكثرة
 كذا فقلنا عن جمع واقراءه لكن تحت في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة
 فيه ايضا واعتقده الادرعي وغيره قالوا والامر يلزم اقلها اصلا **ويستلزم في**
الوجوب على المرأة لا في الاذكر فلو استطاعت ولم تجد من ياتي لم يقبض من
 تركتها على المعتقد **ان يخرج معها زوجها ولو فاسقا لانه مع فسقه لغار عليها**
 من مواقع الرب وبه يعلم ان من علم منه انه لا غيره له كما هو شأن بعض من لا يولد
 لا يكتفي به **او يحرم نسله** ورضاع او مصاهرة ولو فاسقا ايضا بالتفصيل المذكور
 في الزوج فيما يظهر فيها ويكتفي على الوجه مراهق واعى لهما حرق يمنع الربيه
 واشترط البلوغ في النسوة على ما ياتي احتياطا ولا يصح مطوع فيهن وكذا في
 قائلتها وان لم يكن معها لكن بشرط قرينة تحت تمتنع الربيه بوجودها والحق
 لهما جمع غيرها النقة اي ان كانت هي نقة ايضا والاجني الممسوخ ان كانا نقتين
 ايضا لم ينظرهما لها وخلقهما بها كما ياتي **او نسوة** يضم اوله وكسره ثلاث فاكثرت
 اي بالغات فتصفات بالعدالة ولو اءما وبجدة الاكتفا بالمرأهقات بقيدة السابق
 ونحوهم فسقهن بغير خورنا او قيادة وذلك لحرمة سفرها وحدها وان قصر
 وكانت في قافله عظيمة كما صرح به الاحاديث الصحيحة خوفا لثقلها او
 خذيعتها وهو منتفصا حيثما لم يذكر حتى النسوة لانه اذا كثرت وكثرت
 انقطعت الاطعام عنهن لكن نازع جمع في استراط ثلاث المصريح به كلامهما
 وقالوا ينبغي الاكتفا بثنتين ونحو بان خطر السفر يقتضي الاحتياط في ذلك على انه
 قد تعرض لاحداهن حاجة تبرز ونحوه قد تفتان وتفتي ثنتان ولو اكتفى بثنتين
 لذهبت واحدة وحدها فيخشى عليها واعتبارهن اما هو للوجوب اما الجواز فلها
 ان يخرج لادافضل الاسلام مع امرأة ثقة كما في مواضع من المجموع فوهما مسلمان

وذكر الادرعي
 في الطريق
 من موضع
 لغيره

نوع

كما يصرح كلامه في شرح مسلم خلافا لمن يذهب تناقض كلامه ولها ايضا ان يخرج
 له وحدها اذا ابتقت الا من على نفسها هذا كله في الفرض ولو نذر او قضا على
 الوجه اما النفل فليس لها الخروج له مع نسوة وان كثرن حتى يحرم على المليك
 النطع بالعمرة من التنعيم مع النساء خلافا لمن يارفع فيه **لعن** لومات المحرم
 في نطع فلها اقامته ويشترط في الحنفي المشكل يحرم رجلا وامراة ويكتفي نسائا
 على الاصح من حل خلوة رجل بمرأتين وفي الامرداي الحسن اخذ ما ياتي في نظيره
 ان يخرج معه سيدا ومحرم يا من به على نفسه على الوجه **ولا يصح انه لا يشترط وجود**
مهر او خوروج لاحداهن لما تقر من انقطاع الاطعام عنهن عند اجتماعهن
 والاصح **انه يلزمها اجرة** مثل المحرم او الزوج او النسوة **اذ لم يخرج** مذكر **بها**
 كاجرة البذر قد بل او لم لان هذه لمعنى فيها فاشبهت مونة الحمل وفايدة وجوها
 تعجل دفعها في الحيرة ان تصيق نذرا وخوف غضبا والاستقرار ان قدرت عليها
 حتى يحج عنها من تركها وليس لها اجبار محرمها الا ان كان فيها ولا رجوعا الا ان
 افسد حجها ولزمه اجبارها فيلزمه ذلك بل اجرة **الراعي ان يثبت على الرحلة** او
 نحو الحمل **ولا يشترط شدة** فان لم يثبت اصلا او ثبت بمسقة مشددة ومرضايتها
 انتقت استطاعة المباشرة **وعلى الاعمال** والعمر **ان وجد مع ما من قايلا** يقوده الحاجة
 ويهدية عند ركوبه ونزوله لاستطاعته المباشرة حينئذ ويظهر انه يشترط فيه ما
 قدمته في الشريك **وهو القايد في حقه كالمحرم في حق المرأة** فياتي فيه ما شرط
 في مقطوع نحو اربعة وجود معين له **والحج عليه سنة كونه** في وجوب الحج لانه
 مكافح لكن **كايون** **فع المال** الذي هو مال السفينة **الله** لانه يتلفه وكذا مال نفسه ان
 علم انه يصرقه في معصية وواضح انه لو دفع اليه مال نفسه وملكه له لزمه بترعه منه
 ان قدر عليه **بل يخرج معه الولي** ان مثا ليحفظه وينفق عليه ما يلحق به **او ينصب محما**
له ثقة بنوب عن الولي ولو باجرة مثله من مال الولي كقايد الاعمال ان لم يجد ثقة متزعا
 وانما جازله في الحضرة يدفع له نفقة اسبوع فاسبوع حيث امن من اتلافه لانه
 يراقبه فيمتنع بسبب ذلك من اتلافه بخلافه في السفر ليس المراقبة فيه وفي شرط خامس
 وهو ان يتي بعد وجود الاستطاعة ما يمكنه السفر فيه لاد السك على العادة بحيث
 لا يحتاج لقطع اكثر من مرحلة شرعية ولو في يوم واحد وليلة واحدة وان اعتد كما
 شمله كلامهم فان اتفق ذلك لم يخرج اصلا فضلا عن فضايه خلافا لابن الصلاح لان
 هذا عجز حسا فكيف يكون مستطيعا واما وجبت الصلوة باول الوقت قبل مضى من
 يسعها الامكان فتميمها بعد ولا كذلك هنا وتظهر فائدة هذا الغرض في وصفه بالاجاب
 فهو وصف به عند ابن الصلاح ويجوز الاستيثار عنه بعد مونة قطعها بخلافه على ما به
 فانه لا يوصف به وفي جواز الاستيثار عنه خلاف وان كان الاصح منه الجواز ايضا
 وسادس وهو ان يوجد المعتبر في الاجاب في الوقت فلو استطاع في رمضان
 مثلا فافتقر في مثالا او بعد جهما وقبل الرجوع لمن هو معتبر في حقه فلا وجوب
 وسابع وثامن وهما خروج رفقة معه وقت العادة كما في المثال الثالث للفهم ولها
تفصيل استطاع فافتقر لزمه الكسب للحج والمشي ان قدر عليه ولو فوق مرحلتين

المكينة

٢٦

وكذا السؤال كما في الاحياء واستبعاد ويؤيد استبعاد انه لا يجب السوا لو فادى
عصى به كما يقتضيه كلامهم في باب النفيلس فالحج او في غيره وبينه وبين الكسب اذا كثر
النفوس فتحج به لاسيما عند الضرورة لا بالسوا المطلقا **الفصل الثاني**
استطاعة تخصيصه بغيره في ذمته واجبا **فصل** في وجوب الحج
بعد الوجوب لعمرة واجبه كذلك وجب على الوصي فان لم يكن فالوارث الكامل وان لم
يكن فالحاكم ان لم ير رد فعل ذلك بنفسه **الحاج** او لا عتق رعدة **من تركه** فور الحج
الحاجي ان ابي نذرت ان حج فمات قبل ان حج فالحج عنها فالحج عنها اريد لو كان على
امر من امكن ان كانت قاضية قالت نعم قال قضاو الله فانه احق بالوفاء منه بالحج بالدين
وامر بقضائه فدل على وجوبه وخرج بتركه ما اذا لم يترك تركه فلا يلزم احدا الحج ولا
الحاج عنه لكنه ليس للوارث ولا اجنبي وان ياذن له الوارث ويفرق بينه وبين
توقف الصوم عنه على ان القريب بان هذا يشبهه بالدين فاعطى حكمه بخلاف
الصوم ولكل الحج والحاج عن من لم يستطع في حياته على المعتد نظر الى وفاء حجة
لا سلام عنه وان لم يكن مخاطبا بها في جوفته ولا ينافيه اذ لا يذنب لان قوله في ذمته فيه
للوجوب وليس كلاما فيه ويقول له في ذمته النفل فلا يجوز حجة عنه الا اذا وصى
به اما لو لم يتمكن بعد الوجوب بان اخر فمات وجب قبل قيام حج الناساي قبل مضى
من بعد نصيبه الشرع بالنسبة لعادة حج بلكة فيما يظهر مالم يحكمهم فؤده
من الاركان ورمي جمرة العقبة او تلف ماله او غضب قبل اياهم لم يقض من تركه
ولو لم يمهل فارتد ومات مرتد لم يقض من تركه على انه لا تركه له لانه بان زوال
ملكه بالردة **والمعصوب** بالمعجم من العضف وهو القطع وبالمهمله كانه قطع عصبة
ومن فطره بقوله **العاجز** فهو صفة كاشفة والخبر ان الى اخره او خبر عنه نظر التقيد
العجز بكونه عزا **والاول** **الحج** بنفسه ليجوز مائة او مرض لا يرجى بروه **ان**
وجد اجرة من حج عنه ولو سائيا **باجرة المثل** لا يابى زروان قل نظير ما سائيا وللامام
حج في الزيادة على من مثل اجرة نجس الزكشي مجببه هنامع وضوح الفرق بان هذا
التخلص من ورطه ربي الولد فاحتمل في مقابلة زيادة يسيرة بخلافه هنا لزمه الحاج
عن نفسه فورا ان غضب بعد الوجوب والتمكن وعلى التراخي ان غضب قبل الوجوب
او معة او لعله ولم يمكنه الا اذا وذلك لانه مستطاع اذا استطاعه بالمال كهي بالنفس
والخبر الصحيحين ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخا كبير الا يثبت على
الراحلة افا حج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع هذا ان كان بينه وبين مكة مسافة
القصر والامر بتركه الا نابه مطلقا بل يكلفه بنفسه فان عجز حج عنه بعد موته من تركه
هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجيه نظر الى ان عجز القريب لكل وجه نادر
جدا فلم يعتري وان اعتبر بجمع متأخرون فجوزوا له الانابة اخذ من التعليل لعمدة
المشقة وتبعهم في شرح الارشاد ولو سئل بعد الحج عنه بان فساد الاجارة ووقوعه
للنايب ولزم المعصوب بالحج بنفسه بخلاف ما لو حضر معه ثمرات فاته الحج واب
وقع الاجير لكنه يستحق الاجر هنا لان التقصير من المعصوب معصية الاجارة كما
وشرط كونها اي الاجرة **فاصلة عن الحج** ان اردو **فمن حج بنفسه** لكن

ل
على وجه يفرق بينه وبين
المعصوب

بشرط

بشرط هنا نفقة العيال الذين تلزمهم مؤنتهم **ذهايا** بالانه مقيم عندهم
فيحصل مؤنتهم ولو باقتراض او نفع من لصدقة فادفع قول السبكي في الزام من لا كسب
له وصير كلا على الناس اذا خرج ما في يده بعد ان لا يظن المستقلات كما مر **ولو ادرك**
اي اعطى **ولده** اي فرعه وان سفل ذكر كان او انثى او ولده وان على ذلك **واحي**
مالا له **للأجرة** لمن حج عنه لم يجب قبوله في الحج **فمن حج** ما في قبوله المال من الجنة ومن
نزلوا راد الاصل او الفرج العاجز او الفاقرا استجار من حج عنه او قال له اجرها استاجر
وان ادفع عنه لزمه الا ان له في الا والجر لا يستجار في الثانية كما بينته في الحاشية
لانه ليس عليه مع كون البذل من اصله او فرعه كبر منه فيه بخلاف بذه له ليستاجر
هوية عن نفسه اخذ من قوطهم ان الانسان يستقل الاستعانة بماله الغير وان قل
دون بدونه ولا مشكان اجبره كدنه ومن ثم لو رضى الجبر بدون اجرة المثل لزمه
انابته لضعف علمه هنا ايضا **ولو بذل الولد الطاعة** للمعصوب بان حج عنه **فمن حج**
قبوله بان ياذن له في الحج عنه لوصول استطاعه حينئذ فان امتنع من اراد ان
لم ياذن الحاكم عنه ولا يجبر عليه وان تضيق الامن بالامر بالمعروف فقط ولو
نوسم الطاعة ولو من اجنبي لزمه امره لعدم يلزمه الاذن لفرج او اصلا وامراة
ما شالا ان كان بين المطيع وبين مكبر مرحطين واطاعة والقريب واجنبي معول
على كسالا اذا كان يكسب في يوم كناية ايام رطه السابق او سوا لانه يشق عليه
مع ان لولم امر له به من المعصية فلم يعتد بطاعته ونجبا لاذن هنا وفيما بين
فورا وان لزمه الحج على التراخي ليلال يرجع الباد لا ولا وانع محله على سائرته على
الطاعة والرجوع جائز له قبل الاحرام وبه ينسب عدم الوجوب على المعصوب اذا
كان قبل امكن الحج عنه والا استقر عليه لا على المطيع وان او حجه المحجوع وقد
يؤخذ من قولهم والرجوع جائز له انه لو لم يجز بان نذر الطاعة نذر اعتقل الم
يلزمه الفور ويحتمل اخذ باطلا قهرهم نظر للاصل وعاد ذكر فارق هذا عدم وجوب
المباشرة على المستطيع قول لانه له وانعاجله على الفعل وهو وجوبه عليه ولو
كان له مالا او مطيع لم يعلم جه استقر في ذمته والعلم وعدمه اما يوثران في الاشهر
وعدمه **وكذا الاجنبي** اذا بذل الطاعة يجب قبوله **والاجع** ولو ما مشيا لماراته
لا استنكاف بالاستعانة بيدن الغير ولا ن مشي هذين لا يشق عليه مطلقا بشرط ان ياذن
الذي يجب قبوله ان يكون حراما موقفا به ادى فرض نفسه وان لا يكون معصيا
فمن حج ما ناجر العيين قبل الاحرام لم يستحق شيئا او بعد استحق لانه ان بعض
المستاجر عليه وان لم يجز عن المستاجر له بالقسط بان يوزع اجرة المثل على السير
والاعمال ويعطى ما يخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من اجرة المثل والدي
بجدة المثل والاعمال ياتي قبيلا محرم من النكاح ثم رايتم يتخاض جرمه وسيا في
الاجارة ايضا لا تصح على زيارة قبره صلى الله عليه وسلم سوا ريد بها الوقوف عند
القبر المكرم والادعاء لعدم انضباطه وقضيته انه لو انضبط كان كتب له ثورقه
صحت وهو متجه واما الجاهل فلا تصح على الا ولا لانه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه
لو استعمل من جماعة على الادعاء صح فاذا ادعى لكل منهم استحق جعل الجميع لتعدد

طاعته

فمن حج
على من طاعته
الواجب

استعمل

بشرط الاجل على زيادة فريضة

وتعد الحجاز قرن باسكان الراون **لمشرق العراق** وغيره **ذات عرق** ومن لهم
 الاحرام من العقيق قبلها بحرقه ضعيف وكل من التلافة على مرحلتين من مكة وذكر
 للنص الصحيح في الكل حتى ذات عرق وتوقيت عمر رضي الله عنه بها اجتهاد وافق النص
 وغير بالمتوجه ليوافق الخبر من اهلها من غير اهلها من غير اهلها من
 اراد الحج والعمرة ويستثنى مما ذكر الاجير فانه محرم من مثل مسافة ميقات من احرم مكة
 ان كان بعد من ميقاته فان احرم من ميقات اقرب فوجها احدها عليه دم الامساك والخط
 ورجحة البغوي واخرون والثاني لا يثني عليه وعليه كثير من ونقل عن النضر وانه علة
 بان الشرع سوى بين المواقيت ورجحة الاذري لكن مفهوم قول الروضة واصلاها
 اذا عدل اجير عن ميقات معين لفظا او شرعا الاخر مساو له والعدل لا يثني عليه انه اذا
 كان اقرب عليه شي وبه يخرج الوجه الاول والاسنوي وفرع المحل الطبري على ذلك
 فرعا طويلا في كي استخرج عن ابي حنيفة او عرق فاحرم من مكة وترك ميقات المستاجر
 عنه فعلى الوجه الاول يلزمه ما مر لا وفيه مقابلته كحقن وحصى احدها لا يثني عليه لان
 مكة ميقات شرعي واصحهما عليه دم الامساك والخط وان عينها له في الاحارة وتوثر
 عليه ميقات بعد لزمه اتفاقا **والافضل ان يحرم من هو فوق الميقات** وفيه لا يمكن
 يأتي فيه **من اول الميقات** ليقطع باقية محروما ويستثنى السبكي في الحليفة فالاحرام من عند
 مسجد افضل للاتباع قال الاذري وهو حق ان علم ان ذلك هو المسجد الموجود اشارة
 اليوم والظاهر انه هو انتهى **ففي الاحرام من اخره** لصدق الامم عليه والعبارة بالبعد
 لا بما يثني ولو قربا منها **ومن سلك طريقا في برا وكري ينسحب الى ميقات** فهو ميقاته
 وان حاذى غيره او لا **ولا يثني على ميقات فان حاذى** بالمعجمه **ميقاتا** اي ساميته بان
 كان على عينه او ساره ولا عبرة بما امامه او خلفه **احرم من محاذاته** فان اشبهت عليه
 موضع المحاذاة اجتهد ومن ان يستظهر ليتيقن المحاذاة فان لم يظهر له شي فحين
 الاحتياط **وحاذى ميقاتين** بان كان اذ امر على كل تكون المسافة منه اليه واحدة
فالاصح ان يحرم من محاذاة ابعدها عن مكة وان حاذى الاقرب اليها او لا وليس له
 انتصار الوصول الى محاذاة الاقرب اليها كما ليس للمار على ذي الحليفة ان يوجز احرامه الى
 الحجة فان استوت مسافتها في القرب الى طريقته والى مكة احرم من محاذاتها ما لم
 يحاذ احداهما قبل الاخر والا فمكة اذا لم تستو مسافتها اليه بان كان بين طريقته واحدها
 اذ امر عليه ميلان والاخر اذ امر عليه ميل فهذا هو ميقاته وان كان اقرب الى مكة **والله**
 يحاذ احرم شيئا من المواقيت **احرم من مرحلتين من مكة** لانه لا ميقاتين دونهما وبه
 يندفع ما قيل فيما ياتي في حاصري الحرم ان المسافة منه لا من مكة ان يكون هنا
 كذلك وجه ادفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنا يدل على اقرب ميقات الى مكة
 واقرب ميقات اليها على مرحلتين منها لا من الحرم فاعتبرت مسافة من مكة كذلك
 لا يقال المواقيت مستغرقة لمحات مكة فكيف يتصور عدم محاذاته لثبوتها فيجب
 ان المراد عدم المحاذاة في ظنه دون نفس الامر لا ما تقول يتصور الجأى من سواك
 الحجة من غير ان يمر برا وبحرا ولا يملك الا ما لا يقول فيصلح اذ قلنا
 وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي ميقاته **ومن مسكنه بين مكة والميقات** **فهي قارة مكة**

اما

لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ حتى
 اهل مكة من مكة فلو حاذوا مسكنه الى حجة مكة ما كان احرم من محله فيصرف فيه الصلوة
 اساق لزمه دم نظير ما مر وان كان على دون مرحلتين من مكة او الحرم لا يهتد
 دم اساق فلا يسقط عن حاصره ولا غيره بخلاف دم القمحة او القران وفيه من مكة
 بين ميقاتين كاهل بدر والصفرا كلام مهم ذكرته في الحاشية وحاصل المعتمد منه
 ان ميقات قصر الحجة وبه يندفع ما قيل بدر ميقات لاهلها فكيف اخر المصريون
 احرامهم عنه **ومن بلغ ميقاتا** منصوبا او محاذية او حاذوا محله الذي هو ميقاته
غير من مسكنه ارادة فيمقاته موضعه ولا يكلف العود الى ميقات لمفهوم قوله
 صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق فمن اراد الحج والعمرة مع قوله ومن كان دون ذلك
 ومعلوم مما ياتي في العمرة ان من ارادها وهو احرم لزمه الخروج الى ادى الحرم طلقا
 لم يطرده الا حينئذ **ولو بلغه من بدر** للنسك ولو في العام المقبل مثلا وان اراد اقامة
 طويلا بل قبل مكة **لم يخرج من مكة** الى حجة الحرم غير ان العود اليه او الى مثله **غير احرام** اي
 بالنسك الذي ارادة على احد وجهين في المجموع فيمن احرم بعمرة من الميقات ثم عود محاذية
 ادخل عليها محاذية فغضبه لتعليقه لكل منهما تفصيلا في ذلك حري عليه السبكي والاذري
 حاصله انه متى كان قاصدا الاحرام بالحج عند المحاذاة فاحرم بالعمرة ثم ادخله عليه بعد لزمه
 الدم وان لم يطرده قصد الا بعد محاذية فلا ويقاس بذلك ما لو قصد الاحرام بالعمرة
 وحدها عند المحاذاة فاحرم بالحج او عكسه هذا كله ان امكن ما قصده والا كان نوى الحج
 في العام القابل لتعيين العمرة وفي الاول اعني المريد ثم المدخل اشكال اجبت عنه في الحاشية حاصله
 انه متى احرم ما نواه عند المحاذاة لعدم امكانه كنية القران قبل ان يشرع في صورته فلا دخل في
 ما هنا فان تاخيره له مع نيته وامكانه تقصير اي تقصير فلم يكن يصلح لادخاله في
 وذكر الخبر السابق اما اذا حاذوا من بدر العود اليه او الى مثل مسافة قبل التلبس بنسك
 تلك النسك فانه لا ياتر بالمحاذاة ان عاد لان حكم الامساك ان يرفع بعوده وقوته بخلاف ما اذا
 لم يرد وهذا اجمع الاذري بين قول جمع لا يحرم المحاذاة بنية العود واطلاق الاصحاب
 حرمتها وتعليقه بما ذكره نظرا لانه بنية العود اليه بان ان خلافة اخذ احراما من دفن
 البصاق في المسجد المجعول كفارة له بالنسك لا يرفع الاثر من اصله بل يقطع دوامه واسمارة
 ومحايو يد التقييد قوله من يحرم الاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد ان يخرج الى ادى الحرم فان
 قلت ياتي ما تقر بان بنية العود لا تقيد رفع الاثم الا ان عاد قوله لو ذهب من الصف
 بنية التحرق او التحيز جاز ولا يلزمه تحقيق قصد العود قلت بغير ما ذكرته بنية ذلك
 المعنى المحرم للانصراف من كسر قلبه اهل الصف وخلاف المسلمين واما هنا فالمعنى المحرم
 المحاذاة وهو يادى النسك باحرام ناقص موجود وان نوى العود فاشترط حقيقة ما نواه
 بالعود حيث لا عذر والا فالانصراف عليه وخروج بقوله الى حجة الحرم ما لو حاذوا بنية او
 بغيره فانه ان يوجز احرامه لكن بشرط ان يحرم من مثل مسافة الى مكة مثل مسافته ذلك لفظا
 كما قاله الطبري وجزمه غيره وبه يعلم ان الجأى من الجأى في الحرم ان يوجز احرامه عن
 محاذة يملكه لوجده لان مسافته الى مكة كمسافة يملكه كحوايه بخلاف الجأى فيه
 من مصر ليس له ان يوجز احرامه من محاذاة الحجة لان كل محل من البحر بعد الحجة اقرب الى

القابل
 محام

قوله على قوله
 ان الجأى من الجأى
 في الجأى

مكة منها فتدبره لذلك فانه مهم وبه يعلم ايضا ان مثل مسافة الميقات بحري العود
اليها وان لم تكن ميقاتا لكن غير مجمع متقدمون بمثل مسافته من ميقات اخر ولو
مقتضاه غير واحد والذي يتجه هو الاول بدليل تعبير بعض الاصحاب بقوله من محل
اخر ولم يعبر ميقات وفي الحاد فممن ميقاته على مرحلتين من مكة وجاورة مسافة
وقدر على العود الى ميقات قبل بحريه العود لم حلتين لمرافيه نسا والوجه لاكتفاء
لا حرجا انتهى وما ذكره واضح لان ما عدل عنه غير مقصود عينه بخلاف ما وعدل
عن ميقات متصوص فانه كان القياس ان لا يحزبه ولا لم يكن للتعيين معنى فادخل
هذا لان رعاية العين قد تعسر فلا اقل من رعاية مثل تلك العين لا يحصل ذلك الا بمثل
مسافته من ميقات اخر هذا غاية ما بوجه به كذا هو لا ومع ذلك لا وجه مراك
اخر او المسافة مطلقا ولا نسلم ان التعيين لا حل تعين عينه وانما هو لتعيين مثل مسافة
لا غير فنامله **فان فعل** بان حاوره مريد اطلاق احرام ولو ناسيا او جاهلا **بذمة العود**
محوما كما سيعلم من كلامه او **الحرم منه** تداركا لثمة او قصيرة ولا يتعين العود الى عينه بل
بحري الى مثل مسافته حتى لو اخر احراما ارادة بعدا لميقات لجره العود اليه او الى مثل
مسافته كما شمله كلامهم لانه ميقاته ولا نظر لخصوصه به لان القصد من العود تدارك
ما فوقه وهو حاصل بذلك وسواء الى جاهل والناسي وغيرهما في ذلك لان المأمور
به يستوي في وجوب تداركه المعود وغيره لعدم استكمالها ذكر في الناسي لا الحرام
بانه يتحيز ان يكون حينئذ مريدا للنسك واجيب بان يتم قصده الى حبس المحاورة
فيستوي حينئذ وفيه نظر لان العبرة في لزوم الدم وعدمه بحاله عند اخرج من الميقات
وحينئذ فالسهراد اظهر عند ذلك الجز فلا دم عليه او بعده فالدم **الا اذا** كان له عند ذلك
صافي الوقت عن العود بان خشي فوت الحج لو عاد **او كان الطريق مخوفا** او خاف انقطاعا
عن الرفقة والاصح ان مجرد الوحشة هنا لا يعتبر او كان به مرض يسقط معه العود مشقة
لا تختمل عادة او خاف على محترم يتركه فلا يلزمه في كل ذلك الضرر بالحرم عليه في الاول وكذا
الاخيرة ان ادى الى تقويت محترم كعضو ولو قدر على العود ما شيا بالمشقة او انها تكمل
تحتل عادة لزمه ولو فوق مرحلتين على الوجه وفارقا ما من يتعديه هنا **فان لم يعد لزمه**
دم ان اعتمر مطلقا او حج في تلك السنة او في القابلة في الصورة السابقة لافها التي تادت
باحرام ناقص خلاف ما اذا لم يحرم اصلا او احرم حج بعد ذلك السنة لان الدم لتفصل نسك
لا بد عنه وفارقا لعمه الحج بان احرامه في سنة لا يصلح لغيرها بخلافها فان احرامها
لا يتاقت ولو جاوزة كافر مريد للنسك فحراما واحرم ولم يعد لزمه دم لانه مكلف بالزواج
او فرك ذلك فزعتق واحرم لادم عليه عند المحاورة غير اهل اللارادة لانه محج عليه حتى
غيره والمحاورة الوالي بوليته مريد للنسك به فيها الدم على الوجه بالتقصيل المذكور **وان**
احرم شرعا فالاصح انه **ان عاد قبل تليسه بنسك** سقط عنه الدم لقطعه
المسافة من الميقات محوما وقضيت ان الدم وجب فمقط بالعود وهو وجه والذي
صححه الشيخ ابو علي والبيد يحيى انه موقوف فان عاد بان انه لم يحج عليه ولا بان
انه وجب عليه والمأوردي انه لم يحج اصلا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو دفع الدم للفقير
وشرط الرجوع الى محج عليه **والا** بعد قبل ذلك بان عاد بعد شروعه في طواف القدوم والعود

لانه

ماورد

ماوردته الحجر فلا عبرة بما تقدم عليها او بعد الوقوف **فلا يسقط** الدم عنه لتأدي نسكه
باحرام ناقص **والافضل** لمن فوق الميقات وليس يحايض ولا نسا **ان يحرم من موهبة**
اهله لانه اكثر عملا وقد فعله جماعة من الصحابة والتابعين **وفي قول من الميقات**
فلا الميقات اظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله اعلم فانه صلى الله عليه
وسلم اخر احرامه من المدينة الى الحليفة اجماعا في حجة الوداع وكذا في عمر الحديبية رواه
البخاري ولانه اقل تغزيرا بالعبادة لما في المحافظة على واجبات الاحرام من المشقة وقد
يجب قبل الميقات كان نذره من ديرة اهله كالحج المشي بالنذر وان كان مفضولا وكما
من في اجبي ميقات الحج عنده العود من ميقاته وقد من كمال وخشيت طر وحض او قاس
عند الميقات وكما لو قصد من المسجد الأقصى للخبر الضعيف من اهل الحجة او عمر من
المسيح الاقصى الى المسجد الحرام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تاخر او وجبت له الحجة
فكلامه اوي **وميقات العرة من هو خارج الحرم** ميقات الحج لقوله صلى الله عليه وسلم
في الخبر السابق من اراد الحج والعمرة **فمن بالعمرة** مكنها او غير مكنها او غيرها **بذمة الخروج**
والا في الحائض او طنان بان يحضد ويعمل على طهارة بالنسبة لما لم يعرضوا
لتحديدهم لزمه وكذا في سائر الاحكام كما بينت في الحاشية فان لم يظهر له شيء اولم
يجز علامته للاحتياط تعيين عليه الاحتياط بان يصل الى البعد عن عينه او يمشي
ولو خطوة من اي جهة شالاه صلى الله عليه وسلم ارسل عيشه مع اخيهما عبد الرحمن
رضي الله عنهما فاعتمر من التعمير كولو لم يحج في كل ما ارسلها لضيق الوقت قيل قوله
ولو خطوة يوههم انه لا يكفي اقل من خطوة وليس كذلك انتهى ويرد بان الخطوة تصدق
بمجرد نقل القدم عن محل الى ملاصقه ولا اقل من ذلك فصح ما ذكره واضح من نظاير ذلك انه اذا
اخرج رجلا فقط الى المحل انتزط اعتقاده عليها وحدها ولو اراد من مكة القران لم يلزمه
ذلك لغيرها الى حمار فان **لم يخرج** **واي** **بنا** **بالعمرة** اقرارا فاقا كما علم مما مر **وإحرامه**
عن عمرة الاسلام وغيرها **في الاظهر** لان عقاد احرامه اتفاقا ومن حكاية خلافا فمردود
عليه وكما لو احرم بالحج من غير ميقاته **وعليه دم** لزمه الاحرام من ميقاته **فلو خرج الى**
اخر المحل بعد احرامه وقيل الشروع في طوافها يسقط الدم اي لم يحج **على المذهب** نظري
ما من فمن جاوز الميقات وعاد اليه **وافضل** **في المحل** ليريد الاعتقاد **الحصول** **بأنه** باسكان
العين وتخفيف الرأى على الافصح لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها ليلان فصيح كما يستخرج
من جنين سنة ثمان فصح مكة متفق عليه وحكي الاذري عن الجند في فضائل مكة انه اعتمر
منها ثلثا حجة بني وبينها وبين مكة اثني عشر ميلا وقيل ثمانية عشر وحزم به جرح وهو
مردود بناء على الاصح ان الميل ما مر في صلاة المسافر **فمن التعمير** لانه صلى الله عليه وسلم
اعتمر منه بالاعتقاد منه كما مر وهو المسافر لان ما جدد عيشه بينه وبين مكة ثلاثة اميال
والمعتمر في حجة ما بالارض لا على الجبل **فمن الحديبية** بتخفيف اليا اقص من تنزيرها
بمقرب حدة ما لم يحج بها وبين مكة ما مر في الحجة لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها
واراد الدخول للعمرة منها ومن ثم قالهم بالاعتقاد منها فقد وهم لانه اما احرام من الحليفة
كما مر **في المحل** **لم يطلق** على بنيه الدخول في النسك وهذا الاعتقاد بعد ركنا وعلى فسر الدخول
فيه بالنية لاقتضائه دخول الحرم كما جرد في دخول حدة او تحريمه انواع الاية وهذا هو الذي

٢٥

٢٤

يفسد الجماع وتبطله الردة وهو المراد هنا **باعتقاده** معينا بان ينوي جماعا او
 جنتين فاكثرا وانما لم يتعد لثابته عمرة لتعذر رها جحا كهي في غير انشده لانه لا مبطل
 ثم اصل الاحرام لقوله له وهذا انعقاد الحج يمنع انعقاد مثله معه فوقع لغوا من اصله
 فلم يكن صرفة للجماع **او كليمها بالجماع ومطلقا بان لا يزيد على نفس الاحرام لصحة الخبر**
بانه والتعيين افضل ليعرف ما يدخل عليه وفي قول الاطلاق لانه رعا عرض له عذر
 كمرض فيمكن من صرفه لما لا يخاف فوته ورواية انه صلى الله عليه وسلم احرم احراما
 مبهما ثم انتظر الوحي في تعيين احرام الرجوة الثلاثة الابنية مردودة باها من الله للروا
 الصحيحة انه احرم معينين ومن روى ذلك عايشه فغولها خرج لاسمي جحا ولا يعرف
 على ما قيل احرامه او على انه لم يسمها في تلبيته اي في دوام احرامه **فان احرامه مطلقا** يكسر اللام
 وفتحها حارا ومصدر في **انتهى** صرفه بالنسبة لا مجرد اللفظ **الى ما شام من التلبين** ان
 ضاق وقت الحج او فات على الوجه الذي قنضاه اطلاقهم خلا فالحج ونحوه بانه بالمر
 يتبين انه كالحرم عاصرفه اليه فاذا صرفه للحج فعلا ما يفعله من فاقده الحج معا ياتي ويسمى
 للجماع خروج من الخلاف **واليهما شر استغنى بالاعمال** لا يجوز في العمل قبل الصرف بالنسبة
 لعدم طاق في صرفه للحج وقع عن طواف القدوم ولا تجزئه السجود بعد قبل المرف
 على الوجه لانه محتاط للركن ملاحتاطا للسنة **وان اطلق في غير انشده ولا يصح**
الانعقاد عمرا لان الوقت لا يقبل غيرها فلا يصرفه الى الحج في انشده وله اي من التلبين
ان يحرم كاحرام زيد لان ابا موسى احرم كاحرام النبي صلى الله عليه وسلم فلما اخبره
 قال احسنت وكذا علي رضي الله عنه رواها الشيخان **فان لم يكن زيدا محرما** او كان محرما
 احراما فاسدا **ان تعقد احرامه احراما مطلقا** لانه قصد الاحرام بصفته خاصة فاذا
 بطلت في اصل الاحرام **وقيل ان علم عدم احرامه زيدا لم ينعقد** كالمعلق بان او اذا او متى
 كان محرما فاحرم او فقد احرم ولم يكن محرما ويرد بانه هنا حازم بالاحرام بخلافه عند
 التعليق فانه ليس حازم جبه الا عند وجوده من زيد بخلافه اذا وان امتنى احراما فاعزم
 فانه لا ينعقد وان كان محرما لانه هنا علق مستقبل وهو اكثر منه عزرا الحاضر فهو
 فيه ما لم يمت في المستقبل لان الشك فيه اقوى وليس منه انا محرما عدا او راس الشهر او اذا
 دخل فلان بل اذا وجد الشرط صار محرما لانه لا تعليق فيه بينا في الجزم محاضر ولا مستقبل
 وانما هو جزم بالاحرام بصفته وفارق ان احرم فلان فانا محرما فانا احرم بان الاول ينافي
 الجزم بالكلية بخلاف الثاني ونظيره ما ياتي في تعقيب الاقرار عاير فعه انه ان قدم لما منع
 بطل امره وان اخبره فلا والوجه ان ذكر الاحرام مثلا في ان كان في الدار فانا محرما ينعقد
 ان كان فيها ولا فلا لان الراد انما هو في احرامه كاحرام زيد فاذا استنبطوا ما
 تقر في غيره لزمه جريانه في نظيره من التعليق بغير الاحرام **وان كان زيدا محرما انعقاد حلاله**
كاحرامه مرجح او عمرا او قران او اطلاق وفي هذه لا يلزمه ان يصرف لما صرفه له زيد الا اذا اراد
 احراما كاحرامه بعد صرفه وليس معنى التعليق مستقبل لانه هنا جازم حلالا او يفتقر ذلك الكيفية
 دون الاصل ولو احرم زيد مطلقا فترعين او عمرا ناويا المتنع نرا دخل عليها الحج فاحرم هذا
 كاحرامه انعقد له في الاول مطلقا في الثاني بعمرة اعتنا باصل الاحرام مالم يبين الشبهة به حلا
 ويجوز ان يعمل بما اخبره به زيد ولو فاسقا لانه لا يعرف الا من جهته **فان تعذر معناه**

بأنه او جنونه المتصل به مثلا لا يخرج اذا لم يحال للاختصاص فيه ونوى الحج **او جعل نفسه**
قائما بان ينوي به القرآن كالموت في احرام نفسه هو يقرب او باحد التلبين والقران
 اولى **وعمل عمل التلبين** اي الحج لان عمر القلان معجزة في حجة لانه يخرج بذلك عن الجماع
 بيقين ويجزئه عن الحج ولو حجة الاسلام ان نوى قبل ان يعمل شيئا من الاعمال لا العمرة لان الاعمال
 انه لا يجوز ادخالها عليه ويحتمل انه كان احراما بالحج ولا يلزمه دم للقران لان الاصل بركة
 ذمته لعدم من اما لو لم يقرب ولا افر دبر افتصر على اعمال الحج من غير بنية فحصل له الخلل
 لا البراءة من شيء منهما وان يثقل انه اني باحد ما لانه مبهم او على عمل العمرة لم يحصل الخلل
 ايضا وان نواها لاختقال انه احرم بالحج ولم يسم اعماله مع تقاؤهما وهذا كله ان كان عروضا
 ذلك قبل الايمان بشي من الاعمال والاقان بعد الوقوف وقبل الطواف فان بقي وقتا فوق كان
 قرن او نوى الحج ووقف ثانيا وان بقيه اعمال الحج حصل له الحج فقط ولا دم لما مروا ان
 فان الوقوف او تركه او فعله ولم يقرب ولا افر دبر حصل له الحج لاحتقال احرامه بها او
 بعد الطواف وقبل الوقوف او بعد فعله فغلبه تفصيل ليس هذا محل مطه وخرج بقوله المتقل
 به ما لو افاق واخبر بخلاف ما فعله فان اطلقا على ما اخبر به كاهو واضح **فصل في**
اي مورد الاحرام ينوي ثقله وجوب التحريم في الاعمال بالنيات ولسانه تدبا وعقوبتها تدبا
 يقول نويت الحج واحرمت به لله تعالى لبيك الحاضرة والابدية والحب بينه الفرضية جز ما لا يتوعد
 فلا وقع عن الفرض ولا عبرة بما في لفظه بخلاف قلبه وليس الاستقبال عند النية **فان**
بالنية لم ينعقد احرامه كالموت غسل اعضا من غير قصد **وان نوى ولم يلبس** نعتقه على الصحيح
 كان نحو الطهارة والصوم لا يشترط فيه لفظ مع النية ووجوب التلبين مع النية للنص على
 التحصا **وسن الغسل للحرمان** لكل احرم في كل حال ولو نحو حائض ونفسا وان اراد به قبل النية
 على الوجه للاتباع حسنه الترمذي وبكرة في احرام الجنب وغير المميز بغسله ولبس عليه ونوى عنه
 ونوى الحائض والنفسا هنا وفي سائر الغسل المستنون كغيرها ويكفي فزده عليه ان شرب
 عروفا في يظهر ويسن له ان يتنظف مما مر في الجمعه قبل الغسل وقول سارحين كما تقدم
 هذه الامور في غسل الميت مرادهم جعلها لا تفصيلها كما هو معلوم نعم بكرة لم يرد التفصيه
 الا في من نحو طهر او شتره في عشر الحج كما ياتي وكذا الجنب كما مروا ان يلبس الرجل بعد
 شتره بنحو صمغ صونا عن القمل والشعث **فان عجز** حسا فقد اما او شتره الخشبية مبيح يتم
 عامر **ثم** لان الغسل يراى للقرينة والنظا فاذ اقعز لحد ياتي الاخر ولانه ينوب عن
 لوجوه مندوبه وطوبى في هذا في جميع الاعمال المستنونه ولو وجد من البعض ما يكفي فذلك
 نعم انه ان كان ببدنه تغيرا زاهبه والا فان كفي الوضوء وضاهه والاعسل به اعضا الوضوء
 بغيره ان نوى الوضوء يتم عن يافيه غير يتم الغسل والا كفي يتم الغسل فان فصل بين
 الغسل والوضوء فغسله اعلى بدنه **ولم يدخل** الحر من دخول مكة ولو حلالا للاتباع نعم
 على الطهور ويخرج منها فاحرم بالعمرة من نحو التعميم واعتسل منه لحرمة لم يسن
 الغسل لدخولها بخلاف نحو الحديديه اي مما يغلب فيه التقير واخذ منه انه لو احرم من نحو
 التعميم بالحج لكونه لم يخطئه الاحبيد او مقيما ثوبا وان اخر احرامه بقدرها واعتسل لحرمة
 الغسل لدخولها ايضا ويؤخذ منه انه لو اعتسل لدخول الحرم ونحو استساق المحل قريب
 من الغسل لدخولها ونحوه ان هذا التفصيل اما هو عند عدم وجود تقير والاسن مطلقا

موسى او جحا الى
 فاعلان او اطلاق
 الصوت بالتلبين
 بان احرام من نحو التلبين
 الاول لان احراما
 الغسل المستنون
 تركه

١٢٢

اقاموا اجاب اي اقامة على طاعتك بعد اقامة واجابه لامرك لنا بالحج على لسان خليلكم
عليه السلام لما باي اول باب دخول مكة وحديثك محل صلى الله عليه وسلم بعد اقامة فلا يخفى
الحج عناداه ابراهيم الائمة طوب كل من تلبس به باظهار الحاجة ذلك **الحج عناداه ابراهيم**
لا شريك لك الا في كسرها ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لان الاستيفاء لا
ما يوجهه التعليل من التقييد **الحج والبيعة** بالنصب يجوز الرفع **كذلك** ومن الوقوف
وكانه لما لا يوصل بالنفي بعد فيوهم **لا شريك لك** ويستحب لا يزيد على هذه الكلمات وان
يكبرها ثلاثا متواليه ويكبره السلام عليه اثناها لانه يكره قطعها الا ببرد السلام فيندب
والا خشية محذور توقف على الكلام واستحب في الام زيادة لبيك له الخلق لاضاهت
عنه صلى الله عليه وسلم **واذا راى ما ينجيه او يكرهه قال** **ربنا لبيك ان العيش** اي العيش الذي
لا يعقبه تكرر ولا يشوبه تنقص هو **عيش الدار الآخرة** لانه صلى الله عليه وسلم قاله في
اسراحواله لما راى جمع المسلمين يعرفه وفي اتدها في حفرة الحنق ويظهر تقييد الايمان
بليبيك بالحرم كما يصرح به السياق فغيره يقول اللهم ان العيش لي اخره كما عند صلى الله عليه
وسلم في الاخيرة ومن لا يحسن العربية يلبي بلسانه فان ترجم مع القدر من حرم على اقتضاه
تشبيههم بهذا تسبيح الصلوة لكن الاوجه هنا الجواز لوضوح فرق ما بين الصلوة
وبغيرها **واذا فرغ من تلييته صلى الله عليه وسلم** لقوله تعالى ورفعا لك ذكر كاي لا
اذكر الا وتذكر معي كما مر والاولى صلوة للشهادة الكاملة ويسن ان يكون صوته بها وها
لعددها الخفض من صوته بالتلبية **وبالله تعالى** ندب **الحج والبيعة** وما احب
والاستعاذه به من النار للاتباع بسند ضعيف **تنبيه** ظاهر الحق ان المراد بتلييته
ما ارادها فلواردها مرات كثيرة لم يسن له الصلوة ثم الدعاء الا بعد فراغ الكل وهو ظاهر
بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فينبغي ان لا تحصل الا بان يصلي ثم يدعو بعد عقب كل ثلاث
مرات فياتي بالتلبية ثلاثا ثم الصلوة ثم الدعاء ثم التلبية ثلاثا ثم الصلوة ثم الدعاء كذلك
ثم رأت عبارات المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته **باب دخوله اي الحرم** وخوض
لان الكلام فيه والا فذكر من السنن الا انه يخاطب بها الحلال ايضا ومن حذف الصغير في
هكذا قيل لا نسب لغيره التنبيه ببيان صفة الحج لانه ذكر فيه كثيرا مما لا تعلق له بدخوله
بل الحج عرفه ولا تعلق له بها ويرد بان دخوله يستدعي كل ذلك فالتنبيه به عنه وهو بالجم والبا
للبلد وقيل باليمن للحرم وبالله المسجد وقيل باليمن للبلد وبالله البيت والمطاف وفي تلييته
افضل الارض عندنا وعند جمهور العلماء للاخبار الصحيحة المصروفة بذلك وما عارضه بعض
ضعيف وبعضه موضوع كما بينته في الحاشية ومنها خبر انها احب البلاد الى الله تعالى فهو موضع
اتفاقا ولما صح ذلك من غير نزاع فيه في مكة الا الترية التي ضمن اعضاء صلى الله عليه وسلم
فهي افضل احب اعاق من العرش والتفضيل قد يقع بين الدواب وان لم يلاحظ ارتباطها
كالصالح افضل من غيره فان دفع ما لبعضهم هنا وتسن المحاوره لها الا ان لم يبق بنفسه
بتعظيمها وحرماتها واجتناب ما يبدى اجتنابه ويستعز بغيرها قوله تعالى ومن ردها الى
بظلم نذقه من عذابا ليم قرنت اذا فقه العذاب الموصوف بالاليم المرتب مثله في الكفر في باب
وان كان الام مقولا بالتشكيك على مجرد ارادة المعصية به ولو صغيرة ولا تفرق الحاشية
للتوابع لانه من خصوصيات الحرم على ما اقتضاه ظاهر الاية فتدبره مع قول بعض

لبيك

كثرة ما يرد

مكة

ان هذا بعمومه مرتب على مجرد الارادة بغير الحرم وان لم يدخله وفيه متعلق بالحاد وكانت
لغيره من غير اية اخذ وامنه قوطهم ان السيات تضاعفها كما تضاعف الحسنات في تعظيمها اكثر
منها في غيرها الا انها تتعدد ليللا تنافي الاية والحاديتها لمصرجه بعدم التعدد في السيلة واية
ومن يرد لا تقتضي غير ذلك العظيم كما هو ظاهر وقد صرح على نزاع فيه خبر ان حسنة الحرم عترة
الرحمة ودلت الاخبار كما بينته في الحاشية على ان الصلوة اي بالمسجد والحرام على الاصح وقيل
بكل الحرم امتازت عن الكل بمضاعفة كل صلاة فرضا ونقل الى ماية الف صلاة لثلاثا
كما مر وهذا كالمذي يرد على من زعم من افضلية السكنى بالمدينة لان ما ورد من فضله
لا يوازي هذا وفضل موضع منها بعد المسجد يتحد بحد المشهور لان يرقائق الحجر المستفيض
بين اهل مكة حلفاء عن ملة فان ذلك الحج البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني
لا عرف حجر كان يسلم على مكة **الفصل** في حرم الحج او قران **دخوله قبل الوقوف** ان لم يخلص
قوته للاتباع واعتنا ما العظيم ثواب العبادات فيها في عشر الحجة وان يقتل **دخوله** اي يرد
تخلوها ولو حلا لا والافضل ان يكون غسل الحاي **من طريق المدينة** وفي طريق التلقيم
التي يدخل منها اهل مصر والشام وخوها **باب طوي** يتكلمنا وله والفتح اقص اي عما
البر التي فيه صدرها بعد المبيت وصلوة الصبح به للاتباع متفق عليه وهو محل
بين المحلين المسميين الا ان ما يحكي بين به يرمط به اي ميذبه بالحجارة فسنه الوادي
اليها وفي البخاري رواية تقتضي ان اسمه طوي وردت بان المعروف لانه ذو طوي لا
طوي وشر الا ان امار متعددة والا قرب انها التي الى باب الشبيكة اقرب اما الداخل
من غير تلك الطريق فان اراد الدخول من الثانية العليا كما هو الافضل سن له الغسل من
دي طوي ايضا لانه يجرها والا اغتسل من مثل مسافتها وان **يدخلها** كل احد ولو
حلا **لا من ثمة كذا** افصح الكاف والمد والتون وعدمه ونسي على نزاع فيه الحق الثاني
المتوقف على المفترضة المسماة بالمعلاة وان لم تكن بطريقة **وخروج** وان لم يكن على طريقه
ولو لم يرقه على ما فيه **من ثمة كذا** بالصوم والقصر والتون وعدمه وهو المشهور لان
بابه لشبيكة للاتباع **ففيها** الى تلك التي ليست بطريقة قصدا مع صحويتها وسهولة تلك
ولا ياتي في طلب التعرّيج اليها السابق انه لم يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم عن مجبة من الحرم
بحرما بالعم ولا من متى عند فخره لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع فهو مشكوك
فيه وتعرّجه اليها ولا قصدا معلوم فتقدم وكذا يقال من السعي الى مكة معلوم والى عرفة او
غيرها انه مشكوك فيه فتقدم المعلوم وما قيل به وحكته الاستغفار لم لو قد رما ذلك
على غيره وفي الخروج بالعكس وما عن ابن عباس رضي الله عنهما ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم لما امره الله تعالى بعد بناء الكعبة ان يردن في الناس بالحج كان ندوة على
الحاشية العليا واوترت بالدخول معفا كذا كما اوثر لفظ لبيك قصد الحاجة ذكر الدنا
كما مر ولا ياتي رواية انه نادى على مقامه اهل الناس ان الله كتب عليكم الحج الى بيته فحجوا
فاجابته النطف في الاصلا ب لبيك لاحتمال انه اذن على كل منهما ومقامه هو مجموع
المز على عليه من الجنة كما ياتي وعلم مما يقرر من ندب التعرّيج لمن ليست على طريقه للدخول
للافضل لان حكمة الدخول لا ياتي الا بسلوكها بخلاف الغسل ومن ان يدخل ولو في الحرم
فان وبعد الصبح والذكر ما شيا وحافيا ان لم تحس نجاسة او مشقة وان **يقول**

دخول مكة
من طريق المدينة
من طريق التلقيم

رافعا يديه ولو خلا لا فيما يظهر **اد البصا البيت** بالفعل او وصل نحو الاعلى الى محل يراه منه
 له كان بصيرا وسارعة الادري في نحو الاعلى مردودة **اللهم زد هذا البيت تقوى** **وتقوى**
وتكرما ومهابة وحاجي مرسل ضعيف ومرفوع فيه متهم بالوضع وبراي في باده في تراويه
 واعرض عنه الاصحاب كانه لعله اوهائية **ورد من شرفه وعظمته من حجة او اعظم شرفا**
 هو الترفع والاعلى **وتكرما** اي تفضيلا **وتعظيما** وبرا رواه الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 لا انه قال كرمه بدل وعظمته وكان حكمة تقديم التعظيم على التكرم في البيت وعكس في قصده
 ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بتقوى
 ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما طلبوه واحرازهم ما املوه وفي زائره وجود كرامته
 عند الله تعالى باسباغ رضا عليه وعفوه عما جناه واقترافه ثم عظمته بين ابنا جنسه
 يظهر تقواه وهما بينه وبين من دعا اليه اختم دعا البيت بالمهابة الشامية عن تلك العظيمة
 او في التوقير والاحلال ودعا الزائر بالبر انما يعني عن ذلك التكرم اذ هو الاتساع في الاحسان
 فتأمل **اللهم انت السلام** السلام من كل ما يليق بحلال البروبية وكل الاوهية والاسلم
 لعبدك من الافات **ومن لا يبرك السلام** اي السلامة من كل مكروه ونقص **فحينئذ يا ربنا السلام**
 اي الامن مما جنيته والتعفو عما اقترفته رواه البيهقي عن عمر رضي الله عنه باسناد ليس
 بالقوي **ثم يدخل فور المسجد** ولو خلا لا فيما يظهر ايضا لما ياتي انه حسن له طواف القدوم
من باب **من باب** وهو المسمى الان بابا للسلام وان لم يكن على طريقة ما صح انه صلى الله
 عليه وسلم رحل منه في عمر القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقته وانما الذي كان عليها
 ما يبرهيم كذا قاله الرافي واعتبر من بانه عرج للدخول من الثنية العليا فلم انه على
 طريقته ويرد بامكان الجمع بان التعرج لهما كان في حجة الوداع فلا ياتي في ما في عمر القضاء
 وكان الدور شق لان ومن ثم لم يحرك هنا خلاف بخلاف نظيره في التعرج للثنية العليا
 ولان حجة باب الكعبة والبيوت توفي من ابوابها ومن ثم كانت حجة باب الكعبة اشرف
 حجاجها الاربع الاربعة وصح الحرج على الله في الارض اي يلمنه وبركته او من باب الاستغفار
 القنيلية او من قصده ملكا لم يات به وقيل بعبته لبعته مع وفده وينزل روعه وخوفه وان
 الخروج للسعي من باب بني مخزوم وبني الان بابا للصفاء الى بابه مثلا من باب الحزوة
 فان لم يتيسر فباب العم كما حركته في الحامية **وبعد** بعد تقريخ نفسه من اعذارها
 لا يحكي كرايت متمسك بعد وتغير ثياب لم يشك في طهرها **بطواف القدوم** للاتباع
 عليه ولانه حجة البيت لا العارض كان كان عليه فائته فرض اي لم يلزمه القوم في قضاها
 والاوجب تقديمها ولم تكن بحيث تقوت بها فورية الطواف عرفا والاقدم الطواف فيما
 يظهر وكثيرة قوات زائره او منه موكدة او مكتوبة او جماعة تسببهم له معهم فانفتحت
 فيه جماعة مكتوبة لا غيرها قطعه وصلى وتوخر حيلة وغير بررة الطواف الى الليل
 تحش طر وحيش بطون لو منعته الناس صلى التيمم كما لو دخل ولم يردده **وتخص طواف القدوم**
 وهو سنة وقبل واجب ومن ثم تركه بحلال مطلقا **وحاج** اي محرم في معه عرق او لا
تلك قبل الوقوف لانه بعد الوقوف والمعتمر دخل وقت طوافيهما المفروض فلم يصح
 طوافيهما وهو عليها كاصل الحج ومن ثم لم يدخل بعد الوقوف وقيل نصف الليل من
 طواف القدوم كابقي ولانه لم يدخل وقت طوافه وطواف العرض يثاب عليه ان قصده

باب من يبيت المسجد

باب من يبيت المسجد

كعبه

في قوله لا فيما يظهر
 في قوله لا فيما يظهر

كعبه المسجد وقد يؤخذ من امكن هنا ومن قوله لا فيما يظهر لا فيما يظهر
 يعرفه ان من دخل قبل الوقوف لا يقوت طواف القدوم في حقه الا بالوقوف وهو
 كذلك والوجه انه لا يدخله قضاؤه بل من وقف ودخل مكة قبل نصف الليل انما هو لهذا
 الدخول لا لدخوله الذي قبل الوقوف وسياق ان الباء تدخل على المقصود عليه كالمقصود
 فلا اعتناض عليه **ومن قصده مكة** او الحرم **لا تسلك السبيل** له ولو نحو خطاب **ان يحرم**
بدركه في اشهره او عرق قياسا على التيمم ولا يحرم طوافه في غير المواقيت ههنا
 ولم يرد عليه من اراد الحج والعمرة فلو وجب تحريم الدخول ما علقه بالارادة **وهو قول**
في صحيحه جامعة لطابق الناس عليه ومن ثم تركه **الا ان يكون قد راق او غير**
مكن وان يتكرر دخوله كخطاب صبا للمشفقة حينئذ او يدخل من الحرم او لقتال
 صبا او حاجا من طوافه واللام بحج جزم **فصل** في واجبات الطواف وكثير من سنة
الطواف في اوقافه وفي طواف قدوم وركن او تحلل **وهو** **او نذر وتطوع واجبات**
 اركان وشروط **وتمايزه** منها انه **يشترط** في كل من تلك الاقاع **سنة العورة** فان قلت ستر
 العورة هو الواجب لشرائطه قلت اراد بالواجب هنا خطا بالوضع الذي هو ورود
 الخطا بالنفسى يكون الشيء شرطا او ركنا او سببا او مائفا فانما مله على ان لا يخل
 اراد ان الواجب فيما تضمنه قوله فيشترط الى اخره **وطهارة الحدث الاكبر والصغير والنفس**
 في الشق المكان بتفصيلها السابق في الصلوة لان الطواف صلوة كاصح به الخبر ووضح
 ايضا لا يطوف بالبيت عريان نعم يعني ايام الموسم وغيرها مما يشق الاحتراز عنه في
 الطواف من خمسة الطيور وغيرها ان لم يتعد لطمني عليها ولم تكن بطوبة فيها او في مكان
 كما قيل بصفه الصلوة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل المطاف من البدع **فتبديله** لا ياتي في ما
 ذكر من النسوية بين درق الطيور وغيرها وقول جمع متأخرين الغرض عليه الخامسة
 في الطيور مطلقا وبغيره في ايام الموسم انتهى لان الغرض من تصويره لا غير واعماله
 في اصابه فان غلب على عنة مطلقا ولو عجز عن الستر طاف عاريا ولو للركن اذ لا اعاده
 طوافه او عن الطهارة حسا او شرعا فنية اضطراب حرته في الحاشية وحاصل المعتمد منه
 انه يحرم لمن عزم على الرحيل ان يطوف ولو للركن وان اتسع وقته لم يشقه **مطاف** لا يحرم
 بالشمس ويحمله واذ احاطة لزمه اعادته ولا يلزمه عند فعله تحرد ولا غيره فاضا
 يحصل الاحتجاج عند بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفاقد الطهور من طوافه
 لانه سقط طواف الوداع ولو طوافها قبل طواف الركن ولم يكن الخلف نحو فقد نفقة
 وقوف على نفسها رحلت انشأت ثم ان وصلت لمحل يتعد عليها الرجوع منه الى مكة
 على الحصى ويبقى الطواف في ذمتها فياتي فيه ما تقر وفي هذه المسئلة مريد سط بيته
 والحاشية وان لا حوط لها ان لا تقلد من يرى براءة ذمتها بطوافها قبل رحيلها **ولو اجت**
احدا اصغر او اكبر او انكسرت عورته **توضا** او اغتسل واستتر **وبني** وان تعمد وطاف
 لم يخل لعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء بجامع ان كل عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها
الاولى **او استأنف** كالصلوة وافرقت الاول اذ لا يتخلل فيه من نحو الكلام والفعل ما لا يتخلل
 فيا ومع ذلك لا يستيناف افضل من البناء خروجا من الحلال وسكن عن البنية والمراد بها
 هنا قصد الفعل عند عدم وجوبها او محله في طواف التمسك ولو قد وما او دأبا على

صلى

بالوجه

في قوله لا فيما يظهر

في قوله لا فيما يظهر

انه من المياسا وغيره كند ورتطوع فلا بد منها فيه واما مطلق قصد اصل الفعل فلا بد منه حتى في طواف الشك وبحال ايضا عدم صرفه لغرض اخر والا كالحق وغيره او صدق انقطع نعم لا يضر النوم مع التمكن في التايه **وان جعل البيت عزيمه** ونظر الى ناحية الحجر بالكسر لا يتابع ومع وجود هذين الاشركا حررته في الحاشية لكونه منكوسا او مستقبا على قفاة او وجهه او حايبا او زحفا ولو بلا عذر بخلاف ما لو اختلج البيت عزيمه كان جعله عن عيینه ومشي نحو الركن اليماني او نحو الباب او عن يساره ومشي نحو الركن اليماني في أصل الوارد وكيفيةه ونحوه في تلك الصور ونظايرها فلم يختلج سوى الكيفية وقد مر نحو الركن اليماني والحج مع المشي فيلحق بهما كما ذكر وكذا ان المريض لو لم ينات جعله الا ووجهه او ظهره للبيت صح طوافه للصورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان راسه للبيت ام رجلاه للصورة وهذا ايضا ومحل ان لم يجد من طافه ويجعل يساره للبيت والالزمة ولو باجرة مثل فاصله عما مر في نحو قايده الا عني كما هو ظاهر **مبني بالبحر الاسود** اي ركنه وان قلعه منه وحول لغرض منه **محاذيا بالجملة** له او لبعضه واستبعاد تصوره انما يتأتى على ان المراد بالبدن عرض مقدمه لا على انه الشق الايسر في حرويه عليه ابتداء **الجميع بدنه** اي شقته الايسر بان يجعله اليد وقد بقي من الحجر او محله ما لم يسأ منه وطني امام وجهه وتحت مقارينة اليه حيث وجبت او اراد فصلها لما يجب محاذاته منه والافضل ان يقف بجانبه من جهة اليماني بحيث يصير منكبه الايمن عند طرفه فترى متوجها له حتى يجاوزة فيقتل جاعلا يساره محاذيا جزا من الحجر بشقته وان اوهه قول المصنف اذا جاوزة اقتتل خلاف ذلك كانه على الركني وغيره وسقط الكلام عليه في شرح العباب ولا يجوز شي من الطواف مع استبعاد البيت الا في الاول لا غير وينبغي ان لا يفعل الا مع الخلو لئلا يضر غيره **البيت** يظهر ان المراد بالشق الايسر اعلاه المحاذي للصدر وهو منكف فلو اخرف عند هذا وجازاه ما تحت من الشق الايسر لم يكف وافهم المثل انه لو استقبل الحجر ابتداء بعض شقته الايسر وبعضه محاذيا لجنبه لم يكف قيل عدوله عما صله للمجاهدين بوجههم انهما ليسا بشرطين وافهما قيدان في استراضا جعل البيت عزيمه فلا يجب عزيمه الا انتهى وانما يتوهم ذلك جعل حلالا من فاعل جعل وليس كذلك بل هو حال من فاعله وما بعدك المبين فيه بقوله ولو احدث الى اخره انه شرط في جميعه ومر في مع الحف ان مثل هذه الحال كونهما من فعل الامور تفيد الشرطية **فلو بد اغير الحجر** كالباب **فان** ما فعله لاحلاله بالترتيب حتى ينتهي الحجر **فاذا انتهى اليه** وهو مستحضر للبيه حيث وجبت **ابتداء منه** وحسب له تحيين كما لو قدم متوضعا لوجهه عليه حسب ما مر عنه دون ما تقدم عليه **ولو مشى على الشاذرون** وهو بعض حدار البيت لفتحه انما الركني رضي الله عنهما من عرض الاساس واصل ارض لمطاف فصلة البناء من باب الحرام لان اكثر العامة كان يطوف عليه ومن ثم صنف المحرم الطيري في وجوب ذلك التسميم من الطواف العامة وهو من جهة الغربية والماينة وكذا من جهة الباب كما حررته في الحاشية وفي مواضعه الاينة سان للواقع واستثنا ما عند الركن اليماني منه لانه على القواعد يرد بان كونه كذلك

البيت عن ساره

بعدم غيره

م

فعلها

الاسيرة
عزيمه
البيت عن ساره

المتن من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذرون في الجميع وهو عام في كل ما حتى عند الحجر الاسود وعند اليماني **او من الجدار** الموصوف بكونه **في مواضعه** اي الشاذرون اي مسامحته او دخل في من بدنه وكذا ملبوسه على احد الخطين في فيه في هذا الشاذرون وان لم يشر الجدار فترأيت بعضهم جزوا به لا يضر دخول ملبوسه في هوايه وفيه نظرو قياس الحاقص الطواف بالصلوة في اكثر احكامها ومنها ان الملبوس كلبون يرد ذلك الجزا **ومحل من اجدي فحتى الحجر** وهو بكسر القاف ما بين الركنين الثاميين عليه حدار قصير بينه وبين كل من الركنين متجه كان ركنه لغرض اسمعيل صلى الله عليه وسلم وروى انه من قبله وما حطما لكن الاشهر ان الحطيم ما بين الحجر الاسود ومقام ابراهيم وهو كما ياتي في اللسان افضل محل للمسجد بعد الكعبة وحجها بكسر اوله **ومخرج من اخرى** او وضع اعلمته على طرف حدار الحجر القصير كما يفعل كثير من العامة **لم تصح طوافه** اي بعضها الذي قارنه ذلك المس والداخل لانه جنيذ طائفة في البيت لانه المذكور في الاية انما في الاولى فلان هو الشاذرون من البيت كما علم من تعريته وانما في الحجر فهو وان لم يكن فيه من البيت لانه ادرع او بعده لكن الغالب على الحج التعمير وهو صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون ومن بعدهم لم يطوفوا الخارجة خوفا من تباعهم فيه وجعل في هذا حالا من فاعل من الذي سلكه شارح يستلزم بناء على ان له مفهوما المبين على انه ليس في جهة الباب ان سجد جدارا شاذرون تحت يضر اذا كان مسامحا لجدار تحت شاذرون ولو قبل الوصول اليه وليس كذلك كما هي ظاهر وينبغي لمقبل الحجر ان يقر قدميه حتى يعتدل قائما لا يندخل حال التقبل في هذا البيت فاعلى الاصح ان يتم شاذرون فتمت زالت قدمه عن محله قبل اعتداله كان قد قطع جزا من البيت وهو في هوايه فلا يحسب له وكذا يقال في مستلزم اليماني وفي **مسألة المس** الجدار الذي عنده شاذرون **وجه** انه لا يضر لانه خرج البيت معظم بدنه ويرد بان المدا على الاتباع كما قرر **التي** الظاهر في موضع الحجر الموجود الان انه على الوضع القديم فبم رعائه وانظر لاختلاف زيادة او نقص فيه نعم في كل من فتحته نحوه نحو ثلاثة ارباع دراع بالحديد خارجة عن سمت ركن البيت شاذرونه وداخله في سمت حايطة الحجر فعمل تقبل الاولى فيجوز الطواف فيها او الثانية فلا كل محتمل والاحتياط الثاني ويؤدد النظر في الفرق الذي يحايط الحجر هل هو منه او لا ثم رأت ابن جماعة حرره عن جدار الحجر عاليا يطابق الخارج الان الادخل ذلك الفرق فلا يصح طواف من حط اصبعه عليه ولا من سجد جدار الحجر الذي تحت ذلك الفرق وقدا تعلق في الجميع وغيره وجوبا لخروج عن جدار الحجر وهو يرد ذلك البحث ورايت مخالف ابن جماعة والارزقي وغيرهما في امور اخرى تتعلق بالحج لا حاجة بنا الان الى تقريرها لانه لا ارتباط لها بصحة الطواف بعد تفهيد وجوب الخروج عن كل حجر وحايطة **وان بطوف سبعا** للاتباع فلو شك في العدد اخذ بالاقل كالصلوة قسم من هنا الاحتياط ولو اختلفت خلاف ما طمعه ولا يلزمه ان ياخذ بحجره فاقض على اعتقاده وانما امتنع نظره ثم لبطاها بتقدير الزيادة بخلافه هنا ولا يكره في الوقت المشي عن الصلوة فيه للحج السابق ثم اصرح بجواز فيه **داخل المسجد** ولو على سطحه وان كان اعلى من الكعبة على المعتكف لانه تصدق انه طاف بها اذ هو ايها حكماءه وقول جمع القصد طاف بها وفي الصلوة ما يستعمل هو اهاضعب والفرق فيه حكم وان حال بين الطائفتين البيت

الشاذرون
ما بين الركنين
ابراهيم وهو كما ياتي في اللسان
بالجهد بعد الكعبة وحجها بكسر اوله

لو كان
سبعا
بالحاقه

يؤذون ما يوقوعه مع بعد لا يخرج به عن حاشية المطاف الخلاف في صحة طوافه
 حينئذ **اولى** لان ما يتعلق بذات العبادة افضل مما يتعلق بمحلها كالحاجه لغير المسجد
 الحرام **اولى** من الانفراد به **الا ان يخاف صدم النساء اذا بعدن والقرب بالارسل** **اولى** من البعد
 مع الرمل محافظة على الطهارة ومن ثم لو خاف مع القرب ايضا لمسهن كان ترك الرمل **اولى**
 هنا ايضا ومن لئلا تركه كالعدو واللق في السعي ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو امكنه اكثر
 من ذلك لفعل **وان لم يزل عرفا الذكر وغير طوافه** ابتعا وخروجا من خلاف موجه وبطل
 عدم وجوبه القياس على الوضع كجامع ان كلا عبادة مستقلة بخير ان يتخللها ما ليس منها
 وسيعلم ما سياتي اول الفصل في طوافه بين الطواف والركعتين وبينهما وبين
 الاستلام وبينه وبين السعي **وان يصلي بعد ركعتين** والافضل للابتاع رواه الشيخ
 فعلمها **خلاف المقام** الذي انزل من الجنة ليقوم عليه ابراهيم صلى الله عليه نبينا وعليه
 وسلم عند بنا الكعبة لما امر به وارى محلها سبحانه على قدرها فكان يقصره **ان يتناول**
 الله من اسمعيل صلى الله عليه وسلم ثم يطول الحان يضعها ثم يرقى مع طول الزمر وكثرة
 الاعدا يجنب بالاكعبة حتى وضعه صلى الله عليه وسلم محله لان على الاصح من اضطرار
 في ذلك وما يصلي خلفه ركعتي الطواف قرا واخذ واصل مقام ابراهيم مصلى كما قرأ ما يلقن
 بالصفا والمشرع الحرام عند وصوله اليهما اعلاما للامه بشرها واجبالا لذكر ابراهيم كما
 احيا ذكره بكاصيلت على ابراهيم في كل صلوة لانه لا يلاجم الداعي ببعثته نبينا صلى الله عليه
 وسلم في هذه الامه لهذا يتصور وتكملهم والمراد خلفه كما يصدق عليه ذكر عرفا وحده
 لان في السقف خلفه زينه عظيمه بذهبه غيره فينبغي عدم الصلوة تحتها وبليه في الفضل
 داخل الكعبة فتح الميزاب فيقيد الحجر فالحطيم فوجد الكعبة فيبين الهمانيين فبقيد السعي
 فدار خديجة رضي الله عنها فمكة فالحرم كاجنة في الحاشية وغيرها وتوقف الاسوي
 في داخل الكعبة ردوة بان فعلها خلفه هو الثابت عنه صلى الله عليه وسلم وبانه لا خلاف
 بين الامة في فضله ذكر بل قال الثوري لا يجوز فعلها الا خلفه وما كان اذا وها تخلف
 به ويرد ايضا بنصريحهم بان النافله في البيت افضل منها بالكعبة للابتاع **وقرأ** **اندا**
في الاولى بعد الفاتحة **قل يا ايها الكافرون وفي الثانية** بعد طوافه **الاخلاص** للابتاع
 رواه مسلم **وتجهر** ولو خشي الناس ليللا وبعد الجهر الى طلوع الشمس ولا يعارضه خلافا
 لمن ظنه قوتهم من التوسط في نافله الليل بين الجهر والاسرار لان محله في نافله المظلمة
 ولو نواها مع ما بين الاسرار فيه كرائد العشا احتل نداء الجهر مراعاة لتمييزها بالخلاف
 الشهير في وجوبها والسر مراعاة للرائد لانه افضل منها كما صرحوا به وهذا اقرب لثواب
 بعضهم بحيث يتوسط بين الاسرار والجهر مراعاة للمصلايين وفيه نظر لان التوسط بينهما
 يفرض تصويت وان واسطه بينهما ليس فيه مراعاة لواحدة منهما على انصر لبقولوا به لا في
 النافله المطلقة كما تقتصر **وفي قول الجبل لوالاه** بين شواطئه وبعضها **والصلوة** عقب الطواف
 الفرض وكذا النقل عند جميع لانه صلى الله عليه وسلم اتى بها واخذ واعني ما سلكه بجواب
 ان ذلك لا يكتفي في الوجوب والا لوجب جميع السنن بل لا بد من عدم ذلك عن النذر وقد اعطيه
 في الموالاة ما سر وفي الصلوة الخبر المشهور هل علي غيرها قال لا ان تطوع ومحل الخلاف في تفرق
 كثير بان يغلب على الظن بانه اضرب عن الطواف بالاعداد ومنه اقامه جماعة مكتوبة وفوت

عا قولة قوتهم في التوسط

دال

راتية لا فعل حادثة ومكتوبة اتسع وقتها وهو فرض فيكرة قطعه وعلى الاول يسقط لغيرها
 ثم ان نعت اثبت عليها والا سقط الطلب فقط نظري ما مر في تحية المسجد ونحوها
 واستشكل هذا بقولهم لا يسقط طوبى ما دام حيا واجيب بان محله اذا قضاها عند فعل
 غيرها وبالحكم صرحوا بان الاحتياط انه يصليها بعد الفريضة والافضل لمن طواف اسابيع
 فعلمها عقب كل وبليه ما لو اخرها الى ما بعد الكل ثم صلى لكل ركعتين وبليه ما لو اقتصر على
 ركعتين لكل وعلى الثاني يجب تعدد الاسابيع والقيام فيها وتوقف النقل
 فيها على وجه الاصح خلافا ويصح السعي قبلها اتفاقا **وفي** من سنن الطواف السكينة
 والوقار وعدم الكلام الا في خير كنعيم جاهل يرفق وان **وفي** وسجدة التلاوة لا يشكر
 على الارجحة لانه صلوة وهي تحرم فيها فلا تطلب فيما يسمى بها ورفع اليدين في الدعاء كما
 في الخصال سنة مع تشبيههم الطواف بالصلوة في كثير من واجباته وسنة الطاهرين
 في انه يسن وبكرة كل ما يتصور من سنن الصلوة ويكرهها كما يؤخذ ان السنة في يدي
 الطائفتان دعاء رفعهما والا فعملهما تحت صدره بكيفية ما تم وافى بعضهم بان الطواف
 بعد الصبح افضل من الجلوس ذكر الى طلوع الشمس وعلق ركعتين وفيه نظر ظاهر
 بل الصواب ان هذا الثاني افضل لانه مع في الاخبار ان لقائه ثواب حجة وعمر نامتين
 ولم يرد في الطواف في الاحاديث الصحيحة ما يفرق ذلك لان بعض الامة كره الطواف
 بعد الصبح ولم يكره احد تلك الجلسة بل اجتمعوا على نذرها وعظيم فضلها والاستغفار بالعم
 افضل منه بالطواف على المعتدل اذا استوى زمانها كما مر والوقوف في الصلوة على الارجحة
 لخارج عرفه اي معظمه كما قالوه ولتوقف حجة الحج عليه ولانه جافه من حقائق القرب
 وعموم المغفرة وسعة الاحسان ما لم يرد في الطواف واعتقار الصارف له ما يدل لذلك
 الصلاة لغيره لا يوجب الامتثال للحج الذي هو من افضل العبادات بل افضلها عند
 جماعة فادفع ادعاء فضليه الطواف مطلقا ومن حيث توقفه على شروط الصلوة وشروط
 التخرج منه فتأمل **ولو حل الحلال** واحدا كان او اكثر **محرم** لم يطف عن نفسه ولو صغيرا لم يبر
 لكن ان كان حامله الولي اي ذوته المتطهر ايضا لتوقف حجة طوافه على مباشرة الولي او ما ذوته
 واحدا واكثر **وطاف به حسب المحمل** ان دخل وقت طوافه ووجدت الشروط السابقة
 به ونواه الحامل له او اطلق ولم يصرفه المحمل عن نفسه لانه حينئذ كركب بهيمة بخلاف
 ما اذا فذشر طاف من ذلك كالولادة لنفسه او لصا فلا يقع له وقد يقع للحامل ان وجدت
 فيه شروطه **وكذا الرجل** اي المحرم الواحد والمتعد **دعي** كذلك **لطاق** عن نفسه ما تضمنه
 احرامه من طواف قدوم او ركن ولم يدخل وقت طوافه لانه حينئذ كركب بهيمة بخلاف
 جميع ما مر في الحلال **الا** يكن المحرم الحامل قريبا من نفسه وقد دخل وقت طوافه **فلا يحل**
ان اي الشان او الحامل **ان قصد للمحمل** اي المحمل يكون الطواف خاصة حيث لم
 يصرفه عن نفسه ويكون الحامل كالراية لان شرط الطواف ان يصرفه لغيره **ان**
قصد جميعه **لنفسه** او **لغيره** او اطلق او قصد كل نفسه او تعدد الحامل قصد لحد منها نفسه
 والآخر المحمل على الوجه **فالحمل** ما يكون **فقط** لانه لم يصرفه عن نفسه وطوافه لا يحتاج
 لنية وانزع الاسوي في قوتها او لهما بما بالغ الازعي في قوتهم فيه حتى قال انه مع كونه
 تعدد كثير الوهم في النقل والفهم وان الحامل له على نحو ذلك العرا والسائل حيل التعليل

على

قر

انتهى والاسوي الجمل من ان يطلق فيه ذلك لكل الجرام من جنس العمل كاند بن بدران
وباني ذلك التفصيل في السعي في المعتمد انه يشترط فيه فقد صار في الطواف فخرج
يجمل ما لو جذب ما هو عليه كخشيته او سفينته فانه لا تعلق لكل بطواف الاخر لكون
جزيان تلك الاحكام هنا ايضا وله وجه نعم اذا قصد الجاذب لمشي على الجذب بطل
طوافه لانه صرفة وحامل حدث او نحوه كالبصيرة فلا اثر لثبته **فصل** في وجوب
السعي وكثير من سننه **يستلم** القاد بالذكر وغيره بشرطه **الحج بعد الطواف وصلاته**
لنعود عليه بركه استلامه في بقية مكة فان عجز فعلم امره وافهم كلامه ان لا ياتي بالمكبر
ولا الميزاب قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما وهو كذلك مبادرة للسعي لعدم وروده ومخاف
المأوردي وغيره في ذلك شاذة كما في المجموع قال الحنفية للاحاديث الصحيحة فموجب
هو المذهب انه لا يشتغل عقب الركعتين الا بالاستلام ثم الخروج الى الصفا لكن يعكر عليه ما
صح انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحج وضع يده عليه ومسح بها وجهه
وانه لما فرغ من صلاة عاد الى الحج ثم ذهب الى زمزم فشرب منها وصلى على راسه
ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع الى الصفا فقال ليدري عما بدا له به قال للركن فينبغي فعل
ذلك كله انتهى وفي حديث ضعيف ما يدل على ذلك الثبات الملتزم وهو يعمل به في الفضل
خلافا لمن رده بانه ضعيف وعليه فينبغي حمله على ما اذا لم يكن هناك سعي لكن ينبغي ان
يكون بعد الركعتين لتصحركم بان الاكل فيما ان يكونا عقب الطواف **مخرج من باب**
الصفا للاتباع رواه مسلم وهو اعنى السعي ركن كما سطره به الخبر الحسن باها
الناس اسعوا فان الله سبحانه كتب عليكم السعي **وشروطه** ليقع على الركن **ان يبدى في الاول**
وبما بعدها من الاول **والصفا** وهو بالقصر طرف جبل أبي قيس وشهرته تقي من خيرة
وهو افضل من المروة كما بينته في الحاشية ويبدى في الثانية وما بعدها من الاشجار بالمروة
والان عليه عقد واسع علامه على اولها فلو ترك خامسة مثلا جعل السابعة خامسة والى
سادسة وسابعة وذلك لما صح انه صلى الله عليه وسلم بداه وختم بالمروة كما ياتي وقاله
عابدا الله به **وان يسعي سعيين** فثبت في الطواف **ذهابه من الصفا الى المروة**
وعودته منها الى المروة لانه صلى الله عليه وسلم بداه بالصفا وختم بالمروة رواه مسلم فانزع قول
جمع الضمارة اذ يلزمهم الحتم بالصفا ثم تسن رعابه خلافا لهم بشذوذه ونحو الاستيعاب
المسافة في كل بان يلصق عقبه او عقب جاف من كونه باصلا ما يذهب منه وراسا صانع رجليه
او رجلا او جاف من كونه عابذا رجليه وبعض درج الصفا محدث فليحيط فيه بالرقى حتى ينفذ
وصوله للدرج القديم كذا قاله المصنف في غيره ويحمل على ان هذا باعتبار زمزم واما الان فليس
فيه شيء محدث لعل الارض حتى عطف درجات كثيرة **وان يسعي بعد طواف ركن وقدم**
لانه لو ارد عنه صلى الله عليه وسلم بلحكي فيه الاجماع فلا يجوز بعد طواف نعل كان احرم من
مكة يحج منها ثم تنفل بطواف واراد السعي بعدة كما في المجموع وقول جمع بجواره حينئذ ضعيف
كقول الأذري في فوسطه الذي ينبغي في بعد التنقيب ان الراجح مذهبنا بانه بعد كل طواف
صحح باي وصف كان لا بعد طواف وادع بل لا يتصور كما قلناه وقوعه بعد لانه لا يسمى طواف وادع
لان كان بعد الايمان بجميع المسالك ومن ثم لو بقي عليه شيء منها حازه الخروج من مكة بلا وادع
لعدم نص في حقه حينئذ ونص في فعل احرم من مكة ثم اراد خروجا قبل الوقوف فانه يسلكه

مكة

ومن

طواف الوداع لا ينظر اليه لان كلامهما كما قاله الأذري في طواف الوداع المشروع بعد فراغ المسالك
لا في كل وادع وقول جمع في هذه الصورة ان له السعي لانه اذا عاد ضعيف كما في المجموع واذا
اراد السعي بعد طواف القدوم كما هو الافضل لانه الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يزل معه
المروة بينهما بل له تاخير عنه وان طافا سكن **الحج لا يحل فيه** اي السعي وطواف
القدوم **الوقوف بعرفة** لانه يقطع تبعيته للقدوم فيلزمه تاخيره الى ما بعد طوافه فاحده
نيل احرم من الحج من مكة ثم خرج ثم عاد لها قبل الوقوف فهل من له طواف القدوم
نظر في حله او في بطلان العزم انقطاع ضيقه عنها او يفرق بين ان ينوي العود اليها قبل الوقوف
ولا يحل له ولو قيل بالثالث لم يبعد الا ان اطلقهم ندبه للحلال الشامل لما اذا فرغ
علا ما على العود ثم عاد ويؤيد الاول ثم رأت في كلام الطبري ما يصحح بالاول ويفرق بينه وبين
عدم وجوب طواف الوداع على الحاج المذكور بان طواف الوداع اما يكون بعد فراغ المسالك كلها
او كذلك طواف القدوم وعليه فيجوز السعي بعده ويفرق بينه وبين من عاد مكة بعد الوقوف
ولا ينافي ليلانه يسكن له القدوم ولا تجزئه السعي حينئذ لان السعي متى اخر عن الوقوف
وجب وقوعه بعد طواف الاقاصه **ومن سعى بعد طواف قدوم لم يحرم** اي لم يندب له
عادته بعد طواف الاقاصه بل تكره لانه صلى الله عليه وسلم واصحابه لم يسعوا الا بعد
طواف القدوم رواه مسلم ومن ثم لم تسن للقارن رعاية خلاف موجبها ومرجوها على من
كامل فوان الوقوف **وسحب** للذكر **ان يرقى على الصفا والمروة قدر قامه** للاتباع فيها
رواه مسلم والرقى الان بالمروة متعذر لكن باخبرها ذكره فينبغي رقبها علما بالوارد ما امكن
اما المرأة والخفي فلا يسن لهما رقي ولو في الحرة على الاوجه الذي اقتضا اطلاقهم خلافا
للانوي ومن تبعه المصم الا ان كان يقع في شك لولا الرقي فيسن لهما حينئذ على الاوجه
احتياط **فاذا رقي** بكسر القاف والذكر وغيره واشترط الرقي ليس قيذا في نرب ما بعد لندبه لغير
الرقي ايضا **ان يركب** الا افضل لغيره اسبق لم **قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر والله الجبر**
الله اكبر عظماء هدايا والمجد لله على ما اولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
لهي وبيت سد اي قدرته وقوته الخير وهو على كل شيء قدير للاتباع روة مسلم الا يجي
وميت فالنساء يستدعيه ولا يبدى الخير فذكره الشافعي قيل ولم يرد رواه مسلم بعد
قد روى الله الا الله وحده الخبر وعده ونصر عينه وهزم الاحزاب وحده **فريد عو عا**
وما وديا قلت **وبعيد الذكر والدعاء ثابنا وثانا** **والله اعلم** لما في خبر مسلم بعد ما ذكر
ثم صابن ذلك قاله هنا ثلاث مرات ونحوه الاذري ان الدعاء بالدين اباح فقط كما في
الصلوة **وان يكون** ما شيا وحافيا ان من تنجس رجليه وسهل عليه ومنظما او مشورا
والافضل تحري خلف المطاف حيث لم يور بالبادرة به ولا بكرة الركوب انفا على ما
في المجموع لكن روى الترمذي عن الشافعي كراهته الا العذر ويؤيده ان جمعا مجمعين
يايكون ما متاعه لغير عذر لان يحجب بالضم خالفوا ما صح عنه صلى الله عليه وسلم
ركب فيه وان نوالى بين مراته بل بكرة الوقوف فيه لحديث او غيره وبينه وبين الطواف
ومرانه بصر صفة كالتطواف لكن لا يشترط له كيفية مثله لان القصد هنا قطع المسافة
والسعي واخوه على هيئته **وان بعد** الذكر لا غير مطلقا عدوا متديدا مائة
حيث لا نأذي ولا ايذا فاصد السنة لا نحو المسابقة **في الوسط** للاتباع فيهما رواه مسلم

٢٩٢

او خيل شهود وهو يمكن الاحتراز عنه **فصل في المبيت من دلفه** وتواله
وتكون ما فيه اعمالا مرتبة على ما قبلها عطفها عليه فقال **ويستون** وجوبه بالاربع
من عرفه بعد الوقت **عن دلفه** للاتباع فيجربدم وقيل سنة راحة الرافعي وقيل
وعليه كثرون واختاره السبكي وتحصل بالحظ من النصف الثاني ولو بالمرور كما
به جمع اخذ من الامر والاملا وعليه تحمل تغيير شراح وغيره بمكة لحظه وقيل
معظم الليل وراحه الرافعي في موضع ثم استشكله ما يضر لا يصلوفا الاقربا من ربه
الليل مع جواز الدفع منها عقوب نصفه وعلى الاول فارق هذا ما ياتي في مبيت متى
واند ورد ثم لفظ المبيت وهو انما ينصرف للمعظم ولم يرد هنا مع ان تعجيله صلى الله عليه
وسلم للضعفة بعد النصف حتى في عدم وجوبه لمعظم على اقله ثم مستفرون وهذا
عليهم اعمال كثيرة شاقة فحذف عليهم لاجلها ولا يسر احيا هذه الليلة بالذكر والذكر
للاتباع ولان على الحاج في صحتها اعمال شاقة فارجح ليل الاستيعاب عليها ومن ثم لم ينس
له النقل المطلق فيها **ومن دفع منها بعد نصف الليل وقيل** لعذر وغيره **وما قيل**
الجرح فلا يني عليه بخصوله بها في جزء من النصف الثاني **ومن يكن لها في النصف الثاني**
دما وفي حجة الترات الشايعات فيمن فارق عرفه قبل الغروب ولم يعد لكن اليه
هنا الوجوب حيث لا عذر مما ياتي في مبيت متى واخذ منه الملتصقي ان من شرط مبيت
مدرسه لو نام خارجا نحو على حذر لم ينقص من حاكميته كما لا دم هنا على العزو
ولكده بوصف الفرق لاختلاف المحظ البابين لان ذلك كالحال فلا يستحق الا ان
الى بالعمل المشروط عذرا لا وهذا تقويت وجبت عذرا فلا تقويت وميات اخذ الحالك
ما يعلم منه الراجح في ذلك ومن العذر هنا استنقاله بالوقوف وبطوافه لا فاضنه بان وقد
تذهب اليه قبل النصف وبعد ولم يفرز دلفه وان لم يضطر اليه ويوجه بان قدرة
تحصيل الركن في تقصيرة نظيره ما في بعد اماموم ترك الجاوس مع الامام للتنفذه ول
نعم ينبغي انه لو وقع منه وامكنه العود بهز دلفه قبل الجرح لم يزد ذلك **ومن تقدم**
والضعفة وتقدمهم وان لم يرموا على الاوجه **من نصف الليل الى متى** للاتباع رواه
الشيخان واليرموا قبل الزحمة اي ان ارادوا تعجيل الري والافا السنة لهم تاخيرة الى
طلوع الشمس كغيرهم لما صح انه صلى الله عليه وسلم امرهم ان لا يرموا الا بعد طلوع الشمس
ويجي بداموكا غيرهم حتى يصلون الصبح مغلبين فالغلب هنا استدراجا منه
في ملأ الايام محاذ عليه خير الشيخين كيتسح الوقت **ثم يدفعون الى متى** للاتباع متفق
عليه قبل وثنا كصلو الصبح بمز دلفه مع الامام كحركات قول ينو فمكة الحج ذلك
واخذون من مز دلفه ليل او قبل بعد الصبح بمز دلفه لانه الخبر الذي عليه ولان
لاخه معطوف على يدفعون وزادته يلزم عليه ان النساء والضعفة لا يسر لهم ذلك
لا فرق والصواب عطفه على يبيتون **حصي الري** ليوم النحر وهو سبع حصيات للغير
الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال للفضل بن عباس غدا يوم النحر النقط حصي قال
فلنقط حصيات مثل حصو الخذف وزيد قليلا ليل لا يسقط منه شي واستشكل غير
مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما وصل بحسرا قال عليك حصي الخذف الذي يرمى به الحمرات
ووجب بحمله على غير حصي ري يوم النحر اذا الاولى اخذها منه او من متى عند الري وما

لم

للا ما

واخير

احقل

مقل اختلاطه به او على انه ذكرهم بذلك ليندرك من لم ياخذه من مز دلفه اذا الظاهر
لا يعلم باخذ منها الا القريبون منه فان قلت قياس كراهة بقصد بتراب الارض التي
يج فيها عذاب كراهة الري باحجام يحس بها على وقوع العذاب به قلت يمكن ذلك ويمكن
في ان التراب الذي يطرأ البدن المحذور للصلوة واحتياط له اكثر فان قلت ياتي فرق بين
كراهة الري به عار في به قلت الفرق ان هذا قاربه الرد فكان اقل خلافا في كراهة
من غير من دلفه ومحسركه بكرة من مسجد لم يملكه اوله يوقف عليه والحرر وواضح
بكل كراهة المملوك للغيران على رضي مالكه او اعرض عنه والاحرم ايضا ومن حسن وكذا
ان محل محسرا لم يفسله وانما لم يترك كراهة الا كما في انا بول والري محسرا على ليل
استدراجا بعد غسلهما ويسن غسل الحصى حيث قرب احتمال نجسه ومن لم يزل
ويصح ان ما يقبل رفع والاسد ما بين الجبلين ومن **واذا بلغوا المشعر** ما حوثة من
شعر في العلامة **الحرام** اي المحرم فيه الصيد وغيره او الحرمه الاكيدة وهو النسا
لوجوده لان مز دلفه خلافا لما ذكره **وقيل** مستقبلين القبلة ذكر ابن الله تعالى الاولى
ليكون الوقوف عليه حيث لا تاذي ولا ايذا للزحمة ثم والافتحه **ودعوا** وتصدقوا
وافتحوا **الى الاسفار** للاتباع رواه مسلم وتحصل اصل السنة بالوقوف بغيرة عن مز دلفه
بالمرور **ثم عقب** الاسفار لكراهة التأخير الى الطلوع **سبوت** الى متى يمكنه وقار
الركن ملبين ومن وجد منهم فرجه اسرع فاذا بلغوا بطن محسره وهو اعنى محسرا ما بين
من دلفه ومتى ويطنه سبل فيه اسرع انما هي محسره وحركه الركب دابته حيث لا ضرر
حتى يقطع عرض ذلك المسار وهو قدر رمية حجر للاتباع وحكمته ان اصحابا ليل
فلكل فرقة قول للاصح خلافا وانهم لم يدخلوا الحرم وانما هلكوا قريبا وله وان رجلا
مطار ثم فزلت نار احرقته ومن ثم سميه اهل مكة وادى النار فهو لكونه محل نزول
عذاب كذا يروي الذي صح امره صلى الله عليه وسلم للمارين بها ان يسرعوا ليل يصيبهم
بالصباح هلكا ومن ثم ينبغي الاسراع فيه لغير الحاج ايضا وان الضاري كانت تقف
لما مر بها بالعد في تحالفهم **فيصلون الى متى بعد طلوع الشمس فيرى كل**
خص منهم حصيد اي حين اذ وصلها راكبا او ماشيا من غير عرج على غير الري لانه
عنه متى وهذا اعني كونه عقبا رنقا عما كرمه افضل اوقات الري للاتباع فمن
يسل قبله فعمل يغلب كونه نجبة فيرى او يراعي الوقت الفاصل فيؤخر اليه كل محمل
والضفة ما مر في الضعفة الثاني **سبع حصيات الى حجرة العقبة** للاتباع رواه مسلم
يجب رعيها من بطن الوادي ولا يجوز من اعلى الجبل وخلفها وكثير من العامة يفعلون
بجمعون بالاري ولم يقلوا القابل به ويسن جعل مكة عن يساره ومتى عن يمينه
ويستقبلها حاله الري للاتباع ويختص هذا اليوم بالنحر لتمييزها فيه بخلاف بقية ايام
الفرق فان السنة استقبلته في ري الكل **تنبه** هذه الجمرة ليست من متى بل
لاعتبتها حاله الشافعي والاصحاب خلافا لجمع كما بينته في الحاشية **ونظم النبي**
من الري فلا يعود اليها للاتباع ولا لها شعرا الاحرام وبالري اخذ في النقل
لأنه لو تركه لافضل بان قدم الطواف والحلق قطع التلبية عدة وقطعها للغير
لانها طوافه **ويكره مع كل حصاة** للاتباع رواه مسلم وقضية الاحاديث وكلامهم

٢٩١

بقصر على تكبيرة واحدة قاله المصنف رداً على ما ورد في الشافعي تكبيرة واحدة
أو ثلاثاً مع قولي كلمات بينهما **شذوذ من بعد هدي** نذكر ما يتطوع به هدي ومن لا هدي
بعد هدي أصحبه **فصل في الحلق** أو **فصل في الحلق** لثبوت هذا الترتيب في مسلم **والحلق** للذكر الواضح
غالباً من **التقصير** ابتاعاً وإجماعاً ولأنه صلى الله عليه وسلم دعا المحلقين بالرحمة ثلاثاً ثم
المقصيرين رواه الشيخان وسنن الأئمة واشتقوا الأيمن واستيعابه ثم استيعاباً لبقية حتى
يبلى عظمي الصدغين وإن استقبل المحلق ويكبر معه وعقبه اقتداً بالسلف وإن استقر
في المجموع ويرقن شعره وما يصلح للوصل كدوان لا يشارط الحلق كذا أطلقه وينبغي
على أن مراده أن يعطيه ابتداءً ما تطيب به نفسه فإن رضى والزيادة لا أنه يسكت
إلى فراغه لأن ذكره بما يتولد منه نزاع أو لم يرض الحلق بما يعطيه له وإن يلخصه
من نحو شاربه وظنوه عند فراغه وإن يتطيب ويلبس ويخرج بها المقتنع فيسلكه
أن يقصر في الجمع والحلق في الحج لأنه لا أكمل وحله كما في الاملا أن لم يسود رأسه أي لم يكن
به شعر نزال ولا فالحلق وكذا الوقوم الحج وأخر الجمع فإن كان لا يسود رأسه عندها
قصه الحج ليحصل له ثوابا للتقصير فيه والحلق فيها أذلو عكس فأنه الركن فيما من أصل
وإن كان يسود حلقه فيهما ولم يحلق بعض الرأس أو أحدهما وبقيته في الآخر كان من
الفرج المذكور **وفصل في الحلق** ولو صغيرة واستنفاً الاستوي لها غلظه فيه الأذرع إذا
يشع الحلق لا تثنى مطلقاً إلا في يوم شائع ولا دفعاً للتصدق بوزنه والألتداء واستحقاقه
من فاسق يبرئ سواها ومثلها الحنث بل يكره طمس الحلق بل تحت الحرم بحرمته على رءوس
وأما بخير إذا نزع أو سجد ويندب لها أن يعم الرأس بالتقصير وإن يكون بقدر الحلق
قاله الماوردي إلا الذوايب لأن قطع بعضها يشبهها **والحلق** أي إزالة الشعر المشتمل
عليه الإحرام بأن وجد قبل دخوله وقت التحلل في حج أو عمر **شك** لا استباح محظور
كل من الحيط **على المشهور** فيتاب عليه للتفاضل بينهما في الخبر وهو أن يكون في
العبادات وصح خبر لكل من حلق رأسه بكل شعر سقطت ثوب يوم القيمة **وقال** أي
الحلق بالمعنى المذكور **ثلاث شعرات** أي حرم من كل من ثلاث أقل من شعر الرأس
وإن استرسل وخرج عن حدة ولو على دفعات كما في المجموع وغيره والهام
الروضة بخلافه غير من دون ثنتان أو واحدة إن لم يكن غيرها وغيرها وذلك
لقوله تعالى محلقين رؤسكم أي شعراً فيها أذهب لا لحلق وهو جمع أقله ثلاث
وهذا اندفع ما يقال الآية حجة على التعميم لأن التقدير شعر رؤسكم وهو مضاف
فيهم ودفعه قول المجموع قام الإجماع على عدم التعميم غير صحيح لأن كلام المجموع
مؤيد كما بسطت لقول عليه مع بيان أن هالكاً واحداً وغيرهما قال يكون بوجوب
التعميم في افتناطويل **أحلقاً أو تقصيراً** فسه في القاموس بأنه كف الشعر وقصره
بأنه الإحرام منه بالقصر أي لمقراض فعطفه عليه الآية من عطف الأول وهو الإحرام
وهذا يعلم أن التقصير حيث طلق في كلامهم إريد به المسمى الأول وهو الإحرام
من الشعر بقصر أو غيره **أو تقصيراً أو قصاً** أو غيرها من سائر وجوه الإزالة
لأنها المقصود نعم أن نذكر الحلق تعين وهو استيصال الشعر بالموسى أي
حيث لا يظهر منه شيء بل هو في مجلس الخطاب فيما يظهر ثم أن قال الحلق رأى فالحلق

أو الحلق أو أن أحلق كفي ثلاث شعرات ويجوز في ذلك في نذر غير الذكر التقصير المطلق
وظاهر كلامهم هنا أن الرجل لا يصح نذره للتقصير وعليه فهو مشكوك لأن الدعا للمقصيرين
يقتضي أنه مطلق منهم فهو كذا في المشي وقد يجاب بأنه انضم لكونه مفضولاً كشعار
النساء من اختلاف نحو المشي **ومن لا شعر برأسه** خلقه أو خلقه واعتباره عقبة **استحب**
له **أمر بالموسى عليه** إجماعاً تشبيهاً بالخلقين ونحو ذلك لا يرضى اختصاصه بالذكر لأن الحلق
ليس شرعاً للغيره ولا استوفى له لو كان ببعض رأسه شعر من إمرار الموسى على الباقي
أي سوا الحلق ذلك البعض لم قصر على الأوجه التشبيه المذكور وهو كما يكون في الحلق يكون
في البعض وليس فيه جمع بين أصل ودرجاً فالمنزعة لا تختلف بحلقها على هذا
الأمر ليس ذلك والالوجب في البعض حيث لا شعر بالكلية ولا يلزمه خلافاً لمن زعمه أيضاً
أنه لو اقتصر على التقصير إن الموسى على بقية رأسه **فأحلق أو قصه** **علمك** **أشرك** **دعي**
وطواف المكان ويسمى أيضاً طواف الأفاضة وطواف الزيادة وقد يسمى طواف الصدرة
بفتح الدال ويسن عقبة أن يشرب من سقاية العباس من زمزم للاتباع **وسعى** بعد طواف
لوجوده لترتيب بينهما كما يأتي فوراً **أن لم يكن سعى** بعد طواف القدوم كما هو الأفضل
ثم يعود إلى منى بحيث يذكر وقت الظهر متى حتى يصل إليها للاتباع رواه الشيخان
فهي أفضل منها بالمسجد الحرام وإن فاته مضاعفته على الأصح لأن في فضيله الاتباع ما يربو
على المضاعفة ورواه مسلم أن صلى الله عليه وسلم صلى الظهر عكس محموله على ما في المجموع
وفيه أشكال بينت في الحاشية على أنه صلاهاها أو فيهما ثم ثابتهما ما لا يصح
كما صلى بهم في بطن بئر من ثيابها ورواه داود والترمذي أنه أخر طواف يوم النحر إلى الليل
محمول على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهن **وهذا الرمي والدخ والحلق والطواف**
بمن تبيها كما ذكرنا في الوقت الذي ذكرنا للاتباع فإن خالف صح لأنه صلى الله عليه
وسلم في ذلك رواه الشيخان **ودخل وقتها** أي لأعمال المذكورة إلا الدخ لمن وقوفه
بصفيلة النحر لصحة الخبره في لامي وقيل به غيره **وبقي وقت الرمي** الذي هو وقت
فضيله إلى الن وال واختياره **آخر يوم النحر** الخبر البخاري به وجواز الإخراج الترتيق
هذا هو المعتمد من اصطلاح طويل في ذلك **ولا تختص للدخ** الهدايا **يرس** كما وقع في الخبر
هنا وإن اختص مكان هو الحرم بخلاف الصلوات يختص بيوم النحر والثلاثة بعد **قلت**
الصحيح **اختصاص وقت الأصحبه وسياق** أن الحرم ذكره كذلك **في آخر باب عومات**
الأحرام على الصواب والله أعلم **تجمل** جمع المحرك كالعزير فعملوا على ما هنا من عدم الاختصاص
على الدماء الواجبه للحج وأحصوا لها قد تسمى هدياً نعم ما عصى منها مسببة تخلفه فوناً
خروجاً من العصبية وما يأتي من الاختصاص على ما سبق تقرباً ولو سئذروا وهذا هو
المسمى هدياً حقيقة ومن شرطه في الجمع بأنه خلاف ظاهر عبارته والمشتا درهما **والحلق**
والطواف والسعي **آخر وقتها** لأن الأصل عدم التوقيت نعم بكرة تأخيرها عن
يوم النحر وأشد منه تأخيرها عن أيام الترتيق ثم عن خروجها من مكة ولا ينافيه خلافها
للاستوى أن طواف الوداع يقع عن الركن لأن هذا البقاء بعض نسكه لا يلزمه طواف وداع
خاص وبخلافه الرفعة حرمه تأخير التحلل الأول إلى قبل لأنه يصير محرماً بالحج في غير
اشتمره وكما كان من فاته الحج يلزمه التحلل الثاني فوراً وتحرم تأخيرها إلى قبل لا استئذنه

كانت رايه وابتداوه لا يصح ورده السبكي وفرق بان وقت ف عرفه معظم الحج وما بعده تبع
له مع فكنه منه كل وقت فكانه غير محرم خلاف موفاته فان معظم حجه باق فليز من بقائه
على حرامه بقاؤه حاجا في غير شهر الحج ويؤيده الله لو اخصر بعد الوقوف لا يلزمه التحلل الا سري
بان وقت الحج يخرج بغير يوم النحر والتحلل قبله لا يجب لتفاقل الافضل تاخير عنه وبانه يجوز
الاحرام بالنافله المطلقة في غير وقت الكراهه ومدها اليه وهو نظير مسكتنا **واذا قلنا للرب**
نسك وهو مشهور **ففعّل انبيى من الرب** لجمرة العقبة **والحلق** او التقصير **والطواف**
المستحب بالسعي ان لم يكن سعي **حاصل التحلل الاول** من تحلي الحج فان لم يكن براسه شعرا
حصل بواحد من الباقيين **وحل به اللبس** ونحوه **والحلق** **والنكاح** والطيب باليس
التطيب واللبس للابتاع كما مر **وكذا الصيد** **وعند النكاح** **والتمتع** كالنحر شهوة
والله اعلم للخبر الصحيح اذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء الا **اللباس** **واذا فعل الثالث**
الباقي من اسباب التحلل **حاصل التحلل الثاني** **وحل به باقي المحرمات** اجما ما وان
بقى عليه الميت وبقية الرب ولو فاته الرب توقف التحلل على الايتان ببذله ولو صوما
كما قاله وان طالع جمع في اعتراضه تزيلا للبدل من زلة المبدل وانما لم يتوقف تحلل
الحصر عليه لانه واجبه فشق بقاؤه محرما من سائر الوجوه ولا كذلك هنا اما العزم فليس
لها الا التحلل واحدا لان الحج بطور الزمته وتكرار اعاله فابح بعض محرمانه في وقت بعثها
في وقت اخر تخفيفا للمشقة بخلافها ونظير ذلك الحيض لما طال من منه جعله ريقا
محظورا لانه محال ان انقطاع الدم والفعل بخلاف الجنابة وزاد البليغي تحللا ثالثا
وهو حلق شعر بقية البدن لحله بحلق الركن او سقوطه وحالفة غيره فقال لا يفعل
انبيى من ثلاثه كغيره وهو لا وجه الا وفق لكلامهم وان ملت الى الاول في الحاشية **فصل**
في مييت ليالي ايام التشريق الثلاثة متى وسقوطه ورميها وشروط الربى وتوابع
ذلك **اداء ايام الربى** من مكة او لم يعد بان لم يذهب ملكه **باب وجوبه على الاصح** فلا يجوز
خارجها ومنها ما قبل من الجبال المحيطة بها حدودها وارها من جهة مكة او العقبة
ومن جهة عرفه محسر لكن هذا الحد غير معروف لان الجبل باول محسر ككنهم قالوا طر
من سبعة الاف ذراع وما ثا ذراع فليعتبر من العقبة ويحد منه ثم الظاهر من هذا
التحديد انه يعتبر ما سامت اول العقبة المذكورة ميما الى الجبل وسار الى الجبل وجنيد
تخرج من مي كثير يظنه اكثر الناس منها **اليوم الثاني** **يوم التشريق** الاولين اي معظمها
وكذا الثالثة ان لم يفرغ من سبيلها كما سيعلم من كلامه **وربى** وجوبا بلا خلاف والاصل
في الربى الواجب فيه كما يعلم مما ياتي ان يكون **كل يوم الى الجمرات الثلاث** ويجي
فيه جمعه او فرقه ان يرمى **كل جرة سبع حصيات** للابتاع وحل ذلك حيث لا
عذر ومنه قصد سقى الحاج بمكة او بطريقه ورمى دابة او دواب ولو غير الحاج
لمنع بعد الغروب للربى لانه لا يكون ليلا بخلاف نحو السقاية ويلزم الرعا بكم الى
والمد العود للربى في وقته ومران وقت ادا ربي النحر من نصف ليلة النحر الى اخر ايام
التشريق وياتي ان ربي كل يوم من ايام التشريق يدخل برؤا وبستر الى اخرها فلم
كثيرهم ترك الربى يوما النحر وما بعده الى اخرها لبرمو للكل قبيل عزوب شمسه وهذا
يعلم ان معنى كون الربى عذرا على المعتمد عدم الكراهه في تاخيرها لاجله والا فموسلو

لعمري في الجواز فان فرض خوفه على دابته لوعاد للربى الذي يدرك به كان معنى كون
الربى عذرا له عدم الاثر كما هو ظاهر واما جواب بعضهم على قول الاسوي من التناقض
والعجب قولهما يجوز لذوي الاعذار تاخير ربي يوم لا يؤمن مع تصحيحهما ان النحر
تاخير يومين فاكتر من غير عذر لان ايام ربي كالوقت الواحد بان هذا فيمن بات
ليالي ميي وذاك في غير ذي عذر لم يمتنع التاخير عليه لتركه شعرا لميت
والربى فيرد بان ما ترك للعدو عذرة لما في به في عدم الاثم فلم ياسب التصديق
بذلك مع العذر على ان هذا الجمع مخالف لاطلاقهم في الموضعين من غير معنى يستمد
له فلا يلتفت اليه وانما الوجه ما ذكرته من ان يجوز فعناء من غير كراهه ولا يجوز
معناه في الحل المستوي الطرفين فتأمله وياتي قريبا ما يؤيده وصحة ايضا خوف على
محرم ولو لمعه فيما من اخذها من ربي لنتيم ومن يرضى معه الا قامه ميي وقريش
منقطع وطلب لحوايق وغير ذلك مما بينته في الحاشية ومنه ما مر في من دلته من الاشكال
بطواف الركن ببقية وسيعلم مما ياتي ان العذر في الميت يسقط دمه واثمه وفي الربى
يسقط اغنة لامة **تخييب** وقوع جو سم سنة ثمان وخمسين في يوم النحر فتد عظمه
بين امر الحج وامين مكة ثم تزايدت واشتد الخوف حتى دخل اكثر الحاج واكثر المسلمين
ليلة النحر وصيحتهم ووقع النهر بالاضيق ولم يزل الخوف يشتد حتى نفر من بقي مع
الاسر من الحجيج قبل من واليوم النفر الاول واراد بعض كبار الحاج ان يعود ليالي
قبل فوات وقت الربى مع محمد من صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لغير الاعراض انما هم
كالجواد وحسينا احتلوا مفتون في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزومه كما بينته مع المبل
الى عدمه وبان مستند في اوثنا بسوط مسطر في الفتاوي ومن ذلك المستند انما ذكره
من الا عذر لعضده لا يمنع فعله بالنفس وبعضه لا يمنع الاستنابة فليز الدم لا مكان الفعل
واما هذا العذر فمخالع الفعل بالنفس والتايب لان كل احد حتى النفر المتخبرين صاروا خافين
على انفسهم فلم يكن فيهم تقصير البتة وان كلام شارح ينفذ ذلك وانما ذكره في الاحكام
لا ينافي ذلك لان الميت ثم يجب فيه دم مع العذر كما ياتي فالربى ولى قبل وقوع نظير ذلك
وان علما مصر ومكة اختلفوا في الدم فاقتى بعدمه المصريون كشيخنا ومعاويه وروى
المكيون **فادار ربي اليوم الثاني** **واذا نزل الى النحر** اي التحريك للذهاب بحقيقة النفر
لا يحتاج فيشمل من اخذ في مشغل الارحال وبواق الاصح في اصل الروضة ان عزوها وهو
في مشغل الارحال لا يلزمه الميت وان اعتراضه كثير **فصل غروب الشمس** يؤخذ
من قوله اراد الله لا بد من بنية النفر مقارنته له والام بعذر وجده فيلزمه العود لان
الاصل وجوب مييت ورمي لكل ما لم يتحل عنه ولا يسي متحلا الا ان اراد ذلك ثم رايت
الزركشي قال لا بد من بنية النفر ووجه ما ذكرته **باب ان كان مات البليتين قبله او**
تركهما للمذنب **ويسقط مييت الليلة الثالثة** **وربي يومها** ولا دم عليه لقوله تعالى فمن
تعمل في يومين فلا اثم عليه والاصل فيما لا اثم فيه عدم الدم لكن التاخير افضل لاسيما للامام
لا بعد الخوف او غل وذلك للابتاع بلبس المجموع عن الماوردي ما يقتضي حرمة عليه اما
اما اذا لم يبينها ولا عذره او نفر قبل الزوال او بعده وقبل الربى فلا يجوز له النفر ولا يسقط
عنه مييت الثالثة ولا ربي يومها على المعتدل **فصل** من بنية في غير الاولى العود قبل الغروب

الرمي فلا يرضى بخرجه بعد وقوعه فيه لحصول اسم الرمي ولا يكون الرمي خارجا
عن الجمره فيصح رمي الواقف فيملا بعضه بالذك وعلم من عبارته ان الجمره اسم
 للرمي حول الشاخص ومن ثم لو وقع الرمي في محله ولو قصد لم يخرج كما اقتضاه
 كلامهم ورجمه الجبل الطبري وغيره وخالفهم الرزكي نعم لو رمي اليه بقصا لوقع
 في المرمى وقد علمه فوقه فيه الجمة الاجز الان قصده غير صارف جديدهم لا يستلحق
 صرح بهذا بل قال ولا يبعد الجزم فيه **ومن عجز** ولو احس عبي على الاوجه **عن الرمي** نحو
 مرض وبجده ضبطه هنا عام في استقاطه للقيام في الفرض وجنود او غلمان ايسر من
 القدرة عليه وقته **ولو طنا** ولا ينعى لالتايب بطر واعمال المنيب وجنوده بعد ادائه من
 يرمى عنه وهو عاجز ايسر خلاف فادرا عاداته الاغيا قال لا خراذ اعنى على فارم عن
 فانه لا يصح فاذا اعنى عليه لزمه الدم لانه لم يات بالرمي هو ولا يبيد اي مع قصيرة
 بتركه الرمي بنفسه اذا كانت عادته طر والاعمال التا وقت الرمي بخلاف اعتياد طر وه
 او وقته وبقاوه الى اخره فانه جديده لا تقصير منه البتة اذ لا يمكنه بنفسه ولا يبره
 فلو والدم له مشكل الا ان يحاب بان هذا نادري هذا الجنس الحقوة بالغال وكس
 ولو حق انفا كما في المجموع بان يحس في قود لطير حتى يبلغ بخلاف محبوب يدين
 بقدر على وفاقه لعدم عجزه عن الرمي جديده **استنباب** وقت الرمي لا قبله وجوبا ولو
 باجرة مثل وحدها فاصله عما يعتري في الفطره فيما يظهر ولو محرم لكن ان رمي عن نفسه
 الجمرات الثلاث والواقع له وان توى مستنبية ولغا فاما اذ رمي للاول مثلا اربع
 عشر سباعا عنه فربسباعا من موكله وذلك كاستنبابه عن الحج نعم لا يشترط هنا عجز
 ينهي للباس لانه يغتفر في البعض مالا يغتفر في الكل بل يكفي العجز حال اذا لم يرج
 زواله قبل خروج وقت الرمي كما مر ولا ينظر للعجز عقبة في التايب على خلاف ظن
فرج لو اياه جماعة جماعة في الرمي عنهم حاز كما هو ظاهر لكن هل يبرمه الترتيب
 بينهم بان لا يرمى عن الثاني مثلا الا بعد استكمال الرمي الاول ولا يلزمه ذلك فله ان يرمى
 الى الاولى عن الكل ثم الوسطى كذلك كل محتمل والاول اقرب قياسا على ما لو استنب عن
 اخر وعليه رمي لا يجوز له ان يرمى عن مستنبية الا بعد كمال رمية عن نفسه كما نقر فان
 قلت ما عليه لازمه فوجب الترتيب فيه بخلاف ما على الاول في مسئلتنا قلت قصده الرمي
 له صبر كله ملزومه فلزمه الترتيب رعاية لذلك **واذا ترك رمي** وبعض رمي يوم الحج
 او ما بعده عمدا او غيره **تذكرة في الايام** ويكون اذ في الاظهر لانه صلى الله عليه وسلم
 جوز ذلك المرافلة لم تصلح بقبه الايام للرمي لتساوي المعذور وغيره كوقوف عرفه
 ومبيت من دلفه وقد علم انه صلى الله عليه وسلم جوز التدارك للمعذور فلم يوجب التدارك
 ايضا وافهم كلامه ان له تذكرة قبل الزوال الكليلا والمعتقد من اضطراب في ذلك حولا
 فيما خلاف تقديم رمي يوم على زواله فانه محتج كما صوبه المصنف وجزم المرافعي بخلاف
 قبل الزوال كالا مام ضعيف وان اعتمد الاستوي وزعم انه المعروف مدتها وعليه
 فينبغي جواز من الحجر نظير ما مر في غسله وعانقر رعلم ان الزمان منى كلها الوقت الواحد
 بالنسبة الى التاخير دون التقديم وتجب الترتيب بين الرمي المترك وبين يوم التدارك
 حتى يجري رمي يوم عن يومه ولهذا لم يرمي عنه قبل التدارك انصرف المترك لا يومه لانه

اي العاوي

لصغير

م
باق

لم يقصده نسكا اصلا ولو رمي لكل جمره اربع عشرة حصاة عن يومه وامسه لها ايضا
 لانه لم يعينه عن واحد منهما كذا قاله شارح والقياس حسبان سبعة منها في كل جمره
 عن امسه لفقد الصارف والمعين ليس مشطا واما المرفوع شي عن يومه لفقد الترتيب **ولا**
 مع الترتيب فان قلنا قضاء الحجر بالانبياء به **والا** يتداركه فعليه **دم** لتركه نسكا وقد قال
 ابن عباس من ترك نسكا فعليه دم **والله** تكبيل الدم في ثلاث حصيات فاكثر حتى لو
 ترك الرمي من اصله كفارة دم واحد لا تخاد الجمنس لحلو الراس كله مع اتحاد الزمان والمكان
 فلا ياتي ذلك من رمي كل يوم عبادة براسها وفي الحصاة من جمره العقبة من اخر ايام رمية
 او الليلة مد وفي الحصايتين من ذلك والليلتين لمن بات لثلاثه مدان وانجز فيه خطا
 طويلا بين المتأخرين بينته مع ما فيه ومع بيان المعتقد في الحاشية فراجع وحاصله انه
 يجب في الواحد يومان ويجب كونهما عقب ايام التثنية ان تورى بالترك وثلاثه اذ ا
 رجع وفي الثنتين ثلاثه قبل رجوعه كذلك خمسة بعد اما ترك حصاة من غير ما ذكر
 ولم يقع عنه تدارك من يوم بعد سوا في ذلك يوم الخ وغيره فيلزم به دم طام من وجوب
 الترتيب **اذا اراد الحاج** او امعة وغيره المكي وغيره **الخروج من مكة** او منى عقب فطره منها
 وان كان طاف للوداع عقب طواف الافاضة عند عودته اليها كما صح في المجموع ونقل عن
 مقتضى كلام الاصحاب ومن اتي بخلافه فقد اوههم اذ لا يبعد ولا يسمى طواف وداع الا
 بعد فراغ جميع النسك في مسافة قصر ودوها وهو وطنة او لبو طنة والا فلا دم عليه
 كما يشتهر ولا فرق في القسمين بين من تولى العود وغيره خلتا لما يوجد بعض العلماء
طاف وجوبا كما ياتي في الوصل طوافا كاملا لشبوعه عنه صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا
 ليكون اخر عهده ببيت ربه كما انه او اعق صوته له عند قدومه عليه وعانقر رمي
 الذي النسك وغيره علم انه ليس من المناسك وهو ما صححناه وان اطاع اجمع في رده على
 ان من قال انه منها كما في المجموع في موضع اراد من توابعها كالشبهة الثانية من توابع العمل
 وليست منها ومن ثم لم يلزم الجبر فعليه ونحوه اذ حيث وقع اثر نسكه لم يجب له فيه نظر التبع
 ولا وجبت لتتابعها ولا يلزم من طلبة في النسك عدم طلبة في غيره الا ترى ان السواك منه في
 نحو الوضوء وهو سنة مطلقا وافهم ان من اذ لم يخرج من عمران مكة لحاجة فوطر الى السفر
 لم يلزمه دخولها الا حل طواف الوداع لانه لم يخاطب به حال خروجه وهو محتمل **ولا**
مكن بعده كركعته والدعاء المندوب عقبها اثر عند الملزم وان اطال فيه بغير الوارد وان كان
 زعمه يشرب من مياهها فان مكث لذلك وحده او مع فعل جماعة اقيمت عقبة وفعل شي يتعلق
 بالسفر كتراراد ومشد رجل وان طال لم يلزمه اعادته والاكفاده وان قلت وقضا دين
 وصلوة جنازة كما اقتضاه اطلاقهم لكن الاوجه بل المنصوص بخلافه بقدر صلاة الجنازة
 اي اقل ممكن منها فيما يظهر من سائر الاعراض اذ لم يعرض لها الزمته ولو ناسيا او جاهلا بخلاف
 من مكث لا كراهة او حتى اغما على الاوجه **وهو واجب** على من ذكرناه لما مر **عن تركه** اي ترك
 خطه منه **دم** كسائر الواجبات فيما هو تابع للنسك ولشبهة فصولة في غيره فان رفع
 ما قبل يلزم من كونه من غير المناسك ان الدم فيه على مفارقة مكة في غير النسك **فك** لا دم
 عليها للنسك وجوبه عليها باحقها ان زمن رميها الحيض **وفي قول سنة الحجري** اي
 يجب جمرتها كطواف القدوم وفرق الاول بان هذا تحية غير مقصود في نفسه ومن ثم دخل

٩٧

المحيرة

فمن غيره بخلاف ذلك اذ لو اخرج طواف الافاضة ففعله عند خروجه لم يجز به عند **فان اخرج**
فخرج بلا وداع عند او غيره **وعاد قبل بلوغ نحو وطنه او مسافة القصص** من مكة لان الوداع
البيت فتناسب اعتبار مكة لانها اقرب نسبه اليه من الحرم وقيل من الحرم فطريق ما ياتي ويرد
ما تقتر من الفرق **سقط الدم** اي بان انه لم يجز لانه لم يعد عن مكة بعد انقطع نسبه عنها
وعوده ها هنا دون كما ياتي واجبك امكته **او عاد** وقد بلغ مسافة القصص سواء عاد منها
او بعد وان فعله **فلا يسقط الدم على الصحيح** لاستقراره بما ذكره **والحائض والنفسا** ومثلها
مستحاضه نفرت في نوبة حيضها وذو جرح نضاج تحشى منه تلويث المسجد **السفر بلا**
طواف **وداع** تخفيفا عليها كما في الصحيحين نعم ان ظهرت له القطع ما يخرج من الحرم فلا
مفارقة لها ما لا يجوز القصص فيه مما مر من العود لتطوفه ولو عاد ذلك لم يلزمه الاذن لها
في الانصراف به فارقت ما مر فمن خرج بلا وداع والحق بها المحل لطريق من خارج من
ظالم او غير وهو مع وفوت رفقته ونظر فيه الاذرع في ثمر تحت وجوب الدم وفوتان
منعها عن غيرة بخلاف هؤلاء **ومن كل احد شرع** ما في خبر مسلم انهما ركة وانها
طعام طعم اي فيها قوة الاعتناء بالايام الكثرة لكن مع الصدق كما وقع لابي ذر رضي الله
عنه بل في لحمه وزاد سمته زاد ابو داود الطيالسي وشفا سقم اي حتى او معوي ومن شر
سن لكل احد شره وان يقصد به نيل مطلق بانه السنه والاخر به لخرم من مرط
شرب له سنة حسن بل صحيح كما قاله اعمه وبه يرد على من طعن فيه على الاخرى ومن
عند ارادة شربه الاستقبال والجلوس وقبالة صلي الله عليه وسلم لبيان الجواز ثم التمس
انه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مرط شرب له التمس الي شربه كذا التمس
فافعله في ذلك ففصلك ثم يمس الله تعالى وشربه ويقتضى ثلاثا وان يتصلح منه اي على
ويكره نفسه عليه لخير ابن ماجه اياه ما بيننا وبين المنافقين الفهم لا يتصلحون من مافهم
وان ينقله الى وطنه استنفا ونزكاه ولغيره وسن تحري دخول الكعبة والاكتمامه وان لم
يتمس بها لم يجز منها وان يكن الدعا والصلوة في جواربها مع غايه من الخضوع والخشوع
وعشر البصر وان يكثر من الطواف والصلوة وهي افضل منه ولو لم يجز كما مر وان تحتم
القران بمكة لانها نزلت لكثرة ومن الاعتقاد وهو افضل من الطواف كما مر **وسن** بل قبل الجح
وانصرفه وانما نزع في طلبها صلا مضل **زيار** **رسول الله صلى الله عليه وسلم** لكل احد
كما بينت ذلك مع ادلتها وادانها وجميع ما يتعلق بها في كتاب حافل لم اسبق الى مثله سمته
الدر المنظم في زياره القبر الكريم وقد صرح خبر من زارني وجبت له مغفرة جميع ما مضى
اعماله الا في حق من يدعي تقربها على الحج او عكسه والذي يتجه في ذلك ان الاولى من بلدين
المشرفة وطن وصل مكة والوقت متسع والاسباب متوفرة تقديما فان التفتي شرط
من ذلك من كوفها **بعد فراغ الحج** وما او هتة عبارته من قصر بدلا لزيارة او في وما
قبلها على الحاج غير مراد وانما المراد انها للحجيج اكد لان تركهم لها وقد اتوا من اقطار
بعيدة وقربوا من ابلد بنه قبيح جدا كما بدله خبر من حج ولم يزرني فقد جفاني واذ كان
في سنده مقال **فصل** في امر كان السكيني وبيان وجوه ادلتها وما يتعلق
اركان الحج خمسة **الاصرام** به اي بنه بدخول فيه او مطلقا مع صرفه اليه **والوقوف**
والطواف اجماعا في الثلاثة **والسعي** للخبر الصحيح كما بينته لاجمعة اسعوا فان السكيني

القطع

التي

عليه

عليكم السعي **والحلق** والتقصير **والصلوة** **نكاحا** كما هو المشهور كما مر لتوقف التحلل
عليه مع انه لا بد لله ولد زكن سادس وهو الترتيب في معظم ذلك **ذبح** ياخير
الحل عن الاحرام وما عدا الوقوف عنه والسعي عن طواف الافاضة ان لم يكن سعي
بعد القدوم وجري في المجموع على انه شرط واليه يميل كلامه هنا ومر في ترتيب
نحو الوضوء والصلوة ما يوجب الاول **ولا تحرم** الاركان ولا بعضها بدم ولا غيره لانهم
الماهي به بالعدم بعضها وما عداها ان يجزى بدم كما في سعي هيبه **وما سوى الوقوف**
اركان في العمرة ايضا لذلك لكن الترتيب هنا في سعيها ويا في هيبه الكلام ايضا
عليما يثبتي من اجعته **ويؤدي السكان على اوجه** ثلاثة تأتي والنسك من حيث هو
الحج وحده وبالحج وحدها وعنهما احتراز بالتميز **احدها** **الافراد** **ثاني** من الميقات
او دونه **ثالث** **الحج** ولو من ادنى الحل **كاحرام المكي** وكذا الواح من الحرم لان الانتم
والدم لا دخل لهما في التسمية كما هو واضح نعم قد يوترن الافاضة اليه **وباني**
الحج او قد يطابق على لا يبان بالحج وحده وعلى ما اذا اعتمر قبل الشهر الحج ثم حج فحصر
فيما في المتن باعتبار الاشتهار والاصل وواضح ان تسميه الاول افراد ان به مجرد التسمية
الحازنه لا غير اذ لا دخل في الافاضة واما الثاني فتسميته افراد حقيقة شرعية فهي
من صور الافراد الافضل قال جمع متقدمون بالاخلاق واقربهم المتأخرون ولا ينافيه
تقسيد الجميع وغيره افضليته بان سعيه يترجم لان ذلك انما هو لبيان انه افضل على
الاطلاق بخلاف ما في زعم ان الاول هو افضل على الاطلاق ولا ينافي ذلك ايضا ما ياتي
ان الشروط الانية انما هي شروط لوجوب الدم لا للتسمية تمتعا ومن ثم اطلق غير واحد
كالشيخين على ذلك انه تمتع لان المراد انه يسمي تمتعا لغويا او شرعا لكن لما لا حقيقة
لاستحالة الاجتماع الحقيقي على واحد فتأمل **الثاني** **القران** **بان** **الحج** **فما ساعا**
الميقات او دونه لكن يرد **وبعمل على الحج** فيه اشارة الى اتحاد ميقاتها في المكي والاعلى
حكم الحج في جزية الاحرام بها من مكة لا العرة فلا يلزمه الخروج لادنى الحل **فصل** **الحج**
للاصغر في الاكبر للخبر الصحيح من احرام بالحج والعمرة اجزا طواف واحد وسعي فمما حتى
كل منهما جميعا وفي الصحيحين نحوه وهذا اصل صورة القران والحج فيها الذكر ايضا
ولو احرم عمرة في شهر الحج او قبلها **بالحج** في شهره في الثانية **قبل** **الشروع** في الطواف
كان قاربا احما على خلافه ما اذا شرع في الطواف ولو بخطوة فانه لا يصح ادخاله جيفة
لاخذ في اسباب التحلل ولا يوترن نحو استلامه الحجر بنية الطواف لانه مقدمه وليس منه
ذكره في المجموع ونقل شارح عنه خلافة سهو وقد ختم المتن ما لو افسد العمرة ثم ادخل
عليها الحج فينعقد احرامه به فاسد او يلزمه المص في فاسد السكيني **والجوز** **وهو**
ادخال العمرة على الحج **في الجوز** **بدا** لا يستفيد به شيئا اخر **الثالث** **التمتع** **بان** **حضر** **باعتبار**
ما مر انما يحرم **بالعمرة** من ميقات **بلد** يعني طريقة **وبغير** **منها** **بشي** **حجامة** **مكة**
في شهر الحج سمي بذلك لمتنعه بسقوط عوده للاحرام بالحج من ميقات طريقة وقيل لمتنعه من
السكيني مما كان محظورا عليه وقوله من ميقات **بلد** غير شرط بل واحرام دونه كان
متمعا ويلزمه مع دم المجاوزة ان ساءها دم التمتع وان كان يبي حل احرامه ومكة دون حلتين
وما في الروضة من مخالفة ذلك ضعيف وقوله من مكة هو كما عده شرط للدم لا للتسمية متمعا

بعضا والاسعي

١٩٨

وافضلها اي الثلاثة بل الخمسة الافراد لان رواته اكثر ولا يثبت الروايات يمكن
ردها اليه كعمل المتبع على معناه اللغوي وهو الانتفاع والقران على انه باعتبار الامر
لانه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد ولا يثبت ادخل عليه العجم خصوصية له للمعاجزة
الى بيان جوارها في هذا الجمع العظيم وان سبق بيضا منه قبل متعديا واما ان من
لا يرى له من صحابه وقد احرموا بالجمع فخره فوامع احرامهم به مع عدم الهدي
بقيته الى العمة خصوصية لهم ليكون المفضول هو عدم الهدي للمفضول وهو
العمة لان الهدي يمنع الاعتراف بعكسه لانه خلاف الاجماع والجماع عظم على عدم
كراهته واختلافهم في كراهة الآخرين ولعدم دم فيه بخلافهما والجماع دليل النقص
ومواظبه الخلفا الراشدان عليه بعه صلى الله عليه وسلم كما رواه الدارقطني اي لا
عليه كراهة وبجمعة فانه لو لم يخرج من خلافته لانتقاله بقتل الحارثيين عليه واما كان
يثبت ان عباس رضي الله عنهما فخر شرط افضليته ان يعتمر من سنته بان لا يوجرها
عن ذي الحجة والا كان كل منهما افضل منه لكراهة تأخيرها عن سنته وان طال
السبكي في خلافة ونحوه الاسنوي افضلية قران او متع اتبعه بجمعة لاستقاله على
المقصود مع زيادة عمرة اخرى وتبعه عليه جمع وقد رددته في الحاشية ثم رأت
شراحه لكن عافية نظرها هرويا في ان من اتى بجمعة او باحرامها فقط قيل
اشهر الحج مقتنع اي بالمعنى السابق انما لكن لا دم عليه ومع ذلك لا ينبغي لمن عكس يرد
الافراد الا فضل ترك الاعتراف في رمضان مثلا ليللا يفوته لان الفصل الحاضر لا يترك
المترتبة نظرية ما ياتي انه ليس مرادهم سبب تحريم مكان او زمان فاضل
للمصدق تلخيصها اليه لانه لا يدري اذكره او لا بل الاكثر ايضا اذا ذكره **ثم التفت** لان
المتنوع ياتي بميلين كالميلين واما ربح احد الميقاتين فقط بخلاف القران فانه ياتي بهل
واحد من ميقات واحد وفي شرح **في القران** ولا اشكال فيما لان بعده من تبين آخرين
كل منهما من بعض تلك الواجهة **وفي قول** افضلها **المتنوع افضل من الافراد** وهو مذهب
الحنفية والحنابلة واطا في الانتصار له وفي قول القران وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة
ثم في قول القران وهو مذهب الحنفية واختاره جمع من اكابر الاصحاب **وعلى المتنوع**
دم احصا الميقات دلو احرم بالحج او لا من ميقات بلدة لا يحتاج بعده الى احرم
بالعمرة من ادى الى الحوا بالمتنوع لا يخرج من مكة بل يحرم بالحج منها وهذا يعلم ان الوجه
فيمن كرا العمرة في اشهر الحج انه لا يتكرر عليه وان اخرج الدم قبل التكرار لان الوجه الميقات
بالمعنى الذي تقرر لم يتكرر والدم هنا وجب شطاطا او سبع بدنة او بقرة مما يجزي
اصحبه **فشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام** لقوله تعالى ذلك لي ما ذكر من الهدي
والصوم عند فقه من اي على من لم يكن اهله اي وطنه حاضري المسجد الحرام وقيل بالاشارة
لحل الاعتراف في اشهر الحج فيمتنع على حاضريه في اشهره وهو يعبد من ساق الاية كاهوا
وحاضرة من استوطنوا بالبلاد لانه حالة الاحرام لا بعد سوا كان الاحرام يقرب
مكة ام لا جا وز الميقات من بعد النسيك ام لا على المعتد من اضطر اب طول في ذلك بينته
في الحاشية وغيره محلادون **ميرجلين** بخلاف من يمر جليلين او اكثر لان من على دون مسافر
القصر من موضع كالحاضر فيه بل يسمى حاضرا له قال نقلي واسا لصر عن القرية التي كانت

فسي
لام

احرى

حاضر

حاضرة البحر اي ابله وهو ليست في البحر بل قريبة منه وتعتبر المسافة **من مكة** لان المسجد
الحرام في الاية حقيقته اتفاقا وحمله على مكة اقل تجاوزا من حمله على جميع الحرم **قوله الحج**
اعتبارها من الحرم **والدليل** لان اغلب القران استدل بها المسجد الحرام في الحرم ومن مكة
مكان قريب من الحرم ويعبد منه اعتبر ما مقامه به اكثر قربا به اهله وماله واما ان
كثرا به اهله كذلك ثمر ما به ماله كذلك ثمر ما قصد الرجوع اليه ثمر ما خرج منه ثمر احرم
منه واهله حليلته ومحاجره وون بخواب او اخ ولو قطع فز قرن من عاهه لزمه ومان
على المنقول المتعذر خلاف الجمع لاختلاف موحى الدين فلم يمكن التدخل وعلى الضعيف الذي
انصر له كثير وون واطا لوافيه نقلادومعنى ان الحاضر من الحرم او قرية حالة الاحرام
بالعمرة او ضما لا يلزمه لانه حال القران ملحق بالحاضر **ان تقع عمرته** اي يني الاحرام
لها وما بعدها من الاعمال **في الشهر الحج** لان الجاهلية كانوا يعدونها من الجن المحرم
فرخص الشارع في وقوعها فيها فاعا المشقة عن نحو غريب قدم قبل عرفه من طويل
لعدم استدامة احرامه بل يحلل بعمل عمره مع الدم ومن ثمر لوني الاحرام بالعمرة مع
الحج من رمضان واتي باعمالها كلها في شوال لم يلزمه دم مع انه مقتنع من انها كلها
قبل اشهر الحج على المشهور كما قاله الرافعي وسما يعلم منه ان هذا لا ياتي كونه من صور الافراد
الا فضل وان يكون وقوعها في اشهر الحج **من سنته** اي الحج فلو اعتمر في سنة ووجه في اخرى
فلا دم كالحاج عن الصحابة رضي الله عنهم بسند حسن **وان لا يعود لاحرام الحج الى المكان**
الذي احرم منه بالعمرة احراما جازيا كمن لم يخطر له الا قبل دخول الحرم كما سئل كلامهم
والحاق بعضهم به اما قيامه كخرج منها لا في الحل واحرم بالعمرة ثم فرغ منها واحرم
الحج من مكة وخرج لا في الحل فلا دم عليه ليس في محله لان المراد بالمقيامات لا فاق
وما الحق به لا المكي كما صرحوا به وبينته في شرح العباب ومثل مسافته او ميقات اخر
غيره او مرحليين من مكة واما ما في الروضة من انه لو عاد لميقات اقرب بنفعه العود لانه
احرم من موضع ليس ساكنه من حاضري الحرم المتقضى لله لا يجزي العود لاذان عرق
او قرن او لمعلم على وجهه ان المسافة في الحاضر من الحرم في غير مراد فيما يظهر لان هذا
التعليل جرى على طريقة الرافعي ولا يلزم من ضعفه ضعف لمحل فتامله ويفرق بين
اعتبارها هنا من مكة ومن الحرم برعاية التكيف فيما المنا سب لكون التمتع ما دون
فيه فان عاد ولو بعد دخول مكة لواحد من ذلك محوما بالحج قبل الوقوف واحرم منه فلا
دم للتمتع لان موجب ربح الميقات ولا يلزم حينئذ واما لم يكف المشي بالمجاورة العود
لا قرب تغليظا عليه لتعديده وخرج بقولي للتمتع ما لو عاد قبل اعمال العمرة ثم احرم بالحج
فان الذي عليه حينئذ لا يتوقف على الحج فلم ينظر اليه فيه قبل يوم النحر ولومسافر الاية
ان احرم من زمن يسعها قبل يوم النحر فان لم يسع الا بعضها وجب ولا يلزمه تقديم
لاحرام حتى يلزمه صومها على المنقول الذي اعلمه لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فمن
جعل هذا من باب ما لا يتم الواجب الا به واجب فقد وهم واما بحر صومها قبل الاحرام
هو من القران لا التمتع بشهات احدها كما تعتبر هذه الشروط للدم تعتبر وجه التسمية
للتعاقبات فاق شرط كان افراد والاصح انها لا تعتبر التسمية ومن ثم قال اصحابنا يصح
التمتع والقران من المكي خلافا لابي حنيفة هو ما ذكر في الشرط الثاني واما ما خرج ببيعة الشروط

ميرجلين

كان

رضي الله عنه تأنيها الموحى الدم حقيقة

فهي كالمستثنى منه **وقت وجوب الدم على المتنع احرامه** لانه انما يصير متمتعاً
بالنحر الى الحج حينئذ ومع ذلك يجوز تقديم غير الصوم عليه لكن بعد فراغ العم لا قبله **والنحر**
دفعه يوم النحر لانه الاتباع ومن نحر اخذ منه الامة الثلاثة امتناع دفعه قبله **فان عجز**
في موضعه وهو الحرم ولو سعى بان وجده باكثر من ثلث مثله ولو عاينته بان به نظير ما
في التيمم او وهو محتاج الى ثلثه ويظهر ان ياتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة
ومن اعتنا بسنة او العزم الغالب واعتبار وقت الاداء الوجوب وقياس ما تقرران من
على دون مرحلتين من محل يسمي حاضر فيه وما ياتي في الديات انه يجب نقلها من دون مسافة
القصران يلحق بموضعه هنا كل ما كان على دون مرحلتين منه ولم ار من يفرض له ولو
امكنه الاقتراض قبل حضوره الى الغايب ياتي هنا ما ياتي في قسم الصدقات فيما يظهر
صام ان قدروا ان علم انه بقدر على الهدى قبل فراغ الصوم فان عجز كهم ياتي فيه ما
في رمضان كالومات هنا وعليه هذا الصوم مثلاً يصوم عنه وليه او يطعم **عشرة ايام**
ثلاثة منها في نحو التمتع والقران وترك الميقات بخلاف نحو الرمي مما يجب بعد الحج فيصوم
الثلاثة عقب ايام التشريق اما ما تركه في العم فوقت اداء الصوم فيه قبل فراغها او عقبه
لانه وجوبه حينئذ لا يتوقف على الحج فلم ينظر اليه فيه **في الحج** قبل يوم النحر ولو سافر الى ابيه
اي ان احرمه بمن يسعها قبل يوم النحر فان لم يسع الا بعضها وجب ولا يلزمه تقديم الاحرام
حتى يلزمه صومها على المنقول الذي علقه لان تحصيل سبب الوجوب لا يجب فمن جعل هذا
من باب ملائمة الواجب الامة واجب فقد وهم وانما لم يحرم صومها قبل الاحرام لانه عادة
بدينية وهي لا يجوز تقديمها على وقتها وانه فارق ما مر في الدم اما لو اخرها عن يوم النحر
احرم قبله بمن يسعها ثم اخر التحلل عن ايام التشريق ثم صامها فانه ياتر وتكون قضاوان
صدق انه صامها في الحج لندرتة فلا يراد من الامة ويلزمه في هذه القضا فورا كما هو قياس
نظايره لتعديده بالتأخير **سبب** تلك الثلاثة اي صومها **تيل يوم عرفة** لان فطره الحاج
سنة ومحرمة صومها يوم النحر وايام التشريق **وسبعة اذ ارجع** للامية **الى اهل** اي
وطنه او ما يريد توطئه ولو تمكن ان لم يكن له وطن او عرض عن وطنه **في الاظهر** النحر للتشريق
عليه بذلك وقال الامة الثلاثة كالمقابل المراد بالرجوع من الحج فعلى الاول لا يعتد بصومها
قبل وطنه او ما يريد توطئه ولا توطئه وعليه طواف الافاضة او سعي وحلق لانه الى الان
لم يفرغ من الحج نعم لو وصل لوطئه قبل الحلق ثم حلق فيه حازله كما هو ظاهر صومها عقب
الحلق ولم يحج لاستيفان مدة الرجوع **ويبدأ بتابع الثلاثة** اذا احرم قبل يوم النحر
بمن يسع اكثر منها والاوجب تتابعها كما علم مما مر من حرمه تأخيرها عنه **وتتابع الدم**
مبادر لبراة الذمة وخروجاً من خلاف من اوجب التتابع **ولو فاته الثلاثة فالحج او**
عقب ايام التشريق بعذر او غيره **فالاظهر انه يلزمه ان يفرق في قضاها بينهما**
السبعة بقدر ما كان يفرق به في الاداء وهو اربعة ايام العيد والتشريق في الاول ومنه
سيرة على العادة الغالبة الى وطنه او ما الحق به فيها وذلك لان الفصل في القضا انه يحكي
الاداء وانما يلزمه التفرقة في قضا الصلوات لان تفرقها مجرد الوقت وقد فاته
يتعلق بفعله هو الحج والرجوع ولم يفوتها فوجب حكايتهما في القضا ومن نطق مكة يلزمه
في الاولى التفرقة بخمسة ايام وفي الثانية يوم **وعلى القادر دم** لما صح انه صلى الله عليه

في كل يوم
شرط الصوم
ع

وسلم دبح عن نسائه بالقوم يوم النحر قالت عاتبة رضي الله عنها كن قارئة وهي
قوله التمتع في جميع ما مر فيه ومنه ان لا يعود لما قبل الوقوف وما زاده بقوله ايضاً
فان عجز ان لا يكون من حائري **الحج والعمرة** لان دم القران مفقود
التمتع فاعطى حكمه فيها ما **الحج والعمرة** وهو هاتين الدخول في النكاح
فصل الدخول فيه بالنية كما مر اي ما حرم سببه ولو مطلقاً قبل لم ينف مادلت عليه عاتبة
من استيعاب جميعها لحذف عقد النكاح ومقدمات الوطى والاستغنى انتهى ومما
بان الاول معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا بالتحلل الثاني ومن كلامه في ولاية
النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم الدال على انه يلزم من حرمة الجماع حرمة
مقدمته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحريم ذلك ان فيها تزويجاً وهو
اشبهت غير كما حاي في الحديث فلم يناسبه التزويج وايضاً فالقصد تركها بدو الى
الموقف من مجرد امتنعها ليقل على الله بكلمته ولا يشغل بغيره والحاصل ان القصد
من الحج مجرد الظاهر ليقول صلاجه نحر بالباطن ومن الصور العكس كما هو واضح
فما **الحج** ومنه استدامة السائر وفارق استدامه الطيب يندب بتداهراً
بيل الاحرام بخلاف ذاك ومن ثم كان التليد عالمه حرم كالطيب في حل استدامه لانه
مدوب مثله **يعني راس الرجل** كما مر وان قل ومنه البياض المحاذي لا على الاذن كما
مر بعد هنا سائر عروا وان حكى البشرة كثوب رقيق لانه يعد سائرهما بخلاف
الصلوة ولو غير بخيط كعصاه عريضة وطبن او حناخين للنهي الصحيح عن تعظيم
راس المحرم الميت ورواية مسلم الناهية عن ستر وجهه ايضاً قال البيهقي وهم من بعض
الرواة وغيره افصاحاً على ما لا بد من كشفه من الوجه ليحقق كشف جميع الراس اما لا
يؤد سائر افلا يصح كخيط دقيق وتوسد نحو عامه او وضع يده لم يقصد بها الستر بخلاف
ما اذا قصده على نزاع فيه وانما ساعا ولو كدر او حل خون نبيل لم يقصده ذلك ايضاً
واستئصال محمل وان مس راسه بل وان قصده الستر ويظهر في شعر حرج عن
حر الراس انه لا يبيستر كما لا يجزي سحبه في الوضع بجامع ان البشرة في كل في المقصود
بالحلم وانما اجرا لتقصير لانه منوط بالشمع لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه **الاحتاج** ويظهر
صحتها في هذا الباب مما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم يحج التيمم كراو يرد فيجوز
الفدية فيها ساعا على وجوبها في الحلق مع العذر بالنسب وذكر هذا في الراس فليسته فيه ولا فسخ
لاختصاصه بل ياتي في نحو ستر البدن وغيره كالطيب **وليس الخيط** بالمهملة **نحو النحر**
كالقيصص **والمنسوج** كالزرد او المعقود او المزروق او المطفور للنهي الصحيح عن لبس
القيصص والعمامة والرسى والسراويل وتعتبر العادة الغالبة في الملبوس اذ هو الذي
يحصل به الترفه فيحل الاربد او اللثام بالقيصص والقبان يضع اسنله على عاتقه
لانه اذا قام لا يستسك فلا يعد لاساله او يلحفه كالمحفة والائتر بالسر ايل كالاربد
بركاه ملفق من رقع طاقين فاكثر بخلاف ما لو وضع طوق القبا او الفرجة على رقبته
فانه وان لم يدخل يديه في كفيه يستسك اذا قام فبعد لاسا وعقد الازار ويشد خيط عليه
لثبته وان يجعل مثل الحجرة ويدخل فيها التكة احكاماً له وشدا زارة في عري ان تباعدت
ولا سقد الردا بذلك لان العقد فيه ممتنع بخلاف الازار وعرض طرف الردا لانه لا عقد الردا

شرح

المراد بالوجه
المراد بالوجه
المراد بالوجه

والخوف

لا يخلط فيه خلخال ولا يوطئها او يترتبه عورة وليس الحاتم وتقلد المص
وشد الحميان والمنطقة في وسطه فذكر من المحيط بالحا المهمة لا تخفى
من بين الحرم بل تجري في سائر رده اي كل جزء منه ككيس الحية والاصبع خلاف
تغطية الوجه لان سائر لا يحيط به ومن لم يوطئها به بان جعل له كيس على فؤاده ان
تصور حرم كما هو ظاهر **فليس** سائر اما من السواري البقية فيكون بمعنى جميع
خلا فالن انكر هذا وان تبعه شائع فاعترض المتن بانه لم يتقدم حكم في من اليد حتى يكون
هنا حكم بانه بان الراس هنا قيم له لا يعصه **الا اذا لم يوطئ غيره** اي المحيط حيا بان لم
عليه ولا قدر على تحصيله ولو لم يحول استعارة خلخال اصبه لعظم الله او شرعا كان وجدا
بكثر من ثمن واجرة مثله وان قل فله جيبين ستر العورة بالمحيط بلا فدية وليس في
بدنه لحاجة فخرجوا ويرد بغيره فعلم ان له كس السراويل لفقد الارزاق وبقية خبر صحيح
ومحله ان لم يتأتى الاثر اذ على هتة او نقص بفنقه او لم يجد سائر العورة مرة
فتقه فيما يظهر اخذ اياها في والازمة الاثر اذ على هتة او فتقه بشرطه ولو قد
على بعد وبشر الارزاق كان مع ذلك تبدد وعورته اي يخص من يحرم عليه نظرها
كما هو ظاهر لم يحجب والاوجب وان له ليس الحف لفقد النعل لكن بشرط قطعه اسفل
من الكعبين وان نقصت به قيمته للامر بقطعه كذا في حديث الشيخين وفيه فارق
عدم وجوب قطع ما زاد من السراويل على العورة قالوا لما فيه من اصناعة المانع كاره
ذلك تقاضه تفصل لحق خالها بخلاف غيره والمراد بالنعل هنا ما يجوز لبسه للمحرم من غير
المحيط كالمداس المعروف اليوم والناسومة والقباب بشرط ان لا يستر جميع اصابع
الرجل والاخر ما علم بالاولى من خبرهم كس الاصبع بخلاف نحو الشرمورة واهما محيط
بالرجل جميعها والردون المصري وان يكن له كعب واليما لا يحاط بها بالاصابع فاشنع
لبسهما مع وجود ملا احاطة فيه ومن ثم قال شارح وحكم المداس وهو الشرمورة
حكم الحف المقطوع ولا يجوز لبسهما مع وجود النعلين على الصحيح المنصوص من تنبيه قطعه
اطلاق الاكتفاء بقطع الحف اسفل من الكعبين انه لا يحرم وان بقي منه ما يحيط بالقدم
والاصابع وظهر القدمين وعليه فلا ينافي في تحريمهم الشرمورة لانه مع وجود غيرها
ومع ذلك لو قيل انه لا بد من قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استئثار ظهر
القدمين لان الاستئثار مقتضى على الاحاطة بذلك دون الاخرين لكان منجها من لبس
عن كالا صاحب صرحوا بانه لا يلزم قطع شيء من ظهر القدمين ثم راجع عن المتن
كالصاحب صرحوا بانه لا يلزم قطع شيء من ظهر القدمين وعلوه بانه لحاجة الاحاطة
فهم كاستئثاره شراك النعل قالوا لئلا يجوز لبس الردون لفؤاد الذي لا يحيط
بعقب الرجل الا عند فقد النعلين لانه سائر لظاهر القدم ومحيط بها من الجوانب بخلاف
القباب لان سائر كثر اكل النعل انتهى وصريحه وجوب قطع ما يستر العقبين بالاولى
ويفرق بين ما يستر ظهر القدمين وما يستر العقب بقوله الاستئثار في الحفاف عاليا
على الوردون الثاني كما علم مما سرحا فقرر بعلم في قول الزكية كابن العماد والمراعي
اسفل من النعلين الكعبان يصير كالتعليق لا التقويم بان يصير كالردون من الالهام الحان
لصريح قول الروضة وغيرها ولو وجد لبس الحف المقطوع نعلين لزمه فؤاد لانه

الرداء لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا للزوم بخلاف ما لو كان يستر عنبه او اصابعه
بان فيه ستر اكثر مما في النعلين فوجب نزعه عند وجودها والحاصل انما ظهر منه العقب
ورس الاصابع محل مطلقا لانه كالنعلين سواء واستر الاصابع فقط او العقب فقط لا يرفع
فقد الاولين واذا لبس من تحتها لاجل لزمه نزعه فؤاد لا اشر وقرى اليه
كالباغ في جميع ما ذكر وباني لكن الاثر على الوي والفدية في ماله لانه المورط له لعدم
ان فعل به ذلك اجني كان طيبة والفدية على الاجني فقط **وبعد الماء ولو ادمه**
اي الرجل فيما مر فيه لانهما عن الاثبات رواية البخاري وحكمة ذلك فاعترضه عاليا
بكسفه نقضا للعادة ليندكر نظير ما مر في نحر الرجل لعدم طيبها بل عليها ان كانت حرة على
ما خلت راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق ولو وجه بان لا اعتبار
ستر الراس ولو لم يكن اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احدان وجهها عورة ان
يستر منه ما لا ينافي ستر راسها الالهة ولم يلزمه ان تكشف منه ما لا ينافي كشف الوجه
لاية لان السراويل لو لم تغطها وان تستدل على وجهها شيئا من اجزاء عود ولو لم يغير
حاجة فلو سقط فسر التوبة لوجه بلا اعتبارها فان رفعت فؤاد فلا شيء والا فان لم يدر
او ادمته اثنت وقرت وبسرها كشف كنهها **وهنا ليس المحط لاجل** **التي** في اليد
واخرها في حرم عليها كالرجل لسمها او لبسه وتلزمها الفدية **والله** الذي عنها في الحديث
الصحيح لكن اعل بانه من قول الراوي ومن ثم القصر للمقايان عليه اكثر اهل العلم والفقهاء
شي عمل للبدن بغيره بقطن ويزر راز راز الساعد لبقية من البرد والمراد هنا العنق والزرر
وغيرها وليا حرقه بشدا وعذرة على يديها ولو لم يجر حاجة اذ لا يشبه القفا زلوا
لها الرجل على تحويلة او رجلاه لم يثر الما ان يحذرهما او يسترهما او يخطها وليس المحقق ستر
وجهه لمحيط ولا يغيره مع راسه في احرام واحد ليقين سبب التحريم والفدية حينئذ ولا
فلا كما بينته مع فروغ اخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليق بالثبوت المذكور انه لو ستر
وجهه وليس المحيط في احرام واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها هنا ايضا ولو ستر راسه
فما انضح بالذكورة او وجهه ثم انضح بالذكورة فهل تلزمه الفدية عملا بما في نفس الامر
اولا لان شرط الحرمه والفدية العلم بغيره عليه حالة فعله ولم يوجد كل محقق ولا قرب
الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلوة كرجل فربان رجلا فانه يلزمه الفدية على ما
في الروضة بانه ثبوتها كحال البنية في حصول الستر الواجب فاش والتمس هنا لا يوثق في
من المحرمات **استئثار الطبيب** **في** **في** كان شد نحو مسك وعبر بطرقة او جعل في
جيبه او بلبس حليا محتشوا به لم يصبحت وكفونه سائر بلبوسه حتى اسفل نعله ان علق
به شيء من عيب الطبيب للذي الصحيح عن لسر ماسه ورس او زعفران وما طيب
فهو ما ظهر فيه عرض الطبيب وقصد منه غالبا كالمسك وكافور وحي او ميت كما علم كلامهم
وعبر وعود وورد ويا شمن وسنوفر ورجس وريحان فارسي وغيرها واسر وبقي
رغام وروغن نحو اترج بان اعلى فيه وان كان الا ترج غير طيبا لانه لا يخلو في
ليس كذلك كشيخ في تصور واتيح ونقاج وعصفر وحما وفرند وسنبل ومصطكي خلافا
للسهم فيه وسائر الا بان يبر الطيبة الرائحة لان القصد منها الدواء واصلاح الاطعمة
عاليا **ودنه** كالثوب بل اولى وسوا الاخشم وغيره لوصول زرقه بستم وغيره لانه

الرداء لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا للزوم بخلاف ما لو كان يستر عنبه او اصابعه
بان فيه ستر اكثر مما في النعلين فوجب نزعه عند وجودها والحاصل انما ظهر منه العقب
ورس الاصابع محل مطلقا لانه كالنعلين سواء واستر الاصابع فقط او العقب فقط لا يرفع
فقد الاولين واذا لبس من تحتها لاجل لزمه نزعه فؤاد لا اشر وقرى اليه
كالباغ في جميع ما ذكر وباني لكن الاثر على الوي والفدية في ماله لانه المورط له لعدم
ان فعل به ذلك اجني كان طيبة والفدية على الاجني فقط **وبعد الماء ولو ادمه**
اي الرجل فيما مر فيه لانهما عن الاثبات رواية البخاري وحكمة ذلك فاعترضه عاليا
بكسفه نقضا للعادة ليندكر نظير ما مر في نحر الرجل لعدم طيبها بل عليها ان كانت حرة على
ما خلت راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق ولو وجه بان لا اعتبار
ستر الراس ولو لم يكن اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احدان وجهها عورة ان
يستر منه ما لا ينافي ستر راسها الالهة ولم يلزمه ان تكشف منه ما لا ينافي كشف الوجه
لاية لان السراويل لو لم تغطها وان تستدل على وجهها شيئا من اجزاء عود ولو لم يغير
حاجة فلو سقط فسر التوبة لوجه بلا اعتبارها فان رفعت فؤاد فلا شيء والا فان لم يدر
او ادمته اثنت وقرت وبسرها كشف كنهها **وهنا ليس المحط لاجل** **التي** في اليد
واخرها في حرم عليها كالرجل لسمها او لبسه وتلزمها الفدية **والله** الذي عنها في الحديث
الصحيح لكن اعل بانه من قول الراوي ومن ثم القصر للمقايان عليه اكثر اهل العلم والفقهاء
شي عمل للبدن بغيره بقطن ويزر راز راز الساعد لبقية من البرد والمراد هنا العنق والزرر
وغيرها وليا حرقه بشدا وعذرة على يديها ولو لم يجر حاجة اذ لا يشبه القفا زلوا
لها الرجل على تحويلة او رجلاه لم يثر الما ان يحذرهما او يسترهما او يخطها وليس المحقق ستر
وجهه لمحيط ولا يغيره مع راسه في احرام واحد ليقين سبب التحريم والفدية حينئذ ولا
فلا كما بينته مع فروغ اخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليق بالثبوت المذكور انه لو ستر
وجهه وليس المحيط في احرام واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها هنا ايضا ولو ستر راسه
فما انضح بالذكورة او وجهه ثم انضح بالذكورة فهل تلزمه الفدية عملا بما في نفس الامر
اولا لان شرط الحرمه والفدية العلم بغيره عليه حالة فعله ولم يوجد كل محقق ولا قرب
الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلوة كرجل فربان رجلا فانه يلزمه الفدية على ما
في الروضة بانه ثبوتها كحال البنية في حصول الستر الواجب فاش والتمس هنا لا يوثق في
من المحرمات **استئثار الطبيب** **في** **في** كان شد نحو مسك وعبر بطرقة او جعل في
جيبه او بلبس حليا محتشوا به لم يصبحت وكفونه سائر بلبوسه حتى اسفل نعله ان علق
به شيء من عيب الطبيب للذي الصحيح عن لسر ماسه ورس او زعفران وما طيب
فهو ما ظهر فيه عرض الطبيب وقصد منه غالبا كالمسك وكافور وحي او ميت كما علم كلامهم
وعبر وعود وورد ويا شمن وسنوفر ورجس وريحان فارسي وغيرها واسر وبقي
رغام وروغن نحو اترج بان اعلى فيه وان كان الا ترج غير طيبا لانه لا يخلو في
ليس كذلك كشيخ في تصور واتيح ونقاج وعصفر وحما وفرند وسنبل ومصطكي خلافا
للسهم فيه وسائر الا بان يبر الطيبة الرائحة لان القصد منها الدواء واصلاح الاطعمة
عاليا **ودنه** كالثوب بل اولى وسوا الاخشم وغيره لوصول زرقه بستم وغيره لانه

لا يخلط

الشكر

الرداء لو كان المقطوع كالنعل لم يصح هذا للزوم بخلاف ما لو كان يستر عنبه او اصابعه
بان فيه ستر اكثر مما في النعلين فوجب نزعه عند وجودها والحاصل انما ظهر منه العقب
ورس الاصابع محل مطلقا لانه كالنعلين سواء واستر الاصابع فقط او العقب فقط لا يرفع
فقد الاولين واذا لبس من تحتها لاجل لزمه نزعه فؤاد لا اشر وقرى اليه
كالباغ في جميع ما ذكر وباني لكن الاثر على الوي والفدية في ماله لانه المورط له لعدم
ان فعل به ذلك اجني كان طيبة والفدية على الاجني فقط **وبعد الماء ولو ادمه**
اي الرجل فيما مر فيه لانهما عن الاثبات رواية البخاري وحكمة ذلك فاعترضه عاليا
بكسفه نقضا للعادة ليندكر نظير ما مر في نحر الرجل لعدم طيبها بل عليها ان كانت حرة على
ما خلت راس غيرها ليس بعورة لكن الذي في المجموع انه لا فرق ولو وجه بان لا اعتبار
ستر الراس ولو لم يكن اكثر لقول جمع انه عورة ولم يقل احدان وجهها عورة ان
يستر منه ما لا ينافي ستر راسها الالهة ولم يلزمه ان تكشف منه ما لا ينافي كشف الوجه
لاية لان السراويل لو لم تغطها وان تستدل على وجهها شيئا من اجزاء عود ولو لم يغير
حاجة فلو سقط فسر التوبة لوجه بلا اعتبارها فان رفعت فؤاد فلا شيء والا فان لم يدر
او ادمته اثنت وقرت وبسرها كشف كنهها **وهنا ليس المحط لاجل** **التي** في اليد
واخرها في حرم عليها كالرجل لسمها او لبسه وتلزمها الفدية **والله** الذي عنها في الحديث
الصحيح لكن اعل بانه من قول الراوي ومن ثم القصر للمقايان عليه اكثر اهل العلم والفقهاء
شي عمل للبدن بغيره بقطن ويزر راز راز الساعد لبقية من البرد والمراد هنا العنق والزرر
وغيرها وليا حرقه بشدا وعذرة على يديها ولو لم يجر حاجة اذ لا يشبه القفا زلوا
لها الرجل على تحويلة او رجلاه لم يثر الما ان يحذرهما او يسترهما او يخطها وليس المحقق ستر
وجهه لمحيط ولا يغيره مع راسه في احرام واحد ليقين سبب التحريم والفدية حينئذ ولا
فلا كما بينته مع فروغ اخرى في الحاشية ويؤخذ من التعليق بالثبوت المذكور انه لو ستر
وجهه وليس المحيط في احرام واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها هنا ايضا ولو ستر راسه
فما انضح بالذكورة او وجهه ثم انضح بالذكورة فهل تلزمه الفدية عملا بما في نفس الامر
اولا لان شرط الحرمه والفدية العلم بغيره عليه حالة فعله ولم يوجد كل محقق ولا قرب
الثاني ويفرق بينه وبين ستره في الصلوة كرجل فربان رجلا فانه يلزمه الفدية على ما
في الروضة بانه ثبوتها كحال البنية في حصول الستر الواجب فاش والتمس هنا لا يوثق في
من المحرمات **استئثار الطبيب** **في** **في** كان شد نحو مسك وعبر بطرقة او جعل في
جيبه او بلبس حليا محتشوا به لم يصبحت وكفونه سائر بلبوسه حتى اسفل نعله ان علق
به شيء من عيب الطبيب للذي الصحيح عن لسر ماسه ورس او زعفران وما طيب
فهو ما ظهر فيه عرض الطبيب وقصد منه غالبا كالمسك وكافور وحي او ميت كما علم كلامهم
وعبر وعود وورد ويا شمن وسنوفر ورجس وريحان فارسي وغيرها واسر وبقي
رغام وروغن نحو اترج بان اعلى فيه وان كان الا ترج غير طيبا لانه لا يخلو في
ليس كذلك كشيخ في تصور واتيح ونقاج وعصفر وحما وفرند وسنبل ومصطكي خلافا
للسهم فيه وسائر الا بان يبر الطيبة الرائحة لان القصد منها الدواء واصلاح الاطعمة
عاليا **ودنه** كالثوب بل اولى وسوا الاخشم وغيره لوصول زرقه بستم وغيره لانه

الطيب وظاهر البدن وباطنه كان اكل ما ظهر فيه طعم الطيب المختلط به
وربما لا لونه او احقق او استعطف به ثم استعماله الموشر هنا هو ان يلصقه به
او يحولوه على الوجه المعتاد فيه لا بالنسبة لمحلها فلا يرد نحو الاحتقان به خلافا
لمن نزع فيه وان تحتوي على محرم او يقرب منها وعلق ببدنه او ثوبه عن الحي
لا اشارة لان الجوار الصادق بعين الطيب بخاره ودخانه عن اجزائه وانما لم يشر
في الما كما مر منه لا يورث عينا مغيرة وانما الحاصل منه سروج محض لا حمل محتمل في
خوضه مشدودة بخلاف خوضه فارة مسك مشفوفة الراس وفارة مفتوحة
الرأس ويفرق بان الشد هنا صارق عن قصد التطيب به والفتح مع الحمل يصير
مترلة الملتصق ببدنه ولا اثر لعقب ريح من غير عين وفارق ما مر في اكل ما ظهر
ويحتمل فقط بان ذاك فيه استعمال عين الطيب ولو خفيت رائحته كالكاوي والظلمة
وهي غير الحنا فان كان بحيث لو اصابه الما فاحت حرمه والافلا بشرط ان كفي
الرياحين ان ياخذها بيده ويشمها او يوضح اذنه عليها للشم وبشرط الاثر في الحرق
كلها العقل لا السكر ان المتعدي بسكرة وعلم الا حرام والتحريم او التقصير في التقصير
والتعهد والاحتياط وكذا في الفدية لا نحو الخلق او الصيد كما ياتي لاهما اطلاق محض
غيرها ويلزمنا سببا تذكروا حلالا علم ومكرها الا اكرهه ان الله قول والالزمت الفدية
والاولى امر غيره الحلال بها ان بقيت الغورية ولو جهل كون المسوس طيبا او عروضة
يا بسا لا يعلق فعلق فلا فدية فالشرط هنا زيادة على ما مر العلم بان المسوس طيب فعلق
به **تحرر** على الرجل وغيره ايضا **وهن** بفتح اوله **شعر الرأس** **والفدية** من نفسه ولو اصابه
ادخلوا قيمها كغيره باي دهن كان كزيت وزبد ولو غير مطيب فادراجه في قيمه لان فيه ولو
من المرأة تطيبا ما وترفها كترفه الطيبا لما في كون المحرم استنعا غير ابي سنانة الما
به ذلك بخلاف راس اقرح واصلع ودق امره وبقية شعور البدن فلا محرم دهنها
طيب فيه لانه لا يقصد به برينها وفارق ما مر في المخلوق لانه لا يقصد به تحسين ما ست
لعدن **م** الاوجه ان شعور الوجه كاللحية الا شعور الحذ والجمجمة اذا لا يقصد بتغييرها
بحال وجنينه فليتنبه لما يغفل عنه كثير وهو تلويثا لشارب والعنفقة بالدهن عند اكل
الحكم فانه مع العلم والتعذر حرام فيه الفدية كما علم مما تقدم فليحذر من ذلك ما امكن وظاهر
قوله شعرا انه لا بد من ثلاثة وبخه الاكتفاء به فها ان كان مما يقصد به التزين لان
هذا هو مناط التحريم كما علم مما تقدم وتحرر عليه بل وعلى الحلال دهن راس المحرم كحفلة فلا يرد
على المتن **ولا يكره** للمحرم غسل راسه **ويؤخذ بخطي** وخوسر لانه لا زالة الوسخ بخلاف
الذهن فانه للتنبيه المشاهدة للطيب كما مر **نعم** الاولى ترك ذلك حق في ملبوسه اى عالم
لغيره وبخه كما هو ظاهر وليتفرق عند غسل راسه ليلا يفتن شي من شعرة ويكره الاكفال
بخواعد لا طيب فيه لغيره عزرا لان فيه فدية لا يتحقق ثوبا **الثالث** من المحرمات على الذكر
وغيره **ازالة الشعر** ولو من غير راسه **او الظفر** اي شئ من اجزائه من نفسه وان قل ينقل
او احراق او غيرهما من سائر وجوه الازالة حتى نحو شرب دواء مع العلم والتعذر فها
يظهر وذلك لقوله تعالى ولا تخلقوا ورسكم اي شيئا من شعورها والحق به شعر ببقية البدن
والظفر مما مع ان في ازالة كل ترافها ينافي كون المحرم استنعا غير نعم له قلع شعر بيت لخل

جفنه وتادى به ولو ادنى تاذا فيما يظهر وقطع ما غطي عينه مما طال من شعره جفنيه
اوراسه كرفع الصابيل وما اكسر من ظفيرة وتادى به كذلك ولا فدية كما لو قطع
اصبعه وعليها شعر او ظفر او كشط جذوة راسه وعليها شعر للتعبدية وسنة يؤخذ
انه لا فرق بين قطع وكشط ذلك لعدا او غيره لان التعبدية بذلك لا يمنع التعبدية
خلافا لمن تحت الفرق وخرج من نفسه ان الله من غيره فان كان خلافا لا شئ لكن
ان كان بغيره اذنه اشر وعزرا ومحرم لم يدخل وقت تحلله باذنه حرم عليها والفدية
على المخلوق لانه المترفة مع اذنه ولم تقدم المباشرة ههنا لان محل تذكرها حيث لم يعد
الفتح على الامر الا نرى ان من غصب بشاة وامر اخر بغيرها لم يضمن الما مور بالوسك
مع قدرته على الامتناع والحكم كذلك كان التعبدية يد المحرم كالوديعة فيلزمه دفع
متلفاته فتمت دفع بعضها ففرضه بخلاف ما لو كان بايما او مكرها او غير مكلف فعلى
الحاق والمخلوق مطالبة باخراجها لان شكه يبرها دليها وله اخراجها عن الحاق
لكن باذنه كالكفارة ولو امر غيره بخلق راس محرم فالفدية على الامر الحلال والمحرم اذ عذر
المأمر الحلال والمحرم والا فها على الما مور وهل الامر طريق ههنا كالمأمر في الاول محل نظر
ولا فرق لان مجرد الامر لمن لا يعتقد وجوب الطاعة لا يقتضي سوا الاشر ولو عذر ابي
على الحاق فيما يظهر لانه المباشرة **فدية** قد يشكل تعليلهم وجوب الفدية في الحلق بالزور
بأنهم جعلوه من انواع التعزير وجعلوا في ازالته من الغير تغير اذنه التعزير وذلك مستلزم
لكونه مزريا ومناق كونه ترفها لانه هو الملام للنفوس ويلزم من ملائمة ما عدم ازيادها
وتجانب منع اطلاق كونه ترفها بل فيه ترفه من حينه انه يوم كلفه الشعر وتعهد وجناية
مرحت ان الشعر جمال فدية في عرف العرب المتقدم على غيره وكونه جناية ساوى نحو الناس
وبغيره ولعناية جماله لم يخلق النبي صلى الله عليه وسلم الا في شك فان قلت لجعل ركنا
وان له دخل في التحلل الاول قلت لما الاول فلان فيه وضع زينة لله تعالى فامتنع الطواف
مرحت انه اعمال النفس في الشئ لله تعالى واما الثاني فلان التحلل من العباد اما بالاعلام
بما يتها كالسلام من الصلوة المتعلم بحصوله من الاوقات للصلي واما بتعاطي غيرها كغاطي
المنظر في الصور ودخول وقتها والحق من حيث ما فيه من التزود عند الاحرام الموجب لكون
الحرام اشعت اعترف كان له دخل في تحلله **وتكفل الفدية في ثلاث شعرات او ثلاثة اطنار**
والعزم من كل منها فاكثرت ان التحلل الا زالة وزمتها عرفا وان كان المزاج جميع شعرة
الرأس والبدن واطفان البدن والرجلين فلا تتعدى الفدية مع الاتحاد المذكور لانه جليل
بعد فعلا واحدا وذكر لقوله تعالى فذرية اي فحاق شعرا له فذرية واقل الشعرات ثلاث
والاستيعاب غير معتبر ههنا اجماعا واذا وجبت مع العذر فمع غيره اولى ومزق لزمت
كما كالصبيد نحو ناس وحامل وولي صبي ميز بخلاف نحو مجنون ومغنى عليه وغيره
في الجميع لان هو لا ينسبون لتقصير بوجه بخلاف اولئك وكان قضيتهم كون هن
اصيد من باملا تلافوا اب ان لا فرق لكن لما كان فيه حق لله تعالى سوي فيه حيث لا يتصور
صير وهذا يندفع استشكال الادري وجواب الغزي عنه فلا يتصح على انه يوههم ان
يكره وليس كذلك كما تقرر اما اذا اختلف محل الازالة او زمانها عرفا فيجب في كل شعرة
العضة او ظفر كذلك كما ياتي **والاظهر ان في الشعر** او الظفر او بعض كل **مطعام**

اطاف

كثير المحرم

في الشعرين او الطفرين او بعضهما **مدين** لعسر تبعض الدم والشارع قد عدل
الحوان بالطعام في حرا الصيد وغيره والشعرة او بعضها النهاية في القلة
وامدا قل ما وجب في الكفارات فقولك به والحق بها الطفر طامرها هذا الزخار
الدم فان اختار الصوم فيوم في الشعرة او الطفر او بعض احد هما او يومان
في اثنين وهكذا او لا طعام فصاع في الواحد وصاعان في الاثنين وهكذا
قاله جمع وقال الاسنوي انه متعين لا يحسد عنه وخالفه اخرون منهم
البلقيني وابن العماد واعتدوا ما اطلقه الشبان كالاصحاب من انه لا يجري
غير هذا المذهب الاولي والمدين في الثانية وما الزمته الاولون من التخيير
بين الشئ وهو الصاع وبعضه وهو المدمر ودان له نظائر كالمسافر في
بين القصر والامام **والمعدون** بان اذا الشعرة اذا لم يحتمل عادة لمحوها
فيه او مرض او جرح او برد او سحر ولا يباح في هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين
لان من شأنه ان لا يصبر عليه فاكفى فيه ما دلت تاذ خلاق هذا من يترك
يجب هناك فدية **ان تحلق** او يزيل ما يحتاج لازالة من راسه وغيره وكذا له قلم
طفر احتاج **ويفدي** لقوله تعالى فمن كان منكم من هذا الاية نزلت فيمن اذا
هو امر راسه فامر صلي الله عليه وسلم بالخلق ثرا لفدية الاية **تفدي** كل حظ
ايح الحاجة فيه الفدية الا زاله نحو شعر العين كما تقرر والانس السراويل والخف
المقطوع كما من احتياطا لسرا العورة وقاية الرجل من نحو الجاسة كحظره بالاحرام
فيه الفدية الاعتدال كاح **الرابع** من المحرمات على الذكر وغيره **الحجام** ولو في دبر
بجمه ولو حجاما او حمر على الحيلة الحلال فكيفه لان فيه اعانة على معصية
وعلى الزوج الحلال مباشرة محرمة متنع عليه تحليلها ونحوها ايضا مقدماته كنهله ونحو
وطس فتمت ولو مع عدم انزال الوحيال لكن لادم مع انتفا المباشرة وان انزل ونحوها
وان لم ينزل نعم ان جامع بعدها وان طال الفصل دخلت فديتها في واجب الحجام
سوا المفسد وغيره والاسمنا نحو يد لكن افا يجب به الفدية ان انزل وسقم ثم
ذكر في التخلل الثاني **وتفدي** اي الحجام من عامد عالم مختار روحا واضحا
العمر المفردة ما بقي من ثلثي وكوشعة من الثلاث التي يتخللها منها **وكذا** الفدية
به **الحج** او وقع فيه **فيل التخلل** **اولا** احكاما قبل الوقوف ولكال احرامه ما دام في
التخلل الاول بخلاف ما اذا تخلل كما افتي به ابن عباس رضي الله عنهما ولا يعرف له
مخالف وان كان قارنا ويريان بشئ من احوال العمره لا تخاف تقع نبعاله وقيل
قيل والمتمن بوجهه ويرد بان العمره اذا اطلقت لا تنصرف الا للمستقلة دون
التابعة المستعمرة في غيرها وهي عمر القارن **وتجب** به اي الحجام المفسد والفدية
هنا واجب ككل فدية تقدي بسببها **يدنه** القضا جمع من الصحابة رضي الله
عنهم ولا يعرف لهم مخالف وهي بخير ذكرا وانثى تجري في الاضحية وقد ظن
على البقرة قاله المصنف عن الاهري وعلى الشاة واعترض فان عجز فقتره فان
عجز فبيع شاة او طعام بحري فطره بقيمة البدن بعزمه في غالب الاحوال
على ما نقله ابن الرفعة عن النص وغيره او حبى الوحوب على ما قاله جمع متأخرون

الجمع

وكذا

ولو

منهما اعتبار حالة الادمايا في الكفارات فان عجز صام عن كل مديوم
كل المنكسر وخرج بالمفسد الجماع بين الخليلين والجماع الثاني بعد الجماع المفسد
بكل منهما مشاة لانه يمنع غير مفسد فكان كاللبن ومنه يؤخذ ان لا يوجد تكرار
لحدوثه كما تكرر تكرار اللبن ونحوه ولم يبين من يلزمه الفدية وهو الرجل
ومحله كما بسطة في الحاشية ان كان زوجا محرما مكفرا والافعلها حيث لم يكن
زنا او مكنة غير مكلف **والفدية في فاسد** لا فدا جمع من الصحابة رضي الله
عنهم ولا يعرف لهم مخالف فيباي ما كان ياتي به قبل الجماع ويختب ما كان يختبه
ولو فكل فعل فيه محذور الزمته فديته **والفضل** كذلك فان افسد لم
يدل الا اذا اذ المفضي واحد ووصف ذلك بالقضي مع ان النكس لا اخر لوقته
سبق وقته بل احراما على نظيره في الصلوة لكنه صنعت كما رواه في الجوف
الرادية القضا اللغوي **وان كان ذلك تطوعا** لكونه من صبي ميم او من
يلزم بالشروع فيه ومن عبر بانه يصير بالشروع فيه فرضا ارادته بتعين اقامه
من وشاى بالقضاما كان يتادي بالاداء الفاسد من فرض وغيره ويلزمه ان
ويلزمه ما احرم منه بالاداء من ميقات او قبله وكذا من ميقات جاوزه ولو غير مريد
بذلك والمراد مثل مساعدة ذلك ولا يلزمه رعاية زمن الاداء قيل وكان الفرق بينه وبين قوله
في يلزمه الاجير رعاية زمن الاداء ان هذا حق ادي وروى ان هذا مبني على وقوع
العمية والمعداة للاجير لانفساخ العمية بالفساد وبما الدمية في الدمة
كان القضا عن نفسه لم تلزمه رعاية زمن الاداء كما في الروضة خلافا لجمع لكن في
من ما يوافقهم **ولاصح** انه اي القضا على النور لتعديده بسببه وهو في العم طاهر
في صورته سنة الافساد بان يحصر قبل الجماع او بعده ويتعدى المضي فيخلل
ذلك الوقت باق فان لم يكن في سنة الافساد تعين في التي تليها وهكذا ولو جامع
في اجزاء القضا في الصبا والرق **الخامس** من المحرمات على الذكر وغيره **اصطباد**
وان ما كول **بي** متوحش حبه وان اسناش هو كرجاج الحديشة كما استنفذ ذلك
الاصطباد اذ الصيد حقيقة كل متوحش طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة طيرا كان
لما حوا وملوكا قال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دامتم حرم ما اتي تعرض له والجميع
بكتبه وكنهه ويضيه غير المذلول وبخاصة الحاجة ما لم يخرج الفرض منه وتخرج
ما وسعيه ممن بعد وعليه الا يبذل لغار المذر فيضمة وان ضمن فرجة ايضا
الاخر لا تدخل فيه بوجه من وجوه التلف والايضا ولو بلاعانة او الدلالة لخلال
في الاضرة كما هو ظاهر كان ياكل طعاما او يخدمه ما يفتقر قيمته
من لان هذا نوع من الصبا وقصر حوا يجوز قتله لصياله عليه اذا لم
الادب ولا يضمة بشرط الاثر العلم والتعمد والاختيار كما مر وخرج بالما كول
دمنة من ذبذب قتله كمن وسر ولا لقتل **نهم** بكرة التعرض لقتل شعر الحية
والخوف الانتاف وبسن فدا الواحدة ولو بلفقه والقتل لصغير بخلاف الكبير
الحرمة قتلهما كالخطاف والهدهد والصرصر وكالفواشق الخمس بل يجب
قتل العقور كمن يربو ويعدو ويحتمل ذلك في حبة نقد وايضا ونحوه اقتناشي

نهم

٩

منها الاضا صاودة بطبعها ومنه ما فيه نفع وضرر كسرطان ودرخة فيكون قتله
ولا يكره لصنعة ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كسرطان ودرخة فيكون قتله
مري كل كذلك تناقض وبالري البحر وهو لا يعشش الا في البحر وان كان البحر
لانه لا عز في صيده قال تعالى طساكين يعملون في البحر بخلاف ما يعشش فيهما تغليبا للبحر
وبالمتر حشر الانبي وان توحش فاذا احرم وعلمك صيد اي او نحو بيضه فيما
اعطى للتابع حكم المتبوع لم يتعلق به حق لازم زال ملكه عنه ولزمه ارساؤه ولو
التخلل لا يعود به الملك قلت وكذا تحرم المنول منه اي ما تحرم اصطباذه و
اي ما يحل اصطباذه والله اعلم بان يكون احدا صله وان على يربا وحشيا ما كان
ليس فيه الثلاثة جميعها ويجوزها فلا بد من وجود الثلاثة جميعها في واحد من
كصبي مع صديق او بنتا او حمارا وديب تغليبا للتحريم بخلاف ديب مع شاة او
اهلي مع زرافة بنا على ما في المجموع انها غير ما كوله وفسر مع بقول تلك النسخ
لم توجد في طرف واحد من هذه المثل **والمحرم** وكذا اي اصطباذ كل ما كوله يري
او ما في احدا صوله ذلك اي التعرض له بوجه نظري ما مر حال كون ذلك لاصطباذ
يكون الصايد وحده او المصيد وحده او الالة كالشبكة وحدها اي ما اعتمد عليه
او المصيد القام من الرجلين او احدها وان اعتمد على الاخرى ايضا في الحل تغليبا للتحريم
او مستقر غير القام وان كان ما عداه في الحل كما اقتضاه كلام السنوي وغيره
لكن الذي اعتمد الا درعي والركني صمنا ان اصيب ما بالبحر مطلقا ويشكل عليه
في الشجران العبرة بالمنبت دون الاغصان التي في البحر الا ان يفرق بان النتيجة
اقوى منها المستقر في **الحرم المكي** ولو **على الحلال** اجاعا للذهبي عن تفسيره في قوله
انه لو رعى من في الحل صيد في الحل فمر السهم في الحرم حرم بخلاف نحو الكلب ان قتله
لان تعين الحرم طريقا ومقراله ولو سعى من الحرم الى الحل لم يضمنه بخلاف ما لو
من الحرم والفرق ان ابتدا الاصطباذ من حين الرمي ولز استل التسمية عند الاخذ
العدوي في الاولى ولو اخرج يده من الحرم ونصب شبكه بالحل فتعلق بها صيد لم يضمنه
ما في المجموع عن البخوي والكفاية عن القاضي واخره ومن الفرق السابق انه لو
من الحرم يديه الى الحل ثم رمى صيد لم يضمنه وفيه نظرا لاصلا وفرقا لقوله
ففسده ونفرض ان كان الفرق بين هذين الذي دل عليه كلام البخوي والفرق بين
الشبكة والرمي ممكن فان النصب لم يتصل اثره بخلاف الرمي واذا اثار وجود
المعقد عليه في الحرم فاولى في صورته لان كل ما اعتمد عليه فيه فان قلب لعل البخوي
لا يرى هذا الاعتماد بل الالة التي هي البدان فكفي خروجها عن الحرم قلت لعل
لكنه مخالف لما قرره في الاعتماد ولو كان محرما او بالبحر عند ابتدا الرمي دون الاصطباذ
او عكسه ضمن تغليبا للتحريم نظري ما مر ومثله ما لو نصب شبكه محرما للاصطباذ
ثم تحلل فوقع الصيد بها التعدي بخلاف عكسه ولو ادخل معه الحرم صيدا محرما
تصرف فيه عما مثله لانه صيد حل **فان اتلف** او از من الحرم او من بالبحر او الحل
في الحرم في الثالثة او فيه او في الحل في الثانية كالاوى او تلف تحت يده كما ياتي
كان سحاهلا او ناسيا او محطيا كما مر بالجزا الا في مع قيمته ما لك ان كان محلا

ما فيه

هذا هو الحكم في الصيد

من قتله منكم متعمدا الاية ومسلم متعمدا حي على الغالب الا فرق بين كافر بالبحر ومواس
ومعطى وضدهم **فان** ان قتله دفع الصبالة عليه او لعموم الجراد للطريق ولم
يحدد امن وطيلة او باض وفرج بخوف ريشه ولم يملكه دونه لا يقتضيه عنه
ففسد بها او كسر بيضه فيها فرج له روح فطار وسلم واخذ من فم مود ليدويه
فماحت يده لم يضمنه كما لو انقلب عليه في نومه او اتلفه غير محرم كما مر وما تقرر
از جهات ضمان الصيد ما مره وان اكره لكنه يرجع على امره وتسنه وهو هنا
ما يشتمل الشرط الا في بيانه في الجراح ومن مثله هنا ان ينصب حلالا لشبكة ويحفر بها
ولو علكه بالبحر او ينصبها محرم حيث كان فيتعقل بها صيد وعوت ويحفر تحتها
او يرسل كلبا ولو غير معلم او يحل رباطه او يحل بتقصيرة وان لم يرسله فيتلد
صيدا ويقتله فتعذر وعوت او ياخذة سبع او قصده نحو شجرة وان لم يقصد
تقصيره ولا يخرج عن محله تنقير حتى يسكن او يزل نحو بول موكوبه في الطريق كما
اطبقوا عليه وفارق ما ياتي قبيل السريان الضمان هنا الضيق وفارق المحرم من
بالبحر في الحفر بان حرمة الحرم لذات المحل فلم يفرق الحالين المتعدي بالحفر فيه
وغيره بخلاف الاحرام فالحال وصفه فافترقا المتعدي من غيره ويفرق بين ضمانه بين
السبكه مطلقا وعدمه بالحفر المباح بان تلك مودة للاصطباذ بها فهو المقصود
من نصبها ما لم يصر فيه نحو قصد اصلاحها بخلاف الحفر وما تقرر علم انه لا اشكال في
عدم ضمان نحو النائم هنا بخلافه في غيره ولا في الحاقصم الحفر في ملكه في الحرم بالحفر
في غيره هنا بخلافه الا في الجراح وذلك لان الواحق لله فسومح فيه اكثر والثاني
فيه اعتبار حرمة الحرم الذاتية واحتياطه اكثر مما حرمة عرصه ويد كان يضعها
عليه بعقدا وغيره لو ربيعة فاشترى ويضمنه كالفاسد يلزمه رده ما لكه لعدم الاش
لوضعها التخليصه من مود او طوائفه كما مر ولو اتلفته دابة معمار اكب وسائق وقائد
ضمنه الركب وحده لان اليد له وضمنا ومذووح الحرم مطلقا ومن بالبحر لم يصيد لم
يضطر احد بها لئلا يضمنه كما بينته في منزع الارشاد الصغير يمينه عليه وعلى غيره وكذا
محبوبه ويضمن كسره وجراد قتله كما قاله جمع لكن الذي في المجموع علم ياتي او بالصيد
الحل في غيره ومفهوم لم يضطر لمذكو ولو نخذ للاضطرار حلالا وكغيره ويفرق بينه
وبين نحو اللبن بانه متعذر هنا فكل ما عليه بخبره عليه والحق به غيره طردا للباب
وله اكل صيد لم يضمنه ولا دله عليه ولو بطريق خفي كان محك فتنبه الصايد له او
اعان عليه فخر الصيد اما له مثل من النعم صورة وحلقه على التقريب بان حكمه بذلك
النبي صلى الله عليه وسلم او عدل او امثاله وفيه نقل واما امثاله ولا
نقل فيه فالاول تقسيمه بضمنه مثله او عانقل فيه **في النمامه** الذكر والانشى **بدنه**
اي واحد من الابل **وفي بقدر الوحش** **وجارة** اي في الذكر ذكر وفي الانثى انثى
وتحريم عكسه **وفي الغزال** يعني الطيية **عقر** وهي انثى الغزال التي توطئ اسنه واما الطي
ففيه تسريح نحو عكسه وقد يصدق به المتى واما الغزال وهو ولد الضبي المطلق
فرنه فهو طيية او طي في انثاه عناق وفي ذكره حدي او جفر وفي **الاربع**
اي انثاه عناق وفي ذكره ذكر في سن العناق لانثى ونحو عكسه وفي **الربيع** اي

الحرم المكي
في قوله
فان
نقل
في قوله
فان

انشاء **حفرة** وفي ذكره جفر وتكون عكسه فلا اعتراض على المتن في ايقامه جوار فدا
 الذكر بل انثى وعكسه لان الاصح جوارزة والوبر باسكان الباء كاليربوع وذلك لان جميعا
 من الصحابة رضي الله عنهم حكموا بذلك كله قال في الروضة كاصلها والعناق انثى
 المعز من حين تولد الى ان ترى والحفرة انثى المعز تقطع وتقص من امرها فتأخذ
 في الري وذلك بعد البعة اشهر والذكر جفر لانه جفر جنباه اي عظمها هذا مع
 لعه لكن يجبان يكون المراد بالحفرة هنا ما دون العناق فان الاربع خير
 من اليربوع انتهى وخالفه في عدة من كتبه فنقل عن اهل اللغة ان العناق على ما مر
 ما لم يبلغ سنة وعليه لا يحتاج لقطعها لكن بحسب الحاجة لانه مبني على ما نقلناه
 او لا من اتحاد العناق والحفرة فاذا ثبت ان العناق اكبر من الحفرة الضيق ما قلنا
 من انها في الاربع لذي هو خير من اليربوع وصح في الخبر ان الضبع فيه كس
 والضبع للذكر والانثى عند جمع وللانثى فقط عز الاكثرين واما الذكر فضعفان
 بكسر الميم تكون وعلى كل في الخبر جوار فدا الانثى بالذكر لان الكس في ذكر الصان
 وما اي والصيد الذي لا نقل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة
 فمن بعدهم من ما ير الاغصان اذ يكفي حكم مجتهد واحد مع سكوت الباقيين **حكم عمل**
 من النعم **عن** ان اللحية وتجب كونهما فطيني فقهيين بما لا بد منه في القضية ويندب
 زيادة فقههما بغير حتى يريتا هلهما للحكم ونوخ من اطلاقهم العدا له انه لا بد
 من حريتهما وذكورهما وان لا يوثقوا احدهما او كل منهما قاتله ان لم يفسق فقتله
 لتعزله اذ هو قتل حيوان محترم بعد يافته بعد صدق حد الكبرية عليه او تاب اذ
 الظاهر انه لا يشترط هنا استرا كما ياتي في ان الولي اذا تاب روج حالا ولو حكم اثنان
 عتلا واخران بغيره كان مثليا او مثل اخر تحير وقيل بتعين العلم وافهم قوله في
 النعامة بدنه ان العبرة في المماثلة بالخلق والصورة تقريبا لا حقيقة بل حكم الصحابة
 في الحمام وخوة من كل ما عت وهدر بالشاة لتوقف بلغتهم وقيل لان بينهما اشها
 او كل يالف البيوت ويانس بالناس وانه لا نظر للقيمة لعدم تحب رعاية الاوصاف
 الا الذكورة ولا فوته فيجري احدها عن الاخر كما مر والا لنقص فيجري الاعلى عن
 الادنى وهو افضل ولا عكس ولا تجزي معيب عن معيب كاعور عن اعور عن اعور خلاف
 ما اذا التحدا عيبا وان اختلف محله كاعورين باعورين صار قائل في الجميع وسوى
 عور الصمى في الصيد او المثل في ذكر في هذا الذكر بالانثى وعكسه ما يصرح بان
 المعقد انه لا فرق بين الاستوى في القيمة او السن وعدمه ولا بين كون الانثى ولد
 او لا ولا نظر لكون قيمة الانثى اكثر ولحمها اكثر اطيب ثم قال عن الامام الخلاف فيما اذا
 لم ينقص اللحم في القيمة ولا في الطيب فان كان واحد من هذين النقصين لم يجز الخلاف
 ثم عقيب بقوله هذا كلامه فهو متري منه لانه ياتي ما قرمه او لا من حيث الخلاف
 ومن حيث الحكم ويوجه بان النظر هنا للمماثلة الصورية وهي موجودة مع ذلك
 فلذا اعرضوا عن تلك الالوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فتأمل ذلك فانه
 مهم والثاني يضمن بدله كما قال **فما لا مثله** مما لا نقل فيه كالجراد والعصافير
القيمة محل الاتفاق او التلق بقول عدلين كما حكى الصحابة رضي الله عنهم هاهنا

بطلن

الجراد اما ما لا مثله فيما فيه نقل فتبع كما مر **تنب** جزما ههنا بان في الوطاط
 القيمة وهو مبني على الضعيف كما بيناه في الاطعمة انه لا ياكله ولم يبيناه هنا
 للعلم به مما ههنا انه لا جزا الا في ما كاول ولو بالنسبة لاحدا صله كما مر ونظر ان غير
 ما كاول ونقص عدم البناء فهو تناقض والراجح منه انه غير ما كاول ولا قيمة فيه
 والحق الجرجا في المهدد بالحمام ههنا مبني على حل اكله والاصح تحريمه وعلا بانه
 ضعي عن قتله **وتحريم** ولو على الحل **القطع نبات** اي ثابت **الحرم** وان نقل الى العمل
 او كان ما بالحلم من بزما بالحرم الذي لا يستتبي اي لا يستتبدد الناس بان يثبت
 بنفسه شجرا كاف وان كان بعض مغرسه في الحل او حيثما اكلها اجمع للنهي
 منه ومثله بالاولى قلعه نعم بجوار احد ورق من غير حيط يضرب بالنهر وقطع
 غصن يختلف مثله في سنة القطع اي قبل مضي سنة كامله كما هو ظاهر وظاهر
 كلامهم انه لا فرق في هذا التفصيل بين عود السواك وغيره لكن قضية قول
 المجموع اتفقوا على انه يجوز اخذ شرا من السواك ونحو خلافه ويوجه
 بان هذا مما يحتاج لاختاره على العموم فسومح فيه ما لم يمسح في الاغصان التي ليست
 كذلك وظاهر قولهم مثله انه لا بد في العايد قبل السنة ان يكون في محل المقطوع
 لاني محل اخر من الشجرة وانه لا بد ان يساوي العايد الزايل غلظا وطولا وفي كل
 منهما وقفه ولو قيل يكفي العود ولو من محل اخر قريب منه بحيث يعرف فانه
 خلوه ويكتفي في اطلاقه بالعرف المبني على تقارب نفسه دون تحديده لم يعد اما
 الياس فيجوز قطعه وكذا قلع الشجرة لا الحشيش لانه ثبت اذا اصابه ما ومن ثم لو علم
 ما من ينبت من اصله جاز قلعه وكافهم انما لم تجزوا هذا التفصيل في الشجر بدنه في
 فرض تصوره واما ما يستتبت فيباقي **والظاهر ان** **الضمان** اي قطع وقلاع
 النبات وارا دمه هنا الحشيش دليل قوله ايضا **وقطع النخار** كصيد مجامع حرمة النعم
 لكل حرمة الحرم ومرحل اخذ غصن بشروط فلا يضمن ان اخلف قبل السنة ولا وجب
 قيمته وسقط ضمان شجره ردها اليه اذا نبت ولو غير منبتها **في** الحشيش القيمة
 ما لم يقطعه فيختلف ولو بعد سنين كما اقتضاه اطلاقهم فلا يضمن كس غير المتغول
 وكان الفرق بينه وبين غصن الشجر حيث فصلوا فيه وبين الشجر اذا اخذ من اصله
 وان اخلف في سنته كما اقتضاه اطلاقهم ايضا ان الشجر يحتاج طوله اكثر اذ لا فرق
 بين المستنبت وغيره ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فيهما وفي قلع او قطع **م**
الشجرة الكبيرة عرفا وان لم ينبتا نحوها خلا فالمن شرطه وهو ان يضمن ضبطها
 باضافات الاغصان الا ان تزيد الاغصان الكثيرة المنتشرة **نقوه** تجزي في الاضحية
 كما اقتضاه قولهم كغيرها وحيثما طلقنا في المناسك لدم فالمراد كدم الاضحية في سنها
 وسلاقتها وصرح بذلك صاحب التجيز وتحيزي البدنه ههنا ايضا بخلافه في جزا الصيد
 لان المدا رفيه على المماثلة وفي **الصغيرة** وهي ما تقرب من سبع الكبيرة اذ الشاة سبع البقر
 فان صغرت حدا ففيها القيمة **شاة** تجزي في الاضحية وزعم الاستقصاء عن المذهب
 اجرا التبيع وتوجيهه بانه عهد انجابه في الثلاثين ولم يعهد انجابه شاة دون سن
 الاضحية مردود نقلا وقبها والاصل في ذلك ان ابن الزبير رضي الله عنهما الذي رواه

لعمري ان هذا يوم فتح مكة ان هذا اليوم
 حرام كحرمة يوم النحر لا يصح شجره ولا شجره
 ولا يخلو خلافة ثم سمى الاخر شوال
 العاش له في رواية الشبان والعصافير
 القطر فا حرم القطر والقطر الا في خلافة
 الحشيش الرطب والادح بالبحر حرمه
 وقيل بكذا في تحريم م امدر

قوله

الشافعي عنه ومثله لا يقال من قبل الراي ونحو الركني فيما جاوزت سبع الكبرية
ولم تنته الى حد الكبرية بحجب فيها شاة اعظم من الواجبة في سبع الكبرية وفيه نظر طام
على انه لم يبين ما ضابط ذلك لعظم هل هو من حيث السن او السن وفي كل منهما بعد
لا يخفى فالوجه ما اقتضاه اصلا فقصم من اجزاء الشاة في كل ما لم تسم كبريه وان
ساوت ستة اسباع الكبريه مثلا وظبطهم للصغيرة عامرا هو لبيان انتقالها
فيما فوقه خلافا لمن زعمه وليس ما هنا كالصيد لان المماثلة معتبرة بغيرها **قلت**
والمتنب من الشجر الحرجي بان ياخذ غصنا من حرميه ويغرسه في محل الحرم
الحرم او غيره ولو ملكه **كغيره** المعلوم من كلامه اولا وهو ما يثبت بنفسه في الحرم والظن
على الحد ففيه الاثم ان تعمد وبقرة او شاة سواء كان له ثمر ام لا اما ما استنبط
في الحرم ما اصله من الحرف فلا شيء فيه وخرج بالشجر غيره فلا يحرم مستنبطه كثير
وبرو سائر القطا في الخضر وات كالنقل والرجل فيجوز قطعهما وقطعهما اقامة
ومحل الاضرار بكسر لحمه وبالمجمعة قطعا وقلعا ولولو خوالبيع كما اقتضاه كلامهم
الشارع له في الخبر الصحيح **وكذا** قطع وقلع المودي ومنه غصن تنشر واذى المارة
والشوك اي شجرة كالعوسج وغيره وان لم يكن ثابتا في الطريق **عن الجمهور** لانه موز
كصيد يصول وانتصر والمقابلة لصحة التهي عن قطع شوكه بخصوصه فلا يجرى
عنه بانه مخصوص بالقياس على الفواشق الخمس على ان الفرق ان تلك نوع اقل
لخلاف الشوك وزعم ان الشوك منه موز وغيره والخبر مخصوص بالمودي بوجه
قوله لا فرق بين ما في الطريق وغيرها الصريح في ان المراد المودي بالفعل او القوة
والاصح حل نباته اي نباته الحشيش لا الشجر قلعا او قطعاً **لعلف** بسكون اللام
بخطه **الهام** التي عنده ولو للمستقبل الا ان كان يتيسر اخذه كما اراده فيما يظهر
وذلك كما جعل تسريحها في شجرة وحشيشة **والدوا** بعد وجود الارض ولو للمستقبل
لا قبله ولو بغيره الاستعداد له على المعتقد **والله اعلم** بالحاجة اليه كهي الى الاضرار ومن
جاز قطعه لخوا التسييف كالاخر ذكره العزالي وغيره واخذ منه حل قطعه لمطلق
الحاجة وافهم كلامه عدم حل اخذه لبيعه ممن يعلف به وبه صرح في المجموع وقول
الفعال يجوز قطع الفروع لسواك او دوا وتجزئ ببعه حبيذ قال في الروضة فيه نظر
ويبغى ان لا يجوز كالطعام الذي ابيع له اكله لا يجوز له ببعه **فخرج** تحريم ايضا اخراج
شي من تراب الحرم الموجود فيه ما لم يعلم انه من الحل كما هو ظاهر قال غير واحد من فقهاء
المكيين امدرة التي يوحذ منها طين فخار مكة لان من الحل كما حره حاكمه من
العلماء او ما حلقه او من اجارة الى الحل او حرم اخر ولو بنية ردة اليه كما مثله كلامهم
فيلزمه ردة اليه وان انكسر الانا كما هو ظاهر وبالرد تنقطع الحرمه كدفع بصاق المسجد
مخلاف عكسه بكرة فقط وكان الفرق ان اهانة الشريف اقبح من اجلال الوضيع **وعيد**
حرم المدينة ونباته وحوثراته على التفصيل السابق **حرام** للاخبار الصحيحة التي
تقتل تاويلها بذلك وحده عرضا ما بين اللابيتين وهما حرتان بهما حجارة سود شري
اطمينه وغربتها وطولا من غير بفتح اوله الى ثور كما صرح به الخبر وهو كحل صغير وراى احد
خلافا لمن انكره ومع كون ذلك حراما **لا بضمن** شري في الحديث لانه محل دخوله بغير اضرار

في حرم المدينة

واما علفه وهو على نيران الحلال
فمن الروضة والمتاكد بان
وفي شرح المصنف انه انفقوا على
الذخاين الاولى للاخبار بها
حرم لم تكن فالي ولا يقال
مفروعه لعدم ثبوت الذي
عنده من كلامهم

كان كوخ الطائف في حرمة ذلك من غير ضمان للنص الصحيح فيه ايضا وهو مفتوح
الواو وتشديد الجيم واد بصورا الطائف واخير القدير القابل لضمان ذلك لكل
من وجد الصابرة عليه غير سائر عورة لصحة الحرمة **واعلم** انهما النسلان
لا غير دم ترتب وتقدير اي قدر الشارح بدله صوما لا يرد ولا يقطع ودم ترتب
وتعديلي امر الشارح بنقوعه والعدو للغيره بحسب القيمة فهو مقابل التقدير
لغيره وطول صند الترتيب وتقدير دم تحيرون وتعديل وهو دم الصيد والنبات لان الله
قال في سماء تعديلا بقوله او عدل ذلك صيا ما حبيذ **تحريم الصيد المقتل بين ذبح**
عنه في الحرمه خارجة ما لم يكن الصيد حاشا فلا يذبح مثله بل يتصدق بقيمة
مثل حاشا ولا في حكم المثل ما فيه نقل وان لم يكن مثليا كالحمار كحماره **والتصدق به**
اي لم يذبحه جميعه **على** ثلثه يفرقه عليهم او على كلهم جملته ولو قبل بحد كما
هو ظاهر اخذ من كلامهم في تفرقة الزكوة متساويا او متفاوتا **مسكين الحرم** التامين
لثلاثة لخصر واولا والمراد بغيره حيث اطلقوا الموجودون فيه حالة الاعطاكين
المستوطنين والى ما لم يكن غيره اخرج وافهم كلامه انه لا يجوز اخراج المثل حيا **وبين**
ان يقوم المثل لا الصيد خلافا لما لك رضي الله عنهم ويعتبر في التقويم عدلان عارفا
وان كان احدهما قاتله حيث لم يفسق نظير ما مر **رداهم** مصوب بزرع الخافض
مروذا وذكوت هنا لاهل الغالبه في التقويم والافال لغيره بقيمة بالنقد الغالب عكسه
يوم الاجاز لا كما محل الذبح فاذا عدل عنه للقيمة اعتمد مكانه ذلك الوقت وبظهر ان المراد
عنه جميع الحرم والخالو اختلفت باختلاف بقاعه حازه اعتبارا قلها لانه لو دبح بذلك
الحل اجزا **وحشري بها** يعني يخرج مما عنده او مما يحصله حشرا او غيره ما سواها **طعاما**
لحري في الفطرة بغير ماله على الاوجه وباتي هنا ما ذكرته ايضا **الحرم** اي لاجلهم بان يتصدق به
عليهم وحيث وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير دم التحيرون والتقدير لا يتعين لكل
بهم عدل يجوز دونه وفوقه فان قلت هل يتصور جريان ذلك في دم نحو القنق قلت
لغيره بان يموت وعليه صومه فيطعمه الوبي عنه فان قلت الذي يتجه في هذه اجزاء الاطعام
لغيره الحرم لانه بدل الصوم الذي لا يتعدده قلت نعم وحيث يتعين مد القنق مما
يتعين في طعامه امد لكل مسكين لان كل مد بدلا يوم وهو لا يتصور فيه نقص لا زيادة بعض
مد اخر بخلاف زيادة مد اخر فان احرم بعضهم غزيره اقل ما يصدق عليه الاسم
او بصوم المسلم ولو بغير الحرم اذ لا عرض مساكينه في كونه به لكنه لا ولا شرفه **عزك**
مديونا او عن منكره يوما ايضا لان الصوم لا يتبعض اصلا **وغير المثل** مما لا نقل فيه
مصدق عليهم بقيمة موضع الاتلاف او التلف في رمة **طعاما** او بصوم كما ذكرنا
الشارح عنى دم التحيرون والتقدير فهو واجب في الحق والقلم والبس والطيب والدرهم
والتمتع بغير جماع والوطي غير المفسد كالناني والذي بين التحليلين فينبذ **تحريم**
تجديد نحو المطلق مما ذكر بين **دخ** شاة تجزي في الاصحية او سبع بدنه او بقرة كذا وعكها
ثلاثة فاكثر ففقر او مساكين بالحرم **والتصدق بثلاثة اصع** اصله اصوع قدمت
واوة بعد ابدالها ههه مضمومة على الصاد ونقلت حركتها اليها وقلت لثلاثة مساكين
وفقر بالحرم لكل واحد نصف اصاع وجوبا واعطاك مسكين مدين مما انفردت به هذه

مسكين

الكهارة **وصوم ثلاثة ايام** لقوله تعالى فمن كان منك مريضا او به حرج من السجدة
الصحيح المبين لما احمل فيها وقبس غير ما عذر وعليه في التخيير لان ما يخبر فيه
من الكهارة لا ينظر بسببه خلا وحرمه ككفارة اليمين والصبر اما الاول اعني دم
الترتيب والتقدير فواجب في ثمانية بل عشرة بل اكثر من ذلك بصور كثير مما بينها
في شرح العباد المتبع والقرآن كما قدمتها والعقوبات كما سنذكره وترك مبيت من
او مني والرجي وطواف الوداع والاحرام من الميقات والركوب المنزور والمشي
المنزور وكون هذه السنة الاخيرة من تبا الاختلاف فيه وكونه مقدرا اي اذا جرى
عن الذبح مثلا صام ثلاثة ايام في الحج ان صور كالثلاثة الاخيرة والا كالثلاثة التي
قبلها صامها عقب تركها وسبعة بوطنة وهو المعنى في الروضة والمجموع والشرح
وحري المتي كاصلة على خلافه **وعليه الاصح ان يترك الدم في ترك المأثورة**
من الميقات وغيره من تلك السنة **دم ترتيب** وتعديل **فان يحز عنه اشترى** يعني
اخرج نظير ما من بغيره **الشاة طعاما ونصدق به فاذا عجز صام عن كل مدي** ما
وكر اعن المنيكس وقيل اذا عجز صام ثلاثة ايام **ودم الفوات** للحج بقوات الوقوف
كرم التمتع في الترتيب والتقدير وبما راجح كانه السابق لان موجب دم التمتع ترك
الاحرام من الميقات فترك النسك كله اولى **ويتركه** في احد وقني جواز وجوبه قبلها
قالا ويدخل بدخول وقت الاحرام بالقضاء من قابل والثاني يدخل بالركن **في حجة الله**
لغنى عمر رضي الله عنه بذلك وكما يجب دم التمتع بالاحرام بالحج ونحوه فتركه قبله وهذا
فراجح العزم لرخاوقته حينئذ ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة على الاحرام بالقضاء اما
الثاني فهو دم الجماع وقد مر ودم الاحصار وسياقي **والدم الواجب فاعلم** بان
اصله وان لم يكن حال الفعل حراما كالحلق وليس بعد **او ترك واجب** او قطع او قران وقيل
الدم المندوب لترك سنة متاكدة كصلوة ركعتي الطواف وترك الجمع بين الليل والنهار
يعرفه **لا يفتحه** جواز فحده **وجزاة بومان** فيفعله اي وقت اراد الاصل عدم التاخير
لكن ينفعه وقت الاضحية نعم ان عصى بسببه لزمه الفورية كما علم من كلامه في باب
الكهارة مبادرة الخروج من المعصية **ومخصص ذبحه** جواز او اجزأ بحيث لا يحصر **بالعزم**
في الاظهر لقوله تعالى هربا بالغ الكعبة مع خبر مسلم خرجت هاهنا ومضى كلها منكر
وتحريم جميع اجزائه من خولده **والحمة** وكذا صرف بدل ماله بدل من ذلك **المسألة**
اي الحرم الشاملين لفقرائه نظير ما مر اي ثلاثة منعه من الذبح بالحرم لعظم
بتفرقه اللحم فيه والافصح الذبح تلويث اللحم وهو مكروه كما في الكفاية ولم يفرقوا
بين المحصور وغيره كما مر وفارق ما مر في النكوة بان القصد هنا حرمة المحل ثم سد الخلق
وتحسينه عند التفرقة ونجزي كما تحته الاذري فقدمها عليها بقية السابق في الركبة
وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا يجزئ لئنه عنده وهو مشكل بانه ضحية ونحوه الا ان
بالقصد هنا اعظام الحرم بتفرقه اللحم فيه كما مر فوجب قتلها بالمقصود دون وسيلة
وتفريقه الدم لكونها قد انفس ولا تكون كذلك الا ان قاربت بينه القرية ذبحها فقام
وافضل بقاءه من الحرم كما دل عليه السياق فزعم الاول جعله بالثأر غير محتاج اليه **الذبح**
عمر منفردة عن حج قبلها او هداها **المروءة** وذبح الحاج افراد او متاعا ولو عن غنقه اقربا

في

انصافا محل تحللها **وكذا حكم ما ساقاه** اي المعتمر والحاج المذكوران **من حدي** نذر
الذبح مكانا في الاختصاص والافضلية فافضل مكان الذبح هدي الا والمروءة
والثاني متى لا يتناع **ووقته** اي ذبح هذا الهدي بتسميته حيث لم يعين في نذره
فان اضحيه على الصحيح قياسا عليها فلو اخره حتى مضت ايام الترتيب وجب
ذبحه قضاء ان كان واجبا ووجب صرفه الى مساكين الحرم والافلا لغوائه وانما
لا يسوي في اختصاص ما ساقاه المعتمر بوقت الاضحية بان لا يشك انه صلى الله
عليه وسلم لما حرم بعمره الحديبية وساق الهدي اما قصد ذبحه عقب حلاله
انه لا يتركه عله ويرجع للمدينة انتهى وفيه ما فيه وخرج ساقاه ما ساقاه
للال فلا يختص بزمان كهدي الحيوان كما مر اما اذا عين في نذره غير وقت
الاضحية فيتعين **فان** يتأكد على قاصد الحج او المعتمر ان يصحب معه هديا وهو
الحاج اكد ومر ان هذا محل امره صلى الله عليه وسلم من لا هدي معه ان يجعل احرامه
معه ومن معه هدي ان يجعله حيا نظرا الى انه احمل النسك ومن ساق الهدي
فان افضل ممن لم يستقنه فناسل ان يكون له احمل النسك **باب الاحصار**
وهو لغة المنع واصطلاحا المنع عن تمام اركان الحج او العم اوهما فلو منع من الرمي
او المبيت لم تجز له التحلل لانه متأكد منه بالطواف والحلق وينتفع حجه بحرا من
حجة الاسلام ويجزئ كل من الرمي والمبيت بدم ونزاع ابن الرفعة فيه ما مر ان
المبيت يسقط ما دى عذر يرد بان الدم هربا وقع تابعا لوجوبه في اصل الاحصار
لم ينظر الى كونه ترك المبيت لعذر كما لم ينظر الى ذلك في اصل دم الاحصار فان
قلت ان عذر المسقطه للمبيت ثم الخوف على المال والاحصار يحصل بالمنع لا بهذا
مال وان قل فيما التفرقة قلت الفرقان ذات المبيت لم يتعرض لها الخوف منه يمنع
الا لفرصته احصرهم عن الحج لا غير بخلافه هنا اعني في منعه من المبيت فان العزم
يتعرض بالمنع منه لا بهذا مال وهذا هو الذي توجب فيه المشاهدة للاحصار دون
الاول لا تعرض من الخوف منه منع نحو المبيت اصلا فتأمل **والفوات** اي الحج اذا لم
لاقت الا لتناع الحج القات **من احصل** اي منع عن المعنى في نسكه دون الرجوع او معه
وهو فرق محله او فرقه واحدة سوا كافر ومسلم وان امكنه قتاله او بدل ماله ولم
يخطر بباله اخره بملكه سلوكه **تحلل** جواز احاجا كان او معتمرا او قاريا لزول قوله تعالى
عن احصوا ما تحمد بية وهم حرم فحرم صلى الله عليه وسلم وحلق وامرهم بذلك فان
احصرهم فما استيسر من الهدي اي وارد في التحلل اذ الاحصار مجرد لا يوجب هديا
والاولى للمعتمر وحاج اضح من احرامه الصبر ان رجا زال الاحصار نعم ان غلب
علو طئه انكشاف العدو واما مكان الحج او قبل ثلاثة ايام في العزم امتنع تحلله لقوله المشقة
حينئذ اما اذا امكنه سلوك طريق آخر ولو تخر اعطيت فيه السلامة ووجدت شروط
الاستطاعة فيه فيلزمه سلوكه وان علم الفوات وتحلل بمل عمره واما اذا خشي فرك
الحج لوصور فلاولى التحلل لئلا يدخل في ورطه لزوم القضاء واستعماله احصر في منع
العدو بخلاف الاشهر اذ هو استعماله في نحو المرض وحصر العدو وكذا يقال في كراهية
الموافقة لما هربا لا لشهر ان الاحصار المنع من المقصود بعد واخر مرض والحصر

٢٧

التضييق وشمل كلامه الحصر عن الوقوف دون المبيت وعكسه لكن يلزمه في الاول
يحل مكة ويحل عمل عمر وفي الثاني ان يقف ثم يحلل اي مالم يغلب على ظنه انك
الحد وقبل ثلاثة ايام فيما يظهر اخذما تقرر في العموم ولا قضا فيها على تفصيل فيه
وفي لزوم دم الاحصار ذكرته في شرح العباب عن المجموع وغيره واستنبط اليقين
عن الطواف ان من حاضرت او نفست قبل الطواف ولم يكن لها الاقامة للطهر
تسافر فاذا وصلت لمحل تعذر وضوؤها منه عمدة لعدم نفقة او نحو خوف تحلل بالنية
والذبح والحق وايضا بقول المجموع عن كثيرين من صرع طريق ووجد طريقا طويلا
ولم تكن معه نفقة فكيف جاز له التحلل وسبقه البارز في الخوة كما سبقت ذكره
الحاشية وقد ينظر في قوله لعدم نفقة بما ياتي ان كونه نفاذ النفقة لا يجوز التحلل
من غير شرط وما في المجموع لا يورده لان الذي فيه محصر لانه صدر عن طريقه وتعذر
عليه سلوك الطريق الاخرى فجاز التحلل لبقاء احصائه **وقيل لا تحلل الشريعة القليل**
التي اختص بها الحصر بين الرفقة والاصح ان الحصر الخاص ولو واحد كان حرجا
ولو من يعجز عنه كالعام لان مشتبه كل واحد لا يختلف بتحمل غيره مثلها وعدمه وفارق
لحو المحبوس المريض بان الحرس ينعاه اتمام نسكه حسا لخلاف المرض **ولا خلاف ان**
اذ لم شرط بل يصير حتى يبرأ فان كان محرما بجمرة اتمها او نحر وفاته تحلل بعمل
الجمرة لان المرض لا يمنع الاقام كما تقرر ولا يزيله التحلل **فان شرطه اي التحلل بالمرض**
وقد قارنت نية شرطه الذي تلفظ به عقب نية الاحرام بان وجدت قبل اتمامها
فيما يظهر نظير ما ياتي في الاستثنا في نحو الطلاق **تحلل به اي بسبب مرض على الشرع**
لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح لو حصة حجي واشترط في وقولي اللهم محلي
حيث جئتني والحق بالحق العموم والمرضى في ذلك غيره من الاعذار كصلاط وطبق
ونفاذ نفقة فلا يجوز شرطه بلا عذر او حجت ارادة ونحوه نظير ما مر واخر لا عتقاف
ويظهر ان المراد بالعذر هنا ما يشق معه مصابرة الاحرام مشتقة لا تحتمل غالبا فان
شرط التحلل بعدى لزمه او بلا هدي او اطاق فلا وله شرط انقلاب حجة عمر
عند نحو المرض ونحوه حينئذ عن عمر الاسلام وخرج بشرطه اي التحلل بشرط صيرورة
حلالا لا بنفس المرض فاذا يصير حلالا من غير تحلل ولا هدي ويظهر ضبط المرض هنا
عما يبيح ترك الجماعة **ومن تحلل اي اراد التحلل بالاحصار او نحو** وهو حرام ومغض ووقع
في نوبته فيما يظهر اخذنا من انه لو احرم في نوبته وارتكب المحذور في نوبته سببه او عكسه
اعتبر وقت ارتكابه المحذور فإرادة التحلل هنا كارتكابه المحذور فيما ذكر **وهو ما**
شاة تجزي في الاصح اوسع بدنه او نقره كذلك للامية السانقة ولو بشرط التحلل
بالحصر بلا دم وفارق ما مر في نحو المرض بان هذا لا يتوقف على شرط فلم يوش في الشرط
خلاف ذلك ويتعين الذبح لذلك كحل ما معه من دم وهدي **حيث احصر او مرض**
ولو في الحلال وان عكس من طرف الحرم ومنازعة البلقيني فيه بالنص ردها ليدرك ابو
زرعه كما بينت في الحاشية ولو امكنه ارساله لم يلزمه لكن سن له بعنه لما تقرر
عليه من الحرم او مكة وواضح انه لا يحل حينئذ حتى يغلب على ظنه ذنبه ثم تحرر من وقع
بقلبه صدقة لا يخرج طول الزمن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم دح وهو اصحابه رضي الله

عنهم بالحديبية وهو من الحل ويعرفه على ساكني اقرب محل اليه لانه صار في حقه
الحرم ومن تفرج من النقل عنه اذا كان من الحل الى غيره من الحل بخلاف ما اذا
كان من الحرم لا يتعين بالنسبة لبقية الحرم لانه كبقعه واحدة فان قلت لرجازها
النقل كما ذكر خلافة اذا فقد ساكني الحرم قلت لان استحقاقه هو بالنص بخلاف
ساكني محل الحصر وهذا هو الفرق بين هاهنا ونقل الزكوة كما ياتي **قلت ما اوجه كلام**
الحصر من ان من احصر له التحلل لانه وحده غير مراد بل **ما يحصل التحلل بالنية**
وبه التحلل مقارنة للذبح لانه يكون لغير التحلل واحتاج لما يخصه به وفارق
نية الخروج من الصلوة بوقوعه في محله فهو كالتحلل في يوم من غير خلافة ههنا فان
التحلل وقع في غير محله وهو يقبل الصلوة فوجب له **وكذا العلم بالنية** **فان**
وهو المشهور كما مر لانه ركن امكنه فعله فلا وجه لاسقاطه ويجب قرن النية به
وتقدم الذبح عليه فان قلت لم اشترط الترتيب ههنا بخلافه في تحلل الحج قلنا لان
الحج بطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحللا وان تقدم اشترط الترتيب بخلاف ما
ههنا فانه مالم يكن الا بواحد اشترط فيه الترتيب لعدم امشقه فيه ونظير ذلك للعموم فانها
لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها **فان فقد ادم حسا** او شرعا نظير ما مر
في دم التمتع **فالظاهر انه يرد** لغيره **والاظهر انه اي البلد** **لصالح** مع الحلق والنية
حيث عذر لانه اقرب الحيوان لكونها مالا من الصوم **بقية الشاة** بالنقد الغالب ثم
فان لم يكن به ذلك فاقرب البلاد اليه **فان عجز عنه** **فان عجز عنه** **فان عجز عنه** **فان عجز عنه**
ويصوم عن المنكسر يوما ايضا **وله حينئذ التحلل** بالحلق مع النية **في الحال** من غير توقف
على الصوم **في ظاهره والله اعلم** لتقصيره ببقاء احرامه الى فراغ الصوم وبه فارق توقف التحلل
تارك الرمي على بدله ولو صوما لان هذا التحللان فلا كبير مشقة عليه لو صم تحللا والحصر
واذا حرم العبد اي الفتن ولو مكلفا **بلا اذن** من سيده في الاحرام ولا في المخي او
اعدالا اذن لكن قبل دخول وقت الذي عينه له لا بعده وكذا المكان او بعد رجوعه عن
الاذن قبل احرامه وان لم يعلم الفتن بالرجوع لكن لا يقبل قوله فيه بلا اذن من بيته به
فلسيد يعني ما كمنفعته وان كان مكافاة لغيره **تحليله اي امره** بالحلق مع النية
صيانة لحفته اذ قد يريد منه ما ينتج على الحرم كاصطياد واصلاح طيب وقربا لاله
ومن ثم حرم على الفتن الاحرام بغير اذنه ولزم منه المبادرة للتحلل بعد امره به والاوط
للسيد ان ياذن له في تمام النكس ولو لم ينتل امره فله ان يفعل جه المحذور ولا اشتر
على الفتن فقط لبقاء احرامه اذ لا يزول الا بما مر من الحلق مع النية ومن ثم قال الامام
قوله في تحليله بجاز عن المتع في المخي واستخدامه فيما حرم على الحرم فان قلت
قياس ما مر في المنفعة عن الفصل نحو الحيض من انه يغسلها مع النية او عدمها على ما
مرانه ههنا اذ لا يمنع الحلق بالسه مع النية او عدمها فلا يجوز له فعل المحذور به
فلذلك قلت يفرض بان الحلق هنا صورة محرمة فلم تؤثر مباشرة بخلاف الفعل
ثم وافهم كلامه ان له امره بالذبح وان من يوحه حلال بالنسبة لغير الفتن وهو
ظاهر فلا نظر لبقاء احرامه لا فم نزلوا امتناعه من زله تحلله حتى ايج السيد اجاره
على فعل المحرمات وافهم المتن ان الفتن ليس له التحلل الا بعد امر سيده له به وهو ما

٢١٨

للمؤمنين ما كانوا يفتنونهم فيها

الحفظ والادب والاحكام
والعلم والدين والخلق
والحرف والادب والاحكام

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل
والعلم هو النور الذي لا يزول ولا يفنى وهو الذي لا يحصى ولا يعد
وهو الذي لا يشك ولا يريب وهو الذي لا ينقص ولا يكفر
وهو الذي لا يظلم ولا يفسد وهو الذي لا يهلك ولا يدمر
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل وهو الذي لا يموت ولا يحيا
وهو الذي لا يرى ولا يسمع وهو الذي لا يدرك ولا يحيط
وهو الذي لا يعلم ولا يفهم وهو الذي لا يحسن ولا يجمل
وهو الذي لا يعرف ولا يعقل وهو الذي لا يحس ولا يشعر
وهو الذي لا يلمس ولا يذوق وهو الذي لا يفتح ولا يغلق
وهو الذي لا يفتح ولا يبرق وهو الذي لا يشرق ولا يسطع
وهو الذي لا يهبط ولا يرتفع وهو الذي لا يذل ولا يعتز
وهو الذي لا يذل ولا يكره وهو الذي لا يذل ولا يكره

لواحد من هؤلاء المبتلىين بما خسر من الخسائر
ثم في المجموع المأثرون والرفيع
والله اعلم من ذلك وقيل اليوم
والأناظر والارض والسموات
والله اعلم من ذلك

فائدة من غير واحد من الائمة ان ما يابى الله من التوراة والاكل من اربعة قطع فقط لغذاء ومعنى
وسوا ذلك غايطول ذكره وذكر المبرري مباحله في شيرته وبين عدم ثبوت التوراة
لكن الحق ان فيها ما يطرد عدم ثبوتها لما عرفت من ثبوتها في اعيان من اصل التوراة

فاندم اول عار بد الصلاه والسلام بعد كل اذان على المنابر من السلطان المنصور
بلاشرف سعدان بن حيدر بن محمد بن قلاوون بامر المحتسب خطا من الطييدي
في سعدان سنة احدى وتسعين وسبع م

[illegible]

